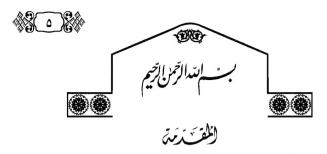


نايد ابْن)الْجَسَالِلانِيكِيْ أَبِي جَبَّارَايسِرِيْنَ أَجْمَت بِن بَرْرِبْنِ الْجَارِالدِنْمَةِ كِلِي

guraba



الحَمْدُ لِلهِ الَّذِي وَفَّقَ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا مِنْ عِبَادِهِ، وَأَسْبَغَ عَلَيْهِمْ جَلابِيبَ نِعَمِهِ، وَأَسْعَفَهُمْ بِمَزِيدٍ إِمْدَادِهِ.

أَحْمَـدُهُ تَعَالَـىٰ أَنْ مَنَّ عَلَيْنَا بِنِعْمَةِ الإِسْـلَام، وَعَلَّمَنَا بِالقَلَمِ مَـا لَمْ نَكُنْ نَعْلَم، وَأَحْكَمَ لَنَا الأَحْكَامَ أَيِّ إِحْكَام.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا مِثْلَ وَلَا مِثَال، شَهَادَةً أَدَّخِرُهَا لِيَوْمَ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَال.

وَأَشْهَدُّ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، إِمَامُ المُؤْمِنِينَ، وَالمَبْعُوثُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، الهَادِي إِلَىٰ أَصَعِّ الأَقْوَالِ وَأَسَدِّ لِلْعَالَمِينَ، الهَادِي إِلَىٰ أَصَعِّ الأَقْوَالِ وَأَسَدِّ الأَفْعَالِ، المُحْكِمُ لِلْأَحْكَامِ وَالمُمَيِّزُ بَيْنَ الحَرَامِ وَالحَلَالِ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الشَّفَادَةِ القَادَةِ الأَمْجَادِ، صَلَّىٰ اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ الأَمْهَارِ وَصَحَابَتِهِ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارَ، صَلَاةً تَجُوزُ حَدَّ الإِكْتَارِ، دَائِمَةً بِدَوَامِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

وَبَعْدُ: فَإِنَّ الاشْتِغَالَ بِعِلْمِ الشَّرِيعَةِ الشَّرِيفَةِ مِنْ أَجَلَّ العُلُومِ قَدْرًا، وَأَبْلَغِهَا فَضِيلَةً، وَأَنْجَحِهَا وَسِيلَةً، خُصُوصًا عِلْم الحَلالِ وَأَعْظَمِهَا فَخْرًا، وَأَبْلَغِهَا فَضِيلَةً، وَأَنْجَحِهَا وَسِيلَةً، خُصُوصًا عِلْم الحَلالِ وَالحَرَامِ، الَّذِي بِهِ قَوَامُ الأَنَامِ؛ لِأَنَّهُ تَحْصُلُ بِهِ سَعَادَةُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَيَبْلُغُ صَاحِبُهُ بِبَرَكَتِهِ المَرَاتِبَ الفَاخِرَةِ،



وَقَدْ قُمْتُ بِجَمْعِ كِتَابٍ عَلَىٰ مَذْهَبِ إِمَامِ الأَيْمَةِ وَرَبَّانِيِّ الأُمَّةِ، أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي الفِقْهِ سِمَيْتُهُ: «الخُلاصَةَ الفِقْهِيَّةَ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّادَةِ الحَنْبَلِيَّةِ» اقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَىٰ القَوْلِ الرَّاجِحِ الفَقْهِيَّةَ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّادَةِ الحَنْبَلِيَّةِ» اقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَىٰ القَوْلِ الرَّاجِحِ وَالصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ، وَقَدِ اعْتَمَدْتُ فِيهِ عَلَىٰ أَوْتَقِ مَصَادِرِ المَذْهَبِ، وَقَد اعْتَمَدُنتُ فِيهِ عَلَىٰ أَوْتَقِ مَصَادِرِ المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ، وَالصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ، وَقَد اعْتَمَدُنتُ فِيهِ عَلَىٰ أَوْتُقِ مَصَادِرِ المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ، وَالمَثْنِعِ فِي الْمَذْهَبِ، وَقَد اعْتَمَدُنتُ فِيهِ عَلَىٰ أَوْتُقِ مَصَادِرِ المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ، وَأَصِحَ كُثَبِهِ النَّهِ فِي الْمَذْهِ القَصَاءُ وَالفُتُيَا، كَ: «زَادِ المُسْتَقْنِع فِي اخْتِصَارِ المُقْنِعِ» وَأَصَحِ كُثَيِهِ السَّيْخِ العَلاَّمَةِ الإَمَامِ مُوسَىٰ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ سَالِمِ بْنِ عِسَىٰ بْنِ عَسَىٰ بْنِ عَسَىٰ بْنِ عَسَىٰ بْنِ عَسَىٰ المَقْوَقِيِّ، المُتَوفِقِيةِ اللهِ المَعْلَقِيّ، المُتَوفِقِيّةِ، فَهُو قَلِيلُ الأَلْفَاظِ، وَيُلِلهُ، المُتَوفَقَى المَثَونِ الفِقْعِيَّةِ، فَهُو قَلِيلُ الأَلْفَاظِ، المُتَوفَى المَتَوفَى المَتَوفَى السَلَامِ بِنِ يُوسُفَ الكَرْمِيِّ الحَنْبَلِيِّ وَعَلِيلُ المَعْلَلِي المَعْلَلِي المَطَالِبِ» لِمُؤلِّفِهِ الشَّيْخِ مَرْعِي بْنِ يُوسُفَ الكَرْمِيِّ الحَنْبَلِيِّ وَعَلِيلُ المَتَوفَى السَدَة (١٣٣٤ هـ).

مَعَ شُرُوحٍ هَذَيْنِ الكِتَابَيْنِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ وَلِلهِ الحَمْدُ وَالمِنَّةُ.

وَاعْتَمَدُتُ الرَّاجِحَ وَالصَّحِيحَ مِنَ المَذْهَبِ عَلَىٰ مَا قَالَهُ الإِمَامُ عَلاءُ الدِّينِ أَبُو الحَسنِ عَلِيُ بْنُ سُلَيْمَانَ المَرْدَاوِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الصَالِحِيُّ الحَبْلِيُّ المُتَوَفَّىٰ سَنَةَ (٨٨٥هـ) فِي كِتَابِهِ: «الإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الخِلافِ». وَقَدْ تَوَسَّطْتُ فِيهِ بَيْنَ الإطَالَةِ وَالاَّخِصَارِ، وَأَوْمَأْتُ إِلَىٰ أَدِلَّةِ مَسَائِلِهِ مَعَ الاقْتِصَارِ، وَعَزَيتُ أَحَادِيثُهُ بَيْنَ الإطَالَةِ وَالاَّحْتِصَارِ، وَعَزَيتُ أَحَادِيثُهُ إِلَىٰ كُتُبِ أَيْمَةِ الأَمْصَارِ، وَاعْتَمَدْتُ فِي تَصْحِيحِ وَتَضْعِيفِ الأَحَادِيثِ عَلَىٰ أَقْوَالِ الشَّيْخِ العَلَّمَةِ المُحْتَمِ لَا اللَّيْنِ الأَلْبَانِيِّ يَعْلَيْهُ؛ لِيَكُونَ الكِتَابُ كَافِيًا فِي فَنِّهِ عَمَّا الشَّيْخِ العَلَّمَةِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ يَعْلَيْكُ؛ لِيَكُونَ الكِتَابُ كَافِيًا فِي فَنِّهِ عَمَّا سِوَاهُ، مُقْفِعًا لِقَارِيْهِ بِمَا حَوَاهُ، وَافِيًا بِالغَرَضِ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ، جَامِعًا بَيْنَ بَيَانِ الحُكْمِ وَالدَّلِيلِ قَدْرَ المُسْتَطَاعِ. فَهَ ذَا الكِتَابُ الَّذِي نَضَعُهُ بَيْنَ يَدُيْكَ أَنِي طَالِبَ العِلْمِ، العَلْمَ أَنِي العَلْمُ العَلْمَ العَلْمَ العَلْمِ المَالِمَ فَذْرَ المُسْتَطَاعِ. فَهَ ذَا الكِتَابُ الْذِي نَضَعُهُ بَيْنَ يَدُيْكَ لَا يُنْ المَسْتَطَاعِ. فَهَ ذَا الكِتَابُ الْذِي نَضَعُهُ بَيْنَ يَدُيْكَ لَي الْعَلِى الْعَلْمِ العَلْمَ الْمَالِمَ فَذْرَ المُسْتَطَاعِ. فَهَ ذَا الكِتَابُ الْوَلِي وَضَعُهُ بَيْنَ يَدُيْكَ لَهُ أَنِي الْعَلَامِ الْعَلَى الْمُسْتَعَالِي الْعَرْضِ مِنْ عَيْنَ يَدُيْنَ يَدُيْنَ المُسْتَطَاعِ. فَهَ ذَا الكِتَابُ الْعَلِي الْعَلِي الْعَلَامِ الْعَلَى الْمُسْتَطِيْلِ الْمُسْتَطَاعِ الْعَلَامِ الْعِلْمَ الْمُسْتَطِيلِ الْعَلَى الْمُسْتَعِلِي الْعَلَى الْمُسْتَعْلِي الْمُ الْعِلْمِ الْعَلَيْمِ الْمُسْتَعِلِي الْعَلَى الْمُسْتَعْلِي الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْعُلْمَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْمِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْمِ الْعَلَى الْمُسْتَعَالِمِ الْعَلَى الْعَلَامِ الْعَلَى الْعُلْمَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَل

هُوَ خُلَاصَةُ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ العَمَلُ فِي المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ، فَلَمْ أَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا مَا جَزَمَ بِصِحَّتِهِ أَهْلُ التَّصْحِيحِ وَالعِرْفَانِ، وَعَلَيْهِ الفَتْوَىٰ فِيمَا بَيْنَ أَهْلِ التَّرْجِيحِ وَالإِنْقَانِ.

وَهَـذَا الكِتَـابُ ضِمْـنَ سِلْسِـلَةِ كُتُبِي عَلَىٰ المَذَاهِـبِ مِنْهَـا: «الخُلَاصَةُ الفِقْهِيَّةُ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّادَةِ الحَلَاصَةُ الفِقْهِيَّةُ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّادَةِ المَعْلِيَّةِ» وَ: «الخُلَاصَةُ الفِقْهِيَّةُ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ» وَ: «الخُلَاصَةُ الفِقْهِيَّةُ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ» وَ: «الخُلَاصَةُ الفِقْهِيَّةُ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّادَةِ الظَّاهِرِيَّةِ»

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي مَقْرُونًا بِالإِخْلَاصِ، وَالقَبُولِ وَالإِقْبَالِ، فَإِنِّي لَـمْ أَكُنْ أَهْلَا لِلَالِكَ، وَلَا لِسُلُوكِ تِلْكَ المَسَالِكِ، فَقَدْ جَمَعْتُ هَـذَا الكِتَابَ وَأَنَا مُغْتَرِبٌ عَنْ أَهْلِي وَمَكْتَبَتِي، فَقَدْ بَذَلْتُ فِيهِ قَصَارَىٰ جَهْدِي، وَإِنِّي أَسْأَلُهُ تَعَالَىٰ أَنْ يُتَقَبَّلَهُ مِنِّي، وَيَجْعَلَهُ مَبَبًا لِلْفَوْزِ يَوْمَ التَنَادِ، وَأَنْ يُعَمِّمَ يَتَقَبَّلَهُ مِنِّي، وَيَجْعَلَهُ مَبَبًا لِلْفَوْزِ يَوْمَ التَنَادِ، وَأَنْ يُعَمِّمَ بِهِ النَفْعَ، وَأَنْ يَجْعَلَ لَهُ فِي القُلُوبِ أَعْظَمَ وَقْعِ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، رَوُوفٌ رَحِيمٌ.

وَأَخِيـرًا أَقُـولُ: إِنَّ الخَطَأَ وَالزَّلَـلَ هُمَـا الغَالِبَـانِ عَلَىٰ مَنْ خَلَـقَ اللهُ مِنْ عَجَل، فَإِنْ أَصَبْتُ فَمِنْ نَفْسِـي وَمِنَ الشَّـيْطَانِ، وَجَدَهُ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمِنْ نَفْسِـي وَمِنَ الشَّـيْطَانِ، وَاللهُ وَحْدَهُ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمِنْ نَفْسِـي وَمِنَ الشَّـيْطَانِ، وَصَحْبِهِ.

كَتَبَهُ / ابْنُ النَّجَّارِ الدِّمْيَاطِيُّ أَبُو عَمَّارٍ يَاسِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَدْرِ بْنِ النَّجَّارِ الدِّمْيَاطِيُّ ۳۹۰۵۳۸۹۱۰۸٤۳۲

yasser elnaggar10@hotmail. com Yasserbadr40@yahoo. com



أُقْسَامُ الْكَاءِ:

أَقْسَامُ الْمَاءِ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: طَهُورٌ: أي مُطَهِّرٌ، وَهُو البَاقِي عَلَىٰ خِلْقَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيهَا، سَوَاءٌ نَبَعَ مِن الْأَرْضِ، أَوْ نَزَلَ مِن السَّمَاءِ، عَلَىٰ أَيِّ لَوْنٍ كَانَ. وَهُو يَرْفَعُ الحَدَثَ وَيُزيلُ الْخَبَثَ.

وَهُو أَرْبَعَهُ أَنْوَاعٍ:

١ - مَاءُ: يَحْرُمُ اسَّتِعْمَالُهُ وَلَا يَرْفَعُ الحَدَثَ لَكِنْ يُزِيلُ الخَبَثَ، وَهُوَ مَا لَيْسَ مُبَاحًا كَمَغْصُوبٍ وَنَحْوِهِ.

٢- وَمَاءٌ: يَرْفَعُ حَدَثَ الأُنْثَىٰ لَا الرَّجُل البَّالِغِ وَالخُنثَىٰ، وَهُوَ مَا خَلَتْ بِهِ المَرْأَةُ المُكَلَّفَةُ- وَلَوْ كَافِرَةً- لِطَهَارَةٍ كَامِلَةٍ عَنْ حَدَثٍ؛ لِحَدِيثِ الحَكَمِ بْنِ عَمْرٍ و الغِفَارِيّ نَعَاظِنَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَىٰ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِغَضْلٍ طَهُورِ المَرْأَقِ»''.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، وأحمد (٢/ ٣٦١)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَلِللهُ في الصحيحة (٤٨٠).

٣ - وَمَاءٌ: يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ مَعَ عَدَمِ الاحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَاءُ بِعْرٍ بِمَقْبَرَةٍ،
 وَمَاءٌ اشْتَدَّ حَرُّهُ أَوْ بَرْدُهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي وَيَمْنَعُ كَمَالَ الطَّهَارَةِ.

أَوْ سُخِّنَ بِنَجَاسَةٍ أَوْ بِمَغْصُوبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ غَالِبًا مِنْ صُعُودِ أَجْزَاءٍ طِيفَةٍ إِلَيْهِ.

أَوْاسْتُعْمِلَ فِي طَهَارَةِلَمْ تَجِبْ كَالتَّجْدِيدوَغُسْلِ الجُمُعَةِ، أَوْفِي غُسْلِ كَافِرٍ. أَوْ تَغَيَّرَ بِمِلْحٍ مَائِيٍّ كَالمِلْحِ البَحْرِيِّ؛ لِأَنَّـهُ مُنْعَقِدٌ مِنْ المَاءِ، بِخَلَافِ المَعْدَنِيِّ فَيَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةَ.

أَوْ بِمَا لَا يُمَازِجُهُ، كَتَغَيُّرِهِ بِالعُودِ القَمَارِيِّ، وَقِطَعِ الكَافُورِ وَالدُّهْنِ عَلَىٰ اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ فَيُكُرَهُ.

وَلَا يُكْـرَهُ مَـاءُ زَمْزَم إِلَّا فِي إِزَالَـةِ الخَبَثِ تَعْظِيمًا لَـهُ، وَلَا يُكْرَهُ الوُضُوءُ وَالغُسْلُ مِنْهُ.

الحديث أبي سعيد قال: لا يُحْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ كَمَاءِ البَحْرِ وَالآبَارِ وَالعُيُونِ وَالأَنْهَارِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنْتَوَضَّاً مِنْ بِعْرِ بُضَاعَةً؟ - وَهِيَ بِعْرٌ يُلْقَىٰ فِيهَا الْحِيَضُ وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالنَّتَنُ - فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لُقَىٰ فِيهَا الْحِيَضُ وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالنَّتَنُ - فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَالحَمَّامُ وَالمُسَخَّنُ بِالشَّمْسِ، وَالمُتَغَيِّرُ فِي اللهَ عُلُهُ وَلَوْنُهُ، وَكَذَلِكَ مَا تَغَيَّرُ فِي بِطُولِ المُحْثِ، وَهُو الآجِنُ الَّذِي تَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَلَوْنُهُ، وَكَذَلِكَ مَا تَغَيَّرُ فِي بِطُولِ المُحْتِ، وَهُو الآجِنُ الَّذِي تَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَلَوْنُهُ، وَكَذَلِكَ مَا تَغَيَّرُ فِي إِللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

⁽١) صحيح: رواه أبـو داود (٦٦)، والترمـذي (٦٦)، والنسـائي (٣٢٦)، وأحمـد (٣١/٣)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في صحيح الجامع (١٩٢٥).



آنِيَةِ الأَّدْمِ وَالنُّكَاسِ، أَوْ بِالرِّيحِ مِنْ نَحْوِ مَيْتَةٍ، أَوْ بِمَا يَشُقُّ صَوْنُ المَاءِ عَنْهُ كَطُحْلُبٍ وَوَرَقِ شَجَرٍ مَا لَمْ يُوضَعَا، وَمَا تُلْقِيهِ الرِّيحُ وَالشَّيُولُ فِي المَاءِ مِنَ الحَشِيشِ وَالتِّبْنِ وَنَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ صَوْنُ المَاءِ عَنْهُ.

النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ المِيَاهِ: طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهِّرٍ: يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ رَفْعِ السَّحَدَثِ وَزَوَالِ الْخَبَثِ، وَهُوَ مَا تَغَيَّرُ كَثِيرٌ مِنْ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ بِشَيْءٍ طَاهِرٍ الْحَدَثِ وَزَوَالِ الْخَبَثِ، وَهُو مَا تَغَيَّرُ كَثِيرٌ مِنْ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ طَهْمِ اللَّهُ الطَّهُورِيَّةَ. عَيَّرَ اسْمَة حَتَّىٰ صَارَ صِبْغًا أَوْ خَلَّا أَوْ طُبِخَ فِيهِ فَصَارَ مَرَقًا فَيَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةَ.

فَإِنْ زَالَ تَغَيُّرُهُ بِنَفْسِهِ عَادَ إِلَىٰ طَهُورِيَّتِهِ.

وَمِنَ الطَّاهِرِ مَا كَانَ قَلِيـلًا وَاسْتُعْمِلَ فِي رَفِعِ حَـدَثٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَبَّ عَلَىٰ جَابِرِ مِنْ وَضُوثِهِ» (''.

أَوِ انْغَمَسَتْ فِيهِ كُلُّ يَدِ المُسْلِمِ المُكَلَّفِ النَّاثِمِ لَيْلاَ نَوْمًا يَنْقُضُ الوُضُوءَ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا بِنِيَّةٍ وَتَسْمِيَةٍ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ اللهِ الله

وَلَا أَثَرَ لِغَمْسِ يَدِ كَافِرٍ وَصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَقَائِمٍ مِنْ نَـوْمِ نَهَارٍ أَوْ لَيْلٍ إِذَا كَانَ نَوْمُهُ يَسِيرًا لَا يَنْقُضُ الوُضُوءَ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: نَجِسٌ: يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، وَلا يَرْفَعُ الحَدَثَ، وَلا يَرْفَعُ الحَدَثَ، وَهُ وَ مَا تَغَيَّر بِنَجَاسَةٍ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، أَوْ وَقَعَتْ فِيهِ

⁽۱) **صحيح**: رواه البخاري (۱۹٤).

⁽۲) صحيح: رواه مسلم (۲۷۸).

نَجَاسَةٌ وَهُـوَ قَلِيـلٌ وَلَمْ تُغَيِّرُهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَـمِعْتُ رَسُـولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَهُـوَ يُسْـاً لُ عَنِ المَاءِ يَكُونُ فِي الفَلاةِ مِـنَ الأَرْضِ، وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ السِّبَاعِ وَالدَّوَابِّ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ الحَبَثَ»(١٠).

فَإِنْ زَالَ تَغَيَّرُهُ بِنَفْسِـهِ أَوْ بِإِضَافَةِ طَهُورٍ إِلَيْهِ أَوْ بِنَزْحٍ مِنْهُ وَيَبْقَىٰ بَعْدَهُ كَثِيرٌ؛ طَهُرَ، أَيْ: عَادَ إِلَىٰ طَهُورِيَّتِهِ.

وَالكَثِيرُ قُلَّتَانِ مِنْ قِلَالِ هَجَرَ تَقْرِيبًا، وَاليَسِيرُ مَا دُونَهُمَا، وَهُمَا خَمْسُمائَة رَطْـلٍ بِالعِرَاقِـيِّ، وَثَمَانُـونَ رَطْـلاً وَسُـبْعَانِ وَنِصْـفِ سُـبْعِ رَطْلٍ بِالقُدْسِـيِّ، وَمِسَاحَتُهُمَا ذِرَاعٌ وَرُبُع طُولًا وَعَرْضًا وَعُمْقًا.

فَإِذَا كَانَ المَاءُ الطَّهُورُ كَثِيرًا وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنَّجَاسَةِ فَهُوَ طَهُورٌ وَلَوْ مَعَ بَقَائِهَا فِيهِ، وَإِنْ شُكَّ فِي كَثْرَتِهِ فَهُو نَجِسٌ.

وَإِنِ اشْتَبَهَ مَا تَجُوزُ بِهِ الطَّهَارَةُ بِمَا لَا تَجُوزُ بِهِ الطَّهَارَةُ لَمْ يَتَحَرَّ - أي: لَمْ يَنْظُرْ أَيُّهُمَا يَغْلِبُ عَلَىٰ ظَنِّهِ أَنَّهُ الطَّهُورُ فَيَسْتَغْمِلهُ وَلَوْ زَادَ عَدَدُ الطَّهُورِ -، وَيَعْدِلُ إِلَىٰ التَّيَمُّمِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا بِلَا إِرَاقَةٍ؛ لِأَنَّهُ اشْتَبَهَ المُبَاحَ بِالمَحْظُورِ فِيمَا لَا تُبِيحُهُ الضَّرُورَةُ، فَلَمْ يَجُزْ التَّحَرِّي، كَمَا لَوْ كَانَ النَّجِسُ بَوْلًا أَوْ كَثُرَ عَدَدُ النَّجِس، أَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِأَجْنَبِيَّاتٍ.

وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ بِنَجَاسَةِ شَيْءٍ إِعْلَامُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٢)، وابن ماجه (٥١٨)، وأحمد (٢/ ٣٨)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٣٣).



بَابُ الآنِيَةِ

يُبَاحُ اتِّخَاذُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ وَاسْتِعْمَالُهُ وَلَوْ ثَمِينًا كَجَوْهَرٍ وَزُمُرُّدٍ بِلَا كَرَاهه، إِلَّا آنِيَة الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَالمُمَوَّه بِهِمَا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ اتَّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا فِي أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

لِمَا رَوَىٰ حُذَيْفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَشْـرَبُوا فِي آئِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ» (١٠.

وَتَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِهِمَا وَفِيهِمَا وَبِالإِنَاءِ المَغْصُوبِ؛ لِأَنَّ الوُضُوءَ جَرَيَانُ المَاءُ عَلَىٰ العُضْوِ فَلَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا المَعْصِيَةُ اسْتِعْمَالُ الإِنَاءِ.

وَيُبَاحُ لِلحَاجَةِ إِنَاءٌ ضُبِّب بِضَيَّةٍ يَسِيرَةٍ مِنَ الفِضَّةِ لِغَيْرِ زِينَةٍ. وَآنِيَةُ الكُفَّارِ وَثِيَابُهُمْ طَاهِرَةٌ إِنْ لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا، وَمَنْ يَسْتَحِلُّ المَيْتَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ مِنْهُمْ فَمَا اسْتَعْمَلُوهُ مِنْ آنِيَتِهِمْ فَهُوَ نَجِسٌ؛ لِمَا رَوَىٰ أَبُو ثَعْلَبَةَ الخشنِيُّ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَفَنَا أُكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ قَالَ: «لا تَأْكُلُوا فِيهَا وَلَى اللهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَفْنَا كُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ قَالَ: «لا تَأْكُلُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ لا تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا» (٥٠).

وَمَا نَسَجُوهُ أَوْ صَبَغُوهُ أَوْ عَلَا مِنْ ثِيَابِهِمْ فَهُوَ طَاهِرٌ.

وَلَا يَنْجَسُ شَيْءٌ بِالشَّكِّ مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ الطَّهَارَةُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٦٣٣)، ومسلم (٢٠٦٧).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٤٨٨)، ومسلم (١٩٣٠).



وَعَظْمُ المَيْتَةِ وَقَرْنُهَا وَظُفْرُهَا وَحَافِرُهَا وَحَافِرُهَا وَعَصَبُهَا وَجِلْدُهَا نَجِسٌ، وَلَا يَطْهُرُ بِالدِّبَاغِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [الثالِلة :٣] وَالجِلْدُ جُزْءٌ مِنْهَا.

وَرَوَىٰ أَحْمَد عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَىٰ عَنْ عَبْدِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَنْ عَبْدِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَنْ عَبْدِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَرْضِ جُهَيْنَةَ وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌ: «أَنْ لا تَنْتَفِعُوا مِنَ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلا عَصَبٍ» (١) وَالشَّعَرُ وَالصُّوفُ وَالرِّيشُ طَاهِرٌ إِذَا كَانَ مِنْ مَيْتَةٍ طَاهِرَةٍ فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ كَانَتْ عَيْرُ مَأْكُولَةٍ كَالهرِّ وَالفَّارِ.

وَيُسَنُّ تَغْطِيَةُ الآنِيَةِ وَإِيكَاءُ الأَسْقِيَةِ.



⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (٤١٢٧)، والترمذي (١٧٢٩)، والنسائي (٤٢٤٩)، وابن ماجه (٣٦١٣)، وأحمد (٤/٣١)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلِلهُ في الصحيحة (٢٨١٢).



بَابُ الاسْتِنْجَاءِ وَآدَابِ التَّخَلِّي

الاستِنْجَاءُ: هُـوَ إِزَالَةُ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ بِمَاءٍ طَهُـورٍ أَوْ حَجَرٍ طَاهِرٍ مُبَاحٍ مُنَقِّ، وَالاسْتِجْمَارُ بِالخَشَبِ وَالخِرَقِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا مِمَّا يُنَقَّي جَائِزٌ.

فَالإِنْقَاءِ بِالحَجَرِ وَنَحْوِهِ أَنْ يَبْقَىٰ أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا المَاءُ؛ بِأَنْ تَزُولَ النَّجَاسَةُ وَبَلَّتُهَا فَيَخْرُجُ آخِرُهَا نَقِيًّا لَا أَثَرَ بِهِ، وَلَا يُجْزِئُ أَقَلُ مِنْ ثَلَاثِ مَسحَاتٍ تَعُمُّ كُلُّ مَسْحَةٍ المَحِلَّ؛ لِقَوْلِ سَلْمَانَ: «نَهَانَا - يَعْنِي النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ نَسْتَنْجِي مَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ - أَنْ نَسْتَنْجِي بَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللَّهُ اللَّهُ الْعَجَادِ، وَأَنْ نَسْتَنْجِي بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ »(١).

وَالإِنْقَاءِ بِالمَاءِ عَوْدُ خُشُونَةِ الْمَحِلِّ كَمَا كَانَ، وَظَنُّهُ كَافٍ دَفْعًا لِلْحَرَجِ.

وَيُسَنُّ الاسْتِنْجَاءُ بِالحَجَرِ وَنَحْوِهِ ثُمَّ بِالمَاءِ، فَإِنْ عَكَسَ كُرِهَ وَ لِأَنَّ الحَجَرَ بَعْدَ المَاء يُقَذِّرُ المَحِلَّ، وَيُجْزِئُ أَحَدُهُمَا وَالمَاءُ أَفْضَلُ اللَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ وَيُطْهِرُ المَحِلَّ، وَيَحْرُمُ الاسْتِنْجَاءُ بِرَوَثٍ وَعَظْمٍ، وَطَعَامٍ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُجْزِه بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا المَاءُ.

وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ لِكُلِّ خَارِجٍ، إِلَّا الطَّاهِر كَالرِّيحِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَجِسَةً، وَلَا تَصْحَبُهَا نَجَاسَةٌ.



⁽١) صحيح: رواه مسلم (٢٦٢).

آدَابُ التَّخَلِّي

يُسْتَحَبُّ لِدَاخِلِ الخَلاءِ تَقْدِيمُ رِجْلِهُ اليُسْرَىٰ وَقَوْلُ: «بِسْمِ اللهِ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخُبْثِ وَالخَبَاثِثِ» وَإِذَا خَرَجَ قَدَّمَ اليُمْنَىٰ وَقَالَ: «غُفْرَانَكَ، الحَمْدُ اللهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الأَذَىٰ وَعَافَانِيَ».

وَيُكْرَهُ فِي حَالِ التَّخَلِّي اسْتِقْبَالُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَمَهِبِّ الرِّيحِ، وَالْكَلامُ، وَالبَوْلُ فِي إِنَاءٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَمُسْتَحَمِّ غَيْرِ مُقَيَّرٍ أَوْ مُبَلَّطٍ، وَشَـقٍّ لِأَنَّهَا مَسَاكِنُ الجَنِّ، وَنَارٍ.

وَيُكْـرَهُ- أَيْضًا- مَسُّ فَرْجِـهِ أَوْ فَـرْجِ زَوْجَتِهِ بِيَمِينِـهِ، وَيُكُرَهُ اسْـتِنْجَاؤُهُ وَاسْتِجْمَارُهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يُكْرَهُ البَوْلُ قَائِمًا.

وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا حَالَ قَضَاءِ الحَاجَةِ فِي غَيْرِ بُنْيَانٍ بِلَا حَائِل، وَيَكْفِي انْحِرَافُهُ عَنْ جِهَةِ القِبْلَةِ؛ لِقَوْلِ أَبِي أَيُّوب قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ: ﴿إِذَا أَتَنتُمُ الغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ وَلا تَسْتَذْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». قَالَ أَبُو أَيُّوب: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الكَعْبَةِ، فَنَنْحَرِف عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللهَ ﴿ وَيَحْرُمُ بَوْلُهُ وَتَغَوَّطُهُ فِي طَرِيقٍ مَسْلُوكٍ وَظِلِّ نَافِعِ، وَمُشْمِسٍ بِزَمَنِ الشِّتَاءِ، وَمُتَحَدِّثِ النَّاسِ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلْيُهَا ثَمَرُ يُقْصَدُ اللهُ إِنَّهُ يُقَدِّرُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهَا وَمُنْ الشَّتَاءِ، وَمُتَحَدِّثِ النَّاسِ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلْيُهَا ثَمَرُ يُقْصَدُ اللهُ إِنَّهُ يُقَدِّرُ الشِّتَاءِ، وَمُتَحَدِّثِ النَّاسِ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلْيُهَا ثَمَرُ يُقْصَدُ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ كَشْفِ وَيَعْرُ فَهُ وَلَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ وَيَنْ وَلَا لَمُ عَلَيْهِ مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَ المُسْلِمِينَ. وَيَحْرُمُ أَنْ يَلْبَثَ فَوْقَ قَدْرِ حَاجَتِهِ وَلِهُ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ بِلَا حَاجَةٍ وَهُو مُفِرِّ عِنْدًا الْأَطِبَاءِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣٩٤)، ومسلم (٢٦٤).



بَابُ السِّوَاكِ

السِّوَاكُ وَالمِسْوَاكُ: اسْمٌ لِلْعُودِ الَّذِي يُسْتَاكُ بِهِ، وَيُطْلَقُ السِّوَاكُ عَلَىٰ الفِعْلِ، أَيْ: دَلْكُ الفَمِّ بِالعُودِ لِإِزَالَة نَحْوِ تَغَيَّرٍ كَالتَّسَوُّكِ. يُسَنُّ مُطْلَقًا السِّوَاكُ بِعُودٍ رَطِبٍ لَا يَتَفَتَّتُ وَلَا يَجْرَحُ الفَمَّ، وَيُكْرَهُ بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّاثِمِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ خَلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ، وَيُسَنُّ لَهُ قَبْلَهُ بِعُودٍ يَابِسٍ وَيُبَاحُ بِرَطِبٍ.

وَلَا يَصِيبُ السُّنَّةَ مَنِ اسْتَاكَ بِغَيْرِ عُودٍ كَإِصْبَعٍ وَخِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِهِ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ الإِنْقَاءُ كَالعُودِ.

وَيتَأَكَدُّ اسْتِحْبَابُهُ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ، وَصَلَاةٍ، وَقِرَاءَةٍ، وَانْتِبَاهِ مِنْ نَوْمٍ، وَتَغَيُّرِ رَاثِحَةِ الفَمِّ، وَعِنْدَ دُخُولِ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ، وَإِطَالَةِ سُكُوتٍ وَصُفْرَةِ أَسْنَانٍ.

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَسَوَّكَ بِالعُودِ الوَاحِدِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا؛ لِأَنَّ عَاثِشَةَ تَعَالَٰكُمَ لَيَّنَتْ السَّوَاكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّرَ فَاسْتَاكَ بِهِ.





سُنَنُ الفِطْرَةِ وَنَحُوهَا

يُسَنُّ حَلْقُ العَانَةِ وَنَتْفُ الإِبِطِ وَتَقْلِيمُ الأَظَافِرِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الفِطْرَةُ خَمْسٌ: الخِتَانُ، وَالاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الظَّفافِرِ، وَنَتْفُ الإِبطِ» (() وَيُسَنُّ النَّظَرُ فِي المِرْآةِ وَالتَّطَيُّبُ بِالطِّيبِ وَالاكْتِحَالُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي كُلِّ عَيْنِ ثَلَاثًا.

وَيُسَنُّ حَفُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَيَحْرُمُ حَلْقُهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَخْذِ مَا زَادَ عَلَىٰ القَبْضَةِ مِنْهَا.

وَيَجِبُ الخِتَانُ عَلَىٰ الذَّكرِ وَالأُنْثَىٰ عِنْدَ البُلُوغِ؛ لِآنَهُ مِنْ مِلَّة إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، وَفِي الحَدِيثِ: «اخْتُينَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةٍ بِالقَدُومِ»(١).

وَقَدْقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ ٱنَّتِعْ مِلَّةَ إِبْرَهِي مَ حَنِيفًا ﴾ [الخلان :١١٣].

وَقَالَ صَلَّالَةَهُعَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلِ أَسْلَمَ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الكُفْرِ وَاخْتَتِنْ»(٣).

وَهَذَا مَا لَمْ يَخَفْ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَالذَّكَرُ بِأَخْذِ جِلْدَةِ الحَشَفَةِ، وَالأُنْثَىٰ بِأَخْذِ جِلْدَةٍ الحَشَفَةِ، وَالأُنْثَىٰ بِأَخْذِ جِلْدَةٍ فَوْقَ مَحِلِّ الْإِيلَاجِ تُشْبِهُ عُرْفَ الدِّيكِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تُؤْخَذَ كُلُّهَا، وَالخُنْثَىٰ بِأَخْذِهِمَا، وَفِعْلَهُ زَمَنَ الصَّغَرِ أَفْضَلُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٨٨٩)، ومسلم (٢٥٧).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٣٥٦)، ومسلم (٢٣٧٠).

⁽٣) **صحيح**: رواه أبو داود (٣٥٦)، وأحمد (٣/ ٤١٥)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَللهُ في الصحيحة (٢٩٧٧).



وَيُكُورَهُ القَزَعُ: وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضٍ، وَكَذَا حَلْقُ القَفَا لِغَيْرِ حِجَامَةٍ وَنَحْوِهَا.

وَيُسَنُّ إِبْقَاءُ شَعرِ الرَّأْسِ، وَيُسَرِّحُهُ وَيَفْرُقُهُ، وَيَكُونُ إِلَىٰ أُذُنَيْهِ وَيَنْتَهِي إِلَىٰ مَنْكِبَيْهِ كَشَـعْرِهِ- عَلَيْهِ الصَّلاةُ السَّلامُ-، وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةٍ عَلَىٰ مَنْكِبَيْهِ، وَجَعْلِهِ ذُوَّابَةً.



بَابُ الْوُضُوءِ

الوُضُوءُ لُغَةً: مِنَ الوَضَاءَةِ، أَيْ الحُسْنِ وَالنَّظَافَةِ، وَالوُضُو-بِالضَّمِّ- الفِعْلُ، وَبِالفَتْح: المَاءُ يُتَوَضَّأُ بِهِ.

وَشَرْعًا: هُـوَ اسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورِ فِي الأَعْضَاءِ الأَرْبَعَةِ ـ وَهِيَ الوَجْهُ وَاليَدَانِ وَالرَّأْسُ وَالرِّجْلانِ ـ عَلَىٰ صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ فِي الشَّرْعِ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا مُرَتَّبَةً مُتَوَالِيَةً مَعَ بَاقِي الفُرُوضِ.

وَتَجِبُ فِيهِ التَّسْمِيَةُ وَتَسْقُطُ سَهْوًا، وَإِنْ ذَكَرَهَا فِي أَثْنَائِهِ -أي: فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ وَكَذَا الْغُسْلِ وَالتَّيَمُّمِ -، ابْتَدَأَ مِنْ الْأَوَّلِ وَلَا يَبْنِي عَلَىٰ مَا غَسَلَهُ قَبْلَ النَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَىٰ جَمِيعِهِ فَوَجَبَ كَمَا لَوْ ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِهِ.

فُرُوضُ الوُضُوءِ:

وَفُرُوضُهُ سِتَّةُ: غَسْلُ الوَجْهِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوَةِ فَأَغْسِلُوا وَ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [الثالة: ٦]. وَمِنْهُ المَضْمَضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ.

١- وَغَسْلُ اليَدَيْنِ مَعَ المِرْ فَقَيْنِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَيْدِ يَكُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [الثالة :٦].

٢- وَمَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ، وَمِنْهُ الأُذْنَانِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾
 السَّكَ :٦]. وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأُذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» (١٠). وَغَسْلُ الرِّجُلَيْنِ
 مَعَ الكَعْبَيْنِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [للسَّكَ :١].

⁽١) صحيح: رواه أحمـد (٥/ ٢٦٤)، وأبـو داود (١٣٤)، والترمـذي (٣٧)، وابـن ماجه (٤٤٤)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الصحيحة (٣٦).



٣- وَالتَّرْتِيبُ عَلَىٰ مَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَىٰ.

4- وَالْمُسُولَاةُ. وَهِيَ: أَنْ لَا يُؤَخِّرَ غَسْلَ عُضْوِ حَتَّىٰ يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ بِزَمَنِ مُعْتَدِلِ، وَلَا يَضُرُّ إِنْ جَفَّ لِاشْتِغَالِهِ بِسُنَّة كَتَخْلِيلٍ وَإِسْبَاغٍ وَإِزَالَةِ وَسُوسَةٍ أَوْ وَسَخٍ، وَيَضُرُّ لِاشْتِغَالِ بِتَحْصِيلِ مَاءٍ أَوْ إِسْرَافٍ أَوْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ أَوْ وَسَخٍ ، وَيَضُرُّ لِاشْتِغَالِ بِتَحْصِيلِ مَاءٍ أَوْ إِسْرَافٍ أَوْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ أَوْ وَسَخٍ لِغَيْرِ طَهَارَةٍ. لِحَدِيثِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانٍ: «أَنَّ النَّيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَخٍ لِغَيْرِ طَهَارَةٍ. لِحَدِيثِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانٍ: «أَنَّ النَّيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَاهُ لَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهَاءُ فَا مَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الوُضُوءَ» (١٠ وَلَوْ لَمْ تَجِبْ المُوالاةُ لَا مُرْهِ بِغَسْلِ اللَّهُ عَقَطْ.



⁽١)صحيح:رواهأبوداود(١٧٥)،وأحمد(٣/ ٤٢٤)،وصححهالعلامةالألباني كِيْرَلِيْهُ فِي الإرواء(٨٦).

شُرُوطُ الوُضُوءِ

الشَّــرْطُ لُغَةً: العَلَامَةُ، وَاصْطِلَاحًا: مَا يَلْــزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ.

وَشُرُوطُهُ ثَمَانيَةٌ ،

١- انْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ، قَبْلَ ابْتِدَاثِهِ لِيَصِحَ.

٢- وَالنَّيَّةُ، وَمَحَلُّهَا القَلْبُ، وَلَا يَضُرُّ سَبْقُ لِسَانِهِ بِغَيْرِ قَصْدِهِ، وَيُخْلِصُهَا لِلهِ تَعَالَىٰ.

٣- وَالإِسْلَامُ.

٤- وَالْعَقْلُ.

٥- وَالتَّمْيِيزُ.

٦- وَالمَاءُ الطُّهُورُ المُبَاحُ.

٧- وَإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ إِلَىٰ البَشْرَةِ لِيَحْصُلَ الإِسْبَاغُ المَأْمُورُ بِهِ.

٨- وَالفَرَاغُ مِنَ الاسْتِنْجَاءِ أُوِ الاسْتِجْمَارِ.





النِّيَّةُ فِي الطَّهَارَةِ

فَالنَّيَةُ هُنَا: قَصْدُ رَفْعِ الحَدَثِ أَوْ قَصْدُ مَا تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ كَصَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَمَسِّ مُصْحَفٍ، أَوْ قَصْدُ مَا تُسَنُّ لَهُ كَقِرَاءَةٍ وَذِكْرٍ وَأَذَانٍ وَنَوْمٍ وَطَوَافٍ وَمَسِّ مُصْحَدٍ وَتَدْرِيسِ عِلْمٍ وَأَكُلِ؟ وَرَفْعٍ شَكِّ وَعَضَبٍ وَكَلَامٍ مُحَرَّمٍ وَجُلُوسٍ بِمَسْجِدٍ وَتَدْرِيسِ عِلْمٍ وَأَكُلٍ؟ وَمَعْ فَكَى نَوَى شَكْ وَكَا يَضُرُّ سَبْقُ لِسَانِه بِغَيْرِ مَا نَوَى ؟ لِأَنَّ مَحِلَّ النَّيَّةِ القَلْبُ.

وَلَا يَضُرُّ شَكُّهُ فِي النَّيَّةِ، أَوْ فِي فَرْضٍ بَعْدَ فَرَاغٍ كُلِّ عِبَادَةٍ. وَإِنْ شَكَّ فِيهَا فِي الأَّثْنَاءِ اسْتَأْنَفَ؛ لِيَأْتِيَ بِالعِبَادَةِ بِيَقِينٍ مَا لَمْ يَكْثُرُ الشَّكُّ فَيَصِير كَالوِسْوَاسِ فَيَطْرُحهُ.



صِفَةُ الْوُضُوءِ

صِفَةُ الوُضُوءِ: هِيَ أَنْ يَنْوِيَ ثُمَّ يُسَمِّي وَيَغْسِلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَتَمَضْمَضَ وَيَغْسِلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَتَمَضْمَضَ وَيَسْتَنْشِقَ ثُمَّ يَغْسِلَ وَجْهَهُ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ المُعْتَادِ إِلَى الذَّقْنِ، وَلَا يُجْزِئ غَسْلُ ظَاهِر شَعْر اللَّحْيَةِ - وَكَذَا الشَّارِب وَالعَنْفَقَة وَالحَاجِبَانِ وَنَحْوِهَا - إِذَا كَانَتْ تَصِفُ البَشْرَةَ فَيَغْسِلهَا وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَةَ فَيُغْسِلهَا وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَةَ فَيُغْسِلها وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَة فَيُعْشِلها وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَة فَيُعْشِلها وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَة فَيُعْشِلها وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَة فَيُعْسِلها وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَة فَيْعُسِلها وَمَا تَحْتَهَا، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَة فَيَعْسِلها وَمَا تَحْتَهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْوَالْمَالُونُ اللَّهُ الْمَالَمُ اللَّهُ الْمُعْلَاقِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْعَلَالَةُ الْمُ الْكُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْرِقِيلَ الْمُعْلِقُولِ اللَّهُ الْمُعْلِقُولِ اللَّهُ الْعَلَالَةُ الْمُعْتَقَاء اللَّهُ الْلَّهُ الْمُعْلِيقِ اللْمُعْلِقُولِ اللَّهُ الْمُتُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقِيلُ اللَّهُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُلْلِقُلُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُلُولُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُولُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِع

ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ، وَلَا يَضُرُّ وَسَخٌ يَسِيرٌ تَحْتَ ظُفُرٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ عَادَةً.

ثُمَّ يَمْسَحُ جَمِيعَ ظَاهِرِ رَأْسِهِ مِنْ حَدِّ الوَجْهِ إِلَىٰ مَا يُسَمَّىٰ قَفَا، وَالبَيَاضُ فَوْقَ الأَذُنَيْنِ مِنْهُ، فَيُمِرِّ يَدَيْهِ مِنْ مَقْدِمَ رَأْسِهِ إِلَىٰ قَفَاهُ ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَىٰ المَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ يُدْخِلُ سَبَّابَتَيْهِ فِي صِمَاخَيْ أُذُنَيْهِ وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَيُجْزِئُ كَيْفَ مَسَحَ، وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتُرْسِلَ مِنْ شَعْرِهِ.

وَيُجْزِئُ المَوْأَةَ مَسْحُ مَقْدِمِ رَأْسِهَا؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَمْسَحُ مَقْدِمَ رَأْسِهَا.

ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ ثَلَاثًا، وَهُمَا العَظْمَانِ النَّاتِثَانِ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ مِنْ جَانِبَي القَدَم.





سُنَنُ الوُضُوءِ

وَسُنَنُهُ ثَمَانِيَةً عَشْرَ،

- ١- اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ.
 - ٢- وَالسِّوَاكُ.
- ٣- وَغَسْلُ الكَفَّيْنِ ثَلَاثًا.
- ٤- وَالبَدَاءَةُ قَبْلَ غَسْلِ الوَجْهِ بِالمَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ.
- ٥- وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ لِغَيْرِ الصَّائِمِ. وَالْمُبَالَغَةُ فِي سَائِرِ
 الأَعْضَاءِ مُطْلَقًا. وَالزِّيَادَةُ فِي مَاءِ الوَجْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ غُضُونًا وَشُعُورًا.
 - ٦- وَتَخْلِيلُ اللِّحْيَةِ الكَثِيفَةِ. وَتَخْلِيلُ الأَصَابِعِ.
- ٧- وَأَخْـذُ مَاءٍ جَدِيدٍ لِلْأَذُنَيْنِ كَالعُضْوِ المُنْفَرِدِ، وَإِنَّمَا هُمَا مِنَ الرَّأْسِ عَلَىٰ
 وَجْهِ التَّبَعِ. وَتَقْدِيمُ اليُمْنَىٰ عَلَىٰ اليُسْرَىٰ. وَمُجَاوَزَةُ مَحِلِّ الفَرْضِ.
- ٨- وَالغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ. وَاسْتِصْحَابُ ذِكْرِ النَّيَّةِ إِلَىٰ آخِرِ الوُضُوءِ؛ بِأَنْ لَا يَنْ وِيَ قَطْعَهَا حَتَىٰ يُتِمَّ الطَّهَارَة، فَإِنْ عَزُبَتْ عَنْ خَاطِرِهِ لَمْ يُؤَثِّرْ ذَلِكَ فِي الطَّهَارَة، وَإِنْ شَكَّ فِي النَّيَّةِ فِي أَثْنَاءِ طَهَارَتِهِ اسْتَأْنَفَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَهْمًا كَالْوِسْوَاسِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَلَا يَضُرُّ إِبْطَالُهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ وَلَا شَكُّهُ بَعْدَهُ.
 - ٩- وَالإِنْيَانُ بِالنِّيَّةِ عِنْدَ غَسْلِ الكَفَّيْنِ.



١٠- وَالنُّطْقُ بِالنِّيَّةِ سِرًّا (١٠).

١١- وَقَوْلُ: «أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» مَعَ رَفْعِ بَصَرِهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ.

١٢- وَأَنْ يَتَوَلَّىٰ وُضُوءَهُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَاوَنَةٍ.



⁽۱) قبال الإمام المرداوي في الإنصاف (۱/ ۱۶۲): فائدة: لا يستحب التلفظ بالنية على أحد الوجهين، وهو المنصوص عن أحمد قاله الشيخ تقي الدين. قال: هو الصواب، الوجه الثاني: يستحب التلفظ بها سرًا، وهو المذهب، قدمه في الفروع، وجزم به ابن عبيدان، والتلخيص، وابن تميم، وابن رزين. قال الزركشي: هو الأَوْلَىٰ عند كثير من المتأخرين.



بَابُ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ

المَسْحُ لُغَةً: إِمْرَارُ اليَدِ عَلَىٰ الشَّيْءِ.

وَشَرْعًا: إِصَابَةُ البَلَّةِ لِحَائِلِ مَخْصُوصٍ فِي زَمَنٍ مَخْصُوصٍ. يَجُوزُ المَسْحُ عَلَى الخُفَّيْنُ بِشُرُوطِ سَبْعَةٍ :

١- لِبْسُهُمَا بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَة بِالمَاءِ.

٣- سَتْرُهُمَا لِمَحِلِّ الفَرْضِ وَلَوْ بِرَبْطِهِمَا، فَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَجُزْ المَسْحُ؛
 لِأَنَّ حُكْمَ مَا اسْتُتِرَ المَسْحُ، وَحُكْمَ مَا ظَهَرَ الغَسْلُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَىٰ الجَمْعِ فَغَلَبَ الغَسْلُ.

٣- إِمْكَانُ المَشْي بِهِمَا عُرْفًا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَدْعُو الحَاجَةُ إِلَيْهِ. ثُبُوتُهُمَا بِنَفْسِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَثْبُتَا إِلَّا بِنَعْلَيْنِ كَالجَوْرَبَيْنِ وَنَحْوِهِمَا مسحَ عَلَيْهِمَا وَعَلَىٰ شُيُورِ النَّعْلَيْنِ. إِبَاحَتُهُمَا، فَلَا يَجُوزُ المَسْحُ عَلَىٰ المَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ. وَلَا النَّعْلَيْنِ. إِبَاحَتُهُمَا، فَلَا يَجُوزُ المَسْحُ عَلَىٰ المَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ. وَلَا الحَرِيرِ لِرَجُلِ؛ لِأَنَّ لِبْسَهُ مَعْصِيَةٌ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِهِ الرُّخْصَةُ.

١- طَهَارَةُ عَيْنِهِمَا.

٥- عَدَمُ وَصْفِهِمَا البَشْرَةَ، فَإِنْ وَصَفَهَا لَمْ يجزْ المَسْحُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ سَاتِرِ
 لِمَحلِّ الفَرْضِ أَشْبَه النَّعْل.

فَيَمْسَحُ المُقِيمُ وَالعَاصِي بِسَفَرِهِ مِنَ الحَدَثِ بَعْدَ اللّبْسِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالمُسَافِرُ سَفَرًا يُبِيحُ القَصْرَ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ.



فَلُوْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ ثُمَّ أَقَامَ، أَوْ فِي الحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ شَكَّ فِي ابْتِدَاءِ المَسْحِ، لَمْ يَزِدْ عَلَىٰ مَسْحِ المُقِيمِ؛ لِأَنَّهُ اليقِينُ وَمَا زَادَ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُهُ.

وَيَجِبُ مَسْحُ أَكْثِرِ أَعْلَىٰ الخُفِّ؛ فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَىٰ مَقْدِمِهِ ثُمَّ يَمْسَحُ إِلَىٰ سَاقِهِ.

وَلَا يُجْزِئُ مَسْحُ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ، وَلَا يُسَنُّ.

وَمَتَىٰ حَصَلَ مَا يُوجِبُ الغُسْلَ، أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ مَحِلِّ الفَرْضِ، أَوِ انْقَضَتْ المُدَّةُ بَطُلَ الوُضُوء؛ فَيَجِبُ عَلَيْهَ إِعَادَةُ الوُضُوءِ كُلِّهِ.





فَصُلِّ فِي المَسْحِ عَلَى الجَبِيرَةِ

وَصَاحِبُ الجَبِيرَةِ إِنْ وَضَعَهَا عَلَىٰ طَهَارَةٍ لَمْ تَتَجَاوَزْ مَحِلَّ الحَاجَةِ - وَهُوَ الجُرْحُ أَوِ الكَسْرُ وَمَا حَوْلَهُ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَىٰ شَدُّهِ - غَسَلَ الصَّحِيحَ وَمَسَحَ عَلَيْهِا بِالمَاءِ وَأَجْزَأَ، وَإِلَّا وَجَبَ مَعَ الغُسْلِ أَنْ يَتَيَمَّمَ لَهَا إِذَا كَانَ يَتَضَرَّرُ بِنَزْعِهَا.

وَلَا مَسْحَ مَا لَمْ تُوضَعْ الجَبِيرَةُ عَلَىٰ طَهَارَةٍ وَتُجَاوِز المَحِلَّ فَيَغْسِلِ الصَّحِيحَ وَيَمْسَحُ، وَيَتَيَمَّمُ لَهَا خُرُوجًا مِنَ الخِلَافِ.

وَتُفَارِقُ الجَبِيرَةُ الخُفَّ فِي أَرْبَعَةٍ أَشْيَاءَ،

١- وُجُوبُ مَسْحِ جَمِيع الجَبِيرَةِ.

٢- وَكَوْنُ مَسْحِهَا لَا يَتَوَقَّتُ.

٣- وَجَوَازُ المَسْحِ عَلَيْهَا فِي الطَّهَارَةِ الكُبْرَىٰ.

٤- وَلَا يَجُوزُ المَسْحُ عَلَيْهَا إِلَّا عِنْدَ الضَّرَرِ بِنَزْعِهَا، وَالخُفُّ بِخَلَافِ ذَلِكَ.



نَوَاقِضُ الوُصُوءِ

أَيْ مُفْسِدَاتُهُ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

أَحَدُهَا: الخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ طَاهِرًا كَانَ أَوْ نَجِسًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، لَا الدَّاثِمُ كَالسَّلَسِ وَالاسْتِحَاضَةِ فَلَا يُنْقَصُ لِلضَّرُورَةِ.

ا**لثَّانِي**: خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنْ يَقِيَّةِ البَدَنِ، فَإِنْ كَانَ بَـوْلًا أَوْ غَائِطًا نُقِضَ مُطْلَقًا لِدُخُولِهِ فِي النُّصُوصِ السَّابِقَةِ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا كَالدَّمِ وَالقَيْء نُقِضَ إِنْ فَحُشَ فِي نَفْسِ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسْبِهِ، وَلَا يَنْقُضُ اليَسِيرُ، وَالقَيحُ وَالصَّدِيدُ كَالدَّم.

الثَّالِثُ: زَوَالُ العَقْلِ أَوْ تَغْطِيَتُهُ بِإِغْمَاءِ أَوْ نَوْمٍ مَا لَمْ يَكُنْ النَّوْمُ يَسِيرًا عُرْفًا مِنْ جَالِسِ وَقَائِم.

وَأَمَّا الجُنُونُ وَالإِغْمَاءُ وَالسُّكْرُ وَنَحْوُهُ، فَيَنْقُضُ إِجْمَاعًا.

الرَّابِعُ: مَشُهُ بِيَدِهِ - لَا ظُفُرِهِ - فَرْجَ الآدَمِيِّ المُتَّصِلِ بِلَا حَائِلِ أَوْ حَلْقَةَ دُبُرِهِ، لَا مَشُ الخُصْيَتَيْنِ وَلَا مَشُ مَحِلِّ الفَرْجِ البَائِنِ. الخَامِسُ: لَمْسُ بَشْرَةِ دُبُرِهِ، لَا مَشُ الخُصْيَتَيْنِ وَلَا مَشُ مَحِلِّ الفَرْجِ البَائِنِ. الخَامِسُ: لَمْسُ بَشْرَةِ الذَّكُرِ لِلأَنْتَىٰ أَلِذَّكُرِ لِلشَّهُوةِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، وَلَوْ كَانَ المَلْمُوسُ مَيْتًا الذَّكُرِ لِلأَنْتَىٰ أَلِذَ كَرِ لِشَهْوَةٍ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، وَلَوْ كَانَ المَلْمُوسُ مَيْتًا أَوْ مَحْرَمًا، فَإِنْ لَمَسَهَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلِ لَمْ يَنْقُضْ.

وَلَا يَنْقُضُ لَمْسٌ مِنْ دُونِ سَبْعٍ، وَلَا لَمْسُ سِنِّ وَظُفُرٍ وَشَعْرٍ، وَلَا اللَّمْسُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ امْرَأَةٍ.



وَلَا يَنْتَقِفُ وُضُوءُ المَمْسُوسِ فَرْجُهُ وَلَا المَلْمُوس بَدَنُهُ، وَلَوْ وَجَدَ شَهْوَةً.

السَّادِسُ: غَسْلُ المَيِّتِ أَوْ بَعْضِهِ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَىٰ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا.

وَالغَاسِلُ مَنْ يُقَلِّبُهُ وَيُبَاشِرُهُ وَلَوْ مَرَّةً، لَا مَنْ يَصُبُّ عَلَيْهِ المَاءَ وَلَا مَنْ يَمِّمُهُ.

السَّسابعُ: أَكُلُ لَحْمِ الإِبِلِ وَلَـوْ نَيْثًا، فَلا نَقْضَ بِبَقِيَّةِ أَجْزَائِهَا كَكَبِدٍ وَقَلْبٍ وَطُحَالٍ وَكَرِشٍ وَشَحْمٍ وَكُلْيَةٍ وَلِسَانٍ وَرَأْسٍ وَسَنَامٍ وَكَوَارِعٍ وَمُصْرَانٍ وَمَرَقِ لَحْمٍ، وَلَا يَحْنَثُ بِذَلِكَ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُل لَحْمًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ.

الثَّامِنُ: الرِّدَّةُ عَنِ الإِسْلَامِ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ الغُسْلَ- كَإِسْلَامٍ وَانْتِقَالِ مَنِيٍّ وَنَحْوِهِمَا- أَوْجَبَ الوُصُوءَ، غَيْرَ المَوْتِ فَيُوجِبُ الغُسْلَ دُونَ الوُصُوءِ.

وَلَا نَفْضَ بِغَيْرِ مَا مَرَّ كَالقَذْفِ وَالكَـذِبِ وَالغَيْبَةِ وَنَحْوِهَا، وَالقَهْقَهَةِ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ، وَأَكْلِ مَا مَسَّتِ النَّارُ غَيْرَ لَحْمِ الإِبِلِ، وَلَا يُسَنُّ الوُّضُوءُ مِنْهُمَا.





فَصْلٌ فِيمَا يَحْرُمُ عَلَى المُحْدِثِ

مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الحَدَثِ، أَوْ تَيَقَّنَ الحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ عَمِلَ بِمَا تَيَقَّنَ الحَدُثُ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ عَمِلَ بِمَا تَيَقَّنَ، سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَمْ خَارِجِهَا، تَسَاوَىٰ عِنْدَهُ الأَمْرَانِ أَوْ غَلَبَ عَلَىٰ ظَنِّهِ أَحَدُهُمَا.

فَإِنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَالحَدَثَ وَجَهِلَ السَّابِقَ مِنْهُمَا فَهُوَ بِضِدِّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا إِنْ عَلِمَهَا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا مُتَطَهِّرًا فَهُوَ الآنَ مُحْدِثٌ، وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَهُوَ الآنَ مُحْدِثٌ، وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَهُوَ الآنَ مُتَطَهِّرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَيَقَّنَ زَوَالَ تَلْكَ الحَالَةِ إِلَىٰ ضِدِّهَا وَشَكَّ فِي بَقَاءِ ضِدِّهَا، وَهُوَ الأَصْلُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ قَبْلَهُمَا تَطَهَّر.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ المُحْدِثِ الصَّلَاةُ وَلَوْ نَفْلًا حَتَّىٰ صَلَاة الجَنَازَةِ وَسُجُود التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ.

وَلَا يَكْفُرُ مَنْ صَلَّىٰ مُحْدِثًا.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ المُحْدِثِ أَيْضًا الطَّوَافُ فَرْضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا.

وَيَحْرُمُ مَسُّ المُصْحَفِ بِبَشْرَتِهِ بِلَا حَائِلٍ، فَإِنْ كَانَ بِحَائِلِ لَمْ يَحْرُمْ؛ لِأَنَّ المَسَّ إِذَا لِلْحَاثِلِ، وَيَزِيدُ مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ بِقَّرَاءَةِ القَرْآنِ؛ فَيَحَّرُمُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ القُرْآنِ.

وَيَحْرُمُ اللَّبْثُ فِي المَسْجِدِ لِلْجُنُبِ بِلَا وُضُوءٍ، فَإِنْ تَوَضَّاً الجُنُبُ جَازَ لَهُ اللَّبْثُ فِيهِ.



بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ

الغُسْلُ: بِضَمِّ الغَيْنِ: الاغْتِسَالُ، أَيْ اسْتِعْمَالُ المَاءِ فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَىٰ وَجُهِ عَلَىٰ وَجُهِ مَخْصُوصٍ. وَبِالفَتْحِ المَاءُ أَوْ الفِعْلُ، وَبِالكَسْرِ مَا يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ مِنْ خِطْمِيٍّ وَغَيْرِهِ.

مَا يُوجِبُ الغُسْلَ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: انْتِقَالُ المَنِيِّ، فَلَوْ أَحَسَّ بِانْتِقَالِهِ فَحَبَسَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ وَجَبَ الغُسْلُ لِوُجُودِ الشَّهْوَقِ بِانْتِقَالِهِ أَشْبَه مَا لَوْ ظَهَرَ. فَلَوْ اغْتَسَلَ لَهُ ثُمَّ خَرَجَ بِلَا لَذَّةٍ لَمْ يُعِدْ الغُسْلَ؛ لِأَنَّهَا جَنَابَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَا تُوجِب غُسْلَيْنِ.

النَّانِي: خُرُوجُهُ مِنْ مَخْرَجِهِ وَلَوْ دَمّا، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِلَذَّةٍ مِنْ غَيْرِ نَائِمٍ وَنَحْوِهِ، فَلَوْ خَرَجَ مِنْ يَقْظَانٍ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَبَرْ دٍ وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ لَمْ يَجِبْ بِهِ غُسْلٌ. وَإِنْ خَرَجَ المَنِيُّ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ كَمَا لَوِ انْكَسَرَ صُلْبُهُ فَخَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ الغُسْلُ وَحُكْمُهُ كَالنَّجَاسَةِ المُعْتَادَةِ.

وَإِنْ أَفَاقَ نَائِمٌ أَوْ نَحْوُهُ يُمْكِنُ بُلُوغُهُ فَوَجَدَ بَلَلًا، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ مَنِيُّ اغْتَسَلَ وَلَوْ لَمْ يَدُكُرْ احْتِلَامًا، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقُهُ مَنِيًّا؛ فَإِنْ سَبَقَ نَوْمَهُ مُلَاعَبَةٌ أَوْ نَظَرٌ أَوْ فِكْرٌ أَوْ نَحُوهُ أَوْ كَانَ بِهِ إِبْرِدَةٌ – مَرَضٌ – لَمْ يَجِبْ الغُسْلُ، وَإِلَّا اغْتَسَلَ وُجُوبًا وَطَهَّرَ مَا أَصَابَهُ الْبَلَلُ مِنْ بَدَنٍ أَوْ ثَوْبِ احْتِيَاطًا.



الثَّالِثُ: تَغَيُّبُ حَشَفَةٍ أَصْلِيَّةٍ أَوْ قَدْرِهَا إِنْ فُقِدَتْ وَإِنْ لَـمْ يُنْزِلْ فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ قُبُلًا كَانَ أَوْ دُبُرًا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَرَارَةً، وَلَا غُسْلَ إِذَا مَسَّ الخِتَانُ الخِتَان مِنْ غَيْرِ إِيلَاجٍ وَلَا بِإِيلَاجٍ بَعْضِ الحَشَفَةِ.

وَيَجِبُ الخُسْلُ وَلَوْ كَانَ الفَرْجُ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيتٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ نَائِمٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ صَغِيرٍ يُجَامَعُ مِثْلُهُ، وَكَذَا لَوِ اسْتدْخَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ أَوْ صَغِيرٍ وَنَحْوِهِ.

لَكِنْ لَا يَجِبُ الغُسْلُ إِلَّا عَلَىٰ ابْنِ عَشْرِ وَبِنْتِ تِسْعٍ، وَمَعْنَىٰ الوُجُوبِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ أَنَّ الغُسْلَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ وَطَوَافِهِ وَقِرَاءَتِهِ.

الرَّابِعُ: إِسْلَامُ الكَافِرِ أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا وَلَوْ مُمَيِّزًا أَوْ لَمْ يُوجَدُّ فِي كُفْرِهِ مَا يُوجِبُهُ.

الخَامِسُ: نُحُرُوجُ دَمِ الحَيْضِ.

السَّادِسُ: خُرُوجُ دَمِ النِّفَاسِ.

السَّــابِعُ: المَوْتُ تَعَبُّدًا؛ لِأَنَّـهُ لَوْ كَانَ عَنْ حَدَثٍ لَمْ يَرْتَفِعْ مَعَ بَقَاءِ سَـبَبِهِ، وَلَوْ كَانَ عَنْ نَجَاسَةٍ لَمْ يَطْهُرْ مَعَ بَقَاءِ سَبَبِهِ.





فَصْلٌ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الغُسْلِ وَوَاجِبَاتِهِ وَفُرُوضِهِ وَسُنَنِهِ وَشُرُوطُ صحَّة الغُسْل سَبْعَةُ:

١- انْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ.

٢ - وَالنَّيَّةُ.

٣ - وَالإِسْلَامُ.

٤- وَالْعَقْلُ.

٥- وَالتَّمْيِيزُ.

٦-وَالْمَاءُ الطُّهُورُ المُبَاحُ.

٧- وَإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ.

وَوَاجِبُهُ: التَّسْمِيَةُ وَتَسْقُطُ سَهْوًا.

وَفَرْضُهُ: أَنْ يَعُمَّ بِالمَاءِ جَمِيعَ بَدَنِهِ وَدَاخِلَ فَمِهِ وَأَنْفِهِ، حَتَّىٰ مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرجِ المَرْأَةِ عِنْدَ القُعُودِ لِحَاجَتِهَا؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ وَلَا مَشَقَّةَ فِي غَسْلِهِ.

وَحَتَّىٰ بَاطِنُ شَعْرِهَا لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ البَدَنِ، وَيَحِبُ نَقْضُهُ فِي المَحْيُضِ وَالنِّفَاسِ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّرَ لِعَائِشَةَ: «أَنْقُضِي شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي »() وَلاَ يَجِبُ نَقْضُهُ فِي المَخَابَةِ لِقَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغُسْلِ الجَنَابَةِ ؟ فَقَالَ: «لا، إِنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْثِي عَلَىٰ

⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (٦٤١)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِللَّهُ فِي الصحيحة (١٨٨).

رَأْسَكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، ثُمَّ تُفْيضِينَ عَلَيْكِ المَاءَ فَتَطْهُرِينَ »() وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي الإِسْبَاغِ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «حَتَّىٰ إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ أَرْوَىٰ بَشْرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ المَاءَ»(').



⁽١) صحيح: رواه مسلم (٣٣٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٤٩)، ومسلم (٣١٧).



سُنَنُ الغُسُلِ

وَسُنَنُهُ:

١- الوُّضُوءُ قَبْلَهُ.

٢- وَإِزَالَةُ مَا لَوَّ ثَهُ مِنْ أَذَى.

٣- وَإِفْرَاغُهُ المَاءَ عَلَىٰ رَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَعَلَىٰ بَقِيَّةِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا.

١- وَالتَّيَامُنُ.

٥- وَالْمُوَالَاةُ.

٦- وَإِمْرَارُ الْيَدِ عَلَىٰ الْجَسَدِ.

٧- وَإِعَادَةُ غَسْلِ رِجْلَيْهِ بِمَكَانٍ آخَر.

وَمَنْ نَوَىٰ غُسْلًا مَسْنُونًا أَوْ وَاجِبًا أَجْزَأَ أَحَدَهُمَا عَنِ الآخَرِ.

وَإِنْ نَوَىٰ رَفْعَ الحَدَتَيْنِ أَوْ الحَدَثِ وَأَطْلَقَ، أَوْ أَمْرًا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِوُضُوءِ وَغُسْل، أَجْزَأَ عَنْهُمَا. وَإِنِ اجْتَمَعَتْ أَحَدَاثٌ مُتَنَوِّعَةٌ - وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً - تُوجِبُ وُضُوءً أَوْ غُسْلًا فَنَوَىٰ بِطَهَارَتِهِ أَحَدَهَا لَا عَلَىٰ أَنْ لَا يَرْ تَفِعَ غَيْرُهُ ارْتَفَعَ صَائِرُهَا؛ لِأَنَّ الأَحْدَاثَ تَتَدَاخَلُ، فَإِذَا ارْتَفَعَ البَعْضُ ارْتَفَعَ الكُلُّ.



فَصْلٌ فِي الأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ

وَهِيَ سِتَّةً عَشَرَ،

١- آكَدُهَا لِصَلَاةِ جُمُعَةٍ فِي يَوْمِهَا لِذَكَرِ حَضَرَهَا.

٢- ثُمَّ لِغُسْل مَيِّتٍ.

٣- ثُمَّ لِعِيدٍ فِي يَوْمِهِ.

٤-٥- وَلِكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ قِيَاسًا عَلَىٰ الجُمُعَةِ وَالعِيدِ؛ لِأَنَّهُمَا يُجْتَمَعُ لَهُمَا.

٦-٧- وَلِجُنُونٍ وَإِغْمَاءٍ.

٨-٩- وَلِإِحْرَام بِحَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ.

١٠-١١- وَلِدُنُحُولِ مَكَّةَ وَحَرَمِهَا.

١٢ - وَلِوُ قُوفٍ بِعَرَفَةَ.

١٣- وَلِطَوَافِ زِيَارَةٍ.

١٤- وَلِطَوَافِ وَدَاع.

١٥- وَلِمَبِيتٍ بِمُزْ دَلِفَةً.

١٦ وَلِرَمْيِ جِمَارٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ كُلَّهَا أَنْسَاكٌ يُجْتَمَعُ لَهَا، فَاسْتُحِبَّ لَهَا الغُسْلُ
 قياسًا عَلَىٰ الإِحْرَام وَدُخُولِ مَكَّة.

وَيَتَيَمَّمُ لِلْكُلِّ لِلْحَاجَةِ وَلِمَا يُسَنُّ لَهُ الوُّضُوءُ إِنْ تَعَذَّرْ.



بَابُ التَّيَمُّمِ

التَّيَمُّمُ لُغَةً: القَصْدُ.

وَشَرْعًا: مَسْحُ الوَجْهِ وَاليَدَيْنِ بِصَعِيدٍ عَلَىٰ وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الأُمَّةِ، لَمْ يَجْعَلْهُ اللهُ طَهُورًا لِغَيْرِهَا تَوْسِعَةً عَلَيْهَا وَإِحْسَانًا إِلَيْهَا، فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [اللَّلِقَةِ : ١] الآيَةُ.

وَالتَّيَشُّمُ بَدَلُ عَنِ الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ لِكُلِّ مَا يُفْعَلُ بِطَهَارَةِ المَاءِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ وَقِرَاءَةِ القُرْآنِ وَوَطْءِ حَاثِضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، عِنْدَ العَجْزِ عَنِ المَاءِ، لِعَدَمِ أَوْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِمَا.

وَيَصِحُّ بشُرُوطِ ثَمَانِيَة ،

١-النِّيَّةُ.

؟ - وَالإِسْلَامُ.

٣ - وَالْعَقْلُ.

٤ – وَالتَّمْيِيزُ.

٥- وَالاسْتِنْجَاءُ أَوِ الاسْتِجْمَارُ.

٦- وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ فَلَا يَصِتُّ التَّيَمُّمُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا، وَلَا لِنَافِلَةٍ رَقْتَ نَهْي.

٧- وَّتَعَذَّرُ اسْتِعْمَالِ المَاءِ؛ إِمَّا لِعَدَمِهِ، أَوْ لِخَوْفِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ الضَّرَر.

وَيَجِبُ بَذْلُهُ لِعَطْشَانٍ مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ مُحْتَرَمَينِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ غَفَرَ لِبَغِيِّ بِسَقْي كَلْبِ، فَالآدَمِيُّ أَوْلَىٰ.

وَمَنْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِي لِطَهَارَتِهِ اسْتَعْمَلَهُ فِيمَا يَكْفِي وُجُوبًا ثُمَّ تَيَمَّمَ.

وَإِنْ وَصَلَ المُسَافِرُ إِلَىٰ المَاءِ وَقَدْ ضَاقَ الوَقْتُ أَوْ عَلِمَ أَنَّ النَّوْبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ، لَمْ يَعْدِلْ إِلَىٰ التَّيَشُّمِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ. وَمَنْ خَرَجَ مَصِلُ إِلَىٰهِ إِلَىٰ بَعْدَ خُرُوجِهِ، لَمْ يَعْدِلْ إِلَىٰ التَّيَشُّمِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ. وَمَنْ خَرَجَ مِنَ المِصْرِ إِلَىٰ أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِهِ كَالحَطَّابِ مِمَّنْ لَا يُمْكِنُهُ حَمْلُ المَاءِ مَعَهُ لِي تَوْمِي مِنْ أَعْمَالِهِ كَالحَطَّابِ مِمَّنْ لَا يُمْكِنُهُ حَمْلُ المَاءِ مَعَهُ لِي وَقَوْبِهِ نَجَاسَةً وَمَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِي، وَجَبَ غَسْلُ إِعَادَة. وَإِنْ وَجَدَ مُحْدِثٌ بِبَدَنِهِ وَتَوْبِهِ نَجَاسَةً وَمَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِي، وَجَبَ غَسْلُ بَعْشُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَسَل بَدَنَه، ثُمَّ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ تَطَهَّر بِهِ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ.

وَيَصِحُّ التَّيَمُّمُ لِكُلِّ حَدَثٍ، وَلِلنَّجَاسَةِ عَلَىٰ البَدَنِ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا مَا أَمْكَنَ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ عَلَىٰ البَدَنِ مُشْتَرَطَةٌ لِلصَّلَاةِ، فَنَابَ فِيهَا التَّيَمُّمُ كَطَهَارَةِ الحَدَثِ.

فَإِنْ تَيَمَّمَ لَهَا قَبْلَ تَخْفِيفِهَا لَمْ يَصِحَّ كَتَيَمُّمٍ قَبْلَ اسْتِجْمَارٍ.

٨- وَأَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ غَيْرِ مُحْتَرقِ لَهُ غُبَارٌ يَعْلَقُ بِاليَدِ. وَمَا لَا غُبَارَ لَهُ لَا يُمْسَحُ بِشَيْءٍ مِنْهُ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ صَلَّىٰ الفَرْضَ فَقَطْ عَلَىٰ حَسْبِ حَالِـهِ، وَلَا يَزِيدُ فِي صَلَاتِهِ عَلَىٰ مَا يُجْزِئُ، وَلَا إِعَادَةَ لِأَنَّهُ أَتَىٰ بِمَا أُمِرَ بِهِ.





فَصْلٌ فِي وَاجِبِ التَّيَمُّمِ وَفُرُوضِهِ

وَوَاجِبُ التَّيَمُّمِ التَّسْمِيَّةُ، وَتَسْقُطُ سَهْوًا قِيَاسًا عَلَىٰ الوُّضُوءِ.

وَفُرُوضُهُ خَمْسَةٌ ،

١- مَسْحُ الوَجْهِ.

٢- وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَىٰ الكُوعَيْنِ لِلآيَةِ.

٣- وَالتَّرْتِيبُ فِي الطَّهَارَةِ الصَّغْرَىٰ؛ بِأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ أَوَّلًا ثُمَّ يَدَيْهِ، فَإِنْ عَكَسَ
 لَا يَصِتُّ تَيَمُّمُهُ، بِخَلَافِ مَا إِذَا تَيَمَّمَ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرٍ، أَوْ عَنْ نَجَاسَةٍ عَلَىٰ
 البَدَنِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّرْتِيبُ، بَلْ يَصِتُّ مَسْحُ يَدَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ.

4- وَالمُسُوالاَةُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ لَا يُؤَخِّرَ مَسْحَ الْيَدَيْنِ بِحَيْثُ يَجِفُ الوَجْهُ لَوْ كَانَ
 مَغْسُولًا.

٥- وَتَعْيِينُ النَّيَّةِ لِمَا يَتَيَمُّمُ لَهُ مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةُ ضَرُورَةٍ فَلَمْ
 تَرْفَعْ الحَدَثَ، فَلَائِدً مِنَ التَّعْيِينِ تَقْوِيَةً لِضَعْفِهِ، فَلَوْ نَوَىٰ رَفْعَ الحَدَثِ لَمْ
 يَصِحَّ، وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، وَإِنْ نَوَاهُمَا أَجْزَأً.

وَإِنْ نَوَىٰ بِتَيَمُّمِهِ نَفْلًا لَمْ يُصَلِّ بِهِ فَرْضًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْوِيٍّ، بِخَلاَفِ طَهَارَةِ المَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ الحَدَثَ.

أَوْ نَوَىٰ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ وَأَطْلَقَ فَلَمْ يُعَيِّنْ فَرْضًا وَلَا نَفْلًا لَـمْ يُصَلِّ بِهِ فَرْضًا وَلَوْ عَلَىٰ الكِفَايَةِ، وَلَا نَذْرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِه، وَكَذَا الطَّوَافُ.



وَإِنْ نَـوَىٰ اسْتِبَاحَةَ فَرْضٍ صَلَّىٰ كُلَّ وَقْتِهِ فُرُوضًا وَنَوَافِلَ، فَلَهُ الجَمْعُ فِي هَذَا الوَقْتِ وَقَضَاءِ الفَوَاقِتِ، وَيُصَلِّي النَّوَافِلَ الرَّاتِبَةَ وَغَيْرَ الرَّاتِبَةِ مَا لَمْ يَكُنْ الوَقْتُ وَقْتَ نَهْيٍّ. فَمَنْ نَوَىٰ شَيْئًا اسْتَبَاحَهُ وَمِثْلَهُ وَدُونَهُ، فَأَعْلَاهُ فَرْضُ عَيْنٍ، فَنَذْرٌ، فَفَرْضُ كِفَايَةٍ، فَصَلَاةً نَافِلَةٍ، فَطَوَافُ نَفْلٍ، فَمَسُّ مُصْحَفٍ، فَقِرَاءَةً قُرْآنٍ، فَلَبْثٌ بِمَسْجِدٍ.





مُبْطِلَاتُ التَّيَمُّمِ

وَمُبْطِلَاتُهُ خَمْسَةً.

١- مَا أَبْطَلَ الوُّضُوءَ.

٩- وُجُودُ المَاءِ المَقْدُورِ عَلَىٰ اسْتِعْمَالِهِ بِلَا ضَرَرِ إِنْ كَانَ تَيَمَّمَ لِعَدَمِهِ، وَإِلَّا فَبَرْوَ المَاءَ بَعْدَخُرُوجِ
 فَبِزَوَ المُبِيحه مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ. وَإِذَا تَيَمَّمَ وَصَلَّىٰ ثُمَّ وَجَدَالمَاءَ بَعْدَخُرُوجِ
 الوَقْتِ فَلَا إِعَادَةً عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَهُ فِي الوَقْتِ لَمْ يَلْزَمْهُ الإِعَادَةُ.

٣- خُرُوجُ الوَقْتِ، أَيْ: إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَهُوَ فِيهَا بَطَلَ تَيَمُّمُهُ وَبَطُلَتْ
 صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ فِي أَثْنَائِهَا؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُ انْتَهَتْ بِانْتِهَاءِ وَقْتِهَا، فَبَطُلَتْ
 صَلَاتُهُ كَمَا لَوِ انْقَضَتْ مُدَّةُ المَسْح وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

٤- زَوَالُ المُبِيح لَهُ.

٥- خَلْعُ مَا مَسَحَ عَلَيْهِ.



صِفَةُ التَّيَمُّم

وَصِفَتُهُ أَنْ يَنْوِيَ، ثُمَّ يُسَمِّي فَيَقُول: «بِسْمِ اللهِ»، وَهِيَ هُنَا كَوُضُوء، فَتَجِبُ مَعَ الذِّكْرِ وَتَسْقُطُ سَهْوًا قِيَاسًا عَلَىٰ الْوُضُوءِ، وَيَضْرِب التُّرَابَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَي الأَصَابِعِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَلَوْ كَانَ التُّرَابُ نَاعِمًا فَوضَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ وَعَلِقَ بِهِمَا أَجْزَأَهُ.

وَالأَحْوَطُ اثْنَتَانِ بَعْدَ نَزْعِ خَاتَم وَنَحْوِهِ لِيَصِلَ إِلَىٰ مَا تَحْتَهُ. فَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِـنِ أَصَابِعِـهِ وَكَفَّيْـهِ بِرَاحَتَيْهِ إِنِّ اكْتَفَـىٰ بِضَرْبَةٍ وَاحِـدَةٍ، وَإِنْ كَانَ بِضَرْبَتَيْنِ مَسَحَ بِأُولَاهُمَا وَجْهَهُ، وَبِالثَّانِيَةِ يَدَيْهِ.

وَسُنَّ لِمَنْ يَرْجُو وُجُودَ المَاءِ تَأْخِيرُ التَّيُّمُ إِلَىٰ آخرِ الوَقْتِ المُخْتَارِ.

وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ مَا شَاءَ مِنَ الفَرْضِ وَالنَّفْلِ، لَكِنْ لَوْ تَيَمَّمَ لِلنَّفْلِ لَمْ يَسْتَبِحْ الفَرْضَ.





بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

يُجْزِئُ فِي غَسْلِ النَّجَاسَاتِ كُلِّهَا - وَلَوْ مِنْ كَلْبِ أَوْ خِنْزِيرٍ - إِذَا كَانَتْ عَلَىٰ الأَرْضِ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مِنَ الحِيطَانِ وَالأَحْوَاضِ وَالصَّخْرِ غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ تَدْهَبُ بِعَيْنِ النَّجَاسَةِ، وَيَذْهَبُ لَوْنُهَا وَرِيحُهَا، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبَا لَمْ تَطْهُرْ مَا لَمْ يَعْجَزْ، وَكَذَا إِذَا غُمِرَتْ بِمَاءِ المَطَرِ وَالسُّيُولِ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ النَّيَّةِ لِإِزَالَتِهَا، وَإِنَّمَا لَكُمْ عَلَىٰ المَرَّةِ وَالمَشَقَّةِ.

فَإِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ ذَاتَ أَجْزَاءٍ مُتَفَرِّقَةٍ كَالدَّمِ الجَافِّ وَالرَّوَثِ، وَاخْتَلَطَتْ بِأَجْزَاءِ الأَرْضِ لَمْ تَطْهُرْ بِالغَسْلِ، بِلْ بِإِزَالَةِ أَجْزَاءِ المَكَانِ بِحَيْثُ يُتَيَقَّنُ زَوَالُ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ.

وَيُجْزِئُ فِي نَجَاسَةٍ عَلَىٰ غَيْرِ الأَرْضِ سَبْعُ غَسْلَاتٍ إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ طَهُورٍ فِي نَجَاسَةِ كَلْبٍ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا أُوْلاهُنَّ بِالتَّرَابِ» (١). وَقِيسَ عَلَيْهِ الخِنْزِيرُ.

وَيُجْزِئُ عَنِ التُّرَابِ أُشْنَانٌ وَنَحْوُهُ، كَالصَّابُونِ وَالنُّخَالَةِ. وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ مَطْعُومٍ فِي إِزَالَتِهَا.

وَيُجْزِئُ فِي نَجَاسَةِ غَيْرِ الكَلْبِ وَالخِنْزِيرِ سَبْعُ غَسْلَاتٍ بِمَاءٍ طَهُورٍ وَلَوْ غَيْرَ مُبَاحِ إِنْ أَنْقَتْ بِلَا تُرَابٍ.

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۲۷۹).



وَيُجْزِئُ فِي بَوْلِ غُلَامٍ لَمْ يَأْكُلْ طَعَامًا لِشَهْوَةٍ نَضْحُهُ وَهُوَ غَمْرُهُ بِالمَاءِ.

وَلَا يَطْهُرُ مُتَنَجِّسٌ وَلَوْ أَرْضًا بِشَـمْسٍ وَلَا رِيحٍ وَلَا دَلْكٍ وَلَوْ أَسْفَلَ خُفِّ أَوْ حِذَاءٍ أَوْ ذَيْلِ امْرَأَةٍ بِمَسْحٍ، بَلْ بِغَسْلِ.

وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ نَجَاسَةٍ فِي بَدَنِ أَوْ ثُوْبٍ أَوْ بُقْعَةٍ ضَيِّقَةٍ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ غُسِلَ وَجُوبًا حَتَّىٰ يُجْزَمَ بِزَوَالِ النَّجَسِ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقِّنٌ فَلَا يَـزُولُ إِلَّا بِيَقِينِ الطَّهَارَةِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ جِهَتَهَا مِنَ الثَّوْبِ غَسَلَهُ كُلَّهُ، وَإِنْ عَلِمَهَا فِي أَحَدِ كُمَّيْهِ وَلَا يَعْرِفُهُ، غَسَلَهُ كُلَّهُ، وَإِنْ عَلِمَهَا فِي أَحَدِ كُمَّيْهِ وَلَا يَعْرِفُهُ، غَسَلَهُ مُنَاءَ بِلَا تَحَرِّ.





فَصْلٌ فِي النَّجَاسَاتِ

- ١- المُسْكِرُ المَائِعُ وَكَذَا الحَشِيشَةُ نَجِسٌ.
- وَمَا لَا يُؤْكَلُ مِنَ الطَّيْرِ وَالبَهَائِمِ مِمَّا فَوْقَ الهِرِّ خِلْقَةً نَجِسٌ، وَمَا دُونَهُمَا فِي الخِلْقَةِ كَالحَيَّةِ وَالفَأْرِ وَالمُسْكِرِ غَيْرِ المَائِعِ فَطَاهِرٌ، وَسُؤْرُ الهِرِّ وَمَا دُونَهُ فِي الخِلْقَةِ طَاهِرٌ.
- ٣- وَكُلُّ مَيْتَةٍ نَجِسَةٌ غَيْر مَيْتَةِ الآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالجَرَادِ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَة
 كَالعَقْرَبِ وَالخُنْفِسَاءِ وَالبَقِّ وَالقُمَّل وَالبَرَاغِيثِ.
- ٤- وَمَا أُكِلَ لَحْمُهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ عَلْفِهِ النَّجَاسَةُ، فَبَوْلُـهُ وَرَوَثُهُ وَقَيْئُهُ وَمَذْيُهُ وَمَذْيُهُ وَمَذْيُهُ وَمَذْيُهُ وَمَذْيُهُ وَمَذْيُهُ وَمَذَيْهُ وَمَذْيُهُ وَمَدْ وَكَذَا عَرَقُ الآدَمِيِّ وَرِيقُهُ طَاهِرٌ كَلَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِسْمِ طَاهِرٍ.
- ٥-٦-٧- وَالقيحُ وَالدَّمُ وَالصَّدِيدُ نَجِسٌ، لَكِنْ يُعْفَىٰ فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَسِيرٍ مِنْهُ لَمْ يَنْقُضْ الوُّضُوءَ، إِذَا كَانَ مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ فِي الحَيَاةِ وَلَوْ مِنْ دَمِ حَاثِضٍ، وَمَا بَقِيَ فِي اللَّحْمِ مِنَ الدَّمِ مَعْفُوٌّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حُرِّمَ الدَّمُ المَسْفُوحُ، وَلِمَشَقِّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ.
- وَيُضَمُّ يَسِيرٌ مُتَفَرِّقُ بِثَوْبٍ لَا أَكْثَر، فَإِنْ صَارَ بِالضَّمِّ كَثِيرًا لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَإِلَّا عُفِي عَنْهُ.



وَطِينُ شَارِع ظُنَّتْ نَجَاسَتُهُ طَاهِرٌ، عَمَلًا بِالأَصْلِ، وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ، وَالتَّابِعِينَ كَانُوا يَخُوضُونَ المَطَرَ فِي الطَّرُقَاتِ وَلَا يَغْسِلُونَ أَرْجُلَهُمْ. وَعَرَقُ وَالتَّابِعِينَ كَانُوا يَخُوشُهُمْ. وَعَرَقُ وَلا يَغْسِلُونَ أَرْجُلَهُمْ. وَعَرَقُ وَرِيتٌ مِنْ طَاهِرٍ طَاهِرٌ، وَلَوْ أَكَلَ هِرًّ – وَنَحْوُهُ مِنَ الْحَيَوانَاتِ الطَّاهِرَةِ – أَوْ طِفْلٌ نَجَاسَةً ثُمَّ شَرِبَ مِنْ مَاثِعٍ لَمْ يَضُرَّ؛ لِعُمُومِ البَلْوَىٰ وَمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ.

وَلَا يُكْرَهُ سُؤْرُ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ، وَهُوَ فَضْلَةُ طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ.





بَابُ الْحَيْضِ

لَا حَيْضَ قَبْلَ تَمَامِ تِسْعِ سِنِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الوُجُودِ لِامْرَأَةٍ حَيْضٌ قَبْلَ ذَلِكَ. وَلَا بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةٍ.

وَلَا مَعَ حَمْلٍ، فَإِنْ رَأَتْ الحَامِلُ دَمَّا فَهُوَ دَمُ فَسَادٍ.

وَأَقَلُّ الحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ.

وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ، وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُهُ فِي الشَّرْعِ، وَمِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَا تَحِيضُ.

مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ،

وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ عَِدَّةُ أَشْيَاءَ: الوَطْءُ فِي الفَرْجِ.

١- وَالطَّلَاقُ.

٢- وَالصَّلَاةُ.

٣- وَالصَّوْمُ.

١- وَالطَّوَافُ.

٥- وَقِرَاءَةُ القُرْآنِ.

٦- وَمَسُّ المُصْحَفِ.

٧ - وَاللّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَذَا الْمَرُورُ فِيهِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيتَهُ، فَإِنْ أَمِنَتْ تَلْوِيتَهُ مَا الْمَسْجِدِ، وَكَذَا الْمَرُورُ فِيهِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيتَهُ مَا فَإِنْ أَمِنَتْ تَلْوِيتَهُ لَمْ يَحْرُمْ.

مَا يَجِبُ بِالْحَيْضِ،

وَيَجِبُ بالحَيضَ:

١- الغُسْلُ.

٩- وَالبُلُوغُ.

٣- وَالْكَفَّ ارَةُ بِالْوَطْءِ فِيهِ، وَلَوْ مُكْرَهًا، أَوْ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِ لَا لِلْحَيْضِ وَالتَّحْرِيمِ، وَهِيَ دِينَارٌ أَوْ نِصْفُهُ عَلَىٰ التَّخْيِيرِ، وَكَذَا هِيَ إِنْ طَاوَعَتْ قِيَاسًا عَلَىٰ اللَّحْيِيرِ، وَكَذَا هِيَ إِنْ طَاوَعَتْ قِيَاسًا عَلَىٰ اللَّحْيِيرِ، وَكَذَا هِيَ إِنْ طَاوَعَتْ قِيَاسًا عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِي الَّذِي يَأْتِي عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ» (٥ وَلاَ يُبَاحُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَقَبْلَ خَسْلِهَا أَوْ تَيَمُّمِهَا، غَيْر الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ وَاللَّبْثِ بِوُضُوءٍ فِي الْمَسْجِدِ قِيَاسًا عَلَىٰ الجُنُبِ.

وَانْقِطَاعُ الدَّمِ: بِأَنْ لَا تَتَغَيَّرُ قُطْنَةٌ احْتَشَتْ بِهَا فِي زَمَنِ الحَيْضِ – طُهْرٌ. وَالصَّفْرَةُ وَالكُدْرَةُ فِي زَمَنِ الطَّهْرِ طُهْرٌ لَا تَعْتَدُّ وَالصَّفْرَةُ وَالكُدْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا» (") وَتَقْضِي بِهِ؛ لِقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالكُدْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا» (") وَتَقْضِي الحَائِثُ وَالنَّفْسَاءُ الصَّوْمَ لَا الصَّلَاةَ؛ لِحَدِيثِ مُعْاذَة: «أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ الحَائِثُ وَالخَائِثُ مَعْاذَة: «أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢٦٤)، والترمذي (١٣٧)، والنسائي (٢٨٩)، وابن ماجه (٦٤٠)، وأحمد (١/ ٢٣٧)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَلْهُ في الإرواء (١٩٧).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٠٧)، والنسائي (٣٦٨)، وابن ماجه (٦٤٧)، وصححه العلامة الألباني كلله في الإرواء (١٩٩).



تَعَلِّكُكَا: مَا بَالُ الحَاثِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنُوْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلا نُوْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»(١).

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: «كَانَتْ المَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّالَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُعُدُ فِي النَّفَاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ» (١).



⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۳۲۱)، ومسلم (۳۳۵).

⁽٢) حسن: رواه أبو داود (٣١٢)، وحسنه العلامة الألباني كِيْرَاللهُ في الإرواء (٢٠١).



فَصْلٌ فِي الاسْتِحَاضَةِ وَدَائِمِ الْحَدَثِ

وَمَنْ جَاوَزَ دَمُهَا حَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَهِي مُسْتَحَاضَةٌ؛ لِأَنَّهُ لا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، فَإِنْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ قَبْلَ الاسْتِحَاضَةِ جَلَسَتْهَا وَلَوْ كَانَ لَهَا تَمْيِيزٌ صَالِحٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ أَوْ نَسِيَتْهَا؛ فَإِنْ كَانَ دَمُهَا مُتَمَيِّزًا بَعْضُهُ أَسْوَدُ لَا يَزِيدُ عَلَىٰ أَكْثِو الحَيْضِ وَلَا تَخِينٌ مُنْتِنٌ وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ أَحْمَرُ، وَكَانَ الأَسْوَدُ لَا يَزِيدُ عَلَىٰ أَكْثُو الحَيْضِ وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَقَلِّهِ فَهِي مُمَيِّزَةٌ حَيْضُهَا زَمَنَ الأَسْوَدِ فَتَجْلِسهُ ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي. فَتَجْلِسُ مِنْ كُلِّ شَهْرِ سِتًا أَوْ سَبْعًا بِتَحَرِّ حَيْثُ لَا تَمْيِيز ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصُومُ وَتَعُومُ مَنْ كُلُّ شَهْرِ سِتًا أَوْ سَبْعًا بِتَحَرِّ حَيْثُ لَا تَمْيِيز ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصُومُ وَتَعُومُ مَنْ كُلُّ شَهْرِ سِتًا أَوْ سَبْعًا بِتَحَرِّ حَيْثُ لَا تَمْيِيز ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصُومُ وَتَعُومُ مَا لَا اللهُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ سِتًا أَوْ سَبْعًا بِتَحَرِّ حَيْثُ لَا تَمْيِيز ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصُومُ وَتُعُومُ مَنْ كُلُّ مَنْ حَدَثُهِ وَاتِهُ فَيْ وَقُتِ كُلُّ مَنْ حَدَثُهِ وَائِمٌ. وَكَذَا يَفْعَلُ كُلُّ مَنْ حَدَثُهِ وَائِمٌ.

وَيَحْرُمُ وَطْءُ المُسْتَحَاضَةِ؛ لِأَنَّهُ أَذَّىٰ فِي الفَرْجِ أَشْبَه دَمَ الحَيْضِ. وَلَا كَفَّارَةَ لِعَدَم تُبُوتِ أَحْكَامِ الحَيْضِ فِيهِ.

وَالنَّفَاسُ لَا حَدَّ لِأَقَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُهُ فَرُجِعَ فِيهِ إِلَىٰ الوُجُودِ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

وَيَثْبُتُ حُكْمُهُ بِوَضْعِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ وَلَوْ خَفِيًّا، وَأَقَلُّ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ وِاحِدٌ وَثَمَانُونَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

فَإِنْ تَخَلَّلَ الأَرْبَعِينَ نَقَاءٌ فَهُوَ طُهْرٌ، لَكِنْ يُكْرَهُ وَطْؤُهَا فِيهِ.

وَمَـنْ وَضَعَتْ وَلَدَيْنِ فَأَكْثَرَ فَأَوَّلُ مُدَّةِ النَّفَاسِ مِنَ الأَوَّلِ، كَمَا لَوْ كَانَ



مُنْفَرِدًا، فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا فَلَا نِفَاسَ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُ تَبَعٌ لِلْأَوَّلِ فَلَمْ يُعْتَبَرُ فِي أَوَّلِهِ لِأَنَّهُ نِفَاسٌ وَاحِدٌ مِنْ حَمْلٍ يُعْتَبَرُ فِي أَوَّلِهِ لِأَنَّهُ نِفَاسٌ وَاحِدٌ مِنْ حَمْلٍ وَاحِدٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَىٰ الأَرْبَعِينَ. وَفِي وَطْءِ النَّفَسَاءِ مَا فِي وَطْءِ الحَائِضِ مِنَ الكَفَّارَةِ قِيَاسًا عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ شُرْبُ دَوَاءٍ مُبَاحٍ يَمْنَعُ الجِمَاعَ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ، وَلِلْأُنْثَىٰ شُرْبُهُ لِحُصُولِ الحَيْضِ وَلِقَطْعِهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ الحِلَّ حَتَّىٰ يَرِدَ التَّحْرِيمُ وَلَمْ يَرِدْ.





بَابُ الأَذَان وَالإِقَامَةِ

الأَذَانُ لُغَةً: الإِعْلَامُ. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَذَنَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ * [النَّ : ٣]، أَيْ إِعْلَامٌ.

وَفِي الشَّرْعِ: إِعْلَامٌ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ قُرْبِهِ لِفَجْرٍ بِذِكْرٍ مَخْصُوصٍ. وَالإِقَامَةُ فِي الأَصْلِ: مَصْدَرُ أَقَامَ، وَفِي الشَّرْعِ: إِعْلَامٌ بِالقِيَامِ إِلَىٰ الصَّلَاةِ بِذِكْرٍ مَخْصُوصٍ.

وَهُمَا فَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَىٰ الرِّجَالِ الأَحْرَارِ المُقِيمِينَ فِي القُرَىٰ وَالأَمْصَارِ، - لَا عَلَىٰ الرَّجُلِ المَّسَافِرِينَ - - لَا عَلَىٰ الرَّجُلِ الوَاحِدِ وَلَا عَلَىٰ النِّسَاءِ وَلَا عَلَىٰ العَبِيدِ وَلَا عَلَىٰ المُسَافِرِينَ - لِلصَّلَ وَاتِ الخَمْسِ المَكْتُوبَةِ دُونَ المَنْ ذُورَةِ، وَالمُوَّ وَالمُوَّدَة دُونَ المقْضِياتِ، وَالجُمُعَةُ مِنَ الخَمْسِ.

وَيُسَنَّانِ لِلْمُنْفَرِدِ وَلِلْمُسَافِرِ وَلِلْمَقْضِيةِ.

وَإِذَا تَرَكَ قَوْمٌ الأَذَانَ وَالإِقَامَةَ قَاتَلَهُمُ الإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ شَعَائِر الإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، وَإِذَا قَامَ بِهِمَا مَنْ يَحْصُلْ بِهِ الإِعْلَامُ غَالِبًا أَجْزَأَ عَنِ الكُلِّ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَإِلَّا زِيدَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ كُلُّ وَاحِدٍ فِي جَانِبٍ أَوْ دُفْعَة وَاحِدَة بِمَكَانٍ وَاحِدٍ، وَيقيمُ أَحَدُهُمْ، وَإِنْ تشاحُوا أُقْرِعَ.

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِمَا لَكِنْ يُكْرَهُ.



شُرُوطُ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ:

١-٣- أَنْ يَكُونَا مُرَّ تَبَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ عُرْفًا؛ لِأَنَّهُ شُرِّعَ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَجُزْ الإِخْلَالِ الإِخْلَالُ بِهِ. فَإِنْ سَكَتَ سُكُوتًا طَوِيلًا، أَوْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ طَوِيل، بَطلَ لِلإِخْلَالِ بِالمُولَاةِ، فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا جَازَ.٣- وَأَنْ يَكُونَا مِنْ وَاحِدٍ بِنِيَّةٍ مِنْهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَبُونَا مِنْ وَاحِدٍ بِنِيَّةٍ مِنْهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَبْنِ فِعْلَهُ عَلَىٰ أَذَانِ غَيْرِهِ، وَلَا عَلَىٰ إِقَامَتِهِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ، فَلَمْ يَبْنِ فِعْلَهُ عَلَىٰ فِعْلِ غَيْرِهِ كَالصَّلَاةِ.

شُـرُوطُ المُؤَذِّنِ: يُشْـرَطُ كَوْنُهُ مُسْـلِمًا: فَلَا يُعْتَدُّ بِأَذَانِ كَافِـرٍ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ أَهْل العِبَادَاتِ.

١- ذَكَرًا: فَلَا يُعْتَدُّ بِأَذَانِ أُنْثَىٰ؛ لِأَنَّهُ يَشْرُعُ فِيهِ رَفْعُ الصَّوْتِ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ.

٢- عَاقِلًا: فَلَا يَصِحُّ مِنْ مَجْنُونٍ.

٣- مُمَيِّزًا: فَلَا يَصِحُّ مِنْ طِفْلِ غَيْرِ مُمَيِّزٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ العِبَادَاتِ.

١- وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ نَاطِقًا.

٥- وَعَدْلًا وَلَوْ ظَاهِرًا، فَلَا يَصِحُّ أَذَانُ فَاسِتٍ، وَأَمَّا مَسْتُورُ الحَالِ فَيَصِحُّ أَذَانُهُ.
 وَلَا يَصِحَّانِ قَبْلَ الوَقْتِ، إِلَّا أَذَانَ الفَجْرِ فَيَصِحُّ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ.

وَرَفْعُ الصَّوْتِ رُكُنٌ لِيَحْصُلَ السَّمَاعُ المَقْصُودُ بِالإِعْلَامِ، مَا لَمْ يُؤَذِّنْ لِحَاضِرٍ فَبِقَدْرِ مَا يُسْمِعَهُ. وَإِنْ رَفَعَ صوْتَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ.



سُنَنُ الْمُؤَدِّنِ وَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ،

يُسَنُّ كَوْنُ المُؤَذِّنِ صَيَّتًا أَمِينًا، عَالِمًا بِالوَقْتِ، مُتَطَهِّرًا فِيهِمَا، لَكِنْ لَا يُكُرَهُ إِفَامَتُهُ لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِالوُضُوءِ. يُكْرَهُ إِفَامَتُهُ لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِالوُضُوءِ. وَيُسَنُّ الأَذَانُ أَوَّلَ الوَقْتِ، وَالتَّرَسُّلُ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ قَائِمًا عَلَىٰ عُلُوِّ، رَافِعًا وَجُهَهُ، جَاعِلًا سَبَّابَتَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، مُسْتَقْبِلًا القِبْلَةَ، وَيَلْتَفِتُ يَمِينًا له: «حَيِّ عَلَىٰ الصَّلَاةِ»، وَشَمَالًا له: «حَيِّ عَلَىٰ الفَلَاحِ»، وَلا يزيلُ قَدَمَيْهِ، مَا لَمْ يَكنْ بِمَنَارَةٍ، فَإِنَّهُ يَدُورُ، وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ حَيْعَلَةٍ فِي أَذَانِ الفَجْوِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» مَرَّتَيْنِ وَيُسَمَّىٰ التَنْوِيب.

وَيُسَنُّ أَنْ يَتَوَلَّىٰ الأَذَانَ وَالإِقَامَةَ وَاحِدٌ مَا لَمْ يَشُقّ.

وَمَنْ جَمَعَ أَوْ قَضَىٰ فَوَائِتَ أَذَّنَ لِلأُولَىٰ وَأَقَامَ لِلْكُلِّ.

وَسُنَّ لِمَنْ سَمِعَ المُوَّذِّنَ أَوِ المُقِيمَ أَنْ يَقُولَ مِثْلُهُ، إِلَّا فِي الحَيْعَلَةِ، فَيَقُول: (لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَا بِاللهِ».

وَفِي النَّنُّوِيبِ: «صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ».

وَفِي لَفْظِ الإِقَامَةِ: «أَقَامَهَا اللهُ وَأَدَامَهَا». ثُمَّ يُصَلِّي عَلَىٰ النَّبِيِّ صَالَّاللَّهُ عَلَيهُ وَسَلَمَّ إِذَا فَرغَ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَّحْمُودًا الَّذِي وَحَدتَّهُ »(١) ثُمَّ يَدْعُو هُنَا، وَعِنْدَ الإِقَامَةِ.

وَيَحْرُمُ بَعْدَ الأَذَانِ الخُرُوجُ مِنَ المَسْجِدِ بِلَا عُذْرٍ أَوْ نِيَّةِ رُجُوعٍ.

⁽١)صحيح: أخرجه البخاري (٦١٤) من حديث جابر ومسلم (١١/ ٣٨٤) من حديث عبدالله بن عمرو.



صِفَةُ الأَذَان

اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ *** اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله حَيِّ عَلَىٰ الصَّلاةِ حَيِّ عَلَىٰ الصَّلاةِ حَيِّ عَلَىٰ الصَّلاةِ حَيِّ عَلَىٰ الضَّلاةِ حَيِّ عَلَىٰ الفَلاحِ حَيِّ عَلَىٰ الفَلاحِ *** حَيٍّ عَلَىٰ الفَلاحِ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ *** لا إِلَهَ إِلَّا الله



صِفَةُ الإِقَامَةِ
اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ
اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ
أَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلّا الله
أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله
حَيِّ عَلَىٰ الصَّلاةِ * حَيِّ عَلَىٰ الفَلاحِ
قَدْ قَامَتْ الصَّلاةُ * قَدْ قَامَتْ الصَّلاةُ
اللهُ أَكْبَرُ * اللهُ أَكْبَرُ
لا إِلهَ إِلّا الله



الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ. قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ [النَّخَة : ١٠٣] أَيْ أُدعُ لَهُمْ.

وَفِي الشَّرْعِ: أَقَوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ مُفْتَتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ.

سُمِّيَتْ صَلَاة لِاشْتِمَالِهَا عَلَىٰ الدُّعَاءِ، وَالصَّلَوَاتُ المَكْتُوبَاتُ خَمْسٌ، فُرِضَتْ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ.

تَجِبُ الخَمْسُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ غَيْرِ الحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا.

وَتَصِتُّ مِنَ المُمَيِّزِ، وَهُوَ مَنْ بَلَغَ سَبْعًا وَالثَّوَابُ لَـهُ، وَيَلْزَمُ وَلِيَّهُ أَمْرُهُ بِهَا لِسَبْع، وَضَرْبُهُ عَلَىٰ تَرْكِهَا لِعَشْرِ.

وَمَنْ تَرَكَهَا جُحُودًا فَقَدِ ارْتَدَّ، وَجَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ المُرْتَدِّينَ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ للهِ، وَرَسُولِهِ، وَلِإِجْمَاعِ الأُمَّةِ.





شُرُوطُ الصَّلَاةِ

شُرُوطُ الصَّلَاة تسْعَةً ،

١- الإِسْلَامُ: فَلَا تَصِتُّ مِنْ كَافِرٍ لِبُطْلَانِ عَمَلِهِ.

٢- وَالعَقْلُ: فَلَا تَصِحُّ مِنْ مَجْنُونٍ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ.

٣- وَالنَّمْيِيزُ: فَلَا تَصِتُّ مِنْ صَبِيٍّ غَيْرِ مُمَيِّزٍ.

١- الطَّهَارَةُ مَعَ القُدْرَةِ.

٥- دُخُولُ الوَقْتِ. فَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنَ الزَّوَالِ إِلَىٰ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَىٰ ظِلِّ الزَّوَالِ، ثُمَّ يَلِيهِ الوَقْتُ المُخْتَارُ لِلْعَصْرِ حَتَّىٰ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، سِوَىٰ ظِلِّ الزَّوَالِ، ثُمَّ هُو وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَىٰ الغُرُوبِ. ثُمَّ يَلِيهِ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، سِوَىٰ ظِلِّ الزَّوَالِ، ثُمَّ هُو وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَىٰ الوَقْتُ المُخْتَارُ لِلْعِشَاءِ وَقْتُ المَحْرُ. ثُمَّ يَلِيهِ الوَقْتُ المُخْتَارُ لِلْعِشَاءِ إِلَىٰ ثُلُوعِ الفَحْرِ، ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ اللَّحْمَرُ وَإِلَىٰ طُلُوعِ الفَحْرِ، ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الفَحْرِ إِلَىٰ شُرُوقِ الشَّمْسِ.

وَيُدْرَكُ الوَقْتُ بِتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِ الجَوَازِ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةُ أَوَّلَ الوَقْتِ أَفْضَلُ، وَيَحْرُلُ الضَّلَاةُ أَوَّلَ الوَقْتِ أَفْضَلُ، وَتَحْصُلُ الفَضِيلَةُ بِالتَّأَهُّبِ أَوَّلَ الوَقْتِ.

وَيَجِبُ قَضَاءُ الصَّلَاةِ الفَائِتَةِ مُرَتَّبَةً فَوْرًا، وَلَا يَصِحُّ النَّفْلُ المُطْلَقُ قَبْلَ القَضَاءِ كَصَوْمٍ نَفْل مِمَّنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ، وَلَا يُصَلِّي سُنَنَهَا، فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةً وَاحِدَةً فَلَا بَأْسٌ بِقَضَاءِ سُنَّتِهَا.



وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بَالنِّسْيَانِ، وَبِضِيقِ الوَقْتِ وَلَوْ لِلْإِخْتِيَارِ فَيُقَدِّمُ الحَاضِرَةَ؛ لِأَنَّ فِعْلَهَا آكَدُ.

وَإِذَا نَسِيَ صَلَاةً أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ ذَكَرَهَا قَضَاهَا فَقَطْ.

٦- وَسَتْرُ العَوْرَةِ مَعَ القُدْرَةِ بِشَيْءٍ لا يَصِفُ البَشْرَةَ، مِنْ بَيَاضٍ أَوْ سَوَادٍ؛ لِأَنَّهُ السَّتْرَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ لَا يَصِفَ حَجْمَ العُضْوِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُصِفَ حَجْمَ العُضْوِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُصِفَ حَجْمَ العُضْوِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ.

فَعَوْرَةُ الرَّجُلِ البَالِغِ وَمَنْ بَلَغَ عَشْرًا، أُوِ الحُرَّةِ المُمَيِّزَةِ، وَالأَّمَةِ، وَلَوْ مُبَعَضَةً - مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ.

وَعَوْرَةُ ابْنِ سَبْعِ إِلَىٰ عَشْرِ الفَرْجَانُ؛ لِقُصُورِهِ عَنِ ابْنِ العَشْرِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ بُلُوغُهُ.

وَالحُرَّةُ البَالِغَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا فَلَيْسَ عَوْرَةً فِي الصَّلَاةِ.

وَشُرِطَ فِي فَرْضِ الرَّجُلِ البَالِغِ سَتْرُ أَحَدِ عَاتِقَيْهِ بِشَيْءٍ مِنَ اللَّبَاسِ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي النَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَىٰ عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ""وَمَنْ صَلَّىٰ فِي مَغْصُوبٍ أَوْ حَرِيرٍ عَالِمًا ذَاكِرًا لَمْ تَصِحَّ صَلاَتُهُ، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا صَحَّتْ.

وَيُصَلِّي عُرْيَانًا مَعَ وُجُودٍ ثَوْبِ غَصْبِ، وَلَا يُعِيدُ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٥١٦).



وَيُصَلِّي فِي حَرِيرٍ لِعَدَمٍ، وَلَا يُعِيدُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُخِّصَ فِي لِبْسِهِ فِي بَعْضِ الأَّحْوَالِ كَالحَكَّةِ، وَالضَّرُورَةِ.

وَيُصَلِّي فِي نَجِسٌ لِعَدَمٍ وَيُعِيدُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ شَرْطًا.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ الذُّكُورِ لَا الإِنَاثِ لِبْسُ مَنْسُوجٍ وَمُمَوَّهِ بِذَهَبِ أَوْ فِظَّةٍ، وَلِبْسُ مَا كُلُّهُ أَوْ غَالِبُهُ حَرِيرٌ، وَيُبَاحُ مَا سُدِّيَ بِالحَرِيرِ وَأُلْحِمَ بِغَيْرِهِ، أَوْ كَانَ الحَرِيرُ وَغَيْرُهُ فِي الظُّهُورِ سِيَّان.

٧- اجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ لِبَدَنِهِ وَتَوْبِهِ وَبُقْعَتِهِ مَعَ القُدْرَةِ، فَإِنْ حُبِسَ بِبُقْعَةٍ نَجِسَةٍ، وَصَلَّىٰ صَحَّتْ، لَكِنْ يُومِئْ بِالنَّجَاسَةِ الرَّطبَةِ غَايَةَ مَا يُمْكِنُهُ وَيَجْلِسُ عَلَىٰ قَدَمَيْهِ؛ تَقْلِيلًا لِلنَّجَاسَةِ فَلَا يَضَعُ عَلَىٰ الْأَرْضِ عُضْوًا مِنْ أَعْضَاءِ الصَّلَةِ غَيْرَهُمَا - أَيْ: الْقَدَمَيْنِ - لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ تَحْصِيل شَرْطِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ إِبَاحَةُ الْبُقْعَةِ وَطَهَارَتُهَا فَلَمْ يَلْزَمْهُ، كَالْوُضُوءِ فِي حَقٍّ مَنْ عَدِمَ الْمَاءَ. وَيَسْحُدُ بِالْأَرْضِ وُجُوبًا، إِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ يَابِسَةً؛ تَقْدِيمًا لِرُكْنِ السُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ وَمُجْمَعٌ عَلَىٰ فَرِيضَتِهِ وَعَلَىٰ عَدَم سُـقُوطِهِ بِخِلَافِ مُلاَقَاةِ النَّجَاسَةِ. وَإِنْ مَسَّ تَوْبُهُ ثَوْبًا نَجِسًا، أَوْ حَاثِطًا لَمْ يسْتَنِدْ إِلَيْهِ، أَوْ صَلَّىٰ عَلَىٰ طَاهِرٍ طَرَفُهُ مُتَنَجِّشٌ، أَوْ سَـقَطَتْ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ، فَزَالَتْ أَوْ أَزَالَهَا سَرِيعًا صَحَّتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَامِل لِلنَّجَاسَةِ، وَلَا مُصَلِّ عَلَيْهَا، أَشَبَه مَا لَوْ صَلَّىٰ عَلَىٰ أَرْضِ طَاهِرَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِأَرْضِ نَجِسَةٍ.

وَتَبْطُلُ إِنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهَا فِي الحَالِ؛ لِاسْتِصْحَابِهِ النَّجَاسَةَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ نَسِيَهَا ثُمَّ عَلِمَ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ فَيعِيدُ.

وَلَا تَصِتُّ الصَّلَاةُ فِي الأَرْضِ المَغْصُوبَةِ، وَكَذَا إِنْ صَلَّىٰ فِي المَقْبَرَةِ، وَالمَجْزَرَةِ، وَالمَزْبَلَةِ، وَالحُشِّ، وَأَعْطَانِ الإبِلِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالحَمَّامِ.

وَأَسْطَحَةُ هَذَو المَوَاضِعِ كَهِيَ فِي النَّهْيِ؛ لِأَنَّهَا تَتْبَعُهَا فِي البَيْعِ وَنَحْوِهِ وَلِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ، فَيَثْبُتُ فِيهِ حُكْمُهُ، وَلِذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا، فَدَخَل سَـطْحَهَا، حَنِثَ، وَلَوْ خَرَجَ الْمُعْتَكِفُ إِلَىٰ سَـطْحِ الْمَسْجِدِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ.

وَلَا يَصِحُّ الفَرْضُ فِي الكَعْبَةِ وَالحِجْرُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَدْبِرًا لِبَعْضِهَا، وَلَا عَلَىٰ ظَهْرِهَا، إِلَّا إِذَا لَمْ يَبْق وَرَاءَهُ شَـيْءٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَدْبِرٍ لِشَـيْءٍ مِنْهَا، كَصَلَاتِهِ إِلَىٰ أَحَدِ أَرْكَانِهَا.

وَيَصِحُّ النَّذْرُ فِيهَا وَعَلَيْهَا، وَكَذَا النَّفْلُ بَلْ يُسَنُّ فِيهَا.

٨- اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ مَعَ القُدْرَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُخْبِرهُ عَنْهَا بِيَقِينٍ صَلَّىٰ بِالاجْتِهَادِ، فَإِنْ أَخْطَأَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ أَمْكَنَهُ مُعَايَنَةُ الكَعْبَةِ فَفَرْضُهُ الصَّلاةُ إِلَىٰ عَيْنِهَا. وَالبَعِيد إِصَابَةُ الجِهَةِ.

٩- النَّيَّةُ: وَلَا تَسْقُطُ بِحَالٍ. وَمَحِلُّهَا القَلْبُ. وَحَقِيقَتُهَا العَزْمُ عَلَىٰ فِعْلِ الشَّيْءِ. وَالنَّلَقُظُ بِهَا لَيْسَ بِشَـرْطٍ؛ إِذْ الغَـرَضُ جَعْلُ العِبَادَة لِلـهِ تَعَالَىٰ، وَإِنَّ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَىٰ غَيْرِ مَا نَوَاهُ لَمْ يَضُرَّ.



وَشَرْطُهَا: الإِسْلَامُ، وَالعَقْلُ، وَالتَّمْيِيزُ، كَسَائِرِ العِبَادَاتِ.

وَزَمَنُهَا أَوَّلَ العِبَادَاتِ، أَوْ قَبْلَهَا بِيَسِيرٍ. وَالأَفْضَلُ قَرْنُهَا بِالتَّكْبِيرِ.

وَشُرِطَ مَعَ نِيَّةِ الصَّلَاةِ تَعْيِينُ مَا يُصَلِّيهِ مِنْ ظُهْرٍ، أَوْ عَصْرٍ، أَوْ جُمُعَةٍ، أَوْ وَثْرٍ، أَوْ رَاتِبَةٍ ؛ لِتَتَمَيَّز عَنْ غَيْرِهَا، وَإِلَّا أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً.

وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ كَوْنِ الصَّلَاةِ حَاضِرَةً أَوْ قَضَاءً؛ لِأَنَّ مَنْ صَلَّىٰ فِي الغَيمِ فَبَانَ بَعْدَ الوَقْتِ، صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ نَوَاهَا أَدَاء. وَلَا يُشْتَرَطُ كوْنُ الصَّلَاةِ فَرْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَىٰ ظُهْرًا وَنَحْوَهَا عُلِمَ أَنَّهَا فَرْضُهُ.

وَتُشْتَرَطُ نِيَّةُ الإِمَامَةِ لِلإِمَامِ وَالإِنْتِمَامِ لِلْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّ الجَمَاعَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامٌ، وَإِنَّمَا يَتَمَيَّزَانِ بِالنَّيَّةِ فَكَانَتْ شَـرْطًا فِي الفَرْضِ. وَلَوْ شَـكَ فِي كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا لَمْ تَصِحَّ؛ لِعَدَمِ الجَزْمِ بِالنَّيَّةِ.

وَتَصِحُّ نِيَّةُ المُفَارَقَةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا لِعُنْرٍ يُبِيحُ تَرْكَ الجَمَاعَةِ.

وَيَقْرَأُ مَأْمُومٌ فَارَقَ إِمَامَهُ فِي قِيَامٍ، أَوْ يُكْمِلُ، وَبَعْدَ الفَاتِحَةِ كُلِّهَا لَهُ الرُّكُوعُ فِي الحَالِ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الإِمَامِ قِرَاءَةٌ لِلْمَأْمُومِ.

وَمَنْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ ثُمَّ قَلَبَهُ نَفْلًا صَحَّ إِنِ اتَّسَعَ الوَقْتُ، لَكِنْ يُكْرَهُ لِغَيْرِ غَرَضٍ صَحِيحٍ، مِثْلَ أَنْ يُحْرِمَ مُنْفَرِدًا فَتُقَامُ جَمَاعَةٌ، فَيَقْطَعُ صَلَاتَهُ وَيَدْخُلُ مَعَهُمْ.

فَإِنْ لَمْ يَتَّسِعْ الوَقْتُ لَمْ يَصِحَّ، وَبَطُّلَ فَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ نِيَّتَهُ.

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ

وَأَرْكَانُهَا أَزْبَعَةَ عَشَرَ لَا تَسْقُطُ عَمْدًا، وَلَا سَهْوًا، وَلَا جَهْلًا:

أَحَدُهَا: القِيَامُ فِي الفَرْضِ عَلَىٰ القَادِرِ مُنتَصِبًا، فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا، أَوْ مَا يَحُدُهَا: القِيَامُ فِي الفَرْضِ عَلَىٰ القَادِرِ مُنتَصِبًا، فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا، أَوْ مَائِكُ بِعِيْثُ فِي الْفَرْدِ فَي يَعْدُ لَا يُسَمَّىٰ قَائِمًا - لِغَيْرِ عُنْدٍ لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالقِيَامِ المَفْرُوضِ، وَلَا يَضُرُّ خَفْضُ رَأْسِهِ كَهَيْئَةِ الإطْرَاقِ. وَكُرِهَ قِيَامُهُ عَلَىٰ رِجْلٍ وَاحِدَةٍ لِغَيْرِ عُنْدٍ وَيُجْزِئُ.

الثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ، وَهِيَ: «اللهُ أَكْبُرُ» لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا، يَقُولُهَا قَاثِمًا، فَإِنِ ابْتَدَأَهَا أَوْ أَتَمَّهَا غَيْرَ قَائِمٍ صَحَّتْ نَفْلًا، وَتَنْعَقِدُ إِنْ مَدَّ اللَّامَ لَا إِنْ مَدَّ هَمْزَةَ (الله) أَوْ هَمْزَةَ (أَكْبَر)، أَوْ قَالَ: أَكْبَار، أَوْ الأَكْبَر.

وَالجَهْرُ بِهَا وَبِكُلِّ رُكْنٍ وَاجِبٍ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَـهُ فَرْضٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ آتِيًا بِنَلِكَ بِدُونِ صَوْتٍ، وَالصَّوْتُ مَا يُسْمِعُ، وَأَقْرَبُ السَّامِعِينَ إِلَيْهِ نَفْسُهُ.

الثَّالِثُ: قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ مُرَتَّبَةً، وَيَتَحَمَّلُهَا إِمَامٌ عَنِ المَأْمُوم، وَفِيهَا إِحْدَىٰ عَشْرةَ تَشْدِيدَة، فَإِنْ تَرَكَ وَاحِدَةً أَوْ حَرْفًا، وَلَمْ يَأْتِ بِمَا تَرَكَ لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا آيَةً كَرَّرَهَا لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا آيَةً كَرَّرَهَا لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا آيَةً كَرَّرَهَا لِمُ يَعْرِفْ آيَةً عَدَلَ إِلَىٰ فِقَدْرِهَا؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ عَنْهَا فَاعْتُبِرَتْ المُمَاثَلَةُ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ آيَةً عَدَلَ إِلَىٰ النَّبِيِّ وَالتَّهْلِيلِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَىٰ قَالَ: جَاءَ رُجُلٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَىٰ قَالَ: جَاءَ رُجُلٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلْمَ فَا أَنْ آخُذَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ فَعَلَّمْنِي مَا يُجْزِئِنِي مَا يُجْزِئِنِي



فَقَالَ: «قُلْ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، وَلا إِلَهَ إِلَّا الله، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»(٬٬وَمَنِ امْتَنَعَتْ قِرَاءَتُهُ قَائِمًا صَلَّىٰ قَاعِدًا وَقَرَأً؛ لَأَنَّ القِرَاءَةَ آكَدُ.

الرَّابِعُ: الرُّكُوعُ، وَأَقَلُّهُ أَنْ يَنْحَنِيَ بِحَيْثُ يُمْكِنْهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ بِكَفَّيْهِ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَمُدَّ ظَهْرَهُ مُسْتَوِيًا، وَيَجْعَلَ رَأْسَهُ حِيَالِهِ.

الخَامِسُ: الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلا يَقْصِدُ غَيْرَهُ، فَلَوْ رَفَعَ فَزَعًا مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُفِ. السَّادِسُ: الاعْتِدَالُ قَائِمًا، وَلَا تَبْطُلُ إِنْ طَالَ.

السَّابِعُ: السُّجُودُ، وَأَكْمَلُهُ تَمْكِينُ جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ وَكَفَّيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ مِنْ مَحِلِّ سُجُودِهِ، وَأَقُلُّهُ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ عُضْوٍ، وَيُعْتَبُرُ المَقَرُّ لِأَعْضَاءِ السُّجُودِ، فَلَوْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ عَلَىٰ نَحْوِ قُطْنٍ مَنْفُوشٍ، وَلَمْ يَنْكَبِسْ لَمْ تَصِحَّ؛ لِعَدَمِ المَكَانِ المُسْتَقرِّ عَلَيْهِ.

وَيَصِتُّ سُجُودُهُ عَلَىٰ كُمِّهِ وَذَيْلِهِ، وَيُكْرَهُ بِلَا عُذْرٍ، وَمَنْ عَجَزَ بِالجَبْهَةِ لَمْ يلْزَمْهُ بغَيْرها، وَيُومِئُ مَا يُمْكِنُهُ.

الثَّامِنُ: الرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ.

التَّاسِعُ: الجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَكَيْفَ جَلَسَ كَفَىٰ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَجْلِسَ مُفْتَرِشًا عَلَىٰ رِجْلِهِ اليُسْرَىٰ، وَيَنْصِبَ اليُمْنَىٰ، وَيُوَجِّهِهَا إِلَىٰ القِبْلَةِ. العَاشِرُ: الطُمَأْنِينَةُ، وَهِيَ السُّكُونُ - وَإِنْ قَلَ - فِي كُلِّ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ.

⁽١) حسسن: رواه أبو داود (٨٣٢)، والنسائي (٩٢٤)، وأحمد (٤/ ٣٥٣)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٠١).

الحَادِي عَشر: التَّشَهُّدُ الأَخِيرُ، وَهُوَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ» بَعْدَ الإِتْيَانِ بِمَا يُجْزِئُ مِنَ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ.

وَالمُجْوِئُ مِنْهُ: «التَّحِيَّاتُ لِلهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَأَنَّ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ»، وَالكَامِلُ مَشْهُورٌ، وَالمُخْتَارُ تَشَهُّدُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَإِنْ تَشَهَّدُ ابْنِ مَسْعُودٍ هُو قَوْلُهُ: تَشَهَّدُ بِغَيْرِهِ مِمَّا صَحَّ عَنْهُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَازَ. وَتَشَهَّدُ ابْنِ مَسْعُودٍ هُو قَوْلُهُ: عَلَمْنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ التَّشَهُدَ كَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَة عَلَى مِنَ القُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ لِلهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّيِيُ مِنَ القُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ لِلهِ، وَالصَّلُواتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّيِيُ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهُدُ أَنْ لا وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشُهُ لُ أَنْ لا إِللهَ إِلَا الله، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحْمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ " اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشُهُ لُ أَنْ لا إِللهَ إِللهُ اللهُ اللهُ وَلَى جَالِسًا، وَالثَّانِيَةَ غَيْرَ جَالِسٍ، أَوْ سَلَمَ الأُولِي جَالِسًا، وَالثَّانِيَةَ غَيْرُ عَلِيسٍ لَمْ تَصِحَّ. الثَّالِثُ عَشَرَ: التَّسْلِمَتَانِ، وَهُو أَنْ يَقُولَ مَرَّتَيْنِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَةُ الله »، وَالأَوْلَىٰ أَنْ لا يَزِيدَ: «وَبَرَكَاتُهُ».

وَيَكْفِي فِي النَّفْلِ تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ وَكَذَا فِي الجَنَازَةِ عَنْ يَمِينِهِ. الرَّابِعُ عَشَرَ: تَرْتِيبُ الأَّزْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا، فَلَوْ سَجَدَ - مَثَلًا - قَبْلَ رُكُوعِهِ عَمْدًا بَطُلَتْ، وَسَهْوًا لَزِمَهُ الرُّجُوعُ لِيَرْكَعَ ثُمَّ يَسْجُد.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢).



وَاجِبَاتُ الصَّلَاةِ

وَوَاجِبَاتُهَا ثَمَانِيَةٌ: تَبْطلُ الصَّلاةُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا، وَتَسْقُطُ سَهْوًا وَجَهْلًا.

١- التَّكْبِيرُ لِغَيْرِ الإِحْرَامِ، لَكِنْ تَكْبِيرَةُ المَسْبُوقِ الَّتِي بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ
 سُنَّةٌ لِلرُّكُوعِ.

٥- وَقَوْلُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لِلْإِمَامِ وَالمُنْفَرِدِ، لَا لِلْمَأْمُومِ.

٣- وَقَوْلُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ» لِلْكُلِّ.

١- وَقَوْلُ: «سُبْحَانَ رِبِّيَ العَظِيم» مَرَّة فِي الرُّكُوعِ.

٥- وَقَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الأَعْلَىٰ» مَرَّة فِي السُّجُودِ.

٦- وَقَوْلُ: «رَبِّي اغْفِرْ لِي» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٧- وَالتَّشَهُّدُ الأَّوَّلُ عَلَىٰ غَيْرِ مَنْ قَامَ إِمَامُهُ سَهْوًا.

٨- وَالجُلُوسُ لِلتَّشَهُّدِ الأَوَّلِ.





سُنَنُ الصَّلَاةِ

وَسُنَنُهَا: أَفْوَالُ وَأَفْعَالُ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنْهَا وَلَوْ عَمْدًا، وَيُبَاحُ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ.

فَسُنَّنُ الْأَقْوَالِ أَحَدَ عَشَرَ:

١- قَوْلُهُ- بَعْدَ تَكْبِيرَ قِ الْإِحْرَامِ-: «شُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ،
 وَتَعَالَىٰ جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

٣- وَالتَّعَوُّذُ.

٣- وَالْبَسْمَلَةُ.

٠٤ وَقَوْلُ: «آمِين».

٥- وَقِرَاءَةُ السُّورَة بَعْدَ الفَاتِحَةِ فِي الأُولَيَيْنِ.

٦- وَالجَهْرُ بِالقِرَاءَةِ لِلإِمَامِ فِي الصَّبْحِ وَالجُمُعَةِ وَالأُولَيَيْنِ مِنَ المَغْرِبِ
 وَالعِشَاءِ، وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ إِسْمَاعَ غَيْرِهِ، وَهُ وَ مَأْمُورٌ
 بِالإِنْصَاتِ، وَيُخَيَّرُ المُنْفَرِدُ.

٧ - وَقَوْلُ غَيْرِ المَأْمُومِ بَعْدَ التَّحْمِيدِ: «مِلْ السَّمَاءِ، وَمِلْ الأَرْضِ، وَمِلْ عَمَا شِعْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْد».

وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِ الزِّيَادَةُ عَلَىٰ: «رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ».

٨- وَمَا زَادَ عَلَىٰ المَرَّةِ فِي تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.



٩- وَمَا زَادَ عَلَىٰ المَرَّةِ فِي: «رَبِّ اغْفِرْ لِي».

١٠ - وَالصَّلَاةُ فِي التَّشَهُّدِ الأَخِيرِ عَلَىٰ آلِهِ -عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَالبَّرَكَةُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ.

١١- وَالدُّعَاءُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الأَخِيرِ.

وَسُنَنُ الأَفْعَالِ، وَتُسَمَّىٰ الهَيْئَات: رَفْعُ اليَدَيْنِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ، وَحَطُّهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ.

١- وَوَضْعُ اليَمِينِ عَلَىٰ الشِّمَالِ، وَجَعْلُهُمَا تَحْتَ سُرَّتِهِ.

٢- وَنَظَرُهُ إِلَىٰ مَوْضِعِ سُجُودِهِ.

٣- وَتَفْرِقَتُهُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ قَائِمًا.

٤- وَقَبْضُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَي الأَصَابِعِ فِي رُكُوعِهِ، وَمَدُّ ظَهْرِهِ فِيهِ وَجَعْلُ رَ رَأْسِهِ حِيَالَهُ.

٥ - وَالبِدَاءَةُ فِي سُجُودِهِ بِوَضْعِ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ، وَتَمْكَينُ
 أَعْضَاءِ السُّجُودِ مِنَ الأَرْضِ، وَمُبَاشَرَتُهَا لِمَحِلِّ السُّجُودِ.

٦- وَمُجَافَاةٌ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَبَطْنِهِ عَنْ فَخِذَيْهِ، وفَخِذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ.

٧- وَتَفْرِيقُهُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ، وَإِقَامَةُ قَدَمَيْهِ، وَجَعْلُ بُطُونِ أَصَابِعِهِمَا عَلَىٰ الأَرْضِ
 مُفَرَّقَة.

٨- وَوَضْعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةَ الأَصَابِعِ.

٩- وَرَفْعُ يَدَيْهِ أَوَّلًا فِي قِيَامِهِ إِلَىٰ الرَّكْعَةِ، وَقِيَامُهُ عَلَىٰ صُدُورِ قَدَمَيْهِ، وَاعْتِمَادُهُ
 عَلَىٰ رُخْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ.

١٠ وَالاَفْتِرَاشُ فِي الجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، وَالتَّورُّكُ فِي الثَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، وَالتَّورُّكُ فِي الثَّانِي، وَوَضْعُ اللَّدَيْنِ عَلَىٰ الفَخِذَيْنِ مَبْسُوطَتِيْنِ مَضْمُومَتَي الأَصَابِعِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَكَذَا فِي التَّشَهُّدِ إِلَّا أَنَّهُ يَقْبِضُ مِنَ اليُمْنَىٰ الخِنْصَرَ وَالبِنْصَرَ، وَيشِيرُ بِسَبَّابَتِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللهِ.
 وَيُحَلِّقُ إِبْهَامَهَا مَعَ الوُسْطَىٰ، وَيشِيرُ بِسَبَّابَتِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللهِ.

وَالْتِفَاتُهُ يَمِينًا وَشِـمَالًا فِي تَسْلِيمِهِ، وَنِيَّتُهُ بِهِ الخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ لَمْ تَبْطُلْ.





مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ

- ١- يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي اقْتِصَارُهُ عَلَىٰ الفَاتِحَةِ، وَيُكْرَهُ تَكْرَارُهَا. ٢- وَالْتِفَاتُهُ بِلَا
 حَاجَةٍ، وَلَا يُكْرَهُ مَعَ الحَاجَةِ.
 - ٣- وَتَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ، وَحَمْلُ مُشْغِلِ لَهُ.
- ٤- وَافْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا.٥- وَالْعَبَثُ وَالْتَخُصُّرُ وَالتَّمَطِّي، وَفَتْحُ فَمِهِ وَوَضْعُهُ فِيهِ شَيْئًا.
 - ٦- وَاسْتِقْبَالُ صُورَةٍ وَوَجْهِ آدَمِيِّ وَمُتَحَدِّثٍ وَنَائِمٍ وَنَارٍ وَمَا يُلْهِيهِ.
 - ٧- وَمَسُّ الحَصَىٰ وَتَسْوِيَةُ التُّرَابِ بِلَا عُذْرٍ، وَتَرَوُّحٌ بِمرْوَحَةٍ.
- ٨ وَفَرْقَعَةُ أَصَابِعِهِ وَتَشْبِيكُهَا، وَمَسُّ لِحْيَتِهِ، وَكَفُّ ثَوْبِهِ، وَمَتَىٰ كَثُرَ ذَلِكَ عُرْقًا
 بَطُلَتْ؛ لِأَنَّ العَمَلَ الكَثِيرَ المُتَوَالِيَ يُبْطِلُهَا.
- ٩- وَيُكْرَهُ أَنْ يَخُصَّ جَبْهَتَهُ بِمَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شِعَارِ الرَّافِضَةِ ، وَأَنْ
 يَمْسَحَ فِيهَا أَثَرَ سُجُودِهِ.
- ٥٠ وَأَنْ يَسْتَنِدَ بِلَا حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ مَشَقَّةَ القِيَامِ، وَيَجُوزُ لِلْحَاجَةِ، فَإِنِ اسْتَنَدَ بِحَيْثُ يَقَعُ لَوْ أُزِيلَ مَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ القَائِمِ.
- ١١ وَيُكْرَهُ حَمْدُهُ إِذَا عَطَسَ أَوْ وَجَدَمَا يَسُرُّهُ، وَيُكْرَهُ اسْتِرْ جَاعُهُ إِذَا وَجَدَمَا يَغُمُّهُ.





فَصْلٌ فِيمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ

- ١- يُبْطِلُهَا مَا أَبْطَلَ الطَّهَارَةَ لِأَنَّهَا شَرْطٌ.
- ٢- وَكَشْفُ العَوْرَةِ عَمْدًا، لا إِنْ كَشَفَهَا نَحْوُ رِيحٍ، فَسَتَرَهَا فِي الحَالِ فَلَا تَبْطُلُ؛
 لِأَنَّهُ يَسِيرٌ أَشْبَهَ اليَسِيرَ مِنَ العَوْرَةِ.
 - ٣- وَاسْتِدْبَارُ القِبْلَةِ حَيْثُ شُرِطَ اسْتِقْبَالْهَا.
 - ٤- وَاتَّصَالُ النَّجَاسَةِ بِهِ إِنْ لَمْ يُزِلْهَا فِي الحَالِ.
- ٥- وَالْعَمَلُ الْكَثْيِرُ عَادَةً مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ كَالْمَشْيِ، وَالْحَكَ،
 وَالتَّرَوُّحِ، فَإِنْ كَثُرَ مُتَوَالِيًا أَبْطَلَ الصَّلَاةَ إِجْمَاعًا، وَإِنْ قَلَ لَمْ يُبْطُلْهَا؛
 «لِحَمْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَامَةَ بِنْتَ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ فِي صَلَاتِهِ، إِذَا قَامَ
 حَمَلَهَا، وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا» ((): «وَفَتَحَ البَابَ لِعَائِشَةَ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ» (().
 - ٦- وَالاسْتِنَادُ قَوِيًّا لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ لِأَنَّ القِيَامَ رُكْنٌ، وَالمُسْتَنِدُ قَوِيًّا كَغَيْرِ قَائِمٍ.
- ٧- وَرُجُوعُهُ عَالِمًا ذَاكِرًا لِلتَّشَهُّدِ الأَوَّلِ بَعْدَ الشُّرُوحِ فِي القِرَاءَةِ لِمَا رَوَئ زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، قَالَ: «صَلَّىٰ بِنَا المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةً، فَلَمَّا صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ
 قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣).

 ⁽٦) حسن: رواه أبو داود (٩٢٢)، والترمذي (٦٠١)، والنسائي (١٢٠٦)، وحسنه العلامة الألباني في الإرواء (٣٨٦).



صَلَاتِهِ سَـلَّمَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَـلَّمَ، وَقَـالَ: هَكَذَا صَنَعَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ('). وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنِ اسْـتَتَمَّ قَائِمًا فَلاَ يَجْلِس، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» (').

٨- وَتَعَمَّدُ زِيَادَةِ رُكُن فِعْلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يُخِلُّ بِهَيْئَتِهَا فَتَبْطُلُ إِجْمَاعًا. وَتَعَمَّدُ تَقْدِيمِ
 بَعْضِ الأَرْكَانِ عَلَىٰ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهَا رُكْنٌ.

٩- وَتَعَمُّدُ السَّلامِ قَبْلَ إِثْمَامِهَا؛ لِأَنَّهُ تَكلَّم فِيهَا، وَإِنْ كَانَ السَّلامُ سَهْوًا ثُمَّ ذَكرَ قَرِيبًا أَتَمَّهَا وَإِنِ انْحَرَفَ عَنِ القِبْلَةِ أَوْ خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ لِيَنْهَضَ لِيتَهُ أَوْ خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ، وَسَجَدَ لِلسَّهُو لِيقَصَّةِ ذِي اليَدَيْنِ أَنْ يَجْلِسَ لِينَهُضَ لِيقِصَّةِ ذِي اليَدَيْنِ أَنْ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّىٰ قَامَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ لِينَهُضَ إِلَّى الْإِثْيَانِ بِمَا يَقِيَ عَلَيْهِ عَنْ جُلُوسٍ؛ لِأَنَّ هَذَا القِيَامَ وَاجِبٌ لِلصَّلاةِ فَلَيْمَهُ الإِثْيَانِ بِمَا يَقِيَ عَلَيْهِ عَنْ جُلُوسٍ؛ لِأَنَّ هَذَا القِيَامَ وَاجِبٌ لِلصَّلاةِ فَلَيْرَمَهُ الإَثْيَانِ بِمَا يَقِيَ عَلَيْهِ عَنْ جُلُوسٍ؛ لِأَنَّ هَذَا القِيَامَ وَاجِبٌ لِلصَّلاةِ فَلَيْرَمَهُ الإِثْيَانِ بِمَا يَقِيَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ أَحْدَثَ اسْتَأْنَفَهَا، وَإِنْ طَالَ الفَصْلُ بَطُلُتَ لِتَعَذُّرِ البِنَاءِ إِذًا.

١٠- وَتَعَمُّدُ إِحَالَةِ المَعْنَىٰ فِي قِرَاءَةِ الفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهَا رُكُنٌّ.

١١- وَبِوُجُودِ سُتْرَةٍ بَعِيدَةٍ وَهُوَ عُرْيَانٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَىٰ عَمْلِ كَثِيرٍ لِلاسْتِتَارِ بِهَا.

١٢- وَبِفَسْخِ النِّيَّةِ، وَبِالتَّرَدُّدِ فِي الفَسْخِ، وَبِالعَرْمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ

⁽۱) صحيح: رواه الترمذي (٣٦٥)، وأحمد (٤/ ٢٤٧)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَللهُ في الإرواء (٣٨٨).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (١٠٣٦)، والترمذي (٣٦٤)، وابـن ماجه (١٢٠٨)، وأحمد (٤/ ٢٥٣)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٣٨٩).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣).



النَّيَّةِ شَـرْطٌ، وَبِشَـكِّهِ؛ فَمَتَىٰ شَـكَّ فِي الصَّلَاةِ، هَلْ نَـوَىٰ أَمْ لَا، لَزِمَهُ السَّيَّةِ شَـرْطٌ، وَبِشَكِّهِ، فَمَتَىٰ شَـكًا السَّتِثْنَافُهَا؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُهَا، فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَوَىٰ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا قَبْلَ ذِكْرِهِ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ شَيْئًا قَبْلَ ذِكْرِهِ بَطُلَتْ صَلَاتِهِ.

١٣ - وَبِالدُّعَاءِ بِمَ لَاذِ الدُّنْيَا وَمَا يُشْبِهُ كَلَامَ الآدَمِيِّينَ وَأَمَانِيِّهِمْ، مِثْلَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَارِيَةً حَسْنَاءَ، وَدَارًا قَوْرَاء، وَطَعَامًا طَيِّبًا، وَبُسْتَانًا أَنِيقًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّةُ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ القُرْآنِ» (١٠).

٧٠ وَبِالإِثْيَانِ بِكَافِ الخِطَابِ لِغَيْرِ اللهِ كـ (إيَّاكَ نَعْبُدُ» وَلِغَيْرِ رَسُولِهِ أَحْمَدَ كـ
 «السَّلَامُ عَلَيْك أَيُّهَا النبي»، وأَمَا قَوْلُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما عرضَ لَهُ الشَّيْطَانُ
 فِي صَلَاتِهِ: ﴿أَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، أَلْعَنُكَ بِلَعْنَةِ اللهِ»(") فَقَبْلَ التَّحْرِيمِ، أَوْ مُؤَوَّلُ.

١٥ - وَبِالقَهْقَهَةِ. وَلَا تَفْسُدُ بِالتَّبَسُّمِ.

٦٦- وَبِالكَلَامِ وَلَوْ سَهُوَّا لِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ القُرْآنِ» (٣) وَعَنْ زَيْد بْنِ أَرْقَم قَالَ: «كُنَّا نَتكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَىٰ

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٤٠٤).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٩٤٢).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٤٠٤).



جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّىٰ نَزَلَتْ (وَقُومُوا لِلهِ قَانِتِينَ) فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الكَلَامِ»(١). وَإِنْ تَكَلَّمَ لِمَصْلَحَتِهَا وَكَانَ يَسِيرًا لَمْ تَبْطُلْ.

وَلا بَأْسَ بِالسَّلَامِ عَلَىٰ المُصَلِّي، وَيَرُدُّهُ بِالإِشَارَةِ، فَإِنْ رَدَّهُ بِالكَلَامِ بَطُلَتْ، وَيَرُدُّهُ بَعْدَهَا اسْتِحْبَابًا، لِرَدِّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ ابْنِ مَسْعُودٍ بَعْدَ السَّلَام () وَلَوْ صَافَحَ إِنْسَانًا يُرِيدُ السَّلامَ عَلَيْهِ لَمْ تَبْطُلْ.

٧٧- وَبِتَقَدُّمِ المَأْمُومِ عَلَىٰ إِمَامِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُوَّتَمَّ بِهِ»(٣).

١٨- وَبِبُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

١٩- وَبِسَـلَامِهِ عَمْدًا قَبْلَ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ، أَوْ سَهْوًا وَلَمْ يُعِدْهُ بَعْدَهُ فَتَبْطُلُ.

٥٠- وَبِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ إِجْمَاعًا سِوَى اليَسِيرِ عُرْفًا لِنَاسٍ وَجَاهِلٍ، وَيَسْجُدُ لَهُ؛
 لِأَنَّهُ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِعَمْدِهِ، فَعُفِي عَنْ سَهْوِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ، وَلا تَبْطُلُ إِنْ بَلَعَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ بِلَا مَضْغٍ؛ لِأَنَّهُ لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ.

١٦- أَوِ انْتَحَبَ لا خَشْيَةً لِلْهِ ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ تَعَالَىٰ لَـمْ يُبْطِلْهَا ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَعَالَىٰ كَانَ يُسْمَعُ نَشِيجُهُ مِنْ وَرَاءِ الصُّفُوفِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٠٠)، ومسلم (٥٣٩).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۱۱٤۱) ومسلم (۵۳۸).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٣٧٨)، ومسلم (٤١١).



بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

الهُسَتُّ إِذَا آتَـىٰ بِقَوْلٍ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَحلِّهِ سَهْوًا لِعُمُومِ قَوْلِهِ
 صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُد سَجْدَتَيْنِ» (').

٢- وَيُبَاحُ إِذَا تَرَكَ مَسْنُونًا وَلا يُسَنُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ النَّحَرُّزُ مِنْهُ.

٣- وَيَجِبُ فِي الْحَالَاتِ الْأَتِيَةِ:

أ- إِذَا زَادَ رُكُوعًا، أَوْ سُجُودًا، أَوْ قِيَامًا، أَوْ قُعُودًا، وَلَوْ قَدْرَ جِلْسَةِ الاسْتِرَاحَةِ؛
لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «صَلَّىٰ بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّة حَمْسًا، فَلَمَّا
انْفَتَلَ مِنَ الصَّلَاةِ تَوَشْوَشَ القَوْمُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ ؟ فَقَالُوا:
يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ زِيدَ فِي الصَّلاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لا. قَالُوا: فَإِنَّكَ صَلَّيْتَ
حَمْسًا. فَانْفَتَلَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
أَنْسَىٰ كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُد سَجْدَتَيْنِ "".
(فَإِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُد سَجْدَتَيْنِ "".

ب- وَإِذَا سَلَّمِ قَبْلَ إِتْمَامِهَا؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَينٍ قَالَ: «سَلَّمَ رَسُولُ اللهِ صَاَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكْعَاتٍ مِنَ العَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الحُجْرَةَ، فَقَامَ

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۵۷۲).

⁽٢) صحيح: انظر السابق.

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٥٧٤).



رَجُلٌ بَسِيطُ اليَدَيْنِ فَقَالَ: أَقُصِرَتْ الصَّلَاةُ؟ فَخَرَجَ فَصَلَّىٰ الرَّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ»(١٠).

ج-وَإِذَالَحَنَ لَحْنَايُحِيلُ المَعْنَىٰ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، فَوَجَبَ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ.

د - وَإِذَا تَرَكَ وَاجِبًا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّهُ صَلَّالَّتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدَامَ فِي الظُّهْرِ مِنْ رَكُعَتَيْنِ، فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ» ('') فَثَبَتَ هَذَا بَالْخَبَرِ، وَقِيسَ عَلَيْهِ سَاثِرَ الوَاجِبَاتِ.

ه - وَكَذَا يَحِبُ إِذَا شَكَّ فِي زِيَادَةِ وَقْتِ فِعْلِهَا؛ لِأَنَّهُ أَدَّىٰ جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ مُتَرَدِّدًا فِي كَوْنِهِ مِنْهَا أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا، فَضَعُفَتْ النَّيَّةُ وَاحْتَاجَتْ لِلْجَبْرِ بِالسُّجُودِ لِعُمُومِ حَدِيثِ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْجُد سَجْدَتَيْنِ»(٣).

فَإِنْ شَكَّ فِي الزِّيَادَةِ بَعْدَ فِعْلِهَا فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ فَلَحِقَ بِالمَعْدُومِ.

وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَعَمَّدِ تَرْكِ سُجُودِ السَّهْوِ الوَاجِبِ؛ لِأَنَّـهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنَ الصَّلَاةِ عَمْدًا. وَلا تَبْطُلُ بِتَعَمَّدِ تَرْكِ سُجُودٍ مَسْنُونٍ، وَلا وَاجِبَ أَفْضَلِيَّتُه بَعْدَ السَّلَامِ، وَهُوَ مَا إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْهَا فَلَمْ يُوَثِّرْ فِي إِبْطَالِهَا.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

مَوْضِعُ سُجُودِ السَّهُوِ:

إِنْ شَاءَ المُصَلِّي سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ، أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الأَّكَارِيثَ وَرَدَتْ بِكُلِّ مِنَ الأَمْرَيْنِ، فَلَوْ سَجَدَ لِلْكُلِّ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ جَازَ.

لَكِنْ إِنْ سَجَدَهُمَا بَعْدَهُ تَشَهَّدَ وُجُوبًا وَسَلَّمَ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَينٍ:

«أَنَّ النَّبِيَّ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّىٰ بِهِمْ، فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَمَ»

سَلَّمَ»(۱)؛ وَلَأَنَّ السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ فِي حُكْمِ المُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهٍ، فَاحْتَاجَ إِلَىٰ السَّلَام.

وَإِنْ نَسِيَ السُّجُودَ حَتَّىٰ طَالَ الفَصْلُ عُرْفًا أَوْ أَحْدَثَ، أَوْ خَرَجَ مِنْ المَسْجِدِ؛ سَقطَ لِفَوَاتِ مَحِلِّهِ.

وَلَا شُجُودَ عَلَىٰ مَأْمُومٍ دَحَلَ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ، وَإِنْ سَهَا إِمَامُهُ لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ فِي سُبُودِ السَّهُو إِجْمَاعًا، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: (أَنَّهُ لَمَّا سَجَدَ لِتَرْكِ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، وَالسَّلَام مِنْ نُقْصَانٍ، سَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ (''). وَلِعُمُوم قَوْلِهِ: (فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا (''').

⁽۱) ضعيف شاذ: رواه أبو داود (۱۰۱۸)، والترمذي (۳۹۰)، وابن ماجه (۱۲۱۵)، وضعفه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (۴۰۳).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ إِمَامُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ هُوَ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ نَقُصَتْ بِسَهْوِ إِمَامِهِ، فَلَمْ يَحْبُرُهَا، فَلَزِمَهُ هُوَ جَبْرُهَا.

وَإِنْ قَامَ لِرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ جَلَسَ مَتَى ذَكرَ، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَشَهَّدَ عَقِبَ الرَّكْعَةِ الرَّكْعَةِ الرَّكْعَةِ الرَّكْعَةِ النَّيْ تَشَهَّدَ وَسَجَدَ وَسَلَّمَ. الَّتِي تَمَّتْ بِهَا صَلَاتُهُ سَجَدَ لِلسَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ، وَإِلَّا تَشَهَّدَ وَسَجَدَ وَسَلَّمَ.

وَلَزِمَ المَأْمُومَ مُتَابَعَتُهُ ؛ لِحَدِيث: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»(٢): «وَلَمَّا قَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّشَهُّدِ قَامَ النَّاسُ مَعَهُ»(٣) وَفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَلَا يَرْجِعُ إِنْ شَسَرَعَ فِي القِرَاءَةِ فَإِنْ رَجَعَ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ القِرَاءَةَ رُكُنٌ مَقْصُودٌ، فَإِذَا شَرَعَ فِيهِ لَمْ يَرْجِعْ إِلَىٰ وَاجِبٍ، وَلِحَدِيثِ المُغِيرَةِ السَّابِقِ.

حُكْمُ مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ: وَمَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ أَوْ عَدَدِ رَكْعَاتٍ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ بَنَىٰ عَلَىٰ اليَقِينِ - وَهُوَ الأَقَلُّ- وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ أَصَلَّىٰ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَح

⁽١) ضعيف: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَىٰ مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُد سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّىٰ خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، فَإِنْ كَانَ صَلَّىٰ أَرْبَعًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ»(١٠.

وَبَعْدَ فَرَاغِهِ لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الإِنْيَانُ بِهَا عَلَىٰ الوَجْهِ المَشْرُوعِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَكُثُرُ فَيَشُقُّ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ.



⁽١) صحيح: رواه مسلم (٥٧١).



بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّع

التَّطَوُّعُ لُغَةً: فِعْلُ الطَّاعَةِ، وَشَرْعًا: طَاعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ. وَأَفْضَلُ مَا يُتَطَوَّعُ بِهِ الجِهَادُ، ثُمَّ النَّفَقَةُ فِيهِ، ثُمَّ العِلْمُ تَعَلَّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ مِنْ حَدِيثٍ وَفِقْهٍ وَتَفْسِيرٍ، ثُمَّ الصَّلاةُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «وَاعْلَمُوا أَنَّ مِنْ خَيْرٍ أَعْمَالِكُمْ الصَّلاةَ»(١٠).

وَأَفْضَلُهَا مَا سُنَّ جَمَاعَةً؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالفَرَائِضِ، وَآكَدُهَا الكُسُوفُ فَالاَسْتِسْقَاءُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاةً الكُسُوفِ عِنْدَ وَلَاسْتِسْقَاءُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاةً الكُسُوفِ عِنْدَ وُجُودِ سَبَيِهَا، بِخِلَافِ الاَسْتِسْقَاء، فَإِنَّهُ كَانَ يَسْتَسْقِي تَارَةً وَيَتْرُك أُخْرَىٰ.

ثُمَّ التَّرَاوِيحُ؛ لِأَنَّهَا تُسَنُّ لَهَا الجَمَاعَةُ، فَالوِثْرُ لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا» (٢٠).

أَقَلُّ الْوِتْرِ وَأَكْثَرُهُ:

أَقَلُّ الوِتْرِ رَكْعَةٌ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «الوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ

⁽١) صحيح: رواه ابـن ماجـه (٢٧٧)، وأحمـد (٥/ ٢٧٦)، وصححـه العلامـة الألباني رَهِّيَلَللهُ في الإرواء (٤١٢).

⁽٢) ضعيف: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٢/ ٢٩٧) رقم (١٩٣٤)، وأحمد (٢/ ٤٤٣). قال الهيثملي (٢/ ٢٤٠): فيه الخليل بن مرة ضعفه البخاري وأبو حاتم وقال أبو زرعة: شيخ صالح. وإسحاق بن راهويه (١/ ١٥٧)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٦)، وضعفه العلامة الأباني كَيْلَهُ في الإرواء (١٧٤).



وَأَكُثُرُهُ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ ثِنْتَيْنِ وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يَصلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ رَكْعَةَ، يُوتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ» وَفِي لَفْظٍ: «يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَيْنِ وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ» (*) هذَا هُو اللَّهْ اللهُ عَنْ بَوْدَ مُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ يَسْرِدَ عَشْرًا، ثُمَّ يَجْلِسَ فَيتَشَهَّدُ، وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَأْتِي بِالرَّكْعَةِ اللهَ عَيرةِ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

وَأَذْنَىٰ الكَمَاكِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ؛ لِأَنَّـهُ أَكْثُرُ عَمَلًا، وَلِأَنَّ ابْـنَ عُمَرَ: «كَانَ يُسَلِّمُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ حَتَّىٰ يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ»(٣).

وَيَجُوزُ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ سَرْدًا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَاَّلَالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يَفْصِلُ فِيهِنَّ »('').

وَوَقْتُهُ مِنْ صَلَاةِ العِشَاءِ- وَلَوْ مَجْمُوعَةً مَعَ المَغْرِبِ تَقْدِيمًا- إِلَىٰ طُلُوعِ الفَجْرِ، وَآخر اللَّيْلِ لِمَنْ يَثِقُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ.

لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَوْتِـرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا»(٥). وَحَدِيثِ: «إِنَّ

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٧٥٢).

⁽۲) رواه مسلم (۷۳۷).

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٩٩١) معلقًا، ومالك في الموطأ (٢/ ١٧٢) رقم (٤٠٦).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٧٥٤).

⁽٥) صحيح: رواه مسلم (٧٥٤).



الله قَدْ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمُرِ النِّعَمِ، وَهِيَ الوِتْرُ، فَصَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ العِشَاءِ إِلَىٰ طُلُوع الفَجْرِ» (١٠).

وَيَقْنُتُ ثُوبِهِ بَعْدَ الرُّكُوعِ نَدْبًا؛ لِأَنَّهُ صَحَّ عَنْهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رِوَايَةٍ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(۱).

وَإِنْ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَعْدَ القِرَاءَةِ جَازَلِمَا رَوَىٰ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْنُتُ فِي الوِثْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ» (٢) فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَىٰ صَدْرِهِ وَيَبْسُطهُمَا وَبُطُونَهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَلَوْ كَانَ مَأْمُومًا.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْعُوَ فِي قُنُوتِهِ بِمَا شَاءَ، وَمِمَّا وَرَدَ عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِلِمَاتِ أَقُولُهُ نَّ فِي قُنُوتِ الوِسُّرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَىٰ عَلَيْكَ، إِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَاليَّتَ، وَلا يَعْضَىٰ عَلَيْكَ، إِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَاليَّتَ، وَلا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» (1).

⁽۱) صحيح: رواه أبـو داود (۱٤١٨)، والترمذي (٤٥٢)، وابن ماجـه (١١٦٨)، وصححه العلامة الألباني صلى في الإرواء (٤٢٣).

⁽٢) قال العلامة الألباني يَخْلِللهُ في الإرواء (٤٢٤): صحيح.

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (١٤٢٧) والنسائي (١٦٩٩)، وابن ماجـه (١١٨٢)، وصححه العلامة الألباني كَيْلِللهُ في صحيح أبي داود (١٢٨٣).

⁽٤) صحيح: رواه أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (١٧٤٥)، وابن ماجه (١١٧٨)، وأحمد (١/ ١٩٩)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٤٦٩).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلِيُّ اَلَّهُ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرٍ وِتْرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ» (١).

ثُمَّ يُصِلِّي عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ عُمَرَ تَعَطِّيُّهُ: «الدُّعَاءُ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّىٰ تُصَلِّيَ عَلَىٰ نَبِيِّكَ» (٢).

وَيُوَّمِّنُ المَانُمُومُ إِنْ سَمِعَهُ، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ هُنَا وَخَارِجِ الصَّلاةِ إِذَا دَعَا.

وَيُكُمْرَهُ القُنُوتُ فِي غَيْرِ الوِثْرِ حَتَّىٰ فِي الفَجْرِ؛ لِحَدِيثِ مَالِكِ الأَشْجَعِيِّ قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، هَا هُنَا بِالكُوفَةِ نَحْو خَمْسِ سِنِينَ، أَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الفَجْرِ؟ قَالَ: أَيْ بُنَيَّ مُحْدَثُ "".

الرَّوَاتِبُ الَّتِي تُفْعَلُ مَعَ الفَرَائِضِ:

الرَّوَاتِبُ المُؤَكَّدَةُ عَشْـرٌ: رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَانِ بَعْـدَ المَغْـرِبِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ العِشَـاءِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الفَجْـرِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ:

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۱۶۲۷)، والترمذي (۳۵٦٦)، والنسائي (۱۷٤۷)، وابن ماجه (۱۱۷۹)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في المشكاة (۱۲۷٦).

⁽٢) صحيح: رواه الترمـذي (٤٨٦)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَثَلِثُهُ في صحيح الترغيـب (٣٦٨٢)، وكان قد ضعفه في الإرواء (٤٣٢) ثم عاد وصححه في صحيح الترغيب.

⁽٣) صحيح: رواه الترمذي (٤٠٦)، والنسائي (١٠٨٠)، وابن ماجه (١٢٤١)، وأحمد (٣/ ٤٧٢)، وصححه العلامة الألباني صلى في المشكاة (١٢٩٦).



«حَفَظْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الطُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الغدَاةِ، كَانَتْ سَاعَةً لاَ أَدْخُلُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا، فَحَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ كَانَتْ سَاعَةً لاَ أَدْخُلُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا، فَحَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ وَأَذَنَ المُؤذِّنُ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ »(۱).

وَأَفْضَلُ الرَّوَاتِبِ سُنَةُ الفَجْرِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «رَكُعْتَا الفَجْرِ خَيْسُرٌ مِنَ النَّبِيُّ صَاَّلِللَّهُ عَلَىٰ خَيْسُرٌ مِنَ النَّبِيُّ صَاَّلِللَّهُ عَلَىٰ خَيْسُرٌ مِنَ النَّبِيُّ صَاَّلِللَّهُ عَلَىٰ مَكُنُ النَّبِيُّ صَاَّلِللَّهُ عَلَىٰ مَكُنُ النَّبِيُّ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَىٰ رَكُعْتَيِ الفَجْرِ "". وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَىٰ بَعْدَ الفَاتِحَةِ ﴿ قُلْ يَكُنُ اللَّهُ فَوَلُوا عَامَتَ بِالفَائِيةِ: ﴿ قُلْ هُو اللهُ اللهِ الفَاتِحَةِ ﴿ قُلْ مَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَىٰ مَكَالُوا إِلَىٰ حَلِمَةٍ ﴾ [الخَلْقَ : ١٦] الآيةُ وَفِي النَّائِيةِ ﴿ قُلْ يَكُمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وَيَلِي رَكْعَتَيِ الفَجْرِ رَكْعَتَا المَغْرِبِ، وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا بِـ: «الكَافِرُونَ» وَ: «الإِخْلَاص».

قَضَاءُ الرُّوَاتِبِ وَالْوَتْرِ:

وَيُسَنُّ قَضَاءُ الرَّوَاتِبِ وَالوَتْرِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَضَى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ حِينَ المَامَّ عَنْهَا» (٤) وَ: «قَضَى الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ بَعْدَ العَصْرِ » (٥) وَقِيسَ البَاقِي.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (٦١٨)، ومسلم (٧٢٣).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٧٢٥).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٥).

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤).



وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ»(١).

إِلَّا مَا فَاتَ مَعَ فَرْضِهِ وَكَثُرُ فَالأَوْلَىٰ تَرْكُهُ لِحُصُولِ المَشَقَّةِ بِهِ، إِلَّا سُنَّةَ الفَجْرِ فَيَقْضِيهَا مُطْلَقًا لِتَأَكُّدُها.

وَوَقْتُ كُلِّ سُنَّةٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ مِنْ دُخُولِ وَقْتِهَا إِلَىٰ فِعْلِهَا، وَكُلِّ سُنَّةٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ مِنْ وُخُولِ وَقْتِهَا إِلَىٰ فِعْلِهَا، وَكُلِّ سُنَّةٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ مِنْ فِعْلِهَا إِلَىٰ خُرُوجِ وَقْتِهَا، فَسُنَّةُ فَجْرٍ وَظُهْرِ الأُولَةُ بَعْدَهُمَا قَضَاءٌ.

وَالسُّنَنُ غَيْرِ الرَّوَاتِبِ عشْرُونَ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَ أَذَانِ قَبْلَ العَصْرِ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَ أَذَانِ العِشَاءِ، وَتُبَاحُ رَكْعَتَانِ بَعْدَ أَذَانِ المَغْرِبِ. المَغْرِب.

وَفِعْلُ الكُلِّ بِالبَيْتِ أَفْضَلُ؛ لِحَدِيث: «عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ» ('' لَكِنْ مَا شُرِعَ لَهُ الجَمَاعَةُ مُسْتَثْنَى أَيْضًا.

وَيُسَـنُّ الفَصْلُ بَيْنَ الفَرْضِ وَسُنَّتِهِ بِقِيَامٍ أَوْ كَلَامٍ؛ لِقَوْلِ مُعَاوِيَةَ: ﴿إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَنَا أَنْ لَا نُوصِلَ صَلَاةً بِصَلَّاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ، أَوْ نَخْرُجَ »(").

صَلَاةُ التَّرَاويح،

التَّرَاوِيـحُ سُنَّةٌ مُؤَكَّـدَةٌ، سُـمِّيَتْ بِلَـٰكِ لِأَنَّهُـمْ يُصَلُّـونَ أَرْبَعَ رَكْعَـاتٍ وَيَتَرَوَّحُونَ سَاعَةً، أَيْ: يَسْتَرِيحُونَ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٨٨٣).



وَالتَّرَاوِيـ عُشْرُونَ رَكْعَةً، تُصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ بِرَمَضَانَ جَمَاعَةً، وَوَقْتُهَا مَا بَيْنَ العِشَاءِ وَالوَتْرِ لِحَدِيث: «اِجْعَلُوا آخِرَ صَلاَتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتْرًا» (١٠).

وَيُكْرَهُ التَّنَفُّلُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ، رَوَىٰ الأَثْرَمُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ أَبْصَرَ قَوْمًا يُصَلُّونَ بَيْسَ َ التَّرَاوِيحِ، قَسَالَ: مَا هَذِهِ الصَّلَة؟ أَتُصَلِّي وَإِمَامُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ؟ لَيْسَ مِنَّا مَنْ رَغِبَ عَنَّا.

وَلَا يُكْرَهُ التَّعْقِيبُ، وَهُوَ الصَّلَاةُ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ وَالوَتْرِ فِي جَمَاعَةٍ، وَكَذَا لَا يُكْرَهُ الطَّوَافُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ، وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ الزِّيَادَةُ عَلَىٰ خَتْمَةٍ فِي التَّرَاوِيحِ إِلَّا أَنْ يُؤْثِرُوا زِيَادَةً عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُمْ أَنْ يَنْقُصُوا عَنْ خَتْمَةٍ لِيَحُوزُوا فَضْلَهَا.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٩٥٣)، ومسلم (٧٥١).

صَلَاةُ اللَّيْل

صَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْ فُوعًا: «أَفْضَلُ الصَّلَةِ اللَّيْلِ» ﴿ فَالتَّطَوُّعُ المُطْلَقُ أَفْضَلُهُ صَلاَةُ اللَّيْلِ؛ لَأَيَّهُ الصَّلَةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ صَلاَةُ اللَّيْلِ» ﴿ فَالتَّطَوُّعُ المُطْلَقُ أَفْضَلُهُ صَلاَةُ اللَّيْلِ؛ لَأَيَّهُ أَبْكُ فِي الإِسْرَادِ وَأَقْرَبُ إِلَىٰ الإِخْلَاصِ.

وَالنِّصْفُ الأَخِيرُ أَفْضَلُ مِنَ الأَوَّلِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا إِذَا مَضَىٰ شَطْرُ اللَّيْلِ...» (٢٠). وَحَدِيث: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نَصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ» (٣٠).

وَالتَّهَجُّدُ مَا كَانَ بَعْدَ النَّوْمِ.

وَيُسَنُّ قِيَامُ اللَّيْلِ؛ لِحَدِيث: «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ دَأْبُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَهُوَ قُرْبَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ، وَمَكْفَرَةٌ لِلسَّيِّنَاتِ، وَمَنْهَاةٌ عَنِ الإِثْمِ»(١٠).

وَيُسَنُّ افْتِتَاحُهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَتِحْ صَلَاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ»(٥٠).

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١١٦٣).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۱۱٤٥)، ومسلم (۷۵۸).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٣٤٢٠)، ومسلم (١١٥٩).

⁽٤) حسن: رواه الترمذي (٣٥٤٩)، وحسنه العلامة الألباني كِظَّيْلَهُ في الإرواء (٤٥٢).

⁽٥) صحيح: رواه مسلم (٧٦٨).



وَيُسَنُّ أَنْ يَنْوِيَهُ عِنْدَ النَّوْمِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ قَالَ: «مَنْ نَامَ وَنِيَّتُهُ أَنْ يَقُومَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَىٰ، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ»^(۱).

وَيَصِحُّ التَّطَوُّعُ بِرَكْعَةٍ قِيَاسًا عَلَىٰ الوَتْرِ مَعَ الكَرَاهَةِ.

وَأَجْرُ القَاعِدِ غَيْرِ المَعْذُورِ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ صَلَّىٰ قَائِمًا فَهُو أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّىٰ قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ» (*) وَأَمَّا المَعْذُورُ فَأَجْرُهُ قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ» (*) وَأَمَّا المَعْذُورُ فَأَجْرُهُ قَاعِدًا كَأَجْرِهِ وَائِمًا لِلْعُذْرِ.

وَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ طُولِ القِيَامِ، إلَّا مَا وَرَدَ تَطُوِيلُهُ، كَصَلاةٍ كُسُوفٍ؛ لِحَدِيثِ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ» ﴿ وَأَمْرُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسُهَا مَا رُوِي عَنْ مَعْدَان بْنِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، مِنْهَا مَا رُوِي عَنْ مَعْدَان بْنِ مَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَقُلْتُ: أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمُرِيِّ قَالَ: «لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَقُلْتُ: أَوْ قَالَ: قُلْتُ بِأَحَبِ الأَعْمَالِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُدْخِلنِي اللهُ بِهِ الجَنَّةَ - أَوْ قَالَ: قُلْتُ بِأَحَبُ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَكَتْ ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثَّالِئَةُ فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهُ مَوْدِ لِلهِ، فَإِنَّكُ كَا تَسْجُدُ رَبُّ وَلَا اللهُ بِهَا حَوِيلَةٍ، فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ لِلهِ، فَإِنَّكَ لا تَسْجُدُ لِلهَ مَا اللهُ بِهَا حَرَبَةً وَصَلَّاتُهُ اللهُ بِهَا حَطِيشَةً ». قَالَ مَعْدَانُ: ثُمَّ لَلِهِ الْقَالِيَةُ فَقَالَ لِي مِثْلَ مَا قَالَ لِي ثَوْبَانُ ('').

⁽١) صحيح: رواه النسائي (١٧٨٧)، وابـن ماجـه (١٣٤٤)، وصححه العلامـة الألباني ﷺ في الإرواء (٤٥٤).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١١١٥).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٤٨٢).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٤٨٤).

صَلَاةُ الضُّحَى

وَتُسَنُّ صَلاةُ الضَّحَىٰ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَرَكْعَتَي الضُّحَىٰ، وَأَنْ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَأَنْ أَنْهُ عَلَيْهَا فِي بَعْضِ الأَيَّامِ دُونَ بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ صَلَّلَةَ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهَا. لِأَنَّهُ صَلَّلَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يُلَازِمَ عَلَيْها.

وَأَقَلُّهَا رَكْعَتَانِ؛ لِحَدِيثِ: «وَرَكْعَتَيِ الضُّحَىٰ» (٬٬: «وَصَلاَّهَا صَأَلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعًا» (٬٬ وصَلاَّهَا سِتًّا» (٬٬ .

وَأَكْثُرُهَا ثَمَانٍ لِحَدِيثِ أُمِّ هَانِئِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الفَتْحِ صَلَّىٰ ثَمَانِيَ رَكْعَاتٍ شُبْحَة الضُّحَىٰ»^(٥).

وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجٍ وَقْتِ النَّهْيِ إِلَىٰ قُبَيْلِ الزَّوَالِ؛ لِحَدِيثِ: «قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ابْنَ آدَم اِدْكُعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرهُ» (١).

وَأَفْضَلُهُ إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ؛ لِحَدِيثِ: «صَلاَةُ الأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الفِصَالُ» (٧٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٨٨٠)، ومسلم (٧٢١).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٧١٩).

⁽٤)صحيح: رواه الطبراني في الأوسط (١/ ٩٥/١)، وصححه العلامة الألباني كِثَلِثُهُ في الإرواء (٤٦٣).

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (٣٥٧)، ومسلم (٣٣٦).

⁽٦) صحيح: رواه الترمذي (٤٧٥) فقط، وصححه العلامة الألباني رَخَيْلَتُهُ في الإرواء (٤٦٥)

⁽٧) صحيح: رواه مسلم (٧٤٨).



تَحِيَّةُ المَسْجِدِ

وَتُسَنُّ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ وَلَوْ كَانَ وَقَتَ نَهْيٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَة أَنَّ النَّبِيِّ صَيَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ المَسْجِدَ فِلَا يَجْلِس حَتَّىٰ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»(۱).

وَكَذَا وَالإِمَامُ يَخْطُبُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَقَدْ خَرَجَ الإِمَامُ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلْيَتَجَوَّزُ فِيهِمَا» (٬٬ فَإِنْ جَلَسَ قَامَ فَأَتَىٰ بِهِمَا مَا لَمْ يَطُلُ الفَصْلُ.

فَتُسَنُّ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ لِمَنْ دَخَلَهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ نَهْيٍّ، إِلَّا الخَطِيبَ، وَدَاخِلَهُ لِصَلَاةِ عِيدٍ، أَوْ بَعْدَ شُرُوع فِي إِقَامَةٍ.

وَقَيِّمَهُ- أَيْ قَيِّمُ المَسْجِدَ- فَلَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ المَسْجِدِ كُلَّمَا دَخَلَهُ؛ لِتَكُرُّرِ دُخُولِهِ فَتَشُقُّ عَلَيْهِ.

وَدَاخِلَ المَسْجِدِ الحَرَامِ؛ لِأَنَّ تَحِيَّتَهُ الطَّوَافُ، لِأَنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، لِأَنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، فَتَنُوبُ عَنْ تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، فَإِنْ لَمْ يَطُفْ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّىٰ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ؛ لِدُخُولِ المَسْجِدِ الحَرَامِ فِي عُمُومِ المَسَاجِدِ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُهَا وَأَشْرَفُهَا عَلَىٰ الإطْلَاقِ، فَهُو أَوْلَىٰ.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١١٦٧)، ومسلم (٧١٤).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۱۱۱۳)، ومسلم (۸۷۵).

سُنَّةُ الوُّضُوءِ

وَيُسَنُّ لِلْمُتَوضِّعِ أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ الوُضُوءِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاتِهُ عَلَيْكَ مَنَا لِللهُ عَنْدَ صَلاةِ الفَجْرِ: «يَا بِلَال حَدَّثْنِي بِأَرْجَىٰ عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دُفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَى فِي الجَنَّةِ، قَالَ: مَا عَمِلْتُهُ فِي الإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دُفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَى فِي الجَنَّةِ، قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَىٰ عِنْدِي، أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلا نَهَارٍ إلا صَلَّيْتُ بِنَلِكَ الطَّهُورِ مَا كَتَبَ اللهُ لِي أَنْ أُصَلِّي »(١٠).

إِحْيَاءُ مَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ:

وَيُسَنُّ إِحْيَاءُ مَا بَيْنَ العِشَاءَيْنِ، وَهُوَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ مِنْ المَعْرِبِ إِلَى فَيَامَ اللَّيْلِ مِنْ المَعْرِبِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ، وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ كَانُواْ قَلِلَا مِنَ الْمَعْرِبِ مِنَ اللَّكِا اللَّكِ اللَّهُ وَلِي اللَّكِ اللَّهُ مَنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ [التَّكِلَةُ : ١١].

وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المَعْرِبَ، فَلَمَّا قَضَىٰ صَلَاتَهُ قَامَ، فَلَمْ يَزَلْ يُصَلِّي حَتَّىٰ صَلَّىٰ العِشَاءَ، ثُمَّ خَرَجَ»(").

سُجُودُ التَّلَاوَةِ: يُسَنُّ سُجُودُ التَّلَاوَةِ مَعَ قِصَرِ الفَصْلِ لِلْقَادِئِ وَالمُسْتَمِعِ؛

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۱۱٤٩)، ومسلم (۲٤٥٨).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (١٣٢٢)، وصححه العلامة الألباني كَثَاللهُ في الإرواء (٤٦٩).

⁽٣) صحيح: رواه الترمذي (٣٧٨١)، وأحمد (٥/ ٤٠٤)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَتُهُ في الإرواء (٤٤٠).



لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهَ يَقْرَأَ عَلَيْنَا القُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ، وَسَجَدَ، وَسَجَدْنَا مَعَهُ» (١) وَقَالَ عُمَرُ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ» (١). وَيُكَرِّرُ السُّجُودَ بِتَكْرَارِ التَّلاَوَةِ كَرَكْعَتِي الطَّوَافِ.

وَهُوَ كَالنَّافِلَةِ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهَا مِنَ الشُّـرُوطِ؛ لِأَنَّهُ سُـجُودٌ يُقْصَدُ بِهِ التَّقَرُّبُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ، فَكَانَ صَلَاةً كَسُجُودِ الصَّلَاةِ.

وَيُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ بِلَا تَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّالَمَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ يَقْرُأُ عَلَيْنَا القُرُّآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ، وَسَجَدْنَا مَعَهُ» (٣٠). وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ مِنْ سُجُودٍ أَشْبَهَ سُجُودَ الصَّلَاةِ وَسُجُودَ السَّهْوِ، وَيَجْلِسُ وَيُسَلِّمُ إِذَا رَفَعَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً كَصَلَاةِ الجَنَازَةِ بِلَا تَشَهُّدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلُ فِيهِ.

وَإِنْ سَجَدَ المَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ أَوْ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ عَمْدًا بَطُلَتْ صَلاَتُهُ لِزِيَادَتِهِ فِيهَا عَمْدًا، وَلِحَدِيثِ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»(''). وَيَلْزَمُ المَأْمُومَ مُتَابَعَةُ إِمَامِهِ فِي صَلاَةِ الجَهْرِ، فَلَوْ تَرَكَ مُتَابَعَتَهُ عَمْدًا بَطُلُتْ صَلاَةِ الجَهْرِ، فَلَوْ تَرَكَ مُتَابَعَتَهُ عَمْدًا بَطُلُتْ صَلاَتُهُ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۱٤١٣)، وأحمد (٢/ ١٥٧)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَلهُ في الإرواء (٤٧٢).

⁽٢) رواه البخاري (١٠٢٧).

 ⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (١٤١٣)، وأحمد (٦/ ١٥٧)، وصححه العلامة الألباني كَثَيْلُهُ في الإرواء (٤٧٢).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٣٧٨)، ومسلم (٤١١).

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ القَارِئِ يَصْلُحُ إِمَامًا لِلْمُسْتَمِعِ، فَلَا يَسْجُدُ إِنْ لَمْ يَسْجُدُ القَارِئِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ، أَيْ القَارِئِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ، أَيْ التَّالِي عَنْ سَاجِدٍ مَعَهُ؛ لِعَدَم صِحَّةِ الاثْتِمَامِ بِهِ إِذًا.

وَلَا رَجُلٌ لِيَلَاوَةِ امْرَأَةٍ وَخُنثَنَىٰ لِعَدَم صِحَّةِ اثْتِمَامِهِ بِهَا.

وَيَسْجُدُ لِتِلَاوَةِ أُمِّيٍّ وَزَمِنٍ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الفَاتِحَةِ وَالقِيَامَ لَيْسَا رُكْنًا فِي السُّجُودِ.

وَيَسْجُدُ لِتِلَاوَةِ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ؛ لِأَنَّهُ تَصِتُّ إِمَامَتُهُ فِي النَّفْلِ. سُجُودُ الشُّكْر:

يُسَنُّ سُجُودُ الشُّكْرِ عِنْدَ تَجَدُّدِ النِّعَمِ وَانْدِفَاعِ النِّقَمِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَكُرَة: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ صَلَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا أَتَاهُ أَمْرٌ يُسَرُّ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا (أَنَهُ عَلَيْ السَّجَدَ عَلِيٌّ جِينَ وَجَدَ ذَا الثُّدَيَّةِ فِي الخَوَارِجِ (أَنَهُ أَمْرٌ يَسَجَدَ كَعْبُ بْنُ مَالِكِ لَمَّا بُشِّرَ بِتَوْبَةِ اللهِ عَلَيْهِ (").

وَإِنْ سَجَدَ لَهُ عَالِمًا ذَاكِرًا فِي صَلَاتِهِ بَطُلَتْ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، بِخِلَافِ سُجُودِ التَّلاوَةِ، وَصِفَتُهُ وَأَحْكَامُهُ كَسُجُودِ التَّلاوَةِ.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢٧٧٤)، وابن ماجه (١٣٩٤)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَلْهُ في صحيح أبي داود (٢٤١٦).

⁽٢) حسن: رواه أحمد (١/ ١٤٧)، وحسنه العلامة الألباني كَثِّلَتُهُ في الإرواء (٤٧٦).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).



فَصْلٌ فِي أَوْقَاتِ النَّهْي

أَوْقَاتُ النَّهْي خَمْسَةٌ ،

أَحَدُهَا: مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي إِلَىٰ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِحَدِيث: «إِذَا طَلَعَ الفَّجْرُ فَلَا صَلَاةً إِلَّا رَكْعَتَي الفَجْرِ»(١٠).

وَالثَّانِي: وَمِنْ طُلُوعِ النَّسْمْسِ إِلَىٰ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَيْدَ رُمْحِ فِي رَأْيِ العَيْنِ.

وَالثَّالِثُ: وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّىٰ تَزُولَ وَلَوْ يَوْمَ جُمُعَةٍ؛ لِقَوْلِ عُقْبَة بْنِ عَامِرٍ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حَتَّىٰ تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّىٰ تَزُولَ، وَحِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّىٰ تَغْرُبَ» (") وَتَضَيَّفُ أَيْ تَمِيلُ.

وَالرَّابِعُ: وَمِـنْ صَلَاةِ العَصْـرِ إِلَىٰ غُرُوبِ الشَّـمْسِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَـعِيدٍ وَغَيْرِهِ، وَفِيهِ: «وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ حَتَّىٰ تَغْرُبَ الشَّمْسُ»(٣).

وَالْحَامِسُ: وَإِذَا شَرَعَتْ الشَّمْسُ فِي الْغُرُوبِ حَتَّىٰ تَغْرُبَ لِمَا تَقَدَّمَ. فَتَحْرُمُ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ فِي هَذِهِ الأَوْقَاتِ وَلا تَنْعَقِدُ وَلَوْ جَاهِلًا لِلْوَقْتِ، وَالتَّحْرِيمُ لِعُمُومِ النَّهْيِ، وَلِأَنَّ النَّهْيَ فِي العِبَادَاتِ يَقْتَضِي الفَسَادَ، سِوَىٰ سُنَّة

⁽١) صحيح: جاء هذا الحديث من رواية أبي هريرة، وابن عمر، وابن عمرو تَعَلََّفُهُ، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٤٧٨) بعدما ذكر طُرقه.

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٨٣١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧).

الفَجْرِ قَبْلَهَا وَرَكْعَتَى الطَّوَافِ؛ لِحَدِيثِ جُبَيْرٍ مَرْفُوعًا: «يَا بَنِي عَبْد مَنَاف لَا تَمْنعُوا أَحَدًا طَاف بِهَذَا البَيْتِ، وَصَلَّىٰ أَيَّةَ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلِ أَوْ نَهَارٍ» (''.

وَسُنَّة الظُّهْرِ إِذَا جُمِعَ مَعَ العَصْرِ تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ حَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَةَ عُنَدُهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ: صَلَاةٌ لَمْ أَكُنْ أَرَاكَ تُصَلِّيهَا فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَإِنَّ قُدُومَ وَفْدِ بَنِي تَمِيمِ شَغَلُونِي عَنْهَا، فَهُمَا هَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وِإِعَادَة جَمَاعَةٍ أُقِيمَتْ وَهُوَ بِالمَسْجِدِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرِّ مَرْ فُوعًا: «صَلِّ الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا، فَإِنْ أُقِيمَتْ وَأَنْتَ فِي المَسْجِدِ فَصَلِّ وَلا تَقُلْ: إِنِّي صَلَّيْتُ فَلا أُصَلِّي»(٢) وَتَأَكُّدُهَا، فَإِنْ وَجَدَهُمْ يُصَلُّونَ لَمْ يُسْتَحَبَّ الدُّحُولُ. وَتَأَكُّدُهَا لِلْخِلافِ فِي وُجُوبِهَا، فَإِنْ وَجَدَهُمْ يُصَلُّونَ لَمْ يُسْتَحَبَّ الدُّحُولُ.

وَتَحِيَّة مَسْجِدٍ إِذَا دَخَلَ حَالَ خُطْبَةِ الجُمُعَةِ فَتَجُوزُ مُطْلَقًا، وَمَكَّةُ وَغَيْرُهَا فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَىٰ الجَنَازَةِ بَعْدَ الفَجْرِ وَالعَصْرِ دُونَ بَقِيَّةِ الأَوْقَاتِ مَا لَمْ يُخَفْ عَلَيْهَا.

وَيَجُوزُ فِيهَا قَضَاءُ الفَرَائِضِ لِعُمُومِ حَدِيثِ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»(٣).

⁽١) صحيح: رواه الترمذي (٨٦٨)، والنسائي (٢٩٢٤)، وابن ماجه (١٢٥٤)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْهُ في الإرواء (٤٨١).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٦٤٨).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



وَيَجُوزُ فِعْلُ المَنْذُورَةِ وَلَوْ نَذَرَهَا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَشْبَهَتْ الفَرَائِضَ.

وَالاعْتِسَارُ فِي التَّحْرِيمِ بَعْدَ العَصْرِ بِفَرَاغِ صَلَاةِ نَفْسِهِ، لَا بِشُرُوعِهِ فِيهَا، فَلَوْ أَحَرَمَ بِهَا ثُمَّ قَلَبَهَا نَفْلًا لَمْ يُمْنَعْ مِنَ التَّطَقُّعِ.





أَحْكَامُ قِرَاءَةِ القُرْآن

تُبَاحُ قِرَاءَةُ القُرْ آنِ فِي الطَّرِيقِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: «كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَىٰ أَبِي القُرْ آنَ فِي السَّحِّةِ، فَإِذَا قَرَأْتُ السَّجْدَةَ فَقُلْتُ يَا أَبَتِ أَتَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ، قَالَ القُرْ آنَ فِي السِّحَدُ أَبَا ذَرِّ يَقُولُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ إِنِّي سَمِعْتُ أَبَا ذَرِّ يَقُولُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وَضَعَ فِي الأَرْضِ، قَالَ المَسْجِدُ الحَرَامُ، فَقُلْتُ ثُمَّ أَيُّ، قَالَ المَسْجِدُ الأَقْصَىٰ، قُلْتُ وَكَمْ بَيْنَهُ مَا، قَالَ أَرْبَعُونَ عَامًا، وَالأَرْضُ لَكَ مَسْجِدًا؛ فَحَيْثُ مَا أَدْرَكَتُكَ فَلَا الصَّلاةُ فَصَلْ السَّكَةُ فَصَلْ اللهِ اللَّهُ الْمَسْحِدُ المَلْمَثُولُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَّلِي اللهِ المَسْعِدُ اللهُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ اللهُ المَسْعِدُ اللهُ المَسْعِدُ اللهُ المَسْعِدُ اللّهُ المُسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المُسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِلَةُ المُسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِقُونُ عَلَى المَسْعِدُ المُعْمَى المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعُولُ المَسْعِمُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِدُ المُسْعِدُ المُسْعِدُ المَسْعِدُ المَسْعِيدُ المَسْعِدُ المَسْعُولُ المَسْعِدُ المَسْعِقُ المَالِمُ المُسْعِدُ المَسْعِدُ المُسْعِدُ المَسْعِمُ المُسْعِلَ المَسْعِدُ المَسْعِقُ المُسْعِلَةُ المَسْعُولُ المُسْعِقُ المَسْعِلَ المَسْعِدُ المُسْعِلُ المُسْعِلَ المَسْعُولُ المَسْعِلَ المَسْعِ المَسْعِ المَسْعِلَ المَسْعِلَ المَسْعِلَ المُسْعِلَ المُسْعِلَ المَسْ

وَتُبَاحُ قِرَاءَةُ القُرْآنِ مَعَ حَدَثٍ أَصْغَر، وَنَجَاسَةِ قَوْبٍ وَبَدَنٍ وَفَم؛ لِقَوْلِ عَلِي عَلِي اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ

وَحِفْظُ القُرْآنِ فَرْضُ كِفَايَةٍ إِجْمَاعًا. وَيَتَعَيَّنُ حِفْظُ مَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ، وَيَتَعَيَّنُ حِفْظُ مَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ الفَاتِحَةُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.



⁽١) رواه مسلم (٥٢٠).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٢٢٩)، والترمـذي (١٤٦)، والنسـائي (٢٦٥)، وابـن ماجـه (٥٩٤)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٤٨١).



بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

تَجِبُ صَلَاةُ الجَمَاعَةِ عَلَىٰ الرِّجَالِ الأَحْرَالِ القَادِرِينَ حَضَرًا وَسَفَرًا وَمَعَلَا مَعْ الضَّلَاةَ فَلَنْقُمْ طَآبِفَتُ أَيْمَةُ مُ مَعَكَ ﴾ [الشَيَّة : ٣٠] وَالأَمْرُ لِلْوُجُوبِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَعَ الخَوْفِ، فَمَ الأَمْنِ أُولَىٰ.

وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْ فُوعًا: «أَنْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَىٰ المُنَافِقِينَ صَلَاةُ العِشَاءِ، وَصَلَاةُ الفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبُوًا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالضَّلَاةِ فَتُقَامُ، ثُمَّ آمُر رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقُ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حِزَمٌ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامُ، ثُمَّ آمُر رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقُ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حِزَمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَىٰ قَوْمٍ لا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحرِّقَ عَلَيْهِمِ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ» ((). وَلَمَّا السَّاذُذَنَهُ أَعْمَىٰ لا قَائِد لَهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ أَنْ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ، قَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجِبْ» (()).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النَّفَاقِ»(")وَلَيْسَت الجَمَاعَةُ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلاَةِ؛ فَتَصِحُّ صَلاَةُ المُنْفَرِدِ بِلَا عُذْرٍ، وَفِي صَلَاتِهِ فَضْلٌ، وَصَلاَةُ الجَمَاعَةِ أَفْضَلُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٦٥٣).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٦٥٤).



لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَ النَّبِيُّ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ قَالَ: «صَلاَةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاَةً الفَدِّ بِسَبْع وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» (١٠). الفَذِّ بِسَبْع وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» (١٠).

وَتَنْعَقِدُ الجَمَاعَةُ بِاثْنَيْنِ، إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَلَوْ أُنْثَىٰ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ مَرْفُوعًا: «الاثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ "(") رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه. وَقَالَ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ لِمُالِكِ بْنِ الحُويْدِنِ: «وَلَيَوْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا» ("). فِي غَيْرِ جُمعَةٍ وَعِيدٍ، وَلاَ تَنْعَقِدُ بِالمُمَيِّزِ فِي الْفَرْضِ.

وَتُسَنُّ الجَمَاعَةُ فِي المَسْجِدِ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَىٰ اللهَ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيُحَافِظْ عَلَىٰ هَوُ لاءِ الصَّلَوَاتِ حَيْثُ يُنَادَىٰ بِهِنَّ »(١٠).

وَتُسَنُّ لِلنِّسَاءِ مُنْفَرِدَاتٍ عَنِ الرِّجَالِ لِفِعْلِ عَائِشَةَ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَ: «أَمَرَ صَلَّالَّكُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّ وَرَقَةَ أَنْ تَقُمَّ أَهْلَ دَارِهَا» (•) وَلَإِنَّ كُلَّ صَلاَةٍ اسْتُحِبَّ لِلرِّجَالِ الجَمَاعَةُ فِيهَا اسْتُحِبَّ الجَمَاعَةُ فِيهَا لِلنِّسَاءِ فَرِيضَة كَانَتْ أَوْ نَافِلَةً.

وَيَحْرُمُ أَنْ يُوَمَّ بِمَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ، فَلَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ إِذْنِهِ إِنْ كَرِهَ ذَلِكَ، مَا لَمْ يَضِقُ الوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ البَيْتِ، وَهُوَ أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ مِمَّنْ سِوَاهُ؛

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠).

⁽٢) ضعيف: رواه ابن ماجه (٩٧٢)، والحاكم في المستدرك (٧٩٥٧)، وضعفه العلامة الألباني وَخَيَلَتْهُ فِي الإرواء (١٨٩).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢٨٤٨)، ومسلم (٦٧٤).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٦٥٤).

⁽٥) حسن: رواه أبو داود(٥٩١)، وأحمد (٦/ ٤٠٥)، وحسنه العلامة الألباني ﴿ كُلُّهُ فِي الإرواء (٤٩٣).



لِحَدِيثِ: «لَا يُؤَمَّنَّ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»(') فَإِنْ كَانَ لاَ يَكْرَهُ ذَلِكَ، أَوْ ضَاقَ الوَقْتُ صَحَّتْ: «لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّىٰ حِينَ خَابَ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَهُ وَسَلَّمَ» وَ: «فَعَلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ» فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحْسَنْتُمْ»(').

وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ تَسْلِيمَةِ الإِمَامِ الأُولَىٰ أَذْرَكَ الجَمَاعَةَ. وَمَنْ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ غَيْرَ شَاكًّ أَذْرَكَ الرَّكْعَةَ، وَاطْمَأَنَّ، ثُمَّ تَابَعَ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْ فُوحًا: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَىٰ الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُـجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلا تَعْدُّوهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً فَقَدْ

(۱) صحيح: رواه مسلم (٦٧٣).

(٢) صحيح: وهما حديثان الأول: رواه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١)، ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةٍ ذَهَبَ إِلَىٰ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَت الصَّلاةُ، فَجَاءَ المُؤَذَّنُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرِ فَقَـالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّـاسَ فَأُقِيم؟ قَالَ: نَعَـمْ، فَصَلَّىٰ أَبُو بَكْرِ، فَجَاءَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّىٰ وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّق النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرِ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ الْتَفَتَ فَرَأَىٰ رَسُولَ اللهِ صَآلَلْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْر يَدَيْهِ فَحَمَدَ اللهَ عَلَىٰ مَا أَمَرَهُ بِهِ رُسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفّ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللهِ صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّىٰ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا أَبَا بَكُر مَا مَنَعَكَ أَنْ تَنْبُتَ إِذْ أَمَوْ تُك» فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللهِ صَلَّلَةَعَايَدهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «َمَا لِي رَأَيْتَكُمْ أَكْثَرْتُم التَّصْفِيقَ مَنْ رَابَهُ شَـيْءٌ فِي صَلاتِهِ فَلْيُسَبِّح، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ الْتَفَتُّ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»، وَالثَّانِي: رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٤) وَلَفْظُهُ: «...قَالَ المُغِيرَةُ: فَأَقْبُلْتُ مَعَهُ حَتَى نَجِدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عَبدَ الرَّحْمَن بنَ عَوْفٍ فَصَلَّىٰ لَهُمْ فَأَذْرَكَ رَسُولُ اللهِ صَآ لِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَىٰ الرَّكْعَنَيْنِ فَصَلَّىٰ مَعَ النَّسَسِ الرَّكْعَةَ الآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَامَ رَسُولُ اللهِ صَآلِلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ يُتِمّ صَلاتَهُ، فَأَفْرَعَ ذَلِكَ المُسْلِمِينَ فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَىٰ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ كَلَيْهِوَسَلَّمَ صَلاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ: «أَحْسَنْتُمْ» أَوْ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ» يغبطُهُمْ أَنْ صَلَّوْا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا.



أَذْرَكَ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد. وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «مَنْ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ أَذْرَكَ الرَّكْعَةَ» (١٠.

وَأَجْزَأَتْهُ التَّحْرِيمَةُ - تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ - عَنْ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ، وَالأَفْضَلُ أَنْ يَا تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعَ لَمْ يُجْزِثُهُ؛ لِأَنَّ تَكْبِيرَةَ يَاتُنِي بِتَكْبِيرَةَ بِيَا الرُّكُوعَ لَمْ يُجْزِثُهُ؛ لِأَنَّ تَكْبِيرَةَ الإَحْرَامِ رُكُنٌ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا، وَسُنَّ دُخُولُ المَا مُمُومِ مَعَ إِمَامِهِ كَيْفَ أَدْرَكَهُ لَما تَقَدَّمَ، وَينْحَطُّ مَعَهُ فِي غَيْرِ رُكُوعِ بِلَا تَكْبِيرٍ.

وَإِنْ قَامَ المَسْبُوقُ قَبْلَ تَسْلِيمَةِ إِمَامِهِ النَّانِيَةِ، وَلَمْ يَرْجِعْ انْقَلَبَتْ نَفْلًا؛ لِتَرْكِهِ العَوْدَ الوَاجِبَ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ بِلَا عُذْرٍ، فَيَخْرُجُ عَنِ الاثْتِمَامِ وَيَبْطُلُ فَرْضُهُ.

وَإِذَا أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّي مَعَ إِمَامِهَا لَمْ تَنْعَقِدْ نَافِلَتُهُ لِحَدِيث: «إِذَا أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَة»("). وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ فِيهَا أَتَمَّهَا خَفِيفَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نُبْطِلُواْ آعْمَاكُو ﴿ آ ﴾ [تَحْتَفَ : ٣٣].

وَمَنْ صَلَّىٰ ثُمَّ أُقِيمَتْ الجَمَاعَةُ سُنَّ أَنْ يُعِيدَ، وَالأَوْلَىٰ فَرْضُهُ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرِّ المُتَقَدِّمِ، إِلَّا المَغْرِبَ فَلَا تُسَنُّ إِعَادَتُهَا وَلَوْ كَانَ صَلَّاهَا وَحَدَهُ؛ لِأَنَّ المُعَادَةَ تَطَوُّعٌ، وَالتَّطَوُّعُ لَا يَكُونُ بِوَتْرٍ، وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ كَغَيْرِهِ، وَكُرِهَ قَصْدُ مَسْجِدٍ لِلْإِعَادَةِ.

مَا يَتَحَمَّلُهُ الإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ:

١- يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنِ المَأْمُومِ القِرَاءَةَ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۸۹۳)، والحاكم (۱/ ٤٠٧)، والبيهقي (۲/ ۸۹)، والدارقطني (۱/ ۲۷۳)، والديلمي (۱/ ۲۷۳)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٤٩٦).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٧١٠).



فَاسْتَمِعُواْ لَهُ، وَأَنصِتُوا ﴾ [الآلَف : ٣٠] قَـالَ الإِمَـامُ أَحْمَدُ: أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَىٰ أَنَّ هَذِهِ الآيَةِ فِي الصَّلَاةِ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»(١٠). وقَالَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَتُهُ لَهُ قِرَاءَةٌ»(١٠).

٢- وَسُجُودُ السَّهْوِ إِذَا دَخَلَ مَعَ الإِمَامِ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ.

٣- وَسُجُودُ التِّلاوَةِ إِذَا قَرَأَ فِي صَلاتِهِ آيَةَ سَجْدَةٍ، وَلَمْ يَسْجُدْ إِمَامُهُ.

٤- وَالسُّـ تْرَةُ لِأَنَّ سُتْرَةَ الإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ: «لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِلَىٰ سُتْرَةٍ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَسْتَتِرُوا بِشَيْءٍ».

٥- وَدُعَاءُ القُنُوتِ حَيْثُ سَمِعَهُ فَيُؤَمِّنُ فَقَطْ.

٦- وَالتَّشَهُّدُ الأَوَّلُ إِذَا سُبِقَ بِرَكْعَةٍ فِي رُبَاعِيَّةٍ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِفَ عَلَىٰ إِمَامِهِ.

مَا يُسَنُّ لِلْمَأْمُومِ فِعْلُهُ:

١- أَنْ يَسْتَفْتِحَ وَيَتَعَوَّذَ فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الاسْتِفْتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ لَا يَحْصُلُ
 بِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ الإِمَامِ لِعَدَم جَهْرِهِ بِهِمَا بِخِلَافِ القِرَاءَةِ.

٣- وَيَقْرَأُ الفَاتِحَةَ، وَسُورَةً حَيْثُ شُرِعَتْ - أَيْ السُّورَةُ - فِي سَكَتَاتِ إِمَامِهِ،
 وَهِـيَ - أَيْ السَّـكَتَاتُ - قَبْـلَ الفَاتِحَةِ فِـي الرَّكْعَةِ الأُولَىٰ فَقَـط، وَبَعْدَهَا،
 وَبَعْدَ فَرَاغ القِرَاءَةِ.

(١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢)حسن: رواه ابن ماجه (٨٥٠)، وأحمد (٣/ ٣٣٩)، وحسنه العلامة الألباني كِيَلِيْهُ فِي الإرواء (٥٠٠).

٣- وَيَقْرَأُ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ مَتَىٰ شَاءَ لِقَوْلِ جَابِرٍ: «كُنَّا نَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالعَصْرِ
 خَلْفَ الإِمَامِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَفِي
 الآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» (١٠).

وَمَنْ أَحْرَمَ مَعَ إِمَامِهِ، أَوْ قَبْلَ إِنْمَامِهِ لِتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ شَوْطَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بَعْدَ إِمَامِهِ وَقَدْ فَاتَهُ، وَلِأَنَّهُ اثْتَمَّ بِمَنْ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ.

وَالأَوْلَىٰ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْرَعَ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بَعْدَ إِمَامِهِ لِحَدِيثِ: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ اللهِ لَمَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ لِمَنْ اللهُ لِمَنْ عَلَيْ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» (٢). وَالفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ. وَعَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» (٢). وَالفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ. وَقَالَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ: ﴿فَإِنَّ الإِمَامَ يَرْكُعُ قَبْلَكُمْ ، وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ » (٣).

فَإِنْ وَافَقَهُ فِيهَا أَوْ فِي السَّلَامِ كُرِهَ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَلَمْ تَفْسَدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الرُّكْنِ. وَإِنْ سَبَقَهُ حَرُمَ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «لا تَسْبِقُونِي إِلرُّكُوعِ، وَلا بِالشَّبُودِ، وَلا بِالقِيَامِ» (') وَالنَّهْ يُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ رَأْسَهُ وَأُسَهُ وَبُلَ الإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارِ »(٥).

⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (٨٤٣)، وصححه العلامة الألباني كِثْمَاللهُ في الإرواء (٥٠٦).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٤٢٦).

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧).



فَمَنْ رَكَعَ، أَوْ سَـجَدَ، أَوْ رَفَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ عَمْدًا، لَزِمَهُ أَنْ يَرْجِعَ لِيَأْتِي بِهِ مَعَ إِمَامِهِ لِيَكُونَ مُؤْتَمًّا بِهِ.

فَإِنْ أَبَىٰ عَالِمًا عَمْدًا بَطُلَتْ صَلاتُهُ لِتَرْكِ المُتَابَعَةِ الوَاجِبَةِ بِلَا عُذْرٍ، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ.

وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا وُجُوبَ المُتَابَعَةِ بَطُلَتْ الرَّكْعَةُ الَّتِي وَقَعَ السَّبْقُ فِيهَا فَقَطْ فَيُعِيدهَا، وَتَصِحُّ صَلاتُهُ لِلْعُذْرِ.

وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ التَّخْفِيفُ لِلصَّلَاةِ مَعَ الْإِثْمَامِ لِلصَّلَاةِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْ فُوعًا: «إِذَا صَلَّىٰ أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمْ السَّقِيمَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الحَاجَةِ، وَإِذَا صَلَّىٰ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوَّلُ مَا شَاءَ» ((). مَا لَمْ يُؤْثِرُ المَأْمُومُ التَّطْوِيلَ لِزَوَالِ عِلَّةِ الكَرَاهَةِ وَهِي التَّنْفِيرُ. وَتَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ المَأْمُومِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَنِ القَدْرِ المَشْرُوعِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَنِ القَدْرِ المَشْرُوعِ، وَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ غَالِبًا مَا كَانَ النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ عَلَهُ عَلْهُ وَيَنْقُصُ لِلْمَصْلَحَةِ كَمَا كَانَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ أَحْيَانًا.

وَلَهُ انْتِظَارُ دَاخِلِ إِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَىٰ المَأْمُومِ.

وَمَنِ اسْتَأْذَنَتْهُ امْرَأَتُهُ أَوْ أَمَتُهُ إِلَىٰ المَسْجِدِ كُرِهَ مَنْعُهَا، وَبَيْتُهَا خَيْرٌ لَهَا لِحَدِيث: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ، وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ، ولْيَخْرُجْنَ تَفِلاتِ»(۱).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٩٠)، ومسلم (٤٦٦).

⁽٢) **صحيح**: رواه أبـو داود (٥٦٥)، وأحمـد (٢/ ٤٣٨)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَيِّلَهُ في الإرواء (٥١٥).



فَصْلٌ فِي الإِمَامَةِ

الأَوْلَىٰ بِالْإِمَامَةِ الأَجْوَدُ قِرَاءَةً الأَفْقَهُ لِجَمْعِهِ بَيْنَ المَوْتَبَتَيْنِ، لِحَدِيث: «يَوُّمُّ القَوْمَ أَقْرُوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنَّا» (٥٠). فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنَّا» (٥٠).

ثُمَّ إِنِ اسْتَوَوْا فِي القِرَاءَةِ قُدِّمَ الأَفْقَةُ، فَإِنِ اجْتَمَعَ فَقِيهَانِ قَارِتَانِ وَأَحَدُهُمَا أَفْقَهُ، فَإِنِ اجْتَمَعَ فَقِيهَانِ قَارِتَانِ وَأَحَدُهُمَا أَفْقَهُ، أَوْ أَقْرَأُ قُرَاتًا، ثُمَّ أَكْثُرُهُمَا قُرْآنًا، وَيُقَدِّمُ قَارِئٌ لَا يَعْرِفُ أَحْكَامَ صَلَاتِهِ عَلَىٰ فَقِيهٍ أُمِّيِّ، وَإِنِ اجْتَمَعَ فَقِيهَانِ أَعُدُهُمَا أَعْلَمُ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ قُدِّمَ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ يُؤَثِّرُ فِي تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ.

ثُمَّ إِنِ اسْتَوَوْا فِي القِرَاءَةِ وَالفِقْهِ قُدِّمَ الأَسَنُّ لِقَوْلِهِ صَلَّالَةَ عُكَيَهِ وَسَلَّهَ: «فَإِنْ كَانُوا فِي الهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنَّا»(٢) وَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَ: «ليَوُّمَّكُمْ أَكْبُرُكُمْ»(٣).

ثُمَّ إِنِ اسْتَوَوْا فِي السِّنِّ قُدِّمَ الأَشْرَفُ وَهُوَ القُرَشِيُّ، وَتُقَدَّمُ بَنُو هَاشِمٍ عَلَىٰ سَائِرِ قُرُيْشٍ؛ إِلْحَاقًا لِلْإِمَامَةِ الصُّغْرَىٰ بِالكُبْرَىٰ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «قَدِّمُوا قُرَيْشًا، وَلَا تَقَدَّمُوهَا» (١) وَ حَدِيث: «الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» (٥).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: رواه الشافعي (١/ ٢٧٨)، وصححه العلامة الألباني رَجُّ لِللهُ في الإرواء (٥١٩).

⁽٥) قال العلامة الألباني رَخِيللهُ في الإرواء (٥٢٠): صحيح.



ثُمَّ مَعَ الاسْتِوَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ قُدِّمَ الاَّتْقَىٰ وَالأَوْرَعُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ آَكَرَمَكُرْ عِندَاللَّهِ أَنْقَدَكُمُ ﴾ [الخاك : ١٣].

ثُمَّ إِنِ اسْتَوَوْا فِي المُكُلِّ أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ إِنْ تَشَاحُوا؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي الاسْتِحْقَاقِ وَتَعَذَّرَ الجَمْعُ فَأُقْرِعَ بَيْنَهُمْ كَسَائِرِ الحُقُوقِ.

وَصَاحِبُ البَيْتِ الصَّالِحُ لِلْإِمَامَةِ أَحَقُّ بِهَا مِمَّنْ حَضَرَهُ فِي بَيْتِهِ وَلَوْ كَانَ فِي الحَاضِرِينَ مَنْ هُوَ أَقْرَأُ أَوْ أَفْقَـهُ لِحَدِيثِ: «لَا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (٧٠.

وَإِمَامُ المَسْحِدِ وَلَوْ عَبْدًا أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ: «أَتَىٰ أَرْضًا لَهُ، وَعِنْدَهَا مَسْحِدٌ يُصَلِّى فِيهِ مَوْلَىٰ لَهُ، فَصَلَّىٰ ابْنُ عُمَرَ مَعَهُمْ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَوُمَّهُمْ فَأَبَىٰ، وَقَالَ: صَاحِبُ المَسْجِدِ أَحَقُّ»('').

وَالْحُرُّ أَوْلَىٰ مِنَ الْعَبْدِ لِشَرَفِ الْحُرِّ وَكَوْنِهُ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاصِبِ.

وَالحَاضِرُ أَوْلَىٰ مِنَ المُسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصَرَ فَفَاتَ المَأْمُومِينَ بَعْضُ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً.

وَالبَصِيرُ أَوْلَىٰ مِنَ الأَعْمَىٰ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَىٰ تَوَقِّي النَّجَاسَةِ وَاسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ بِعِلْم نَفْسِهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) حسن: رواه الشافعي (١/ ١٢٩)، والبيهقي (٣/ ١٢٦)، وحسنه العلامة الألباني ﴿ اللَّهُ فِي الإرواء (٢٥٢).

وَالمُتَوَضِّئُ أَوْلَىٰ مِنَ المُتَيَمِّم؛ لِأَنَّ الوُّضُوءَ يَرْفَعُ الحَدَثَ.

وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ غَيْرِ الأَوْلَىٰ بِلَا إِذْنِهِ لِلافْتِئَاتِ عَلَيْهِ.

مَنْ تَصِحُّ إِمَامَتُهُ وَمَنْ لَا تَصِحُّ:

١- تَصِحُ إِمَامَةُ الأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ: ﴿ لِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَخْلِفُ ابْنَ
 أُمِّ مَكْتُوم يَوُّمَّ النَّاسَ، وَهُوَ أَعْمَىٰ ﴾ (١) وَقِيسَ عَلَيْهَ الأَصَمُّ.

٢- وَالأَقْلَفُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرٌ مُسْلِمٌ عَدْلٌ قَارِئٌ فَصَحَّتْ إِمَامَتُهُ.

٣- وَكَثِيرُ لَحْنِ لَمْ يُخِلَّ المَعْنَىٰ. وَالتَّمَتَامُ الَّذِي يُكَرِّرُ التَّاءَ، مَعَ الكَرَاهَةِ فِي
 الكُلِّ؛ لِلْخِلَافِ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِمْ.

٤- وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الفَاسِـقِ إِلَّا فِي جُمُعَةٍ وَعِيدٍ تَعَذَّرَا خَلْفَ غَيْرِهِ، سَــوَاءٌ كَانَ فِسْقُهُ مِنْ جِهَةِ الأَفْعَالِ، أَوِ الاغْتِقَادِ.

٥- وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ المَرْأَةِ بِالرَّجُلِ.

٦- وَلا تَصِحُ إِمَامَةُ المُمَيِّزِ بِالبَالِغِ فِي الفَرْضِ، وَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ فِي النَّفْلِ، وَفِي الفَرْضِ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهَا نَفْلٌ فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمْ.

٧- وَلا تَصِحُ إِمَامَةُ مُحْدِثٍ وَلا نَحِس يَعْلَمُ ذَلِكَ، فَإِنْ جَهِلَ هُ وَ وَالمَأْمُومُ
 حَتَّىٰ انْقَضَتْ صَحَّتْ صَلَاةُ المَأْمُومِ وَحْدَهُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ صَلَّىٰ بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَىٰ الجُرْفِ، فَأَهْرَاقَ المَاءَ، فَوَجَدَ فِي

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٥٩٥)، وصححه العلامة الألباني كَيْلِللهُ في الإرواء (٥٣٠).



نَوْبِهِ احْتِلَامًا، فَأَعَادَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يُعِدْ النَّاسُ» (١٠٠ وَلاَ تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأُمِّيِّ وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الفَاتِحَة - إِلَّا بِمِثْلِهِ لِعَجْزِهِ عَنْ رُكْنِ الصَّلَاةِ. وَلاَ تَصِحُ إِمَامَةُ العَاجِزِ عَنْ شَرْطٍ أَوْ رُكْنِ إِلَّا بِمِثْلِهِ لِإِخْلَالِهِ لِفَرْضِ الصَّلَاةِ، إِلَّا إِمِثْلِهِ لِإِخْلَالِهِ لِفَرْضِ الصَّلَاةِ، إِلَّا الإَمَامُ الرَّاتِبَ بِمَسْجِدِ المَرْجُوّ زُوال عِلَّتِهِ، فَيُصَلِّى جَالِسًا، وَيَجْلِسُونَ خَلْفَهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى المَرْجُوّ زُوال عِلَّتِهِ، فَيُصَلِّى جَالِسًا»، فَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ خَلْفَهُ لِأَنَّ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَمَاكَى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قَالَ، وَيَعَلَى الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا قَعَلَاهُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ »(١٠).

وَتَصِحُّ قِيَامًا لِأَنَّهُ الأَصْلُ، وَلَمْ يَأْمُرْ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ صَلَّىٰ خَلْفَهُ قَاثِمًا بِالْإِعَادَةِ.

وَإِنْ تَرَكَ الإِمَامُ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا مُخْتَلفًا فِيهِ مُقَلِّدًا صَحَّتْ، وَمَنْ صَلَّىٰ خَلْفَهُ مُعْتَقِدًا بُطْلانَ صَلَاتِهِ أَعَادَ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ صَلَاتِهِ.

وَلَا إِنْكَارَ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَلَوْ قُلْنَا المُصِيبُ وَاحِدٌ.

⁽۱) صحيح: رواه الدارقطني في: «السنن» (۱/ ٣٦٤)، والبيهقي في: «معرفة السنن» (۳/ ٣٤٧) من طريقين عن أبي عبيد القاسم بن إسماعيل، حدثنا محمد بن حسان، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن ابن المنكدر، عن الشريد، عن عمر به.

وهذا إسناد صحيح، ورواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٢/ ٣٨٤) رقم (٣٦٤٨) وابن أبي شيبة في: «المصنف» (٢/ ٤٤) رقم (٤٠٠٤).

⁽٢) متفق عليه: وقد تقدم.

وَيَصِحُّ النَّفْلُ خَلْفَ الفَرْضِ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ مِحْجَنِ بْنِ الأَذْرعِ: «فَإِذَا جِنْتَ فَصِلِّ مَعَهُمْ، وَاجْعَلْهَا نَافِلَةً»(١).

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَىٰ ذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟»^(١).

وَلَا عَكْسَ، فَلَا يَصِحُّ فَرْضٌ خَلْفَ نَفْلٍ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»(٣).

وَتَصِحُّ المَقْضِيَّةُ خَلْفَ الحَاضِرَةِ وَعَكْسه حَيْثُ تَسَاوَتا فِي الاسْمِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاحِدَةٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الوَقْتُ.

وَلَا يَصِحُّ اثْتِمَامُ مَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي العَصْرَ أَوْ غَيْرَهَا وَلَوْ جُمُعَةً فِي غَيْرِ المَسْبُوقِ إِذَا أَدْرَكَ دُونَ رَكْعَةٍ.

مَوْقِفُ الإِمَامِ وَالْمَاْمُومِينَ فِي الصَّلَاةِ .

يَصِحُّ وُقُوفُ الإِمَامِ وَسَطَ المَأْمُومِينَ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ صَلَّىٰ بَيْنَ عَلْقَمَةَ وَالأَسْوَدَ، وَقَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ »(۱).

⁽١) صحيح: رواه أحمد (٤/ ٣٤)، والطبراني (٢٠/ ٢٩٥)، والحاكم (١/ ٣٧١)، وصححه العلامة الألباني كيلله في الإرواء (٣٥٠).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٧٤)، والترمذي (٢٢٠)، وأحمد (٣/ ٦٤)، وصححه العلامة الألباني ظَلِلهُ في الإرواء (٥٣٥).

⁽٣) متفق عليه: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.



وَالسَّنَةُ أَنْ يَقِفَ الإِمَامُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ رِجَالًا كَانُوا أَوْنِسَاءً إِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ؟ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَىٰ الصَّلَاةِ قَامَ أَصْحَابُهُ خَلْفَهُ، وَيُسْتَثْنَى مِنْهُ إِمَامُ العُرَاةِ يَقِفُ وَسَطَهُمْ وُجُوبًا، وَالمَرْأَةُ إِذَا أَمَّت النِّسَاءَ تَقِفُ وَسَطَهُنَّ اسْتِحْبَابًا.

وَيَقِفُ الرَّجُلُ الوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ مُحَاذِيًا لَهُ: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدَارَ ابْنَ عَبَّاسِ لَمَّا وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ» (''.

وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ الفَذِّ خَلْفَ الإِمَامِ وَلَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُقِّ يَمِينِهِ إِذَا صَلَّىٰ رَكْعَةً مُنْفَرِدًا.

وَتَقِفُ المَرْأَةُ خَلْفَهُ لِقَوْلِ أَنَسٍ: «صَفَفْتُ أَنَا وَاليَتِيم وَرَاءَهُ، وَالمَرْأَةُ خَلْفَنَا، فَصَلَّىٰ بِنَا رَكْعَتَيْنِ»(''.

وَلَا قُدَّامَ الإِمَامِ، فَلَا يَصِحُّ أَن يَقِفَ المَأْمُومِ قُدَّامِ الإِمام، فإن وَقَفَ قُدَّامِهُ فَصلاتُه باطلةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْقِفًا بِحَالٍ، وَالاعْتِبَارُ بِمُوَّخِرِ القَدَمِ وَإِلَّا لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ صَلَّىٰ قَاعِدًا فَالاعْتِبَارُ بِمَحِلِّ القُعُودِ وَهُوَ الأَلْيَةُ، حَتَّىٰ لَوْ مَدَّ رِجْلَيْهِ، وَقَدَّمَهُمَا عَلَىٰ الإِمَامِ لَمْ يَضُرَّ.

وَتَصِحُّ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ إِذَا جَعَلَ وَجْهَهُ إِلَىٰ وَجْهِ إِمَامِهِ، أَوْ ظَهْرَهُ إِلَىٰ ظَهْرِهِ لَا لَكَعْبَةِ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَقَفُوا حَوْلَ الكَعْبَةِ لَا إِنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَىٰ وَجْهِ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَقَفُوا حَوْلَ الكَعْبَةِ مُسْتَدِيرِينَ صَحَّتْ، فَإِنْ كَانَ المَأْمُومُ فِي جِهَتِهِ أَقْرَبَ مِنَ الإِمَامِ فِي جِهَتِهِ جَازَ

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٥٥٧٥) مسلم (٧٦٣).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨).

إِنْ لَمْ يَكُونَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَتَبْطل صَلاةُ المَأْمُومِ وَيُعْتَفَرُ التَّقَدُّمُ فِي شِدَّةِ خَوْفٍ إِذَا أَمْكَنَ المُتَابَعَةَ.

وَإِنْ صَلَّىٰ الرَّجُلُ رَكْعَةً خَلْفَ الصَّفِّ مُنْفَرِدًا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِحَدِيثِ وَابِصَةِ بْنِ مَعْبَدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَىٰ رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ» (١٠ . وَإِنْ أَمْكَنَ المَأْمُومَ الاقْتِدَاءُ بِإِمَامِهِ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثِمَاتَة ذِرَاعٍ، صَحَّ إِنْ رَأَىٰ الإِمَامَ، أَوْ رَأَىٰ منْ وَرَاءَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ.

وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ وَالمَأْمُومُ فِي المَسْجِدِ لَمْ تُشْتَرَطْ الرُّوْيَةُ، وَكَفَىٰ سَمَاعُ التَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّ المَسْجِد كُلَّهُ مَوْضِعٌ لِلْجَمَاعَةِ. وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ أَوْ طَرِيقٌ لَمْ تَصِحَّ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَجُمُعَةٍ وَعِيدٍ إِذَا اتَّصَلَتْ الصُّفُوفُ.

وَكُرِهَ عُلُوَّ الإِمَامِ عَنِ المَأْمُومِ، وَلَا بَأْسَ بِاليَسِيرِ؛ (لِأَنَّهُ صَلَّلَاَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّلَا عَلَىٰ المِنْبُرِ، ثُمَّ عَادَ»(٢).

لَا عَكْسَهُ فَلَا يُكْرَهُ عُلُوُّ المَأْمُومِ عَنِ الإِمَامِ؛: «لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّىٰ عَلَىٰ سَطْحِ المَسْجِدِ بِصَلَاةِ الإِمَامِ»(٣).

 ⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٦٨٢)، والترمذي (٢٣٠)، وأحمد (٤/ ٢٦٨)، وصححه العلامة الألباني كَيَلَهُ في الإرواء (٣٨٥).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٩١٧)، ومسلم (٥٤٤).

⁽٣) صحيح: رواه عبـد الـرزاق في: «المصنـف» (٣/ ٨٣) رقـم (٤٨٨٨)، وابن أبي شـيبة في: «المصنف» (٢/ ٢٢٣) رقم (٥٢١٥) والشافعي في المسند (١٩٦).



وَكُرِهَ لِمَنْ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ فِجْلًا وَنَحْوَهُ حُضُورُ المَسْجِدِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَاَّاللَّهُ عَلَيَهِ وَسَلَمَّ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ الشَّوْمَ، وَالبَصَلَ، وَالكراثَ، فَلا يَقْرَبْنَ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ المَلائِكَةَ تَتَأَذَّىٰ مِمَّا يَتَأَذَّىٰ مِنْهُ بَنُو آدَم »(۱).



⁽١) رواه البخاري (٨٥٤) ولم يذكر البصل والكراث، ومسلم (٥٦٤).

الأَعْذَارُ المُبِيحَةُ لِتَرْكِ الجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ

يُعْذَرُ بِتَرْكِ الجُمُعَةِ وَالجَمَاعَةِ مَا يَلِي،

١- المَرِيضُ: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةَ لَمَّا مَرِضَ تَخَلَّفَ عَنِ المَسْجِدِ. وَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ((). وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «وَلَقَـدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النَّفَاقِ، أَوْ مَرِيضٌ» (().

٢- وَالْخَائِفُ خُدُوثَ الْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

٣- وَالْمُدَافِعُ أَحَدَ الْأَخْبَثَيْنِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «لا صَلاةً بِحَضْرَةِ
 طَعَامٍ، وَلا وَهُو يُدَافِعُ الأَخْبَثَيْنِ» (٦).

٤- وَمَنْ لَـهُ ضَائِعٌ يَرْجُوهُ، أَوْ يَخَافُ ضيَاعَ مَالِـهِ أَوْ فَوَاتَهُ، أَوْ ضَـرَرًا فِيهِ، أَوْ
 يَخَافُ عَلَىٰ مَالٍ اسْتُوْ جِرَ لِحِفْظِهِ كَنَظَّارَةِ بُسْتَانٍ.

وَالخَوْفُ ثَلاثَةُ أَنْوَاعِ: الأَوَّلُ: عَلَىٰ المَالِ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ لِصِّ، أَوْ خُبْزِ أَوْ طَبِيخٍ يَخَافُ فَسَادَهُ، وَنَحْوه. وَالنَّانِي: عَلَىٰ نَفْسِهِ مِنْ عَدُوً أَوْ سَيْلٍ أَوْ سَيْلٍ أَوْ سَبْعٍ. وَالثَّالِثُ: عَلَىٰ أَهْلِهِ وَعِيَالِهِ؛ فَيُعْذَرُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. وَكَذَا إِنْ خَافَ مَوْتَ قَرِيبِهِ أَوْ رَفِيقِهِ: «لِأَنَّ ابْنَ عُمْرِو بُنِ مَوْتَ قَرِيبِهِ أَوْ رَفِيقِهِ: «لِأَنَّ ابْنَ عُمْرَ ذُكِرَ لَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٦٥٤).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٥٦٠).



نُفَيْلٍ - وَكَانَ بَدَرِيًّا - مَرِضَ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ فَرَكِبَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ تَعَالَىٰ النَّهَارُ وَاقْتَرَبَتْ الجُمُعَةُ وَتَرَكَ الجُمُعَةَ»(١).

٥- أَوْ أَذَى بِمَطَرٍ، وَوَحْلٍ، وَتُلْجٍ، وَجَلِيدٍ، وَرِيحٍ بَارِدَةٍ بِلَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ لِحَدِيثِ
 ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ المُنَادِي فَيُنَادِي بِالصَّلاةِ
 صَلَّوا فِي رِحَالِكُمْ فِي اللَّيْلَةِ البَارِدَةِ، وَفِي اللَّيْلَةِ المَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ»(*)
 وَرُويَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ»(*) وَفِي رِوَايَةٍ
 لِمُسْلِم: «وَكَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ».

٦- أَوْ تَطْوِيلُ إِمَامٍ: ﴿ لِأَنَّ رَجُلًا صَلَّىٰ مَعَ مُعَاذ، ثُمَّ انْفَرَدَ فَصَلَّىٰ وَحْدَهُ لَمَّا طَوَّلَ مُعَاذ، قُلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ حِينَ أَخْبَرَهُ » ('').

وَعَنْ أَبِي مَسْعُودِ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلُ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنِّي لَاَتَأَخَّر عَنْ صَلَاةِ الفَجْرِ مِنْ أَجْلِ فُلانٍ مِمَّا يطِيلُ بِنَا....» (°).

وَإِذَا طَرَأَ بَعْضُ الأَعْذَارِ فِي الصَّلَاةِ أَتَمَّهَا خَفِيفَةً إِنْ أَمْكَنَ، وَإِلَّا خَرَجَ مِنْهَا. صَلَاةُ أَهْل الأَعْذَارِ:

أَهْلُ الأَعْذَارِ هُمْ المَرِيضُ وَالمُسَافِرُ وَالخَاثِفُ وَنَحْوُهُمْ، وَالأَعْذَارُ جَمْعُ

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٣/ ١٨٥)، ورواه البخاري (٣٩٩١).

⁽٢) متف**ق عليه**: رواه البخاري (٦٣٢)، ومسلم (٦٩٧).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٩٠١)، ومسلم (٦٩٩).

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (٦٧٠)، ومسلم (٤٦٦).



عُـذْرِ، كَالأَقْفَالُ جَمْعُ قَفْل، وَالعُـذْرُ الحُجَّةُ الَّتِي يُعْتَذَرُ بِهَا، وَمَا يَرْفَعُ اللَّوْمَ عَمَّا حَقُّه أَنْ يُلَامَ عَلَيْهِ، شُمُّوا بِذَلِكَ لِمَا قَامَ بِهِمْ مِنَ الأَعْذَارِ.

يَلْزَمُ المَرِيضَ أَنْ يُصَلِّيَ المَكْتُوبَةَ قَائِمًا وَلَوْ مُسْتَنِدًا لِحَدِيثِ: ﴿إِذَا أَمَرْ تُكُمُ بِأَمْرِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »(١).

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَىٰ جَنْبِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ كَلَتِهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِحُصَينٍ: ﴿صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ١٠٠٠.

وَجَنْبُهُ الأَيْمَنِ أَفْضَلُ، وَيُومِئُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّحُودِ، وَيَجْعَلُهُ أَخْفَضَ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْمَاً بَطَرْفِهِ، وَاسْتَحْضَرَالفِعْلَ بِقَلْبِهِ. وَكَذَا القَوْلُ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِلِسَانِهِ أَوْمَأَ لَهُ وَاسْتَحْضَرَهُ بِقَلْبِهِ، وَلَا تَسْقُطُ مَادَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا لِقُدْرَتِهِ عَلَىٰ الإِيمَاءِ مَعَ النِّيَّةِ.

وَلا يَنْقُصُ أَجْرُ المَرِيضِ إِذَا صَلَّىٰ وَلَوْ بِالإِيمَاءِ عَنْ أَجْرِ الصَّحِيح المُصَلِّي قَائِمًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ مَرْفُوعًا: «إِذَا مَرِضَ العَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا»(°).

وَلَا بَأْسَ بِالسُّجُودِ عَلَىٰ وِسَادَةٍ وَنَحْوِهَا، وَإِنْ رُفِعَ لَهُ شَيْءٌ عَنِ الأَرْضِ فَسَجَدَ عَلَيْهِ مَا أَمْكَنهُ صَحَّ وَكُرِهَ. وَمَنْ قَدَرَ عَلَىٰ القِيَامِ فِي أَثْنَاثِهَا وَقَدْ صَلَّىٰ قَاعِدًا انْتَقَلَ إِلَيْهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٢٩٩٦).



وَمَنْ قَدَرَ عَلَىٰ القُّعُودُ فِي أَثْنَائِهَا وَقَدْ صَلَّىٰ عَلَىٰ جَنْبِ انْتَقَلَ إِلَيْهِ لِتَعْيِينِهِ، وَالحُّكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ.

وَمَنْ قَدرَ عَلَىٰ أَنْ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا قَائِمًا، وَأَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا فِي جَمَاعَةٍ خُيِّرَ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَاجِبًا، وَيَثُرُكُ وَاجِبًا. وَتَصِحُّ صَلَاةُ الفَرْضِ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ وَاقِفَةً أَوْ سَائِرَةً مِمَّنْ يَتَأَذَّىٰ بِنَحْوِ مَطَرٍ، وَوَحْلٍ، أَوْ يَخَافُ عَلَىٰ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ وَاقِفَةً أَوْ سَائِرةً مِمَّنْ يَتَأَذَّىٰ بِنَحْوِ مَطَرٍ، وَوَحْلٍ، أَوْ يَخَافُ عَلَىٰ نَفْسِهِ نُزُولَهِ مِنْ عُدُوّ، أَوْسَبُع وَنَحْوِهِ، أَوْ يَعْجَزُ عَنِ الرَّكُوبِ إِذَا نَزَلَ. وَعَلَيْهِ الاسْتِقْبَالُ وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَيُومِئ مَنْ بِالمَاءِ وَالطِّينِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ الخُرُوجُ مِنْ إِلَى المَاءِ وَالطِّينِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ الخُرُوجُ مِنْ إِلَى المَاءِ وَالطِّينِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ الخُرُوجُ مِنْ الرَّكُوعِ وَالسَّجُودِ.

وَلا تَصِحُّ الصَّلاةُ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ لِلْمَرَضِ وَحْدَهُ دُونَ عُذْرٍ.

وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قَاعِدًا فِي السَّفِينَةِ مَعَ القُدْرَةِ عَلَىٰ القِيَامِ، وَمَنْ بِسَفِينَةٍ وَعَجَزَ عَنِ القِيَامِ وَيَدُورُ إِلَىٰ القِبْلَةِ وَعَجَزَ عَنِ القِيلَمِ، وَيَدُورُ إِلَىٰ القِبْلَةِ وَعَجَزَ عَنِ القِيلَةِ السَّفِينَةُ بِخِلَافِ النَّفْل.





صَلَاةُ المُسَافِرِ

قَصْرُ المُسَافِرِ الصَّلَاةَ: القَصْرُ مَعْنَاهُ: أَنْ تَصِيرَ الصَّلَاةُ الرُّبَاعِيَّةُ رَكْعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ، سَوَاءٌ فِي حَالَةِ الخَوْفِ أَوْ فِي حَالَةِ الأَمْنِ.

وَقَدْ شُرِعَ القَصْرُ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الهِجْرَةِ. وَمَشْرُوعِيَّةُ القَصْرِ ثَابِتَةٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ.

فَمَنْ نَوَى سَفَرًا مُبَاحًا - أَيْ: لَيْسَ حَرَامًا، وَلَا مَكْرُوهًا - وَاجِبًا كَانَ كَحَجِّ وَجِهَادٍ مُتَعَيِّنَيْنِ، أَوْ مَسْنُونًا كِزِيَارَةِ رَحِم، أَوْ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ كِتِجَارَةٍ لِمَحِلِّ مُعَيَّنِ يَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا تَقْرِيبًا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ بُرُدٍ، وَهِي يَوْمَانِ قَاصِدَانِ فِي رَعَنِ مُعْتَذِلٍ بِسَيْرِ الأَثْقَالِ وَدَبِيبِ الأَقْدَامِ، سُنَّ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ الرُّبَاعِيَّةَ رَكْعَتَيْنِ؛ لِإَنَّهُ صَلَّ لَلهُ أَنْ يَقْصُرَ الرُّبَاعِيَّةَ رَكْعَتَيْنِ؛ لِإنَّهُ صَلَّ لَلهُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ المَعْرِبِ وَالصَّبْحِ فَلَا يُقْصَرَانِ إِجْمَاعًا.

إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ قَرْيَتِهِ العَامِرَة؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ ضَارِبًا فِي الأَرْضِ وَلَا مُسَافِرًا، وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَصَرَ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ المَسَافَة؛ لِأَنَّ المُعْتَبَر فِيَّةُ المَسَافَةِ لَا حَقِيقَتُهَا، فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَنْوِيَ مَسَافَةٌ تبِيحُ القَصْرَ، فَلَوْ خَرَجَ يَقْصِدُ سَفَرًا بَعِيدًا فَقَصَرَ الصَّلَاة، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَرَجَعَ، كَانَ مَا صَلَّاهُ مَاضِيًا صَحِيحًا، وَلَا يَقْصُرُ فِي رُجُوعِهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَسَافَةُ الرُّجُوعِ مُبِيحَةً بِنَفْسِهَا.

وَلَـوْ خَـرَجَ طَالِبًا لِعَبْـدٍ آبِقِ لَا يَعْلَمُ أَيْنَ هُــوَ، أَوْ مُنْتَجِعًا غَيْشًا أَوْ كَلَأَ مَتَىٰ وَجَدَهُ أَقَامَ أَوْ رَجَعَ، أَوْ سَــائِحًا فِي الأَرْضِ لَا يَقْصِدُ مَكَانًا- لَمْ يُبَحْ لَهُ القَصْرُ وَإِنْ سَارَ أَيَّامًا.



يَلْزَمُ الْمُسَافِرَ إِتَّمَامُ الصَّلَاةِ فِي الْحَاكَاتِ الأَتيَةِ :

١- إِذَا دَخَلَ وَقْتُهَا وَهُوَ فِي الحَضرِثُمَّ سَافَرَ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ تَامَّةً: «وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ الظُّهْرَ بِالمَدِينَةِ أَرْبعًا، وَالعَصْرَ بِذِي الحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ» (١٠).

اح وَإِذَا صَلَّىٰ خَلْفَ مَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ: مَا بَالُ المُسَافِرِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَالَ الانْفِرَادِ، وَأَرْبَعًا إِذَا اثْتَمَّ بِمُقِيمٍ؟ فَقَالَ: «تِلْكَ السُّنَّةُ» (١٠). وَإِذَا اثْتَمَّ مِصَافِرٌ بِمَنْ يَشُلُكُ فِي إِقَامَتِهِ وَسَفَرِهِ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ، وَإِنْ بَانَ أَنَّ الإِمَامَ مُسَافِرٌ وَمَسَافِرٌ بِمَنْ يَشُلُكُ فِي إِقَامَتِهِ وَسَفَرِهِ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ، وَإِنْ بَانَ أَنَّ الإِمَامَ مُسَافِرٌ بِمَنْ يَشُلُكُ فِي إِقَامَتِهِ وَسَفَرِهِ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ، وَإِنْ بَانَ أَنَّ الإِمَامَ مُسَافِرٌ بِأَمَارَةٍ كَهَيْئَةِ لِبَاسٍ لِعَدَمِ نِيَّتِهِ، لَكِنْ إِذَا عَلِمَ أَوْ غَلَبَ عَلَىٰ ظَنَّهِ أَنَّ الإِمَامَ مُسَافِرٌ بِأَمَارَةٍ كَهَيْئَةٍ لِبَاسٍ صَحَّ إِقَامَةً لِلظَّنِّ مَقَامَ العِلْمِ.

وَلا يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ إِمَامَهُ نَوَى القَصْرَ عَمَلًا بِالظَّنِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ العِلْمُ، فَلَوْ قَالَ المَا أُمُومُ: إِنْ أَتَمَّ الإِمَامُ أَتْمَمْتُ وَإِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ، وَإِنْ سَبَقَ إِمَامَهُ الحَدَثُ فَخَرَجَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِحَالِهِ فَلَهُ القَصْرُ عَمَلًا بالظَّاهِر.

٣- وَإِذَا لَمْ يَنْوِ المُسَافِرُ القَصْرَ عِنْدَ الإِحْرَامِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ الإِتْمَامُ فَإِطْلَاقُ
 النُيَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ.

4- وَإِذَا نَوَى إِقَامَةً مُطْلَقَةً؛ لِانْقِطَاعِ السَّفَرِ المُبِيحِ لِلْقَصْرِ.

٥- وَإِذَا نَوَىٰ إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ، وَظَنَّ أَنْ لا تَنْقَضِي إِلَّا بَعْدَ الأَرْبَعَةِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٤٧)، ومسلم (٦٩٠).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (١/ ٢١٦)، وصححه العلامة الألباني كيُّللهُ في الإرواء (٥٧١).



٦- وَإِذَا أَخَّرَ الصَّلَاةَ بِلَا عُنْدٍ حَتَّىٰ ضَاقَ وَقْتُهَا عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ عَاصِيًا بِتَأْخِيرِ هَا عَمْدًا بِلَا عُنْدٍ.

٧- وَإِذَا ذَكَرَ صَلاةً حَضَرٍ فِي سَفَرٍ أَتَمَّهَا؛ لِأَنَّ القَضَاءَ مُعْتَبِرٌ بِالأَدَاءِ، وَهُوَ أَرْبَعٌ، أَوْ عَكْسَهَا بِأَنْ ذَكَرَ صَلاةً سَفَرٍ فِي حَضِرٍ أَتَمَّ؛ لِأَنَّ القَصْرَ مِنْ رُخَصِ السَّفِرِ فَبَطلَ بِزَوَالِهِ. وَإِذَا كَانَ المُسَافِرُ مَلَّاحًا- أَيْ صَاحِبُ سَفِينةٍ- مَعَهُ أَهْلُهُ لا يَنْوِي الإِقَامَة بِبلَدٍ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّ سَفَرَهُ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ ظَاعِنِ عَنْ وَطَنِهِ وَأَهْلِهِ، وَمِثْلُهُ مُكَار وَرَاع وَرَسُولُ سُلْطَانِ وَنَحُوهُمْ. وَيُعِمَّ المُسَافِرُ إِذَا كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ فِيهِ، أَوْ نَوَى الإِثْمَامَ، وَلَوْ فِي مَتَ اللهُ عَدْ نَيَّةِ القَصْر.

وَإِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقَانِ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ فَسَلَكَ أَبْعَدَهُمَا قَصَرَ؛ لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ سَفَرًا بَعِيدًا، أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي سَفَرٍ آخَرَ قَصَرَ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا وَفِعْلَهَا وُجِدَا فِي السَّفَر كَمَا لَوْ قَضَاهَا فِيهِ نَفْسه.

وَإِنْ حُبِسَ ظُلْمًا، أَوْ بِمَرَضٍ، أَوْ مَطَرِ وَنَحْوِهِ وَلَمْ يَنْوِ إِقَامَةً قَصَرَ أَبَدًا؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ بِأَذْرَبِيجَان سِتَّةً أَشْهُرٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (١٠)، وَقَدْ حَالَ الثَّلْجُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّخُولِ.

وَيَقْصُـرُ إِنْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ بِلَا نِيَّةِ الإِقَامَةِ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَلَا يَدْرِي مَتَىٰ تَنْقَضِي، أَوْ حُبِسَ ظُلْمًا، أَوْ بِمَطَرٍ وَلَوْ أَقَامَ سِنِينَ إِجْمَاعًا.

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٣/ ١٥٢)، وصححه العلامة الألباني كَثْمَالِللهِ في الإرواء (٧٧٧).



الجَمْعُ فِي الصَّلَاةِ

الْأَسْبَابُ الَّتِي تُبِيحُ الْجَمْعَ:

١- يُبَاحُ بِسَفَرِ الجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ - الظُّهْرِ وَالعَصْر -، وَالعِشَاءَيْنِ - المَغْرِب وَالعِشَاء- بِوَقْتِ إِحْدَاهُمَا؛ لِحَدِيثِ مُعَاذ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَيَّأَلَلْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ كَانَ فِي غَـزْوَةِ تَبُـوكٍ، إِذَا ارْتَحَـلَ قَبْـلَ زَيْـغ الشَّـمْسِ أَخَرَ الظُّهْـرَ حَتَّىٰ يَجْمَعُهَا إِلَىٰ العَصْرِ يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغ الشَّمْسِ صَلَّىٰ الظُّهْ رَ وَالعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي المَغْرِب وَالعِشَاءِ"(١). وَسَوَاءٌ كَانَ سَاثِرًا أَوْ نَازِلاً لَأَنَّهَا رُخْصَةٌ مِنْ رُخَص السَّـفَر، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهَا وُجُودُ السَّيْرِ كَسَائِر رُخَصِهِ. وَيُبَاحُ الجَمْعُ لِمُقِيم مَرِيضِ يَلْحَقُهُ بِتَرْكِهِ مَشَـقَّةٌ لِقَـوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «جَمَعَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ بِالمَدِينَةِ مِنْ غَيْر خَوْفٍ وَلا مَطَرِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَلا سَفَرِ» . وَالجَمْعُ لَا يَجُوزُ لِغَيْدِ عُـذْرٍ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا المَرَضُ، وَلِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَرَ المُسْتَحَاضَةَ بِالجَمْع بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ»("). وَالاسْتِحَاضَةُ نَوْعُ مَرَضٍ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۱۲۲۰)، والترمـذي (۵۳۳)، وأحمـد (٥/ ٢٤١)، وصححـه العلامـة الألباني كَثَاللهُ في الصحيحة (١٦٤).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٧٠٥).

⁽٣) حسن: رواه أبو داود (٢٨٧).

٢- وَلِمُوْضِع لِمَشَقَّةِ كَثْرَةِ النِّجَاسَةِ، أَيْ مَشَقَّةُ تَطْهِيرِهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ.

٣- وَلِعَاجِزٍ عَنِ الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ أَوْ التَّيَمُّمِ لِكُلِّ صَلاةٍ؛ لِأَنَّ الجَمْعَ أُبِيحَ لِلْمُسَافِرِ
 وَالمَرِيضِ لِلْمَشَقَّةِ، وَالعَاجِزُ عَنِ الطَّهَارَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ فِي مَعْنَاهُمَا.

٤- وَلِمُسْتَحَاضَةٍ وَنَحْوِهَا، كَمَنْ بِهِ سَلَسُ بَوْلٍ أَوْ مَذْيٌ أَوْ رُعَافٌ دَائِمٌ وَنَحْوُهُ؛
 قياسًا عَلَىٰ الاسْتِحَاضَةِ.

٥- وِلِعُذْرٍ يُبِيحُ تَرْكَ الجُمُعَةِ وَالجَمَاعَةِ، كَخَوْفِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَوْ مَالِهِ.

آوْ لِشُـغْلٍ يُبِيحُ تَرْكَ الجُمْعَةِ وَالجَمَاعَةِ، كَمَا لَوْ كَانَ تَرْكُ الجَمْعِ يُعِيقُهُ عَنْ
 مَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا، فَإِنَّهُ يُبَاحَ لَهُ الجَمْعُ فِي هَذِهِ الحَالَةِ.

وَيَخْتَصُّ بِجَوَازِ جَمْعِ العِشَاءَيْنِ- وَلَوْ صَلَّىٰ بِبَيْتِهِ- ثَلْخٌ وَجَلِيدٌ وَوَحْلٌ وَرِيحٌ شَدِيدَةٌ بَارِدَةٌ، وَمَطَرٌ يَبلُّ الثِّيَابَ وَيُوجَدُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ.

وَلَا يُجْمَعُ بَيْسَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ لِلْمَطَرِ، وَالثَّلْجُ وَالبَـرْدُ فِي ذَلِكَ كَالمَطَرِ، وَالوَحْلُ كَذَلِكَ، وَالرِّيحُ الشَّدِيدَةُ البَارِدَةُ تُبِيحُ الجَمْعَ.

وَيَجُوزُ الْجَمْعُ لِلْمُنْفَرِدِ، وَمَنْ كَانَ طَرِيقُهُ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ فِي ظِلَالٍ يَمْنَعُ وُصُولَ الْمَطَرِ إِلَيْهِ، وَمَنْ مَقَامَهُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْعُذْرَ إِذَا وُجِدَ اسْتَوَىٰ فِيهِ حَالُ الْمَشَقِّةِ وَعَدَمُهَا كَالسَّفَرِ.

وَالأَفْضَلُ لِمَنْ لَهُ الجَمْعُ فِعْلُ الأَرْفَقِ بِهِ مِنْ تَقْدِيمِ الجَمْعِ أَوْ تَأْخِيرِ ولِحَدِيثِ مُعَاذ السَّابِقِ، فَإِذَا اسْتَوَيَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ، وَالأَفْضَلُ بِعَرَفَةَ التَّقْدِيمُ وَبِمُزْ دَلَفَةَ التَّأْخِيرُ مُطْلَقًا، وَتَرْكُ الجَمْعِ فِي سِوَاهُمَا أَفْضَلُ، وَيُشْتَرَ طُ لِلْجَمْعِ تَرْتِيبٌ مُطْلَقًا.



شُرُوطُ صِحَّةٍ جَمْعِ التَّقْدِيمِ،

فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَىٰ اشْتُرِطَ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

ا- نِيَّةُ الجَمْعِ عِنْدَ إِحْرَامِ الأُولَىٰ لِحَدِيث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَيَّاتِ» (١٠) وَلِأَنَّ الجَمْعِ عِنْدَ إِحْدَىٰ الصَّلاَتَيْنِ إِلَىٰ الأُخْرَىٰ، وَلِذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْوِي تَكُونَ نِيَّةُ الضَّمِّ مُشْتَمِلَةً عَلَىٰ جَمِيعٍ أَجْزَاءِ الصَّلاَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْوِي تَكُونَ نِيَّةُ الضَّمِّ مُشْتَمِلةً عَلَىٰ جَمِيعٍ أَجْزَاءِ الصَّلاةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْوِي عِنْدَ إِحْرَامِ الأُولَىٰ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ دَخَلَ فِي الأُولَىٰ وَهُ وَلا يَنْوِي عِنْدَ إِحْرَامِ الأُولَىٰ، فَلَوْ قَرَيْتِ الْجَمْعِ ، فَإِنَّ الْجَمْعَ لا يَصِحُّ ؛
 لِأَنَّهُ لَنْ مَيْنُوهِ عِنْدَ إِحْرَامِ الأُولَىٰ، فَخَلَا جُزْءٌ مِنْهَا عِنْ نِيَّةِ الجَمْعِ، وَالجَمْعُ هُو الضَّمُّ مُشْتَمِلًا لِجَمِيعِ الصَّلاةِ، وَالجَمْعُ مُعُوالضَّمُّ مُشْتَمِلًا لِجَمِيعِ الصَّلاةِ، وَلَىٰ الجَمْعِ مِنْ بَابِ أَوْلَىٰ لَمْ يَصِحَّ مِنْ بَابِ أَوْلَىٰ .
 وَلَوْ نَوَى الجَمْعَ بَعْدَ السَّلامِ مِنَ الأُولَىٰ لَمْ يَصِحَّ مِنْ بَابِ أَوْلَىٰ.
 وَلَوْ نَوَى الْجَمْعِ بِإِأَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا بِنَحْوِ نَافِلَةٍ، بَلْ بِقَدْدِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ

وَالْمُولَاةُ بَيْنَهُمَا ؛ بِأَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا بِنَحْوِ نَافِلَةٍ ، بَلْ بِقَدْرِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ
 خَفِيفٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَىٰ الجَمْعِ المُقَارَنَةُ وَالمُتَابَعَةُ ، وَلَا يَحْصُلُ مَعَ تَفْرِيقٍ
 أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

٣- وَأَنْ يُوجَدَ العُذْرُ عِنْدَ افْتِتَاحِهِمَا، وَأَنْ يَسْتَمِرَّ إِلَىٰ فَرَاغِ النَّانِيةِ لِأَنَّهُ سَبَبُهُ، وَلا يُشْتَرَطُ دَوَامُ العُذْرِ إِلَىٰ فَرَاغِ النَّانِيةِ فِي جَمْعِ المَطَرِ وَنَحْوِهِ، بِخِلَافِ عَيْرِهِ، وَإِنِ انْقَطَعَ السَّفَرُ فِي الأُولَىٰ مِنَ المَجْمُوعَتَيْنِ، بِأَنْ نَوَىٰ الإِقَامَةَ، أَوْ وَصَلَتْ السَّفِينَةُ بِهِ إِلَىٰ وَطَنِهِ وَهُوَ فِي وَقْتِ الأُولَىٰ، بَطُلَ الجَمْعُ وَالقَصْرُ وَصَلَتْ السَّفِينَةُ بِهِ إِلَىٰ وَطَنِهِ وَهُوَ فِي وَقْتِ الأُولَىٰ، بَطُلَ الجَمْعُ وَالقَصْرُ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

مُطْلَقًا، سَوَاء وُجِدَ عُذْرٌ يُبِيحُ الجَمْعَ كَمَطَرٍ وَوَحْل، أَمْ لَمْ يُوجَدُ؛ لِزَوَالِ العُدْرِ المُبِيحِ المَشْرُوطِ اسْتِمْرَارُهُ إِلَىٰ فَرَاغِ التَّانِيَةِ، فَيُتِمّهَا أَيْ الأُولَىٰ، وَتَصِحُّ فَرْضًا لِكَوْنِهَا صَادَفَتْ وَقْتَهَا. وَإِنِ أَنْقَطَعَ السَّفَرُ وَهُوَ فِي التَّانِيَةِ مِنَ المَجْمُوعَتَيْنِ، وَالوَقْتُ وَقْتَ الأُولَىٰ، بَطُلَ الجَمْعُ وَالقَصْرُ لِزَوَالِ مِنَ المَجْمُوعَتَيْنِ، وَالوَقْتُ وَقْتُ الأُولَىٰ، بَطُلَ الجَمْعُ وَالقَصْرُ لِزَوَالِ مُبيحِهِمَا، وَيُتِمّهَا يَعْنِي الثَّانِيَةَ نَفْلًا؛ لِأَنْهَا لَمْ تُصَلَّ فِي وَقْتِهَا، وَتَصِحُ اللَّولَىٰ فَرْضًا، وَمَرِيضٌ كَمُسَافِرٍ فِيمَا إِذَا بَرِئَ فِي الأُولَىٰ أَو الثَّانِيَةِ.

شُرُوطُ صِحَّةٍ جَمْعِ التَّأْخِيرِ:

وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ اشْتُرِطَ لَهُ شَرْطَانِ:

١- نِيَّةُ الجَمْعِ بِوَقْتِ الْأُولَىٰ قَبْلَ أَنْ يَضِيقَ وَقْتُهَا عَنْهَا؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهَا حَرَامٌ فَيُنَافِي الرُّخْصَةَ، وَلِفَوَاتِ فَائِدَة الجَمْعِ، وَهِيَ التَّخْفِيفُ بِالمُقَارَنَةِ.

وَبَقَاءُ العُذْرِ إِلَىٰ دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ لَا غَيْر؛ لِأَنَّ العُذْرَ هُوَ المُبِيحُ لِلْجَمْعِ،
 فَإِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ إِلَىٰ وَقْتِ الثَّانِيَةِ زَالَ المُقْتِضِي لِلْجَمْعِ فَامْتَنَعَ، كَمُسَافِرِ
 قَدِمَ وَمَرِيضٍ برِئَ.

وَلَا يُشْتَرَطُ لِلصِّحَّةِ اتِّحَادُ الإِمَامِ وَالمَأْمُومِ، فَلَوْ صَلَّاهُمَا خَلْفَ إِمَامَيْنِ، أَوْ بِمَأْمُومِ الأُولَىٰ، وَبِآخَرَ الثَّانِيَّةَ، أَوْ خَلْفَ مَنْ لَمْ يَجْمَعْ، أَوْ إِحْدَاهُمَا مُنْفَرِدًا، والأُخْرَىٰ جَمَاعَةً، أَوْ صَلَّىٰ بِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ - صَحَّ لِعَدَمِ المَانِعِ مِنْ ذَلِكَ.





فَصْلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

تَصِحُّ صَلَاةُ الحَوْفِ حَضَرًا وَسَفَرًا، وَشَرْطُ صِحَتِّهَا أَنْ يَكُونَ العَدُوُّ مُبَاحَ القِتَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكَبَانًا ﴾ الآية [الثقا :٣٩] وَصَلَّاهَا رَسُولُ اللهِ صَالَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». (() وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَىٰ فِعْلِهَا.

وَلَا تَأْثِيرَ لِلْخَوْفِ فِي تَغْيِيرِ عَدَدِ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ، فَيَقْصُرُ فِي السَّـفَرِ وَيُتِمُّ فِي الحَضَرِ.

بَلْ التَّأْثِيرُ فِي صِفَتِهَا وَبَعْضِ شُرُوطِهَا عَلَىٰ نَحْوِ مَا وَرَدَ.

صِفَةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ؛

وَهُو أَنَّهُ يُفَرِّقُهُم طَائِفَتَ بن طَائِفة بإِزَاءِ العَدُوِّ، وَطَائِفة خَلْفَهُ، فَيُصَلِّي بِالطَّائِفَة بِالطَّائِفَة وَلَئِهُم فَيُ الْحَمْدِ بِالطَّائِفَة وَتَسَلُّم، وَتَمْشُوسِها أُخْرَى بِالحَمْدِ وَسُورَةٍ وَتَسَلُّم، وَتَمْضِي لِتَحْرُسَ، وَتَجِيءُ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ مُوَازِيّةً لِلْعَدُوِّ، فَيُصَلِّي بِهِمْ الرَّحْعَة الثَّانِيةَ، وَتَجْلِسُ لِلتَّشَهُدِ، وَتُتِمُّ هِي لِأَنْفُسِها الرَّحْعَة الأَنْفِية، وَتَجْلِسُ لِلتَّشَهُدِ، وَتُتِمُّ هِي لِأَنْفُسِها الرَّحْعَة الأُخْرَى بِالحَمْدِ وَسُورَةٍ، وَيُطِيلُ الإِمَامُ التَّشَهُدَ حَتَّىٰ يُتِمُّوا التَّشَهُد وَيسَلِّمُ اللَّعْمَا الرَّحْعَة فَي اللَّهُ وَيسَلِّم اللَّهُ وَيَسَلِّم اللَّهُ وَيَعْمَلُ الإِمَامُ التَّشَهُد حَتَّىٰ يُتِمُّوا التَّشَهُد وَيسَلِّم وَيه بَعْمَة : «أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَ النَّبِيِّ وَطَائِفَةً وَقَفَتْ وِجَاهُ العَدُوِّ، فَصَلَّىٰ بِالَّتِي مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا الإَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ وَجَاهُ العَدُوِّ، فَصَلَّىٰ بِالَّتِي مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُوا الإَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٩٤٢)، ومسلم (٨٣٩).



انْصَرَفُوا وَصَفُّوا وِجَاهَ العَدُقِّ، وَجَاءَتْ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَىٰ فَصَلَّىٰ بِهِمْ الرَّكْعَةَ النَّورِ فَصَلَّىٰ بِهِمْ الرَّكْعَةَ النَّيْ بَقِيتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ شَلَمَ بِهِمْ الْأَنْفُوسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ الْأَنْفُوسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ الْأَنْفُوسِةِ مَا ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ اللَّ

وَإِذَا اشْتَدَّ الْحُوْفُ صَلَّوا رِجَالًا وَرُكُبَانًا لِلْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَا يَلْزَمُ افْتِتَاحُهَا إِلَيْهَا لِلاَيَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْرُكَبَانًا ﴾ الآية [الشَّة ٢٣٠]. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: ﴿ فَإِنْ كَانَ الْخَوْفُ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ، صَلُّوا رِجَالًا قِيَامًا عَلَىٰ أَقْدَامِهِمْ، وَرُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِيهَا »مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. زَادَ البُخَارِيُّ، قَالَ نَافِعٌ: لَا أَرَىٰ ابْنَ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (').

يُومِتُونَ طَاقَتَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَتَمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَكَانُوا هَدَفًا لِأَسْلِحَةِ العَدُوِّ مُعَرِّضِينَ أَنْفُسَهُمْ لِلْهَلَاكِ.

وَكَذَا يُصَلِّي صَلَاةَ الخَوْفِ فِي حَالَةِ الهَرَبِ مِنْ عَدُوِّ إِذَا كَانَ الهَرَبُ مُبَاحًا، أَوْ سَيْل، أَوْ سَبُع، أَوْ نَارٍ، أَوْ غَرِيمٍ ظَالِمٍ، أَوْ خَوْف فَوْتِ وَقْتِ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، أَوْ خَافَ عَلَىٰ نَفْسِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ ذَبَّ عَنْ ذَلِكَ، وَعَنْ نَفسِ غَيْرِه؛ لِمَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مِنَ الضَّرَرِ.

وَإِنْ خَافَ عَدُوًّا إِنْ تَخَلَّفَ عَنْ رُفْقَتِهِ فَصَلَّىٰ صَلَاةَ خَائِفٍ، ثُمَّ بَانَ أَمْنُ الطَّرِيقِ لَمْ يُعِدْ لِعُمُومِ البَلْوَىٰ بِذَلِكَ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣٩٠٠) ومسلم (٨٤٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٤٥٣٥)، ومسلم (٨٣٩).



وَمَنْ خَافَ أَوْ أَمِنَ فِي صَلَاتِهِ انْتَقَلَ وَبَنَىٰ؛ لِأَنَّ الحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ. وَلِمُصَلِّ كُنُّ وَفَرُّ لِمَصْلَحَةِ.

وَجَازَ لِحَاجَة حَمْلُ نَجِسٍ وَلا يُعِيدُ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَيَأْخُذُوۤا أَسْلِحَتُهُمْ ﴾ [النَّنَةُ : ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِّن مَطَرٍ أَوْكُنتُم مَرْضَىٰ أَن تَضَعُوۤا أَسَلِحَتَكُمْ ﴾ وَلا يَجِبُ حَمْلُ السِّلاحِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ.





بَابُ صَلَاةِ الجُمُعَةِ

سُمِّيَتْ جُمُعَةً لِجَمْعِهَا الخَلْقَ الكَثِيرَ، وَيَوْمُهَا أَفْصَلُ أَيَّامِ الأُسْبُوعِ، وَصَلَاةُ الجُمُعَةِ مُسْتَقِلَّةٌ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الظُّهْرِ وَفَرْضِ الوَقْتِ، فَلَوْ صَلَّىٰ الظُّهْرَ أَهْلُ بَلَدٍ مَعَ بَقِيَّةٍ وَقْتِ الجُمُعَةِ لَمْ تَصِحَّ، وَتُؤَخَّرُ فَائِتَةٌ لِخَوْفِ فَوْتِهَا، وَالظُّهْرُ بَدَلٌ عَنْهَا إِذَا فَاتَتْ.

وَصَلَاةُ الجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓ اإذَا نُودِي لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْ اإِلَىٰ ذِكْرِ اللّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ الآية [اللَّيّة : ٩].

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ مَرْفُوعًا: «الجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ، إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٍّ، أَوْ مَرِيضٌ» (١٠).

مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ ،

تَجِبُ عَلَىٰ كُلِّ ذَكْرٍ، مُسْلِمٍ، مُكَلَّفٍ، حُرِّ، لا عُذْرَ لَهُ.

وَكَذَا تَجِبُ عَلَىٰ كُلِّ مُسَافِرٍ لا يُبَاحُ لَهُ القَصْرُ كَسَفَرِ مَعْصِيةٍ. وَتَجِبُ عَلَىٰ مُقِيمٍ خَارِجِ البَلَدِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الجُمُعَةِ وَقْت فِعْلِهَا فَرْسَخٌ فَأَقَلُّ؛ لِقَوْلِهِ صَلِّيَةً مُعَلَىٰ مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ»(''). وَلَمْ يَكُنْ اعْتِبَارُ السَّمَاعِ صَلَّقَاتُهُ وَسَلَمْ : «الجُمُعَةُ عَلَىٰ مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ»(''). وَلَمْ يَكُنْ اعْتِبَارُ السَّمَاعِ

⁽٢) حسن: رواه أبو داود (١٠٥٦)، والبيهقي (٣/ ١٧٣)، والدارقطني (٢/ ٦)، وحسنه العلامة الألباني فَظَيِّلَهُ في صحيح الجامع (٣١١٦).



بِنَفْسِهِ، فَاعْتُبِرَ بِمَظَنَّتِهِ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَسْمَعُ مِنْهُ النَّدَاءَ فِي الغَالبِ إِذَا كَانَ المُوَّقِبِهِ، فَاعْتَبُرُ وَالمَّوْضِعِ عَالٍ، وَالرِّيَاحُ سَاكِنَةٌ، وَالأَصْوَاتُ هَادِئَةٌ، وَالعَوَارِضُ مُنْتَفِيَةٌ - فَرْسَخٌ، فَاعْتَبُرُ نَاهُ بِهِ.

مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الجُمُعَةِ

لَا تَجِبُ عَلَىٰ مَنْ يُبَاحُ لَهُ القَصْرُ: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ سَافَرَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي الحَجِّ وَغَيْرِهِ، فَلْم يُصَلِّ أَحَدٌ مِنْهُمْ الجُمُعَةَ فِيهِ، مَعَ اجْتِمَاعِ الخَلْقِ الكَثِيرِ».

وَلَا عَلَىٰ عَبْدٍ، وَمُبَعَّضٍ، وَامْرَأَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الجُمُعَةُ حَقُّ وَاجِبٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ، إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوِ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ» (١٠). وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتُهُ إِجْمَاعًا.

وَلَا يُحْسَبُ هُـوَ وَلَا مَـنْ لَيْسَ مِـنْ أَهْلِ البَلَدِ مِـنَ الأَرْبَعِيـنَ، وَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُمْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الوُجُوبِ، وَإِنَّمَا صَحَّتْ مِنْهُمْ تَبَعًا.

شُرُوطُ صِحَّةِ الجُمُعَةِ:

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الجُمُعَةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: الوَقْتُ: لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ، فَاشْتُرطَ لَهَا الوَقْتِ وَلَا مَفْرُوضَةٌ، فَاشْتُرطَ لَهَا الوَقْتِ كَيَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ، فَلَا تَصِتُّ قَبْلَ الوَقْتِ وَلَا بَعْده إِجْمَاعًا، وَيَبْدَأُ وَقْتُهَا مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ صَلَاةِ العِيدِ إِلَىٰ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ؛ لِقَده إِجْمَاعًا، وَيَبْدَأُ وَقْتُهَا مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ صَلَاةِ العِيدِ إِلَىٰ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ؛ لِقَد وْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سيدَانِ السّلمِيِّ: «شَهِدْتُ الجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكُرٍ، فَكَانَتْ

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۱۰۷۷)، والبيهقي (۳/ ۱۷۲)، والطبراني (۸/ ۲۳۱)، والدارقطني (۲/ ۳۲)، والحمد العلامة الألباني المشاهية والمرامع (۱۱۱).

خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ، وَشَهِدتُّهَا مَعَ عُمَرَ، فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَىٰ أَنْ أَقُولَ: انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ شَهِدتُّهَا مَعَ عُثْمَانَ، فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَىٰ أَنْ أَقُولَ: زَالَ النَّهَارُ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ، وَلَا أَنْكَرَهُ (١٠).

وَكَذَلِكَ: «رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ (٬٬ وَجَابِرٍ (٬٬ وَسَعِيدٍ ٬٬ وَمُعَاوِيَةَ: أَنَّهُمْ صَلُّوا قَبْلَ الزَّوَالِ، فَلَمْ يُنْكُرْ (٬۰).

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الجُمُعَةَ، ثُمَّ نَذْهَبُ إِلَىٰ جِمَالِنَا، فَنُرِيحُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ»(١٠).

وَتَجِبُ بِالزَّوَالِ، وَبَعْدَهُ أَفْضَلُ خُرُوجًا مِنَ الْحِلَافِ؛ وَلِأَنَّهُ الوَقْتُ الَّذِي كَانَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَةً بْنِ الأَكْوَعِ: «كُنَّا كَانَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَةً بْنِ الأَكْوَعِ: «كُنَّا نُجْمِعُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَالَت الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَتَتَبَعُ الفَيْءَ »(٧). وَمَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَقْتُ لِلْجَوَازِ لَا لِلْوُجُوبِ.

⁽١) ضعيف: رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٣/ ١٧٥)، والدارقطني (٢/ ١٧)، وابن أبي شـيبة (١/ ٤٤٤)، وضعفه العلامة الألباني كَيْلَتُهُ في الإرواء (٥٩٥).

⁽٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٢/ ١٠٧) رقم (٥١٧٦).

⁽٣) حسن: رواه وابن أبي شيبة في: «المصنف» (٢/ ١٠٨) رقم (١٧٩٥).

⁽٤) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٢/ ١٠٦) رقم (٥١٦٢).

⁽٥) قال العلامة الألباني رَخِيلَهُ في الإرواء (٥٩٦): صحيح.

⁽٦) صحيح: رواه مسلم (٨٥٨).

⁽٧) متفق عليه: رواه البخاري (٤١٦٨)، ومسلم (٨٦٠).



وَآخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ الجُمُعَةِ هُوَ آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرُوا لِلْإِحْرَامِ بِالجُمُعَةِ صَلَّوا ظُهْرًا، وَإِلَّا بِأَنْ أَحْرَمُوا بِهَا فِي الوَقْتِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرُوا لِلْإِحْرَامِ فِي الوَقْتِ، وَلَا تَسْقُطُ فَجُمُعَةٌ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ تُدُرُكُ بِتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ فِي الوَقْتِ، وَلَا تَسْقُطُ بِالشَّكِّ فِي خُرُوجِ الوَقْتِ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الوَقْتِ قَدْرُ الخُطْبَةِ وَالتَّحْرِيمَةِ لَزِمَهُمْ فِعْلُهَا، وَإِلَّا لَمْ تَجُزْ.

الثَّانِي: حُضُّورُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهَا: لِقَوْلِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: «أَوَّلُ مَنْ جَمَّعَ بِنَا أَسْعَدُ بْنُ زُرَارَةَ فِي هَزْمِ النَّبِيتِ مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ فِي نَقِيعِ يُقَالُ لَـهُ: نَقِيعُ الخَضِمَاتِ. قُلْتُ: كَـمْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذ؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ رَجُلًا»^(۱) قَالَ ابْنُ جُرَيج: «قُلْتُ لِعَطَاء: أَكَانَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(۱).

فَإِنْ نَقَصُوا قَبْلَ إِنْمَامِهَا اسْتَأْنَفُوا ظُهْرًا، إِنْ لَمْ تمكنْ إِعَادَتُهَا جُمُعَةً بِشُرُوطِهَا؛ لِأَنَّ العَدَدَ شَرْطٌ فَاعْتُبَرَ فِي جَمِيعِهَا، وَإِنَّ بَقِيَ العَدَدُ بَعْدَ انْفِضَاضِ بَعْضِهِمْ، وَلَوْ مِمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ الخُطْبَةَ، وَلَحِقُوا بِهِمْ قَبْلَ نَقْصِهِمْ، أَتَمَّ بِهِمْ الإِمَامُ جُمُعَةً.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِقَرْيَةٍ يَسْتَوْطِنُهَا أَرْبَعُونَ اسْتِيطَانَ إِقَامَةٍ لا يَظْعَنُونَ صَيْفًا وَلا شِتَاءً.

وَتَصِحُّ فِيمَا قَارَبَ البُنْيَان مِنَ الصَّحَرَاءِ؛ لِأَنَّ أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ أَوَّلُ مَنْ جَمَّعَ فِي حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ (٣).

⁽١) حسن:رواه أبو داود (١٠٦٩)، وابن ماجه (١٠٨٢)، وحسنه العلامة الألباني كِثَرَاتُهُ في الإرواء (٦٠٠).

⁽٢) ضعيف: رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٣/ ١٦٠) رقىم (٥١٤٥) وضعفه العلامة الألباني كَيْمَاتُهُ في الإرواء (٢٠١).

⁽٣) حسن: تقدم.



الرَّابِعُ: تَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ: «لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا»(١) وَمُدَاوَمَتُهُ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ عَلَىٰ وُجُوبِهِمَا.

شُرُوطُ صِحَّةِ الخُطْبَتَيْنِ،

مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهِمَا خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

١- الوَقْتُ؛ لِأَنَّهُمَا بَدَلُ رَكْعَتَيْنِ. وَالنَّيَّةُ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ»''

٢- وُقُوعُهُمَا حَضَرًا.

٣- وَحُضُورُ الأَرْبَعِينَ لِمَا تَقَدَّمَ ؛ لِسَمَاعِ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ أُشْتُرِ طَ
 لِلصَّلَاةِ ، فَاشْتُرِ طَ لَهُ الْعَدَدُ كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَام.

٤- وَأَنْ يَكُونَ الْخَطِيبُ مِمَّنْ تَصِعُ إِمَامَتُهُ فِيهَا، فَلا تَصِعُ خُطْبَةُ مَنْ لا تَجِبُ
 عَلَيْهِ الجُمُعَةُ، كَعَبْدٍ، وَمُسَافِرٍ، وَلَوْ أَقَامَ لِعِلْمٍ أَوْ شُغْلِ بِلَا اسْتِيطَانٍ.

وَالْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ كَخَارِثِ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ، وَنَحْوُهُ مَنْ لَهُ شُغُلٌّ أَوْ عُذْرٌ يُسِحُ تَرْكَ الْجُمُعَةِ إِذَا حَضَرَهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَانْعَقَدَتْ بِهِ وَجَازَ أَنْ يَؤُمَّ فِيهَا؛ لِأَنَّ السَّاقِطَ عَنْهُ الْحُضُورُ لِلْمَشَقَّةِ فَإِذَا تَكَلَّفَهَا وَحَضَرَ تَعَيَّنَتْ كَمَرِيضٍ بِالْمَسْجِدِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٩٢٨)، ومسلم (٨٦١).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



أَرْكَانُ الخُطْبَتَيْنِ

وَأَرْ كَانُهَا سِتَّةٌ: حَمْدُ اللهِ بِلَفْظِ: الحَمْدُ لِلهِ، قَالَ جَابِرٌ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ بِمَا هُ وَ أَهْلُهُ... »(١). صَلَّاللهُ عَلَيْهِ بِمَا هُ وَ أَهْلُهُ... »(١). الحَدِيث.

- ١- وَالصَّلَاةُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ افْتَقَرَتْ إِلَىٰ ذِكْرِ
 اللهِ افْتَقَرَتْ إِلَىٰ ذِكْرِ رَسُولِهِ ، كَالْأَذَانِ.
- ٥- وَقِرَاءَةُ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عِبَرَقِقَةً لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «كَانَ النّبِيُّ صَالَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ يَقْرَأُ آيَاتٍ، وَيُذَكّرُ النّاسَ»⁽¹⁾.
 - ٣- وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَىٰ اللهِ؛ لِأَنَّهَا المَقْصُودُ بِالخُطْبَةِ، فَلَمْ يَجُزُ الْإِخْلَالُ بِهَا.
 - ٤- وَمُوالاَتُهُمَا مَعَ الصَّلاةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلافُهُ.
- ٥- وَالجَهْرُ بِحَيْثُ يُسْمِعُ العَدَدَ المُعْتَبَرَ حَيْثُ لا مَانِعَ لَهُمْ مِنْ سَمَاعِهِ كَنَوْمِ
 بَعْضِهِمْ، أَوْ خَفْلَتِهِ، أَوْ صَمَمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا لِخَفْضِ صَوْتِهِ، لَمْ تَصِحَّ لِعَدَمِ حُصُولِ المَقْصُودِ، وَعَنْ جَابِرٍ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ "" الحَديث.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٨٦٧).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٨٦٧).

سنن الخطبتين

- ١- الطَّهَارَةُ.
- ٢- وَسَتْرُ العَوْرَةِ.
- ٣- وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ.
- ٤- وَالدُّعَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ لَهُمْ مَسْنُونٌ فِي غَيْرِ الخُطْبَةِ، فَفِيهَا أَوْلَىٰ.
- ٥- وَأَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَعَ الصَّلَاةِ وَاحِدٌ، فَلَوْ خَطَبَ الثَّانِيَةَ غَيْرُ الَّذِي خَطَبَ الأُولَىٰ أَجْرَأَتَا، كَالأَذَانِ وَالإِقَامَةِ، وَكَذَا لَوْ صَلَّىٰ غَيْرُ الخَطِيبِ أَجِزَأَتْ، لَكِنْ يُسَنُّ أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا وَاحِدٌ.
 - ٦- وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهِمَا حَسَبَ الطَّاقَةِ.
- ٧- وَأَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَتَرَكُّوكَ فَآبِماً ﴾ [ﷺ : ١١]. وَقَالَ جَابِرُ بْنُ سَدُمْرَةَ: ﴿ كَانَ النَّبِيُّ صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ، فَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ ﴾ (١٠).
- ٨- وَأَنْ يَكُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ، وَلِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْدِهِ وَسَلَّمَ:
 «كَانَ يَخْطُبُ عَلَىٰ مِنْبَرِهِ».
 - ٩- وَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَىٰ سَيْفٍ أَوْ عَصًا أَوْ قَوْسٍ لِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٠).

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۸٦٢).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٦١٦)، وصححه العلامة الألباني رَخَالِتُهُ في الإرواء (٦١٦).



١٠- وَأَنْ يَبْخِلِسَ بَيْنَهُمَا قَلِيلًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ خُطُبُنَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ» (١٠). فَإِنْ أَبَى، أَوْ خَطَبَ جَالِسًا، فَصَلَ بَيْنَهُمَا وَلَيْسَتْ وَاحِبَةً؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً فَصَلَ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَتْ وَاحِبَةً؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِن الصَّحَابَةِ سَرَدُوا الخُطْبَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ جُلُوسٍ.

١١ - وَيُسَنُّ قَصْرُهُمَا، وَالتَّانِيَةُ أَقْصَرُ؛ لِحَدِيثِ حَمَّارٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ
 الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِئْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُ وا الخُطْبَةَ »(١).
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَ مِنْ صَحِيفَةٍ كَقِرَاءَةٍ فِي الصَّلَاةِ مِنْ مُصْحَفٍ.

إِنْصَاتُ الْمُصَلِّينَ لِلْخُطْبَةِ ،

يَحْرُمُ الحَكَلَامُ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، وَهُوَ مِنْهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ»("). وَيُبَاحُ إِذَا سَكَتَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا خُطْبَةَ إِذَا يُنْصِتُ لَهَا، أَوْ شَرَعَ فِي دُعَاءٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاحِبِ، فَلَا يَجِبُ الإِنْصَاتُ لَهُ.

تَعَدُّدُ إِقَامَةِ الجُمُعَةِ وَالعِيدِ فِي بَلَدٍ

وَتَحْرُمُ إِقَامَةُ الجُمُعَةِ وَإِقَامَةُ العِيدِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ البَلَدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا جُمُعَةً وَاحِدَّةً، إِلَّا لِحَاجَةٍ،

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٩٢٠)، ومسلم (٨٦١).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٨٦٩).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١).

كَضِيتٍ، وَبُعْدٍ، وَخَوْفِ فِتْنَةٍ؛ لِأَنَّهَا تُفْعَلُ فِي الأَمْصَارِ العَظِيمَةِ فِي جَوَامِعِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرِ، فَصَارَ إِجْمَاعًا.

فَاإِنْ تَمَدَّدَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَالسَّابِقَةُ بِالإِحْرَامِ هِيَ الصَّحِيحَةُ لِحُصُولِ الاسْتِغْنَاءِ بِهَا، فَأُنِيطَ الحُكْمُ بِهَا.

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالجُمُعَةِ فِي وَقْتِهَا، وَأَدْرَكَ مَعَ الإِمَامِ رَكْعَةً أَتَمَّ جُمُعَةً، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ الأَثْرَمُ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَلَفْظُهُ: «فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَىٰ» (`` وَإِنْ أَذْرَكَ أَقَلَ نَوَى ظُهْرًا.

وَأَقَلُّ السُّنَّةِ بَعْدَهَا رَكْعَتَانِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ» (٠٠).

وَأَكْثَرُهَا سِتُّ رَكَعَاتٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا صَلَّىٰ أَحَدُكُمْ الجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ» ("). فَالمَجْمُوعُ سِتُّ رَكَعَاتٍ: رَكْعَتَانِ مِنْ فِعْلِهِ، وَأَرْبَعٌ مِنْ أَمْرِهِ.

وَيُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةَ الكَهْفِ فِي يَوْمِهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الكَهْفِ فِي يَوْمِهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الكَهْفِ فِي يَوْمِ الجُمُعَتَيْنِ» (١٠).

⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (١١٢١) وصححه العلامة الألباني رَخَالِللهُ في الإرواء (٦٢٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٨٨١).

⁽٤) صحيح: رواه البيهقي (٣/ ٢٤٩)، وصححه العلامة الألباني كَثَاللهُ في صحيح الجامع (٢٤٧٠).



وَأَنْ يَقْرَأَ فِي فَجْرِهَا: ﴿المَ ﴾ السَّجْدَة وَفِي النَّانِيَةِ: ﴿هَـلْ أَتَىٰ ﴾ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَاءُ وَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَانَ يَفْعَلُهُ» (١). وَتُكْرَهُ مُدَاوَمَتُهُ عَلَيْهِ مَا ؛ لِئَلاَّ يُظَنُّ أَنَّهَا مُفَضَّلَةٌ بِسَجْدَةٍ أَوْ يُظَنُّ وُجُوبُها.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٨٩١)، ومسلم (٨٨٠).



صَلَاةُ العِيدَيْن

سُمِّي بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ وَيَتَكَرَّرُ لِأَوْقَاتِهِ، أَوْ تَفَاؤُلًا، وَجَمْعُهُ أَعْيَادٌ.

وَصَلاةُ العِيدَيْنِ فَرْضُ كِفَايَةٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَـعَائِرِ الإِسْـلامِ الظَّاهِرَةِ، وَلِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُعَلَيْدِوَسَلَّمَ وَخُلَفَاءَهُ الرَّاشِـدِينَ كَانُوا يُدَاوِمُونَ عَلَيْهَا، وَإِذَا تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ قَاتَلَهُمْ الإِمَامُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ.

وَشُرُوطُهَا كَالجُمُعَةِ مَا عَدَا الخُطْبَيَّنِ فَإِنَّهُمَا فِي العِيدِ سُنَّةُ، لِقَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ: شَهِدْتُ العِيدَ مَعَ النَّبِيِّ صَاَّلَلَهُ كَلَيْهُوسَلَّمَ، فَلَمَّا قَضَىٰ الصَّلاةَ قَالَ: «إِنَّا نَحْطُبُ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبُ "() وَلَوْ وَجَبَتْ لَوَجَبَ حُضُورُهَا وَاسْتِمَاعُهَا.

وَتُسَنُّ فِي الصَّحَرَاءِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ فِي الفِطْرِ وَالأَضْحَىٰ إِلَىٰ المُصَلَّىٰ»(٢) وَكَذَا الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ.

وَتُكْرَهُ صَلَاةُ العِيدِ فِي الجَامِعِ بِلَا عُذْرٍ إِلَّا بِمَكَّةَ المُشَـرَّفَةِ، فَإِنْ كَانَ عُذْرٌ لَمْ تُكْرَهْ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِصَامِ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَنْ يُصَلِّي بِضَعَفَةِ النَّاسِ فِي المَسْجِدِ لِفِعْلِ عَلِيِّ، وَيَخْطُبُ لِهُمْ، وَلَهُمْ فِعْلُهَا قَبْلَ الإِمَامِ وَبَعْدَهُ، وَأَيُّهُمَا سَبَقَ سَقَطَ بِهِ الفَرْضُ وَجَازَتْ التَّصْحِيَةُ.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (١١٥٥)، وصححه العلامة الألباني كَثَلَتُهُ في صحيح الجامع (٢٢٨٩).

⁽٢) متف**ق عليه**: رواه البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩).



وَيُكْرَهُ التَّنَقُّلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا قَبْلَ مُفَارَقَةِ المُصَلَّىٰ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ، خَرَجَ يَوْمَ الفِطْرِ فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا، وَلَا يَعْدَهُمَا»(١٠).

وَوَقْتُهَا كَصَلَاةِ الضُّحَىٰ؛ لِأَنَّهُ صَالِّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وُخُلَفَاءَهُ كَانُوا يُصَلُّونَهَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ، وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الأَضْحَىٰ وَتَأْخِيرُ الفِطْرِ.

وَيُسَنُّ أَكُلُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ لِصَلاةِ الفِطْرِ، وَإِمْسَاكُهُ فِي الأَضْحَىٰ إِنْ ضَحَّىٰ حَتَّىٰ يُصَلِّي كَانَ النَّبِيُّ صَالِّللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لا حَتَّىٰ يُصَلِّي فَي المَّافِي صَالِّللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لا يَخْرُجُ يَوْمَ الفَّحْرِ حَتَّىٰ يُصَلِّي ١٠٠، وَالأَفْضَلُ عَلَىٰ تَمَرَاتٍ وِتْرًا، وَالتَّوْسِعَةُ عَلَىٰ الأَهْل، وَالصَّدَقَةُ.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِالعِيدِ إِلَّا بَعْدَ الرَّوَالِ صَلَّوا مِنَ الغَدِ قَضَاءً ؛ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ حُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الأَنْصَارِ قَالُوا: «غُمَّ عَلَيْنَا هِلالُ شَوَالٍ، فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا، فَجَاءَ رَكْبٌ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ، فَشَهِدُوا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَمَامَدَ أَنَّهُمْ مُ رَأُوا الهِلالَ بِالأَمْسِ فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُعْطِرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ، وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الغَدِ» (٣).

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۹۸۹)، ومسلم (۸۸٦).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٥/ ٣٥٤)،والطيالسي (٨٤٩) والترمذي (١٤٢)، وابـن ماجه (١٧٥)، وصححه العلامة الألباني كِيَّلِهُ في المشكاة (١٤٤٠).

⁽٣) صحيح: رواه أبـو داود (١١٥٧)، والنسـاثي (١٥٥٧)، وابن ماجـه (١٦٥٣)، وأحمد (٥/ ٥٨)، وصححه العلامة الألباني كِيَّاللهُ في الإرواء (٦٣٤).

وَيُسَنُّ تَبْكِيرُ المَأْمُومِ لِيَحْصُلَ لَهُ الدُّنُوُّ مِنَ الإِمَامِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ، فَيَكْثُرُ وَابُهُ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَتَأَخَّرَ الإِمَامُ إِلَىٰ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَيَخْرُجُ مَاشِيًا، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالوَقَارُ، لِقَوْلِ عَلِيٍّ نَعَالَیْهِ السَّنَةِ أَنْ تَأْتِيَ العِیدَ مَاشِیًا» (۱۰).

وَإِذَا ذَهَبَ فِي طَرِيقِ يَرْجِعُ مِنْ أُخْرَىٰ لِحَدِيثِ جَابِرِ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّةُ العِيدِ رَكْعَتَانِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّةُ العِيدِ رَكْعَتَانِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلَّةً ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ القِرَاءَةِ يُكَبِّرُ فِي الأُولَىٰ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سِتَّا. وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ القِرَاءَةِ يَحْمُسًا، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «التَّكْبِيرُ فِي الفِطْرِ وَالأَضْحَىٰ، فِي الأُولَىٰ خَمْسًا، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «التَّكْبِيرُ فِي الفِطْرِ وَالأَضْحَىٰ، فِي الأُولَىٰ سَبْعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ، سِوَىٰ تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعِ» (**).

يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَيَقُولُ بَيْنَهُمَا: اللهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالحَمْدُ لِلهِ كَثِيرًا، وَسُـبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَـلِّمْ تَسْـلِيمًا كَثِيرًا؛ لِقَوْلِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ سَـأَلْتُ ابْنَ مَسْـعُودٍ عَمَّا يَقُولُهُ بَعْدَ تَكْبِيرَاتِ العِيدِ، قَالَ: «يَحْمَدُ اللهَ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيُصَلِّى عَلَىٰ النَّبِيِّ صَاۤلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ».

⁽١) صحيح: رواه الترمـذي (٥٣٠)، وابـن ماجـه (١٢٩٦)، وصححـه العلامـة الألباني كَثَيَّلَهُ في صحيح الجامع (٤٩٣٢).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٩٨٦).

⁽٣) صحيح: رواه أبـو داود (١١٤٩)، وابن ماجـه (١٢٨٠)، وأحمـد (٦/ ٧٠)، وصححه العلامة الألباني كَيَّللهُ في الإرواء (٣٣٩).

⁽٤) صحيح: رواه الطبراني في: «المعجم الكبير» (٨/ ٢٤٣)، وصححه العلامة الألباني ﷺ) في الإرواء (٦٤٢).



ثُمَّ يَسْتَعِيذُ؛ لِأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ لِلْقِرَاءَةِ، فَتَكُونُ فِي أَوَّلِهَا.

ثُمَّ يَقْرَأُ جَهْرًا الفَاتِحَة، ثُمَّ (سَبِّح) فِي الأُولَىٰ، وَ(الغَاشِيَة) فِي الثَّانِيَة؛ لِقَوْلِ سَمُرَة: «كَانَ صَلَّالِتَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي العِيدَيْنِ ﴿سَتِحِ اَسْعَرَيْكِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿ الْعَلَيْ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَيْدِينَ الْعَلَيْدِيةِ ﴿ الْعَلَيْدَ الْعَلَيْدِينَ الْعَلَيْدِيدِ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَىٰ اللْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللْعَلَىٰ عَلَىٰ الللْعَلَىٰ الللْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللْعَلَىٰ اللْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَ

فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَثْمَانُ، يُصَلُّونَ العِيدَيْنِ قَبْلَ الخُطْبَةِ»'''.

وَأَحْكَامُهُمَا كَخُطْبَتَيِ الجُمُعَةِ لِمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّنًا عَلَىٰ بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَحَثَّ عَلَىٰ طَاعَتِهِ، وَوَعَظَ النَّاسَ، وَذَكَّرَهُمْ....»(٣).

لَكِنْ يُسَنُّ أَنْ يَسْتَفْتِحَ الأُولَىٰ بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ قَاثِمًا نَسَقًا، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ، وَإِنْ صَلَّىٰ العِيدَ كَالنَّافِلَةِ صَحَّ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَاثِدَ وَالذِّكْرَ بَيْنَهُمَا سُنَّةٌ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ.

وَسُنَّ لِمَنْ فَاتَنَّهُ قَضَاؤُهَا عَلَىٰ صِفَاتِهَا وَلَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ.

التَّكْبِيرُ فِي العِيدَيْنِ:

١- يُسَنُّ التَّكْبِيرُ المُطْلَقُ -أَيْ: الَّذِي لَمْ يُقَيَّدْ بِأَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ-، وَإِظْهَارُهُ

⁽۱) رواه أحمــد (۱۹۵۷٦) وقال شـعيب الأرنؤوط: إسـناده صحيح علىٰ شــرط مســلم رجاله ثقات، رجال الشيخين غير حبيب بن سالم فمن رجال مسلم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٩٦٣)، ومسلم (٨٨٨).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٨٨٥).

وَالجَهْرُ بِهِ لِغَيْرِ أُنْثَىٰ فِي لَيْلَتَي العِيدَيْنِ إِلَىٰ فَرَاغِ الخُطْبَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِتُصَيِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَاهَدَىٰكُمْ ﴾ [الثَّة: ١٨٥].

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ إِذَا غَدَا يَوْمَ الفِطْرِ، وَيَوْمَ الأَضْحَىٰ، يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّىٰ يَأْتِيَ المُصَلَّىٰ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حَتَّىٰ يَأْتِيَ الإِمَامُ» (٠٠).

٩- وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ المُطْلَقُ فِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، قَالَ البُخَارِيُّ كَانَ ابْنُ
 عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ: «يَخُرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ العَشْرِ يُكَبِّرُانِ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ
 بِتَكْبِيرِهِمَا» (١).

٣- وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ المُقَيَّدُ فِي الأَضْحَىٰ عَقِبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ صَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ.

التَّشْرِيقِ، ويُسَنُّ التَّكْبِيرُ مِنْ صَلَاةٍ فَجْرِ يَوْمٍ عَرَفَةَ إِلَىٰ عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إِلَا المُحْرِمَ فَيُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةٍ ظُهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَىٰ عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ لِأَنَّ التَّلْبِيةَ تَنْقَطِعُ بِرَمْيِ جَمْرَةِ العَقَبَةِ، وَالمُسَافِرُ كَالمُقِيمِ فِي التَّكْبِيرِ، وَكَذَلِكَ النَّسَاءُ فِي الجَمَاعَةِ. وَالمَسْبُوقُ يُحَبِّرُ إِذَا فَرَغَ مَكَانَهُ، فَإِنْ نَسِيهُ قَضَاهُ مَكَانَهُ، فَإِنْ نَسِيهُ قَضَاهُ مَكَانَهُ، فَإِنْ نَسِيهُ قَضَاهُ مَكَانَهُ، فَإِنْ قَامَ أَوْ ذَهَبَ عَادَ فَجَلَسَ مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يَخُرُجُ مِنَ المَسْجِدِ، أَوْ يَطُلُ الفَصْلُ؛ لِأَنَّهُ سُنَةٌ فَاتَ مَحِلُهَا، وَيُكَبِّرُ المَامُّومُ إِذَا نَسِيهُ الإِمَامُ، وَيُحَبِّرُ الإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ النَّاس.

وَصِفَتُهُ شَـفْعًا: «اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلَّا الله، وَاللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، وَللهِ

⁽١) صحيح: رواه الدارقطني (٢/ ٣٨١)، وصححه العلامة الألباني يَثِيَّلَهُ في الإرواء (٦٥٠).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٢/ ٤٥٧) : «فتح» معلقًا مجزومًا به.



الْحَمْـدُ» وَيُجْزِئُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَإِنْ زَادَ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَرَّرَهُ ثَلَاثًا فَحَسَـنٌ، وَلا بَأْسَ بِقَوْلِهِ لِغَيْرِهِ: تَقَبَّلُ اللهُ مِنَّا وَمِنْكَ.

وَيُسَنُّ الاجْتِهَادُ فِي العَمَلِ الصَّالِحِ أَيَّامَ العَشْرِ.





بَابُ صَلَاةِ الكُسُوفِ

الكُسُوفُ: هُوَ ذَهَابُ ضَوْءِ أَحَدِ النَّيِّرِيْنِ (الشَّهْسُ، وَالقَمَرُ) أَوْ بَعْضِهِ، وَيَتَغَيَّرُ إِلَى سَوَادٍ، يُقَالُ: كَسَفَ الشَّهْسُ وَكَذَا خَسَفَت، كَمَا يُقَالُ: كَسَفَ القَمَرُ، وَكَذَا خَسَفَ، كَمَا يُقَالُ: كَسَفَ القَمَرُ، وَكَذَا خَسَفَ، فَالكُسُوفُ وَالخُسُوفُ مَتَرَادِفَانِ، وَقِيلَ: الكُسُوفُ لِلشَّمْسِ، وَالخُسُوفُ لِلقَمَرِ، وَهُوَ الأَشْهَرُ فِي اللَّغَةِ.

وَصَلاةُ الكُسُوفِ: صَلَاةٌ تُؤَدَّىٰ بِكَيْفِيَّةِ مَخْصُوصَةٍ عِنْدَ ظُلْمَةِ أَحَدِ النَّيَّرِيْنِ أَوْ بَعْضِهِمَا.

وَهِيَ سُنَّةٌ مَوَكَّدَةٌ لِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِعْلُهَا فِي جَمَاعَةٍ فِي جَامِع أَفْضَلُ، وَتَصِحُّ أَنْ تُصَلَّىٰ فُرَادَىٰ.

وَلا يُشْــرَعُ لَهَا خُطْبَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَـرَ بِهَا دُونَ الخُطْبَةِ، وَلَا تُعَادُ إِنْ فَرَغَتْ قَبْلَ التَّجَلِّي، بَلْ يَدْعُو وَيَذْكُرُ كَمَا لَوْ كَانَ وَقْتَ نَهْيٍ.

وَوَقْتُهَا مِنِ ابْتِدَاءِ الكُسُوفِ إِلَىٰ ذَهَابِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّىٰ يَنْجَلِيَ»٬٬

وَلا تُقْضَىٰ إِنْ فَاتَتْ لِفَوَاتِ مَحِلِّهَا كَتَحِيَّةِ المَسْجِدِ، وَيُسَنُّ الغُسْلُ لَهَا. صِفَةُ صَلاةِ الكُسُوفِ

وَهِيَ رَكْعَتَىانِ، يَفْرَأُ فِي الأُولَىٰ جَهْرًا الفَاتِحَةَ وَسُورَةً طَوِيلَةً مِنْ غَيْرِ

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۹۰۱).

تَعْيِينِ، ثُمَّ يَرْكَعُ طَوِيلًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيُسَمِّع - أَيْ يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ - فِي رَفْعِهِ، وَيُحَمِّدُ - أَيْ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ - بَعْدَ اعْتِدَالِهِ كَعْيْرِهَا، وَلَا يَسْجُدُ، بَلْ يَقْرُأُ الفَاتِحَةَ وَسُورَةً طَوِيلَةً دُونَ الأُولَىٰ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيُطِيلُ الرُّكُوعَ وَهُو دُونَ الأَوْلِ، ثُمَّ يَرْفَعُ فيسَمِّع وَيُحَمِّد كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا يُطِيلُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالأُولَىٰ، لَكِنَّهَا دُونَهَا فِي يُطِيلُ، ثُمَّ يَسْجُدُ السَجْدَةَ فِي يَوْمِ شَدِيدِ الحَرِّ، فَصَلَّىٰ بِأَصْحَابِهِ، فَأَطَالَ القِيَامَ رَسُولِ اللهِ صَلَّلِيَةُ كَالْأُولَىٰ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ القِيَامَ رَسُولِ اللهِ صَلَّلِيَةً وَلَىٰ الْكَالَ القِيَامَ وَلَا جَعَلُوا يَخِرُّونَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ القِيَامُ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ وَلَى جَعَلُوا يَخِرُّونَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ القِيَامَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَصَنَعَ نَحْوَ ذَلِكَ، فَكَانَتْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ " (*).

وَعَنْ عَاثِشَةَ قَالَتْ: «خَسَفَت الشَّمْسُ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَعَثَ مُنَادِيًا فَنَادَىٰ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَخَرَجَ إِلَىٰ المَسْجِدِ فَصَفَّ النَّاسَ وَرَاءَهُ، وَصَلَّىٰ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ» (٢٠).

وَيَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَهَا كَالنَّافِلَةِ، وَلَا تُصَلَّىٰ وَقْتَ نَهْيٍ ؛ لِعُمُومِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ. وَتُقَدَّمُ جَنَازَةٌ عَلَىٰ كُسُوفٍ، وَعَلَىٰ جُمُعَةٍ وَعِيدٍ مَعَ أَمْنِ فَوْتِهِمَا، وَتُقَدَّمُ النَّهْمِ فَعُلُومًا، وَيُتَصَوَّرُ كُسُوفُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ فِي تَرَافِيحٌ عَلَىٰ كُسُوفُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ فِي كُلُّ وَقْتٍ، وَاللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَإِنْ وَقَعَ بِعَرَفَةَ صَلَّىٰ ثُمَّ دَفَعَ.



⁽١) صحيح: رواه مسلم (٩٠٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١).



بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

الاسْتِسْقَاءُ هُـوَ الدُّعَاءُ بِطَلَبِ السُّـقْيَا عَلَىٰ صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، أَيْ صَلَاةٌ لِأَجْل طَلَبِ السُّقْيَا.

وَصَلَاهُ الاسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ لِقَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ: «خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّلَ اللهِ صَلَّلَ اللهِ مَنْ وَصَلَّلَ مَنْ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّلَ مَنْ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّمَ وَصَلَّمَ عَنْ فَعَوْمَا بِالقِرَاءَةِ» (١).

وَيُنَادَي لَهَا الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ كَالكُسُوفِ وَالعِيدِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الإِمَام كَالعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

وَوَقْتُهَا، وَصِفَتُهَا، وَأَحْكَامُهَا كَصَلَاةِ العِيدِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «صَلَّىٰ النَّبِيُّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهُ وَصِفَتُهَا، وَأَحْكَامُهَا كَصَلَاةِ العِيدِ» (أ). وَإِذَا أَرَادَ الإِمَامُ الخُرُوجَ لَهَا وَعَظَ النَّاسَ، وَأَمَرَهُمْ مِ بِالتَّوْبَةِ، وَالخُرُوجِ مِنَ المَظَالِمِ؛ لِأَنَّ المَعَاصِي سَبَبُ الفَّرْعِ مِنَ المَظَالِمِ؛ لِأَنَّ المَعَاصِي سَبَبُ الفَصْطِ، وَالتَّقْوَىٰ سَبَبُ البَرَكَاتِ؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰ مَامَنُوا الْقَرْعِ مِنَ المَقَالِمُ . . ﴾ الآية. [الها عنه 19].

وَيَتَنَظَّفُ لَهَا، وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَلَا يَلْبَسُ زِينَةً؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ اسْتِكَانَةٍ وَخُشُوعٍ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٠٢٤)، ومسلم (٨٩٤).

⁽٢) حسن: رواه أبو داود (١١٦٥)، والترمذي (٥٥٨)، والنسائي (١٥٠٨)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٦٥).



وَيَخْرُجُ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلًا مُتَضَرِّعًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَضَرِّعًا»(١٠).

وَيَخْرُجُ وَمَعَهُ أَهْلُ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ وَالشُّيُوخُ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِلْإِجَابَةِ.

وَيُبَاحُ خُرُوجُ الأَطْفَالِ، وَالعَجَائِز، وَالبَهَائِمِ، وَلَا يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةٍ.

وَيَجُوزُ خُرُوجُ أَهْلِ الذِّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ المُسْلِمِينَ بِمَكَانٍ، لَا إِنِ انْفَرَدُوا بِيَوْمٍ؛ لِئَلَّا يَتَّفِقَ نُدُرُولُ غَيْثٍ يَوْمَ خُرُوجِهِمْ وَحْدَهُمْ فَيَكُون أَعْظَمَ لِفِتْنَتِهِمْ، وَرُبَّمَا افْتُتِنَ بِهِمْ غَيْرُهُمْ، وَلَا يُمْنَعُوا؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لِطَلَبِ الرَّزْقِ، فَيُصَلَّىٰ بِهِمْ رَكْعَتَيْن كَالْعِيدِ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَيَجُوزُ التَّوَشُلُ بِالصَّالِحِينَ بِتَقْدِيمِهِمْ، يَدْعُونَ وَيُؤَمِّنُ النَّاسُ عَلَىٰ دُعَاثِهِمْ؛ لِفِعْلِ عُمَرَ بِالْعَبَّاسِ، وَمُعَاوِيَةَ بِيَزِيدَ بْنِ الأَسْوَدِ الجُرَشِيِّ، وَاسْتَسْقَىٰ بِهِ الضَّحَاكُ بْنُ قَيْسٍ مَرَّةً أُخْرَىٰ.

فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ صَاَّى لِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ بِأَكْثَر مِنْهَا. وَيَخْطُبُ عَلَىٰ مِنْبَرِ.

يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ كَخُطْبَةِ العِيدِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «صَنَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي العِيدِ»(١).

⁽١) حسمن: رواه الترمذي (٥٥٨)، والنسمائي (١٥٠٦)،ابن ماجه (١٢٦٦)، وحسنه العلامة الألباني كَيْمَالِيّهُ في الإرواء (٦٦٩).

⁽٢) حسن: وقد تقدم.

وَيُكْثِرُ فِيهَا الاسْتِغْفَارَ، وَقِرَاءَةَ آيَاتٍ فِيهَا الأَمْرُ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿اسْتَغْفَارَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللهُ عَاءَ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَاةَ عَلَىٰ النّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ فِي الدُّعَاءِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ الإَجَابَةِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ وَظُهُورُهُمَا نَحْوَ السَّمَاء؛ لِقَوْلِ أَنْسٍ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ فِي السَّمَاء؛ لِقَوْلِ أَنْسٍ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي السَّمَاء؛ فِي الاسْتِسْقَاء، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ حَتَّىٰ يَرَىٰ بَيَاضَ إِبطَيْهِ. فِي السَّمَاءِ» (أَنَّ النَّبِيُّ اسْتَسْقَىٰ، فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَقِّهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ» (اللهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ» (اللهُ مَنْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ» (اللهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ (اللهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ (اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ (اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ (اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ السَّمَاءِ (اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّ

وَيَدْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأَسِّيا بِهِ، وَيُؤَمِّنُ المَأْمُومُ كَالقُنُوتِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الخُطْبَةِ، فَيَقُولُ سِرَّا: اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْ تَنَا بِدُعَائِك، وَوَعَدْ تَنَا إِدُعَائِك، وَوَعَدْ تَنَا إِدُعَائِك، وَوَعَدْ تَنَا إِكْمَا أَمَرْ تَنَا، فَاسْتَجِبْ لَنَا كَمَا وَعَدْ تَنَا؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَوَّل إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّل رِدَاءَهُ »(١).

ثُمَّ يُحَوِّلُ رِدَاءَهُ، فَيَجْعَلُ الأَيْمَنَ عَلَىٰ الأَيْسَرِ، وَالأَيْسَرَعَلَىٰ الأَيْمَنِ؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ: «رَأَيْتُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَسْقَىٰ أَطَالَ الدُّعَاءَ وَأَكْثَرَ المَسْأَلَةَ. قَالَ: ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَىٰ القِبْلَةِ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، فَقَلَبَهُ ظَهْرًا لِبَطْنِ، وَتَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ "''. وَيَتْرُكُونَهُ حَتَّىٰ يَنْزِعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُنْقُلُ عَنْهُ عَلَيْهِ الضَّلاةُ السَّلَامُ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ غَيَرُوا أَرْدِيَتِهِمْ حِينَ عَادُوا.

فَإِنْ سُقُوا، وَإِلَّا عَادُوا ثَانِيًا، وَثَالِثًا.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٠٢٥)، ومسلم (٨٩٤).

⁽٣) حسن: رواه أحمد (٤/ ٤١)، وحسنه العلامة الألباني رَجُرُللُهُ في الإرواء (٦٧٦).



وَيُسَنُّ الوُقُوفُ فِي أَوَّلِ المَطَرِ، وَالوُضُوءُ وَالاغْتِسَالُ مِنْهُ، وَإِخْرَاجُ رَحْلِهِ وَيُسَلَّرَ وَيُسَلَّرَ وَيُعَالِمِهِ لِيُصِيبَهَا؛ لِحَدِيثِ أَنسٍ: «أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ مَطَرٌ، فَحَسَرَ تَوْبَهَ حَتَّىٰ أَصَابَهُ مِنَ المَطَرِ، فَقُلْنَا: لِمَ صَنَعْتَ هَـذَا؟ قَالَ: لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ»(۱).

وَإِنْ كَثُرَ المَطَرُّ حَتَّىٰ خِيفَ مِنْهُ سُنَّ قَوْلُ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَىٰ اللَّهُمَّ عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَىٰ الآكام وَالظِّرَابِ، وَبُطُونِ الأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَلِيثِ أُنْسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ ذَلِكَ» (٢٠).

وَسُنَّ قَوْلُ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، وَيَحْرُمُ: بِنَوْءِ كَذَا؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدِ الجُهنِيِّ قَالَ: «صَلَّىٰ بِنَارَسُولُ اللهِ صَلَّالَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ، الصَّحِيحَيْنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدِ الجُهنِيِّ قَالَ: «صَلَّىٰ بِنَارَسُولُ اللهِ صَلَّالَهُ النَّصَرَفَ أَقْبَلَ صَلَاةَ الصَّبْحِ بِالحُدَيْبِيةِ عَلَىٰ أَثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَّمَا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَىٰ النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. عَلَىٰ النَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: قَالَ: مُطِرْنَا بِفَصْلِ اللهِ قَالَ: قَالَ: مُطِرْنَا بِفَوْءِ كَذَا وَكَذَا، وَرَحُمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي، مُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي، مُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي، مُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ،

وَإِنْ أَضَافَ المَطَرَ إِلَىٰ النَّوْءِ دُونَ اللهِ كَفَرَ إِجْمَاعًا، وَيُبَاحُ فِي نَوْءِ كَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الإِضَافَةَ لِلنَّوْءِ، فَلَا يُكْرَهُ.

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۸۹۸).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٩٣٣)، ومسلم (٨٩٧).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١).



الجَنَائِوْ: جَمْعُ جَنَازَةٍ، وَهِيَ بِالفَتْحِ المَيِّتُ، وَبِالْكَسْرِ السَّرِيرُ الَّذِي يُوضَعُ عَلَيْهِ المَيِّتُ.

مَا يُسَنُّ فِعْلُهُ وَمَا يُكْرَهُ:

١- يُسَـنُّ الإِكْثَارُ مِـنْ ذِكْرِ المَوْتِ وَالاسْـتِعْدَادُ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكْثِرُوا مِنْ ذِكْرِ هَاذِم اللَّذَّاتِ» (١٠).

وَيُكْرَهُ الأَنِينُ، وَتَمَنِّي المَوْتِ إِلَّا لِخَوْفِ فِتْنَةٍ لِحَدِيثِ: «لَا يَتَمَنَّيْنَّ أَحَدُكُمْ المَوْتَ لِضُرِّ أَصَابَهُ...»(").

وَفِي الحَدِيثِ: «وَإِذَا أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ»(١٠).

٥- وَتُسَنُّ عِيَادَةُ المَرِيضِ المُسْلِمِ لِحَدِيثِ البَرَاءِ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ
 صَيَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةً بِاتِّبَاعِ الجَنَاثِرْ، وَعِيَادَةِ المَرِيضِ»⁽¹⁾.

 ⁽١) صحيح: حديث أبي هريرة: رواه أحمد (٦/ ٢٩٢)، والترمذي (٢٣٠٧)، وصححه العلامة الألباني كَيَلَالله في صحيح الجامع (١٢١٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٦٧١)، ومسلم (٢٦٨٠).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٩١٦).

⁽٤) رواه البخاري (١١٨٢).



٣- وَيُسَنُّ تَلْقِينُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مَرَّةً؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«لَقَّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله» (١) وَلَمْ يَزِدْ فَيضجره، إِلاَّ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَيُعِيد تَلْقِينَهُ؛ لِتَكُونَ آخِرَ كِلَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله دَخَلَ الجَنَّة» (١).

٥- وَيُسَنُّ تَوْجِيهُ أَلِى القِبْلَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنِ البَيْتِ المَحَرَامِ: «قِبْلَتْ كُمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا» (٥٠). وَعَلَىٰ جَنْبِهِ الأَيْمَنِ أَفْضَلُ إِنْ كَانَ المَكَانُ وَاسِعًا، وَإِلَّا فَعَلَىٰ ظَهْرِهِ مُسْتَلْقِيًا وَرِجْلَاهُ إِلَىٰ القِبْلَةِ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ قَلِيلًا لِيَصِيرَ وَجُهُهُ إِلَىٰ القِبْلَةِ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ قَلِيلًا لِيَصِيرَ وَجُهُهُ إِلَىٰ القِبْلَةِ.

٥- وَقَوْلُ: بِسْمِ اللهِ، وَعَلَىٰ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ.

وَلَا بِأْسَ بِتَقْبِيلِهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَلَوْ بَعْدَ تَكْفِينِهِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَّلَ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَوْتِهِ» (١٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٣٩)، ومسلم (٢٠٦٦).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٣١١٦)، وأحمـد (٥/ ٢٣٣)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَيُلَلهُ في صحيح الجامع (٦٤٧٩).

⁽٣) حسـن: رواه أبو داود (٢٨٧٥)، والنسـائي (٤٠١٢)، والبيهقي (٣/ ٤٠٨)، والحاكم (١/ ١٢٧)، وحسنه العلامة الألباني صَمَّلَتُهُ في الإرواء (٦٩٠).

⁽٤) صحيح: رواه البخاري (١٢٤٢).



٦- وَلَا بَاأْسَ أَنْ يَنْتَظِرَ بِهِ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنْ وَلِيِّهِ أَوْ غَيْسِ وِ إِنْ كَانَ قَرِيبًا وَلَمْ
 يَخْشَ عَلَيْهِ أَوْ يَشُقَّ عَلَىٰ الحَاضِرِينَ.

فَإِنْ مَاتَ فَجْأَةً أَوْ شُكَّ فِي مَوْتِهِ انْتُظِرَ بِهِ حَتَّىٰ يُعْلَمَ مَوْتُهُ بِانْخِسَافِ صِدْغَيْهِ وَمَيْل أَنْفِهِ وَانْفِصَالِ كَفَّيْهِ وَاسْتِرْخَاءِ رِجْلَيْهِ.





غُسْلُ الميِّتِ

غُسْلُ المَيِّتِ فَرْضُ كِفَايَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ: «إغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ»(١).

وَيُشْتَرَطُ فِي المَاءِ الطَّهُورِيَّةُ وَالإِبَاحَةُ كَبَاقِي الأَغْسَالِ.

وَيُشْتَرَطُّ فِي الغَاسِلِ: الإِسْلامُ، وَالعَقْلُ، وَالتَّمْيِيزُ؛ لِأَنَّهَا شُرُوطٌ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ. وَالأَفْضَلُ ثِقَةٌ عَارِفٌ بِأَحْكَامِ الغُسْلِ لِيَحْتَاطَ فِيهِ، وَالأَوْلَىٰ بِهِ وِصِيَّةُ العَدْلِ. وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُغَسِّلَ زَوْجَتَهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ: «لَوْ مِتَّ قَبْلِي

لَغَسَّ لْتُكِ وَكَفَنْتُكِ "' .: " وَغَسَّلَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ تَعَاظِّكَا، وَلَمْ يُنْكِرْهُ مُنْكِرٌ "' .
وَيَجُوزُ أَنْ يُغَسِّلَ بِنْتَا دُون سَبْعٍ، وَلِلْمَرْ أَةِ تَغْسِيلُ زَوْجِهَا، وَابْنِ دُون سَبْعِ
إِجْمَاعًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: "لَوِاسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَذْبَرْنَا مَا غَسَّلَ رَسُولَ اللهِ

يِ جهد الله عَلَيْهِ وَسَلَمْ إِلَّا نِسَاقُهُ » (١٠).

وَإِذَا شَرَعَ فِي غُسْلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَه وُجُوبًا، وَهِيَ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ، وَجَرَّدَهُ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦).

⁽٢) صحيح: رواه ابن ماجه (١٤٦٥)، وصححه العلامة الألباني كِيَّاللهُ في الإرواء (٧٠).

⁽٣) حسن: رواه الحاكم (٣ / ١٦٣– ١٦٤)، وحسنه العلامة الألباني رَخِيَّللَّهُ في الإرواء (٧٠١).

⁽٤) حسن: رواه أبــو داود (٣١٤١)، وكــذا الحاكــم (٣/ ٥٩)، والبيهقــي (٣/ ٣٩٨)، وأحمــد (٦/ ٢٦٧)، وحسنه العلامة الألباني كِيِّلَهُ في الإرواء (٧٠٢).



نَدْبًا؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنُ فِي تَغْسِيلِهِ وَأَبْلَغُ فِي تَطْهِيرِهِ، وَسَتَرَهُ عَنِ العُيُونِ تَحْتَ سِتْر فِي خَيْمَةٍ أَوْ بَيْتٍ إِنْ أَمْكَنَ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهُ.

وَيَجِبُ غَسْلُ مَا بِهِمِنْ نَجَاسَةٍ ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ بِغُسْلِهِ تَطْهِيرُهُ حَسَبَ الإِمْكَانِ.

وَيَحْرُمُ مَسُّ عَوْرَةِ مَنْ بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَسُنَّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ جَسَدِهِ إِلَّا بِخِرْقَةِ.

وَيُكُورَهُ لِغَيْرِ مُعِينٍ فِي غُسْلِهِ حُضُورُهُ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ فِي المَيِّتِ مَا لَا يُحِبُّ اطِّلَاعُ أَحَدٍ عَلَيْهِ، وَالحَاجَةُ غَيْرُ دَاعِيةٍ إِلَىٰ حُضُورِه، بِخِلَافِ المُعِينِ.

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَىٰ قُرْبِ جُلُوسِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ كَالمُحْتَضنِ فِي صَدْرِ غَيْرِهِ، وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ بِرِفْقِ لِيَخْرُجَ مَا هُوَ مُسْتَعِدٌ لِلْخُرُوجِ، وَيَكُونُ هُنَاكَ بُخُورٌ، وَيُكْثِرُ صَبَّ المَاءِ حِيتَئِذٍ لِيَدْفَعَ مَا يَخْرُجُ بِالعَصْرِ، ثُمَّ يَلِفُّ عَلَىٰ يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنْجِيهِ بِهَا؛ لِأَن النَّظَرَ إِلَىٰ العَوْرَةِ حَرَامٌ، فَلَمْسُهَا أَوْلَىٰ.

ثُمَّ يُوَضِّيهِ نَدْبًا كُوُضُو يِهِ لِلصَّلَاةِ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ قَالَ فِي غُسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِع الوُضُوءِ مِنْهَا»(۱).

وَلَا يُدْخِلُ المَاءَ فِي فِيهِ وَلَا فِي أَنْفِهِ خَشْيَةَ تَحْرِيكِ النَّجَاسَةِ، وَيُدْخِلُ إِصْبَعَيْهِ - إِبْهَامَهُ وَسَبَّابَتَهُ - وَعَلَيْهِمَا خِرْقَةٌ مَبْلُولَةٌ بِالمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَفِي مِنْخَرَيْهِ فَيُنَظِّفُهُمَا بَعْدَ غَسْلِ كَفَّي المَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ مِنْ تَوْضِئَتِهِ كَالحَيِّ، فَيَقُومُ المَسْحُ فِيهِمَا مَقَامَ غَسْلِهِمَا خَوْفَ تَحْرِيكِ النَّجَاسَةِ بِدُخُولِ المَاءِ جَوْفَهِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٧)، ومسلم (٩٣٩).



ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ تَعَبُّدِيَّةٌ فَاشْتُرِطَتْ لَهُ النَّيَّةٌ كَغُسْلِ الجَنَابَةِ، وَيُسَمِّى وُجُوبًا.

وَيُكُمْرَهُ الاقْتِصَارُ فِي غُسْلِهِ عَلَىٰ مَرَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ حِينَ تُوفِّيتُ ابْنَتُهُ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْئُنَّ بِمَاءٍ وَسِلْرٍ » (١٠).

وَيُجْزِئُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنْ خَرَجَ وَجَبَ إِعَادَةُ الغُسْلِ إِلَىٰ سَبْع، فَإِنْ خَرَجَ وَجَبَ إِعَادَةُ الغُسْلِ إِلَىٰ سَبْع، فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَهَا حُشِي بِقُطْنٍ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَبِطِينٍ حُرِّ، ثُمَّ يَغْسِل المَحِلَّ، وَلا يُزَادُ عَلَىٰ سَبْع خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَخْرُجْ، وَلَكِنْ يَغْسِلُ النَّجَاسَةَ وَيَحْشُو مَخْرَجَهَا بِالقُطُّنِ.

غُسْلُ شَهِيدِ الْمُعْرَكَةِ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ:

وَشَهِيدُ المَعْرَكَةِ لَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُكَفَّنُ، وَلَا يُصَلَّىٰ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَدَاءِ أُحُدِ فِي دِمَا يُهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ»(٢).

وَالمَقْتُولُ ظُلْمًا لا يُغَسَّلُ، وَلا يُكَفَّنُ، وَلا يُصَلَّىٰ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»(").

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۱۲۵۳)، ومسلم (۹۳۹).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩).

⁽٣) صحيح: رواه أبـو داود (٤٧٧٢) والترمـذي (١٤١٨)، والنســائي (٤٠٩٠)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في صحيح الجامع (٦٤٤٥).



إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّهِيدُ أَوِ الْمَقْتُولُ ظُلْمًا جُنُبًا أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الغُسْلُ لِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ إِسْلَامٍ فَيُغَسَّلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّالَقَمُّ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ: «مَا بَالُ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّاهِبِ؟ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَاثِكَةَ تَغَسِّلُهُ! قَالُوا: إِنَّهُ سَمِعَ الهَايعَة، فَخَرَجَ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَمْ يَغْتَسِلْ» (١٠).

فَأَمَّا الشَّهِيدُ بِغَيْرِ قَتْلِ كَالمَطْعُونِ وَالمَبْطُونِ فَيُغَسَّلُ.

وَيَحِبُ بَقَاءُ دَمِ الشَّهِيدِ عَلَيْهِ؛ لِأَمْرِهِ صَلَّاللَّهُ كَلَيْهِ وَسَلَمَ بِدَفْنِ شُهَدَاءِ أُحُد بِدِمَائِهِمْ، وَيَحِبُ دَفْنُهُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا بَعْدَ نَزْعِ السِّلَاحِ وَالجُلُودِ عَنْهُ، فَإِنْ شُلِبَ ثِيَابُهُ كُفِّنَ فِي غَيْرِهَا.

وَإِنْ حُمِلَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، أَوْ نَامَ أَوْ بَالَ، أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَطَسَ، أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ عُرْفًا؛ فَهُو كَغَيْرِهِ يُغَسَّلُ، وَيُصَلَّىٰ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ المُسْلِمِينَ صَلَّوا عَلَىٰ عُمَرَ وَعَلِيِّ، وَهُمَا شَهِيدَانِ.

وَإِنْ سَقَطَ مِنْ دَابَّتِهِ، أَوْ تَرَدَّىٰ مِنْ شَاهِقٍ بِغَيْرٍ فِعْلِ العَدُوَّ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا لَا أَثَرَ بِهِ، خُسِّلَ، وَصُلِّي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَتِيلِ الكُفَّارِ. وَإِنْ سَقَطَ مِنَ المَيِّتِ شَيْءٌ خُسِّلَ، وَجُعِلَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا بَعْضُ المَيِّتِ خُسِّلَ وَصُلِّي عَلَيْهِ. وَصُلِّي عَلَيْهِ.

وَيُغَسَّلُ البَاغِي وَيُصَلَّىٰ عَلَيْهِ، وَيُقْتَلُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ، وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصَلَّبُ.

⁽١) صحيح: رواه الحاكم (٣/ ٢٠٤) وعنـه البيهقي (١/ ١٥)، وصححه العلامة الألباني كَلِّللهُ في الإرواء (١٦٨).



وَالسِّفْطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْـهُرٍ خُسِّـلَ وَصُلِّي عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْـتَهِلَّ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالسِّقْطُ بُصَلَّىٰ عَلَيْهِ وَيُدْعَىٰ لِوَالِدَيْهِ بِالمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ»(١).

وَلَا يُغَسِّلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا، وَلَوْ ذِمِّيًا، وَلَا يُكَفِّنُهُ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَلَا يَتَّبع جَنَازَنَهُ الْإِنَّ فِي ذَلِكَ تَعْظِيمًا لَهُ، بَلْ يُوَارَىٰ لِعَدَم مَنْ يَوَارِيهِ مِنَ الكُفَّارِ كَمَا فُعِلَ بِأَهْلِ القَلِيبِ يَوْمَ بَدْرٍ. وَعَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَ قَدْ مَاتَ، قَالَ: اذْهَبْ فَوَارِه» (٢٠).

وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ لِعَدَمِ المَاءِ أَوْ غَيْرِهِ كَالحَرْقِ وَالجُنَامِ وَالتَّبْضِيعِ يُمِّمَ كَالجُنُبِ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الغُسْلُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ غُسْلُ بَعْضِهِ خُسِّلَ مَا أَمْكَنَ وَيُمِّمَ لِلْبَاقِي.

وَيَحِبُ عَلَىٰ الغَاسِلِ سَتُو مَا رَآهُ مِنَ المَيِّتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا، فَيَلْزَمُهُ سَتُو الشَّرِّ لَا إِظْهَارُ الخَيْرِ، وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَىٰ المُسِيءِ، وَلاَ نَشْهَدُ إِلَّا لِمَنْ شَيهِدَ لَهُ النَّبِيُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وَيَحْرُمُ سُوءُ الظَّنِّ بِمُسْلِمٍ ظَاهِرِ العَدَالَةِ، وَيَحْرُمُ سُوءُ الظَّنِّ بِمُسْلِمٍ ظَاهِرِ العَدَالَةِ، وَيُعْرَمُ سُوءُ الظَّنِّ بِمُسْلِمٍ ظَاهِرِ العَدَالَةِ،



⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۳۱۸۰) وأحمد (۶ / ۲٤۸/ ۲٤٩) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (۷۲۳).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٣٢٤)، والنسـائي (١/ ٢٨٢، ٣٨٣)، وأحمـد (١/ ٩٧)، وصححـه العلامة الألباني ﷺ في الصحيحة (١٦١).



تَكْفِينُ اللِّيتِ

يَجِبُ تَكْفِينُ المَيِّتِ مِنْ مَالِهِ، وَتَكْفِينُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَفَّنُوهُ فِي تَوْبَيْهِ»(١).

وَالوَاجِبُ سَتُرُ جَمِيعِ جَسَدِهِ؛ لِأَنَّ العَوْرَةَ المُغَلَّظَةَ يُجْزِئُ فِي سَتْرِهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَكَفَنُ المَيِّتِ أَوْلَىٰ، سِوَىٰ رَأْسِ المُحْرِمِ، وَوَجْهُ المُحْرِمَةِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ ﴾ (٧).

وَيَسْتُرُهُ بِثَوْبِ لا يَصِفُ البَشَرَةَ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَلْبُوسِ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّـهُ لَا إِجْحَافَ بِهِ عَلَىٰ المَيِّتِ، وَلَا عَلَـىٰ وَرَثَتِهِ، مَا لَمْ يُوصِي بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَـهُ، وَقَدْ تَرَكَهُ. وَقَدْ: «أَوْصَىٰ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيق أَنْ يُكَفَّنَ فِي ثَوْبَيْنِ، كَانَ يُمَرَّضُ فِيهِمَا»(").

تَكْفِينُ الرَّجُلِ،

وَالسُّنَّةُ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لِفَائِفَ بِيضٍ مِنْ قُطْنٍ تُبْسَطُ عَلَىٰ بَعْضِهَا، وَيُوضَعُ عَلَيْهِ اللَّيْسَرِ عَلَىٰ شِعَّهِ وَيُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، ثُمَّ يُرَدُّ طُرفُ العُلْيَا مِنَ الجَانِبِ الأَيْسَرِ عَلَىٰ شِعَّهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ الثَّائِيَةُ، ثُمَّ الثَّالِثَةُ كَذَلِكَ. الأَيْسَرِ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ، ثُمَّ الثَّالِثَةُ كَذَلِكَ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (١٣٨٧).



تَكْفِينُ الْمَرْأَةِ ،

وَتُكَفَّ نُ المَرْأَةُ وَالخُنْثَةُ نَدْبًا فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ مِنْ قُطْنٍ: إِزَارٌ، وَخِمَارٌ، وَقِمَارٌ،

كَفَٰنُ الصَّبِيِّ،

وَيُكَفَّنُ الصَّبِيُّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ دُونَ الرَّجُلِ، وَيُبَاحُ فِي ثَلاَثَةٍ مَا لَمْ يَرِثْهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ.

وَالصَّغِيرَةُ فِي قَمَيصٍ وَلُفَافَتَيْنِ بِلَا خِمَارٍ.

مَكْرُوهَاتُ وَمَحَرَّمَاتُ التَّكْفِينِ:

يُكْرَهُ التَّكْفِينُ بِشَعرٍ وَصُوفٍ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ فِعْلِ السَّلَفِ.

وَمُزَعْفَرٍ وَمُعَصْفَرٍ وَلَوْ لِامْرَأَة؛ لِعَدَمِ وُرُوده عَنِ السَّلَفِ.

وَمَنْقُوشٍ لِذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالحَالِ.

وَيَحْرُمُ بِجِلْدٍ وَحَرِيرٍ وَمُذَهَّبٍ؛ لِتَحْرِيمِهِ عَلَىٰ الذُّكُورِ فِي الحَيَاةِ، وَيُكْرَهُ تَكْفِينُ المَوْأَة بِالحَرِيرِ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا بَعْضَ ثَوْبٍ سَتَرَ العَوْرَةَ كَحَالِ الحَيَاةِ، وَالبَاقِي بِحَشِيشٍ وُ وَرَقٍ.

وَيَحْرُمُ دَفْنُ خُلُيٍّ وَثِيَابٍ غَيْرِ الكَفَنِ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ، وَلِحَيٍّ أَخْذُ كَفَنِ مَيِّتٍ لِحَاجَةِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ بِثَمَنِهِ.



الصَّلَةُ عَلَىٰ المَيِّتِ: الصَّلَةُ عَلَىٰ المَيِّتِ فَرْضُ كِفَايَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «صَلُّوا عَلَىٰ صَاحِبكُمْ»(١).

وَتَسْقُطُ بِمُكَلَّفٍ، وَلَوْ أُنْثَىٰ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الجَمَاعَةُ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا العَدَدُ.

شُرُوطُ صَلَاةِ الجَنَازَةِ:

وَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ: ١-النَّيَّةُ: فَيَنْوِي الصَّلَاةَ عَلَىٰ المَيِّتِ، وَلَا يَضُرُّ جَهْلُهُ بِالذِّكْرِ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ جَهِلَهُ نَوَىٰ عَلَىٰ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ الإِمَامُ، وَإِنْ نَوَىٰ أَحَدَ المَوْتَىٰ اعْتُبِرَ تَعْيِينُهُ، وَإِنْ نَوَىٰ عَلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ فَبَانَ امْرَأَةٌ أَوْ بِالعَكْسِ أَجْزَأً لِقُرَّةِ التَّعْيِينِ.

٢- وَالتَّكْلِيفُ.

٣- وَاسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ.

١- وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ.

٥- وَاجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَأَشْبَهَتْ سَائِرَهُنَّ.

٦- وَحُضُورُ المَيِّتِ إِنْ كَانَ بَالبَلَدِ؛ فَلَا تَصِتُّ عَلَىٰ جَنَازَةٍ مَحْمُولَةٍ، أَوْ مِنْ
 وَرَاءِ جِدَارِ.

٦-٨- وَإِسْلَامُ المُصَلِّي، وَالمُصَلَّىٰ عَلَيْهِ، وَطَهَارَتُهُمَا وَلَوْ بِتُرَابِلِعُذْرٍ، فَلا يُصَلَّىٰ عَلَىٰ كَافِرٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدِ مِنْهُم مَّاتَ أَبِدًا ﴾ [النَّ : ٨٠].

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٢٧٣) ومسلم (١٦١٩).



أَرْكَانُ صَلَاةِ الجَنَازَةِ،

وَأَرْكَانُهَا سَبْعَةٌ: القِيَامُ فِي فَرْضِهَا؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَجَبَ القِيَامُ فِيهَا كَالظُّهْرِ.

١- وَالتَّكْبِيرَاتُ الأَرْبَعُ: ﴿ لِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَىٰ النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا (١٠٠٠).

٣- وَقِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ؛ لِعُمُومِ حَدِيث: «لا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأُمَّ القَرْآنِ» (١٠). وَ:
 «صَلَّىٰ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَىٰ جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِأُمِّ القُرْآنِ، وَقَالَ: لِإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، أَوْ مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ» (١٠).

٣- وَالصَّلَاةُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِمَا رَوَىٰ الشَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَة بْنِ سَهْلٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ: «السُّنَّة فِي الصَّلَةِ عَلَىٰ الجَنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الإِمَامُ ثُمَّ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الصَّلَةِ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَىٰ النَّيْمِيرَةِ الأُولَىٰ سِرَّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُخْلِصُ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ ثُمَّ يُسَلِّمُ "'.

٤- وَالدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَىٰ المَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»(٥).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (١٣٣٥).

⁽٤) صحيح: رواه الشافعي في الأم (١/ ٢٣٩)، وصححه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (٧٣٤).

⁽٥)حسن: رواه أبو داو د (٣١٩٩)، وابن ماجه (١٤٩٧)، وحسنه العلامة الألباني كِمَاللَّهُ في الإرواء (٧٣٢).

٥- وَالسَّلَامُ؛ لِعُمُوم حَدِيث: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»(١٠).

٦- وَالتَّرْتِيبُ.

وَلَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ الدُّعَاءِ فِي النَّالِئَةِ، بَلْ يَجُوزُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ.

صِفَةُ صَلَاةِ الجَنَازَةِ ،

وَصِفَتُهَا: أَنْ يَسْوِيَ، ثُمَّ يُكَبِّرَ تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ، ثُمَّ يَقْرَأَ الفَاتِحَةَ سِرًّا وَلَوْ لَيْ لَا بَعْدَ النَّعَوُّذِ وَالبَسْمَلَةِ، ثُمَّ يُكَبِّرَ وَيُصَلِّي عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا فِي النَّشَهُ لِا النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا فِي التَّشَهُ لِا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَمَيِّتِنَا وَمَيِّتِنَا وَمَيِّتِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأَنْفَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَئَتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَىٰ الإسلامِ وَمَنْ تَوَقَيْتُهُ مِنَّا فَتَوَقَّهِ عَلَىٰ الإِيمَانِ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيِمُ مُنَا أَجْرَهُ وَلَا تُخِلَىٰ الإِيمَانِ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْرِمُنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ اللَّهُ مَا لَكُومِ مِنَا أَجْرَهُ وَلَا تَصْلَلَنَا بَعْدَهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ الْإِلْمَانِ ، اللَّهُ مَا لَا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ وَلَا الْمُعَلِّلَةَ عَلَىٰ الْإِلْمَانِ ، اللَّهُ مَا لَا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ وَلَا تَصْلَلْنَا بَعْدَهُ الْمَالِيمَانِ ، اللَّهُ مَا لَا عَرْمَا الْمُؤْمِنَا أَجْرَهُ وَلَا الْمَالَةُ مَا الْمُلْمِ وَمَنْ تَوَقَيْتُهُ مِنَّا فَتَوَقَّهِ عَلَىٰ الإِيمَانِ ، اللَّهُمَ مَا لَا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ وَلَا الْمُعَلِيْلَةُ مَا الْمُ اللَّهُ مَا الْمُعَلَّةُ مَا الْمُعْتَالَ اللَّهُ مَا الْمُ الْمُ اللَّهُ مَا الْمُعْرَامُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُعْمَانُ اللَّهُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُنَا أَلَهُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُولِي الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُولِي الْمُ الْمُعْمَلُهُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُ الْمُولِيْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ

: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالنَّالْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ النَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ» (٣٠ رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ

⁽١) حسمن: رواه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، وأحمد (١/ ١٢٣)، وحسمنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٧٣٢).

⁽٢) صحيح: رواه أحمــد (٢/ ٣٦٨)، والترمذي (١٢٤)، والنســائي (١٩٨٦)، ابن ماجه (١٤٩٨)، وصححه العلامة الألباني كِيَّلِللهُ في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (١٤٩٨).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٩٦٣).



عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَىٰ جَنَازَةٍ حَتَّىٰ تَمَنَّىٰ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ المَيِّتَ.

وَإِنْ كَانَ المَيِّتُ أُنْثَى أَنَّتَ الضَّمِيرَ، وَإِنْ كَانَ خُنْثَى قَالَ: هَـذَا المَيِّت وَنَحْوه، وَلا بَأْسَ بِالإِشَارَةِ بِالأُصْبَعِ حَالَ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ.

وَإِنْ كَانَ المَيِّتُ صَغِيرًا ذَكَرًا أَوْ أَنْفَى، أَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَاسْتَمَرَّ، قَالَ بَعْد: وَمَنْ تَوَقَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُخْرًا لِوَالِدَيْهِ وَفَرَطًا - أَيْ سَابِقًا مُهَيَّئًا لِمَصَالِحٍ أَبَوَيْهِ فِي الآخِرَةِ، سَوَاءٌ مَاتَ فِي حَيَاةٍ أَبَوَيْهِ أَوْ بَعْدَهَا - وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ قَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَعَظِّمْ بِهِ أَجُورَهُمَا وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ المُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كَفَالَةٍ إِبْرَاهِيمَ، وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الجَحِيمِ. سَلَفِ المُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كَفَالَةٍ إِبْرَاهِيمَ، وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الجَحِيمِ.

وَلَا يَسْتَغْفِرُ لَهُ لِأَنَّهُ شَافِعٌ غَيْرُ مَشْفُوعٍ فِيهِ، وَلَا جَرَىٰ عَلَيْهِ قَلَمٌ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ دَعَا لِموَالِيهِ؛ لِقِيَامِهِمْ مَقَامَهُمَا فِي الْمُصَابِ بِهِ.

ثُمَّ يُكَبِّرُ الرَّابِعةَ، وَيَقِفُ بَعْدَهَا قَلِيلًا، وَلا يَدْعُو وَلا يَتَشَهَّدُ وَلا يُسَبِّحُ وَيُسَلِّمُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الجَنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرُ الإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الأُولَىٰ، وَيَقْرَأُ فِي نَفْسِهِ، أَنْ يُكَبِّرُ الإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الأُولَىٰ، وَيَقْرأُ فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّى عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى التَّكْبِيرَ تَيْنِ، قُمْ يُصَلِّى عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى التَّكْبِيرَ تَيْنِ، وَيُخْلِصُ الدُّعَاءَ لِلجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَ تَيْنِ، وَلا يَقْرأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرَّا فِي نَفْسِهِ "'.

⁽١) صحيح: رواه الشافعي في الأم (١/ ٢٣٩)، وصححه العلامة الألباني رَخَيُرُيثُهُ في الإرواء (٧٣٤).

وَتُجْزِئُ تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: وَرَحْمَةُ اللهِ. وَيَجُوزُ تِلْقَاءَ رَجْههِ.

وَيُسَنُّ رَفْعُ يَكَنْهِ نَدْبًا مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ لِمَا تَقَدَّمَ فِي صَلَاةِ العِيدَيْنِ.

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ نَدْبًا عَلَىٰ صِفَتِهِ؛ لِأَنَّ القَضَاءَ يَحْكِي الأَدَاءَ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَالمَقْضِيُّ أَوَّلَ صَلَاتِهِ يَأْتِي فِيهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَإِنْ خَشِي رَفْعَهَا تَابَعَ التَّكْبِيرَ رُفِعَتْ أَمْ لَا، وَإِنْ سَلَّمَ مَعَ الإِمَامِ وَلَمْ يَقْضِهِ صَحَّتْ.

الصَّلَاةُ عَلَى المَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ :

وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلَّىٰ عَلَىٰ المَيِّتِ مِنْ دَفْنِهِ إِلَىٰ شَهْرٍ وَشَيْءٍ قَلِيلٍ، كَيَوْمٍ وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلَّىٰ عَلَىْ المَيِّتِ مِنْ دَفْنِهِ إِلَىٰ شَهْرٍ وَشَيْءٍ قَلِيلٍ، كَيَوْمِ وَيَوْمَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَوْمَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّىٰ عَلَىٰ قَبْرٍ» (١٠).

وَيَحْرُمُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ بَقَاؤُهُ عَلَىٰ حَالِهِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَيُصَلَّىٰ عَلَىٰ الغَائِبِ بِالنَّيَّةِ وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرٍ، فَتَجُوزُ صَلَاةُ الإِمَامِ وَالآحَادُ عَلَيْهِ: «لِصَلاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ النَّجَاشِعِّ»^(۱). وَإِنْ وُجِدَ بَعْضُ مَيِّتٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ فَكَكُلِّهِ إِلَّا الشَّعْرَ وَالظُّفْرَ وَالسِّنَّ، فَيُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ وُجِدَ البَاقِي فَكَذَلِكَ وَيُدْفَنُ بِجَنْبِهِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٤٥٨)، ومسلم (٩٥١).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۱۲٤٥)، ومسلم (۹۵۱).



وَلَا يُصَلَّىٰ عَلَىٰ مَأْكُولِ بِبَطْنِ آكِل ﴿ ، وَلاَ مُسْتَحِيل بِإِحْرَاقٍ وَنَحْوِهِ ﴿ وَلَا عَلَىٰ بَعْضِ حَيِّ مُدَّةَ حَيَاتِهِ كَيَدٍ وَسَاقٍ قُطِعَتْ فِي سَرِقَةٍ أَوْ لِآكِلَةٍ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَىٰ المَيِّتِ دُعَاءٌ لَهُ وَشَفَاعَةٌ ، وَهَذَا عُضْوٌ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الثَّوَابِ وَالعِقَابِ.

وَلَا يُسَـنُّ أَنْ يُصَلِّي الإِمَامُ الأَعْظَـمُ وَلَا إِمَامُ كُلِّ قَرْيَةٍ - وَهُـوَ وَالِيهَا فِي القَضَاءِ - عَلَىٰ الغَالِّ، وَهُوَ مَنْ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا غَنِمَهُ.

وَلَا عَلَىٰ قَاتِلِ نَفْسِهِ عَمْدًا؛ لِمَا رَوَىٰ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللللِّهُ عَلَيْهِ الللللِّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللللِّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللللِّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ الللللْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عِلْمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلِي عَلِي

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَىٰ المَيِّتِ فِي المَسْجِدِ إِنْ أُمِنَ تَلْوِيثُهُ لِقَوْلِ عَائِشَـةَ: «صَلَّىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ سَهْلِ بْنِ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ»(١٠).

وَلِلْمُصَلِّي قِيرَاطٌ، وَهُـوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ، وَلَـهُ بِتَمَامِ دَفْنِهَا آخَرُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُفَارِقَهَا مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّىٰ تُدْفَنَ.

حَمْلُ الْمَيِّتِ وَدَفْنُهُ:

حَمْـلُ المَيِّتِ وَدَفْنُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهِمَا هَتْكًا لِحُرْمَتِهَا، وَأَذَىٰ لِلنَّاسِ بِهَا.

⁽١) أي من سبع أو غيره، ولو مع مشاهدة الآكل، لفقد شرطها من الغسل والتكفين.

⁽٢) كما لو وقع في ملاحة، أو حلة صابون، لأنه لم يبق منه ما يصليٰ عليه.

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٩٧٨).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٩٧٣).

لَكِنْ يَسْقُطُ الحَمْلُ وَالدَّفْنُ وَالتَّكْفِينُ بِالكَافِرِ وَغَيْرِهِ؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ النِّيَّةِ.

وَيُكْرَهُ أَخْذُ الأَجْرِ عَلَىٰ حَمْلِهِ وَدَفْنِهِ وَغَسْلِهِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ.

مَا يُسَنُّ وَمَا يَجِبُ فِي حَمْلِ الجَنَازَةِ وَالدُّفْنِ:

١- يُسَنُّ كَوْنُ المَاشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَأَبَا بَكْرِ يَمْشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ» (١).

- وَيُسَنُّ كَوْنُ الرَّاكِبِ خَلْفَهَا؛ لِحَدِيثِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا: «الرَّاكِبُ
 خَلْفَ الجَنَازَةِ وَالمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا» (٢).

٣- وَيُسَنُّ القُرْبُ مِنْهَا كَالإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ.

٤- وَيُسَنُّ اللَّحْدُ، وَهُ وَ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ؛ لِقَوْلِ سَعْدٍ: «ٱلْحِدُوا لِي لَحْدًا وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبِنَ نَصْبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٣).

وَاللَّحْدُ: هُوَ أَنْ يُحْفَرَ إِذَا بَلَغَ قَرَارَ القَبْرِ فِي حَاثِطِ القَبْرِ مَكَانًا يَسَعُ المَيِّتَ، وَكُوْنُهُ مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ أَفْضَلُ.

⁽۱) حسن: رواه أبو داود (۳۱۷۹)، والترمذي (۱۳۰۷)، والنساتي (۱۹۴۴)، وابن ماجه (۱۴۸۲)، وأحمد (۲/۸)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (۷۳۹).

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (١٣١١)، والنسائي (١٩٤٣)، وابن ماجـه (١٥٠٧)، وأحمد (٤/ ٢٤٧)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٧٤٠).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٩٦٦).



- وَالشَّـقُّ: أَنْ يُحْفَرَ فِي وَسـطِ القَبْرِ كَالنَّهْرِ وَيُبْنَىٰ جَانِبَـاهُ، وَهُوَ مَكْرُوهُ بِلَا عُنْرٍ، كَإِدْ خَالِبَاهُ، وَهُوَ مَكْرُوهُ بِلَا عُنْرٍ، كَإِدْ خَالِهِ خَشَبًا وَمَا مَسَّتُهُ نَارٌ، وَدَفْنِ فِي تَابُوتٍ.
- ٥- وَسُنَّ أَنْ يُعَمَّقَ القَبْرُ، وَيُوسَّعَ بِلا حَدِّ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ فِي قَتْلَىٰ أُحُدِ:
 «احْفِرُوا، وَأَوْسِعُوا، وَأَعْمِقُوا» (١٠). وَيَكْفِي مَا يَمْنَعُ السِّبَاعَ وَالرَّائِحَةَ؛ لَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ المَقْصُودُ.
- ٣- وَسُنَّ قَوْلُ مُدْخِلِهِ القَبْرَ: بِسْمِ اللهِ، وَعَلَىٰ مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ؛ لِأَمْرِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَرَ بَدْنِكَ. (°).
- ٧- وَيَجِبُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِهِ القِبْلَةَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الكَعْبَةِ: «قِبْلَتُكُمْ أَخْيَاءً وَأَمْوَاتًا»(٣) وَلاَئَهُ طَرِيقَةُ المُسْلِمِينَ بِنَقْل الخَلَفِ عَنِ السَّلَفِ.
 - ٨- وَيُسَنُّ عَلَىٰ جَنْبِهِ الأَيْمَنِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ النَّاثِمَ، وَهَذِهِ سُنَّتُهُ.
- ٩- وَيُسَنُّ حَثْوُ التُّرَابِ عَلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يُهَالُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ فِيهِ: «فَحَثَىٰ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا» (١٠).

⁽۱) صحيح: رواه أبـو داود (۳۲۱۵)، والترمذي (۱۷۲۳)، والنســائي (۲۰۱۱)، وابن ماجه (۱۵٦٠)، وأحمد (۱۶/۴)، وصححه العلامة الألباني كِيَّالِلهُ في الإرواء (۲۰۱۳).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٢٧)، وابن حبان (٧/ ٣٧٦)، والحاكم (١/ ٥٢٠)، والبيهقي (٤/ ٥٥)، وصححه العلامة الألباني كَيَاللهُ في الإرواء (٧٤٧).

⁽٣) حسـن: رواه أبو داود (٢٨٧٥)، والنســائي (٢٠١٤)، والبيهقي (٣/ ٤٠٨)، والحاكم (١/ ١٢٧)، والطبراني (١٧/ ٤٧)، وحسنه العلامة الألباني كِيَالِثهُ في الإرواء (٦٩٠).

⁽٤) صحيح: رواه ابن ماجه (١٥٦٥)، وصححه العلامة الألباني كِثَالِتُهُ في الإرواء (٧٤٣).

١٠- وَيُسَنُّ رَشُّ القَبْرِ بِالمَاءِ.

١١ - وَيُسَنُّ رَفْعُ القَبْرِ قَدْرَ شِبْرٍ.

١٢ - وَيُسَنُّ أَنْ يُصْنَعَ لِأَهْلِ المَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ »(١).

مَكْرُوهَاتُ الجَنَازَةِ: يُكْرَهُ القِيَامُ لَهَا لِقَوْلِ عَلِيٍّ تَعَطِّيُّهُ: «قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَةَ تُعَلَيْهِ وَسَلَمَ ثُمَّ قَعَدَ» (٢).

١- وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ مَعَهَا، وَلَوْ بِالذِّكْرِ وَالقُرْآنِ.

٢- وَيُكْرُهُ إِدْخَالُ الْقَبْرِ خَشَبًا وَمَا مَسَّتْهُ نَالٌ، كَآجُرٌ ؛ تَفَاؤُ لَا أَنْ لَا يَمَسَّ المَيْتَ نَارٌ.

٣- وَيُكْرَهُ وَضْعُ فِرَاشِ تَحْتَهُ، وَجَعْلُ مَخَدَّةٍ تَحْتَ رَأْسِهِ.

٤- وَيُكْرَهُ تَزْوِيتُ الْقَبْرِ، وَتَجْصِيصُهُ، وَتَبْخِيرُهُ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ: «نَهَىٰ النَّبِيُ صَالِّلَةُ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُقْعَدُ عَلَيْهِ» (٣).

٥- وَيُكْرَهُ الاتِّكَاءُ إِلَيْهِ.

٦-وَيُكْرَهُ المَبِيتُ وَالضَّحِكُ عِنْدَهُ، وَالحَدِيثُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَا يُقِ بِالحَالِ.

٧- وَيُكْرَهُ الْكِتَابَةُ عَلَيْهِ، وَالجُلُوسُ، وَالبِنَاءُ، فَإِنْ كَانَ البِنَاءُ مُشْرِفًا وَجَبَ

⁽١) حسن: رواه أحمد (١/ ١٧٥)، وأبو داود (٣١٣٢)، وابن ماجه (١٦١٠ وحسنه العلامة الألباني يَخْلِللهُ في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (١٦١٠).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٩٦٢).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٩٧٠).



هَدْمُـهُ؛ لِقَوْلِهِ صَالَّالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيِّ: «لَا تَـدَعْ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ» (١٠).

٨- وَيُكُرَهُ الْمَشْيُ بِالنَّعْلِ، إِلَّا لِخَوْفِ نَجَاسَةٍ أَوْ شَوْكٍ وَنَحْوِهِ وَ لِحَدِيثِ بَشِيرٍ بْنِ الخَصَاصِيَةِ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِشَيرٍ بْنِ الخَصَاصِيةِ قَالَ: بينامَا أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ السِّبْتِيَّيَنْ أَلْقِ لِإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي القُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ السِّبْتِيَيَنْ أَلْقِ سِإِنَيْتَيْكَ، فَنَظَرَ الرَّجُلُ، فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَعَهُمَا، فَرَمَى بِهِمَا» (٥٠).

٩- وَيُكْرَهُ الذَّبْحُ عِنْدَ القُبُورِ وَالأَكْلُ مِنْهُ؛ لِخَبَرِ أَنَسٍ: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ»(٣). ١٠- وَيُكْرَهُ الصَّدَقَةُ عِنْدَ القَبْرِ، فَإِنَّهُ مُحْدَثٌ وَفِيهِ رِيَاءٌ.

مَا يَحْرُمُ فِي الدَّفْنِ،

١- يَحْرُمُ دَفْنُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ أَوْ مَعَهُ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّ لَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
 يَدْفِنُ كُلَّ مَيِّتٍ فِي قَبْرٍ إِلَّا لِضَـرُورَةٍ، كَكَثْرَةِ المَوْتَىٰ، وَقِلَّةِ مَنْ يَدْفِنُهُمْ،
 وَخَوْفِ الفَسَادِ عَلَيْهِمْ؛: «لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَثُرَ القَتْلَىٰ يَوْمَ

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (٩٦٩).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٢٣٠)، والنسائي (٢٠٤٨)، وابن ماجه (١٥٦٨)، وأحمد (٥/ ٨٣)، وصححه العلامة الألباني كَيْلِلله في صحيح الجامع (٧٩١٣).

⁽٣) صحيح: رواه أحمـد (٣/ ١٩٧)، وأبـو داود (٣٢٢٢) وصححـه العلامـة الألبـاني كَيِّلَهُ في صحيح الجامع (٧٥٣٥).

أُحُدٍ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي القَبْرِ الوَاحِدِ، وَيَسْأَلُ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ فَيُقَدِّمُهُ فِي اللَّحْدِ»(١٠.

٢- وَيَحْرُمُ تَقْبِيلُ القَبْرِ، وَالطَّوَافُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ البِدَعِ.

٣- وَيَحْرُمُ إِسْرَاجُ المَقَابِرِ، وَالدَّفْنُ بِالمَسَاجِدِ، وَكَذَا بِنَاءُ المَسَاجِدِ عَلَىٰ القُبُورِ.

٤- وَيَحْرُمُ الدَّفْنُ فِي مِلْكِ الغَيْرِ، وَيُنْبَشُ مَا لَمْ يَأْذَنْ مَالِكُهُ.

مَوْتُ الحَامِلِ:

وَإِنْ مَاتَتْ الحَامِلُ حَرُمَ شَتَّ بِطْنِهَا؛ لِأَنَّهُ هَتْكُ حُرْمَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ لِإِبْقَاءِ حَيَاةٍ مُتَوَهَّةٍ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الحَيِّ» (١٠).

وَأُخْرِجَ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تُرْجَىٰ حَيَاتُهُ، بِأَنْ كَانَ يَتَحَرَّكُ حَرَكَةً قَوِيَّةً، وَانْفَتَحَتْ الْمَخَارِجُ، وَلَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثُرُ، وَلَا يُشَقُّ بَطْنُهَا، لِمَا تَقَدَّمَ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ لَمْ تُدْفَنْ حَتَّىٰ يَمُوتَ الحَمْلُ لِحُرْمَتِهِ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا شُقَّ البَاقِي لِتَيَقُّنِ حَيَاتِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُتَوَهَّمَةً.

تَعْزِيَةُ الْسُلِمِ،

يُسَنُّ تَعْزِيَةُ المُسْلِمِ وَلَوْ صَغِيرًا قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدِهِ إِلَىٰ ثَلاثَةِ آيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةُ الإِحْدَادِ المُطْلَقِ، إِلَّا إِذَا كَانَ غَائِبًا فَلَا بَأْسَ بِتَعْزِيَتِهِ إِذَا حَضَرَ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٣٠٠٩) وابـن ماجـه (١٦١٦)، وصححـه العلامـة الألباني كَلَّلُهُ في الإرواء (٧٦٣).



فَيُقَالُ لَهُ: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ الدُّعَاءُ لِلْمُصَابِ وَمَيِّتِهِ.

وَيَقُولُ هُوَ: اسْتَجَابَ اللهُ دُعَاءَكَ، وَرَحِمَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ.

البُكَاءُ وَالنَّدْبُ عَلَى الْمَيْتِ:

لا بَأْسَ بِالبُكَاءِ عَلَىٰ المَيِّتِ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّلِلَهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ لا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ العَيْنِ، وَلا بِحُزْنِ القَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَىٰ لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ "' .

وَيَحْرُمُ النَّدُبُ: وَهُوَ البُّكَاءُ مَعَ تِعْدَادِ مَحَاسِنِ المَيِّتِ، وَالنِّيَاحَةُ: وَهِي رَفْعُ الصَّوْتِ بِذَلِكَ بِرَنَّةٍ؛ لِقَوْلِ أُمَّ عَطِيَّةَ: «أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي البَيْعَةِ أَنْ لَا نَنُوحَ »(''. وَيَعْرُمُ شَتُّ الثَّوْبِ، وَلَطْمُ الخَدِّ، وَالصُّرَاخُ، وَنَتْفُ الشَّعرِ وَنَشْرُهُ وَخَلْقُهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ، وَشَتَ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»(") وَعَنْ أَبِي مُوسَى: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرِئَ مِنَ الصَالِقَةِ، وَالحَالِقَةِ، وَالشَّاقَةِ»('').

زِيَارَةُ القُبُورِ؛

تُسَنُّ زِيَارَةُ القُبُورِ لِلرِّجَالِ إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ المَوْتَ» (٥٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٣٠٤)، ومسلم (٩٢٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٣٠٦)، ومسلم (٩٣٦).

 ⁽۳) متفق عليه: رواه البخاري (۱۲۹٤)، ومسلم (۱۰۳).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٩٦)، ومسلم (١٠٤).

⁽٥) صحيح: رواه مسلم (٢٠٣٤).



وَتُكْرَهُ زِيَارَةُ القُبُورِ لِلنِّسَاءِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَعَنَ اللهُ زَوَّارَاتِ القُبُورِ»(٬٬ وَلَأِنَّ المَرْأَةَ قَلِيلَةُ الصَّبْرِ، فَلاَ يُؤْمَنُ تَهَيَّجُ حُزْنِهَا بِرُؤْيَة قُبُورِ الأَحِبَّةِ، فَيحْمِلُهَا عَلَىٰ فِعْلِ مَا لَا يَحِلُّ لَهَا فِعْلُهُ، بِخِلَافِ الرَّجُل.

وَإِنْ اجْتَازَتْ المَرْأَةُ بِقَبْرٍ فِي طَرِيقِهَا فَسَلَّمَتْ عَلَيْهِ وَدَعَتْ لَهُ فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ لِذَلِكَ.

الدُّعَاءُ عِنْدَ الْمُقَابِرِ:

وَسُنَّ لِمَنْ زَارَ القُبُورَ أَوْ مَرَّ بِهَا أَنْ يَقُولَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لِلَاحِقُونَ، وَيَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَالمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمْ العَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ» لِلاَّخْبَارِ الوَارِدَةِ بِذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَبُرَيْدَةَ، وَغَيْرِهِمَا، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ.

وَأَيُّ قُرْبَةٍ مِنْ دُعَاءٍ وَاسْتِغْفَارٍ وَصَلاةٍ وَصَوْمٍ وَحَجِّ وَقِرَاءَةٍ وَغَيْرٍ ذَلِكَ، فَإِنَّ المَيِّتَ يَصِلُ إِلَيْهِ فَعَلَهُ مُسْلِمٌ أَوْ حَيِّ نَفَعَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ المَيِّتَ يَصِلُ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الخَيْرِ؛ لِلنُّصُوصِ الوَارِدَةِ، حَتَّىٰ لَوْ أَهْدَاهَا لِلنَّيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ جَازَ وَوَصَلَ إِلَيْهِ النَّوَابُ.

اِبْتِدَاءُ السَّلَامِ وَرَدُّهُ:

وَابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَىٰ الحَيِّ سُنَّةٌ؛ لِحَدِيث: «أَفْشُوا السَّلَامَ»(١) وَرَدُّهُ فَرْضُ

⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (١٥٧٥)، وصححه العلامة الألباني كَثِيَّلُهُ في الإرواء (٧٧٤).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٥٤).



كِفَايَةٍ، فَإِنْ كَانَ وَاحِـدًا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰى: ﴿ وَإِذَاحُيِّينُمُ بِنَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا ٓ أَوْرُدُّوهَا ۗ ﴾ [النَّئِلا : ٨٦].

وَعَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «يُجْزِئُ عَنِ الجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزِئُ عَنِ الجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ» (١٠).

تَشْمِيتُ العَاطس؛

وَتَشْمِيتُ العَاطِسِ إِذَا حَمِدَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَرَدُّهُ فَرْضُ عَيْنٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ الله، فَحَقُّ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِم سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ "'' وَعَنْهُ أَيْضًا: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلهِ، وَلَيْقُلْ أَخُوهُ أَوْصَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَيَقُولُ هُوَ: يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالكُمْ "''.



⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٥٢١٠)، وصححه العلامة الألباني كَيَّللهُ في صحيح الجامع (٨٠٢٣).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٥٨٧٢).

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٥٨٧٠).



الزَّكَاةُ لُغَةً: النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، يُقَالُ: زَكَا الزَّرْعُ، إِذَا نَمَا وَزَادَ، وَتُطْلَقُ عَلَىٰ المَدْحِ وَالتَّطْهِيرِ وَالصَّلَاحِ، وَسُمِّيَ المُخْرَجُ زَكَاةً؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي المُخْرَجِ مِنْهُ وَيَقِيهِ الأَفَاتِ.

وَفِي الشَّرْعِ: حَقُّ وَاجِبٌ فِي مَالٍ مَخْصُوصٍ لِطَاثِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ فِي وَقْتِ مَخْصُوصِ.

وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الإِسْلَامِ وَمَبَانِيهِ العِظَامِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَاَّلَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ: شَهَاوَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمٍ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ» (١٠.

شُرُوطُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ،

شُرُوطُ وُجُوبِهَا خَمْسَةٌ:

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۸)، ومسلم (١٦).



فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدّ عَلَىٰ فُقُرَائِهِمْ» (أَ وَلاَ يَقْضِيهَا إِذَا أَسْلَمْ.

الثَّانِي: الحُرِّيَّةُ: فَلَا تَجِبُ عَلَىٰ الرَّقِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، وَلَا عَلَىٰ المُكَاتِبِ؛ لِأَنَّه عَبْدٌ وَمِلْكُهُ غَيْرُ تَامٍّ، لَكِنْ تَجِبُ عَلَىٰ المُبَعَّضِ بِقَدْرِ ملْكِهِ مِنَ المَالِ بِجُزْرِهِ الحُرِّ لِتَمَام ملْكِهِ عَلَيْهِ.

الثَّالِثُ: مِلْكُ النِّصَابِ: وَلَوْ لِصَغِيرِ أَوْ مَجْنُونِ؛ لِعُمُومِ الأَّخْبَارِ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ فَلَا زَكَاةَ إِلَّا الرِّكَاز: وَيَكُونُ تَقْرِيبًا فِي الأَثْمَانِ، وَتَحْدِيدًا فِي غَيْرِهَا، وَتَجْدِيدًا فِي غَيْرِهَا، وَتَجْدِيدًا فِي غَيْرِهَا، وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَىٰ النِّصَابِ بِالحِسَابِ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ.

الرَّابِعُ: المِلْكُ التَّامُّ: فَلَا زَكَاةَ عَلَىٰ السَّيِّد فِي دَيْنِ الكِتَابَةِ؛ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَعْجِيزَ نَفْسِهِ، وَلَا فِي حِصَّةِ المُضَارِبِ مِنَ الرِّبْحِ قَبْلَ القِسْمَةِ.

وَمَنْ لَهُ دَيْنُ عَلَىٰ مَلِيءٍ زَكَّاهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَىٰ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَىٰ قَبْضِهِ وَالانْتِفَاعِ بِهِ، وَكَذَا الدَّيْنُ عَلَىٰ غَيْرِ المَلِيءِ وَالمَجْحُودِ وَالمَغْصُوبِ، يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَىٰ، وَيَرْجِعُ المَغْصُوبُ مِنْهُ عَلَىٰ الغَاصِبِ بِالزَّكَاةِ، أَيْ زَكَاة المَالِ المَغْصُوبِ زَمَنَ غَصْبِهِ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ حَصَلَ بِيَدِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَلِفَ بَعْضُهُ.

الخَامِسُ: تَمَامُ الحَوْلِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ»('). وَرِفْقًا بِالمَالِكِ؛ لِيَتَكَامَل

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (١٥٧٢)، والترمذي (٦٢٠)، وابن ماجه (١٧٩٢)، وصححه العلامة الألباني كَلِّللهُ في الإرواء (٧٨٧).

النَّمَاءُ فَيُوَاسِي مِنْهُ، وَلَا يَضُرُّ لَوْ نَقَصَ نِصْفَ يَوْمٍ. وَهَذَا فِي غَيْرِ المُعَشَّرِ، أَيْ الخُبُوبُ وَالثِّمَارُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ ﴾ [الانْقَطَا: ١٤١]، وَكَذَا المَعْدِنُ وَالرِّكَارُ وَالعَسَلُ قِيَاسًا عَلَيْهِمَا.

وَإِنِ اسْتَفَادَ مَالًا بِإِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ وَنَحْوِهِمَا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّىٰ يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ.

وَإِنِ انْقَطَعَ النِّصَابُ فِي بَعْضِ الحَوْلِ انْقَطَعَ لِعَدَمِ الشَّرْطِ، لَكِنْ يُعْفَىٰ فِي الأَثْمَانِ وَقِيَمِ العُرُّوضِ عَنْ نَقْصٍ يَسِيرٍ، كَحَبَّةٍ وَحَبَّتَيْنِ؛ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِ.

وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ - لا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ - انْقَطَعَ الحَوْلُ، وَيَسْتَأْنِفُ حَوْلًا، إِلَّا فِي ذَهَبٍ وِفِضَّةٍ، وَبِالعَكْسِ؛ لِأَنَّهُمَا كَالجِنْسِ الوَاحِدِ، وَيُخْرِجُ مِمَّا مَعَهُ عِنْدَ الوُجُوبِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ عَرْضًا لِتِجَارَةٍ بِنَقْدٍ أَوْ بَاعَهُ بِهِ بَنَىٰ عَلَىٰ حَوْلِ الأَوَّلِ؛ لِأَنَّ النَّرَكَاةَ تَجِبُ فِي قِيَمِ العُرُوضِ، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ النَّقْدِ، وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ تَجِبُ فِي قِيمَ العُرُوضِ، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ النَّقْدِ، وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ لَمْ يَسْقُطْ كَالمُطلِّقِ فِي مِنَ الزَّكَاةِ لَهُ المَوْتِ، فَإِنِ اذَّعَىٰ عَدَمَ الفِرَارِ وَثَمَّ قَرِينَةٌ عُمِلَ بِهَا، وَإِلَّا فَقَوْله.

وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِنِصَابٍ مِنْ جِنْسِهِ كَأَرْبَعِينَ شَاةً بِمِثْلِهَا أَوْ أَكْثَرَ بَنَىٰ عَلَىٰ حَوْلِهِ، وَالزَّائِدُ تَبَعٌ لِلأَصْلِ فِي حَوْلِهِ كِنِتَاجٍ، فَلَوْ أَبْدَلَ مِائَةَ شَاةٍ بِمَاثَتَيْنِ لَزِمَهُ شَاتَانِ إِذَا حَالَ حَوْلُ المِائَةِ، وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِدُونِ نِصَابٍ انْقَطَعَ.



الأَصْنَافُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ:

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ:

١- فِي سَائِمَةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ.

٢- وَفِي الخَارِجِ مِنَ الأَرْضِ.

٣- وَفِي العَسَلِ.

١- وَفِي الأَثْمَانِ.

٥- وَفِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ، كَمَا يَأْتِي مُفَصَّلًا.

مَا يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ ،

يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ دَيْنٌ يَنْقُصُ النِّصَابَ فِي الأَمْوَالِ البَاطِنَةِ؛ لِأَنَّ حُثْمَانَ قَالَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: «هَذَا شَهُرُ زَكَاتِكُمْ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّهِ حَتَّى تُخْرِجُ وا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ» (١) وَكَذَا فِي الأَمْوَالِ الظَّاهِ رَةِ، كَالمَوَاشِي وَالخُبُوبِ وَالثِّمَارِ.

وَمَـنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ أُخِذَتْ مِـنْ تَرِكَتِهِ، وَلَوْ لَمْ يُـوصِ بِهَا؛ لِحَدِيثِ: «فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُّ بِالقَضَاءِ»(٬٬



⁽١) صحيح: رواه مالك في: «الموطأ» (١/ ٢٥٣) رقم (٩٩٠)، وصححه العلامة الألباني كَمَيْلَةُ في الإرواء (٧٨٩).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (٢٧٤٩).



بَابُ زَكَاةِ السَّائِمَةِ

وَهِيَ الإِبِلُ وَالبَقَرُ وَالغَنَمُ، وَسُمِّيَتْ بَهِيمَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ، وَتَحِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ بِثَلاثَةِ شُرُوطٍ.

أَحَدُهَا: أَنْ تُتَّخَذَ لِلدَّرِّ وَالنَّسْلِ وَالتَّسْمِينِ، لَا لِلْعَمَلِ.

النَّانِي: السَّوْمُ المُبَاحُ - أَيْ تَرْعَىٰ - أَكْثَرَ الحَوْلِ؛ لِحَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «فِي كُلِّ إِيلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَهُ لَبُونٍ» (() وَفِي حَدِيثِ الطَّدِّيقِ النَّهُ لَبُونِ» (() وَفِي الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فَفِيهَا صَاهُ (الصَّدِيثِ العَدِيثِ. وَفِي آخَر: «إِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً عَنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءً رَبُّها (()) فَقُيِّدَ بِالسَّوْمِ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَبْلُغَ نِصَابًا.

نِصَابُ الإِبلِ.

أَقَلُّ نِصَابِ الإِبِلِ حَمْسٌ، وَفِيهَا شَاةٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ حَمْسٍ شَاةٌ إِلَىٰ حَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ، فَتَجِبُ بِنْتُ مَحَاضٍ - وَهِي مَا تَمَّ لَهَا سَنَةٌ، وَسُمِّيتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ حَمَلَتْ، وَالمَاخِضُ الحَامِلُ، وَلَيْسَ كَوْنُ أُمِّهَا مَاخِضًا شَرْطًا، وَإِنَّمَا ذُكِّرَ تَعْرِيفًا لَهَا بِغَالِبِ أَحْوَالِهَا.

⁽١)حسن:رواه أبوداود(١٥٧٥)،والنسائي(٢٤٤٤)،وحسنه العلامة الألباني كِمَالِلْهُ فِي الإرواء(٧٩١).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١٤٥٤).

⁽٣) انظر السابق.



وَفِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ وَضَعَتْ غَالِيًا، فَهِيَ ذَاتُ لَبَنِ.

وَفِي سِتِّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الفَحْلُ، وَأَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا وَتُرْكَب.

وَفِي إِحْدَىٰ وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ، وَهِي مَا تَمَّ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهَا تَجْذَعُ إِذَا سَقَطَتْ سِنُّهَا، وَهَذَا أَعْلَىٰ سِنّ يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

وَفِي سِتُّ وَسَبْعِينَ ابْنَتَا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَىٰ وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَىٰ مِاثَةٍ وَعِشْرِينَ، وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَىٰ وَعِشْـرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ إِلَىٰ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ، فَيَسْـتَقِرُّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ.

فَفِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ حِقَّةٌ وَبِنْتَا لَبُونٍ.

وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ حِقَّتَانِ وَبِنْتُ لَبُونٍ.

وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ.

وَفِي مِائَةٍ وَسِتِّينَ أَرْبَعُ بَنَاتِ لَبُونٍ.

وَفِي مِائَةٍ وَسَبْعِينَ حِقَّةٌ وَثَلاثُ بَنَـاتِ لَبُونٍ، وَهَكَذَا، فَـاإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ خُيِّرَ بَيْنَ أَرْبَعِ حِقَاقٍ وَخَمْسِ بَنَاتِ لَبُونٍ.

وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِنْتُ لَبُونٍ مَثَلًا وَعَدِمَهَا، أَوْ كَانَتْ مَعِيبَةً فَلَهُ أَنْ يَعْدِلَ إِلَى عِقْدِ وَمَنْ وَجَبَتُ فَلَهُ أَنْ يَعْدِلَ إِلَىٰ عِقَّةٍ وَيَأْخُذَهُ - أَيْ الجُبْرَان- إِذَا دَفَعَ



الحِقَّةَ عَنْ بِنْتِ اللَّبُونِ، وَهُوَ شَاتَانِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَيُجْزِئُ شَاة وَعَشَرَة دَرَاهِم، وَيَتَعَيَّنُ عَلَىٰ وَلِيٍّ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ أَدْوَنَ مُجْزِيْ، وَلَا دَخْلَ لِجُبْرَانٍ فِي غَيْرِ إِبلِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَىٰ ذَلِكَ حَدِيثُ أَنْسَ ثَعَظَّتُهُ: «أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِّيقَ ثَعَظَّتُهُ كَتَبَ لَهُ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَىٰ البَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا رَسُولَهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ المُسْلِمِينَ عَلَىٰ وَجْهِهَا قَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطَ فِي أَرْبَع وَعِشْرِينَ مِنَ الإِبِلِ، فَمَا دُونَهَا مِنَ الغَنَم فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَىٰ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَىٰ خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْتَىٰ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِــتًا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَــا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الفَحْلِ، فَــإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَىٰ وَسِتِّينَ إِلَىٰ خَمْسِ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فِإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَىٰ تِسْعِينَ فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَىٰ وَتِسْعِينَ إِلَىٰ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفَيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَـا الْفَحْلِ، فَـإِذَا زَادَتْ عَلَىٰ عِشْـرِينَ وَمِائِةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِيـنَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةُ (١).

نصَابُ الْبَقَرِ:

وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ بَقَرُّتُ الشَّيْءَ: إِذَا شَقَقْتُهُ؛ لِأَنَّهَا تَبْقَرُ الأَرْضَ بِالحِرَاثَةِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَأَقَـلُّ نِصَابِ الْبَقَرِ أَهْلِيَّةً كَانَتْ أَوْ وَحْشِيَّةً ثَلَاثُونَ، وَفِيهَا تَبِيعٌ - وَهُوَ مَا هُ سَنَةٌ -.

وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ - لَهَا سَنَتَانِ -.

وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ؛ لِقَوْلِ مُعَاذَ تَوَلِّئُهُ: «بَعَثَنِي رَسُّولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُصَدِّقُ أَهْلَ اليَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِنَ البَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً» (١٠).

نِصَابُ الغَنَمِ،

وَأَقَلُّ نِصَابِ الغَنَمِ - أَهْلِيَّةً كَانَتْ أَوْ وَحْشِيَّةً - أَرْبَعُونَ، وَفِيهَا شَاةٌ، لَهَا سَنَةٌ، أَوْ جَذَعَةُ ضَأْنِ لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ هَذَا السِّنَّ هُوَ المُجْزِئُ فِي الأُضْحِيَةِ، كَذَا السِّنَّ هُوَ المُجْزِئُ فِي الأُضْحِيَةِ، كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ.

وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَىٰ وَعِشْرِينَ شَاتَانِ.

وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ.

وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ.

ثُـمَّ فِي كُلِّ مِاتَةٍ شَـاةٌ؛ لِمَا رَوَىٰ أَنَسُ نَعَظَيْهُ فِي كِتَابِ الصَّدَقَـاتِ: «وَفِي سَائِمَةِ الغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَىٰ عِشْرِينَ وَمِائِةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَىٰ عِشْرِينَ

⁽١) صحيح: رواه أبـو داود (١٥٧٦)، والترمذي (٦٢٣)، والنســائي (٢٤٥٠)، وابن ماجه (١٨٠٣)، وأحمد (٥/ ٨٣)، وصححه العلامة الألباني كِيَّاللهُ في الإرواء (٧٩٥).



وَمِائَةٍ فَفِيهَا شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَىٰ مِائَتَيْنِ إِلَىٰ ثَلَاثٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَىٰ ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» (١٠).



⁽١) صحيح: وقد تقدم.



فَصْلٌ فِي الخُلْطَةِ

وَإِذَا اخْتَلَطَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَهْ لِ الزَّكَاةِ فِي نِصَابِ مَاشِيَةٍ لَهُمْ جَمِيعَ الحَوْلِ، وَاشْتَرَكَا فِي المَبِيتِ وَالمَسْرَحِ وَالمَحْلَبِ وَالفَحْلِ وَالمَرْعَىٰ ذَكَيَا الحَوْلِ، وَاشْتَرَكَا فِي المَبِيتِ وَالمَسْرَحِ وَالمَحْلَبِ وَالفَحْلِ وَالمَرْعَىٰ ذَكَيَا كَالوَاحِدِ. وَلا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الحُلْطَةِ، وَلا اتِّحَادُ المَشْرَبِ وَالرَّاعِي، وَلا اتِّحَادُ الفَحْلِ إِنْ اخْتَلَفَ النَّوْعُ، كَالبَقَرِ وَالجَامُ وسِ وَالضَّانِ وَالمَعْزِ؛ لِمَا رَوَىٰ الفَحْلِ إِنْ اخْتَلَفَ النَّوْعُ، كَالبَقَرِ وَالجَامُ وسِ وَالضَّانِ وَالمَعْزِ؛ لِمَا رَوَىٰ الفَحْلِ إِنْ اخْتَلَفَ النَّوْرَةُ بَيْنَ مُجْتَمَعِ أَنْسُ بَعِيظَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ» (*).

وَقَـدْ تُفِيـدُ الخُلْطَةُ تَغْلِيظًا، كَاثْنَيْنِ اخْتَلَطَا بِأَرْبَعِينَ شَـاةً، لِـكُلِّ وَاحِدٍ عِشْرُونَ، فَيَلْزَمُهُمَا شَاةٌ أَنْصَافًا.

وَتَخْفِيفًا، كَثَلَاثَةِ اخْتَلَطُوا بِمَاثِةٍ وَعِشْرِينَ شَاةً، لِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ، فَيَلْزَمُهُمْ ثَلَاثٌ، كُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ.

وَلَا أَثْرَ لِتَفْرِقَةِ المَالِ وَلَا خُلْطَتِهِ؛ لِأَنَّ الخَبَرَ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَىٰ غَيْرِ المَاشِيّةِ.

وَفِي سَائِرِ الأَمْوَالِ يُضَمُّ مَالُ الوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَىٰ بَعْضٍ، تَقَارَبَتِ البُلْدَانُ أَوْ تَبَاعَدَتْ؛ لِعَدَمِ تَأْثِيرِ الخُلْطَةِ فِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ المَالُ سَائِمَةً، فَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً بِمَحِلَّيْنِ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ قَصْرٍ، فَلِكُلِّ حُكْمُ نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ شِيَاهٌ بِمَحَالٌ مُتَبَاعِدَةٍ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



فِي كُلِّ مَحِلِّ أَرْبَعُونَ، فَعَلَيْهِ شِيَاهٌ بَعَدَدِ المَحَالِّ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ لَـهُ فِـي كُلِّ مَحِلٍّ أَرْبَعُونَ، مَا لَمْ يَكُنْ خُلْطَةً؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمَعٍ، وَلا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ» (١٠.



⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٤٨٣).



زَكَاةُ الخَارِج مِنَ الأَرْض

مَا تَجِبُ فِيهِ الزُّكَاةُ ،

١- تَجِبُ الرَّكَاةُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ مُدَّخرٍ مِنَ الحَبِّ: كَالقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالدُّرةِ وَالحِمَّصِ وَالعَدَسِ وَالبَاقِلَاءِ وَالكِرْسِنَّةِ وَالسَّمْسِمِ وَالدُّخْنِ والكَرَاوْيَا وَالكُرْبُرَةِ وَالحِمَّصِ وَالعَدَسِ وَالبَاقِلَاءِ وَالكِرْسِنَّةِ وَالسِّمْسِمِ وَالدُّخْنِ والكَرَاوْيَا وَالكُرْبُرَةِ وَيِزْرِ القُطْنِ وَالكَتَّانِ وَالبِطِّيخِ، وَنَحْوِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا آخَرْجَنَالَكُم مِنَ ٱلأَرْضِ ﴾ [الثَّهُ العُشْرِه: ٢١٧] وقَوْلِهِ صَالِّللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ: ﴿ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ، أَوْ كَانَ عَثْرِيًّا العُشْرُ، وَفِيمَا سُقيَ بِالنَّصْحِ نِصْفُ العُشْرِ» (١٠).

وَيَـدُلُّ عَلَىٰ اعْتِبَـارِ الكَيْـلِ، حَدِيـث: «لَيْسَ فِيمَـا دُونَ خَمْسَـةِ أَوْسُـتٍ صَدَقَةٌ»''.

٧- وَتَحِبُ فِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، كَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَاللَّوْذِ وَالفُسْتُقِ وَالبُنْدُقِ والسُّمَّاقِ، لِمَا تَقَدَّمَ؛ وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةَ: «لَا زَكَاةَ فِي حَبِّ وَلَا ثَمَرٍ حَتَّىٰ يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» (٣) دَلَّ عَلَىٰ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الحَبِّ وَالثَّمَرِ وَانْتِفَائِهَا عَنْ غَيْرِهِمَا، وَمَا لَا يُدَّخَرُ لَا تَكْمُلُ فِيهِ النَّعْمَةُ؛ لِعَدَمِ النَّفْعِ بِهِ مَاللًا فَلا تَجب فيه الزَّكَاة.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٤٨٣).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٩٧٩).

مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ:

وَلاتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي سَاثِرِ الثِّمَارِ، وَلا فِي الخُضرِ وَالبُقُولِ وَالزُّهُورِ وَنَحْوِهَا؛ لِمَا رَوَىٰ مُوسَىٰ بْنُ طَلْحَةَ: «أَنَّ مِعَاذًا ت لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الخُضْرَ وَاتِ صَدَقَةً»(١).

وَإِنَّمَا تَجِبُ فِيمَا تَجِبُ بِشَرْطَيْنِ،

الْأَوَّلُ: أَنْ يَبْلُغَ نِصَابًا: وَقَـدْرُهُ بَعْدَ تِصْفِيَةِ الحَبِّ وَجَفَافِ الشَّمَرِ خَمْسَـةُ أَوْسُقٍ، وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ؛ لِأَنَّ الوَسْقَ سِتُّونَ صَاعًا.

وَبِالْأَرَادِبِّ سِتَّةٌ وَرُبُعٌ، وَبِالرَّطْلِ العِرَاقِيِّ أَلْفٌ وَسِتِّمَاتَةٍ، وَبِالقُدْسِيِّ مِاتَتَانِ وَسَبْعَةٌ وَخَمْشُونَ وَسُبُعُ رَطْلٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَبَّى اللَّهِ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقِ صَدَقَةٌ (*).

وَالوَسْتُ وَالمُدُّ وَالصَّاعُ مَكَايِيلٌ نُقِلَتْ إِلَىٰ الوَذْنِ؛ لِتُحْفَظَ وَتَنُقُلَ وَتُعْتَبَرَ بِالبَرِّ الرَّذِينِ، فَمَنِ اتَّخَذَ مَكِيلًا يَسَع صَاعًا مِنْهُ عَرَفَ بِهِ مَا بَلَغَ حَدَّ الوُجُوبِ مِنْ غَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَالِكَا لِلنِّصَابِ وَقْتَ وُجُوبِهَا: فَوَقْتُ الوُجُوبِ فِي الحَبِّ إِذَا اشْتَدَّ، وَفِي الثَّمَرِ إِذَا بَدَا صَلَاحُهُ ؟ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُقْصَدُ لِلْأَكْلِ وَالاقْتِيَاتِ بِهِ، فَأَشْبَهَ اليَابِسَ.

⁽۱) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٣/ ١٣٨) رقم (١٠١١٧) وصححه العلامة الألباني كَلِللهُ في الإرواء (٥٠١).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



مِقْدَارُ الوَاجِبِ إِخْرَاجُهُ:

وَيَجِبُ فِيمَا يُسْقَىٰ بِلَا كُلْفَةٍ - كَالغَيْثِ وَالسُّيُوحِ وَالبَعْلِيِّ الشَّارِبِ بِعُرُوقِهِ - العُشْرُ، وَفِيمَا يُسْقَىٰ بِكُلْفَةٍ وَمَنُونَةٍ - مِنْ دَالِيَةٍ أَوْ سَانِيَةٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ نَاعُورَةٍ - العُشْرُ، نَصْفُ العُشْرِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَالْكُمَا مَرْ فُوعًا: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ العُشْرُ، وَفِيمَا سُقَتْ السَّمَاءُ العُشْرُ، وَفِيمَا سُقَتْ السَّمَاءُ وَالأَنْهَارُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ بَعْلًا العُشْرِ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّوانِي وَالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ»(١٠).

وَلِأَنَّ لِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرًا فِي إِسْـقَاطِ الزَّكَاةِ جُمْلَةً، بِدَلِيلِ المَعْلُوفَةِ، فَبِأَنْ يُؤَثَّر فِي تَخْفِيفِهَا أَوْلَىٰ.

وَلَا يُؤَثِّرُ حَفْرُ الأَنْهَارِ وَالسَّوَاقِي فِي نُقْصَانِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ المُؤْنَةَ تَقِلُ؛ لِأَنَّ المُؤْنَةَ تَقِلُ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ إِحْيَاءِ الأَرْضِ، وَلَا تَتَكَرَّرُ كُلَّ عَامٍ، وَكَذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ الْخَقِيَاجُهَا إِلَىٰ سَاقِ يَسْقِيهَا، وَيُحَوِّلُ المَاءَ فِي نَوَاحِيهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَابُدَّ مِنْهُ فِي الْتَيْقِيصِ، يَجْرِي مَجْرَىٰ حَرْثِ كُلِّ سَقْيِ بِكُلْفَةٍ، فَهُ وَ زِيَادَةٌ عَلَىٰ المُؤْنَةِ فِي التَّنْقِيصِ، يَجْرِي مَجْرَىٰ حَرْثِ الأَرْضِ وَتَحْسِينهَا.

وَيَجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ العُشْرِ فِيمَا يَشْرَبُ بِلَا مُؤْنَةٍ وَمُؤْنَةٍ نِصْفَيْنِ، فَإِنْ تَفَاوَتَا- أَيْ السَّقْيُ بِمُؤْنَةٍ وَبِغَيْرِهَا- فَالاعْتِبَارُ بِأَكْثَرِهِمَا نَفْعًا وَنُمُوَّا؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ عَدَدِ السَّقْيِ وَمَا يُسْقَىٰ بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ مَشَقَّةٌ، فَاعْتُبِرَ الأَكْثُرُ كَالسَّوْمِ، وَمَعَ الجَهْلِ بِأَكْثَرُ كَالسَّوْمِ، وَمَعَ الجَهْلِ بِأَكْثَرُ هِمَا نَفْعًا العُشْرُ؛ لِيَخْرُجَ مِنْ عُهْدَةِ الوَاجِبِ بِيَقِينٍ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٤٨٣).

وَيَحِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الحَبِّ مُصَفَّى، وَالثَّمَرِ يَابِسًا، فَلَوْ خَالَفَ وَأَخْرَجَ رَطْبًا لَمْ يُجْزِثْهُ، وَوَقَعَ نَفْلًا، وَيُزَكَّىٰ كُلُّ نَوْعٍ عَلَىٰ حِدَتِهِ.

وَإِذَا اشْتَدَّ الحَبُّ وَبَدَا صَلَاحُ النَّمَرِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ لِلْأَكْلِ وَالاقْتِيَاتِ كَالْيَابِسِ، فَلَوْ بَاعَ الحَبَّ أُوِ الثَّمَرَةَ أَوْ تَلِفَا بِتَعَدِّيهِ بَعْدُ لَمْ تَسْقُطْ، وَإِنْ قَطَعَهُمَا أَوْ بَاعَهُمَا قَبْلَهُ فَلَا زَكَاةً إِنْ لَمْ يَقْصِدْ الفِرَارَ مِنْهَا.

وَلَا يَسْتَقِرُّ الوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي البَيْدَرِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ مَوْضِعُ تَشْمِيسِهَا وَتَنْبِيسِهَا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ مَا لَمْ تَثْبُتْ اليَّدُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَلِفَتْ الحُبُوبُ وَتَنْبِيسِهَا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ مَا لَمْ تَثْبُتْ اليَّدُ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَلِفَتْ الحُبُوبُ أَو الثِّمَا لُ قَبْلَ الوَجُوبِ وَكَا تَفْرِيطٍ سَقَطَتْ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَقِرَّ، فَإِنْ تَلِف البَعْضُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الوُجُوبِ وَكَىٰ البَاقِي إِنْ بَلَغَ نِصَابًا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ زَكَىٰ البَاقِي مُطْلَقًا، حَيْثُ بَلَغَ مَعَ التَّالِفِ نِصَابًا.

وَيَجِبُ العُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ عَلَىٰ مُسْتَأْجِرِ الأَرْضِ دُونَ مَالِكِهَا، كَالمُسْتَعِيرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الانتخاه : ١٤١].

وَيَجْتَمِعُ العُشْـرُ وَالخَرَاجُ فِي أَرْضٍ خَرَاجِيَّـةٍ، وَلَا زَكَاةَ فِي قَدْرِ الخَرَاجِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ آخَرُ.

زَكَاةُ الْعَسَلِ،

يَجِبُ فِي العَسَلِ العُشْرُ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا، وَنِصَابُهُ مِائَةٌ وَسِتُّونَ رَطْلًا عرَاقِيَّةً؛



لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَاَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ كَانَ يُؤْخَذُ فِي زَمَانِهِ مِنْ قِرَبِ العَسَلِ، مِنْ كُلِّ عَشْرِ قِرَبٍ قِرْبَةٌ مِنْ أَوْسَطِهَا» (١٠). زَكَاةُ الرِّكَازِ:

وَيَجِبُ فِي الرِّكَازِ، وَهُو مَا وُجِدَ مِنْ دِفْنِ الجَاهِلِيَّة -بِكَسْرِ الدَّالِ- أَيْ مَدْفُونهمْ أَوْ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ كُفَّارٍ عَلَيْهِ أَوْ عَلَىٰ بَعْضِهِ عَلامَةُ كُفْرٍ فَقَطْ - الخُمُسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَلَوْ عَرضًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ»(").

وَيُصْرَفُ مَصْرِفَ الفَيْءِ المُطْلَقِ لِلْمَصَالِحِ كُلِّهَا، وَبَاقِيهِ لِوَاجِدِهِ وَلَوْ أَجِيرًا لِغَيْرِ طَلَبِهِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَامَةُ المُسْلِمِينَ، كَأَسْمَاءِ مُلُوكِهِمْ، أَوْ أَنْبِيَائِهِمْ، أَوْ آنْبِيَائِهِمْ، أَوْ عَلَىٰ بَعْضِهِ، فَلُقَطَةٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَامَةٌ مُطْلَقًا فَلُقَطَةٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَامَةٌ مُطْلَقًا فَلُقَطَةٌ؛ تَغْلِيبًا لِحُكْمِ دَارِ الإِسْلَامِ، وَلَا يُعْلَمُ زَوَالُ مُلْكِهِ.

وَإِنْ وَجَدَ الرِّكَازَ فِي فَلَاةٍ أَوْ فِي مِلْكٍ أَحْيَاهُ وَنَحْوِهِ فَلَهُ بِلَا نِزَاعٍ. **زَكَاةُ الأَثْمَان**:

الْأَنْمَانُ هِيَ الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ، وَفِيهَا رُبُعُ العُشْرِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَر

⁽١) **صحيح**: رواه أبو عبيد في: «ا**لأموال**» (١٤٨٩/ ١٤٨٩)، وابن ماجه (١٨٢٤)، وصححه العلامة الألباني كيَّلله في الإرواء (٨٠٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

تَعَالَّتُهَا مَرْ فُوعًا: «أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ مِثْقَالًا نِصْفَ مِثْقَالٍ» (وَفِي حَدِيثِ أَنَس تَعَالَّكُهُ مَرْ فُوعًا: «وَفِي الرَّقَّةِ رُبُعُ العُشْرِ» ().

وَلَا تَجِبُ فِيهَا إِلَّا إِذَا بَلَغَتْ نِصَابًا، فَنِصَابُ الذَّهَبِ بِالمَثَاقِيلِ، عِشْرُونَ مِثْقَالًا؛ لِحَدِيثِ عَمْرو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ فِي أَقَلَّ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ، وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ مِاتَتِي دِرْهَم صَدَقَةٌ» (٢) وَبِالدَّنانِيرِ حَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَسُبُعَادِينَارٍ، وَتُسْعُدِينَارٍ بِالدِّينَارِ الَّذِي زِنَّتُهُ دِرْهَمٌ وَثُمُنُ دِرْهَمٍ.

وَنِصَابُ الفِضِّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ؛ وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ " ''، وَالأَوْقِيَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا.

وَالدِّرْهَمُ اثْنَتَا عَشْرَة حَبَّةِ خَرُّوبٍ، وَالمِثْقَالُ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ.

وَيَضُمَّ الذَّهَبَ إِلَىٰ الفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ بِالأَجْزَاءِ، وَيُخْرِجُ مِنْ أَيِّهُمَا شَاءَ، فَلَوْ مَلكَ عَشْرَةَ مَثَاقِيلَ وَمِائَةَ دِرْهَمٍ، فَكُلُّ مِنْهُمَا نِصْفُ نِصَابٍ، وَمَجْمُوعُهُمَا نِصَابٌ، وَيُجْزِئُ إِخْرَاجُ زَكَاةٍ أَحَدِهِمَا مِنَ الآخَرِ؛ لِأَنَّ مَقَاصِدَهُمَا وَزَكَاتَهُمَا مُتَّفِقَةٌ، فَهُمَا كَنَوْعَي جِنْسٍ، وَلا فَرْقَ بَيْنَ الحَاضِرِ وَالدَّيْنِ.

وَتُضَمُّ قِيمَةُ عُرُوضِ التِّجَارَةِ إِلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا، كَمَنْ لَهُ عَشْرَةُ مَثَاقِيلَ وَمَتَاعٌ

⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (١٧٩١)، وصححه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (٨١٣).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١٤٥٤).

⁽٣)صحيح: رواه أبو عبيد في الأموال (٤٠٩/ ١١١٣)، وصححه العلامة الألباني رَحِيَّ لِللهُ في الإرواء (٨١٥).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٩٨٠).



قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ أُخْرَىٰ، أَوْ لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَمَتَاعٌ قِيمَتُهُ مِثْلُهَا، وَلَوْ كَانَ ذَهَبٌ وَفِضَةٌ وَعِمُونَ مُ عَشْرَةٌ أُخْرَىٰ، أَوْ لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَمَتَاعٌ قِيمَتُهُ مِثْلُهَا، وَلَوْ كَانَ ذَهَبٌ وَفِضَةٌ وَعَرُوضٌ ضُمَّ الجَمِيعُ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ.

الزَّكَاةُ فِي الحُلِيِّ:

لَا تَحِبُ الزَّكَاةُ فِي الحُلِيِّ المُبَاحِ المُعدِّ لِلاسْتِعْمَالِ أَوْ الإِعَارَةِ، وَتَحِبُ فِي الحُلِيِّ المُحَرَّمِ كَآنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ؛ لِأَنَّ الصِّنَاعَةَ المُحَرَّمَةَ كَالعَدَمِ.

وَكَذَا تَجِبُ فِي الحُلِيِّ المُبَاحِ المُعدِّ لِلْكِرَىٰ أَوِ النَّفَقَةِ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا وَزنًا؛ لِأَنْهَا إِنَّمَا سَقَطَتْ مِمَّا أُعِدَّ لِلاسْتِعْمَالِ بِصَرْفِهِ عَنْ جِهَةِ النَّمَاءِ، فَيَبْقَىٰ مَا عَدَاهُ عَلَىٰ مُقْتَضَىٰ الأَصْلِ، فَإِنْ كَانَ مُعَدَّا لِلتِّجَارَةِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي قِيمَتِه، كَالعُرُوضِ إِنْ زَادَتْ عَنْ وَزْنِهِ؛ لِأَنَّهُ أَحَظُّ لِلْفُقَرَاءِ.

وَتَحْرُمُ تَحْلِيَةُ المَسْجِدِ بِذَهَبِ أَوْ فِضَّةٍ؛ لِأَنَّهُ سَرَفٌ، وَتَجِبُ إِزَالَتُهُ كَسَاثِرِ المُنْكَرَاتِ، وَتَجِبُ زَكَاتُهُ إِنْ بَلغَ نِصَابًا، إِلَّا إِذَا اسْتُهْلِكَ، فَلَمْ يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَا تَجِبُ إِزَالَتُهُ؛ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ فِيهَا، وَلا زَكَاتُهُ؛ لِأَنَّ مَالِيَّتُهُ ذَهَبَتْ. وَيُبَاحُ لِلذَّكْرِ مِنَ الفِضَّةِ الخَاتَمُ، وَلَوْ زَادَ عَلَىٰ مِثْقَالٍ، وَجَعْلُهُ بِخِنْصَرِ يَسَارٍ أَفْضَلُ.

وَتُبَاحُ قَبِيعَةُ السَّيْفِ فَقَطْ وَلَوْ مِنْ ذَهَبٍ، وَحِلْيَةُ المِنْطَقَةِ وَهِيَ مَا يُشَدُّ بِهِ الوَسَطُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اتَّخَذُوا المَنَاطِقَ مُحَلَّاةً بِالفِضَّةِ، وَالجَوْشَن، وَالخُوشَن، وَالخُوذَة قِيَاسًا عَلَىٰ المِنْطَقَةِ؛ لِمُسَاوَاتِهَا مَعْنَىٰ، فَوَجَبَ أَنْ تُسَاوِيهَا حُكْمًا،



وَالجَوْشَنُ: الدِّرْعُ، وَالحُوذَةُ: البَيْضَةُ، وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ، كَأَنْفٍ،: «لِأَمْرِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ، لَمَّا قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الكُلَابِ، أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ "" وَكَذَا رَبْطُ الأسْنَانِ. وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ مِلِبْسِهِ، وَلَوْ زَادَ عَلَىٰ أَلْفِ مِثْقَالٍ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِتَحْدِيدِهِ.

وَيُبَاحُ لِلرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ التَّحَلِّي بِالجَوْهَرِ وَاليَاقُوتِ وَالزَّبَرْجَدِ؛ لِعَدَمِ النَّهْيِ عَنْهُ.



⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٤٢٣١)، وصححه العلامة الألباني رَجَّالِللهُ في الإرواء (٨٢٤).



بَابُ زَكَاةِ العُرُوضِ

العُرُّوضُ جَمْعُ عَرْضٍ- بِإِسْكَانِ الرَّاءِ- وَهُوَ مَا أُعِدَّ لِبَيْعِ وَشِـرَاءٍ لِأَجْلِ رِبْحٍ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُعْرَضُ لِيُبَاعَ وَيُشْتَرَىٰ، أَوْ لِأَنَّهُ يَعْرِضُ ثُمَّ يَزُولُ.

فَتُقَوَّمُ عُرُوضُ التِّجَارَة إِذَا حَالَ الحَوْلُ عَلَيْهَا، وَأَوَّلُهُ مِنْ حِينِ بُلُوغِ القِيمَةِ نِصَابًا، بِالأَحَظِّ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَإِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ دُونَ الآخرِ، اعْتُبِرَ مَا تَبْلُغُ بِهِ نِصَابًا، فَإِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا وَجَبَ رُبُعُ النَّقْدَيْنِ دُونَ الآخرِ، اعْتُبِرَ مَا تَبْلُغُ بِهِ نِصَابًا، فَإِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا وَجَبَ رُبُعُ النَّقُدَ فِي الشِّرَاءِ لِأَنْهَا مُعَدَّةٌ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِأَجْلِ الرِّبْحِ.

وَلَا عِبْرَةَ بِقِيمَـةِ آنِيَـةِ النَّهَـبِ وَالفِضَّةِ بَـلْ بِوَزْنِهَـا، وَلَا بِمَا فِيـهِ صِنَاعَةٌ مُحَرَّمَةٌ، فَيُقَوَّمُ عَارِيًا عَنْهَا؛ لِأَنَّ وُجُودَهَا كَالعَدَمِ.

وَمَنْ عِنْدَهُ عَرْضٌ لِلتِّجَارَةِ، أَوْ وَرِثَهُ فَنَوَاهُ لِلْقُنْيَةِ، ثُمَّ نَوَاهُ لِلتِّجَارَةِ، لَمْ يَصِرْ عَرْضًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ حَتَّىٰ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عَلَىٰ نِيَّةِ التِّجَارَةِ؛ لِأَنَّ القُنْيَةَ هِيَ الأَصْلُ، فَلَا يَنْتَقِل عَنْهَا إِلَّا بِالنَّيَّةِ، وَيُعْتَبَرُ وُجُودُهَا فِي جَمِيعِ الحَوْلِ كَالنِّصَابِ.

وَأَمَّا حُلِيّ اللَّبْسِ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا نَوَاهُ لِلتِّجَارَةِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ وُجُوبُ زَكَاتِهِ، فَإِذَا نَوَاهُ لِلتِّجَارَةِ فَقَدْ رَدَّهُ إِلَىٰ الأَصْل، فَيَكْفِي فِيهِ مُجَرَّدُ النَّيَّةِ.

وَمَنْ مَلَكَ نِصَابًا مِنَ السَّائِمَةِ لِتِجَارَةٍ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ تِجَارَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ قِيمَتُهَا نِصَابَ تِجَارَةٍ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ السَّوْمِ.



وَلَا شَيْءَ فِي آلَاتِ الصِّبَاغِ وَأَمْتِعَةِ التِّجَارَةِ وَقَوَارِيرِ العَطَّارِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ يَيْعَهَا مَعَهَا.

وَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ مَا تَقَـدَّمَ، وَلَا فِي قِيمَةِ مَا أُعِدَّ لِلْكِرَاءِ مِنْ عَقَارٍ وَحَيَوَانٍ وَلَوْ أَكُورًا مِنْ شِرَاءِ العَقَارِ فَارًا مِنَ الزَّكَاةِ.

وَمَا اسْتُخْرِجَ مِنَ المَعَادِنِ فَفِيهِ بِمُجَرَّدِ إِخْرَاجِهِ رُبُعُ العُشْرِ إِذَا بَلَغَتْ القِيمَةُ يَصَابًا بَعْدَ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِمَّاۤ ٱخْرَجْنَالَكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الثَّهَ : ٢٦٧]؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ فِي الأَثْمَانِ فَأَشْبَهَتْ زَكَاةَ سَائِرِ الأَثْمَانِ، وَيُشْتَرَطُ بُلُوخُ النِّصَابِ لِعُمُوم مَا تَقَدَّمَ.





بَابُ زَكَاةِ الفِطْرِ

هُ وَ اسْمُ مَصْدَرِ مِنْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ إِفْطَارًا، وَهَ ذِهِ يُرَادُ بِهَا الصَّدَقَةُ عَنِ البَدَنِ، وَإِضَافَتُهَا إِلَىٰ الفِطْرِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَىٰ سَبَيِهِ.

وَزَكَاةُ الفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِم يَجِدُ مَا يَفْضُلُ عَنْ قُوتِهِ وَقُوتِ عِيَالِهِ يَوْمَ العِيدِ وَلَيْلَتِهِ الْحِدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعْظَيْهَا قَال: «فَرَضَ رَسُولُ اللهِ صَآلَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَىٰ العَبْدِ وَالحُرِّ وَالأُنْثَىٰ وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ » ﴿ وَلَأَنْ النَّفَقَةَ أَهَمُّ، فَيَجِبُ وَالذَّكُو وَالأُنْثَىٰ وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ » ﴿ وَلَأَنْ النَّفَقَةَ أَهَمُّ، فَيَجِبُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ » ﴿ وَلَانَ النَّفَقَةَ أَهَمُّ، فَيَجِبُ اللهَ اللهُ اللهُ

وَلَا يُعْتَبَرُ لِوُجُوبِهَا مِلْكُ نِصَابٍ، وَإِنْ فَضلَ بَعْضُ صَاعٍ أَخْرَجَهُ؛ لِحَدِيث: «إِذَا أَمَرْ تُكُمْ بِأَمْرِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »(١٠).

وَتَلْزَمُهُ زَكَاةُ الفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ مَنْ يَمُونُهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، كَزَوْجَةٍ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٥١١)، ومسلم (٩٨٤).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٩٩٧).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٤٢٨)، ومسلم (١٠٣٤).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).



وَعَبْدٍ وَوَلَدٍ؛ لِعُمُومٍ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ يَعْظَيْهَا: «أَمَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَةَ مُعَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةِ الفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ وَالحُرِّ وَالعَبْدِ، مِمَّنْ تَمُونُونَ »(١).

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لِجَمِيعِهِمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَزَوْجَتِهِ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهَا مَعَ الإِيسَارِ وَالإِعْسَارِ؛ لِأَنَّهَا عَلَىٰ سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ.

فَرَقِيقِهِ: لِوُجُوبِ نَفَقَتِهِ مَعَ الإعْسَارِ، بِخِلافِ نَفَقَةِ الأَقَارِبِ؛ لِأَنَّهَا صِلَةٌ.

فَأُمَّهِ: لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَعْرَ ابِيِّ حِينَ قَالَ: مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ:
ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُبَاكَ» (").

فَأَبِيهِ: لِمَا سَبَقَ، وَحَدِيث: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»(١٠).

فَوَلَدِهِ: لِقُرْبِهِ، وَوُجُوبِ نَفَفَتِهِ فِي الجُمْلَةِ.

فَأَقْرَبَ فِي المِيرَاثِ: لِأَنَّهُ أَوْلَىٰ مِنْ غَيْرِهِ، كَالمِيرَاثِ.

وَتَجِبُ عَلَىٰ مَنْ تَبَرَّعَ بِمُؤْنَةِ شَـخْصٍ شَـهْرَ رَمَضَانَ، لَا عَلَىٰ مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا بِطَعَامِهِ؛ لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِي المَنْصُوصِ عَلَيْهِمْ.

وَإِنِ اسْتَوَىٰ اثْنَانِ فَأَكْثُرُ، وَلَمْ يَفْضُلْ إِلَّا صَاعٌ أَقْرَعَ.

⁽١) حسن: رواه الدارقطني (٣/ ٦٧)، وحسنه العلامة الألباني رَخَيْلَتُهُ في الإرواء (٨٣٥).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨).

⁽٣) صحيح: رواه ابـن ماجـه (٢٢٩١)، وأحمـد (٢/ ٢٠٤)، وصححـه العلامـة الألباني وَهَيَّلَهُ في الإرواء (٨٣٨).



وَتُسَنُّ عَنِ الجَنِينِ وَلا تَجِبُ، وَتَجِبُ عَلَىٰ اليّتِيمِ، وَيُخْرِجُ عَنْهُ وَلِيُّهُ مِنْ مَالِهِ.

وَلا تَجِبُ لِزَوْجَةٍ نَاشِرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، وَكَذَا مَنْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا لَا لَحِبُ نَفَقَتُهَا لَا لَأَجْنَبِيَّةِ، وَلَوْ حَامِلًا. وَمَنْ لَزِمَتْ غَيْرَهُ فِطْرَتُهُ، كَالزَّوْجَةِ وَالنِّسِيبِ المُعْسِرِ، فَأْخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَنْ تَلْزَمُهُ أَجْزَأَتْ ؛ لِأَنَّهُ المُخَاطَبُ بِهَا ايْتِدَاءً وَالغَيْرُ مُتَحَمِّلٍ.

وَمَنْ أَخْرَجَ عَمَّنْ لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُ بِإِذْنِهِ أَجْزَأً، وَإِلَّا فَلَا تُجْزِئ عَنْهُ.

وَقْتُ وُجُوبِ زَكَاةِ الفِطْرِ؛

تَجِبُ زَكَاةُ الفِطْرِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ تَعْلَيْهَا: «فَرَضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ» (() ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ العِيدِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ زَمَنِ يَقَعُ فِيهِ الفِطْرُ مِنْ جَمِيعِ رَمَضَانَ، وَبَعْدَ الغُرُوبِ تَسْتَقِرُ فِي ذِمَّتِهِ.

فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الغُرُوبِ أَوْ تَزَقَّجَ زَوْجَةً وَدَخَلَ بِهَا بَعْدَ الغُرُوبِ أَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدُّ بَعْدَ الغُرُوبِ لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ سَبَبِ الوُجُوبِ، وَإِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ الأَشْيَاءَ قَبْلَ الغُرُوبِ تَلْزَمُ الفِطْرَةُ لِمَنْ ذُكِرَ؛ لِوُجُودِ السَّبَبِ.

وَالأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا يَوْمَ العِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ لِمَا فِي المُتَّفَق عَلَيْهِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَاظِيَّهَا مَرْ فُوعًا، وَفِي آخِرِهِ: «وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُوَدَّىٰ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَىٰ الصَّلَاةِ»(١) وَتُكْرَهُ بَعْدَهَا، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ العِيدِ مَعَ القُدْرَةِ؛ لأَنَّهُ تَأْخِيرٌ

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۹۸٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).



لِلحَقِّ الوَاجِبِ عَنْ وَقْتِهِ، وَيَقْضِيهَا مَنْ أَخْرَهَا؛ لِأَنَّهُ حَقَّ مَالِيٌّ وَجَبَ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقُتِهِ، كَالدَّيْنِ. وَتُجْزِئُ قَبْلَ العِيدِ بِيَوْمَيْنِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الفِيدِ بِيَوْمَيْنِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الفِطْرِيبَوْمٍ أَوْيَوْمَيْنِ »()، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَىٰ جَمِيعِهِمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخِلُّ بِالمَقْصُودِ؛ إِذِ الظَّاهِرُ بِقَاؤُهَا أَوْ بَعْضِهَا إِلَىٰ يَوْمِ العِيدِ.

القَدْرُ الوَاجِبُ إِخْرَاجُهُ:

يَجِبُ عَنْ كُلِّ شَخْصٍ صَاعٌ - أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ - مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ بُرِّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ أَقِطٍ بَحِيدٍ مَعَيْدٍ نَعَيْظُنَّهُ: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الفِطْرِ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّةٍ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَعْرِ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَعْرِ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ » () وَيَجْزِئُ دَقِيقِ البُرِّ وَالشَّعِيرِ إِذَا تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ » () وَيَجْزِئُ دَقِيقِ البُرِّ وَالشَّعِيرِ إِذَا كَانَ وَزْنَ الحَبِّ، وَيُخْرِجُ مَعَ عَدَمٍ ذَلِكَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ حَبِّ يُقْتَاتُ ، كَذُرَةٍ وَدُخْنِ وَبَاقِلًا ؟ لِأَنَّهُ أَشْبَه بِالمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فَكَانَ أَوْلَىٰ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُمْطِيَ الجَمَاعَةُ فِطْرَتَهُمْ لِوَاحِدٍ، وَأَنْ يُعْطِيَ الوَاحِدُ فِطْرَتَهُ لِجَمَاعَةٍ.

وَلا يُجْزِئُ إِخْرَاجُ القِيمَةِ فِي الزَّكَاةِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي المَوَاشِي أَوِ المُعَشَّرَاتِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصُوصَ.

وَإِذَا دَفَعَهَا إِلَىٰ مُسْتَحِقِّهَا فَأَخْرَجَهَا آخِذُهَا إِلَىٰ دَافِعِهَا، أَوْ جُمِعَتْ الصَّدَقَةُ وَ الصَّدَقَةُ عِنْدَ الإِمَامِ فَفَرَّقَهَا عَلَىٰ أَهْلِ السّهمَانِ، فَعَادَتْ إِلَىٰ إِنْسَانٍ صَدَقَتُهُ، جَازَ مَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٥١١).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٠٦)، ومسلم (٩٨٥).



بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَلَىٰ الفَوْدِ، كَالنَّذْرِ وَالكَفَّارَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَهَاتَوُا النَّوَادِ وَالكَفَّارَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَهَاتَوُا النَّكَوْةَ ﴾ [الثَّقَة : ٣٧]، وَالأَمْرُ المُطْلَقُ يَقْتَضِي الفَوْدِيَّةَ؛ وَلِأَنَّ حَاجَةَ الفَقِيرِ نَاجِزَةٌ، وَالتَّأْخِيرُ يُخِلُّ بِالمَقْصُودِ، وَرُبَّمَا أَدَّىٰ إِلَىٰ الفَوَاتِ.

وَيَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُهَا لِأَشَدِّ حَاجَةٍ وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ؛ لِأَنَّهَا عَلَىٰ القَرِيبِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ، وَالجَارُ فِي مَعْنَاهُ.

وَلِتَمَذُّرِ إِخْرَاجِهَا مِنَ النِّصَابِ، وَلَوْ قَـلَرَ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنْهَا مُوَاسَاةٌ، فَلَا يُكَلِّفُهَا مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ جَازَ.

حُكْمُ جَاحِدِ الزَّكَاةِ ،

مَنْ جَحَدَ وُجُوبَ الزَّكَاةِ عَالِمًا كَفَرَ وَلَوْ أَخْرَجَهَا؛ لِتَكْذِيبِهِ لِلهِ وَلِرَسُولِهِ وَإِجْمَاعِ الأُمَّةِ، وَيُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَكَذَا جَاهِلٌ عَرَفَ فَعَلِمَ وَأَصَرَّ.

وَمَنْ مَنَعَهَا بُخُلًا وَتَهَاوُنًا أُخِذَتْ مِنْهُ فَقَطْ قَهْرًا، كَدَيْنِ الآدَمِيِّ، وَلَمْ يُكَفَّرْ، وعُرِّرَ إِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ، وَقُوتِلَ إِنْ احْتِيجَ إِلَيْهِ، وَوَضَعَهَا الإِمَامُ مَوَاضِعَهَا، وَلَا يُكَفَّرُ بِقِتَالِهِ لِلْإِمَامِ.

وَمَنِ ادَّعَىٰ إِخْرَاجَهَا، أَوْ بَقَاءَ الحَوْلِ، أَوْ نَقْصَ النِّصَابِ، أَوْ زَوَالَ المُلْكِ، صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَحَقُّ لِلهِ تَعَالَىٰ، فَلَا يَحْلِفُ عَلَيْهَا كَالصَّلَاةِ.



وَتَحِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ، وَيُخْرِجُهَا عَنْهُمَا وَلِيُّهُمَا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، فَقَامَ الوَلِيُّ فِيهِ مَقَامَ المُوَلَّىٰ عَلَيْهِ، كَنَفَقَةٍ وَغَرَامَةٍ.

وَيُسَنُّ إِظْهَارُهَا، وَأَنْ يُفَرِّقَهَا رَبُّهَا بِنَفْسِهِ الِيَتَيَقَّنَ وُصُولَهَا إِلَىٰ مُسْتَحِقِّهَا. وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا، وَيَقُولُ الآخِذُ: آجَرَكَ اللهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا.

النِّيَّةُ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ،

وَيُشْتَرَطُ لِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ نِيَّةٌ مِنْ مُكَلَّفٍ؛ لِحَدِيث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ فِالنِّيَّاتِ» (() وَالأَوْلَىٰ قَرْنُ النَّيَّةِ بِالدَّفْعِ، وَلَهُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنِ يَسِيرِ كَصَلاَةٍ، فِالنِّيَّاتِ الزَّكَةَ أَوِ الصَّدَقَةَ الوَاجِبَةَ وَنَحْوَ ذَلَكَ، وَإِذَا أُخِذَتْ مِنْهُ قَهْرًا أَجْزَأَتْ ظَاهِرًا، وَإِنْ تَعَذَّرَ وُصُولٌ إِلَىٰ المَالِكِ لِحَبْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَأَخَذَهَا الإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ أَجْزَأَتْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَلَا يُجْزِئ إِنْ نَوَىٰ صَدَقَةً مُطْلَقَةً وَلَوْ تَصَـدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تَكُونُ نَفْلًا، فَلَا تَنْصَرِفُ إِلَىٰ الفَرْضِ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ، كَمَا لَوْ صَلَّىٰ صَلَاةً مُطْلَقَةً.

وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الفَرْضِيَّةِ اكْتِفَاءً بِنِيَّةِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا.

وَلَا يَجِبُ تَعْيِين المَالِ المُزَكَّىٰ عَنْه، فَإِنْ كَانَ لَهُ نِصَابَانِ فَأَخْرَجَ الفَرْضَ عَنْ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَا يَضُرُّ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ وَكَلَ فِي إِخْرَاجِهَا مُسْلِمًا أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ المُوَكِّلِ مَعَ قُرْبِ الإِخْرَاجِ؛ لِأَنَّ الفَرْضَ مُتَعَلِّقٌ بِالمُوكِّلِ، وَتَأَخُّرُ الأَدَاءُ عَنِ النَّيَّة بِزَمَنٍ يَسِيرٍ جَائِزٌ.

وَإِلَّا بِأَن تَأَخَّرَ الإِخْرَاجُ نَوَىٰ الوَكِيلُ أَيْضًا؛ لِثَلَّا يَخْلُو الدَّفْعُ إِلَىٰ المُسْتَحِقِّ عَنْ نِيَّةٍ مُقَارِنَةٍ أَوْ مُقَارِبَةٍ.

نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَى بَلَدِ آخَرَ:

الأَفْضَلُ جَعْلُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فُقَرَاءِ بَلَدِهِ، وَلا يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَىٰ مَسَافَةِ قَصْرٍ، وَتُجْزِئُ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الحَقَّ إِلَىٰ مُسْتَحِقِّهِ، فَبَرِئَ مِنْ عُهْدَتِهِ، وَيَأْثُمُ؛ لِمَا قَصْرٍ، وَتُجْزِئُ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الحَقَّ إِلَىٰ مُسْتَحِقِّهِ، فَبَرِئَ مِنْ عُهْدَتِهِ، وَيَأْثُمُ؛ لِمَا فِي حَدِيثِ مُعَاذَ نَعَالَٰتُهُ: ﴿ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِياتِهِمْ فَتُردُ عَلَىٰ فُقَرَاتِهِمْ ﴾ (أ. وَإِذَا كَانَ المَالُ فِي بَلَدٍ أَوْ مَكَانٍ لاَ فُقَرَاءَ فِيهِ، فَرَّدُ مُنَا لَهُ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ أَوْلَىٰ، وَعَلَيْهِ مَؤُونَةُ نَقْلٍ وَدَفْعِ وَكَيْلٍ وَوَزْنٍ. فَرَقَهَا فِي أَقْرَبِ البِلَادِ إِلَيْهِ؛ لِأَنْهُمْ أَوْلَىٰ، وَعَلَيْهِ مَؤُونَةُ نَقْلٍ وَدَفْعِ وَكَيْلٍ وَوَزْنٍ.

فَإِنْ كَانَ المَالِكُ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ أَخْرَجَ زَكَاةَ المَالِ فِي البَلَدِ الَّذِي بِهِ المَالُ كُلَّ الحَوْلِ أَوْ أَكْثَره دَونَ مَا نَقْصَ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الأَطْمَاعَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ غَالِبًا بِمُضِيٍّ زَمَنِ الوُجُوبِ أَوْ مَا قَارَبَهُ، وَأَخْرَجَ فِطْرَتَهُ فِي بَلَدٍ هُوَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِ مَالٌ؛ لِأَنَّ الفِطْرَةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالبَدَنِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَيَجِبُ عَلَىٰ الإِمَامِ بَعْثُ الشَّعَاة قُرْبَ زَمَنِ الوُجُوبِ لِقَبْضِ زَكَاةِ المَالِ الظَّاهِرِ، كَالسَّاثِمَةِ وَالزَّرْعِ وَالثِّمَارِ؛ لِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِعْلِ الخُلَفَاء بَعْدَهُ.

⁽۱) متف**ق عليه**: رواه البخاري (۱۳۹۵)، ومسلم (۱۹).

تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عَنْ وَقْتِهَا،

يَصِحَةُ تَعْجِيلُ الْـزَّكَاةِ لِحَوْلَيْنِ فَقَطْ؛ لِمَا رَوَىٰ أَبُو عُبَيْد فِي الأَمْوَالِ عَنْ عَلِيٍّ تَعَاظِنَّهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ تَعَجَّلَ مِنَ العَبَّاسِ صَدَقَةَ سَنتَيْنِ»''، وَيُعَضِّدُهُ رِوَايَةُ مُسْلِم: «فَهِيَ عَلَيِّ وَمِثْلُهَا»''.

وَإِنَّمَا يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا إِذَا كَمُلَ النِّصَابُ لَا عَمَّا يَسْتَفِيدُهُ، وَإِذَا تَمَّ الحَوْلُ وَالنِّصَابُ نَاقَصٌ قَدْرَ مَا عَجَّلَهُ صَحَّ وَأَجْزَأَهُ؛ لِأَن المُعَجَّلَ كَالمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ، فَلَوْ عَجَّلَ عَنْ مِائَتِي شَاةٍ شَاتَيْنِ فَتَتَجَتْ عِنْدَ الحَوْلِ سَخْلَةً لَزِ مَتْهُ ثَالِئَةٌ.

وَإِنْ مَاتَ قَابِضُ مُعَجَّلَةٍ أَوِ اسْتَغْنَىٰ قَبْلَ الحَوْلِ أَجْزَأَتْ، لَا إِنْ دَفَعَهَا إِلَىٰ مَنْ يُعْلَمُ غِنَاهُ فَافْتُقِرَ؟ اعْتِبَارًا بِحَالِ الدَّفْعِ.

وَإِذَا تَلَفَ النِّصَابُ أَوْ نَقَصَ وَقَعَ نَفْلًا؛ لِانْقِطَاعِ الوُجُوبِ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ إِلَّا فِيمَا بِيَدِ السَّاعِي عِنْدَ تَلَفِ النِّصَابِ.



⁽١) حسن: رواه أبو عبيد في: «الأمواك» (١٨٨٥)، وحسنه العلامة الألباني رَحَيَّللهُ في الإرواء (٨٥٧).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٩٨٣).



بَابُ أَهْلِ الزَّكَاةِ

أَهْلُ النَّرَّكَاةِ ثَمَانِيَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَنِمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُوَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَنرِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأَبْنِ ٱلسَّبِيلِّ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمُ اللَّهِ اللَّهِ ١٠٤.

فَلايَجُوزُ صَرْفُهَالِغَيْرِهِمْ، كَبِنَاءِ مَسَاجِد، وَتَكْفِينِ مَوْتَىٰ، وَوَقْفِ مَصَاحِف.

الصِّنْفُ الأوَّلُ: الفُقَرَاءُ: وَهُمْ أَشَدُّ حَاجَةً مِنَ المَسَاكِينِ؛ لِأَنَّ اللهَ بَدَأَ بِهِمْ، وَإِنَّ مَا يُجِدُونَ شَيْتًا مِنَ الكِفَايَةِ، أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الكِفَايَةِ، أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الكِفَايَةِ، أَيْ دُونَ نِصْفِهَا، وَإِنْ تَفَرَّغَ قَادِرٌ عَلَىٰ التَّكَسُّبِ لِلْعِلْمِ لَا لِلْعِبَادَةِ وَتَعَذَّرَ الجَمْعُ أُعْطِيَ.

الصِّنْفُ الثَّانِي: المَسَاكِين: وَهُمْ مَنْ يَجِدُونَ نِصْفَ الكِفَايَةِ أَوْ أَكْثَرَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ أَسَا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ ﴾ [الكَمْنِ : ١٧]، فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهُمْ سَفِينَةً يَعْمَلُونَ بِهَا؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «السُتَعَاذَ مِنَ فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهُمْ سَفِينَةً يَعْمَلُونَ بِهَا؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَةً : «السُتَعَاذَ مِنَ الفَقْرِ ""، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا، وَأَمِثْنِي مِسْكِينًا، وَاحْشُرْنِي فِي الفَقْرِ السَّنَا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ المَسَاكِينِ ""، فَذَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الفَقْرَ أَشَدُّ، فَيُعْطَىٰ الصِّنْفَانِ الفُقْرَاءُ وَالمَسَاكِينِ "تَمَامَ كِفَايَتِهِمَا مَعَ عَائِلَتِهِمَا سَنَةً.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٣٦٨)، ومسلم (٥٨٩).

⁽٢) حسن: حديث أبي سعيد: رواه عبد بن حميـد ص (٣٠٨). وابن ماجه (٤١٢٦)، وحسـنه العلامة الألباني كَلِللهُ في الصحيحة (٣٠٨).

وَمَنْ مَلَكَ وَلَوْ مِنْ أَثْمَانِ مَا لَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ فَلَيْسَ بِغَنِيِّ.

الصِّنْفُ النَّالِثُ: العَامِلُونَ عَلَيْهَا: وَهُمْ السُّعَاةُ الَّذِينَ يَبْعَتُهُمُ الإِمَامُ لِأَخْذِ النَّكَاةِ الضَّعْفُ النَّبَاءَ النَّكَاةِ مِنْ أَرْبَابِهَا، وَشَرْطُ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا الزَّكَاةِ مِنْ أَرْبَابِهَا، وَشَرْطُ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا مُسْلِمًا أَمِينًا كَافِيًّا مِنْ غَيْرِ ذَوِي القُرْبَىٰ، وَيعْطَىٰ قَدْرَ أُجْرَتِهِ مِنْهَا وَلَوْ غَنِيًّا، وَيَجُوزُ كَوْنُ حَامِلِهَا وَرَاعِيهَا مِمَّنْ مُنِعَ مِنْهَا.

الصِّنْفُ الحَامِسُ: المُكَاتَبُونَ: فَيُعْطَىٰ المُكَاتَبُ وَفَاءَ دَيْنِهِ الْعَجْزِهِ عَنْ وَفَاءَ مَيْنِهِ وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِ نَجْمٍ، وَيَجُوزُ أَنْ وَفَاءِ مَا عَلَيْهِ، وَلَوْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَىٰ التَّكَسُّبِ، وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِ نَجْمٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَفَكَ مِنْهَا الأَسِيرُ المُسْلِمُ المُسْلِمُ وَيَجُوزُ أَنْ يُفَكَّ مِنْهَا الأَسِيرُ المُسْلِمُ الْأَنْ فِيهِ فَكَ رَقَبَةٍ مِنَ الأَسْرِ، لَا أَنْ يُعْتَقَ قِتْهُ أَوْ مُكَاتَبُهُ عَنْهَا.

الصِّنْفُ السَّادِسُ: الغَارِمُ: وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: غَارِمٌ لِإصْلَاحِ ذَاتِ البَيْنِ، أَيْ الوَصْلُ، بِأَنْ يَقَعَ بَيْنَ جَمَاعَةٍ عَظِيمَةٍ - كَقَبِيلَتَيْنِ أَوْ أَهْوَالِ، وَيَحْدُثُ بِسَبَيهِ عَظِيمَةٍ - كَقَبِيلَتَيْنِ أَوْ أَهْوَالِ، وَيَحْدُثُ بِسَبَيهِ الشَّحْنَاءُ وَالعَدَاوَةُ، فَيَتَوَسَّطُ الرَّجُلُ بِالصَّلْحِ بَيْنَهُمَا، وَيَلْتَزِمُ فِي ذِمَّتِهِ مَالًا عِوَضًا الشَّحْنَاءُ وَالعَدَاوَةُ، فَيَتَوَسَّطُ الرَّجُلُ بِالصَّلْحِ بَيْنَهُمَا، وَيَلْتَزِمُ فِي ذِمَّتِهِ مَالًا عِوَضًا عَظِيمًا، فَكَانَ مِنَ المَعْرُوفِ عَمَّا بَيْنَهُمْ، لِيُطْفِئَ النَّاثِرَةَ، فَهَذَا قَذْ أَتَىٰ مَعْرُوفًا عَظِيمًا، فَكَانَ مِنَ المَعْرُوفِ

حَمْلُهُ عَنْهُ مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لِنَهُ لا يُجْحِفَ ذَلِكَ بِسَادَاتِ القَوْمِ المُصْلِحِينَ، أَوْ يُوهِنَ عَزَائِمَهُمْ، فَجَاءَ الشَّرْعُ بِإِبَاحَةِ المَسْأَلَةِ فِيهَا، وَجَعَلَ لَهُم نَصِيبًا مِنَ الصَّدَقَةِ، وَلَوْمَعَ غَنِيِّ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ مِنْ مَالِهِ؛ لِحَدِيثِ قَبِيصَةَ بْنِ مُحَارِقٍ الصَّدَقَةِ، وَلَوْمَعَ غَنِيِّ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ مِنْ مَالِهِ؛ لِحَدِيثِ قَبِيصَةَ بْنِ مُحَارِقٍ الطَّلَالِيِّ تَعَيَّلُكُهُ، قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّهُ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمْ حَتَّى تَأْتِينَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرُ لَكَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا قَبِيصَةُ، إِنَّ المَسْأَلَةُ فِيهَا، لا تَحِلُّ إِلَا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ : رَجُلٌ تَحَمَّلَ حَمَالَةً فَحَلَّتُ لَهُ المَسْأَلَةَ عَلَى يَعْمِيلُهُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى يُصِيبَهَا لَا مَدِيلَ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى العَالِمِ اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَالِى العَلَى اللهُ عَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى اللهُ عَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَى المَالِلةَ عَلَى العَلَى المَلْعَلَى العَلَى العَلَى

الصِّنْفُ السَّابِعُ: فِي سَبِيلِ اللهِ: وَهُمْ الغُزَاةُ المُتَطَوِّعَةُ الَّذِينَ لَا دِيوَانَ لَهُمْ، فَيُعْطَىٰ مَا يَكْفِيهِ لِغَزْوِهِ وَلَوْ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ لِحَاجَةِ المُسْلِمِينَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَىٰ اللهِ» (*) الفَقِيرُ مَا يَحَجُّ بِهِ الفَرْضَ وَيَعْتَمِرُ؛ لِحَدِيث: «الحَجُّ وَالعَمْرَةُ مِنْ سَبِيلِ اللهِ» (*) الفَقيرُ مَا يَحَجُّ بِهِ الفَرْضَ وَيَعْتَمِرُ؛ لِحَدِيث: المَنْقَطِعُ بِغَيْرِ بَلَدِه، دُونَ المُنْشِئِ اللهِ» (*) الصَّنْفُ الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيلِ: وَهُوَ الغَرِيبُ المُنْقَطِعُ بِغَيْرِ بَلَدِه، دُونَ المُنْشِئِ لِلسَّفَرِ مِنْ بَلَدِه إِلَىٰ غَيْرِهَا الْمَا اللهِ اللهُ المَا اللهِ اللهُ المَا اللهُ المُنْ السَّالِيلِ المَا اللهِ اللهُ المَا اللهِ اللهُ اللهِ المُلْ اللهِ اللهِ المُلْوالمُ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ المُلْ المُلْمُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المُلْمُ اللهِ المُلْ المُلْ المُ

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٠٤٤).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٦/ ٤٠٥)، وصححه العلامة الألباني رَخَيْلِلهُ في الإرواء (٨٦٩).

وَيُعْطَىٰ الجَمِيعُ مِنَ الزَّكَاةِ بقَدْرِ الحَاجَة.

فَيُعْطَىٰ الفَقِيرُ وَالمِسْكِينُ مَا يَكْفِي حَوْلًا.

وَالغَارِمُ وَالمُكَاتَبُ مَا يَقْضِيَانِ بِهِ دَيْنَهُمَا.

وَالغَازِي مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِغَزْوِهِ.

وَابْنُ السّبِيلِ مَا يُوَصِّلُهُ إِلَىٰ بَلَدِهِ.

وَالمُؤَلَّفُ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّأْلِيفُ.

إِلَّا العَامِلُ فَيُعْطَىٰ قَدْرَ أُجْرَتِهِ وَلَوْ خَنِيًّا أَوْ قِنًّا، وَإِنْ فَضلَ مَعَ ابْنِ السَّبِيلِ أَوْ غَازٍ أَوْ غَارِمٍ أَوْ مُكَاتَبٍ شَيْءٌ رَدَّهُ، وَغَيْرُهُمْ يَتَصَرَّفُ بِمَا شَاءَ لِملْكِهِ لَهُ مُسْتَقرًّا.

وَيُجْرِئُ دَفْعُهَا إِلَىٰ الخَوَارِجِ وَالبُغَاةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَخَذَهَا مِنَ السَّلَاطِينِ قَهْرًا أَوِ اخْتِيَارًا عَدَلَ فِيهَا أَوْ جَارَ.

مَنْ لَا تُصْرَفُ إِلَيْهِمْ الزَّكَاةُ ،

وَلَا يُجْزِئُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَىٰ الأَصْنَافِ الآتِيَةِ:

١- الكَافِرُ غَيْرُ المُؤَلَّفِ.

الغَنِيُّ بِمَالٍ أَوْ كَسْبٍ؛ لِقَوْلِهِ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ، وَلا لِقوِيٍّ مَكْ شَيِبٍ» (١٠) وَقَوْلِهِ: «لا تَحَلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ، وَلا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ» (١٠).

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٢٥٩٨)، وأحمـد (٤/ ٢٢٤)، وصححه العلامة الألبان كَيَّلِلهُ في الإرواء (٨٧٦).

⁽٢) صحيح: وانظر الإرواء (٨٧٧).



٣- مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، كَزَوْجَتِهِ وَوَالِدَيْهِ وَإِنْ عَلَوا، وَأَوْلَادِهِ وَإِنْ سَفَلُوا، الوَارِثُ
 مِنْهُمْ وَغَيْرُهُ اللَّفَةَ اللَّفْعَ إِلَىٰ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ يُغْنِيهِمْ عَنِ النَّفَقَةِ، وَيُسْقِطُهَا
 عَنْهُ فَيَعُودُ النَّفْعُ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَىٰ نَفْسِهِ.

١- وَلَا لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّهَا تَنْتَفعُ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ.

٥- وَلالِبَنِي هَاشِم، وَسَوَاءٌ أُعْطَوْا مِنَ الخُمْسِ أَمْ لَا؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ»(١).

مَا لَمْ يَكُونُوا غُزَاةً أَوْ مُوَّلَّفَةً أَوْ غَارِمِينَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ البَيْنِ، فَيُعْطَوْنَ لِلْإَصْلَاحِ ذَاتِ البَيْنِ، فَيُعْطَوْنَ لِلْكَانَ الصَّلَقَةُ، لِلَا لَكِ لَنَا الصَّلَقَةُ، وَكَذَا مَوَالِيهِمْ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّا لا تَحِلُّ لَنَا الصَّلَقَةُ، وَإِنَّ مَوَالِي القَوْم مِنْهُمْ "' .

حُكْمُ دَفْعِ الزَّكَاةِ لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّيهَا ،

إِنْ دَفَعَ الزَّكَاةَ لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا وَهُوَ يَجْهَلُ ثُمَّ عَلِمَ لَمْ يُجْزِئْهُ، وَيَسْتَرِدَّهَا مِنْهُ بِنَمَائِهَا؛ لِأَنَّهُ لا يَخْفَىٰ حَالُهُ غَالِبًا كَدَيْنِ الآدَمِيِّ.

وَإِنْ دَفَعَهَا لِمَنْ يَظُنُّهُ فَقِيرًا فَبَانَ غَنِيًّا أَجْزَأَهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرَّجُلَيْنِ: ﴿إِنْ شِئتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا مِنْهَا، وَلا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ». (٣)؛ وَلَأِنَّ الغِنَى يَخْفَى، فَاعْتِبَارُ حَقِيقَتِهِ يَشُقُّ.

⁽۱) صحیح: رواه مسلم (۱۷۲).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧)، والنسائي (٢٦١٢)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْهُ في صحيح الجامع (١٦٦٣).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



وَسُنَّ أَنْ يُفَرِّقَ النَّكَاةَ عَلَىٰ أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ عَلَىٰ قَدْرِ حَاجَتِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّلَتُهُ عَلَىٰ قَدْرِ حَاجَتِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّلَتُهُ عَلَىٰ وَصَلَةٌ » ﴿ حَاجَتِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّلَةُ عَلَىٰ وَصَلَةٌ » ﴿ حَاجَتِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ صَلَقَةٌ وَصِلَةٌ » ﴿ وَالْجَارِهِ مَا اللَّهِ عَلَىٰ لَا تُلْزَمُهِ مَا لَا تُعْرِي

وَعَلَىٰ ذَوِي الأَرْحَامِ، كَعَمَّتِهِ وَبِنْتِ أَخِيهِ، وَيَخُصُّ ذَوِي الحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ.

وَتُجْزِئُ إِنْ دَفَعَهَا لِمَنْ تَبَرَّعَ بِنَفَقَتِهِ بِضَمِّه إِلَىٰ عِيَالِهِ ؛ لِدُخُولِهِ فِي العُمُومَاتِ، وَلَا نَصَّ وَلَا إِجْمَاعَ يُخْرِجُهُمْ.



⁽١) حسن: رواه الترمذي (٦٥٨)، والنسائي (٢٥٨٢)، وأحمد (١/ ١٧)، وحسنه العلامة الألباني رَهِيَاللهُ في الإرواء (٨٨٣).



صَدَقَةُ التَّطَوُّع

تُسَنُّ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَلَعِفَهُ وَلَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [الثقة: ٢٥٠].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعِظِّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَآلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ - فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يَعْبُلُهَا بِيَعِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهَا - كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُم فَلُوَّهُ - حَتَىٰ تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » "وَتُسَنُّ سِرًّا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن تُحْفُوهَا وَتُوْتُوهَا ٱلْفُ قَرَآةَ فَهُو خَيْرٌ لَلهَ اللهُ فِي ظِلِّهِ... وَرَجُلُّ لَكُمْ اللهُ فِي ظِلِّهِ... وَرَجُلُّ لَكُمْ وَاللهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ » (الثَّهُ اللهُ فِي ظِلِّهِ... وَرَجُلُّ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّىٰ لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ » (۱).

وَتُسَنُّ فِي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ الفَاضِلِ، كَشَهْرِ رَمَضَانَ وَعَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، وَكَالَحَرَمَينِ؛ لِمُضَاعَفَةِ الصَّلَاةِ فِيهِمَا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْكُهَا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَالنَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَمَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ »(٣).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَيَ الْهُ عَا مَرْ فُوعًا: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ الأَيَّامِ - يَعْنِي أَيَّامَ العَشْرِ - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَا الجِهَادُ فِي

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٦)، ومسلم (٢٣٠٨).

سَبِيلِ اللهِ؟ قَالَ: وَلَا الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ »(١).

وَتُسَنُّ عَلَىٰ جَارِهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْجَارِذِى ٱلْفَرْبَى وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾ [الشَّة :٣٦]، وَحَدِيث: «مَازَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّىٰ ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَّ تُهُ »(٠).

وَتُسَنُّ عَلَىٰ ذَوِي رَحِمِهِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِلْوَلِاَ يُنِ إِخْسَنَا وَبِذِى ٱلْفَصَٰلُ الصَّدَقَةِ عَلَىٰ ذِي إِخْسَنَا وَبِذِى ٱلْفَصِّلُ الصَّدَقَةِ عَلَىٰ ذِي الرَّحِم الكَاشِح» (٢٠).

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَا يُنْقِصُ مُؤْنَةً تَلْزَمُهُ، أَوْ أَضَرَّ بِنَفْسِهِ أَوْ غَرِيمِهِ أَثِمَ بِذَلِكَ، فَإِنْ وَافَقَهُ عِيَالُهُ عَلَىٰ الإِيثَارِ فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَكُرِهَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ أَوْ لَا عَادَةَ لَهُ عَلَىٰ الضِّيقِ أَنْ يُنْقِصَ نَفْسَهُ عَنِ الكِفَايَةِ التَّامَّةِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ إِضْرَارٍ بِهِ.

وَالمَنُّ بِالصَّدَقَةِ كَبِيرَةٌ، وَيَبْطُلُ بِهِ الشَّوَابُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَانْبُطِلُواْ صَدَفَتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ ﴾ الآية [الثَّنَة: ٣١]

وَحَدِيث: «ثَلَاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُ م اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلا يُزَكِّيهِم، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: المُسْبِلُ، وَالمَنْانُ، وَالمُنْفِقُ سِلْعَته بِالحَلِفِ الكَاذِبِ»(١٠).

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٩٦٩).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٦٠١٤)، ومسلم (٢٦٢٤).

⁽٣) صحيح: رواه أحمد (٥/ ٤١٦)، وصححه العلامة الألباني كَيَاللهُ في صحيح الجامع (١١١٠).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (١٠٦).



الصِّيَامُ لُغَةً: مُجَرَّدُ الإِمْسَاكِ، يُقَالُ لِلسَّاكِتِ: صَائِمٌ لإِمْسَاكِهِ عَنِ الكَلَامِ، وَمِنْهُ: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّمْنِ صَوْمًا ﴾ [عَجَبَتُ : ١٦].

وَفِي الشَّرْعِ: إِمْسَاكٌ بِنِيَّةٍ عَنْ أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةٍ فِي زَمَنٍ مُعَيَّنٍ مِنْ شَخْصٍ نَخْصُوصِ.

وَصَوْمُ رَمَضَانَ أَحَدُ أَرْكَانِ الإِسْكَامِ وَمَبَانِيهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «بُنِيَ الإِسْكَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمٍ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ» (١٠.

وَفُرِضَ صَوْمُ رَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الشَّانِيَةِ مِنَ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، فَصَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ تِسْعَةَ رَمَضَانَاتٍ.

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ، إِمَّا،

١- بِرُوْيَةِ هِلَالِهِ عَلَىٰ جَمِيعِ النَّاسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [الثَّنَة : ١٨٥]، وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمَالَمَ: «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ» (٠٠).
 لِرُوْيَتِهِ» (٠٠).

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۸)، ومسلم (۱٦).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١).

٢- أَوْ بِإِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

وَيَجِبُ عَلَىٰ مَنْ حَالَ دُونَهُمْ وَدُونَ مَطْلَعِهِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ لَيْلَةَ الثَّلاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمُهُ احْتِيَاطًا بِنِيَّةِ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «فَإِنْ غُمَمَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ» (*) يَعْنِي: ضَيِّقُوا لَهُ العِدَّةَ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ عَمَمَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ » (الطّلَاقَ : ٧]، أَيْ: ضُيِّقَ عَلَيْهِ، وَتَضَيِيقُ العِدَّةُ لَهُ: أَنْ يُحْسَبَ شَعْبَانُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا.

«وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَالَ دُونَ مَطْلَعِهِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ أَصْبَحَ صَائِمًا» ('')، وَهُوَ رَاوِي الحَدِيثِ، وَعَمَلُهُ بِهِ تَفْسِيرٌ لَهُ. وَيُجْزِئُ صَوْمُ ذَلِكَ اليَوْم إِنْ ظَهَرَ مِنْ رَاوِي الحَدِيثِ، وَعَمَلُهُ بِهِ تَفْسِيرٌ لَهُ. وَيُجْزِئُ صَوْمَهُ قَدْ وَقَعَ بِنِيَّةِ رَمَضَانَ رَمَضَانَ: بِأَنْ تَثْبُتُ رَوُقِيَّهُ بِمَوْضِعِ آخَرَ؛ لِأَنَّ صَوْمَهُ قَدْ وَقَعَ بِنِيَّةٍ رَمَضَانَ لِمُسْتَنَدٍ شَرْعِيٍّ أَشْبَهَ الصَّوْمَ لِلرُّ قُنَةٍ، وَتُصَلَّىٰ التَّرَاوِيحُ احْتِيَاطًا لِلْقِيَامِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى التَّرَاوِيحُ احْتِيَاطًا لِلْقِيَامِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى التَّدَاوِيعُ احْتِيَاطًا لِلْقِيَامِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى التَّرَاوِيعُ الْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» ('')، وَلَا يَتَحَقَّقُ قِيَامُهُ كُلُّهُ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَلَا تَثْبُتُ بَقِيَّةُ الأَحْكَامِ: كَوُقُوعِ الطَّلَاقِ وَالعِنْقِ وَحُلُولِ الأَجَلِ المُعَلَّقِ بِدُخُولِهِ، عَمَلًا بِالأَصْلِ، خُولِفَ فِي الصَّوْمِ احْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ.

وَإِنْ رُثِيَ الْهِلَالُ نَهَارًا وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ كَمَا لَوْ رُثِي آخِرَ النَّهَارِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠).

⁽٢) صححه العلامة الألباني كَثْيَلْتُهُ في الإرواء (٩٠٤).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٣٧)، ومسلم (٧٦٠).



وَمَتَىٰ ثَبُتَتْ رُؤْيَتُهُ بِبَلَدِلَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمُ الصَّوْمُ وَإِن اختَلَفَت المَطَالِع ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صُومُ والرُوْيَتِهِ»، وَهُوَ خِطَابٌ لِلْأُمَّةِ كَافَّةً، وَلِأَنَّ اَلشَّهُرَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا بَيْنَ اَلْهِلَالَيْنِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْيُوْمَ مِنْهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَكَذَا الصَّوْمُ وَلا فَرقَ بَين قُرب المَكان أَوْ بُعده وَأَنَّهُ يَجِب وَلو اختَلفَت المَطَالع.

ثُبُوتُ رُؤْيَةِ الهِ لَالِ: تَغْبُتُ رُؤْيَةُ هِلَالِ رَمَضَانَ بِحَبَرٍ مُسْلِم مُكَلَّفٍ عَدْلٍ وَلَوْ عَبْدًا أُوْ أُنْنَىٰ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «تَرَاءَىٰ النَّاسُ الهِلَّالَ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ صَاَّاللَّهُ مَلَيْهُ وَلَسَلَّمَ أَنَّى رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ» (١٠. وَتَثْبُت بَقِيَّةُ الأَحْكَام تَبَعًا لِلصِّيَام.

وَلَا يَخْتَصُّ بِحَاكِمٍ، فَيَلْزَمُ الصَّوْمُ مَنْ سَمِعَ عَدْلًا يُخِبِرُ بِرُؤْيَتِهِ.

وَلَا يُقْبَلُ فِي شَوَّال وَسَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا رَجُلَانِ عَدْلَانِ الحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الخَطَّابِ، وَفِيهِ: «فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا» (٢)، وَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَة وَاحِدِ ثَلاَئِينَ يَوْمًا فَلَمْ يَرَوْا الهِلاَلَ لَمْ يُفُطِرُوا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ: «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ...» (٢)، وَلَأَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا كَانَ احْتِيَاطًا، وَالأَصْلُ بَقَاءُ رَمَضَانَ، وَلَوْ صَامُوا ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْهُ فَضَوا يَوْمًا فَقَطْ.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٣٤٣)، وصححه العلامة الألباني كِثَالِمُهُ في الإرواء (٩٠٨).

⁽٢) صحيح: رواه النسائي (٢١١٦)، وأحمد (٤/ ٣٢١)، وصححه العلامة الألباني كَثَيِّلُهُ في صحيح الجامع (٣٨١١).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

شُرُوطُ وُجُوبِ الصَّوْم

وَشُرُوطُ وُجُوبِ الصَّوْمِ أَرْبَعَهُ أَشْيَاءَ:

١- الإِسْلَامُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ كَأْفِرِ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي أَثْنَائِهِ قَضَىٰ البَاقِي فَقَطْ.

٩- وَالبُلُوغُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ صَبِيٍّ، وَيَجِبُ عَلَىٰ وَلِيِّ المُمَيِّزِ المُطِيق لِلصَّوْمِ
 أَمْرُهُ بِهِ وَضَرْبُهُ عَلَيْهِ لِيَعْتَادَهُ؛ قِيَاسًا عَلَىٰ الصَّلَاةِ.

٣- وَالعَقْلُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ مَجْنُونٍ؛ لِحَدِيث: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ» (١٠).

٤- وَالْقُدْرَةُ عَلَيْهِ: فَمَنْ عَجَزَ عَنْهُ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَىٰ زَوَاللهُ أَفْطَرَ، وَأَطْعَمَ
 عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مُدَّ بُرِّ، أَوْ نِضْفَ صَاعِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَإِنْ أَفْطَرَتْ حَامِلٌ أَوْمُرْضِعٌ خَوْفًا عَلَىٰ أَنْفُسِهِ مَا فَقَطْ أَوْعَلَىٰ أَنْفُسِهِ مَا وَالوَلَدِ قَضَتَا الصَّوْمَ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمَرِيضِ الخَاتِفِ عَلَىٰ نَفْسِهِ.

وَإِنْ أَفْطَرَتَا خَوْفًا عَلَىٰ وَلَدَيْهِمَا فَقَطْ قَضَتَا عَدَدَ الأَيَّامِ وَأَطْعَمَتَا - أَيْ وَجَبَ عَلَىٰ مَنْ يَمُونَ الوَلَدَ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُمَا - لِكُلِّ يَوْم مِسْكِينًا مَا يُجْزِئُ فِي كَفَّارَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِيرَ يُطِيقُونَهُ وَذَيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [الثَّقَ : ١٨٤]، كَفَّارَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الكَبِيرِ وَالمَرْأَةِ الكَبِيرَةِ - وَهُمَا يَطِيقَانِ الصِّيَامَ - أَنْ يُفْطِرُوا وَيُطْعِمَا لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَالمُرْضِعُ وَالحُبْلَىٰ إِذَا يَطِيقَانِ الصِّيامَ - أَنْ يُفْطِرُوا وَيُطْعِمَا لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَالمُرْضِعُ وَالحُبْلَىٰ إِذَا يَعْمَا عَلَىٰ أَوْلا دِهِمَا أَفْطَرَتَا وَأَطْعَمَتَا ﴾ ('').

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٣١٨)، والنسائي (٢٣١٧)، والبيهقي (١٠/ ٢٣٠) وصححه العلامة الألباني كَلَّلَهُ في الإرواء (٩١٣).



وَيَجِبُ الفِطْرُ عَلَىٰ مَنِ احْتَاجَهُ لِإِنْقَاذِ مَعْصُومٍ مِنْ هَلَكَةٍ كَغَرَقٍ، وَلَيْسَ لِمَنْ أُبِيحَ لَهُ الفِطْرُ بِرَمَضَانَ صَوْمُ غَيْرِهِ فِيهِ.

وَإِذَا قَامَتْ البَيْنَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ بِرُوْيَةِ الهِلالِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَجَبَ الإمْسَاكُ وَالقَضَاءُ لِذَلِكَ اللَيْهُ الْذِي أَفْطَرَهُ عَلَىٰ كُلِّ مَنْ صَارَ فِي أَثْنَاهِهِ أَهْلًا لِوُجُوبِهِ، وَكَذَا حَائِضٌ وَنُفَسَاءُ طَهُرَتَا فِي أَثْنَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَالَ الفِطْرِ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهِ، وَكَذَا حَائِضٌ وَنُفَسَاءُ طَهُرَتَا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ فَيُمْسِكَانِ وَيَقْضِيَانِ، وَكَذَا مُسَافِرٌ قَدِمَ مُفْطِرًا يُمْسِكُ وَيَقْضِي، وَكَذَا لَوْ بَلِغَ مَرِئَ مَرْ الْهُ لِي أَثْنَاثِهِ مُفْطِرًا أَمْسَكَ وَقَضَىٰ، فَإِنْ كَانُوا بَرِئَ مَرِيضٌ مُفْطِرًا أَوْ بَلَغَ صَغِيرٌ فِي أَثْنَاثِهِ مُفْطِرًا أَمْسَكَ وَقَضَىٰ، فَإِنْ كَانُوا صَائِمِينَ أَجْرَا أَهُمْ مُنَافِلًا لَوْمَهُ الصَّوْمُ، لَا صَغِيرٌ عَلِمَ مُسَافِرٌ أَنَّهُ يَقْدُمُ غَدًا لَزِمَهُ الصَّوْمُ، لَا صَغِيرٌ عَلِمَ مَسَافِرٌ أَنَّهُ يَقْدُمُ غَدًا لَزِمَهُ الصَّوْمُ، لَا صَغِيرٌ عَلِمَ اللَّهُ يَنْكُوا لِعَدَم تَكُلِيفِهِ.

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ:

شُرُوطُ صِحَّتِهِ سِتَّةٌ: الأَوَّلُ: الإِسْلامُ: فَلا يَصِحَّ مِنْ كَافِرٍ.

الثَّانِي وَالثَّالِثُ: انْقِطَاعُ دَمِ الحَيْضِ وَالنِّفَاسِ.

الرَّابِعُ: التَّمْيِيزُ: فَلَا يَصِحَّ مِنْ غَيْرِ المُمَيِّزِ.

الخَامِسُ: العَقْلُ: لِأَنَّ الصَّوْمَ الإِمْسَاكُ مَعَ النَّيَّةِ ؛لِحَدِيثِ: «يَدَعْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي»، فَأَضَافَ التَّرْكَ إِلَيْهِ، وَهُو لَا يُضَافُ إِلَىٰ المَجْنُونِ والمُغْمَىٰ عَلَيْهِ.

وَمَنْ نَوَىٰ الصَّوْمَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغْمِي عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ وَلَمْ يفِقْ جُزْءًا مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ الشَّرْعِيَّ الإِمْسِاكُ مَعَ النَّيَّةِ، فَلَا يُضَافُ لِلْمَجْنُونِ وَلَا لِلْمُغْمَىٰ عَلَيْهِ. فَإِنْ أَفَاقَ جُزْءًا مِنَ النَّهَارِ صَحَّ الصَّوْمُ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَوْ آخِرَهُ، لَا إِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ فَلَا يَمْنَعُ صِحَّةَ صَوْمِهِ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ عَادَةٌ، وَلَا يَزُولُ بِهِ الإِحْسَاسُ بِالكُلِّيَّةِ.

وَيَلْزَمُ المُغْمَىٰ عَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ الوَاجِبِ زَمَنَ الإِغْمَاءِ؛ لِأَنَّ مُدَّتَهُ لَا تَطُولُ غَالِبًا، فَلَمْ يَزِلْ بهِ التَّكْلِيفُ فَقَطْ.

وَأَمَّا المَجْنُونُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْه لِمَا مَضَىٰ، سَوَاءٌ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ أَوْ بَعْدَ مُضِيِّهِ؛ لِزَوَالِ تَكْلِيفِهِ.

السَّادِسُ: النَّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ لِكُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٍ: بِأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ قَضَائِهِ أَوْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى »(۱)، وَلِحَدِيثِ حَفْصَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتُ الصِّيَامَ مَنْ لَمْ يُبَيِّتُ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ »(۱).

فَمَنْ خَطَرَ بِقَلْبِهِ لَيْلًا أَنَّهُ صَائِمٌ فَقَدْ نَوَىٰ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ مَحِلُّهَا القَلْبُ.

وَكَذَا الأَكْلُ وَالشَّرْبُ بِنِيَّةِ الصَّوْمِ، وَلَا يَضُرُّ إِنْ أَتَىٰ بَعْدَ النَّيَّةِ بِمُنَافٍ لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّ اللَّهُ تَعَالَىٰ أَبَاحَ الأَكْلَ إِلَىٰ آخِرِ اللَّيْلِ، فَلَوْ بَطُلُتْ بِهِ فَاتَ مَحِلُّهَا.

أَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللهُ غَيْرَ مُتَرَدِّدٍ، كَمَا لَا يَفْسُـدُ الإِيمَانُ بِقَوْلِهِ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

⁽١) رواه البخاري (١).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٤٥٤)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَلْلُهُ في الإرواء (٩١٤).



وَكَذَا لَوْ قَالَ لَيْلَةَ الثَّلاثِين مِنْ رَمَضَانَ: إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَفَرْضٌ وَإِلَّا فَمُفْطِرٌ فَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ بَنَىٰ عَلَىٰ أَصْلِ لَمْ يَثْبُتْ زَوَالُهُ: وَهُوَ بَقَاءُ الشَّهْرِ. وَإِنْ قَالَهُ فِي أَوَّلِهِ لَمْ يُجْزِثْهُ؛ لِعَدَمِ جَزْمِهِ بِالنَّيَّةِ.

وَمَنْ نَوَىٰ الإِفْطَارَ أَفْطَرَ، أَيْ صَارَ كَمَنْ لَمْ يَنْوِ؛ لِقَطْعِهِ النَّيَّة، وَلَيْسَ كَمَنْ أَمُ يَنْوِ؛ لِقَطْعِهِ النَّيَّة، وَلَيْسَ كَمَنْ أَكُلَ أَوْ شَرِبَ، فَيَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَهُ نَفْلًا بِغَيْرِ رَمَضَانَ، وَمَنْ قَطَعَ نِيَّةَ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ثُمَّ نَوَاهُ نَفْلًا، أَوْ قَلَبَ نِيَّتَهُمَا إِلَىٰ نَفْلِ صَحَّ، كَمَا لَوِ انْتَقَلَ مِنْ فَرْضِ صَلَاةٍ إِلَىٰ نَفْلِهَا.

رُكْنُ الصِّيَامِ.

وَفَرْضُهُ الإِمْسَاكُ عَنِ المُفْطِرَاتِ مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي إِلَىٰ غُرُوبِ الشَّنِي إِلَىٰ غُرُوبِ الشَّنهُ مِن الْخَيْطُ الشَّمْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَى يَتَبَيَّنَ لَكُواَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الشَّمَودِ مِنَ الْفَهْ : ١٨٧].

وَقَـالَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَمْنَعْنَكُمْ مِنْ سُـحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَال، وَلَا الفَجْرُ المُسْتَطِيلُ، وَلَكِنْ الفَجْرُ المُسْتَطِيرُ فِي الْأُفْقِ»(١).

وَعَـنْ عُمَـرَ سَحِيظِتُهُ مَوْفُوعًا: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَـا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَا هُنَا، وَغَربَت الشَّمْسُ، أَفْطَرَ الصَّائِمُ» ('').

⁽۱) صحيح: رواه أحمد (٥/ ١٣)، والترمذي (٧٠٦) وقال: حسن. والحاكم (١/ ٥٨٨)، والدارقطني (٢/ ٢٦٦)، وصححه العلامة الألباني رَفِيَكُ فِي الإرواء (٩١٥).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۱۹۵٤)، ومسلم (۱۱۰۰).

سُنَنُ الصَّوْم:

وَسُنَنَّهُ سِتَّةً:

١- تَأْخِيرُ السُّحُورِ: إِنْ لَمْ يَخْشَ طُلُوعَ فَجْرِ ثَانٍ ؛ لِقَوْلِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ سَيَالِيَّة:
 «تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قُمْنَا إِلَىٰ الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟... قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَة» (١).

وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ: لِقَوْلِهِ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَهزَالُ النَّاسُ بِحَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ»⁽²⁾.

وَالمُرَادُ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَلَهُ الفِطْرُ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ.

٣- وَالزِّيَادَةُ فِي أَعْمَالِ الخَيْرِ: مِنَ القِرَاءَةِ وَالذُّكْرِ وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا.

3- وَقَوْلُهُ جَهْرًا إِذَا شُتِمَ: إِنِّي صَائِمٌ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَيْهُ مَرْ فُوعًا: «إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثُ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَصْخَبُ، فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلُ: إِنِّي امْرُقٌ صَائِمٌ»٥(") - وَقَوْلُهُ عِنْدَ فِطْرِهِ: اللَّهُمَّ لَكَ صَائِمٌ هُهُ أَنْ فَاللَّهُ مَّ لَكَ صَائِمٌ هُهُ أَنْ فَاللَّهُمَّ تَقَبَّلُ مِنِّي صَمْتُ، وَعَلَىٰ رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، شُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلُ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ.

إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ.

٦- وَفِطْرُهُ عَلَىٰ رُطَبٍ، فَإِنْ عدِمَ فَتَمْرٌ، فَإِنْ عدِمَ فَمَاءٌ؛ لِحَدِيثِ أَنْسٍ: «كَانَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٧٥)، ومسلم (١٠٩٧).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٥٧) ومسلم (١٩٩٨).

⁽٣) متف**ق عليه**: رواه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١).



رَسُولُ اللهِ صَآلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْطِرُ عَلَىٰ رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَىٰ تَمَرَاتِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمَرَاتٌ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ»(١).

مَكْرُوهَاتُ الصَّوْمِ:

- ١- يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ جَمْعُ رِيقِهِ لِيَبْتَلِعَهُ.
- ٥- وَيُكُورُهُ ذَوْقُ طَعَامٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ أَفْطَرَ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَهُ
 إلَىٰ جَوْفِهِ.
- ٣- وَيُكْرَهُ مَضْغُ عِلْكٍ قَوِيٍّ، وَهُو الَّذِي كُلَّمَا مَضَغْتُهُ صَلُبَ وَقَوِيَ؛ لِأَنَّهُ يَجْلِ بَ فَكُورِثُ العَطَشَ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي يَجْلِبُ البَلْغَمَ، وَيَجْمَعُ الرِّيقَ وَيُورِثُ العَطَشَ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ إَلَى جَوْفِهِ، وَيَحْرُمُ مَضْغُ العِلْكِ المُتَحَلِّلِ وَلَوْ لَمْ يَبْتَلِعْ رِيقَهُ.
 لَمْ يَبْتَلِعْ رِيقَهُ.
- ٤- وَيُكُرَهُ أَنْ يَدَعْ بَقَايَا الطَّعَامِ بَيْنَ أَسْنَانِهِ، وَشَـمٌ مَا لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَجْذِبَهُ نَفَسُـهُ
 كَسَجِيقِ مِسْكِ.
- ٥- وَتُكْرَهُ القُبْلَةُ وَدَوَاعِي الوَطْءِ لِمَنْ تُحَرَّكُ شَهْوَتُهُ، لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ:
 «نَهَىٰ عَنْهَا شَابًا وَرَخَّ صَ لِشَيْخٍ»(١) وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ:

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٢٣٥٦)، والترمذي (٢٩٦)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في صحيح الجامع (٤٩٩٥).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٣٨٧) وصححه العلامة الألباني كَيْلَللهُ في صحيح أبي داود (٢٠٦٥).



«يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ لِمَا كَانَ مَالِكًا لِإِرْبِهِ» (()، وَغَيْرُ ذِي الشَّهْوَةِ يُبَاحُ لَهُ الْفِعْلِهِ صَائِلَةً عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وَتَحْرُمُ إِنْ ظَنَّ إِنْزَالًا اللهِ لِتَعْرِيضِهِ لِلفِطْرِ، ثُمَّ إِنْ أَنْزَلَ أَفْرَلَ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللّهِ اللهِ ا



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٢٧)، ومسلم (١١٠٦).



فَصْلٌ فِي المُفْطِرَاتِ

وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ:

١- خُرُوجُ دَمِ الحَيْضِ وَالنِّفَاسِ.

٢ - المَوْتُ.

٣- الرِّدَّةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَهِنْ أَشْرَكُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الثِيَّذ : ٦٥] ـ العَزْمُ عَلَىٰ
 الفِطْرِ؛ لِقَطْعِهِ النَّيَّةِ المُشْتَرِطَةِ فِي جَمِيعِهِ فِي الفَرْضِ، فَإِذَا قَطَعَهَا فِي أَثْنَائِهِ خَلَا ذَلِكَ الجُزْءُ عَنِ النَّيَّةِ، فَيَفْسُدُ الكُلُّ لِفَسَادِ الشَّرْطِ.

٥- التَّرَدُّهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِالنِّيَّةِ.

٦- القَيْءُ عَمْـدًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْـرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ ذَرَعَهُ القَـيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنِ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ» ‹‹›

٧- الاحْتِقَانُ مِنَ الدُّبُرِ.

٨- بَلْعُ النُّخَامَةِ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى الفَمِ؛ لِعَدَمِ المَشَقَّةِ بِالتَّحَرُّزِ مِنْهَا، بِخِلَافِ البُصَاقِ، وَلِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الفَم أَشْبَه بِالقَيْءِ.

٩- الحِجَامَةُ خَاصَّة، حَاجِمًا كَانَ أَوْ مَحْجُومًا؛ لِحَدِيث: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ
 وَالمَحْجُومُ»(۱)، وَلاَ يُفْطِرُ بِفَصْدٍ وَلاَ شَرْطٍ وَلاَ رُعَافٍ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: صححه العلامة الألباني رَخِيَاللهُ في الإرواء (٩٣١).

TTI BA

وَلا يُفْطِرُ بِالاحْتِلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ وَلَا بِاخْتِيَارِهِ، فَلَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ بِلَا نِزَاع.

وَلا بِالمَذْيِ مِنْ تَكْرَارِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبَاشَرَةٍ.

١٠- خُرُوجُ المَنِيِّ أَوْ المَذْيِ بِتَقْبِيلٍ أَوْ لَمْسٍ أَوِ اسْتِمْنَاءِ أَوْ مُبَاشَرَةٍ دُونَ الفَرْجِ؛
 لِأَنَّهُ إِنْزَالٌ عَنْ مُبَاشَرَةٍ، أَشْبَه الجِمَاعَ، وَأَمَّا المَذْيُ فَلِتَخلُّلِ الشَّهْوَةُ لَهُ،
 وَخُرُوجُهُ بِالمَبَاشَرَةِ أَشْبَه بِالمَنِيِّ.

١٠- كُلُّ مَا وَصَلَ إِلَىٰ الجَوْفِ أَوِ الحَلْقِ أَوِ الدِّمَاغِ، مِنْ مَائِعِ وَغَيْرِهِ، فَيُفْطِرُ إِنْ قَطرَ فِي أُذُنِهِ مَا وَصَلَ إِلَىٰ جَوْفِهِ، أَوْ دَاوَىٰ الْجَائِفَةَ فَوَصَلَ إِلَىٰ جَوْفِهِ، أَوِ الْحَلْقِهِ وَصَلَ إِلَىٰ جَوْفِهِ، أَوِ الْحَائِفَةَ فَوَصَلَ إِلَىٰ جَوْفِهِ، أَوِ الْحَتَّحَ لَ بِمَا عَلِمَ وصُولَهُ إِلَىٰ حَلْقِهِ القَوْلِهِ صَالِّللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ لِلقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ وَعَلَيْكَ : (وَبَالِغُ فِي الاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا »(")، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ يَوْسُدُ الصَّوْمُ إِذَا بَالَغَ فِيهِ، بِحَيْثُ يَدْخُلُ إِلَىٰ خَيَاشِدِهِ أَوْ دِمَاغِهِ، وَقِيسَ يَفْسُدُ الصَّوْمُ إِذَا بَالَغَ فِيهِ، بِحَيْثُ يَدْخُلُ إِلَىٰ خَيَاشِدِهِ أَوْ دِمَاغِهِ، وَقِيسَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٥٢٨)، ومسلم (٢٠٢).

⁽٢) حسن: رواه أبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وابن ماجه (٤٠٧)، وأحمد (٢/ ٤٩٨)، وحسنه العلامة الألباني كَيْلِللهُ في الإرواء (٩٣٥).



عَلَيْهِ مَا وَصَلَ إِلَىٰ جَوْفِهِ أَوْ دِمَاغِهِ، وَإِنْ شَكَّ فِي وُصُولِهِ إِلَىٰ حَلْقِهِ لِكَوْفِهِ يَسِيرًا وَلَـمْ يَجِدْ طَعْمَهُ لَـمْ يُفْطِرْ. أَوْ مَضَخَ علْكًا، أَوْ ذَاقَ طَعَامًا وَوَجَدَ الطَّعْمَ بِحَلْقِهِ أَفْطَرَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ بِحَلْقِهِ لَمْ يَضُرَّهُ.

أَوْ بَلَعَ رِيقَهُ بَعْدَ أَنْ وَصَلَ إِلَىٰ مَا بَيْنَ شَفَتَيْهِ أَوْ بَلَعَ رِيقَ غَيْرِهِ أَفْطَرَ؛ لِأَنَّهُ بَلَعَهُ مِنْ غَيْرِ فَمِهِ، أَشْبَه مَا لَوْ بَلَعَ مَاءً.

وَلا يُفْطِرُ إِنْ فَعَلَ شَيْنًا مِنْ جَمِيعِ المُفْطِرَاتِ نَاسِيًا أَقْ مُكْرَهًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَقْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ» (١)، فَنُصَّ عَلَىٰ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَقِيسَ البَاقِي، وَقِيسَ المُكْرَهُ عَلَىٰ مَنْ ذَرَعَهُ القَيْء.

وَلَا إِنْ دَخَلَ الغُبَارُ حَلْقَهُ، أَوِ الذُّبَابُ بِغَيْرِ قَصْدِهِ، وَلَا إِنْ جَمَعَ رِيقَهُ فَابْتَلَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الوُسْعِ، وَلَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

حُكْمُ مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ:

وَمَنْ جَامَعَ نَهَارَ رَمَضَانَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ، وَلَوْ لِمَيِّتٍ أَوْ بَهِيمَةٍ، فِي حَالَةٍ يَلْزَمُهُ فِيهَا الإِمْسَاكُ، مُكْرَهًا كَانَ أَوْ نَاسِيًا، لَزِمَهُ القَضَاءُ وَالكَفَّارَةُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَقَمْتُ عَلَىٰ امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَـلْ تَجِدُ رَقَبَةً تَعْتِقُهَا؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَهَلْ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥).

تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهُرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لا، فَسَكَت، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَىٰ ذَلِكَ، أُتِي النَّبِيُّ صَآلَاتُهُ عَلَىٰ أَفْقَرَ بِعِرْقِ تَمْرٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: عَلَىٰ أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، مِنِّي يَا رَسُولَ اللهِ؟! فَوَاللهِ مَا بَيْنَ لابَنَيْهَا - يُرِيدُ الحَرَّتَيْنِ - أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَآلِتَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ حَتَّىٰ بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ» (١٠).

وَقَـالَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُجَامِعِ: «صُمْ يَوْمًا مَكَانَـهُ»(٬٬ وَيَلْزَمَانِ المُكْرَهَ وَالنَّاسِي؛ لِأَنَّهُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَفْصِلْ المُوَاقِعَ عَنْ حَالِهِ.

وَكَذَا مَنْ جُومِعَت إِنْ طَاوَعَت فِي وُجُوبِ القَضَاءِ وَالكَفَّارَةِ؛ لِهَتْكِ صَوْمِ رَمَضَانَ بِالجِمَاءِ طَوْعًا، فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلِ فِي رَمَضَانَ بِالجِمَاءِ طَوْعًا، فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلِ فِي حَدِّ الزِّنَىٰ، وَهُوَ يَدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ، فَفِي الكَفَّارَةِ أَوْلَىٰ.

أَمَّا إِنْ كَانَتْ المَرْأَةُ جَاهِلَةً أَوْ نَاسِيَةً فَعَلَيْهَا القَضَاءُ دُونَ الكَفَّارَةِ.

وَلَوْ جَامَعَ مَنْ كَانَ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ المُبَاحِ فِيهِ القَصْرُ، أَوْ فِي مَرَضِ يُبيئُ الفِطْرَ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ لَا يَلْزَمُهُ المُضِيُّ فِيهِ أَشْبَه التَّطَوُّعَ؛ وَلِأَنَّهُ يُفْطِرُ بِنِيَّةِ الفِطْرِ فَيَقَعُ الجِمَاعُ بَعْدَهُ.

وَإِنْ كَرَّرَ الوَطْءَ فِي يَوْمٍ وَلَمْ يُكَفَّرْ لِلْوَطْءِ الأَوَّلِ فَيَلْزَمهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. وَإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمِهِ فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ، كَمَا لَوْ كَرَّرَ المَحْظُورَ

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۱۹۳٦)، ومسلم (۱۱۱۱).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



فِي الحَجِّ، قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ؛ وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ مُحَرَّمٌ لِحُرْمَةِ رَمَضَانَ، فَوَجَبَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ الكَفَّارَةُ كَالوَطْءِ الأَوَّلِ.

وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ أَوْ مُتَوَالِيَيْنِ فَيَلْزَمهُ كَفَّارَتَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُفْرَدَةٌ.

وَالْكَفَّارَةُ عِنْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الأَعْرَابِيَّ لَمَّا دَفَعَ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الأَعْرَابِيَّ لَمَّا دَفَعَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّ لَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّمْرَ لَيُطْعِمَهُ لِلْمَسَاكِينِ فَأَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ، قَالَ: «أَطْعِمْهُ لِلْمَسَاكِينِ فَأَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ، قَالَ: «أَطْعِمْهُ لِلْمَسَاكِينِ فَأَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ، قَالَ: «أَطْعِمْهُ لِلْمَسَاكِينِ فَأَخْبَرُهُ بِكَفَّارَةٍ أُخْرَى، وَلَمْ يَذْكُورْ لَهُ بَقَاءَهَا فِي ذِمَّتِهِ، بِخِلاَفِ كَفَّارَةٍ حَجِّ وَظِهَارٍ وَيَمِينٍ وَنَحْوِهَا، وَيَسْقُطُ الجَمِيعُ بِتَكْفِيرِ غَيْرِهِ عَنْهُ بِإِذْنِهِ.

وَلَا كَفَّارَةَ فِي رَمَضَانَ بِغَيْرِ الجِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ نَصٌّ وَغَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١١١).

قَضَاءُ رَمَضَانَ

وَمَـنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ قَضَىٰ عَدَدَ أَيَّامِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَعِـذَةُ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرُ ﴾ [التماء : ١٨٨].

وَيُسَنُّ القَضَاءُ عَلَىٰ الفَوْرِ مُتَتَابِعًا إِلَّا إِذَا بَقِيَ مِنْ شَعْبَانَ بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ، فَيَجبُ التَّتَابُعُ لِضِيقِ الوَقْتِ، فَإِنْ أَخْرَهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ حَتَّىٰ أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ فَيَجبُ التَّتَابُعُ لِضِيقِ الوَقْتِ، فَإِنْ أَخْرَهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ حَتَّىٰ أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ فَكَلَهُ مِعَ القَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَلا يَصِحُّ ابْتِدَاءُ تَطَوُّع مَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ، فَإِنْ نَوَىٰ صَوْمًا وَاجِبًا أَوْ قَضَاءً ثُمَّ قَلَهُ نَفْلًا صَحَّ كَالصَّلَاةِ.

صَوْمُ التَّطَوُّعِ، وَالأَيَّامُ الَّتِي يُسْتَحَبُّ صِيَامُهَا ،

يُسَنُّ صَوْمُ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَضْلًا عَظِيمًا؛ لِحَدِيث: «كُلُّ حَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَىٰ سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ: إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» (١٠)، وَهَذِهِ الإِضَافَةُ لِلتَّشْرِيفِ وَالتَّعْظِيم.

وَأَفْضَلُهُ يَوْمٌ وَيَوْمٌ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرُو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ دَاوُدَ؛ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ دَاوُدَ؛ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا» ('')، وَشَرْطُهُ أَنْ لاَ يُضْعِفَ البَدَنَ حَتَّىٰ يَعْجِزَ عَمَّا هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّيَامِ، كَالْقِيَامِ بِحُقُوقِ اللهِ تَعَالَىٰ وَحُقُوقِ عِبَادِهِ اللَّازِمَةِ، وَإِلَّا فَتَرْكُهُ أَفْضَلُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١٩).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١١٣١)، ومسلم (١١٥٩).



وَيُسَنُّ صَوْمُ أَيَّامِ البِيضِ: وَهِيَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ، وَخَمْسَةُ عَشَرَ؟ لِقَ وْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَلِّىكُهُ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي صَاَّلَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ بِشَلَاثٍ: صِيَامٍ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَكْعَتَيِ الضُّحَىٰ، وَأَنْ أُوْتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ»(١).

وَعَنْ أَبِي ذَرِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةَ: «يَا أَبَا ذَرِّ، إِذَا صُمْتَ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصُمْ ثَلاثَ عَشَرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشَرَةَ، وَخَمْسَ عَشَرَةَ» ('').

وَيُسَنُّ صَوْمُ الاثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ: «لِأَنَّهُ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ كَانَ يَصُومُهُمَا، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ الأَعْمَالَ تُعْرَضُ يَوْمَ الاثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ» (")، وَفِي لَفْظٍ: «وَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ "().

وَيُسَنُّ صَوْمُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ: لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ سَخَطِّتُهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَأَثْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ»(٠).

وَسُسنَّ صَوْمُ المُحَرَّمُ: لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَظِّتُهُ مَرْفُوعًا: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ المُحَرَّمُ»(١).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١١٧٨)، ومسلم (٧٢١).

⁽٢) حسن: رواه الترمذي(٧٦١)، والنسائي (٢٤٢٤)، وحسنه العلامة الألباني رَيُخْيَلَتُهُ فِي الإرواء (٩٤٧).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (٢٤٣٦)، وأحمد (٥/ ٢٠٠، ٢٠٠)، وقال الحافظ في: «الفتح» (٤/ ٢٣٦): صححه ابن خزيمة، وصححه العلامة الألباني كيَّللهُ في الإرواء (٩٤٨).

⁽٤) صحيح: رواه الترمـذي (٧٤٧)، وأحمـد (٥/ ٢٠١)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَمْلَلُهُ في الإرواء (٩٤٩).

⁽٥) صحيح: رواه مسلم (١١٦٤).

⁽٦) صحيح: رواه مسلم (١١٦٣).

وَآكَدُهُ عَاشُورَاءُ، وَهُوَ كَفَّارَةُ سَنَةٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ تَعَظَّيُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنَّهُ قَالَ فِي صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ: «إِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَىٰ اللهِ أَنْ يُكَفَّرَ السَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ»(١).

وَسُنَّ صَوْمُ عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَطَّعَهَا مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمْرِ» (أكن اللهِ مِنْ هَذِهِ الأَيَّامِ العَشْرِ» (أكن اللهِ مِنْ هَذِهِ المَّيَّامِ العَشْرِ» (أكن اللهِ مِنْ هَذِهِ المَيْمَالِ اللهِ مِنْ أَمَا مِنْ اللهِ مِنْ هَذِهِ المَيْمَالِ المَعْشَرِ» (أكن اللهِ مِنْ هَذِهِ المَيْمِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ هَذِهِ المَيْمَالِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ هَذِهِ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المِنْ اللهِ اللهِلْمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللْمِنْ اللّهِ الْ

و آكَدُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجٍّ بِهَا، وَهُوَ كَفَّارَةُ سَنتَيْنِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ يَعِظِّنَهُ مَرْفُوعًا: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ سَنتَيْنِ، مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً، وَصَوْمُ عَاشُورَاءَ يُكَفِّرُ سَنةً مَاضِيَةً مَاضِيَةً مَاضِيَةً »("). وَيَلِيهِ فِي الْآكَدِيَّةِ يَوْمُ التَّرُويَةِ: وَهُوَ ثَامِنُ ذِي الحِجَّةِ.

الْأَيَّامُ وَالشُّهُورُ الَّتِي يُكْرَهُ صِيَامُهَا :

الكُمرَةُ إِفْرَادُ رَجَبِ بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِحْيَاءً لِشِعَارِ الجَاهِلِيَّةِ، لِمَا رَوَىٰ خَرَشَةُ بْنُ الحُرِّ، قَالَ: «رَأَيْتُ عُمَرَ يَصْرِبُ أَكُفَّ المُترَجِّبِينَ حَتَّىٰ يَضَعُوهَا فِي الطَّعَامِ، وَيَقُولُ: كُلُّوا، فَإِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ تُعَظِّمُهُ الجَاهِلِيَّةُ "')، وَعَنِ فِي الطَّعَامِ، وَيَقُولُ: كُلُّوا، فَإِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ تُعَظِّمُهُ الجَاهِلِيَّةُ "')، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ سَعِظْهَةً الجَاهِلِيَة كَانَ إِذَا رَأَىٰ النَّاسَ وَمَا يَعُدُّونَهُ لِرَجَبِ، كَرِهَهُ وَقَالَ: صُومُوا مِنْهُ وَأَفْطِرُوا "'). فَإِنْ أَفْطَرَ مِنْهُ أَوْ صَامَ مَعَهُ غَيْرَهُ زَالَتِ الكَرَاهَةُ.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١١٦٢).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم قريبًا.

⁽٤) صحيح: صححه العلامة الألباني لَخَيْلَتُهُ فِي الإرواء (٤/ ١١٣).

⁽٥) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٣/ ١٠٢) رقم (٩٨٥٤)، وصححه العلامة الألباني صَّلِللهُ في الإرواء (٩٥٨).



- ٣- وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ بِالصَّوْمِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَاظِئَهُ مَرْ فُوعًا: «لَا يَصُومَنَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ» ((). وَحَدِيث: «لا تَصُومُ وا يَوْمَ السَّبْتِ إِلاَّ فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ» ((). وَحُدِيث: «لا تَصُومُ وا يَوْمَ السَّبْتِ إِلاَّ فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ» ((). وَحُرِهَ صَوْمُ يَوْمِ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمٍ يُوْمٍ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمٍ يُومٍ يُومٍ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمٍ يَوْمٍ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمٍ يَوْمٍ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمٍ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمٍ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمِ النَّيْرُونِ وَالمَهْرَجَان، وَكُلِّ عِيدٍ لِلكُفَّادِ، أَوْ يَوْمُ السَّبْدِ إِللَّهُ عَلِيمِ اللَّهُ عَلِيهِ اللْعُنْدِيمِ اللْمُعْرَادِ وَالمَهُ وَالْتَهُ عِلْوَالْ اللَّهُ عَلِيهِ اللْعُمْدِيمِ اللْمُ الْعُنْدِ وَلَا اللْهُ عَلَيْمُ وَلَوْمُ اللْهُ اللْعُنْدِيمِ اللْهُ اللَّهُ عَلِيثِ اللْعُنْدِ وَلَوْمُ اللْسَلْمِ اللْهُ الْمِنْ اللَّهُ عَلَيْمُ ولَهُ اللَّهُ عَلَيْدُ الْمُؤْمِلُ وَلَا لَا لَعْنَادِ الْمُعْلِيمِ .
- ٣- وَيُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ تَطَوُّ عَا لِقَوْلِ عَمَّارٍ تَعَيَّكُ : «مَنْ صَامَ اليَوْمَ الَّذِي يَشَكُرَ هُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّلِكُ تَطَوْمَ الَّذِي يَشُكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَىٰ أَبَا القَاسِمِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ") وَهُ وَ الثَّلاثُونَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ.

وَيَحْرُمُ صَوْمُ العِيدَيْنِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَيَظْتُهُ مَرْفُوعًا: «نُهِيَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَن يَوْمَيْنِ: يَوْمُ الفِطْرِ، وَيَوْمُ الأَضْحَىٰ» (١٠).

وَيَحْرُمُ صَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ لِحَدِيث: «وَأَيَّامُ مِنِّىٰ أَيَّامُ أَكُلٍ وَشُرْبٍ» (٥)، إلاَّ

⁽١) م**تفق عليه:** رواه البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤).

⁽٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٨)، وأبو داود (٢٤٢١) وقال: حديث منسوخ. والنسائي (٢٧٦٢)، والترمذي (٧٤٤) وقال: حسن. وابن ماجه (١٧٢٦)، والحاكم (١/ ٢٠١) وقال: صحيح علىٰ شرط البخاري، وصححه العلامة الألباني رَهِيَّللهُ في الإرواء (٩٦٠).

⁽٣) حسـن: رواه أبو داود (٢٣٣٧)، والترمذي (٦٨٦)، والنسـائي (٢١٨٨)، وابن ماجه (١٦٤٥)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٩٦١).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (١٨٦٤)، ومسلم (٨٢٧).

⁽٥) صحيح: رواه مسلم (١١٤٢).

لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ الهَدْيَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعاَئشِةَ سَمَّا الْحَهَا: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّام التَّشُرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ الهَدْيَ»(١٠).

وَمَنْ دَخَلَ فِي تَطَوَّع مِنْ صَوْمٍ وَصَلاةٍ وَوُضُوءٍ وَغَيْرِهَا لَمْ يَجِبْ إِنْمَامُهُ ؟ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ سَجَائِكَا: «قُلْتُ: يَا رَسُّولَ اللهِ، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ – أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ – وَقَدْ خَبَّاتُ لَكَ شَيْعًا، قَالَ: هَاتِيهِ، فَجِعْتُ بِهِ فَأَكَلَ، وَقَدْ خَبَّاتُ، قَالَ: هَاتِيهِ، فَجِعْتُ بِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» (٥٠ وَكُرِهَ خُرُوجُهُ مِنْهُ بِلاَ عُذْرٍ خُرُوجًا مِنَ الخِكَافِ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا لَهُ الْمَاكُمُ اللهِ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالِكُونَ الْمَعْلَىٰ الْمُؤْمِلُونَ الْمَعْلَىٰ اللهُ الْمُعَلِّىٰ الْمُعَلِّىٰ الْمُعَلِّىٰ الْمُعَلِّىٰ الْمُعَلِّىٰ الْمُعَلِّىٰ الْمُعَلِّىٰ الْمُعَلِّىٰ اللهُ اللهُو

وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا فَسَدَ مِنَ النَّفْلِ إِلَّا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ، فَيَجِبُ إِتْمَامُهُمَا لِانْعِقَادِ الإِحْرَامِ لَازِمًا، فَإِنْ أَفْسَدْهُمَا أَوْ فَسَدَا لَزِمَهُ القَضَاءُ.

وَإِنْ دَخَلَ فِي فَرْضٍ وَجَبَ إِتْمَامُهُ، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ الخُرُوجُ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِدُخُولِهِ فِيهِ، فَصَارَ كَالمُتَعَيِّنِ، وَالخُرُوجُ مِنْ عُهْدَةِ الوَاجِبِ مُتَعَيِّنٌ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ التَّوْسِعَةُ فِي وَقْتِهِ رِفْقًا، فَإِنْ بَطلَ فَعَلَيْهِ إِعَادَتُهُ، مَا لَمْ يَقْلِبُهُ نَفْلًا، فَيَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ النَّفْلِ.

لَيْلَةُ القَدْرِ،

تُرْجَىٰ لَيْلَةُ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» : ﴿ وَفِي: ﴿ الصَّحِيحَيْنِ ۗ » : ﴿ مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُسِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ١٠٠ .

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٩٩٨).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١١٥٤).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠١٧)، ومسلم (١١٨٣).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٣٥)، ومسلم (٧٥٩).



وَسُمِّيَتْ بِلَاكَ ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، أَوْ لِعِظَمِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللهِ، أَوْ لِأَنَّ لِلطَّاعَاتِ فِيهَا قَدْرًا عَظِيمًا، وَهِيَ أَفْضَلُ اللَّيَالِي، وَهِيَ بَاقِيَةٌ لَمُ تُرْفَعْ لِلأَخْبَارِ.

وَأَوْتَارُهُ آكَدُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «أُطْلُبُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي ثَلاثٍ بَقِينَ، أَوْ خَمْسٍ بَقِينَ، أَوْ سَبْعِ بَقِينَ، أَوْ تِسْعِ بَقِينَ»(١).

وَلَيْلَةُ سَبْعِ وَعِشْرِينَ أَبْلَغُ لَهَا، وَحِكْمَةُ إِخْفَائِهَا لِيَجْتَهِدُوا فِي طَلَبِهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو فِيهَا بِمَا وَرَدَعَنْ عَائِشَةَ تَتَى اللَّهَا، قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ وَافَقْتُهَا فَبِمَ أَدْعُو؟ قَالَ: قُولِي: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُقٌ تُحِبُّ العَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي»٬٬۰



⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٠٢١).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (١/ ١٧١)، والترمذي (٣٥١٣)، والنساثي (٧٦٦٥)، وابن ماجه (٣٨٠٠)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في السلسلة الصحيحة (٣٣٣٧).



الاعْتِكَافُلُغَةً:لُزُومُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ ﴿ يَعَكُنُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامِ لَّهُمَّ ﴾ [الطَّك :١٣٨].

وَاصْطِلَاكَا: لُـزُومُ المَسْجِدِ، وَلَوْ سَاعَةً، لِطَاعَةِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَيُسَمَّىٰ جِوَارًا، وَلَا يَبْطُلُ بِإِغْمَاءِ.

وَالاعْتِكَافُ مَسْنُونٌ كُلَّ وَقْتٍ إِجْمَاعًا؛ لِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَمُدَاوَمَتِهِ عَلَيْهِ، وَاعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ بَعْدَهُ وَمَعَهُ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ تَعَلِيْكَا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَاعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ بَعْدَهُ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّىٰ تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُو فِي رَمَضَانَ آكَدُ لِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وَآكَدُهُ فِي أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ »("، وَهُو فِي رَمَضَانَ آكَدُ لِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَآكَدُهُ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ. وَلا يَجِبُ إِلَّا بِالنَّذُرِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهُ فَلْيُعِلِعُهُ "".

شُرُوطُ صِحَّةِ الاعْتِكَافِ:

وَشُرُوطُ صِحَّتِهِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ:

١- النِّيَّةُ: لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»(٣).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٦٦٩٦، ٦٧٠٠).

⁽٣) رواه البخاري (١).



٢- وَالإِسْلَامُ: فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ.

٣- وَالْعَقْلُ: فَلَا يَصِحُّ مِنْ مَجْنُونٍ.

١- وَالنَّمْيِيزُ: فَلَا يَصِتُّ مِنْ طِفْل غَيْرِ مُمَيِّزٍ، كَصَلَاةٍ وَصَوْم.

٥- وَعَدَمُ مَا يُوجِبُ الغُسْلَ.

٦- وَكُونُهُ بِمَسْجِدٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنتُمْ عَلَكِمُونَ فِي ٱلْمَسَنجِدِّ ﴾ [الناء :١٨٧].

وَيُزَادُ فِي حَقِّ مَنْ تَلْزَمُهُ الجَمَاعَةُ أَنْ يَكُونَ المَسْجِدُ مِمَّا تُقَامُ فِيهِ الجَمَاعَةُ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهَا، وَلَا كَثْرُةُ الخُرُوجِ الَّذِي يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِلإِعْتِكَافِ.

حَدُّ الْمُسْجِد،

وَمِنَ المَسْجِدِ مَا زِيدَ فِيهِ، وَمَنْهُ سَطْحُهُ وَرَحْبَتُهُ المَحُوطَةُ وَمَنَارَتُهَا الَّتِي هِيَ أَوْ بَابُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِهِ، وَتَابِعَةٌ لَهُ، وَالمَسْجِدُ الجَامِعُ أَفْضَلُ لِرَجُلٍ تَخَلَّلَ اعْتِكَافَهُ جُمُعَةٌ.

وَمَنْ عَيَّنَ الاعْتِكَافَ بِمَسْجِدٍ غَيْرِ المَسَاجِدِ الثَّلاثَةِ - مَسِجْدِ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ وَالأَقْصَىٰ - لَمْ يَتَعَيَّنْ وَلَوْ بِلَا شَدِّ رَحْلِ الأَنَّ اللهَ لَمْ يُعَيِّنْ لِعِبَادَتِهِ مَكَانًا، كَمَنْ نَذَرَ صَلاةً بِغَيْرِ المَسَاجِدِ الثَّلاثَةِ الْحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَظِّيْهُ مَرْ فُوعًا: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَىٰ ثَلاثَةِ مَسَاجِدِ المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالمَسْجِدِ الأَصْصَىٰ "`، وَلَوْ تَعَيَّنَ غَيْرُهَا بِالتَّعْيِينِ لَزِمَ المُضِيِّ إِلَيْهِ، وَاحْتَاجَ إِلَىٰ شَدِّ رَحْلِ المَصْمَىٰ إِلَيْهِ، وَاحْتَاجَ إِلَىٰ شَدِّ رَحْلِ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (٨٢٧).

لِقَضَاءِ نَدْرِهِ، وَلِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَمْ يُعَيِّنْ لِعِبَادَتِهِ مَكَانًا فِي غَيْرِ الحَجِّ، وَأَفْضَلُ المَسَاجِدِ المَسْجِدُ المَدينَةِ، فَالمَسْجِدُ الأَقْصَىٰ؛ لِحَدِيثِ الْمَسَاجِدِ المَسْجِدِ المَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَلَّقُهُ مَرْفُوعًا: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِواهُ، إِلَا المَسْجِد الحَرَامِ () ، وَفِي رِوايَةٍ: «فَإِنَّهُ أَفْضَلُ »، فَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافًا أَوْصَلَاةً فِي المَسْجِدِ الحَرامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي مَسْجِدِ المَدِينَةِ أَجْزَأَهُ فِيهِ فِي المَسْجِدِ الحَرامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي الأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ فِي النَّلاثَةِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِر وَفِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي الأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ فِي الثَّلاثَةِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِر وَفِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي الأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ فِي الثَّلاثَةِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِر وَفِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي الأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ فِي الثَّلاثَةِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِر وَفِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي الأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ فِي الثَّلاثَةِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِر وَفِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي الأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ فِي النَّلاثَةِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِر وَقِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ، وَمَنْ نَذَرَ فِي الأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ فِي النَّلاثَةِ ، فَقَالَ يَوْمَ الفَتْحِ : يَارَسُولَ اللهِ، إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ مَكَّةُ وَلَى المَالْمُ ، فَقَالَ : صَلَّ هَا هُنَا، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : صَلَّ هَا هُنَا،

مُبْطِلَاتُ الاعْتِكَافِ،

وَيَبْطُلُ الاعْتِكَافُ بِمَا يَلِي:

١- بِالخُرُوجِ مِنَ المَسْجِدِ لِغَيْرِ عُذْرٍ، إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، كَإِتْيَانِهِ بِمَأْكَل وَمَشْرَبِ؛ لِعَدَمِ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِمَا، وَكَقَيْءٍ بِغْتَةٌ وَبَوْلٍ وَغَائِطٍ وَطَهَارَةٍ وَاجِبَةً وَمَشْلِ مُتَنَجِّسٍ يَحْتَاجُهُ، وَإِلَىٰ جُمُعَةٍ وَشَهَادَةٍ لَزِمْتَاهُ، وَالأَوْلَىٰ أَنْ لَا يُبَكِّرَ لِعَشْلِ مُتَنَجِّسٍ يَحْتَاجُهُ، وَإِلَىٰ جُمُعَةٍ وَشَهَادَةٍ لَزِمْتَاهُ، وَالأَوْلَىٰ أَنْ لَا يُبَكِّر لِجُمُعَةٍ وَلَا مِنَّةٍ، عَلَىٰ عَادَتِهِ، وَقَصْدُ بَيْتِهِ لِجُمُعَةٍ وَلَا مِنَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ لِحَاجَتِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يَلِيقُ بِهِ بِلَا ضَرَدٍ وَلَا مِنَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ لِحَاجَتِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يَلِيقُ بِهِ بِلَا ضَرَدٍ وَلَا مِنَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ

⁽١) صحيح: تقدم قريبًا.

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٠٠٥)، وصححه العلامة الألباني رَحِيَّللهُ في صحيح أبي داود.



المَرِيضِ وَغَيْرِهِ فِي طَرِيقِهِ، وَلَا يُعَرِّجُ إِلَيْهِ وَلَا يَقِفُ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ سَيَطْكَا: «إِنْ كُنْتُ لَأَذْخُلُ البَيْتَ لِلْحَاجَةِ، وَالمَرِيضُ فِيهِ، فَلَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ»('وَبِنِيَّةِ الخُرُوجِ، وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ: لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ»('').

٥- وَبِالوَطْءِ فِي الْفَرْجِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُبَيْرُوهُ نَ وَأَنتُهُ عَكِمُونَ فِي الْمَسْنِجِدِّ ﴾ [الثانة: ٧٧]، فَإِذَا حَرُمَ الوَطْءُ فِي العِبَادَةِ أَفْسَدَهَا، كَالصَّوْمِ وَ الْمَتَازُفَ الْاعْتِكَافُ.

٣- وَبِالإِنْزَالِ بِالمُبَاشَرَةِ دُونَ الفَرْجِ لِعُمُومِ الآيَةِ.

4- وَبِالرِّدَّةِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَإِنَّ أَشْرَكُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [النَّذ : ١٥].

٥- وَبِالسُّكْرِ: لِخُرُوجِ السَّكْرَانِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ المَسْجِدِ.

وَحَيْثُ بَطُلَ الاغْتِكَافُ وَجَبَ اسْتِثْنَافُ النَّذْرِ المُتَتَابِعِ غَيْرِ المُقَيَّدِ بِزَمَنٍ وَلَا كَفَّارَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنَهُ الإِتْيَانُ بِالمَنْذُورِ عَلَىٰ صِفَتِهِ فَلَزِمَهُ، كَحَالَةِ الابْتِدَاءِ.

وَإِنْ كَانَ مُقَيَّدًا بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ اسْتَأْنَفَهُ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ لِفَوَاتِ المَحِلِّ. وَيَصِحُّ الاعْتِكَافُ بِلَا صَوْمٍ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ سَخِطْتُهُ: «يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً بِالمَسْجِدِ الحَرَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكُ» (")، وَلَوْ كَانَ الصَّوْمُ شَرْطًا لَمَا صَحَّ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ. وَلاَ يَجُوزُ لِزَوْجَةٍ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٤٣)، ومسلم (١٦٥٦).



اعْتِكَافٌ بِلَا إِذْنِ زَوْجِهَا، وَلَا لِقِنِّ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا مِنْ تَطَوَّع مُطْلَقًا، وَمِنْ نَذَرٍ بِلَا إِذْنِ. وَيُسْتَحَبُّ اشْتِغَالُهُ بِالقُرَبِ مِنْ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ وَذِكْرٍ وَنَحْوِهَا، وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَعْنِيهِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ تَذُورَهُ زَوْجَتُهُ فِي المَسْجِدِ، وَتَتَحَدَّثَ مَعَهُ، وَتُصْلِحَ رَأْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ، مَا لَمْ يَتَلَذَّذْ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يَتَحَدَّثَ مَعَ مَنْ يَأْتِيهِ مَا لَمْ يُكْثِرْ.

وَيُكْرَهُ الصَّمْتُ إِلَىٰ اللَّيْلِ وَإِنْ نَذَرَهُ لَمْ يَفِ بِهِ.

وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ المَسْحِدَ أَنْ يَنْوِيَ الاعْتِكَافَ مُدَّةَ لُبْثِهِ فِيهِ، لَاسِـيَّمَا إِنْ كَانَ صَاثِمًا، وَلَا يَجُوزُ البَيْعُ وَلَا الشِّرَاءُ فِيهِ لِلْمُعْتَكِفِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَصِحُّ.





الحَجُّ: فُرِضَ سَنَةَ تِسْعِ مِنَ الهِجْرَةِ، وَهُوَ لُغَةً: القَصْدُ.

وَشَرْعًا: قَصْدُ مَكَّةَ لِعَمَل مَخْصُوصِ فِي زَمَنِ مَخْصُوصِ.

وَالْعُمْرَةُ لُغَةً: الزِّيَارَةُ. وَشَرْعًا: زِيَارَةُ البَّيْتِ عَلَىٰ وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

وَالحَبُّ مِنْ أَرْكَانِ الإِسْلَامِ وَقُرُوضِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِبُّ ٱلْمِيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [النَّنَانَ : ١٥]؛ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ صَاَّلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمٍ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ » (١).

وَالحَبُّ وَاجِبٌ مَعَ العُمْرَةِ فِي العُمُرِ مَرَّةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَتِنُواْ اَلْحَبَّ وَاَلْعُرَةَ لِلَهِ اللهِ صَالَلَهُ مَلَا اللهِ صَالَلَهُ مَلَدِهِ وَ اَلْعُرَةً وَلَالْعُمُو مَلَّةً اللهِ اللهِ صَالَلَهُ مَلَدِهِ وَسَلَمَ اللهِ اللهِ صَالَلَهُ مَلَدُوسَكَمَ الْحَجَّ فَحُجُّوا، فَقَالَ رَجُلُ: أَكُلَّ فَقَالَ: يَا أَيُهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمْ الحَجَّ فَحُجُّوا، فَقَالَ رَجُلُ: أَكُلَّ عَام يَا رَسُولُ اللهِ صَالَلَهُ مَلَدُهُ الْعَرَالُهُ مَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَالَلَهُ مَلَى اللهِ وَسَلَمَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُو

وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحَجُّ مَرَّةٌ، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ "".

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٣٣٧).

⁽٣) صحيح: رواه أحمد (١/ ٢٥٥)، أبـو داود (١٧٢١)، والبيهقـي في الأثـار (٩١٣٨)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في صحيح أبي داود (١٥١٤).

وَعَنْ عَائِشَةَ تَعَلِيُّكَا: «أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ عَلَىٰ النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ، لَا قِتَالَ فِيهِ، الحَجُّ وَ العُمْرَةُ»(١٠).

وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيْكَا: «دَخَلَتِ العُمْرَةُ فِي الحَجِّ إِلَىٰ يَوْمِ لِقَيَامَةِ»''.

وَعَنِ الصُّبَيِّ بُنِ مَعْبَدٍ، قَالَ: «أَتَيْتُ عُمَرَ ا، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إِنِّي أَسُلَمْتُ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الحَجَّ وَالعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا، فَقَالَ: هُدِيتَ لِسُنَّة نَبِيِّكَ»(٣).

شُرُوطُ وُجُوبِ الحَجِّ:

وَشُرُوطُ الوُجُوبِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

الإسلامُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الكَافِرِ، وَلَا يَصِحُ مِنْهُ، فَالإِسْلامُ شَرْطُ
 وُجُوب وَصِحَّةٍ مَعًا.

العَقْلُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ المَجْنُونِ، وَلَا يَصِحُ مِنْهُ، فَالعَقْلُ شَرْطُ
 وُجُوبِ وَصِحَةٍ مَعًا.

⁽١) صحيح: رواه ابـن ماجـه (٢٩٠١)، وأحمـد (٦/ ١٦٥)، وصححـه العلامـة الألباني كَيْلَللهُ في المشكاة (٢٥٣٤).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٢٤١).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (١٧٩٨)، والنسائي (٢٧١٩)، وابن ماجه (٢٩٧٠)، وصححه العلامة الألباني كِيَّلِللهُ في الإرواء (٩٨٣).



٣ - البُلُوغُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الصَّبِعِ؛ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» (')، وَيَصِحُ مِنْهُ، وَلَا يُجْزِئُهُ عَنْ حَجَّةِ الإِسْلَامِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهُمَا: «أَنَّ الْمَرَأَةَ رَفَعَتْ إِلَىٰ النَّبِعِيِّ صَلَّىٰ اللَّهِ وَسَلَمَّ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَبُّجُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» ('). وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْ فُوعًا: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَىٰ، وَأَيْمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَىٰ، وَأَيْمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ عُتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَىٰ» (آ).

وَيُحْرِمُ الوَلِيُّ فِي مَالٍ عَمَّنْ لَـمْ يُمَيِّزْ - أَيْ يَعْقِدُ الإِحْرَامَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ فِي السَالِ - وَهُ وَ الأَّبُ أَوْ وَصِيُّهُ أَوِ الحَاكِمُ - عَنِ الصَّبِيِّ غَيْرِ المُمَيِّزِ، حَيْثُ لَمَ يُمْكِنْهُ الإِحْرَامُ بِنَفْسِهِ، وَيَقَعُ لَازِمًا، وَحُكْمُهُ كَالمُكَلَّفِ، وَلَوْ كَانَ الوَلِيُ لَمَ يُمْكِنْهُ الإِحْرَامُ بِنَفْسِهِ، وَلَوْ كَانَ الوَلِيُ مُحْرِمًا لِنَفْسِهِ، أَوْ نَائِبًا عَنْ غَيْرِهِ، أَوْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ. وَيُحْرِمُ مُمَيِّزُ بِإِذْنِهِ، وَيَفْعِلُ وَلِيُّ مَا يُعْجِزُهُمَا، لَكِنْ يَبْدَأُ الوَلِيُّ فِي رَمْي بِنَفْسِهِ، وَلَا عَنْ عَيْرِهِ. وَيُحْرِمُ مُمَيِّزُ بِإِذْنِهِ، وَيَقْعَلُ وَلِيُّ مَا يُعْجِزُهُمَا، لَكِنْ يَبْدَأُ الوَلِيُّ فِي رَمْي بِنَفْسِهِ، وَلَا يَعْمُولُا.

٤ - كَمَالُ الحُرِّيَةِ: فَلا يَجِبُ عَلَىٰ العَبْدِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَطِيع.

فَ إِنْ بَلَغَ الصَّغِيرُ أَوْ عُتِقَ الرَّقِيقُ قَبْلَ الوُقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ، إِنْ عَادَ فَوَقَفَ فِي وَقْتِهِ أَجْزَأَهُ عَنْ حَجَّةِ الإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا بِالنُّسُكِ حَالَ الكَمَالِ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۴٤٠٣)، والترمذي (۱٤٢٣) وقال: حسن غريب، والنسائي في الكبرئ (٤/ ٣٢)، وابن ماجه (٢٤٢٠)، والحاكم (٤/ ٢٠٠)، والحمد (١/ ٢٠٨)، وأحمد (١/ ١١٨)، وصححه العلامة الألباني كَيْلِلْهُ في صحيح الجامع (٣٥١٢).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٣٣٦).

⁽٣) صحيح: رواه الشافعي (١/ ٢٩٠)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَلْلُهُ في الإرواء (٩٨٦).

مَا لَمْ يَكُنْ أَحْرَمَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا وَسَعَىٰ بَعْدَ طَوَافِ القُدُومِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ لَا تَشْرُعُ مُجَاوَزَةُ عَدَدِهِ وَلَا تَكْرَارُهُ، بِخِلَافِ الوُقُوفِ، فَاسْتِدَامَتُهُ مَشْرُ وعَةٌ، وَلَا قَدْرَ لَهُ مَحْدُودٌ.

وَكَذَا تُجْزِئُ العُمْرَةُ إِنْ بَلَغَ أَوْ عُتِقَ قَبْلَ طَوَافِهَا ثُمَّ طَافَ وَسَعَىٰ لَهَا، فَتُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الإِسْلَام.

٥- الاستطاعة: وَهِيَ مِلْكُ زَادٍ وَرَاحِلَةٍ تَصْلُحُ لِمِنْلِهِ، فَعَنْ أَنَسٍ تَعَالَىٰهُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [النّفِل : ١٩٧]، قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [النّفِل مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَىٰ تَحْصِيلِ ذَلِكَ مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: النزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ ﴾ (أوْ مَلِكَ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَىٰ تَحْصِيلِ ذَلِكَ مِن النَّقْدَيْنِ أَوْ العُرُوضِ، بِشَرْطِ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُهُ مِنْ كُتُبٍ وَمَسْكَنِ وَخَادِم؛ لِأَنَّ هَذِهِ حَوَائِجٌ أَصْلِيَّةٌ.

وَأَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ مُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ عِيَالِهِ عَلَىٰ الدَّوَامِ، مِنْ عَقَارٍ أَوْ بِضَاعَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ الْأَنَّهَا نَفَقَاتُ شَرْعِيَّةٌ تَجِبُ عَلَيْهِ، يَتَعَلَّقُ بِهَا حَتُّ آدَمِيٌّ فَقُدِّمَتْ ؛ لِأَنَّهَا نَفَقَاتُ شَرْعِيَّةٌ تَجِبُ عَلَيْهِ، يَتَعَلَّقُ بِهَا حَتُّ آدَمِيٌّ فَقُدِّمَتْ ؛ لِكَفَىٰ بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » ''.

فَمَنْ كَمُلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ لَزِمَهُ السَّعْيُ فَوْرًا إِنْ أَمِنَ الطَّرِيقَ، فَيَأْثَمُ إِنْ

⁽١) ضعيف: رواه الدارقطني (٣/ ٢١٣)، والحاكم (١/ ٤٤٢)، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٩٨٨).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٩٩٦).



أَخَرَهُ بِلَا عُذْرٍ، بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ الأَمْرَ لِلْفَوْرِ، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَالَىٰ اَمْرُ فُوعًا: «تَعَجَّلُوا إِلَىٰ الْحَجِّ - يَعْنِي الفَرِيضَةَ - فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْرِضُ لَهُ»(١).

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ السَّعْيِ لِعُذْرٍ كَكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَىٰ بُسْ وَهُ لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ نَائِبًا حُرَّا - وَلَوْ امْرَأَةً - يَحُبُّجُ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ ؟ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَظَّيَهَا: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ: يَارَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللهِ فِي الحَبِّج شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ ؟ قَالَ: حُبِّي عَنْهُ » فَعُلِمَ مِنْهُ جَوَازُ نِيَابَةِ المَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ، فَعَكْسُهُ أَوْلَىٰ.

وَيَخْرُجُ مِنْ بَلَدِ العَاجِزِ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَيُجْزِثُهُ ذَلِكَ - أَيْ الحَجْ وَ العُمْرَةُ - عَنِ المَنُوبِ عَنْهُ، وَإِنْ عُوفِي بَعْدَ الإِحْرَامِ قَبْلَ فَرَاغِ نَائِيهِ مِنَ الغُهْدَةِ، وَيَسْقُطَانِ عَمَّنْ مِنَ الغُهْدَةِ، وَيَسْقُطَانِ عَمَّنْ لَمْ يَجِدْ نَائِبًا.

فَلَوْ مَاتَ مَنْ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، أَوْ بِإِيجَابِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَنِيبَ، وَجَبَ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ تَرِكَتِهِ لِمَنْ يَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ؛ لِأَنَّ القَضَاءَ يَكُونُ بِصِفَةِ الأَدَاءِ وَلَوْ لَمْ يُوصِ بِذَلِكَ.

وَيَسْـقُطُ بِحَجِّ أَجْنَبِيِّ عَنْهُ لا عَنْ حَيِّ بِلا إِذْنِهِ، وَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ حَجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ، وَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ حَجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ.

⁽١) حسن: رواه أحمد (١/ ٣١٣)، وحسنه العلامة الألباني كَيْمَلِيُّهُ في الإرواء (٩٩٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٥).

وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ حَجُّ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ فَعَلَ انْصَرَفَ إِلَىٰ حَجَّةِ الإِسْلَامِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَّلُهَا: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبرُمَةَ، قَالَ: حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُجَ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبرُمَةَ، قَالَ: حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُجَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُبَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبرُمَةَ، قَالَ: حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُبَّ عَنْ شُبرُمَةَ الْمَوْلَةُ شَبرُطًا سَادِسًا، وَهُو أَنْ تَجِدَ لَهَا زَوْجًا أَوْ مَحْرَمًا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِمً قَالَ: لَكُولُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، وَلا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، وَلا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، وَلا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، وَلا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، وَلا يَدْخُرُجَ فِي جَيْشِ كَذَا وَكَذَا، وَامْرَأَتِي فَقَالَ: اخْرُجْ مَعَهَا» ('').

وَالْمَحْرَمُ فِي السَّفَرِ هُو زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَىٰ التَّأْبِيدِ بِنَسَبِ، كَأْخِ مَنْ رَضَاعِ كَذَلِكَ، وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا، مُسْلِم مُكَلَّفِ، أَوْ سَبَبِ مُبَاحٍ، كَأْخِ مِنْ رَضَاعِ كَذَلِكَ، وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا، فَيُشْتَرَ طُلُهَا مِلْكُ زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لَهُمَا، وَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ بَذَٰلِهَا ذَلِكَ سَفَرٌ مَعَهَا، وَمَنْ أَيِسَتْ مِنْهُ اسْتَنَابَتْ، وَإِنْ حَجَّتْ بِدُونِ مَحْرَمٍ حَرُمَ سَفَرُهَا، وَأَجْزَأَهَا حَجُّهَا، كَمَنْ حَجَّ وَتَرَكَ حَقًّا يَلْزَمُهُ مِنْ نَحْوِ دَيْنٍ، وَإِنْ مَاتَ المَحْرَمُ فِي الطَّرِيقِ مَضَتْ فِي حَجِّهَا.



⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۱۸۱۱)، وابن ماجه (۲۹۰۳)، وصححه العلامة الألباني كلله في صحيح الجامع (۲۱۲۸).

⁽٢) رواه البخاري (١٨٦٢).



بَابُ الإِحْرَامِ وَالْمَوَاقِيتِ

الإِحْرَامُ لُغَةً: نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِنِيَّتِهِ مَا كَانَ مُبَاحًا لَهُ قَبْلَ الإِحْرَامِ مِنَ النِّكَاحِ وَالطِّيبِ وَنَحْوِهِمَا.

وَشَرْعًا: نِيَّةُ الدُّنُحُولِ فِي النُّسُكِ.

وَالمِيقَاتُ لُغَةً: الحَدُّ، وَاصْطِلَاحًا: مَوْضِعُ العِبَادَةِ وَزَمَنُهَا.

المُوَاقيتُ:

١- مِيقَاتُ أَهْلِ المَدِينَةِ: ذُو الحُلَيْفَةِ: بَيْنَهَا وَبَيْنَ المَدِينَةِ سِتَّةً أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةً أَمْيَالٍ أَوْ سَلْمَالًا إِلَّالًا لَعْلَى إِلَيْ اللْمَوْلِقِيقِ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَا لَهُ إِلْعَالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَّالًا إِلَا لَمْ لَا إِلَّالِكُولُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَيْنَالًا إِلَّا لَيْلًا إِلَى الْعَلَالُ إِلَا لَهُ إِلَاللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ لِلللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَا لَهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَيْنَالِ إِلْمُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَّالِي اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللّهُ الْعَلَالِي اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَالِي اللَّهُ الْعَلَالِي اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللْعَلَالِي ال

٢- وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالمَغْرِبِ: الجُحْفَةُ: قُرْب رَابِغِ.

٣- وَمِيقَاتُ أَهْلِ اليَّمَنِ: يَلَمْلَمُ.

١- وَمِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ وَالطَّائِفِ: قَرْنُ المَنَاذِلِ وَقَرْنُ النَّعَالِبِ.

٥- وَمِيقَاتُ أَهْلِ المَشْرِقِ- أَيْ العِرَاق وَخُرَاسَان وَنَحُوهمَا- ذَاتُ عِرْقٍ:
 مَنْزِلٌ مَعْرُوفٌ سُمِّي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِرْقًا، وَهُوَ الجَبَلُ الصَّغِيرُ.

وَهَذِهِ المَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا المَذْكُورِينَ وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا.

وَمَنْ مَنْزِلُهُ دُونَ هَذِهِ المَوَاقِيتِ يُحْرِمُ مِنْهُ لِحَجِّ وَعُمْرَةٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَا لَمَنْ مَنْزِلُهُ دُونَ هَذِهِ المَوَاقِيتِ يُحْرِمُ مِنْهُ لِحَجِّ وَعُمْرَةٍ؛ لِحَدِيثِ ذَا الحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ وَمَا لَمُ اللّهِ عَلَيْهَةٍ، وَلِأَهْلِ



الشَّامِ الجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ، وَلِأَهْلِ اليَّمَنِ يَلَمْلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَىٰ عَلَيْهِ نَّ مِنْ غَيْرٍ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ يُرِيدُ الحَجَّ وَالعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمُهَلَّهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّىٰ أَهْلُ مَكَّةَ يُهِلُّونَ مِنْهَا»(١٠).

وَمَنْ لَمْ يَمُرَّ بِمِيقَاتٍ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَىٰ أَقْرَبَهَا مِنْهُ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ سَجَا اللَّهُ: «انْظُرُوا حَذْوَهَا مِنْ قَدِيدٍ - وَفِي لَفْظٍ - مِنْ طَرِيقِكُمْ» (٧).

وَمَنْ لَمْ يُحَاذِ مِيقَاتًا أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بِقَدْرِ مَرْحَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ المَوَاقِيتِ، وَمَنْ حَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْهَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ.

وَعُمْرَةُ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ يُحْرِمُ لَهَا مِنَ الحِلِّ ؛: « لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُعْمِرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ» (**).

وَلَا يَحِلُّ لِحُرِّ مُسْلِم مُكَلَّفٍ أَرَادَ مَكَّة أَوِ النُّسُكَ تَجَاوُرُ المِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ، إِلَّا لِقِتَالٍ مُبَاحٍ أَوْ خَوْفٍ، أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ كَحَطَّابٍ وَنَحْوِه، فَإِنْ تَجَاوَزَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ يَرْجِعَ لِيُحْرِمَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ حَجٍّ أَوْ عَلَىٰ تَجَاوَزَهُ غَيْر مُكَلَّفٍ ثُمَّ كُلِّفَ نَفْسِهِ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌّ، وَإِنْ تَجَاوَزَهُ غَيْر مُكَلَّفٍ ثُمَّ كُلِّفَ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِالحَمِّ أَوْ العُمْرَةِ، قَبْلَ المِيقَاتِ الَّذِي وَقَّتَهُ الشَّارِعُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٢٦)، ومسلم (١١٨١).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١٥٣١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٣١٦)، ومسلم (١٢١١).



وَيُكْرَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِالحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الحَجِّ، وَينْعَقِدُ.

وَأَشْهُرُ الحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو القِعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الحِجَّةِ مِنْهَا يَوْمُ النَّحْرِ، وَهُوَ يَوْمُ النَّحْرِ،

وَلا يَبْطُلُ الإِحْرَامُ بِجُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ مَوْتٍ، وَلا يَنْعَقِدُ مَعَ وُجُودِ أَحَدِهَا؛ لِعَدَمٍ وُجُودِ النَّيَّةِ مِنْهُمْ.

وَإِذَا انْعَقَـدَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِالرِّدَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَبِنَ أَشْرَكُتَ لَيَحْبَطَنَ عَلُكَ ﴾ الشِّذ :٦٥].

وَيَفْسُـدُ بِالوَطْءِ فِي الفَرْجِ قَبْلَ التَّحَلُّـلِ الأَوَّلِ وَلاَ يَبْطُلُ، بَلْ يَلْزَمُهُ إِتْمَامُهُ وَالقَضَاءُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَتِثُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُثَرَةَ لِلَّهِ ﴾ [الثَّقَ : ١٩٦]، وَيَقْضِي مِن قَابِلٍ. كَيْضِيَّاتُ الحَجِّ وَالثَّفَاضُلُ بَيْنَهَا :

وَالإِنْسَاكُ ثَلَاثَةٌ: تَمَتُّعٌ وَإِفْرَادٌ وَقِرَانٌ: وَيُخَيَّرُ مَنْ أَرَادَ الإِحْرَامَ بَيْنَ أَنْ يَنْوِيَ التَّمَتُّعَ - وَهُوَ أَفْضَلُ - أَوِ الإِفْرَادَ أَوِ القِرَانَ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ تَعَيَظُتُكَا: «فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعِمَا» (١٠).

وَالتَّمَتُّعُ: هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا يُحْرِمُ بِالحَجِّ.

وَالْإِفْرَادُ: هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالحَجِّ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ يُحْرِمُ بِالعُمْرَةِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣١٩)، ومسلم (١٢١١).

وَالقِسْرَانُ: هُو أَنْ يُحْرِمَ بِالعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ الحَجَّ عَلَيْهَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي طَوَافِهَا؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَظَّهُ: ﴿أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ صَآلِللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ أَهَلُوا بِالحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: أَجِلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافٍ بِالبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالصَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا وَأَقِيمُوا حَلَالًا، حَتَّىٰ إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيةِ فَأَهِلُوا بِالحَجِّ، وَالمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا وَأَقِيمُوا حَلَالًا، حَتَّىٰ إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيةِ فَأَهِلُوا بِالحَجِّ، وَالمَمْوَةِ، وَقَطْ سَمَيْنَا الحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّذِي قَدِمْتُمْ بِهِ، فَلَوْلًا أَنِي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَلَوْلًا أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَلَوْلًا أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَلَوْلًا أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَلَوْلًا أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَلَوْلًا أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَوْلًا أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثَلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَلَوْلًا أَنِي سُقْتُ الهَدْيُ لَكُونُ لا يَحِلُّ مِنْ يَحِلُّ مِنْ حَرَامٌ حَتَّىٰ يَبِلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ الْمَدْيُ الْمَوْلُونَ لا يَحِلُّ مِنْ مَرَامٌ حَتَّىٰ يَبِلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ الْمَالَةُ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ الْمَدْ لَهُ اللَّهُ الْهَدْيُ مُولًا اللَّهُ الْهَدْيُ مُولًا اللَّهُ الْهَدْيُ مُولًا اللَّذِي الْمُولُونَ لا يَحِلُّ مِنْ يَعِلَى الْمُؤْمِلُوا مَا أَمْرُنُكُمْ مِلَا لَهُ الْمَالِيْنَا المَالِولَ الْمُؤْمِلُونَ لا يَعِلَّ مُنْ اللْهُ الْمَالَى الْمُؤْمُ الْهَالَ الْعَلْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمَالُونَ اللْهُ الْمَالُولُونَ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُ الْمُؤْمِ اللْمُولُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُعْلَقُومُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ ال

فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ ثُمَّ بِهَا لَمْ يَصِحَّ، وَلَمْ يَصِرْ قَارِنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ أَثَرُ، وَلَمْ يَسْتَفِدْ بِهِ فَائِدَةً، بِخِلَافِ مَا سَبَقَ، وَيَبْقَىٰ عَلَىٰ إِحْرَامِهِ بِالحَجِّ.

وَمَنْ أَحْرِمَ وَأَطْلَقَ صَحَّ، وَصَرَفَهُ لِمَا شَاءَ، وَمَا عَمِلَ قَبْلَ التَّغْيِينِ فَلَغْوٌ، وَالأَوْلَىٰ صَرْفُهُ إِلَىٰ العُمْرَةِ.

وَكَذَا مَنْ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ فُلَانٌ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ تَعَاظِيَّهُ، قَالَ: «قَدِمَ عَلِي عَلَي عَلَى اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: بِمَ أَهْلَلْتَ يَا عَلِيّ؟ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدْي فَقَالَ: لَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الهَدْي قَالَ: أَهْلَالُ كَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الهَدْي لِأَخْلَلْتُ »(۱).

لَكِنْ السُّنَّةُ لِمَنْ أَرَادَ نُسُكًا أَنْ يُعَيِّنَهُ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ تَعَطُّعُا: «خَرَجْنَا مَعَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٥٨)، ومسلم (١٢٥٠).



رَسُولِ اللهِ صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ »(').

وَأَنْ يَشْتَرِطَ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ النَّسُكَ الفُلَانِيَّ فَيَسِّرْهُ لِي، وَتَقَّبَلْهُ مِنِّي، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي؛ لِمَا رُوئِ عَنْ عَائِشَةَ عَلَيْهَا: هِأَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّالِتُهُ عَلَيْهَا لَمَا عَلَىٰ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا: لَعَلَّكِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّالِتُهُ عَلَيْهِ مَنَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا: لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحَجَّ ؟ قَالَتْ: وَاللهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَهَا: حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » ثَمَّقُقُ عَلَيْهِ.

وَلِلنَّسَائِيِّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَإِنَّ لَكِ عَلَىٰ رَبِّكِ مَا اسْتَثْنَيْتِ». (")وَفِي حَدِيثِ عِكْرِمَةَ: «فَإِنْ حُبِسْتِ أَوْ مَرِضْتِ فَقَدْ حَلَلْت مِنْ ذَلِكَ بِشَرْطِكِ عَلَىٰ رَبِّكَ»(١٠). رَبِّكَ»(١٠).



⁽١) صحيح: تقدم قريبًا.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

 ⁽٣) صحيح: رواه النسائي (٢٧٦٦)، والطبراني (١١/ ٣٣١)، والبيهقي (٥/ ٢٢٢)، وصححه العلامة الألباني رَخِيلَلهُ في صحيح الجامع (١٤٢٥).

⁽٤) صحيح: رواه أحمد (٦/ ٤١٩، ٤١٠)، وصححه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (١٠١١).



بَابُ مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ

وَهِيَ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهُا: تَعَمَّدُ لِبُسِ المَخِيطِ عَلَىٰ الرَّ جُلِ حَتَّىٰ الخُفَّيْنِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّىٰ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: لا يَلْبَسُ المُحْرِمُ؟ فَقَالَ: لا يَلْبَسُ المَحْرِمُ فَقَالَ: لا يَلْبَسُ المَحْرِمُ فَقَالَ: لا يَلْبَسُ المَحْرِمُ وَلا السَّرَاوِيلَ، وَلا تُوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلا القَمِيصَ، وَلا العِمَامَة، وَلا البُرْنُسَ، وَلا السَّرَاوِيلَ، وَلا تُوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلا وَغُفَرَانٌ، وَلا الجُفَّيْنِ، إِلَّا أَنْ لا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّىٰ يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ» ("، نُصَّ عَلَىٰ هَذِهِ الأَشْيَاءِ، وَأُلْحِقَ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا، مِثْل: الجُبَّةِ والدُّرَّاعَةِ والنَّبَّانِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ لِبْسُ الخُفَّيْنِ بِلَا قَطْعِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَظِّيْهَا قال: «سَمِعْتُ النَّبِيِّ صَاَّلِللهُ مَلَةُ عَلَى النَّبِيِّ صَاَّلِللهُ مَلَةُ مَا يَجِدْ إِذَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِذَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِذَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُقَّيْنِ (١٠).

الثَّانِي: تَعَمَّدْ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ مِنَ الرَّجُلِ وَلَوْ بِطِينٍ، أَوِ اسْتِظْلَالٍ بِمَحْمَلٍ ؟: «لِنَهْيِهِ صَكَّاللَّهُ عَلَيْهُ المُحْرِمَ عَنْ لِبْسِ العَمَائِمِ وَالبَرَانِسِ "`وَقَوْلُهُ فِي المُحْرِمِ النَّهْيِهِ صَكَّاللَّهُ عَنْ لَلْسُ العَمَائِمِ وَالبَرَانِسِ "`وَقَوْلُهُ فِي المُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ: «وَلا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا "''.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۱۳٤)، ومسلم (۱۱۷۷).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧).

⁽٣) صحيح: تقدم قريبًا.

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦).



وَلا بَأْسَ أَنْ يَسْتَظِلَّ بِالسَّقْفِ وَالحَاثِطِ وَالشَّجَرَةِ وَالخِبَاءِ، وَإِنْ نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ وَالخِبَاءِ، وَإِنْ نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ وَطَرَحَ عَلَيْهَا شَيْتًا يَسْتَظِلُّ بِهِ، فَلا بَأْسَ، وَلَهُ أَنْ يَتَظَلَّلَ بِثَوْبٍ عَلَىٰ عُودٍ؛ لِقَوْلِ أُمِّ الحُصَيْنِ تَعَظِّيْعَا: «حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَآلِلَلْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَجَّة الوَداعِ، فَرَ أَيْتُ أُسَامَةً وَبِلالًا، وَأَحَدُهُمَا آخِذُ بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الحَرِّ حَتَّىٰ رَمَىٰ جَمْرَةَ العَقَبَةِ» (١٠.

وَيُبَاحُ لَـهُ تَغْطِيَـةُ وَجْهِـهِ، وَيَغْسِـلُ رَأْسَـهُ بِالمَـاءِ بِـلَا تَسْـرِيحٍ ؛: «لِأَنَـهُ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسَلَ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَحَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ »(٬٬ وَ: «اغْتَسَلَ عُمُرُ ت، وَقَالَ: لا يَزِيدُ المَاءُ الشَّعْرَ إِلَّا شَعثًا»(٬٬٬

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَطَّقَهَا: «قَالَ لِي عُمُرُ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ بِالجُحْفَةِ: تَعَالَ أَبُاقِيكَ أَيُّنَا أَطُولُ نَفَسًا فِي المَاءِ»(''. وَإِنْ حَمَلَ عَلَىٰ رَأْسِهِ طَبَقًا، أَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ السّتْرُ. وَيَحْرُمُ تَغْطِيَةُ الوَجْهِ مِنَ الأُنْثَىٰ، لَكِنْ تُسْدِلُ عَلَىٰ وَجْهِهَا لِحَاجَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «لا تَنْتَقِبُ المَرْأَةُ لَكِنْ تُسْدِلُ عَلَىٰ وَجْهِهَا لِحَاجَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «لا تَنْتَقِبُ المَرْأَةُ المُحْرِمَةُ، وَلا تَلْبَسُ القُفَّازَيْنِ»('')، فَإِنْ احْتَاجَتْ لِتَغْطِيَتِهِ لِمُرُورِ الرِّجَالِ قَرِيبًا

⁽۱) صحیح: رواه مسلم (۱۲۹۸).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٨٤٠)، ومسلم (١٢٠٥).

⁽٣) صحيح: رواه مالك في: «الموطأ» (١/ ٣٢٣) رقم (٧٠٤) والشافعي (١٠٠٩)، وصححه العلامة الألباني كِيِّلِلهُ في الإرواء (١٠٢٠)

⁽٤) صحيح: رواه الشافعي (١٠١٠)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَالِثُهُ في الإرواء (١٠٢١).

⁽٥) صحيح: رواه البخاري (١٨٣٨).

مِنْهَا سَدَلَتْ النَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَالَّتُهَا: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُونَ بِنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَاَّلَلَهُ عَلَيْهِوَسَلَمَ، فَإِذَا حَاذَوْنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا عَلَىٰ وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ» (() وَلاَ يَضُرُّ لَمْسُ المَسْدُولِ وَجْهَهَا. وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا لِبْسُ القُفَّازَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّلَلَهُ عَلَيْهِوَسَلَمَ: «لَا تَنْتَقِبُ المَرْأَةُ وَلَا تَلْبَسُ القُفَّازَيْنِ» (().

وَالقُفَّازَانِ: شَـيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ يَدْخُلَانِ فِيهِ، يَسْتُرُهُمَا مِنَ الحَرِّ، وَيَفْدِي الرَّجُلُ وَالمَرْأَةُ بِلِبْسِهِمَا.

النَّالِثُ: قَصْدُ شَمِّ الطِّيبِ: لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ: «وَلا تَمَسُّوهُ بِطِيبِ»(١).

وَلَا يَجُوزُ لَهُ لِبْسُ ثَـوْبٍ مُطَيَّبٍ؛ لِقَوْلِـهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا يَلْبَسُ ثُوبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ»(۱).

وَلَا يَجُوزُ لَهُ مَشَّ مَا يَعْلَقُ؛ لِأَنَّهُ تَطْيِيبٌ لِيَدِهِ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي أَكْلٍ وَشُرْبِ بِحَيْثُ يَظْهَرُ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ.

وَمَنْ لَبِسَ أَوْ تَطَيَّبَ أَوْ خَطَّىٰ رَأْسَهُ نِاسِيًّا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛

⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (١٨٣٣)، وضعفه العلامة الألباني لَخَيَّلَهُ في المشكاة (٢٦٩٠).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١٨٣٨).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.



لِقَوْلِهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الخَطَإِ وَالنَّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (١٠. وَمَالَى كُونُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (١٠. وَمَتَىٰ زَالَ عُذْرُهُ أَزَالَهُ فِي الحَالِ، وَإِلَّا فَدَىٰ لِاسْتِدَامَتِهِ المَحْظُورَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ.

الرَّابِعُ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ مِنَ الْبَدَنِ وَلَوْ مِنَ الأَنْفِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَعْلِقُواْ رُهُ وَسَكُوحَتَى بَبَلَهَ الْهَذَى مَحِلَّهُ ﴾ [الثَّقَ : ١٩٦] الآية، نُصَّ عَلَىٰ عَدَمِ حَلْقِ الرَّأْسِ، وقِيسَ عَلَيْهِ سَائِرُ شَعْرِ البَدَنِ.

وَتَقْلِيمُ الْأَظَافِرِ أَوْ قَصُّهَا مِنْ يَدِ أَوْ رِجْلِ بِلَا عُذْرٍ، فَإِنْ خَرَجَ بِعَيْنِهِ شَعْرٌ أَوْ كُسِرَ ظُفْرُهُ فَأَزَالَهُمَا أَوْ زَالَا مَعَ غَيْرِهِمَا فَلَا فِدْيَةَ، وَإِنْ حَصَلَ الأَذَى بِقُرْحٍ أَوْ كُسِرَ ظُفْرُهُ فَأَزَالَ شَعْرَهُ لِلَائِكَ فَدَى، وَمَنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ أَوْ سَكَتَ وَلَمْ أَوْ قُمَّلٍ وَنَحْوِهِ فَأَزَالَ شَعْرَهُ لِلَائِكَ فَدَى، وَمَنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ أَوْ سَكَتَ وَلَمْ يَنْهَ فَدَى .

وَيَحْرُمُ الدَّلالَةُ عَلَيْهِ، وَالإِعَانَةُ عَلَىٰ قَتْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَىٰ المُحَرَّم، وَإِفْسَادُ بَيْضِهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

وَقَتْلُ الْجَرَادِ؛ لِأَنَّهُ بَرِّيٌ يُشَاهَدُ طَيَرَانُهُ فِي البَرِّ، وَيُهْلِكُهُ المَاءُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ. وَالْقُمَّلُ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَفَّهُ بِإِزَالَتِهِ، وَلَوْ أَبِيحَ لَمْ يَتُرُكُهُ كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، لَا البَرَاغِيث، بَلْ يُسَنُّ قَتْلُ كُلِّ مُؤْذِهُ مُطْلَقًا فِي الحَرَمِ وَالإِحْرَامِ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ؛ لِحَدِيثِ: بَلْ يُسَنُّ فَوَاسِقُ، يُقْتَلْنَ فِي الحِلِّ وَالحَرَمِ: الحِدَأَةُ وَالغُرَابُ، وَالفَاأْرَةُ، وَالعَفْرَبُ، وَالفَالْرَةُ، وَالعَلْمِ المَقْرَبِ» (المَقْرَبِ» (المَقْرَبِ» (المَقْرَبِ المَقُورُ، وَفِي لَفْظِ: الحَيَّةُ، مَكَانَ العَقْرَبِ» (اللَّهُ عَلَىٰ هَذَا يُبَاعُ المَقُورُ، وَفِي لَفْظِ: الحَيَّةُ، مَكَانَ العَقْرَبِ (المَقْرَبِ المَوْفِيَةِ وَالعَشْرَاتِ المُؤْذِيَةِ وَالنَّوْرِ وَالبَقُ وَالبَعُوضِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَعُوضِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَعُوضِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَقُ وَالبَعُومِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَعُ وَاللَّهُ التَّعَوْمِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَعُوضِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَعُوضِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَعُوضِ وَالبَرَاغِيثِ وَالذَّبُورِ وَالبَقُ وَالبَعُومِ وَالبَرَاغِيثِ وَالنَّوبَ وَالنَّوبُ وَاللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَيَاتِ فَصَارَ كَالكَلْ العَقُورِ.

السَّادِسُ: عَقْدُ النِّكَاحِ: فَلَوْ تَزَوَّجَ المُحْرِمُ أَوْ زَوَّجَ مُحْرِمَةً أَوْ كَانَ وَلِيَّا أَوْ وَكِيلًا فَوْ وَكِيلًا فَوْ كَانَ وَلِيَّا أَوْ وَكِيلًا فِي النِّكَاحِ حَرُمَ، وَلا يَصِحُّ لِمَا رَوَىٰ مُسْلِمٌ عَنْ عُشْمَانَ تَعَالِّيُهُ مَرْفُوعًا: «لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ، وَلا يُنْكَحُ، وَلا يَخْطُبُ»(٢).

وَلَا فِدْيَةَ فِي عَقْدِ النَّكِاحِ، كَشِرَاءِ الصَّيْدِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الإِحْرَامِ الصَّحِيحِ وَالفَاسِدِ.

وَيُكُمْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً عَلَىٰ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الوَسَائِلَ لَهَا حُكْمُ الغَايَاتِ. وَتَصِحُّ الرَّجْعَةُ، فَلَوْ رَاجَعَ المُحْرِمُ امْرَأَتَهُ صَحَّتْ بِلَا كَرَاهِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِمْسَاكٌ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۳۳۱٤)، ومسلم (۱۱۹۸).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٤٠٩).



السَّابِعُ: الوَطْءُ فِي الفَرْجِ: فَإِنْ جَامَعَ المُحْرِمُ- بِأَنْ غَيَّبَ الحَشَفَةَ فِي قُبُلِ أَوْ دُبُرِ مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ- حَرُمَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ الْحَجَّ فَلَا رَفَتٌ ﴾ [الثَّقَةُ: ١٩٧]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: هُوَ الجِمَاعُ.

وَإِنْ كَانَ الوَطْءُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأَوَّلِ فَسَدَ نُسُكُهُمَا وَلَوْ بَعْدَ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ العَامِدِ وَالسَّاهِي.

وَيَجِبُ عَلَىٰ الْوَاطِئِ وَالْمَوْطُوءَةِ المُضِيُّ فِي النُّسُكِ الْفَاسِدِ وَلَا يَخْرِجَانِ مِنْ مُنْهُ بِالْمَوْطُوءَةِ المُضِيُّ فِي النُّسُكِ الْفَاسِدِ وَلَا يَخْرَامِ الصَّحِيحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَيْتُوا ٱلْخَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ اللَّهُ إِلَىٰ الْكَافِ الْكَافِ الثَّانِي، وَسُنَّ تَفَرُّ فُهُمَا فِي قَضَاءِ مِنْ مَوْضِع وَطْءٍ إِلَىٰ أَنْ يَحِلَّا.

وَالمَوطَّءُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الأَوَّلِ لا يُفْسِدُ النَّسُكَ وَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَلا فِدْيَةَ عَلَىٰ مُحْرَهَةٍ، وَنَفَقَةُ حَجَّةٍ وَقَضَاؤُهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ المُفْسِدُ لِنُسُكِهَا.

وَتَحْرُمُ المُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الفَرْجِ، فَإِنْ بَاشَرَهَا فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ كَمَا لَوْ لَمْ يُنْزِلْ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَىٰ الوطْء؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِهِ الحَدُّ دُونَهَا، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ إِنْ أَنْزَلَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ أَوْ تَكْرَارِ نَظَرٍ أَوْ لَمْسٍ لِشَهْوَةٍ، أَوْ أَمْنَىٰ بِاسْتِمْنَاءٍ بَدَنَةٌ إِنْ أَنْزَلَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ أَوْ تَكُرَارِ نَظَرٍ أَوْ لَمْسٍ لِشَهْوَةٍ، أَوْ أَمْنَىٰ بِاسْتِمْنَاءٍ قِيَاسًا عَلَىٰ بَدَنَةِ الوَطْءِ، وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ فَشَاةٌ كَفِدْيَةِ أَذَىٰ، وَخَطَأٌ فِي ذَلِكَ كَعَمْدٍ، وَامْرَأَةٌ مَعَ شَهْوَةٍ كَرَجُل فِي ذَلِكَ.

وَفِي جَمِيعِ المَحْظُورَاتِ الفِدْيَةُ، إِلَّا قَتْلَ القُمَّلِ وَعَقْدَ النِّكَاحِ لَا فِدْيَةَ فِيهِ، وَفِي الشَّعْرَةِ أَوِ الظُّفْرِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ، وَفِي الشَّعْرَةِ أَوِ الظُّفْرِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ، وَفِي



اثْنَيْنِ إِطْعَامُ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ المُدَّ أَقَلُّ مَا يَجِبُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالضَّرُورَاتُ تُبِيحُ لِلْمُحْرِمِ المَحْظُورَاتِ، وَيَفْدِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَنَ كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ يِهِۦٓ أَذَى مِّن زَأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْصَدَفَةٍ أَوْ نُشُكٍ ﴾ [الثقة: ١٩٦]؛ وَلِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ نَعَى الْحَتْهِ.





بَابُ الفِدْيَةِ

الفِدْيَةُ: هِيَ مَا يَجِبُ بِسَبَبِ الإِحْرَامِ أَوِ الحَرَمِ، وَهِيَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ عَلَىٰ التَّرْتِيبِ. التَّخْييرِ، وَقِسْمٌ عَلَىٰ التَّرْتِيبِ.

القِسْمُ الأَوَّلُ: قِسْمُ التَّخْيِيرِ: كَفِدْيَةِ اللَّبْسِ، وَالطِّيبِ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ، وَإِذَا لِ وَإِذَا لَةِ أَكْثَرِ مِنْ شَعْرَتَيْنِ أَوْ ظُفْرَيْنِ، وَالإِمْنَاءِ بِنَظْرَةٍ، وَالمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِ إِنْزَالِ مَنِيٍّ، يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ أَوْ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامٍ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ بَرُّ أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَنَ كَانَ مِنكُم مَ مِيضًا أَوْ بِهِ عَمْ مَيْنِ فَلْ اللهِ عَلَىٰ اللهِ مَنْ اللهِ عَلَىٰ اللهِ اللهِ عَبْرَةِ عَلَىٰ اللهِ اللهِ اللهِ عَبْرَةَ تَعَلِيْكَ : ﴿ لَعَلَّكَ آذَاكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْكُ فِيمَنْ وَقَعَ عَلَىٰ امْرَأَتِهِ فِي العُمْرَةِ قَبْلَ التَّقْصِيرِ: «عَلَيْهِ فِذْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ» ((). وَرَوَى الأَثْرَمُ أَيْضًا أَنَّ عُمَرَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ قَبَّلَ عَائِشَة بِنُتَ طَلْحَة وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ فَأُجْمِعَ لَهُ عَلَىٰ أَنْ يُهْرِقَ دَمًا. وَقِيسَ عَلَيْهَا المُبَاشَرَةُ وَالإِمْنَاءُ بِنَظْرَةٍ، وَنَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّهَا أَفْعَالُ مُحَرَّمَةٌ بِالإحْرَامِ، لَا تُفْسِدُ الحَجَّ فَوجَبَتْ بِهِ شَاةٌ كَالحَلْقِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٤١٩٠)، ومسلم (١٢٠١).

⁽٢) صحيح موقوف: رواه البيهقي (٥/ ١٧٢)، وصححه العلامة الألباني رَجِّيَتُهُ في الإرواء (١٠٤١).

وَمِنَ التَّخْيِيرِ جَزَاءُ الصَّيْدِ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ المِثْلِ مِنَ النَّعَمِ، أَوْ تَقْوِيمِ المِثْلِ بِمَحِلِّ التَّلَفِ، وَيَشْتَرِي بِقِيمَتِهِ طَعَامًا يُجْزِئُ فِي الفِطْرَةِ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ بِمَحِلِّ التَّلَفِ، وَيَشْتَرِي بِقِيمَتِهِ طَعَامًا يُجْزِئُ فِي الفِطْرَةِ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ مُدَّ بَرِّ أَوْ يَصُومُ عَنْ إِطْعَامٍ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ مَعَالَى : ﴿ وَمَن قَلَهُ مِن كُمْ مُتَعَيِّدًا فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَلَلَ مِن النَّعَدِ يَتَكُمُ بِهِ عَذَوا عَدْلِ مِنكُمْ هَنَعَيدًا فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَلَلُ مِن النَّعَدِ يَتَكُمُ بِهِ عَذَوا عَدْلِ مِنكُمْ هَدَيْ المَالِكَةَ : ١٥].

القِسْمُ الثَّانِي: قِسْمُ التَّرْتِيبِ: كَدَمِ المُتْعَةِ وَالقِرَانِ، وَتَرْكِ الوَاجِبِ وَالإِحْصَارِ وَالوَطْءِ وَنَحْوِهِ، فَيَجِبُ عَلَىٰ مُتَمَتِّع وَقَارِنٍ وَتَارِكِ وَاجِبِ دَمٌ، فَإِنْ عَرِفَةً، عَدِمَهُ أَوْ ثَمَنَهُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، فَيْعَدُمُ الإِحْرَامَ لِيَصُومَهَا فِي إِحْرَامِ الحَجِّ، وَوَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا مِنْ إِحْرَامِ الحَجِّ، وَوَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا مِنْ إِحْرَامِ العَجِّ، وَوَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا مِنْ إِحْرَامِ العَجِّ، وَوَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا مِنْ إِحْرَامِ العُمْرَةِ؛ لِانْعِقَادِ سَبَبِ الوُجُوبِ.

وَتَصِحُّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ تَعَظَّىَ اللَّمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ تَعَظِّيَى اللَّهُ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ الهَدْيَ اللَّهُ وَيَصُومُ سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَىٰ أَهْلِهِ التَّهُ السَّيْسَرَ مِنَ الْهُدْيُ فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ الْمَنْ الْهُرْقِ إِلَى النَّعَةِ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْمُ الْمُنْ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِي الللْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلِ

وَيَجُوزُ صِيَامُهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ أَفْعَالِ الحَجِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ صَوْمٍ لَزِمَهُ وَجَازَ فِي وَطَنِهِ جَازَ قَبْلَ ذَلِكَ كَسَاثِرِ الفُرُوضِ، وَأَمَّا الآيَةُ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ جَوَّزَ لَهُ تَأْخِيرَ الصِّيَامِ الوَاحِبِ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الإِجْزَاءَ قَبْلَهُ، كَتَأْخِيرِ صَوْمٍ رَمَضَانَ فِي

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



السَّفَرِ وَالمَرَضِ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَعِـدَّةُ مِنْأَسَيَامِ أُخَرَّ ﴾ [الثَّقَ: ١٨٥]؛ وَلِأَنَّ الصَّوْمَ وُجِدَ مِنْ أَهْلِهِ بَعْدَ وُجُودِ سَبَيهِ، فَأَجْزَأَهُ كَصَوْمِ المُسَافِرِ وَالمَرِيضِ. وَلا يَجِبُ تَتَابُعُ وَلا تَفْرِيقٌ فِي الثَّلاثَةِ وَلا السَّبْعَةِ.

وَيَجِبُ عَلَىٰ مُحْصِرٍ دَمٌ بِنِيَّةِ التَّحَلُّلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرُ ثُمْ فَا آسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْمَدْيِ ﴾ [النَّاءُ :١٩٦]. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ بِنِيَّةِ التَّحَلُّلِ، ثُمَّ حَلَّ قِيَاسًا عَلَىٰ دَم المُتْعَةِ.

وَيَجِبُ عَلَىٰ مَنْ وَطِئَ فِي الْحَبِّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الأَوَّلِ، أَوْ أَنْزَلَ مَنِيًّا بِمُبَاشَرَةٍ أَو اسْتِمْنَاءٍ أَوْ تَقْبِيلٍ أَوْ لَمْسٍ لِشَهْوَةٍ أَوْ تَكْرَارِ نَظَرٍ - بَدَنَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا صَامَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ، ثَلَاثَةً فِي الْحَبِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ كَدَمِ المُتْعَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَشَرَةً أَيَّامٍ، ثَلَاثَةً فِي الْحَبِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ كَدَمِ المُتْعَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبْسُ سَوَعَ اللَّهُ اللهِ بْنَ عَمْرٍ و تَعْلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ الْمَا عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ الْعَلَىٰ اللهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

وَالمَوَطْءُ بَعْدَ التَّحَلُّـلِ الأَوَّلِ لا يُفْسِدُ النَّسُكَ، لَكِنْ يَمْضِـي إِلَىٰ الحِلِّ فَيُحْرِمُ مِنْهُ لِيَطُوفَ لِلزِّيَارَةِ مُحْرِمًا؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الحَجُّ إِلَّا بِهِ.

وَعَلَيْهِ شَاةٌ؛ لِأَنَّ الإِحْرَامَ خَفَّ بِالتَّحَلُّلِ الأَوَّلِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُوجِبُهُ دُونَ مُوجِبِ الإِحْرَامِ التَّامِّ لِخِفَّةِ الجِنَايَةِ، وَعَدَمِ إِفْسَادِهِ الحَجَّ. وَفِي العُمْرَةِ إِذَا أَفْسَدَهَا قَبْلَ تَمَامِ السَّعْي شَاةٌ.

وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ لَزِمَهَا، أَيْ مَا ذُكِرَ مِنَ الفِدْيَةِ فِي الحَجِّ وَالعُمْرَةِ، أَيْ

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٥/ ١٦٧)، وصححه العلامة الألباني ﴿ اللهُ فِي الإرواء (١٠٤٣).



البَدَنَةُ فِي الحَجِّ وَالشَّاةُ فِي العُمْرَةِ، وَالمُكْرَهَةُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا، وَلَا شَيْءَ عَلَىٰ مَنْ فَكَر فَأَنْزَلَ.

وَالتَّحَلُّلُ الأَوَّلُ يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلاقَةٍ: مِنْ رَمْيِ وَحَلْقٍ وَطَوَافٍ، وَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

وَالتَّحَلُّلُ الثَّانِي يَحْصُلُ بِمَا بَقِيَ مَعَ السَّعْيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَىٰ قَبْلُ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّىٰهَا: «لَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّىٰ قَضَىٰ حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ لِللَّهُ عَلَى اللَّهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ (۱۰). وَنَحَرَ هَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ (۱۰).



⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۱۲۹۲)، ومسلم (۱۲۲۷).



فَصْلٌ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ

الصَّيْدُ الَّذِي لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ كَالنَّعَامَةِ فَفِيهَا بَدَنَةٌ، وَفِي حِمَارِ الوَحْشِ وَبَقَرِهِ بَقَرَةٌ، وَفِي الظَّبِّ جَدْيٌ وَبَقَرَةٌ، وَفِي الظَّبِّ جَدْيٌ لَكَ يَضُفُ سَنَةٍ، وَفِي الظَّبِّ عَنَاقٌ دُونَ لَهُ إِضْفُ سَنَةٍ، وَفِي الأَرْنَبِ عَنَاقٌ دُونَ الْجَفْرَةِ، وَفِي الخَمَامِ - وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَّ المَاءَ -، شَاةٌ.

وَمَا لَا مِثْلَ لَهُ، كَالأَوِزِّ وَالحُبَارَىٰ وَالحَجَلِ وَالكُرْكِيِّ، فَفِيهِ قِيمَةُ مَكَانِهِ.

حُكْمُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَنَبَاتِهِ:

يَحْرُمُ صَيْدُ حَرَمِ مَكَّةَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَّىٰهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةً عَلَيْهِ وَسَلَّةً اللهُ عَلَيْهِ مَخَلَقَ السَّمَوَاتِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ مَلَا الْهَلَدُ حَرَّمَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَهُ وَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ - الحَدِيث - وَفِيهِ: وَلا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا» (١٠). وَيَحْرُمُ صَيْدُ حَرَمِ المَدِينَةِ، وَلاَ جَزَاءَ فِيمَا حَرُمَ مِنْ صَيْدِهَا.

وَحُكُمُهُ حُكُمُ صَيْدِ الإِحْرَامِ، وَلِلصَّوْمِ فِيهِ مَدْخَلٌ؛ لِأَنَّهُ يَضْمَنُ بِالإِطْعَامِ فَيضَمَنُ بِالإِطْعَامِ فَيضَمَنُ بِاللهِطْعَامِ فَيضَمَنُ بِاللهِطْعَامِ فَيضَمَنُ بِالصَّيَامِ، كَالصَّيْدِ فِي الإِحْرَامِ. وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِ الحَرَمِ وَحَشِيشِهِ الَّذِي لَمْ يَزْرَعُهُ الآدَمِيُ إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلا يُحْتَلَى شَوْكُهَا – فَقَالَ العَبَّاسُ: إِلَّا وَلا يُحْتَلَى شَوْكُهَا – فَقَالَ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْ خِرَ، فَإِنَّهُ لِلقُبُورِ وَالبَيُوتِ، فَقَالَ: إِلَّا الإِذْ خِرَ» (٥٠. وَيُبَاحُ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٣٤٩)، ومسلم (١٣٥٣).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).

الانْتِفَاعُ بِمَا زَالَ أَوِ انْكَسَرَ بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيِّ، وَيِفِعْلِ آدَمِيِّ لَمْ يُبِحْ الانْتِفَاعَ.

والمُحِلُّ وَالمُحْرِمُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ؛ لِعُمُومِ النَّصِّ وَالإِجْمَاعِ. فَتُضْمَنُ الشَّجَرَةُ الصَّغِيرَةُ عُرْفًا بِشَاةٍ، وَمَا فَوْقَهَا بِبَقَرَةٍ.

وَيُضْمَنُ الحَشِيشُ وَالوَرَقُ بِقِيمَتِهِ الْأَنَّهُ مُتَقَوَّمٌ.

وَتُجْزِئُ عَنِ البَدَنَةِ بَقَرَةٌ كَعَكْسِهِ، وَيُجْزِئُ عَنْ سَبْعِ شِيَاهٍ بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ وَكَعَكْسِهِ.

وَالمُرَادُ بِالدَّمِ الوَاجِبِ: مَا يُجْزِئُ فِي الأُضْحِيَةِ: جَذْعُ ضَأْنٍ أَوْ ثَنِيٍّ مَعْزٍ أَوْ شُبُعُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي المُتَمَتِّعِ: ﴿فَا ٱسْتَيْسَرَمِنَ ٱلْمَدَيُّ ﴾ [الثَّة : ١٩٦].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَم، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَنِدَيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ شُكِ ﴾ [النَّقَ : ١٩٦] فَسَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ بِذَبْحِ شَاةٍ، وَقِيسَ عَلَيْهَا البَاقِي، فَإِنْ ذَبَحَ أَحَدَهُمَا فَأَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْثُرُ لَحْمًا وَأَنْفَعُ لِلفُقَرَاءِ.

وَتَجِبُ كُلُّهَا، أَيْ: البَدَنَةُ أَوِ البَقَرَةُ إِذَا ذَبَحَهَا؛ لِأَنَّـهُ اخْتَارَ الأَعْلَىٰ لِأَدَاءِ فَرْضِهِ، فَكَانَ كُلُّهُ وَاجِبًا، كَالأَعْلَىٰ مِنْ خِصَالِ الكَفَّارَةِ إِذَا اخْتَارَهُ.





بَابُ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَوَاجِبَاتِهِ

أَرْكَانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةٌ .

الأَوَّلُ: الإِحْرَامُ: وَهُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي النَّسُكِ، فَمَنْ تَرَكَهُ لَمْ ينْعَقِدْ حَجُّهُ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ».

النَّانِي: الوُّقُوفُ بِعَرَفَةَ: لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحَبُّح عَرَفَةُ "' .

وَوَقْتُ الوُقُوفِ مِنْ طُلُوع فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَىٰ طُلُوع فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، فَمَنْ حَصَّلَ فِي هَذَا الوَقْتِ بِعَرَفَةَ لَحْظَةً وَاحِدَةً وَهُوَ أَهْلُ لَهُ، وَلَوْ مَارًّا أَوْ نَائِمًا أَوْ حَائِضًا أَوْ حَائِضًا أَوْ حَائِضًا أَوْ جَاهِلًا أَنَّهَا عَرَفَةُ، صَحَّ حَجُّهُ العُمُومِ حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسِ بْنِ أَوْسِ بْنِ عَارِثَةَ بْنِ لاْمٍ الطَّائِيِّ تَعَالِيْهُ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَا لَللهُ صَا لِللهُ عَلَيْهِ بَنِ لَامُوْ دَلِفَة حِينَ خَرَجَ إِلَىٰ الصَّلاةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي جِعْتُ مِنْ جَبَلَيْ طَنِّي أَكْلَلْتُ وَعَنْ مَعْنَا مَتَى وَاللهِ مَا تَرَكُتُ مِنْ حَبْلٍ (') إِلاَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ رَاحِلَتِي وَأَنْعَبْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ رَاحِلَتِي وَأَنْعَبْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَبْلٍ (') إِلاَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجْجٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَبْلٍ (') إِلاَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجْجٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالللهُ عَلَيْهِ أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَضَى تَفَعَلُهُ (''). فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَعَلُهُ ('').

⁽۱) صحيح: رواه أحمد (٤/ ٣٠٩)، وأبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٣٠٤٤)، وابن ماجه (٣٠١٥)، والحاكم (٢/ ٣٠٥)، والبيهقي (٥/ ١٧٣)، والطيالسي (رقم ١٣٠٩)، والدارقطني (٢/ ٢٤٠)، وصححه العلامة الألباني كِيِّلِيْهُ في صحيح الجامع (٢٧٢).

⁽٢) الحبل: بالحاء المهملة: المستطيل المرتفع من الرمل.

⁽٣) صحيح: رواه أبـو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسـائي (٣٠٣٩)، وابن ماجه (٣٠١٦)، وأحمد (٤/ ١٥)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٣٠٦٠).

وَهُ وَ حُجَّةٌ فِي أَنَّ نَهَ ارَ عَرَفَةَ كُلَّهُ وَقْتٌ لِلْوُقُوفِ، وَقَالَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «الحَبُّ عَرَفَةُ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعِ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الحَجَّ »(١٠).

أَمَّا مَنْ كَانَ سَكْرَانًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مُغْمَىٰ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ وُقُوفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ العِبَادَاتِ، بِخِلَافِ النَّائِمِ.

وَلَوْ وَقَفَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، أَوْ كُلُّهُمْ إِلَّا قَلِيلًا فِي اليَوْمِ الثَّامِنِ أَوْ العَاشِرِ خَطَأً أَجْزَأَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ وُقُوعُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي القَضَاءِ فَيَشُتُّ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَفَرٌ قَلِيلٌ مِنْهُمْ فَاتَهُمْ الحَجُّ لِتَفْرِيطِهِمْ، وَقَدْ رُوِيَ: «أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِهَبَّارِ بْنِ الأَسْوَدَ، لَمَّا حَجَّ مِنَ الشَّامِ وَقَدِمَ يَوْمَ النَّحْرِ: مَا حَبَسَك؟ قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّ اليَوْمَ عَرَفَة، فَلَمْ يُعَذَرْ بِذَلِكَ» (").

الثَّالِثُ: طَوَافُ الإِفَاضَةِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلْـ يَطَوَّوُوْ الِاَلْبَيْتِ ٱلْعَسِيقِ ۞ ﴾ الثَّالِثُ: ١٦].

وَعَنْ عَائِشَةَ نَعَظِيْهَا قَالَتْ: «حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَحَابِسَتُنَا هِي؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، وَطَافَتْ بِالبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الإِفَاضَةِ، قَالَ: فَلْتَنْفِرْ إِذًا» (**) فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّ هَذَا الطَّوَافَ لاَ بُدَّ مِنْهُ، وَأَنَّهُ حَابِسٌ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه مالك (١/ ٣٨٣/ ١٥٤)، وصححه العلامة الألباني في الإرواء (١٠٦٨).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٧٥٧)، ومسلم (١٢١١).



وَيَبْدَأُ وَقْتُ طَـوَافِ الإِفَاضَةِ مِنْ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ لِمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الدُّقُوفِ؛ لِوُجُوبِ المَبِيتِ بِمُزْدَلَفَةَ إِلَىٰ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْل.

وَلَا حَدَّ لِآخِرِهِ، فَجَمِيعُ العُمُرِ وُقْتٌ لَهُ، وَفِعْلُهُ يَـوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ تَعَالِظُتُهُ: «أَفَاضَ رَسُولُ اللهِ صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ يَوْمَ النَّحْرِ» (الرَّابعُ: السَّعْيُ ابْنِ عُمَرَ تَعَالِظُتُهُ: «طَافَ رَسُولُ اللهِ صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ - فَكَانَتْ سُنَّةً، فَلَعَمْرِي مَا أَتَمَّ اللهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ » (المَحْدِيثِ: «اسْعُوا فَإِنَّ اللهَ كَتَبَ اللهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ » (اللهُ عَلَيْكُمْ السَّعُوا فَإِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْمِ» (۱).

وَاجِبَاتُ الْحَجُ،

وَاجِبَاتُ الحَبِّج سَبْعَةٌ:

١- الإِحْرَامُ مِنَ المِيقَاتِ المُعْتَبَرِ لَهُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ.

٢- الوُقُوفُ إِلَىٰ الغُرُوبِ لِمَنْ وَقَفَ نَهَارًا.

٣- المَبِيتُ لَيْلَةَ النَّحْرِ بِمُزْدَلَفَةَ إِلَىٰ بَعْد نِصْفِ اللَّيْلِ؛ ﴿ لِأَنَّهُ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَا اللَّهْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَا اللَّهْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَالًا عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَقَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَيْهِ عَا عَلَيْهِ ع

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۱۲۸۰).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٢٧٧).

⁽٣)صحيح: رواه أحمد (٦/ ٤٢١)، والدار قطني (٣/ ٤٩١)، وصححه العلامة الألباني في الإرواء (١٠٧٢).

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.

وَإِنَّمَا أُبِيحَ الدَّفْعُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ بِمَا وَرَدَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِيهِ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَّىٰ قَالَ: «كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ فِي ضَعَفَةِ أَهْلِهِ مِنْ مُزْدَلفَةَ إِلَىٰ مِثَىٰ »(').

المَييتُ بِمِنَى فِي لَيَالِي التَّشْرِيقِ لِغَيْرِ أَهْلِ السَّقَايَةِ وَالرِّعَايَةِ؛ لِمَفْهُومِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَيُّهِ قَالَ: «اسْتأْذَنَ العَبَّاسُ رَسُولَ اللهِ صَاَّلِلَاَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مِنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَـهُ "`". وَعَنْ عَاصِم بْنِ عَدِيِّ: هَأَنَّ رَسُولَ اللهِ صَاَّلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الإبلِ فِي البَيْتُوتَةِ عَنْ مِنْى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ "".
 يُومَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ مِنَ الغَدِ، وَمِنْ بَعْدِ الغَدِ لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ "".

وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الغُرُّوبِ وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَسَقَطَ عَنْهُ رَمْمُيُ اليَـوْمِ الثَّالِثِ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ قَبْلَ الغُـرُوبِ لَزِمَهُ المَبِيتُ وَالرَّمْمُيُ مِنَ الغَدِ بَعْدَ الزَّوَالِ.

٥- رَمْيُ الحِمَارِ مُرَتَّبًا: فَيَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ جَمْرَةَ العَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ،
 وَيَرْمِي الجَمَرَاتِ الثَّلَاثَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، كُلَّ يَوْمِ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلَا يُجْزِئُ
 قَبْلَهُ وَلَا لَيْلًا لِغَيْرِ سُقَاةٍ وَرُعَاةٍ، وَالأَفْضَلُ الرَّمْيُ قَبْلٌ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَتَكُونُ
 كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْع حَصَيَاتٍ، يَبْدَأُ بِالجَمْرَةِ الأُولَىٰ: وَهِيَ أَبْعَدُهَا مِنْ مَكَّةَ وَتَلِي

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٧٨)، ومسلم (١٢٩٣).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٣٤)، ومسلم (١٣١٥).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (١٩٧٥)، والترمذي (٩٥٤)، والنساثي (٣٠٦٨)، وابن ماجه (٣٠٣٦)، وأحمد (٥/ ٤٥٠)، وصححه العلامة الألباني كَيِّللهُ في الإرواء (١٨٠٠).



مَسْجِدَ الخَيْفِ، ثُمَّ الوُسْطَى، ثُمَّ جَمْرَة العَقَبَةِ. فَإِنْ رَمَىٰ حَصَىٰ الجِمَارِ السَّبْعِينَ كُلَّه فِي اليَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَجْزَأَهُ الرَّمْيُ أَدَاءً؛ لِأَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كُلَّه فِي اليَوْمِ الأَوَّلِ بِنِيَّةٍ ثُمَّ لِلثَّانِي التَّشْرِيقِ كُلَّها وَقْتُ لِلرَّمْيِ وَيُرَتِّبه بِنِيَّتِهِ، فَيَرْمِي لِلْيُوْمِ الأَوَّلِ بِنِيَّةٍ ثُمَّ لِلثَّانِي التَّشْرِيقِ كُلَّها وَقْتُ لِلرَّمْيِ وَيُرَتِّبه بِنِيَّتِهِ، فَيَرْمِي لِلْيُوْمِ الأَوَّلِ بِنِيَّةٍ ثُمَّ لِلثَّانِي مُرَتَّبًا، وَهَلُمَّ جَرِّا كَالفَوَائِتِ مِنَ الصَّلُواتِ، فَإِنْ أَخَرَ الرَّمْيَ عَنْ ثَالِثِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

٦- الحَلْقُ أَوِ التَّقْصِيرُ: لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ وَصَفَهُمْ بِذَلِكَ، وَامْتنَّ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ تَعَالَـىٰ: ﴿ كُنِّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ تَعَالَـــىٰ: ﴿ كُنِّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَــٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِمْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَنْ أَنَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَنْ أَنَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَنْ أَمَّ لِيحْلِلْ (١)، وَدَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلاَثًا، وَلِلمُقَصِّرِينَ مَرَّةً "١).

٧- طَوَافُ الوَدَاعِ: لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَّىٰ اللَّهُ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ المَرْأَةِ الحَائِضِ (٢)، وَلَيْسَ فِي سُقُوطِهِ عَنِ المَعْدُورِ مَا يُجَوِّدُ سُقُوطَهُ لِغَيْرِهِ، كَالصَّلَاةِ تَسْقُطُ عَنِ الحَائِضِ وَتَجِبُ عَلَىٰ غَيْرِهَا، بَلْ تَخْصِيصُ الحَائِضِ بِإِسْقَاطِهِ عَنْهَا دَلِيلٌ عَلَىٰ وُجُوبِهِ عَلَىٰ غَيْرِهَا؛ إِذْ لَوْ كَانَ سَاقِطًا عَنِ الكُلِّ لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِهَا بِذَلِكَ مَعْنَىٰ.

فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ طَوَافِ الوَدَاعِ أَوِ اتَّجَرَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ إِذَا عَزَمَ عَلَىٰ الخُرُوجِ وَفَرَغَ مِنْ جَمِيعِ أُمُورِهِ؛ لِيَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالبَيْتِ، كَمَا جَرَتْ العَادَة فِي تَوْدِيعِ المُسَافِرِ أَهْلَهُ وَإِخْوَانَهُ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٧٢٨)، ومسلم (١٣٠٢).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٧٥٧)، ومسلم (١٣٢٨).

وَإِنْ تَرَكَهُ غَيْرُ حَائِضٍ رَجَعَ إِلَيْهِ بِلَا إِحْرَامٍ إِنْ لَـمْ يَبْعُدْ عَنْ مَكَّةَ، وَيُحْرِمُ بِعُمْرَةٍ إِنْ بَعُدَ عَنْ مَكَّةَ، وَيُحْرِمُ بِعُمْرَةٍ إِنْ بَعُدَ عَنْ مَكَّةَ فَيَطُوفُ وَيَسْعَىٰ لِلْعُمْرَةِ ثُمَّ لِلْوَدَاعِ، فَإِنْ شَـقَ الرُّجُوعُ عَلَىٰ مَنْ بَعُدَ عَنْهَا مَسَافَةَ قَصْرٍ فَأَكْثَرَ فَعَلَيْهِ عَلَىٰ مَنْ بَعُدَ عَنْهَا مَسَافَةَ قَصْرٍ فَأَكْثَرَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَلَا يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِذًا دَفَعًا لِلْحَرَجِ، سَـوَاءٌ تَرَكَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، لِعُدْرٍ أَوْ عَيْرِهِ، أَوْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَىٰ الوَدَاع فَعَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِهِ نُسُكًا وَاجِبًا.

وَإِنْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ أَوِ القُدُومِ فَطَافَهُ عِنْدَ الخُرُوجِ أَجْزَأَ عَنْ طَوَافِ الوَدَاعِ؛ لِأَنَّ المَأْمُورَ بِهِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالبَيْتِ وَقَدْ فَعَلَ، فَإِنْ نَوَىٰ بِطَوَافِهِ الوَدَاعِ؛ لِأَنَّ المَأْمُورَ بِهِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالبَيْتِ وَقَدْ فَعَلَ، فَإِنْ نَوَىٰ بِطَوَافِهِ الوَدَاعَ لَا مُنَا لَمْ يُحْزِثُهُ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَلَا وَدَاعَ عَلَىٰ حَائِضٍ وَنُقَسَاءَ إِلَّا أَنْ تَطَهُرَ قَبْلَ مُفَارَقَةِ البُنْيَانِ.





صِفَةُ العُمْرَةِ

وَصِفَةُ العُمْرَةِ: أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنَ المِيقَاتِ إِذَا كَانَ مَارًّا بِهِ، أَوْ مِنْ أَدْنَىٰ الحِيلَ كَالتَّنْعِيمِ مِنْ مَكِّيٍّ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ بِالحَرَمِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنْ الحَرَمِ لِمُخَالَفَةِ أَمْرِهِ صَلَّلَةَ مُعَلَّةٍ، وَيَنْعَقِدُ وَعَلَيْهِ دَمٌ، فَإِذَا طَافَ وَسَعَىٰ وَحَلَق أَوْ قَصَّرَ حَلَّ لِإِنْيَانِهِ بِأَفْعَالِهَا.

وَتُبَاحُ العُمْرَةُ كُلَّ وَقْتِ، فَلَا تُكْرَهُ بِأَشْهُرِ الحَجِّ وَلَا يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ عَرَفَةَ، وَيُكْرَهُ الإِكْثَارُ وَالمُوَالَاةُ بَيْنَهَا، وَيُسْتَحَبُّ تَكْرَارُهَا فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهَا تَعْدُلُ حَجَّةً.

وَتُجْزِئُ العُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ، وَكَذَا تُجْزِئُ عُمْرَةُ القَارِنِ عَنْ عُمْرَةِ الفَرْضِ الَّتِي هِيَ عُمْرَةُ الإِسْلَامِ.

أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ :

أَرْكَانُ العُمْرَةِ ثَلَاثَةٌ:

١- الإِحْرَامُ: وَهُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِيهَا الْحَدِيثِ: ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

٥- وَالطَّوَافُ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلْيَطْوَفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (اللهِ الآية الآية الله عَيْ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرُّوةَ مِن شَعَآبِ اللهِ ﴾ الآية الله الله عَيْ: (١٠٠) وَلِحَدِيثِ: (اسْعَوْا فَإِنَّ الله كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ (١٠).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ سَلِيُهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَطُ فْ بِالبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ، وَلَيْقَصِّرْ وَلْيَحْلِلْ »(ا) وَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.
الوُجُوبَ.

وَاجِبَاتُ الْعُمْرَةِ :

وَوَاجِبَاتُهَا شَيْئَانِ:

الإحرامُ بِهَا مِنْ الحِلّ: « لِأَمْرِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ أَنْ تَعْتَمِرَ مِنَ التَّعْمِمِ» (() فَمَنْ أَرَادَ العُمْرَةَ مِنْ أَهْلِ الحَرَمِ خَرَجَ إِلَىٰ الحِلِّ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ، وَكَانَ مِيقَاتًا لَهُ. وَالحَلْقُ أَوِ التَّقْصِيرُ: لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « وَلْيُقَصِّرْ وَلْيَحْلِلْ » (().

سُنَّنُ الْحَجِ:

١- المَبِيتُ بِمِنَّىٰ لَيْلَةَ عَرَفَةَ: لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاتَ بِهَا لَيْلَةَ عَرَفَةَ.

٢- طَــوَافُ القُدُومِ؛ لِحَدِيثِ عَاثِشَـةَ تَعَلِّشَكَا: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ
 مَكَّةَ تَوَضَّاً، ثُمَّ طَافَ بالبَيْتِ» (١).

٣- وَالرَّمَـلُ فِي الأَشْـوَاطِ الثَّلاثَةِ الأُولِ مِنْ طَوَافِ القُـدُومِ وَالاضْطبَاعِ فِيهِ،
 فَعَـنِ ابْنِ عَبَّـاسٍ تَعَطَّىهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ وَأَصْحَابَـهُ اعْتَمَرُوا مِنَ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٣٠٥)، ومسلم (١٢١١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٩٢)، ومسلم (١٢٢٧).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٤٢)، ومسلم (١٢٣٥).



الجِعْرَانَةِ، فَرَمَلُوا بِالبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْدِيَتَهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ، ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَىٰ عَوَاتِقِهِمُ النِّسْرَىٰ»(۱). وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ تَعَظِّيُّهُ: «حَتَّىٰ أَتَيْنَا البَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَىٰ أَرْبَعًا»(۱).

4- وَلِبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ: لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَلَطُهُا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْنِ» (أَكُولُ مِنْ عَلَيْنِهُ اللهُ صَلَّاللهُ عَلَيْنِ عَمَرَ سَلَّاللهُ عَلَيْنِ عَمْرَ وَلَيْحُرِمْ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ الْآوَ وَلِسَّلَمْ مَنْ حِينِ الإِحْرَامِ إِلَىٰ أَوَّلِ الرَّمْيِ فِي الحَبِّ، وَأَمَّا فِي العُمْرَةِ فَإِلَىٰ مِنْ حِينِ الإِحْرَامِ إِلَىٰ أَوَّلِ الرَّمْيِ فِي الحَبِّ، وَأَمَّا فِي العُمْرَةِ فَإِلَىٰ السَّيْرَ عَلَيْهُ اللهُ الْتَهُ عَلَيْهِ وَاللهُ الْعَمْرَةِ فَإِلَىٰ السَّيْرَ عَلَيْكَ النَّيْمَ وَاللهُ اللهُ اللهُمُ اللهُ اللهُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُمُ اللهُ اللللهُ اللهُ ال

وَعَنِ الفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ تَعَيِّظْتِهَا قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَمْعِ إِلَىٰ مِنَّىٰ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّىٰ رَمَىٰ جَمْرَةَ العَقَبَةِ» (٥٠).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَمِّ اللَّهِ الْمُوفُوعًا قَالَ: «يُلَبِّي المُعْتَمِرُ حَتَّىٰ يَسْتَلِمَ الحَجَرَ»(١٠).

⁽۱) صحيح: رواه أبـو داود (۷۸۴)، وأحمـد (۱/۳۷۱)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَثَلَمُهُ في الإرواء (۱۹۶٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٤٤)، ومسلم (١٢٦١).

⁽٣) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٣٤)، وصححه العلامة الألباني كِيْلِيُّهُ في الإرواء (١٩٩٦).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٥٩١٥)، ومسلم (١٨٨٤).

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٨٣)، ومسلم (١٢٨٩).

⁽٦) ضعيف: رواه أبو داود (١٨١٧)، وضعفه العلامة الألباني لَخَيْلِلَّهُ في الإرواء (١٠٩٩).

حُكْمُ مَنْ تَرَكَ رُكْنًا أَوْ وَاجِبًا أَوْ مَسْنُونًا:

مَنْ تَرَكَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الحَجِّ غَيْرَ الإِحْرَامِ أَوْ نِيَتَه لَمْ يَتِمَّ حَجَّهُ إِلَّا بِلَـٰلِكَ الرُّكْنُ المَتْرُوكُ هُوَ أَوْ نِيَّتُهُ المُعْتَبرَةُ.

وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَحَجُّهُ صَحِيحٌ، فَإِنْ عَدِمَهُ فَكَصَوْمِ المُتْعَةِ.

وَمَنْ تَرَكَ مَسْنُونًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

شُرُوطُ الطَّوَافِ:

شُرُوطُ صِحَّةِ الطَّوَافِ أَحَدَ عَشَرَ:

١-٢-٣- النِّيَّةُ، وَالإِسْلامُ، وَالعَقْلُ: كَسَائِرِ العِبَادَاتِ.

١- وَدُخُولُ وَقْتِهِ: وَأَوَّلُهُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ لَيْلَةَ النَّحْرِ.

٥- وَسَتْرُ العَوْرَةِ: لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَطُوفُ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ "٠٠٠.

٦-٧- وَاجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ، وَالطَّهَارَةِ مِنَ الحَدَثِ: لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَ صَلَّاتُ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ» (١٠).
 النَّبِيَ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الطَّوَافُ بِالبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ» (١٠).

وَقَوْلُهُ صَأَلِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَـةَ تَعَلِّلُكُا لَمَّا حَاضَتْ: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لا تَطُوفِي بِالبَيْتِ حَتَّىٰ تَطْهُرِي»(").

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (٩٦٠)، وصححه العلامة الألباني رَخَيَلَهُ في الإرواء (١١٠٢).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٣٠٥)، ومسلم (١٢١١).



٨- وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ أَشُواطٍ: لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ سَبْعًا، فَيَكُونُ تَفْسِيرًا لِمُجْمَلِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَـيَظَوَّفُواْ بِٱلْمَيْتِ ٱلْعَتِيقِ (الله ١٩٠ - ١٩) .
 فَيكُونُ ذَلِكَ هُوَ الطَّوَافُ المَأْمُورُ بِهِ.

وَقَدْ قَالَ صَاَّلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: « حُدُّ وا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ » ﴿ فَإِنْ تَرَكَ شَيئًا مِنَ السَّبْعِ وَلَوْ قَلِيلًا لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَكَذَا إِنْ سَلَكَ الحَجَرَ ، أَوْ طَافَ عَلَىٰ جِدَارِهِ ، أَوْ شَاذَرْوَان الكَعْبَةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَلْيَطَّوَفُواْ بِالْلِيَّتِ الْعَتِيقِ ﴿ الْحَجْرُ مِنْهُ لِقول عَائِشَة تَعَالَىٰ : ﴿ وَلْيَطَوّلُ عَائِشَة تَعَالَىٰ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْحَجْرُ مِنْهُ لِقول عَائِشَة تَعَالَىٰ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْحَجْرُ مِنْهُ لِقول عَائِشَة تَعَالَىٰ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِيدِي ، أَحْدُ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِيدِي ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِيدِي ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِيدِي ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِيدِي ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِيدِي ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِيدِي ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فِي الْعِيْدِي ، فَأَخْذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ فِي الْعِجْوِ ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ إِنَّ قَوْمَكِ لَمَّا بَنُو الْكَعْبَةُ السَتَقْصَرُوا ، فَأَخْرَجُوا الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَإِذَا أَرَدْتِ أَنْ تُصَلِّى فِي الْبَيْتِ فَصَلِّى فِي الْبِيْتِ فَصَلَى فِي الْبَيْتِ فَصَلَّى فِي الْمِحْور ، فَقَالَدَ عَلَى الْمَالِي فَي الْبَيْتِ فَصَلَى فِي الْمَعْرُ وَي الْمَالِي فَي الْمَالِقِي الْمَالِي فَي الْمَالِي فَي الْمَالِي فَي الْمَالِي فَي الْمَالَةُ وَلَا أَرْدُولَ أَنْ تُصَلِّى فِي الْمَالَةُ عَلَى الْمَالَةُ وَلَا الْمُولِي الْمُولِي الْمَالِي اللهُ عَلَيْهِ الْمَالَةُ وَا أَوْدُولَ أَنْ تُصَلِّى فِي الْمَالَةُ عَلَيْهِ الْمَالِي الْمِنْ الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِقُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالِي الْمَالَةُ عَلَى الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالِي الْمَالِي الْمُعْلَى الْمُعَلِي الْمَالِي الْمَالَةُ الْمَالِي الْمَالِي الْمَلْمُ الْمِلْمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِي الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمُعْلَقُ الْمَ

٩- وَجَعْلُ البَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ: لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَطِّقُهُ: «أَنَّ النَّبِيِّ صَالَّ لَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَا قَدِمَ مَكَّةً أَتَىٰ الحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَىٰ عَلَىٰ يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَىٰ أَرْبَعًا» (").

١٠ - وَكُونُهُ مَاشِيًا مَعَ القُدْرَةِ: فَلَا يُحْزِئُ طَوَافُ الرَّاكِبِ لِغَيْرِ عُذْرٍ، وَيَصِحُّ طَوَافُ الرَّاكِبِ لِغَيْرِ عُذْرٍ، وَيَصِحُّ طَوَافُ الرَّاكِب لِعُذْرِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (٨٧٦)، وأبو داود (٨٠٢)، والنسائي (٢٩١٢) وابن خزيمة في صحيحه (٣٠١٨) وصححه العلامة الألباني رَهِيَّلَهُ في الثمر المستطاب ص (٣٠٣٤).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٤٤)، ومسلم (١٢٦١).



١١- وَالمُوَالاةُ: لِأَنَّهُ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ كَذَلِكَ.

فَإِنْ أَحْدَثَ فِي طَوَافِهِ اسْتَأْنَفَهُ قِيَاسًا عَلَىٰ الصَّلَاةِ، فَيَتَوَضَّا وَيَبْتَدِنَهُ، وَكَذَا لِقَطْعِ طَوِيـل لِغَيْرِ عُـنْرٍ لِإِخْلَالِهِ بِالمُـوَالَاةِ، وَيَبْنِي مَعَ العُنْرِ، فَإِذَا أَعْيَا فِي الطَّوَافِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَرِيحَ.

وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا أَوْ أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ أَوْ حَضَرَتْ جَنَازَةٌ صَلَّىٰ وَبَنَىٰ مِنَ الحَجَرِ الأَسْوَدِ، وَإِنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الطَّوَافِ بَنَىٰ عَلَىٰ اليَقِينِ.





سُنَنُ الطَّوَافِ

اسْتِلَامُ الحَجَرِ الأَسْوَدِ وَتَقْبِيلُهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ: لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ سَلِظُهَا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَدَعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ اليَمَانِيَّ وَالحَجَرَ فِي كُلِّ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَدَعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ اليَمَانِيَّ وَالحَجَرَ فِي كُلِّ طَوَافِهِ » قَالَ نَافِعٌ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ » ((). وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَلَ اللهُ عُمَرَ وَابْنُ عَمَرَ اللهُ اللهُ عَمْرَ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَهُ بِيلِهِ وَقَبَلَ يَدَهُ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ سَلِيلِهِ وَقَبَلَ يَدَهُ " (أَنَّ النَّيِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَلَمَهُ بِيلِهِ وَقَبَلَ يَدَهُ (").

فَإِنْ شَتَّ اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ وَقَبَّلَهُ، فَعَنْ أَبِي الطَّفَيْ لِ عَامِرٍ بْنِ وَاثِلَةَ قَالَ:
(رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَآلِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بِالبَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكُنَ بِمِحْجَنِ
مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ المِحْجَنَ ('' فَإِنْ شَقَّ اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ - أَيْ إِلَىٰ الحَجَر - بِيدِهِ أَوْ
بِشَيْءٍ، وَلا يُقَبِّلُهُ وَلِمَا رَوَى البُحَارِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَّى الْمَانَ النَّيِيُ
صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَىٰ بَعِيرٍ فَلَمَّا أَتَىٰ الحَجَرَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَر ('').
واسْتِلامُ الرُّكْنِ اليَمَانِيِّ بِيدِهِ اليُمْنَىٰ: أَيْ يَمْسَحُ الحَجَرَ بِيدِهِ اليُمْنَىٰ.

١- الاضْطِبَاعُ بِرِدَائِهِ فِي كُلِّ أَشْوَاطِهِ اسْتِحْبَابًا، وَالاضْطِبَاعُ: أَنْ يَجْعَلَ وَسْطَ

⁽١) حسن: رواه أبو داود (١٨٧٦)، وحسنه العلامة الألباني كِمَالِثُهُ في الإرواء (١١١٠).

⁽٢)صحيح: رواه الطيالسي في (مسنده) (ص٧)، وصححه العلامة الألباني رَجُّ إِنْهُ فِي الإرواء (١١١٢).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٢٦٨).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (١٢٧٥).

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (١٦٠٧)، ومسلم (١٢٧٢).

رِدَاثِهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الأَيْمَنَ وَطَرَفَيْهِ عَلَىٰ عَاتِقِهِ الأَيْسَرَ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ أَزَالَ الاضْطِبَاعَ.

٥- وَالرَّمَـلُ فِي الثَّلاثَةِ أَشْـوَاطِ الأُولِ لِلأُنْقِيِّ: أَيْ المُحْرِمُ مِـنْ بَعِيدِ مِنْ مَكَّةَ
 فِي طَوَافِ القُدُومِ فَقَط إِنْ طَافَ مَاشِـيًا، فَيُسْرِعُ المَشْيَ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ يَرْمُلَ
 الثَّلاثَةَ أَشْوَاطٍ يَمْشِي أَرْبَعًا مِنْ غَيْرِ رَمَلِ؛ لِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَلَا يُسَنُّ رَمَلٌ لِحَامِلِ مَعْذُورٍ وَنِسَاءٍ وَمُحْرِم مِنْ مَكَّةَ أَوْ قُرْبَهَا، وَلَا يَقْضِي الرَّمَـلَ إِنْ فَاتَ فِي الثَّلاَثَةِ الأُولِ، وَالرَّمَلُ أَوْلَىٰ مِنَ الدُّنُوِّ مِنَ البَيْتِ، وَلَا يُسَنُّ رَمَلٌ وَلَا اضْطِبَاعٌ فِي غَيْرٍ هَذَا الطَّوَافِ.

٣- وَالْمَشْيُ فِي مَوَاضِعِهَا: لِمَا تَقَدَّمَ.

٤- وَالرَّكْعَتَانِ بَعْدَهُ: وَالأَفْضَلُ خَلْفَ المَقَامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَاَتَّخِذُوا مِن مَقَامِ
 إِبْرَهِ عَرَمُ صَلَّى ﴾ [الثقة: ١٠٥]، وَحَيْثُ رَكَعَهُمَا جَازَ، وَتُجْزِئُ مَكْتُوبَةٌ عَنْهُمَا.

شُرُوطُ صِحَّةِ السَّعْيِ:

وَشُرُوطُ صِحَّةِ السَّعْيِ ثَمَانِيَةٌ:

١-٢-٣- النِّيَّةُ، وَالإِسْلَامُ، وَالعَقْلُ: لِمَا تَقَدَّمَ.

٣- وَالمُوَالاةُ: قِيَاسًا عَلَىٰ الطُّوافِ.

١- وَالمَشْيُ مَعَ القُدْرَةِ.

٥- وَكُوْنُ السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافٍ وَلَوْ مَسْنُونًا كَطَوَافِ القُدُومِ.

٣- وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ: يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالمَرْوَةِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالمَرْوَةِ لَمْ يَعْتَدُّ



بِذَلِكَ الشَّوْطِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ نَعَظَّتُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ كَلَيْهُ وَسَلَّمَ لَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأً: ﴿ ﴿ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ اللَّهِ ﴾ [الثَّة : ١٥٨]، أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَقِيَ عَلَيْهِ.... » الحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ: «ابْدَوُوا بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ» (١٠).

٧- وَاسْتِيعَابُ مَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ: فَيُلْصِقُ عَقِبَهُ بِأَصْلِهِمَا إِنْ لَمْ
 يَرْقَهُمَا، فَإِنْ تَرَكَ مِمَّا بَيْنهمَا شَيْئًا وَلَوْ دُونَ ذِرَاعٍ لَمْ يَصِحَّ سَعْيُهُ.

سُنَّنُ السَّعْيِ ،

١- الطَّهَارَةُ مِنَ الحَدَثِ وَالنَّجَسِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ لِعَائِشَةَ تَعَظِيهَا لَمَّا
 حَاضَتْ: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالبَيْتِ حَتَّىٰ تَطْهُرِي »(۱).

وَقَالَتْ عَائِشَةُ تَعَلِيْكَا: «إِذَا طَافَتْ المَرْأَةُ بِالبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّتْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ حَاضَتْ فَلْتَطُفُ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ»، فَإِنْ سَعَىٰ مُحْدِثًا أَوْ نَجِسًا أَجْزَأُهُ.

٢- وَسَتْرُ العَوْرَةِ: فَإِنْ سَعَىٰ عُرْيَانًا أَجْزَأَهُ.

٣- وَالْمُوَالَاةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطُّوافِ: بِأَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا طَوِيلًا.

٤- وَالشُّرْبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَـرُشُّ عَلَىٰ بَكَنِهِ وَتَوْبِهِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ»(٣).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه أحمد (٣/ ٣٥٧)، وابن ماجه (٣٠٦٢)، والبيهقي (٥/ ١٤٨)، وصححه العلامة الألباني كِيَّلِللهُ في الإرواء (١١٢٣).



وَعَنْـهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِسَـجُلٍ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، فَشَـرِبَ مِنْهُ وَتَوَضَّاً». ‹‹›.

وَيَقُولُ: بِسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَاسِعًا وَرَيَّا وَشَـبَعًا وَشَـبَعًا وَشَـبَعًا وَشَـبَعًا وَشَـبَعًا وَشَـبَعًا وَشَـبَعًا وَشَـبَعًا

وَتُسَنُّ زِيَـارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَبْرَي صَاحِبَيْهِ، رِضْـوَانُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمَا.

وَتُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ بِمَسْجِدِهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وَهِيَ بِأَلْفِ صَلَاقٍ، وَفِي المَسْجِدِ الحَرَامِ بِمَائَةِ أَلْفٍ، وَفِي الأَقْصَىٰ بِخَمْسِمِائَةٍ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ نَعَالَيْهُ أَنَّ الْمَسْجِدِ الحَرَامِ بِمَائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا النَّبِيَّ صَلَّالَةً عَلَيْهِ وَسَلَّةً فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إلا المَسْجِد الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِاقَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِاقَةٍ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ " المَسْجِد الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِاقَةٍ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِاقَةٍ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَلَاةٍ فِي مَا لَمَسْجِدِ الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِاقَةٍ أَلْفِ



⁽١) حسن: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٣/ ٣٤٣)، وابن ماجه (١٤٠٩) قال البوصيري (٢/ ١٣): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. والطحاوي (٣/ ١٢٧)، وصححه العلامة الألباني كَاللهُ في صحيح الجامع (٣/٣٨).



بَابُ الفَوَاتِ والإِحْصَارِ

الفَوَاتُ: كَالفَوتِ مَصْدَرُ فَاتَ: إِذَا سَبَقَ فَلَمْ يُدْرَكْ، وَالإِحْصَارُ: مَصْدَرُ أَحْصَرَهُ مَرَضًا كَانَ أَوْ عَدُوًّا، وَيُقَالُ: حَصِرَهُ أَيْضًا.

مَنْ فَاتَهُ الوُقُوفُ، بِأَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ فَجْرُ يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَمْ يَقَفْ بِعَرَفَةَ لِعُذْرِ حَصْرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَاتَهُ الوَجُّ، وَانْقَلَبَ إِحْرَامُهُ عُمْرَةً، فَعَنْ عُمَرَ بْنِ الحَطَّابِ عَلَيْهُ : «أَنَّهُ أَمْرَ أَبَا أَيُّوبَ - صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ - وَهَبَّارَ بْنِ الأَسْوَدَ حِينَ فَاتَهُمَا الحَبُّ، فَأَيَا يَوْمَ النَّحْرِ - أَنْ يَجِلَّا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعا حَلَالًا، ثُمَّ يَحْجُبًا عَامًا قَابِلًا وَيَهْدِيَا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَبِّ، وَسَبْعَةٍ إِذِا رَجَعَ إِلَىٰ أَهْلِهِ »(۱).

وَلَا تُجْزِئُ عَنْ عُمْرَةِ الإِسْلَامِ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ تَعَاظَتُهُ: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيٍ مَا نَوَىٰ»(٬٬)، وَهَذِهِ لَمْ يَنْوِهَا فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَاهِهِ.

فَيَتَحَلَّلُ بِهَا فَيَطُوفُ وَيَسْعَىٰ وَيَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ، وَيَقْضِي الحَجَّ الفَائِتَ فِي العَامِ القَابِلِ، وَيَهْدِي هَدْيًا يَذْبَحُهُ فِي قَضَائِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ كَمَا سَيَأْتِي؛ لِقَوْلِ عُمَرَ المُتَقَدِّمِ.

لَكِنْ لَوْ صُدَّ عَنِ الوُّقُوفِ فَتَحَلَّلَ قَبْلَ فَوَاتِهِ فَلَا قَضَاءَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:

⁽١) رواه مالك في: «الموطأ» (١/ ٣٦٢) رقم (٨٠٦)، والشافعي (١١٠٤)، والبيهقي (٥/ ١٧٤)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١١٢٢).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدُيِ ﴾ [الثقة: ١٩٦]، لَكِ نْ إِنْ أَمْكَنَهُ فِعْلُ الحَجِّ فِي ذَلِكَ العَامِ لَزِمَهُ. وَمَنْ مُحِمرَ عَنِ البَيْتِ، وَلَوْ بَعْدَ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيتٌ إِلَى الحَجِّ ذَبَحَ هَدْيًا بِنِيَّةِ التَّحَلُّ لِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَا اسْتَيْسَرَ طَرِيتٌ إِلَى الحَجِّ ذَبَحَ هَدْيًا بِنِيَّةِ التَّحَلُّ لِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَرْقِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْهَرْقِ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَا اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَكُلَق رَأْسَهُ بِالحُدَيْئِيلَةِ » (المَعْمَر اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَىٰ المَعْرُ وَاللهُ عَلَىٰ الْمُلَالُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَلَوْلُهُ اللهُ عَلَىٰ الْمَوْمَ وَلَا اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ الْعَمْرَ وَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَىٰ الْعَلَيْهِ وَالْمَلُ الْمَالُولُ المَرْقُ عَلَىٰ الْمَعْمَلُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَىٰ الْمَدْقُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَالْمَالُولُ المَالِكَ الْمَعْمَلُ عَلَيْهُ وَلَا الْمَعْمَلُ عَلَيْهُ وَلَا الْمَعْمَ وَالْمُولُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَىٰ الْمَعْمَلُ عَلَيْهِ وَلَا الْمَالِ الْمَعْمَلُ عَلَيْهُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْمَلُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْمَلُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلِقُ الْمِنْ عَلَىٰ الْمُعْمِ اللهُ عَلَىٰ الْمَالِقُ عَلَىٰ الْمُعْلِقُ اللهُ الْمُعْلَىٰ الْمُعَلِقُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَقُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُؤْمِنُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَقُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلِقُ اللّهُ الْمُعْلِقُ اللّهُ الْمُعْلَىٰ اللْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُ

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا صَامَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ بِنِيَّةِ التَّحَلُّلِ ثُمَّ حَلَّ، قِيَاسًا عَلَىٰ التَّمَتُّعِ، وَلَا يَجِدُ هَدْيًا صَامَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ بِنِيَّةِ التَّحَلُّلِ ثُمَّ حَلَّ، قِيَاسًا عَلَىٰ التَّمَتُّعِ، وَلَا إِظْعَامَ فِي الإِحْصَادِ. وَمَنْ حُصِرَ عَنْ طَوَافِ الإِفَاضَةِ فَقَطْ، وَقَدْ رَمَىٰ وَحَلَقَ لَمْ يَتَحَلَّلُ حَتَّىٰ يَطُوفَ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَعَ الْكُهُ قَالَ: «مَنْ حُسِسَ دُونَ البَيْتِ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ لا لِمَا رُوِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَعَ اللَّهُ قَالَ: «مَنْ حُسِسَ دُونَ البَيْتِ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ لا يَحِلُّ حَتَّىٰ يَطُوفَ بِالبَيْتِ» (٣)؛ لأَنَّهُ لا وَقْتَ لَهُ، فَمَتَىٰ طَافَ فِي أَيِّ وَقْتٍ فَقَدْ تَحَلَّلُ وَلِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِالتَّحَلُّلِ مِنْ إِحْرَامِ تَامٍّ يُحَرِّمُ جَمِيعَ المَحْظُورَاتِ، وَهَذَا يُحَرِّمُ النِّسَاءَ خَاصَّة فَلَا يَلْحَقُ بِهِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٦٣٩).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١٨١١).

⁽٣) صحيح موقوف: رواه مالك في: «الموطأ» (١/ ٣٦١) رقم (٨٠٥) وعنه البيهقي (٥/ ٢١٩)، وصححه العلامة الألباني كِيَّاللهُ في الإرواء (١١٢٦).



وَمَنْ حَصَرَهُ مَرَضٌ أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ أَوْ ضَلَّ الطَّرِيقَ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّىٰ يَقْدِرَ عَلَىٰ البَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَفِيد بِالإِحْلَالِ التَّخَلُّصَ مِنَ الأَذَىٰ الَّذِي بِهِ، بِخِلَافِ حَصْرِ العَدُوِّ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَىٰ البَيْتِ بَعْدَ فَوَاتِ الحَجِّ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ، وَلَا يَنْحَرُ هَدْيًا مَعَهُ إِلَّا بِالحَرَمِ.

الاشْتِرَاطُ فِي الإِحْرَامِ:

وَمَنْ شَرَطَ فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ: إِنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، أَوْ قَالَ: إِنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، أَوْ قَالَ: إِنْ مَرِضْتُ أَوْ عَجَزْتُ أَوْ ذَهَبَتْ نَفَقَتِي فَلِي أَنْ أَحِلَّ - كَانَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ مَتَىٰ شَاءَ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِذَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ نَعَالِيُهَا: هَنْ فَيْلِ اللهُ عَلْ فَهَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: لَعَلَّكِ (أَنَّ رَسُولَ الله صَالَاللهُ عَلَيْهِ إِلَا وَجِعَةً، فَقَالَ لَهَا: لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحَجَّ ؟ قَالَتُ: وَالله مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَهَا: حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » (*) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَللنَّسَائِيِّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَيَطِيُّكَ: «فَإِنَّ لَكِ عَلَىٰ رَبِّكِ مَا اسْتَثْنَيْتِ». (() وَفِي حَدِيثِ عِكْرِمَةَ: «فَإِنْ حُبِسْتِ أَوْ مَرِضْتِ فَقَدْ حَلَلْتِ مِنْ ذَلِكَ بِشَرْطِكِ عَلَىٰ رَبِّكِ» (()).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

⁽٢) صحيح: رواه النسائي (٢٧٦٦)، والطبراني (١١/ ٣٣١)، والبيهقي (٥/ ٢٢٢)، وصححه العلامة الألباني كَلِللهُ في صحيح الجامع (٤٤٦٠).

⁽٣) صحيح: رواه أحمد (٦/ ٤١٩، ٤١٠)، وصححه العلامة الألباني كِيَالِمُهُ في الإرواء (١٠١١).

بَابُ الأُضْحِيَّةِ

الأُضْحِيَّةُ شُنَّةٌ مُوَكَّدَةٌ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ تَعَطَّنَهُ: «ضَحَّىٰ النَّبِيُّ صَأَلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنَ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّىٰ وَكَبَّرَ» (١٠).

وَلا تَجِبُ اللَّنَهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ ضَحَى عَمَّنْ لَمْ يُضَعِّ مِنْ أُمَّتِه "". وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ سَلِيُهِ عَالَيْهَا: «أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ عَنْ أَهْلِهِمَا مَخَافَةَ أَنْ يُرَى ذَلِكَ وَاجِبًا "" لَكِنْ يُكْرَهُ تَرْكُهَا مَعَ القُدْرَةِ. وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا كَالهَدْي وَالعَقَيِقَةِ.

وَتَجِبُ بِالنَّذْرِ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ» (١٠).

وَبِقَوْلِهِ: هَذِهِ أُضْحِيَّة أَوْ لِلهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي الإِيجَابَ، كَتَعْيِينِ الهَدْيِ.

وَالأَفْضَلُ الإِسِلُ فَالبَقَرُ -إِنْ أَخْرَجَ كَامِلًا لِكَثْرَةِ النَّمَنِ وَنَفْعِ الفُقَرَاءِ - فَالغَنَمُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعِظْتُهُ مَرْفُوعًا: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمْعَةِ خُسْلَ الْجَنَابَةَ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ اللُّولَىٰ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ النَّائِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ النَّائِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّائِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ »(٥).

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (٥٥٦٥)، ومسلم (١٩٦٦).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٨١٠)، والترمذي (١٥٢١)، وأحمد (٣/ ٣٥٦)، وصححه العلامة الألباني كَلِللهُ في الإرواء (١١٢٨).

⁽٣) صحيح: أخرجه البيهقي (٩/ ٢٩٥)، وصححه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (١١٣٩)

⁽٤) صحيح: رواه البخاري (٦٦٩٦، ٣٧٠).

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠).



وَأَفْضَلُ كُلِّ جِنْسِ أَسْمَنُ فَأَغْلَىٰ ثَمَنًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَكَبِرَ اللهُ مَا اللهُ اللهُ

وَلَا تُجْرِئُ مِنْ غَيْرٍ هَذِهِ النَّلاثَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَذَكُرُوا السَّمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَكِدِ ﴾ [الله على على ما

وَتُجْزِئُ الشَّاةُ عَنِ الوَاحِدِ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَعِيَالِهِ؛ لِقَوْلِ أَبِي أَيُّوبَ سَحِيظَيُهُ:
«كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ،
فَيَأْكُلُ وِنَ وَيُطْعِمُ وَنَ حَتَّى تَبَاهَىٰ النَّاسُ، فَصَارَتْ كَمَا تَرَىٰ ("وَتُجْزِئُ البَدَنَةُ وَالبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ سَحَظَّتُهُ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَشْتَرِكَ وَالبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ سَحَظِّتُهُ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الإِبِلِ وَالبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ فِي وَاحِدِمِنْهُ مَا » وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ سُبُع بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ.

وَأَقَلُّ مَا يُجْزِئُ مِنَ الضَّأْنِ مَا لَـهُ نِصْفُ سَنَةٍ ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَٰتُهُ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَآلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: نِعْمَ – أُو نِعْمَتِ – الْأَضْحِيَّةُ المَجَذَعُ مِنَ الضَّانِ »(*). وَفِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ تَعَالَٰتُهُ: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنَ الضَّوْفِ عَلَىٰ ظَهْرِهِ. وَأَقَلُ مَا أَصَابَنِي جَذَعٌ، قَالَ: ضَحِّ بِهِ»(4)، وَيُعْرَفُ بِنَوْمِ الصُّوفِ عَلَىٰ ظَهْرِهِ. وَأَقَلُ مَا

⁽١) صحيح: رواه الترمـذي (١٥٠٥)، وابـن ماجـه (٣١٤٧)، وصححه العلامـة الألباني كَفْيَلْلهُ في الإرواء (١١٤٢).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٢١٣).

⁽٣) ضعيف: رواه الترمذي (١٤٩٩)، وأحمد (٢/ ٤٤٤)، وضعفه العلامة الألباني كَثَيِّلَهُ في الضعيفة (٦٤).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٢٣٠٠)، ومسلم (١٩٦٥).



يُجْزِئُ مِنَ المَعَزِ مَا لَهُ سَنَةٌ؛ لِحَدِيثِ: «لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، فَإِنْ عَزَّ عَلَيْكُمْ فَاذْبَحُوا الجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ»(١).

وَأُقَلُّ مَا يُجْزِئُ مِنَ البَقَرِ وَالجَامُوسِ مَا لَهُ سَنَتَانِ.

وَأَقَلُّ مَا يُجْزِئُ مِنَ الإِبِلِ مَالَهُ خَمْسُ سِنِينَ.

وَتُجْزِئُ الجَمَّاءُ وَالبَتْرَاءُ وَالخصِيُّ وَالحَامُل وَمَا خُلِقَ بِلَا أُذُنِ، أَوْ ذَهَبَ نِصْفُ أَلْيَتِهِ أَوْ أُذُنِهِ لِلْعُمُومِ. أَمَّا إِذَا كَانَ القَطْعُ دُونَ نِصْفِ الأُذُنِ أَجْزَأً، وَنِصْفًا نَصْفُ أَلْيَتِهِ أَوْ أُذُنِهِ لِلْعُمُومِ. أَمَّا إِذَا كَانَ القَطْعُ دُونَ نِصْفِ الأُذُنِ أَجْزَأً، وَنِصْفًا فَقَطْ يُجْزِئُ، وَهَكَذَا الخَرقُ إِذَا ذَهَبَ مِنْهَا كَالقَطْعِ، وَأَمَّا الشَّرْمُ فَيُجْزِئُ وَلَوْ جَاوَزَ النِّصْفَ. وَعَنْ أَبِي رَافِعِ قَالَ: «ضَحَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ خَصِيَيْنِ» (٧٠.

وَلا تُجْزِئُ بَيِّنَةُ المَرَضِ، وَلا بَيِّنَةُ العَورِ: بِأَنِ انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا، وَلا قَائِمَةُ العَيْنَيْنِ مَعَ ذَهَابِ أَبْصَارِهِمَا، وَلا عَجْفَاءَ: وَهِيَ الْهَزِيلَةُ الَّتِي لا مُخَّ فِيهَا، وَلا عَجْفَاءَ: وَهِيَ الْهَزِيلَةُ الَّتِي لا مُخَّ فِيهَا، وَلا عَجْفَاءَ: وَهِيَ الْهَزِيلَةُ الَّتِي لا مُخَّ فِيهَا، وَلا عَرْجَاءَ لا تُطِيقُ مَشْيًا مَعَ صَحِيحَةٍ؛ لِحَدِيثِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ بَعَالَيْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَآلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ: «أَذْبَعُ لا تَجُوذُ فِي الأَضَاحِيِّ: العَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالعَرْجَاءُ البَيِّنُ ضَلَعُهَا، وَالكَسِيرَةُ، وَفِي عَوَرُهَا، وَالعَرْجَاءُ البَيِّنُ ضَلَعُهَا، وَالكَسِيرَةُ، وَفِي لَفُط - وَالعَجْفَاءُ اللَّي لا تُنْقِي »(٣).

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٩٦٣).

⁽٢) صحيح: أخرجه أحمد (٦/ ٨)، وصححه العلامة الألباني كَتَالِلُهُ في الإرواء (١١٤٧).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٠٢)، والترمذي (١٤٩٧)، والنساثي (٤٣٦٩)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وأحمد (٤/ ٢٨٤)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِللَّهُ فِي الإرواء (١١٤٨).



وَالعَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا: هِيَ الَّتِي انْخَسَفَتْ عَيْنُهَا وَذَهَبَتْ، فَنُصَّ عَلَىٰ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ، وَقِيسَ عَلَيْهَا مَا فِي مَعْنَاهَا.

وَفِي النَّهْيِ عَنِ العَوْرَاءَ تَنْبِيهٌ عَلَىٰ العَمْيَاءَ؛ وَلِأَنَّ العَمَىٰ يَمْنَعُ مَشْيَهَا مَعَ رَفِيقَتِهَا وَمُشَارَكَتَهَا فِي العَلَفِ.

وَلا هَتْمَاءُ: وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَايَاهَا مِنْ أَصْلِهَا؛ لِنَقْصِهَا، وَلِأَنَّهَا فِي مَعْنَىٰ العَجْفَاء.

وَلا عَصْمَاءُ: وَهِيَ مَا انْكَسَرَ غِلَافُ قَرْنِهَا؛ قِيَاسًا عَلَىٰ العَصْبَاءِ.

وَلا خَصِيٌّ مَجْبُوبٌ: وَهُـوَ مَا قُطِعَ ذَكَرُهُ وَأَنْثَيَاهُ، وَيُجْـزِئُ خَصِيٌّ غَيْرُ مَجْبُوبِ، بِأَنْ قُطِعَ خُصْيَتَاهُ فَقَطْ.

وَلا عَضْبَاءُ: وَهِي مَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا.

وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الإِبِلِ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدُهَا اليُسْرَىٰ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَذَكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [للنَّ : ٢٦] أَيْ: قِيَامًا.

وَحَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلِظُهَا: «أَنَّهُ أَتَىٰ عَلَىٰ رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سُنَّةً مُحَمَّدٍ صَأَلِّلَةُعَلَيْهِ وَسَلَّمَ »(١).

فَيَطْعَنُهَا بِالحَرْبَةِ أَوْ نَحْوِهَا فِي الوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ العُنُّقِ وَالصَّدْرِ؛ لِفَعْلِ العُنُقِ وَالصَّدْرِ؛ لِفَعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِعْلِ أَصْحَابِهِ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۱۷۱۳)، ومسلم (۱۳۲۰).

وَالسُّنَّةُ ذَبْحُ البَقَرِ وَالغَنَمِ عَلَىٰ جَنْبِهَا الأَيْسَرِ مُوجَّهَة إِلَىٰ القِبْلَةِ.

وَيَجُوزُ ذَبْعُ مَا يُنْحَرُ وَنَحْرُ مَا يُذْبَعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ مَحِلَّ الذَّبْحِ، وَلَكْ يَتَجَاوَزْ مَحِلَّ الذَّبْحِ، وَلِكَدِيثِ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» (''.

وَيُسَمِّي حِينَ يُحَرِّكُ يَدَهُ بِالفِعْلِ وُجُوبًا، وَيُكَبِّرُ اسْتِحْبَابًا، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ، وَيَذْبَحُ وَاجِبًا قَبْلَ نَفْل، وَيَتُو لَكَ، وَلا بَأْسَ بِقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ، وَيَذْبَحُ وَاجِبًا قَبْلَ نَفْل، وَيَتُو لَلْهَا صَاحِبُهَا إِنْ قَدَرَ، أَوْ يُوكِلُ مُسْلِمًا وَيَشْهَدُهَا، أَيْ يَحْضُرُ ذَبْحَهَا إِنْ وَتَلَى مُسْلِمًا وَيَشْهَدُهَا، أَيْ يَحْضُرُ ذَبْحَهَا إِنْ وَتَلَى مُنْ الكَرَاهَةِ.

وَأَوَّلُ وَقْتِ الذَّبْحِ لِأُضْحِيَّةٍ وَهَدْيِ نَذْدٍ أَوْ تَطَقُّعٍ أَوْ مُتْعَةٍ أَوْ قِرَانٍ مِنْ بَعْدِ أَسْبَقِ صَلَاةِ الْعِيدِ بِالبَلَدِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ يَخْطَّتُهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ مَسَلَةً فَلْيُعِدْ» (٢). مُتَّفَقُ عَلَيْه، صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ يَوْمَ النَّحُو: «مَنْ كَانَ ذَبَعَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» (٢). مُتَّفَقُ عَلَيْه، وَلِلْبُخَادِيِّ: «وَمَنْ ذَبَعَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ المُسْلِمِينَ» (٣).

فَإِنْ فَاتَتْ الصَّلاةُ بِالزَّوَالِ ذَبَحَ، وَإِنْ كَانَ بِمَحِلِّ لَا تُصَلَّىٰ فِيهِ العِيدُ، فَالوَقْتُ بَعْدَ قَدْرِهِ، أَيْ قَدْرِ زَمَنِ صَلاةِ العِيدِ، لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ، فَلَا تُجْزِئُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُ الذَّبْحِ نَهَارًا وَلَيْلًا إِلَىٰ آخرِ ثَانِي آَيًامِ النَّشْرِيقِ. وَيُكْرَهُ الذَّبْحُ لَيْلًا فِي أَوَّلِ وَثَانِي آَيًامِ النَّشْرِيقِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٦٢)، ومسلم (٩٥٤).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٥٥٤٥)، ومسلم (١٩٦١).



فَإِنْ فَاتَ وَقْتُ الذَّبْحِ قَضَىٰ الوَاجِبَ، وَفَعَلَ بِهِ كَالأَدَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ ذَبْحُهُ فَلَمْ يَسْقُطْ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهَا فِي وَقْتِهَا وَلَمْ يُفَرِّقْهَا حَتَّىٰ خَرَجَ.

وَسَقَطَ التَّطَوُّعُ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مَحِلُّهَا.

وَسُنَّ لَهُ الأَكْلُ مِنْ هَدِيَّةِ التَّطَقُّعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَكُمُّ وَأَمِنْهَا ﴾ [اللَّهُ المَاءُ وَأَقَلُّ أَحْوَالِ الأَمْرِ الاسْتِحْبَابُ. وَقَالَ جَابِرٌ تَعَلَّىٰهُ: ﴿ كُنَّا لا نَا ثُكُلُ مِنْ بُكَنِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَرَخَّ صَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ: كُلُوا وَتَمزَوَّ دُوا ، فَأَكُلْنَا وَتَرَوَّ دُوا ، فَأَكُلْنَا وَتَرَوَّ دُوا ، فَأَكُلْنَا وَتَرَوَّ دُوا ، فَلَاثٍ ، فَوَلَا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَشُولُ عَلِيلًا فِي هَدْيِهِ ، قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَصْعَةٍ ، فَجُعِلَتْ عَلَيْهِ فِي هَدْيِهِ ، قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَصْعَةٍ ، فَجُعِلَتْ فِي قِدْرٍ فَأَكُلا مِنْهَا وَشَرِبَا حَسْيًا مِنْ مَرَقِهَا » (").

وَسُنَّ لَهُ الأَكُلُ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ وَلَوْ وَاجِبَةً؛ لِقَوْلِ ثَوْبَان تَعَظَّهُ: «ذَبَحَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أُضْحِيَّتِهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا ثَوْبَانُ، أَصْلِحْ لِي لَحْمَ هَلِهِ، فَلَمْ أَزَلْ أُطْعِمُهُ مِنْهُ حَتَّى قَدِمَ المَدِينَةَ » () وَيَجُوزُ مِنْ دَمِ المُتْعَةِ وَالقِرَانِ ؛ «المِنَّ فَلَمْ أَزَلْ أُطْعِمُهُ مِنْهُ حَتَّى قَدِمَ المَدِينَة » () وَيَجُوزُ مِنْ دَمِ المُتْعَةِ وَالقِرَانِ ؛ «المِنَّ فَلَمْ أَزُواجَ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ تَمَتَّعْنَ مَعَهُ فِي حَجَّةِ المودَاعِ ، وَأَدْخَلَتْ عَائِشَةُ البَقَرَ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ فَصَارَتْ قَارِنَةً ، ثُمَّ ذَبَحَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنْهُ نَ البَقَرَ البَقَرَ الْمَعْمَلِيَهُ عَنْهُ نَ البَقَرَ الْمَعْرَةِ فَصَارَتْ قَارِنَةً ، ثُمَّ ذَبَحَ النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنْهُ نَا البَقَرَ الْمَعْرَةِ فَصَارَتْ قَارِنَةً ، ثُمَّ ذَبَعَ النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنْهُ قَالِمُ اللهُ عَلَيْهِ مَا لَعُمْرَةً فَصَارَتْ قَارِنَةً ، ثُمَّ ذَبَعَ النَبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ عَنْهُ عَلَيْهِ .

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٧١٩)، ومسلم (١٩٧٢).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٢١٨).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٩٧٥).

وَيَجِبُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِأَقَلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّحْمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَالِعَ وَالْمُعَثَّرَ ﴾ [النَّى : ٣]، وَظَاهِرُ الأَمْرِ الوُجُوبِ.

وَيعتبرُ تَمْلِيك الفَقِيرِ، فَلَا يَكْفِي إِطْعَامُهُ.

وَالسُّنَةُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ ثُلُثَهَا، وَيَهْدِي ثُلُثَهَا، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا، حَتَّىٰ مِنَ الوَاجِبَةِ.

وَمَـا ذُبِحَ لِيَتِيمٍ أَوْ مُكَاتَبٍ لا هَدِيَّةَ وَلا صَدَقَةَ مِنْهُ، وَهَدْيُ التَّطَوُّعِ وَالمُتْعَةِ وَالقِرَانِ كَالأَضْحِيَّةِ، وَالوَاجِبُ بِنَذْرٍ أَوْ تَعْيِينِ لا يَأْكُلُ مِنْهُ.

وَإِنْ أَكَلَ الأَضْحِيَّةَ إِلَا أُوقِيَةً تَصَدَّقَ بِهَا جَازَ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ بِالأَكْلِ وَالإِطْعَامِ مُطْلَتُّ، وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا وَلَمْ يَتَصَدَّقْ مِنْهَا بِأُوقِيَةٍ ضَمِنَ الأُوقِيَةَ بِمِثْلِهَا لَحْمًا؛ لِأَنَّهُ حَتُّ يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاقُهُ مَعَ بَقَائِهِ، فَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ إِذَا أَتْلَفَهُ كَالوَدِيعَةِ.

وَيَحْرُمُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا حَتَّىٰ مِنْ شَعْرِهَا وَجِلْدِهَا، وَلاَ يُعْطِي الجَازِرَ بِأُجْرَتِهِ مِنْهَا شَيْئًا؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ تَجَطِّئُنَهُ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَىٰ بَدَنِهِ، وَأَنْ أُقَسِّمَ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، وَلاَ أُعْطِي الجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا» (''.

وَلَـهُ إِعْطَاوُهُ صَدَقَةً أَوْ هَدِيَّةً؛ لِدُخُولِهِ فِي العُمُومِ، وَلِأَنَّهُ بَاشَرَهَا وَتَاقَتْ إِلَيْهَا نَفْسُهُ.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ مَنْ يُضَحِّي أَوْ يُضَحَّىٰ عَنْهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي العَشْرِ الأُولِ مِنْ ذِي

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٧٠٧)، ومسلم (١٣١٧).



الحَجَّةِ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ ظُفْرِهِ أَوْ بَشَرَتِهِ شَيْئًا إِلَىٰ الذَّبْحِ؛ لِحَدِيثِ أُمَّ سَلَمَةَ تَعَلَّكُمُ أَنْ يُضَحِّي فَلا أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ العَشْرُ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّي فَلا أَنْ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَلا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّىٰ يُضَحِّي " رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوايَةٍ يَا نُحُدُ مِنْ شَعْرِهِ وَلا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّىٰ يُضَحِّي " رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوايَةٍ لَهُ: «وَلا مِنْ بَشَرَتِهِ»، فَإِنْ فَعَلَ فَلا فِدْيَةَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا، بَلْ يَسْتَغْفِرُ اللهَ تَعَالَىٰ. وَيُسَنُّ الحَلْقُ بَعْدَهُ تَعْظِيمًا لِذَلِكَ اليَوْم.



⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۱۹۷۷).



فَصْلٌ فِي العَقِيقَةِ

تُسَنُّ العَقِيقَةُ - أَيْ الذَّبِيحَةُ عَنِ المَوْلُودِ - فِي حَقِّ أَبِ وَلَوْ مُعْسِرًا وَيَقْتَرِضُ ؟: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنِ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ »(٬٬ وَفَعَلَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَالَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ غُلام رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ »(٬٬

فَيُعَقُّ عَنِ الغَلَامِ شَاتَانِ مُتَقَارِبَتَانِ سِنًّا وَشَبَهًا، فَإِنْ عَدِمَ فَوَاحِدَة، وَعَنِ الْخَلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، الْجَارِيَةِ شَاةً؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ سَيَطْنِي مَرْفُوعًا: «عَنِ الغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً» (٣٠).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَظِيْكَا: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنِ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا» (٢٠).

وَحُكْمُ العَقِيقَةِ - فِيمَا يُجْزِئُ وَيُسْتَحَبُّ وَيُكْرَهُ وَالأَكْلُ وَالهَدِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ -كَالأُضْحِيَّةِ، لَكِنْ يُبَاعُ جِلْدٌ وَرَأْسٌ وَسَوَاقِطٌ وَيُتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ.

وَلَا يُجْزِئُ فِي العَقِيقَةِ شِرْكٌ فِي دَمٍ، فَلَا تُجْزِئُ بَدَنَةٌ وَلَا بَقَرَةٌ إِلَّا كَامِلَةً.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۸٤۱)، والنسائي (۲۱۹٤)، وأحمد (٥/ ٣٥٥)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْهُ في المشكاة (٤١٥٥).

⁽٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٣٧)، والترمذي (١٩٢١)، والنسائي في الكبرئ (٣/ ٧٧)، وابن ماجه (٣١٦٥)، وأحمد (٥/٧)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلَهُ في صحيح الجامع (١٤٥١).

⁽٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥١٣)، وابن ماجه (٣١٦٣)، وصححه العلامة الألباني كَثَلَلُهُ في الإرواء (١١٦٦).

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.



وَالسُّنَّةُ ذَبْحُهَا فِي سَابِعِ يَوْمٍ؛ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ تَعَالَٰتُهُ مَرْ فُوحًا: «كُلُّ خُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّىٰ فِيهِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ»(١).

فَإِنْ فَاتَ فَفِي أَرْبَعِ عَشرَةَ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي إِحْدَىٰ وَعِشْرِينَ مِنْ وِلاَدَتِهِ، وَلَا تُعْبَرُ الأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَعُتَّ فِي أَيِّ يَوْمِ أَرَادَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ سَبَبُهَا.

وَكُرِهَ لَطْخُهُ مِنْ دَمِهَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَهْرِقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَىٰ»(٬٬٬ وَعَنْ بُرَيْدَةَ: «كُنَّا نُلَطِّخُ رَأْسَ الصَّبِيِّ بَدَمِ العَقِيقَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ كُنَّا نُلَطِّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ»(٬٬

وَيُسَنُّ الأَذَانُ فِي أُذُنِ المَوْلُودِ اليُمْنَىٰ حِينَ يُولَدُ، وَالإَقَامَةُ فِي اليُسْرَىٰ؛ لِقَوْلِ أَبِي رَافِعِ تَعَطِّنَهُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَآ اللهَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الحَسَنِ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاقِ»('').

وَسُنَّ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَ الغُلَامِ فِي اليَوْمِ السَّابِعِ، وَيَتَصَدَّقَ بِوَزْنِهِ فِضَّةً، وَيُسَمَّىٰ فِيهِ الحَدِيثِ سَمُرَةَ السَّابِقِ، وَقَالَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ لِفَاطِمَةَ لَمَّا وَلَدَتْ الحَسَنَ: «احْلِقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِوَزْنِ شَعْرِهِ فِضَّةً عَلَىٰ المَسَاكِينِ»(٥).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: أخرجه أبـو داود (٢٨٣٩)، والترمـذي (١٥١٥)، وأحمـد (٤/ ١٨،٢١٤)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١١٧١).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٤٣)، وصححه العلامة الألباني كِيَّللهُ في الإرواء (١١٧٢).

⁽٤)حسن:رواهأبوداود(٥١٠٥)،والترمذي(١٥١٤)،وحسنهالعلامةالألبانيكِيَّلِللهُفيالإرواء(١١٧٣).

⁽٥) حسن: أخرجه أحمد (٦/ ٣٩٠)، والطبراني في المعجم الكبيـر (١/ ١٢١/ ٢)، والبيهقـي (٩/ ٣٠٤)، وحسنه العلامة الألباني كِيَّلَهُ في الإرواء (١١٧٥).

وَأَحَبُّ الأَسْمَاءِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ.

وَتَحْرُمُ التَّسْمِيَةُ بِعَبْدِ غَيْرِ اللهِ، كَعَبْدِ النَّبِيِّ، وَعَبْدِ المَسِيحِ، وَكُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدِ لِغَيْرِ اللهِ كَعَبْدِ الكَعْبَةِ، حَاشَا عَبْد المُطَّلِبِ. لِغَيْرِ اللهِ كَعَبْدِ الكُعْبَةِ، حَاشَا عَبْد المُطَّلِبِ.

وَتُكْرَهُ بِحَرْبٍ وَيَسَارٍ وَمُبَارَكٍ وَمُفْلِحٍ وَخَيْر وَسُرُورٍ وَنَحْوِهَا، وَكُلُّ اسْمِ فِيهِ تَفْخِيمٌ أَوْ تَعْظِيمٌ؛ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ سَطَّتُهُ مَرْفُوعًا: «لا تُسَمِّ غُلامَكَ يَسَارًا وَلا رَبَاحًا وَلا نَجِيحًا وَلا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَثَمَّ هُوَ فَلا يَكُونُ، فَيَقُولُ: لا ""؛ وَلا رَبَاحًا وَلا نَجِيحًا وَلا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَثْمَ هُوَ فَلا يَكُونُ، فَيَقُولُ: لا ""؛ وَلا زَبَّمَا كَانَ طَرِيقًا إِلَىٰ التَّشَاؤُمِ.

وَلَا بَأْسَ بِأَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاء.

وَإِنِ اتَّفَقَ وَقْتُ عَقِيقَةٍ وَأُضْحِيَّةٍ أَجْزَأَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الأُخْرَى، كَمَا لَوِ اتَّفَقَ يَوْمُ عِيدٍ وَيَوْمُ جُمْعَةٍ فَاغْتَسَلَ لِأَحَدِهِمَا، وَكَذَا ذَبْحُ مُتَمَتِّعٍ أَوْ قَارِنٍ يَوْمَ النَّحْرِ شَاة، فَتُجْزِئُ عَنِ الهَدْيِ الوَاجِبِ وَالأُضْحِيَّةِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْصِلَهَا النَّحْرِ شَاة، فَتُجْزِئُ عَنِ الهَدْيِ الوَاجِبِ وَالأُضْحِيَّةِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْصِلَهَا عِظَامًا وَلا يَكسرَ عِظَامَهَا تَفَاقُلا بِسَلامَةِ أَعْضَائِهِ، وَيَأْكُلُ وَيُطْعِمُ وَيَتَصَدَّقُ، وَطَبْخُهَا أَفْضَلُ.

وَلَا تُسَنُّ الفَرَعَةُ: نَحْرُ أَوَّلِ وَلَدِ النَّاقَةِ، وَلَا العَتِيرَةُ: ذَبِيحَةُ رَجَبٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَجُالِطُنَّهُ مَرْفُوعًا: «لا فَرَعَ وَلا عَتِيـرَةَ»(٬٬. وَلاَ يَحْرُمَانِ، وَلاَ يُكْرَهَانِ، وَالمَرَادُ بِالخَبَرِ: نَفْيُ كَوْنِهِمَا سُنَّةً لَا النَّهْي عَنْهُما.

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (٢١٣٦).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٤٧٣)، ومسلم (١٩٧٦).



الحِهَادُ: مَصْدَرُ جَاهَدَ، أَيْ: بَالَغَ فِي قَتْلِ عَدُوِّهِ، وَشَرْعًا: قِتَالُ الكُفَّارِ. وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكفِي سَقَطَ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ، وِإِلَّا أَثِمَ الكُلُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ [الشَّة: ٢١٦]، وقَوْلِهِ: ﴿ وَقَلْتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ﴾ [الشَّة: ١٩٠]، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ وَمَا كَارَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَةً ﴾ [الشَّة: ١٦٢].

وَيُسَنُّ بِتَأَكُّدٍ مَعَ قِيَامٍ مَنْ يَكْفِي بِهِ لِلآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ، مِنْهَا حَدِيثُ أَنَسٍ تَعَيِّظُنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَـالَ: «لَغَـدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (۱).

وَعَـنْ أَبِي عَبْسِ الحَارِثِيِّ تَعَطِّتُهُ مَرْ فُوعًا: «مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَـبِيلِ اللهِ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ»(٢).

وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ تَتَمَالِكُهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»(٣).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٩٢)، ومسلم (١٨٨٠).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٩٠٧).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢٨١٩)، ومسلم (١٧٤٢).

شُرُوطُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الجِهَادُ:

الذُّكُورِيَّةُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ النِّسَاءِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَظَيْكَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ عَلَىٰ النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ، الحَبُّ وَالعُمْرَةُ»، وَشُولً اللّهِ، هَلْ عَلَىٰ النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ مَبْرُورٌ»^(۱).

٢- الإسْلَامُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الكَافِرِ.

٣- العَقْلُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ المَجْنُونِ، كَسَائِرِ العِبَادَاتِ.

البُلُوغُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الصَّبِيِّ، كَسَائِرِ العِبَادَاتِ، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ سَهِ اللَّهِ عَلَىٰ الصَّبِيِّ، كَسَائِرِ العِبَادَاتِ، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ سَهُ اللَّهِ عَشْرَةَ قَالَ: «عُرِضْتُ عَلَىٰ وَسُلَمَ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُحِرْنِي »^(۱) أَيْ: فِي المُقَاتَلَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظ: «وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ سَنَةً فَلَمْ يُحِرْنِي »^(۱) أَيْ: فِي المُقَاتَلَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظ: «وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الخَنْدَقِ فَأَجَازَنِي ».

٥- الحُرِّيَّةُ: فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ العَبْدِ.

٣- الصَّحَّةُ: أَيْ: سَلِيمٌ مِنَ العَمَىٰ وَالعَرَجِ وَالمَرَضِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَيْسَ عَلَ ٱلْأَعْمَٰ عَلَ ٱلْآعِنَةِ ، وَالمَرْضِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ النَّهُ الْآيَةَ، عَلَ ٱلْآعَانَ عَلَ ٱلْآعَانَ الْآيَةَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَيْسَ عَلَ ٱلضَّعَفَاآءِ وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَيْسَ عَلَ ٱلضَّعَفَاآءِ وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَيْسَ عَلَ ٱلضَّعَفَاآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْفَيْهِ . النَّهُ عَدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَبُ ﴾ [النَّهُ : ١٩] الآية.

٧- الاسْتِطَاعَةُ: بِأَنْ يَكُونَ وَاجِدًا مِنَ المَالِ مَا يَكْفِيهِ وَيَكْفِي أَهْلَهُ فِي

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٥٢٠).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۲۶۶۶)، ومسلم (۱۸۶۸).



غَيْبَتِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَ اَيَّ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ ﴾ [النَّ : ١١] الآية.

وَيَجِدُ مَعَ مَسَافَةِ قَصْرِ مَا يَحْمِلُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا الْوَلَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا التَّحْمِلَهُ مَا اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

٨- إِذْنُ الأَبُويْنِ المُسْلِمَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ مُسْلِمًا: فَلَا يَجُوزُ الجِهَادُ إِلَّا بِإِذْنِ الأَبُويْنِ المُسْلِمَيْنِ، أَوْ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ الآخَرُ كَافِرًا، إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ؛ لِمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ تَعْظِيهَا، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِوَسَلَمَ قَالَ: أَحَيُّ وَالِدَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ قَالَ: أَحَيُّ وَالِدَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِي الجِهَادِ، فَقَالَ: أَحَيُّ وَالِدَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدُ». (٧)، وقَالَ رَجُلٌ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ تَعْظِيْهَا: «إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَغْزُو الرُّومَ، وَإِنَّ أَبُويْكَ، فَإِنَّ الرُّومَ سَتَجِدُ مَنْ يَغُزُوهَا غَيْرَكَ». (٧).

وَلَا يُعْتَبُرُ إِذْنُهُمَا لِوَاجِبٍ، وَلَا إِذْنُ جَدٍّ وَجَدَّةٍ.

٩- عَدَمُ الدَّيْنِ: فَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌ أَوْ مُؤَجَّلٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ الخُرُوجُ إِلَىٰ الغَزْوِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ، إِلَّا أَنْ يَتُرُكَ وَفَاءً، أَوْ يُقِيمَ بِهِ كَفِيلًا، أَوْ يُوَثِّقَهُ بِرَهْنٍ؛ لِأَنَّ الغَزْوِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ، إِلَّا أَنْ يَتُرُكَ وَفَاءً، أَوْ يُقِيمَ بِهِ كَفِيلًا، أَوْ يُولِقَهُ بِرَهْنٍ؛ لِأَنَّ الجِهَادَ تُقْصَدُ مِنْهُ الشَّهَادَةُ التِّي تَفُوتُ بِهَا النَّهْسُ فَيَفُوتُ الحَقُّ بِفَوَاتِهَا، وَقَدْ جَاءَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَىٰ لَلهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتُ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٨٤٢) ومسلم (٢٥٤٩).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٥١٧) رقم (٣٣٤٥٩) والمروزي في البر والصلة (٧١).

إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَتُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَاىٰ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَاَّلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ إِلاَّ الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ قَالَ لِي ذَلِكَ». (١٠).

وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الجِهَادُ فَلَا إِذْنَ لِغَرِيمِهِ ؟ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ ، فَكَانَ مُقَدَّمًا عَلَىٰ مَا فِي فِمَّتِهِ كَسَائِرِ فُرُوضِ الأَعْيَانِ ، وَلِكَنْ يُسْتَحَبُّ لَـهُ أَنْ لا يَتَعَرَّضَ لِمَظَانِّ القَتْل ، مِنَ المُبَارَزَةِ وَالوُقُوفِ فِي أَوَّلِ المُقَاتِلَةِ ؟ لِأَنَّ فِيهِ تَغْرِيرًا بِتَفْوِيتِ لِمَظَانِّ القَتْل ، مِنَ المُبَارَزَةِ وَالوُقُوفِ فِي أَوَّلِ المُقَاتِلَةِ ؟ لِأَنَّ فِيهِ تَغْرِيرًا بِتَفُوِيتِ المَحَقِّ ، وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً أَوْ أَقَامَ كَفِيلًا فَلَهُ الغَزْوُ بِغَيْرِ إِذْنِ ؟ لِأَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ حَرَامٍ اللهَ بْنَ حَرَامٍ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ خَرَجَ إِلَىٰ أُحُدِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ ، فَاسْتُشْهِدَ ، وَقَضَاهُ عَنْهُ أَبُنا جَلِم النَّيِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ ، وَلَمْ يَلُمَّهُ النَّيِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ ، وَلَمْ يَلُمَل وَلَهُ النَّيِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يُنُو يَعْلَمُ النَّيقُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَى ذَلِك ، وَلَمْ يُنْ كَثِيرٌ ، فِعْلَمُ ، بَلْ مَدَحَهُ وَقَالَ: «مَازَالَتِ الْمَلائِكَةُ تُظِلِّلُهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَى رُفِعَ » ('').

مُتَى يَتَعَيَّنُ الجَهَادُ؟

⁽١) رواه مسلم (٤٩٨٨).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٩٣)، ومسلم (٢٥٠٨).



المَكَانِ وَالأَهْلِ وَالمَالِ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ الأَمِيرُ مِنَ الخُرُوجِ أَوْ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَىٰ الخُرُوجِ أَوْ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ آنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [النَّكُ النَّ اللهُ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ آنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [النَّكُ اللهُ ال

وَسُنَّ تَشَيُّعُ الْمَازِي لَا تَلَقِّيه؛ لِأَنَّ عَليًّا عَطِّلُتُهُ شَيَّعَ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْه وَصَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَلَمْ يَتَلَقَّه، وَ: «شَيَّعَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ النَّفَر الَّذِينَ وَجَهَهُمْ إِلَىٰ كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ إِلَىٰ بَقِيعِ الغَرْقَدِ» (١٠). وَيَجِبُ عَلَىٰ الإِمَامِ أَنْ يَتَفَقَّدَ جَيْشُهُ عَنْ الأَشْرَفِ إِلَىٰ بَقِيعِ الغَرْقَدِ» (١٠). وَيَجِبُ عَلَىٰ الإِمَامِ أَنْ يَتَفَقَّدَ جَيْشُهُ عَنْ المُحَدِّدِ إِلَى مَنْ رِجَالٍ وَخَيْلٍ، كَالمُحَذِّلِ الَّذِي

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٦٣١) ومسلم (١٣٥٣).

⁽٢) حسن: رواه أحمد (١/ ٢٦٦)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٩٩١).

يُفَنَّدُ النَّاسَ عَنِ القِتَالِ وَيُزَهِّدُهُمْ فِيهِ، وَالمُرْجِفِ كَالَّذِي يَقُولُ: هُلِكَتْ سَرِيَّةُ المُسْلِهِينَ، وَمَا لَهُمْ مَدَدُّأَوْ طَاقَةٌ، وَكَذَا مَنْ يُكَاتِبُ بِأَخْبَارِنَا أَوْ يَرْمِي بَيْنَنَا بِفِتَنٍ.

وَيُعَرِّفُ الأَمِيرُ عَلَيْهِمْ العُرَفَاءَ، وَيَعْقِدُ لَهُمْ الأَلْوِيَةَ وَالرَّايَاتِ، وَيَتَخَيَّرُ لَهُمْ المَنَازِلَ، وَيَحْفِدُ لَهُمْ المَنَازِلَ، وَيَحْفَظُ مَكَامِنَهَا، وَيَبْعَثُ العُيُونَ لِيَتَعَرَّفَ حَالَ العَدُوِّ.

وَيَلْزَمُ الجَيْشَ طَاعَتُهُ، وَالنَّصْحُ وَالصَّبْرُ مَعَهَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَثَانَهُا ٱلَّذِينَ ا اَمَنُوٓا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِ ٱلأَمْرِ مِنكُرٌ ﴾ [النَّسَّةُ: ٥٠].

وَالحِهَادُ أَفْضَلُ مُتَطَقَّع بِهِ، ثُمَّ النَّفَقَةُ فِيهِ، فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ تَعَطَّكُهُ، قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ»(۱)، وَلَأَنَّ نَفْعَهُ عَظِيمٌ وَخَطَرَهُ كَبِيرٌ، فَكَانَ أَفْضَلَ مِمَّا دُونَهُ.

وَغَزْوُ البَحْرِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ خَطَرًا؛ وَلِحَدِيثِ أُمَّ حَرَامٍ صَلَّىُكَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «المَائِدُ'' فِي البَحْرِ الَّذِي يُصِيبُهُ القَىٰءُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ، وَالْغَرِقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ» (°).

وَتُكَفِّرُ الشَّهَادَةُ جَمِيعَ الذُّنُوبِ سِوَىٰ الدَّيْنِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍ و تَعَالِّلُهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَغْفِرُ اللهُ لِلشَّهِيدِ كُلَّ ذَنْبِ إِلَّا الدَّيْنَ» (١٠٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٨٦)، ومسلم (١٨٨٨).

⁽٢) المائد: هو الذي يدار برأسه من ريح البحر واضطراب السفينة بالأمواج. النهاية (١/ ٣٧٩) ولسان العرب (٣/ ٤١٢).

⁽٣) حسن: رواه أبو داود (٢٤٩٣)، وحسنه العلامة الألباني رَخَيْلَتُهُ في الإرواء (١١٩٤).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (١٨٨٦).



وَيُسَنُّ الرِّبَاطُ: وَهُو لُزُومُ النَّغُرِ (') لِلْجِهَادِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لَأِنَّ هَوُّ لَا ءِ يَرْبِطُونَ خُيُولَهُمْ، وَهَوُ لَاءِ كَذَلِك؛ لِحَدِيثِ سَلْمَانَ تَعَطَّيُكَا مَرْفُوعًا: «رِبَاطُ لَيُلَةٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامٍ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، فَإِنْ مَاتَ أُجْرِيَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُمِنَ الفَتَّانَ»('').

وَأَقَلُّ الرِّبَاطِ سَاعَةٌ، وَتَمَامُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَأَفْضَلُهُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا، وَأَفْضَلُهُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا، وَلِأَنَّ المقامَ بِهِ أَنْفَعُ، وَأَهْلَهُ أَحْوَجُ، وَكُرِهَ نَقْلُ أَهْلِهِ إِلَىٰ مَخُوفٍ.

وَهُو أَفْضَلُ مِنَ المقامِ بِمَكَّةَ، وَالصَّلَاةُ بِالمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَةِ بِالمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَةِ بِالثَّغْرِ. وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ الفِرَارُ مِنْ مِثْلَيْهِمْ وَلَوْ وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ ؟ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَ نِ ذَبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةِ فَقَلْهِ مُتَحَرِّفًا لِقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةِ فَقَلْهِ مُتَحَرِّفًا لِقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةِ فَقَلْهِ مُتَحَرِّفًا لِقَنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةِ فَقَلَمُ مِنَ المَعَالَةِ هُ الشَّيْقُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الفِرَارَ مِنَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الفِرَارَ مِنَ الزَّحْفِ مِنَ الكَبَائِرِ». (٣).

وَالتَّحَرُّفُ لِلْقِتَالِ: هُوَ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ ضِيقٍ إِلَىٰ سِعَةٍ، أَوْ مِنْ سُفْلٍ إِلَىٰ عُلُوِّ، أَوْ مِنِ اسْتِقْبَالِ رِيحٍ أَوْ شَمْسٍ إِلَىٰ اسْتِدْبَارِهِمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالتَّحَيُّزُ إِلَىٰ فِئَةٍ: يَنْضَمُّ إِلَيْهَا لِيُقَاتِلَ مَعَهَا، سَوَاءٌ قَرُبَتْ أَمْ بَعُدَتْ.

فَإِنْ زَادُوا عَلَىٰ مِثْلَيْهِمْ جَازَ؛ لِمَفْهُوم قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلْثَنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ

⁽١) الثغر: هـو الموضع الـذي يكون حدًّا فاصلاً بين بلاد المسـلمين والكفـار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. النهاية (١/ ٢١٣) ولسان العرب (٤/ ١٠٣).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٩١٣).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٦٧)، ومسلم (٨٩).

وَعَلِمَ أَنَ فِيكُمْ ضَعْفَأَ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّأْنَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِأْنَئَيْنِ وَإِن يَكُن مِنكُمْ أَلَفٌ يَغْلِبُوٓا أَلْفَيْنِ ﴾ [الشَّلَا :١٦].

وَقَــالَ ابْــنُ عَبَّاسٍ تَعَلِّىٰكَا: «مَنْ فَرَّ مِــنْ اثْنَيْنِ فَقَدْ فَرَّ، وَمَنْ فَـرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَمَا فَرَّ» (الله يَعْنِي: فِرَارًا مُحَرَّمًا.

حُكُمُ الهِجْرَةِ ،

تَجِبُ الهِجْرَةُ عَلَىٰ كُلِّ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ دِينِهِ بِمَحِلٍّ يَغْلُبُ فِيهِ حُكُمُ الكُفْرِ، وَالبِدَعُ المُضِلَّةُ، بِحَيْثُ يُمْنَعُ مِنْ فِعْلِ الوَاجِبَاتِ، وَكَذَا إِنْ خَافَ الكُفْرِ، وَالبِدَعُ المُضِلَّةُ، بِحَيْثُ يُمْنَعُ مِنْ فِعْلِ الوَاجِبَاتِ، وَكَذَا إِنْ خَافَ الإِحْرَاهُ عَلَىٰ الكُفْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّيْنَ تَوَفَّهُمُ الْمَلَتَهِكَةُ ظَالِيى آنفُسِهِمْ الْوَفْ فِيمَ كُنكُمُ قَالُواْ فَيمَ كُنكُمُ أَلْوَا كُنا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلأَرْضُ قَالُواْ أَلَمْ تَكُنَّ أَرْضُ اللهِ وَسِعَةَ فَنُهَا حِرُواْ فِيماً قَالُواْ فِيماً فَاللهِ مَنْ أَرْضُ اللهِ وَسِعَةَ فَنُهَا حِرُواْ فِيماً فَالْتَهِكَ مَا وَمِهُمَ جَهَنَمُ وَسَلَمَتُ مَصِيرًا ﴿ السَّنَا لِا عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَالهِجْرَةُ عَلَىٰ الوُجُوبِ؛ وَلِأَنَّ القِيَامَ بِوَاجِبِ دِينِهِ وَاجِبٌ عَلَىٰ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَالهِجْرَةُ عَلَىٰ الوُجُوبِ؛ وَلِأَنَّ القِيَامَ بِوَاجِبِ دِينِهِ وَاجِبٌ عَلَىٰ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَالهِجْرَةُ مِنْ ضَرُورَةِ الوَاجِبِ وَتَتِمَّتِهِ، وَمَا لَا يَتِمُ الوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُو وَاجِبٌ.

وَلِقَ وْلِ النَّبِيِّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظُهُرِ المُشْرِكِينَ، قَالُوا: يَارَسُولَ اللهِ، وَلِمَ؟ قَالَ: لا تَرَاءَىٰ نَارَاهُمَا »(٬٬

⁽١) صحيح: أخرجه الطبراني (١١/ ٩٣). قال الهيثمي (٥/ ٣٢٨): رجاله ثقات، وصححه العلامة الألباني كَيْلَلُهُ في الإرواء (١٠٦٠).

⁽٢) حسن: رواه أبو داود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤)، والنسائي (٤٧٨٠)، وحسنه العلامة الألباني كَيُرُلِثُهُ في صحيح الجامع (١٤٦١).



وَعَنْ مُعَاوِيَةَ وَغَيْرِهِ مَرْفُوعًا: «لا تَنْقَطِعُ الهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلا تَنْقَطِعُ النَّوْبَةُ وَلَا مِجْرَةً بَعْدَ النَّهِ مُشْ مِنْ مَغْرِبِهَا» (١٠). وَأَمَّا حَدِيثُ: «لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ» (١٠ أَيْ: مِنْ مَكَّةَ. فَإِنْ قَدَرَ عَلَىٰ إِظْهَارِ دِينِهِ اسْتُحِبَّ لَهُ الهِجْرَةُ، لِيَتَمَكَّنَ مِنْ الجِهَادِ، وَتَكْثِيرِ عَدَدِ المُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا مَنْ يَعْجَزُ عَنْهَا، إِمَّا لِمَرَضٍ أَوْ إِكْرَاهٍ عَلَىٰ الإِقَامَةِ أَوْ ضَعْفٍ مِنَ النِّسَاءِ وَالوِلْدَانِ وَشَبَهِهِمْ، فَهَذَا لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ وَالوِلْدَانِ وَشَبَهِهِمْ، فَهَذَا لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِسَاءَ وَٱلْوِلْدَنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿ اللهِ فَأُولَتِهِكَ عَسَى اللهِ أَن وَالنَّهُ اللهِ أَن اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ ا



⁽١) صحيح: أخرجه أحمد (٤/ ٩٩)، وأبو داود (٢٤٧٩)، والنسائي (٨٧١١)، وأبو يعلىٰ (١٣/ ٣٥٩)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَةٍ في صحيح الجامع (٧٤٦٩).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٨٣)، ومسلم (١٣٥٣).

فَصْلٌ فِي أَحْكَام الأُسَارَى

الأُسَارَى مِنَ الكُفَّارِ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يَكُونُ رَقِيقًا بِمُجَرَّدِ السَبْيِ: وَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبْيَانُ؛ لِأَنَّهُمْ مَالٌ لَا ضَرَرَ فِي اقْتِنَائِهِ، فَأَشْبَهُوا البِهَائِمَ، وَلِأَنَّ النِّسَاءُ وَالصَّبْيَانِ» (()، وَلِحَدِيثِ: «سَبْي هَوَازِنَ» (()). وَ: «حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي سَبَايَا بَنِي المُصْطَلِقْ» (()).

وَقِسْمٌ لا: وَهُمْ الرِّجَالُ البَالِغُونَ المُقَاتِلُونَ، وَالإِمَامُ فِيهِمْ مُخَيَّرٌ بَيْنَ قَتْلٍ، وَرِقِّ، وَمَنِّ، وَفِدَاءٍ بِمَالٍ، أَوْ بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ.

أَمَّا القَتْلُ: فَلِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَقْنُلُواْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النَّخَا: ٥]،: ﴿ وَقَتَلَ النَّبِيّ صَأَلَلْتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِجَالَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهُمْ بَيْنَ السِّتِّ مِائَة وَالسَبْع مِائَة».

وَأَمَّا الرِّقُّ: فَلِأَنَّهُ يَجُوزُ إِقْرَارُهُمْ بِالجِزْيَةِ، فَبِالرِّقِّ أَوْلَىٰ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي صِغَارِهِمْ. وَأَمَّا المَنَّ: فَلِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآ ﴾ [عَنَيْنَ : ١] الآية ؟: ﴿ وَلِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ تَلَيْهُ وَسَلَّمَ مَنَّ عَلَىٰ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ (ا) ، وَعَلَىٰ أَبِي العَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ » (٥) .

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۳۰۱٤)، ومسلم (۱۷٤٤).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٢٣٠٨).

⁽٣) رواه أحمد (٦/ ٢٧٧) وحسنه العلامة الألباني كِيَّلِللهُ في الإرواء (٥/ ٣٨).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٤٦٢)، ومسلم (١٧٦٤).

⁽٥) صحيح: رواه أبـو داود (٢٦٩٢)، وأحمـد (٦/ ٢٧٦)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَيْلَاهُ في الإرواء (١٢١٦).



وَأَمَّا الفِدَاءُ: «فَلِأَنَّهُ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهَ فَدَىٰ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ بِرَجُلٍ مِنَ المُشْرِكِينَ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ »(١).: «وَفَدَىٰ أَهْلَ بَدْرٍ بِمَالٍ»(١).

وَيَحِبُ عَلَىٰ الإِمَامِ فِعْلُ الأَصْلَحِ، فَمَتَىٰ رَأَىٰ المَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي إِحْدَىٰ الخِصَالِ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ لِإَنَّهُ نَاظِرٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَتَخْيِدرُهُ تَخْيِيرُ اجْتِهَا ﴿ لَا شَهْوَةٍ. لَا شَهْوَةٍ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مُسْتَرقٌ مِنْهُمْ لِكَافِرٍ.

وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ أَوْلادِ الكُفَّارِ عِنْدَ وُجُودِ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ خَاصَّةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَانْبَعَنْهُمْ ذُرِيَتُهُمْ بِإِيمَنِ ٱلْخَفْنَا بِهِمْ ذُرِيَتَهُمْ ﴾ [اللَّكَ : ٢١].

الثَّانِي: أَنْ يُعْدَمَ أَحَدُهُمَا بِدَارِنَا؛ لِمَفْهُومِ حَدِيث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطْرَةِ، فَأَبْوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»(٣).

وَقَـدِ انْقَطَعَتْ تَبَعِينَتُهُ لِأَبَوَيْهِ بِانْقِطَاعِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَإِخْرَاجِهِ مِنْ دَارِهِمَا إِلَىٰ دَارِ الإِسْلَام.

الثَّالِثُ: أَنْ يَسْبِيَهُ مُسْلِمٌ مُنْفَرِدًا عَنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ، فَإِنْ سَبَاهَ ذِمِّيٌ فَعَلَىٰ دِينِهِ قِيَاسًا عَلَىٰ المُسْلِمِ، أَوْ سُبِيَ مَعَ أَبَوَيْهِ فَعَلَىٰ دِينِهِمَا؛ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ.

⁽١) صحيح: رواه الترمذي (١٥٦٨)، وأحمد (٤/ ٢٦٦)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْهُ في الإرواء (١٢١٧).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (١٦٩١)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِللَّهُ فِي الإرواء (١٢١٨).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

فَصْلٌ فِي السَّلَب لِلْقَاتِلِ

وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فِي حَالَةِ الحَرْبِ فَلَهُ سَلَبُهُ؛ لِقَوْلِهِ صَآلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ» (()؛ وَلِحَدِيثِ أَنْسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَآلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ، فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةً يَوْمَيْدٍ عِشْرِينَ رَجُلًا، قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: مَنْ قَتَلَ رَجُلًا فَلَهُ سَلَبُهُ، فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةً يَوْمَيْدٍ عِشْرِينَ رَجُلًا، وَأَخَذَ أَسْلاَبَهُمْ» (().

وَالسَّلَبُ: هُوَ مَا عَلَيْهِ مِنْ ثِيَابٍ وَحُلِيٍّ وَسِلَاحٍ، وَكَذَا دَابَّتُهُ الَّتِي ثُتِلَ عَلَيْهَا رَمَا عَلَيْهَا.

وَأَشَا نَفَقَتُهُ وَرَحْلُهُ وَخَيْمَتُهُ فَغَنِيمَةٌ؛ لِأَنَّ السَّلَبَ مَا عَلَيْهِ حَال قَتْلِهِ، أَوْ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي القِتَالِ.

وَلَا يُحَمَّسُ السَّلَبُ؛ لِحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ سَطَّتُهُ، وَفِيهِ قَالَ: «ثُمَّ تَقَدَّمُتُ حَتَّىٰ أَخَذْتُ بِخِطَامِ الجَمَلِ فَأَنَخْتُهُ، فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، فَنَدَرَ، ثُمَّ جَثْتُ بِالجَمَلِ أَقُودُهُ عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلَاحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللهِ فَنَدَرَ، ثُمَّ جِئْتُ بِالجَمَلِ أَقُودُهُ عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلَاحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَمُلَا اللهِ عَلَيْهِ وَمُلَا اللهِ عَلَيْهِ وَمُلَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽١) رواه البخاري (٢٩٧٣) ومسلم (١٧٥١).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٧١٨)، وصححه العلامة الألباني كَثَلَتُهُ في الإرواء (١٢٢١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٣٠٥١)، ومسلم (١٧٥٤).



وَرَوَىٰ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ وَخَالَدُ بْنُ الوَلِيدِ تَعَلِّٰتُكَا: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّالِلهُ عَلَيْهِ اللهِ السَّلَبَ »(١).

كَيْفِيَّةُ تَقْسِيمِ الغَنِيمَةِ ،

وَتُقَسَّمُ الغَنِيمَةُ بَيْنَ الغَانِمِينَ، فَيُعْطَىٰ لَهُمْ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَاَعْلَمُوا وَلِذِى الْقُرْبَى وَالْمِتَكَىٰ ﴿وَاَعْلَمُوا أَنَمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمْكُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبِي وَالْمِينِ وَالْمِيلِ ﴾ [الأَنْكَانُ :١٠]، فَجَعَلَ خُمُسَهَا مَقْسُومًا عَلَىٰ هَذِهِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمِينِ التَّكِيلِ ﴾ [الأَنْكَانُ :١٠]، فَجَعَلَ خُمُسِهَا مَقْسُومًا عَلَىٰ هَذِهِ الأَنْسُهُم الخَمْسَةِ، وَجَعَلَ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا لِلْغَانِمِينَ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَىٰ أَضَافَ الغَنيمة إلَىٰ الغَانِمِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿غَنِمْتُم ﴾ ، وَجَعَلَ الخُمُسَ لِغَيْرِهِمْ، فَلَلَّ الغَنيمة إلَىٰ أَنَّ سَائِرَهَا لَهُمْ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قَسَّمَ الغَنائِمَ كَذَلِكَ.

لِلرَّاجِلِ سَهُمٌ، وَلِلْغَاذِي عَلَىٰ فَرَسٍ هَجِينٍ سَهْمَانِ، وَعَلَىٰ فَرَسٍ عَرَبِيٍّ ثَلَاثَةٌ، فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ سَيَظْيَهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْهَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُم، سَهْمَانِ لِفَرَسِهِ وَسَهْمٌ لَهُ»^(۱).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَظِّهُا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَأَلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ أَعْطَىٰ الفَارِسَ ثَلاثَةَ أَسْهُم، وَأَعْطَىٰ الرَّاجِلَ سَهْمًا»(٣).

وَالْهَجِينُ: الَّذِي أَبُوهُ عَرَبِيٌّ وَأُمُّهُ بِرْذَوْنَةٌ، يَكُونُ لَهُ سَهْمٌ. وَلا يُسْهَمُ لِأَكْثَرِ

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢٧٢١)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِلَّهُ فِي الإرواء (٢٢٣).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢).

⁽٣) صحيح: رواه البيهقي (٦/ ٢٩٣)، وصححه العلامة الألباني رَخِّيلَلُهُ في الإرواء (١٢٢٧).



مِنْ فَرَسَيْنِ؛ لِأَنَّ الغَازِيَ تَقَعُ الحَاجَةُ لَهُ إِلَىٰ فَرَسَيْنِ، يَرْكَبُ أَحَدَهُمَا وَيُجَنِّبُ الآخَرَ حَتَّىٰ إِذَا أَعْيَا المَرْكُوبُ عَنِ الكَرِّ وَالفَرِّ تَحَوَّلَ إِلَىٰ الجَنِيبَةِ.

وَلا يُسْهَمُ لِغَيْرِ الْحَيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَسْهَمَ لِغَيْرِ الْخَيْلِ، وَكَانَ مَعَـهُ يَـوْم بَدْرِ سَبْعُونَ بَعِيرًا، وَلَمْ تَخْـلُ غَزْوَةٌ مِـنْ غَزَوَاتِهِ مِنَ الْخَيْلِ، بَلْ هِي غَالِبُ دَوَابِّهِمْ، وَلَوْ أَسْهَمَ لَهَا لَنْقِلَ، وَكَذَا أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ. الإبلِ، بَلْ هِي غَالِبُ دَوَابِّهِمْ، وَلَوْ أَسْهَمَ لَهَا لَنْقِلَ، وَكَذَا أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

وَيُشَارِكُ الجَيْشُ سَرَايَاهُ الَّتِي بُعِشَتْ مِنْهُ مِنَ دَارِ الحَرْبِ فِيمَا غَنِمَتْ، وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ اللَّبِيِّ صَلَّالَةَ الْعَلَىٰ (وَتُرَدُّ سَرَايَاهُمْ عَلَىٰ وَيُسَلِّمَ: (وَتُرَدُّ سَرَايَاهُمْ عَلَىٰ قَعِدِهِمْ (() وَإِنْ بَعَثَ الإِمَامُ مِنْ دَارِ الإِسْلاَمِ جَيْشَيْنِ أَوْ سَرِيَّتَيْنِ انْفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِمَا غَنِمَتْ.

وَالغَالُّ مِنَ الغَنِيمَةِ، وَهُوَ مَنْ كَتَمَ مَا غَنِمَهُ أَوْ بَعْضَهُ لَا يُحْرَمُ سَهْمَهُ وَيُحْرَقُ وُجُوبًا رَحْلُهُ كُلُّهُ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ملْكِهِ، إِلَّا السِّلَاحَ وَالمُصْحَفَ وَمَا فِيهِ رُوحٌ، وَآلَتَهُ وَنَفَقَتَهُ وَكُتُبَ عِلْمٍ وِثِيَابَهُ الَّتِي عَلَيْهِ، وَمَا لَا تَأْكُلُهُ النَّارُ فَلَهُ.

وَإِذَا غَنِمَ المُسْلِمُونَ أَرْضًا، بِأَنْ فَتَحُوهَا عَنْوَةً بِالسَّيْفِ فَأَجْلُوا عَنْهَا أَهْلَهَا، خُيِّرَ الإِمَامُ بَيْنَ قَسْمِهَا بَيْنَ الغَانِمِينَ وَوَقْفِهَا عَلَىٰ المُسْلِمِينَ بِلَفْظِ مِنْ أَهْلَهَا، خُيِّرَ الإِمَامُ بَيْنَ قَسْمِهَا بَيْنَ الغَانِمِينَ وَوَقْفِهَا عَلَىٰ المُسْلِمِينَ بِلَفْظِ مِنْ أَشْلِمِ أَلْفَاظِ الوَقْفِ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَاجًا مُسْتَمِرًّا، يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ بِيده مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، وَيَكُونُ أَجْرَةً لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بَعِلَالِثَهُ فِيمَا فَتَحَهُ مِنْ أَرْضِ

⁽١) رواه الإمام أحمد في المسند (٦٦٩٢) وابن الجارود في المنتقىٰ (١٠٥٢) والبيهقي في الكبرىٰ (٦/ ٣٣٥) بإسناد حسن.



الشَّامِ وَالعِرَاقِ وَمِصْرَ، وَكَذَا الأَرْضُ الَّتِي جَلَوْا عَنْهَا خَوْفًا مِنَّا، أَوْ صَالَحْنَاهُمْ عَلَىٰ أَنَّهَا لَنَا وَتُقِرُّهَا مَعَهُمْ بِالخَرَاجِ، بِخِلَافِ مَا صُولِحُوا عَلَىٰ أَنَّهَا لَهُمْ وَلَنَا الخَرَاجُ عَنْهَا، فَهُوَ كَجِزْيَةٍ تَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِمْ.

وَالْمَوْجِعُ فِي مِقْدَارِ الْخَرَاجِ وَالْجِوْيَةِ حِينَ وَضعهمَا إِلَىٰ اجْتِهَادِ الإِمَامِ الْوَاضِعِ لَهُمَا، فَيَضَعُهُ بِحَسبِ اجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّهُ أَجرة يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الأَزْمِنَةِ، فَلَا يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَىٰ مَا وَضَعَهُ عُمَرُ تَعَلِّيُهُ، وَمَا وَضَعَهُ هُـوَ- أَي الإِمَام - أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الأَيْمَةِ لَيْسَ لِأَحَدِ تَغْيِيرهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرُ السَّبَبُ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ ذَلِكَ حُكْمٌ.

وَالخَرَاجُ عَلَىٰ أَرْضِ لَهَا مَاءٌ تُسْقَىٰ بِهِ، وَلَوْ لَمْ تُزْرَعْ لَا عَلَىٰ مَسَاكِنِ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ أَرْضِهِ الخَرَاجِيَّةِ أُجْبِرَ عَلَىٰ إِجَارَتِهَا أَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الأَرْضَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُهَا عَلَيْهِمْ، ويَجْرِي بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الأَرْضَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُهَا عَلَيْهِمْ، ويَجْرِي فِيهَا المِيرَاثُ، فَتُنْقَلُ إِلَىٰ وَارِثِ مَنْ كَانَتْ بِيرِهِ عَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِيهَا المَيرَاثُ، فَإِنْ آثَرَ بِهَا أَحَدًا صَارَ الثَّانِي أَحَقَّ بِهَا، كَالمُسْتَأْجَرَةِ، وَلَا خَرَاجَ عَلَىٰ مُزَارِعِ مَكَّةَ وَالحَرَمِ.

شُرُوطُ مَنْ يُسْهَمُ لَهُ مِنَ الغَنِيمَةِ :

وَلَا يُسْهَمُ إِلَّا لِمَنْ فِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:

١- البُلُوغُ: فَلَا يُسْهَمُ لِصَبِيِّ وَإِنْ قَاتَلَ.

والعَقْـلُ: فَلا يُسْهَمُ لِمَجْنُونِ وَإِنْ قَاتَلَ؛ لِأَنَّـهُ مِنْ غَيْرِ أَهْـلِ القِتَالِ،
 وَضَرَرُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِ.

٣- وَالحُرِّيَةُ: فَلَا يُسْهَمُ لِلْعَبْدِ وَإِنْ قَاتَلَ.

اوَالذُّ كُورَةُ: فَلَا يُسْهَمُ لِلْمَرْأَةِ وَإِنْ قَاتَلَتْ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَلِيْكَهَا:
 (كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّ لَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، فَيُدَاوِينَ الجَرْحَىٰ، وَيُحْذَيْنَ مِنَ الغَنِيمَةِ، فَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ » (١٠). فَإِنِ اخْتَلَّ شَرْطُّ رَضَخَ (١٠) لَهُمْ، وَلَمْ يُسْهِمْ.

وَيُقَسَّمُ الحُمُسُ البَاقِي خَمْسَةَ أَسْهُم؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَاَعْلَمُوۤا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءِ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَـهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَنَكِمِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [اللَّمَاكُ ١٠].

١- سَهْمٌ لِلهِ وَلِرَسُولِهِ: يُصْرَفُ مَصْرِفَ الفَيْءِ فِي مَصَالِحِ المُسْلِمِينَ؛ لِحَدِيثِ
 جُبَيْر بْنِ مُطْعِم تَعَلَيْتُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ تَنَاوَلَ بِيَدِهِ وَبَرَةً مِنْ بَعِيرٍ،

(١) صحيح: رواه مسلم (١٨١٢).

(٢) الرضخ في اللغة: العطاء القليل، يقال: رضخت له رضخًا ورضيخًا؛ أي أعطيته شيئًا ليس بالكثير، والأصل فيه الرضخ بمعنى الكسر.

والمال المعطىٰ يسمىٰ: رضخًا، تسمية بالمصدر، وهوفعل بمعنىٰ مفعول.

واصطلاحًا: ما يعطىٰ من الغنيمة دون السهم ولا يسهم له سهم كامل، ولا تقدير لما يعطون، بل ذلك إلى اجتهاد الإمام، فإن رأى التسوية بينهم سوى بينهم، وإن رأى التفضيل فضل.

ومستحقوه: كل من لم يَلْزُمُهُ القتال إلا في حالة الضرورة، وقام بعمل مفيد فيه، كالنساء والصبيان ونحوهم.

انظر: المصباح المنير ص (٢٢٨) مادة: «رضخا» ومقاييس اللغة (٢/ ٤٠٣) والمغني (٨/ ٢٠٤) وكشف المخدرات ص (٣٤٩).



ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ مَالِيَ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ إِلَّا الخُمُسُ، وَالخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ» (١) فَجَعَلَهُ لِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ، وَلاَ يُمْكِنُ صَرْفُهُ إِلَىٰ جَمِيعِهِمْ إِلاَّ بِصَرْفِهِ فِي مَصَالِحِهِمْ، الأَهَمّ فَالأَهَمّ.

٥- وَسَهُمٌ لِذِي القُرْبَىٰ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ حَيْثُ كَانُوا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ
 حَظِّ الأَنْثَيَيْنِ، وَيُعْطَىٰ الغَنِيُّ وَالفَقِيرُ، وَالذَّكَرُ وَالأَنْثَىٰ؛ لِعُمُوم الآيةِ.

٣- وَسَهُمٌ لِفُقَرَاءِ الْيَتَامَىٰ؛ لِلآيَةِ، وَهُمْ مَنْ لا أَبَّ لَهُ وَلَـمْ يَبْلُغْ؛ لِحَدِيثِ: «لا
 يُثْمَ بَعْدَ احْتِلَامٍ»(٢) وَاعْتُبِرَ فَقُرُهُمْ؛ لأَنَّ الصَّرْفَ إِلَيْهِمْ لِحَاجَتِهِمْ.

١- وَسَهُمٌ لِلْمَسَاكِين.

٥- وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ: فَيُعْطَوْنَ كَمَا يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِلآيَةِ.



⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢٦٩٦)، والنسائي (٤١٣٨) وأحمد (٢٢٧٥١) وابن حبان في صحيحه (٤٨٥٥) وصححه العلامة الألباني كَلِللله في الإرواء (١٢٤٠).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٧٣)، وصححه العلامة الألباني ﴿ اللَّهِ فِي الإرواء (١٢٤٢).



فَصْلٌ فِي أَمْوَالِ الفَيْءِ وَمَصَارِفِهَا

وَيَبْدَأُ بِالأَهَمِّ فَالأَهَمِّ مِنْ سَدِّ ثغْرٍ، وَكِفَايَةٍ أَهْلِهِ؛ لِأَنَّ أَهَمَّ الأُمُورِ حِفْظُ بِلَادِ المُسْلِمِينَ وَأَمْنُهُمْ مِنْ عَدُوِّهِمْ.

وَحَاجَةِ مَنْ يَدْفَعُ عَنِ المُسْلِمِينَ، وَعِمَارَةِ القَنَاطِرِ، وَرِزْقِ القُضَاةِ وَالفُقَهَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَعِمَارَةِ المَسَاجِد، وَأَرْزَاقِ الأَئِمَّةِ وَالمُؤَذِّنِينَ، وَغَيْرِهَا مِمَّا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ.

⁽۱) سرو: منازل حمير بأرض اليمن، وهي عدة مواضع: سرو حمير، وسرو العلاة، وسرو مندد، وسرو بين، وسرو سحيم، وسرو الملا، وسرو لبن، وسرو رضعا، ذكره ابن السكيت. انظر: معجم البلدان (۳/ ۲۱۷) لياقوت الحموي.

⁽٢) صحيح موقوف: انظر الإرواء (١٢٤٥).



فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ قُسِّمَ بَيْنَ أَحْرَارِ المُسْلِمِينَ غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ، وَبَيْتُ المَالِ مِلْكٌ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لِمَصَالِحِهِمْ، وَيَضْمَنُهُ مُتْلِفُهُ كَغَيْرِهِ مِنَ المُتْلَفَّاتِ.

وَيَحْرُمُ الأَخْذُ مِنْهُ بِلا إِذْنِ الإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ افْتِئَاتٌ عَلَيْهِ فِيمَا هُوَ مُفَوَّضٌ إِلَيْهِ.





فَصْلٌ فِيمَنْ يَصِحُ مِنْهُ الأَمَانُ

وَيَصِتُّ الأَمَانُ مِنْ مُسْلِم عَاقِلٍ مُخْتَادٍ غَيْرِ سَكْرَانٍ، وَلَوْ قِنَّا أَوْ أُنْنَىٰ بِلَا ضَرَدٍ، فِي عَشْرِ سِنِينَ فَأَقَلَ مُنْجَزًا وَمُعَلَّقًا مِنْ إِمَامٍ لِجَمِيعِ المُشْرِكِينَ، وَمِنْ أَمِيرٍ لِأَهْلِ بَلْدَةٍ جُعِلَ بِإِزَائِهِمْ، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ لِقَافِلَةٍ وَحِصْنٍ صَغِيرَيْنِ عُرْفًا، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ لِقَافِلَةٍ وَحِصْنٍ صَغِيرَيْنِ عُرْفًا، وَيَحْرُمُ بِهِ قَتْلُ وَرِقٌ وَأَسْرٌ، وَمَنْ طَلَبَ الأَمَانَ لِيَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ وَيَعْرِفَ شَرَائِعَ الإِسْلَام لَزِمَ إِجَابَتُهُ، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ مَأْمَنِهِ.

وَالهُدْنَةُ: عَقْدُ الإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ عَلَىٰ تَرْكِ القِتَالِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَلَوْ طَالَتْ بِقَدْرِ الحَاجَةِ، وَهِي لَازِمَةٌ، يَجُوزُ عَقْدُهَا لِمَصْلَحَةٍ، حَيْثُ جَازَ تَأْخِيرُ الجِهَادِ لِنَحْوِ ضَعْفٍ بِالمُسْلِمِينَ وَلَوْ بِمَالٍ مِنَّا ضَرُورَةً.

وَيَجُوزُ شَـرْطُ رَدِّ رَجُلٍ جَـاءَ مِنْهُمْ مسْـلِمًا لِلْحَاجَةِ، وَأَمْرُهُ سِـرًّا بِقِتَالِهِمْ وَالفِـرَارِ مِنْهُمْ، وَلَوْ هَرَبَ قِنُّ فَأَسْـلَمَ لَمْ يُرَدَّ، وَهُوَ حُـرٌّ، وَيُؤْخَذُونَ بِجِنَايَتِهِمْ عَلَىٰ مُسْلِمِ مِنْ مَالٍ وَقَوَدٍ وَحَدٍّ.

وَيَجُوزُ قَتْلُ رَهَا ثِنِهِمْ إِنْ قَتَلُوا رَهَا ثِنِنَا، وَإِنْ خِيفَ نَقْضُ عَهْدِهِمْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ قَبْلَ الإِغَارَةِ عَلَيْهِمْ.





بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ

الذِّمَّةُ لُغَةً: العَهْدُ وَالضَّمَانُ وَالأَمَانُ، وَمَعْنَىٰ عَقْدُ الذِّمَةِ: إِفْرَارُ بَعْضِ الكُفَّارِ عَلَىٰ كُفْرِهِمْ بِشَرْطِ بَدْلِ الجِزْيَةِ وَالْتِزَامِ أَحْكَامِ المِلَّةِ، وَالأَصْلُ فِيهِ الكُفَّارِ عَلَىٰ كُفْرِهِمْ بِشَرْطِ بَدْلِ الجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمَّ صَغِرُونَ ۖ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَى يُعَطُوا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وَفِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ تَعَالَيْكَ: «أَدْعُهُمْ إِلَىٰ أَحَدِ خِصَالٍ ثَلَاثٍ: أَدْعُهُمْ إِلَىٰ الْحَدِ خِصَالٍ ثَلَاثٍ: أَدْعُهُمْ إِلَىٰ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَبَوْا فَادْعُهُمْ إِلَىٰ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَبَوْا فَادْعُهُمْ إِلَىٰ إِلَىٰ إِلَىٰ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهِ مَا اللهِ وَقَاتِلْهُمْ» (٧).

مَنْ تُعْقَدُ لَهُ عَقْدُ الذِّمَّةِ وَمَنْ لَا تُعْقَدُ لَهُ:

١- تُعْقَدُ الذِّمَةُ لِأَهْلِ الكِتَابِ، وَهُمْ: اليَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ، وَمَنْ تَدَيَّنَ بِدِينِهِمْ، كَالسَّامِرَةِ يَتَدَيَّنُونَ بِشَرِيعَةِ مُوسَىٰ، وَيُخَالِفُونَ اليَهُودَ فِي فُرُوعِ بِينِهِمْ، وَكَالفِرِنْجِ: وَهُمْ الرُّومُ، وَيُقَالُ لَهُمْ بَنُو الأَصْفَرَ، وَالصَّابِثِينَ، وَالرُّومُ، وَالأَرْمَنُ وَعَيْرُهُمْ مِمَّنِ انْتَسَبَ إِلَىٰ شَرِيعَةِ عِيسَىٰ.

٢- مَنْ لَهُمْ شُبْهَةُ كِتَابٍ، كَالمَجُوسِ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٣١٦٠).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٧٣١).

فَرُفِعَ، فَذَلِكَ شُبْهَةٌ أَوْجَبَتْ حَقْنَ دِمَاثِهِمْ بِأَخْدِ الجِزْيَةِ مِنْهُمْ؛ (لِأَنَّ النَّبِيِّ صَالَةً لَلْمُعَلَيْهِ مَعْدَد الجِزْيَةِ مِنْهُمْ؛ (لِأَنَّ النَّبِيِّ صَالَةً لَلْمُعَلَيْهِ وَسَلَمَ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ»(١).

وَلا تُؤْخَذُ الجِزْيَةُ إِلَّا مِنْ هَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ فَقَطْ.

وَلا يَصِحُّ عَقْدُ الذِّمَّةِ إِلَا مِنَ الإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُؤَبَّدٌ فَلَا يُغْتَأْتُ عَلَى الإِمَامِ عَقْدُهَا حَيْثُ أَمِنَ مَكْرَهُم، وَالْتَزَمُوا لَنَا فِيهِ، وَيَجِبُ عَلَى الإِمَامِ عَقْدُهَا حَيْثُ أَمِنَ مَكْرَهُم، وَالْتَزَمُوا لَنَا فِأَرْبَعَةِ أَحْكَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُعْطَوْا الجِزْيَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ فِي كُلِّ حَوْلٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّى يُعُطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ ۞ ﴿ النَّ : ١٦].

وَالحِزْيَةُ هِيَ: مَالٌ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَلَىٰ وَجْهِ الصَّغَارِ كُلَّ عَامٍ بَدَلًا عَنْ قَتْلِهِمْ وَإِقَامَتِهِمْ بِدَارِنَا.

الثَّانِي: أَنْ لَا يَذْكُرُوا دِينَ الإِسْلَامِ إِلَّا بِالخَيْرِ: لِمَا رُوِيَ أَنَهُ قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ تَعَالَيْهَا: «إِنَّ رَاهِبًا يَشْتُمُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: لَوْ سَمِعْتُهُ لَقَتَلْتُهُ، إِنَّا لَمُ نَعْطِ الأَمَانَ عَلَىٰ هَذَا» (١٠٠).

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَفْعَلُوا مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الإِسْلَامِ فِي حُقُوقِ الآدَمِيِّينَ فِي العُقُودِ

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٣١٥٧).

⁽٢) ضعيف: رواه الخلال في أحكام أهل الملل (٢٢٦) و (٢٦٧).



وَالمُعَامَلَاتِ وَأُرُوشِ الجِنَايَاتِ وَقِيَمِ المُثْلَفَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُمُ مَا لَمُعْامُ المُعْامُ المُعْمَامُ المُوسِمِينَ عَلَيْهِمُ المُعْمَامُ المُعْمِينَ عَلَيْهِمُ المُعْمِينَ عَلَيْهِمُ المُعْمِينَ عَلَيْمِ المُعْمَامُ المُعْمَامُ المُعْمَامُ المُعْمَامُ المُعْمَامُ المُعْمَامُ المُعْمِينَ عَلَيْمِ المُعْمِينَ عَلَيْهِمُ المُعْمِينَ عَلَيْهِمُ المُعْمِينَ عَلَيْهِمُ المُعْمِينَ عَلَيْهِمُ المُعْمِينَ عَلَيْمُ المُعْمُومُ المُعْمِينَ عَلَيْمُ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمَامُ المُعْمُومُ المُعْمَامُ المُعْمَامُ المُعْمُومُ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمُعُمُ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَامُ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمُومُ المُعِمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمِينَ المُعْمُومُ المُعْمِينَ المُعْمُومُ الْمُعُمُ المُعْمِينَ المُعْمُومُ المُعْمِينَ المُعْمُومُ المُعْمُو

وَكَذَ تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الإِسْلَامِ فِي نَفْسٍ، وَمَالٍ، وَعِرْضٍ، وَإِقَامَةِ حَدِّ فِي نَفْسٍ، وَمَالٍ، وَعِرْضٍ، وَإِقَامَةِ حَدِّ فِيمَا يُحِدِّ فَيهَا يُحِلُّونَهُ كَالخَمْرِ؛ لِحَدِيثِ أَنْسٍ يَخَطِّتُهُ: «أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةٌ عَلَىٰ أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّ اللهِ عَلَىٰ اَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّ اللهِ عَلَىٰ اَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّ اللهِ عَلَىٰ أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهَا عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهِ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ال

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَظِّيَهَا: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِيَهُو دِيَّيْنِ قَدْ فَجَرَا بَعْدَ إِحْصَانِهِ مَا فَرَجَمَهُ مَا (*) وَقِيسَ البَاقِي.

وَلِأَنَّهُمْ الْتَزَمُوا أَحْكَامَ الإِسْلَامِ، وَهَذِهِ أَحْكَامُهُ.

وَيُقَرُّونَ عَلَىٰ مَا يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ كَخَمْرٍ وَنِكَاحِ ذَاتِ مَحْرَمٍ، لَكِنْ يُمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِهِ لِتَأَدِّي المُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يُقَرُّونَ عَلَىٰ كُفْرِهِمْ وَهُوَ أَعْظَمُ جُرْمًا.

الَّذِينَ لَا تُؤْخَذُ الجِزْيَةُ مِنْهُمْ:

لَا تُؤْخَذُ الجِزْيَةُ مِنْ:

١- امْرَأَةٍ.

٢- وَخُشْنَىٰ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ رَجُلًا، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ الشَّكِّ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٨٧٩)، ومسلم (١٦٧٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٣٢٩)، ومسلم (١٦٩٩).

٣- وَصَبِيٍّ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذ نَعَ اللَّهِ : «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالَمٍ دِينَارًا أَوْ
 عَدْلَهُ مَعَ فِريَّ »(١).

وَرَوَىٰ أَسْلَمُ أَنَّ عُمَرَ عَلِيُّ كَتَبَ إِلَىٰ أُمَرَاءِ الأَجْنَادِ: «لا تَضْرِبُوا الجِزْيَةَ عَلَىٰ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، وَلا تَضْرِبُوهَا إِلَا عَلَىٰ مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الموَاسِيُّ ('') أَيْ: مَنْ نَبَتَتْ عَانَتُهُ ؛ لِأَنَّ الموَاسِيَّ إِنَّمَا تَجْرِي عَلَىٰ مَنْ أَنْبَتَ، أَرَادَ مَنْ بَلَغَ الحُلُمَ مِنَ الكُفَّارِ.

١- وَمَجْنُونٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَىٰ الصَّبْيِّ، فَقِيسَ عَلَيْهِ.

٥- وَقِنِّ: فَلَا تُؤْخَذُ مِنَ العَبِيدِ.

٦- وَفَقِيرِ يَعْجَزُ عَنْهَا.

٧- وزَمِنِ.

٨- وَأَعَمَىٰ. وَشَيْخِ فَانٍ.

٩- وَرَاهِبِ بِصَوْمَعَتِهِ؛ لِأَنَّ دِمَاءَهُمْ مَحْقُونَةُ، أَشْبَهُوا النِّسَاءَ وَالصَّبْيَان.

وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ بَعْدَ الحَوْلِ سَقَطَتْ عَنْهُ الحِزْيَةُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَالَيْكُمَا مَرْفُوعًا: «لَيْسَ عَلَىٰ المُسْلِمِ جِزْيَةٌ»(٣). وَرَوَىٰ أَبُوعُبَيْدٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا أَسْلَمَ،

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه أبوعبيد في: «الأموال» (رقم ٩٣)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَّاتُهُ في الإرواء (١٢٦١).

⁽٣) ضعيف: رواه أبـو داود (٣٠٥٣)، وأحمـد (٢٢ / ٢٢٣)، وضعفه العلامـة الألباني كَلِّلْلَهُ في الإرواء (١٢٥٧).



فَطُولِبَ بِالجِزْيَةِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا أَسْلَمْت تَعَوُّذًا. قَالَ: إِنَّ فِي الإِسْلَامِ مُعَادًا، فَرُونِعَ إِلَىٰ عُمَرَ عَمِلُ: إِنَّ فِي الإِسْلَامِ مُعَاذًا، وَكَتَبَ أَنْ لَا تُؤْخَذَ مِنْهُ الجِزْيَةُ». (٧).

قُدْرُ الجِزْيَةِ ،

وَقَدْرُ الجِزْيَةِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الإِمَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حَتَى يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِوهُمُّ صَنغِرُونَ ﴾ [اللَّهُ ٢٠١]، فَلَفْظُ الجِزْيَةِ فِي الآيَةِ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِقَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَبْقَىٰ عَلَىٰ إِطْلَاقِهِ، غَيْر أَنَّ الإِمَامَ للمَاكَانَ وَلِيَّ أَمْرِ المُسْلِمِينَ جَازَلَهُ أَنْ يَعْقِدَ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَقْدًا عَلَىٰ الجِزْيَةِ بِمَا يُحَقِّقُ مَصْلَحَةَ المُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الإِمَام عَلَىٰ الرَعِيَّةِ مَنُوطٌ بِالمَصْلَحَةِ. يُحَقِّقُ مَصْلَحَة المُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الإِمَام عَلَىٰ الرَعِيَّةِ مَنُوطٌ بِالمَصْلَحَةِ.

وَلِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَـرَ مُعَـاذًا أِنْ يَأْخُـذَ مِـنْ كُلِّ حَالِـمٍ دِينَارًا، وَصَالَحَ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَىٰ أَلْفَي حُلَّةٍ، النِّصْفُ فِي صَفَرٍ وَالبَاقِي فِي رَجَبٍ.

وَجَعَلَ عُمَرُ بْنُ الحَطَّابِ الجِزْيَةَ عَلَىٰ ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ، عَلَىٰ الغَنِيِّ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَىٰ المُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَىٰ الفَقِيرِ اثْنَي عَشَرَ دِرْهَمًا، وَصَالَحَ بَنِي تَغْلِب عَلَىٰ ضِعْفِ مَا عَلَىٰ المُسْلِمِينَ مِنَ الزَّكَاةَ.

فَهَذَا الاخْتِلَافُ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهَا إِلَىٰ رَأْيِ الإِمَامِ، لَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَتْ عَلَىٰ قَدْرٍ وَاحِدِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ المَوَاضِعِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَخْتَلِفَ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مارَوَىٰ البُخَارِيُّ

⁽١) حسن: رواه أبو عبيد في: «الأموال» (١٢٢)، وعنه البيهقي (٩/ ١٩٩)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٢٥٩).

عَنِ ابْنِ عُيَنْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، قُلْتُ لِمُجَاهِدٍ: «مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَأَهْلُ اليَمَنِ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ؟ قَالَ: جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ اليَسَارِ». (١٠).

وَيَجُوزُ أَنْ يُشْرَطَ عَلَيْهِمْ مَعَ الجِزْيَةِ ضِيَافَةُ مَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ المُسْلِمِينَ؟ لِمَا رَوَىٰ الأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ: «أَنَّ عُمَرَ شَرَطَ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّمَّةِ ضِيَافَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَأَنْ يُصْلِحُوا القَنَاطِرَ، وَإِنْ قُتِلَ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ بِأَرْضِهِمْ فَعَلَيْهِمْ دِيَتُهُ»(٧).

وَرَوَىٰ أَسْلَمُ: «أَنَّ أَهْلَ الحِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ أَتَوْا عُمَرَ ا فَقَالُوا: إِنَّ المُسْلِمِينَ إِذَا مَرُّوا بِنَا كَلَّفُونَا ذَبْحَ الغَنَم وَالدَّجَاجِ فِي ضِيَافَتِهِمْ، فَقَالَ: أَطْعِمُوهُمْ مِلَىٰ ذَلِكَ»(٣).

وَيَحْرُمُ قِتَالُ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَأَخْذُ مَالِهِمْ، وَيَجِبُ عَلَىٰ الإِمَامِ حِفْظُهُمْ وَمَنْعُ مَنْعُ مَنْعُ وَمَنْعُ مَنْعُ وَمَنْعُ الْإِمَامِ حِفْظُهُمْ وَمَنْعُ مَنْ يُؤْذِيهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَذَلُوا الجِزْيَةَ لِحِفْظِهِمْ وَحِفْظِ أَمْوَالِهِمْ. وَيُمْنَعُونَ مِنْ رَكُوبِ الْخَيْلِ، وَحَمْلِ السِّلاحِ، وَمِنْ إِحْدَاثِ الكَنَائِسِ، وَمِنْ بِنَاءِ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا وَلَوْ ظُلُمًا، وَمِنْ إِظْهَارِ المُنْكُرِ وَالعِيدِ وَالصَّلِيبِ، وَضَرْبِ النَّاقُوسِ، وَمِنَ الجَهْرِ بِكَتَابِهِمْ، وَمِنَ الأَكْلِ وَالشَّرْبِ نَهَارَ رَمَضَانَ، وَمِنْ شُرْبِ الخَمْرِ، وَأَكْلِ الخِنْزِيرِ.

وَيُمْنَعُونَ مِنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ، وَشِرَاءِ المُصْحَفِ وَكُتُبِ الفِقْهِ وَالحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ ابْتِذَالَ ذَلِكَ بِأَيْدِيهِمْ، فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يَصِحَّ.

⁽١) أخرجه البخاري (٣/ ١١٥١).

⁽٢) حسن: رواه البيهقي في الكبرى (٩/ ٣٣٠)، وحسنه العلامة الألباني يَخْلِلُهُ في الإرواء (١٢٦٢).

⁽⁷⁾ صحيح: رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (7/ 24) رقم (99).



وَيُمْنَعُونَ مِنْ تَعْلِيَةِ البِنَاءِ عَلَىٰ المُسْلِمِ وَلَوْ رَضِيَ؛ لِقَوْلِهِ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الإِسْلَامُ يَعْلُو وَلا يُعْلَىٰ عَلَيْهِ» (١) وَسَوَاءٌ لاَصَقَهُ أَمْ لاَ، إِذَا كَانَ يُعَدُّ جَارًا لَهُ، فَإِنْ عَلَاهُ وَجَبَ نَقْضُهُ، وَلا يُمْنَعُونَ مِنْ مُسَاوَاتِهِ لَهُ، أَيْ لِبِنَاءِ المُسْلِمِ؛ لِأَنَّ فَإِنْ عَلَاهُ وَجَبَ نَقْضُهُ، وَلا يُمْنَعُونَ مِنْ مُسَاوَاتِهِ لَهُ، أَيْ لِبِنَاءِ المُسْلِمِ؛ لِأَنَّ فَإِنْ عَلَاهُ وَجَبَ نَقْضُه، وَلا يُعَادُ ذَلِكَ لا يُنْفَضَى، وَلا يُعَادُ عَالِيًا مِنْ مُسْلِمٍ لا يُنْفَضَى، وَلا يُعَادُ عَالِيًا لَوِ انْهَدَمَ.

وَيَلْزَمُهُمْ التَّمَيُّزُ عَنَّا بِلِبْسِهِمْ، وَيُكْرَهُ لَنَا التَّشَبُّهُ بِهِمْ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْم فَهُوَ مِنْهُمْ». ('').

وَيَحْرُمُ القِيَامُ لَهُمْ، وَتَصْدِيرُهُمْ فِي المَجَالِسِ، وَبدَاءَتُهُمْ بِالسَّلَامِ، وَبِكَيْفَ أَصْبَحْتَ أَوْ أَمْسَيْتَ؟ أَوْ كَيْفَ أَنْتَ، أَوْ حَالُكَ؟ وَتَحْرُمُ تَهْنِتَتُهُمْ، وَتَعْزِيتُهُمْ، وَعَيْنَتُهُمْ، وَتَعْزِيتُهُمْ، وَعَيْلَتُهُ مَرْفُوعًا: «لا تَبْدَدُو وا اليَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ وَعِيَادَتُهُمْ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَّرُوهُ إِلَىٰ أَضْيَقِهَا»(").

وَمَنْ سَلَّمَ عَلَىٰ ذِمِّيٍّ ثُمَّ عَلِمَهُ سُنَّ قُولُهُ: رُدَّ عَلَيَّ سَلَامِي، وَإِنْ سَلَّمَ النَّهِ الذِّمِّ لَزِمَ رَدُّهُ، فَيُقَالُ: وَعَلَيْكُمْ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَصْرَ آَتِجَ النَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ

⁽١) حسـن:أخرجه الرويــاني (٢/ ٣٧)، والدارقطنــي (٣/ ٢٥٢)، والبيهقــي (٦/ ٢٠٥)، وحســنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٢٦٨).

⁽٢) حسن: أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، وابن أبي شيبة (١/ ٢١٢)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في صحيح الجامع (٦١٤٩).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٢١٦٧).



صَكَّالَلَّهُ عَلَيْهُوَسَلَمَ: «إِنَّا غَادُونَ إِلَىٰ يَهُودَ فَلَا تَبْدَؤُوهُمْ بِالسَّلَامِ، فَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»(۱).

وَإِنْ شَمَّتَ كَافِرٌ مُسْلِمًا أَجَابَهُ: يَهْدِيكَ اللهُ، وَكَذَا إِنْ عَطَسَ الذِّمِّيُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ تَغَلِّلُتُهُ: «أَنَّ اليَهُودَ كَانُوا يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَاَّلِللَّهُ عَلَيْهُوسَلَمَ، رَجَاءَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَرْحَمُكُمُ اللهُ، فَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ: يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالكُمْ »(").

وَتُكْرَهُ مُصَافَحَتُهُ؛ لِأَنَّهَا شِعَارُ المُسْلِمِينَ.

وَلَيْسَ لِكَافِرٍ دُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ مُسْلِمٌ.

وَإِنْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا فَلَنَا الحُكْمُ وَالتَّرْكُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن جَآ اُوكَ فَأَحَكُم بَيّنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمَ ﴾ [الثالاذ: ١٦].

وَإِنِ اتَّجَرَ إِلَيْنَا حَرْبِيٍّ أُخِذَ مِنْهُ العُشْـرُ، وَذِمِّيٌّ نِصْفُ العُشْـرِ مَرَّةَ فِي السَّنَةِ فَقَطْ؛ لِفِعْلِ عُمَرَيَةِ اللَّنَةِ، وَلَا تُعَشَّرُ أَمْوَالُ المُسْلِمِينَ.

وَإِنْ تَهَ وَدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ تَنَصَّرَ يَهُ وِدِيٌّ لَمْ يُقَرَّ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَىٰ دِينِ بَاطِل قَدْ أَقَّ بِبُطْلَانِهِ، أَشْبَهَ المُوْتَدَّ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الإِسْلَامُ أَوْ دِينُهُ الأَوَّلُ، فَإِنْ أَبَاهُمَا هُدَّ وَحُبْسَ وَضُرب، وَلَا يُقْتَلُ.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٢٥٧)، ومسلم (٢١٦٤).

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (٢٧٣٩)، وأحمد (٤/ ٤٠٠)، وصححه العلامة الألباني وَهَيَّلْهُ في الإرواء (١٢٧٧).



فَصْلٌ فِيمَا يُنْتَقَضُ بِهِ عَهْدُ الذِّمِّيِّ

يُنْتَقَضُ عَهْدُ الذِّمَّةِ بِمَا يَلِي:

أَوْ زَنَىٰ بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحِ انْتُقِضَ عَهْدُهُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ عَلَىٰ اللهِ وَجُلِّ أَرَادَ اسْتِكْرَاهُ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ عَلَىٰ الزِّنَىٰ، فَقَالَ: مَا عَلَىٰ هَذَا صَالَحْنَاكُمْ، فَأَمَرَ بِهِ فُصلِبَ فِي بَيْتِ المَقْدِسِ»(١).

٣- أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ انْتُقِضَ عَهْدُهُ؛ لِعَدَمِ وَفَائِهِ بِمُقْتَضَىٰ الذِّمَّةِ مِنْ أَمْنِ جَانِبِهِ.

١- أَوْ ذَكرَ اللهُ تَعَالَىٰ أَوْ رَسُولَهُ بِسُوءٍ، أَوْ ذَكرَ كِتابَهُ أَوْ دِينَهُ بِسُوءٍ، انْتُقِضَ عَهْدُهُ.
 أَوْ تَعَدَّىٰ عَلَىٰ مُسْلِم بِقَتْلٍ، أَوْ فَتَنَه عَنْ دِينِهِ انْتُقِضَ عَهْدُهُ ﴾ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ يَعُمُّ الْمُسْلِمِينَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَاتَلَهُمْ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ إِنْ تَجَسَّسَ، أَوْ آوَىٰ جَاسُوسًا.

وَيُخَيَّرُ الإِمَامُ فِيهِ كَالأَسِيرِ الحَرْبِيِّ، بَيْنَ رِقٍّ وَقَتْلِ وَمَنٍّ وَفِدَاءٍ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ لَا أَمَانَ لَهُ، قَدَرْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِنَا بِغَيْرِ عَقْدٍ وَلَا عَهْدٍ، وَمَالُهُ فَيْءٌ.

وَلا يُنْقَضُ عَهْدُ نِسَائِهِ وَأَوْلادِهِ الوَّجُودِ النَّقْضِ مِنْهُ دُونَهُمْ، فَاخْتُصَّ حُكْمُهُ بِهِ.

فَإِنْ أَسْلَمَ حَرُمَ قَتْلُهُ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ: «الإِسْلامُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ»(٬٬

⁽١) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (١٠/ ٩٦) رقم (٢٩٤٣٥). مختصرًا، والبيهقي (٨- ٢٠١)، وحسنه العلامة الألباني كَيَلَلُهُ في الإرواء (١٢٧٨).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٤/ ١٩٨-١٩٩) ٢٠٥، ١٠٥، وصححه العلامة الألباني كَيْلَاهُ فِي الإرواء (١٢٨٠).



البَيْعُ: هُوَ تَمْلِيكُ عَيْنٍ مَالِيَّةٍ، أَوْ مَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ عَلَىٰ التَّأْبِيدِ بِعِوَضٍ مَالِيٍّ، غَيْرِ رَبًا وَلَا قَرْضٍ.

وَهُ وَ جَاثِزٌ بِالكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْمَدَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّيَوَأَ ﴾ [الثَّقَ: ٢٠٥]، وَحِدِيث: «البَيِّعَان بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقًا» (١٠).

وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا أَن تَكُوكَ يَجِكُرَهُ عَن تَرَاضِ مِّنكُمٌ ﴾ [النَّمَا ال وَأَمَّا السُّنَةُ: فَحَدِيثُ: ﴿إِنَّمَا البَيْعُ عَنْ تَرَاضِ» (٢٠).

وَحَدِيثُ: «البَيِّعَان بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» ("). وَلَأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعِثَ وَالنَّاسُ يَتَبَايَعُونَ فَأَقَرَّهُمْ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَاعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاشْتَرَىٰ مُبَاشَرَةً وَتَوْكِيلًا.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَىٰ مُشْرُوعِيَّةِ البَيْعِ.

وَيَنْعَقِدُ البَيْعُ بِالقَوْلِ الدَّالِّ عَلَىٰ البَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَهُوَ الإِيجَابُ وَالقَبُولُ،

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

⁽٢) صحيح: رواه ابن حبان (٤٩٦٧)، وابن ماجه (٢١٨٥)، والبيهقي في الكبرئ (٢٩٦/)، وصححه العلامة الألباني كَلِيَّةُ في الإرواء (١٢٨٣).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).



فَيَقُولُ البَائِعُ: بِعْتُكَ، أَوْ مَلَّكْتُكَ، وَنَحْو ذَلِكَ، ثُمَّ يَقُولُ المُشْتَرِي: ابْتَعْتُ، أَوْ قَبلْتُ أَوْ اشْتَرَيْتُ وَنَحْوهَا.

وَيَصِحُّ القَبُولُ قَبْلَ الإِيجَابِ بِلَفْظِ أَمْرٍ أَوْ مَاضٍ مُجَرَّدٍ عَنِ اسْتِفْهَامٍ وَنَحْوِهِ اللَّهُ اللهِ يَجَابِ، مَا دَامَا وَنَحْوِهِ اللَّنَّ المَعْنَىٰ حَاصِلٌ بِهِ، وَيَصِحُّ القَبُولُ مُتَرَاخِيًا عَنِ الإِيجَابِ، مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِ الأَنَّ حَالَةَ المَجْلِسِ كَحَالَةِ العَقْدِ، فَإِنِ اشْتَعَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ عُرْفًا، فِي مَجْلِسِهِ اللَّهُ عَلَى المَجْلِسِ كَحَالَةِ العَقْدِ، فَإِنِ اشْتَعَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ عُرْفًا، أَو انْقَضَى المَجْلِسُ قَبْلَ القَبُولِ بَطُلَ الإَنْهُمَا صَارَا مُعْرِضَينِ عَنِ البَيْعِ، وَإِنْ خَالَفَ القَبُولُ الإِيجَابَ لَمْ يَنْعَقِدْ.

وَيَنْعَقِدُ بِالمُعَاطَاةِ، كَأَعْطِنِي بِهَذَا خُبْزًا، فَيُعْطِيهِ مَا يُرْضِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِالبَيْعِ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ أَحْكَامًا، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةُ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَىٰ العُرْفِ، وَالمُسْلِمُونَ فِي أَسْوَاقِهِمْ وَبِيَاعَاتِهِمْ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَالمُسْلِمُونَ فِي أَسْوَاقِهِمْ وَبِيَاعَاتِهِمْ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلا عَنْ أَصْحَابِهِ اسْتِعْمَالُ الإيجَابِ وَالقَبُولِ، وَلُو اشْتَرَطَ ذَلِكَ لَبَيِّنَهُ بَيَانًا عَامًا، وَلِأَنَّ المُعَاطَاةَ تَقُومُ مَقَامَ الإيجَابِ وَالقَبُولِ، لِلدَّلاَةِ عَلَىٰ الرِّينَ المُعَاطَةَ تَقُومُ مَقَامَ الإيجَابِ وَالقَبُولِ، لِلدَّلاَةِ عَلَىٰ الرِّينَ المُعَاطَةَ وَكُومُ مَقَامَ الإيجَابِ وَالقَبُولِ، لِلدَّلاَةِ عَلَىٰ الرِّضَا القِبُولِ، لِلدَّلاَةِ عَلَىٰ الرِّينَا عَامًا، وَلاَ عَنْ أَصْحَابِهِ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ فِيهَا، وَلا بَأْسَ بِذَوْقِ المَبِيعِ حَالَ الشِّرَاءِ.

وَلا يَنْعَقِدُ بَيْعُ الهَ زْلِ بِلا قَصْدِ لِحَقيقَتِهِ لِعَدَمِ الرِّضَىٰ، وَكَذَا التَّلْجِئَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَا قَصَدَا البَيْعَ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمَا كَالهَازِلَيْنِ.

وَمَعْنَىٰ بَيْعُ التَّلْجِئَةِ: أَنْ يَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ مِلْكَهَ فَيُوَاطِئ



رَجُلًا عَلَىٰ أَنْ يُظْهِرَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ؛ لِيَحْتَمِيَ بِلَالِكَ، وَلَا يُرِيدَانِ بَيْعًا حَقِيقِيًّا؛ وَلِحَدِيثِ: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئِ مَا نَوَىٰ» (١٠).

شُرُوطُ الْبَيْعِ،

يُشْتَرَطُ لِلْبَيْعِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ، إِذَا فُقِدَ شَرْطٌ مِنْهَا لَمْ يَصِحَّ البَيْعُ.

الشَّـرْطُ الأَوَّلُ: الرِّضَىٰ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَجَــُرَةً عَن تَرَاضِ مِّنكُمُ ﴾ [السَّنَة : ٢٩] وَحَدِيثِ: «إِنَّمَا البَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»('').

فَلا يَصِحُّ بَيْعُ المُكْرَهِ بِغَيْرِ حَقِّ، فَإِنْ أَكْرَهَهُ الحَاكِمُ عَلَىٰ بَيْعِ مَالِهِ لِوَفَاءِ دَيْنِهِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَ عَلَيْهِ بِحَقِّ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: الرُّشْدُ: يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ العَاقِدُ - وَهُوَ البَائِعُ وَالمُشْتَرِي- جَائِزَ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ لَهُ الرِّضَىٰ، فَاعْتُبِرَ فِيهِ الرُّشْدُ كَالإِقْرَارِ.

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ المُمَيِّزِ وَالسَّفِيهِ مَا لَمْ يَأْذَنْ وَلِيُّهُمَا؛ فَإِنْ أَذَنَا صَحَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱيْنُوْاٱلْيَنَهَىٰ﴾ [النَّنَة : ١]، مَعْنَاهُ: اخْتَبِرُوهُمْ لِتَعْلَمُوا رُشْدَهُمْ.

وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِتَفْوِيضِ البَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِلَيْهِمَا، وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُمَا فِي اليَسِيرِ بِلَا إِذْنٍ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: كَوْنُ المَبِيعِ مَالًا، وَهُوَ: مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ مُبَاحَةٌ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ،

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه ابـن حبـان (٤٩٦٧)، وابـن ماجـه (٢١٨٥)، والبيهقـي في الكـبرئ (٢٩٦/)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لَهُ فِي الإرواء (١٢٨٣).



كَالْمَأْكُولِ، وَالْمَشْرُوبِ، وَالْمَلْبُوسِ، وَالْمَرْكُوبِ، وَالْعَقَارِ، وَالْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَدِ اشْتَرَىٰ النَّبِيُّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَدِ اشْتَرَىٰ النَّبِيُّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَدِ الشَّتَرَىٰ النَّبِيُّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ جَابِرٍ بَعِيرًا ﴾ ﴿ وَتَكُلَ عُرْوَةً فِي شِرَاءِ شَاقٍ ﴾ (""، وَتَكُلَ عُرْوَةً فِي شِرَاءِ شَاقٍ ﴾ (""، وَأَكَلَ عُرْوَةً فِي شِرَاءِ شَاقٍ ﴾ (""، وَأَقَرَ أَصْحَابَهُ عَلَىٰ بَيْعِ هَذِهِ الأَعْيَانِ وَ شِرَائِهَا.

فَ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ عَلَيْكُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَآ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ..»(''). وَيُسْتَثْنَىٰ مِنَ الْمَيْتَةِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ.

وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ تَعَلِّقُهُ قَالَ: «نَهَىٰ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغْيِ، وَحُلْوَانِ الكَاهِنِ» (٠٠). فَلاَ يَصِتُّ بَيْعُ الكَلْبِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ مُعَلِّمًا.

وَلَا بَيْعَ آلَةَ لَهْوٍ وَخَمْرٍ وَلَوْ كَانَا ذِمِّيَّشِ.

وَالحَشَرَاتُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهَا، إِلَّا عَلَقًا لِمَصِّ الدَّمِ وَدِيدَانًا لِصَيْدِ السَّمَكِ وَمَا يُصَادُ عَلَيْهِ.

الشَّـرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ المَبِيعُ مِلْكًا لِلْبَائِعِ، أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ وَقْتَ العَقْدِ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٠٤)، ومسلم (٧١٥).

 ⁽٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٠٧)، والنسائي (٤٦٤٧)، وأحمد (٥/ ٢١٥)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَيْهُ في الإرواء (٢٨٦٦).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٣٦٤٣)، ومسلم (١٨٧٣).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١).

⁽٥) متفق عليه: رواه البخاري (٢٣٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).



مِنْ مَالِكِهِ أَوِ الشَّارِعِ، كَالوَكِيلِ وَوَلِيِّ الصَّغِيرِ، وَنَاظِرِ الوَقْفِ وَنَحْوِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَكِيمٍ بْنِ حَزَامٍ: «لَا تَبعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» (()، وَخُصَّ مِنْهُ المَأْذُونُ لَهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ المَالِكِ.

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الفُضُولِيِّ (" وَلَوْ أُجِيزَ بَعْدُ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكِ، وَلاَ مَأْذُونٌ لَهُ حَالَ العَقْدِ، وَكَذَا لَوْ بَاعَ سِلْعَةً وَصَاحِبُهَا سَاكِتٌ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ بَاعَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

وَإِنِ اشْتَرَىٰ لِغَيْرِهِ فِي ذَمَّتِهِ بِلا إِذْنِهِ، وَلَمْ يُسَمَّهِ فِي العَقْدِ صَحَّ العَقْدُ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي وَمَّتِهِ، وَهِي قَابِلَةٌ لِلتَّصَرُّفِ، وَيَصِيرُ مِلْكًا لِمَنِ اشْتَرَاهُ لَهُ مِنْ حِين العَقْدِ بِالإِجَازَةِ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَىٰ لِأَجْلِهِ وَنَزَلَ المُشْتَرِي نَفْسهُ مَنْزِلَةَ الوَكِيلِ، وَمَلَّكَهُ مَنِ الشَّتَرَىٰ لَهُ كَمَا لَوْ أَذِنَ، وَلَنِ مَ العَقْدُ المُشْتَرِي بِعَدَمِها – أَيْ عَدَم الإَجَازَةِ - ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنُوهُ غَيْرَهُ، وَلِي لِلمُشْتَرِي مِلْكًا كَمَا لَوْ لَمْ يَنُوهُ غَيْرُهُ، وَإِنْ سَمَّىٰ فِي العَقْدِ مَنِ اشْتَرَىٰ لَهُ لَمْ يَصِعَ.

وَإِنْ بَاعَ مَا يَظُنُّهُ لِغَيْرِهِ فَبَانَ وَارِثًا أَوْ وَكِيلًا صَحَّ.

الشَّـرْطُ الخَامِسُ: القُدْرَةُ عَلَىٰ تَسْلِيمِهِ الأَنَّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ تَسْلِيمِهِ شَبِيةٌ بِالمَعْدُومِ فَلَمْ يَصِحَّ بَيْعُهُ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۳۰۰۳)، والترمذي (۱۲۳۲)، والنسائي (٤٦١١)، وابن ماجه (٢١٨٨)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في صحيح الجامع (٢٠٦٧).

 ⁽٦) صورته: أن يبيع الرجل مال غيره، بشرط إن رضي به صاحب المال أمضى البيع، وإن لم
 يرض فسخ، وكذلك في شراء الرجل للرجل بغير إذنه، على أنه إن رضي المشتري صح
 الشراء، وإلا لم يصح.



فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ آبِقِ عُلِمَ خَبَرُهُ أَقْ لا؛ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّالِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ شِرَاءِ العَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ »(١).

وَلا بَيْعُ شَارِدٍ وَلا طَيْرٍ فِي هَوَاءٍ - وَلَوْ أَلِفَ الرُّجُوعَ - إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِمُغْلَقٍ وَلَوْ طَالَ زَمَنُ أَخْذِهِ.

وَلا بَيْعُ سَمَكٍ فِي مَاءٍ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ، مَا لَمْ يَكُنْ مَرْئِيًّا بِمَحُوزٍ يَسْهُلُ أَخْذُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ يُمْكِنُ تَسْلِيمُهُ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مَغْصُوبِ إلا لغَاصِبِهِ، أَوْ قَادِرٍ عَلَىٰ أَخْذِهِ مِنْ خَاصِبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْدِرُ عَلَىٰ تَسْلِيمِهِ، فَإِنَّ بَاعَهُ مِنْ غَاصِبِهِ أَوْ قَادَرٍ عَلَىٰ أَخْذِهِ صَحَّ لِعَدَمِ الغَرَرِ، فَإِنْ عَجَزَ بَعْدُ فَلَهُ الفَسْخُ.

الشَّرْطُ السَّادِسُ: مَعْرِفَةُ الشَّمَنِ وَالمُثَمَّنِ لِلمُتَعَاقِدَينِ؛ لِأَنَّ جَهَالَتَهُمَا غَرَرٌ، فَيَشْمَلَهُ النَّهْ يُ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ.

وَالمَعْرِفَةُ تَكُونُ إِمَّا بِالوَصْفِ بِمَا يَكْفِي فِي السَّلَمِ فِيمَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ خَاصَّةً، فَيَصِتُّ البَيْعُ بِهِ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا فَلَهُ الفَسْخُ، أَوِ المُشَاهَدَةِ حَالَ العَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ بِيَسِيرٍ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ المَبِيعُ عَادَةً؛ لِحُصُولِ العِلْمِ بِالمَبِيعِ بِتِلْكَ المُشَاهَدَةِ.

الشَّرْطُ السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ البَيْعُ مُنْجَزًا لا مُعَلَّقًا، كَبِعْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، أَوْ إِنْ رَضِي زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ، وَلِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ فَلَمْ يَجُزْ تَعْلِيقُهُ عَلَىٰ شَرْطٍ مُسْتَقْبَلِ كِالنِّكَاحِ.

⁽١) ضعيف: أخرجه أحمد (٣/ ٢٤)، وضعفه العلامة الألباني يَخْلِلُهُ في الإرواء (١٢٩٣).



وَيَصِحُّ: بِعْتُ وَقَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ اللهُ اللهُ العَدَمِ الغَرَرِ، وَلِأَنَّهُ يُقْصَدُ لِلتَّبَرُّكِ لَا لِلتَّرَدُّدِ.

وَمَنْ بَاعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولا لَمْ يَتَعَذَّرْ عِلْمُهُ كَهَذَا العَبْدِ وَتُـوْبِ وَنَحْوِهِ، صَحَّ فِي المَعْلُومِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِصُدُورِ البَيْعِ فِيهِ مِنْ أَهْلِهِ، وَعَدَمِ الجهَالَةِ؛ لِإِمْكَانِ مَعْرِفَتِهِ بِتَقْسِيطِ الثَّمَنِ عَلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا، وَبَطلَ فِي المَجْهُولِ لِلْجَهَالَةِ.

وَإِنْ تَعَـٰذَرَ مَعْرِفَةُ المَجْهُولِ، كَبِعْتُكَ هَـٰذِهِ الفَرَسَ وَحَمْلَ الأُخْرَىٰ بِكَذَا، وَلَمْ يُبَيِّنْ ثَمَنَ المَعْلُومِ فَبَاطِلٌ بِكُلِّ حَالٍ.





فَصْلٌ فِي البُيُوعِ المُنْهِيِّ عَنْهَا وَنَحْوِهَا

وَيَحْرُمُ وَلا يَصِحُّ بَيْعٌ وَلا شِرَاءٌ فِي المَسْحِدِ، وَلا مِمَّنْ تَلْزَمُهُ الجُمُعَةُ بَعْدَ نِدَائِهَا النَّانِي الَّذِي عِنْدَ المِنْبَرِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ عَلَىٰ عَهْدِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ، فَاخْتَصَّ بِهِ الحُحْمُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا نُودِ كَ لِلصَّلَوْةِ مِن فَاخْتَصَّ بِهِ الحُحْمُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا نُودِ كَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ الْجَمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرُ اللّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ [النَّقِيقَ : ١] وَالنَّهْ يُ يَقْتَضِي الفَسَادَ، وَأَمَّا النَّذَاءُ الأَوَّلُ فَزَادَهُ عُثْمَانُ تَعَرَافُتُهُ لَمَّا كُثُرُ النَّاسُ.

وَكَذَا قَبْلَ النِّدَاءِ لِمَنْ مَنْزِلُهُ بَعِيدٌ فِي وَقْتِ وُجُوبِ السَّعْيِ عَلَيْهِ، وَتَحْرُمُ المُسَاوَمَةُ وَالمُنَادَاةُ إِذَنْ؛ لِأَنَّهُمَا وَسِيلَةٌ لِلبَيْعِ المُحَرَّمِ، وَكَذَا لَوْ تَضَايَقَ وَقْتُ مَكْتُويَةٍ، فَلا يَصِتُّ البَيْعُ وَلَا الشَّرَاءُ قِيَاسًا عَلَىٰ الجُمُعَةِ.

وَيَصِحُّ بَعْدَ النِّدَاءِ المَذْكُورِ البَيْعُ لِحَاجَةٍ، كَمُضْطَرِّ إِلَىٰ طَعَامٍ أَوْ سُتْرَةٍ وَنَحْوِهِمَا إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ يُبَاعُ.

وَيَصِعُ أَيْضًا النِّكَاحُ وَسَائِرُ المُقُودِ، كَالقَرْضِ وَالرَّهْنِ وَالضَّمَانِ وَالإِجَارَةِ وَإِمْضَاءِ بَيْعِ خِيَارٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقِلُّ وُقُوعُهُ، فَلَا تَكُونُ إِبَاحَتُهُ ذَرِيعَةً إِلَىٰ فَوَاتِ الجُمُعَةِ أَوْ بَعْضِهَا، بِخِلَافِ البَيْعِ.

وَلَا يَصِتُّ بَيْعُ العِنَبِ وَالعَصِيرِ لِمُتَّخِذِهِ خَمْرًا، وَلَا بَيْعُ البَيْضِ وَالجُوزِ وَنَحْوِهِمَا لِلقِمَارِ، وَلَا بَيْعُ السِّلاحِ فِي الفِئْنَةِ، وَلِأَهْلِ الحَرْبِ أَوْ تُطَّاعِ الطَّرِيقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى أَلْإِثْمِ وَٱلْمُدُونَ ﴾ [الثالثة : ١]؛ وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَىٰ عَيْنِ مَعْصِيةِ اللهِ تَعَالَىٰ بِهَا فَلَمْ يَصِحَّ، كَإِجَارَةِ الأَمَةِ لِلزِّنَىٰ وَالزَّمْرِ.



وَلا يَصِحُّ بَيْعُ قِنِّ مُسْلِمِ لِكَافِرٍ لا يَعْتِقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لا يَجُوزُ اسْتِدَامَةُ المِلْكِ لِلكَافِرِ عَلَىٰ المُسْلِمِ، فَإِنْ كَانَ يَعْتِقُ عَلَيْهِ كَأَبِيهِ وَابْنِهِ وَأَخِيهِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَىٰ حُرِّيَتِهِ، وَلِأَنَّ مِلْكَهُ لا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ، بَلْ يُعْتَقُ فِي الحَالِ.

وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ عَلَىٰ بَيْعِ أَخِيهِ المُسْلِمِ، كَقَوْلِهِ لِمَنِ اشْتَرَىٰ شَيْنًا بِعَشَرَةِ أَعْطِيكَ مِثْلَهُ بِتِسْعَةٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ: «وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَيْعِ بَعْضُ كُمْ عَلَىٰ بَيْعِ بَعْضُ »(').

وَلا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ عَلَىٰ شِرَاثِهِ، كَقَوْلِهِ لِمَنْ بَاعَ شَيْئًا بِتِسْعَةٍ: عِنْدِي فِيهِ عَشَرَةٌ؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ يُسَمَّىٰ بَيْعًا، فَيَدْخُلُ فِي الحَدِيثِ السَّابِقِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الإِضْرَارِ بِالمُسْلِم، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

وَأَمَّا السَّوْمُ "عَلَىٰ سَوْمِ المُسْلِمِ مَعَ الرِّضَىٰ الصَّرِيحِ فَحَرَامٌ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَلَّىٰ مَرْفُوعًا: «لا يَسُومُ الرَّجُلُ عَلَىٰ سَوْمِ أَخِيهِ» (") وَيَصِحُّ العَقْدُ، لَأِنَّ - هُرَيْرَةَ تَعَلَّىٰ مَرْفُومٍ أَخِيهِ» (") وَيَصِحُّ العَقْدُ، لَأَنَّ

والسوم المنهي عنه هوأن يتساوم المتبايعان في السلعة ويتقاربا الانعقاد، فيجيء رجل آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويخرجها من يد المشتري الأول بزيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين ورضيا به قبل الانعقاد، فذلك ممنوع عند المقاربة، لما فيه من الإفساد، ومباح في أول العرض والمساومة.

انظر: النهاية (٢/ ٤٢٥) وتهذيب اللغة (١٣/ ٧٥) والتعريفات ص (١٢٣) ودستور العلماء (٢/ ١٣٧) ولسان العرب (١٢/ ٣٠٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢١٥٠)، ومسلم (١٤١٣).

⁽٢) السَّومُ في المبايعة: هو عرض السَّلعة على البيع، وسامها المشتري طلب بيعها منه.

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٤٠٨).



المَنْهِيَّ عَنْهُ السَّوْمُ لَا البَيْعَ، فَإِنْ وُجِدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ عَدَمِ الرِّضَىٰ لَمْ يَحْرُمُ السَّوْمُ؛ لِأَنَّ المُسْلِمِينَ يَبِيعُونَ فِي أَسْوَاقِهِمْ بِالمُزَايَدَةِ.

وَيَحْرُمُ بَيْعُ المُصْحَفِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ سَيَظَيَّهَا: ﴿ وَدِدْتُ أَنَّ الأَيْدِي تُقْطَعُ فِي بَيْعِهَا ﴾ (١).

وَلِأَنَّ تَعْظِيمَهُ وَاجِبٌ، وَفِي بَيْعِهِ ابْتِذَالٌ لَهُ، وَلَا يُكُرَهُ إِبْدَالُهُ وَشِرَاؤُهُ اسْتِنْقَاذًا مِنْ كَافِرِ.

وَيَحْرُمُ وَطْءُ الأَمَةِ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا؛ لِأَنَّ فِيهِ حِفْظَ مَاثِهِ وَصِيَانَةَ نَسَبِهِ، فَوَجَبَ الاسْتِبْرَاءُ قَبْلَ البَيْع.

وَيَصِحُّ العَقْدُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ الاسْتِبْرَاءُ عَلَىٰ المُشْتَرِي؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ تَعَالَّلُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَامَ أَوْطَ اسَ أَنْ تُوطاً حَامِلٌ حَتَّىٰ تَضَعَ، وَلا غَيْرُ حَامِلِ حَتَّىٰ تَحِيضَ حَيْضَةً»(١).

وَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِي المَقْبُوضِ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، وَيُضْمَنُ هُ وَ وَزِيَادَنَهُ كَمَعْصُ وَلِا يَصَدُّ وَكَذَلِكَ المَقْبُوضُ عَلَىٰ كَمَعْصُ وبٍ الْأَنَّهُ قَبَضَهُ عَلَىٰ وَجْهِ الضَّمَانِ وَلَا بُدَّ. وَكَذَلِكَ المَقْبُوضُ عَلَىٰ وَجْهِ الشَّوْمِ، فَإِنْ أَخَذَهُ مَعَ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ لِيُرِيه، فَإِنْ رَضوهُ ابْتَاعَهُ، فَهُوَ مَضْمُونٌ، وَيُضْمَنُ بِالقِيمَةِ.

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٤/ ٢٨٨) رقم (٢٠٢٠) وضعفه العلامة الألباني رَهِيَّلُهُ في الإرواء (١٢٩٩).

⁽٢) صحيح: أخرجه أحمـد (٣/ ٦٢)، وأبـو داود (٢٥٧٧)، والدارقطنـي (٤/ ١١٢)، والحاكـم (٢/ ٢١٢)، والبيهقي (٥/ ٢٣٩)، وصححه العلامة الألباني ﴿ اللهِ فَهِ الإرواء (١٣٢).



بَابُ الشُّرُوطِ فِي البَيْعِ

وَالشَّرْطُ هُنَا: إِلْزَامُ أَحَدِ المُتَعَاقِدِينَ الآخَرَ بِسَبَبِ العَقْدِ مَا لَهُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ، أَيْ غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَمَحِلُّ المُعْتَبَرِ مِنْهَا صُلْبُ العَقْدِ.

وَالشُّرُوطُ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: صَحِيحٌ لازِمٌ: كَشَرْطِ تَأْجِيلِ الثَّمَنِ أَوْ بَعْضِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُمُ بِدَيْنِ إِلَىٰٓ أَحِكِ مُسَكَّى ﴾ [الثَقَة: ١٨٦] الآية.

أَوْ شَرْطِ رَهْنِ أَوْ ضَمِينِ مُعَيَّنَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَصْلَحَةِ العَقْدِ.

أَوْ شَرْطِ صِفَةٍ فِي المَبِيعِ، كَالعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ صَانِعًا أَوْ مُسْلِمًا، وَالأَمَةِ بِكُرًا أَوْ تَحِيضُ، وَالدَّابَةِ هِمْلاَجَةً أَوْ لَبُونًا أَوْ حَامِلًا، وَالفَهْدِ أَوِ البَازِي صَيُودًا، فَإِنْ وَجِدَ المَشْرُوطُ لَزِمَ البَيْعُ لِصِحَّةِ الشَّرْطِ.

وَإِلَّا فَلُلْمُشْتَرِي الفَسْخُ لِفَقْدِ الشَّرْط، أَوْ أَرْشُ () فَقْدِ الصِّفَةَ المَشْرُوطَةِ إِنْ لَمْ يَفْسَخْ، كَأَرْشِ عَيْبٍ ظَهَرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَعَذَّرَ رَدٌّ تَعَيَّنَ أَرْشُ كَمَعِيبٍ تَعَذَّرَ رَدُّ تَعَيَّنَ أَرْشُ كَمَعِيبٍ تَعَذَّرَ رَدُّهُ، وَإِنْ شَرَطَ صِفَةً فَبَانَ أَعْلَا مِنْهَا فَلَا خِيَارَ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِطَ البِاثِعُ عَلَىٰ المُشْتَرِي مَنْفَعَةَ مَا بَاعَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً كَسُكْنَىٰ

 ⁽١) الأرش: هوأن يقوم المبيع صحيحًا ثم يقوم معيبًا فيؤخذ قسط ما بينهما من الثمن.
 انظر: الشرح الكبير (٤/ ٨٧).



الدَّارِ شَهْرًا، وَحَمَلانِ الدَّابَّةِ إِلَىٰ مَحِلِّ مُعَيَّنِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَطَّتُهُ: «أَنَّهُ بَاعَ النَّبِيِّ صَلَّالِتَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ جَمَلا، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَىٰ المَدِينَةِ»(١).

وَيَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُشْتَرِي عَلَىٰ البَائِعِ حَمْلَ مَا بَاعَهُ إِلَىٰ مَوْضِعِ مَعْلُوم، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا لَمْ يَصِحَّ الشَّـرْطُ، فَلَوْ شَـرَطَ الحَمْلَ إِلَىٰ مَنْزِلِهِ وَالبَائِعُ لَا يَعْرِفُهُ لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُشْتَرِي عَلَىٰ البَاثِعِ تَكْسِيرَ مَا اشْتَرَاهُ، أَوْ خِيَاطَتَهُ أَوْ تَفْصِيلَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَيْعٌ وَإِجَارَةٌ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ شَرْطَيْنِ مِن ذَلِكَ، وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ شَرْطَيْنِ مِنْ غَيْرِ النَّوْعَيْنِ الأَوَّلَيْنِ ("): كَحَمْلِ حَطَبٍ وَتَكْسِيرِهِ، وَخِيَاطَةٍ ثَوبٍ وَتَفْصِيلِهِ، بَطلَ البَيْعُ.

وَالقِسْمُ الثَّانِي: فَاسِدٌ: وَهُوَ مَا يُنَافِي مُقْتَضَىٰ العَقْدِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: يَبْطُلُ العَقْدُ مِنْ أَصْلِهِ: كَاشْتِرَاطِ أَحَدِهِمَا عَلَىٰ الآخَرِ عَقْدًا آخَرَ، كَسَلَفٍ وَقَرْضٍ، وَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَصَرْفِ لِلشَّمَنِ أَوْ غَيْرِهِ وَشَرِكَةٍ، وَهُوَ بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةِ المَنْهِيِّ عَنْهُ كَمَا فِي الحَدِيثِ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ»(٣).

وَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَىٰ ذَلِكَ، مِثْلُ بِعْتُكَ هَذَا عَلَىٰ أَنْ تُزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ،

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۲۹۶۷)، ومسلم (۷۱۵).

⁽٢) الأرش: هوأن يقوم المبيع صحيحًا ثم يقوم معيبًا فيؤخذ قسط ما بينهما من الثمن.

 ⁽٣) وهما شرط ما كان من مقتضى البيع، وشرط ما كان من مصلحته، فالأول كاشتراط
 حلول الثمن، والثاني كرهن وضمين.



أَوْ أُزَوِّ جُكَ ابْنَتِي، أَوْ تُنْفِقَ عَلَىٰ عَبْدِي، أَوْ دَابَّتِي؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ فَلَمْ يَصِحَّ، كَنِكَاحِ الشِّغَارِ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ سَيَظْتُهُ: «صَفْقَتَانِ فِي صَفْقَةٍ رِبا»(١).

والثَّانِي: مَا يَصِحُّ مَعَهُ البَيْعُ: فَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا حَسَارَةَ عَلَيْهِ، أَوْ مَتَىٰ نَفَقَ المَبِيع وَإِلَّا رَدَّهُ٬٬٬٬ أَوْ أَنْ لَا يَبِيعَهُ، أَوْ لَا يَهَبَهُ، وَلَا يَعْتِقَهُ، أَوْ إِنْ عَتَقَ فَالوَلاَءُ لَهُ لِهَ بَطَلَ الشَّرْطُ شَرْطً شَرْطًا لَيْسَ فِي لَهُ - بَطَلَ الشَّرْطُ شَرْطًا لَهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُو بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِاقَةَ شَرْطٍ »٬٬٬ وَالبَيْعُ صَحِيحٌ ؛ لَأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُو بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِاقَةَ شَرْطٍ »٬٬٬ وَالبَيْعُ صَحِيحٌ ؛ لَأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فِي عَدِيبُ بُرَيْرَةً : «أَبْطَلَ الشَّرْطَ، وَلَمْ يُبْطِلُ العَقْدَ »٬٬٬ وَلِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ فِي حَدِيثِ بُرَيْرَةً والثَّمَنِ إِنْ كَانَ هُو بَمَا نَقَصَهُ الشَّرْطُ وَمَ الثَّمْنِ وَمَعْهُ ولِي وَمَعْهُ ولِ، وَخِيَادٍ أَوْ أَجَلٍ مَجْهُ ولَيْنِ وَنَحُوهُ وَلَيْنِ فَلَاكَ ، فَيَصِحُّ البَيْعُ وَيَفْسُدُ الشَّرْطُ.

وَالثَّالِثُ: مَا لاَ يَنْعَقِدُ مَعَهُ بَيْعٌ، نَحْقَ: بِعْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي بِكَذَا، أَوْ إِنْ رَضِيَ زَيْدٌ بِكَذَا، وَكَذَا تَعْلِيقُ القَبُولِ، أَوْ يَقُولُ لِلمُرْ تَهِنِ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ فِي مَحِلِّهِ وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَكَ لا يَصِحُّ البَيْعُ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ» (٥٠.

⁽۱) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف»(٦/ ١١٩) رقم (٢٠٨٢٧) وصححه العلامة الألباني كَيْمَالِيَّهُ في الإرواء (١٣٠٧).

⁽٢) أي وإن شرط أنه متىٰ: «نَفَقَ» بالفتح أي راج المبيع، فربح فيه، وإلا رد المبيع علىٰ البائع، بطل الشرط، وصح البيع.

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢١٥٥)، ومسلم (١٥٠٤).

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.

⁽٥) مرسل: رواه الشافعي (٣٢٤)، وقال العلامة الألباني كَثَلِثُهُ في الإرواء (١٤٠٦) : مرسل.



وَكَذَا كُلُّ بَيْعٍ عُلِّقَ عَلَىٰ شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْر: «إِنْ شَاءَ اللهُ» وَغَيْر: «بَيْعِ العُرْبُونِ» بِأَنْ يَدْفَعَ بَعْدَ العَقْدِ شَيْئًا، وَيَقُولُ: إِنْ أَخَذْتُ المَبِيعَ أَتَمَمْتُ الثَّمَنَ، وَإِلَّا فَهُ وَ لَكَ، فَيَصِحُّ لِفِعْلِ عُمَرَ تَعَظِّيْه، وَالمَدْفُوعُ لِلْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَتِمَّ البَيْعُ، وَالمَدْفُوعُ لِلْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَتِمَّ البَيْعُ، وَالإَجَارَةُ مِثْلُهُ.

وَإِنْ بَاعَهُ شَيْئًا وَشَرَطَ فِي البَيْعِ البَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ مَجْهُولٍ أَوْ مِنْ عَيْبِ
كَذَا إِنْ كَانَ، لَـمْ يَسْرَأُ البَائِعُ، فَإِنْ وَجَـدَ المُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ عَيْبًا فَلَـهُ الخِيَارُ؛
لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَثُبُتُ بَعْدَ البَيْعِ فَلَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ قَبْلَهُ، وَإِنْ سَـمَّىٰ العَيْبَ أَوْ أَبْرَأَهُ
المُشْتَرِي بَعْدَ العَقْدِ بَرِئَ.

وَمَنْ بَاعَ مَا يَذْرَعُ عَلَىٰ أَنَّهُ عَشَرَةٌ، فَبَانَ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ صَعَّ البَيْعُ، وَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ.

وَلِكُلِّ الفَسْخُ لِضَرَرِ الشِّرْكَةِ، مَا لَمْ يُعْطِ البَائِعُ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي مَجَّانًا فِي المَسْتَرِي بِأَخْذِهِ بِكُلِّ الثَّمَنِ فِي الثَّانِيَةِ، فَلَا فَسْخَ المَسْتَلَةِ الأُولَى، أَوْ يَرْضَىٰ المُشْتَرِي بِأَخْذِهِ بِكُلِّ الثَّمَنِ فِي الثَّانِيَةِ، فَلَا فَسْخَ لِعَدَمِ فَوَاتِ الغَرَضِ، وَإِنْ كَانَ المَبِيعُ نَحْوَ صُبْرَةٍ عَلَىٰ أَنَّهَا عَشَرَةُ أَقْفِزَةٍ، فَبَانَتْ لِعَدَمِ فَوَاتِ الغَرَضِ، وَإِنْ كَانَ المَبِيعُ نَحْوَ صُبْرَةٍ عَلَىٰ أَنَّهَا عَشَرَةُ أَقْفِزَةٍ، فَبَانَتْ أَقَلَ أَوْ أَكْثَرَ صَحَّ البَيْعُ وَلَا خِيَارَ، وَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الضَّرَدِ.





بَابُ الخِيَارِ

الخِيَارُ اسْمُ مَصْدَرِ اخْتَارَ، أَيْ طَلَبَ خَيْرَ الأَمْرَيْنِ مِنَ الإِمْضَاءِ وَالفَسْخِ. وَأَقْسَامُهُ سَبْعَةٌ ،

الأوَّلُ: خِيَارُ المَجْلِسِ: وَيَثْبُتُ لِلْمُتَعَاقِدَينِ مِنْ حِينِ العَقْدِ إِلَىٰ أَنْ يَتَفَرَّ قَا مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ المُكْرَهِ كَعَدَمِهِ، وَيَثْبُتُ فِي البَيْعِ؛ لِحَدِيثِ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»(').

مَا لَمْ يَتَبَايَعَا عَلَىٰ أَنْ لَا خِيَارَ، فَيَلْزَمُ البَيْعُ بِمُجَرَّدِ العَقْدِ، أَوْ يُسْقِطَاهُ بَعْدَ العَقْدِ فَيَسْقُطَهُ وَيَنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا العَقْدِ فَيَسْقُطُهِ، وَإِنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا العَقْدِ فَيَسْقُطُهُ وَيَنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا بَقِي خِيَارُ الآخَوِ وَلَحَدِيثِ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَقَرَّقَا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَتَبَايَعَا عَلَىٰ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ » وَفِي صَاحِبَهُ، فَإِنْ خَيَّر أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَتَبَايَعَا عَلَىٰ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ » وَفِي لَفْ ظِي: «المُتَبَايعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ البَيْعُ كَانَ عَنْ خِيَارٍ، فَإِنْ كَانَ البَيْعُ كَانَ عَنْ خِيَارٍ ، فَإِنْ البَيْعُ عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ » مُتَفَقَّ عَانْ عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ » مُتَفَقَّ عَلَيْهِمَا.

وَيَنْقَطِعُ الخِيَارُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ المَوْتَ أَعْظَمُ الفُرْقَتَيْنِ، وَلا يَنْقَطِعُ بِجُنُونِهِ فِي المَجْلِسِ، وَهُوَ عَلَىٰ خِيَارِهِ إِذَا أَفَاقَ حَتَّىٰ يَجْتَمِعَا، ثُمَّ يَفْتَرِقَا.

وَتَحْرُمُ الفُرْقَةُ مِنَ المَجْلِسِ خَشْيَةَ الاسْتِقَالَةِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «وَلا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»(١).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

⁽٢) حسن: أخرجه أبو داود (٣٤٥٦)، والنسائي (٤٤٨٣)، وحسنه العلامة الألباني مَثَلَثُهُ في صحيح الجامع (٢٨٩٤).



القِسْمُ الثَّانِي: خِيَارُ الشَّرْطِ: وَهُوَ أَنْ يَشْرُطَا أَوْ أَحَدُهُمَا الخِيَارَ إِلَىٰ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، فَيَصِتُّ وَإِنْ طَالَتْ المُدَّةُ؛ لِحَدِيثِ: «المُسْلِمُونَ عَلَىٰ شُرُوطِهِمْ» (١٠).

لَكِنْ يَحْرُمُ تَصَرُّفُهُمَا فِي الثَّمَنِ وَالمُثَمَّنِ مُدَّةَ الخِيَارِ، إِلَّا بِمَا يَحْصُلُ بِهِ تَجْرُبَةُ المَبِيعِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ، فَيَنْفُ ذُ تَصَرُّفُهُ، وَيَبْطُلُ خِيَارُهُ كَالمَعِيبِ.

وَيَنْتَقِلُ المِلْكُ مِنْ حِينِ العَقْدِ لِلْمُشْتَرِي، فَمَا حَصَلَ فِي تِلْكَ المُدَّةِ مِنْ النَّمَاءِ المُنْفَصِلِ فَلِلْمُشْتَقلِ لَهُ وَلَوْ أَنَّ الشَّرْطَ لِلاَّخِرِ فَقَطْ، وَلَوْ فُسِخَ البَيْعُ؛ لِلسَّمَاءِ المُنْفَصِلِ قَلَوْمَ المَّنْفَعِينِ عَائِشَةَ تَعَلِيْكُ اللَّهَ النَّيِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قَضَىٰ أَنَّ الخَرَاجَ بِالضَّمَانِ "').

وَلا يَفْتَقِرُ فَسْخُ مَنْ يَمْلِكُهُ إِلَىٰ حُضُورِ صَاحِبِهِ وَلا رِضَاثِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ جُعِلَ إِلَىٰ اخْتِيَارِهِ، فَجَازَ مَعَ غَيْبَةِ صَاحِبِهِ وَسَخَطِهِ كَالطَّلَاقِ. فَإِنْ مَضَىٰ زَمَنُ الخِيَارِ وَلَىٰ الْخِيَارِ وَلَمْ يُفْسَخْ صَارَ لازِمًا؛ لِثَلَّا يُفْضِي إِلَىٰ بَقَاءِ الخِيَارِ أَكْثَرَ مِنْ مُدَّتِهِ المَشْرُوطَةِ.

وَيَسْـقُطُ الخِيَـارُ بِالقَوْلِ وَبِالفِعْلِ، كَتَصَرُّفِ المُشْـتَرِي فِي المَبِيعِ بَوَقْفٍ، أَوْهِبَةٍ، أَوْ سَوْمٍ، أَوْ لَمْسِ لِشَهْوَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَىٰ الرِّضَىٰ.

وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ إِنْ كَانَ الخِيَارُ لَهُ فَقَطْ، وَإِلَّا لَمْ يَنْفُذْ؛ إِلَّا عِنْقَ المُشْتَرِي؛ لِقُوَّةِ العِنْقِ وَسرَايَتِهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) حســن: رواه أبــو داود (٣٥٠٨)، والترمــذي (١٢٨٥)، والنســائي (٤٤٩٠)، وابن ماجه (٢٢٤٢)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٣١٥).



وَيَشْبُتُ خِيَارُ الشَّرْطِ فِي البَيْعِ وَالصُّلْحِ وَالقِسْمَةِ وَالهِبَةِ بِمَعْنَاهُ - أَيْ بِمَعْنَىٰ البَيْعِ - كَالصُّلْحِ بِعِوَضٍ عَنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ مُقَرِّ بِهِ وَقِسْمَةِ التَّرَاضِي وَهِبَةِ الثَّوَاضِي وَهِبَةِ الثَّوَابِ؛ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنَ البَيْعِ.

وَفِي الإِجَارَةِ فِي الذِّمَّةِ كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ، أَوْ فِي إِجَارَةٍ عَلَىٰ مُدَّةٍ لَا تَلِي العَقْدَ كَسَنَةِ ثَلَاثٍ فِي الإِجَارَةِ عَلَىٰ مُدَّةٍ لَا تَلِي العَقْدَ كَسَنَةِ ثَلَاثٍ فَإِنْ كَسَنَةِ ثَلَاثٍ الْأَنْ فَرَطَ مُدَّةً تَنْقَضِي قَبْلَ دُخُولِ سَنَةِ ثَلَاثٍ افَإِنْ وَلِيَتُ مُدَّة العَقْدِ كَشَهْ مِنَ الآن لَمْ يَصِحَّ شَرْطُ الخِيَارِ الْمَلَا يُؤَدِّي إِلَىٰ فَوَاتِ بَعْضِ المَنَافِعِ المَعْقُودِ عَلَيْهَا أَوِ اسْتِيفَائِهَا فِي مُدَّةِ الخِيَارِ ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ جَائِزٍ .

وَلَا يَثْبُتُ خِيَارُ الشَّـرُطِ فِي خَيْرِ مَا ذُكِرَ، كَصَرْفٍ وَسَـلَمٍ وَضَمَانٍ وَكَفَالَةٍ، وَيَصِحُّ شَرْطُهُ لِلْمُتَعَاقِدَينِ وَلَوْ وَكِيلَيْنِ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: خِيَارُ الغَبْنِ: وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَا يُسَاوِي عَشرَةً بِثَمَانِيَةٍ، أَوْ يَشْتَرِي مَا يُسَاوِي عَشرَةً بِثَمَانِيَةٍ، أَوْ يَشْتَرِي مَا يُسَاوِي ثَمَانِيَةً بِعَشرَةٍ، فَيَثْبُتُ الخِيَارُ وَلَا أَرْشَ مَعَ الإِمْسَاكِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَجْعُلُهُ لَهُ، وَلَمْ يَفُتْ عَلَيْهِ جُزْءٌ مِنَ المَبِيعِ يَأْخُذُ الأَرْشَ فِي مُقَابَلَتِهِ، وَلَهُ ثَلَاثُ صُور:

إِحْدَاهَا: تَلَقِّي الرُّكْبَان: لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَلْقَوْا الجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَىٰ سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالخِيَارِ» ((). النَّانِيَةُ: النَّجْشُ: وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي السِّلْعَةِ مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا لِيَغُرَّ المُشْتَرِي: «لَنَهْيِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَزِيدَ فِي السِّلْعَةِ مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا لِيَغُرَّ المُشْتَرِي: «لَنَهْيِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٥١٩).



عَنِ النَّجْشِ»(١) وَالشِّرَاءُ صَحِيحٌ؛ لَأَنَّ النَّهْيَ عَادَ إِلَىٰ النَّاجِشِ لاَ إِلَىٰ العَاقِدِ، لَكِنْ لَهُ الخِيَارُ إِذَا غُبِنَ.

الثَّالِثَةُ: المُسْتَرْسِلُ: وَهُوَ مَنْ جَهِلَ القِيمَةَ مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ، وَلَا يُحْسِنُ أَنْ يُمَاكِسَ، فَلَهُ الخِيَارُ إِذَا غُبِنَ لِجَهْلِهِ بِالمَبِيعِ، أَشْبَهَ القَادِمَ مِنْ سَفَرٍ.

القِسْمُ الرَّابِعُ: خِيَارُ التَّدْلِيسِ: وَهُو أَنْ يُدَلِّسَ البَاثِعُ عَلَىٰ المُشْتَرِي مَا يَزِيدُ بِهِ الشَّمَنُ، كَتَصْرِيةِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، وَتَحْمِيرِ الوَجْهِ، وَتَسْوِيدِ الشَّعْرِ؛ وَيَحْرُمُ لِقَوْلِهِ صَلَّالَةَ عُويَدَلَّمَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»().

وَيَثُبُتُ لِلْمُشْتَرِي الخِيَارُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَظِّتُهُ مَرْ فُوعًا: «لا تَصُرُّوا الإِبَلَ وَالغَنَم، فَمَنِ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِحَيْرِ النَّظَرَينِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدِّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ ((*). وَكُلُّ تَدْلِيسٍ يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ يُثْبِتُ خِيَارَ الرَّدِّ قِيَاسًا عَلَى التَّصْرِيةِ، حَتَّى وَلَوْ حَصَلَ التَّدْلِيسُ مِنَ البَائِعِ بِلَا قَصْدٍ؛ لِدَفْعِ ضَرَرِ المُشْتَرِي أَشْبَهَ بِالعَيْبِ.

وَخِيَارُ التَّدْلِيسِ عَلَىٰ التَّرَاخِي إِلَّا المُصَرَّاةَ، فَيُخَيَّرُ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ مُنْذُ عَلِمَ بَيْنَ إِمْسَاكٍ بِلَا أَرْشٍ وَرَدٍّ مَعَ صَاعِ تَمْرٍ سَلِيم إِنْ حَلَبَهَا، فَإِنْ عَدِمَ التَّمْرَ فَقِيمَتُهُ، وَيُقْبَلُ رَدُّ اللَّبَنِ بِحَالِهِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٠١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٤١٣).



القِسْمُ الخَامِسُ: خِيَارُ العَيْبِ: وَالعَيْبُ هُوَ مَا يُنْقِصُ قِيمَةَ المَبِيعِ عَادَةً، فَمَا عَدَّهُ التَّاجَّارُ فِي عُرْفِهِمْ مُنْقِصًا أُنِيطَ الحُكْمُ بِهِ، وَمَا لَا فَلَا، وَيَحْرُمُ عَلَىٰ الْبَائِعِ كَتْمُهُ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ تَعَالَّتُهُ مَرْفُوعًا: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِم، وَلا يَجِلُّ لِمُسْلِم بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلّا بَيَّنَهُ لَهُ اللهُ اللهُل

فَ إِذَا وَجَدَ المُشْتَرِي بِمَا اشْتَرَاهُ عَيْبًا يَجْهَلُهُ، خُيِّرَ بَيْنَ رَدِّ المَبِيعِ بِنَمَائِهِ المُثَّصِلِ وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الرَّدِّ، لِأَنَّ المِلْكَ يَنْتَقِلُ عَنْهُ بِاخْتِيَارِهِ الرَّدَّ، فَتَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ المُثَّصِلِ وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الرَّدَّ، لِأَنَّهُ بَذَلَ الثَّمَنَ لِيُسلَّمَ لَهُ مَبِيعٌ سَلِيمٌ وَلَمْ يُسَلَّمُ لَهُ مَبِيعٌ سَلِيمٌ وَلَمْ يُسَلَّمُ لَهُ مَبِيعٌ سَلِيمٌ وَلَمْ يُسَلَّمُ لَهُ مَبْتِعٌ سَلِيمٌ وَلَمْ يُسَلَّمُ لَهُ مَبْتِعٌ سَلِيمٌ وَلَمْ يُسَلَّمُ لَهُ مَنْ فِي المُصَرَّاةِ، وَأَمَّا النَّمَاءُ المُنْفَصِلُ كَالكَسْبِ وَالأُجْرَةِ وَمَا يُوهَبُ لَهُ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي فِي مُقَابَلَةِ ضَمَانِهِ.

وَبَينَ إِمْسَاكِهِ، وَيَأْخُذُ الأَرْشَ؛ لِأَنَّ الجُزْءَ الفَائِتَ بِالعَيْبِ يُقَابِلُهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، فَإِذَا لَمْ يُسَلَّمْ لَهُ كَانَ لَهُ مَا يُقَابِلُهُ، وَهُوَ الأَرْشُ.

وَالأَرْشُ: قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ صَحِيحًا وَمَعِيبًا مِنْ ثَمَنِهِ. وَمَنِ اشْـتَرَىٰ مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ، أَوْ مُدَلَّسًا أَوْ مُصَرَّاةً وَهُوَ عَالِمٌ؛ فَلَا خِيَارَ لَهُ.

وَيَتَعَيَّنُ الأَرْشُ مَعَ تَلَفِ المَبِيعِ عِنْدَ المُشْتَرِي لِتَعَدُّرِ الرَّدِّ، وَعَدَم وُجُودِ الرِّضَى بِهِ نَاقِصًا، وَكَذَا إِذَا زَالَ مِلْكُ المُشْتَرِي بِعِثْتِي أَوْ مَوْتٍ أَوْ وَقُفٍ، أَوْ تَعَذَّرَ الرَّدُّ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالعَيْبِ، وَكَذَا إِنْ بَاعَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِعَيْبِهِ.

⁽۱) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ١٥٨)، وابن ماجه (٢٢٤٦)، و الطبراني (١٧/ ٣١٧)، والحاكم (٢/ ١٠)، والبيهقي (٥/ ٣٢٠)، وصححه العلامة الألباني كِيَّالِثُهُ في صحيح الجامع (٦٧٠٥).



وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ البَائِعُ عَلِمَ بِالعَيْبِ وَكَتَمَهُ تَدْلِيسًا عَلَىٰ المُشْتَرِي، فَيَحْرُمُ وَيَدْهَبُ عَلَىٰ البَائِع، وَيَرْجِعُ المُشْتَرِي بِجَمِيع مَا دَفَعَهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ غَرَّ المُشْتَرِي.

وَإِنِ اشْتَرَىٰ مَا لَم يَعْلَمُ عَيْبَهُ بِدُونِ كَسْرِهِ كَجَوْزِ هِنْدٍ وَبَيْضِ نَعَام، فَكَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فَاسِـدًا فَأَمْسَكَهُ فَلَهُ أَرْشُهُ، وَإِنْ رَدَّهُ رَدَّ أَرْشَ كَسْرِهِ الَّذِي تَبَقَّىٰ لَهُ مَعَهُ قِيمَـةً وَأَخَـذَ ثَمَنَه؛ لِأَنَّ عَقْدَ البَيْعِ يَقْتَضِي السَّلَامَة، وَيَتَعَيَّنُ أَرْشٌ مَعَ كَسْرٍ لَا تَبْقَىٰ مَعَهُ قِيمَةٌ.

وَإِنْ كَانَ المَبِيعُ كَبَيْضِ دَجَاجِ فَكَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فَاسِدًا رَجَعَ بِكُلِّ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَا فَسَادَ العَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ لِكُونِهِ وَقَعَ عَلَىٰ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ فَاسِدِ ذَلِكَ إِلَىٰ بَاثِعِهِ لِعَدَم الفَائِدَةِ فِيهِ.

وَخِيَارُ العَيْبِ عَلَىٰ التَّرَاخِي؛ لِأَنَّهُ لِدَفْعِ ضَرَدٍ مُتَحَقِّقٍ، فَلَمْ يَبْطُلْ بِالتَّأْخِيرِ، وَلا يَسْقُطُ إِلَّا إِنْ وُجِدَ مِنَ المُشْتَرِي مَا يَدُلُّ عَلَىٰ رِضَاهُ، كَتَصَرُّفِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ لِغَيْرِ تَجْرِبَةٍ، وَلَـهُ الأَرْشُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ دَلَّ عَلَىٰ الرِّضَىٰ فَمَعَ الأَرْشِ كَإِمْسَاكِهِ، وَلا يَفْتَقِرُ الفَسْخُ إِلَىٰ حُضُورِ البَائِعِ كَالطَّلَاقِ، وَلا لِحُكْمِ الحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَىٰ حَاكِمٍ، كَفَسْخِ المُعْتَقَةِ لِلنِّكَاحِ.

وَلِمُشْتَرٍ مَعَ غَيْرِهِ معيبًا أَو بِشَرْطِ خِيَارٍ، الفَسْخِ فِي نَصِيبِهِ وَلَوْ رَضِيَ الآخَرُ؛ لِأَنَّ نَصِيبِهِ وَلَوْ رَضِيَ الآخَرُ؛ لِأَنَّ نَصِيبَهُ جَمِيعُ مَا مَلَكَهُ بِالعَقْدِ، فَجَازَ لَهُ رَدُّهُ بِالخِيَارِ الَّذِي شَرَطَهُ، كَشِرِاءِ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ شَيْتًا بِشَرْطِ خِيَارٍ، أَوْ وَجَدَهُ مَعِيبًا، فَلَـهُ رَدُّهُ عَلَيْهِمَا، وَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ الآخَرِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَائِبًا



وَالآخَرُ حَاضِرًا رَدَّ المُشْتَرِي عَلَىٰ الْحَاضِرِ مِنْهُمَا حَصَّتَهُ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ، وَيَبْقَىٰ نَصِيبُ الآخَرِ فِي يَدِهِ، حَتَّىٰ يَقْدَمَ فِي رَدِّهِ عَلَيْهِ.

وَالمَبِيعُ بَعْدَ الفَسْخِ أَمَانَةٌ بِيَدِ المُشْتَرِي لِحُصُولِهِ بِيَدِهِ بِـلَا تَعَدَّ، لَكِنْ إِنْ قَصَّرَ فِي رَدِّهِ فَتَلِفَ ضَمِنَهُ لِتَفْرِيطِهِ.

الاخْتِلَافُ فِي حُدُوثِ العَيْبِ:

وَإِنِ اخْتَلَفَ عِنْدَ مَنْ حَدَثَ العَيْبُ مَعَ الاحْتِمَالِ وَلا بَيِّنَة، فَقَوْلُ البَائِعِ مَعَ يَعِينِهِ عَلَىٰ البَتِّ ، فَقَوْلُ البَائِعِ مَعَ يَعِينِهِ عَلَىٰ البَتِّ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ سَلامَةُ المَبِيعِ وَصِحَّةُ العَقْدِ، وَلِأَنَّ المُشْتَرِي يَدَّعِي اسْتِحْقَاقَ الفَسْخ وَالبَائِعَ يُنْكِرُهُ.

وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا قَوْلَ أَحَدِهِمَا- كَالإِصْبَعِ الزَّائِدَةِ وَالجُرْحِ الطَّرِي-قُبِلَ قَوْلُ المُشْتَرِي فِي المِشَالِ الأَوَّلِ وَالبَائِعِ فِي المِثَالِ الثَّانِي بِلَا يَمِينٍ؛ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّنَا نَعْلَمُ صِدْقَهُ وَكَذِبَ خَصْمِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَىٰ اسْتِحْلَافِهِ.

القِسْمُ السَّادِسُ: خِيَارُ الخُلْفِ فِي الصَّفَةِ: فَإِذَا وَجَدَ المُشْتَرِي مَا وُصِفَ لَهُ القِسْمُ السَّادِسُ: خِيَارُ الخُلْفِ فِي الصَّفَةِ: فَإِذَا وَجَدَ المُشْتَرِي مَا وُصِفَ لَهُ الْهَ الْفَسْخُ، وَيَحْلِفُ إِنِ اخْتَلَفَا لِأَنَّهُ غَارِمٌ.

القِسْمُ السَّابِعُ: خِيَارُ الحُلْفِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ: فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ حَلَفَ البَائِعُ: مَا بِعْتُهُ بِكَذَا وَإِنَّمَا بِعْتُهُ بِكَذَا، ثُمَّ المُشْتَرِي: مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا.



وَلِكُلِّ مِنَ المُتَبَايِعَيْنِ بَعْدَ التَّحَالُفِ الفَسْخُ إِذَا لَمْ يَـرْضَ أَحَدُهُمَا يِقَوْلِ الآخَرِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ نَعَظْتُهُ مَرْفُوعًا: "إِذَا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ وَلَيْسَ الآخَرِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ نَعَظْتُهُ مَرْفُوعًا: "إِذَا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَهُ مَا بَيْنَهُ مَا يَقُولُ صَاحِبُ السِّلْعَةِ، أَوْ يَتَوَاذَانِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَوَانَتُهُ وَالنَّسَاعِيُّ وَابْنُ مَا جَه، وَزَادَ فِيهِ: "وَالبَيْعُ قَائِمٌ بِعَيْنِهِ»، وِلِأَحْمَد فِي رِوايَةٍ: "وَالسِّلْعَةُ كَمَا هِيَ»، و لِأَحْمَد فِي رَوايَةٍ: "وَالسِّلْعَةُ كَمَا هِيَ»، و فِي لَفْظِ: "تَحَالَفَا» (()، وَكَذَا إِجَارَةٌ، وَإِنْ رَضِي أَحَدُهُمَا وَنَكَلَ الآخَرُ أُقِرَّ العَقْدُ.

فَإِنْ كَانَتْ السِّلْعَةُ الَّتِي فُسِخَ البَيْعُ فِيهَا بَعْدَ التَّحَالُفِ تَالِفَةً رَجَعَا إِلَىٰ قِيمَةِ مِثْلِهَا، وَيُقْبَلُ قَوْلُ المُشْتَرِي في قِيمة المَبِيع التَالف بِيَمِينِه؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ، أَي مُلزِم نَفسه مَا التَزَمَهُ بِالعَقدِ، فَيُقبَل قَوله. وَفِي قَدْرِ المَبِيعِ ''.

فَإِنِ اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ السِّلْعَةِ التَّالِفَةِ، بِأَنْ قَـالَ البَاثِعُ: كَانَ العَبْدُ كَاتِبًا، وَأَنْ قَـالَ البَاثِعُ: كَانَ العَبْدُ كَاتِبًا، وَأَنْكَرَهُ المُشْتَرِي، فَقَوْلُ مُشْتَرٍ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ، وَإِذَا تَحَالَفَا فِي الإِجَارَةِ وَفُسِخَتْ بَعْدَ فَرَاغِ المُدَّةِ وَأَجْرَةِ المِثْلِ، وَفِي أَثْنَائِهَا بِالقِسْطِ.

وَإِذَا فُسِخَ العَقْدُ بَعْدَ التَّحَالُفِ انْفَسَخَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا كَالرَّدِّ بِالعَيْبِ.

⁽١) قـال العلامـة الألباني يُخَيِّلُهُ في الإرواء (١٣٢٢) : صحيح: دون اللفظ الأخير. وله عنه سـت طرق. اهـ، ثم ذكرها.

 ⁽٦) كأن قال البائع، بعتك هذين العبدين بثمن واحد، فقال: بل أحدهما أو قال البائع: هو قفيزان، وقال المشتري: هو قفيز، قبل قوله بيمينه لأنه غارم، فلو وصفها بعيب، كبرص، وخرق ثوب وغيرهما، فقول من ينفيه بيمينه.



وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي أَجَلٍ، بِأَنْ يَقُولَ المُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا مُؤَجَّلًا، وَأَنْكَرَهُ الْبَائِعُ، أَوِ اخْتَلَفَا فِي شَرْطٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ - كَرَهْنِ أَوْ ضَمِينٍ أَوْ قَدْرِهِمَا -فَقَوْلُ مَنْ يَنْفِيهِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُهُ.

وَإِنِ اخْتَلَفَ افِي عَيْنِ المَبِيعِ، كَيِعْتَنِي هَذَا العَبْدَ، فَقَالَ: بَلْ هَذِهِ الجَارِيَةَ، فَالقَوْلُ قَوْلُ بَائِعِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالغَارِمِ، وَكَذَا لَوِ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ المَبِيعِ، وَإِنْ سَمَّيَا فَالقَوْلُ قَوْلُ بَائِعِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالغَارِمِ، وَكَذَا لَوِ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ المَبِيعِ، وَإِنْ سَمَّيَا فَاللَّهُ وَاجْاء ثُمَّ الوَسَطُ إِنِ اسْتَوَتْ.

وَإِنْ أَبَىٰ كُلٌّ مِنْهُمَا تَسْلِيمَ مَا بِيَدِهِ مِنَ المَبِيعِ وَالثَّمَنِ حَتَىٰ يَقْبِضَ العِوضَ، مِأَنْ قَالَ البَائِعُ: لَا أُسَـلَمُ المَبِيعَ حَتَّىٰ أَقْبِضَ الثَّمَنَ، وَقَالَ المُشْتَرِي: لَا أُسَلِّمُ الثَّمَنَ حَتَّىٰ أَسْتَلِمَ المَبِيعَ، وَالثَّمَنُ مُعَيَّنٌ - نُصِبَ عَدْلٌ يَقْبِضُ مِنْهُمَا المَبِيعَ وَالثَّمَنَ، وَيُسَلِّمُ المَبِيعَ لِلْمُشْتَرِي ثُمَّ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ لِجَرَيَان عَادَةِ النَّاسِ بِذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ دَيْنًا حَالًا أُجْبِرَ البَائِعُ عَلَىٰ تَسْلِيمِ المَبِيعِ لِتَعَلَّقِ حَقِّ المُشْتَرِي بِعَيْنِهِ، ثُمَّ أُجْبِرَ المُشْتَرِي إِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي المَجْلِسِ لِوُجُوبِ دَفْعِهِ عَلَيْهِ فَوْرًا لِتَمْكِينِهِ مِنْهُ.





فَصْلٌ: فِي التَّصَرُّفِ فِي المِّبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَمَا يَحْصُلُ بِهِ قَبْضُهُ

وَيَمْلِكُ المُشْتَرِي المَبِيعَ مُطْلَقًا بِمُجَرِّدِ العَقْدِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّٰكِهَا: «مَضَتَ السُّنَّةُ أَنَّ مَا أَذْرَكَتُهُ الصَّفَقَةُ حَيًّا مَجْمُوعًا فَهُوَ مِنْ مَالِ المُشْتَرِي »(١).

وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، إِلَّا المَبِيع بِصِفَةٍ أَوْ رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ فَلَا يَصِحُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَإِنْ تَلِفَ فَمِنْ ضَمَانِ البَائِع.

وَإِنْ تَلِفَ المَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَمِنْ ضَمَانِ المُشْتَرِي؛ لِقَوْلِهِ صَأَلَلَهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَا لَمْ يَمْنَعُهُ «الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ» (٥٠) وَهَذَا مَا لَمْ يَمْنَعُهُ البَائِعُ مِنْ قَبْضِهِ، فَإِنْ مَنَعَهُ حَتَّىٰ تَلِفَ ضَمِنَهُ ضَمَانَ غَصْبٍ.

وَمَنِ اشْتَرَىٰ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مَذْرُوعًا صَحَّ البَيْعُ وَلَزِمَ بِالعَقْدِ حَيْثُ لَا خِيَارَ، وَلَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ - بِبَيْعِ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ رَهْنِ أَوْ حِوالَةٍ -حَتَّىٰ يَقْبِضَهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّة: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّىٰ يَسْتَوْفِيَهُ»(").

وَإِنْ تَلِفَ المَبِيعُ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَمِنْ ضَمَانِ البَائِعِ، وَكَذَا لَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَإِناْ تَلِفَ المَبِيعُ المَذْكُورُ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ لَا صَنْعَ لِآدَمِيِّ فِيهَا انْفَسَخَ البَيْعُ، سَوَاءٌ كَانَ التَّالِفُ البَعْضَ أَوِ الكُلَّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ بَائِعِهِ، وَإِنْ بَقِيَ البَعْضُ خُيِّرَ المُشْتَرِي فِي أَخْذِهِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ.

⁽١) رواه البخاري (٢/ ٢٤) تعليقًا مجزومًا به بدون بعض الألفاظ.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢١٢٦)، ومسلم (١٥٢٦).

وَإِنْ أَتْلَفَهُ آدَمِيٌّ - سَوَاءٌ كَانَ هُوَ البَائِعُ أَوْ أَجْنَبِيًّا - خُيِّر مُشْتَرٍ بَيْنَ فَسْخِ البَيْعِ وَيَرْجع عَلَىٰ بَائِع بِمَا أَخذَ مِنْ ثَمَنِه، وَبَيْنَ إِمْضَاءٍ وَمُطَالَبَةٍ مُتْلِفِهِ بِبَدَلِه، أَيْ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوَّمًا، وَإِنْ تَلِفَ بِفِعْلِ مُشْتَرٍ فَلَا خِيَارَ أَيْ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوَّمًا، وَإِنْ تَلِفَ بِفِعْلِ مُشْتَرٍ فَلَا خِيَارَ

مَا يَحْصُلُ بِهِ القَبْضُ،

لَهُ؛ لِأَنَّ إِتْلَافَهُ كَقَبْضِهِ.

وَيَحْصُلُ قَبْضُ المَكِيلِ بِالكَيْلِ، وَالمَوْزُونِ بِالوَزْنِ، وَالمَعْدُودِ بِالعَدِّ، وَالمَعْدُودِ بِالعَدِّ، وَالمَغْدُودِ بِالعَدِّ، وَالمَغْدُودِ بِالعَدِّ، وَالمَغْدُودِ بِالعَدِّ، وَالمَغْدُونِ مِنْ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ إِذَا مِعْتَ فَاكْتَلُ » ﴿ وَحَدِيثُ: ﴿ إِذَا سَمَّيْتَ الكَيْلَ قَالَ: ﴿ إِذَا سَمَّيْتَ الكَيْلَ فَكِلْ » ﴿ وَقِيسَ العَدُّ وَالذَّرْعُ عَلَىٰ الكَيْلِ وَالوَزْنِ.

وَقَبْضُ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَالجَوَاهِرِ بِاليَدِ، وَقَبْضُ الحَيَوَانِ أَخْدُهُ بِزِمَامِهِ، أَوْ تَمْشِيتُهُ مِنْ مَكَانِهِ، وَمَا لَا يُنْقَلُ قَبْضُهُ التَّخْلِيَةُ بَيْنَ مُشْتَرِيهِ وَبَيْنِهِ؛ لِأَنَّ القَبْضَ مُطْلَقٌ فِي الشَّرْعِ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَىٰ العُرْفِ. وَيَحْصُلُ هَذَا القَبْضُ بِشَرْطِ حُصُورِ المُسْتَحِقِّ أَوْ نَافِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَأُجْرَةُ الكَيَّالِ وَالوَزَّانِ وَالعَدَّادِ وَالذَّرَّاعِ وَالنَّقَّادِ عَلَىٰ البَاذِلِ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ، وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ، أَشْبَهَ السَّقْيَ عَلَىٰ بَائِعِ الثَّمَرَةِ.

⁽۱) صحيح: أخرجه أحمد (۱/ ۲۶) قال الهيثمي (٤/ ٩٨): إسناده حسن. وأخرجه البيهقي (٥/ ٣١٠). والبزار (٢/ ٣٣).

⁽٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٢٠٠)، وصححه العلامة الألباني كِيْرَلْهُ في الإرواء (١٣٣٠).



وَأُجْرَةُ النَّقْلِ عَلَىٰ القَابِضِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ.

وَلا يَضْمَنُ نَاقِدٌ حَاذِقٌ أَمِينٌ خَطَأَ، سَوَاءٌ كَانَ مُتَبَرِّعًا أَوْ بِأُجْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاذِقًا، أَوْ كَانَ غَيْرُ ذِي أَمَانَةٍ وَعَدَالَةٍ، فَهُ وَ ضَامِنٌ لِتَغْرِيرِهِ، كَمَا لَوْ تَعَمَّدَ.

وَتُسَـنُّ الإِقَالَةُ لِلنَّادِمِ مِنْ بَائِعِ وَمُشْـتَرٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَعَظِّيُهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١).

وَالإِقَالَةُ: فَسْخٌ لَا بَيْعٌ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الرَّفْعِ وَالإِزَالَةِ، **يُقَالُ:** أَقَالَكَ اللهُ عَثْرَتَكَ، أَيْ أَزَالَهَا، فَكَانَتْ فَسْخًا لِلْبَيْعِ لَا بَيْعًا.

فَتَجُورُ قَبْلَ قَبْضِ المَبِيعِ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الأَوَّلِ قَدْرًا وَنَوْعًا؛ لِأَنَّ العَقْدَ إِذَا ارْتَفَعَ رَجَعَ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَا كَانَ لَهُ.

وَلا يَثْبُتُ خِيَارٌ فِيهَا، لا خِيَارُ مَجْلِسٍ وَلا خِيَارُ شَرْطٍ أَوْ نَحْوه.

وَلا يَثْبُتُ شُفْعَةَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَيْعًا، وَلَا تَصِحُّ مَعَ تَلَفٍ مُثَمَّنٍ أَوْ مَوْتِ عَاقِد، وَلَا بِزِيَـادَةٍ عَلَىٰ ثَمَنٍ أَوْ نَقْصِهِ أَوْ غَيْرِ جِنْسِـهِ، وَمُؤُونَةُ رَدِّ مَبِيعٍ تَقَايَلاهُ عَلَىٰ بَاثِعِ.



⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۳٤٦٠)، وابن ماجه (۲۱۹۹)، وأحمد (۲/ ۲۵۲)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلِلهُ في الصحيحة (۲۱۱۶).



بَابُ الرِّبَا وَالصَّرْفِ

الرِّبَا لُغَةً: الزِّيَادَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ آهْنَزَتْ وَرَبَتْ ﴾ [النَّيَ : ٥] أَيْ عَلَتْ.

وَشَرْعًا: زِيَادَةٌ فِي شَيْءٍ مَخْصُوصٍ.

وَالصَّرْفُ: بَيْعُ نَقْدٍ بِنَقْدٍ.

وَالرِّبَا مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوَأَ ﴾ [النَّهُ: ٢٠٥].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالِمُهُ مَرْ فُوعًا: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ، قَالُوا: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللهِ وَالسِّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المَحْصَنَاتِ الغَافِلَاتِ المُؤْمِنَاتِ» (۱).

وَحَدِيث: «لَعَنَ اللهُ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ» (١٠).

وَهُوَ نَوْعَان: رِبَا الفَضْل (الزِّيَادَة)، وَرِبَا النَّسِيئَةِ (التَّأْخِير).

وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَىٰ تَحْرِيمِهِمَا.

وَيَجْرِي الرِّبَا فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ وَلَوْ لَمْ يُؤْكَلْ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ تَعَيِّلْتُهُ مَرْفُوعًا: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ، وَالبُرُّ بِالبُرِّ، وَالشَّعِيرُ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٦٧)، ومسلم (٨٩).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٥٩٧).



بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالمِلْحُ بِالمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًّا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَقُ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَىٰ، الآخِذُ وَالمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ» (١٠).

فَعِلَّةُ الرِّبَا فِي الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ كَوْنُهُمَا مَوْزُونَي جِنْسٍ، وَعِلَّةُ الأَعْبَانِ الأَرْبَعَةِ كَوْنُهُمَا مَوْزُونَي جِنْسٍ، وَعِلَّةُ الأَعْبَانِ الأَرْبَعَةِ كَوْنُهُ نَّ مَكِيلَاتِ جِنْسٍ؛ وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَفْعَلْ، بعِ الخَرْبَعِ بَالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا» (٬٬٬ وَقَالَ فِي المِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ، رَوَاهُ البُحَارِيُّ.

فَالمَكِيلُ: كَسَائِرِ الحُبُوبِ وَالأَبَازِيرِ وَالمَائِعَاتِ، لَكِنْ المَاءُ لَيْسَ بِرِبَوِيِّ ؟ لِعَدَمِ تَمَوُّلِهِ عَادَةً ؟ وَلِأَنَّ الأَصْلَ إِبَاحَتُهُ.

وَمِنَ الشَّمَادِ: كَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَالفُسْتُقِ وَالبُنْدُقِ وَاللَّوْزِ وَالبُطْمِ وَالزَّعْرُودِ وَالعِنْابِ وَالمِسْمِشِ وَالزَّيْتُونِ وَالمِلْحِ؛ لِأَنَّهَا مَكِيلَةٌ مَطْعُومَةٌ. وَقَدْ رَوَى وَالعِنْابِ وَالمِسْمِشِ وَالزَّيْتُونِ وَالمِلْحِ؛ لِأَنَّهَا مَكِيلَةٌ مَطْعُومَةٌ. وَقَدْ رَوَى مَعْمَرُ بُن عَبْدِ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ اللَّهُ اللهُ عَبْرَهُ هِي المُمَاثَلَةُ فِي الكَيْلِ وَالوَزْنِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لا يَجْرِي إِلَّا فِي مَطْعُومٍ يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ. وَالمَوْزُونُ: كَالذَّهَبِ وَالفِضَةِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ وَالحَدِيدِ وَغَزْلِ الكَتَّانِ وَالقُطْنِ وَالحَدِيدِ وَالشَّعْرِ وَالنَّرَانِ وَالحَدِيدِ وَالخَبْزِ وَالجُبْنِ؛ لِجَرَيَانِ العَادَةِ بِوَزْنَهَا عِنْدَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢١٧٧)، ومسلم (١٥٨٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٠٢)، ومسلم (١٥٩٣).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٥٩٢).



أَهْلِ الحِجَازِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَالَيْهِمَا أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «المِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ المَدِينَةِ، وَالوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةً»(١).

وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ بِالمَدِينَةِ وَمَكَّةَ اعْتَبِرَ عُرْفُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ مَا لَا عُرْفَ لَهُ فِي الشَّرْعِ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَىٰ العُرْفِ؛ كَالقَبْضِ وَالحَرْزِ، فَإِنِ اخْتَلَفَتِ البِلَادُ اعْتُبِرَ الغَالبُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُدَّ إِلَىٰ أَقْرَبِ مَا يُشْبِهُهُ بِالحِجَازِ.

وَكُلُّ مَائِعِ مَكِيلٌ، وَيَجُوزُ التَّعَامُلُ بِكَيْلٍ لَمْ يُعْهَدْ.

وَمَـا عَدَا ذَلِكَ فَمَعْدُودٌ لَا يَجْـرِي فِيهِ الرِّبَا وَلَوْ مَطْعُومًا، كَالبِطِّيخِ وَالقِثَّاءِ وَالخِيَارِ وَالجَوْزِ وَالبَيْضِ وَالرُّمَّانِ.

وَلَا يَجْرِي الرِّبَا أَيْضًا فِيمَا أَخْرَجَتْهُ الصِّنَاعَةُ عَنِ الـوَزْنِ؛ لِزِيَـادَةِ ثَمَنِهِ بِصِنَاعَتِهِ، كَالثَّيَابِ فَإِنَّهَا كَانَتْ قُطْنًا، فَلَا بَأْسَ بِالثَّوْبِ بِالثَّوْيَئِنِ،

وَالسَّلَاحِ وَالفلُوسِ وَلَوْ نَافَقَةً، وَالأَوَانِي مِنَ النُّحَاسِ وَالحَدِيدُ لِخُرُوجِهَا عَـنِ الكَيْلِ وَالـوَزْنِ، وَلِعَدَمِ النَّـصِّ وَالإِجْمَاعِ، غَيْـر أَوَانِي الذَّهَـبِ وَالفِضَّةِ، فَيَجْرِي فِيهِمَا الرِّبَا لِلنَّصِّ عَلَيْهِمَا.

اشْتِرَاطُ الْمُمَاثَلَةِ وَالْقَبْضِ:

إِذَا بِيعَ المَكِيلُ بِجِنْسِهِ: كَتَمْرِ بِتَمْرٍ، أَوْ المَوْزُونُ بِجِنْسِهِ: كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ، صَحَّ بِشَرْطَيْنِ:

⁽١) صحيح: أخرجه البيهقي (٦/ ٣١)، وعبد بـن حميـد (رقـم ٨٠٣)، والنسـائي في الكـبرئ (٦/ ٢٩)، والطبراني (١٢/ ٣٩٢)، وصححه العلامة الألباني كِيَّالِثُهُ في الصحيحة (١٦٥).



١-المُمَاثَلَةُ فِي القَدْرِ.

> - وَالقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مِنَ الجَانِبَيْنِ بِالمَجْلِسِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ فِيمَا تَقَدَّم: «مِثْلًا بِمِثْلِ، يَدًا بِيَدٍ».

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ سَحِيدٍ سَخِطْتُهُ مَرْفُوعًا: «لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلاَ مِثْلا بِمِثْلٍ، وَلا تُشِـفُّوا (') بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ، وَلا تَبِيعُوا الوَرِقَ بِالوَرِقِ إِلاَّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَلا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ، وَلا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ ('')" .

وَإِذَا بِيعَ مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ بِغَيْرِ جِنْسِهِ، كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ، وَبُرِّ بِشَعِيرٍ، صَحَّ بِشَرْطٍ:

القَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَجَازَ التَّفَاضُلُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ عبَادَةَ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِثْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بَيَدٍ»('').

وَإِنْ بِيعَ المَكِيلُ بِالمَوْزُونِ كَبُرِّ بِذَهَبِ مثلاً جَازَ التَّفَاضُلُ وَالتَّفَرُّقُ قَبْلَ القَبْضِ؛ لِأَنَّ العِلَّةَ مُخْتَلِفَةٌ، فَجَازَ التَّفَرُّقُ كَالثَّمَنِ بِالمُثَمَّنِ. وَلا يَصِحُّ بَيْعُ المَكِيلِ بِجِنْسِهِ وَزْنًا، وَلا المَوْزُونِ بِجِنْسِهِ كَيْلًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَالبُرُّ كِنْلًا

⁽١) أي لا تفضلوا: والشف بكسر الشين، ويطلق أيضًا على النقصان، فهو من الأضداد، يقال شف الدرهم بفتح الشين يشف بكسرها إذا زاد وإذا نقص، وأشفه غيره يشفه.

⁽٢) المراد بالناجز الحاضر، وبالغاثب المؤجل.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (١٥٨٧).



بِكَيْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ كَيْلًا بِكَيْلٍ» ﴿ وَلَأَنَّهُ لاَ يَحْصُلُ العَمَلُ بِالتَّسَاوِي مَعَ مُخَالَّفَةِ المِعْيَارِ الشَّرْعِيِّ؛ لِلتَّفَاوُتِ فِي الثُّقَلِ وَالخِفَّةِ، فَإِنْ كِيلَ المَكِيلُ، أَوْ وُزِنَ المَوْزُونُ فَكَانَا سَوَاءً، صَحَّ البَيْعُ لِلْعِلْمِ بِالتَّمَاثُلِ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ بِمِثْلِهِ إِذَا نُزِعَ عَظْمُهُ رَطْبًا وَيَابِسًا، فَإِنْ لَمْ يُنْزَعْ عَظْمُهُ لَمْ يَصِحَّ لِلْجَهْلِ بِالتَّسَاوِي، أَوْ بِيعَ يَابِسٌ مِنْهُ بِرَطْبٍ لَمْ يَصِحَّ لِعَدَمِ التَّمَاثُلِ.

وَيَصِحُ بَيْعُ لَحْم بِحَيَوَانٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، كَقِطْعَةٍ مِنْ لَحْم إِبِل بِشَاةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصْلَهُ وَلَا يَصِحُ بَيْعُ لَحْم بِحَيَوَانٍ لَيْسَ أَصْلَهُ وَلَا جِنْسَهُ، فَجَازَ كَمَا لَوْ بِيعَ بِغَيْرِ مَا كُولٍ. وَلَا يَصِحُ بَيْعُ لَحْم بِحَيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْم بِالحَيَوَانِ» (**)؛ وَلَأَنَّهُ جِنْسٌ فِيهِ الرِّبَا، بِيعَ بِأَصْلِهِ الَّذِي فِيهِ مِنْهُ فَلَمْ يَجُزْ، كَالتَّيْتِ بِالزَّيْتُ بِاللَّهُ عَلَى الْمَعْوَلَةُ أَوْ خُشُونَةً ؟ كَالزَّيْتِ بِالزَّيْتُ اللَّهُ صَانِ فِي الْعَلَى وَجْهٍ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالنَّقُصَانِ فِي الْحَالِ عَلَى وَجْهٍ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالنَّقُصَانِ فِي ثَانِي الحَالِ.

وَيَصِـحُّ بَيْعُ رَطْبِهِ بِرَطْبِـهِ، كَرُطَبٍ بِرُطَبٍ، وَعِنَبٍ بِعِنَـبٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا يُـ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ يَابِسِهِ بِيَابِسِهِ، كَتَمْرٍ بِتَمْرٍ، وَزَبِيبٍ بِزَبِيبٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يدًا بِيَلِا. وَيَصِحُّ بَيْعُ عَصِيرِهِ بِعَصِيرِهِ، كَمُدِّ مَاءِ عِنَبٍ بِمِثْلِهِ يَدًا بِيَلٍا.

 ⁽١) صحيح: رواه النسائي في الكبرئ (١١١١) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦١٠٤) والبيهقي
 في الكبرئ (١٠٥٤) وصححه العلامة الألباني في الإرواء (١٣٤٩).

⁽٢) حسن: رواه مالك في الموطأ (٢/ ٦٥٥/ ٦٤) والدارقطني (٣١٩) والحاكم (٢/ ٣٥) والبيهقي (٥/ ٢٩٦)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٣٥١).



وَيَصِحُّ بَيْعُ مَطْبُوخِهِ بِمَطْبُوخِهِ، كَسَمْنٍ بَقَرِيٍّ بِسَمْنٍ بِقَرِيٍّ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ.

وَيَصِحُ بَيْعُ خُبْزِ بُرِّ بِخُبْزِ بُرِّ وَزْنًا مِثْلا بِمثِلْ ، إِذَا اسْتَوَيَا نِشَافًا أَوْ رُطُوبَةً، لَا إِنِ اخْتَلَفَا، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ رُطُوبَةً مِنَ الآخِرِ لَمْ يَحْصُلْ التَّسَاوِي المُشْتَرَطُ، وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ فِي الخُبْزِ بِالوَزْنِ كَالنَّشَافِ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ بِهِ عَادَةً، وَلَا يُمْكِنُ كَيْلُهُ، لَكِنْ إِنْ يَبِسَ وَدُقَّ وَصَارَ فَيَيتًا بِيعَ بِمِثْلِهِ كَيْلًا.

وَلا يَصِحُّ بَيْعُ فَرْعِ بِأَصْلِهِ: كَزَيْتٍ بِزَيْتُونٍ، وَشَـيْرَجٍ بِسِمْسِم، وَجُبْنِ بِلَبَنِ، وَخُبْزِ بِعَنِي وَخُبْنِ بِلَبَنِ، وَخُبْزِ بِعَجِينِ؛ لِعَدَمِ التَّسَاوِي أَوْ الجَهْلِ بِهِ. وَلا يَصِحُّ بَيْعُ الرُّ طَبِ بِالتَّمْرِ، وَالعِنَبِ بِالرَّبِيبِ؛ لِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ تَعَظِيقُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ بِالرَّبِيبِ؛ لِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ تَعَظِيقُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ سُئِلَ عَنْ بَعْمِ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟ قَالُوا: نَعْم، فَنَهَىٰ عَنْ ذَلِكَ » (أ). بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟ قَالُوا: نَعْم، فَنَهَىٰ عَنْ ذَلِكَ » (أ).

وَلا يَصِحُّ بَيْعُ المُحَاقَلَةِ، وَهِي بَيْعُ الحَبِّ المُشْتَدِّ فِي سُنْبُلِهِ بِجِنْسِهِ، وَيَصِحُّ بِغَيْرِ جِنْسِهِ؛ لِحَدِيثِ أَنُس تَعِظِّتُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَالَاللَّهُ مَلَيْهُ وَسَلَمٌ نَهَىٰ عَنِ المُحَاقَلَةِ»، وَيَعِرْ جِنْسِهِ؛ لِحَدِيثِ أَنُس تَعِظِّتُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَالَاللَّهُ مَلَيْهُ وَسَالَمٌ نَهُ عَلَيْ وَسَلَمٌ لَهُ عَلَيْهُ وَلَمْ المَحْلَقِهِ»، وَلِأَنَّهُ بَيْعُ الزَّرْعِ بِمِائَةِ فَرْق (المِخْطَةِ» (المُحَاقَلَةُ: بَيْعُ الزَّرْعِ بِمِائَةِ فَرْق (المِخْطَةِ» فَلْ المَّسَاوِي. الحَانِبَيْنِ فَلَمْ يَصِحُّ لِلْجَهْلِ بِالتَّسَاوِي.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥)، والنسائي (٤٥٤٥)، وابن ماجه (٢٢٦٤)، وأحمد (١/ ١٧٥)، وصححه العلامة الألباني كِيَّلَهُ في الإرواء (١٣٥٦).

⁽٢) الفرق: ستة عشر رطلاً بالعراقي، وهو المشهور عند أهل اللغة، قال أبو عبيد: لا خلاف بين الناس أعلمه أن الفرق ثلاثة آصع. المطلع ص (١٣٢).

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٢٢٠٧).



وَلا يَصِحُّ بَيْعُ المُزَابَنَةِ، وَهِيَ بَيْعُ الرُّطَبِ عَلَىٰ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا فِي العَرَايَا، بِأَنْ يَبِيعَهُ خَرْصًا بِمِثْلِ مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ إِذَا جَفَّ كَيْلًا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ الْعَرَايَا، بِأَنْ يَبِيعَهُ خَرْصًا بِمِثْلِ مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ إِذَا جَفَّ كَيْلًا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ لِمُحْتَاجِ لِرُطَبٍ وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ، بِشَرْطِ الحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، فَفِي نَحْدٍ بِكَيْلِ، وَلا يَصِتُّ فِي بَقِيَّةِ الثِّمَادِ.

وَيَصِحُّ بِغَيْرِ جِنْسِهِ مِنْ حَبِّ وَغَيْرِهِ، كَبَيْعِ بُرِّ مُشْتَدِّ فِي سُـنْبُلِهِ بِشَـعِيرٍ أَوْ فِضَّةٍ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّسَاوِي.

وَلا يَصِحُّ بَيْعُ رِبَوِيٍّ بِجِنْسِهِ، وَمَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا، كَمُدَّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَم بِمِثْلِهِمَا أَوْ بِمُدَّيْنِ أَوْ بِدِرْهَمَيْنِ، أَوْ دِينَارٍ وَدِرْهَم بِدِينَارٍ حَسْمًا لِمَادَّةِ الرِّبَا؛ لِمَا رَوَىٰ فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: «أَتِي النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِلادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، ابْتَاعَهَا رَجُلٌ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرَ أَوْ سَبْعَةِ دَنَانِيرَ، فَقَالَ النَّبِيُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا، حَتَّىٰ ثُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: فَرُدَّهُ حَتَّىٰ ثُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا» (١٠).

فَ إِنْ كَانَ مَا مَعَ الرِّبَوِيِّ يَسِيرًا لَا يُقْصَدُ، كَخُبْرِ فِيهِ مِلْحٌ بِمِثْلِهِ أَوْ بِمِلْحٍ، فَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّ المِلْحَ لَا يُؤَثِّرُ فِي الوَزْنِ، وَكَحَبَّاتِ شَعِيرٍ فِي حِنْطَةٍ.

وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ دِرْهَمًا، فَقَالَ: أَعْطِنِي بِنِصْفِ هَذَا الدِّرْهَمِ نِصْفَ دِرْهَم، وَبِيضِفِ فَلُوسًا، أَوْ حَاجَةً أُخْرَىٰ. جَازَ؛ لِوُجُودِ التَّسَاوِي فِي الفِضَّةِ، وَالتَّقَابُضِ فِي الفُلُوس.

وَإِنْ قَالَ: أَعْطِنِي بِهَذَا الدِّرْهَم نِصْفًا وَفُلُوسًا. جَازَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ ذَلِكَ،

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٤١٥٩) وأبو داود (٣٣٥٣).



وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُفْضِي إِلَىٰ التَّفَاضُلِ بِالتَّوْزِيعِ بِالْقِيمَةِ؛ فَإِنَّ قِيمَةَ النَّصْفِ الَّذِي فِي الدِّرْهَمِ، كَقِيمَةِ النِّصْفِ الَّذِي مَعَ الْفُلُوسِ يَقِينًا، وَقِيمَةُ الْفُلُوسِ، كَقِيمَةِ النِّصْفِ الْآخَرِ، سَوَاءً.

وَيَحْرُمُ رِبَا النَّسِيئَةِ بَيْنَ مَبِيعَيْنِ اتَّفَقَا فِي حِلَّةِ رِبَا الفَضْلِ، فَلَا يُبَاعُ أَحَدُهُمَا بِالآخَرِ نَسِيئَةً؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» ‹‹›.

إِلَّا إِنْ كَانَ أَحَدُ العِوَضَيْنِ نَقْدًا، أَيْ: ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، كَسُكَّرِ بِدَرَاهِمَ، وَخُبْزِ بِدَنَانِيرَ، وَحَدِيدٍ أَوْ رَصَاصٍ أَوْ نُحَاسٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَيَصِحُ، وَإِلَّا لَانْسَدَّ بَابُ السَّلَمِ فِي المَوْزُونَاتِ غَالِبًا، وَقَدْ أَرْخَصَ فِيهِ الشَّرْعُ، وَأَصْلُ رَأْسِ مَالِهِ النَّقْدَانِ.

فَمَتَىٰ كَانَ أَحَدُ العِوَضَيْنِ ثَمَنًا وَالآخَرُ مُثَمَّنًا جَازَ النَّسَاءُ فِيهِمَا.

وَمَا لَا يَدْخُلُهُ رِبَا الفَصْلِ، كَالثِّيابِ وَالحَيَوَانِ، لَا يَحْرُمُ النَّسْءُ فِيهِ؛ لِحَدِيبِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍ و تَعَلَّى : «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَأَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّرَ جَيْشًا، فَكَانَ يَأْخُذُ البَعِيرَ بِالبَعِيرَيْنِ إِلَىٰ إِبِلِ الصَّدَقَةِ»(''.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ؛ لِحَدِيثِ: «نَهَىٰ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الكَّالِيِّ اللَّهُ عَنْ بَيْعِ الكَّالِيِّ بِالكَالِيِّ ""، وَهُوَ بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَكَذَا بِحَالٍ لَمْ يُقْبَضْ قَبْلَ التَّفَرُّ قِ، وَجَعْلُهُ رَأْسَ مَالِ سَلَمٍ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢)حسن:رواه أبوداود(٣٣٥٧)،و أحمد(٢/ ١٧١)،وحسنه العلامة الألباني كِيَّاللهُ في الإرواء(١٣٥٨).

⁽٣) ضعيف:أخرجه الدارقطني (٣١٩)، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٦٠٦١).



وَيَصِحُّ صَرْفُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالفِضَّةِ بِالفِصَّةِ، مُتَمَاثِلًا وَزْنًا لا عَدًّا، مِسَرْطِ القَبْضِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، فَإِذَا افْتَرَقَا المُتَصَارِفَانِ قَبْلَ أَنْ يَتَقَابَضَا فَالصَّرْفُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ القَبْضَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ العَقْدِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَبِيعُوا الذَّهَبَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ القَبْضَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ العَقْدِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَبِيعُوا الذَّهَبَ فِاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «وَبِيعُوا الذَّهَبَ فِاللَّهُ مَا الفَحْدِينَ مَعَ تَلاَزُمِهِمَا، وَلَوْ مَشَيا إِلَىٰ مَنْزِلِ أَحَدِهِمَا مُصْطَحِبَيْنِ صَحَّ.

وَقَبْضُ الوَكِيلِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ مُوكِّلِهِ المَجْلِسَ كَقَبْضِ مُوكِّلِهِ، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ القَبْضِ فَسَدَ العَقْدُ.

وَيَصِحُّ أَنْ يُعَوَّضَ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ عَنِ الآخَرِ بِسِعْرِ يَوْمِهِ، وَيَكُونُ صَرْفًا بِعَيْنٍ وِذِقَةٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعْظَيْهَا، قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيُهُ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي عَيْنٍ وِذِقَةٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعْظَيْهَا، قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ فَآخُذُ إِنِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَآخُدُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ فَآخُدُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ فَآخُدُ الدَّنَانِيرَ، فَقَالَ: لا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَ بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ »(٠).

وَيَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ المُسْلِمِينَ مُطْلَقًا بِدَارِ إِسْلَامٍ أَوْ حَرْبٍ. وَكَذَا يَحْرُمُ الرِّبا بَيْنَ المُسْلِمِ وَالحَرْبِيِّ، بِأَنْ يَأْخُذَ المُسْلِمُ زِيَادَةً مِنَ الحَرْبِيِّ؛ لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَدِلَّةِ.

وَإِذَا كَانَ لَـهُ عَلَىٰ آخَرَ دَنَانِيرُ فَقَضَاهُ دَرَاهِمَ شَـيْنًا فَشَـيْنًا، فَإِنْ كَانَ يُعْطِيهِ كُلَّ دِرْهَم بِحِسَابِهِ مِنَ الدِّينَارِ صَحَّ- بِأَنْ يَقُولَ: هَذَهِ الدَّرَاهِمُ مَثَلًا عَنْ عَشرَةٍ،

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۱۵۸۷).

⁽٢) ضعيف: وقد تقدم.



وَهَذَانِ الدَّرْهَمَانِ عَنْ دِينَارِ، كُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِمَا يُقَابِلُهُ، صَحَّ الصَّرْفُ-، وَإِنْ لَمْ يَفُعَلْ ذَلِكَ، ثُمَّ تَحَاسَبَا بَعْدُ فَصَارَفَهُ بِهَا وَقْتَ المُحَاسَبَةِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ دَيْنِ بِدَيْنِ - أَيْ وَإِنْ أَعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ مَعَ السُّكُوتِ، ثُمَّ حَاسَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَصَارَفَهُ بِهَا وَقْتَ المُحَاسَبَةُ بَعْدَ ذَلِكَ فَصَارَفَهُ بِهَا وَقْتَ المُحَاسَبَةِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ دَيْنِ بِدَيْنِ، حَيْثُ تَبَايَعَاهُ فِي الذِّمَمِ-، وَإِنْ قَبَضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ مَا لَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ صَارَفَهُ بِعَيْنِ وَذِمَّةٍ صَحَّ.





بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالثِّمَارِ

الأُصُولُ: جَمْعُ أَصْل، وَهُوَ مَا يَتَفَرَّعُ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا الأَرْضُونَ وَالأَشْجَارُ، وَهُوَ مِنَ النَّبَاتِ مَا قَامَ عَلَىٰ سَاقٍ، أَوْ سَمَا بِنَفْسِهِ، دَقَّ أَوْ جَلَّ.

فَإِذَا بَاعَ أَرْضًا أَوْ وَهَبَهَا أَوْ رَهَنَهَا أَوْ وَقَفَهَا، أَوْ أَقَرَّ أَوْ أَوْصَىٰ بِهَا، أَوْ جَعَلَهَا صَدَاقًا وَنَحُوهَ، تَنَاوَلَ العَقْدُ أَرْضَهَا وَبِنَاءَهَا وَسَقْفَهَا وَفِنَاءَهَا، وَكُلَّ مَا كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا لِمَصْلَحَتِهَا، كَالسَّلَالِيمِ، وَالرُّفُوفِ المُسَمَّرَةِ، وَالأَبْوَابِ المَنْصُوبَةِ، وَالخَوابِيِّ المَدْفُونَةِ؛ لِأَنَّهَا لِمَصْلَحَتِهَا كَحِيطَانِهَا.

وَكَـذَا المَعْدِنُ الجَامِـدُ، كَمَعْدِنِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَالكُحُـلِّ، وَمَا فِيهَا مِنْ شَجَرٍ وَعَرْشِ يَدْخُلُ فِيهَا؛ لِاتِّصَالِهَا بِهَا.

أَمَّا مَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا مِنْ كَنْزٍ وَحَجَرٍ مَدْفُونَيْنِ، وَمُنْفَصِلٍ مِنْهَا كَحَبْلٍ وَدَلْوٍ وَبَكَرَةٍ وَقُفْلٍ وَفَرْشٍ وَمِفْتَاحٍ وَمَعْدِنِ جَارٍ وَمَاءِ نَبْعٍ وَحَجَرِ رَحَىٰ فَوْقَانِي فَلَا يَدْخُلُ فِي العَقْدِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهَا، وَاللَّفْظُ لا يَتَنَاوَلُهُ.

وَإِنْ ظَهَرَ ذَلِكَ بِالأَرْضِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ بَائِعٌ فَلَهُ الخِيَارُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ وَلَدَ بِلَالِ بْنِ الحَارِثِ بَاعُوا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ أَرْضًا، فَظَهَرَ فِيهَا مَعْدِنٌ، فَقَالُوا: بِلَالِ بْنِ الحَارِثِ بَاعُوا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ أَرْضًا، فَظَهَرَ فِيها مَعْدِنٌ، فَقَالُوا: إِنَّمَا بِعْنَا الأَرْضَ، وَلَمْ نَبعْ المَعْدِنَ، وَأَتَوْا عُمَرَ بِالكِتَابِ الَّذِي فِيهِ قَطِيعَةُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِمُ المَعْدِنَ. وَإِنْ كَانَ المُبَاعُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِمُ المَعْدِنَ. وَإِنْ كَانَ المُبَاعُ وَنَحْ وَهُ أَرْضًا دَخَلَ مَا فِيهَا مِنْ خِرَاسٍ وَبِنَاءٍ فِي العَقْدِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ بِحُقُوقِهَا؛ وَنَحْدُو قِهَا، وَكَذَا إِنْ بَاعَ بُسْتَانًا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلأَرْضِ وَالشَّجَرِ وَالحَائِطِ.



وَإِنْ كَانَ فِيهَا زَرْعٌ لَا يُحْصَدُ إِلَّا مَرَّةً - كَبُرٌ وَشَعِيرٍ وَبَصَلٍ وَنَحْوِهِ - فَلِلْبَائِعِ الأَنْهُ مُودَعٌ فِي الأَرْضِ يُرَادُ لِلنَّقْلِ، أَشْبَهَ الثَّمَرَةَ المُؤَبَّرَةَ، مَا لَمْ يَشْتَرِطْهُ المُشْتَرِي لِنَفْسِهِ فَيَكُونُ لَهُ، وَإِنْ أَطْلَقَ البَيْعَ فَهُوَ لِلْبَائِعِ. وَيَبْقَى لِلْبَائِعِ إِلَى أَوَّلِ المُشْتَرِي لِنَفْسِهِ فَيَكُونُ لَهُ، وَإِنْ أَطْلَقَ البَيْعَ فَهُوَ لِلْبَائِعِ. وَيَبْقَى لِلْبَائِعِ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ أَخْذِهِ بِلا أُجْرَةٍ اللَّهُ المَنْفَعَةَ مُسْتَشْنَاةً لَهُ.

وَإِنْ كَانَ يُجَزُّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَىٰ كَرَطْبَةٍ وَبُقُولٍ، أَوْ تُكَرَّرُ ثَمَرَتُهُ كَقِثَّاءٍ وَبَقُولٍ، أَوْ تُكَرَّرُ ثَمَرَتُهُ كَقِثَّاءٍ وَبَاذِنْجَانٍ، فَالأُصُولُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلْبَقَاءِ، أَشْبَهَ الشَّجَرَ.

وَالجَزَّةُ الظَّاهِرَةُ وَاللَّقْطَةُ الأُولَىٰ لِلْبَاثِعِ؛ لِأَنَّهُ يُوْخَذُ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهِ، أَشْبَهَ الشَّجَرَ المُؤَبَّر.

وَعَلَيْهِ قَطْعُهُمَا فِي الحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَدُّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَرُبَّمَا ظَهَرَ غَيْرُ مَا كَانَ ظَاهِرًا، فَيَعْشُرُ التَّمْيِيزُ، مَا لَمْ يَشْتَرِطْ المُشْتَرِي دُخُولَهُ فِي المَبِيعِ، فَإِنْ شَرَطَهُ كَانَ لَهُ؛ لِحَدِيثِ: «المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ» (١٠).





فَصْلٌ: فِيمَنْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ رَهِنَ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ

مَن بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ رَهَنَ شَجَرَ النَّخْلِ بَعْدَ تَشَقُّقِ طَلْعِهِ وَلَو لَـمْ يُؤَبَّرُ، فَالثَّمَرُ لِلْبَاثِع مَتْرُوكًا إِلَىٰ أَوَّلِ وَقْتِ أَخْذِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ المُبْتَاعُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَوِطَهَا المُبْتَاعُ»(١)، وَالتَّأْبِيرُ: التَّلْقِيحُ، وَهُوَ وَضْعُ الذَّكَوِ فِي الْأنْثَىٰ.

وَكَذَلِكَ شَـجَرُ العِنَبِ وَالتُّوتِ وَالرُّمَّانِ وَغَيْرِهِ، مِنْ كُلِّ شَجَرٍ لَا قِشْرَعَلَىٰ ثَمَرَتِهِ، فَإِذَا بِيعَ وَنَحْوُهُ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ كَانَتْ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ المُبْتَاعُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ تَشَقُّتِي الطَّلْعِ فِي النَّخْلِ، فَقِيسَ عَلَيْهِ.

وَكَذَا مَا ظَهَرَ مِنْ نَوْرِهِ، كَالْمِشْمِشِ وَالتَّفَّاحِ، وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ- جَمْعُ كُمِّ، وَهُوَ الغُلَافُ- كَالوَرْدِ وَالبَنَفْسِجِ وَالقُطْنِ الَّذِي يحمل فِي كُلِّ سَنَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِمَثَابَةِ تَشَقُّقِ الطَّلْعِ.

وَمَا بِيعَ قَبْلَ ذَلِكَ- أَيْ قَبْلَ التَّشَـقُّقِ فِي الطَّلْعِ وَالظُّهُ ورِ فِي نَحْوِ العِنَبِ وَالتُّوتِ وَالمِشْمِشِ وَالخُرُوجِ مِنَ الأَكْمَامِ فِي نَحْوِ الوَرْدِ وَالقُطْنِ – فَلِلْمُشْتَرِي؛ لِمَفْهُوم الحَدِيثِ السَّابِقِ فِي النَّخْلِ وَمَا عَدَاهُ بِالقِيَاسِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ أُبِّرَ بَعْضُهُ، فَمَا أُبِّرَ فَلِلْبَائِعِ، وَمَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَلِلْمُشْتَرِي. وَلا تَدْخُلُ الأَرْضُ تَبَعًا لِلشَّجَرِ إِذَا بَاعَ شَجَرًا.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٣٧٩) ومسلم (٣٩٨٦).



فَإِذَا قُلِعَ الشَّجَرُ لَمْ يَمْلِكُ المُشْتَرِي غَرْسَ مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكُهُ.

وَلِلْمُشْتَرِي الدُّخُولُ لِمَصْلَحَةِ الشَّجَرِ؛ لِثُبُّوتِ حَقِّ الاَجْتِيَـازِ لَهُ، وَلَا يَدُخُلُ لِتَفَرَّجِ وَنَحْوِهِ. يَدْخُلُ لِتَفَرَّجِ وَنَحْوِهِ.





بَيْعُ الثِّمَارِ قَبْلَ بُدُوِّ صَلَاحِهَا

لا يَصِحُّ بَيْعُ النَّمَرَةِ قَبْلَ بُدُقِّ صَلَاحِهَا؛ لِغَيْرِ مَالِكِ الأَصْلِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُصَرَ نَعُ النَّهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الشَّمَارِ حَتَّىٰ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَىٰ البَاثِعَ وَالمُبْتَاعَ "()، وَالنَّهْ يُ يَقْتَضِي الفَسَادَ.

فَإِنْ بَاعَ لِمَالِكِ الأَصْلِ صَحَّ؛ لِحُصُولِ التَّسْلِيمِ لِلْمُشْتَرِي عَلَىٰ الكَمَالِ، كَبَيْعِهَا مَعَ أَصْلِهَا. وَلا يَصِحُّ بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ اشْتِدَادِ حَبِّهِ لِغَيْرِ مَالِكِ الأَرْضِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَيْهِ اللَّهِ النَّبِيَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهَ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّىٰ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَيْهِ النَّخْلِ حَتَّىٰ يَرْهُوَ، وَعَنْ بَيْعِ السَّنْبُلِ حَتَّىٰ يَبْيضٌ وَيَأْمَنَ العَاهَةَ. نَهَىٰ البَائِعَ وَالمُشْتَرِى الْكَمَالِ. فَإِنْ بَاعَهُ لِمَالِكِ الأَرْضِ صَحَّ؛ لِحُصُولِ التَّسْلِيمِ لِلْمُشْتَرِي عَلَىٰ الكَمَالِ.

فَإِنْ بِيعَتِ الشَّمَرَةُ قَبْلَ بُدُّقِ الصَّلَاحِ، أَوْ الزَّرْعُ قَبْلَ اشْتِدَادِهِ بِشَرْطِ القَطْعِ فِي الحَالِ، صَحَّ إِنِ انْتفعَ بِهِمَا، وَلَيْسَا مشَاعَيْنِ؛ لِأَنَّ المَنْعَ لِخَوْفِ التَّلَفِ وَحُدُّوثِ العَاهَةِ قَبْلَ الأَّخْذِ.

فَإِنْ بَاعَهَا بِشَـرْطِ القَطْعِ ثُمَّ تَرَكَهُ لِلْمُشْتَرِي حَتَّىٰ بَـدَا الصَّلَاحُ، أَوْ طَالَتِ الجَزَّةُ، أَوْ حَدَثَت ثَمَرَةٌ أُخْرَىٰ فَلَمْ تَتَمَيَّوْ، أَوِ اشْتَرَىٰ عَرِيَّةً لِيَأْكُلَهَا رُطَبًا فَأَثْمَرَتْ بَطَلَ البَيْعُ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ بَـاعَ الثَّمَـرَ قَبْـلَ بُدُوِّ صَلَاحِـهِ، أَوْ الزَّرْعَ قَبْلَ اشْـتِدَادِ حَبِّـهِ، أَوِ القِثَّاءَ وَنَحْوَهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ قَطْعِ وَلَا تَبْقِيَةٍ لَمْ يَصِحَّ البَيْعُ.

وَكَذَا إِنْ بَاعَهُ ذَلِكَ بِشَرْطِ البَقَاءِ لَمْ يَصِحُّ البَيْعُ.

وَإِذَا بَدَا- أَيْ: ظَهَرَ- مَا لَهُ صَلَاحٌ فِي الشَّمَرَةِ وَاشْتَدَّ الحَبُّ جَازَ بَيْعُهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَـرْطٍ، وَجَازَ بَيْعُهُ بِشَـرْطِ التَّبْقِيَةِ إِلَىٰ الجَـذَاذِ وَالحَصَادِ؛ لِأَمْنِ العَاهَةِ بِبُدُوِّ الصَّلَاحِ.

وَلِلمُشْتَرِي تَبْقِيَتُهُ لِلَيْ الحَصَادِ وَالجَذَاذِ، وَلَهُ قَطْعُهُ فِي الحَالِ، وَلَهُ بَيْعُهُ نَبْلَ جَذِّهِ.

وَيَلْزَمُ البَائِعَ سَقْيُهُ إِنِ احْتَاجَ إِلَىٰ ذَلِكَ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الأَصْلُ بِالسَّقْيِ، وَيُجْبَرُ إِنْ أَبَىٰ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ الأَصْلَ وَعَلَيْهِ ثَمَرٌ لِلْبَائِعِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ المُشْترِي سَقْيُهَا؛ لِأَنَّ البَائِعَ لَمْ يَمْلِكُهَا مِنْ جِهَتِهِ.

وَصَلاحُ بَعْضُ ثَمَرَةِ شَجَرٍ صَلاحٌ لِجَمِيعِ نَوْعِهَا الَّذِي بِالبُسْتَانِ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الصَّلَاحِ فِي الجَمِيعِ يَشُتُّ؛ وَلِأَنَّهُ يَتَنَابَعُ غَالِبًا، هَذَا إِذَا اشْتَرَىٰ جَمِيعَهُ، فَإِنِ اشْتَرَىٰ بَعْضَهُ فَلِكُلِّ شَجَرَةٍ حُكْمٌ بِنَفْسِهَا.

فَصَلَاحُ البَلَحِ أَنْ يَحَمَّرَ أَوْ يَصْفَرَّ.

وَصَلَاحُ العِنَبِ أَنْ يَتَمَوَّهَ بِالمَاءِ الحُلْوِ.



وَصَلَاحُ بَقِيَّةِ الفَوَاكِهِ طِيبُ أَكْلِهَا وَظُهُورُ نُضْجِهَا ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ نَعَظَيْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الشَّمَرةِ حَتَّىٰ تَطِيبَ. وَفِي رِوَايَةٍ: حَتَّىٰ تُطْعِمَ »(١). وَالشَّكَرُ فِيهَا يَظُهُرُ فَمَّا بَعْدَ فَمٍ، كَالقِثَّاءِ وَالخِيَارِ، أَنْ يُؤْكَلَ عَادَةً كَالثَّمَرِ. وَالصَّلَاحُ فِيمَا يَظُهُرُ فَمَّا بَعْدَ فَمٍ، كَالقِثَّاءِ وَالخِيَارِ، أَنْ يُؤْكَلَ عَادَةً كَالثَّمَرِ. وَالصَّلَاحُ فِيمَا يَظُهُرُ فَمَّا بَعْدَ فَمٍ، كَالقِثَّاءِ وَالخِيَارِ، أَنْ يُؤْكَلَ عَادَةً كَالثَّمَرِ. وَالصَّلَاحُ فَيهِ، وَيَجُوزُ لِمُشْتَرِي الشَّمَرةِ بَيْعُهَا فِي شَبَحِرِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِمُشْتَرِي الشَّمَرةِ بَيْعُهَا فِي شَبَحِرِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِمُشْتَرِي الشَّمَرةِ بَيْعُهَا فِي شَبَحِرِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِمُ التَّصَرُّافُ فِيهِ، فَجَازَ بَيْعُهُ كُمَا لَوْ قَطَعَهُ.

وَإِنْ تَلِفَتْ ثَمَرَةٌ بِيعَتْ بَعْدَ بُدُوِّ صَلَاحِهَا دُونَ أَصْلِهَا قَبْلَ أَوَانِ جَذَاذِهَا بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، وَهِيَ مَا لَاصُنْعَ لِآدَمِيٍّ فِيهَا، كَالرِّيحِ وَالبَرْدِ وَالحَرُّ وَالعَطَسِ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، وَهِيَ مَا لَاصُنْعَ لِآدَمِيٍّ فِيهَا، كَالرِّيحِ وَالبَرْدِ وَالحَرُّ وَالعَطَسِ وَالجَرَادِ، رَجَعَ عَلَىٰ البَائِعِ وَلَوْ بَعْدَ القَبْضِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ نَعَقَّتُهُ: «أَنَّ النَّيِيَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ أَمَر بِوَضْعِ الجَوَائِح» (أن وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «لَوْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ أَمْنَ مُؤْنَتَهُ عَلَىٰ البَائِعِ إِلَىٰ تَتِمَّةِ صَلاَحِهِ.

وَإِنْ تَلِفَتْ الثَّمَرَةُ بَعْدَ بُدُوِّ صَلاحِهَا، وَقَدْ بِيعَتْ مَعَ أَصْلِهَا فَمِنْ ضَمَانِ المُشْتَرِي، وَكَذَا لَوْ بِيعَتْ لِمَالِكِ أَصْلِهَا؛ لِحُصُولِ القَبْضِ التَّامِّ، وَانْقِطَاعِ عَلَى البَائِعِ عَنْهُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٤٨٧)، ومسلم (١٥٣٦).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٥٨٧).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٤٠٥٨).



وَإِنْ أَخَّرَ المُشْتَرِي أَخْذَهَا عَنْ عَادَتِهِ فَمِنْ ضَمَانِهِ لِتَلَفِهِ بِتَقْصِيرِهِ. وَإِنْ تَلِفَ الثَّمَرُ المُشِيعُ بِفِعْلِ آدَمِيٍّ وَلَوْ البَائِعِ فَالمُشْتَرِي بِالخِيَارِ بَيْنَ فَسْخِ العَقْدِ وَمُطَالَبَةِ الجَانِي بِالقِيمَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنَ وَمُطَالَبَةِ الجَانِي بِالقِيمَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنَ الرَّجُوعُ بِبَدَلِهِ، بِخِلَافِ التَّالِفِ بِالجَائِحَةِ.





بَابُ السَّلَم

السَّلَمُ: لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَالسَّلَفُ: لُغَةُ أَهْلِ العِرَاقِ. سُمِّيَ سَلَمًا لِتَسْلِيمِ رَأْسِ مَالِهِ فِي المَجْلِسِ، وَسَلَفًا لِتَقْدِيمِهِ، وَيُقَالُ السَّلَفُ لِلْقَرْضِ. وَهُوَ شَرْعًا: عَقْدٌ عَلَىٰ مَوْصُوفِ فِي الذِّمَّةِ مُوَجَّلِ بِثَمَنٍ مَقْبُوضٍ فِي مَجْلِسِ العَقْدِ.

وَهُوَ جَائِزٌ بِالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مَعْلُومٍ»(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْكَهَا: ﴿ أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ المَضْمُونَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمَّىٰ قَدْ أَحَلَّ مُسَمَّىٰ قَدْ أَحَلَّ مُسَمَّىٰ قَدْ أَخَلَ مُسَمَّىٰ قَدْ أَخْلَ مُسَمَّىٰ قَرَأَ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوۤاْ إِذَا تَدَايَنَتُم بِدَيْنِ إِلَىٰ أَحَلَٰ مُسَمَّى ﴾ [النَّهُ : ١٨٦] (٢).

وَيَنْعَقِدُ السَّلَمُ بِكُلِّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ سَلَمٍ وَسَلَفٍ؛ لِأَنَّهُمَا حَقِيقَةٌ فِيهِ؛ إِذْ هُمَا اسْمٌ لِلْبَيْعِ الَّذِي عُجِّلَ ثَمَنُهُ وَأُجِّلَ مُثَمَّنُهُ.

وَبِلَفْظِ البَيْعِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ إِلَىٰ أَجَلِ بِثَمَنٍ حَالً.

شُرُوطُ السَّلَمِ:

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ السَّلَمِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ زَائِدَةٍ عَلَىٰ شُرُوطِ البَيْعِ:

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢٤٠)، ومسلم (١٦٠٤).

⁽٢) صحيح: أخرجه الشافعي في المسند (١٣١٤)، والحاكم (٢/ ٢٨٦)، والبيهقي (٦/ ١٨)، وصححه العلامة الألباني ﴿ إِنَّهُ فِي الإرواء (١٣٦٩).



أَحَدُهَا: انْضِبَاطُ صِفَاتِ المُسْلَمِ فِيهِ: الَّتِي يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِاخْتِلَافِهَا اخْتِلَافِهَا اخْتِلَافَهَا كَثِيرًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ مَا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُ صِفَاتِهِ يَخْتَلِفُ كَثِيرًا، فَيُفْضِي إِلَىٰ المُنَازَعَةِ وَالمَشَاقَةِ.

كَمَكِيلٍ: مِنْ حُبُوبٍ وَثِمَارٍ وَخَلِّ وَدُهْنِ وَلَبَنٍ وَنَحْوِهَا.

وَمَوْزُونٍ: مِنْ قُطْنِ وَحَرِيرٍ وَصُوفٍ وَنُحَاسٍ وَذِئْبَقٍ وَشَبٍّ وَكِبْرِيتٍ وَشَحْمٍ وَلَحْمِ نِيْءٍ، وَلَوْ مَعَ عَظْمِهِ إِنْ عُيِّنَ مَوْضِعُ قَطْعٍ.

وَمَذْرُوعِ: مِنْ ثِيَابٍ وَخُيُوطٍ.

لِقَ وْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى: «كُنَّا نُصِيبُ المَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَتُسُلِفُهُمْ فِي الحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ، فَقِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ، أَمْ لَمْ يَكُنْ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ " فَنَبَتَ جَوَازُ السَّلَم فِي ذَلِكَ يَكُنْ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ " فَنَبَتَ جَوَازُ السَّلَم فِي ذَلِكَ يَكُنْ؟ وَكَذَا يَصِحُ فِي إِلْخَبَرِ، وَقِيسَ عَلَيْهِ مَا يُضْبَطُ بِالصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَكَذَا يَصِحُ فِي المَعْدُودِ مِنَ الحَيَوانِ وَلَوْ آدَمِيًّا؛ لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ تَعَلِيْكُهُ: «اسْتَسْلَفَ النَّبِيُ المَعْدُودِ مِنَ الحَيَوانِ وَلَوْ آدَمِيًّا؛ لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ تَعَلِيْكُهُ: «اسْتَسْلَفَ النَّبِيُ صَلَّالَهُ عَلَيْهِ مَنْ رَجُلٍ بَكُرًا " فَيَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا يُحْرَا " فَيَ الْمَعْدُودِ مِنَ الحَيْوانِ وَلَوْ آدَمِيًا المَعْدُودِ مِنَ الحَيْوانِ وَلَوْ آدَمِيًّا اللَّهِ لَوْلِي وَعَلِيْكُهُ: «اسْتَسْلَفَ النَّبِيُ مَا إِلْمَعْنَاهُ مَا عَلَى الْمَعْدُودِ مِنَ الحَيْوانِ وَلَوْ آدَمِيًّا اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِي لَالْمُعِلَى وَالْمَالِلُهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا لَعْ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَعْدُودِ مِنَ الحَيْوانِ وَلَوْ آدَمِيًّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ الْمَالِلُهُ اللَّهُ الْمَالِي اللَّهُ الْمُعْلِي الللْعَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُولِ الللْعَلَى الْحَلِيْلِ اللْعَلَيْمِ الللْعَلَيْدِ الللْعَلَالَةُ اللْعَلَالَةُ اللْعَلَيْدُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَيْدِ الللَّهُ اللَّهُ الللْعَلَيْلَ اللللْعُلِي اللللْعُلِيْلُولِ الللْعُلْمُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْ

أَمَّـا المَعْدُودُ المُخْتَلِفُ، كَالفَوَاكِهِ المَعْـدُودَةِ، كَرُمَّانٍ وَخُوحٍ وَنَحْوِهِمَا، فَلَا يَصِحُّ فِيهِ السَّلَمُ؛ لِاخْتِلَافِهَا بِالصِّغَرِ وَالكِبَرِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٢٥٥).

⁽۲) صحیح: رواه مسلم (۱۲۰۰).



وَيَصِحُّ أَيْضًا فِي الثِّيَابِ المَنْسُوجَةِ مِنْ نَوْعَيْنِ، كَالكَتَّانِ وَالقُطْنِ وَلَقُطْنِ وَالقُطْنِ وَوَلَقُطْنِ وَوَمَاحٌ. وَنَحْوهِمَا؛ لِأَنَّ ضَبْطَهَا مُمْكِنٌ، وَكَذَا نِشَابٌ وَنُبْلُ مَرِيشَانِ وَخِفَافٌ وَرِمَاحٌ.

وَلا يَصِعُ فِيمَا لا يَنْضَبِطُ، كَالبُقُولِ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ، وَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُهَا الحَزْم.

وَلا يَصِحُّ فِي الجُلُودِ؛ لِاخْتِلَافِهَا، وَلَا يُمْكِنُ ذَرْعُهَا؛ لِاخْتِلَافِ أَطْرَافِهَا.

وَكَـذَا الرُّؤُوسُ وَالأَكَارِعُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا العِظَامُ وَالمشَـافِرُ وَلَحْمُهَا قَلِيلٌ، وَلَيْسَتْ مَوْزُونَةٌ.

وَكَذَا البَيْضُ.

وَكَذَا الأَوَانِي المُخْتَلِفَةُ رُوُّوسًا وَأَوْسَاطًا، كَالقَمَاقِمِ وَنَحْوِهَا، فَإِنْ لَمْ تَخْتَلِفُ رُوُّوسُهَا وَأَوْسَاطُهَا صَحَّ السَّلَمُ فِيهَا.

وَلَا يَصِحُّ فِي الجَوَاهِـرِ وَاللَّوْلُو وَالعَقِيقِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا مُتَبَايِنًا صِغَرًا وَكِبَرًا، وَحُسْنَ تَدْوِيرِ وَزِيَادَةَ ضَوْءٍ وَصَفَاء.

الشَّرْطُ الثَّانِي: ذِكُرُ جِنْسِ المُسْلَمِ فِيهِ وَنَوْعِهِ، وَكُلِّ وَصْفٍ يَخْتَلِفُ بِسَبَهِ الثَّمَنُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا، كَلَوْنِهِ وَقَدْرِهِ وَبَلَدِهِ وَحَدَاثَتِهِ وَقِدَمِهِ، وَلا يَجِبُ اسْتِقْصَاءُ كُلِّ الصَّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ، وَلا يَجِبُ ذِكْرُ وَصْفٍ لَا يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا؛ لِعَدَمِ الاحْتِيَاجِ إِلَىٰ ذَلِكَ الوَصْفِ. وَإِذَا جَاءَ المُسْلَمُ إِلَيْهِ بِمَا شُرِطَ ظَاهِرًا؛ لِعَدَمِ الاحْتِيَاجِ إِلَىٰ ذَلِكَ الوَصْفِ. وَإِذَا جَاءَ المُسْلَمُ إِلَيْهِ بِمَا شُرِطَ أَوْ أَجْوَدَ مِنْ فَوْعِهِ وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ لَزِمَهُ أَخْذُهُ؛ لِأَنَّهُ جَاءَهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ العَقْدُ



وَزِيَادَةٍ تَنْفَحُهُ، فَإِنِ امْتَنَعَ رُفِعَ الأَمْرُ إِلَىٰ الحَاكِمِ لِيَأْخُذَهُ؛ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ أَنسًا كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ عَلَىٰ مَالٍ إِلَىٰ أَجَل، فَجَاءَهُ بِهِ قَبْلَ الأَجَلِ، فَأَبَىٰ أَنْ يَأْخُذَهُ، فَأَتَىٰ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ فَأَخَذَهُ مِنْهُ، وَقَالَ: اذْهَبْ فَقَدْ عُتِقْتَ»(١٠).

وَإِنْ جَاءَهُ بِدُونِ مَا وُصِفَ لَهُ أَوْ بِغَيْرِ نَوْعِهِ مِنْ جِنْسِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَهُ، وَقَدْ رَضِيَ بِدُونِهِ، وَلِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ؛ لِتَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ العَقْدَ تَنَاوَلَ مَا وَصَفَاهُ عَلَىٰ شَرْطِهِمَا.

وَإِنْ جَاءَهُ بِحِشْسٍ آخَرَ: كَلَحْمِ بَقَرٍ عَنْ ضَأْنِ، وَشَعِيرٍ عَنْ بُرِّ، لَمْ يَجُزْ لَهُ قَبْولُهُ وَلَوْ رَضِيَا.

وَإِنْ قَبَضَ المُسْلَمَ فِيهِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَلَهُ رَدُّهُ أَوْ إِمْسَاكُهُ مَعَ الأَرْشِ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ قَدْرِ المُسْلَم فِيهِ بِمِعْيَارِهِ الشَّرْعِيِّ، فَلا يَصِحُّ فِي مَكِيلٍ وَزْنَا، وَلا فِي مَوْزُونٍ كَيْلًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَىٰ أَجَلٍ مَعْلُومٍ» وَلاَنَّهُ قَدَّرَهُ شَيْءٍ فَلْيُسْلِفُ فِي المَذْرُوعِ وَزْنًا.

وَلَا يَصِحُّ فِي فَوَاكِه مَعْدُودَةٍ، كُرُمَّانٍ وَسَفَرْجَلٍ وَلَوْ وَزْنًا.

الشَّـرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ السَّلَمُ فِي الذِّمَّةِ إِلَىٰ أَجَلٍ مَعْلُومٍ؛ لِلْحَدِيثِ لسَّابق.

⁽۱) حسن: رواه البيهقي في: «الكبرى» (۱۰/ ٣٣٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٤١)، ومسلم (١٦٠٤).



وَأَنْ يَكُونَ لَهُ وَقْعٌ فِي العَادَةِ، كَشَهْ وَنَحُوهِ؛ فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ إِنْ أَسْلَمَ حَالًا، وَلَا إِنْ أَسْلَمَ إِلَىٰ أَجَلٍ مَجْهُولٍ، كَإِلَىٰ الحَصَادِ وَالجَذَاذِ وَقُدُومِ الحَاجِّ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ، فَلَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا.

وَلا يَصِحُّ السَّلَمُ إِلَىٰ أَجَلِ قَرِيبٍ كَيَوْمٍ وَنَحْوِهِ الْأَنَّهُ لَا وَقْعَ لَهُ فِي الثَّمَنِ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ فِي شَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ أَجْزَاءً مَعْلُومَةً، كَخُبْزِ وَلَحْمٍ وَنَحْوِهِمَا مِنْ كُلِّ مَا يَصِحُ السَّلَمُ فِيهِ اإذ الحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَىٰ ذَلِكَ، فَإِنْ قَبضَ البَعْضَ وَتَعَذَّرَ البَاقِي رَجَعَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَلَا يَجْعَلُ لِلْبَاقِي فَضْلًا عَلَىٰ البَعْضَ وَتَعَذَّرَ البَاقِي وَضَا المَّمْنَ عَلَىٰ الأَجْزَاءِ، فَيُقَسِّطُ الثَّمَن عَلَىٰ أَجْزَائِهِ السَّوِيَّةِ، كَمَا لَو اتَفَقَ أَجَلُهُ.

الشَّرْطُ الحَامِشُ: أَنْ يَكُونَ المُسْلَمُ فِيهِ مِمَّا يُوجَدُ غَالِبًا عِنْدَ حُلُولِ الأَجَلِ لِوَجُوبِ تَسْلِيمِهِ إِذًا؛ لِأَنَّ القُدْرَةَ عَلَىٰ التَّسْلِيمِ شَرْطٌ، فَلَوْ أَسْلَمَ فِي العِنَبِ إِلَىٰ شُعبَاطٍ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهِ إِلَّا نَادِرًا، وَلا يُشْترَطُ وُجُودُهُ حَالَ العَقْدِ؛ شُببَاطٍ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهِ إِلَّا نَادِرًا، وَلا يُشْترَطُ وُجُودُهُ حَالَ العَقْدِ؛ (لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُونَ فِي الثِّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتَيْنِ وَالتَّلَاثَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِمْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنِ مَعْلُومٍ، إِلَىٰ أَجَلِ مَعْلُومٍ» (١).

وَلَوْ كَانَ الوُجُودُ شَـرْطًا لَذَكَرَهُ، وَلنَهَاهُمْ عَنْ سَلَفِ سِنِينَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ انْقِطَاعُ المُسْلَمِ فِيهِ أَوْسَطَ السَّنَةِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَلا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي ثَمَرَةِ بُسْتَانٍ بِعَيْنِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ أَسْلَفَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ ذَنَانِيرَ فِي تَمْرٍ مُسَمَّى، فَقَالَ اليَهُودِيُّ: مِنْ تَمْرِ حَائِطِ بَنِي فُلانٍ فَلا ، حَائِطِ بَنِي فُلانٍ فَلا ، حَائِطِ بَنِي فُلانٍ فَلا ، وَلَانَهُ كَايْهُ وَسَلَّمَ: «أَمَّا مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلانٍ فَلا ، وَلَكِنْ كَيْلٌ مُسَمَّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى اللهُ عَلَيْهُ لا يُؤْمَنُ تَلَفُهُ فَلَمْ يَصِحَ.

فَإِنْ أَسْلَمَ إِلَىٰ مَحِلِّ يُوجَدُ فِيهِ غَالِبًا، فتَعَذَّرَ المُسْلَمُ فِيهِ، بِأَنْ لَمْ تَحْمِلْ الشَّمَارُ تِلْكَ السَّنَةِ، أَوْ تَعَذَّرَ بَعْضُهُ - فَلِرَبِّ السَّلَمِ الصَّبْرُ إِلَىٰ أَنْ يُوجَدَ فَيُطَالَبُ الشَّلَمِ الصَّبْرُ إِلَىٰ أَنْ يُوجَدَ فَيُطَالَبُ الشَّلَمِ الصَّبْرُ إِلَىٰ أَنْ يُوجَدَ فَيُطَالَبُ بِهِ، أَوْ فَي البَعْضِ المُتَعَذَّرِ، وَيَأْخُذُ الثَّمَ نَ المَوْجُودَ أَوْ عِوضَهُ أَيْ: عِوضَ الثَّمَنِ التَّالِفِ؛ لِأَنَّ العَقْدَ إِذَا زَالَ الثَّمَنَ المَوْجُودَ أَوْ عِوضَهُ أَيْ: عِوضَ الثَّمَنِ التَّالِفِ؛ لِأَنَّ العَقْدَ إِذَا زَالَ وَجَبَ رَدُّ الثَّمَنِ، وَيَجِبُ رَدُّ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، أَوْ عِوضَهُ إِنْ كَانَ تَالِقًا – أَيْ: مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، وَقِيمَتُهُ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا – هَذَا إِنْ فُرِسِخَ فِي الكُلِّ، فَإِنْ فُرِسِخَ فِي الكُلِّ، فَإِنْ فُرِسِخَ فِي البَعْضِ فَيِقِسْطِهِ.

الشَّرْطُ السَّادِسُ: مَعْرِفَةُ قَدْرِ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ وَانْضِبَاطُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ فَسْخُ السَّلَمِ لِتَأَخُّرِ المَعْقُ ودِ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ مَعْرِفَةُ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِيَرُدَّ بَدَلَهُ كَالقَرْضِ وَالشَّرِكَةِ.

فَعَلَىٰ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ المَالِ إِلَّا مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْلَمًا فِيهِ ؟ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ ضَبْطُ صِفَاتِهِ ، فَأَشْبَهَ المُسْلَمَ فِيهِ . فَلَا تَكْفِي مُشَاهَدَتُهُ كَمَا لَوْ عَقَدَاهُ بِصُبْرَةٍ لَا يَعْلَمَانِ قَدْرَهَا وَوَصْفَهَا .

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٢٨١)، وضعفه العلامة الألباني رَخِيَللُهُ في الإرواء (١٣٨١).

وَلا يَصِحُّ بِمَا لا يَنْضَبِطُ، كَجَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ، لِمَا تَقَدَّمَ.

الشَّرْطُ السَّابِعُ: أَنْ يَقْبِضَهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مِنْ مَجْلِسِ العَقْدِ تَفَرُّقًا يُبْطِلُ خِيَارَ المَجْلِسِ؛ لِثَلَّا يَصِيرَ بَيْعَ دَيْنٍ بِدَيْنٍ.

وَإِنْ كَانَ لَـهُ فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ دَيْنًا فَجَعَلَهُ سَـلَمًا فِي طَعَامٍ إِلَىٰ أَجَلٍ لَمْ يَصِحَّ. وَلا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ مَكَانِ الوَفَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْكَرْ فِي الحَدِيثِ، وَكَبَاقِي البُيُوعِ؛ وَلِأَنَّهُ يَجِبُ التَّسْلِيمُ مَكَانَ العَقْدِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَىٰ العَقْدِ التَّسْلِيمُ فِي مَكَانِهِ.

وَلَـهُ أَخْـذُهُ فِي غَيْرِهِ إِنْ رَضِيَا، وَلَوْ قَـالَ: خُذْهُ وَأُجْرَةَ حَمْلِهِ إِلَىٰ مَوْضِعِ الوَفَاءِ، لَمْ يَجُزْ.

وَيَصِحُّ شَرْطُ الوَفَاءِ فِي غَيْرِ مَكَانِ العَقْدِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ، فَصَحَّ شَرْطُ الإِيفَاءِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، كَبُيُوعِ الأَعْيَانِ، وَإِنْ شَرَطَا الوَفَاءَ فِي مَوْضِعِ العَقْدِ كَانَ تَأْكِيدًا.

وَإِنْ عُقِدَ السَّلَمُ بِبَرِّيَّةٍ وَنَحْوِهَا، كَسَفِينَةٍ وَدَارِ حَرْبٍ، فَيُشْتَرَطُّ ذِكْرُهُ وَإِلَّا فَسَدَ؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّسْلِيمُ فِي ذَلِكَ المَكَانِ وَلَا قَرِينَة، فَوَجَبَ تَعْيِينُهُ بِالقَوْلِ وَالزَّمَانِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ المُسْلَمِ إِلَيْهِ فِي تَعْيِينِهِ مَعَ يَمِينِهِ.

وَلَا يَصِحُّ أَخْذُ رَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ بِمُسْلَمٍ فِيهِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؟: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَعَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ »(١).

⁽١) حسن: وقد تقدم.



وَتَصِحُّ الإِقَالَةُ فِي السَّلَمِ.

وَمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ دَيْنِ عَنْ غَيْرِهِ فَأَبَىٰ رَبَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ المِنَّةِ؛ وَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ المَدْيُونُ يَقْدِرُ عَلَىٰ الوَفَاءِ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ، فَإِنْ مَلَّكَهُ لِمَدِينِ فَقَبَضَهُ وَدَفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أُجْبِرَ عَلَىٰ قَبُولِهِ.





بَابُ الْقَرْضِ

القَرْضُ لُغَةً: القَطْعُ.

وَاصْطِلَاحًا: دَفْعُ مَالٍ لِمَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ وَيُرَدُّ بَدَلُهُ، وَهُوَ جَائِزٌ بِالإِجْمَاعِ.

وَهُو مُسْتَحَبٌّ لِلمُقْرِضِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ تَعَظَّتُهُ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ مُسْلِم يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً» (()، وَلَأِنَّ فِيهِ تَفْرِيجًا وَقَضَاءً لِحَاجَةِ المُسْلِم أَشْبَهَ الصَّدَقَةَ.

وَهُوَ مُبَاحُ لِلْمُقْتَرِضِ، وَلَيْسَ مِنَ المَسْأَلَةِ المَكْرُوهَةِ؛ لِفِعْلِهِ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ صَحَّ قَرْضُهُ، مَكِيلًا كَانَ أَوْ مَوْزُونًا أَوْ غَيْرُهُمَا؛: « لِأَنَّهُ صَاَّلِتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا» ('').

إِلَّا بَنِي آدَمَ فَلَا يَصِحُّ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ، وَلَا هُوَ مِنَ المَرَافِقِ، وَيُفْضِي إِلَىٰ أَنْ يَقْتَرِضَ جَارِيَةً يَطَؤُهَا ثُمَّ يَرُدّهَا.

وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ قَدْرِ القَرْضِ وَوَصْفِهِ، لِيَتَمَكَّنَ مِنْ رَدٍّ بَدَلِهِ.

وَأَنْ يَكُونَ المُقْرِضُ مِمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، كَسَاثِرِ عُقُودِ المُعَامَلَاتِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَىٰ مَالٍ، فَلَمْ يَصِحَّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ.

⁽١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٤٣٠). قال البوصيري (٣/ ٦٩): هذا إسناد ضعيف، وصححه العلامة الألباني كَلِيَّالَهُ في صحيح الجامع (٥٧٦٩).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٥٤٣).



وَيَصِحُّ بِلَفْظِ القَرْضِ وَبِلَفْظِ السَّلَفِ وَكُلِّ مَا أَدَّىٰ مَعْنَاهُمَا، وَإِنْ قَالَ: «مَلَّكُتُكَ» وَلا قَرِينَةَ عَلَىٰ رَدِّ بَدَلِهِ، فَهِبَةُ.

وَيَتِمُّ العَقْدُ بِالقَبُولِ كَالبَيْعِ، وَيُمْلَكُ وَيَلْزَمُ بِالقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَقِفُ التَّصَرُّفُ فِيهِ عَلَىٰ القَبْضِ، فَوَقَفَ المِلْكُ عَلَيْهِ.

فَلَا يَمْلِكُ المُقْرِضُ اسْتِرْ جَاعَهُ لِلزُومِهِ مِنْ جِهَتِهِ بِالقَبْضِ؛ لِأَنَّ القَرْضَ عَقْدٌ لاَزِمٌ مِنْ جِهَةِ المُقْرِضِ، جَائِزٌ فِي حَتِّ المُقْتَرِضِ، فَلَوْ أَرَادَ المُقْرِضُ الرُّجُوعَ فِي عَيْنِ مَالِهِ لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ بِعَقْدٍ لاَزِمٍ مِنْ غَيْر خِيَارٍ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ كَالبَيْعِ.

ويَثْبُتُ بَدَلُهُ فِي ذِمَّةِ المُقْتَرِضِ حَالًا، وَلَوْ أَجَّلَهُ المُقْرِضُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُنِعَ فِيهِ مِنَ التَّفَاضُلِ، فَمُنِعَ الأَجَلُ فِيهِ كَالصَّرْفِ، وَكَذَا كُلُّ دَيْنٍ حَالٍّ. فَإِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا فَقِيمَتُهُ وَقْتَ القَرْضِ؛ لِأَنَّهَا حِينَثِذِ تَجِبُ.

وَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا فَمِثْلُهُ ؛ ﴿ لِأَنَّهُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسْلَفَ بَكُرًا فَرَدَّ مِثْلَهُ » () . وَيَلْزَمُ المُقْرِضَ قَبُولُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ؛ لِأَنَّهُ رَدَّهُ عَلَىٰ صِفَةِ حَقِّهِ ، سَوَاءٌ تَغَيَّر سِعْرُهُ أَوْ لَا ، حَيْثُ لَمْ يَتَعَيَّبُ .

فَإِنْ كَانَ المِثْلِيُّ مُتَعَيِّبًا وَرَدَّهُ بِعَيْنِهِ، كَحِنْطَةٍ ابْتَلَّتْ، فَلا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ؛ لِأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ.

وَإِنْ كَانَ فَلُوسًا أَوْنَحُوهَا، فَمَنَعَ السُّلْطَانُ المُعَامَلَةَ بِهَا، فَلَهُ القِيمَةُ وَقْتَ القَرْضِ.

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (١٦٠).



فَإِنْ لَمْ تُتْرَكُ المَعَامَلَةُ بِهَا لَكِنْ رَخُصَتْ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتْلَفْ، إِنَّمَا تَغَيَّرَ سِعْرُهَا، فَأَشْبَهَتْ الحِنْطَةَ إِذَا رَخُصَتْ.

لَكِنْ إِذَا كَانَ المُقْرَضُ رِبَوِيًّا أُخِذَتْ قِيمَتُهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ.

وَيَجُوزُ شَــرْطُ رَهْــنِ وَضَـمِينٍ فِيهِ؛: «لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْــتَقُرَضَ مِنْ يَهُودِيٍّ شَعِيرًا وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ» (').

وَيَجُوزُ قَرْضُ المَاءِ كَيْلًا كَسَائِرِ المَائِعَاتِ، وَيَجُوزُ قَرْضُهُ مُقَدَّرًا بِزَمَنٍ مِنْ نَوْبَةِهِ الأَنَّهُ مِنَ المَرَافِقِ.

وَيَجُوزُ قَرْضُ الخُبْزِ وَالخَمِيرِ عَدَدًا، وَرَدُّهُ عَدَدًا بِلَا قَصْدِ زِيَادَةٍ.

وَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا فَحَرَامٌ، كَأَنْ يُسْكِنْهُ دَارَهُ، أَوْ يُعِيرُهُ دَابَّتَهُ، أَوْ يَقْضِيهِ خَيْرًا مِنْـهُ، أَوْ يُهْدِي لَهُ، أَوْ يَعْمَلَ لَهُ عَمَـلًا وَنَحْوَهُ؛: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ وَسَلَفٍ»(٢٠).

فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ، أَوْ قَضَىٰ خَيْرًا مِنْهُ بِلَا مُوَاطَأَةٍ جَازَ؟: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا وَرَدَّ خَيْرًا مِنْهُ»، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحَسَنُكُمْ قَضَاءً»(٢).

وَإِنْ أَهْدَىٰ إِلَيْهِ قَبْلَ الوَفَاءِ مِنْ غَيْرِ عَادَةٍ لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ يَحْسِبَهُ مِنْ دَيْنِهِ،

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٠٦٩).

⁽٢) حسن: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



لِمَا رَوَىٰ ابْنُ مَاجَه عَنْ أَنْسٍ سَجَالِتُهُ مَرْ فُوعًا: «إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْ دَىٰ إِلَيْهِ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَىٰ الدَّابَّةِ فَلا يَرْكَبْهَا وَلا يَقْبَلْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلُ ذَلِكَ »(١).

وَرَوَىٰ الأَثْرَمُ: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ عَلَىٰ سَمَّاكِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَجَعَلَ يُهْدِي إِلَيْهِ السَّمَكَ وَيُقَوِّمُهُ، حَتَّىٰ بَلَغ ثَلاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا، فَسَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَعْطِهِ سَبْعَةَ دَرَاهِمَ»(٢).

وَمَتَىٰ بَذَلَ المُقْتَرِضُ مَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ بَلَدِ المُقْرِضِ - وَلَا مُؤْنَة لِحَمْلِهِ - لَا مُؤْنَة لِحَمْلِهِ - لَا مُؤْنَة لِحَمْلِهِ - لَا مَرَّ وَبَلُهُ مَعَ أَمْنِ البَلَدِ وَالطَّرِيقِ؛ لِعَدَمِ الضَّرِرِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ، وَكَذَا ثَمَنُ وَأُجْرَةٌ وَنَحْوُهُمَا. فَإِنْ كَانَ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ، أَوْالبَلَدُ أَوِ الطَّرِيقُ غَيْرُ آمِنٍ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ.

وَإِذَا قَالَ: اقْتَرِضْ لِي مِائَةً وَلَكَ عَشـرَةٌ صَحَّ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ مَا بَذَلَهُ مِنْ جَاهِهِ، وَلَوْ قَالَ: اضْمنِّي فِيهَا وَلَكَ ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ.



⁽١) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٤٣٢)، وضعفه العلامة الألباني كَثَلَتُهُ في الإرواء (١٤٠٠).

⁽٢) صحيح: صححه العلامة الألباني رَخْيَلِتُهُ فِي الإرواء (١٤٠١).



بَابُ الرَّهْن

الرَّهْنُ لُغَةً: الثُّبُوتُ وَالدَّوَامُ، يُقَالُ: مَاءٌ رَاهِنٌ، أَيْ: رَاكِدٌ، وَنِعْمَةٌ رَاهِنَةٌ، أَيْ: دَائِمَةٌ.

وَشَرْعًا: تَوْثِقَةُ دَيْنِ بِعَيْنِ يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهَا أَوْ مِنْ ثَمَنِهَا إِنْ تَعَذَّرَ وَفَاؤُهُ مِنَ المَدِينِ، وَهُوَ جَائِزٌ بِالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبَا فَرِهِنُ مُقَبُوضَةً ﴾ [الثقة: ٤٨٣]، أَوْ فِي الحَضْرِ، فَأَمَّا ذِكْرُ السَّفَرِ فَإِنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجِ الغَالَبِ.

وَعَنْ عَائِشَـةَ تَعَلِّٰتُهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْـتَرَىٰ مِنْ يَهُـ ودِيٍّ طَعَامًا وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ»(١).

> شُرُوطُ صحَّة الرَّهْنِ: يَصِحُّ الرَّهْنُ بشُرُوطٍ خَمْسَةٍ:

١- كَوْنُهُ مُنَجَّزًا: فَلَا يَصِحُّ مُعَلَّقًا كَالبَيْعِ.

٥- وَكُونُهُ مَعَ الْحَقِّ أَوْ بَعْدهُ لِلآيَةِ، فَإِنَّهُ جَعَلَهُ بَدَلًا عَنِ الْكِتَابَةِ، فَيَكُونُ فِي مَحِلِّهَا، وَهُ وَ بَعْد وُجُوبِ الْحَقِّ، وَيَصِعُ مَعَ ثُبُوتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ لَا يَصِعُ فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ كَالشَّهَا دَةِ.
 إِلَيْهِ، وَلَا يَصِعُ قَبْلهُ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلدَّيْنِ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ كَالشَّهَا دَةِ.

٣- وَكُونُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ بَيْعُهُ: لِأَنَّهُ نَوْعُ تَصَرُّفٍ فِي المَالِ، فَلَمْ يَصِحَّ إِلَّا مِنْ
 جَائِزِ التَّصَرُّفِ كَالبَيْع.

⁽١) صحيح: وقد تقدم



٤- وَكُونُهُ مِلْكَهُ أَوْ مَأْذُونَا لَهُ فِي رَهْنِهِ: فَلَوِ اسْتَعَارَ شَيْئًا لِيَرْهَنُهُ جَازَ، وَلِرَبِّهِ الرَّجُوعُ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ لَا بَعْدَهُ، لَكِنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الرَّاهِنِ بِفَكَاكِهِ مُطْلَقًا، وَمَتَىٰ كَلَّ الرَّاهِنِ بِفَكَاكِهِ مُطْلَقًا، وَمَتَىٰ حَلَّ الحَقُّ وَلَمْ يَقْضِهُ فَلِلْمُرْ تَهِنِ بَيْعُهُ وَاسْتِيفَاءُ دَيْنِهِ مِنْهُ، وَيَرْجِعُ المُعِيرُ وَلَوْ لَمْ يُقَرِّطْ بِقِيمَتِهِ أَوْ مِثْلِهِ، وَإِنْ تَلِفَ ضَمِنَهُ الرَّاهِنُ، وَهُوَ المُسْتَعِيرُ وَلَوْ لَمْ يُقَرِّطْ المُرْتَهِنُ؛ لِأَنَّ العَارِيَةَ مَضْمُونَةٌ.

٥- وَكُونُهُ مَعْلُومًا جِنْسُهُ وَقَدرُهُ وَصِفْتُهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَىٰ مَالٍ، فَاشْتُرِطَ العِلْمُ
 بِهِ كَالمَبِيع.

مَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَمَا لَا يَصِحُّ:

كُلُّ مَا صَحَّ بَيْعُهُ صَحَّ رَهْنُهُ ؟ لِأَنَّ المَقْصُودَ الاسْتِيثَاقُ لِلدَّيْنِ بِاسْتِيفَائِهِ مِنْ ثَمَنِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ مِنَ الرَّاهِنِ، وَهَذَا يَحْصُلُ مِمَّا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

وَيَصِحُّ رَهْنُ المُشَاعِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي مَحِلِّ الحَقِّ، ثُمَّ إِنْ رَضِي الشَّرِيكُ وَالمُرْتَهِنُ بِكَوْنِهِ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا جَازَ، وَإِنِ اخْتَلَفَا جَعَلَهُ حَاكِمٌ بِيَدِ أَمِينٍ أَمَانَةً أَوْ بِأُجْرَةٍ.

وَيَجُوزُ رَهْنُ المَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ غَيْرِ المَكِيلِ وَالمَوْزُونِ وَالمَذْرُوعِ وَالمَعْدُودِ عَلَىٰ ثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ - أَيْ وَغَيْر ثَمَنِهِ - عِنْدَ بَائِعِهِ وَغَيْرِهِ ؟ لِأَنَّهُ يَصِتُّ بَيْعُهُ بِخِلَافِ المَكِيلِ وَنَحْوِهِ ؟ لِأَنَّهُ لَا يَصِتُّ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، فَكَذَلِكَ رَهْنُهُ.

وَمَا لا يَصِحُّ بَيْعُهُ- كَحُرِّ وَوَقْفٍ وَكَلْبٍ وَمَجْهُولٍ- لا يَصِحُّ رَهْنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ بَيْعُهَا وَإِيفَاءُ الدَّيْنِ مِنْهَا، وَهُوَ المَقْصُودُ بِالرَّهْنِ.



إِلَّا النَّمَرَةَ قَبْلَ بُدُقِّ صَلَاحِهَا، وَالزَّرْعَ قَبْلَ اشْتِدَادِ حَبِّهِ، فَيَصِحُّ رَهْنُهُمَا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ بَيْعِهِمَا لِعَدَمِ أَمْنِ العَاهَةِ، وَبِتَقْدِيرِ تَلَفِهَا لَا يَفُوتُ حَقُّ المُرْتَهنِ مِنَ الدَّيْنِ، لِتَعَلِّقِهِ بِذِمَّةِ الرَّاهِنِ.

وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ مَالِ اليَتِيمِ لِلْفَاسِقِ؛ لِأَنَّهُ تَعْرِيضٌ بِهِ لِلْهَ لَاكِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْحَدُهُ الفَاسِقُ، أَوْ يُفَرِّطُ فِيهِ فَيَضِيعُ.





قَبْضُ الرَّهْنِ وَلُزُومُهُ

وَلِلرَّاهِنِ الرُّجُوعُ فِي الرَّهْنِ مَا لَمْ يَقْبِضْهُ المُرْتَهِنُ، فَإِنْ قَبَضَهُ لَزِمَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَوَهَنُ مَقْبُوضَ أَنَّ ﴾ [النَّقَ : ٣٨٣].

وَصِفَةُ قَبْضِهِ كَمَبِيعٍ: فَإِنْ كَانَ مَنْقُ ولَا فَبِنَقْلِهِ أَوْ تَنَاوُلِهِ، وَإِنْ كَانَ مَكِيلًا فَبِكَيْلِهِ، أَوْ مَوْزُونًا فَبِوَزْنِهِ، أَوْ مَذْرُوعًا فَبِذَرْعِهِ، أَوْ مَعْدُودًا فَبِعَدِّهِ، وَقَبْضُ نَحْوِ أَرْضٍ وَشَجَرٍ بِالتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُرْ تَهِنِهِ بِغَيْرِ حَائِلٍ.

وَلا يَصِحُ تَصَرُّفُ الرَّاهِنِ وَالمُرْتَهِنِ فِي الرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ عَلَىٰ الاَنْتِفَاعُ ، وَكَانَتْ مُعَطَّلَةٌ ، وَكَانَتْ مُعَطَّلَةٌ ، وَكَانَتْ مُعَطَّلَةٌ ، وَكَانَتْ مُعَطَّلَةٌ ، وَإِنِ اتَّفَقًا عَلَىٰ المَنَافِعِ لَمْ يَجُزْ الانْتِفَاعُ ، وَكَانَتْ مُعَطَّلَةٌ ، وَإِن اتَّفَقًا عَلَىٰ الإِجَارَةِ أَوِ الإِعَارَةِ جَازَ ، لِأَنَّ المَقْصُودَ بِالرَّهْنِ الاسْتِيثَاقُ بِالدَّيْنِ ، وَاسْتِيفَاقُهُ مِنْ ثَمَنِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ مِنْ ذِمَّةٍ الرَّاهِنِ ، وَهَذَا لا يُتَافِي بِالدَّيْنِ ، وَاسْتِيفَاقُهُ مِنْ ثَمِن ، وَلِأَنَّ تَعْطِيلَ مَنْفَعَتِهِ الاَنْتِفَاعَ بِهِ ، وَلا إِجَارَتَهُ وَإِعَارَتَهُ ، فَجَازَ كَانْتِفَاعِ المُرْتَهِنُ ، وَلِأَنَّ تَعْطِيلَ مَنْفَعَتِهِ إِضَاعَةً لِلْمَالِ ، وَقَدْ نَهَىٰ النَّيِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنْ إِضَاعَتِهِ .

وَلا يَمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ سَفْيِ شَجَرٍ وَتَلْقِيحٍ وَمُدَاوَاةٍ وَفَصْدٍ وَإِنْزَاءِ فَحْلٍ عَلَىٰ نرْهُونِهِ.

إِلَّا عِشْقَ الرَّاهِنِ المَرْهُونَ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ السِّرَايَةِ وَالتَّغْلِيبِ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ مَكَانَهُ تَكُونُ رَهْنَا، كَبَدَلِ أُضْحِيَّةٍ وَنَحْوِهَا.

وَكَسْبُ الرَّهْنِ وَنَمَاؤُهُ المُتَّصِلُ وَالمُنْفَصِلُ كَالسِّمَنِ، وَتَعَلُّم الصَّنْعَةِ،



وَالوَلَدِ، وَالثَّمَرَةِ، وَالصَّوْفِ- رَهْنٌ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ ثَبَتَ فِي العَيْنِ بِعَقْدِ المَالِكِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ النَّمَاءُ وَالمَنَافِعُ، وَيُبَاعُ مَعَهُ لِوَفَاءِ الدَّيْنِ إِذَا بِيعَ.

وَالرَّهْنُ أَمَانَةٌ بِيدِ المُرْتَهِنِ لا يَضْمَنُهُ إِلَا بِالتَّعَدِّي أَوِالتَّفْرِيطِ فِي الحِفْظِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضَمِنَ لَامْتَنَعَ النَّاسُ مِنْهُ خَوْفًا مِنْ ضَمَانِهِ، فَتَتَعَطَّلُ المُدَايَنَاتُ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ المُرْتَهِ نِ بِيمِينِهِ فِي تَلْفِهِ، وَأَنَّهُ لَـمْ يُفَرِّطْ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فَأَشْبَهَ المُودَعَ.

وَإِنْ تَلِفَ بَعْضُ الرَّهْنِ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الحَقِّ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ كُلَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الرَّهْنِ.

وَلاَ يَنْفَكُّ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَقْضِيَ الدَّيْنَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ وَثِيقَةٌ بِالدَّيْنِ كُلِّه، فَكَانَ وَثِيقَةٌ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ كَالضَّمَانِ.

فَمَنْ رَهَنَ شَيْئًا بِمَالٍ فَأَدَّىٰ بَعْضَهُ، وَأَرَاد إِخْرَاجَ بَعْضِ الرَّهْنِ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، حَتَّىٰ يُوَفِّيَهُ آخِرَ حَقِّهِ أَوْ يُبْرِئَهُ.

وَإِنْ رَهَنَ وَاحِدٌ عِنْدَا أَنْنَيْ شَيْئًا عَلَىٰ دَيْنِ لَهُمَا، فَوَقَىٰ أَحَدُهُمَا انْفَكَ فِي نَصِيبِهِ ؟ لِأَنَّ عَقْدَ الوَاحِدِ مَعَ اثْنَيْنِ بِمَنْزِلَةِ عَقْدَيْنِ، فَكَأَنَّهُ رَهَنَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّصْفَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ إِنْ طَلَبَ المُقَاسَمَةَ أُجِيبَ إِلَيْهَا إِنْ كَانَ الرَّهْنُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا.

وَكَذَا إِنْ رَهَنَاهُ شَـيْتًا فَاسْـتَوْفَىٰ مِنْ أَحَدِهِمَا انْفَكَّ فِي نَصِيبِهِ؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ نَتَعَدِّدٌ.



وَلِأَنَّهُ عَلَّقَ البَيْعَ عَلَىٰ شَرْطٍ مُسْتَقْبَلِ فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ عَلَّقَهُ عَلَىٰ قُدُومِ زَيْدٍ، وَيَصِحُّ الرَّهْنُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَغْلَقُ الرَّهْنُ» فَسَمَّاهُ رَهْنًا، وَلَمْ يَحْكُمْ بِفَسَادِهِ.

بَلْ يَلْزَمُهُ الوَفَاءُ كَالدَّيْنِ الَّذِي لَا رَهْنَ بِهِ.

أَوْ يَأْذَنُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ، أَوْ يَأْذَنُ لِغَيْرِهِ فَيَبِيعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ.

أَوْ يَبِيعُهُ هُوَ بِنَفْسِهِ لِيُوَفِّيهُ حَقَّهُ مِنْ ثَمَنِهِ؛ لِأَنَّهُ المَقُصُودُ بِبَيْعِهِ.

فَإِنْ أَبَىٰ حُبِسَ أَوْ حُزِّر، فَإِنْ أَصَرَّ بَاعَهُ الحَاكِمُ بِنَفْسِهِ أَوْ أَمِينُهُ ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ المُمْتَنِعِ، وَوَفَّىٰ دَيْنَهُ ؛ لِإِنَّهُ حَتَّى تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، فَقَامَ الحَاكِمُ مَقَامَهُ فِيهِ، وَكَذَا إِنْ غَابَ رَاهِنٌ.

وَلا يَبِيعُهُ مُرْتَهِنَّ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّهِ أَوْ إِذْنِ الحَاكِمِ.





انْتِفَاعُ المُرْتَهِنِ بِالرَّهْنِ

يَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ رُكُوبُ الرَّهْنِ، وَحَلْبُهُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ بِلَا إِذْنِ الرَّاهِنِ، وَلَوْ حَافِهُ عِقْدِهِ نِفَقَتِهِ بِلَا إِذْنِ الرَّاهِنِ، وَلَوْ حَافِهُ عِقْدِهِ الْمَالَّهُ مَرْ فُوعًا: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَىٰ الَّذِي يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَىٰ الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ اللَّهُ اللَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ اللَّهُ اللَّذِي يَرُّكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْهَ اللَّهُ اللَّذِي يَرُاكُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَالَّالَّالَّ

وَأَمَّا غَيْرُ المَحْلُوبِ وَالمَرْكُوبِ كَالعَبْدِ وَالأَمَةِ فَلَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَخْدِمُهُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ؛ لِاقْتِضَاءِ القِيَاسِ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ المُرْتَهِنُ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ. وَلَا يَجُورُ لِلْمُرْتَهِنِ الانْتِفَاعُ بِالرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ. وَلَهُ الانْتِفَاعُ بِالرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ. وَلَهُ الانْتِفَاعُ بِالرَّهْنِ مَجَّانًا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ لِطِيبِ نَفْسِ رَبِّهِ بِهِ، مَا لَمْ يَكُنُ الدَّيْنُ قَرْضًا، فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ قَرْضًا حَرُمَ الانْتِفَاعُ لِجَرِّ النَّفْعِ، قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ قَرْضَ الدَّورِ، وَهُو الرِّبَا المَحْضُ، يَعْنِي: إِذَا كَانَتِ الدَّارُ رَهْنَا فِي قَرْضِ يَنْتَفِعُ بِهَا المُرْتَهِنُ.

لَكِنْ يَصِيرُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ بِالانْتِفَاعِ بِهِ مَجَّانًا لِصَيْرُورَتِهِ عَارِيَةً.

وَمُؤْنَةُ الرَّهْنِ وَأُجْرَةُ مَخْزَنِهِ وَأُجْرَةُ رَدِّهِ مِنْ إِبَاقِهِ عَلَىٰ مَالِكِهِ.

وَإِنْ أَنْفَقَ المُمْرْتَهِنُ عَلَىٰ الرَّهْنِ بِلَا إِذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَىٰ اسْتِثْذَانِهِ فَمُتَبَرِّعٌ حُكْمًا، لِتَصَدُّقِهِ بِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِعِوَضِهِ وَلَوْ نَوَىٰ الرُّجُوعَ، كَالصَّدَقَةِ عَلَىٰ مَسْكِينٍ، وَلِتَفْرِيطِهِ بِعَدَمِ الاسْتِثْذَانِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٥١١).



وَإِنْ أَنْفَقَ مِإِذْنِهِ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ رَجَعَ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ أَشْبَهَ الْوَكِيلَ.

وَإِنْ تَعَذَّرَ اسْتِئْذَائُهُ وَأَنْفَقَ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ رَجَعَ وَلَوْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ الحَاكِمَ؛ لِاحْتِيَاجِهِ لِحِرَاسَةِ حَقِّهِ، وَكَذَا وَدِيعَةٌ وَعَارِيَةٌ وَدَوَابٌ مُسْتَأْجَرَةٌ هَرَبَ رَبُّهَا، فَلَهُ الرُّجُوعُ إِذَا أَنْفَقَ عَلَىٰ ذَلِكَ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ عِنْدَ تَعَذُّرِ إِذْنِ مَالِكِهَا.

رَدُّ الْعَيْنِ الْمُقْبُوضَةِ .

وَمَنْ قَبَضَ العَيْنَ لِحَظِّ نَفْسِهِ، كَمُرْتَهِنِ وَأَجِيرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ وَمُشْتَرٍ وَبَائِعِ وَخَاصِبٍ وَمُلْتَقَطٍ وَمُقْتَرِضٍ وَمُضَارِبٍ، وَاذَّعَىٰ الرَّذَّ لِلْمَالِكِ، فَأَنْكَرَهُ - لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، بِأَنْ قَالَ المُرْتَهِنُ: رَدَدْتُهُ إِلَيْكَ، وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ، فَقَوْلُهُ الأَنْ الأَصْلَ مَعَهُ، وَالمُرْتَهِنُ قَبْلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ كَالمُسْتَأْجِرِ.

وَكَـٰذَا مُودَعٌ، وَوَكِيلٌ، وَوَصِــيٌّ، وَدَلَالٌ بِجُعْلٍ إِذَا ادَّعَىٰ الرَّدَّ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

وَبِلَا جُعْلٍ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ قَبَضَ المَالَ لِمَنْفَعَةِ مَالِكِهِ وَحَدَهُ. وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ قَبَضَ المَالَ لِمَنْفَعَةِ مَالِكِهِ وَحَدَهُ. وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي قَدْرِ الرَّهْنِ، فَإِذَا قَالَ المُرْتَهِنُ: الرَّاهِنُ: بَلْ العَبْدَ وَحْدَهُ، فَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ. وَهَنْتَنِي هَذَا العَبْدَ وَحْدَهُ، فَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ. وَإِنْ أَقَرَّ الرَّاهِنُ المَّرْتَهِنُ المَّرْتَهِنِ، فَيلْزَمُهُ وَدُنُ المُمْرْتَهِنِ، فَيلْزُمُهُ وَدُنُ المُمْرْتَهِنِ، فَيلْزُمُهُ وَدُنُ المُمْرَتَهِنِ، فَيلْزُمُهُ وَدُنُ المُمْرَتَهِنِ، فَيلْزُمُهُ وَدُنُ المُمْرَّتَهِنِ، فَيلْزُمُهُ وَدُنُ المُمْرَّتَهِنِ، فَيلْوَمُهُ وَلَيْ اللَّهُونَ المُمْرَتَهِنِ، فَيلْوَمُهُ وَدُنُ اللَّهُمُ وَلَا المُعْرَادِهُ فَي اللَّهُمُ وَدُنُ المُمْرَتَهِنِ، فَيلْوَمُهُ وَدُنُ المُقَرِّ لَهُ إِذَا انْفَكَ الرَّهُنُ الرَّهْنَ مِلْكُ





بَابُ الضَّمَانِ وَالكَفَالَةِ

الضَّمَانُ: هُوَ الْتِزَامُ مَنْ يَصِتُّ تَبَرُّعُهُ بِمَا وَجَبَ، أَوْ قَدْ يَجِبُ عَلَىٰ غَيْرِهِ مَعَ بَقَائِهِ.

وَيَصِحُّ الضَّمَانُ بِلَفْظِ: ضَمِينٍ وَكَفِيلٍ وَقَبِيلٍ وَحَمِيلٍ وَزَعِيمٍ، وَتَحَمَّلْتُ دَيْنَكَ أَوْ ضَمِنْتُهُ، أَوْ هُوَ عِنْدِي وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَبِإِشَّارَةٍ مَفْهُوَّمَةٍ مِنْ أَخْرَسَ.

وَالضَّمَانُ جَائِزٌ إِجْمَاعًا فِي الجُمْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِ - حِمْلُ بَعِيرِ وَأَنَاْ بِهِ - زَعِيمُ السَّ﴾ [يُنْكَ : ٧٧]، وقالَ النَّبِيُّ صَاَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الزَّعِيمُ خَارِمٌ»(١).

وَيَصِحَّانِ - أَيْ الضَّمَانُ وَالكَفَالَةُ - تَنْجِيزًا: كَأَنَا ضَامِنٌ، أَوْ كَفِيلٌ الآنَ.

وَتَعْلِيقًا: كَإِنْ أَعْطَيْتَهُ كَذَا فَأَنَا ضَامِنٌ لَكَ، أَوْ كَفِيلٌ بِهِ؛ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ.

وَتَوْقِيتًا: كَإِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنَا ضَامِنٌ لَكَ.

وَلَا يَصِحُّ الضَّمَانُ إِلَّا مِنْ جَاثِزِ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ إِيجَابُ مَالٍ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَغِيرِ وَلَا سَفِيهٍ.

وَيَصِحُّ مِنْ مُفْلِسٍ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي ذِمَّتِهِ.

وَلِرَبِّ الحَقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالمَضْمُونِ مَعًا، أَوْ أَيُّهُمَا شَاءَ؛ لِثُبُوتِ الحَقِّ فِي ذِمَّتِهِمَا؛ لِقَوْلِهِ صَيَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ».

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٦٥)، والترمـذي (١٢٦٥)، وصححـه العلامـة الألبـاني ﴿ لَلَّهُ فِي صحيح الجامع (٤١١٦).



لَكِنْ لَوْ ضَمِنَ دَيْنًا حَالًا إِلَىٰ أَجَلٍ مَعْلُومٍ صَحَّ، وَيَكُونُ حَالًا عَلَىٰ المَضْمُ ونِ عَنْهُ دُونَ المَضْمُ ونِ عَنْهُ دُونَ المَضْمُ ونِ عَنْهُ دُونَ الضَامِنِ، يَمْلِكُ مَطَالَبَةَ المَضْمُ ونِ عَنْهُ دُونَ الضَّامِنِ؛ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَيَّالُهُ عَالَىٰ الضَّامِنِ؛ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَيَّالُهُ عَالَيْهِ وَسَلَمْ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ أَعْطِيكَهُ، عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ أَعْطِيكَهُ، فَقَالَ: وَاللهِ لَا أَفَارِ قُكَ حَتَّىٰ تَقْضِينِي أَوْ تَأْتِينِي بِحَمِيلٍ، فَجَرَّهُ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ : «كَمْ تَسْتَنْظِرُهُ ؟» قَالَ: شَهِرًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ: «كَمْ تَسْتَنْظِرُهُ ؟» قَالَ: شَهرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ: «فَأَنَا أَحْمِلُ لَهُ»، فَجَاءَهُ فِي الوَقْتِ الَّذِي قَالَ النَّي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ: «فَأَنَا أَحْمِلُ لَهُ»، فَجَاءَهُ فِي الوَقْتِ الَّذِي قَالَ النَّي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «فَأَنَا أَحْمِلُ لَهُ»، فَجَاءَهُ فِي الوَقْتِ الَّذِي قَالَ النَّي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ: «فَأَنَا أَحْمِلُ لَهُ»، فَجَاءَهُ فِي الوَقْتِ الَّذِي قَالَ النَّي صُالِللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ: «فَا أَنْ أَصْبْتَ هَذَا؟»، قالَ: مِنْ مَعْدِنِ، قَالَ: «لا خَيْرَ فِيهَا، وَقَضَاهَا عَنْهُ».

وَلِأَنَّهُ مَالٌ لَزِمَ مُؤَجَّلًا بِعَقْدٍ فَكَانَ كَمَا الْتَزَمَهُ، كَالشَّمَنِ المُؤَجَّلِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَىٰ الضَّامِنِ حَالًّا وَتَأَجَّلَ.

وَإِذَا بَرِئَتْ ذِمَّةُ المَصْمُونِ عَنْهُ مِنَ الدَّيْنِ المَصْمُونِ بِإِبْرَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ حِوَالَةٍ وَنَحْوِهَا- بَرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ؛ لِأَنَّهُ تَبَعٌ لَهُ، وَالضَّمَانُ وَثِيقَةٌ، فَإِذَا بَرِئَ الأَصْلُ زَالَتِ الوَثِيقَةُ كَالرَّهْنِ.

لَاعَكْسُهُ، فَلَا يَبْرَأُ المَضْمُونُ بِبَرَاءَ وَالضَّامِنِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ لَا يَبْرَأُ بِبَرَاءَ وَالتَّبعِ. وَلَـوْ ضَمِنَ اثْنَانِ وَاحِدًا، وَقَالَ كُلُّ: «ضَمِنْتُ لَكَ الدَّيْنَ»، كَانَ لِرَبِّهِ طَلَبُ

⁽١) صحيح: رواه أبـو داود (٣٣٢٨)، وابن ماجـه (٢٤٠٦)، وصححه العلامـة الألباني كَلِلللهُ في الإرواء (١٤١٣).



كُلِّ وَاحِدٍ بِالدَّيْنِ كُلِّهِ؛ لِثُبُوتِهِ فِي ذِمَّةِ المَدِينِ أَصَالَةً، وَفِي ذِمَّةِ الضَّامِنَيْنِ تَبَعًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ الدَّيْنَ مُنْفَرِدًا، وَيَبْرَؤُونَ بِأَدَاءِ أَحَدِهِمْ وَبِإِبْرَاءِ المَضْمُونِ عَنْهُ.

وَإِنْ قَالا: «ضَمِنَّا لَكَ اللَّيْنَ» فَبَيْنَهُمَا بِالحِصَصِ، أَيْ: نِصْفَيْنِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَىٰ الشَّركَةِ التَّسُويَةُ.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ عُهْدَةِ الثَّمَنِ وَالمُثَمَّنِ لِدُعَاءِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ: بِأَنْ يَضْمَنَ الثَّمَنَ إِنِ اسْتُحِقَّ المَبِيعُ، أَوْ رُدَّ بِعَيْبٍ، أَوْ الأَرْشُ إِنْ خَرَجَ مَعِيبًا، أَوْ يَضْمَنُ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، أَوْ إِنْ ظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ المَقْبُوضِ عَلَىٰ وَجْهِ السَّوْمِ إِنْ سَاوَمَهُ وَقَطَعَ ثَمَنَهُ، أَوْ سَاوَمَهُ وَقَطَع ثَمَنَهُ، أَوْ سَاوَمَهُ وَلَمْ يَقْطَعُ ثَمَنَهُ عَلَىٰ سَاوَمَهُ وَلَمْ يَقْطَعُ ثَمَنَهُ لِيُرِيَهُ أَهْلَهُ إِنْ رَضُوهُ، وَإِلَّا رَدَّهُ ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَىٰ قَابِضِهِ إِذَا تَلِفَ بِيَدِهِ، فَيَصِحُّ ضَمَانُهُ كَعُهْدَةِ المَبِيعِ.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ العَيْنِ المَصْمُونَةِ كَالغَصْبِ وَالعَارِيَةِ؛ لِأَنَّهَا مَصْمُونَةٌ عَلَىٰ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ لَوْ تَلِفَتْ، فَصَحَّ ضَمَانُهَا.

وَمَعْنَىٰ ضَمَانُ غَصْبِ وَنَحْوِهِ: ضَمَانُ اسْتِنْقَاذِهِ، وَالْتِزَامُ تَحْصِيلِهِ، أَوْ قِيمَتِهِ عِنْدَ تَلَفِهِ، فَهُوَ كَعُهْدَةِ المَبِيعِ.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ المَجْهُولِ إِذَا آلَ إِلَىٰ العِلْمِ، كَأَنْ يَقُولَ: أَنَا ضَامِنٌ لَكَ مَالَكَ عَلَىٰ فُلَانٍ، أَوْمَا يُقَرُّ لَكَ، وَنَحْوَ هَذَا، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَبْلَغَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِ - حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ - زَعِيمُ ﴾ [عَنْنَىُ : ٧١]، وَهُو عَيْرُ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ.



وَيَصِحُّ أَيْضًا ضَمَانُ مَا يَجِبُ، بِأَنْ يَضْمَنَ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ دَيْنٍ، أَوْ مَا يُدَايِنُهُ زَيْدٌ لِعَمْرِو وَنَحْوِهِ، وَلِلضَّامِنِ إِبْطَالُهُ قَبْلَ وُجُوبِهِ.

وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الأَمَانَاتِ، كَالوَدِيعَةِ وَالعَيْنِ المُؤَجَّرَةِ، وَمَالِ الشَّرِكَةِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عَلَىٰ صَاحِبِ اليَدِ، فَكَذَا عَلَىٰ ضَامِنِهِ.

لَكِنْ يَصِحُّ ضَمَانُ التَّعَدِّي فِيهَا، أَيْ: فِي الأَمَانَاتِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ مَضْمُونَةً عَلَىٰ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ كَالمَغْصُوبِ.

وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ دَيْنِ الكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ، وَلَا مَالُهُ إِلَىٰ اللَّزُومِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَعْجِيزَ نَفْسِهِ.

وَلَا بَعْضِ دَيْنٍ لَمْ يُقَدَّرْ لِجَهَالَتِهِ حَالًا وَمَآلًا.

وَلَا تُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لِلمَضْمُونِ عَنْهُ، وَلَا مَعْرِفَتُهُ لِلْمَضْمُونِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمَا، فَكَذَا مَعْرِفَتُهُمَا.

وَيُعْتَبَرُ رِضَا الضَّامِنِ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ تَبَرُّعٌ بِالْتِزَامِ الحَقِّ، فَاعْتُبِرَ لَهُ الرِّضَىٰ كَانتَبَرُّع بِالأَعْيَانِ.

وَإِنْ قَضَىٰ الضَّامِنُ مَا عَلَىٰ المَدِينِ، وَنَوَىٰ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ رَجَعَ، وَلَوْ لَمُ يَـأْذَنْ لَهُ المَدِيـنُ فِي الضَّمَانِ وَالقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ مُبْرِئٌ مِـنْ دَيْنِ وَاجِبٍ لَمْ يَتَبَرَّعْ بِهِ، فَكَانَ مِنْ ضَمَانِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، كَالحَاكِمِ إِذَا قَضَاهُ عَنْهُ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ.

وَكَذَا كُلُّ مَنْ أَدَّىٰ عَنْ غَيْرِهِ دَيْنًا وَاجِبًا، فَيْرْجِعُ إِنْ نَوَىٰ الرُّ جُوعَ، وَإِلَّا فَلا، إِلَّا الزَّكَاةَ وَالكَفَّارَةَ وَنَحْوَهُمَامِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ نِيَّة ۚ لِأَنَّهَا لَا تُجْزِئُ بِغَيْرِ نِيَّةِ مِمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ.



فَصْلٌ فِي الكَفَالَةِ بِالبَدَنِ

الكَفَالَةُ: هِيَ الْتِزَامُ رَشِيدٍ إِحْضَارَ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ مَالِيٌّ لِرَبِّهِ، وَتَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ.

وَالكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ صَحِيحَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ لَنَّ أُرْسِلَهُ, مَعَكُمْ حَتَّى تُقَوُّون مَوْثِقَا يِّرَكَ اللَّهِ لَتَأْنُنَي بِدِء إِلَّا آن يُحَاطَ بِكُمْ ۖ ﴾ [فِشْتَكَ :٦٦]، وَلِحَدِيثِ: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ» (١٠).

تَصِحُّ بِبَدَنِ كُلِّ مَنْ يَلْزَمُهُ الحُضُورُ فِي مَجْلِسِ الحُكْمِ، بِلَفْظ: أَنَا كَفِيلٌ بِفُلَانٍ، أَوْ بِنَفْسِهِ، أَوْ بَدَنِهِ، أَوْ وَجْهِهِ، أَوْ ضَامِنٌ، أَوْ زَعِيمٌ، وَنَحْوِهَا.

وَلا تَصِحُّ بِبَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ حَدُّ لِلهِ تَعَالَىٰ، كَالرِّنَا، أَوْ لِآدَمِيٍّ كَالقَذْفِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لا كَفَالَةَ فِي حَدِّ»(١) وَلِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَىٰ الإِسْقَاطِ، وَالدَرْءِ بِالشَّبْهَةِ، فَلا يَدْخُلُهُ الاسْتِيثَاقُ، وَلا يُمْكِنُ اسْتِيفَاقُهُ مِنْ غَيْرِ الجَانِي.

وَلا تَصِحُّ بِبَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ؛ لِأَنَّهُ لا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ الجَانِي. وَلا تَصِحُّ الكَفَالَةُ بِزَوْجَةٍ لِزَوْجٍ فِي حَقِّ الزَّوْجِيَّةِ عَلَيْهَا، وَلا تَصِحُّ بِشَاهِدٍ؛ لِأَنَّ الحَقَّ عَلَيْهِمَا، لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الكَفِيلِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) ضعيف:أخرجه ابس عدي (٥/ ٢٢، ترجمة ١١٩٤عمر بن أبي عمر الكلاعي)، وقال: ليس بالمعروف والبيهقي (٦/ ٧٧)، وابن عساكر (٤٥/ ٣١١)، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في ضعيف الجامع (٦٣٠٩).



وَلَا تَصِـتُّ الكَفَالَةُ بشـخصٍ بِمَجْهُ ولٍ أَوْ إِلَىٰ أَجَلٍ مَجْهُ ولٍ، وَيَصِحُّ إِذَا قَدِمَ الحَاجُّ فَأَنَا كَفِيلٌ بِزَيْدٍ شَهْرًا.

وَيُعْتَبَرُ رِضَىٰ الكَفِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الحَقُّ ابْنَدِاءً إِلَّا بِرِضَاهُ.

وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَا المَكْفُولِ، وَلَا المَكْفُولِ لَـهُ كَالضَّمَانِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ نَعَالِثُهُ: «أُتِي النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قُلْنَا: وَيَالْمُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ النَّبِيُ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّالِي المَعْمُونِ عَنْهُ، فَكَذَا الكَفَالَةُ.

وَمَتَىٰ سَلَّمَ الكَفِيلُ المَكْفُولَ لِرَبِّ الحَقِّ بِمَحِلِّ العَقْدِ، وَقَدْ حَلَّ الأَجَلُ إِنْ كَانَتْ الكَفَالَةُ مُؤَجَّلَةً - بَرِئَ الكَفِيلُ مُطْلَقًا.

وَكَذَا لَوْ سَلَّمَهُ قَبْلَ الأَجَلِ، وَلا ضَرَرَ فِي قَبْضِهِ بَرِئَ الكَفِيلُ؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا بِتَعْجِيلِ حَقِّهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ لِغَيْبَةِ حُجَّتِهِ، أَوْ لَـمْ يَكُنْ يَوْمَ مَجْلِسِ الحُكْمِ، أَوْ الذَّيْنُ مُوَجَّلُ لا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ، أَوْ كَانَ ثَـمَّ يَدُّ حَائِلَةٌ ظَالِمَةٌ وَنَحُوهُ، لَمْ يَبُرَأُ الكَفِيلُ؛ لِأَنَّهُ كَلا تَسْلِيمٍ.

وَكَذَا لَوْ سَلَّمَ المَكْفُولُ نَفْسَهُ بَرِئَ الكَفِيلُ؛ لِأَنَّ الأَصِيلَ أَدَّىٰ مَا عَلَىٰ الكَفِيل، كَمَا لَوْ قَضَىٰ مَضْمُونٌ عَنْهُ الدَّيْنَ.

وَكَذَا لَوْ مَاتَ المَكْفُولُ بَرِئَ الكَفِيلُ؛ لِشُقُوطِ الحُضُورِ عَنْهُ بِمَوْتِهِ، وَكَذَا إِنْ تَلِفَتِ العَيْنُ المَكْفُولَةُ بِفِعْلِ اللهِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٥٣٨٣)، وأحمد (٣/ ٣٣٠).



وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَىٰ الكَفِيلِ إِحْضَارُ المَكْفُولِ مَعَ حَيَاتِهِ، أَوِ امْتَنَعَ الكَفِيلُ مِنْ إِحْضَارِهِ، ضَمِنَ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»())؛ وَلَأَنَّهَا أَحَدُ نَوْعَي الحُضَارِهِ، فَوَجَبَ الغُرْمُ بِهَا كَالضَّمَانِ. الكَفَالَةِ، فَوَجَبَ الغُرْمُ بِهَا كَالضَّمَانِ.

وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَانِ فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبُرَأُ الآخَرُ لِانْحِلَالِ إِحْدَىٰ الوَثِيقَتَيْنِ بِلَا اسْتِيفَاءٍ، فَلَا تَنْحَلُّ الأُخْرَىٰ، كَمَا لَوْ بَرِىٰ أَحَدُهُمَا، أَوِ انْفَكَّ أَحَدُ الرَّهْنَيْنِ بِلَا قَضَاءٍ.

وَإِنْ سَلَّمَ المَكُفُولُ نَفْسَهُ بَرِئَ الكَفِيلَانِ؛ لِأَدَاءِ الأَصِيلِ مَا عَلَيْهِمَا.



⁽١) صحيح: وقد تقدم.



بَابُ الْحَوَالَةِ

الحَوَالَةُ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّحَوُّلِ؛ لِأَنَّهَا تَنْقِلُ الحَقَّ مِنْ ذِمَّةِ المُحِيلِ إِلَىٰ ذِمَّةِ المُحِيلِ إِلَىٰ ذِمَّةِ المُحَالِ عَلَيْهِ، بِمَعْنَىٰ نَقَلَهَا.

وَالحَوَالَةُ ثَابِتَةٌ بِالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَاَمَّةِ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفُظٍ: «وَمَنْ أُحِيلَ بِحَقِّهِ عَلَىٰ مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ» (٧٠).

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ جَوَازِهَا فِي الجُمْلَةِ، وَهِيَ عَقْدُ إِرْفَاقٍ مُنْفَرِدٍ بِنَفْسِهِ لَيْسَتْ بَيْعًا، بِدَلِيلِ جَوَازِهَا فِي الدَّيْنِ بِاللَّيْنِ، وَجَوَازِالتَّفَرُّقِ قَبْلَ القَبْضِ، وَاخْتِصَاصِهَا بِالجِنْسِ الوَاحِدِ، وَاسْمٍ خَاصٌّ فَلَا يَدْخُلُهَا خِيَارٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَيْعًا، وَلَا فِي مَعْنَاهُ، لِكَوْنِهَا لَمْ تُبْنَ عَلَىٰ المُغَابَنَةِ.

شُرُوطُ صِحَّةِ الحَوَالَةِ ،

وَشُرُوطُهَا خَمْسَةٌ: أَحَدُهَا: اتِّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ: لِأَنَّهَا تَحْوِيلُ الحَقِّ، فَيُعْتَبُرُ تَحْوِيلُهُ عَلَىٰ صِفَتِهِ.

وَيَكُونُ الاتِّفَاقُ فِي:

الجنْس: كَدَنَانِيرَ بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ، فَإِنْ أَحَالَ مَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ بِفِضَةٍ
 أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَصِحَّ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤).



٩- وَالصَّفَةُ: فَلَوْ أَحَالَ عَنِ المَصْرِيَّةِ بِأَمِيرِيَّةٍ ، أَوْ عَنِ المكسرةِ بِصِحَاحٍ لَمْ يَصِتَّ.

٣- وَالحُلُولُ وَالأَجَلُ: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَالًا وَالآخَرُ مُؤَجَّلًا، أَوْ أَجَلُ
 أَحَدِهِمَا مُخَالِفًا لِأَجَلِ الآخَرِ، بِأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَحِلُ بَعْدَ شَهْرٍ وَالآخَرُ
 بَعْدَ شَهْرَيْنِ لَمْ تَصِحَّ.

٤- وَفِي القَدْرِ: فَلَا يَصِحُّ بِخَمْسَةٍ عَلَىٰ سِتَّةٍ؛ لِأَنَّهَا إِرْفَاقٌ كَالقَرْضِ، فَلَوْ جُوِّزَتْ مَعَ الاَخْتِلَافِ لَصَارَ المَطْلُوبُ مِنْهَا الفَصْلَ، فَتَخْرُجُ عَنْ مَوْضُوعِهَا. وَلا يُؤَثِّرُ الفَاضِلُ فِي بُطْلَانِ الحَوَالَةِ، فَلَوْ أَحَالَ بِخَمْسَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ عَلَىٰ خَمْسَةٍ، أَوْ بِخَمْسَةٍ عَلَىٰ خَمْسَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ، صَحَّتْ؛ لِاتَّفَاقِ مَا وَقَعَتْ فِيهِ الحَوَالَةُ، وَالفَاضِلُ بَاقٍ بِحَالِهِ لِرَبِّهِ.
الحَوَالَةُ، وَالفَاضِلُ بَاقٍ بِحَالِهِ لِرَبِّهِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: عِلْمُ قَدْرِ كُلِّ مِنَ الدَّيْنَيْنِ: لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهَا التَّسْلِيمُ وَالتَّمَاثُلُ، وَالجَهَالَةُ تَمْنَعُهُمَا.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: اسْتِقْرَارُ المَالِ المُحَالِ عَلَيْهِ: لِأَنَّ مُقْتَضَاهَا إِلْزَامُ المُحَالِ عَلَيْهِ : لِأَنَّ مُقْتَضَاهَا إِلْزَامُ المُحَالِ عَلَيْهِ بِالدَّيْنِ مُطْلَقًا، وَمَا لَيْسَ بِمُسْتَقِرِّ عُرْضَةٌ لِلسُّقُوطِ، فَلا تَصِحُّ عَلَىٰ مَالِ كِتَابَةِ، أَوْ صَدَاقٍ قَبْلَ العَمَلِ. كِتَابَةِ، أَوْ جُعِلَ قَبْلَ العَمَلِ.

وَلا يُعْتَبُرُ اسْتِقْرَارُ المُحَالِ بِهِ، فَإِنْ أَحَالَ المُكَاتَبُ سَيِّدَهُ بَدَيْنِ الكِتَابَةِ، أَوِ النَّوْجُ امْرَأْتَهُ بِصَدَاقِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوِ المُشْتَرِي البَائِعَ بِثَمَنِ المَبِيعِ فِي مُدَّةِ الخِيَارَيْنِ صَحَّ؛ لِأَنَّ لَهُ تَسْلِيمَهُ، وَحَوَالَتُهُ تَقُومُ مَقَامَ تَسْلِيمِهِ.



الشَّرْطُ الرَّابِعُ: كَوْنُهُ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ: لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ قِيمَتُهُ بِالإِثْلَافِ، وَلَا يَتَحَرَّرُ المِثْلُ فِيهِ.

الشَّرْطُ الخَامِسُ: رِضَىٰ المُحِيلِ: لِأَنَّ الحَقَّ عَلَيْهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ مِنْ جِهَةٍ بَعَيْنِهَا. وَلا يُعْتَبُرُ رِضَىٰ المُحَالُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لِلمُحِيلِ أَنْ يَسْتَوْ فِي الحَقَّ بِنَفْسِهِ وَبِي القَبْضِ، فَلَزِمَ المُحَالُ عَلَيْهِ الدَّفْعَ إِلَيْهِ. وَبِوَ كِيلِهِ، وَقَدْ أَقَامَ المُحْتَالُ مَقَامَ نَفْسِهِ فِي القَبْضِ، فَلَزِمَ المُحَالُ عَلَيْهِ الدَّفْعَ إِلَيْهِ.

وَكَذَا لا يُعْتَبُرُ رِضَى المُحْتَالِ إِنْ كَانَ المُحَالُ عَلَيْهِ مَلِيمًا، وَيُجْبَرُ عَلَىٰ التَّبَاعِه؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَعِظَّهُ يَرْفَعُهُ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلُمٌ، وَإِذَا أَتْبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ مَلِيءٍ عَلَىٰ مَلِيءٍ عَلَىٰ مَلِيءٍ عَلَىٰ مَلِيءٍ فَلْيَبْبَعُ». ﴿ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أُحِيلَ بِحَقِّهِ عَلَىٰ مَلِيءٍ عَلَىٰ مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ». وَالمَلِيءُ: هُوَ مَنْ لَهُ القُدْرَةُ عَلَىٰ الوَفَاءِ، وَلَيْسَ مُمَاطِلًا، وَيُمْكِنُ حُصُورُهُ لِمَجْلِس الحُكُم.

وَإِذَا صَحَّتِ الحَوَالَةُ، بِأَنِ اجْتَمَعَتْ شُرُوطُهَا بَرِئَ المُحِيلُ مِنَ الدَّيْنِ بِمُجَرَّدِ الحَوَالَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَوَّلَ مِنْ ذِمَّتِهِ، فَلَا يَمْلِكُ المُحْتَالُ الرُّجُوعَ عَلَىٰ المُحِيلِ بِحَالٍ، سَوَاءٌ أَمْكَنَ اسْتِيفَاءُ الحَقِّ أَوْ تَعَذَّرَ لِمَطْلٍ أَوْ فَلَسٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهَا.

وَإِنْ تَرَاضَىٰ المُحْتَالُ وَالمُحَالُ عَلَيْهِ عَلَىٰ خَيْرٍ مِنَ الحَقِّ أَوْ دُونَهُ فِي الصِّفَةِ أَوْ تَعْجِيلِهِ أَوْ تَأْجِيلِهِ أَوْ عِوَضِهِ جَازَ.

وَمَتَىٰ لَمْ تَتَوَفَّرْ الشُّرُوطُ لَمْ تَصِحَّ الحَوَالَةُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ وَكَالَةً.



⁽١) متفق عليه:رواه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤).



بَابُ الصُّلْحِ

الصُّلْحُ لُغَةً: قَطْعُ المُنَازَعَةِ.

وَشَرْعًا: مُعَاقَدَةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَىٰ إِصْلَاحِ بَيْنَ مُتَخَاصِمَيْنِ.

وَالصُّلْحُ ثَابِتٌ بِالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَالصُّلَحُ خَيْرٌ ﴾ [النَّنَا : ١٢٨، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَٰكُ مَرْفُوعًا: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ المُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا» (١)

وَلا يَصِحُّ الصُّلْحُ إِلَا مِمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعُ، فَلَمْ يَصِحَّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، وَلا يَصِحُّ مِنْ وَلِي يَتِيمٍ، وَمَجْنُونِ وَنَاظِرِ وَقْفٍ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، وَلا يَمْلِكُونَهُ إِلَّا فِي حَالِ الإِنْكَارِ وَعَدَمِ البَيْنَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ البَعْضِ عِنْدَ العَجْزِ أَوْلَىٰ مِنْ تَرْكِهِ.

وَالصُّلْحُ فِي الأَمْوَالِ قِسْمَانِ: صُلْحٌ مَعَ الإِقْرَادِ، وَصُلْحٌ مَعَ الإِنْكَادِ.

القِسْمُ الْأَوَّلُ: صُلْحٌ مَعَ الإِقْرَارِ:

فإِذَا أَقَرَّ للمُدَّعِي بِدَيْنِ أَوْ عَيْنٍ ثُمَّ صَالَحَ عَلَىٰ بَعْضِ الدَّيْنِ أَوْ بَعْضِ العَيْنِ المُدَّعَاةِ، فَإِ المَّذَعَاةِ، فَهُ وَ هِبَةٌ يَصِحُ بِلَفْظِهَا؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ لَا يُمْنَعُ مِنْ إِسْقَاطِ حَقِّهَ أَوْ بَعْضِهِ، وَلَوْ شَفَّعَ فِيهِ شَافِعٌ لَمْ يَأْتُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَالَاللَّهُ عَلَيْهُ وَيَسَلَّمَ: «كَلَّمَ عُرَمَاءَ جَابِرٍ فَوَضَعُوا عَنْهُ الشَّطْرَ»(")، وَ: «كَلَّمَ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فَوَضَعِ عَنْ غَرِيهِ الشَّطْرَ»(").

⁽١) حسن: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٣/ ٣١٣)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَلْتُهُ في الإرواء (١٤٢١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٤٥٧)، ومسلم (١٥٥٨).



وَمَحِلُّ صِحَّةِ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفُظِ الصُّلْحِ، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفُظِهِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ صَالَحَ عَنْ بَعْضِ مَالِهِ بِبَعْضٍ، فَمَعْنَاهُ: صَالِحْنِي عَنْ المِثَةِ بِخَمْسِينَ -أَيْ: بِعْنِي - وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ رِبًا، وَهَضْمٌ لِلْحَقِّ، وَأَكُلُ مَالٍ بِالبَاطِلِ، وَإِنْ مَنَعَهُ حَقَّهُ بِدُونِهِ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ.

وَمَحِلُّهُ أَيْضًا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَطَاهُ، بِأَنْ يَقُولَ: بِشَرْطِ أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا، أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا، أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي أَوْ تُعَوِّضَنِي كَذَا، وَيَقْبَلُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي المُعَاوَضَةَ، فَكَأَنَّهُ عَاوَضَ بَعْضَ حَقِّهِ بِبَعْضٍ.

وَمَحِلُّهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَمْنَعَهُ حَقَّهُ بِدُونِهِ، وَإِلَّا بَطَلَ؛ لِأَنَّهُ أَكُلٌ لِمَالِ الغَيْرِ بِالْبَاطِلِ.

وَإِنْ صَالَحَهُ عَلَىٰ عَيْنٍ غَيْرِ المُدَّعَاةِ، فَهُوَ بَيْعٌ يَصِعُّ بِلَفْظِ الصُّلْحِ كَسَائِرِ المُعَاوَضَاتِ.

وَتَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُ البَيْعِ عَلَىٰ مَا سَبَقَ.

فَلُوْ صَالَحَهُ عَنِ الدَّيْنِ بِعَيْنِ، وَاتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا، اشْتُرِطَ قَبْضُ العِوَضِ فِي المَجْلِسِ، وَبِشَيْءٍ فِي الذَّمَّةِ يَبْطُلُ بِالتَّفَرُّقِ قَبْلَ القَبْضِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَيْعُ دَيْنِ بِدَيْنِ، وَقَدْنُهِيَ عَنْهُ. وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَعْتَرِفَ لَهُ بِنَقْدٍ، فَيُصَالِحَهُ عَلَىٰ نَقْدٍ، فَهَذَا صَرْفٌ يُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُهُ.

الثَّانِي: أَنْ يَمْتَرِفَ لَهُ بِنَقْدٍ فَيُصَالِحَهُ عَلَىٰ عَـرْضٍ أَوْ بِالعَكْسِ، فَهَذَا بَيْعٌ تَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ كُلُّهَا. الثَّالِثُ: أَنْ يَمْتَرِفَ لَهُ بِنَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ، فَيُصَالِحَهُ عَلَىٰ



مَنْفَعَةٍ، كَسُكْنَىٰ دَارٍ وَخِدْمَةٍ، فَهَذِهِ إِجَارَةٌ تَنْبُتُ فِيهَا أَحْكَامُهَا. وإِنْ صَالَحَ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ مَا لَكَ عَنْ عَنْهُ. عَنْ إِلَيْنَهُ يَجُوزُ أَخْذُ العَوضِ عَنْهُ.

فَلُوْ زَالَ العَيْبُ سَرِيعًا بِلَا كُلْفَةٍ، وَلَا تَعْطِيلِ نَفْعٍ عَلَىٰ مُشْتَرٍ، كَزَوْجَةٍ بَانَتْ وَمَرِيضٍ عُوفِيَ، رَجَعَ بِمَا دَفَعَهُ؛ لِحُصُولِ الجُزْءِ الفَاثِتِ مِنَ المَبِيعِ بِلَا ضَرَرٍ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

أَوْ لَمْ يَكُنْ، أَيْ: العَيْبُ، كَنفَاخِ بَطْنِ أَمَةٍ ظَنَّهُ حَمْلًا، ثُمَّ ظَهَرَ الحَالُ، رَجَعَ بِمَا دَفَعَهُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ.

وَيَصِحُّ الصَّلْحُ عَمَّا تَعَذَّرَ عِلْمُهُ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ، كَرَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةً، وَ وَيَصِحُ الصَّلْحِيهِ، لِمَا رُوِي: وَحِسَابٌ مَضَىٰ عَلَيْهِ لِصَاحِيهِ، لِمَا رُوِي: وَحِسَابٌ مَضَىٰ عَلَيْهِ لِصَاحِيهِ، لِمَا رُوِي: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَوَارِيثَ دُرِسَتْ بَيْنَهُمَا: النَّيِعَمَا، وَتَوَخَّيَا الحَقَّ، وَلْيَحْلِلْ أَحَدُكُمَا صَاحِبَهُ (().

وَلِأَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقِّ فَصَحَّ فِي المَجْهُولِ؛ لِلْحَاجَةِ، وَلِئَلَّا يُفْضِي إِلَىٰ ضِيَاعِ المَالِ، أَوْ بَقَاءِ شُغْلِ الذِّمَّةِ، إِذْ لَا طَرِيق إِلَىٰ التَّخَلُّصِ إِلَّا بِهِ.

فَأَمَّا مَا تُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ فَلَا يَجُوزُ. وَإِنْ قَالَ: أَقِرَّ لِي بَدَيْنِي وَأُعْطِيكَ مِنْهُ كَذَا، فَأَقَرَّ لَزِمَهُ الدَّيْنُ؛ لِأَنَّهُ لَا عُذْرَ لِمَنَ أَقَرَّ، وَلِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِنْكَارُهُ.

وَلَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يُعْطِيَهُ لِوُجُوبِ الإِقْرَادِ عَلَيْهِ بِلا عِوَضٍ. وَإِنْ صَالَحَ عَنِ

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٣٥٨٤)، وحسنه العلامة الألباني رَجَّيَّللَهُ في الإرواء (١٤٢٣).



المُؤَجَّلِ بِبَعْضِهِ حَالًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ يَبُذُلُ القَدْرَ الَّذِي يَحُطَّهُ عَوِضًا عَنْ تَعْجِيل مَا فِي ذِمَّتِهِ، وَبَيْعُ الحُلُولِ وَالتَّأْجِيل لَا يَجُوزُ.

وَإِذَا صَالَحَهُ عَنْ أَلْفِ حَالَةٍ بِنِصْفِهَا مُؤَجَّلًا اخْتِيَارًا مِنْهُ صَحَّ الإِسْقَاطُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْ طِيبِ نَفْسِهِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ صِحَّتِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ التَّأْجِيلُ؛ لِأَنَّ الحَالَ لَا يَتَأَجَّلُ.

القِسْمُ الثَّانِي: الصُّلْحُ عَلَى الإِنْكَارِ:

مَنِ ادُّعِي عَلَيْهِ بِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ وَأَنْكَرَ دَعْ وَى المُدَّعِي، أَوْ سَكَتَ وَهُوَ يَجْهِلُهُ - أَيْ: يَجِهَلُ مَا ادُّعِي بِهِ عَلَيْهِ - ثُمَّ صَالَحَهُ عَنْهُ بِمَالٍ حَالًّ أَوْ مُؤَجَّلٍ صَحَّ الصَّلْحُ إِذَا كَانَ المُنْكِرُ مُعْتَقِدًا بُطْلَانِ الدَّعْ وَى، فَيَدْفَعُ المَالَ افْتِدَاءً لِيَمِينِه، وَدَفْعًا لِلْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ، وَالمُدَّعِي يَعْتَقِدُ صِحَّتَهَا، فَيَأْخُذُهُ عِوضًا لِيَحِينِه، وَدَفْعًا لِلْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ، وَالمُدَّعِي يَعْتَقِدُ صِحَّتَهَا، فَيَأْخُذُهُ عِوضًا عَنْ حَقِّهِ الثَّابِتِ لَهُ وَلِهِ صَلَّلَةَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، عَنْ حَقِّهِ الثَّابِةِ مَحَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا» (۱).

وَكَانَ إِبْرَاءً فِي حَقِّ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ المَالَ افْتِدَاءً لِيَمِينِهِ وَإِزَالَةً لِلضَّرَرِ عَنْهُ لَا عِوضًا عَنْ حَقِّ يَعْتَقِدُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ حَقِّ ثَبَتَ عَلَيْهِ.

وَبَيْعًا فِي حَقِّ المُدَّعِي؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُهُ عِوَضًا عَنْ مَالِهِ، فَلَزِمَهُ حُكْمُ اعْتِقَادِهِ.

⁽۱) صحيح: رواه أبوداود (۳۰۹۱)، والترمذي (۱۳۰۲)، وابن الجارود (۱۳۷ و ۱۳۸)، وابن ماجه (۳۳۳)، وابـن حبـان (۱۱۹۹) والدارقطني (۳/ ۲۶۲) والحاكم (۲/ ٤٩) والبيهقي (٦/ ۹۷) وصححه العلامة الألباني كِيَّلِهُ في الإرواء (٥/ ۱۶۲).



وَمَنْ عَلِمَ بِكَذِبِ نَفْسِهِ فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ فِي حَقِّهِ.

أُمَّا المُدَّعِي: فَالأَنَّ الصُّلْحَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ دَعْوَاهُ البَاطِلَةِ.

وَأَمَّا المُدَعَّىٰ عَلَيْهِ: فَالِأَنَّ الصُّلْحَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ جَحْدِهِ حَقَّ المُدَّعِي، لِيَأْكُلَ مَا يَنْتَقِصُهُ بِالبَاطِلِ،

وَمَا أُخِذَ فَحَرَامٌ: أَيْ وَمَا أَخَذَهُ مُدَّعٍ عَالِمٌ كَذِبَ نَفْسِهِ مِمَّا صُولِحَ بِهِ، أَوْ مُدَّعَىٰ عَلَيْهِ مِلَّا ضُولِحَ بِهِ، أَوْ مُدَّعَىٰ عَلَيْهِ مَا انْتَقَصَهُ مِنَ الحَقِّ بِجَحْدِهِ، فَهُ وَ حَرَامٌ عَلَيْهِ وَلَا تَأْخُذَهُ بِشَرِّهِ وَظُلْهِهِ، لَا عِوَضًا عَنْ حَقِّ، فَيَكُونُ حَرَامًا عَلَيْهِ، دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ {وَلَا تَأْكُلُوا وَظُلْهِهِ، لَا عِوَضًا عَنْ حَقِّ، فَيَكُونُ حَرَامًا عَلَيْهِ، دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ {وَلا تَأْكُلُوا أَمُوالكُمْ مِالبُاطِلِ}، وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ مَاللهُ. أَحْدَ مَاللهُ.

وَمَنْ قَالَ: صَالِحْنِي عَنِ المِلْكِ الَّذِي تَدَّعِيهِ، لَمْ يَكُنْ مُقِـرًّا لَهُ بِالمِلْكِ؛ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ صِيَانَةِ نَفْسِهِ عَنِ التَّبَذُّلِ، وَحُضُورِ مَجْلِسِ الحُكْمِ بِذَلِكَ.

وَإِنْ صَالَحَ أَجْنَبِيٌّ عَنْ مُنْكِرٍ لِلدَّعْوَىٰ صَحَّ الصُّلْحُ، أَذِنَ المُنْكِرُ لَهُ أَوْ لا؛ لِجَوَاذِ قَضَائِهِ عَنْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ، لِفِعْلِ أَبِي قَتَادَةَ المُتَقَدِّمِ فِي الضَّمَانِ.

لَكِنْ لا يَرْجِعُ المُصَالِحُ عَلَىٰ المُنْكِرِ بِدُونِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ أَدَّىٰ عَنْهُ مَا لَا يَلْزَمُهُ فَكَانَ مُتَبَرِّعًا، فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهَ رَجَعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ، وَقَاثِمٌ مَقَامَهُ.

وَيَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ قِصَاصٍ وَشُكْنَىٰ دَارٍ وَعَيْبٍ بِقَلِيلٍ وَكَثِيرٍ.

^{(1) (7/ 4.7).}



وَمَنْ صَالَحَ عَنْ دَارٍ وَنَحْوِهَا، فَبَانَ العِوَضُ مُسْتَحَقًّا لِغَيْرِ المُصَالِحِ، أَوْ بَانَ القِنُّ حُرَّا، رَجَعَ بِالدَّارِ المُصَالَحِ عَنْهَا وَنَحْوِهَا إِنْ بَقِيَتْ، وَبِبَدَلِهَا إِنْ تَلِفَتْ إِنْ كَانَ الصَّلْحُ مَعَ الإِقْرَارِ - أَيْ: إِقْرَارُ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ - ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ حَقِيقَةً، وَقَدْ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ، لِفَسَادِ عِوَضِهِ، فَرَجَعَ فِيمَا كَانَ لَهُ.

وَبِالدَّعْوَىٰ مَعَ الإِنْكَارِ، أَيْ: يَرْجِعُ إِلَىٰ دَعْوَاهُ قَبْلَ الصَّلْحِ لِفَسَادِهِ، فَيَعُودُ الأَمْرُ إِلَىٰ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ.

الصُّلْحُ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ:

وَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ:

- ١- خِيَارٍ فِي بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ؛ لِأَنَّ الخِيَارَ لَمْ يُشْرَعْ لِاسْتِفَادَةِ مَالٍ، وَإِنَّمَا شُرِعَ لِلسَّقِفَادَةِ مَالٍ، وَإِنَّمَا شُرِعَ لِلنَّظَرِ فِي الْأَحَظِّ، فَلَمْ يَصِحَ الاعْتِيَاضُ عَنْهُ.
- أَوْ شُفْعَةٍ، بِأَنْ صَالَحَ المُشْتَرِي صَاحِبَ الشَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ،
 فَإِذَا رَضِيَ بِالعِوَضِ تَبَيَّنَ أَنَّ لَا ضَرَرَ، فَلَا اسْتِحَقَاقَ، فَيَبْطُلُ العِوَضُ،
 لِبُطْلَانِ مُعَوَّضِهِ.
- ٣- أَوْ حَدِّ قَذْفٍ: أَيْ صَالَحَ قَاذِفٌ مَقْذُوفًا عَنْ حَدِّ قَذْفٍ. وَتَسْقُطُ جَمِيعُها أَيْ الشُّفْعَةُ وَالخِيَارُ وَحَدُّ القَذْفِ- لِرِضَا مُسْتَحِقِّهَا بِتَرْكِهَا.
- ٤- وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُصَالِحَ شَارِبًا أَوْ سَارِقًا أَوْ زَانِيًّا لِيُطْلِقَهُ، وَلَا يَرْفَعُهُ إِلَىٰ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَخْذُ العِوَضِ فِي مُقَابَلَتِهِ.



٥- وَلا يَصِحُّ أَنْ يُصَالِحَ شَاهِدًا لِيَكْتُمَ شَهَادَتَهُ؛ لِتَحْرِيمِ كِتْمَانِهَا، إِنْ صَالَحَهُ عَلَىٰ عَلَىٰ أَنْ لا يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِحَتِّ لِلهِ تَعَالَىٰ أَوْ لِآدَمِيِّ، وَكَذَا إِنْ صَالَحَهُ عَلَىٰ أَنْ لا يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالزُّورِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ صُلْحٌ عَلَىٰ حَرَامٍ أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ.





فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْجِوَارِ

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ الشَّخْصِ أَنْ يُجْرِيَ مَاءً فِي أَرْضِ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِه؛ لِأَنَّ فِيهِ تَصَرُّفًا فِي أَرْضِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَلَمْ يَجُزْ، كَالزَّرْعِ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ لَهَا مَاءٌ لا طَرِيقَ لَهُ إِلّا فِي أَرْضِ جَارِهِ، وَفِي إِجْرَائِهِ ضَرَرٌ بِجَارِهِ، لَمْ يَجُرْ إِلّا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ يَجُورُ ؛ لِمَا رُويَ: «أَنَّ الضَّحَاكَ بْنَ خَلِيفَةَ سَاقَ خَلِيجًا مِنَ العَرِيضِ، فَأَرَادَ أَنْ يَمُرَّ بِهِ فِي أَرْضِ الضَّحَاكَ بْنِ مَسْلَمَةً فَأَبَىٰ، فَكَلَّمَ فِيهِ عُمَرَ، فَدَعَا مُحَمَّدًا وَأَمَرَهُ أَنْ يُحَلِّي سَبِيلَهُ، مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةً فَأَبَىٰ، فَكَلَّمَ فِيهِ عُمَرَ، فَدَعَا مُحَمَّدًا وَأَمَرَهُ أَنْ يُحَلِّي سَبِيلَهُ، فَقَالَ: لا وَاللهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعُ أَخَاكَ مَا يَنْفَعُهُ وَهُو لَكَ نَافِحٌ، تسْقِي بِهِ أَوَلا وَآخِرًا وَهُو لَا يَضُرُ لُو؟! فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ: لا وَاللهِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللهِ لَيَمُرَّنَ فِيهِ إِلَهُ لَيَمُرَّ فِيهِ فَيَ اللهِ لَيَمُرَّ فِيهِ عُمَرُ أَنْ يَمُرَّ بِهِ، فَفَعَلَ » (اللهِ النَّذَةُ لَا فَعُرُ لَا فَيْ لَمُ مَرَدُ فِيهِ، أَشْبَةَ الاسْتِظْلَالَ بِحَائِطِهِ.

وَيَحْرُمُ أَنْ يُجْرِيَ مَاءً فِي سَطْحِ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ صَالَحَهُ عَلَىٰ أَنْ يُجْرِيَ عَلَىٰ أَرْضِهِ أَوْ سَطْحِهِ مَاءً مَعْلُومًا صَحَّ؛ لِدُعَاءِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ بِعِوَضٍ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ فَإِجَارَةٌ وَإِلَّا فَبَيْعٌ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الإِجَارَةِ هُنَا بَيَانُ المُدَّةِ؛ لِلْحَاجَةِ.

وَيَجُوزُ شِرَاءُ مَمَرٍّ فِي مِلْكِهِ، وَمَوْضِعِ فِي حَائِطٍ يَجْعَلُهُ بَابًا، أَوْ بِقْعَةٍ

⁽١) صحيح: رواه مالك (٢/ ٧٤٦/ ٣٣)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَلْلُهُ في الإرواء (١٤٢٧).



يَحْفُرُهَا بِثُرًا، وَعُلُقٌ بَيْتٍ يَبْنِي عَلَيْهِ بُنْيَانًا مَوْصُوفًا، وَيَصِحُّ فِعْلُهُ صُلْحًا أَبْدًا أَوْ إجَارَةً مُدَّةً مَعْلُومَةً.

وَمَنْ لَهُ حَقُّ مَاءٍ يَجْرِي عَلَىٰ سَطْحِ جَارِهِ، لَمْ يَجُزْ لِجَارِهِ تَعْلِيَةُ سَطْحِهِ لِيَمْنَعَ جَرْيَ المَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِبْطَالٌ لِحَقِّهِ، أَوْ تَكْثِيرٌ لِضَرَرِهِ.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ الجَارِ أَنْ يُحْدِثَ بِمِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، كَحَمَّامِ أَوْ كَنِيفٍ أَوْ رَحِيلُ أَوْ رَحِيلُ أَوْ رَحِيلُ أَوْ رَحِيلُ أَوْ تَنُورٍ، وَلَهُ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «لا ضَرَرَ وَلا ضَرَرَ وَلا ضَرَرَهُ يَسِيرٌ، وَلا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، فَتَذْخُلُهُ المُسَامَحَةُ.

وَإِنْ كَانَ لَـهُ سَـطْحٌ أَعْلَىٰ مِنْ سَـطْحِ جَـارِهِ، فَلَيْسَ لَهُ الصَّعُـودُ عَلَىٰ وَجْهِ يُشْرِفُ عَلَىٰ جَارِهِ، إِلَّا أَنْ يَبْنِيَ سُتْرَةً تَسْتُرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِجَارِهِ فَمُنِعَ مِنُه.

وَيَحْرُمُ التَّصَرُّفُ فِي جِدَارِ جَـارٍ أَوْ مُشْـتَركٍ، بَفَتْحِ رَوْزَنَـةٍ، أَوْ طَاقٍ، أَوْ ضَوْبِ وَتَدٍ وَنَحْوِهِ، إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكِ غَيْرِه بِمَا يضرُّ بِهِ.

وَكَذَا يَحْرُمُ وَضْعُ خَشَبٍ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالحَائِطِ أَوْ يَضْعُفُ عَنْ حَمْلِهِ؛ لِحَدِيثِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَا يُضَرُّ بِهِ وَبِهِ غِنَّىٰ عَنْهُ.

إِلَّا أَنْ لا يُمْكِنُ تَسْقِيفٌ إِلَّا بِهِ وَلا ضَرَرَ، فَيَجُوزُ، وَيُجْبَرُ الجَارُ إِنْ أَبَىٰ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعِالْتُهُ يَرْفَعهُ: «لا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً عَلَىٰ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



جِدَارِهِ. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟! وَاللهِ لأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ »(').

وَلَهُ أَنْ يُسْنِدَ قُمَاشَـهُ، وَيَجْلِسَ فِي ظِلِّ حَاثِطِ غَيْرِهِ مِنْ غَيْـرِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ، وَالتَّحَرُّزُ مِنْهُ يَشُقُّ.

وَلَهُ أَنْ يَنْظُرُ فِي ضَوْءِ سِرَاجِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي طَرِيقٍ نَافِذِ بِمَا يَضُرُّ المَازَّ، كَإِخْرَاجِ دُكَّانٍ وَدِكَّةٍ، سَوَاءٌ أَذِنَ فِيهِ- أَيُ الدُّكَّان- الإِمَامُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ حَالًا فَقَدْ يَضُرُّ مَآلًا.

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْذَنَ إِلَا مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ، لَا سِيَّمَا مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَضُرَّ. وَيَضْمَنُ مُخْرِجُهُ مَا تَلِفَ بِهِ لِتَعَدِّيهِ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ جَنَاحٌ، وَهُوَ: الرَّوشَنُ عَلَىٰ أَطْرَافِ خَشَبٍ مَدْفُونَةٍ فِي الحَائِطِ.

وَسَابَاطٌ، وَهُوَ: المُسْتَوْفِي لِلطَّرِيقِ عَلَىٰ جِدَارَيْنِ.

وَمِيزَابٌ: فَيَحْرُمُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِإِذْنِ الإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ المُسْلِمِينَ، فَإِذْنُهُ كَإِذْنِهِمْ.

وَيَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَذِنَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ؛ لِعُدُوانِهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩).



ضَرَرُّ: بِأَنْ لَـمْ يُمْكِنْ عُبُورُ مَحْمَل وَنَحْوِهِ مِنْ تَحْتِهِ، لَـمْ يَجُزْ وَضْعُهُ وَلَا إِذْنُهُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ مُنْحَفِضًا وَقُـَّتَ وَضْعِهِ، ثُمَّ ارْتَفَعَ لِطُولِ الزَّمَنِ، فَحَصَلَ بِهِ ضَرَرٌ وَجَبَتْ إِزَالَتُهُ.

وَيَحْرُمُ التَّصَرُّفُ بِلَلِكَ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ، أَوْ هَوَاثِهِ، أَوْ دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِ؛ لِأَنَّ المَنْعَ لِحَقِّ المُسْتَحِقِّ، فَإِذَا رَضِيَ بِإِسْقَاطِهِ جَازَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ عَنْ ذَلِكَ بِعِوَضٍ.

وَيُجْبَرُ الشَّرِيكُ عَلَىٰ العِمَارَةِ مَعَ شَرِيكِهِ فِي المِلْكِ وَالوَقْفِ إِذَا انْهَدَمَ جِدَارُهُ مِسَقُوطِهِ، فَطَلَبَ أَحَدُهُ مَا الآخَرَ جِدَارُهُ مِسْقُوطِهِ، فَطَلَبَ أَحَدُهُ مَا الآخَرَ أَنْ يُعَمِّرَهُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْفَاقٌ عَلَىٰ مِلْكٍ مُشْتَرَكٍ يُزِيلُ الضَّرَرَ عَنْهُمَا، فَأُجْبِرَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا حَائِطٌ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا البِنَاءَ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا لَمِ مُلكَيْهِمَا لَمُ يُخْبَرُ الآخَرُ، وَلَيْسَ لَهُ البِنَاءُ إِلَّا فِي مِلْكِهِ. وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ أَوْ بِئُرٌ أَوْ فَيْرٌ أَوْ فَيْرُ أَوْ فَيْرُ أَوْ فَيْرُ أَوْ لَكُنْ بَيْنَهُمَا. دُولَابٌ، فَاحْتَاجَ إِلَىٰ عِمَارَةٍ أُجْبِرَ المُمْتَنِعُ مِنْهُمَا.

وَإِنْ هَدَمَ الشَّرِيكُ البِنَاءَ، وَكَانَ لِخَوْفِ سُـقُوطِهِ، فَلَا شَـيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ، وَلِوُجُوبِ هَدْمِهِ إِذًا.

وَإِلَّا لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ لِتَعَدِّيهِ عَلَىٰ حِصَّةِ شَرِيكِهِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ عُهْدَةِ ذَلِكَ إِلَّا بِإِعَادَتِهِ.

وَإِنْ أَهْمَلَ شَرِيكٌ بِنَاءَ حَائِطِ بُسْتَانِ اتَّفَقَا عَلَيْهِ، فَمَا تَلِفَ مِنْ ثَمَرَتِهِ بِسَبِبِ إِهْمَالِهِ ضَمِنَ حِصَّةَ شَرِيكِهِ.



بَابُ الحَجْرِ

الحَجْرُ فِي اللَّغَةِ: التَّضْيِيقُ وَالمَنْعُ، وَمِنْهُ سُمِّي الحَرَامُ وَالعَقْلُ حِجْرًا. وَشَرْعًا: مَنْعُ المَالِكِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، سَواءٌ كَانَ المَنْعُ مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ كَانَصَّرْفِ فِي مَالِهِ، كَمَنْعِهِ الْمُشْتَرِي مِنَ التَّصَرُّفِ فِي كَانَصَّةً فِي مَالِهِ حَتَّىٰ يَقْضِيَ الثَّمَنَ الحَالَّ.

وَالأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّة الحَجْرِ قَوْلُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُوْتُوا ٱلسُّفَهَا ٓهَ اَمَوا لَكُمْ ﴾ [الشَّة : ٥] الآية، وأُضِيفَتْ الأَمْوالُ إِلَىٰ الأَوْلِيَاء ؛ لِأَنَّهُم الْقَائِمُونَ عَلَيْها، المُدْبِّرُونَ لَهَا، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَآبَنُلُوا ٱلْيَنَعَىٰ ﴾ [الشَّا: ١] الآية، وَإِذَا ثَبَتَ الحَجْرُ عَلَىٰ هَذَيْنِ ثَبَتَ عَلَىٰ المَجْنُونِ بِطَرِيقِ التَّنْيِيهِ.

وَالْحَجْرُ ثَوْعَانِ،

النَّوْعُ الأَوَّلُ: الحَجْرُ لِحَقِّ الغَيْرِ: كَالحَجْرِ عَلَىٰ مُفْلِسٍ لِحَقِّ الغُرَمَاءِ، وَعَلَىٰ رَاهِنِّ لِحَقِّ الغُرَمَاءِ، وَعَلَىٰ رَاهِنِّ لِحَقِّ المُرْتَهِنِ.

وَعَلَىٰ مَرِيضِ مَرَضَ المَوْتِ المُخَوف، فِيمَا زَادَ عَلَىٰ الثُّلُثِ مِنْ مَالِهِ لِحَقِّ الوَرَثَةِ.

وَعَلَىٰ مَرْتَدِّ لِحَقِّ المُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ تَرِكَتَهُ فَيْءٌ، وَرُبَّمَا تَصَرَّفَ فِيهَا تَصَرُّفًا يَقْصِدُ بِهِ إِثْلَافَهَا لِيُفَوِّتَهَا عَلَيْهِمْ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: الحَجْرُ لِحَظِّ نَفْسِهِ: كَعَلَىٰ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيهٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا ثُوْتُواْ ٱلسُّفَهَاءَ أَمَوَلَكُمُ ﴾ [الشَّا : ٥] الآية. قَالَ سَعِيدٌ وَعَكْرِمَةُ: هُوَ مَالُ اليَتِيمِ لَا تُؤْتِهِ إِيَّاهُ، وَأَنْفِقْ عَلَيْهِ.

فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُمْ قَبْلِ الإِذْنِ.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَاَبْنَلُواْ لَيْنَكَىٰ حَتَى إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنَّ ءَانَسْتُم مِّنَهُمُ رُشُدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمُولُكُمُ ۚ ﴾ [النَّنِظَة : ٦]، فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّـهُ لَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ الرُّشْدِ، وَلِأَنَّ إِلْمُهُمْ أَمُولُهُمْ ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ. إِلَىٰ ضَيَاعٍ أَمْوَ الِهِمْ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ.

وَلَا يُطَالَبُ المَدِينُ، وَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ بِدَيْنِ لَمْ يَحِلَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ قَبْلَ حُلُولِهِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ المُطَالَبَةَ بِهِ، فَلَمْ يَمْلكْ مَنْعَهُ مِمَّا لَهُ بِسَبَيِهِ.

لَكِنْ لَوْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا يَحِلُّ دَيْنُهُ قَبْلَ قُدُومِهِ مِنْهُ فَلِغَرِيمِهِ مَنْعُهُ حَتَىٰ يُوثَقَّهُ بِرَهْنِ يُحْرَزُ، أَوْ كَفِيلٍ مَلِيءٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْخِيرُ الحَقِّ عَنْ مَحِلِّهِ، وَفِي السَّفَرِ تَأْخِيرُهُ، وَكَذَا إِنْ كَانَ لَا يَحِلُّ قَبْلَهُ، فَلَهُ مَنْعُهُ أَيْضًا.

وَلَا يَحَلُّ دَيْنَ مُوَّجَّلٍ بَجُنُونٍ؛ لِأَنَّ الأَجَلَ حَتَّى لَهُ فَلَا يَسْقُطُ بِجُنُونِهِ.

وَكَذَا لا يَحِلُّ بِمَوْتٍ إِنْ وَثَّقَهُ وَرَثَتُهُ بِرَهْنٍ يُحْرَزُ، أَوْ كَفِيلٍ مَلِيءٍ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَمَرَكَ حَقًّا فَلِوَرَثَتِهِ» () وَالأَجَلُ حَقٌّ لِلمَيِّتِ، فَيَنْتَقِلُ إِلَىٰ وَرَثَتِهِ، وَلِأَنَّهُ لا يَحِلُّ بِهِ مَا لَهُ، فَلا يَحلُّ بِهِ مَا عَلَيْهِ كَالجُنُونِ.

وَيَجِبُ عَلَىٰ مَدِينٍ قَادِرٍ وَفَاءُ دَيْنٍ حَالٍّ فَوْرًا بِطَلَبِ رَبِّهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» (٠٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢٩٧)، ومسلم (١٦١٩).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ مَطَلَهُ حَتَّىٰ شَكَاهُ وَجَبَ عَلَىٰ الحَاكِمِ أَمْرُهُ بِوَفَائِهِ، فَإِنْ أَبَىٰ حَبَسَهُ؛ لِقَوْلِه صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقُ الوَاجِدِ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»(١).

وَإِنْ لَمْ يَقْضِه بَاعَ الحَاكِمُ مَالَهُ وَقَضَىٰ دَيْنَهُ، وَلا يُخْرِجُهُ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ أَمْرَهُ، أَيْ: أَنَّهُ مُعْسِرٌ، أَوْ يَبْرَأَ الْمَدِينُ مِنْ غَرِيمِهِ بِوَفَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ أَوْ حَوَالَةٍ فَيَجِبُ إطْلَاقُهُ لِسُقُوطِ الْحَقِّ عَنْهُ، أَوْ يَرْضَىٰ غَرِيمُهُ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ الْحَبْسِ بِأَنْ سَأَلَ الْحَاكِمَ إِخْرَاجَهُ لِأَنَّ حَبْسَهُ حَتُّ لِرَبِّ اللَّيْنِ وَقَدْ أَسْقَطَهُ.

فَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ وَجَبَتْ تَخْلِيتُهُ، وَحَرُمَتْ مُطَالَبَتُهُ وَالحَجْرُ عَلَيْهِ وَحَبْسُهُ مَا دَامَ مُعْسِرً ا الِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَا كَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [النَّة :٢٨٠].

وَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فِي الَّذِي أُصِيبَ فِي ثِمَارِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» (٢). فَإِنِ ادَّعَى العُسْرَةَ وَدَيْنُهُ عَنْ عِوَضٍ كَثَمَنٍ وَقَرْضٍ، أَوْ لا، وَعُرِفَ لَهُ مَالٌ سَابِقٌ الغَالِبُ بَقَاؤُهُ، أَوْ كَانَ أَقَرَّ بِالمَلَاءَةِ حُبِسَ إِنْ لَمْ يُقِمْ بَيِّنَةً تُخْبِرُ بَاطِنَ حَالِهِ وَتُسْمَعُ قَبْلَ حَبْسٍ وَبَعْدَهُ، وَإِلَّا حَلَفَ وَحُلِّي سَبِيلُهُ.

وَإِنْ سَأَلَ غُرَمَاءُ مَنْ لَـهُ مَالٌ لا يَفِي بِدَيْنِهِ الحَاكِمَ الحَجْرَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ إِجَابَتُهُمْ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الغُرَمَاءِ، فَلَزِمَ ذَلِكَ لِقَضَائِهِمْ.

وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ حَجْرِ المُفْلِسِ وَكَذَا السَّفِيهُ؛ لِيَعْلَمَ النَّاسُ بِحَالِهِمَا، فَلَا يُعَامِلُوهُمَا إِلَّا عَلَىٰ بَصِيرَةٍ.

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٤٦٨٩)، وابن ماجه (٣٤٢٧)، وصححه العلامة الألباني كيَللله في الإرواء (١٤٣٤).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٥٥٦).

آثَارُ الحَجْرِ:

وَفَائِدَةُ الحَجْرِ أَحْكَامٌ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: تَعَلُّقُ حَقُّ الغُرَمَاءِ بِالمَالِ؛ لِأَنَّهُ يُبَاعُ فِي دُيُونِهِمْ، فَكَانَتْ حُقُوقُهُمْ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ كَالرَّهْنِ.

فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِشَيْءٍ، كَبَيْعِهِ وَهِبَتِهِ وَوَقْفِهِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ حَجْرٌ ثبتَ بِالحَاكِمِ فَمَنَعَ تَصَرُّفَهُ، كَالحَجْرِ لِلسَّفَهِ.

وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ بِشَرَاءٍ أَوْ إِقْرَارٍ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلتَّصَرُّفِ، وَالحَجْرُ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمَالِهِ دُونَ ذِمَّتِهِ.

وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ فَكِّ الحَجْرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا تَعَلَّقَهُ بِمَالِهِ لِحَقِّ الغُرَمَاءِ السَّابِقِ عَلَىٰ ذَلِكَ، فَإِذَا اسْتَوْفُوهُ فَقَدْ زَالَ المُعَارِضُ.

الثَّانِي: أَنَّ مَنْ وَجَدَ عِينَ مَا بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ فَهُ وَ أَحَتُّ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ - أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» (').

وَلَا يَكُونُ أَحَقَّ بِهِ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ فِيهِ عِدَّةُ شُرُوطٍ،

١- كَوْنُهُ لَا يَعْلَمُ بِالْحَجْرِ.

٢- وَأَنْ يَكُونَ المُفْلِسُ حَيًّا.

٣-وَأَنْ يَكُونَ عِوَضُ العَيْنِ كُلُّهُ بَاقِيًا فِي ذِمَّتِهِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ أَيُّمَا رَجُلْ بَاعَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩).



مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُو أَحَقُ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ المُشْتَرِي فَصَاحِبُ المَتَاعِ أُسُوةُ الغُرَمَاءِ "". وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَلَيْكُ مَرْفُوعًا: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَوَجَدَ رَجُلُ عِنْدَهُ مَالَهُ، وَلَمْ يَكُنْ اقْتَضَىٰ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا، فَهُو لَهُ " رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ: «فَإِنْ كَانَ قَبَضَ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا فَهُو لَهُ " رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ: «فَإِنْ كَانَ قَبَضَ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا فَهُو أَسُوةُ الغُرَمَاءِ "".

٤- وَأَنْ تَكُونَ كُلُّهَا فِي ملْكِهِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقَّ الغَيْرِ، فَإِنْ رَهَنَهَا لَمْ يَمْلِكُ
 الرُّجُوعَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ
 أَفْلَسَ»، وَهَذَا لَمْ يَجِدْهُ عِنْدَهُ.

٥- وَأَنْ تَكُونَ بِحَالِهَا لَمْ يَتْلَفْ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْرَكَ
 مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ»(٣)، وَهَذَا لَمْ يَجِدْهُ بِعَيْنِهِ.

- وَلَمْ تَتَغَيَّرُ صِفَتُهَا بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا، فَإِنْ طَحَنَ الحِنْطَةَ، وَنَسَجَ الغَزْلَ،
 وَقَطَعَ الثَّوْبَ قَمِيصًا لَمْ يَرْجِعْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ بِعَيْنِهِ، لِتَغَيُّرِ اسْمِهِ وَصِفَتِهِ.

٧- وَلَمْ تَزِدْ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً، كَالسِّمَنِ وَالكِبَرِ، فَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ مُنِعَ الرُّجُوعُ، فَأَمَّا الزِّيَادَةُ المُنْفَصِلَةُ وَالنَّقْصُ بِهُزَالٍ، فَلَا تَمْنَعُ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الرُّجُوعُ

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٢٢) ومالك في الموطأ (١٣٥٧) وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٤٤٣).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داو د (٣٥٢٣) وابن ماجه (٢٣٥٩) وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٤٤٤).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



فِي الْعَيْنِ دُونَ زِيَادَتِهَا، وَالزِّيَادَةُ لِلْمُفْلِسِ؛ لِحَدِيثِ: «الْخَرَاجُ بِالظَّمَانِ» (١٠) وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ النَّمَاءَ وَالْعَلَّةَ لِلْمُشْتَرِي لِكَوْنِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ.

٨- وَلَمْ تَخْتَلِطْ بِغَيْرِ مُتَمَيِّزٍ، فَإِنِ اشْتَرَىٰ زَيْتًا وَخَلَطَهُ بِزَيْتٍ آخَرَ سَقَطَ الرُّ جُوعُ؟
 لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَيْنَ مَالِهِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ عِوضَهُ كَالثَّمَنِ.

٩- وَلَـمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَتُّ لِلغَيْرِ، فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ بِبَيْعٍ أَوْغَيْرِهِ لَمْ يَرْجِعْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْهَا عِنْدَهُ.

فَمَتَىٰ وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ امْتَنَعَ الرُّجُوعُ لِمَا تَقَدَّمَ.

الثَّالِثُ: يَلْزَمُ الحَاكِمَ قَسْمُ مَالِهِ الَّذِي مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، وَبَيْعُ مَالَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ بِثَمَنِ مِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ، وَيُقَسِّمُهُ عَلَىٰ الغُرَمَاءِ فَوْرًا بِقَدْرِ دُيُونِهِمُ الحَالَّةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمْ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ جُلُّ المَقْصُودِ بِالحَجْرِ الَّذِي طَلَبَهُ الغُرَمَاءُ أَوْ بَعْضُهُمْ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ جُلُّ المَقْطِسِ وَالغُرَمَاء؛ لِأَنَّهُ أَطْيَبُ لِقُلُوبِهِمْ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّهْمَةِ. وَيُسْتَحَبُ إِحْضَارُ المَفْلِسِ وَالغُرَمَاء؛ لِأَنَّهُ أَطْيَبُ لِقُلُوبِهِمْ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّهْمَةِ.

وَلا يَلْزَمُهُ مُ بَيَانُ أَنْ لا غَرِيمَ سِواهُمْ، ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ لِلْمُفْلِسِ - حَالٌّ دَيْنُهُ - بَعْدَ القِسْمَةِ لِمَالِهِ لَمْ تُنْقَضْ، وَرَجَعَ عَلَىٰ كُلِّ غَرِيمٍ بِقِسْطِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا قَاسَمَهُمْ، فَكَذَا إِذَا ظَهَرَ.

وَأَمَّا الدَّيْنُ المُوَجَّلُ فَلا يَحِلُّ بِالفَلَسِ؛ لِأَنَّ التَّأْجِيلَ حَقَّ لَـهُ، فَلَمْ يَبْطُلُ بِفَلَسِ عَلَمْ الدَّيُونِ الحَالَّةِ بِمَالِهِ دُونَهُ عَلَيْها يَخْتَصُّ أَصْحَابُ الدُّيُونِ الحَالَّةِ بِمَالِهِ دُونَهُ عَلَيْها يَخْتَصُّ أَصْحَابُ الدُّيُونِ الحَالَّةِ بِمَالِهِ دُونَهُ عَلَيْها لَهُ مَا عَصَّه فَا مَارَكَهُمُ الْإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ اسْتِيفَاءَ حَقِّهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَإِنْ حَلَ دَيْنُهُ قَبْلَ القِسْمَةِ شَارَكَهُمُ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



لِمُسَاوَاتِهِ إِيَّاهِمْ فِي اسْتِيفَائِهِ. وَلا يَفُكُّ حَجْرَهُ إِلَّا حَاكِمٌ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِحُكْمِهِ فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِهِ، وَإِنْ وَقَىٰ مَا عَلَيْهِ انْفَكَّ الحَجْرُ بِلَا حُكْمِ حَاكِمٍ لِزَوَالِ مُوجِبِهِ. وَيَجِبُ أَنْ يُتْرَكَ لَهُ مَا يَحْتَاجُهُ مِنْ:

١- مَسْكُنٍ: فَلَا تُبَاعُ دَارُهُ الَّتِي لَا غِنَىٰ لَهُ عَنْهَا. وَخَادِمٍ صَالِحٍ لِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
 مِمَّا لَا غِنَىٰ لَهُ عَنْهُ، فَلَمْ يُبَعْ فِي دَيْنِهِ.

٢- وَمَا يَتَّجِرُ بِهِ إِنْ كَانَ تَاجِرًا.

٣- وَآلَةٍ حِرْفَةٍ إِنْ كَانَ مُحْتَرِفًا.

٤- وَيَجِبُ لَـهُ وَلِعِيَالِهِ أَدْنَىٰ نَفَقَةِ مِثْلِهِمْ، مِنْ مَأْكُلٍ وَمَشْرَبٍ وَكِسْوَةٍ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِمْ، إِلَّا إِنْ كَانَ ذَا كَسْبِ. عَلَيْهِ بِالمَعْرُوفِ مِنْ مَالِهِ إِلَىٰ أَنْ يُقْسَمَ، إِلَّا إِنْ كَانَ ذَا كَسْبِ.

الرَّابِعُ: انْقِطَاعُ الطَّلَبِ عِنْهُ؛ لَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ اللَّهُ مَيْسَرَةً إِنَّا اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ خُذُوامَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ ﴾ (١٠.

فَمَنْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ شَيْئًا عَالِمًا بِحَجْرِهِ، لَمْ يَمْلِكْ طَلَبَهُ حَتَّىٰ يَنْفَكَّ حَجْرُهُ؛ لِتَعَلَّقِ حَقِّ الغُرَمَاءِ بِعَيْنِ مَالِ المُفْلِسِ.

وَمَنْ دَفَعَ مَالَهُ إِلَىٰ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ سَفِيهٍ فَأَتْلَفَهُ لَمْ يضمِنْهُ؛ لِأَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَيْهِ بِرِضَاهُ، عَلِمَ بِالحَجْرِ أَوْ لَا لِتَفْرِيطُهُ.

وَأَشَا مَا أَخَذَهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ المَالِكِ، كَالغَصْبِ وَالجنَايَةِ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ لا تَفْرِيطَ مِنَ المَالِكِ، وَالإِتْلَافُ يَسْتَوِي فِيهِ الأَهْلُ وَغَيْرُهُ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَمَنْ أَخَذَ مِنَ الصَّغِيرِ أَوِ المَجْنُونِ أَوِ السَّفِيهِ مَالًا ضَمِنَهُ لِتَعَدِّيهِ بِقَبْضِهِ.

وَلا يَبْسَرَأُ مِنَ الضَّمَانِ حَتَّىٰ يَأْخُذَهُ وَلِيُّهُ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ قَبْضَ مَالَهُ وَحِفْظَهُ شَرْعًا.

وَلا يَضْمَنُ إِنْ أَخَذَهُ مِنَ المَحْجُورِ عَلَيْهِ لِيَحْفَظَهُ وَتَلِفَ وَلَمْ يُفَرِّطُ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ، كَمَنْ أَخَذَ مَغْصُوبًا لِيَحْفَظَهُ لِرَبِّهِ، فَإِنَّهُ لا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِعَانَةً عَلَىٰ رَدِّ الحَقِّ إِلَىٰ مُسْتَحَقِّهِ.

وَمَنْ بَلَغَ سَفِيهًا أَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا ثُمَّ عَقَلَ وَرَشَدَ، انْفَكَّ الحَجْرُ عَنْهُ بِلَا حُكْمِ حَاكِمٍ، وَدُفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ ءَانَسَتُم مِنْهُمْ رُشَدًا فَأَدَفَعُوٓ إَ إِلَيْهِمْ أَمْوَلَكُمْ ۚ ﴾ [السَِّلَةَ : ٦]، وقِيسَ عَلَيْهِ المَجْنُونُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

وَلَا يُدْفَعُ لَهُ مَالَهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِحَالٍ، أَيْ: قَبْلَ البُلُوغِ وَالعَقْلِ مَعَ الرُّشْدِ، وَلَوْ صَارَا شَيْخَيْنِ. فَالدَّفْعُ بِشَرْطَيْنِ: بُلُوغُ النِّكَاحِ، وَإِينَاسُ الرُّشْدِ، وَإِنْ فُكَّ عَنْهُ الحَجْرُ، فَعَاوَدَ السَّفَه أُعِيدَ عَلَيهِ الحَجْرُ.

وَبُلُوغُ الذَّكَرِ بِثَلَاثَةٍ أَشْيَاءَ،

١- إِمَّا بِالإِمْنَاءِ: يَقَظَةً أَوْ مَنَامًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ٱلْحُلُو فَلَا اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الْمَلْمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ،
 فَلْيَسْتَغْذِنُوا ﴾ [النَّؤُك : ١٥]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ،
 عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَحْتَلِمَ... ﴾ (الحديث، وَلِحَديث: ﴿ لاَ يُتْمَ بَعْدَاحْتِلاَمٍ ﴾ (الحديث فَل عَنْ السَّمِية عَنْ الحَيْلَ مَا الْعَلَىٰ المَعْلَىٰ الْعَلَيْمَ اللَّهُ الْعَلَىٰ الْعَلَيْمِ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهُ الللللْحَلِيْ اللَّهُ اللللْمُعَلَّلِي الللْحَلِيْ اللْمُلْعُلِمُ اللَّهُ الللَّهُ الللْحَلِيْ اللْمُلْعُلِي اللَّ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



اَقْ بِتَمَامِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةٍ القَوْلِ ابْنِ عُمَرَ تَعَالَىٰكَا: «عُرِضْتُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُحِرْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَة سَنَةً فَأَجَازَنِي » (ا) مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا سَمِعَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِينِ سَنَةً فَأَجَازَنِي » (ا) مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا سَمِعَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِينِ كَتَبَ إِلَىٰ عُمَّالِهِ: أَنْ لَا يَتَعَرَّضُوا إِلَّا لِمَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنة.

٣- أَوْ نَبَاتِ شَعْرِ خَشِنِ حَوْلَ قُبُلِهِ: لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذِلَمَّا حَكَمَ فِي بَنِي قُرَيْظَة بِقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذَرَارِيهِمْ أَمَرَ أَنْ يَكْشِفَ عَنْ مُؤْتَررِهِمْ، فَمَنْ أَنْبَتَ فَهُوَ مِنَ المُقَاتِلَةِ، وَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَنْ الذَّرِيَّة، وَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْم اللهِ» (').

وَبُلُوغُ الْأُنْفَىٰ بِذَلِكَ وَبِالحَيْضِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ الحَاثِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ»(").

وَكَذَلِكَ الحَمْلُ يَحْصُلُ بِهِ البُّلُوعُ فِي حَقِّ الجَارِيَةِ؛ لِأَنَّـهُ دَلِيلُ إِنْزَالِهَا؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَجْرَىٰ العَـادَةَ بِخَلْقِ الوَلَدِ مِنْ مَاثِهَا، فَإِذَا وَلَدَتْ حُكِمَ بِبُلُوغِهَا مِنْ سِنَّةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّهُ اليَقِينُ.

وَالرُّشْدُ: إِصْلَاحُ المَالِ وَصَوْنُهُ عَمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، فَعَلَىٰ هَذَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



مَالُهُ، وَإِنْ كَانَ مُفْسِدًا لِدَيْنِهِ، وَيُؤْنَسُ رُشْدُهُ، بِأَنْ يَتَصَرَّفَ مِرَارًا فَلَا يُغْبَنُ غَبْنًا فَاحِشًا غَالِبًا، وَلَا يَبْذُلُ مَالَهُ فِي حَرَامٍ كَخَمْرٍ وَآلَاتِ لَهْوٍ، أَوْ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ كَغِنَاءٍ؛ لِأَنَّ مَنْ صَرَفَ مَالَهُ فِي ذَلِكَ عُدَّ سَفِيهًا.

وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّىٰ يُخْتَبَر - لِيُعْلَمَ رُشْدُهُ - قَبْلَ بُلُوخِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ ؟ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱبْنَلُوْٱلْيَنَىٰ ﴾ [السَّنَة : ٦] الآية، وَالاخْتِبَارُ يَخْتَصُّ بِالمُرَاهِقِ الَّذِي يَعْرِفُ المُعَامَلَةَ وَالمَصْلَحَةً.





فَصْلٌ فِي الولَايَةِ

وَوِلاَيَةُ السَّفِيهِ - الَّذِي بَلَغَ سَفِيهًا وَاسْتَمَرَّ - وَالصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ حَالَ الحَجْرِ عَلَيْهِمْ لِأَبِيهِ الرَّشِيدِ العَدْلِ وَلَـوْ ظَاهِرًا لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ وَلِأَنَّهَا وِلَايَةٌ، فَقُدِّمَ فِيهَا الأَبُ كَوِلَايَةِ النِّكَاحِ.

فَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ فَوَصِيُّهُ وَلَوْ بِجُعْلٍ، ثُمَّ مُتَبَرِّعٌ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ وَقَائِمٌ مَقَامَهُ، أَشْبَهَ وَكِيلَهُ فِي الحَيَاةِ.

ثُمَّ الحَاكِمُ؛ لِأَنَّ الوِلَايَةَ انْقَطَعَتْ مِنْ جِهَةِ الأَبِ فَتَعَيَّنَتْ لِلحَاكِمِ كَوِلَايَةِ النِّكاح؛ لِأَنَّهُ وَلِيُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.

فَإِنْ عُدِمَ الحَاكِمُ فَأَمِينٌ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَالجَدُّ وَالأُمُّ وَسَائِرُ العَصَبَاتِ، لا وِلايَةَ لَهُمْ إِلَا بِالوَصِيَّةِ لِقُصُورِ شَفَقَتِهِمْ عَمَّنْ تَقَدَّمَ، وَالمَالُ مَحِلُّ الخِيَانَةِ، فَلَا يُؤْمَنُونَ عَلَيْهِ كَالأَجَانِبِ.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ وَلِيِّ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِمْ إِلَّا بِمَا فِيهِ حَـظٌٌ وَمَصْلَحَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا نَقَرَبُواْ مَالَ ٱلْمَيْدِهِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ ٱحْسَنُ﴾ [الانتَظَا : ١٠٠]، وَالسَّفِيهُ وَالمَجْنُونُ فِي مَعْنَاهُ.

وَتَصَرُّفُ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ بِبَيْعِ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ عِنْقِ أَوْ وَقْفٍ أَوْ إِقْرَارٍ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَا ٓهَ أَمْوَلَكُمُ ﴾ [السَّان : ٥] الآية؛ وَلِأَنَّهُمْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِمْ لِحَظِّ أَنْفُسِهِمْ.



لَكِنْ السَّفِيهُ إِنْ أَقَرَّ بِمَا يُوجِبُ الحَدَّ كَالقَذْفِ وَالزِّنَى، أَوْ أَقَرَّ بِنَسَبٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ قِصَاصٍ – صَحَّ وَأُخِذَ بِهِ فِي الحَالِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِي نَفْسِهِ، وَالحَجْرُ إِنَّمَا تَعَلَّقَ فِي مَالِهِ.

وَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ أُخِذَ بِهِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حَجْرٌ عَلَيْهِ لِحَظِّهِ، وَلِأَنَّ قَبُولَ إِفْرَارِهِ يُبْطِلُ مَعْنَىٰ الْحَجْرِ؛ لِأَنَّهُ يُدَايِنُ النَّاسَ وَيُقِرُّ لَهُمْ.

وَلِلْوَلِيِّ مَعَ الحَاجَةِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ مُوَلِّيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلُ بِٱلْمَغُرُهُ فِ ﴾ [الشَّنَا : ٦]، قَالَتْ عَائِشَهُ تَعَلِّشَة: «نَزَلْتُ فِي وَالِي اليَيْهِمِ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ مَالَهُ، إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالمَعْرُوفِ»(١).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ النَّبِيَّ صَآلِلَكُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَـالَ: «إِنِّـي فَقِيرٌ وَلَيْسَ لِي شَـيْءٌ وَلِي يَتِيمٌ، فَقَـالَ: كُلْ مِنْ مَـالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفِ»(''.

وَلا يَ أُكُلُ إِلَّا الأَقَلَّ مِنْ أُجْرَةِ مِثْلِهِ أَوْ قَدْرِ كِفَايَتِهِ، فَلَوْ كَانَتْ أُجْرَةُ مِثْلِهِ مَثْلِهِ عَشَرَةَ، لَمْ يَكُنْ لَـهُ إِلَّا أُجْرَةُ المِثْلِ، مِثْلِهِ عَشَرَةَ، لَمْ يَكُنْ لَـهُ إِلَّا أُجْرَةُ المِثْلِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِالْعَمَلِ وَالْحَاجَةِ جَمِيعًا، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا مَا وَجَدَا فِيهِ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢١٢)، ومسلم (٣٠١٩).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٧٢)، والنسائي (٣٦٦٨)، وابن ماجه (٢٧١٨)، وأحمد (٢/ ١٨٦)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٤٥٦).



وَمَعَ عَدَمِ الحَاجَةِ يَأْكُلُ مَا فَرَضَهُ لَهُ الحَاكِمُ.

وَيَأْكُلُ مَجَّانًا، فَلا يَلْزَمُهُ عِوَضُهُ إِذَا أَيْسَرَ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ عَنْ عَمَلِهِ، فَهُوَ فِيهِ كَالأَجِيرِ وَالمُضَارِبِ.

وَيُقْبُلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ بِيَمِينِهِ، وَالْحَاكِمِ بِغَيْرِ يَمِينِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ فِي التَّفَقَةِ وَقَدْرِهَا مَا لَمْ يُخَالِفُ عَادَةً وَعُرْفًا، وَلَوْ قَالَ أَنْفَقْتُ عَلَيْكَ مُنْذُ سَنتَيْنِ، فَقَالَ: مُنْذُ سَنَةٍ، قُدِّمَ قَوْلُ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ مُوافَقَتُهُ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الوَلِيِّ أَيْضًا فِي وُجُودِ الضَّرُورَةِ وَالغِبْطَةِ إِذَا بَاعَ عَقَارَهُ وَادَّعَاهُمَا ثُمَّ أَنْكَرَهُ. وَيُقْبَلُ قَوْلُ الوَلِيِّ أَيْضًا فِي التَّلَفِ وَعَدَمِ التَّفْرِيطِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَالأَصْلُ بَرَاءَتُهُ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي دَفْعِ المَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ رُشْدِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَإِنْ كَانَ بِجُعْلٍ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي دَفْعِ المَالِ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِنَفْعِهِ كَالمُرْ تَهنِ.

وَلِوَلِيٍّ مُمَيِّرٍ وَسَيِّدِهِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ، فَيَنْفَكُّ عَنْهُ الحَجْرُ فِي قَدْرِ مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ.

وَلِوَلِيِّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّجِرَ لَهُ مَجَّانًا، فَإِذَا اتَّجَرَ وَلِيُّ اليَتِيمِ فِي مَالِهِ كَانَ الرِّبْحُ كُلُّهُ لِلْيَتِيمِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ مَالِهِ، فَلَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ إِلَّا بِعَقْدٍ، وَلَا يَعْقِدُ الوَلِيُّ لِنَفْسِهِ. وَلَهُ دَفْعُ مَالِهِ لِمَنْ يَتَّجِرْ فِيهِ مُضَارَبَةً بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرِّبْحِ لِلْعَامِلِ؛ وَلِأَنَّ الوَلِيَّ نَائِبٌ عَنْهُ فِيمَا فِيهِ مَصْلَحَتُهُ، وَلَهُ البَيْعُ نَسَاءً، وَالقَرْضُ



بِرَهْ نِ، وَإِيدَاعُهُ وَشِـرَاءُ العَقَارِ وَبِنَاقُهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَشِـرَاءُ الأَضْحِيَّةِ لَمُوسِرٍ، وَتَرْكُهُ فِي المَكْتَبِ بِأُجْرَةٍ، وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ.

وَيَجُوزُ لِلزَّوْجَةِ وَلِكُلِّ مُتَصَرِّفٍ فِي بَيْتٍ أَنْ يَتَصَدَّقَ مِنْهُ بِلَا إِذْنِ صَاحِبِهِ بِمَا لَا يَضُدُّ، كَرَغِيفٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَلِيْكَا مَرْفُوعًا: «إِذَا أَنْفَقَتْ اللَّمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا الْمَسْرَأَةُ مِنْ طَعَامٍ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُ مَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْل ذَلِكَ، لا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا» (١٠). وَلَمْ تَذْكُرْ إِذْنًا ؟ لِأَنَّ العَادَةَ السَّمَاحُ وَطِيبُ النَّفْسِ بِهِ.

إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ بِخَيلًا، فَيَحْرُمُ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ... »(١) الحَدِيث.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٠٢٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩).



بَابُ الوَكَالَةِ

الوكَالَةُ: هِيَ اسْتِنَابَةُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مِثْلَه فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيابَةُ.

وَهِيَ جَائِزَةٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْعَدِيلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [النَّهُ اللهُ ا

وَلِحَدِيثِ عُرْوَةَ البَارِقِيِّ: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَىٰ لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ»(١٠).

وَأَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَىٰ أَنَّ الوَكَالَةَ مِنَ العُقُودِ الجَائِزَةِ فِي الجُمْلَةِ.

وَكُلُّ مَا جَازَتْ بِهِ النِّيَابَةُ مِنَ الحُقُوقِ جَازَتْ الوَكَالَةُ فِيهِ، كَالبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَالهِّبَةِ وَالإَجَارَةِ، وَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَالخُصُومَةِ فِي المُطَالَبَةِ بِالحُقُوقِ، وَالتَّزْوِيجِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ، وَتَفْرِقَةٍ صَدَقَةٍ، وَنَذْدٍ وَكَفَّارَةٍ، وَفِعْلِ حَبِّ وَعُمْرَةٍ، لِمَا تَقَدَّمَ فِي الحَجِّ.

وَتَصِحُّ فِي الحُدُودِ فِي إِثْبَاتِهَا وَاسْتِيفَائِهَا؛ لِقَوْلِهِ صَآَلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ» (١٠)، وَيَجُوزُ الاسْتِيفَاءُ فِي حَضْرَةِ المُوَكِّلِ وَغَيْبَتِهِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٣٦٤٢).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١٣٢٩)، ومسلم (١٦٩٩).



وَلا تَصِحُّ الوَكَالَةُ فِيمَا لا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَحَلِفٍ، وَطَهَارَةٍ مِنْ حَدَثٍ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِبَدَنِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ فِعْلُهَا بِبَدَنِهِ، وَلَا يَحْصلُ ذَلِكَ مِنْ فِعْل غَيْرِهِ، لَكِنْ تَدْخُلُ رَكْعَتَا الطَّوَافِ تَبَعًا.

إِلَّا الصَّوْمَ المَنْذُورَ يُفْعَلُ عَنِ المَيِّتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَكَالَةٍ.

وَكَذَا لَا تَصِحُّ الوَكَالَةُ فِي الظِّهَارِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ مُنْكرٌ وَزَوْرٌ.

وَكَذَا فِي اللِّعَانِ وَالأَيْمَانِ وَالنَّذُورِ وَالقَسَامَةِ وَالقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ وَالشَّهَادَةِ وَالرَّضَاعِ وَالالْتِقَاطِ وَالاغْتِنَامِ وَالغَصْبِ وَالجِنايَةِ، فَلَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ.

وَتَصِعُّ الوَكَالَةُ بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَىٰ الإِذْنِ كَـ: افْعَلْ كَذَا، أَوْ أَذِنْتَ لَكَ فِي فِعْلِهِ، وَنَحْوِهِ.

وَتَصِحُّ الوَكَالَةُ مُنَجَّزَةً: كَأَنْتَ وَكِيلِي الآنَ.

وَمُعَلَّقَةٌ بِشَرْطٍ: كَقَوْلِهِ: إِذَا قَدِمَ الحَاجُّ فَبعْ هَذَا، وَإِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَافْعَلْ كَذَا، وَإِذَا طَلَبَ أَهْلِي مِنْكَ شَيْئًا فَادْفَعْهُ لَهُمْ.

وَمُؤَقَّتُهُ: كَأَنْتَ وَكِيلِي شَهْرًا، أَوْ سَنَةً.

وَيَصِحُّ قَبُولُهَا بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ دَلَّ عَلَىٰ الْقَبُولِ فَوْرًا وَمُتَرَاخِيًا؛ لِأَنَّ قَبُولَ وُكَلَاثِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-كَانَ بِفِعْلِهِمْ، وَكَانَ مُتَرِاخِيًا عَنْ تَوْكِيلِهِ إِيَّاهُمْ.



وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الوَكِيلِ، فَلَا يَصِحُّ: وَكَّلْتُ أَحَدَ هَذَيْنِ.

وَلا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الوَكِيلِ بِهَا: فَلَوْ بَاعَ عَبْدَ زِيدٍ عَلَىٰ أَنَّهُ فُضُولِيٌّ، وَبَانَ أَنَّ زيدًا كَانَ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِهِ قَبْلَ البَيْعِ، صَحَّ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، لَا بِمَا فِي ظَنِّ المُكَلَّفِ.

وَتَصِحُ فِي بَيْعِ مَالِهِ كُلِّهِ، أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ، وَبِالمُطَالَبَةِ بِحُقُوقِهِ، وَبِالإِبْرَاءِ مِنْهَا كُلِّهَا، أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ، وَبِالمُطَالَبَةِ بِحُقُوقِهِ، وَبِالإِبْرَاءِ مِنْهَا كُلِّهَا، أَوْ مَا شَاءَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ مَالَهُ وَدَيْنَهُ، فَيَعْرِفُ مَا يَبِيعُ وَيَقْبِضُ، فَيَقِلُ الغَرَرُ. وَلَا تَصِحُّ إِنْ قَالَ: وَكَلْتُكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَتُسَمَّىٰ: المُفَوّضَةَ ؛ لِغَدَرُرُ. وَلا تَصِحُ إِنْ قَالَ: وَكَلْتُك فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَتُسَمَّىٰ: المُفَوّضَةَ ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ شَيءٍ مِنْ هِبَةِ مَالِهِ، وَطَلَاقِ نِسَائِهِ، وَإِعْتَاقِ رَقِيقِهِ، فَيعْظُمُ الغَرَرُ وَالضَّرَرُ.

وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُموكِّلَ غَيْرَهُ فِيمَا وُكِّلَ فِيهِ، إِذَا كَانَ يَسَوَلَاهُ مِثْلُهُ وَلَمْ يُعْجِزْهُ وَلَا يَتَضَمَّنُهُ إِذَٰنُهُ لِكَوْنِهِ يَتَوَلَّىٰ مِثْلَهُ ، إِلَّا يَعْجِزْهُ وَلَا يَتَضَمَّنُهُ إِذْنُهُ لِكَوْنِهِ يَتَوَلَّىٰ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنْ يُعْجِزْهُ وَلَا يَتَضَمَّنُهُ إِذَٰنُهُ لِكَوْنِهِ يَتَوَلَّىٰ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنْ يُعْجِزُهُ مَنْهُ مِا أَنْ يَشُولَ: اصْنَعْ مَا شِعْتَ. فَإِنْ وَكَلَ أَوْ يَقُولَ: اصْنَعْ مَا شِعْتَ. فَإِنْ وَكَلَ فِيهَا يَعْجُزُ عَنْهُ جَازَ ؛ لِذَلالَةِ الحَالِ عَلَىٰ الإِذْنِ فِيهِ.

وَلا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَمْقِدَ مَعَ فَقَيرٍ، أَوْ قَاطِعِ طَرِيقِ إِلَّا بِإِذْنِ مُوَكِّلِهِ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ تَغْرِيرٌ بِالمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ انْفِسَاخُ العَقْدِ، وَقَدْ يَتْلَفُ مَا بِيَدِ الفَقِيرِ، أَوْ يَتَعَذَّرُ حُضُورُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ.

وَكَذَا لا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مُؤَجَّلًا إِلَّا بِإِذْنِ مُوَكِّلِهِ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الإِطْلَاقَ يَنْصَرِفُ إِلَىٰ الحُلُولِ.



وَكَذَا لا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ بِمَنْفَعَةٍ أَوْ عَرْضٍ إِلَّا بِإِذْنِ مُوكِّلِهِ، كَأَنْ يَأْمُرَهُ أَنْ يَبِيعَ بِمَنْفَعَةٍ أَوْ عَرْضٍ إِلَّا بِإِذْنِ مُوكِّلِهِ، كَأَنْ يَأْمُرَهُ أَنْ يَبِيعَ بِالدَّرَاهِمِ أَوِ الدَّنَانِيرِ، فَبَاعَهُ بِالثَّيَابِ أَوْ غَيْرِ هَا مِنَ العُرُوضِ، فَلَا يَصِحُّ اللَّهُ عَيْرِ جِنْسِ الأَثْمَانِ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ الأَنَّ الإطْلاقَ مَحْمُولٌ عَلَىٰ العُرُفِ، وَالعُرْفُ كَوْنُ الثَّمَنِ مِنَ النَّقْدَيْنِ.

وَكَـذَا لا يَجُـوزُ لَـهُ أَنْ يَبِيعَ بِغَيْرِ نَقْدِ البَلَدِ إِلَّا بِـإِذْنِ مُوَكِّلِهِ، فَـإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الوَكَالَةِ لَمْ يَقْتَضِهِ.

وَالوَكَالَةُ عَقْـدٌ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْـنِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهَا مِنْ جِهَةِ المُـوَكِّلِ وَنَحْوِهِ إِذْنٌ، وَمِنْ جِهَةِ الوَكِيلِ وَنَحْوِهِ بَذْلُ نَفْعٍ، وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ.

وَلِكُلِّ مِنَ المُتَعَاقِدَيْنِ فَسْخُهَا.

مَا تَبْطُلُ الوَكَالَةُ بِهِ:

وَتَبْطُلُ الوَكَالَةُ بِمَا يَلِي:

١- بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا.

٢- وَجُنُونِ أَحَدِهِمَا المُطْبِقِ.

٣- وَبالحَجْرِ لِسَفَهِ، فَإِنْ وَكَّلَ فِي نَحْوِ طَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ لَمْ تَبْطُلْ بِالسَّفَهِ.

4- وَبِطُرُوءِ فِسْـقِ لِمُوكِّلِ وَوَكِيلٍ فِيمَا يُتَافِيهِ الفِسْقُ، كَإِيجَابِ النِّكَاحِ وَإِثْبَاتِ الحَدِّ وَاسْتِيفَائِهِ، لِخُرُوجِهِ بِالفِسْقِ عَنْ أَهْلِيَّةٍ ذَلِكَ التَّصَرُّفِ.

٥- وَبِفَلَسِ مُوكِّلٍ فِيمَا حُحِرَ عَلَيْهِ فِيهِ، كَأَعْيَانِ مَالِهِ؛ لِانْقِطَاعِ تَصَرُّفِهِ فِيهَا،
 بِخِلَافِ مَا لَوْ وُكِّلَ فِي شِرَاءٍ فِي ذِمَّتِهِ، أَوْ فِي ضَمَانٍ أَوِ اقْتِرَاضٍ.



٣- وَبِوَطْثِيهِ - أَيْ الْمُوكِّلِ - زَوْجَةً وُكَّلَ فِي طَلَاقِهَا: لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَىٰ رَغْبَيّهِ فِيهَا، وَاغْتِيَارِ إِمْسَاكِهَا، وَلِلْذَلِكَ كَانَ الوَطْءُ رَجْعَةً فِي المُطَلَّقَةِ رَجْعِيًّا، بِخِلَافِ القُبْلَةِ، وَالمُبَاشَرَةِ دُونَ الفَرْج.

٧-وَبِمَا يَدُنُّ عَلَىٰ الرُّجُوعِ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَيْ: المُوكِّلِ وَالوَكِيلِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي المُوكِّلِ. انْعِزَالُ الوَكِيلِ:

يَنْعَزِلُ الوَكِيلُ بِمَوْتِ مُوكِّلِهِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِأَنَّهُ فَرْعُهُ، فَيَزُولُ بِزَوَالِ أَصْلِهِ.

وَيَنْعَزِلُ بِعَزْكِ المُوَكِّلِ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالعَزْكِ؛ لِأَنَّهُ رَفْعُ عَقْدٍ لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ رِضَىٰ صَاحِبِهِ، فَصَحَّ بِغَيْرِ عِلْمِهِ كَالطَّلَاقِ.

وَيَكُونُ مَا بِيَدِهِ بَعْدَ العَزْلِ أَمَانَةً، فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا إِنْ تَعَدَّىٰ أَوْ فَرَّطَ كَسَـاثِرِ الأَمَانَاتِ، وَلَا يَضْمَنُ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ.

ضَمَانُ الوَكِيلِ إِذَا خَالَفَ:

إِنْ بَاعَ الوَكِيلُ بِأَنْقَصَ مِنْ ثَمَنِ المِثْلِ أَوْ عَمَّا قَذَرَهُ لَهُ مُوكِّلُهُ، أَوِ اشْتَرَىٰ بِأَذْيَدَ مِنْ ثَمَنِ المِثْلِ، أَوْ بِأَكْثَرَ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ – صَحَّ البَيْعُ وَالشِّرَاءُ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ ذَلِكَ بِثَمَنِ مِثْلِهِ صَحَّ بِغَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ الضَّرَرَ يَزُولُ بِالتَّضْمِينِ.

وَضَمِنَ فِي البَيْعِ كُلَّ النَّقْصِ، وَفِي الشِّرَاءِ كُلَّ الزَّافِدِ لِتَفْرِيطِ هِ بِتَرْكِ الاَّحْتِيَاطِ وَطَلَبِ الأَحَظِّ لِمُوَكِّلِهِ. وَلا عِبْرَةَ بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِهِ، كَدِرْهَمٍ فِي عَشَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ التَّحَرُّذُ مِنْهُ. وَإِنْ قَالَ لَهُ: بِعْهُ لِزَيْدٍ، فَبَاعَهُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ



البَيْعُ، سَوَاءٌ قَدَّرَ لَهُ النَّمَنَ أَمْ لَمْ يُقَدِّرُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ نَفْعَهُ دُونَ غَيْرِهِ، أَوْ نَفْعَ المَبِيع بِإِيصَالِهِ إِلَيْهِ.

إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الوَكِيلُ - بِقَرِينَةٍ أَوْ صَرِيحٍ - أَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي عَيْنِ المُشْتَرِي فَيَجُوزُ.

وَمَنْ أُمِرَ بِدَفْعِ شَيْءٍ إِلَىٰ مُعَيَّنٍ لِيَصْنَعَهُ، فَدَفَعَ وَنَسِيَهُ، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ، وَلَمْ يَتَعَدَّ وَلَمْ يُفَرِّطْ.

وَإِنْ أَطْلَقَ المَالِكُ، بِأَنْ قَالَ: ادْفَعْهُ إِلَىٰ مَنْ يَصْنَعُهُ، فَدَفَعَهُ إِلَىٰ مَنْ لا يَعْرِفُهُ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ.

وَمَنْ وُكِّلَ فِي بَيْعِ أَوْ شِرَاءٍ لَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ العُرْفَ فِي البَيْعِ بَيْعُ الرَّبُلِ الوَكَالَةُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ تَلْحَقُهُ تُهْمَةٌ .

وَكَذَا لا يَبِعْ وَلا يَشْتَرِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَزَوْجَتِهِ وَسَائِرِ مَنْ لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌّ فِي حَقِّهِمْ، وَيَمِيلُ إِلَىٰ تَرْكِ الاسْتِقْصَاءِ عَلَيْهِمْ فِي الثَّمَنِ لِتُهْمَتِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.

مَا يَلْزُمُ الْمُوَكِّلَ وَالْوَكِيلَ:

إِنِ اشْتَرَىٰ الوَكِيلُ مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ لَزِمَهُ، أَيْ: لَزِمَ الشِّرَاءُ الوَكِيلَ، فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهُ؛ لِدُخُولِهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ، إِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ مُوَكِّلُهُ، فَإِنْ رَضِيَهُ كَانَ لَهُ؛ لِأَنَّ الوَكِيلَ نَوَىٰ العَقْدَ لَهُ بِالشِّرَاءِ، وَإِنِ اشْتَرَاهُ بِعَيْنِ المَالِ لَمْ يَصِحَّ، فَإِنْ جَهِلَ



عَيْبَهُ رَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ المُوَكِّلِ، وَلَهُ أَيْضًا رَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، فَإِنْ حَضَرَ المُوَكِّلُ قَبْلَ رَدِّ الوَكِيلِ وَرَضِيَ بِالعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَهُ، بِخِلافِ المُضَارِب؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا، فَلَا يَسْقُطُ بِرِضَى غَيْرِهِ.

فَإِنْ طَلَبَ البَائِعُ الإِمْهَالَ حَتَّىٰ يَحْضُرَ المُوَكِّلُ، لَمْ يَلْزَمْ الوَكِيلَ ذَلِكَ.

وَحُقُوقُ العَقْدِ كَتَسْلِيمِ الثَّمَنِ وَقَبْضِ المَبِيعِ وَالرَّدِّ بِالعَيْبِ وَضَمَانِ الدَّرْكِ - تَتَعَلَّقُ بِالمُوَكِّلِ.

وَوَكِيلُ البَيْعِ يُسَلِّمُ المَبِيعَ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الوَكَالَةِ فِي البَيْعِ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِهِ.

الوَكِيلُ أَمِينٌ.

وَالوَكِيلُ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِيَدِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ بِجُعْلٍ وِبِغَيْرِ جُعْلٍ؛ لِأَنَّهُ نَاثِبُ المَالِكِ فِي اليَدِ وَالتَّصَرُّ فِ، فَالهَلَاكُ فِي يَدِهِ كَالهَ لَاكِ فِي يَدِ المَالِكِ، كَالوَدِيعَةِ.

وَيُصَدَّقُ الوَكِيلُ بِيَمِينِهِ فِي التَّلَفِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّطْ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، وَلَا يُكَلَّفُ بَيِّنَةً؛ لِأَنَّهُ مِمَّا تَتَعَذَّرُ إِقَامَةُ البَيِّنَةِ عَلَيْهِ، وَلِثَلَّا يَمْتَنِعَ النَّاسُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الأَمَانَاتِ مَعَ الحَاجَةِ إِلَيْهَا.

لَكِنْ إِنِ ادَّعَىٰ التَّلَفَ بِأَمْرٍ ظَاهِرٍ، كَحَرِيقٍ عَامٍ وَنَهْبِ جَيْشٍ - كُلِّفَ إِقَامَةَ البِّينَةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ.



وَيُقْبَلُ قَوْلُ الوَكِيلِ؛ أَنَّ مُوكِّلَهُ أَذِنَ لَهُ فِي البَيْعِ مُؤَجَّلًا، أَوْ بِغَيْرِ نَقْدِ البَلَدِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِي التَّصَرُّفِ، فَكَانَ القَوْلُ قَوْلَهُ فِي صِفَتِهِ.

وَإِنِ ادَّعَىٰ الرَّدَّ لِوَرَثَةِ المُوَكِّلِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتَمِنُوهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِجُعْلِ وَبِغَيْرِ جُعْلِ.

وَكَذَا إِنِ ادَّعَىٰ الرَّدَّ لِلْمُوَكِّلِ، وَكَانَ بِجُعْلٍ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ؛ لِأَنَّ فِي قَبْضِهِ نَفْعًا لِنَفْسِهِ أَشْبَهَ المُسْتَعِيرَ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ إِلَىٰ المُوَكِّلِ إِنْ كَانَ مُتَطَوِّعًا؛ لِأَنَّهُ قَبَضَ المَالَ لِنَفْعِ مَالِكِهِ كَالمُودَع.

وَيَجُوزُ النَّوْكِيلُ بِجُعْلٍ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لِغَيْرِهِ لَا يَلْزَمُهُ، فَجَازَ أَخْذُ العِوَضِ عَنْهُ.

وَإِنْ قَالَ: بِعْ هَذَا بِعَشَرَةٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ لَكَ، صَحَّ البَيْعُ، وَلَهُ الزِّيَادَةُ.

وَمَنْ عَلَيْهِ حَتَّى، فَادَّعَىٰ إِنْسَانٌ أَنَّهُ وَكِيلُ رَبِّهِ فِي قَبْضِهِ، فَصَدَّقَهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْرُأُ بِهِ لِجَوَازِ إِنْكَارِ رَبِّ الحَقِّ، وَإِنْ كَذَّبَهُ لَمْ يَسْتَحْلِفْ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ؛ إِذْ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ.

وَإِنْ دَفَعَهُ فَأَنْكَرَ صَاحِبُ الحَقِّ الوَكَالَةَ حَلَفَ وَرَجَعَ عَلَىٰ الدَّافِعِ وَحْدَهُ، إِنْ كَانَ دَيْنًا، وَهُوَ عَلَىٰ الوَكِيلِ مَعَ بَقَائِهِ أَوْ تَعَدِّيهِ أَوْ تَلَفِهِ أَوْ تَفْرِيطِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ مَعَ تَلَفِهِ لَمْ يَرْجِعْ الدَّافِعُ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا، كَوَدِيعَةٍ وَنَحْوِهَا، فَوَجَدَهَا، أَخَذَها.



وَلَهُ مُطَالَبَةُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا بِرَدِّهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً، أَوْ تَعَذَّرَ رَدُّهَا ضَمَّنَ أَيْهُمَا شَاءَ، وَلَا يَرْجِعُ مَنْ ضَمَّنَهُ عَلَىٰ الآخَرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الدَّافِعُ دَفْعَهَا إِلَىٰ الْوَكِيلِ مِنْ غَيْرِ تَصْدِيقٍ. وَإِنْ ضَمِنَ الوَكِيلُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَىٰ الدَّافِعِ وَإِنْ صَدَّقَهُ، لَكِيلٍ مِنْ غَيْرِ تَصْدِيقٍ. وَإِنْ صَدَّقَهُ، لَكِيلُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَىٰ الدَّافِعِ وَإِنْ صَدَّقَهُ، لَكِنْ إِنْ تَعَدَّىٰ أَوْ فَرَّطَ الوَكِيلُ اسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا.

وَإِنِ ادَّعَىٰ مَوْتَ رَبِّ الحَقِّ وَأَنَّهُ وَارِثُهُ لَزِمَهُ دَفْعُ الحَقِّ لِمُدِّعِي إِرْثِهِ مَعَ تَصْدِيقِهِ لَهُ؛ لِإِقْرَارِهِ لَهُ بِالحَقِّ، وَأَنَّهُ يَبُرُأُ بِالدَّفْعِ لَهُ، أَشْبَهَ المُوَرِّثَ.

وَإِنْ كَذَّبَهُ حَلَفَ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ أَنَّهُ وَارِثَهُ أَوْ لا يَعْلَمُ مَوْتَ رَبِّ الحَقِّ، وَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَزِمَهُ الدَّفْعُ مَعَ الإِقْرَارِ لَزِمَهُ اليَمِينُ مَعَ الإِنْكَارِ.

وَصِفَتُهَا أَنْ يَحْلِفَ أَنْـهُ لا يَعْلَمُ صِحَّةَ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ اليَمِيـنَ هُنَا عَلَىٰ نَفْيِ فِعْلِ الغَيْرِ، فَكَانَتْ عَلَىٰ نَفْيِ العِلْمِ.

وَلَا يَضْمَنُ الوَكِيلُ فِي الإِيدَاعِ إِذَا أَوْدَعَ ولَمْ يُشْهِدْ وَأَنْكَرَ المُودَعُ؛ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ فِي الإِشْهَادِ؛ لِأَنَّ المُودَعَ يُقَبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ.

وَأَمَّا الوَكِيلُ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ حُضُورِ المُوَكِّلِ وَلَمْ يُشْهِدُ، ضَمِنَ إِذَا أَنْكَرَ رَبُّ الدَّيْنِ.





الشَّرِكَةُ: هِيَ الاجْتِمَاعُ فِي اسْتِحْقَاقٍ أَوْ تَصَرُّفٍ.

وَالشَّرِكَةُ ثَابِتَةٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِيهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلُطَآءِ لَيَبْغِيبَعْضُهُمْ عَلَى بَمْضِ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَنتِ وَقَلِيلُ مَّا هُمَّ ﴾ [قِنْ : ٢٩].

وَقَوْلِهِ: ﴿ فَهُمْ شُرَكَآهُ فِي ٱلثُّلُثِّ ﴾ [النَّمَا : ١٧].

وَقَوْلِهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ، مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِهِمَا» (١٠).

وَقَالَ زَيْدٌ: «كُنْتُ أَنَا وَالبَرَاءُ شَرِيكَيْنِ، فَاشْتَرَيْنَا فِضَّةً بِنَقْدٍ، وَنَسِيئَةٍ.. »('). وَأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَىٰ جَوَازِ الشَّرِكَةِ فِي الجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي أَنْوَاع مِنْهَا.

أَنْوَاعُ الشَّرِكَةِ ،

الشَّرِكَةُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ مِمَّنْ يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَىٰ الوَكَالَةِ وَاَلاَّمَانَةِ.

⁽۱) ضعيف: أخرجه أبو داود (۳۳۸۳)، والحاكم (۲/ ۲۰)، والبيهقي (۲/ ۷۷)، والدارقطني (۳/ ۲۰)، والخطيب ((71,71)، وضعفه العلامة الألباني $\frac{1}{2}$ ((70,71))، وضعفه العلامة الألباني $\frac{1}{2}$

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٢٠٦١) وأحمد (١٩٣٠٧) واللفظ له.



النَّوْعُ الْأَوَّلُ: شَرِكَةُ الْعِنَانِ:

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَسَاوِي الشَّرِيكَيْنِ فِي المَالِ وَالتَّصَرُّفِ، كَالفَارِسَيْنِ إِذَا سَوَّيَا بَيْنَ فَرَسَيْهِمَا وَتَسَاوَيَا فِي السَّيْرِ.

وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فَأَكَثْرُ فِي مَالٍ يَتَّجِرَانِ فِيهِ، وَيَكُونُ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ.

وَشُرُوطُهَا أَرْبَعَةُ:

١- أَنْ يَكُونَ رَأْسُ المَالِ مِنَ النَّقْدَيْنِ المَضْرُوبَيْنِ: الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ؛ لِأَنَّهَا قِيمُ المُتْلَفَاتِ، وَأَثْمَانُ البِيَاعَاتِ.

وَلَوْ لَمْ يَتَّفِقْ الجِنْسُ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، أَوْ كَانَ مُتَفَاوِتًا، بِأَنْ أَحْضَرَ أَحَدُهُمَا مِائَةٌ وَالآخَرُ مِائتَيْنِ، وَلَا تَصِحُّ بِالعُرُوضِ.

 أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ المَالَيْنِ مَعْلُومًا قَدْرًا وَصِفَةً؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الرُّجُوع بِرَأْسِ المَالِ، وَلَا يُمْكِنُ مَعَ جَهْلِهِ.

٣- حُضُورُ المَالَيْنِ: فَلَا تُعْقَدُ عَلَىٰ مَا فِي الذِّمَّةِ.

وَلا يَشْتَرِطُ اخْتِلَاطُ المَالَيْنِ إِذَا عَيْنَهُمَا وَأَحْضَرَهُمَا، لِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَىٰ التَّصَرُّفِ كَالوَكَالَةِ، وَلِهَذَا صَحَّتْ عَلَىٰ جِنْسَيْنِ، وَلِأَنَّ المَقْصُودَ الرِّبْحُ، وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَىٰ الخَلْطِ.

وَلا يُشْتَرَطُ الإِذْنُ فِي التَّصَرُّفِ لِدَلَالَةِ لَفْظِ الشَّرِكَةِ عَلَيْهِ.



اَنْ يَشْرِطَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءًا مُشَاعًا مَعْلُومًا مِنَ الرِّبْحِ، سَوَاءٌ شَرَطَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَلَىٰ قَدْرِ مَالِهِ أَوْ أَقَلَ أَوْ أَكَثْرَ، كَالثَّلُثِ وَالرُّبُعِ؛ لِأَنَّ العَمَلَ يَسْتَحِقُّ بِهِ الرِّبْحَ، وَقَدْ يَتَفَاضَلَانِ فِيهِ لِقُوَّةٍ أَحَدِهِمَا وَحَدْقِهِ، فَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ حَظٌّ مِنَ الرِّبْح كَالمُضَارِبِ.

فَإِنْ قَالًا: وَالرِّبْحُ بَيْنَنَا، فَهُوَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

فَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا الرِّبْحَ لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ المَقْصُودُ مِنَ الشَّرِكَةِ، فَلَا يَجُوزُ الإِخْلَالُ بِهِ.

أَوْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا جُزْءًا مَجْهُولا لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّ الجَهَالَةَ تَمْنَعُ تَسْلِيمَ لوَاجِبِ.

أَوْ شَرَطَا دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً لَمْ تَصِحَّ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَرْبَحَهَا أَوْ لَا يَرْبَحَ

أَوْ شَرَطَا رِبْحَ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ رِبْحَ إِحْدَىٰ السَّفْرَتَيْنِ، أَوْ رِبْحَ تِجَارَةٍ فِي شَهْرٍ أَوْ عَامٍ بِعَيْنِهِ لَـمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرْبَحُ فِي ذَلِكَ المُعَيِّنَ دُونَ غَيْرِهِ، أَوْ بِالعَكْسِ، فَيَخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِالرِّبْحِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَوْضُوعِ الشَّرِكَةِ. وَالخُسْرَانُ عَلَىٰ قَدْرِ المَالِ بِالحِسَابِ، سَوَاءٌ كَانَتْ لِتَلَفٍ أَوْ نُقْصَانٍ فِي الثَّمَنِ أَوْ خَيْرٍ ذَلِكَ.

وَمَتَىٰ فُقِدَ شَـرْطٌ فَهِي فَاسِـدَةٌ، وَحَيْثُ فَسَـدَتْ فَالرِّبْحُ عَلَىٰ قَدْرِ المَالَيْنِ فِي شَـرِكَةِ عِنَانٍ وَوُجُوه، لَا عَلَىٰ مَا شَرَطَا لِفَسَـادِ الشَّرِكَةِ، لِأَنَّ الرِّبْحَ اسْتُحِقَّ بِالمَالَيْنِ، فَكَانَ عَلَىٰ قَدْرِهِمَا.



لَكِنْ يَرْجِعُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَىٰ صَاحِيهِ بِأُجْرَةِ نِصْفِ عَمَلِهِ، لِعَمَلِهِ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ بِعَقْدٍ يَبْتَغِي بِهِ الفَصْلَ فِي ثَانِي الحَالِ، فَوَجَبَ أَنْ يُقَابِلَ العَمَلَ فِيهِ عَوْضٌ كَالمُضَارَبَةِ، فَإِذَا كَانَ عَمَلُ أَحَدِهِمَا مَثَلًا يُسَاوِي عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، وَالآخَرِ خَمْسَةً، تَقَاصًا بِدِرْهَمَيْنِ وَنِصْفٍ، وَرجَعَ ذُو العَشَرَةِ بِدِرْهَمَيْنِ وَنِصْفٍ.

وَكُلُّ عَقْدٍ لَا ضَمَانَ فِي صَحِيحِهِ لَا ضَمَانَ فِي فَاسِدِهِ إِلَّا بِالتَّعَدِّي وَالتَّهْرِيطِ، كَالشَّرِكَةِ وَالمُضَارَبَةِ وَالوَكَالَةِ وَالوَدِيعَةِ وَالرَّهْنِ وَالهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالهَدِيَّةِ.

وَكُلُّ عَقْدٍ لازِمٌ يَجِبُ الضَّمَانُ فِي صَحِيحِهِ يَجِبُ فِي فَاسِدِهِ، كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَنِكَاحٍ وَقَرْضٍ. وَمَعْنَىٰ ذَلِكَ: أَنْ العَقْدَ الصَّحِيحَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُوجِبًا لِلضَّمَانِ، فَالفَاسِدُ مِنْ جِنْسِهِ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُوجِبًا لَهُ مَعَ الصِّحَّةِ، فَكَذَلِكَ مَعَ الفَسَادِ.

وَمَا يَشْتَرِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا بَعْدَ عَقْدِ الشَّرِكَةِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَلِفَ أَحَدُ المَالَيْنِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِمَا.

وَلِكُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ وَيَأْخُذَ وَيُعْطِيَ، وَيُطَالِبَ وَيُحَاصِمَ، وَيَكُلُ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ وَيَأْخُذَ وَيُعْطِيَ، وَيُطَالِبَ وَيُحَامِم، وَيَفْعَلَ كُلَّ مَافِيهِ حَظُّ لِلشَّرِكَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا عَادَةُ التُّجَّارِ، وَقَدْ أُذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ، فَينْفُذُ تَصَرُّفُ كُلِّ مِنْهُمَا بِحُكْمِ الوَلِكِ فِي نَصِيبِهِ، وَبِحُكْمِ الوَكَالَةِ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ. وَيَحُكْمِ الوَكَالَةِ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ.

النَّوْعُ الثَّانِي، شَرِكَةُ الْمُضَارَبَةِ،

المُضَارَبَةُ: مَأْخُوذَةٌ مِنَ الضَّرْبِ فِي الأَرْضِ، وَهُوَ السَّفَرُ لِلتِّجَارَةِ، يَقُولُ اللهُ

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَءَاخُرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ [النَّمَالُ : ١٠]، وَتُسَمَّىٰ قِرَاضًا، وَهُو مُشْتَقٌ مِنَ القَرْضِ، وَهُو القَطْعُ؛ لِأَنَّ المَالِكَ قَطَعَ قِطْعَةً مِنْ مِنْ مَالِهِ لِيَتَّجِرَ فِيهَا، وَقِطْعَةً مِنْ رِبْحِهِ، وَتَسْمِيَةُ المُضَارَيَةِ بِهَذَا الاسْمِ لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، أَمَّا أَهْلُ الحِجَازِ فَيُسَمُّونَ عَقْدَ المُضَارَبَةِ قِرَاضًا، أَوْ مُقَارَضَةً.

قَـالَ الزَّمَخْشَـرِيُّ: أَصْلُهَا مِنَ القَرْضِ فِي الأَرْضِ، وَهُوَ قَطْعُهَا بِالسَّـيْرِ نِيهَا.

وَتُسَمَّىٰ أَيْضًا مُعَامَلَةً.

وَالمَقْصُودُ بِهَا هَاهُنَا: عَقْدٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ عَلَىٰ أَنْ يَدْفَعَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا إِلَىٰ آخَرَ لِيَتَّجِرَ فِيهِ، عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ حَسَبِ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ، وَهِي جَائِرَةٌ بِالإِجْمَاعِ.

وَشُرُوطُهَا ثَلَاثَةٌ:

١- أَنْ يَكُونَ رَأْسُ المَسَالِ مِنَ النَّقْدَيْنِ المَصْرُوبَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرِكَةِ لعِنَانِ.

١- أَنْ يَكُونَ مُعَيِّنًا: فَلا تَصِحُّ إِنْ قَالَ: ضَارِبْ بِمَا فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الكَيْسَيْنِ لِلْجَهَالَةِ، كَالبَيْع.

وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا: فَلَا تَصِحُّ بِصُبْرَةِ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَىٰ رَأْسِ المَالِ عِنْدَ الفَسْخِ؛ لِيُعْلَمَ الرِّبْحُ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ مَعَ الجَهْلِ.

وَلا يُعْتَبَرُ قَبْضُهُ بِالمَجْلِسِ، فَتَصِتُّ وَإِنْ كَانَ بِيَدِرَبِّهِ؛ لِأَنَّ مَوْرِدَ العَقْدِ العَمَلُ.



وَلا يُعْتَبَوُ القَبُولُ، فَتَكْفِي مُبَاشَرَتُهُ لِلْعَمَلِ، وَيَكُونُ قَبُولًا لَهَا كَالوَكَالَةِ. وَإِنْ أَخْرَجَ مَالًا لِيَعْمَلَ فِيهِ وَآخَرَ وَالرِّبْحُ بَيْنَهُمَا صَحَّ.٣- أَنْ يُشْتَرَطَ لِلعَامِلِ جُزْءٌ مَعْلُومٌ مِنَ الرِّبْحِ مُشَاعًا: كَيْصْفِهِ أَوْ رُبُعِهِ أَوْ تُمُنِهِ أَوْ تُمُنَاقِهُ أَوْ سُدُسِهِ: ﴿ لِأَنَّ النَّيْحَ صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَالمُضَارَبَةُ فِي النَّبِعَ صَلَّاللَهُ عَلَهُ عَلَيْهِ عَلَمُ المَالَ مُضَارَبَةً وَلَمْ يَذْكُو سَهُمَ العَامِلِ، فَالرِّبْحُ كُلُّهُ مَعْنَاهَا، فَلَوْ قَالَ: خُذْهُ مَذَا المَالَ مُضَارَبَةً وَلَمْ يَذْكُو سَهُمَ العَامِلِ، فَالرِّبْحُ كُلُّهُ لِرَبِّ المَالِ وَالوَضِيعَةُ عَلَيْهِ، وَلِلْعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي.

فَإِنْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا فِي الشَّرِكَةِ وَالمُضَارَبَةِ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٌ، أَوْ رِبْحَ أَحَدِ لثَّوْبَيْن لَمْ يَصِحَّ.

وَإِنْ قَالَ رَبُّ المَالِ لِلعَامِلِ: اتَّجِرْ بِهِ وَالرِّبْحُ بَيْنَنَا فَنِصْفَانِ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَيْهِمَا إِضَافَةً وَاحِدَةً، وَلَا مُرَجِّحَ فَاقْتَضَىٰ التَّسْوِيَةَ.

فَإِنْ فُقِدَ شَرْطٌ فَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَيَكُونُ لِلْعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ، كَالإِجَارَةِ الفَاسِدَةِ؛ لِأَنَّهُ بِإِذْنِ رَبِّ المَالِ. لِأَنَّهُ بَلَانَّهُ بِإِذْنِ رَبِّ المَالِ.

وَمَا حَصَلَ مِنْ خَسَارَةٍ فَعَلَىٰ المَالِكِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لَا ضَمَانَ فِي صَحِيحِهِ، لَا ضَمَانَ فِي فَاسِدِهِ.

وَمَا حَصَلَ مِنْ رِبْحِ فَلِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ مَالِهِ.

وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ مَا فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، فَخَالَفَ ضَمِنَ، كَأَنْ يَشْتَرِطَ عَلَىٰ العَامِلِ أَنْ لا يُسَافِرَ بِهِ، أَوْ لا يَتَّجِرَ إِلَّا فِي بَلَدٍ بِعَيْنِهِ أَوْ نَوْعٍ العَامِلِ أَنْ لا يُسَافِرَ بِهِ، أَوْ لا يَتَّجِرَ إِلَّا فِي بَلَدٍ بِعَيْنِهِ أَوْ نَوْعٍ

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۲۲۸٦)، ومسلم (۱۵۵۱).



بِعَيْنِهِ، أَوْ لا يَشْتَرِي إِلَّا مِنْ رَجُلٍ بِعَيْنِهِ، فَهَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ، سَوَاءٌ كَانَ هَذَا النَّوْعُ مِمَّا يَعُمُّ وُجُودُهُ أَوْ لا يَعُمُّ، وَالرَّجُلُ مِمَّنْ يَكْثُرُ عِنْدَهُ المَتَاعُ أَوْ يَقِلُّ.

وَلَا نَفَقَةَ لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَىٰ العَمَلِ بِجُزْءٍ مُسَـمَّىٰ، فَلَا يَسْتَحِقُّ غَيْرَهُ كَالمُسَاقِي.

إِلَّا بِشَـرْطٍ أَوْ عَـادَةٍ، فَـإِذَا شَـرَطَ نَفَقَتَهُ فَلَـهُ ذَلِـكَ؛ لِقَوْلِهِ صَأَلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المُؤْمِنُونَ عَلَىٰ شُرُوطِهِمْ» (١٠)، وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيرُهَا؛ لَأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الغرَرِ.

فَإِنْ شُرِطَتْ مُطْلَقَةً وَاخْتَلَفَا فَلَهُ نَفَقَةُ مِثْلِهِ عُرْفًا مِنْ طَعَامٍ وَكِسْوَةٍ؛ لِأَنَ إِطْلَاقَهَا يَقْتَضِي جَمِيعَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ المُعْتَادَةِ، فَيُنْفِقُ عَلَىٰ مَا كَانَ يُنْفِقُ غَيْرَ مُتَعَدِّ بِالنَّفَقَةِ، وَلَا مُضِرِّ بِالمَالِ.

وَيَمْلِكُ العَامِلُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ بِظُهُ ورِهِ قَبْلَ القِسْمَةِ كَالمَالِكِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ صَحِيتٌ فَيَثْبُتُ مُقْتَضَاهُ، وَهُ وَ أَنْ يَكُونَ لَـهُ جُزْءٌ مِنَ الرَّبْحِ، فَإِذَا وُجَدَ وَجَبَ أَنْ يَمُلِكُ المُطَالَبَةَ بِقِسْمَتِهِ فَمَلَكَهُ وَجِدَ وَجَبَ أَنْ يَمْلِكُ المُطَالَبَةَ بِقِسْمَتِهِ فَمَلَكَهُ كَالمُشْتَرِكِ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلُ المُضَارِبُ إِلَّا أَنَّهُ صَرَفَ الذَّهَبَ بِورِقِ، فَارْتَفَعَ الصَّرْفُ اسْتَحَقَّهُ.

وَلَا يَأْخُدُ مِنَ الرِّبْحِ إِلَّا مِإِذْنِ رَبِّ المَالِ؛ لِأَنَّ نَصِيبَهُ مُشَاعٌ، فَلَا يُقَاسِمُ نَفْسَهُ، وَلِأَنَّ مِلْكَهُ لَهُ غُيْرٌ مَسْتَقِرِّ؛ لِأَنَّهُ وِقَايَةٌ لِرَأْسِ المَالِ.

وَحَيْثُ فُسِخَتْ وَالمَالُ عَرْضٌ فَرَضِيَ رَبُّهُ بِأَخْذِهِ - أَيْ: مَال المُضَارَبَةِ -

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



عَلَىٰ صِفَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، قَوَّمَهُ وَدَفَعَ لِلْعَامِلِ حِصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ الَّذِي ظَهَرَ بِتَقْوِيمِهِ، وَمَلَكَ مَا قَابَلَ حِصَّةَ العَامِلِ مِنَ الرِّبْحِ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنِ العَامِلِ البَيْعَ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَىٰ بَيْعِ مَالِهِ بِلَا حَظِّ لِلْعَامِلِ فِيهِ.

وَإِنْ لَـمْ يَـرْضَ رَبُّ المَالِ بَعْدَ فَسْخِهَا بِأَخْذِ العَرْضِ فَعَلَىٰ العَامِلِ بَيْعُهُ وَقَبْضُ ثَمَنِهِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ رَدَّ المَالِ نَاضًّا كَمَا أَخَذَهُ عَلَىٰ صِفَتِهِ.

اخْتِلَافُ الْمُضَارِبِ وَرَبِّ الْمَالِ:

وَالعَامِلُ أَمِينٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي المَالِ بِإِذْنِ رَبِّهِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِنَفْعِهِ، أَشْبَهَ لَوَكِيلَ.

وَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي قَدْرِ رَأْسِ المَالِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ لِلزَّاثِدِ، وَالأَصْلُ عَدَمُهُ.

وَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي الرِّبْحِ وَعَدَمِهِ، وَفِي الهَلَاكِ وَالخُسْرَانِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَىٰ تَأْمِينِهِ.

حَتَّىٰ وَلَوْ أَقَرَّ بِالرِّبْحِ ثُمَّ ادَّعَىٰ تَلَفًا أَوْ خَسَارَةً بَعْدَ الرِّبْحِ قُبِلَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ.

وَيُصَدَّقُ بِيَهِينِهِ فِيمَا يَذْكُرُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِلمُضَارَبَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ. وَلا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنِ ادَّعَىٰ عَلَطًا أَوْ كَذِبًا أَوْ نِسْيَانًا؛ لِأَنَّـهُ مُقِرُّ بِحَقِّ لِآدَمِيِّ، فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ، كَالمُقِرِّ بِدَيْنٍ.

وَالقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ المَالِ فِي عَدَمِ رَدِّهِ إِلَيْهِ مع يَمينِهِ لأَنَّهُ مُنْكرٌ.



وَيُقْبَلُ قَوْلُ المَالِكِ فِي قَدْرِ مَا شُرِطَ لِلْعَامِلِ بَعْدَ رِبْعِ مَالِ المُضَارَبَةِ؛ لِأَنَّهُ يُنْكُرُ الزَّائِدَ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ العَامِل.

وَلَا يُضَارِبُ العَامِلُ بِمَالٍ لِآخَرَ إِنْ أَضَرَّ الأَوَّلَ وَلَمْ يَرْضَ؛ لِأَنَّهَا تَنْعَقِدُ عَلَى الحَظِّ وَالنَّمَاءِ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَمْنَعُهُ، وَإِنْ لَـمْ يَكُنْ فِيهَا ضَرَرٌ عَلَى الأَوَّلِ أَوْ أَذِنَ فِيهَا جَازَ.

فَإِنْ فَعَلَ، بِأَنْ ضَارَبَ الآخَرَ مَعَ ضَرَرِ الأَوَّلِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ رَدَّ حِصَّتَهُ مِنْ رِبْحِ النَّانِيَةِ فِي الشَّرِكَةِ الأُولَىٰ (١٠) لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ بِالمَنْفَعَةِ الَّتِي اسْتُحِقَّتْ بِالعَقْدِ الأَوَّلِ.

وَتُبْطُلُ المُضَارَبَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، فَإِنْ مَاتَ عَامِلٌ أَوْ مُودَعٌ أَوْ وَصِيٌّ وَنَحْوُهُ، وَجُهِلَ بَقَاءُ مَا بِيَدِهِمْ فَهُو دَيْنٌ فِي التَّرِكَةِ؛ لِأَنَّ الإِخْفَاءَ وَعَدَمَ التَّعْيِينِ كَالغَصْب.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: شَرِكَةُ الوُجُوهِ:

شَرِكَةُ الوُجُوهِ هِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ لَا مَالَ لَهُمَا فِي رِبْحِ مَا، يَشْتَرِيَانِ مِنَ النَّاسِ فِي ذِمَمِهِمَا بِجَاهِهِمَا وَثِقَةِ التُّجَّارِ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا رَأْسُ مَالِ.

وَهِيَ جَائِزَةٌ، وَسَوَاءٌ عَيَّنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ مَا يَشْتَرِيهِ، أَوْ قَالَ: مَا اشْتَرَيْتُ

⁽١) فيدفع لـرب المضاربـة الثانيـة نصيبـه من الربـح، ويؤخذ نصيـب العامـل، فيضم لربح المضاربة الأولى، ويقتسمه مع ربها علىٰ ما اشترطاه.



مِنْ شَيْءٍ فَهُ وَ بَيْنَنَا. وَيَكُونُ المِلْكُ وَالرِّبْحُ كَمَا شَرَطَا مِنْ تَسَاو وَتَفَاضُلِ؟ لِحَدِيبِ : «المُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»؛ وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ أَوْثَقَ عِنْدَ التُّجَّارِ وَأَبْصَرَ بِالتِّجَارَةِ مِنَ الآخِرِ، فَكَانَ عَلَىٰ مَا شَرَطَا كَشُرِكَةِ العِنَانِ.

وَالحَسَارَةُ عَلَىٰ قَدْرِ المِلْكِ، فَمَنْ لَهُ فِيهِ الثَّلْثَانِ فَعَلَيْهِ ثُلْثَا الوَضِيعَةِ، وَمَنْ لَهُ الثَّلُثُ عَلَيْهِ ثُلْثَا الوَضِيعَةِ، وَمَنْ لَهُ الثَّلُثُ عَلَيْهِ ثُلْثُهَا، سَوَاءٌ كَانَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الوَضِيعَةَ نَقْصُ رَأْسِ المَالِ، وَهُوَ مُخْتَصُّ بِملَاكِهِ، فَيُوزَّعُ بَيْنَهُمْ عَلَىٰ قَدْرِ الحِصَصِ.

وَكُلُّ وَاحِـدٍ مِنْهُمَـا وَكِيـلُ صَاحِبِهِ وكَفِيلٌ عَنْـهُ بِالشَّمَـنِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَىٰ الوَكَالَةِ وَالكَفَالَةِ.

وَحُكْمُهَا فِيمَا يَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا، أَوْ يُمْنَعُ مِنْهُ كَشَرِكَةِ العِنَانِ.

أَيْ أَنَّ شَرِيكَا الوُجُوهِ فِي التَّصَرُّفِ- بِنَحْوِ بَيْعٍ وَإِقْرَارٍ وَخُصُومَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ - كَشَرِيكَي عِنَانَ فْي مَا يَجِبُ لَهُمَا وَعَلَيْهِمَا، وَفِيمَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَشُرُوطٍ، وَسَاثِرِ مَا تَقَدَّمَ، وَأَيُّهُمَا عَزَلَ صَاحِبَهُ انْعَزَلَ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ، شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ،

شَرِكَةُ الأَبْدَانِ هِيَ: أَنْ يَتَّفِقَ اثْنَانِ عَلَىٰ أَنْ يَتَقَبَّلَا عَمَلًا مِنَ الأَعْمَالِ، عَلَىٰ أَنْ يَتَقَبَّلَا عَمَلًا مِنَ الأَعْمَالِ، عَلَىٰ أَنْ تَكُونَ أُجْرَةُ هَذَا العَمَلِ بَيْنَهُمَا حَسِبَ الاتِّفَاقِ، وَكَثِيرًا مَا يَحْدُثُ هَذَا بَيْنَ النَّجَارِينَ وَالحَدَّادِينَ وَالحَمَّالِينَ وَالخَيَّاطِينَ وَالصَّاغَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ المُحْتَرِفِينَ.



وَتَصِحُ هَذِهِ الشَّرِكَةُ، سَوَاءُ اتَّحَدَتْ حِرْفَتُهُمَا أَمِ اخْتَلَفَتْ - كَنَجَّارٍ مَعَ نَجَّارٍ مَعَ نَجَّارٍ مَعَ حَدَّادٍ - وَسَوَاءٌ عَمِلَا جَمِيعًا أَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ، نَجَّارٍ مَعَ حَدَّادٍ - وَسَوَاءٌ عَمِلَا جَمِيعًا أَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، فَالكَسْبُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ مُنْفَرِدَيْنِ وَمُجْتَمِعَيْنِ. وَإِن عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، فَالكَسْبُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ مَا شَرَطًا. وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَلَبُ الأُجْرَةِ، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ دَفْعُهَا إِلَىٰ أَحَدِهِمَا، وَمَنْ تَلِفَتْ بِيدِهِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ.

وَتَصِحُّ شَرِكَةُ الأَبْدَانِ فِي الاحْتِشَاشِ وَالاحْتِطَابِ وَسَائِرِ المُبَاحَاتِ، كَانَّمُ مَارِ المَانُحُوذَةِ مِنَ الجِبَالِ وَالمَعَادِنِ وَالتَّلَصُّصِ عَلَىٰ دَارِ الحَرْبِ؛ لِمَا رَوَىٰ أَبُو دَاودَ، بِإِسْنَادِهِ: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَسَعْدٌ وَعَىٰ أَبُو دَاودَ، بِإِسْنَادِهِ: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَسَعْدٌ وَعَمَّارٌ يَشَيْءٍ، وَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ »(١)، فَأَشْرَكَ وَعَمَّارٌ يَشَيْهُ النَّبِيُ صَلَّلَةُ مَا لَدَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ.

وَإِنْ مَرِضَ أَحَدُهُمَا فَالكَسْبُ الَّذِي عَمِلَهُ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُمَا، وَكَذَا لَوْ تَرَكَ العَمَلَ لِغَيْرِ عُذْرِ.

وَإِنْ طَالَبَهُ الصَّحِيحُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَىٰ أَنْ يَعْمَلَا، فَإِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ العَمَلُ بِنَفْسِهِ لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ تَوْفِيَةً لِلْعَقْدِ بِمَا يَقْتَضِيهِ، وَلِلآخرِ الفَسْخُ.

وَإِنِ اشْ تَرَكَا عَلَىٰ أَنْ يَحْمِلَا عَلَىٰ دَابَّتَيْهِمَا وَالْأَجْرَةُ بَيْنَهُمَا صَحَّ، وَإِن أَجْرَهُمَا بِأَعْيُنِهِمَا فَلِكُلِّ أَجْرَةُ دَابَّتِهِ.

⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (٣٣٨٨)، والنسائي (٣٩٣٧)، وابن ماجه (٢٢٨٨)، وضعفه العلامة الألباني كِيَّلِللهِ فِي الإرواء (١٤٧٤).



وَيَصِحُّ دَفْعُ دَابَّةٍ وَنَحْوِهَا لِمَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَمَا رَزَقَهُ اللهُ تَعَالَىٰ بَيْنَهُمَا عَلَيْهَا، وَمَا رَزَقَهُ اللهُ تَعَالَىٰ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ مَا شَرَطَاهُ أَنْصَافًا، أَوْ أَثْلَاثًا أَوْ نَحْوَهُ.

وَكَذَا إِنْ دَفَعَ غَزْلًا إِلَىٰ رَجُلٍ لِيَنْسُجَهُ، أَوْ ثَوْبًا إِلَىٰ خَيَّاطٍ لَيُفَصَّلَهُ وَيَبِيعَهُ، وَلِأَنَّ الدَّابَّةَ وَنَحْوَهَا عَيْنٌ تُنَمَّىٰ بِالْعَمَل عَلَيْهَا، فَصَحَّ العَقْدُ بِبَعْضِ نَمَاثِهَا كَالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ، وَكَالشَّجَرِ فِي المُسَاقَاةِ، وَالأَرْضِ فِي المُزَارَعَةِ.

وَإِنِ اشْـتَرَكَ ثَلَاثَةٌ، مِـنْ أَحَدِهِمْ دَابَّةٌ، وَمِنْ آخَرَ رَاوِيَـةٌ، وَمِنْ آخَرَ العَمَلُ، عَلَىٰ أَنَّ مَا رَزَقَ اللهُ بَيْنَهُمَا صَحَّ.

وَإِنْ جَمَعَا بَيْنَ شَرَكَةِ العِنَانِ وَالوُّجُوهِ وَالأَبْدَانِ صَحَّ.

النَّوْعُ الْخَامِسُ: شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ:

شَرِكَةُ المُفَاوَضَةِ هِيَ: أَنْ يُفَوِّضَ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَىٰ صَاحِبِهِ كُلَّ تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ وَبَكَنِيِّ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرِكَةِ، بَيْعًا وَشِرَاءً وَمُضَارَبَةً وَتَوْكِيلًا وَابْتِيَاعًا فِي الذِّمَّةِ وَمُصَافَةً بِالمَالِ وَارْتِهَاتًا، وَضَمَانَ مَا يَرَىٰ مِنَ الأَعْمَالِ، أَوْ يَشْتَرِكَا فِي كُلِّ مَا يَرَىٰ مِنَ الأَعْمَالِ، أَوْ يَشْتَرِكَا فِي كُلِّ مَا يَرُىٰ مِنَ الْأَعْمَالِ، الشَّرِكَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ. يَثُبُتُ لَهُمَا وَعَلَيْهِمَا، فَتَصِحُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ أَضْرُبِ الشَّرِكَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

فَإِنْ أَذْ خَلَا فِيهَا كَسْبًا نَادِرًا، كَوِجْدَانِ لُقَطَةٍ أَوْ رِكَاذٍ، أَوْ مَا يَحْصُلُ لَهُمَا مِنْ مِيرَاثٍ، أَوْ مَا يَلْزَمُ أَحَدَهُمَا مِنْ ضَمَانِ غَصْب، أَوْ أَرْشِ جِنَايَةٍ، أَوْ ضَمَانِ عَصْب، أَوْ أَرْشِ جِنَايَةٍ، أَوْ ضَمَانِ عَلْدِيةٍ، أَوْ أُرْشِ جِنَايَةٍ، أَوْ ضَمَانِ عَارِيةٍ، أَوْ أُرُومٍ مَهْرٍ بِوَطْءٍ، فَهِيَ فَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ بِمِثْلِهِ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الغَرَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ فِيهِ مَا لَا يَقْدِرُ الشَّرِيكُ عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْحَيْسَابُ غَيْرُ مُعْتَادٍ، وَحُصُول ذَلِكَ وَهُمَّ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ.



وَيَصِحُّ دَفْعُ دَابَّةٍ أَوْ عَبْدٍ لِمَنْ يَعْمَلُ بِهِ بِجُزْءٍ مِنْ أُجْرَتِهِ مَعْلُومًا؛ لِأَنَّهَا عَيْنٌ تَنَمَّىٰ بِالعَمَلِ عَلَيْهَا، كَالشَّجَرِ فِي المُسَاقَاةِ. وَيَعْلُمُ خِيَاطَةً ثَوْبٍ وَنَسْجُ غَزْلٍ وَحَصَادُ زَرْعٍ وَرَضَاعُ قِنَّ وَاسْتِيفَاءُ مَالٍ بِجُزْءٍ مُشَاع مِنْهُ.

وَيَصِتُ بَيْعُ مَتَاعٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْجِهِ كَمَنْ أَعْطَىٰ فَرَسَـهُ عَلَىٰ النَّصْفِ مِنَ الغَنيمَةِ.

وَيَصِتُّ دَفْعُ دَابَّةٍ أَوْ نَحْلٍ أَوْ نَحْوِهِمَا لِمَنْ يَقُومُ بِهِمَا مُدَّةً مَعْلُومَةً بِجُزْءٍ مِنْهُ مَعْلُومًا عَلَىٰ حَسَبِ مِنْهُ مَا كُونُهُ مِلْكٌ لَهُمَا عَلَىٰ حَسَبِ مِلْهُ مِلْكٌ لَهُمَا عَلَىٰ حَسَبِ مِلْكَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ مِلْكِهِمَا.

وَلَا يَصِحُّ إِنْ كَانَ بِجْزُءٍ مِنَ النَّمَاءِ كَالدَّرِّ وَالنَّسْلِ وَالصُّوفِ وَالعَسَلِ، فَلَا يَصِحُّ لِحُصُّولِ نَمَائِهِ بِغَيْرِ عَمَلٍ. وَلِلْعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ مَنَافِعَهُ بِعِوَضٍ لَمْ يُسَلَّمْ لَهُ.





بَابُ المُسَاقَاةِ وَالمُزَارَعَةِ

المُسَاقَاةُ: هِيَ دَفْعُ شَجَرٍ لِمَنْ يَقُومُ بِمَصَالِحِهِ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِه، بِشَرْطِ كَوْنِ الشَّحَرِ مَعْلُومًا لِلْمَالِكِ وَالعَامِلِ بِرُوْيَةٍ أَوْ وَصْفٍ، فَلَوْ سَاقَاهُ عَلَىٰ بُسْتَانٍ غَيْرِ مُعَلُومًا لِلْمَالِكِ وَالعَامِلِ بِرُوْيَةٍ أَوْ وَصْفٍ، فَلَوْ سَاقَاهُ عَلَىٰ بُسْتَانٍ غَيْرِ مُعَلُومً اللَّعَيَّنِ وَلَا مَوْصُوفٍ، أَوْ عَلَىٰ أَحَدِ هَذَيْنِ الحَائِطَيْنِ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ يَخْتَلِفُ الغَرَضُ فِيهَا بِاخْتِلَافِ الأَعْيَانِ، فَلَمْ تَجُزْ عَلَىٰ غَيْرِ مَعْلُومٍ كَالبَيْعِ.

وَبِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكُلُ، فَلَا تَصِحُّ عَلَىٰ مَا لَا ثَمَرَ لَهُ، أَوْ لَهُ ثَمَرٌ غَيْرُ مَأْكُولٍ، كَالصَّنَوْبَرِ وَالقَرَظِ.

وَتَصِحُّ المُسَاقَاةُ عَلَىٰ شَجَرٍ ذِي ثَمَرَةٍ مَوْجُودَةٍ لَمْ تَكْمُلْ تُنَمَّىٰ بِالعَمَلِ، كَالمُزَارَعَةِ عَلَىٰ زَرْعِ نَابِتٍ؛ لِأَنَّهَا إِذَا جَازَتْ فِي المَعْدُومِ مَعَ كَثْرَةِ الغَرَرِ فَفِي المَوْجُودِ وَقِلَّةِ الغَرَرِ أُوْلَىٰ.

وَأَنْ يُشْرَطَ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ مُشَاعٌ مَعْلُومٌ مِنْ ثَمَرِهِ كَالْمُضَارَبَةِ، فَلَوْ شَرَطَا فِي المُسَاقَاةِ الكُلَّ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ آصُعًا مَعْلُومَةً، أَوْ ثَمَرَةَ شَجَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ لَمْ تَصِحَّ.

وَتَصِحُّ المُنَاصَبَةُ وَالمُغَارَسَةُ، وَهِيَ دَفْعُ أَرْضٍ وَشَجَرٍ لِمَنْ يَغْرِسُهُ بِجُزْءِ مُشَاعٍ وَمَعْلُومٍ مِنَ الشَّجَرِ.

الْمُزَارَعَةُ :

وَالمُزَارَعَةُ: دَفْعُ الأَرْضِ وَالحَبِّ لِمَنْ يَزْرَعُهُ وَيَقُومُ بِمَصَالِحِهِ.

وَهِيَ جَائِزَةٌ بِشَرْطِ،

ا- كَوْنِ البَنْرِ مَعْلُومًا جِنْسُهُ وَقَدْرُهُ وَلَوْ لَمْ يُؤكلْ، وَعِلْمُهُ بِرُؤْيَةٍ أَوْ صِفَةٍ
 لَا يَخْتَلِفُ مَعَهَا كَشَجَرِ فِي مُسَاقًاةٍ.

وَإِنْ قَـالَ: مَا زَرَعْتُهَا مِنْ شَـيْءٍ فَلِي نِصْفُهُ صَحَّ، لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَلِيُهِا: «عَامَلَ النَّبِيُّ صَاَّ النَّبِيُّ صَاَّلَتُهُ عَلَيْهُوسَلَّمَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ »(١) مُتَّفَقٌ عَلَيهِ.

٢- وَكُوْنُ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الأَرْضِ.

٣- وَأَنْ يُشْرَطَ لِلْعَامِلِ جِزْءٌ مُشَاعٌ مَعْلُومٌ مِنْهُ، كَالثُّلُثِ أَوِ الرُّبُعِ وَنَحْوِهِ.
 وَلا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ فَضْلُ دَرَاهِمَ زَائِدًا عَلَىٰ مَالِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ.

وَكَذَا لَوْ شُرِطَ لِأَحَدِهِمَا زَرْعُ نَاحِيَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ مَا عَلَىٰ الجَدَاوِلِ مُنْفَرِدًا، أَوْ مَعَ نَصِيبِهِ، فَهُوَ فَاسِدٌ.

وَيَصِحُّ كَوْنُ الأَرْضِ وَالبَنْدِ وَالبَقرِ مِنْ وَاحِدٍ، وَالعَمَلُ مِنْ آخَرَ قِيَاسًا عَلَىٰ المُضَارَبَةِ، لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَىٰ العَمَلِ فِي مَالِ بِبَعْضِ نَمَاثِهِ، فَأَشْبَهَ المُضَارَبَةَ، وَكَالمُزَارَعَةِ عَلَىٰ الزَّرْعِ المَوْجُودِ الَّذِي يُنَمَّىٰ بِالعَمَلِ فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي المَعْدُومِ مَعَ كَثْرَةِ الغَرَدِ، فَعَلَىٰ المَوْجُودِ مَعَ قِلَّتِهِ أَوْلَىٰ. وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالفِضَةِ، وَالعُرُوضِ غَيْر المَطْعُوم.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَأَمَّا إِجَارَتُهَا بِطَعَامِ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كُلُّهَا جَائِزَةٌ:

أَحَدُهَا: إِجَارَتُهَا بِطَعَامِ مَعْلُومٍ غَيْرِ الخَّارِجِ مِنْهَا فَيَجُوزُ.

وَالثَّانِي: بِطَعَامٍ مَعْلُومٍ مِنْ جِنْسِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَيَجُوزُ أَيْضًا.

الثَّالِثُ: إِجَارَتُهَا بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا فَيَجُوزُ أَيْضًا.

وَالمُسَاقَاةُ وَالمُزَارَعَةُ عَقْدٌ جَاثِزٌ؛ لِقَوْلِهِ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نُقِرُّ كُمْ بِهَا عَلَىٰ ذَلِكَ مَا شِئْنَا»''، فَلَوْ كَانَتْ لاَزِمَةً لَقَدَّرَ مُدَّتَهَا.

وَتَصِحُّ المُسَاقَاةُ وَالمُزَارَعَةُ بِلَفْظِهِمَا وَلَفْظِ المُعَامَلَةِ، وَمَا فِي مَعْنَىٰ ذَلِكَ، وَلَفْظِ إِجَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَدِّ لِلْمَعْنَىٰ.

وَإِنْ فُقِدَ شَـرْطٌ فَالمُسَاقَاةُ وَالمُزَارَعَةُ فَاسِـدَةٌ، وَالشَّمَرُ وَالـزَّرْعُ لِرَبِّهِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ مِلْكِهِ.

وَلِلْعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ مَنَافِعَهُ بِعِوَضٍ لَمْ يُسَلَّمْ لَهُ.

وَلا شَيْءَ لَهُ إِنْ فَسَخَ أَوْ هَرَبَ قَبْلَ ظُهُورِ الشَّمَرَةِ؛ لِإِسْقَاطِ حَقِّهِ بِرِضَاهُ، كَعَامِلِ المُضَارَبَةِ إِذَا فَسَخَ قَبْلَ ظُهُورِ الرِّبْحِ.

وَإِنْ فَسَخَ بَعْدَ ظُهُورِهَا، فَالشَّمَرَةُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ مَا شَرَطَا، وَعَلَىٰ العَامِلِ تَمَامُ العَمَلِ مَا شَرَطَا، وَعَلَىٰ العَامِلِ تَمَامُ العَمَلِ مِمَّا فِيهِ نُمُوُّ أَوْ صَلَاحٌ لِلشَّمَرَةِ وَالزَّرْعِ مِنْ السُّقِيِّ بِالمَاءِ وَإِصْلَاحٍ طُرُقِةِ، وَالحَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْبُ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْثِ وَالْكَرْفِ وَالْمَوْمِ وَالْمَالِمِ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَالْحَرْفِ وَالْكَرْفِ وَالْمَالِمِ مَنْ الشَّجَرَةِ،

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۲۲۸٦)، ومسلم (۱۵۵۱).



وَعَلَىٰ رَبِّ المَالِ مَا فِيهِ حِفْظُ الأَصْلِ، كَسَدِّ الحِيطَانِ، وَإِنْشَاءِ الأَنْهَارِ، وَعَلْمِ المَّاءِ وَنَحْوِهِ.

وَالجَذَاذُ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ حِصَّتَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَكَامُلِ الشَّمَرِ وَانْقِضَاءِ المُعَامَلَةِ، أَشْبَهَ نَقْلَهُ إِلَىٰ المَنْزِلِ. وَيَتَّبِعَانِ العُرْفَ فِي الكُلَفِ السُّلُطَانِيَّةِ: فَمَا عُرِفَ أَخْذُهُ مِنْ رَبِّ المَالِ فَعَلَيْهِ، وَمَنِ العَامِلِ فَعَلَيْهِ. مَا لَمْ يَكُنْ شُرِطٌ فَيُعْمَلُ بِهِ.





بَابُ الإِجَارَةِ

الإِجَارَةُ: مُشْتَقَةٌ مِنَ الأَجْرِ، وَهُوَ العِوَضُ، وَمِنْهُ سُمِّي الثَّوَابُ أَجْرًا، وَهِيَ عَقْدٌ عَلَىٰ مَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مَوْصُوفَةٍ فِي الذِّمَّةِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، أَوْ عَمَلِ مَعْلُومٍ بِعِوَضٍ مَعْلُومٍ.

وَهِيَ جَائِزَةٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُورُ فَنَا وُهُنَ ٱلْجُورَهُنَّ ﴾ [الظلاف : ٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَتَ إِحْدَنَهُمَا يَتَأَبَّتِ ٱسْتَغْجِرُهُۗ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَغْجَرْتَ ٱلْقَوِيُ ٱلْأَمِينُ (اللهِ اللهِ ال

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ لُوْشِنْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿ ﴿ ﴾ [النَّمْنَا : ٧٧].

وَفِي الصَّحِيحِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدِّيلِ هَادِيًا خِرِّيتًا» (١).

وَفِيهِ: «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُ م يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَىٰ بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَىٰ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتِهِ أَجُرْتَهُ» (٢).

وَأَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَكُلِّ مِصْرٍ عَلَىٰ جَوَازِ الإِجَارَةِ، وَالحَاجَةُ دَاعِيَةٌ لِلَيْهَا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ المَنَافِع بِالصَّنَائِعِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٢٦٣).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٢٢٢٧).



وَتَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الإِجَارَةِ وَالكِرَىٰ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا، فَأَيُّ لَفْظِ مِنَ الأَلْفَاظِ عَرَفَ بِهِ الْعَقْدُ. عَرَفَ بِهِ المُتَعَاقِدَانِ مَقْصُودَهُمَا انْعَقَدَ بِهِ الْعَقْدُ.

شُرُوطُ صِحَة الإِجَارَةِ : شُرُوطُ صِحَّتِهَا ثَلَاثَةٌ:

١- مَعْرِفَةُ المَنْفَعَةِ: لِأَنَّهَا المَعْقُودُ عَلَيْهَا، فَاشْتُرِطَ العِلْمُ بِهَا كَالبَيْعِ، مِثْلَ بِنَاءِ حَائِطٍ يُذْكُرُ طُولُهُ وَعَرْضُهُ، وَسُكْنَىٰ دَارِ شَهْرًا، وَخِدْمَةُ آدَمِيٍّ سَنَةً؛ لِأَنْهَا مَعْلُومَةٌ بِالعُرْفِ فَلَا تَحْتَاجُ لِضَبْطٍ. وَيَشْهَدُ أَجِيرُ المُشَاهَرَةِ الأَعْيَادَ وَالجُمُعَةَ، مَعْلُومَةٌ بِالعُرْفِ فَلَا تَحْتَاجُ لِضَبْطٍ. وَيَشْهَدُ أَجِيرُ المُشَاهَرَةِ الأَعْيَادَ وَالجُمُعَة، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِصَاحِيهِ. مَعْرِفَةُ الأُجْرَةِ: لِأَنَّهُ عِوضٌ فِي عَقْدِ مُعَاوَضَةٍ، فَاعْتُبِرَ عِلْمُهُ كَالشَّمَنِ.

فَإِنْ أَجَّرَهُ الدَّارَ بِعِمَارَتِهَا أَوْ عِوَضٍ مَعْلُوم، وَشُرِطَ عَلَيْهِ عِمَارَتُهَا خَارِجًا عَنِ الأُجْرَةِ لَمْ تَصِحِّ الإِجَارَةُ؛ لِجَهَالَةِ المَشْرُوطِ، فَقَدْ تَزِيدُ العِمَارَةُ، وَقَدْ تَنْقُصُ، وَقَدْ يَقُولُ المُؤَجِّرُ: أَرَدْتُ عِمَارَةً أَحْسَنَ مِنْ هَذَا.

وَلَوْ أَجَّرَهَا بِمُعَيَّنِ عَلَىٰ أَنْ يَنْفِقَ المُسْتَأْجِرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مُحْتَسِبًا بِهِ مِنَ الأُجْرَةِ صَحَّ؛ لِأَنَّ الإِصْلَاحَ عَلَىٰ المَالِكِ، وَقَدْ وَكَّلَهُ فِيهِ.

٢- كَوْنُ النَّفْعِ مُبَاحًا: فَ لَا تَجُوزُ عَلَىٰ المَنَافِعِ المُحَرَّمَةِ، كَالغِنَاءِ، وَالزَّمْرِ وَالنَّيَاحَةِ، وَلَا إِجَارَةُ دَارِهِ لِتُجْعَلَ كَنِيسَةً أَوْ بَيْتَ نَارٍ، أَوْ يَبِيعُ فِيهَا الخَمْرَ وَالنِّيَاحَةِ، وَلَا إِجَارَةُ الإِجَارَةُ عَلَيْهِ كَإِجَارَةِ الأَمَةِ لِلزِّنَىٰ.

وَكُوْنُ النَّفْعِ يُسْتَوْفَىٰ دُونَ الأَجْزَاءِ فَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الإِجَارَةِ عَلَىٰ مَا تَذْهَبُ



أَجْرَاؤُهُ بِالانْتِفَاعِ بِهِ، كَالمَطْعُومِ وَالمَشْرُوبِ وَالشَّمْعِ لِيُشْعِلَهُ وَالصَّابُونِ لِيَغْسِلَ بِهِ؛ لِأَنَّ الإِجَارَةَ عَقْدٌ عَلَىٰ المَنَافِع، فَلَا تَجُوزُ لِاسْتِيفَاءِ العَيْنِ.

فَتَصِحُّ إِجَارَةُ كُلِّ مَا أَمْكَنَ الانْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ - كَالدورِ وَالحَوَانِيتِ وَالدَّوَابِّ - إِذَا قُدِّرَتْ مَنْفَعَتُهُ بِالعَمَلِ كَرُكُوبِ الدَّابَّةِ لِمَحِلِّ مُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّهَا مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ.

أَوْ قُدِّرَتْ بِالأَمْدِ وَإِنْ طَالَ حَيْثُ كَانَ يَغْلِبُ عَلَىٰ الظَّنِّ بَقَاءُ العَيْنِ إِلَىٰ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الإِجَارَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿عَلَىٰ أَنتَأْجُرَفِ ثَمَنِيَ حِجَجٌ ﴾ الآية [القَصَّ : ٢٧].



أَنْوَاعُ الإِجَارَةِ

الإجَارَةُ ضَرْبَان،

الضُّرْبُ الْأَوَّلُ: إِجَارَةٌ عَلَى عَيْنِ:

فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةَ اشْتُرِطَ فِيهَا اسْتِقْصَاءُ صِفَاتِ السَّلَمِ؛ لِاخْتِلَافِ الأَّغْرَاضِ بِاخْتِلَافِ الطَّفَاتِ؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَقْطَعُ لِلنِّزَاعِ وَأَبْعَدُ مِنَ الغرَرِ، فَإِنْ لَمُ تُوصَفْ أَدَىٰ إِلَىٰ النَّنَازُعِ.

وَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً اشْتُرِطَ مَا يَلي:

١- مَعْرِفْتُهَا، أَيْ: العَيْنُ المُؤَجَّرَةُ كَالمَبِيعِ، لِاخْتِلَافِ الغَرَضِ بِاخْتِلَافِ العَيْنِ
 وَصِفَاتِهَا.

٦- وَالقُدْرَةُ عَلَىٰ تَسْلِيمِهَا: فَلا تَصِحُ إِجَارَةُ الآبِقِ وَلَا المَغْصُ وبِ مِنْ غَيْرِ غَاصِيهِ، أَوْ قَادِر عَلَىٰ أَخْذِهِ، وَلَا يَجُوزُ إِجَارَةُ المُسْلِمِ لِلذِّمِّيِّ لِخِدْمَتِهِ؛ لِعَصْمُّنِهَا حَبْسَ المُسْلِمِ عِنْدَ الكَافِرِ وَإِذْ لاَلَهُ، أَشْبَهَ بَيْعَ المُسْلِمِ لِلكَافِرِ، وَإِنْ كَانَهُ، أَشْبَهَ بَيْعَ المُسْلِمِ لِلكَافِرِ، وَإِنْ كَانَ فِي عَمَل شَيْءٍ جَازَ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ تَعَطِّقُهُ: «أَنَّهُ آجَرَ نَفْسَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ، كَانَ فِي عَمَل شَيْءٍ جَازَ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ تَعَطِّقُهُ: «أَنَّهُ آجَرَ نَفْسَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ، وَجَاءَ بِهِ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمْ فَأَكُلَ مِنْهُ» (١٠).

٣- وَكَوْنُ المُوَّجِّرِ يَمْلِكُ نَفْعَهَا: فَلَوْ آجَرَهُ مَا لَا يَمْلِكُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ لَم
 يَصِحَّ كَبَيْعِهِ.

⁽١) حسن: رواه الترمذي (٢٤٧٣)، وابن ماجه (٢٤٤٧)، وأحمد (١/ ٩٠)، وحسنه العلامة الألباني رَحِيَاتُهُ في الإرواء (١٤٩١).



٤- وَاشْتِمَالُهَا عَلَىٰ النَّفْعِ المَقْصُودِ مِنْهَا، فَلَا تَصِحُّ فِي دَابَّةٍ زَمِنَةٍ لِحَمْلِ، وَلَا أَرْضٍ سَبِخَةٍ لزَرْعٍ؛ لِأَنَّ الإِجَارَةَ عَقْدٌ عَلَىٰ المَنْفَعَةِ، وَلَا يُمْكِنُ تَسْلِيمُهَا مِنْ هَذِهِ العَيْن.

الضَّرْبُ الثَّانِي: إِجَارَةٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ فِي الدُّمَّةِ: فَيُشْتَرَطُ مَا يَلِي.

١- ضَبْطُهَا بِمَا لَا يَخْتَلِفُ، كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ بِصِفَةِ كَذَا.

أَوْ بِنَاءِ حَاثِطٍ يُذْكَرُ طُولُهُ وَعَرْضُهُ وَسُمْكُهُ وَآلَتُهُ.

وَحَمْلُ شَيْءٍ يُذْكُرُ جِنْسُهُ وَقَدْرُهُ، وَأَنَّ الحَمْلَ لِمَحلِّ مُعَيَّنٍ لِمَا تَقَدَّمَ.

٧- وَأَنْ لا يَجْمَعَ بَيْنَ تَقْدِيرِ المُدَّةِ وَالعَمَلِ، كَقَوْلِهِ: اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَخِيطَ لِي هَذَا الثَّوْبَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْرَغُ مِنْهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ اليَوْمِ، فَإِنِ اسْتَعْمَلَ فِي بَقِيَّتِهِ فَقَدْ زَادَ عَلَىٰ المَعْقُودِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ فَقَدْ تَرَكَهُ فِي بَعْضِ زَمَنِهِ، فَي كُونُ غَرَرًا يُمْكِنُ التَّحَرُّدُ مِنْهُ.

٣- وَكُونُ العَمَلِ لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مُسْلِمًا، فَ لَا تَصِحُّ الإِجَارَةُ لِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَتَعْلِيمٍ قُرُآنٍ وَفِقْهٍ وَحَدِيثٍ، وَنِيَابَةٍ فِي حَجِّ وَقَضَاءٍ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا قُرْبَةً لِفَاعِلِهِ، وَيَحْرُمُ أَخْدُ الأُجْرَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ هَذِهِ الأَفْعَالِ كَوْنُهَا قُرْبَةً إِلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فَلَمْ يَجُزُ أَخْدُ الأُجْرَةِ عَلَيْهَا، كَمَا لَوِ اسْتَأْجَرَ إِنْسَانًا يُصلِّى خَلْفَهُ الجُمْعَةَ أَوِ التَّرَاوِيح.



وَلِقَوْلِهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُثْمَانَ بُنِ أَبِي العَاصِ تَعِظْتُهُ: «وَاتَّخِذْ مُؤَذَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَىٰ أَذَانِهِ أَجْرًا»(١).

وَعَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبِ نَعِظْتُهُ، قَالَ: «عَلَّمْتُ رَجُلًا القُرْآنَ فَأَهْدَىٰ لِي قَوْسًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْءوسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ. فَرَدَدُتُهَا»(').

وَأَمَّا مَا لَا يَخْتَصُّ فَاعِلُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ القُرَبَةِ كَتَعْلِيمِ الخَطِّ، وَالحِسَابِ، وَإِنَاءِ المَسَاجِدِ، فَيَجُوزُ أَخْذُ الأُجْرَةِ عَلَيْهِ. فَأَمَّا مَا لَا يَتَعَدَّىٰ نَفْعُهُ مِنَ العِبَادَاتِ المَحْضَةِ، كَالصِّيَامِ، وَالصَّلَاةِ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الأُجْرَةِ عَلَيْهِ.

وَتَجُوزُ الجَعَالَةُ عَلَىٰ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ مِنَ الإِجَارَةِ، وَلِهَذَا جَازَتْ مَعَ جَهَالَةِ العَمَلِ وَالمُدَّةِ، وَعَلَىٰ رُفْيَةٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَعَاظِيَّهُ: فِي رُفْيَةِ اللَّدِيغِ عَلَىٰ قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ - وَفِيهِ: «فَقَدِمُوا عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَذَكَرُوا عَلَىٰ وَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَذَكَرُوا لَكُهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَمَا يُدْرِيكُمْ أَنَّهَا رُفْيَةٌ ؟ ثُمَّ قَالَ: أَصَبْتُمْ افْتَسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا، وَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوسَلَمَ» (٢٠).

وَيَجُوزُ أَخْذُ رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ المَالِ، أَوْ مِنْ وَقْفٍ عَلَىٰ عَمَلِ يَتَعَدَّىٰ نَفْعُهُ،

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (٦٣١)، والترمذي (٢٠٩)، والنسائي (٦٧٢)، وابن ماجه (٧١٤)، وأحمد (١/٢)، وصححه العلامة الألباني كِيَّاللهِ في الإرواء (١٤٩٢).

⁽٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢١٥٨)، وصححه العلامة الألباني رَحِيَاللهُ في الصحيحة (٢٥٦).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم (٢٠١١).



كَقَضَاءٍ وَتَعْلِيمِ قُرْآنٍ وَحَدِيثٍ وَفِقْهِ، وَنِيَابَةٍ فِي حَجِّ، وَتَحَمُّلِ شَهَادَةٍ وَأَدَائِهَا، وَلَيَابَةٍ فِي حَجِّ، وَتَحَمُّلِ شَهَادَةٍ وَأَدَائِهَا، وَأَذَانٍ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ المَصَالِحِ، وَلَيْسَ بِعِوَضٍ بَلْ رِزْقُ لِلإِعَانَةِ عَلَىٰ الطَّاعَةِ، وَلا يَقْدَحُ فِي الإِخْلَاصِ، وَإِلَّا لَمَا الطَّاعَةِ، وَلا يَقْدَحُ فِي الإِخْلَاصِ، وَإِلَّا لَمَا اسْتُحِقَّتِ الغَنَائِمُ وَسَلَبُ القَاتِلِ.





فَصْلٌ فِيمَا يَلْزَمُ المُؤَجِّرَ وَالمُسْتَأْجِرَ

لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِيفَاءُ النَّفْعِ بِنَفْسِهِ، وَلِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ؛ لِأَنَّ المَنْفَعَةَ مِلْكُهُ، فَجَازَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهَا بِنَفْسِهِ وَبِنَاثِهِهِ.

لَكِنْ بِشَـرْطِ كَوْنِهِ مِثْلَهُ فِي الضَّرَرِ أَوْ دَونَهُ لا أَكْثَرَ ضَرَرًا مِنْهُ، وَلا يُخَالِفُ ضَرَرُهُ ضَرَرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكَ أَنْ يَسْتَوْفِيهُ بِنَفْسِهِ، فَبِنَاثِيهِ أَوْلَىٰ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ فَوْقَ حَقِّهِ، أَوْ غَيْرَ حَقِّهِ.

وَعَلَىٰ الْمُؤَجِّرِ كُلُّ مَا جَرَتْ بِهِ العَادَةُ مِنْ آلَةِ الرُّكُوبِ، وَالقَودِ، وَالسّوقِ، وَالشَّـيلِ، وَالحَطِّ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ التَّمْكِينَ مِنَ الانْتِفَاعِ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ الإِجَارَةُ عَلَىٰ تَسْلِيمِ الظَّهْرِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَتَرْمِيمُ الدَّارِ بِإِصْلَاحِ المُنْكَسِرِ، وَإِقَامَةِ المَائِلِ، وَتَطْيِينِ السَّطْحِ، وَتَنْظِيفِهِ مِنَ الثَّلْحِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَكَّنُ المُسْتَأْجِرُ مِنَ النَّفْعِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَعَلَىٰ المُسْتَأْجِرِ المَحْمَلُ وَالمَظَلَّةُ وَتَفْرِيغُ الْبَالُوعَةِ وَالكَنيفِ، وَكَنْسُ الدَّارِ مِنَ الزِّبْلِ وَنَحْوِه إِنْ حَصَلَ بِفِعْلِهِ، بِأَنْ تَسَلَّمَهَا فَارِغَةً، كَمَا لَوْ أَلْقَىٰ فِيهَا جِيفَةً أَوْ تُرَابًا. وَيَصِحُ كِرَاءُ العَقَبَةِ، بِأَنْ يَرْكَبَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَيَمْشِي فِي بَعْضٍ مَعَ العِلْمِ بِهِ، إِمَّا بِالفَرَاسِخِ، أَوْ بِالزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ العَقْدُ عَلَىٰ جَمِيعِهِ، فَخَازَ عَلَىٰ بَعْضِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتَرِيَ الرَّجُلَانِ ظهْـرًا يَعْتَقِبَانِ عَلَيْهِ، فَإِنِ اخْتَلَفَا فِي البَادِئِ مِنْهُمَا أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا لِتَسَاوِيهِمَا فِي المِلْكِ.



فَصْلٌ فِي لُزُومٍ عَقْدِ الإِجَارَةِ وَمَا يُوجِبُ الفَسْخَ

الإِجَارَةُ عَقْدٌ لازِمٌ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُهَا بِلا مُوجِبٍ؛ لِأَنَّهَا عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ كَالبَيْع.

وَلَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ المُتَعَاقِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا مَعَ سَلاَمَةِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ كَالبَيْعِ. وَلَا بِتَلَفِ المَحْمُولِ؛ لِأَنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ المَنْفَعَةُ، فَلَـهُ أَنْ يَحْمِلَ مَا يُمَاثِلُهُ.

وَلَا بِوَقْفِ الْعَيْنِ المُؤَجَّرَةِ لِـوُرُودِهِ عَلَىٰ مَا يَمْلِكُهُ المُؤَجِّر مِنَ العَيْنِ المَسْلُوبَةِ النَّفْع زَمَنَ الإِجَارَةِ.

وَلَا بِانْتِقَالِ المِلْكِ فِيهَا بِنَحْوِ هِبَةٍ وَبَيْعٍ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ الْعَيْنِ الْمُوَّجَّرَةِ؛ لِأَنَّ الإِجَارَةَ عَقْدٌ عَلَىٰ المَنَافِعِ، فَلَا تَمْنَعُ الْبَيْعَ، كَبَيْعِ الْمُزَوَّجَةِ.

وَلِمُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ بِالإِجَارَةِ ، الفَسْخُ ، أَوِ الإِمْضَاءُ وَالأُجْرَةُ لَهُ مِنْ حِينِ الشِّرَاءِ.

وَتَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ بِمَا يَلِي،

١- بِتَلَفِ العَيْنِ المُؤَجَّرَةِ المُعَيَّنَةِ: كَذَابَّةٍ أَوْ عَبْدٍ مَاتَ، وَدَارِ انْهَدَمَتْ؛
 لِزَوَالِ المَنْفَعَةِ بِتَلَفِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ.

وَإِنْ اكْتَرَىٰ دَارًا فَانْهَدَمَتْ، أَوِ اكْتَرَىٰ أَرْضًا لِلزَّرْعِ فَانْقَطَعَ مَاؤُهَا، أَوْ

غَرِقَتْ انْفَسَخَتِ الإِجَارَةُ فِي البَاقِي مِنَ المُدَّةِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ بِالعَقْدِ قَدْ فَاتَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَلِفَ.

٥- وَبِمَوْتِ المُرْتَضِعِ أَوِ امْتِنَاعِهِ مِنَ الرَّضَاعِ مِنْهَا: لِتَعَذَّرِ اسْتِيفَاءِ المَعْقُودِ
 عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الارْتِضَاعِ، لِاخْتِلَافِ المُرْتَضِعينِ فِيهِ، وَقَدْ
 يُدَرُّ اللَّبَنُ عَلَىٰ وَاحِدٍ دُونَ آخَر، وَكَذَا إِنْ مَاتَتْ مُرْضِعَةٌ.

وَمَتَىٰ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ النَّفْعِ وَلَوْ بَعْضَهُ مِنْ جِهَةِ المُوَّجَرِ فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الأُجْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَحِقَّ شَيْئًا.

وَمَتَىٰ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ النَّفْعِ وَلَوْ بَعْضهُ مِنْ جِهَةِ المُسْتَأْجِرِ فَعَلَيْهِ جَمِيعُ الأُجْرَةِ؛ لِأَنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ تَلِفَ بِاخْتِيَارِهِ تَحْتَ يَدِهِ، فَأَشْبَهَ تَلَفَ المَبِيع تَحْتَ يَدِهِ، فَأَشْبَهَ تَلَفَ المَبِيع تَحْتَ يَدِهِ، هَذَا إِنْ عَطَلَتْ.

فَإِنْ آجَرَهَا الآخَرُ حَاسَبَهُ عَلَىٰ تَمَامٍ مُدَّتِهِ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ لَازِمٌ فَتَرَتَّبَ مُقْتَضَاهُ: وَهُوَ مِلْكُ المُؤَجِّرِ الأُجْرَةَ، وَالمُسْتَأْجِرِ المُنَافِعَ.

وَإِنْ تَعَذَّرَ بِغَيْرِ فِعْلِ أَحَدِهِمَا كَشُرُودِ المُؤَجَّرَةِ، وَهَدْم الدَّارِ انْفَسَخَتِ الإَجَارَةُ لِفَوَاتِ المَقْصُودِ بِالعَقْدِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَلِفَ.

وَوَجَبَ مِنَ الأُجْرَةِ بِقَدْرِ مَا اسْتَوْفَىٰ مِنَ المَنْفَعَةِ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَإِنْ غُصِبَتِ المُؤَجَّرَةُ خُيِّرَ المُسْتَأْجِرُ بَيْنَ الفَسْخِ وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ مَا مَضَىٰ إِنْ كَانَ، وَبَيْنَ الإِمْضَاءِ وَمُطَالَبَةِ الغَاصِبِ بِأُجْرَةِ المِثْل.



وَلَا يَنْفَسِخُ العَقْدُ بِمُجَرَّدِ الغَصْبِ؛ لِأَنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ لَمْ يَفُتْ مُطْلَقًا، بَلْ إِلَى بَدَلِ، وَهُوَ القِيمَةُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَلِفَتِ الثَّمَرَةُ المَبِيعَةُ.

وَإِنْ هَرَبَ المُؤَجِّرُ، وَتَرَكَ بَهَائِمَهُ وَلَهُ مَالٌ أَنْفَقَ عَلَيْهَا الحَاكِمُ مِنْ مَالِهِ؟ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهَا عَلَيْهِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا المُسْتَأْجِرُ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ رَجَعَ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ عَلَىٰ المُؤَجِّرِ كَالمُعِيرِ لِقِيَامِهِ عَنْهُ بِوَاجِبٍ.

فَإِذَا انْقَضَتِ الإِجَارَةُ بَاعَهَا حَاكِمٌ، وَوَقَّاهُ مَا أَنْفَقَهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَخْلِيصًا لِذِمَّةِ الغَائِبِ وَإِيفَاءً لِلنَّفَقَةِ.

الأَجِيرُ الخَاصُّ وَالأَجِيرُ المُشْتَرَكُ:

الأجِيرُ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: أَجِيرٌ خَاصُّ: وَهُوَ مِنْ قُدِّرَ نَفْعُهُ بِالزَّمَنِ، وَهُوَ: مَنِ اسْتُؤْجِرَ مُدَّةً مَعْلُومَةً، يَسْتَجِقُ المَّسْتَأْجِرُ نَفْعَهُ فِي جَمِيعِهَا، سِوَىٰ فِعْلِ الخَمْسِ بِسُنَنِهَا، وَصَلَاةِ جُمُعَةٍ وَعِيدٍ، سُمِّي خَاصًا لِاخْتِصَاصِ المُسْتَأْجِرِ بِنَفْعِهِ تِلْكَ المُدَّةِ.

وَالثَّانِي: أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ: وَهُوَ الَّذِي قُدِّرَ نَفْعُهُ بِالعَمَلِ كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ، وَبِنَاءِ حَائِطٍ وَنَحْوِهِ، سُمِّيَ مُشْتَرَكًا؛ لِأَنَّهُ يَتَقَبَّلُ أَعْمَالًا لِجَمَاعَةٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ يَعْمَلُ لَهُمْ، فَيَشْتَرِكُونَ فِي نَفْعِهِ.

فَالأَجِيرُ الخَاصُّ لا يَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِيَدِهِ إِلَّا إِنْ تَعَدَّىٰ أَوْ فَرَّطَ، مِثْلَ أَنْ

يَأْمُرَهُ بِالسَّفْيِ فَيَكْسِرُ الجَرَّةَ، أَوْ بِكَيْلِ شَيْءٍ فَيَكْسِرُ المَكِيلَ، أَوْ بِالحَرْثِ فَيَكْسِرُ آلَتَهُ؛ لِأَنَّهُ نَاثِبُ المَالِكِ فِي صَرْفِ مَنَافِعِهِ فِيمَا أُمِرَ بِهِ، فَلَمْ يَضْمَنْ كَالوَكِيل، فَإِنْ تَعَدَّىٰ، أَوْ فَرَّطَ ضَمِنَ كَسَائِرِ الأَّمْنَاءِ.

وَالأَجِيرُ المُشْتَرَكُ يَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِفِعْلِهِ مِنْ تَخْرِيقٍ، وَعَلَطٍ فِي تَفْصِيلٍ، وَبِزَلْقِهِ، وَسُقُوطٍ عَنْ دَايَّةٍ، وَبِانْقِطَاعِ حَبْلِهِ.

وَلا يَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِحِرْزِهِ، أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، إِنْ لَمْ يُفَرِّطْ أَوْ يَتَعَدَّى؛ لِأَنَّ العَيْنَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ كَالمُودَعِ، وَلَا أُجْرَةَ لَهُ فِيمَا عَمِلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ عَمَلَهُ إِلَىٰ المُسْتَأْجِرِ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ عِوَضَهُ.

وَلا يَضْمَنُ حَجَّامٌ، وَمُطَبِّبٌ وَخَتَّانٌ، وَبَيْطارٌ خَاصًّا كَانَ أَوْ مُشْتَرَكًا إِنْ كَانَ حَاذِقًا، وَلَمْ تَجْنِ يَدُهُ، وَأَذِنَ فِيهِ مُكَلَّفٌ أَوْ وَلِيُّهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فِعْلًا مُبَاحًا فَلَمْ يَضْمَنْ سِرَايَتَهُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاذِقًا ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ مُبَاشَرَةُ الفِعْلِ إِذَنْ، فَيَضْمَنُ سِرَايَتَهُ. وَإِنْ جَنَتْ يَدُهُ، بِأَنْ تَجَاوَزَ بِالخِتَانِ إِلَىٰ بَعْضِ الحَشَفَةِ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ إِللَّهُ لَا يَخْتَلِفُ ضَمَانُهُ بِالعَمَدِ وَالخَطَأْ كَإِتْلافِ المَالِ.

وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ مُكَلَّفٌ وَقَعَ الفِعْلُ بِهِ، أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ وَمَجْنُونٌ وَقَعَ الفِعْلُ بِهِمَا ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ.

وَلا ضَمَانَ عَلَىٰ رَاعِ لَمْ يَتَعَدَّ، أَوْ يُفَرِّطْ بِنَوْمٍ، أَوْ غَيْبَتِهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ كَالمُودَع، فَإِنْ تَعَدَّىٰ أَوْ فَرَّطَ ضَمِنَ كَسَائِرِ الأُمَنَاءِ.



فَإِنْ نَامَ عَنِ السَّائِمَةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، أَوْ تَرَكَهَا تَتَبَاعَدُ عَنْهُ أَوْ تَغِيبُ عَنْ نَظَرِهِ وَحِفْظِهِ، أَوْ ضَرَبَهَا ضَوْبًا يُسْرِفُ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الضَّوْبِ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَوْضِعِ الضَّوْبِ أَوْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ، أَوْ سَلَكَ بِهَا مَوْضِعًا تَتَعَرَّضُ فِيهِ لِلتَّلْفِ، وَأَشْبَاهُ هَذَا مِمَّا ثَعَدُّ تَفْرِيطًا وَتَعَدِّياً فَتَتُلفُ بِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهَا؛ لِأَنَّهَا تَلِفَتْ بِعُدُوانِهِ، فَضَمِنَهَا كَالمُودَعِ إِذَا تَعَدَّىٰ.

وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي التَّعَدِّي وَعَدَمِهِ فَالقَوْلُ قَوْلُ الرَّاعِي؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ.

وَإِنْ فَعَلَ فِعْلًا اخْتَلَفَا فِي كَوْنِهِ تَعَدِّيًا رُجِعَ إِلَىٰ أَهْلِ الخِبْرَةِ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَرْعَاهَا بِجُزْءٍ مِنْ نَمَائِهَا لِلجَهَالَةِ، لِمَا تَقَدَّمَ، بَلْ بِجُزْءٍ مِنْهَا مُدَّةً مَعْلُومَةً.





فِيمَا تَسْتَقِرُّ بِهِ الأُجْرَةُ

تَسْتَقِرُّ الأُجْرَةُ بِمَا يَلِي،

١- بِفَرَاغِ الْعَمَلِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْطُوا الأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ»(١).

٢- وَبِانْتِهَاءِ المُدَّةِ إِذَا كَانَتْ الإِجَارَةُ عَلَىٰ مُدَّةٍ، وَسُلِّمَتْ إِلَيْهِ العَيْنُ بِلَا مَانِعٍ، وَلَوْ لَمْ يَنْتَفِعُ لَتَلِفَ المَعْقُودُ عَلَيْهِ تَحْتَ يَدِهِ، فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عِوَضُهُ، كَثَمَنِ المَبِيع إِذَا تَلِفَ بِيَدِ مُشْتَرٍ.

٣- وَكَذَا بِبَذْلِ تَسْلِيمِ العَيْنِ لِعَمَلِ فِي الذِّمَّةِ إِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ يُمْكِنُ اسْتِيفَاءُ المَنْفَعَةِ فِيهَا، وَلَمْ تُسْتَوْفَ، كَمَا لَوِ اسْتَأْجَرَ دَابَّةٌ لِيَرْكَبَهَا إِلَىٰ مَوْضِعِ مُعَيَّنٍ ذَهَابًا وَإِيَابًا بِكَذَا، وَسَلَّمَهَا لَهُ، وَمَضَىٰ مَا يُمْكِنُ ذَهَابُهُ وَرُجُوعُهُ فِيهِ عَلَىٰ العَادَةِ، وَلَمْ وَإِيَابًا بِكَذَا، وَسَلَّمَهَا لَهُ، وَمَضَىٰ مَا يُمْكِنُ ذَهَابُهُ وَرُجُوعُهُ فِيهِ عَلَىٰ العَادَةِ، وَلَمْ يَعْفِ المَسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الشَّعَلَ عَلَيْهِ المُشْتَرِي، فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الضَّعَانُ، كَتَلَفِ المَسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الضَّعَانُ، كَتَلَفِ المَسْتَوَي .

وَيَصِحُّ تَعْجِيلُ الأُجْرَةِ يَوْمَ العَقْدِ وَتَأْخِيرُهَا، بِأَنْ تَكُونَ مُؤَجَّلَةٌ بِأَجَلٍ مَعْلُوم كَالثَّمَنِ.

وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الأُجْرَةِ أَوِ المَنْفَعَةِ تَحَالَفَا وَتَفَاسَخَا؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَأَشْبَهَ البَيْعَ وَيُبْدَأُ بِيَمِينِ المُؤَجِّرِ.

⁽١) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٣) قال البوصيري (٣/ ٧٥) : هذا إسناد ضعيف، والقضاعي (١/ ٤٣٣)، وحسنه العلامة الألباني كَيَّلَلهُ في صحيح الجامع (١٠٥٥).



وَإِنْ كَانَ قَدِ اسْتَوْفَىٰ مَا لَهُ أُجْرَة فَأُجْرَةُ المِشْلِ، أَيْ: مِثْل تِلْكَ العَيْنِ، لِاسْتِيفَائِهِ مَنْفَعَتَهُ.

وَالمُسْتَأْجِرُ أَمِينٌ لا يَضْمَنُ، وَلَوْ شَرَطَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الضَّمَانَ، إِلَّا بِالتَّفْرِيطِ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِيَسْتَوْفِي مِنْهَا مَا مَلَكَهُ فِيهَا، فَلَمْ يَضْمَنْهَا. فَإِنْ شَرَطَ المُوَّجِّرُ الضَّمَانَ فَالشَّرْطُ فَاسِدٌ. وَيُعْبَلُ قَوْلُهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُفَرِّطْ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُهُ، وَالبَرَاءَةُ مِنَ الضَّمَانِ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي أَنَّ مَا اسْتَأْجَرَهُ أَبَقَ أَوْ شَرَدَ، أَوْ مَرِضَ أَوْ مَاتَ فِي مُدَّةِ الإِجَارَةِ أَوْ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنُ، وَالأَصْلُ عَدَمُ انْتِفَاعِهِ، وَكَذَا لَوْ صَدَّقَهُ المَالِكُ، وَاخْتَلَفَا فِي وَقْتِهِ، وَلا بَيِّنَةَ لِلْمَالِكِ قُبِلَ قَوْلُ المُسْتَأْجِرِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ المَالِكِ مُبلَ قَوْلُ المُسْتَأْجِرِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ المَالِكِ مُبلَ قَوْلُ المُسْتَأْجِرِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ المَالِكِ مُبلَ قَوْلُ المُسْتَأْجِرِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ العَمَل، وَلِأَنَّهُ حَصَلَ فِي يَدِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِوَقْتِهِ.

وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسِيرَ بِهَا فِي اللَّيْلِ، أَوْ وَقْتَ القَائِلَةِ، أَوْ لَا يَتَأَخَّرُ بِهَا عَنِ القَافِلَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، فَخَالَفَ ضَمِنَ.

وَمَتَىٰ انْقَضَتِ الإِجَارَةُ رَفَعَ المُسْتَأْجِرُ يَدَهُ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ الرَّدُّ وَلا مُؤْنَتُهُ كَالمُووَعِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لا يَقْتَضِي الضَّمَانَ، فَلا يَقْتَضِي رَدَّهُ وَمُؤْنَتَهُ بِخِلَافِ العَارِيةِ.

وَتَكُونُ بَعْدَ انْقِضَاءِ المُدَّةِ بِيَدِ المُسْتَأْجِرِ أَمَانَةً إِنْ تَلِفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.





بَابُ المُسَابَقَةِ

المُسَابَقَةُ: هِيَ المُجَارَاةُ بَيْنَ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ.

وَهِيَ عَلَىٰ ضَوْبَيْنِ: مُسَابَقَةٌ بِغَيْرِ عِوَضٍ، وَمُسَابَقَةٌ بِعِوَضٍ.

فَأَمَّنَا المُسَابَقَةُ بِغَيْرِ عِوَضٍ: فَتَجُوزُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بِشَيْء مُعَيَّنِ، كَالمُسَابَقَةِ عَلَىٰ الأَقْدَامِ وَالسُّفُنِ وَالطُّيُورِ وَالبِغَالِ وَالحَمِيرِ وَالفِيلَةِ وَالمَزَارِيقِ، وَتَجُوزُ المُصَارَعَةُ وَرَفْعُ الحَجَرِ لِيُعْرَفَ الأَشَدُّ وَغَيْرُ هَذَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ كَانَ فِي سَفَرٍ مَعَ عَائِشَةَ تَعَلِيْكَ فَسَابَقَتْهُ عَلَىٰ رَجْلِهَا فَسَبَقَتْهُ، قَالَتْ: «فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: هَذِهِ بِتِلْكَ » (١٠)، و: «سَابَقَ سَلَمَةُ بْنُ الأَحْوَعِ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ بَيْنَ يَدِي رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالِمٌ اللهُ عَلَىٰ النَّهِ عَلَىٰ هَذَا. النَّبِيُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمً رُكَانَةً فَصَرَعَهُ » (٣)، وسَائِلُ المُسَابَقَةِ يُقَاسُ عَلَىٰ هَذَا.

وَأَمَّا المُسَابَقَةُ بِعِوَضٍ: فَلَا تَجُوزُ إِلَّا بَيْنَ الخَيْلِ وَالإِبِلِ وَالرَّمْيِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَلِّئُتُهُ مَرْفُوعًا: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ ثُخَفِّ أَوْ حَافِرٍ»('').

⁽۱) صحيح: رواه أبـو داود (۲۰۷۸)، وابن ماجه (۱۹۷۹)، وأحمـد (٦/ ٣٩)، وصححه العلامة الألباني كَلَّلِهُ في الإرواء (۱۰۰۲).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٨٠٧).

⁽٣) حسن: أخرجه البخاري في: «التاريخ الكبير» (١/ ٨٢) و (٣/ ٣٣٧)، وأبو داود في: «السنن» (٤٠٧٨)، وحسنه العلامة الألباني صلى في الإرواء (١٥٠٣).

⁽٤) صحيح: رواه أبـو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسـائي (٣٥٨٦)، وأحمد (٢/ ٤٧٤)، وصححه العلامة الألباني رَجِّيْللهُ في الإرواء (١٥٠٦).



وَاخْتُصَّتْ هَذِهِ الثَّلاثَةُ بِتَجُوبِ العِوضِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ آلاتِ الحَرْبِ المَاْمُ ورِ بِتَعَلَّمِهَا وَأَحْكَامِهَا وَالتَّفَوُّقِ فِيهَا، وَفِي المُسَابَقَةِ بِهَا مَعَ العِوَضِ مُبَالَغَةٌ فِي الاَجْتِهَادِ فِي النَّهَايَةِ لَهَا، وَالإِحْكَامِ لَهَا، وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالأَمْرِ بِهَا وَالتَّرْغِيبِ فِي فِعْلِهَا.

وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ: الأَوَّلُ: تَعْيِينُ المَرْكُوبَيْنِ، وَالرَّامِيَيْنِ بِالرُّوْيَةِ: لِأَنَّ القَصْدَ مَعْرِفَةُ جَوْهَرِ الدَّابَّتَيْنِ، وَمَعْرِفَةُ حِذْقِ الرُّمَاةِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ بِالرُّوْيَةِ.

الثَّانِي: اتِّحَادُ المَرْكُوبَيْنَ، أَوْ القَوْسَيْنِ بِالنَّوْع: فَلَا تَصِحُّ بَيْنَ عَرَبِيِّ وَهَجِينٍ، وَلَا بَيْنَ قَوْسِ عَرَبِيَّةِ وَفَارِسِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا مَعْلُومٌ بِحُكْمِ العَادَةِ أَشْبَهَا الجِنْسَيْنِ.

الثَّالِثُ: تَحْدِيدُ المَسَافَةِ بِمَا جَرَتْ بِهِ العَادَةُ: فَلَوْ جَعَلَا مَسَافَةً بَعِيدَةً تَتَعَذَّرُ الإصابَةُ فِي مِثْلِهَا غَالِبًا، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَىٰ ثَلاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ الإصابَةُ فِي مِثْلِهَا غَالِبًا، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَىٰ ثَلاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ المَقْصُودَ بِالرَّمْيِ يَفُوتُ بِذَلِكَ. الرَّابِعُ: عِلْمُ العِوضِ وَإِبَاحَتُهُ: وَيَجُوزُ حَالًّا المَقْصُودَ بِالرَّمْيِ يَفُوتُ بِذَلِكَ. الرَّابِعُ: عِلْمُ العِوضِ وَإِبَاحَتُهُ: وَيَجُوزُ حَالًّا وَمُؤَجَّلًا.

الخَامِسُ: الخُرُوجُ عَنْ شُبَهِ القِمَارِ: بِأَنْ يَكُونَ العِوَضُ مِنْ وَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الإِمَامِ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ سَبَقَ فَهُوَ لَهُ جَازَ، وَلَوْ مِنْ بَيْتِ المَالِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً وَحَثَّا عَلَىٰ تَعْلِيمِ الجِهَادِ، وَنَفْعًا لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ كَانَ مِنْ أَحَدٍ غَيْرِهِمَا، أَوْ مِنْ



أَحَدِهِمَا جَازَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ بَذْلُهُ مِنْ غَيْرِهِمَا فَأَوْلَىٰ أَنْ يَجُوزَ مِنْ أَحَدِهِمَا. وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ سَحِيطِيَّهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّقَ بَيْنَ الخَيْلِ وَأَعْطَى السَّابِقَ» (١٠).

فَإِنْ أَخْرَجَا مَعًا لَمْ يَجُزْ لِآنَهُ قِمَارُ ؛ إِذْ لَا يَخْلُو كُلُّ مِنْهُمَا أَنْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْنَمَ أَوْ يَعْفَى اللَّهُ مَرْفُوعًا: «الخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: فَرَسٌ لِلرَّحْمَنِ، وَفَرَسٌ لِلسَّيْطَانِ، فَأَمَّا فَرَسُ الرَّحْمَنِ: فَالَّذِي يُرْبَطُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَعَلَفُهُ وَرَوْتُهُ وَبَوْلُهُ، وَذَكَرَ مَا شَاءَ اللهُ، وَأَمَّا فَرَسُ الشَّيْطَانِ: فَالَّذِي يُقَامَرُ وَيُولُهُ، وَذَكَرَ مَا شَاءَ اللهُ، وَأَمَّا فَرَسُ الشَّيْطَانِ: فَالَّذِي يُقَامَرُ وَيُرُاهَنُ عَلَيْهِ» (٥) الحَدِيث.

فَإِنَ أَدْخَلَا مُحَلِّلًا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يُخْرِجْ شَيْئًا جَازَ.

وَلَا يَجُوزُ كَوْنُ المُحَلِّلِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ لِدَفْعِ الحَاجَةِ بِهِ.

وَلَابُدَّ أَنْ يُكَافِئَ مَرْكُوبُهُ مَرْكُوبَيْهِمَا فِي المُسَابَقَةِ، وَرَمْيُهُ رَمْيَيْهِمَا فِي المُسَابَقَةِ، وَرَمْيُهُ رَمْيَيْهِمَا فِي المُسَابَقةِ - أَيْ: المُسَابَقة بِالرَّمْيِ مِنَ النَّصْلِ، وَهُوَ السَّهْمُ التَّامُّ - ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَيْظَ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلُو قِمَارًا، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسَا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يَسْبِقَ فَهُوَ قِمَارً" (") فَكَيْسَ قِمَارًا، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يَسْبِقَ فَهُو قِمَارً" (") فَجَعَلَهُ قِمَارًا إِذَا أُمِنَ أَنْ يَسْبِقَ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ كَعَدَمِهِ.

⁽١) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٩١)، وصححه العلامة الألباني لَخَيِّلَهُ في الإرواء (١٥٠٧).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (١/ ٣٩٥)، وصححه العلامة الألباني كِمَاللهُ في الإرواء (١٥٠٨).

⁽٣) ضعيف: رواه أبـو داود (٢٥٧٩)، وابـن ماجه (٢٨٧٦)، وأحمـد (٢/ ٥٠٥)، وضعفه العلامة الألباني كَيْكَلُلهُ في ضعيف الجامع (٥٣٧١).



فَإِنْ سَبَقَا مَعًا أَحْرَزَا سَبْقَيْهِمَا، وَلا شَيْءَ لِلمُحَلِّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدهُمَا. وَلا شَيْءَ لِلمُحَلِّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدهُمَا. وَلَمْ يَأْخُذَا مِنَ المُحَلِّل شَيْئًا لِئَلَّا يَكُونُ قِمَارًا.

وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا، أَوْ سَبَقَ المُحَلِّلُ أَحْرَزَ السَّبْقَيْنِ؛ لِوُجُودِ شَـرْطِهِ. وَيُكْرَهُ لِلأَمِينِ وَالشُّهُودِ مَدْحُ أَحَدِهِمَا إِذَا أَصَابَ، وَعَيْبُهُ إِذَا أَخْطَأَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ قَلْبِ صَاحِبِهِ وَغَيْظِهِ.

وَالمُسَابَقَةُ جَعَالَةٌ؛ لِأَنَّ الجُعْلَ فِي نَظيرِ عَمَلِهِ وَسَبْقِهِ.

لا يُؤْخَذُ بِعِوَضِهَا رَهْنٌ وَلا كَفِيلٌ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَىٰ مَا لَمْ تُعْلَمْ القُدْرَةُ عَلَىٰ تَسْلِيهِهِ، وَهُوَ السَّبْقُ أَوِ الإِصَابَةُ، أَشْبَهَ الجُعْلَ فِي رَدِّ الآبِقِ.

وَلِكُلِّ فَسْخُهَا كَسَائِرِ الجعَالاتِ، مَا لَمْ يَظْهَرْ الفَضْلُ لِصَاحِبِهِ، فَإِنْ ظَهَرَ، فَلِلْفَاضِلِ الفَسْخُ، وَلَيْسَ لِلْمَفْضُولِ؛ لِثَلَّا يَفُوتَ غَرَضُ المُسَابَقَةِ، فَإِنَّهُ مَتَىٰ بَانَ لَهُ أَنَّهُ مَسْبُوقٌ فَسَخَ.





العَارِيَةُ: هِيَ إِبَاحَةُ نَفْعِ عَيْنٍ يَحِلُّ الانْتِفَاعُ بِهَا، تَبْقَىٰ بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ لِيَرُدَّهَا عَلَىٰ مَالِكِهَا.

وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ بِالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَتَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقُوَىٰ ﴾ [السَّالة : ٢]، وَهِيَ مِنَ البِرِّ.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿ ﴾ [الماعِينَ : ٧].

وَتَنْعَقِدُ بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا: كَأَعَرْتُكِ هَذِهِ الدَّابَّة، أُوِ ارْكَبْهَا، أُو اسْتَرِحْ عَلَيْهَا، وَنَحْوِهِ، وَكَدَفْعِهِ دَابَّةً لِرَفِيقِهِ عِنْدَ تَعَبِهِ، وَتَغْطِيَتِهِ بِكِسَائِه لِبَرْدِهِ، فَإِذَا رَكَبَ الدَّابَّةَ، أُوِ اسْتَبْقَىٰ الكِسَاءَ كَانَ قَبُولًا.

شُرُوطُ صِحَّةِ الْعَارِيَةِ:

يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

١- كَوْنُ العَيْنِ مُنْتَفَعًا بِهَا مَعَ بَقَائِهَا لِيَرُدَّهَا عَلَىٰ مَالِكِهَا.

٢- وَكُونُ النَّفْعِ مُبَاحًا: كَالدَّارِ وَالعَبْدِ وَالدَّابَّةِ وَالثَّوْبِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ الإِعَارَةَ
 لَا تُبِيحُ لَهُ إِلَّا مَا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ، فَلا تَصِحُّ الإِعَارَةُ لِغِنَاءِ أَوْ زَمْرٍ وَنَحْوِهِ.

وَتَصِحُّ إِعَارَةُ كَلْبٍ لِصَيْدٍ، وَفَحْلِ لِضِرَابٍ؛ لِإِبَاحَةِ نَفْعِهِمَا، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ



العِوَضُ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «ذَكَرَ فِي حَقِّ الإِبِلِ وَالبَقَرِ وَالغَنَمِ إِعَارَةَ دَلْوِهَا، وَإِطْرَاقَ فَحْلِهَا» (١٠.

٣- وَكَوْنُ المُعِيرِ أَهْلًا لِلتَّبَرُعِ: لِأَنَّهَا نَوْعُ تَبَرُّعٍ؛ إِذْ هِي إِبَاحَةُ مَنْفَعَةٍ، وَأَهْلِيَّةُ المُسْتَعِيرِ لِلتَّبُرُع لَهُ.

وَلِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ فِي عَارِيَّتِهِ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ؛ لِأَنَّ المَنَافِعَ المُسْتَقْبَلَةَ لَمْ تَحْصُلْ فِي يَدِ المُسْتَعِيرِ، فَجَازَ الرُّجُوعُ فِيهِ، كَالهِبَةِ قَبْلَ القَبْضِ.

مَا لَمْ يَضُرَّ بِالمُسْتَعِيرِ، فَإِنْ أَضَرَّ بِهِ لَمْ يَرْجِعْ؛ لِحَدِيثِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا فِر

فَمَنْ أَعَارَ سَفِينَةً لِحَمْلٍ، أَوْ أَرْضًا لِلَافْنِ أَوْ زَرْعٍ - لَمْ يَرْجِعْ حَتَّىٰ تَرْسِيَ السَّفِينَةُ، وَيَبْلَىٰ المَيِّتُ، وَيُحْصَدُ الزَّرْعُ، وَلَا يَتَمَلَّكُ الزَّرْعُ بِقِيمَتِهِ الْأَنَّ لَهُ وَقْتًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ.

وَلا أُجْرَةَ لَهُ مِنْ لُدَرَجَعَ إِلَا فِي الزَّرْعِ، فَإِذَا رَجَعَ المُعِيرُ قَبْلَ أُوانِ حَصْدِهِ، فَلَدهُ أُجْرَةُ مِثْلِ الأَرْضِ مِنْ رُجُوعِهِ إِلَىٰ الحَصَادِ، لِوُجُوبِ تَبْقِيَتِهِ فِيهَا قَهْرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ بِدَلِيلِ رُجُوعِهِ، فَتَعَيَّنَ إِبْقَاؤُهُ بِأُجْرَتِهِ إِلَىٰ الحَصَادِ جَمْعًا بَيْنَ الحَقَيْن الْمِقَيْن.

⁽۱) صحیح: رواه مسلم (۹۸۸).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

الانْتِفَاعُ بِالْعَارِيَةِ وَضَمَانُهَا:

وَالمُسْتَعِيرُ فِي اسْتِيفَاءِ النَّفْعِ كَالمُسْتَأْجِرِ، لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِنَفْسِهِ، وَبِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ؛ لِمِلْكِهِ التَّصَرُّفَ فِيهَا بِإِذْنِ مَالِكِهَا.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعِيرُ وَلَا يُؤَجِّرُ مَا اسْتَعَارَهُ إِلَّا بِإِذْنِ المَالِكِ.

فَإِنْ أَحَارَهُ بِدُون إِذْنِهِ، فَتَلِفَ عِنْدَ الثَّانِي، فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ أَيَّهُمَا شَاءَ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَىٰ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ عَلَىٰ أَنَّهُ ضَامِنٌ لَـهُ، وَتَلِفَ فِي يَدِهِ، فَاسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، كَالغَاصِبِ مِنَ الغَاصِبِ.

وَإِذَا قَبَضَ المُسْتَعِيرُ العَارِيَةَ فَهِيَ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ قَرَّطَ أَوْ لا، بِمِثْلِ مِثْلِ مِثْلِي، وَقِيمَةِ مُتَقَوَّمٍ يَوْمَ تَلِفَ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ تَحَقُّقِ فَوَاتِهَا.

لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» وَرُوِيَ: «مُؤَدَّاةٌ» (''. فَأَثْبَتَ الضَّمَانَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ.

وَعَنْ سَمُرَةَ نَعِيْظَيْهُ مَوْفُوعًا: «عَلَىٰ الْمَيْدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّىٰ تُؤَدِّيَهُ»''.

وَلَوْ شُرِطَ نَفْيُ ضَمَانِهَا لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدِ اقْتَضَىٰ الضَّمَانَ لَمْ يُغَيِّرُهُ الشَّرْطُ، وَعَكْسُهُ نَحْو وَدِيعَةٍ، لَا تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِالشَّرْطِ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٦٦)، وأحمد (٤/ ٢٢٢)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْلَهُ في الإرواء (١٥١٥).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٦١)، والترمذي (١٢٦٦)، وابـن ماجه (٢٤٣)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلِلهُ في الإرواء (١٥١٦).



لَكُنْ لَا ضَمَانَ فِي أَرْبَعِ مَسَائل إلَّا بِالتَّفْرِيطِ:

ا- فِيمَا إِذَا كَانَتْ العَارِيةُ وَقَفًا كَكُتُب عِلْمَ وَسِلاَحٍ؟ لِأَنَّ قَبْضَهُ لَيْسَ عَلَىٰ وَجْهِ
 يَخْتَصُ مُسْتَعِيرٌ بِنَفْعِهِ لِأَنَّ تَعَلَّمَ العِلْمِ وَتَعْلِيمَهُ وَالغَزْوَ مِنَ المَصَالِح
 العَامَّةِ ، أَوْ لِكُوْنِ المِلْكِ فِيهِ لِغَيْرِ مُعَيَّنِ ، أَوْ لِكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ المُسْتَحِقِينَ لَهُ.

٢- وَفِيمَا إِذَا أَعَارَهَا المُسْتَأْجِرُ: لِقِيَامِ المُسْتَعِيرِ مَقَامَهُ فِي اسْتِيفَاءِ المَنْفَعَةِ،
 فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ.

٣- أَوْ بِلِيَتْ هِــيَ أَوْ أَجْزَاؤُهَا فِيمَا أُعِيرَتْ لَهُ، كَثَوْبٍ بِلِيَ بِلِبْسِــهِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الإِذْنَ فِي الإِنْكَ فِي الإِنْكَ فِي الإِنْكَ فِي إِنَّكَ فِي إِنَّكَ فِهِ لَا يُضْمَنُ كَالمَنَافِع.

اَوْ أَرْكَبَ دَابَتَهُ مُنْقَطِعًا لِلهِ تَعَالَىٰ طَلَبًا لِلشَّوَابِ، فَتَلِفَتْ تَحْتَهُ لَمْ يَضْمَنْهَا؛ لِإِنَّهَا بِيَدِ صَاحِبِهَا، وَرَاكِبُهَا لَمْ يَنْفَرِ دْ بِحِفْظِهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ غَطَّىٰ ضَيْفَهُ بِلحَافِ، فَتَلِفَ عَلَيْهِ لَمْ يَضمَنْهُ، كَرَدِيفِ رَبِّهَا، وَكَرَائِضٍ يَرْكَبُ الدَّابَةَ لِلمَصْلَحَتِهَا فَتَلِفَتْ تَحْتَهُ، وَكَوَكِيلِ رَبِّهَا إِذَا تَلِفَتْ تَحْتَ يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْبَتْ لَهَا حُكْم العَارِيةِ.

وَمَنِ اسْتَعَارَ لِيَرْهَن فَالمُرْتَهِنُ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ إِلَّا إِنْ تَعَدَّىٰ أَوْ فَرَّطَ.

وَيَضْمَنُ المُسْتَعِيرُ، سَوَاءٌ تَلِفَتْ تَحْتَ يَدِهِ، أَوْ تَحْتَ يَدِ المُرْتَهنِ.

وَمَنْ سَـلَّمَ لِشَـرِيكِهِ الدَّابَّةَ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهَا، أَوِ اسْـتَعْمَلَهَا فِي مُقَابَلَةِ عَلَفِهَا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، وَتَلِفَتْ بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِنْ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ لِرِكُوبِهَا لِمَصْلَحَتِهِ، وَقَضَاءِ حَوَاثِجِهِ عَلَيْهَا فَعَارِيَةٌ.



الاخْتِلَافُ فِي العَارِيَةِ:

إِذَا قَالَ المَالِكُ: أَجَّرْتُكَ، وَقَالَ مَنْ هِيَ بِيكِهِ: بَـلْ أَعَرْتَنِي، أَوْ بِالعَكْسِ، بِـأَنْ قَالَ: أَعَرْتُكَ، وَقَالَ: بَلْ أَجَّرْتَنِي، فَقَوْلُ المَالِكِ فِي الثَّانِيَةِ، وَتُرَدُّ إِلَيْهِ فِي الأُولَىٰ. الأُولَىٰ.

وَإِنِ اخْتَلَفَا عَقِبَ العَقْدِ - أَيْ: قَبْلَ مُضِيٍّ مُدَّةٍ لَهَا أُجْرَةٌ - قُبِلَ قَوْلُ مُدَّعِي الإِحَارَةِ، وَحِيتَئِذِ تُرَدُّ العَيْنُ إِلَىٰ الإِحَارَةِ، وَحِيتَئِذِ تُرَدُّ العَيْنُ إِلَىٰ مَالِحَارَةِ، وَحِيتَئِذِ تُرَدُّ العَيْنُ إِلَىٰ مَالِكِهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً. وَإِنْ كَانَ الاخْتِلَافُ بَعْدَ مُضِيٍّ مُدَّةٍ لَهَا أُجْرَةٌ، فَالقَوْلُ مَالِكِهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِدُ لُ المَالِكِ مَعَ يَعِينِهِ الْأَنَّ الأَصْلَ فِي مَالِ الغَيْرِ الضَّمَانُ، وَيَرْجِعُ المَالِكُ حِينَئِذٍ بِأُجْرَةِ المِثْلِ لِمَا مَضَىٰ مِنْ المُدَّةِ؛ لِأَنَّ الإِجَارَةَ لَمْ تَنْبُث.

وَإِنْ قَالَ الَّذِي فِي يَدِهِ العَيْنُ: أَعَرْ تَنِي، أَوْ قَالَ: أَجَّرْ تَنِي، وقَالَ المَالِكُ: بَلْ غَصَبْتَنِي، فَقَوْلُ المَالِكِ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي رَدِّهَا.

أَوْ قَـالَ المَالِكُ: أَعَرْتُكَ، وقَالَ مَنْ هي بِيَدِهِ: بَلْ أَجَّرْ تَنِي، وَالبَهِيمَةُ تَالِفَةٌ، فَقَوْلُ المَالِكِ؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ القَبْضِ، وَالأَصْلُ فِيمَا يَقْبِضُهُ الإِنْسَانُ مِنْ مَالِ غَيْرِهِ الضَّمَانُ لِلأَثَرِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الغَارِمِ فِي القِيمَةِ.

أَوِ اخْتَلَفَا فِي الرَّدِّ، فَقَوْلُ المَالِكِ؛ لِأَنَّ المُسْتَعِيرَ قَبَضَ العَيْنَ لِحَظِّ نَفْسِهِ، فَلَم يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ.

وَإِنْ قَـالَ: أَوْدَعْتَنِي، فَقَـالَ: بَـلْ غَصَبْتَنِي، أَوْ قَـالَ: أَوْدَعْتُكَ، فَقَالَ: بَلْ أَعَرْتَنِي، صُدِّقَ المَالِكُ بِيمِينِهِ، وَعَلَيْهِ الأُجْرَةُ بِالانْتِفَاعِ.



الغَصْبُ لُغَةً: أَخْذُ الشَّيْءِ ظُلْمًا.

وَاصْطِلَاحًا: الاسْتِيلَاءُ عُرْفًا عَلَىٰ حَقِّ الغَيْرِ قَهْرًا بِغَيْرِ حَقٍّ.

فَخَرَجَ بِقَيْدِ القَهْرِ: المَسْرُوقُ وَالمُنْتَهَبُ وَالمُخْتَلَسُ.

وَبِغَيْرِ حَقِّ: اسْتِيلَاءُ الوَلِيُّ عَلَىٰ مَالِ الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ، وَالحَاكِمُ عَلَىٰ مَالِ المُفْلِسِ. وَالغَصْبُ مُحَرَّمٌ بِالكِتَابِ وَالشُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ:

أَمَّا الكِتَابُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَأْكُواۤ أَمَوْلَكُمْ بَيِّنَكُمْ بِإِلْبَطِلِ ﴾ [الكه : ١٨٨].

أَمَّا السُّنَّةُ، فَقَوْلُهُ صَالَاللَّهُ عَلَيْهُ مَا يَاللَّهُ عَلَيْكُمْ حَرَامُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ حَرَامُ اللَّ وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ تَحْرِيمِهِ فِي الجُمْلَةِ.

وَيَلْزَمُ الغَاصِبَ رَدُّ مَا غَصَبَهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًّا وَقَدَرَ عَلَىٰ رَدِّهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَىٰ اليَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّىٰ تُؤَدِّيَهُ»('').

وَقَوْلُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَأْخُـذْ أَحَدُكُـمْ مَتَاعَ أَخِيهِ لا لاعِبًا وَلا جَادًّا، وَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهَا»(").

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) ضعيف: وقد تقدم.

⁽٣)حسن:رواهأبوداود(٥٠٠٣)،والترمذي(٢١٦٠)،وحسنهالعلامةالألباني ﴿ اللَّهُ فِي الإرواء(١٥١٨).



وَإِنْ زَادَ لَزِمَهُ رَدُّهُ بِزِيَادَتِهِ مُتَّصِلَةً كَانَتْ أَوْ مُنْفَصِلَةً؛ لِأَنَّهَا مِنْ نَمَاءِ المَغْصُوبِ، وَهُوَ لِمَالِكِهِ، فَلَزِمَهُ رَدُّهُ كَالأَصْل.

وَيَرُدُّهُ وَلَوْ غَرِمَ فِي رَدِّهِ أَضْعَافَ قِيمَتِهِ، كَمَنْ غَصَبَ حَجَرًا أَوْ خَشَبًا قِيمَتُهُ دِرْهَــمٌ مَثَلًا، وَبَنَـىٰ عَلَيْهِ، وَاحْتَاجَ فِي إِخْرَاجِهِ وَرَدَّهُ إِلَىٰ خَمْسَـةِ دَرَاهِم، لِمَا سَبَقَ.

وَإِنْ سَـمَّرَ بِالمَسَـامِيرِ المَغْصُوبَةِ بَابًا قَلَعَهَا وَرَدَّهَـا، وَلَا أَثَرَ لِضَرَرِهِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بتَعَدِّيهِ.

وَإِنْ زَرَعَ الأَرْضَ فَلَيْس لِرَبِّهَا بَعْدَ حَصْدِهِ إِلَّا الأُجْرَةُ؛ لِأَنَّهُ انْفَصَلَ عَنْ مِلْكِهِ، كَمَا لَوْ غَرَسَ فِيهَا غَوْسًا ثُمَّ قَلَعَهُ.

وَقَبْلَ الحَصْدِ يُخَيَّرُ بَيْنَ تَرْكِهِ بِأُجْرَتِهِ أَوْ تَمَلُّكِهِ بِنَفَقَتِهِ، وَهِيَ: مِثْلُ البَذْرِ وَعِوَضِ لَوَاحِقِهِ؛ لِحَدِيثِ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ تَعْطَّتُهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ» (١٠).

وَإِنْ غَرَسَ أَوْ بَنَىٰ فِي الأَرْضِ أُلْزِمَ بِقَلْعِ غَرْسِهِ وَبِنَائِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّلَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِم حَقُّ»('').

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۳۰۰۳)، والترمذي (۱۳۲٦)، وابن ماجه (۲۶۲۲)، وأحمد (۳/ ۲۵۰)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلَهُ في الإرواء (۱۵۱۹).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٣٠٧٣)، والترمـذي (١٣٧٨)، وصححه العلامـة الألباني كَيْلَللهُ في الإرواء (١٥٢٠).



وَعَلَىٰ الغَاصِبِ أَرْشُ نَقْصِ المَغْصُوبِ بَعْدَ غَصْبِهِ وَقَبْلَ رَدِّهِ ؟ لِأَنَّهُ نَقْصُ عَيْنِ نَقصَتْ بِهِ القِيمَةُ ، فَوَجَبَ ضَمَانُهُ ، كَذِرَاع مِنَ الثَّوْبِ.

وَعَلَيْهِ أَيْضًا أُجْرَتُهُ مُدَّةَ مَقَامِهِ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ لِمِثْلِهِ أُجْرَةٌ، سَوَاءٌ اسْتَوْفَىٰ المَنَافِعَ أَوْ تَرَكَهَا؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ مَنْفَعَتَهُ زَمَنَ خَصْبِهِ.

فَ إِنْ تَلِفَ ضَمِ نَ المِثْلِيَّ بِمِثْلِهِ، وَالمُتَقَوَّمَ بِقِيمَتِهِ يَـوْمَ تَلَفِهِ فِي بَلَدِ غَصْبِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الضَّمَانِ بِمُقْتَضَىٰ التَّعَدِّي.

وَيَضْمَنُ مَصَاغًا مُبَاحًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ بِالأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ وَزْنِهِ، وَيُقَوَّمُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّي إِلَىٰ الرِّبَا.

وَالمُحَرَّمُ كَأُوانِي الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَحُلِيِّ الرِّجَالِ يُضْمَنُ بِوَزْنِهِ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ صِنَاعَتَهُ مُحَرَّمَةٌ لَا قِيمَةَ لَهَا شَرْعًا.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الغَاصِبِ فِي قِيمَةِ المَغْصُوبِ التَّالِفِ، بِأَنْ قَالَ الغَاصِبُ: قِيمَتُهُ اثْنَا عَشَرَ، فَالقَوْلُ قَوْلُ قِيمَتُهُ عَشَرَةٌ، وَقَالَ المَالِكُ - المَغْصُوبُ مِنْهُ -: قِيمَتُهُ اثْنَا عَشَرَ، فَالقَوْلُ قَوْلُ الغَاصِبِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنَ الزِّيَادَاتِ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَقَرَّ بِهِ، كَمَا لَوِ اذَّعَىٰ عَلَيْهِ دَيْنًا مِنْ غَيْرِ غَصْبٍ فَأَقَرَّ بِبَعْضِهِ، وَعَلَىٰ المَالِكِ البَيِّنَةُ، فِإِنْ أَقَامَ المَالِكُ البَيِّنَةُ عَلَىٰ أَنَّ القِيمَةَ أَكْثُرُ مِمَّا قَالَهُ الغَاصِبُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ شَعْدِيرٍ مُصْبِ فَاكَةُ الغَاصِبُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ شَعْدِينَ وَكُلِّفَ الغَاصِبُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ شَعْدِينَ ، وَكُلِّفَ الغَاصِبُ الزِّيَادَةَ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي قَدْرِه بِيَمِينِهِ حَيْثُ لا بَيِّنَةَ لِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ، وَالأَصْلُ بَرَاءَتُهُ مِنَ الزَّائِدِ.



وَيَضْمَنُ الغَاصِبُ جِنَايَةَ المَغْصُوبِ وَإِثْلَافَهُ - أَيْ: بَدَلَ مَا يُتْلِفُهُ - بِالأَقَلِّ مِنَ الأَرْشِ أَوْ قِيمَتِهِ.

وَإِنْ أَطْعَمَ الغَاصِبُ مَا خَصَبَهُ لِغَيْرِ مَالِكِهِ فَأَكَلَهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَبُرَأُ الغَاصِبُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الإِنْسَانَ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِيمَا يَمْلِكُ، وَقَدْ أَكَلَهُ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ، فَاسْتَقَرَّ الظَّمَانُ عَلَىٰ الغَاصِبِ لِتَغْرِيرِهِ.

وَإِنْ عَلِمَ الآكِلُ لَـهُ بِغَصْبِهِ اسْتَقَرَّ ضَمَانُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالَ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ مِـنْ غَيْرِ تَغْرِيرٍ، وَلِمَالِكِهِ تَضْمِينُ الغَاصِبِ لَـهُ؛ لِأَنَّهُ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، وَلَهُ تَضْمِينُ آكِلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ مِنْ يَدِ ضَامِنِهِ، وَأَتْلَفَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ.

حَتَّىٰ وَلَوْ أَطْعَمَهُ الغَاصِبُ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَبُرَأُ الغَاصِبُ؛ لِأَنَّهُ بِالغَصْبِ أَزَالَ سُلْطَانَ، فَإِنَّهُ إِبَاحَةٌ لَا بِالغَصْبِ أَزَالَ سُلْطَانَ، فَإِنَّهُ إِبَاحَةٌ لَا بِالغَصْبِ أَزَالَ سُلْطَانَ، فَإِنَّهُ إِبَاحَةٌ لَا يَمْلِكُ بِهَا التَّصَرُّفَ فِي غَيْرِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ. وَإِنْ عَلِمَ الآكِلُ حَقِيقَةَ الحَالِ اسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالَهُ عَالِمًا بِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالَ عَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيرٍ.

وَمَنِ اشْتَرَىٰ أَرْضًا فَغَرَسَ، أَوْ بَنَىٰ فِيهَا، فَخَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلْغَيْرِ، وَقُلِعَ غَرْسُهُ أَوْ بِنَىٰ فِيهَا، فَخَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلْغَيْرِ، وَقُلِعَ غَرْسُهُ أَوْ بِنَا أَوْ بِنَىٰ فِيهَا، وَخَمَ عَلَىٰ البَائِعِ بِجَمِيعِ مَا غَرِمَهُ مِنْ ثَمْسُهُ لَكَةٍ، وَأَوْشِ نَقْصٍ بِقَلْعٍ وَنَحْوِهِ ؟ ثَمَنٍ، وَأُجْرَةٍ خَارِسٍ وَبانٍ، وثَمَنِ مُؤْنٍ مُسْتَهْلَكَةٍ، وَأَوْشِ نَقْصٍ بِقَلْعٍ وَنَحْوِهِ ؟ لِأَنَّهُ غَرَّهُ بِبَيْعِهِ، وَأَوْهَمَهُ أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَذَلِكَ سَبَبُ بِنَائِهِ وَغَرْسِهِ.



وَمَنْ أَتْلَفَ مَالًا لِغَيْرِهِ وَلَوْ سَهْوًا ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَهُ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ، كَمَا لَوْ غَصَبَهُ فَتَلِفَ عِنْدَهُ.

وَإِنْ أُكْرِهَ عَلَىٰ الإِثْلَافِ لِمَالٍ مَضْمُونٍ فَأَتْلَفَهُ ضَمِنَ مَنْ أَكْرَهَهُ.

وَمَنْ فَتَحَ قَفَصًا عَنْ طَائِرٍ، أَوْ حَلَّ قِنَّا، أَوْ أَسِيرًا، أَوْ حَيَوَانًا مَرْبُوطًا فَذَهَبَ، أَوْ حَلَّ وِكَاءَ زِقٍّ فِيهِ مَاثِعٌ فَانْدَفَقَ ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ تَلِفَ بِسَبَبِ فِعْلِهِ.

وَلَوْ بَقِيَ الْحَيَوَانُ أَوِ الطَّائِرُ حَتَّىٰ نَفَّرَهُمَا آخَرُ ضَمِنَ المُنَفِّر وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ أَحَصُّ، فَاخْتُصَّ الضَّمَانُ بِهِ، كَدَافِعِ وَاقِعِ فِي بِثْرٍ مَعَ حَافِرِهَا.

وَمَنْ أَوْقَفَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ وَلَوْ وَاسِعًا، أَوْ تَرَكَ بِهَا نَحْوَ طِينٍ، أَوْ حَشَبَةً ضَمِنَ مَا تَلِفَ بِذَلِكَ الفِعْلِ لِتَعَدِّيهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الطَّرِيقِ حَقٌّ، وَطَبْعُ الدَّابَّةِ الجِنَايَةُ بِفَعِهَا أَوْ رِجْلِهَا، فَإِيقَافِهَا فِي الطَّرِيقِ كَوَضْعِ الحَجَرِ، وَنَصْبِ السِّكِينِ فِيهِ.

لَكِنْ لَـوْ كَانَتْ الدَّابَّةُ بِطَرِيقٍ وَاسِعٍ فَضَرَبَهَا فَرَفَسَتُهُ فَلَا ضَمَـانَ لِعَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَىٰ ضَرْبِهَا، فَهُوَ الجَانِي عَلَىٰ نَفْسِهِ.

وَمَنِ اقْتَنَىٰ كَلْبًا عَقُورًا أَوْ أَسْوَدَ بَهِيمًا، أَوْ أَسَدًا، أَوْ ذِنْبًا، أَوْ جَارِحًا أَوْ هِرًّا تَأْكُلُ الطَّيُورَ وَتَقْلِبُ القُدُورَ حَادَةً، فَأَثَلَفَ شَيْئًا ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِافْتِنَاثِهِ.

لا إِنْ دَخَلَ دَارَ رَبِّهِ بِلا إِذْنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الدَّاخِلَ مُتَعَدِّ بِالدُّخُولِ. وَمَنْ أَجَّجَ نَارًا بِمِلْكِهِ فَتَعَدَّتْ إِلَىٰ مِلْكِ غَيْرِهِ بِتَفْرِيطِهِ ضَمِنَ، كَمَنْ أَجَّجَ

وَمَنَ اجْجِ مَارَا بِمِلْكِوْ فَتَعَدَّتُ إِلَى مِلْكِ عَيْرِهِ بِتَعْرِيطِهِ صَمِنَ، كَمَنَ اجْجَ نَارًا تَسْرِي عَادَةً لِكَثْرُتِهَا، أَوْ فِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ تَحْمِلُهَا، أَوْ فَرَّطَ بِتَرْكِ النَّارِ



مُؤَجَّجَةً وَنَامَ وَنَحْوِهِ؛ لِتَعَدِّيهِ أَوْ لِتَقْصِيرِهِ، كَمَا لَوْ بَاشَـرَ إِثْلَافَهُ. وَكَذَا إِنْ سَقَىٰ أَرْضَهُ فَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ حَائِطِ غَيْرِهِ.

وَلَا يَضْمَنُ إِنْ طَرَأَتْ رِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، وَلَا بِتَفْرِيطِهِ.

وَمَنِ اضْطَّجَعَ فِي مَسْجِدٍ، أَوْ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ لَمْ يَضْمَنْ مَا تلِفَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ مُبَاحٌ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ عَلَىٰ أَحَدٍ فِي مَكَانٍ لَهُ فِيهِ حَتَّى، أَشَبْهَ مَا لَوْ فَعَلَهُ بِمِلْكِهِ.

وَكَذَا لَـوْ وَضَعَ حَجَرًا بِطِينٍ فِي الطَّرِيقِ لِيَطَأَ عَلَيْهِ النَّـاسُ، لَمْ يَضْمَنْ مَا تلِفَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ.

ضَمَانُ مَا تُتُلِفُهُ الْبَهَائِمُ:

وَلَا يَضْمَنُ رَبُّ بَهِيمَةٍ غَيْرِ ضَارِيةٍ مَا أَتْلَفَتْهُ نَهَارًا مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَبْدَانِ؛ لِحَدِيثِ: «العَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ» (١) يَعْنِي: هَدَرًا.

وَيَضْمَنُ رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ قَادِرٌ عَلَىٰ التَّصَرُّفِ فِيهَا جِنَايَةَ يَدِهَا وَفَمِهَا وَوَطْء رِجُلِهَا، لِحَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يَعَظِّتُهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَوْقَفَ دَابَّةً فِي سَالِلَةٍ مِنْ شُبُلِ المُسْلِمِينَ، أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسُوَاقِهِمْ، فَمَا وطِئَتْ بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ سَالِلَةٍ مِنْ شُبُلِ المُسْلِمِينَ، أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسُوَاقِهِمْ، فَمَا وطِئَتْ بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ فَاهُونَ ضَامِنٌ »(''). وَلا يَضْمَنُ مَا نَفَحَتْ ('') بِرِجْلِهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَظِّتُهُ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) ضعيف: رواه الدارقطني (٣٦٣٣)، وضعفه العلامة الألباني كِثَلَيْلُهُ في الإرواء (١٥٢٥).

⁽٣) النفح: الضرب والرمي. النهاية (٥/ ٨٨) ولسان العرب (٢/ ٦٢٢).



مَوْ فُوعًا: «الرِّجْلُ جُبَارٌ» () وَخُصَّ بِالنَّفْحِ ؛ لَأَنَّ المُتَصَرِّفَ فِيهَا يُمْكِنُهُ مَنْعُهَا مِنْ فَهُ اللَّفَحِ . فِنَ الوَطْءِ لِمَا لَا يُرِيدُ دُونَ النَّفْح.

وَإِنْ تَعَدَّدَ رَاكِبٌ ضَمِنَ الأَوَّلُ مَا يَضْمَنْهُ المُنْفَرِدُ؛ لِأَنَّهُ المُتَصَرِّفُ فِيهَا، وَالقَادِرُ عَلَىٰ كَفِّهَا.

وَيَضْمَنُ مَنْ خَلْفَهُ إِنِ انْفَرَهَ بِتَدْبِيرِهَا لِصِغَرِ الأَوَّلِ أَوْ مَرَضِهِ أَوْ عَمَاهُ؛ لِأَنَّهُ المُتَصَّرِفُ فِيهَا.

وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي تَدْبِيرِهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا قَائِدٌ وَسَائِقٌ اشْتَرَكَا فِي الضَّمَانِ؟ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا لَوِ انْفَرَدَ لَضَمِنَ، فَإِذَا اجْتَمَعَا ضَمِنَا.

وَمَا أَتْلَفَتِ البَهِيمَةُ مِنَ الزَّرْعِ وَالشَّبَحِرِ وَغَيْرِهِمَا لَيْلًا ضَمِنَ صَاحِبَهَا إِنْ كَانَ بِتَفْرِيطِهِ؛ لِحَدِيثِ مَالِكِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَرَامٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ مُحَيِّصَةَ،: «أَنَّ نَاقَةٌ لِلبَرَاءِ دَخَلَتْ حَائِطَ قَوْمٍ فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ أَنَّ عَلَىٰ أَهْلِ اللَّمُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِمْ "". عَلَىٰ أَهْلِ الأَمْوَالِ حِفْظَها بِالنَّهَارِ، وَمَا أَفْسَدَتْ بِاللَّيْلِ فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِمْ "".

وَلِأَنَّ عَادَةَ أَهْلِ المَوَاشَي إَرْسَالُهَا نَهَارًا لِلرَّعْيِ وَحِفْظُهَا لَيْلًا، وَعَادَةُ أَهْلِ الحَوَائِطِ حِفْظُهَا نَهَارًا.

وَإِنْ أَرْسَلَهَا نَهَارًا بِقُرْبِ مَا تُتْلِفُهُ عَادَةً ضَمِنَ مُرْسِلُهَا لِتَفْرِيطِهِ.

⁽١) ضعيف: أخرجه أبو داو د (٤٩٩٠)، والبيهقي (٨/ ٣٤٣)، وأبو عوانة (٤/ ١٥٩)، والطبراني في الصغير (٢/ ٣٩)، والدار قطني (٣/ ٢٨)، وضعفه العلامة الألباني في الله في ضعيف الجامع (٣١٥٣).

⁽٢) صحيح: رواه مالك (٢/ ٧٤٧)، وصححه العلامة الألباني كِيَالِللهُ في الصحيحة (٢٣٨).



وَإِذَا طَرَدَ دَابَّةً مِنْ زَرْعِهِ لَـمْ يَضْمَـنْ إِلَّا أَنْ يُدْخِلَهَـا مَزْرَعَةَ غَيْرِهِ، فَإِذَا اتَّصَلَـتِ المَزَارِعُ صَبَرَ لِيَرْجِعَ عَلَىٰ رَبِّهَا، وَلَوْ قَـدَرَ أَنْ يُخْرِجَهَا وَلَهُ مُنْصَرَفَّ غَيْرُ المَزَارِعِ فَتَرَكَهَا فَهَدَرُّ.

وَكَذَا مُسْتَعِيرُهَا وَمُسْتَأْجِرُهَا وَمَنْ يَحْفَظُهَا؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهَا.

أَوْ كَسَرَ إِنَاءَ فِضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ اتَّخَاذَهُ مُحَرَّمٌ.

أَوْ كَسَرَ إِنَاءً فِيهِ خَمْرٌ مَأْمُورٌ بِإِرَاقَتِهَا لَمْ يَضْمَنْ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَلِظُهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مُدْيَةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَىٰ أَسُواقِ المَدِينَةِ، وَفِيهَا زِقَاقُ الخَمْرِ قَدْ جُلِبَتْ مِنَ الشَّامِ، فَشُقَّتْ بِحَضْرَتِهِ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بَذَلِكَ »(۱).

⁽١) صحيح: رواه أبـو داود (٤٧٧١)، والترمـذي (١٤٢٠)، وصححـه العلامـة الألبـاني ﷺ في الإلهـ الإرواء (١٥٢٨).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٢/ ١٣٢)، وقال الهيثمي في المجمع (٥/ ٥٤): «رواه أحمد بإسنادين في أحدهما أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط، وفي الآخر أبو طعمة، وقد وثقه محمد بن عمار الموصلي، وضعف مكحول وبقية رجاله ثقات»، وصححه العلامة الألب أن كلا ثم في الإرواء (١٩٦٥).



أَوْ كَسَرَ حُلِيًّا مُحَرَّمًا لَمْ يَضْمَنْهُ لِإِزَالَتِهِ مُحَرَّمًا، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ضَمِنَهُ بِوَزْنِهِ.

أَوْ أَتْلَفَ آلَةَ سِحْرٍ أَوْ آلَةَ تَعْزِيمٍ أَوْ آلَةَ تَنْجِيمٍ أَوْ صِوَرَ حَيَالٍ لَمْ يَضْمَنْ ؟ لِحَدِيثِ أَبِي الهَيَّاجِ الأَسَدِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيٌّ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَىٰ مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ لَا تَدَعْ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»(۱).

أَوْ أَتْلَفَ كُتُبَ مُبْتَدِعَةٍ مُضِلَّةٍ، أَوْ أَتْلَفَ كِتَابًا فِيهِ أَحَادِيثُ رَدِيثَةٌ لَمْ يَضْمَنْ فِي الجَمِيعِ.

وَيَجُوزُ تَحْرِيقُ أَمَاكِنِ المَعَاصِي وَهَدْمُهَا كَمَا حَرَّقَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدَ الضِّرارِ وَأَمَرَ بِهَدْمِهِ.



⁽١) صحيح: رواه مسلم (٩٦٩).



بَابُ الشُّفْعَةِ

الشَّفْعَةُ: بِإِسْكَانِ الفَاءِ، مِنَ الشَّفْعِ، وَهُوَ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الشَّفِيعَ بِالشُّفْعَةِ يَضُمُّ المَبِيعَ إِلَىٰ مِلْكِهِ الَّذِي كَانَ مُنْفَرِدًا.

وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ الشَّرِيكِ انْتِزَاعَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مِمَّنِ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِعِوَضٍ مَالِيٍّ بِثَمَنِهِ الَّذِي اسْتَقَرَّ العَقْدُ عَلَيْهِ.

وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ. أَمَّا السُّنَّةُ، فَحِدِيثِ جَابِرٍ تَعَالَّتُهُ مَوْفُومًا: «قَضَىٰ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ» (() الحَدِيث. وَأَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَىٰ إِثْبَاتِ الشُّفْعَةِ لِي النَّدِي لَمْ يُقَاسِمْ فِيمَا بِيعَ مِنْ أَرْضٍ أَوْ دَارٍ أَوْ حَائِطٍ.

وَلَا شُمْفَعَةَ لِكَافِرِ عَلَىٰ مُسْلِمٍ، فَالذِّمِّيُّ إِذَا بَاعَ شَرِيكُهُ شِـقْصًا لِمُسْلِمٍ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الإِسْلَامَ يَعْلُو وَلَا يُعْلَىٰ عَلَيْهِ.

وَتَثْبُتُ الشَّفْعَةُ لِلشَّرِيكِ فِيمَا انْتَقَلَ عَنْهُ مِلْكُ شَرِيكِهِ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ: الأَوَّلُ: كَوْنُهُ مَبِيعًا صَرِيحًا، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، كَصُلْحٍ عَنْ إِقْرَارٍ بِمَالِ، أَوْ عَنْ جِنَايَةٍ تُوجِبُهُ، وَهِبَةٍ بِعِوَضٍ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فِي الحَقِيقَةِ.

فَلَا شُفْعَة فِيمَا انْتَقَلَ عَنْهُ مِلْكُهُ بِغَيْرِ بَيْع، كَمَوْهُوبٍ بِغَيْرِ عِوَضٍ، وَمُوصَّىٰ بِهِ، وَمَوْرُوثٍ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ بِغَيْرِ مَالٍ، وَلِأَنَّ الخَبَرَ وَرَدَ فِي البَيْعِ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ فِي مَعْنَاهُ. وَيَحْرُمُ التَّحَيُّلُ لِإِسْقَاطِهَا. الثَّانِي: كَوْنُهُ مُشَاعًا مِنْ عَقَارٍ؛ لِحَدِيثِ

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۲۲۱٤)، ومسلم (۱٦٠٨).



جَابِرٍ وَ اللَّهُ عَرْفُوعًا: «الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ» (١٠. وَعَنْهُ أَيْضًا: «إِنَّمَا جَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَآلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةً » (١٠).

فَلَا شُفْعَةَ لِلجَارِ، وَلَا فِيمَا لَيْسَ بِعَقَارٍ، كَشَجَرٍ وَبِنَاءٍ مُفْرَدٍ وَحَيَوَانٍ وَجَوْهَرٍ وَسَيْفٍ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَىٰ عَلَىٰ الدَّوَامِ، وَلَا يَدُومُ ضَرَرُهُ بِخِلَافِ الأَرْضِ.

وَيُوْخَذُ الغِرَاسُ وَالبِنَاءُ تَبعًالِلْأَرْضِ، فَتَشُبُتُ الشُّفْعَةُ فِيهِ مَا تَبَعًالِلْأَرْضِ إِذَا بِيعَا مَعَهَا، لَا إِنْ بِيعَامُنْفَرِ دَيْنِ، بِخِلافِ الثَّمَرَ قَ وَالزَّرْعِ إِذَا بِيعَامَعَ الأَرْضِ، فَلا يُؤْخَذَانِ بِالشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي البَيْعِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الشُّفْعَةِ، كَقُمِاشِ الدَّارِ.

الثَّالِثُ: طَلَبُ الشُّفْعَةِ سَاعَةَ يَعْلَمُ، فَإِنْ أَخَرَ الطَّلَبَ لِغَيْرِ عُذْرٍ سَقَطَتْ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَحَظَيًّا مَرْ فُوعًا: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

وَفِي لَفْظٍ: «الشُّفْعَةُ كَنَشِطِ العِقَالِ إِنْ قُيِّدَتْ ثَبَتَتْ، وَإِنْ تُرِكَتْ فَاللَّوْمُ عَلَىٰ مَنْ تَرَكَهَا»("، وَلَأِنَّ إِثْبَاتَهَا عَلَىٰ التَّرَاخِي يَضُرُّ بِالمُشْتَرِي؛ لِكَوْنِهِ لاَ يَسْتَقِرُّ مِلْكُهُ عَلَىٰ المَبِيعِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِعِمَارَةٍ خَوْفًا مِنْ أَخْذِهِ بِالشُّفْعَةِ وَضَيَاعِ عَمَلِهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

 ⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٥١٤)، وأحمد (٣/ ٢٩٦)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَتْهُ في المشكاة (١٩٦٦).

 ⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٥٠) قال البوصيري (٣/ ٩١): هذا إسناد ضعيف. وأورده
 ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٧٩) وقال: قال أبو زرعة هذا حديث منكر، وضعفه العلامة
 الألباني رَجِيلَهُ في ضعيف الجامع (٣٤٣٩).

وَالجَهْلُ بِالحُكْمِ عُذْرٌ، فَإِذَا أَخَرَ الطَّلَبَ جَهْلًا بِأَنَّ التَّأْخِيرَ يُسْقِطُ الشُّفْعَةَ – وَمِثْلُهُ يَجْهَلُهُ – لَمْ تُسْقَطْ؛ لِأَنَّ الجَهْلَ مِمَّا يُعْذَرُ بِهِ، أَشْبَهَ مَا لَـوْ تَرَكَهَا لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِهَا.

وَمِنَ العُذْرِ أَيْضًا مَا لَوْ عَلِمَ لَيْلًا فَأَخَّرَهُ إِلَىٰ الصَّبِحِ، أَوْ أَخَّرَهُ لِشِدَّةِ جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ حَتَّىٰ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ، أَوْ أَخَرَهُ لِطَهَارَةٍ أَوْ إِغْلَاقِ بَابٍ، أَوْ لِيَخْرُجَ أَوْ عَطَشٍ حَتَّىٰ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ، أَوْ أَخَرَهُ لِطَهَارَةٍ أَوْ إِغْلَاقِ بَابٍ، أَوْ لِيَخُرُجَ مِنَ الحَمَّامِ، أَوْ لِيَعْفِيمَ وَيَأْتِنِي بِالصَّلَاةِ وَسُنَّتِهَا، أَوْ لِيَشْهَدَهَا فِي جَمَاعَةٍ يَخَافُ فَوتَهَا، وَنَحْو ذَلِكَ؛ فَلَا تَسْقُطُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِيَشْهَدَهَا فِي حَاضِرًا عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الأَحْوَالِ، فَمُطَالَبَتُهُ مُمْكِنَةٌ.

الرَّابِعُ: أَخْذُ جَمِيعِ المَبِيعِ دَفْعًا لِضَرَرِ المُشْتَرِي بِتَبْعِيضِ الصَّفَقَةِ فِي حَقِّهِ بِأَخْذِ بَعْضٍ، فَإِنْ طَلَبَ أَخْذَ البَعْضِ مَعَ بَقَاءِ الكُلِّ سَقَطَتْ شُفْعَتُهُ.

وَالشَّفْعَةُ بَيْنَ الشُّفَعَاءِ عَلَىٰ قَدْرِ أَهُلاكِهِمْ؛ لِأَنَّهَا حَقُّ يُسْتَفَادُ بِسَبَبِ المِلْكِ، فَالشَّفَا مُعْلَى عَدْرِ الأَمْلاكِ، وَإِنْ تَرَكَهَا بَعْضُهُمْ فَلَيْسَ لِلْبَاقِي إِلَّا أَخْذُ الجَمِيعِ.

وَإِنْ كَانَ المُشْتَرِي شَرِيكًا فَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الآخَرِ؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي الشَّوِكَةِ، فَتَسَاوَيَا فِي الشَّفْعةِ.

الحَامِسُ: سَبْقُ مِلْكِ الشَّفِيعِ لِرَقَبَةِ العَقَارِ: بِأَنْ كَانَ مَالِكًا لِجُزْءٍ مِنْهُ قَبْلَ البَيْعِ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ ثَبَتَتْ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الشَّرِيكِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِلْكٌ سَابِقٌ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ.

فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدِ اثْنَيْنِ اشْتَرَيَا عَقَارًا مَعًا؛ إِذْ لَا سَبْقَ.



وَتَصَرُّفُ المُشْتَرِي بَعْدَ أَخْذِ الشَّفِيعِ بِالشُّفْعَةِ بَاطِلٌ؛ لِانْتِقَالِ المِلْكِ لِلشَّفِيعِ بِالطَّلَبِ.

وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، وَثُبُوتِ حَقِّ التَّمَلُّكِ لِلشَّفِيعِ لا يَمْنَعُ مِنْ تَصَرُّفِهِ، فَإِنْ بَاعَهُ فَلِلشَّفِيعِ أَخْدُهُ بِأَحَدِ البَيْعَيْنِ.

وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ وَقَفَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ جَعَلَهُ صَدَاقًا وَنَحْوَهُ فَلَا شُفْعَةَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْ وَإِنْ وَإِنْ فَا الضَّرَرُ لَا فِيهِ إِضْ رَارًا بِالمَأْخُوذِ مِنْهُ إِذًا، لِأَنَّ مِلْكَهُ يَزُولُ عَنْهُ بِغَيْرِ عِوَضٍ، وَالضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ.

وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ أَنْ يَدْفَعَ لِلْمُشْتَرِي الشَّمَنَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ العَقْدُ، فَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا فَمِثْلُهُ كَدَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ وَحُبُوبٍ وَأَدْهَانٍ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ الصُّورَةِ وَالقِيمَةِ، فَهُوَ أَوْلَىٰ بِهِ مِمَّا سِوَاهُ.

أَوْ مُتَقَوِّمًا - كَحَيَوَانٍ وَثِيَابٍ وَنَحْوِهَا - فَقِيمَتُهُ؛ لِأَنَّهَا بَدَلُهُ فِي الإِثْلَافِ، وَتُعْبَرُ القِيمَةُ وَقْتَ الشَّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِحْقَاقِ الأَخْذِ، سَوَاءٌ زَادَتْ أَمْ نَقَصَتْ بَعْدَهُ.

فَإِنْ جَهِلَ الشَّمَنَ وَلا حِيلَةَ سَـقَطَتْ الشُّــفْعَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسْـتَحَقُّ بِغَيْرِ بَدَلٍ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَا لَا يَدَّعِيهِ.

وَكَذَا تَسْ قُطُ الشُّ فُعَةُ إِنْ عَجَزَ الشَّ فِيعُ - وَلَـوْ عَنْ بَعْضِ الثَّمَـنِ - وَانْتَظَرَ ثَلَاثَـةَ أَيَّامٍ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُـونُ مَعَهُ نَقْدٌ فَيُمْهَلُ بِقَدْرِ مَا يُعِدُّهُ، وَالشَّلَاثُ يُمْكِنُ الإِعْدَادُ فِيهَا غَالِبًا، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ فِيهَا ثَبتَ عَجْزُهُ.



بَابُ الوَدِيعَةِ

الوَدِيعَةُ: مِنْ وَدَعَ الشَّيْءَ، إِذَا تَرَكَهُ؛ لِأَنَّهَا مَثْرُوكَةٌ عِنْدَ المُودَعِ. وَالإِيدَاعُ: تَوْكِيلٌ فِي الحِفْظِ تَبَرُّعًا، وَالاسْتِيدَاعُ: تَوَكُّلُ فِيهِ كَذَلِكَ.

وَالأَصْلُ فِيهَا الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ﴾ إِنَالَتَهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلأَمَننَتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ [النَّمَّا : ١٥٨].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَيُوَّدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ آمَنَتَهُۥ ﴾ [الثَّنَة : ٢٨٣]

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنِ اثْتَمَنَكَ..»(١) الحديث.

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ جَوَازِ الإِيدَاعِ وَالاسْتِيدَاعِ. وَقَبُولُهَا مُسْتَحَبُّ لِمَنْ يَعْلَم مِنْ نَفْسِهِ الأَمَانَةَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ قَضَاءِ حَاجَةِ المُسْلِمِ وَمَعُونَتِهِ، وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَىٰ رَبِّهَا.

يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا كَوْنُهَا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ لِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنْ الوَكَالَةِ.

فَلُوْ أَوْدَعَ مَالَهُ لِصَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ سَفِيهٍ فَأَتْلَفَهُ فَلَا ضَمَانَ لِتَفْرِيطِهِ بِدَفْعِهِ إِلَىٰ أَحَدِهِمْ.

وَكَذَا لَوْ أَنَّ صَغِيرًا مُمَيِّزًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ لِسَفَهِ أَوْدَعَ عِنْدَ

 ⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في التاريخ (٤/ ٣٦٠)، وأبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)،
 والحاكم (٢/ ٥٣) وقال: صحيح علىٰ شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه العلامة
 الألباني كَيْلَاللهُ في الصحيحة (٤٢٣).

رَجُلٍ وَدِيعَةً فَتَلِفَتْ عِنْدَ المُسْتَوْدَعِ وَلَوْ بِلَا تَعَدُّ وَلَا تَفْرِيطٍ ضَمِنَهَا المُسْتَوْدَعُ الْأَنَّهُ أَخَذَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ شَرْعِيِّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ غَصَبَهُ ، وَلا يَبُرأُ المُسْتَوْدَعُ مِنْ صَغِيرٍ وَنَحْوِهِ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ إِلَىٰ وَلِيَّهِ كَدَيْنِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ المَحْجُورُ عَلَيْهِ لَحِظَهُ مُمَيِّزًا مَأْذُونًا لَهُ فِي الإِيدَاعِ ، أَوْ يَخَافُ الآخِذُ هَلاكَهَا مَعَهُ ، فَيَأْخُذَهَا لَحِظَهُ مُمَيِّزًا مَأْذُونًا لَهُ فِي الإِيدَاعِ ، أَوْ يَخَافُ الآخِذُ هَلاكَهَا لِمَعْهُ ، فَيَأْخُذَهَا مِنْهُ لِحِفْظَهُ لِرَبِّهِ وَلَلْمَالِ الضَائِعِ وَالمَوْجُودِ فِي مَهْلِكَة إِذَا أَخَدَهُ لِذَلِكَ – أَيْ لِيَحْفَظَهُ لِرَبِّهِ – وَتَلِفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ رَدِّهِ ، وَكَذَا لَوْ أَخَذَ إِنْسَانٌ المَالَ مِنَ الغَاصِبِ تَخْلِيصًا لَهُ لِيَرُدَّهُ إِلَىٰ مَالِكِهِ فَتَلِفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ رَدِّهِ ، التَّمَكُن لَمْ يَضْمَنُهُ ، لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ .

مَا يَلْزَمُ الْمُودَعَ فِعْلُهُ:

وَيَلْزَمُ المُودَعَ حِفْظُ الوَدِيعَةِ فِي حِرْزِ مِثْلِهَا عُرْفًا، بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ كَزَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ وَخَازِنِهِ الَّذِي يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَىٰ أَحَدِهِمْ، فَقَامَهُ كَزَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ وَخَازِنِهِ الَّذِي يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَىٰ أَحَدِهِمْ، فَقَامَتُ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ عَادَةً، أَشْبَهَ مَا لَوْ سَلَّمَ المَاشِيَةَ إِلَىٰ الرَّاعِي.

وَإِنْ عَيَّنَ صَاحِبِهَا الحِرْزَ فَأَحْرَزَهَا بِدُونِهِ ضَمِنَ، سَوَاءٌ رَدَّهَا إِلَيْهِ أَمْ لا؛ لِمُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي حِفْظِ مَالِهِ.

وَإِنْ أَحْرَزَهَا بِمِثْلِهِ أَوْ أَحْرَزَ مِنْهُ فَلا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَقْيِيدَهُ بِهَذَا الحِرْزِ يَقْتَضِي مَا هُوَ مِثْلَهُ، فَمَا فَوْقَهُ مِنْ بَابٍ أَوْلَىٰ.

وَإِنْ عَيَّنَ جَيْبَهُ، بِأَنْ قَالَ: احْفَظْهَا فِي جَيْبِكَ فَتَرَكَهَا فِي كُمِّهِ أَوْ يَلِهِ ضَمِنَ؛ لِأَنَّ الجَيْبَ أَحْرَزُ، وَرُبَّمَا نَسِيَ فَسَقَطَ مَا فِي كُمِّهِ أَوْ يَلِهِ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ، فَإِذَا



قَالَ: اثْرُكْهَا فِي كُمِّكَ أَوْ يَدِكَ فَتَرَكَهَا فِي جَيْبِهِ، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ أَحْرَزُ، وَإِنْ قَالَ: اثْرُكْهَا فِي يَدِكَ، فَتَرَكَهَا فِي كُمِّهِ أَوْ بِالعَكْسِ، أَوْ قَالَ: اثْرُكْهَا فِي بَيْتِكَ فَشَدَّهَا فِي ثِيَابِهِ وَأَخْرَجَهَا، ضَمِنَ؛ لِأَنَّ البَيْتَ أَحْرَزُ.

وَإِنْ دَفَعَهَا لِعُذْرٍ إِلَىٰ أَجْنَبِيِّ ثِقَةٍ، أَوْ إِلَىٰ حَاكِمٍ فَتَلِفَتْ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ وَلَمْ يُفَرِّطْ.

وَإِنْ نَهَاهُ مَالِكُهَا عَنْ إِخْرَاجِهَا مِنَ الحِرْزِ، فَأَخْرَجَهَا لِطُرُوءِ شَيْءٍ، الغَالِبُ مِنْـهُ الهَلَاكُ، كَحَرِيقٍ وَنَهْـبٍ، فَتَلِفَتْ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِتَعَيُّنِ نَقْلِهَا؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهَا تَضْيِيعًا لَهَا.

وَإِنْ تَرَكَهَا وَلَـمْ يُخْرِجْهَا مَعَ طُرُوءِ مَا الغَالبُ مَعَهُ الهَلَاكُ فَتَلِفَتْ ضَمِنَ يَتَفْرِيطِهِ.

وَكَـذَا لَوْ أَخْرَجَهَا لِغَيْرِ خَوْفٍ فَتَلِفَتْ ضَمِنَ، سَـوَاءٌ أَخْرَجَهَا إِلَىٰ مِثْلِهِ أَوْ أَحْرَزَ مِنْهُ؛ لِمُخَالَفَةِ رَبِّهَا بِلَا حَاجَةٍ.

وَإِنْ قَـالَ لَهُ رَبُّهَا: لا تُخْرِجْهَا وَلَوْ خِفْتَ عَلَيْهَا، فَحَصَلَ خَوْفٌ وَأَخْرَجَهَا أَوْ لا فَتَلِفَتْ لَمَ مُثَقِلُ أَمْرَ صَاحِبهَا لِنَهْيِهِ عَنْ إِخْرَاجِهَا مَعَ الخَوْفِ، كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِإِتْلَافِهَا، وَإِنْ أَخْرَجَهَا فَقَـدْ زَادَهُ خَيْرًا وَحِفْظًا، كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ: أَتْلِفْهَا، فَلَمْ يُتْلِفْهَا.

وَإِنْ ٱلْقَاهَا عِنْدَ هُجُومِ نَاهِبٍ وَنَحْوِهِ إِخَفَاءً لَهَا لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ هَذَا عَادَةُ النَّاسِ فِي حِفْظِ أَمْوَ الِهِمْ.



وَإِنْ لَـمْ يَعْلِـفْ البَهِيمَةَ حَتَّىٰ مَاتَتْ جَوْمًا أَوْ عَطَشًا ضَمنَهَا؛ لِأَنَّ عَلْفَهَا وَسَفْيَهَا مِنْ كَمَالِ الحِفْظِ الَّذِي التُزَمَةُ بِالاسْتِيدَاعِ؛ إِذِ الحَيَوَان لَا يَبْقَىٰ عَادَةً بِدُونِهَا.

وَإِنْ نَهَاهُ المَالِكُ عَنْ عَلْفِهَا لَمْ يضمَنْ؛ لِإِذْنِهِ فِي إِتْلَافِهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَمَرَهُ بِقَتْلِهَا، لَكِنْ يَأْتُمُ بِتَرْكِ عَلْفِهَا إِذًا لِحُرْمَةِ الحَيَوَانِ.

سَفَّرُ الْمُودَعِ :

إِذَا أَرَادَ المُودَعُ السَّفَرَ رَدَّ الوَدِيعَةَ إِلَىٰ مَالِكِهَا أَوْ إِلَىٰ مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ-أَيْ مَال مَالِكِهَا أَوْ إِلَىٰ مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ-أَيْ مَال مَالِكِهَا - عَادَةً كَرَوْجَتِه أَوْ وَكِيلِهِ ؟ لِأَنَّ فِيهِ تَخَلُّصًا لَهُ مِنْ دَرْكِهَا، وَإِيصَالًا لِلْحَقِّ إِلَىٰ مُسْتَحِقِّهِ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَىٰ حَاكِمٍ إِذًا ضَمِنَ ؟ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَىٰ رَشِيدٍ حَاضِرٍ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَنْ لَمْ يَجِدْ مَالِكَهَا وَلا وَكِيلَهُ وَلا مَنْ يَحْفَظ مَالَـهُ عَادَةً، وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهَا مَعَهُ فِي السَّفَرِ، وَلَمْ يَنْهَهُ مَالِكُهَا عَنْهُ، سَافَرَ بِهَا وَلا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ، وَلِأَنَّ القَصْدَ الحِفْظُ، وَهُوَ مَوْجُودٌ هُنَا.

وَإِنْ خَافَ عَلَيْهَا دَفَعَهَا لِلْحَاكِمِ لِقِيَامِهِ مَقَامَ صَاحِبِهَا عِنْدَ غَيْبَتِهِ، وَلِأَنَّ فِي السَّفَرِ بِهَا غَرَرًا وَمُحَاطَرَةً؛ لِأَنَّهُ عُرْضَةٌ لِلنَّهْبِ وَغَيْرِهِ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ دَفْعِهَا لِلحَاكِمِ فَلِثِقَةٍ، كَمَنْ حَضَرَهُ المَوْتُ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنَ السَّـفَرِ وَالمَوْتِ سَبَبٌ لِخُرُوجِ الوَدِيعَةِ عَنْ يَلِهِ، وَرُوِيَ: «أَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ كَانَ عِنْدَهُ وَدَائِعُ، فَلَمَّا أَرَادَ الهِجْرَةَ أَوْدَعَهَا عِنْدَ أُمَّ أَيْمَنَ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يُرَدَّهَا إِلَىٰ أَهْلِهَا» (١٠.

⁽١) حسن: أخرجه البيهقي (٦/ ٢٨٩)، وحسنه العلامة الألباني كَثِيَّلَهُ في الإرواء (١٥٤٦).



وَلَا يَضْمَنُ مُسَافِرٌ أُودِعَ وَدِيعَةً فِي سَفَرٍ فَسَافَرَ بِهَا فَتَلِفَتْ بِالسَّفَرِ؛ لِأَنَّ إِيدَاعَهُ فِي هَذِهِ الحَال يَقْتَضِي الإِذْنَ فِي السَّفَرِ بِهَا.

وَإِنْ تَعَدَّىٰ المُودَعُ فِي الوَدِيعَةِ، بِأَنْ أُودِعَ دَابَّةً فَرَكِبَهَا لِغَيْرِ نَفْعِهَا، أَيْ: عَلَفهَا وَسقيهَا.

أَوْ أُودِعَ ثَوْبًا فَلَبِسَهُ لِغَيْرِ خَوْفٍ مِنْ عِثِّ أَوْ نَحْوِهِ.

أَوْ أُودِعَ دَرَاهِمَ فَأَخْرَجَهَا مِنْ محْرز ثُمَّ رَدَّهَا إِلَىٰ حِرْزِهَا، أَوْ رَفَعَ الخَتْمَ عَنْ كَيْسِهَا، أَوْ كَانَتْ مَشْدُودَةً فَأَزَالَ الشَّدَّ ضَمِنَ، خَرَّجَ مِنْهَا شَيْئًا أَوْ لا؛ لِهَتْكِ الحِرْزِ.

أَوْ خَلَطَهَا بِغَيْرِ مُتَمَيِّزٍ كَدَرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ، وَزَيْتٍ بِزَيْتٍ مِنْ مَالِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَضَاعَ البَعْضُ وَلَمْ يَدْرِ أَيّهُمَا ضَاعَ البَعْضُ وَلَمْ يَدْرِ أَيّهُمَا ضَاعَ ضَمِنَ أَيْضًا.

وَإِنْ خَلَطَهَا بِمُتَمَيِّزٍ كَدَرَاهِمَ بِدَنَانِير لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِنْ أَخَـذَ دِرْهَمًا مِنْ غَيْرِ محرزه ثُمَّ رَدَّهُ فَضَاعَ الكُلُّ، ضَمِنَهُ وَحْدَهُ، وَإِنْ رَدَّ بَدَلَهُ غَيْر مُتَمَيِّز ضَمِنَ الجَمِيعَ.

وَوَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّهَا فَوْرًا؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ مَحْضَةٌ، وَقَدْ زَالَتْ بِالتَّعَدِّي.

وَلَا تَعُودُ أَمَانَةٌ بِغَيْرِ عَقْدٍ جَدِيدٍ، كَأَنْ رَدَّهَا إِلَىٰ صَاحِبِهَا، ثُمَّ رَدَّهَا صَاحِبُهَا إِلَىٰ صَاحِبِهَا، ثُمَّ رَدَّهَا صَاحِبُهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا وَدِيعَةٌ ثَانِيَةٌ.



وَإِنْ قَالَ المَالِكُ: كُلَّمَا خُنْتَ، ثُمَّ عُدْتَ إِلَىٰ الأَمَانَةِ فَأَنْتَ أَمِينٌ صَحَّ؛ لِصِحَّةِ تَعْلِيقِ الإِيدَاعِ عَلَىٰ الشَّرْطِ كَالوَكَالَةِ.

المُودَعُ أَمِينٌ :

وَالمُودَعُ أَمِينٌ لا يَضْمَنُ، إِلا إِنْ تَعَدَّىٰ أَوْ فَرَّطَ أَوْ خَانَ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ سَمَّاهَا أَمَانَةً، وَالضَّمَانُ يُنَافِي الأَمَانَةَ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «مَنْ أُودِعَ وَدِيعَةً فَلا ضَمَانَ عَلَيْهِ» (١٠).

وَلِثَلَّا يَمْتَنِعَ النَّاسُ مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا مَعَ مَسِيسِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا. وَإِنْ ذَهَبَتْ الوَدِيعَةُ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ لَمْ يَضْمَنْهَا.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ المُودَعِ فِي تَلَفِهَا وَعَدَمِ التَّفْرِيطِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ وَالأَصْلُ بَرَاءَتُهُ، لَكِنْ إِنِ ادَّعَىٰ التَّلْفَ بِظَاهِرٍ كُلِّفَ بِهِ بِبَيِّنَةً، ثُمَّ قُبِلَ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ.

وَإِنِ ادَّعَىٰ الرَّدَّ بَعْدَ مَطْلِهِ بِلَا عُذْرٍ أَوْ بَعْدَ مَنْعِهِ مِنْهَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَا بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالغَاصِبِ.

وَإِنْ مَاتَ المُودَعُ وَادَّعَىٰ وَارِثُهُ الرَّدَّ مِنْهُ - أَيْ مِنْ وَارِثِ المُودَعِ - لِرَبِّهَا

⁽١) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٤٠١)، وحسنه العلامة الألباني كَيْلِلُهُ في الإرواء (١٥٤٧).



أَوْ مِنْ مُورِّ ثِهِ، وَهُوَ المودعُ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَا بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا لَمْ يَأْتَمِنْهُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ المودع.

وَكَذَا كُلُّ أَمِينٍ، كَوَكِيلٍ وَشَرِيكٍ وَنَحْوِهِمَا.

وَحَيْثُ أَخَّرَ رَدَّهَا بَعْدَ طَلَبِ بِلا عُذْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهَا مُؤْنَةٌ ضَمِنَ مَا تَلِفَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مُحَرَّمًا بِإِمْسَاكِهِ مِلْكَ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ، أَشْبَهَ الغَاصِبَ. وَيُمْهَلُ لِأَكْلِ وَنَوْمٍ وَهَضْمٍ طَعَامٍ بِقَدْرِهِ.

وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَىٰ دَفْعِهَا لِغَيْرِ رَبِّهَا لَمْ يَضْمَنْ، كُمَا لَوْ أَخَذَهَا مِنتُه قَهْرًا؛ لِأَنَّ الإِكْرَاهَ عُذْرٌ يُبِيحُ لَهُ دَفْعَهَا.

وَإِنْ قَالَ لَهُ: عِنْدِي أَلْفٌ وَدِيعَةً، ثُمَّ قَالَ: قَبَضَهَا، أَوْ تَلِفَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ ظَنَنْتُهَا بَاقِيَةً، ثُمَّ عَلِمْتُ تَلَفَهَا صُدِّقَ بِيَمِينِهِ وَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا ثَبَتَتْ الوَدِيعَةُ ثَبَتَتْ أَحْكَامُهَا.

وَإِنْ قَالَ: قَبَضْتُ مِنْهُ ٱلْفاً وَدِيعَةً فَتَلِفَتْ، فَقَالَ المُقِرُّ لَهُ: بَلْ قَبَضْتَهَا مِنِّي غَصْبًا أَوْ عَارِيَةً ضَمِنَ مَا أُقِرَّ بِهِ، وَقُبِلَ قَوْلُ المُقِرِّ لَهُ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي قَبْضِ مَالِ الغَيْرِ الضَّمَانُ.

وَإِنْ قَالَ: لَمْ تُودِعْنِي، ثُمَّ ثَبَتَتْ الوَدِيعَةُ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَادٍ، ثُمَّ ادَّعَىٰ رَدًّا أَوْ تَلَفًا سَابِقَيْنِ لِجُحُودِهِ لَمْ يُقْبَلَا وَلَوْ بِبِيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلبَيِّنَةِ، وَإِنْ شَهِدَتْ بِأَحَدِهِمَا وَلَمْ تَعَيَّنْ وَفْتًا لَمْ تُسْمَعْ.



وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُ المُودِعِينَ نَصِيبَهُ مِنْ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ يَنْقَسِمُ بِلَا ضَرَرٍ أَخَذَهُ، أَيْ: أَخَذَ نَصِيبَهُ، فَيُسَلَّمُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ مُمْكِنَةٌ بِغَيْرِ ضَرَرٍ وَلَا غَبْنِ.

وَلِلمُسْتَوْدَعِ وَالمُضَارِبِ وَالمُرْتَهِنِ وَالمُسْتَأْجَرِ إِذَا غُصَبَتْ العَيْنُ مِنْهُمْ مُطَالَبَةُ خَاصِبِ العَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِحِفْظِهَا، وَذَلِكَ مِنْهُ، وَإِنْ صَادَرَها سُلْطُانٌ أَوْ أَخَذَهَا مِنْهُ قَهْرًا لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِذَا مَاتَ، وَثَبَتَ أَنَّ عِنْدَهُ وَدِيعَةً لَمْ تُوجَدْ فَهِيَ دَيْنٌ عَلَيْهِ. وَيَعْمَلُ بِخَطِّهِ عَلَىٰ كِيسٍ وَنَحْوِهِ أَنَّ هَذَا وَدِيعَةٌ لِفُلانٍ.





بَابُ إِحْيَاءِ الْمُوَاتِ

المَوَاتُ: هِيَ الأَرْضُ الخَرَابُ الدَّارِسَةُ الَّتِي لَمْ يَجْرِ عَلَيْهَا مِلْكٌ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيهَا أَثَرُ عِمَارَةٍ فَتُمْلَكُ بِالإِحْيَاءِ.

أَوْ وُجِدَ فِيهَا أَثَرُ مِلْكِ أَوْ عِمَارَةٍ، كَالخرب الَّتِي ذَهَبَتْ أَنْهَارُهَا وَانْدَرَسَتْ أَقُارُهَا، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ كَآثَارِ الرُّومِ وَمَسَاكِنِ ثَمُودَ، مُلِكَتْ بِالإِحْيَاءِ؛ لِأَنْهَا فِي دَارِ الإِسْلَامِ، فَتُمْلَكُ كَاللَّقَطَةِ. فَمَنْ أَحْيَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا مَلَى ثَلِي وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا مَنْ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا مَلَى مُلَكَةُ، سَوَاءٌ أَذِنَ فِيهِ الإِمَامُ أَمْ لَا، كَأَخْذِ المُبَاحِ، لِحَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ تَعَلَّكُهُ مَلْكُةً، مَنْ أَخْيَا أَزْضًا مَيْتَةً فَهِي لَهُ وَلَيْسَ لِعْرِقِ ظَالِم حَقُّ » (١٠).

وَيَمْلِكُ هُ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْدِنِ جَامِدٍ كَذَهَبٍ وَفِضَةٍ وَحَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الأَرْضِ، فَتَبِعَهَا فِي المِلْكِ كَمَا لَوِ اشْتَرَاهَا، بِخِلَافِ الرِّكَازِ؛ لِأَنَّهُ مُودَعٌ الأَرْضِ، فَتَبِعَهَا فِي المَعْدِنِ الظَّهِرِ، إِذَا ظَهَرَ بِإِظْهَارِهِ فِيهَا لِلنَّقْلِ، وَلَيْسَ مِنْ أَجْزَاثِهَا، وَهَذَا فِي المَعْدِنِ الظَّهِرِ، إِذَا ظَهَرَ بِإِظْهَارِهِ وَحَفْرِهِ، وَأَمَّا مَا كَانَ ظَاهِرًا فِيهَا قَبْلَ إِحْيَائِهَا فَلا يُمْلَكُ؛ لِأَنَّهُ قَطْعٌ لِنَفْعٍ كَانَ وَاصِلًا لِلْمُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ مَا ظَهَرَ بِإِظْهَارِهِ فَلَمْ يَقْطَعْ عَنْهُمْ شَيْنًا.

وَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا، فَعَلَيْهِ خَرَاجُ مَا أَحْيَا مِنْ مَوَاتٍ عَنْوَةً؟ لِأَنَّهَا لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا تُقَرُّ فِي يَدِ غَيْرِهِمْ بِدُونِ خَرَاجٍ، وَأَمَّا غَيْرُ العَنْوَةِ كَأَرْضِ الصَّلْح، وَمَا أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ، فَالذِّمِّيِّ فِيهِ كَالمُسْلِمِ.

⁽١) حسن: رواه الدارقطني (١٣٧٨)، والبيهقي في: «الكبرئ» (٦/ ١٤٢)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الجامع الصغير (٧٥٦٧).



لا مَا فِيهِ مِنْ مَعْدِن جَارٍ، كَنَفْطٍ وَقَارٍ، وَمَا نَبَتَ فِيهِ مِنْ كَلَإٍ أَوْ شَجَرٍ؛ لِحَدِيثِ: «النَّاسُ شُرَكاءٌ فِي ثَلَاثٍ: فِي المَاءِ وَالكَلَإِ وَالنَّارِ» (١٠).

وَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَجْزَاءِ الأَرْضِ، فَلَمْ تُمْلَكْ بِمِلْكِهَا كَالْكَنْزِ، وَلِكِنَّهُ أَحَقُّ بِهِ، لِحَدِيثِ: «مَنْ سَبَقَ إِلَىٰ مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ فَهُو لَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد. وَفِي لَفْظٍ: «فَهُوَ لَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد. وَفِي لَفْظٍ: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» (٬٬).

مَا يَحْصُلُ بِهِ الإِحْيَاءُ:

وَيَحْصُلُ إِحْيَاءُ الأَرْضِ المَوَاتِ بِمَا يَلِي:

١- إِمَّا بِحَائِطٍ مَنِيعٍ بِمَا جَرَتْ العَادَةُ بِهِ، سَوَاءٌ أَرَادَهَا لِلبِنَاءِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ
 صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَىٰ أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ" (١٠).

أَوْ إِجْرَاءِ مَاءٍ لا تُرْرَعُ إِلَّا بِهِ: لِأَنَّ نَفْعَ الأَرْضِ بِذَلِكَ أَكْثَرُ مِنَ الحَائِطِ،
 وَكَذَا حَبْسُ مَاءٍ لَا تُزْرَعُ مَعَهُ، كَأَرْضِ البَطَائِحِ الَّتِي يُفْسِدُهُا غَرَقُهَا بِالمَاءِ
 لِكَثْرِتِهِ، فَإِحْيَاؤُهَا بِسَدِّهِ عَنْهَا، بِحَيْثُ يُمْكِنُ زَرْعُهَا، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ
 الإحْيَاءِ المَذْكُورِ فِي الحَدِيثِ.

٣- أَوْ غَرْسِ شَجَرِ فِيهَا: لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلبَقَاءِ، كَبِنَاءِ الحَائِطِ.

⁽١) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٤٧٢)، وضعفه العلامة الألباني كِثَالِمُهُ في الإرواء (١٥٥١).

⁽٢) ضعيف: رواه أبو داود (٣٠٧١)، وضعفه العلامة الألباني كِثَلِلَهُ في الإرواء (١٥٠٢).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٠٧٧) وأحمـد (٢٠١٣٠) وغيرهما وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٥٥٤).



لَوْ حَفْرٍ بِثْرٍ فِيهَا، فَيَصِلُ إِلَىٰ مَائِهِ، أَوْ حَفْرِ نَهْرٍ. فَإِنْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا، بِأَنْ أَدَارَ
 حَوْلَهُ أَحْجَارًا أَوْ تُرَابًا أَوْ شَوْكًا أَوْ حَائِطًا غَيْر مَنِيعٍ لَمْ يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّ المُسَافِرَ
 قَدْ يَنْزِلُ مَنْزِلًا وَيَحُوطُ عَلَىٰ رَحْلِهِ بِنَحْوِ ذَلِكَ.

أَوْ حَفَرَ بِثْرًا لَمْ يَصِلْ مَاؤُهَا لَمْ يَمْلِكُهَا. أَوْ سَقَىٰ شَجَرًا مُبَاحًا، كَزَيْتُونِ وَنَحْوِهِ، أَوْ أَصْلَحَهُ وَلَمْ يُرْكِبْهُ- أَيْ: يُطْعِمْهُ- لَمْ يَمْلِكُهُ قَبْلَ إِحْيَاثِهِ؛ لِأَنَّ المَوَاتَ إِنَّمَا يُمْلَكُ بِالإِحْيَاءِ وَلَمْ يُوجَدْ.

لَكِنَّهُ أَحَتُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَوَارِثُهُ بَعْدَهُ أَحَتُّ بِهِ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ، فَإِنْ أَعْطَاهُ أَحَدًا كَانَ لَهُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الحَقِّ آثَرَهُ بِهِ وَأَقَامَهُ مَقَامَهُ فِيهِ.

وَمَنْ سَبَقَ إِلَىٰ مُبَاحٍ فَهُوَ لَهُ، كَصَيْدٍ وَعَنْبَرٍ وَلُؤْلُوْ وَمُرْجَانٍ وَحَطَبٍ وَثَمَرٍ وَمَنْبُوذٍ رَغْبَةً عَنْهُ، كَالنَّنَارِ فِي الأَعْرَاسِ وَنَحْوِهَا، وَمَا يَتْرُكُهُ حَصَّادٌ وَنَحْوُهُ مِنْ زَرْعِ وَثَمَرٍ رَغْبَةً عَنْهُ.

فَإِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ قُسِمَ بَيْنَهُمَا لِاسْتِوَاثِهِمَا فِي السَّبَبِ.

وَالمِلْكُ مَقْصُورٌ فِيهِ عَلَىٰ القَـدْرِ المَأْخُوذِ، فَلَا يَمْلِكُ مَـا لا يَحُوزُهُ وَلَا يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْهُ.

وَيَمْلِكُ المُحْيِي حَرِيمَ البِنْوِ العَادِيَّةِ -أي: القَدِيمَة -، خَمْسِينَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ إِذَا كَانَتْ انْطَمَّتْ وَذَهَبَ مَاؤُهَا، فَجَدَّدَ حَفْرَهَا وَعِمَارَتَهَا، أَوِ انْقَطَعَ مَاؤُهَا فَاسْتَخْرَجَهُ.



وَحَرِيمُ البَدِيَّةِ - المُحْدَثَةِ - نِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا.

وَحَرِيمُ شَجَرَةٍ: قَدْرُ مَدِّ أَغْصَانِهَا، وَحَرِيمُ دَارٍ مِنْ مَوَاتِ حَوْلِهَا مَطْرَحُ تُرَابِ وَكِنَاسَةٍ وَثَلْجٍ وَمَاءِ مِيزَابٍ وَمَمَرِّ إِلَىٰ بَابِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ يَرْتَفِقُ بِه سَاكِنُهَا.

وَلَا حَرِيمَ لِدَارٍ مَحْفُوفَةٍ بِمِلْكٍ، وَيَتَصَرَّفُ فِي كُلِّ مِنْهُمْ بِحَسَبِ العَادةِ.

وَلِلْإِمَامِ إِقْطَاعُ مَوَاتٍ لِمَنْ يُحْيِيهِ : « لِأَنَّهُ صَأَلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الحَارِثِ العَقِيقَ » (۱).

وَلَا يَمْلِكُهُ بِالإِقْطَاعِ، بَلْ هُوَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِذَا أَحْيَاهُ مَلَكَهُ.

وَلِلْإِمَامِ أَيْضًا إِقْطَاعُ غَيْرِ مَوَاتٍ تَمْلِيكًا وَانْتِفَاعًا لِلْمَصْلَحَةِ.

وَلَهُ إِقْطَاعُ الجُلُوسِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الطُّرُقِ الوَاسِعَةِ، وَرَحْبَةِ مَسْجِدٍ غَيْر مَحُوطَةٍ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْذَنْ فِيمَا لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ، فَضْلًا عَمَّا فِيهِ مَضَرَّةٌ.

وَيَكُونُ المُقْطَعُ لَهُ أَحَقُّ بِجُلُوسِهَا، وَلا يَزُولُ حَقَّهُ بِنَقْلِ مَتَاعِهِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَقَّ بِإْقَطَاعِ الإِمَامِ، وَلَهُ التَّظْلِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِمَا لَيْسَ بِبِنَاءِ بِلا ضَرَدٍ، وَيُسَمَّىٰ هَذَا إِقْطَاعَ إِرْفَاقٍ.

وَمِنْ غَيْرٍ إِقْطَاعٍ لِلطُّرُقِ الوَاسِعَةِ وَالرَّحْبَةِ غَيْرِ المَحُوطَةِ الحَقُّ لِمَنْ سَبَقَ

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٣٠٦٣)، وحسنه العلامة الألباني كِيْمَاللهُ في الإرواء (٣/ ٣١٣).



بِالجُلُوسِ مَا بَقِيَ قُمَاشُهُ فِيهَا وَإِنْ طَالَ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ إِلَىٰ مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ، فَلَمْ يُمْنَعْ، فَإِذَا نَقَلَ مَتَاعَهُ كَانَ لِغَيْرِهِ الجُلُوسُ.

وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ فَأَكْثَرَ إِلَيْهَا وَضَاقَتْ اقْتَرَعَا؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي السَّبْقِ، وَالقُرْعَة مُمَيِّزَةٌ. وَلِلإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ حِمَىٰ مَرْعَىٰ، أَيْ: أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ مَرْعَىٰ لِدَوَابِّ المُسْلِمِينَ الَّتِي يَقُومُ بِحِفْظِهَا، كَحَيْلِ الْجِهَادِ وَالصَّدَقَةِ مَا لَمْ يَضُرَّهُمْ بِالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ؛ لِمَا رَوَىٰ عُمَرُ سَيَظَيْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ لِمَا رَوَىٰ عُمَرُ سَيَظِيْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَىٰ النَّقِيعَ لِخَيْلِ المُسْلِمِينَ »(١).

وَمَا حَمَاهُ النَّبِيُّ صَلَّالَلَاءَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ، وَمَا حَمَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الأَثِمَّةِ يَجُوزُ نَقْضُهُ.

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَرْبَابِ الدَّوَابِّ عِوَضًا عَن مَرْعَىٰ مَوَاتِ أَوْ حِمِّىٰ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَكَ النَّاسَ فِيهِ.

وَمَـنْ جَلَـسَ فِي نَحْوِ جَامِعٍ لِفَتْوَىٰ أَوْ إِقْرَاء فَهُوَ أَحَقُّ بِمَكَانِهِ مَا دَامَ فِيهِ أَوْ غَابَ لِعُذْرِ وَعَادَ قَرِيبًا.

وَمَنْ سَبَقَ إِلَىٰ رِبَاطٍ، أَوْ نَزَلَ فِقِيهٌ بِمَدْرَسَةٍ، أَوْ صُوفِيٌّ بِحَانقَاه لَمْ يَبْطُلُ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ مِنْهُ لِحَاجَةٍ.



⁽١) رواه أبو عبيد في الأموال (٢/ ٦٦٦).



بَابُ الجَعَالَةِ

الجَعَالَةُ: هِيَ جَعْلُ مَالِ مَعْلُوم لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلًا مُبَاحًا، وَلَوْ مَجْهُولًا، كَقَوْلِهِ: مَنْ رَدَّ لُقَطَتِي، أَوْ بَنَىٰ لِي هَذَا الحَائِطَ، أَوْ أَذَّنَ بِهَذَا المَسْجِد شَهْرًا فَلَهُ كَذَا.

فَلا يُشْتَرَطُ العِلْمُ بِالعَمَلِ وَلَا المُدَّةِ، وَيَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا هُنَا، كَمَنْ خَاطَ لِي هَذَا الثَّوْبَ فِي يَوْم كَذَا، بِخِلَافِ الإِجَارَةِ.

وَلَهُ تَعْيِينُ العَامِلِ لِلْحَاجَةِ، وَيَقُومُ العَمْلُ مَقَامَ القَبُولِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَالوَكَالَةِ.

وَالأَصْـلُ فِيهَـا قَوْلُـهُ تَعَالَـىٰ: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِـ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [مُثَنَّتُكَ : ١٧]، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ تَعَلِظُتُهُ: ﴿فِي رُقْيَةِ اللَّدِيغِ عَلَىٰ قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ»(١).

وَلِأَنَّ الحَاجَةَ تَدْعُو إِلَىٰ ذَلِكَ فِي رَدِّ الضَّالَّةِ وَنَحْوِهَا، وَلَا تَجُوزُ الإِجَارَةُ عَلَيْهِ لِلجَهَالَةِ، فَدَعَتْ الحَاجَةُ إِلَىٰ العِوَضِ مَعَ جَهَالَةِ العَمَلِ.

فَمَنْ فَعَلَ العَمَلَ بَعْدَ أَنْ بَلَغَهُ الجُعْلُ اسْتَحَقَّهُ كُلَّهُ لِمَا تَقَدَّمَ، لِاسْتِقْرَادِهِ بِتَمَامِ العَمَلِ، كَالرِّبْحِ فِي المُضَارَبَةِ.

وَإِنْ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ العَمَلِ اسْتَحَقَّ حِصَّةَ تَمَامِهِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ عَنْهُ عِوَضًا لِتَبَرُّعِهِ بِهِ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۲۲۷٦)، ومسلم (۲۰۰۱).

وَبَعْدَ فَرَاغِ العَمَلِ لَمْ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا لِذَلِكَ.

وَالجَعَالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ، لِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُهَا كَالمَضَارَبَةِ.

فَإِنْ فَسَخَ الجَاعِلُ قَبْلَ تَمَامِ العَمَلِ لَزِمَهُ لِلْعَامِلِ أُجْرَةُ المِثْلِ لِمَا عَمِلَ ؟ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِعِوَضٍ لَمْ يُسَلَّمْ لَهُ، وَلا شَيْءَ لِمَا يَعْمَلُهُ بَعْدَ الفَسْخِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونِ فِيهِ.

وَإِنْ فَسَخَ العَامِلُ قَبْلَ تَمَامِ العَمَلِ فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ؛ حَيْثُ لَمْ يَأْتِ بِمَا شُرِطَ عَلَيْهِ.

وَإِنَّ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الجُعْلِ أَوْ قَدْرِهِ قُبِلَ قَوْلُ الجَاعِلِ؛ لأَنَّـهُ مُنْكِزٌ، وَالأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ.

وَإِنْ زَادَ جَاعِلٌ فِي جُعْلِ، أَوْ نَقْصَ مِنْهُ قَبْلَ شُرُوعٍ فِي عَمَلٍ جَازَ وَعُمِلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ جَائِزٌ كَالمُضَارَبَةِ.

وَمَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا بِإِذْنِهِ مِنْ غَيْرِ أُجْرَةٍ أَوْ جَعَالَةٍ فَلَهُ أُجْرَةً مِثْلِهِ لِدَلالَةِ العُرْفِ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا شَــَىْءَ لَـهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ؛ حَيْثُ بَـذَلَ مَنْفَعَتَهُ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّهُ، وَلِئَلًا يَلْزَمُ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ وَلَمْ تَطِبْ بِهِ نَفْسُهُ.

إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

الأُولَىٰ: أَنْ يُخَلِّصَ مَتَاعَ غَيْرِهِ مِنْ مَهْلِكِهِ، كَغَرِقٍ وَفَمِّ سَبُعٍ وَفَلَاةٍ يَظُنُّ



هَلَاكَهُ فِي تَرْكِهِ، فَلَهُ أُجْرَةُ مِثْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ رَبُّهُ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَىٰ هَلَاكَهُ وَتَلَفَهُ عَلَىٰ مَالِكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ رَبُّهُ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَىٰ هَلَاكَهُ وَتَلَفَهُ عَلَىٰ مَالِكِهِ، وَفِيهِ حَثٌّ وَتَرْغِيبٌ فِي إِنْقَاذِ الأَمْوَالِ مِنَ الهَلَكَةِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَرُدَّ رَقِيقًا آبِقًا لِسَيِّدِهِ فَلَهُ مَا قَدَّرَهُ الشَّارِعُ، وَهُوَ دِينَارٌ أَوْ اثْنَا حَشَرَ دِرْهَمًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ فِي رَدِّهَمًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَسَلَّمَ جَعَلَ فِي رَدِّهَا لَا بَقِ إِذَا جَاءَ بِهِ خَارِجًا مِنَ الحَرَمِ دِينَارًا» (١).



⁽١) ضعيف: رواه البيهقي (٦/ ٢٠٠)، وضعفه العلامة الألباني ﴿ لَيُمَّالِلُهُ فِي الإرواء (١٥٥٧).



بَابُ اللُّقَطَةِ

اللُّقَطَةُ: هِيَ المَالُ الضَّائِعُ مِنْ رَبِّهِ يَلْتَقِطُهُ غَيْرُهُ.

وَهِيَ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ: القِسْمُ الأَوَّلُ: مَا لا تَتْبَعُهُ هِمَّةُ أَوْسَاطِ النَّاسِ، كَسَوْطٍ وَرَخِيفٍ وَشِسْعِ نَعْلٍ وَنَحْوِهَا، فَهَذَا يُمْلَكُ بِالالتِقَاطِ وَلَا يَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ، وَيُبَاحُ الانْتِفَاعُ بِهِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَظِّتُهُ قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الانْتِفَاعُ بِهِ؛ (اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي العَصَا وَالسَّوْطِ وَالحَبْلِ يَلْتَقِطَهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ» (اللهِ عَلَى اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي العَصَا وَالسَّوْطِ وَالحَبْلِ يَلْتَقِطَهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ» (ال

وَعَنْ أَنْسٍ عَعَظْتُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: لَوْلا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لأَكَلْتُهَا» (''. فَفِيهِ إِبَاحَةُ المُحَقَّرَاتِ فِي الحَالِ. لَكِنْ إِنْ وَجَدَرَبَّهُ دَفْعَهُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًّا؛ لِأَنَّهُ عَينُ مَالِه.

فَ إِنْ لَـمْ يَجِدْ رَبَّهُ فَلَا يَلْزَمُهُ شَـمِيْءٌ وَلا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَـهُ بِأَخْذِهِ. وَالَّذِي رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فِي الْتِقَاطِهِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ضَمَانًا، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ البَيَانِ عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ.

وَمَنْ تَرَكَ دَابَّتَهُ تَرْكَ إِيَاسٍ بَمَهْلَكَةٍ أَوْ فَلَاةٍ لِانْقِطَاعِهَا أَوْ لِعَجْزِهِ عَنْ عَلَفِهَا مَلَكَهَا آخِذُهَا؛ لِحَدِيثِ الشَّعْبِيِّ مَرْفُوعًا: «مَنْ وَجَـدَ دَابَّةٌ قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا فَسَيَّبُوهَا فَأَخَذَهَا فَأَحْيَاهَا فَهِيَ لَهُ»، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ حميدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (١٧١٧)، وضعفه العلامة الألباني ﴿ إِللَّهُ فِي الإرواء (١٧٥٨).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٤٣١)، ومسلم (١٠٧١).



فَقُلْتُ- يَعْنِي: لِلشَّعْبِيِّ-: مَنَ حَدَّثَكَ بِهَ ذَا؟ قَالَ: غَيْرُ وَاحِدِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ اللهُ الأَنْ فِيهِ إِنْقَاذًا لِلْحَيَوَانِ مِنَ الهَالاَكِ مَعَ تَرْكِ صَاحِبِهَا لَهَا رَغْبَةً عَنْهَا.

وَكَذَا مَا يُلْقَىٰ فِي البَحْرِ خَوْفًا مِنَ الغَرَقِ فَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ لِإِلْقَاءِ صَاحِبِهِ لَهُ اخْتِيَارًا فِيمَا يَتْلَفُ بِتَرْكِهِ فِيهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَلْقَاهُ رَغْبَةٌ عَنْهُ.

القِسْـمُ الثَّانِـي: الضَّـوالُّ الَّتِـي تَمْتَنِعُ مِـنْ صغَارِ السِّـبَاعِ: كَالإِبِـلِ وَالبَقَرِ وَالخَيْلِ وَالبِغَالِ وَالحَمِيرِ وَالظِّبَاءِ الَّتِي تَمْتَنِعُ بِسُرْعَةِ عَدْوِهَا.

فَيُحْرَمُ الْتِقَاطُهَا؛ لِمَا رَوَىٰ زَيْدُ بْنُ خَالدِ تَعَظِيْهُ، قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهُ عَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَنْ لُقَطَةِ الذَّهَبِ وَالورِقِ، فَقَالَ: اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ، فَإِذَا جَاءَ طَالِبُهَا يُومًا مِنَ الدَّهْرِ فَادْفَعُهَا إِلَيْهِ. وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الإِبلِ. فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا، وَسِقَاءَهَا تَرِدُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّىٰ يَجِدَهَا رَبُّها... هَا لَكَ وَلَهَا؟ ... هَا

وَتُضْمَنُ كَالغَصْبِ إَذَا تَلِفَتْ وَنَقَصَهَا إِذَا تَعَيَّبَتْ لِلتَّعَدِّي، وَلا تُمْلَكُ بِالتَّعْرِيفِ؛ لِعَدَمِ إِذْنِ المَالِكِ وَالشَّارِعِ فِيهِ، أَشْبَهَ الغَاصِبَ.

وَلَا يَـزُولُ الضَّمَـانُ إِلَّا بِدَفْعِهَا لِلإِمَـامِ أَوْ نَاثِيهِ أَوْ بِرَدِّمَا إِلَىٰ مَكَانِهَا بِإِذْنِ الإِمَام أَوْ نَاثِيهِ.

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٣٥٢٤)، وحسنه العلامة الألباني لِخَيْللهُ في الإرواء (١٥٦٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٩١)، ومسلم (١٧٢٢).



وَمَنْ كَتَمَ شَـيْنًا مِنْهَا فَتَلِفَ لَزِمَهُ قِيمَتُهُ مَرَّ تَيْنِ لِرَبِّهِ؛ لِحَدِيثِ: «ضَالَّةُ الإِبلِ المَكْتُومَة غَرَامَتُهَا وَمِثْلُهَا مَعَهَا»(').

وَإِنْ تَبِعَ شَيْءٌ مِنْهَا دَوَابَّهُ فَطَرَدَهُ، أَوْ دَخَلَ دَارَهُ، فَأَخْرَجَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ حَيْثُ لَمْ يَأْخُذْهُ.

القِسْمُ النَّالِثُ: كَالذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَالمَتَاعِ، وَمَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السِّبَاعِ، كَالغَنَمِ وَالفُصْلَانِ وَالعَجَاجِيلِ وَالأُوزِّ وَالدَّجَاجِ، فَهَذِهِ يَجُوزُ التِقَاطُها لِمَنْ وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ الأَمَانَةَ وَالقُدْرَةَ عَلَىٰ تَعْرِيفِها؛ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حَالدٍ تَعَلَيْهُ، قَالَ: (هُمِيلً رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنْ لُقَطَةِ الذَّهَبِ وَالوَرِقِ، فَقَالَ: اعْرِف وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرِّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ فَاسْتَنْفِقُها، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِذَا جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْ فِ فَادْفَعُها إِلَيْهِ. وَسَاللَهُ عَنْ ضَالَةِ الإِيلِ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَها حِذَاءَهَا، وَسِقَاءَها تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّىٰ يَجِدَها وَلَهَا؟ دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَها حِذَاءَها، وَسِقَاءَهَا تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّىٰ يَجِدَها وَلَهَا، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَةِ الإِيلِ، فَقَالَ: مَا لَكَ

وَالْأَفْضَلُ مَعَ ذَلِكَ تَرْكُهَا وَعَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهَا حَتَّىٰ لَوْ وَجَدَهَا بِمَضْيَعَةٍ؛ لِأَنَّ فِي الاَلْتِقَاطِ تَعْرِيضًا بِنَفْسِهِ لِأَكْلِ الحَرَامِ وَتَضْيِسِعِ الوَاجِبِ مِنْ تَعْرِيفِهَا وَأَدَاءِ الأَمَانَةِ فِيهِا، فَتَرْكُ ذَلِكَ أَوْلَىٰ وَأَسْلَمُ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۱۷۲۰) والبيهقي في الكبرئ (۱۱۸۵۷) وصححه العلامة الألباني ﴿ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّ

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٩١)، ومسلم (١٧٢٢).



وَيَحْرُمُ عَلَىٰ مَنْ لا يَأْمَنُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا أَخْذُهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِهَا عَلَىٰ رَبِّهَا، كَإِتْلَافِهَا، وَيَضْمَنُهَا إِنْ تَلِفَتْ فَرَّطَ أَمْ لَمْ يُقَرِّطْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونِ فِيه، وَبِهَ الْعَلْمَةُهَا وَلَوْ عَرَّفَها؛ لِأَنَّ السَّبَبَ المُحَرَّمَ لا يُفِيدُ المِلْك، كَالسَّرقَةِ.

فَإِنْ أَحَذَهَا، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَتُ خَصَلَتْ فِي يَدِهِ، فَلَزِمَهُ حِفْظُهَا كَسَائِرِ الأَمَانَاتِ، وَالتَّفْرِيطُ فِيهَا تَضْيِيعٌ لَهَا.

بَيَانُ أَنْوَاعِ القِسْمِ الثَّالِثِ مِنَ اللُّقَطَةِ ،

هَذَا القِسْمُ الأَخِيرُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الأوَّلُ: مَا الْتَقَطَهُ مِنْ حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ، كَفَصِيلٍ وَشَاةٍ: فَيَلْزَمُهُ خَيْرُ ثَلَاثَةِ أَمُودٍ: أَكُلُهُ بِقِيمَتِهِ فِي الحَالِ؛ لِحَدِيثِ: «هِي لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلنَّانُبِ». أَمُودٍ: أَكُلُهُ بِقِيمَتِهِ فِي الحَالِ؛ لِحَدِيثِ: «هِي لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلنَّانُبِ». فَسَوَّىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الذِّنْبِ، وَهُو لَا يَسْتَأْنِي بِأَكْلِهَا، وَلِأَنَّ فِيهِ إِغْنَاءً عَنِ الإِنْفَاقِ عَلَيْ حَرَاسَةً لِمَالِيَّتِهِ عَلَىٰ رَبِّهِ إِذَا جَاءَ، وَإِذَا أَرَادَ أَكُلَهُ حَفِظَ صِفَتَهُ، فَمَتَىٰ جَاءَ رَبُّهُ فَوَصَفَهُ غَرِمَ لَهُ قِيمَتَهُ.

١- أَوْ بَيْعُهُ وَحِفْظُ ثَمَنِهِ: وَلَوْ بِلا إِذْنِ الإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَكْلُهُ بِلا إِذْنٍ فَبَيْعُهُ أَوْلَىٰ.

أَوْ حِفْظُ لهُ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ: لِيَحْفَظَهُ لِمَالِكِهِ، فَإِنْ تَرَكَهُ بِلَا إِنْفَاقِ عَلَيْهِ
 فَتَلِفَ ضَمِنَهُ لِتَفْرِيطِهِ.



وَلَهُ الرُّجُوعُ بِمَا أَنْفَقَ إِنْ نَوَاهُ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ لِحِفْظِهِ، فَكَانَ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ.

فَإِنِ اسْتَوَتِ الثَّلَاثَةُ خُيِّرَ لِعَدَمِ المُرَجِّحِ إِذًا.

النَّانِي: مَا خُشِيَ فَسَادُهُ بِإِبْقَائِهِ، كَخُضْرَوَاتٍ وَنَحْوِهَا، فَيَلزَمُهُ فِعْلُ الأَصْلَح مِنْ ثَلَاثٍ:

١- بَيْعُهُ وَحِفْظُ ثَمَنِهِ لِمَا تَقَدَّمَ.

٢- أَوْ أَكْلُهُ بِقِيمَتِهِ قِيَاسًا عَلَىٰ الشَّاةِ، وَلا يَجُورُ إِبْقَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ يَتْلَفُ، فَإِنْ تَرَكَهُ
 حَتَّىٰ تَلِفَ ضَمِنَهُ، لِأَنَّهُ فَرَّطَ فِي حِفْظِهِ فَهُ وَ كَالْوَدِيعَةِ، فَإِنْ أَكَلَهُ ثَبَتَتِ
 القِيمَةُ فِي ذِمَّتِهِ.

٣- أَوْ تَجْفِيفُ مَا يُجَفَّفُ كَعِنَبٍ وَرُطَبٍ.

فَإِنِ اسْتَوَتْ الثَّلَاثَةُ خُيِّرَ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ بِيَدِهِ، فَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَحَظِّ.

الثَّالِثُ: بَاقِي المَال مِنْ أَثْمَانٍ وَمَتَاعٍ وَنَحْوِهِمَا.

وَيَلزَمُ التَّعْرِيفُ فِي الجَمِيعِ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِهِ زَيْدَ بْنَ خَالدٍ، وَأُبُيَّ بْنَ كَعْبٍ، وَلَهْ يُفَرِّقُ»، وَلِأَنَّهُ طَرِيقُ وُصُولِهَا إِلَىٰ صَاحِبِهَا، فَوَجَبَ كَحِفْظِهَا.

وَيَحِبُ التَّعْرِيفُ فَوْرًا؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَىٰ الأَمْرِ، وَلِأَنَّ صَاحِبَهَا يَطْلُبُهَا عَقِبَ ضَيَاعِهَا.



نَهَارًا؛ لِأَنَّهُ مَجْمَعُ النَّاسِ وَمُلْتَقَاهُمْ.

أَوْ كُلَّ يَوْمٍ قَبْلَ اشْتِغَالِ النَّاسِ بِمَعَاشِهِمْ.

مُدَّةَ أُسْبُوعٍ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ فِيهِ أَكْثَرُ.

ثُمَّ عَادَةً، أَيْ: كَعَادَةِ النَّاسِ، وَيُكْثِرُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ وِجْدَانِهَا، وَفِي الوَقْتِ الْوَقْتِ الْقَلْتِ الْقَلْتِ الْقَالَمِ اللَّذِي يَلِي التِقَاطَهَا.

وَيَكُونُ التَّعْرِيفُ مُلَّةَ حَوْلٍ كَامِلٍ عَقِبَ الالِتِقَاطِ؛ لِحَدِيثِ زَيْدِ السَّابِقِ. وَتَعْرِيفُهَا بِأَنْ يُنَادِي فِي الأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ المَسَاجِدِ أَوْقَاتَ الصَّلَوَاتِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ إِشَاعَةُ ذِكْرِهَا وَإِظْهَارُهَا ؛ لِيَظْهَرَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا ، وَلا تُعَرَّفُ فِي المَسَاجِدِ.

فَيَقُولُ: مَنْ ضَاعَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ نَفَقَةٌ، وَلا يَصِفُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَدَّعِيَهَا بَعْضُ مَنْ سَمِعَ صِفَتَهَا، فَتَضِيعُ عَلَىٰ مَالِكِهَا.

وَإِنْ وَصَفَهَا فَأَخَذَهَا غَيْرُ مَالِكِهَا بِالوَصْفِ ضَمِنَهَا المُلْتَقِطُ لِمَالِكِهَا، كَمَا لَوْ دَلَّ المُودَعُ لِصَّا عَلَىٰ مَكَانِ الوَدِيعَةِ فَسَرَقَهَا.

وَأُجْرَةُ المُنَادِي عَلَىٰ المُلْتَقِطِ؛ لِوُجُوبِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ فَأُجْرَتُهُ عَلَيْهِ.

فَإِذَا عَرَّفَهَا حَوْلًا فَلْم تُعْرَفْ دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا عَلَيْهِ، كَالمِيرَاثِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ لَا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظٍ: وَإِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ - وَفِي لَفْظٍ: وَإِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ - وَفِي لَفْظٍ: فَشَأْنَكَ بِهَا - وَفِي لَفْظٍ: فَشَأْنَكَ بِهَا - وَفِي لَفْظٍ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِلَّةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللْمُلْكُولُ اللَّهُ الللْمُولَا اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّالِمُ اللللْمُلِ

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۲٤٢٦)، ومسلم (۱۷۲۳).



فَيَتَصَرَّفُ فِيهَا بِمَا شَاءَ بِشَرْطِ ضَمَانِهَا ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ زَيْدٍ السَّابِق: «فَإِذَا جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ»(١).

وَيَحْرُمُ تَصَرُّفُهُ فِيهَا حَتَّىٰ يَعْرِفَ وَعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا - وَهُوَ مَا يُشَدُّ بِهِ الوِعَاءُ - وَعِفَاصَهَا - وَهُوَ مَا يُشَدُّ بِهِ الوِعَاءُ - وَعِفَاصَهَا وَعِفَاصَهَا وَعِفَاصَهَا » ('' نَصَّ عَلَىٰ الوِكَاءِ لِقَوْلِهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةً: «إِعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا» ('' نَصَّ عَلَىٰ الوِكَاءِ وَالعِفَاصِ، وَقِيسَ البَاقِي، وَلِأَنَّهُ يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَىٰ رَبَّهَا بِوَصْفِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ اللَّهُ مَا لَا يَتِمُّ الوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَمَتَىٰ وَصَفَهَا طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ اللَّهْرِ لَزِمَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ، سَوَاءٌ ظَنَّ صِدْقَهُ أَوْ لا، أَقَامَ عَلَىٰ ذَلِكَ بَيِّنَةً أَوْ لا؛ لِحَدِيثِ زَيْدٍ، وَفِيهِ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ»".

وَإِنْ وَصَفَهَا اثْنَانِ: أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبَهُ حَلَفَ وَأَخَذَهَا.

وَمَحِلُّ هَذَا إِذَا وَصَفَاهَا مَعًا، أَوْ وَصَفَهَا الثَّانِي قَبْلَ دَفْعِهَا إِلَىٰ الأَوَّلِ. أَمَّا إِذَا وَصَفَهَا وَاحِدٌ وَدُفِعَتْ إِلَيْهِ، ثُمَّ وَصَفَهَا آخَرُ فَإِنَّ الثَّانِي لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا. وَتُدْفَعُ إِلَيْهِ بِنَمَاثِهَا المُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ يُتَّبَعُ فِي الفُسُوخِ.

وَأَشَا النَّمَاءُ المُنْفَصِلُ بَعْدَ حَوْلِ التَّعْرِيفِ فَلِوَاجِدِهَا؛ لِأَنَّهَا نَمَاءُ مِلْكِهِ، وَلِأَنَّهُ يَضْمَنُ النَّقْصَ بَعْدَ الحَوْلِ، فَالزِّيَادَةُ لَهُ، لِيَكُونَ الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٧٢٢).



وَإِنْ تَلِفَتْ أَوْ نَقَصَتْ فِي حَوْلِ التَّعْرِيفِ، وَلَمْ يُفَرِّطْ لَـمْ يَضْمَنَ؛ لِأَنَّهُا أَمَانَةٌ بيكِوه، كَالوَدِيعَةِ.

وَبَعْدَ الحَوْلِ يَضْمَنُ مُطْلَقًا فَرَّطَ أَمْ لا؛ لِدُخُولِهَا فِي مِلْكِهِ، فَتَلَفُهَا مِنْ مَالِهِ.

وَإِنْ أَذْرَكَهَا رَبُّهَا بَعْدَ الحَوْلِ مَبِيعَةً أَوْ مَوْهُوبَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا البَدَلُ؛ لِصِحَّةِ تَصَّرُفِ المُلْتَقِطِ فِيهَا لِدُخُولِهَا فِي مِلْكِهِ.

وَالسَّفِيهُ وَالصَّبِيُّ يُعَرِّفُ لُقَطَتَهُمَا وَلِيُّهُمَا لِقِيَامِهِ مَقَامَهُمَا، وَيَلْزَمُهُ أَخْذُهَا مِنْهُمَا، فَإِنْ تَرَكَهَا فِي يَدِهِمَا فَتَلِفَتْ ضَمِنَهَا، فَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ فَهِيَ لَهُمَا.

وَمَنْ وَجَدَ فِي حَيَوَانٍ نَقْدًا أَوْ دُرَّةً فَلُقَطَةٌ لِوَاجِدِهِ يَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ، وَيَبْدَأُ بِالبَائِعِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ فَلِوَاجِدِهِ.

وَإِنْ وَجَدَ دُرَّةً غَيْرَ مَثْقُوبَةٍ فِي سَـمَكَةٍ فَهِيَ لِصَيَّادٍ وَلَوْ بَاعَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ يَعْلَمُ مَا فِي بَطْنِهَا لَمْ يَبِعْهَا وَلَمْ يَرْضَ بِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهَا، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي البَيْعِ.

وَإِنْ كَانَتْ الدُّرَّةُ فِيهَا أَثَرُ مِلْكِ الآدَمِيِّ، بِأَنْ كَانَتْ مَثْقُوبَةً أَوْ مُتَّصِلَةً بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، لَا يَمْلِكُهَا الصَّيَاد، كَمَا لَوْ وَجَدَ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ.

وَمَنِ اسْتَنْقَظَ فَوَجَـدَ فِي تُوْبِهِ مَالًا لَا يَدْرِي مَنْ صَـرَّهُ فَهُوَ لَهُ بِلَا تَعْرِيفٍ، لِأَنَّ قَرِينَةَ الحَالِ تَقْتَضِي تَمْلِيكَهُ.



وَلا يَبْرَأُ مَنْ أَخَذَ مِنْ نَائِم شَيْئًا إِلَّا بِتَسْلِيمِهِ لَهُ بَعْدَ انْتِبَاهِهِ لِتَعَدِّيهِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا سَارِقٌ أَوْ غَاصِبٌ، فَلَا يَبْرَأُ مِنْ عُهْدَتِهِ إِلَّا بِرَدِّهِ لِمَالِكِهِ فِي حَالٍ يَصِتُ قَبْضُهُ فِيهَا.

وَمَنْ أُخِذَ نَعْلُهُ وَنَحْوُهُ مِنْ مَتَاعِهِ، وَوَجَدَ مَوْضِعَهُ غَيْرَهُ فَلُقَطَةٌ، وَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْهُ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ.

وَإِذَا وَجَـدَ عَنْبَرَةً عَلَىٰ السَّـاحِلِ فَهِيَ لَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِـرَ أَنَّ البَحْرَ قَذَفَهَا فَهِيَ مُبَاحَةٌ، وَمَنْ سَبَقَ إِلَىٰ مُبَاحٍ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَىٰ السَّاحِلِ فَلُقَطَةٌ.





بَابُ اللَّقِيطِ

اللَّقِيطُ: هُوَ طِفْلٌ يُوجَدُ لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ وَلَا رِقُّهُ، نُبِذَ فِي شَارِعٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ ضَلَّ الطَّرِيقَ مَا بَيْنَ وِلَادَتِهِ إِلَىٰ سَنِّ التَّمْيِيزِ فَقَطْ.

وَالتِقَاطُهُوَ الإِنْفَاقُ عَلَيْهِ فَرْضُ كِفَايَةٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَالنَّقَوَىٰ ﴿ ﴾ النَّالَةَ : ٢].

وَيُحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ إِنْ وُجِدَ فِي دَارِ الإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ تَغْلِيبًا لِلإِسْلَامِ وَالدَّارِ، وَإِنْ وُجِدَ فِي بَلَدِ كُفَّارٍ لا مُسْلِم فِيهِ، فَكَافِرٌ تَبَعًا لِلدَّارِ.

وَيُحْكَمُ بِحُرِّيَتِهِ؛ لِأَنَّهَا الأَصْلُ فِي الآدَمِيِّينَ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ آدَمَ وَذُرِّيَتَهُ أَحْرَارًا، وَالرِّقُّ عَـارِضٌ، وَالأَصْلُ عَدَمُهُ. وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِمَّا مَعَهُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِه إِنْ كَانَ بِغَيْرٍ إِذْنِ حَاكِمٍ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهِ فِي مَالِهِ، وَمَا مَعَهُ فَهُوَ مَالُهُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَالٌ فَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ المَالِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ الحَاكِمُ، أَيْ: عَلَىٰ بَيْتِ المَالِ.

فَ إِنْ تَعَذَّرَ الاقْتِرَاضُ، أَوِ الأَخْذُ مِنْ بَيْتِ المَالِ، فَعَلَىٰ مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ الإِنْفَاقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ بِهِ بَقَاءَهُ فَوَجَبَ، كَإِنْقَاذِ الغَرِيقِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلنَّقَوَىٰ ﴾ [للثالثة: ٢].

وَالأَحَقُّ بِحَضَانَتِهِ وَاجِدُهُ، إِنْ كَانَ حُرَّا مُكَلَّفًا رَشِيدًا أَمِينًا عَدْلا، وَلَوْ ظَاهِرًا كَوِلاَيَةِ النِّكَاحِ، وَلِمَا سَبَقَ.

مِيرَاثُ اللَّقِيطِ:

وَمِيرَاثُ اللَّقِيطِ وَدِيَتُهُ إِنْ قُتِلَ لِبَيْتِ المَالِ إِنْ لَمْ يَخْلُفْ وَارِثًا كَغَيْرِ اللَّقِيطِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَلَهَا الرُّبُعُ، وَالبَاقِي لِبَيْتِ المَالِ، وَلَا يَرِثُهُ مُلْتَقِطُهُ، لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» (١٠).

مَا يَثْبُتُ بِهِ نَسَبُ اللَّقِيطِ،

وَإِنِ ادَّعَاهُ مَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْشَىٰ وَلَوْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ أَلْحِقَ بِهِ، وَلَوْ كَانَ اللَّقِيطُ مَيِّتًا احْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ؛ لِأَنَّ الإِقْرَارَ بِهِ مَحْضُ مَصْلَحَةٍ لِلطَّفْل لِاتَّصَالِ نَسَبِهِ، وَلَا مَضَرَّةَ عَلَىٰ غَيْرِهِ فِيهِ.

وَشَــرْطُهُ أَنْ يَنْفَـرِدَ بِدَعْوَتِـهِ، وَأَنْ يُمْكِنَ كَوْنُهُ مِنْهُ حُــرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، وَإِذَا اذَّعَتْهُ المَرْأَةُ لَمْ يَلْحَقْ بِزَوْجِهَا كَعَكْسِهِ.

وَثَبَتَ نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ لِمُدَّعِيهِ.

وَإِنِ ادَّعَاهُ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مَعًا قُدِّمَ مَنْ لَهُ بِيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَىٰ إِظْهَارِ الحَةِّ.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ لِأَحَدِهِمْ، أَوْ تَسَاوَوْا فِيهَا عُرِضَ عَلَىٰ القَافَةِ: وَهُمْ قَوْمٌ يَعْرِفُونَ الأَنْسَابَ بِالشَّبَهِ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِقَبِيلَةٍ مُعَيَّنَةٍ، بَـلْ مَنْ عُرِفَتْ مِنْهُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَتْ مِنْهُ الإِصَابَةُ فَهُوَ قَائِفٌ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



فَإِنْ أَلْحَقَتْ لُه بِوَاحِدٍ لَحِقَهُ، فَعَنْ عَائِشَة تَعَظَّمَة قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَ النَّبِيُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْ وَسَلَّمَ مَسْرُورًا تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِدٍ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَرِّزًا للمُدْلِحِيَّ نَظَرَ آنِفًا إِلَىٰ زَيْدٍ وَأُسَامَةَ، وَقَدْ غَطَّيًا رَوُّوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، المُدْلِحِيَّ نَظَرَ آنِفًا إِلَىٰ زَيْدٍ وَأُسَامَةَ، وَقَدْ غَطَّيًا رَوُّوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَلَا لِهُ لَا أَنَّ ذَلِكَ حَتَّ لَمَا سُرَّ بِهِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِي ؟ " فَلَوْ لاَ أَنَّ ذَلِكَ حَتَّ لَمَا سُرَّ بِهِ النَّبِيُ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَإِنْ أَلْحَقَتْهُ بِالجَمِيعِ لَحِقَهُمْ؛ لِمَا رَوَىٰ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: «عَنْ عُمَرَ فِي الْمُرَأَةِ وَطِئَهَا رَجُلَانِ فِي طُهِرٍ، فَقَالَ القَائِفُ: قَدِ اشْتَرَكَا فِيهِ جَمِيعًا، فَجَعَلَهُ عُمَرُ أَةٍ وَطِئَهَا وَجُلَانِ فِي طُهِرٍ، فَقَالَ القَائِفُ: قَدِ اشْتَرَكَا فِيهِ جَمِيعًا، فَجَعَلَهُ عُمَرُ الشَّعْبِيِّ قَالَ: وَعَلَيُّ يَقُولُ: «هُوَ عُمَرُ الشَّعْبِيِّ قَالَ: وَعَلَيُّ يَقُولُ: «هُوَ ابْنَهُمَا، وَهُو ثَانهُ» (٣ رَوَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ عَنْ عُمَرَ (١٠ . وَيَلْحَقُ بِثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّ المَعْنَىٰ فِي الاثْنَيْنِ مَوْجُودٌ فِيمَا زَادَ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ أَشْكَلَ أَمْرَهُ عَلَىٰ القَافَةِ، أَوْ لَمْ يُوجَدْ قَافَةٌ، أَوْ نَفَتُهُ عَنْهُمَا، أَوْ تَعَارَضَتْ أَقْوَالُهُمْ - ضَاعَ نَسَبُهُ لِتَعَارُضِ الدَّلِيلِ، وَلَا مُرَجِّحَ لِبَعْضِ مَنْ يَدَّعِيهِ، فَأَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَدَّعِ نَسَبَهُ أَحَدٌ. وَيَكْفِي قَائِفٌ وَاحِدٌ فِي إِلْحَاقِ النَّسَبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣٧٣١)، ومسلم (١٤٥٩).

⁽٢) صحيح: أخرجه الطحاوي (٢/ ٢٩٢)، والبيهقي (١٠/ ٢٦٣)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٥٧٨).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم قريبًا.

⁽٤) ضعيف: رواه الطحاوي في: «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٦٤) رقم (٦١٧٤)، في إسناده رجل مجهول.

صَيَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُرَّ بِقَ وْلِ مُجَزِّزٍ وَحْدَهُ. وَالقَائِفُ كَالحَاكِمِ، فَيَكْفِي مُجَرَّدُ خَبَرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفُذُ مَا يَقُولُهُ، بِخِلَافِ الشَّاهِدِ.

شُرُوطُ القَائِفِ:

يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ:

١- مُكَلَّفًا.

٣- ذَكَرًا؛ لِأَنَّ القِيَافَةَ حُكْمٌ مُسْتَنَدُهَا النَّظَرُ وَالاسْتِدْلَالُ، فَاعْتُبِرَتْ فِيهِ الذُّكُورَةُ
 كَالقَضَاءِ.

٣- مُسْلِمًا.

١- عَدْلا: لِأَنَّ الفَاسِقَ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ.

٥- حُرًّا: لِأَنَّهُ كَحَاكِمٍ.

٣- مُجَرَّبًا فِي الإصَابَةِ؛ لِأنَّهُ أَمْرٌ عِلْمِيٌّ، فَلَا بُدَّ مِنَ العِلْمِ بِعِلْمِهِ لَهُ، وَطَرِيقُهُ النَّجُرُبَةُ فِي الإصَابَةِ، وَصِحَّةِ المَعْرِفَةِ فِي مَرَّاتٍ.
 مَرَّاتٍ.





الوَقْفُ: هُوَ تَحْبِيسُ الأَصْلِ وَتَسْبِيلُ المَنْفَعَةِ عَلَىٰ بِـرِّ أَوْ قُرْبَةٍ، وَالمُرَادُ بِالأَصْلِ مَا يُمْكِنُ الانْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، وَشَـرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الوَاقِفُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ. وَالوَقْفُ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ المُسْلِمُونَ.

وَهُـوَ مُسْتَحَبُّ؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُـهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُتَتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (٧٠.

وَيَجُوزُ وَقُفُ الأَرْضِ وَالجُزْءِ المُشَاعِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَلِيُهُا قَالَ: يَا «أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَصَبْتُ مَا لا بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ قَطُّ مَا لا أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهِ ؟ فَقَالَ: إِنْ شِنْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، غَيْر أَنَّهُ لا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلا يُوهَبُ وَلا يُورَثُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ فِي الفُقَرَاءِ، وَفِي القُرْبَىٰ، وَالرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لا جُنَاحَ عَلَىٰ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلُ وَفِي المُعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوّلٍ فِيهِ، وَفِي لَفْظِ: غَيْر مُتَأَقِّلٍ »(").

وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ المِائَةَ سَهُم الَّتِي

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٦٣١).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٧٢)، ومسلم (١٦٣٣).



بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا، وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا. فَقَالَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّرَ: «احْبِسْ أَصْلَهَا وَسَبِّلْ ثَمَرَتَهَا» ((). وَهَذَا وَصْفُ المُشَاعِ.

وَيَحْصُلُ الوَقْفُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ،

الأَوَّلُ: بِالفِعْلِ، مَعَ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ: كَأَنْ يَنْنِي بُنْيَانًا عَلَىٰ هَيْثَةِ المَسْجِدِ، وَيَأْذَنُ إِذْنًا عَامًا بِالصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ يَجْعَلَ أَرْضَهُ مَقْبَرَةً وَيَأْذَنُ إِذْنًا عَامًا بِالدَّفْنِ فِي أَذَنُ إِذْنًا عَامًا بِالدَّفْنِ فِيهَا، أَوْ سِقَايَة وَيَشْرَعُهَا لَهُمْ، وَيَأْذَنُ فِي دُخُولِهَا؛ لِأَنَّ العُرْفَ جَارِ بِذَلِك، وَيَها، أَوْ سِقَايَة عَلَىٰ الوَقْفِ، فَجَازَ أَنْ يَشْبَتَ بِهِ كَالقَوْلِ، وَجَرَىٰ مَجْرَىٰ مَنْ قَدَّمَ طَعَامًا لِضِيفَانِهِ، أَوْ نَنَرَ نُنَارًا. وَالثَّانِي: بِالقَوْلِ، وَلَهُ صَرِيعٌ وَكِنَايَةٌ.

فَصَرِيحُهُ: وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَّلْتُ، مَتَىٰ وَقَفَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا صَارَ وَقُفًا؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ لَهَا عُرْفَ الاسْتِعْمَالِ، وَعَرْفَ الشَّرْعِ بِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ: لِإِنْ شِعْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَسَبَّلْتَ ثَمَرَتَهَا» فَصَارَتْ كَلَفْظِ الطَّلَاقِ. وَإِضَافَة التَّحْبِيسِ إِلَىٰ الأَصْلِ وَالتَّسْبِيلِ إِلَىٰ الثَّمَرَةِ لَا يَقْتَضِي المُغَايَرةَ فِي المَعْنَىٰ، فَإِنَّ الثَّمَرَةَ أَيْضًا مُحَبَّسَةٌ عَلَىٰ مَا شُوطَ صَرْفُهَا إِلَيْهِ.

وَكِنَايَتُهُ: تَصَدَّقْتُ، وَحَرَّمْتُ، وَأَبَّدْتُ، فَلَيْسَتْ صَرِيحَةً؛ لِأَنَّهَا مُشْتَركَةٌ بَيْنَ الوَقْفِ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّدَقَاتِ وَالتَّحْرِيمَاتِ.

⁽۱) صحيح: رواه النسائي في الكبرئ (٤/ ٩٤)، وابن ماجه (٣٩٧)، وأحمد (٦٤٦٠)، وابن خزيمه (٢٤٨٦)، وابن حبان (٤٨٩٩)، والدارقطني (٤/ ١٨٧)، وصححه العلامة الألباني صَرِّيَهُ فِي الإرواء (١٥٨٣).



فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ نِيَّةِ الوَقْفِ، فَمَنْ نَوَى بِهَا الوَقْفَ لَزِمَهُ حُكْمًا؛ لِأَنَّهَا بِالنَّيَّةِ صَارَتْ ظَاهِرَةً فِيهِ.

مَا لَمْ يَقُلْ: عَلَىٰ قَبِيلَةِ كَذَا، أَوْ طَائِفَةِ كَذَا، أَوْ يَقْرِنُ الكِنَايَةَ بِحُكْمِ الوَقْفِ كَقَوْلِهِ: تَصَدَّقْتُ بِهِ صَدَقَةً لا تُبَاعُ، أَوْ لا تُوهَبُ، أَوْ لا تُورَثُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الوَقْفِ.

شُرُوطُ صِحَّةٍ الوَقْضِ؛

شُرُوطُ الوَقْفِ سَبْعَةٌ:

ا كُوْنُـهُ مِنْ مَالِـكٍ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، أَوْ مِمَّنْ يَقُومُ مَقَامَـهُ كَوَكِيلِهِ فِيهِ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا، يَصِحُّ بَيْعُهَا، فَلا يَصِحُّ بَيْعُهَا، فَلا يَصِحُّ بَيْعُهَا، فَلا يَصِحُّ بَيْعُهَا، فَلا يَصِحُّ وَقْفُ كَلْبٍ وَخَمْرٍ وَمَرْهُونٍ.

وَأَنْ يُنْتَفَعَ بِهَا نَفْعًا مُبَاحًا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا كَالعَقَارِ وَالحَيَوَانِ وَالسِّلَاحِ.

فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ مَطْعُومٍ وَمَشْرُوبٍ غَيْرِ المَاءِ، وَلَا وَقْفُ دُهْنٍ وَشَمْعٍ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِإِتْلَافِهِ لَا يُصِحُّ وَقْفُهُ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلدَّوَامِ لِيَكُونَ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِيمَا لَا تَبْقَىٰ عَيْنُهُ.

٣- كَوْنُهُ عَلَىٰ جِهَةِ بِرِّ وَقُرْبَةٍ: كالمَسَاكِينِ وَالمَسَاجِدِ وَالقَنَاطِرِ وَالأَقَارِبِ
 وَالسَّقَايَاتِ وَكُتُبِ العِلْمِ؛ لِأَنَّهُ شُرِعَ لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَىٰ بِرِّ لَمْ
 يَحْصُلْ مَقْصُودُهُ الَّذِي شُرِعَ لِأَجْلِهِ. فَلا يَصِحُّ عَلَىٰ الكَنَائِسِ، وَلا عَلَىٰ اليَهُودِ



وَالنَّصَارَىٰ، وَلَا عَلَىٰ جِنْسِ الأَغْنِيَاءِ وَالفُسَّاقِ وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِعَانَةٌ عَلَىٰ المَعْصِيَةِ. وَقَدْ غَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَىٰ مَعَ عُمَرَ صَحِيفَةً فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّوْرَاةِ.

لَكِنْ لَوْ وَقَفَ عَلَىٰ ذِمِّيٍّ أَوْ فَاسِقٍ أَوْ غَنِيٍّ مُعَيَّنٍ صَحَّ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ زَوْج النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَقَفَتْ عَلَىٰ أَخِ لَهَا يَهُودِيٍّ (١٠).

١- كَوْنُهُ عَلَىٰ مُعَيَّنِ غَيْرِ نَفْسِهِ يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ، فَلا يَصِحُّ الوَقْفُ عَلَىٰ مَجْهُ ولِ، كَرَجُلٍ وَمَسْجِدٍ، وَلا عَلَىٰ أَحَدِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ أَوِ المَسْجِدَيْنِ لِحَهُ ولِا عَلَىٰ أَحَد هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ أَوِ المَسْجِدَيْنِ لِتَرَدُّدِهِ، كَبِعْتُكَ أَحَد هَذَيْنِ العَبْدَيْنِ، وَلِأَنَّ تَمْلِيكَ غَيْرِ المُعينِ لا يَصِحُّ.

وَلَا يَصِحُّ الوَقْفُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَإِنْ وَقَفَ شَيْتًا عَلَىٰ غَيْرِهِ، وَاسْتَثْنَىٰ غَلَّتَهُ أَوْ بَعْضَهَا مُدَّةَ حَيَاتِهِ أَوْ مُدَّةً مُعَيَّنَةً لَهُ أَوْ لِوَلَدِهِ صَحَّ الوَقْفُ وَالشَّرْطُ.

لِقَ وْلِ عُمَرَ تَعَاظِيَّهُ لَمَّا وَقَفَ: «لا جُنَاحَ عَلَىٰ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَـ أَكُلَ مِنْهَا، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا خَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ» وَكَانَ الوَقْفُ فِي يَـدِهِ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ، ثُـمَّ بِنْتِهِ حَفْصَةَ ثُمَّ ابْنِهِ عَبْدِ اللهِ ('').

وَلَا يَصِحُّ الوَقْفُ عَلَىٰ مَنْ لَا يَمْلِكُ كَالرَّقِيقِ، وَالملائِكَةِ وَالجِنِّ وَالبَهَائِمِ وَالأَمْوَاتِ؛ لِأَنَّ الوَقْفَ تَمْلِيكٌ، فَلَا يَصِحُّ عَلَىٰ مَنْ لَا يَمْلِكُ.

⁽١) ضعيف: رواه عبد الرزاق في: «المصنف»(١٠/ ٣٥٣) رقم (١٩٣٤٤)، والدارمي (٣٣٤١)، وفي إسناده ليث هو ابن أبئ سليم (ضعيف الحديث).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٥٥)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَللُهُ في الإرواء (١٥٨٢).



وَلا عَلَىٰ الحَمْلِ اسْتِقْلالا؛ لِأَنَّهُ لا يَمْلِكُ إِذًا، بَلْ تَبَعًا، كَقَوْلِهِ: وَقَفْتُ كَذَا عَلَىٰ أَوْلادِهِمْ وَفِيهِمْ حَمْلٌ فَيَشْمَلُهُ.

٥- كَوْنُ الوَقْفِ مُنَجَّزًا، أَيْ: غَيْرَ مُعَلَّتِي وَلَا مُؤَقَّتٍ وَلَا مَشْـرُوطٍ فِيهِ خِيَارٌ أَوْ نَحْوُهُ.

فَلَا يَصِعُ تَعْلِيقُهُ إِلَا بِمَوْتِهِ، فَيَلْزَمُ مِنْ حِينَ الوَقْفِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ سَعِظْنَهُ: «إِنْ حَدَثَ بِي حَدَثُ المَوْتِ فَإِنَّ ثَمْغًا صَدَقَةٌ... » (أَوَوَقْفُهُ هَذَا كَانَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتُهِرَ فِي الصَّحَابَةِ فَلَمْ يُنْكُنْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا.

وَثَمْغُ: بِالْفَتْحِ مَالٌ بِالْمَدِينَةِ لِعُمَرَ وَقَفَهُ.

٦- أَنْ لا يُشْتَرَطَ فِيهِ مَا يُنَافِيهِ كَقَوْلِهِ: وَقَفْتُ كَذَا عَلَىٰ أَنْ أَبِيعَهُ أَوْ أَهِبَهُ مَتَىٰ شِنْتُ، أَوْ بِشَرْطِ الْخِيَار لِي، أَوْ بِشَرْطِ أَنْ أُحَوِّلَهُ مِنْ جِهَةٍ إِلَىٰ جِهَةٍ، فَإِذَا شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ مَتَىٰ شَاءَ، أَوْ يَهِبَهُ، أَوْ يَرْجِعَ فِيهِ بَطَلَ الوَقْفُ وَالشَّرْطُ؛ لِمُنَافَاتِهِ لِمُقْتَضَاهُ.

٧- أَنْ يَقِفَهُ عَلَىٰ التَّأْبِيدِ، فَلا يَصِحُّ: وَقَفْتُهُ شَهْرًا، أَوْ إِلَىٰ سَنَةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَالٍ عَلَىٰ سَبِيلِ القُرْبَةِ، فَلَمْ يَجُزْ إِلَىٰ مُدَّةٍ كَالعِتْقِ. وَلا يُشْرَطُ تَعْيينُ الجَهَةِ، فَلَوْ قَالَ: وَقَفْتُ كَذَا وَسَكَتَ صَحَّ، وَكَانَ لِوَرَثَتِهِ مِنَ النَّسَبِ لا وَلاءً وَلا يَحْدِهَةِ، فَلَوْ قَالَ: وَقَفْتُ كَذَا وَسَكَتَ صَحَّ، وَكَانَ لِوَرَثَتِهِ مِنَ النَّسَبِ لا وَلاءً وَلا يَكاحُل، عَلَىٰ قَدْرِ إِرْتِهِمْ وَقْفًا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الوَقْفَ مَصْرِفُهُ البِرُّ، وَأَقَارِبُهُ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِبِرِّهِ، فَكَأَنَّهُ عَيَّنَهُمْ لِصَرْفِهِ. فَإِنْ عُدِمُوا فَهُوَ لِلفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَقُفًا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ مَصْرِفُ الصَّدَقَاتِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

أَحْكَامُ الوَقْفِ:

وَيَلْزَمُ الوَقْفُ بِمُجَرَّدِ القَوْلِ، وَيَمْلِكُهُ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا؛ لِأَنَّ الوَقْفَ سَبَبُ نَقْلِ المِلْكِ عَنِ الوَاقِفِ. وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ المَالِيَّةِ، فَوَجَبَ أَنْ يَنْتَقِلَ المِلْكُ إِلَيْهِ كَالهِبَةِ وَالبَيْع.

فَينْظُر فِيهِ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُكَلَّفًا رَشِيدًا.

أَوْ وَلِيُّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ الوَاقِفُ نَاظِرًا فَيَتَعَيَّنُ.

وَيَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَىٰ الجِهَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا فِي الحَالِ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَهُ لَهَا صَرْفٌ لَهُ عَمَّا سِوَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ اتِّبَاعُ تَعْيِينِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ.

مَا لَمْ يَسْتَثْنِ الوَاقِفُ مَنْفَعَتَهُ أَوْ غَلَّتَهُ لَهُ أَوْ لِوَلَدِهِ أَوْ لِصَدِيقِهِ مُدَّةَ حِيَاتِهِ أَوْ مُدَّةً مَعْلُومَةً، فَيُعْمَلُ بِذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَحَيْثُ انْقَطَعَتِ الجِهَةُ وَالواقِفُ حَيٌّ رَجَعَ إِلَيْهِ وَقْفًا.

وَمَـنْ وَقَفَ عَلَىٰ الفُقَرَاءِ فَافْتَقَرَ تَنَاوَلَ مِنْهُ لِوُجُودِ الوَصْفِ الَّذِي هُوَ الفَقْر فِيهِ.

وَلُوْ وَقَفَ مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً أَوْ بِغُرًا أَوْ مَدْرَسَةً فَهُوَ كَغَيْرِهِ فِي الانْتِفَاعِ بِهِ؛ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ عُثْمَانَ يَعَظِّنُهُ سَبَّلَ بِئْرُ رُومَةً وَكَانَ دَلْوُهُ فِيهَا كَدِلاءِ المُسْلِمِينَ »(١).

⁽١)حسن:رواهالترمذي(٣٧٠٣)،والنسائي(٣٠٨)،وحسنهالعلامةالألباني ﴿ اللَّهُ فِي الإرواء (١٥٩٤).



وُجُوبُ الْعَمَلِ بِشُرْطِ الْوَاقِّفِ:

وَيَرْجِعُ فِي مَصْرِفِ الوَقْفِ إِلَىٰ شَـرْطِ الوَاقِفِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَعَظِّتُهُ شَـرَطَ فِي وَقْفِهِ شُرُوطًا، وَلَوْ لَمْ يَجِبْ اتِّبَاعُ شَرْطِهِ لَمْ يَكُنْ فِي اشْتِرَاطِهِ فَاثِدَةٌ.

: «وَلِأَنَّ الزُّبَيْرَ وَقَفَ عَلَىٰ وَلَدِهِ، وَجَعَلَ لِلمَرْدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرَّ بِهَا، فَإِذَا اسْتَغْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَا حَقَّ لَهَا فِيهِ» (١٠.

فَإِنْ جُهِلَ عُمِلَ بِالعَادَةِ الجَارِيَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَبِالعُرْفِ؛ لِأَنَّ العَادَةَ المُسْتَقِرَّ يَدُلُّ عَلَىٰ شَرْطِ الوَاقِفِ أَكْثَرَ مِمَّا يَدُلُّ لَفْظُ المُسْتِفَاضَةِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَادَةٌ وَلَا عُرْفٌ بِبَلَدِ الوَاقِفِ فَالتَّسَاوي بَيْنَ المُسْتَحِقِّينَ لِثُبُوتِ الشَّرِكَةِ دُونَ التَّفْضِيلِ. المُسْتَحِقِّينَ لِثُبُوتِ الشَّرِكَةِ دُونَ التَّفْضِيلِ.

وَيَرْجِعُ إِلَىٰ شَـرْطِهِ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَ البُطُونِ بِـأَنْ يَقُولَ: عَلَىٰ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ. أَوِ الاشْتِرَاك كَأَنْ يَقِفُ عَلَىٰ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ.

وَيَرْجِعُ إِلَىٰ شَرْطِهِ فِي إِيجَارِ الوَقْفِ أَوْ عَدَمِهِ، وَفِي قَدْرِ مُدَّةِ الإِيجَارِ، فَلَا يُزَادُ عَلَىٰ مَا قَدَّرِ مُدَّةِ الإِيجَارِ، فَلَا يُزَادُ عَلَىٰ مَا قَدَّرَ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

وَنَـصُّ الوَاقِفِ كَنَصِّ الشَّـارِعِ فِي الفَهْمِ وَالدَّلاَلَةِ لا فِي وُجُوبِ العَمَلِ. وَيَجِبُ العَمَلُ بِجَمِيعِ مَا شَرَطَهُ مَا لَمْ يُفْضِ إِلَىٰ الإِخْلالِ بِالمَقْصُودِ الشَّرْعِيِّ.

فَيَعْمَلُ بِهِ فِيمَا إِذَا شَـرَطَ أَنْ لَا يَنْزِلَ فِي الوَقْفِ فَاسِـقٌ وَلَا شـرِيرٌ وَلَا ذُو جَاهِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِوَقْفِهِ فَوَجَبَ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ شَرْطُهُ.

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٦/ ١٦٦)، وصححه العلامة الألباني كيُّللهُ في الإرواء (١٥٩٥).



وَإِنْ خَصَّصَ مَقْبَرَةً أَوْ مَدْرَسَةً أَوْ إِمَامَتَهَا بِأَهْلِ مَذْهَبٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ قَبِيلَةٍ تَخَصَّصَتْ بِهِمْ عَمَلًا بِشَرْطِهِ.

لَا المُصَلِّينَ بِهَا فَلَا تَخْتَصُّ بِهِمْ، وَلِغَيْرِهِمْ الصَّلَاةُ بِهَا لِعَدَمِ التَّزَاحُمِ، وَلَوْ وَقَعَ فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الجَمَاعَةَ تُرَادُ لَهُ.

وَلَا يُعْمَلُ بِشَرْطِهِ إِنْ شَرَطَ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِ مَنِ ارْتَكَبَ طَرِيقَ الصَّلَاحِ، فَإِذَا شَرَطَ اسْتِحْقَاقَ رِيعِ الوَقْفِ لِلعُزُوبَةِ، فَالمُتَأَهِّلُ أَحَقُّ مِنَ المُتَعَزِّبِ إِذَا اسْتَويَا فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ.

نَاظِرُ الْوَقْفِ،

وَيَرْجِعُ فِي شَرْطِهِ إِلَىٰ النَّاظِرِ فِي الوَقْفِ، إِمَّا بِالتَّعْيِينِ كَفُلَانٍ، أَوْ بِالوَصْفِ كَالأَرْشَدِ أَوِ الأَعْلَمِ، فَمَنْ وُجِدَ فِيهِ الشَّرْطُ ثَبَتَ لَهُ النَّظَرُ عَمَلًا بِالشَّرْطِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي النَّاظِرِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:١- الإِسْلامُ: إِنْ كَانَ الوَقْفُ عَلَىٰ مُسْلِمٍ، أَوْ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الإِسْلامِ كَالمَسَاجِدِ وَالمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَنَحْوِهَا.

٢- وَالتَّكْلِيفُ: لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ لَا يَنْظُرُ فِي مِلْكِهِ المُطْلَقِ، فَفِي الْوَقْفِ أَوْلَىٰ.

٣- وَالْكِفَايَةُ لِلتَّصَرُّفِ.

١- وَالْخِبْرَةُ بِهِ.

٥- وَالقُوَّةُ عَلَيْهِ.

لِأَنَّ مُرَاعَاةَ حِفْظِ الوَقْفِ مَطْلُوبَةٌ شَرْعًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ النَّاظِرُ مُتَّصِفًا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ لَمْ يَكُنْ النَّاظِرُ مُتَّصِفًا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ لَمْ يُمْكِنْهُ مُرَاعَاةُ حِفْظِ الوَقْفِ.



فَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا ضُمَّ إِلَيْهِ قَوِيٌّ أَمِينٌ لِيَحْصُلَ المَقْصُودُ.

وَلَا تُشْتَرَطُ الذُّكُورَةُ وَلَا العَدَالَةُ حَيْثُ كَانَ بِجَعْلِ الوَاقِفِ لَهُ، وَيُضَمُّ إِلَىٰ الفَاسِقِ أَمِينٌ لِحِفْظِ الوَقْفِ، وَلَمْ تَزَلْ يَدُهُ لِإَنَّهُ أَمْكَن الجَمْعَ بَيْنَ الحَقَّيْنِ. الفَاسِقِ أَمِينٌ لِحِفْظِ الوَقْفِ، وَلَمْ تَزَلْ يَدُهُ لِإَنَّهُ أَمْكَن الجَمْعَ بَيْنَ الحَقَّيْنِ.

فَإِنْ كَانَ مِنَ غَيْرِ الوَاقِفِ، كَمَنْ وَلَاهُ حَاكِمٌ أَوْ نَاظِرٌ فَلَا بُلَّ فِيهِ مِنَ العَدَالَةِ؛ لِأَنَّهَا وِلَايَةٌ عَلَىٰ مَالٍ، فَاشْتُرِطَ لَهَا العَدَالَةُ، كَالولَايَةِ عَلَىٰ مَالِ يَتِيمٍ.

فَ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ الوَاقِفُ نَاظِرًا فَالنَّظَرُ لِلمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، أَيْ: عَدْلًا كَانَ أَقْ فَاسِقًا، رَجُلًا أَوِ امْرَأَةً، رَشِيدًا أَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ.

حَيْثُ كَانَ مَحْصُورًا كَأُوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَنْظُرُ عَلَىٰ حِصَّتِهِ كَالمِلْكِ المُطْلَقِ.

وَإِلَّا فَلِلْحَاكِمِ أَوْ نَائِيهِ النَّظَرُ إِذَا كَانَ الوَقْفُ عَلَىٰ غَيْرِ مُعَيَّنِ كَالوَقْفِ عَلَىٰ الفُقَرَاءِ أَوِ المَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ وَنَحُوهَا إِذَا لَمْ يُعَيِّنْ الوَاقِفُ نَاظِرًا عَلَيْهِ الْأَنَّهُ لَلْهُ مَالِكٌ مُعَيَّنٌ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَقَّ المَوْجُودِينَ وَمَنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ، فَفُوِّضَ الأَمْرُ فِيهِ إِلَىٰ الحَاكِمِ. الأَمْرُ فِيهِ إِلَىٰ الحَاكِمِ.

وَلا نَظَـرَ لِلْحَاكِمِ مَعَ نَاظِرٍ خَاصٍّ، لَكِنْ لَـهُ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ إِنْ فَعَلَ مَا لا يَسُوغُ فِعْلُهُ لِعُمُومِ وِلايَتِهِ.

وَظِيفَةُ النَّاظِرِ،

وَوَظِيفَةُ النَّاظِرِ: حِفْظُ الوَقْفِ وَعِمَارَتُهُ وَإِيجَارُهُ وَزَرْعُهُ، وَالمُخَاصَمَةُ فِيهِ، وَتَحْصِيلُ رِيعِهِ، وَالاجْتِهَادُ فِي تَنْمِيَتِهِ، وَصَرْفُ الرِّيعِ فِي جِهَاتِهِ مِنْ



عَمَارَةٍ وَإِصْلَاحٍ وَإِعْطَاءِ المُسْتَحِقِّينَ؛ لِأَنَّ النَّاظِرَ هُوَ الَّذِي يَلِي الوَقْفَ وَحِفْظَهُ، وَحِفْظُ رِيعِهِ وَتَنْفِيذُ شَرْطِ وَاقِفِهِ وَطَلَبُ الحِفْظِ فِيهِ مَطْلُوبٌ شَرْعًا، فَكَانَ ذَلِكَ إِلَىٰ النَّاظِرِ.

وَإِنْ آجَرَهُ بِأَنْقَصَ مِنْ أَجْرِ مِثْلِهِ صَحَّ عَقْدُ الإِجَارَةِ، وَضَمِنَ النَّاظِرُ النَّقْصَ إِنْ كَانَ المُسْتَحِقُّ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ غَيْرِهِ عَلَىٰ وَجْهِ الحَطِّ، فَضَمِنَ مَا نَقَصَهُ بَعَقْدِهِ كَالوَكِيل.

وَلَهُ الأَكْلُ بِمَعْرُوفٍ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا.

وَلَهُ التَّقْرِيرُ فِي وَظَائِفِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهِ، فَيُنَصِّبَ إِمَامَ المَسْجِدِ وَمُؤَذِّنَهُ وَقَيِّمَهُ وَنَحْوَهُمْ، وَيَجِبُ أَنْ يُولِّيَ فِي الوَظَائِفِ وَإِمَامَة المَسَاجِدِ الأَحَقَّ شَرْعًا.

وَمَنْ قُرِّرَ فِي وَظِيفَةٍ عَلَىٰ وَفْقِ الشَّرْعِ حَرُمَ إِخْرَاجُهُ مِنْهَا بِلَا مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ كَتَعْطِيلِهِ القِيَامَ بِهَا.

وَمَـنْ لَمْ يَقُمْ بِوَظِيفَتِهِ غَيَّرَهُ مَنْ لَهُ الوِلايَـةُ بِمَنْ يَقُومُ بِهَا إِذَا لَمْ يَتُبُ الأَوَّلُ وَيَلْتَزِمْ بِالوَاجِبِ.

وَمَنْ نَزَلَ عَنْ وَظِيفَةٍ بِيَدِهِ لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا صَحَّ، وَكَانَ أَحَقَّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَمَا يَأْخُدُهُ الفُقَهَاءُ مِنَ الوَقْفِ فَكَالرِّزْقِ مِنْ بَيْتِ المَالِ لَا كَجُعْلٍ وَلَا كَأُجْرَةٍ، فَلَا يَنْقُصُ بِهِ الأَجْرُ مَعَ الإِخْلَاصِ.



فَصْلٌ فِي أَلْفَاظِ الوَاقِفِ المُتَعَلِّقَةِ بِالمُوْقُوفِ عَلَيْهِمْ

مَنْ وَقَفَ عَلَىٰ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ غَيْرِهِ دَخَلَ المَوْجُودُونَ حَالَ الوَقْفِ وَلَوْ حَمْلًا فَقَطْ مِنَ الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَشْمَلُهُمْ؛ لِأَنَّ الجَمِيعَ أَوْلَادُهُ.

بِالسَّوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ؛ لِأَنَّهُ شَرَكَ بَيْنَهُمْ، وِكَمَا لَوْ أَقَرَّ لَهُمْ بِشَيْءٍ.

وَدَخلَ أَوْلادُ الذُّكُورِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يُوصِيكُو اللهُ فِيهِ الوَلَدَ دَخَلَ وَلَدُ البَنِينَ، فِي آوَلَد دَخَلَ وَلَدُ البَنِينَ، فِي آوَلَد دِحُلَ وَلَدُ البَنِينَ، فَالمُطْلَقُ مِنْ كَلَامِ الآهِ فَالمُطْلَقُ مِنْ كَلَامِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَيُفَسَّرُ بِمَا فُسِّرِ بِهِ.

وَإِنْ قَـالَ: عَلَىٰ وَلَـدِي دَخَـلَ أَوْلَادُهُ المَوْجُودُونَ وَمَنْ يُولَـدُ لَهُمْ- أَيْ: لِأَوْلَادِهِ المَوْجُودِينَ- لَا الحَادِثُونَ.

وَإِنْ قَـالَ: عَلَىٰ وَلَدِي وَمَنْ يُولَدُّ لِي دَخَلَ المَوْجُودُونَ وَالحَادِثُونَ تَبَعًا لِلْمَوْجُودِينَ.

وَمَنْ وَقَفَ عَلَىٰ عَقِيهِ أَوْ نَسْلِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ أَوْ ذُرِّ يَتِهِ دَخَلَ الذُّكُورُ وَالإِنَاثُ، لَا أَوْلَادُ الإِنَاثِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، كَقَوْلِهِ: مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لِوَلَدِهِ.

وَقَوْلُهُ: وَقَفْتُ عَلَىٰ أَوْلَادِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانَة، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ، أَوْ: عَلَىٰ أَنَّ لِوَلَدِ الأَنْفَىٰ سَهْمًا وَنَحْوَهُ.



وَمَـنْ وَقَفَ عَلَىٰ بَنِيهِ أَوْ بَنِي فُلَانٍ فَلِلذُّكُورِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ لَفْظَ البَنِينَ وُضِعَ لِذَلِكَ حَقِيقَةً.

وَإِنْ وَقَفَ عَلَىٰ بَنَاتِهِ اخْتَصَّ بِهِنَّ.

وَإِنْ كَانُوا قَبِيلَةً كَبَنِي هَاشِمٍ وَتَمِيمٍ دَخَلَ نِسَاؤُهُمْ؛ لِأَنَّ اسْمَ القَبِيلَةِ يَشْمَلُ ذَكَرَهَا وَأُنْثَاهَا، دُونَ أُوْلَادِهِنَّ مِنْ رِجَالِ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَنْتَسِبُونَ لِآبَائِهِمْ.

وَيُكْرَهُ فِي الوَقْفِ أَنْ يُفَضَّلَ بَعْضَ أَوْلادِهِ عَلَىٰ بَعْضِ لِغَيْرِ سَبَبِ شَرْعِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَىٰ التَّقَاطُع، وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ... «اتَّقُوا الله وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْ لادِكُمْ. قَالَ: فَرَجَعَ أَبِي فِي تَلْكِ الصَّدَقَةِ» (٠٠).

وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يُزَادَ ذَكَرٌ عَلَىٰ أُنْفَىٰ، فَإِنْ كَانَ لِبَعْضِهِمْ عِيَالٌ أَوْ بِهِ حَاجَةٌ أَوْ عَاجِزٌ عَنِ التَّكَسُّبِ، فَخَصَّهُ بِالوَقْفِ أَوْ فَضَّلَهُ، أَوْ خَصَّ المُشْتَغِلِينَ بِالعِلْم، أَوْ خَصَّ ذَا الدِّينِ وَالصَّلَاحِ فَلَا بَأْسَ بِلَـٰلِكَ؛ لِأَنَّهُ لِغَرَضٍ مَقْصُودٍ شَرْعًا.

الوَقْفُ عَقْدٌ لَازمٌ:

وَالوَقْفُ عَقْدٌ لازِمٌ بِمُجَرَّدِ القَـوْلِ أَوِ الفِعْلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهِ حَاكِمٌ، فَلَا يُفْسَخُ بِإِقَالَةٍ وَلا غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَقْتَضِي التَّأْبِيدَ.

وَلا يُوهَبُ وَلا يُرْهَنُ وَلا يُورَثُ وَلا يُبَاعُ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَالَۃ: «لا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا تُوهَبُ وَلَا تُورَثُ»(٢٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



إِلّا أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ بِحَرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يُوجَدُ مَا يُعَمَّرُ بِهِ، فَيُبَاعُ وُجُوبًا وَيُصْرَفُ ثَمَنُهُ فِي مِنْلِهِ أَوْ بَعْضِ مِنْلِهِ ؟ لِأَنَّ الوَقْفَ مُؤَبَّدٌ، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ تَأْبِيدُهُ بِعَيْنِهِ اسْتَبْقَيْنَا الغَرضَ - وَهُو الانْتِفَاعُ عَلَىٰ الذَّوَامِ - فِي عَيْنِ أُخْرَىٰ. وَاتِّصَالُ الإِبْ دَالِ يَجْرِي مَجْرَىٰ الأَعْيَانِ، وَجُمُودُنَا عَلَىٰ العَيْنِ مَعَ تَعَطُّلِهَا تَضْيِيعٌ الإِبْ دَالِ يَجْرِي مَجْرَىٰ الأَعْيَانِ، وَجُمُودُنَا عَلَىٰ العَيْنِ مَعَ تَعَطُّلِهَا تَضْيِيعٌ لِلْغَرَضِ، كَذَبْحِ الهَدْي إِذَا أُعْطِبَ فِي مَوْضِعِهِ مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِمَوْضِعِ آخَرَ، فَلَكَ رَضِ بِالكُلِّيةِ اسْتُوْفِي مِنْهُ مَا أَمْكَنَ. وَبِمُجَرَّدِ شِرَاءِ فَلَمَّا تَعَذَّرُهُ لِللَّهُ كَالُوكِيلِ فِي الشِّرَاءِ البَدَلِ يَصِيرُ وَقْفًا كَبَدَلِ أَضْحِيَّةٍ، وَبَدَلِ رَهْنٍ أُتْلِفَ؟ لِأَنَّهُ كَالوَكِيلِ فِي الشِّرَاءِ وَلَيْكَ لِلْقَلَ مَنْ لَا اللَّهُ لَيْ وَقْفَهُ بِمُجَرَّدِ الشَّرَاءِ. وَالاحْتِيَاطُ وِقْفُهُ وَقُلُهُ وَلَيْلًا يَنْقُضَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ لَا يَرْفُ وَقْفَهُ بِمُجَرَّدِ الشَّرَاءِ.

وَكَذَا حُكْمُ المَسْجِدِ لَوْ ضَاقَ عَلَىٰ أَهْلِهِ وَلَمْ تُمْكِنْ تَوْسِعَتُهُ فِي مَوْضِعِهِ، أَوْ خَرِبَتْ مَحِلَّتُهُ أَوِ اسْتُقْذِرَ مَوْضِعُهُ فَيْبَاعُ.

وَيَجُوزُ نَقُلُ آلَتِهِ وَحِجَارَتِهِ لهِسْجِدٍ آخَرَ احْتَاجَ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ أَوْلَىٰ مِنْ بَيْعِهِ؛ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ عُمَرَت، كَتَبَ إِلَىٰ سَعْدٍ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ بَيْتَ المَالِ الَّذِي فِي الكُوفَةِ نُقِبَ، أَنِ انْقُلُ المَسْجِدَ الَّذِي بِالتَّمَارِينِ، وَاجْعَلْ بَيْتَ المَالِ فِي قِبْلَةِ الكُوفَةِ نُقِبَ، أَنِ انْقُلْ المَسْجِدِ الَّذِي بِالتَّمَارِينِ، وَاجْعَلْ بَيْتَ المَالِ فِي قِبْلَةِ المَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَزَال فِي المَسْجِدِ مُصَلِّ " وَكَانَ هَذَا بِمَشْهَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مُحَالًا جُمَاعِ.

وَيَجُوزُ نَقْضُ مَنَارَةِ المَسْجِدِ وَجَعْلُهَا فِي حَاثِطِهِ لِتَحْصِينِهِ مِنْ نَحْوِ كِلَابٍ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ.

⁽١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٩٢).

وَمَنْ وَقَفَ عَلَىٰ ثَغْرٍ فَاخْتَلَّ صُرِفَ فِي ثَغْرٍ مِثْلِهِ.

وَعَلَىٰ قِيَاسِهِ مَسْجِدٌ وَرِبَاطٌ وَنَحُوهِمَا كَسِقَايَةٍ، فَإِذَا تَعَذَّرَ الصَّرْفُ فِيهَا صُرِفَ فِيهَا صُرِفَ فِيها صُرِفَ فِي مِثْلِهَا تَحْصِيلًا لِغَرَضِ الوَاقِفِ حَسَبِ الإِمْكَانِ.

فَيَجُوزُ تَغْيِيرُ صُورَةِ الوَقْفِ لِلْمَصْلَحَةِ، كَجَعْلِ الدُّورِ حَوَانِيتَ.

وَمَا فَضَلَ مِنْ حَاجَةِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ مَسْجِدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، مِنْ حُصْرٍ وَرَيْتٍ وَأَنْقَاضٍ وَآلَةٍ جَدِيدَةٍ، يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِهِ فِي جِنْسِ مَا وُقِيفَ لَهُ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَىٰ فَقِيرٍ؛ وَلِأَنَّهُ مَالُ اللهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ مَصْرِفٌ، فَصُرِفَ إِلَىٰ المَسَاكِين.





بَابُ الهِبَةِ وَالعَطِيَّةِ

الهِبَهُ: هِيَ التَّبَرُّعُ بِالمَالِ فِي حَالِ الحَيَاةِ.

وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَهَادَوْا تَحَابُّوا» (') وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الوَصِيَّةِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَعَالِیْهُ سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَأْمُلُ الغِنَى وَتَخْشَى الفَقْرَ، وَلا تُمْهِلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلانٍ كَذَا» (').

وَتَنْعَقِدُ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَىٰ الهِبَةِ بِأَنْ يَقُولَ: وَهَبْتُكَ أَوْ أَهْدَيْتُكَ أَوْ أَعْدَيْتُكَ أَوْ أَعْدَيْتُكَ أَوْ أَعْدَيْتُكَ أَوْ

أَوْ فِعْلٌ يَدَلُّ عَلَيْهَا: «لِأَنَّهُ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمٌ كَانَ يُهْدِي وَيُهْدَى إِلَيْهِ، وَيَعْطِي وَيُعْطَى »، وَ: «يُفَرِّقُ الصَّدَقَات، وَيَأْمُرُ شُعَاتَهُ بِأَخْذِهَا وَتَفْرِيقِهَا» وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَغْطَى)، وَ: «يُفَرِّقُ الصَّدَقَات، وَيَأْمُرُ شُعَاتَهُ بِأَخْذِهَا وَتَفْرِيقِهَا» وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَفْكُر يَفْعُلُونَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقُلْ عَنْهُمْ مَقْلًا مَنْهُودًا، وَلِأَنَّ دَلَالَةَ الرِّضَىٰ بِنَقْلِ المِلْكِ تَقُومُ مَقَامَ الإِيجَابِ وَالقَبُولِ. مُتَوَاتِرًا أَوْمَشْهُورًا، وَلِأَنَّ دَلَالَةَ الرِّضَىٰ بِنَقْلِ المِلْكِ تَقُومُ مَقَامَ الإِيجَابِ وَالقَبُولِ.

شُرُوطُ الْهِبَةِ :

وَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةُ:

١- كَوْنُهَا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، وَهُوَ الحُرُّ المُكَلَّفُ الرَّشِيدُ.

⁽١) حسن: رواه البخاري في: «الأدب المفرد» (٩٩٤)، وأبو يعلى (٦١٤٨)، والقضاعي في: «مسند الشهاب» (٢٥٧)، وهو حديث حسن، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٦٠١).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۱٤١٩)، ومسلم (۱۰۳۲).



٢- وَكُوْنُهُ مُخْتَارًا غَيْرَ هَازِلٍ: فَلَا تَصِحُّ مِنْ مُكْرَهِ وَلَا هَازِلٍ.

٣- وَكَوْنُ المَوْهُـوبِ يَصِحُّ بَيْعُهُ: فَمَا لا يَجُوزُ بَيْعُـهُ لا تَجُوزُ هِبِتُهُ؛ لِأَنَّهُ
 عَقْدٌ يُقْصَدُ بِهِ تَمْلِيكُ العَيْنِ، أَشْبَهَ البَيْعَ.

وَتَجُوزُ هِبَهُ الكَلْبِ وَمَا يَجُوزُ الانْتِفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ، كَدُهْنِ مُتَنَجِّسٍ لِلاَسْتِصَبَاحِ بِهِ، لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ فَجَازَ فِي ذِلِكَ كَالوَصِيَّةِ.

وَلا يَصِحُّ أَنْ يَهَبَ مَجْهُولا كَالحَمْلِ فِي البَطْنِ وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، إِلَّا مَا تَعَذَّرَ عِلْمُهُ، كَمَا لَوِ اخْتَلَطَ مَالُ اثْنَيْنِ عَلَىٰ وَجْهِ لا يَتَمَيَّزُ فَوَهَبَ أَحَدُهُمَا لِرَفِيقِهِ نَصِيبَهُ مِنْهُ، فَيَصِحُّ لِلحَاجَةِ كَالصُّلْحِ.

وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا هِبَةُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ تَسْلِيمِهِ كَالآبِقِ وَالشَّارِدِ.

١- وَكُونُ المَوْهُ وبِ لَهُ يَصِحُ تَمْلِيكُهُ: فَلَا تَصِحُ لِحَمْلٍ؛ لِأَنَّ تَمْلِيكُهُ تَعْلِيقٌ.
 تَعْلِيقٌ عَلَىٰ خُرُوجِهِ حَيًّا، وَالهِبَةُ لَا تَقْبَلُ التَّعْلِيقَ.

٥- وَكَوْنُهُ يَقْبَلُ مَا وُهِبَ لَهُ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْ لٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ تَشَاغُلِهِمَا بِمَا يَقْطَعُ البَيْعَ عُرْفًا.

٣- وَكَوْنُ الهِبَةِ مُنَجَّزَةً: فَلَا تَصِحُّ مُعَلَّقَةً، كَـ: إِذَا قَـدِمَ زَيْدٌ فَهَذَا لِعَمْرِو؛
 لِأَنَّهَا تَمْلِيكٌ لِمُعَيَّنٍ فِي الحَيَاةِ، فَلَمْ يَجُزْ تَعْلِيقُهَا عَلَىٰ شَرْطٍ كَالبَيْعِ، إِلَّا تَعْلِيقُهَا بِمُوجِبِ الوَاهِبِ فَيَصِحُّ، وَتَكُونُ وَصِيَّةً.

٧ - وَكُونُهَا غَيْرَ مُؤَقَّتَةٍ: كَوَهَبْتُكَهُ شَهْرًا أَوْ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ لِانْتِهَاءِ الهِبَةِ، فَلَا تَصِحُ مَعَهُ كَالبَيْع.



لَكِنْ لَوْ وُقِّتَتْ بِعُمْرِ أَحَدِهِمَا كَقَوْلِهِ: جَعَلْتُهَا لَكَ عُمُرَكَ أَوْ حَيَاتَكَ أَوْ عَمُرِي لَزِمتْ، وَلَخِي التَّوْقِيتُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمُوالكُمْ وَلا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى فَهِي لِلَّذِي أَعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيَّتًا وَلِعَقِبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظٍ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالعُمْرَى لِمَنْ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظٍ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِالعُمْرَى لِمَنْ وَهِبَتْ لَهُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِالعُمْرَى لِمَنْ وَهِبَتْ لَهُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِالعُمْرَى لِمَنْ وَهِبَتْ لَهُ مُنْ اللَّانْصَارِ أَعْطَى أُمَّهُ وَهِبَتْ لَهُ مَنْ نَخْلِ حَيَاتَهَا، فَمَاتَتْ، فَجَاءَ إِخْوَتُهُ، فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرْعٌ سَواءً، حَدِيقَةً مِنْ نَخْلِ حَيَاتَهَا، فَمَاتَتْ، فَجَاءَ إِخْوَتُهُ، فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرْعٌ سَواءً، قَالَ وَلَا نَعْنَ فِيهِ شَرْعٌ سَواءً، وَاللّهُ مَعَلَى النَّيِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرْعٌ سَواءً، وَاللّهُ مَنْ فَالْتَوْقِيلَةً فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرْعٌ مَا اللهُ عَلَيْهِ مَنْ فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرْعٌ مِسَواءًا وَلَيْهُ مَنْ فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرْعٌ مِوالَّالَهُ مَالَعُونَ مُنَا وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمْ وَلَكُمُ مُوا إِلَى النَّيِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمْ فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ مُولَاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمْ وَاللَّهُ مَا مُعَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللهُ وَالْتُلْكُونَ اللْهُ الْعَلَيْهِ اللْهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللْهُ الْمُعْلَى الْهُ الْمُعْلَى اللْهُ اللَّهُ الْمُعْلِقُولُ اللْهُ اللْهُ الْمُولِ اللْهُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولَ اللْهُ الْمُؤْلِقُولُ اللْهُ الْمُؤْلِقُولُ اللْهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُهُ اللْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللْهُ اللَّهُ الْمُولُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْمُؤْلِقُولُ اللْعُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وَالرُّقْبَىٰ: أَنْ يَقُولَ: إِنْ مِتَّ قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ. سُمِّيَتْ رُقْبَىٰ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يَرْقُبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ.

وَهِـيَ لازِمَةٌ لا تَعُودُ إِلَىٰ الأَوَّلِ؛ لِعُمُــومِ الأَخْبَارِ، وَلِقَوْلِهِ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تُعْمِرُوا وَلا تُرْقِبُوا، فَمَنْ أُعْمِرَ شَيْئًا أَوْ أُرْقِبَهُ فَهُوَ لَهُ حَيَاتَهُ وَمَمَاتَهُ»(").

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ تَعَالِيُّهُ مَرْفُوعًا: «العُمْرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، وَالرُّقْبَىٰ جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا» وَالرُّقْبَىٰ جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا» (*) وَلَانَّ الأَمْ لاَكَ المُسْتَقِرَّةَ كُلُّهَا مُقَدَّرَةٌ بِحَيَاةِ المَالِكِ، وَتَنْتَقُل إِلَىٰ

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٣/ ٢٩٩)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَلِلْهُ في الصحيحة (٢٤٠٩).

 ⁽٣) صحيح: أخرجه النسائي (٦/ ١٣٦)، وأبو داود (٣٥٥٦)، والطحاوي (٦/ ٢٤٨)، والبيهقي
 (٦/ ١٧٥) وصححه العلامة الألباني رَحَيْلُهُ في الإرواء (٦/ ٥٠).

⁽٤) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٥٨)، والترمذي (١٣٥١)، والنسائي (٣٧٣٩)، وابن ماجه (٢٣٨٣)، والبيهقي (٦/ ١٧٥)، وأحمد (٣/ ٣٠٣)، وصححه العلامة الألباني كِيَّالِهُ فِي الإرواء (١٦١٠).



الوَرَثَةِ، فَلَمْ يَكُنْ تَقْدِيرُهُ بِحَيَاتِهِ مُنَافِيًا لِحُكْمِ الأَمْلَاكِ، وَلِأَنَّهُ شَرَطَ رُجُوعَهَا عَلَىٰ غَيْرِ المَوْهُوبِ لَهُ فَلَمْ يُوَثِّرْ، عَلَىٰ غَيْرِ المَوْهُوبِ لَهُ فَلَمْ يُوَثِّرْ، كَمَا لَوْ شَرَطَ بَعْدَ لُزُومِ العَقْدِ شَرْطًا يُنَافِي مُقْتَضَاهُ.

٥- وَكُونُهُا بِغَيْرِ عِوَضٍ، فَإِنْ كَانَتْ بِعِوَضٍ مَعْلُومٍ فَبَيْعٌ يَثْبُتُ فِيهَا الخِيَارُ وَالشُّفْعَةُ وَضَمَانُ العُهْدَةِ. وَبِعِوَضٍ مَجْهُ ولِ فَبَاطِلَةٌ كَالبَيْعِ بِثَمَنٍ مَجْهُولٍ، فَتُردُّ بَزِيَادَتِهَا المُتَّصِلَةِ وَالمُنْفَصِلَةِ. وَإِنْ تَلِفَتْ ضَمنَهَا بِبَدَلِهَا. وَمَنْ أَهْدَى لِيَهْدَى لَهُ أَكْثَرَ فَلَا بَأْسَ.

وَيُكُرَهُ رَدُّ الهِبَةِ وَإِنْ قَلَّتْ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ سَخَالَتُهُ مَرْفُوعًا: «لا تَرُدُّوا الهَدِيَّة» (').

بَـلِ السُّـنَّةُ أَنْ يُكَافِئَ أَوْ يَدْعُو. وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ أَهْـدَىٰ حَيَاءً وَجَبَ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ المَقَاصِدَ فِي العُقُودِ مُعْتَبَرَةٌ.

تَمَلُّكُ الهِبَةِ ،

وَتُمْلَكُ الهِبَةُ بِالعَقْدِ، فَيَصِتُ تَصَرُّفُ المَوْهُ وبِ لَهُ فِيهَا قَبْلَ القَبْضِ، وَالنَّمَاءُ لِلْمُنَّهِبِ. وَتَلَزمُ بِالقَبْضِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ القَبْضُ بِإِذْنِ الوَاهِبِ؛ لِقَوْلِ الصِّدِّيقِ تَعَالِمُنَّةً لِلْمَاءُ لِعَائِشَةَ تَعَلِّكَا: «يَا بُنِيَّةً إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكِ جَادً" الصِّدِّيقِ تَعَالِمُنَةً لِغَائِشَةَ تَعَلِيْكَا: «يَا بُنِيَّةً إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكِ جَادً"

⁽١) صحيح: رواه الإمام أحمد (١/ ٤٠٤، ٤٠٥)، والبخاري في: «الأدب المفرد» (١٥٧)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في صحيح الجامع (١٥٨).

 ⁽٦) قال القاضي عياض: الجد- بكسر الجيم- أي الحق وجد نخله، يجد جدا قطع ثمره،
 وهو الجذاد بالفتح، والكسر، وجاد عشرين وَسْقًا بتشديد الدال، أي ما يجد منه هذا القدر، والجاد هنا بمعنى المجدود. مشارق الأنوار (١/ ١٤١).



عِشْرِينَ وَسْقًا، وَلَـوْ كُنْتُ جددتيه واحتزتيه كَانَ لَـكَ، وَإِنَّمَا هُوَ اليَّـوْمَ مَالُ الوَارِثِ، وَإِنَّمَا هُوَ اليَّـوْمَ مَالُ الوَارِثِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَخْتَاكِ، فَاقْتَسِمُوهُ عَلَىٰ كِتَابِ اللهِ (۱).

وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ المُتَّهِبِ قَبْلَ قَبْضِهَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُمِّ سَلَمَةَ سَلَمَةَ سَلَطَكَهَا: «إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَى النَّجَاشِيِّ إِلَّا قَدْ (إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَى النَّجَاشِيِّ إِلَّا قَدْ مَاتَ، وَلَا أَرَى النَّجَاشِيِّ إِلَّا قَدْ مَاتَ، وَلَا أَرَى هَدِيَّتِي إِلَّا مَرْدُودَةً عَلَيَّ، فَإِنْ رُدَّتْ فَهِي لَكِ». قَالَتْ: فَكَانَ مَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَرُدَّتْ عَلَيْهِ هَدِيَّتِهُ، فَأَعْطَىٰ كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَرُدَّتْ عَلَيْهِ هَدِيَّتِهُ، فَأَعْطَىٰ كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَوْقِيَةً مِنْ مِسْكِ، وَأَعْطَىٰ أُمَّ سَلَمَةً بَقِيَّةَ المِسْكِ وَالحُلَّةُ (١٠).

وَوَارِثُ الوَاهِبِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ القَبْضِ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الإِذْنِ وَالرُّجُوع؛ لِإِنَّهُ عَقْدٌ يَؤُولُ إِلَىٰ اللَّزُومِ فَلَمْ يَنْفَسِخْ بِالمَوْتِ، كَالبَيْعِ فِي مُدَّةِ الخِيَارِ.

فَقبضُ مَا وُهِبَ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدٍّ أَوْ ذَرْعٍ بِذَلِكَ.

وَقَبْضُ الصُّبْرَةِ وَمَا يُنْقَلُ بِالنَّقْلِ.

وَقَبْضُ مَا يُتَنَاوَلُ بِالتَّنَاوُلِ.

وَقَبْضُ غَيْرِ ذَلِكَ بِالتَّخْلِيَةِ كَقَبْضِ مَبِيعٍ.

وَيَقْبَلُ وَيَقْبِضُ لِصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَلِيُّهُمَا، وَهُوَ أَبُّ، أَوْ وَصِيُّهُ، أَوِ الحَاكِمُ،

⁽١) صحيح: رواه مالك (٢/ ٧٥٢/ ٤٠) والزيادة منه، وصححه العلامة الألباني كَيْلَلْهُ في الإرواء (١٦١٩).

⁽٢) ضعيف: رواه أحمد (٦/ ٤٠٤)، وضعفه العلامة الألباني كَثْلِللهُ في الإرواء (١٦٢٠).



أَوْ أَمِينُهُ، كَالبَيْعِ وَالشِّرَاءِ. وَيَصِحُّ أَنْ يَهَبَ شَيْئًا وَيَسْتَثْنِي نَفْعَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً، نَحْو شَهْرٍ وَسَنَةٍ كَالبَيْع.

وَأَنْ يَهَبَ حَامِلًا، وَيَسْتَثْنِي حَمْلَهَا كَالعِتْقِ.

وَإِنْ وَهَبَهُ وَشَـرَطَ الرُّجُـوعَ مَتَىٰ شَـاءَ لَزِمَتْ وَلُغِيَ الشَّـرْطُ؛ لِأَنَّهُ شَـرْطٌ يُنَافِيهَا، فَتَصِحُّ هِيَ مَعَ فَسَادِ الشَّرْطِ، كَالبَيْعِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَخْسَرَ.

وَإِنْ وَهَبَ دَيْنَهُ لِمَدِينِهِ، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ، أَوْ تَرَكَهُ لَهُ صَحَّ، وَلَزِمَ بِمُجَرَّدِهِ، وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ؛ لِأَنَّ تَأْجِيلَهُ لَا يَمْنَعُ ثُبُو تَهُ فِي الذِّمَّةِ.

وَتَصِحُّ البَرَاءَةُ وَلَوْ مَجْهُ ولَا لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا، لِقَوْلِهِ صَأَلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرَّجُلَيْنِ: «اقْتَسِمَا وَتَوَخَّيَا الحَقَّ، وَاسْتَهِمَا، ثُمَّ تَحَالًا» (١٠).

وَلا تَصِحُّ هِبَةُ الدَّيْنِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورِ عَلَىٰ تَسْلِيمِهِ. إِلَّا إِنْ كَانَ ضَامِنًا فَإِنَّهَا تَصِحُّ لِتَعَلَّقِهِ فِي ذِمَّتِهِ.

الرُجُوعُ فِي الهِبَةِ ،

وَلِكُلِّ وَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ قَبْلَ إِقْبَاضِهَا لِبَقَاءِ مِلْكِهِ مَعَ الكَرَاهَةِ؛ لِحَدِيثِ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِه كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»(٬٬

وَلاَيَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِالقَوْلِ، نَحْو: رَجعْتُ فِي هِبَتِي أَوْارْ تَجَعْتُهَا، أَوْرَدَدْتُهَا؛ لِأَنَّ المِلْكَ ثَابِتٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ يَقِينًا، فَلاَ يَزُولُ إِلَّا بِيَقِينٍ، وَهُوَ صَرِيحُ الرُّجُوعِ.

⁽١) حسن: وقد تقدم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢).



وَبَعْدَ إِقْبَاضِهَا يَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَيَّلُهُمَ مَرْفُوعًا: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْيُهِ»(١).

مَا لَمْ يَكُنْ أَبًا فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا وَهَبَهُ لِوَلَدِهِ، قَصَدَ التَّسْوِيَةَ أَوْ لَا، لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ العَطِيَّةَ فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي لِوَلَدِهِ»(٢).

وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ ،

١- أَنْ لَا يُسْقِطَ حَقَّهُ مِنَ الرُّجُوعِ، فَإِنْ أَسْقَطَهُ سَقَطَ.

٢- أَنْ لا تَزِيدَ زِيدَادَةً مِتَّصِلَةً، كَالسِّمَنِ وَالتَّعَلُّم، فَإِنْ زَادَتْ فَلا رَجُوعَ، وَأَمَّا الزِّيادَةُ المُنْفَصِلَةُ فَهِي لِلابْنِ، وَلَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ.

٣ - أَنْ تَكُونَ بَاقِيةً فِي مِلْكِهِ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ فِيهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ إِبْطَالُ
 لِمِلْكِ غَيْرِهِ.

٤- أَنْ لا يَرْهَنَهَا الوَلَدُ، فَإِنْ رَهَنَهَا أَوْ حُجِرَعَلَيْهِ لِفَلَسٍ سَـقَطَ الرُّجُوعُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِسْقَاطِ حَقِّ المَرْتَهِنِ وَالغُرَمَاءِ.

وَلِلاَّبِّ الحُرِّ أَنْ يَتَمَلَّكَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ مَا شَاءَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»(٢).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٩٧٥)، ومسلم (٢٦٦١).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه أحمد (٢/ ١٧٩) وأبي داود (٣٥٣٠) وابن ماجه (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، كالشحاء وصححه العلامة الألباني كالله في الإرواء (١٦٢٥).



وَعَنْ عَائِشَةَ تَعَظِّقُهَا مَرْفُوعًا: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَتُمْ مَنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ» (١)، وَسَوَاءٌ كَانَ الوَالِدُ مُحْتَاجًا أَمْ لاَ، وَسَوَاءٌ كَانَ الوَلَدُ كَبِيرًا أَمْ صَغِيرًا، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَىٰ.

وَيَمْتَلِكُ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ ،

- ١- أَنْ لا يَضُرَّهُ ؛ لِحَدِيثِ: «لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ»('' وَلَانَّهُ أَحَقُّ بِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ حَاحَتُهُ.
- أَنْ لا يَكُونُ فِي مَرَضٍ مَوْتِ أَحَدِهِمَا المَحُوفِ، فَلا يَصِحُّ فِيهِ ؛ لِانْعِقَادِ
 سَبَب الإِرْثِ.
- ٣- أَنْ لا يُعْطِيَهُ لِوَلَـدٍ آخَـرَ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّخْصِيصِ مِنْ مَالِ نَفْسِه، فَلِأَنْ يُمْنَعُ مِنْ تَخْصِيصِهِ بِمَا أَخَذَهُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ الآخَرِ أَوْلَىٰ.
- 4- أَنْ يَكُونَ التَّمَلُّـكُ بِالقَبْضِ مَعَ القَوْلِ أَوِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ القَبْضَ يَكُونُ لِلتَّمَلُّكِ وَغَيْرِهِ، فَاعْتُبِرَ مَا يُعَيَّنُ وَجْهُهُ.
- ٥- أَنْ يَكُونَ مَا تَمَلَّكَهُ عَيْنًا مَوْجُودَةً، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَمَلَّكَ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنْ دَيْنِ
 وَلَدِهِ، وَلَا أَنْ يُبْرِئَ نَفْسَهُ كَإِبْرَائِهِ غَرِيمَهُ؛ لِأَنَّ الوَلَدَ لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِقَبْضِهِ.

وَلَيْسَ لِوَلَدِهِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ وَقِيمَةِ المُتْلَفِ أَوْ أَرْشِ

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۳۰۲۸)، والترمذي (۱۳۰۸)، والنسائي (٤٤٤٩)، وابن ماجه (۲۲۹۰)، وأحمد (۲/ ۱۲۲)، وصححه العلامة الألباني ﴿ الله في الإرواء (۱۶۲٦).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



جِنَايَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِيهِ يَقْتَضِيَهُ دَيْنًا عَلَيْهِ فَقَالَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»(١).

بَلْ إِذَا مَاتَ أَخَذَهُ مِنْ تَرِكَتِهِ مِنْ رَأْسِ المَالِ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى ثَابِتٌ عَلَيْهِ لَا تُهْمَةَ فِيهِ، كَدَيْنِ الأَجْنَبِيِّ.

وَلَـهُ مُطَالَبَتُهُ بِنَفَقَتِـهِ الوَاجِبَةِ وَحَبْسُـهُ عَلَيْهَا لِفَقْرِهِ وَعَجْزِهِ عَنِ التَّكَسُّـبِ، لِضَرُورَةِ حِفْظِ النَّفْسِ.





فَصْلٌ فِي قِسْمَةِ المَالِ بَيْنَ الوَرَثَةِ فِي الحَيَاةِ

وَيُبَاحُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْسِمَ مَالَهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ فِي حَالِ حِيَاتِهِ عَلَىٰ فَرَائِضِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِعَدَم الجَوْرِ فِيهَا.

وَيعْظِي مِنْ حَدَثِ حِصَّتِهِ وُجُوبًا لِيَحْصُلَ التَّعْلِدِيلُ الوَاجِبُ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ عَلَىٰ قَدْرِ إِرْثِهِمْ افْتِدَاءً بِقِسْمَةِ اللهِ تَعَالَىٰ. وَقِيَاسًا لِحَالِ الحَيَاةِ عَلَىٰ حَالِ المَوْتِ. وَسَائِرُ الأَقَارِبِ فِي ذَلِكَ كَالأَوْلادِ.

فَإِنَّ زَوَّجَ أَحَدَهُمْ أَوْ خَصَّصَهُ بِلَا إِذْنِ البَقِيَّةِ حَرُمَ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ: «النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَىٰ بِهِ رَسُولَ اللهِ صَاَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ اللهِ صَاَّ اللهِ صَاَّ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُهُ مِثْلَ اللهِ صَاَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ : أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: فَأَرْجِعْهُ (") مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلَزِمَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ حَتَّىٰ يَسْتَووا، لِقَوْلِهِ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ: «اتَّقُوا اللهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلادِكُمْ»(').

فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ، وَلَيْسَ التَّخْصِيصُ بِمَرَضِ مَوْتِهِ المَحُوفِ ثَبْتَ لِلآخِذِ، فَلَا رُجُوعَ لِبَقِيَّةِ الوَرَثَةِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ الصِّدِّيتِ سَجَاظِئَهُ: «وَدِدْتُ لَوْ أَنَّكَ حُزْتِيهِ» وَقَوْلِ عُمَرَ سَجَاظِئَهُ: «لَا عَطِيَّةَ إِلَّا مَا حَازَهَ الوَلَدُ»(").

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه البيهقي (٦/ ١٧٠)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَلَلُهُ في الإرواء (١٦٣٣).



وَإِنْ كَانَ بِمَرَضِ مَوْتِهِ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ شَيْءٌ زَائِدٌ عَنْهُمْ إِلَا بِإِجَازَتِهِمْ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ كَالوَصِيَّةِ، وَفِي الحَدِيثِ: «لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ».

مَا لَمْ يَكُنْ وَقْفًا فَيَصِحُّ بِالثُّلُثِ كَالأَجْنَبِيِّ - لِمَا تَقَدَّمَ فِي الوَقْفِ - ؛ لِأَنَّ الوَقْفَ لَا يُبَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَرَثَةِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَىٰ طَرِيتِ الأَثْرَةِ فَيُكْرَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَىٰ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَهُ عِيَالٌ، أَوْ بِهِ حَاجَةُ، أَوْ مُشْتَفِلٌ بِالعِلْمِ وَنَحْوِهِ فَلا بَأْسَ.

تَبَرُّعَاتُ الْمَرِيضِ،

وَالمَرَضُ غَيْرُ المَخُوفِ كَالصَّدَاعِ، وَوَجَعِ الضَّرْسِ وَالرَّمَدِ، وَحُمَّىٰ سَاعَةٍ، وَنَحْوِهَا - تَبَرُّعُ صَاحِبِهِ نَافِذُ فِي جَمِيعِ مَالِهِ، كَتَصَرُّفِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ لَا يُخَافُ مِنْهَا فِي العَادةِ.

حَتَّىٰ وَلَوْ صَارَ مَخُوفًا، وَمَاتَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ اعْتِبَارًا بِحَالِ العَطِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ فِي حُكْمِ الصَّحِيحِ.

وَالمَسرَضُ المَخُوفُ كَالْبِرْسَامِ وَهُوَ: وَجَعٌ فِي الدِّمَاغِ يَخْتَلُّ بِهِ العَقْلُ. وَذَاتُ الجَنْبِ: قُرُوحٌ بِبَاطِنِ الجَنْبِ.

وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ: لِأَنَّهُ يُصَفِّي الدَّمَ فَتَذَهَبُ القُوَّةُ.

وَالقِيَامُ المُتَدَارَكُ، أَيْ: الإِسْهَالُ مَعَهُ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ يُضْعِفُ القُوَّةَ.

وَأَوَّلُ فَالِجٍ - وَهُوَ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يُرْخِي بَعْضَ البَدَنِ - وَآخِرُ سُلٍّ.



وَالحُمَّىٰ المُطْبِقَةُ، وَحُمَّىٰ الرُّبُعُ، وَمَنْ أَخَذَهَا الطَّلْقُ مَعَ أَلَمٍ حَتَّىٰ تَنْجُوَ. وَمَا قَالَ طَبِيبَانِ مُسْلِمَانِ: إِنَّهُ مَخُوفٌ.

وَكَذَلِكَ مَنْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ وَقْتَ الحَرْبِ وَكُلُّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مُكَافِئٌ أَوْ كَانَ مِنَ المَقْهُورَةِ.

أَوْ كَانَ بِاللَّجَةِ وَقْتَ الهَيَجَانِ، أَيْ: ثَوَرَانُ البَحْرِ بَرِيحِ عَاصِفٍ.

أَوْ وَقَعَ الطَّاعُونُ بِبَلَدِهِ؛ لِأَنَّ تَوَقُّعَ التَّلَفِ مِنْ أُولَئِكَ كَتَوَقُّعِ المَرِيضِ وَأَكْثَر.

أَوْ قُدِّمَ لِلقَتْلِ أَوْ حُبِسَ لَهُ؛ لِظُهُورِ التَّلَفِ وَقُرْبِهِ.

أَوْ جُرِحَ جَرْحًا مُوحِيًا - أَيْ: مُهْلِكًا - مَعَ ثَبَاتِ عَقْلِهِ: ﴿ لِأَنَّ عُمَرَ تَعَالَىٰكُهُ لَكَمًا جُرِحَ سَقَاهُ الطَّبِيبُ لَبَنَّا فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ، فَقَالَ لَهُ الطَّبِيبُ: اعْهَدْ إِلَىٰ النَّاسِ، فَعَهِدَ إِلَيْهِمْ وَوَصَّىٰ ﴾ (١) فَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَىٰ قَبُولِ عَهْدِهِ وَوَصِيَّتِهِ، النَّاسِ، فَعَهِدَ إِلَيْهِمْ وَوَصَّىٰ ﴾ (١) فَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَىٰ قَبُولِ عَهْدِهِ وَوَصِيَّتِهِ، وَعَلِي تَعَلَّىٰ اللَّهُ يَعْبُتُ عَقْلُهُ وَعَلِي تَعَلِّيْتِهِ، بِلْ وَلَا لِكَلَامِهِ.

فَكُلُّ مَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبَرَّعَ وَمَاتَ نَفَذَ تَبَرُّعُهُ بِالثُّلُثِ فَقَطَ؟ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ كَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ» (").

⁽١) صحيح: رواه أحمد (١/ ١٤)، وصححه العلامة الألباني كَيَاللَّهُ في الإرواء (١٦٣٩).

⁽٢) صحيح: أخرج القصة الطبراني في الكبير (١/ ٩/ ٢-١١/ ٢)، وصححها العلامة الألباني ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ في الإرواء (١٦٤٠).

⁽٣) حسن: رواه ابن ماجه (٢٧٠٩)، وحسنه العلامة الألباني كَثَيَّلُهُ في الإرواء (١٦٤١).



وَتَنْفُذُ لِلأَجْنَبِيِّ فَقَطْ؛ لِحَدِيثِ: «لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»(١).

وَإِنْ لَـمْ يَمُتْ مِـنْ مَرَضِهِ المَحْوفِ فَكَالصَّحِيحِ فِي نُفُوذِ عَطَايَاهُ كُلِّهَا، وَصِحَّةِ تَصَرُّ فِه لِعَدَم المَانِع.



⁽۱) صحيح: حديث عمرو بن خارجه: رواه النسائي (٣٦٤١). وحديث أنس: رواه ابن ماجه (٢٧١٤)، والدارقطني (٧٠/٤)، والضياء (٦/ ١٥٠)، وصححه العلامة الألباني كَفَلَلْهُ في الإرواء (١٦٤٢).



وَتُفَارِقُ العَطِيَّةُ الوَصِيَّةَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ

أَحَدُهَا: أَنَّهُ يُسَوَّىٰ بَيْنَ المُتَقَدِّمِ وَالمُتَأَخِّرِ فِي الوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَبَرُّع بَعْدَ المَوْتِ يُوجَدُ دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَيُبْدَأُ بِالأَوَّلِ فَالأَوَّلِ فِي العَطِيَّةِ؛ لِوُقُوعِهَا لَازِمَةٌ.

وَالنَّانِي: أَنَّهُ لا يَمْلِكُ الرُّجُوعَ فِي العَطِيَّةِ بَعْدَ قَبْضِهَا؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ لَازِمَةً فِي حَقِّ المُعْطِي، وَتَنْتَقِلُ إِلَىٰ المُعْطَىٰ فِي الحَيَاةِ وَلَوْ كَثُرُتْ، وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنَ التَّبُرُع بِالزَّائِدِ عَلَىٰ الثُّلُثِ لِحَقِّ الوَرَثَةِ، بِخِلَافِ الوَصِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ الرُّجُوعَ فِيهَا.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ العَطِيَّة يُعْتَبَرُ القَبُولُ لَهَا عِنْدَ وُجُودِهَا؛ لِأَنَّهَا تَمْلِيكٌ فِي الحَالِ، بِخِلَافِ الوَصِيَّةِ فَإِنَّهَا تَمْلِيكٌ بَعْدَ المَوْتِ، فَاعْتُبِرَ عِنْدَ وُجُودِهِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ العَطِيَّةَ يَثْبُتُ المِلْكُ فِيهَا عِنْدَ قَبُولِهَا كَالهِبَةِ، لَكِنْ يَكُونُ مُرَاعًىٰ، لِأَنَّا لَا نَعْلَم هَلْ هُوَ مَرَضُ المَوْتِ أَوْ لَا؟ وَلَا نَعْلَمُ هَلْ يَسْتَفِيدُ مَالًا أَوْ يُتْلَفُ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ؟ فَتَوَقَّفْنَا لِنَعْلَمَ عَاقِبَةَ أَمْرِهِ، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنَ الثُّلُثِ تَبَيَّنَا أَنَّ المِلْكَ كَانَ ثَابِتًا مِنْ حِينِهِ، وَإِلَّا فَبِقَدْرِهِ.

وَالوَصِيَّةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَلَا تُمَلَّكُ قَبْلَ المَوْتِ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِيكٌ بَعْدَهُ، فَلَا تَقَدَّمهُ





الوَصَايَا جَمْعُ وَصِيَّةٍ، مَأْخُوذَةٌ مِنْ وَصَيْتُ الشَّيْءَ: إِذَا وَصَلْتُهُ، فَالمُوصِي وَصـلَ مَا كَانَ لَـهُ فِي حَيَاتِهِ بِمَا بَعْدَ مَوْتِهِ. وَاصْطِلَاحًا: الأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ المَوْتِ أَوِ التَّبَرُّعِ بِالمَالِ بَعْدَهُ. وَالأَصْلُ فِيهَا: الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجُاعُ.

أَمَّا الكِتَابُ، فَقَوْلُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِينَةُ ﴾ الآية [الثقة: ١٨٠].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيبُهَآ أَوَّ دَيَّتٍ ﴾ [النَّمَّالَة ١٠].

وَأَمَّا السُّنَةُ فَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، نَعَالَيْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، مِنْ وَجْعِ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِلِّمُ اللهِ صَلَّالِلهُ عَلَى اللهِ صَلَّا يَوْ ثُنِي إِلَّا ابْنَتُهُ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُّشَيْ إِلَّا ابْنَتُهُ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُّشَيْ مَالِي؟ قَالَ: لاَ، فَتُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: لاَ، ثُمَّ قَالَ: النُّلُثُ، وَالنُّلُثُ كَبِيرٌ – أَوْ كَثِيرٌ – إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ »(١٠ وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ جَوَازِهَا.

وَتَصِحُّ الوَصِيَّةُ مِنَ البَالِغِ الرَّشِيدِ وَمِنَ الصَبِيِّ العَاقِلِ وَالسَّفِيهِ بِالمَالِ،

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٤٢)، ومسلم (١٦٢٨).



وَمَنِ الأَخْرَسِ بِإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ، وَإِنْ وُجِدَتْ وَصِيَّةُ إِنْسَانٍ بِخَطِّهِ الثَّابِتِ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارِ وَرَثَةٍ صَحَّتْ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتُبَ وَصِيَّتَهُ وَيُشْهِدُ عَلَيْهَا.

بِشَرْطِ عَدَمٍ مُعَايَنَةِ المَوْتِ، فَإِنْ عَايَنَ المَوْتَ لَمْ تَصِحَّ وَصِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ، وَفِي الحَدِيثِ: «وَلَا تُمْهِلُ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَتْ الحُلْقُومَ، قُلْتُ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَفِي الحَدِيثِ: قَلْكُنْ لِفُلانٍ»، وَالمُرَادُ: قَارَبَتْ بُلُوغَ الحُلْقُومِ، إِذْ لَوْ كَنْ المُلْقُومِ، إِذْ لَوْ بَلَعَتْهُ، وَلَا شَيْءَ مِنْ تَصَرُّ فَاتِهِ.

وَأَمَّا الطِّفْلُ وَالمَجْنُونُ فَلَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهُمَا.

وَيَجِبُ العَمَلُ بِالوَصِيَّةِ إِذَا ثَبَتَتْ، وَلَوْ طَالَتْ مُدَّتُهَا مَا لَمْ يُعْلَمْ رُجُوعُهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا لَا يَزُولُ بِتَطَاوُلِ الزَّمَانِ.

وَتُسَنُّ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا- وَهُوَ المَالُ الكَثِيرُ عُرْفًا- أَنْ يُوصِيَ بِالخُمُسِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَعَظِّيْهَا: وَدَدْتُ لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَىٰ الرُّبُعِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّالَةَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ: «وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» (٢).

وَعَنِ العَلاءِ، قَالَ: أَوْصَىٰ أَبِي أَنْ أَسْـأَلَ العُلَمَاءَ، أَيُّ الوَصِيَّةُ أَعْدَلُ؟ فَمَا تَتَابَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ وَصِيَّةٌ، فَتَتَابَعُوا عَلَىٰ الخُمُسِ(٣٠.

وَتُكْمَرُهُ لِفَقِيرٍ لَهُ وَرَثَةٌ مُحْتَاجُونَ؛ لِقَوْلِهِ صَاَّلِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ إِنَّ كَ أَنْ تَذَرَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (٢٤٢٩).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٤٢)، ومسلم (١٦٢٨).

⁽٣) **حسن**: رواه سعيد بن منصور في: «سننه» (١/ ٤٩).



وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»(١) وَلَأَنَّهُ عَدَلَ عَنْ أَقَارِبِهِ المَحَاوِيج إِلَىٰ الأَجَانِبِ.

وَتُبَاحُ لَهُ إِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ.

وَتَجِبُ عَلَىٰ مَنْ عَلَيْهِ حَقَّ بِلا بَيْنَةٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَطْفَهُمَا مَرْفُوعًا: «مَا حَقُّ امْرِيَ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ "''.

وَلَا تَجُونُ الوَصِيَّةُ لِأَجْنَبِيِّ - لِمَنْ لَهُ وَارِثٌ - بِزَائِدِ عَنِ الثُّلُثِ إِلَّا بِإِذْنِ الوَرَثَةِ: «لِنَهْيِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ سَعْدًا عَنْ ذَلِكَ» (٣). وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الوَرَثَةِ: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُو كَيْنِ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَعَالَيْهُ وَسَلَّمَ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا» (١).

وَلَا تَجُوزُ الوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ بِشَيْءٍ مُطْلَقًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا وَصِيَّةَ وَارِثٍ» (٠٠).

إِلَّا بِإِجَازَةِ الوَرَثَةِ لَهَا بَعْدَ المَوْتِ فَتَصِحُّ؛ لِأَنَّ المَنْعَ لِحَقِّ الوَرَثَةِ، فَإِذَا رَضَوا بِإِسْقَاطِهِ نَفَذَ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٤٢)، ومسلم (١٦٢٨).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (١٦٦٨).

⁽٥) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ وَصَّىٰ لِكُلِّ وَارِثٍ بِمُعَيَّنٍ بِقَدْرِ إِرْثِهِ جَازَ؛ لِأَنَّ حَقَّ الوَرِاثِ فِي القَدْرِ لَا فِي العَيْنِ.

وَتَصِحُّ الوَصِيَّةُ مِمَّنْ لا وَارِثَ لَهُ بِجَمِيعِ مَالِهِ؛ لِأَنَّ المَنْعَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَىٰ الثُّلُثِ لِحَقِّ الوَارِثِ، وَهُوَ مَعْدُومٌ.

وَالاعْتِبَارُ بِكَوْنِ مَنْ وَصَّىٰ لَهُ أَوْ وَهَبَ لَهُ وَارِثًا أَوْ لاَ عِنْدَ المَوْتِ، وَبِالإِجَازَةِ أَوِ الرَّدُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَمَا قَبْلَهُ لاَ عِبْرَةَ بِهِ. فَإِنْ أَوْصَىٰ لِوَارِثٍ فَصَارَ عِنْدَ المَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ، كَأْخٍ حُجِبَ بِابْن تَجَدَّدَ، صَحَّتْ الوَصِيَّةُ اعْتِبَارًا بِحَالِ المَوْتِ، لِأَنَّهُ الحَالُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الانْتِقَالُ إِلَىٰ الوَارِثِ وَالمُوصَىٰ لِحَالُ اللَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الانْتِقَالُ إِلَىٰ الوَارِثِ وَالمُوصَىٰ لَهُ، وَالعَحْسُ بِالعَكْسِ، فَمَنْ أَوْصَىٰ لِأَخِيهِ مَعَ وُجُودِ ابْنِهِ فَمَاتَ ابْنَهُ بَطُلَتْ الوَصِيَّةُ إِنْ لَمْ تُجِزْ بَاقِي الوَرَثَةِ.

وَإِنِ امْتَنَعَ المُوصَىٰ لَـهُ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي مِنَ القَبُولِ وَمِـنَ الرَّدِّ حُكِمَ عَلَيْهِ بِالرَّدِّ، وَسَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الوَصِيَّةِ لِعَدَمِ قَبُولِهِ، وَلِأَنَّ المِلْكَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الوَرَثَةِ، فَأَشْبَهَ مَنْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا وَامْتنعَ مِنْ إِحْيَائِهِ.

وَإِنْ قَبَلَ، ثُمَّ رَدَّ لَزِمَتْ وَلَمْ يَصِعَّ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ قَدِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا بِالقَبُولِ كَسَائِرِ أَمْلَاكِهِ، إِلَّا أَنْ يَرْضَىٰ الوَرَثَةُ بِذَلِكَ، فَتَكُونُ هِبَةً مِنْهُ لَهُمْ تُعْتَبَرُ شُرُوطُهَا.

وَتَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ مِنْ حِينِ قَبُولِهِ كَسَائِرِ العُقُودِ؛ لِأَنَّ القَبُولَ سَبَبُ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ، وَالحُكْمُ لَا يَتَقَدَّمُ سَبَبُهُ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي العَيْنِ المُوصَىٰ بِهَا قَبْلَ القَبُولِ بِبَيْعٍ وَلَا هِبَةٍ وَلَا غَيْرِهِمَا؛ لِعَدَمِ مِلْكِهِ لَهَا.



فَمَا حَدَثَ مِنْ نَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ قَبْلَ ذَلِكَ فَلِوَرَثَة المُوصِي. وَالنَّمَاءُ المُتَّصِلُ يَتْبَعُهَا كَسَاثِرِ العُقُودِ وَالفُسُوخِ.

وَتُبْطَلُ الْوَصِيَّةُ بِخَمْسَةٍ أَشْيَاءَ :

١- بِرُجُوعِ المُوصِي بِقَوْلِ: كَرَجِعْتُ فِي وَصِيَّتِي، أَوْ أَبْطَلْتُهَا وَنَحْوِهِ.

أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَىٰ الرُّجُوعِ: كَبَيْعِهِ مَا وَصَّىٰ بِهِ، وَرَهْنَهُ وَهِبَتِهُ.

٥- وَبِمَوْتِ المُوصَىٰ لَهُ قَبْلَ المُوصِى: لِأَنَّهَا عَطِيَّةٌ صَادَفَتْ المُعْطَىٰ مَيَّتًا فَلَمْ تَصِحَّ، إِلَّا إِنْ كَانَتْ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ، لِبَقَاءِ اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ حَتَّىٰ يُؤَدَّىٰ الدَّيْنُ.

٣- وَبِقَتْلِـهِ لِلمُوصِـي قَتْلًا مَضْمُونًا وَلَوْ خَطَأً؛ لِأَنَّـهُ يَمْنَعُ المِيرَاثَ، وَهُوَ آكَدُ مِنْهَا فَهِيَ أَوْلَىٰ.
 آكَدُ مِنْهَا فَهِيَ أَوْلَىٰ.

٥ وَبِرَدِّهِ لِلْوَصِيَّةِ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ فِي حَالٍ يَمْلِكُ
 قَبُولَهُ وَأَخْذَهُ.

⁽١) حسن: رواه الترمذي (٢٠٩٤)، وابن ماجه (٢٧١٥)، وحسنه العلامة الألباني رَحِيَّلِتُهُ في الإرواء (١٦٦٧).



وَإِنْ قَالَ: أَدُّوا الوَاجِبَ مِنْ ثُلْثِي؛ بُدِئَ بِالوَاجِبِ، فإِنْ بَقِيَ مِنَ الثُّلُثِ شَيْءٌ أَخَذَهُ صَاحِبُ التَّبُّعِ لِتَعْيِينِ المُوصِي.

وَإِنْ لَـمْ يَفْضلْ شَيْءٌ سَقَطَ التَّبَرُّعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُـوصِ لَهُ بِشَـيْءٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الوَرَثَةُ فَيُعْطَىٰ مَا أُوصِي لَهُ بِهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الوَاجِبِ شَيْءٌ تُمِّمَ مِنْ رَأْسِ المَالِ.

وَإِذَا وَصَّىٰ بِثُلُثِهِ أَوْ نَحْوِهِ، فَاسْتَحْدَثَ مَالًا وَلَـوْ دِيَةً، بِأَنْ قُتِـلَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَأُخِـذَتْ دِيَتُهُ دَخَـلَ ذَلِكَ فِي الوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ لِلمَيِّتِ بَدَل نَفْسِـهِ وَنَفْسُهُ لَهُ، فَكَذَا بَدَلُهَا، وَيُقْضَىٰ مِنْهَا دَيْنُهُ وَمُؤْنَةُ تَجْهِيزِهِ.





بَابُ المُوصَى لَهُ

تَصِحُّ الوَصِيَّةُ :

لِكُلِّ مَنْ يَصِحُّ تَمْلِيكُهُ، وَلَوْ مُرْتَدًّا أَوْ حَرْبِيًّا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا أَن تَفْعَلُوٓاْ إِلَىٰ أَوْلِيَآ يِكُمُ مَعْرُوفَا ﴾: هُو وَصِيَّةُ المُسْلِمِ لِلْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ.

أَوْ لَا يَمْلِكُ، كَحَمْلٍ إِذَا عُلِمَ وُجُودُهُ حِينَ الوَصِيَّةِ. فَإِنِ انْفَصَلَ مَيَّتًا بَطُلَتْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ.

وَتَصِحُّ لِبَهِيمَةٍ وَيُصْرَفُ فِي عَلَفِهَا؛ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ لَهَا أَمْرٌ بِصَرْفِ المَالِ فِي مَصْلَحَتِهَا، فَإِنْ مَاتَتْ البَهِيمَةُ المُوصَىٰ لَهَا قَبْلَ صَرْفِ جَمِيعِ المُوصَىٰ بِهِ فِي عَلَفِهَا، فَالبَاقِي لِلْوَرَثَةِ، لِتَعَذُّرِ صَرْفِهِ إِلَىٰ المُوصَىٰ لَهُ، كَمَا لَوْ رَدَّ مُوصَىٰ لَهُ الوَصِيَّة.

وَتَصِحُّ لِلمَسَاجِدِ وَالقَنَاطِرِ وَنَحْوِهَا كَالثَّغُورِ، وَيُصْرَفُ فِي مَصَالِحِهَا، الأَهَمُّ فَالأَهَمُّ عَمَلًا بِالعُرْفِ.

وَتَصِحُّ لِلهِ وَرَسُولِهِ، وَتُصْرَفُ فِي المَصَالِحِ العَامَّةِ كَالفَيْءِ.

وَلَا تَصِحُّ الوَصيَّةُ :

١- لِكَنِيسَـةٍ، أَوْ بَيْتِ نَارٍ، أَوْ مَكَانٍ مِنْ أَمَاكِـنِ الكُفْرِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ الإِعَانَةِ لَهُمْ عَلَىٰ الكُفْرِ وَالمُسَاعَدَةِ وَالتَّقْوِيَةِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مُنَافٍ لِدِينِ اللهِ.

٢- أَوْ كُتُبِ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ؛ لِأَنَّهُمَا مَنْسُوخَانِ وَفِيهِمَا تَبْدِيلٌ.

٣- أَوْ مَلَكِ أَوْ جِنِّيٍّ أَوْ مَيِّتٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ وصَّىٰ لِحَجَرٍ.



١- وَلالِمُبْهَمِ كَأَحَدِ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ شَرْطٌ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ قَرِينَةٌ أَوْ غَيْرُهَا:
 أَنَّهُ أَرَادَ مُعَيَّنًا مِنْهُمًا، وَأَشْكَلَ صَحَّتِ الوَصِيَّةُ، وَأُخْرِجَ المُسْتَحِقُّ بِقُرْعَةٍ.

فَلَوْ وَصَّىٰ بِثُلُثِ مَالِهِ لِمَنْ تَصِحُّ لَهُ الوَصِيَّةُ، وَلِمَنْ لا تَصِحُّ لَهُ، كَانَ الكُلُّ لِمَنْ تَصِحُّ لَهُ؛ كَانَ الكُلُّ لِمَنْ تَصِحُّ لَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ أَشْرَكَهُ مَعَهُ لَا يَمْلِكُ، فَلَا يَصِحُّ التَّشْرِيكُ.

لَكِنْ لَوْ أَوْصَىٰ لِحَيِّ وَمَيِّتٍ عُلِمَ مَوْتُهُ أَوْ لَا، كَانَ لِلْحَيِّ النَّصْفُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الوَصِيَّةَ إِلَيْهِمَا.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَهْلًا لِلتَّمْلِيكِ بَطَلَتْ الوَصِيَّةُ فِي نَصِيبِهِ دُونَ نَصِيبِ الحَيِّ، لِخُلُوِّهِ عَنِ المُعَارِضِ، كَمَا لَوْ كَانَ لِحَيَّيْنِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا.





بَابُ المُوصَى بِهِ

تَصِحُّ الوَصِيَّةُ بِمَا يَلِي،

١- بِمَا لا يَصِحُّ بَيْعُهُ، كَالآبِقِ وَالشَّارِدِ وَالطَّيْرِ بِالهَ وَاءِ وَالحَمْلِ بِالبَطْنِ وَاللَّبَنِ بِالضَّرْعِ؛ لِأَنَّهَا تَصِحُ بِالمَعْدُومِ فَهَ ذَا أَوْلَىٰ، وَلِأَنَّ الوَصِيَّةَ أُجْرِيَتْ مَجْرَىٰ المِيرَاثِ، وَهَذِهِ تُورَثُ عَنْهُ، وَلِلْمُوصَىٰ لَهُ السَّعْيُ فِي تَحْصِيلِهِ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلُثِ.

٥- وَبِالْمَعْدُوم، كَد: بِمَا يَحْمِلُ حَيَوَانُهُ أَوْ شَجَرَتُهُ أَبِدًا أَوْ مُدَّةً مَعْلُومَةً،
 فَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ فَلِلْمُوصَىٰ لَهُ بِمُقْتَضَىٰ الوَصِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ بَطَلَتْ الوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُصَادِفْ مَحِلًّا.

٣- وَبِغَيْرِ مَالٍ، كَكُلْبٍ مُبَاحِ النَّفْعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَفْعًا مُبَاحًا وَتُقَرُّ اليَدُ عَلَيْهِ.

١- وَزَيْتٍ مُتَنَجِّسٍ لِغَيْرِ مَسْجِدٍ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَصْبَحُ بِهِ، بِخِلَافِ المَسْجِدِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ فِيهِ.

٥- وَبِالْمَنْفَعَةِ المُفْرِدَةِ كَخِدْمَةِ عَبْدٍ وَأُجْرَةِ دَارٍ وَنَحْوِهَا؛ لِصِحَّةِ المُعَاوَضَةِ عَنْهَا كَالأَعْيَانِ.

٦- وَبِالمُبْهَمِ، كَثَوْبٍ وَعَبْدِ وَشَاوْ؛ لِأَنَّهَا إِذَا صَحَّتْ بِالمَعْدُومِ فَالمَجْهُولُ أُولَىٰ. وَيعْطَىٰ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الاسْمُ؛ لِأَنَّهُ اليقين كَالإِقْرَارِ، فَإِنِ اخْتَلَفَ الاسْمُ بِالعُرْفِ وَالحَقِيقَةِ اللَّغُويَّة غَلَبَتِ الحَقِيقَةُ؛ لِأَنَّهَا الأَصْلُ، وَلِهَذَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ وَكَلَامُ رَسُولِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ.



بَابُ المُوصَى إِلَيْهِ

وَهُوَ المَاْمُورُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ المَوْتِ فِي المَالِ وَغَيْرِهِ، مِمَّا لِلْمُوصِي التَّصَرُّفُ فِيهِ حَالَ الحَيَاةِ.

وَلَا بَأْسَ بِالدُّخُولِ فِي الوَصِيَّة لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْه وَوَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ، لِفِعْلِ الصَّحَايَة تَعَلِّيُهُمْ.

تَصِحُّ وَصِيَّةُ المُسْلِمِ إِلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ عَدْلٍ وَلَوْ ظَاهِرًا، أَيْ: مَسْتُورًا ظَاهِرَ العَدَالَةِ.

أَوْ أَعْمَىٰ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الشِّهَادَةِ وَالتَّصَرُّفِ فَأَشْبَهَ البَصِيرَ.

أُوِ امْرَأَةٍ.

وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ المُسْلِمِ إِلَىٰ كَافِرٍ، وَتَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ إِلَىٰ كَافِرٍ عَدْلٍ فِي دِينِهِ، لِأَنَّهُ يَلِي عَلَىٰ غَيْرِهِ بِالنَّسَبِ، فَيَلِي بِالوَصِيَّةِ كَالمُسْلِم.

وَيُعْتَبَرُ وُجُودُ هَذِهِ الصَّفَاتِ عِنْدَ الوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا شُـرُوطٌ لِلْعَقْدِ فَاعْتُبِرَتْ حَالَ وُجُودِهِ.

وَعِنْدَ المَوْتِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي، فَاعْتُبِرَ وَجُودُهَا عِنْدَهُ.

وِلِلْمُوصَىٰ إِلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ، وَأَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ مَتَىٰ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ بِالإِذْنِ كَالوَكِيل.



وَتَصِحُّ الوَصِيَّةُ مُعَلَّقَةً: كَإِذَا بَلَغَ، أَوْ حَضَرَ، أَوْ رَشَدَ، أَوْ تَابَ مِنْ فِسْقِهِ -فَهُوَ وَصِيِّي، وَتُسَمَّىٰ: الوَصِيَّةَ لِمُنْتَظِرِ.

أَوْ إِنْ مَاتَ زَيْدٌ فَعَمْرُو مَكَانَهُ.

وَتَصِحُّ مُؤَقَّتَةً: كَد: زَيْدٌ وَصِيِّي سَنَةً ثُمَّ عَمْرُو؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ فِي جَيْشٍ مُؤْتَةً: «أَمِيرُكُمْ زَيِدٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَجَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَجَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَعَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةً»(١). وَالوَصِيَّةُ كَالتَّأْمِير.

وَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ إِلَىٰ نَفْسَينِ.

وَإِنْ وَصَّىٰ إِلَىٰ رَجُلٍ وَبَعْدَهُ إِلَىٰ آخَرَ فَهُمَا وَصِيَّانِ، إِلَّا أَنْ يَعْزِلَ الأَوَّلَ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الانْفِرَادُ بِالتَّصَرُّفِ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ.

وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُوصِيَ إِلَّا إِنْ جُعِلَ لَهُ ذَلِكَ كَالْوَكِيلِ.

وَلا نَظَرَ لِلْحَاكِمِ مَعَ الوَصِيِّ الخَاصِّ إِذَا كَانَ كُفْأً، وَإِنَّمَا لِلْوَلِيِّ العَامِّ الاعْتِرَاضُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ أَوْ فِعْلِهِ مُحَرَّمًا.

وَلَا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ إِلَّا فِي شَيْءٍ مَعْلُومٍ لِيَعْلَمَ الموصَىٰ إِلَيْهِ مَا وُصِّيَ بِهِ إِلَيْهِ لِيَحْفَظَهُ وَيَتَصَرَّفَ فِيهِ كَمَا أُمِرَ.

يَمْلِكُ المُوصِي فِعْلَهُ؛ لِأَنَّهُ أَصِيلٌ وَالوَصِيُّ فَرْعُهُ، وَلَا يَمْلِكُ الفَرْعُ مَا لَا يَمْلِكُ الفَرْعُ مَا لَا يَمْلِكُ الفَرْعُ مَا لَا يَمْلِكُ الأَصْلُ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



كَفَضَاءِ الدَّيْنِ وَتَفْرِيقِ الوَصِيَّةِ، وَرَدِّ الحُقُوقِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، كَغَصْبِ وَعَارِيَّةٍ وَأَمَانَةٍ، وَكَإِمَامٍ أَعْظَمَ يُوصِي بِالخِلَافَةِ، كَمَا أَوْصَىٰ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ، وَعَهِدَ عُمَر إِلَىٰ أَهْلِ الشُّورَىٰ.

وَالنَّظَرِ فِي أَمْرِ غَيْرِ مُكَلَّفٍ مِنْ أَوْ لَادِهِ وَتَزْوِيجِ مَوْلَيَاتِهِ، وَيَقُومُ وَصِيُّهُ مَقَامَهُ فِي الإِجْبَارِ كَالأَبِ.

وَلا تَصِحُّ وَصِيَّةُ المَرْأَةِ بِالنَّظَرِ فِي حَقِّ أَوْلادِهَا الأَصَاغِرِ، وَلا وَصِيَّةُ الرَّجُلِ بِالنَّظَرِ عَلَىٰ بَالِغِ رَشِيدٍ؛ لِعَدَمِ وِلَايَةِ المُوصِي حَالَ الحَيَاةِ. وَمَنْ وُصِّيَ الرَّجُلِ بِالنَّظَرِ عَلَىٰ بَالِغِ رَشِيدٍ؛ لِعَدَمِ وِلَايَةِ المُوصِي حَالَ الحَيَاةِ. وَمَنْ وُصِّيَ إِلَيْهِ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفَادَ التَّصَرُّفَ بِالإِذْنِ، فَكَانَ مَقْصُورًا عَلَىٰ مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ كَالوكِيل.

وَمَنْ أَوْصَىٰ بِقَضَاءِ دَيْنٍ مُعَيَّنٍ فَأَبَىٰ الوَرَثَةُ أَوْ جَحَدُوا أَوْ تَعَذَّرَ إِنْبَاتُهُ قَضَاهُ بَاطِنَّا بِغَيْرِ عِلْدِهِمْ، وَكَذَا إِنَّ أَوْصَىٰ إِلَيْهِ بِتَفْرِيقِ ثُلُثِهِ وَأَبَوْا أَوْ جَحَدُوا أَخْرَجَهُ فِي يَدِهِ بَاطِنًا.

وَتَصِحُّ وَصِيَّةُ كَافِرٍ إِلَىٰ مُسْلِمٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرِكَتُهُ نَحْوَ خَمْرٍ، وَإِلَىٰ عَدْلٍ فِي دِينِهِ.

وَإِنْ ظَهَرَ عَلَىٰ المَيِّتِ دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُ تَرِكَتَهُ بَعْدَ تَفْرِقَةِ الوَصِيِّ الثُّلُثَ المُوصَيِّ لِرَبِّ الدَّيْنِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ مَعْذُ ورِّ بِعَدَمِ عِلْمِهِ بِالدَّيْنِ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ مُوصَّىٰ لَهُ فَتَصَدَّقَ بِهِ هُوَ أَوْ حَاكِمٌ ثُمَّ عَلِمَ. ثُمَّ عَلِمَ.



وَإِنْ قَالَ: ضَعْ ثُلُثِيْ حَيْثُ شِئْت، أَوْ أَعْطِهِ لِمَنْ شِئْت، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ مَنْ شِئْت، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ مَنْ شِئْتَ - لَمْ يَحِلَّ لِلْوَصِيِّ أَخْدُهُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ مَلَكَهُ بِالإِذْنِ، فَلَا يَكُونُ قَابِلاً لَهُ كَالوَكِيل، وَلَا يَحُونُ قَابِلاً لَهُ كَالوَكِيل، وَلَا يَحِلَّ دَفْعُهُ لِوَلَدِهِ وَلَا سَائِرِ وَرَثَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُنَّهَمٌ فِي حَقِّهِمْ أَغْنِياءَ كَانُوا أَوْ فُقَرًاءَ.

وَلَا إِلَىٰ وَرَثَةِ المُوصِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَّىٰ بِإِخْرَاجِهِ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَىٰ وَرَثَتِهِ.

وَإِنْ دَعَتِ الحَاجَةُ إِلَىٰ بَيْعِ بَعْضِ العَقَارِ لِقَضَاءِ دَيْنِ أَوْ حَاجَةِ صِغَارٍ، وَفِي بَيْعِ بَعْضِهِ ضَرَرٌ فَلَهُ البَيْعُ عَلَىٰ الصَّغَارِ وَالكِبَارِ إِنِ امْتَنَعُوا أَوْ غَابُوا.

وَمَنْ مَاتَ بِمَكَانٍ لا حَاكِمَ فِيهِ وَلا وَصِيَّ جَازَ لِبَعْضِ مَنْ حَضَرَه مِنْ المُسْلِمِينَ تَوَلِّي تَرِكَتِهِ، وَعَمِلَ الأَصْلَحَ حِينَئِدٍ فِيهَا مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ وَيُكَفِّنَهُ مِنْهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَمِنْ عِنْدِهِ، وَيَرْجعُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَىٰ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفْقَتُهُ إِنْ نَوَاهُ لِدُعَاءِ الحَاجَةِ لِذَلِكَ.





الفَرَاثِـضُ: جَمْعُ فَرِيضَةٍ، بِمَعْنَىٰ مَفْرُوضَةٍ، أَيْ مُقَدَّرَةٌ، فَهِيَ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا لِمُسْتَحِقِّهِ. شَرْعًا لِمُسْتَحِقِّهِ.

وَقَـدْ حَثَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تَعَلَّمِهِ وَتَعْلِيمِهِ، فَقَـالَ: «تَعَلَّمُوا الفَرَ ائِضَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ، فَإِنِّي امْرُقٌ مَقْبُوضٌ، وَإِنَّ العِلْمَ سَيُقْبَضُ، وَتَظْهَرُ الفِتَنُ حَتَّىٰ يَخْتَلِفَ اثْنَانِ فِي الفَرِيضَةِ فَلَا يَجِدَانِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا» (٧٠.

وَهِيَ: العِلْمُ يِقِسْمَةِ المَوَارِيثِ، جَمْعُ مِيرَاثٍ، وَهُوَ المَالُ المُخَلَّفُ عَنِ المَيِّتِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: التُّرَاثُ. وَيُسَمَّىٰ العَارِفُ بِهَذَا العِلْمِ: فَارِضًا وَفَرِيضًا وَفَرْيضًا وَفَرْيضًا

وَإِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ بُدِئَ مِنْ تَرِكَتِهِ بِكَفَنِهِ وَحَنُوطِهِ وَمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، سَوَاءٌ كَانَ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ رَهْنِ أَوْ أَرْشِ جِنَايَةٍ أَوْ لَا.

وَمَا يَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ تُقْضَىٰ مِنْهُ دُيُونُ اللهِ تَعَالَىٰ كَالزَّكَاةِ، وَالكَفَّارَةِ، وَالحَجِّ الوَاجِبِ، وَالنَّذْرِ.

وَدُيُونُ الآدَمِيِّينَ كَالقَرْضِ، وَالشَّمَنِ، وَالأُجْرَةِ، وَقِيَمِ المُتْلَفَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَهَا أَوَّ دَيَّنَ ﴾ [النَّئِلا : ١١].

⁽١) ضعيف: رواه الحاكم (٤/ ٣٣٣)، وضعفه العلامة الألباني رَحِيَّتُهُ في الإرواء (١٦٦٤).



قَالَ عَلِيٌّ تَعَطِّيُهُ: ﴿إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ الوَصِيَّةِ» (١٠. وَمَا بَقِي بَعْدَ ذَلِكَ تُنفَّذُ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلُثِهِ لِلآيَةِ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الوَرَثَةُ فَتُنفَذُ مِنْ جَمِيع البَاقِي كَمَا تَقَدَّمَ.

ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَىٰ وَرَثَتِهِ لِلآيَاتِ الثَّلَاثِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ. أَسْبَابُ الإرْث وَمَوَانعُهُ:

وَأَسْبَابُ الْإِرْثِ- وَهُوَ انْتِقَالُ مَالِ المَيِّتِ إِلَىٰ حَيِّ بَعْدَهُ- ثَلَاثَةٌ:

النَّسَبُ، أَيْ: القَرَابَةُ؛ قَرُبَتْ أَوْ بَعُدَتْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ
 بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضِ ﴾ [الأَجْنَاتُ : ٦].

٥- وَالنِّكَاحُ الصَّحِيحُ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِهِ وَطْءٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا نَكُوكَ أَزْوَجُكُمْ ﴾ [النَّئَة: ١٠] الآية.

٣- وَالوَلاءُ: لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَمَ اللَّهَ مَرْفُوعًا: «الوَلاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ» (الوَلاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ» (الوَلاءُ لُحْمَةٌ عَدْهِ الثَّلاَئَةِ.

وَمَوَانِعُهُ ثَلَاثَةٌ:

القَتْلُ: لِمَا رُوِي عَنْ عُمَرَ سَيَ اللّٰهُ: «أَنَّهُ أَعْطَىٰ دِيَةَ ابْنِ قَتَادَةَ المَذْحِجِيِّ لِأَخِيهِ دُونَ أَبِيهِ، وَكَانَ حَذَفَهُ بِسَيْفٍ فَقَتَلَهُ» (١).

⁽١) حسن: رواه الترمذي (٢٠٩٤)، وابن ماجه (٢٧١٥)، وحسنه العلامة الألباني كَيْلَلْهُ في الإرواء (١٦٦٧).

⁽٢) صحيح: رواه ابن حبان في صحيحه (١١/ ٣٢٥ رقم: ٤٩٥٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٧٩ رقم: ٧٩٩٠)، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٧١٥٧).

⁽٣) ضعيف: رواه مالك في: «الموطأ» (٢/ ٨٦٧/ ١٠)، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٦٧٠).



وَقَالَ عُمَرُ تَعَالِثُهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ» (١٠).

فَكُلُّ قَتْلِ يُضْمَنُ بِقَتْلِ أَوْ دِيَةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ يَمْنَعُ المِيرَاثَ، وَمَا لا يُضْمَنُ كَالقِصَاصِ وَالقَتْلِ فِي الحَدِّ لا يَمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ مُبَاحٌ، فَلَمْ يَمْنَعُ المِيرَاثَ.

وَالرِّقُّ: فَلَا يَرِثُ العَبْدُ قَرِيبَهُ الْأَنَّهُ لَوْ وَرِثَ شَيْنًا لَكَانَ لِسَيِّدِهِ، فَيَكُونُ التَّوْرِيثُ لِسَيِّدِهِ دُونَهُ.

٣- وَاخْتِلَافُ الدِّينِ: فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ كَافِرًا، وَلَا كَافِرٌ مُسْلِمًا؛ لِحَدِيثِ
 أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَيَظْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَرِثُ الكَافِرُ المُسْلِمَ،
 وَلَا المُسْلِمُ الكَافِرَ»(١).

وَالمُجْمَعُ عَلَىٰ تَوْرِينْهِمْ مِنَ الذُّكُورِ - بِالاخْتِصَارِ - عَشَرَةٌ:١-٢- الابْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ نَرَلَ بِمَحْضِ الذُّكُورِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يُوصِيكُو اللَّهُ فِيَ آوَلَهِ كُمَّ ۖ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْشَيَدُنِ ﴾ [السَّنَة : ١١] الآيَة.

وَابْنُ الابْنِ ابْنُ.

٣-١- وَالأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا بِمَحْضِ الذُّكُورِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [الشَّنَة : ١١] الآيَة، وَالجَدُّ أَبٌ.

 ٥ - وَالأَخُ مُطْلَقًا، أَيْ: لِأَبِ أَوْ لِأُمِّ أَوْ لَهُمَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُو يَرِثُهَا إِن لَمْ يَكُن لَما وَلَدٌ ﴾ [النَّنَة : ١٧١].

- (١) صحيح: رواه أبو داود (٤٥٦٤)، وصححه العلامة الألباني رَخَيْللَهُ في الإرواء (١٦٧١).
 - (٢) متفق عليه: رواه البخاري (٤٢٨٣)، ومسلم (١٣٥١).



وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُۥٓ أَخُ أَوْ أُخَتُ فَلِكُلِّ وَحِدِ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [السَّمَا : ١٧].

٦- وَابْنُ الأَخِ لِأَبُوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ، لَا ابْن الأَخِ مِنَ الأُمِّ فَهُوَ مِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ.
 ٧- وَالْعَمُّ لِأَبُوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ، لا مِنَ الأُمِّ.

٨- وَابْنُـهُ كَذَلِكَ، أَيْ: وَابْنُ العَـمِّ لِأَبُوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ، لَا مِنَ الأُمِّ؛ لِحَدِيثِ:
 «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبْقَتِ الفُرُّوضُ فَلِأَوْلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرٍ». (١٠).

٩- وَالزَّوْجُ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَــُرَكَ أَذُوَجُكُمْ ﴾
 [النَّنَةَ :١٠].

المُعْتِقُ وَعَصَبَتُهُ المُتَعَصِّبُونَ بِأَنْفُسِهِمْ؛ لِحَدِيثِ: «الوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» (ث. فَهُوَ لاء العَشَرَةُ المُجْمَعُ عَلَىٰ إِرْثِهِمْ؛ الابْنُ، وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَالأَبُ، وَالخَبُ وَالْبَنُ وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَالأَبْ وَالحَدُّ لَهُ وَإِنْ غَلَا، وَالأَخُ مُطْلَقًا، وَابْنُ الأَخِ لِأَبُويْنِ أَوْ لِأَبِ، وَإِنْ نَزَلُوا، وَالعَمُّ لِأَبُويْنِ، أَوْ لِأَبِ، وَإِبْنَاهُمَا، وَالزَّوْجُ، وَالمُعْتِقُ.

وَهُمْ بِالبَسْطِ حَمْسَةَ عَشَرَ: الابْنُ، وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَالأَبُ، وَالجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَلَا بِمَحْضِ الذُّكُورِ، وَالأَخُ الشَّقِيقُ، وَالأَخُ لِأَبِ، وَالأَخُ لِأُمِّ، وَابْنُ الأَخِ الشَّقِيق وَالعَمُّ لِأَبِ، وَالأَخُ لِأَبِ وَإِنْ عَليَا، وَابْنُ الشَّقِيق وَالعَمُّ لِأَبٍ وَإِنْ عَليَا، وَابْنُ العَمِّ الشَّقِيق وَالعَمُّ لِأَبٍ وَإِنْ نَزَلَا، وَالزَّوْجُ، وَالمُعْتِقُ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٦٣٥١) ومسلم (١٦١٥).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

وَمِنَ الإِنَاثِ - بِالاخْتَصَارِ- سَبْعَةٌ، وَعَشْرَةٌ بِالبُسْطِ،

١-١- البِنْتُ وَبِنْتُ الأَبْنِ وَإِنْ نَزَلَ أَبُوهَا بِمَحْضِ الذُّكُورِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:
 ﴿ يُوصِيكُو اللَّهُ فِي آولك حِكْمٌ ﴾ [الشَّا : ١١].

٣- وَالأُمُّ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَرِئَهُ وَأَبُواهُ ﴾ [النِّمَّة : ١١].

١- وَالْجَدَّةُ مُطْلَقًا: مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ أَوْ مِنْ قِبَلِ الأَّبِ.

٥- وَالْأَخْتُ مُطْلَقًا شَقِيقَةً كَانَتْ أَوْ لِأَبِ أَوْ لِأَمِّ، لِآيَتَي الكَلَالَة.

٦- وَالزَّوْجَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَهُرَ ۖ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَّتُمْ ﴾ [النَّا : ١٦].

٧- وَالمُعْتِقَةُ:

وَهُنَّ عَشْرٌ بِالبَسْطِ، البِنْتُ، وَبِنْتُ الابْنِ وَإِنْ نَزَلَ أَبُوهَا، وَالأُمُّ، وَالجَدَّةُ مِنْ قِبَلِ الأَبِ، وَالأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، وَالأُخْتُ لِأَبٍ، وَالأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، وَالأُخْتُ لِأَبٍ، وَالأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، وَالأُخْتُ لِأَبٍ، وَالأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، وَالأُخْتُ لِأَبِ، وَالأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، وَالزُّوْجَةُ، وَالمُعْتِقَةُ.

وَمَا عَدَا هَؤُلَاء فَمِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ- وَيَأْتِي حُكْمُهُمْ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

أَنْوَاعُ الْوَرَثَةِ ،

وَالوَارِثُ ثَلَاثَةٌ:

١- ذُوْ فَرْضٍ، أَيْ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا، لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالرَّدِّ، وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا بِالعَوْلِ.

٢- وَعَصَبَةٌ، يَرِثُونَ بِلَا تَقْدِيرٍ.



٣- وَذَوُو رَحم، يَرِثُونَ عِنْدَ عَدَمِ العَصَبَاتِ وَأَصْحَابِ الفُرُوضِ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ، وَيَأْتِي بَيَانَّهُمْ مُفَصَّلًا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

وَالْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ كِيْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ .

النِّصْفُ، وَالرُّبُعُ، وَالثُّمُنُ، وَالثُّلْثَانِ، وَالثُّلُثُ، وَالشُّدُسُ.

وَأُمَّا ثُلُثُ البَاقِي فَثَبتَ بِالاجْتِهَادِ.

وَأَصْحَابُ هَذِهِ الفُرُوضِ- بِالاخْتِصَارِ- عَشَرَةٌ:

الزَّوْجَانِ، وَالأَبْوَانِ، وَالجَدُّ، وَالجَدَّةُ مُطْلَقًا، وَالبَنَاتُ الْوَاحِدَةُ فَأَكْثَر، وَبَنَاتُ الابْنِ كَذَلِكَ، وَالأَخَوَاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ كَذَلِكَ، وَالإِخْوَةُ مِنَ الأُمُّ كَذَلِكَ ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاتًا.

فَالنِّصْفُ فَرْضُ خَمْسَةٍ:

٥- وَفَرْضُ البِنْتِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَحِدَةً فَلَهَ النِّصْفُ ﴾ [السَّنَة :١٠]. ٣- وَفَرْضُ بِنْتِ الابْنِ - وَإِنْ نَزَلَ أَبُوهَا بِمَحْضِ الذُّكُودِ - مَعَ عَدَمِ الشَّكْ إِنَّ فَرَكَ الْبُنِ - وَإِنْ نَزَلَ أَبُوهَا بِمَحْضِ الذُّكُورِ - مَعَ عَدَمِ أَوْ لا دِ الصَّلْبِ الذَّكُرُ كَالذَّكَرِ ، وَالأُنْفَى كَالأُنْفَىٰ ؟ لَوْلادِ الصَّلْبِ ، الذَّكَرُ كَالذَّكَرِ ، وَالأُنْفَىٰ كَالأُنْفَىٰ ؟ لِأَنَّ كُلُ اللهِ اللهِل

١- وَفَرْضُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ مَعَ عَدَمِ الفَرْعِ الوَارِثِ.

٥ - وَفَرْضُ الأُخْتِ لِلأَبِ مَعَ عَدَمِ الأَشِفَّاءِ، وَعَدَمِ الفَرْعِ الوَارِثِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنِ ٱمْرُهُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَدُّ وَلَهُ وَأَخَّتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا زَكَ ﴾ [السَّنَا :٧٦].

وَمَحِلُّ فَرْضِ النِّصْفِ لِلبِنْتِ وَبِنْتِ الابْنِ وَالأُخْتِ إِذَا انْفَرَدْنَ وَلَم يُعَصَّبْنَ. وَالرُّبُعُ فَرْضُ اثْنَيْنِ:

 ١- فَرْضُ الزَّوْجِ مَعَ الفَرْعِ الوَارِثِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدُّ فَلَكُمُ ٱلرُّبُحُ مِمَّاتَرَكَّنَ ﴾ [الشَّاة : ١١].

٥- وَفَرْضُ الزَّوْجَةِ فَأَكْثَر مَعَ عَدَمِ الفَرْعِ الوَارِثِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَهُ كَ النَّكَ مِ مَا تَرَكَتُمُ إِللَّهِ النَّكَ مِمَا تَرَكَتُمُ إِللَّهِ النَّكَ مَ وَلَدُّ ﴾ [النَّكَ : ١٠].

وَالثُّمُنُ فَرْضُ وَاحِدٍ:

وَهُـوَ: الزَّوْجَةُ فَأَكْثَرَ مَعَ الفَرْعِ الـوَارِثِ لِلزَّوْجِ ذَكَرًا أَوْ أُنْفَىٰ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَهُرَ الرَّبُعُ مِمَّا تَرَكَّتُمْ إِن لَمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدُّ فَلَهُنَّ ٱلشُّمُنُ مِمَّا تَرَكَّتُمْ ﴾ [السَّظَةِ ١٠].

وَالثُّلُثَانِ، فَرْضُ أَرْبَعَةٍ،

١- فَرْضُ البِنْتَيْنِ فَأَكْثَر.

٩- وَبِنْتَـيِ الابْنِ فَأَكْثَر مَعَ عَدَمِ البَنَاتِ إِذَا لَمْ يُعَصَّبْنَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآ أَغُوقٌ ٱثَّنْتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النَّئِلة : ١١]



وَقَدْ وَرَدَتْ هَدِهِ الآيةُ عَلَىٰ سَبَبِ خَاصِّ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَالَيْهُ، قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِابْنَتَيْهَا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَأَلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدٍ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا، فَلَامْ يَدَعُ لَهُمَا شَيْئًا مِنْ مَالِهِ، وَلا يُنْكَحَانِ إِلّا بِمَالٍ، فَقَالَ: يَقْضِي اللهُ فِي ذَلِكَ، فَنَزَلَتْ آيَةُ المَوَارِيثِ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَأَلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّهُمَا فَقَالَ: أَعْطِ ابْنَتَيْ سَعْدٍ الثَّلُيْنِ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا النَّهُمُنَ، وَمَا بَقِي فَهُو لَكَ » ((). فَدَلَّتُ الآيَةُ عَلَىٰ فَرْضِ مَا الثُّكُنْ وَمَا بَقِي فَهُو لَكَ » (() فَذَلَّتُ الْإِنْتَيْنِ، وَدَلَّتِ السَّنَّةُ عَلَىٰ فَرْضِ البِنْتَيْنِ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلآيَة، وَتَبِينَ لَلْهُمَا النَّلُكُنُ وَعَ اللَّيْ عَلَىٰ فَرْضِ البِنْتَيْنِ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلآيَة، وَتَبِينَ وَالْمِنْانِ وَقَالَ تَعَالَىٰ فِي الأَخُواتِ: ﴿ فَإِن كَانَتَا الثَّيْنِ فَلَهُمَا الثُلُكُنُ وَيَا اللّهُ مِي الْلَهُ عَلَىٰ فَلَاهُمَا النَّلُكُنُ وَيَا اللَّهُ مُنَاتُ الشَّنَانِ مَا اللَّهُ مُعَلَىٰ فَي الْأَحُواتِ: ﴿ فَإِن كَانَتَا الثَّهُمَا الثُلُكُنُ وَيَا اللَّهُ الْمَنَاتُ الشَّلُونِ عَلَىٰ وَمَا لَكَ الْمَثَانُ عَلَىٰ فَي الْأَحُواتِ: ﴿ فَإِن كَانَتَا الثَّهُمَا الثُلُكُنُ وَي الْمُمَا الثَّلُونِ عَالَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ الْابْنِ كَتَنَاتِ الصَّالِي عَمَا لَلْهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللّهُ الْمُنْ الْمَالِي اللّهُ الْمَنْ الْمَالِي اللّهُ الْمَلِي اللّهُ الْمَالِي اللّهُ الْمُ الْمُعْلَىٰ الْمُ الْمُنْ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ اللّهُ الْمَالَالِي عَلَىٰ الْكَالِي اللّهُ الْمُ الْمُعْلَىٰ الْمُنْ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُؤْلِلَكُ اللّهُ الْمُنْ الْمُؤْلِقُولُ الْمُلْلِي اللّهُ الْمَلَىٰ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَىٰ الْمُنْ الْمُنْ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

٣- وَفَرْضُ الأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ فَأَكْثَر.

٤- وَفَرْضُ الأُخْتَيْنِ لِلَاّبِ فَأَكْشَر؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَ يَّنِ فَلَهُمَا الثَّلُثَانِ مِنَا تَرَكَ ﴾ [النَّبَة : ١٧٦].

وَالثُّلُثُ، فَرْضُ اثْنَيْنِ،

١- فَرْضُ وَلَدَي الأُمُّ فَآكُثُر: يَسْتَوِي فِيهِ ذَكَرُهُمْ وَأُنْنَاهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِ آمْرَاَةٌ وَلَهُ وَأَخُ أَوَ أُخَتُ فَلِكُلِّ وَحِدٍ مِنْهُمَا السَّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكُورَ مَن ذَلِكَ فَهُمَ شُرَكَاهُ فِي ٱلثَّلُثِ ﴾ [النَّمَا :١٠] وَالتَّشْرِيكُ يَعْتَضِي المُسَاوَاةَ.

⁽۱) حسن: رواه أحمد (٣/ ٣٥٢)، وأبو داود (٢٨٩١)، والترمذي (٢٠٩٢)، وابن ماجه (٢٧٢٠)، والحاكم (٤/ ٢٧٠)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٦٧٨).



٥- وَفَرْضُ الأُمِّ حَيْثَ لَا فَرْعَ وَارِثٌ لِلْمَيِّتِ، وَلا جَمْعَ مِنَ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُن لَهُ وَلَدُّ وَوَرِنَهُ وَأَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ وَوَرِنَهُ وَأَبُواهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ وَإِخْوَةً فَلِأُمِهِ الشَّلَا : ١١].

لَكِنْ لَوْ كَانَ هُنَاكَ أَبُّ، وَأُمُّ، وَزَوْجُ، أَوْ زَوْجَةُ - كَانَ لِللَّمُّ ثُلُثُ البَاقِي بَعْدَ فَرْضِهِ مَا؛ لِأَنَّ الفَرِيضَةَ جَمَعَتْ الأَبَوَيْنِ مَعَ ذِي فَرْضٍ وَاحِدٍ، فَكَانَ لِللْمُّ ثُلُثُ البَاقِي، كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتٌ، وَأُبْقِي لَفْظُ الثُّلُثِ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَإِنْ ثُلُثُ البَاقِي، كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتٌ، وَأُبْقِي لَفْظُ الثُّلُثِ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِي الطُّورَةِ وَلَيْ العَرْاوِينِ» كَانَ فِي الحَوقِقَةِ سُدُسًا أَوْ رُبُعًا تَأَدُّبًا مَعَ القُرْآنِ، وَتُسَمِّيَانِ بِ: «العُمرِيَّتَيْنِ» لِقَضَاء عُمرَ بِذَلِكَ.

وَالسُّدُسُ فَرْضُ سَبْعَة ،

١- فَرْضُ الأُمِّ مَعَ الفَرْعِ الوَارِثِ، أَوْ جَمْعِ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ؛ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِأَبُونَـٰهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ:
 ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَإِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ [السَّلَة : ١١].

٥- فَرْضُ الجَدَّةِ فَأَكْثَر إِلَى ثَلَاثٍ إِنْ تَسَاوَيْنَ مَعَ عَدَمِ الأُمَّ: لِحَدِيثِ عُبَادَةَ بُنِ الصَّامِتِ وَيَعَالِمُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ قَضَى لِلجَدَّتَيْنِ مِنَ المِيرَاثِ بُنِ الصَّامِتِ وَيَعَالَمُ قَضَى لِلجَدَّتَيْنِ مِنَ المِيرَاثِ بِن الصَّلَاثِ: أُمُّ الأُمِّ، وَأُمُّ الأَبِ، وَأُمُّ الجَدِّ، وَالسَّدُسِ بَيْنَهُمَا» (١٠). وَلاَيَرِثُ أَكْثُرُ مِنْ شَلاَثٍ: أُمُّ الأُمِّ، وَأُمُّ الأَبِ، وَأُمُّ الجَدِّ، وَمَا كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِهِنَ وَإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ.

⁽١) صحيح: رواه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٥/ ٣٢٦)، قال الهيثمي (٤/ ٣٠٣) : إسحاق لم يدرك عبادة، وأبو عوانة (٤/ ١٥٩)، وصححه العلامة الألباني كِيَلِتُهُ فِي الإرواء (١٦٨١).



٣- وَفَرْضُ وَلَدِ الأُمِّ الوَاحِدِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَىٰ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ اللهُ لَكُنَ يُورَثُ كَانَةً أَوِ اَمْرَأَةٌ وَلَهُ أَخُ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَحِدٍ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النَّئَة : ١٧]. وَفِي قِرَاءَةٍ عَبْدِ اللهِ وَسَعْدٍ: (وَلَهُ أَخْ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ).

٤- وَفَرْضُ بِنْتِ الابْنِ فَأَكْثَر مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَ الشَّكْة،
 وَقَدْ سُئِلَ عَنْ بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنِ، وَأُخْتٍ، فَقَالَ: «أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ مَلَة الثَّلُثُيْنِ، وَمَا اللهِ صَلَّاللَّهُ حَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى الله

وَلِأَنَّ اللهَ لَمْ يَفْرِضْ لِلْبَنَاتِ إِلَّا الثَّلْثَيْنِ، وَهَوُّلَاءِ بَنَاتٌ، وَقَدْ سَبَقَتْ بِنْتُ الصَّلْبِ فَأَخَذَتْ النَّصْفَ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَىٰ دَرَجَةً مِنْهُنَّ، فَكَانَ البَاقِي لَهُنَّ السُّدُسُ، فَلِهَذَا تُسَمِّيهِ الفُقَهَاءُ تَكْمِلَةَ الثُّلْثَيْنِ، وَكَذَا بِنْتُ ابْنِ ابْنِ مَعَ بِنْتِ ابْنِ.

٥ - وَفَرْضُ الْأُخْتِ لِلاَّبِ مَعَ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ تَكْمِلَة الثَّلُثَيْنِ قِيَاسًا عَلَىٰ
 بِنْتِ الابْنِ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا.

٦- وَفَرْضُ الأبِ مَعَ الفَرْعِ الوَارِثِ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ.

٧- وَفَرْضُ الجَدِّ كَذَلِكَ، أَيْ: مَعَ الفَرْعِ الوَارِثِ؛ لِأَنَّهُ أَبٌ.

وَلا يَنْزِلانِ، أَيْ: الأَبُ وَالجَدُّ عَنِ السُّدُسِ بِحَالٍ لِلآيَةِ، وَقَدْ يَكُونُ عَائِلاً ١٠٠٠.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٦٧٣٦).

 ⁽٦) وذلك كزوج وأم وبنتين وجدّ، فإنها تعول لخمسة عشر، فيكون له سهمان من خمسة عشر، وهو أقلّ من سدس المال.



فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الجَدِّ مَعَ الإِخْوَةِ

الجَدُّ مَعَ الإِخْوَةِ ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا، لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ.

وَالجَدُّ: أَبُو الأَبِ، لَا يَحْجُبُهُ حِرْمَانًا غَيْرُ الأَبِ إِجْمَاعًا.

وَالجَدُّ مَعَ الإِخْوَةِ الأَشِـقَّاءِ أَوِ الأَبِ، ذُكُـورًا كَانُوا أَوْ إِنَانًا، كَأَحَدِهِمْ فِي مُقَاسَـمَتِهِمْ المَالَ، أَوْ مَا أَبْقَتْ الفُرُوضُ؛ لِأَنَّهُم تَسَـاوَوْا فِي الإِدْلَاءِ بِالأَبِ فَتَسَاوَوا فِي المِيرَاثِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صَاحِبُ فَرْضٍ فَلَهُ مَعَهُمْ خُيْرُ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا المُقَاسَمَةُ إِنْ كَانَ الإِخْوَةُ أَقَلَّ مِنْ مِثْلَيْهِ.

أَوْ ثُلُتُ جَمِيعِ المَالِ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ مِثْلَيْهِ. وَإِنْ كَانُوا مِثْلَيْهِ اسْتَوىٰ لَهُ الأَمْرَانِ. وَلَا يَنْقُصُ الجَدُّ عَنِ الثُّلُثِ مَعَ عَدَم ذِي الفَرْضِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الأَمْ أَخَذَ مِثْلَيْ مَا تَأْخُذُهُ؛ لِأَنَّهُا لَا تُزَادُ عَلَىٰ الثُّلُثِ، وَالإِخْوَةُ لَا يُنْقِصُونَ الأُمَّ عَنِ الشُّدُسِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يُنْقِصُوا الجَدَّ عَنْ ضِعْفِهِ وَهُوَ الثُّلُثُ.

وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ صَاحِبُ فَرْضٍ فَلَهُ- أَيْ الجَدّ- خَيْرُ ثَلَاثَةِ أُمُودٍ: إِمَّا المُقَاسَمَةُ: لِأَنَّهَا لَهُ مَعَ عَدَم الفَرْضِ، فَكَذَا مَعَ وُجُودِهِ.

١- أَوْ ثُلُثُ البَاقِي بَعْدَ صَاحِبِ الفَرْضِ: لِأَنَّ لَهُ الثُّلُثَ مَعَ عَدَمِ الفُرُوضِ،
 فَمَا أُخِذَ مِنَ الفُرُوضِ كَأَنَّهُ ذَهَبَ مِنَ المَالِ، فَصَارَ ثُلُثُ البَاقِي بِمَنْزِلَةِ ثُلُثِ جَمِيعِ المَالِ.



٣- أَوْ سُدُسُ جَمِيعِ المَالِ: لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ مَعَ الوَلَدِ، فَمَعَ غَيْرِهِ أَوْلَىٰ.
 فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ صَاحَبِ الفَرْضِ إِلَّا السُّدُسُ أَخَذَهُ الجَدُّ وَسَقَطَ، الإِخْوَةُ
 مُطْلَقًا لِاسْتِغْرَاقِ الفُرُوضِ التَّرِكَةَ.

إِلَّا الأُخْتَ الشَّقِيقَةَ أَوْ لِأَبِ فِي المَسْأَلَةِ المُسَمَّاةِ بِالأَكْدَرِيَّةِ، وَهِي زَوْجٌ، وَأُمُّ، وَجَدٌّ، وَأُخْتُ لِغَيْرِ أُمِّ.

فَلِلزَّوْجِ: النِّصْفُ.

وَلِلاَّمِّ: الثُّلُثُ.

وِلِلجَدِّ: السُّدُسُ.

وَيُفْرَضُ لِلأُخْتِ: النِّصْفُ، فَتَعُولُ لِتِسْعَةٍ وَلَمْ تُحْجَبْ الأُمُّ عَنِ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ إِنَّمَا حَجَبَهَا عَنْهُ بِالوَلَدِ وَالإِخْوَةِ، وَلَيْسَ هُنَا وَلَدٌ وَلَا إِخْوَةٌ.

ثُمَّ يُقَسَّمُ نَصِيبُ الجَدِّ وَالأُخْتِ بَيْنَهُمَا أَرْبَعَةً عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَحِقُ مَعَهُ بِحُكْمِ المُقَاسَمَةِ، وَإِنَّمَا أُعِيلَ لَهَا لِثَلَّا تَسْقُطَ، وَلَيْسَ فِي الفَرِيضَةِ مَنْ يُسْقِطُهَا، وَلَمْ يُعَصِّبْهَا الجَدُّ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَصَبَةٍ مَعَ هَؤُلاء، بَلْ يُغْرَضُ لَهُ.

وَلَوْ كَانَ مَكَانَهَا أَخْ لَسَقَطَ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ، وَالأَرْبَعَةُ لَا تَنْقَسِمُ عَلَىٰ الثَّلاثَةِ، وَتَبَايِنُهَا، فَتُصْرَبُ الثَّلاثَة فِي المَسْأَلَةِ بِعَوْلِهَا تِسْعَةٍ، فَتَصِتُّ مِنْ سَبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ، وَلِلأُمْ سِتَّةٌ، وَلِلْأُخْتِ أَرْبَعُة، وَلِلْجَدِّ ثَمَانِيَةٌ.



وَيُعَايَا بِهَا، فَيُقَالُ: أَرْبَعَةٌ وَرِثُوا مَالَ مَيِّتِ، أَخَذَ أَحَدُهُمْ ثُلُثَهُ، وَالثَّانِي ثُلُثَ البَاقِي، وَالثَّالِثُ ثُلُثَ بَاقِي البَاقِي، وَالرَّابِعُ البَاقِي.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الشَّقِيقِ وَلَدُ الأَبِ عَدَّهُ عَلَىٰ الْجَدِّ إِنِ احْتَاجَ لِعَدِّهِ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ وَالِدُّ، فَإِذَا حَجَبَهُ أَخُوانِ وَارِثَانِ جَازَ أَنْ يَحْجُبَهُ أَخٌ وَارِثٌ، وَأَخٌ غَيْرُ وَالِدِّ، فَإِذَا انْفَرَدُوا، فَكَذَلِكَ مَعَ وَارِثٍ كَالأُمِّ، وَلِأَنَّ وَلَدَ الأَبِ يَحْجُبُونَهُ نُقْصَانًا إِذَا انْفَرَدُوا، فَكَذَلِكَ مَعَ عَيْرِهِمْ كَالأُمِّ، بِخِلَافٍ وَلَدِ الأُمِّ، فَإِنَّ الجَدَّ يَحْجُبُهُمْ بِلَا خِلَافٍ، فَمَنْ مَاتَ عَنْ جَدٍّ وَأَخِ لِأَبِ، فَلِلْجَدِّ مِنْهُ الثُّلُثُ.

ثُمَّ يَأْخُذُ الشَّقِيقُ مَا حَصلَ لِوَلَدِ الأَبِ؛ لِأَنَّـهُ أَقْوَىٰ تَعْصِيبًا مِنْهُ، فَلَا يَرِثُ مَعَـهُ شَيْئًا، كَمَا لَوِ انْفَرَدَا عَنِ الجَدِّ، فَإِنِ اسْتَغْنَىٰ عَنِ المُعَـادَةِ كَجَدٍّ وَأَخَوَيْنِ لِأَبَوَيْنِ وَأَخِ فَأَكْثَر لِأَبٍ، فَلَا مُعَادَةً لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةً فِيهَا.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّقِيقُ أُخْتًا وَاحِدَةً فَتَأْخُذُ تَمَامَ النَّصْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُزادَ عَلَيْهِ مَعَ عَصَبَةٍ، وَيَأْخُذُ الجَدُّ الأَحَظَّ لَهُ عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ.

وَمَا فَضَلَ فَهُوَ لِوَلَدِ الأَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَر.

فَمِنْ صُوَرِ ذَلِكَ الزَّيْدِيَّات الأَرْبَع: المَنْسُوبَات إِلَىٰ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

١- العَشْرِيَّةُ، وَهِيَ: جَدُّ، وَشَقِيقَةٌ، وَأَخٌ لِأَبٍ، أَصْلُهَا عَدَدُ رُؤُوسِهِمْ خَمْسَةٌ: لِلْجَدِّ سَهْمَانِ وَنِصْف، وَالبَاقِي لِلْأَخِ، فَمْسَةٌ: لِلْجَدِّ سَهْمَانِ وَنِصْف، وَالبَاقِي لِلْأَخِ، فَتَصِحُ مِنْ عشرةٍ، فَتَصِحُ مِنْ عشرةٍ، لِللَّبِ وَاحِدٌ.
للجَدِّ أَرْبَعَةٌ، وَلِلشَّقِيقَةِ خَمْسَةٌ، وَلِلأَخ لِلاَّبِ وَاحِدٌ.



٢- العِشْرِينيَّةُ، وَهِيَ: جَدٌّ، وَشَقِيقَةٌ، وَأُخْتَانِ لِأَبِ كَالَّتِي قَبْلَهَا، إِلَّا أَنَّهُ يَنْقَىٰ لِلْأَخْتَيْنِ لِلْأَبِ نِصْفٌ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ رُبُعٌ، فَتَضْرِب مَخْرَجَهُ أَرْبَعَة فِي الخَمْسَةِ = عِشْرِينَ، وَمِنْهَا تَصِحُّ، لِلجَدِّ ثَمَانِيَةٌ، وَلِلشَّقِيقَةِ عَشَرَةٌ، وَلِكُلِّ أُخْتٍ لِأَبِ وَاحِدٌ. ٣- مُخْتَصِرَةٌ زَيْدٍ، وَهِيَ: أُمٌّ، وَجَدٌّ، وَشَـقِيقَةٌ، وَأَخْ، وَأُخْتُ لِأَبِ؛ لِأَنَّ زَيْدًا صَحَّحَهَا مِنْ مِائَةٍ وَتَمَانِيَةٍ، وَرَدَّهَا بِالاخْتِصَارِ إِلَىٰ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، أَصْلُهَا سِتَّةٌ: لِلأُمِّ وَاحِدٌ، يَبْقَىٰ خَمْسَةٌ، لِلْجَدِّ وَالإِخْوَةِ عَلَىٰ سِتَّةٍ تُبَاينُهَا، فَاضْرِبْ السِّتَّةَ فِي أَصْلِ المَسْأَلَةِ تَبْلُغُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ: لِلأُمِّ سُدُسُهَا سِتَّةٌ، وِلِلْجَدِّ عَشَرَةٌ، وَلِلْأُخْتِ الشَّقِيقَة ثَمَانِيَةً عَشَرَ، يَبْقَىٰ سَهْمَانِ: لِلأَخْ وَالأُخْتِ لِلأَبِ عَلَىٰ ثَلاثَةٍ تُبَايِنُهُمَا، فَاضْرِبْ ثَلاثَةً فِي سِـتَّةٍ وَثَلَاثِينَ تَبْلُغُ مِائَةً وَثَمَانِيَة، لِلأُمِّ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وِلَلْجَدِّ ثَلَاثُونَ، وَلِلشَّقِيقَةِ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ، وَلِلْأَخِ لِأَبِ أَرْبَعَةٌ، وَلِأُخْتِهِ سَهْمَانِ، وَالأَنْصِبَاءُ كُلُّهَا مُتَوَافِقَةٌ بِالنِّصْفِ، فَتُرَدُّ المَسْأَلَةُ لِنِصْفِهَا، وَنَصِيبُ كُلِّ وَارِثٍ لِنِصْفِهِ، فَتَرْجِعُ لِأَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ. وَلَوِ اعْتَبَرْتَ لِلْجَدِّ فِيهَا ثُلُث البَاقِي لَصَحَّت ابْتِدَاءً مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ.

ا- يَسْعِينَيَّةُ زَيْدٍ، وَهِيَ: أَمَّ، وَجَدُّ، وَأَخْتُ شَقِيقَةٌ، وَأَخَوَانِ، وَأُخْتُ لَاكِمِ: لِلْأَمِّ السَّدُسُ ثَلَاثَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَلِلْجَدِّ ثُلُثُ البَاقِي: خَمْسَةٌ، لِأَبِ اللَّمِ وَاحِدُ عَلَىٰ خَمْسَةٍ لَا يَصِحُّ، وَلِلشَّقِيقَةِ النَّصْفُ: تِسْعَةٌ، يَنْقَىٰ لِأَوْلادِ الأَبِ وَاحِدُ عَلَىٰ خَمْسَةٍ لَا يَصِحُّ، فَاضْرِبْ خَمْسَةٌ فِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ تَبْلُغُ تِسْعِينَ: لِلْأُمِّ خَمْسَةٌ عَشَرَ، وَلِلْجَدِّ فَاضْرِبْ خَمْسَةٌ وَعَشْرُهُ وَنَ، وَلِلْأَمْ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ، وَلِلْأَوْلادِ الأَبِ خَمْسَةٌ وَمُحْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَلِأَوْلادِ الأَبِ خَمْسَةٌ وَلَمْ ثَافِهُمْ وَاحِدٌ، وَلِكُلِّ ذَكِر اثْنَانِ.



بَابُ الحَجْب

الحَجْبُ لُغَةً: المَنْعُ، وَاصْطِلَاحًا: مَنْعُ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الإِرْثِ مِنَ الإِرْثِ بِالكُلِّيَةِ أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظَّيْهِ، وَيُسَمَّىٰ الأَوَّلُ: حَجْبَ حِرْمَانٍ، وَهُوَ المُرَادُ هُنَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الحَجْبَ بِالوَصْفِ كَالقَتْلِ وَالرِّقِّ وَاخْتِلَافِ الدِّينِ يَتَأَتَّىٰ دُنُحولُهُ عَلَىٰ جَمِيع الوَرَثَةِ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَالحَجْبُ بِالشَّخْصِ نُقْصَانًا كَذَلِكَ يَتَأَثَّىٰ دُخُولُهُ عَلَىٰ جَمِيعِ الوَرَثَةِ، كَحَجْبِ الزَّوْجِ مِنَ النِّصْفِ إِلَىٰ الرُّبُعِ، وَالزَّوْجَةِ مِنَ الرُّبُعِ إِلَىٰ الثُّمُنِ، وَنَحْوِهِ مِمَّا تَقَدَّم.

وَحِرْمَانًا فَلَا يَدْخُلُ عَلَى خَمْسَةٍ ،

الزَّوْجَيْنِ، وَالأَبَوَيْنِ، وَالوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَىٰ؛ لِأَنَّهُمْ يُدْلِونَ إِلَىٰ المَيِّتِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَهُمْ أَقْوَىٰ الوَرَثَةِ.

وَإِنَّ الجَدَّ يَسْقُطُ بِالأَبِ إجماعًا، وَيَسْقُطُ كُلُّ جَدٍّ أَبْعَدُ بِجَدٍّ أَقْرَبَ؛ لِإِذْلَاثِهِ بِهِ، وَلِقُرْبِهِ.

وَإِنَّ الجَدَّةَ مُطْلَقًا مِنْ قِبَلِ الأُمِّ أَوِ الأَبِ تَسْقُطُ بِالأُمِّ؛ لِأَنَّ الجَدَّات يَرِثْنَ بِالوِلَادَةِ، فَالأُمُّ أَوْلَىٰ مِنْهُنَّ بِمُبَاشَرَتِهَا الوِلَادَة.

وَتَسْقُطُ كُلُّ جَدَّةٍ بُعْدَىٰ بِجَدَّة قُوْبَىٰ؛ لِأَنَّ الجَدَّاتِ أُمَّهَاتٌ يَرِثْنَ مِيرَاثَا وَاحِدًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا اجْتَمَعْنَ فَالمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِنَّ، كَالآبَاءِ وَالأَبْنَاءِ وَالإِخْوَةِ.



وَلا يَحْجُبُ الأَبُّ أُمَّهُ أَوْ أُمَّ أَبِيهِ كَالعَمِّ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ تَعَظَّفُهُ: «أَوَّلُ جَدَّةٍ أَطْعَمَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّدُسَ أُمُّ أَبِ مَعَ ابْنِهَا وَابْنَهَا حَيُّ »(١) وَلِأَنَّ الجَدَّاتِ يَرِثْنَ مِيرَاثَ الأُمِّ لَا مِيرَاثَ الأَبِ ، فَلَا يُحْجَبْنَ بِهِ، كَأُمَّهَاتِ الأُمِّ

وَكَذَا الجَدُّ لَا يَحْجُبُ أُمَّ نَفْسِهِ.

وَكُلُّ ابْنِ أَبْعَد يَسْقُطُ بِابْنِ أَقْرَبَ وَلَوْ لَمْ يُدْلِ بِهِ لِقُرْبِهِ.

وَتَسْقُطُ الإِخْوَةُ الأَشِقَّاءُ بِاثْنَيْنِ،

١- بِالأَبْنِ وَإِنْ نَزَلَ.

٢- وَبِالأَبِ الأَقْرَبِ.

وَالإِخْوَة لِلأَبِ يَسْقُطُونَ بِالاَبْنِ وَابْنِهِ، وَبِالآبِ وَبِالآخِ الشَّقِيقِ أَيْضًا لِقُوَّتِهِ بِزِيَادَةِ القُرْبِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ تَعَلَّتُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيُهُ وَسَلَّمَ قَضَىٰ بِالدَّيْنِ قَبْلَ الوَصِيَّةِ، وَأَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي العَلَّاتِ، يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَمِيهِ وَأَمَّهِ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ ('). وَيَسْقُطُ وَلَدُ الآبِ أَيْضًا بِالْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ إِذَا صَارَتْ عَصَبَةً مَعَ البِنْتِ، أَوْ بِنْتِ الابْنِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الأَخِ الشَّقِيقِ.

وَبَنُو الإِخْوَةِ يَسْقُطُونَ حَتَّىٰ بِالجَدِّ أَبِي الأَبِ وَإِنْ عَلا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ. وَالأَعْمَامُ يَسْقُطُونَ حَتَّىٰ بِبَنِي الإِخْوَةِ وَإِنْ نَزَلُوا؛ لِأَنَّ جِهَتَهُمْ أَقْرَبُ.

- (١) ضعيف: رواه الترمذي (٢٠٢)، وضعفه العلامة الألباني ﴿ لِمُثَلِثُهُ فِي الإرواء (١٦٨٧).
- (٢) حســن: رواه الترمذي (٢٠٩٤)، وابن ماجــه (٢٧٥)، وأحمد (١/ ١٤٤)، والحاكم (٤/ ٣٧٣)، وحسنه العلامة الألباني كِيِّلَهُ فِي الإرواء (١٦٨٨).

وَالأَخُ لِلأُمِّ يَسْقُطُ بِاثْنَيْنِ:

١- بِفَرْعِ المَيِّتِ مُطْلَقًا ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا، وَإِنْ نَزَلُوا.

٥ وَيِأُصُولِهِ الذُّكُورِ وَإِنْ عَلَوْا؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ شَرَطَ فِي إِرْثِ الإِحْوَةِ لِأُمِّ الكَلَالَةَ، وَهِيَ: مَنْ لَمْ يُخْلِفُ وَلَدًّا وَلَا وَالِدًّا. وَالوَلَدُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالأُنْثَىٰ، وَوَلَدُ الابْنِ كَذَلِكَ، وَالوَالِدُ يَشْمَلُ الأَبَ وَالجَدَّ.

وَتَسْقُطُ بَنَاتُ الابْنِ بِيِنْتَيْ الصُّلْبِ فَأَكْثَر ؛ لِاسْتِكْمَالِ الثُّلُّثَيْنِ.

مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ - أَيْ: بَنَاتُ الابْنِ - مَنْ يَعَصِّبُهُنَّ مِنْ وَلَدِ الابْنِ، سَوَاءً كَانَ بِإِزَائِهِنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ.

وَتَسْـقُطُ الأَخَوَاتُ لِلأَبِ بِالأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ فَأَكْثَرَ لِاسْتِكْمَالِ الثَّلُثَيْنِ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ أَخُوهُنَّ فَيُعَصِّبُهُنَّ فِي البَاقِي، ﴿لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنشَيَيْنَۚ ﴾ [النَّقَظ :١١].

وَمَنْ لا يَـرِثُ لِمَانِعِ لا يَحْجُـبُ أَحَدًا مُطْلَقًا، لا حِرْمَانَـا وَلا نُقْصَانًا، بَلْ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثٍ كَالأَجْنَبِيِّ.

إِلَّا الإِخْوَةَ مِنْ حَيْثُ هُمْ أَشِقًاءُ أَوْ لِأَبِ أَوْ لِأُمِّ فَقَدْ لَا يَرِثُونَ وَيَحْجُبُونَ الأُمَّ نُقْصَانًا مِنَ الثَّلُثِ إِلَىٰ السَّدُسِ، وَإِنْ كَانُوا مَحْجُوبِينَ بِالأَبِ فِي أُمِّ وَأَبٍ وَإِخْوَةٍ.





بَابُ العَصَبَاتِ

وَهُمْ: مَنْ يَرِثُ بِغَيْرِ تَقْدِيرٍ.

اعْلَمْ أَنَّ النِّسَاءَ كُلَّهُنَّ صَاحِبَاتُ فَرْضٍ، وَلَيْسَ فِيهِنَّ عَصَبَةٌ بِنَفْسِهَا ﴿ اللَّ المُعْتِقَةُ فَإِنَّهَا عَصَبَةٌ بِنَفْسِهَا.

وَأَنَّ الرِّجَالَ كُلَّهُمْ عَصَبَاتٌ بِأَنْفُسِهِمْ، إِلَّا الزَّوْجَ وَوَلَدَ الْأُمِّ.

وَأَنَّ الأَخْوَاتِ مَعَ البَنَاتِ عَصَبَاتٌ '' لاَ فَرْضَ لَهُنَّ، بَلْ يَرِثْنَ مَا فَضَلَ عَنِ الفُرُوضِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنِ أَمْرُقًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ, وَلَدُّ وَلَهُۥ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [السَّنَة : ١٧١].

فَشُرِطَ فِي الفَرْضِ عَدَمُ الوَلَدِ، فَمَتَىٰ وُجِدَ الوَلَدُ فَلَا فَرْضَ لَهُنَّ، إِلَّا أَنَّ لِلْأَخَوَاتِ قُوَّةً بِوِلَادَةِ الأَبِ لَهُنَّ، وَلَا مُسْقِطَ لَهُنَّ، فَكَانَ أَدْنَىٰ حَالاَتِهِنَّ مَعَ النَّنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الاَبْنِ التَّعْصِيبُ، وَلِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ تَعَالَىٰ السَّابِق، وَفِيهِ: (وَمَا بَقِي فَلِلْأُخْتِ (اللَّهُ السَّابِق، وَفِيهِ:

⁽١) العصبة بالنفس: هم جميع الذكور إلا الزوج والأخ للأم والمُعتِقة.

⁽٦) أي فيحجبهن من هو دونهن أو أضعف منهن، فلو هلك هالك عن بنت وأخت شقيقة، وأخ لأب، فللبنت النصف، والباقي للشقيقة تعصيبًا، ولا شيء للأخ لأب، وكذا لو كان أمٌّ، فلها السدس، وللبنت النصف، والباقي للشقيقة، وكذا لو مات عن بنتين وأخت لأب، وابن أخ، أو عم شقيق أو لأب، فللبنتين الثلثان، والباقي للأخت للأب، ولا شيء لابن الأخ أو العم، لأنها هنا أقرب، وفي الأولئ أقوئ. وقس على ذلك.

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٦٧٣٦).



وَإِنَّ البَنَاتِ، وَبَنَاتِ الاَبْنِ، وَالأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ، وَالأَخَوَاتِ لِلأَبِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَعَ أَخِيهَا عَصَبَةٌ بِهِ، لَهُ مِثْلا مَا لَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يُوصِيكُو اللَّهُ فِي السَّلَةُ اللَّهُ اللَّهُ فَ السَّلَةَ اللَّهُ اللللِلْمُ اللللِّهُ اللللْلِمُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللللِّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللِّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللِّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللِهُ الللللِلْمُ اللللْمُ اللِمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُولِي الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُولِي الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُولِلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الل

وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰى: ﴿وَإِن كَانُوٓ ا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنثَيَيْنِ ﴾ النَّنَاة : ١٧٦].

وَإِنَّ حُكْمَ العَاصِبِ أَنْ يَأْخُذَ مَا أَبْقَتِ الفُرُوضُ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَلِثَهُ وَابَوَاهُ وَ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [النَّنَة : ١١] وَحَدِيث: «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » (" وَقَوْله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأْخِي سَعْدِ: «.. وَمَا بَقِي فَهُ وَ لَكَ » (").

وَإِنْ لَمْ يَنْقَ شَيْءٌ سَقَطَ لِمَفْهُومِ الخَبَرِ، وَلِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْبَاقِي، وَلَا بَاقِي. وَإِنْ لَمْ يَكُن لَمَا فَي وَلَا بَاقِي. وَإِذَا انْفَرَدَ أَخَذَ جَمِيعَ المَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُو يَرِثُهَا إِن لَمْ يَكُن لَمَا

وَلَدُّ ﴾ [النَّمَالَ : ١٧٦] أَضَافَ جَمِيعَ المِيرَاثِ إِلَيْهِ، وَقِيسَ عَلَيْهِ بَاقِي العَصَبَاتِ.

حَالَاتُ الأَبِ وَالجَدِّ:

لِلْجَدُ وَالْأَبِ ثَلَاثُ حَالَاتِ:

١- حَالَةٌ يَرِثَانِ فِيهَا بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ مَعَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، (أَيْ عَدَمُ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الابْنِ، ذُكُورًا وَإِنَاتًا؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَبٌ أَخَذَ الْمَالَ)؛

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥).

⁽٢) حسن: وقد تقدم.



لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن لَدَ يَكُن لَهُ وَلَدُّ وَوَرِنَهُ وَأَبَواهُ فَلِأَمِّهِ الثُّلُثُّ ﴾ [السَّنَة : ١١] أَضَافَ المِيرَاتَ إِلَيْهِمَا، ثَمَّ خَصَّ الأُمَّ مِنْهُ بِالثُّلُثِ، دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ بَاقِيَهُ لِلأَبِ.

٢- وَحَالَةٌ يَرِثَانِ فِيهَا بِالفَرْضِ فَقَطْ مَعَ ذُكُورِيَّتِهِ، أَيْ: مَعَ الابْنِ أَوْ ابْنِهِ الْقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِأَبُونَهِ لِكُلِّ وَحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ ﴾ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ١١]. كَمَا لَوْ مَاتَ شَخْصٌ عَنْ أَبِ وَابْنِ، أَوْ جَدٍّ وَابْنِ، فَإِنَّ الأَبَ أُوالجَدَّ يَرِثُ بِالفَرْضِ وَحْدَهُ، وَهُوَ سُدُسُ التَّرِكَةِ، وَالْبَاقِي لِلابْنِ.

٣- وَحَالَةٌ يَرِثُ فِيهَا الأَبُ وَالجَدُّ بِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ مَعَ أُنُوثِيَّتِهِ، أَيْ الْوَلَد: الشُّدُسَ بِالفَرْضِ، وَالبَاقِي بِالتَّعْصِيبِ، كَمَا لَوْ مَاتَ شَخْصٌ عَنْ بِنْتِ الوَلَد: الشُّدُسَ بِالفَرْضِ، وَالبَاقِي بِالتَّعْصِيبِ، كَمَا لَوْ مَاتَ شَخْصٌ عَنْ بِنْتِ وَأَبِ أَوْ جَدِّ، فَإِنَّ لِلأَبِ أَوِ الجَدِّ الشُّدُسَ فَرْضَا، وَلِلْبِنْتِ النَّصْفُ فَرْضًا، وَالبَاقِي لِللَّبِ أَوِ الجَدِّ الشَّدُسَ فَرْضَا، وَلِلْبِنْتِ النَّصْفُ فَرْضًا، وَالبَاقِي لِللَّبِ أَو الجَدِّ الشَّدُ عَلَى اللَّهُ وَالبَاقِي لِللَّهِ اللَّهُ وَالجَدُّ مِثْلُ وَلَى رَجُلٍ ذَكْرِ بَعْدَ الابْنِ وَابْنِهِ، وَالجَدُّ مِثْلُ الأَبِ فِي هَذِهِ الحَالَاتِ الثَّلاثِ.



⁽١) صحيح: وقد تقدم.



فَصْلٌ فِيمَنْ يَرِثُ عِنْدَ الاجْتِمَاع

وَإِذَا اجْتَمَعَ جَمِيعُ الذُّكُ ورِ وَرِثَ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ: الابْنُ، وَالأَبُ، وَالأَبُ، وَالأَبُ،

وَمَسْأَلَتُهُمْ مِنْ اثْنَي عَشَرَ: لِلزَّوْجِ الرُّبُعُ = ثَلَاثَةٌ، وَلِلاَّبِ السُّدُسُ = اثْنَانِ، وِلِلابْنِ البَاقِي= سَبَعَةٌ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ جَمِيعُ النِّسَاءِ وَرِثَ مِنْهُنَّ خَمْسٌ: البِنْتُ، وَبِنْتُ الابْنِ، وَالأُمُّ، وَالزَّوْجَةُ، وَالأُخْتُ الشَّقِيقَةُ أَوْ لِأَبِ.

وَمَسْ أَلْتُهُنَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِين: لِلزَّوْجَةِ الثُّمُنُ = ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُمِّ السُّدُسُ = أَرْبَعَةٌ، وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ = اثْنَا عَشَرَ، وَلِبِنْتِ الابْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَة الثُّلُثَيْنِ = أَرْبَعَةٌ، وَالبَاقِي = وَاحِدٌ، لِلْأُخْتِ تَعْصِيبًا.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مُمْكِنُ الجَمْعِ مِنَ الصّنْفَيْنِ وَرِثَ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ: الأَبُوَانِ، وَالوَلَدَانِ، وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ.

فَإِنْ كَانَ المَيِّتُ الزَّوْجَ، فَالمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَتَصِحُّ مِنِ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ. وَإِنْ كَانَ المَيِّتُ الزَّوْجَةَ، فَالمَسْأَلَةُ مِنِ اثْنَيْ عَشَر، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ.

وَمَتَىٰ كَانَ العَاصِبُ عَمًّا أَوْ ابْنَ عَمِّ أَوْ ابْنَ أَخِ انْفَرَدَ بِالإِرْثِ دُونَ أَخَوَاتِهِ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ، وَالعَصَبَةُ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ ذِي الرَّحِمِ.



وَمَتَىٰ عُدِمَتْ العَصَبَاتُ مِنَ النَّسَبِ وَرِثَ المَوْلَىٰ المُعْتِقُ وَلَوْ أُنَّمَٰ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، أَيْ: عَصَبَةُ المُعْتِق الدُّكُورُ الأَقْرَبُ فَالأَقْرِبِ كَالنَّسَبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَعْتِق ، الذُّكُورُ الأَقْرَبُ فَالأَقْرِبِ كَالنَّسَبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ ذُو مَلْنَا بِالرَّدِّ عَلَىٰ ذَوِي الفُرُوضِ، فَيُقَدَّمُ عَلَىٰ ذَوِي الأَرْحَامِ، فَيُقَدَّمُ عَلَىٰ ذَوِي الأَرْحَامِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذُو فَرْضٍ يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَرَّثْنَا ذَوِي الأَرْحَامِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأُولُولُ اللَّرْخَامِ المَعْتِلِ ﴾ [الاَثِنَا : 1].





بَابُ الرَّدِّ" وَذَوِي الْأَرْحَامِ

حَيْثُ لَا تَسْتَغْرِقُ الفُرُوضُ التَّرِكَةَ وَلَا عَاصِبَ رُدَّ الفَاضِلُ عَلَىٰ كُلِّ ذِي فَرْضٍ بِقَدْرِه، كَالغُرَمَاءِ يَقْتَسِمُونَ مَالَ المُفْلِسِ بِقَدْرِ دُيُونِهِم، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأُولُوا ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَكَ بِبَعْضِ ﴾ [الانتظاء: ٦].

وَقُوْلِهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَارِثِ»(١٠).

مَا عَدَا الزَّوْجَيْنِ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا مِنْ حَيْثُ الزَّوْجِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا رَحِمَ لَهُمَا، فَلَمْ يَدْخُلَا فِي الآيَةِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَا صَاحِبُ فَرْضٍ أَخذَ الكُلَّ فَرْضًا وَرَدًّا؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الفُرُوضِ شُرِعَ لِمَكَانِ المُزَاحَمَةِ، وَقَدْ زَالَ.

وَإِنْ كَانَ المَـرْدُودُ عَلَيْهِم جَمَاعَةً مِنْ جِنْسٍ، كَالبَنَاتِ فَأَعْطِهُمْ بِالسَّـوِيَّةِ، كَالعَصَبَةِ مِنَ البَنِينِ وَنَحْوِهِمْ.

وَإِنِ اخْتَلَفَ جِنْسُهُمْ فَحُذْ عَدَدَ سِهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ دَائِمًا؛ لِأَنَّ الفُرُوضَ كُلَّهَا تُوجَدُ فِي السِّتَّةِ، إِلَّا الرُّبُعَ وَالثُّمُنَ، وَهُمَا لِلزَّوْجَيْنِ،

- (١) الرد في اللغة: الصرف، يقال: رد الشيء يرده ردًّا: إذا صرفه، فمعنىٰ الرد في الفرائض: صرف المسألة عمَّا هي عليه من الكمال إلىٰ النقص، وهوعكس العول، فإن العول ينقص السهام، والرد يكثرها، فيصير السدس نصفًا، فيما إذا كان سدسين ونحو ذلك. المطلع ص (٤٠٣).
 - (٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٩٩٨)، ومسلم (١٦١٩).



وَلا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا، فَتَجْعَلَ عَدَدَ سِهَامِهِمْ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ، وَيَنْحَصِرُ ذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ أُصُولِ.

فَجَدَّةٌ وَأَخٌ لِأُمِّ، تَصِحُّ مِنِ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا السُّدُس = وَاحِدٌ مِنَ السَّنَّةِ، وَالسُّدُسُانِ = اثْنَانِ مِنْهَا، فَيُقَسَّمُ المَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَرْضًا وَرَدًّا.

وَأُمُّ وَأَخْ لِأُمُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَيُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا، وَكَذَا أُمٌّ وَوَلَدَاهَا.

وَأُمُّ وَبِنْتُ أَوْ بِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِلأُمِّ السُّدُسُ = وَاحِدٌ، وَلِلْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ الابْنِ: النَّصْفُ = ثَلَاثَةٌ. فَيُقَسَّمُ المَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا، لِلأُمِّ رُبُعُهُ، وَلِلْبِنْتِ، أَوْبِنْتِ الابْنِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ.

وَأُمٌ وَبِئْتَانِ أَوْ بِئْتَا ابْنِ، أَوْ أُخْتَانِ لِغَيْرِ أُمِّ مِنْ خَمْسَةٍ، لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْأَخَرِيينِ الشُّلْشَانِ = أَرْبَعَةٌ. فَالمَالُ بَيْنَهُنَّ عَلَىٰ خَمْسَةٍ، لِللْأُمِّ خُمْسُهُ، وَلِلْأَخَرِيينِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ.

وَلا تَزِيدُ مَسَائِلُ الرَّدِّ عَلَىٰ الخَمْسَةِ؛ لِأَنَّهُا لَوْ زَادَتْ سُدُسًا آخَرَ لَاسْتَغْرَقَتِ الفُرُوضَ إِذًا فَلَا رَدِّ.





فَصْلٌ فِي ذَوِي الأَرْحَامِ

وَهُمْ: كُلُّ قَرَابَةٍ لَيْسَ بِذِي فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٍ، كَالخَالِ، وَالجَدِّ لِأُمَّ، وَالعَمَّةِ يَرِثُونَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأُولُواْ ٱلْأَرْبَمَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضِ ﴾ [الاَجْتَكَ ا: ٦]، وَعَنْ عَائِشَةَ تَعَالَىٰ مَرْفُوعًا: «الخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ ا

وعن وَاسعِ بن حيَّانَ قال: « توُفِّي ثَابِت بن الدَّحدَاحِ وكان أَتيًّا وهو الذي ليس له أَصْلٌ يُعْرفُ فقال رسول اللهِ صَاَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَاصِم بن عَديٍّ هل تَعْرفُونَ له فيكُمْ نسَبًّا قال لآيا رسُولَ اللهِ فدَعَا رسول اللهِ صَاَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَّمَ أَبَا لُبابَةً بن عبد الْمُنْذرِ بن أَخيهِ فأَعْطَاهُ ميرَاثَهُ »(۱).

وَأَصْنَافُهُمْ أَحَدَ عَشَرَ:

١- وَلَدُ البِّنَاتِ لِصُلْبِ أَوْ لِابْنِ.

٢- وَوَلَدُ الأَخَوَاتِ.

٣- وَبَنَاتُ الإِخْوَةِ.

٤- وَبَنَاتُ الأَعْمَام.

٥- وَوَلَدُ وَلَدِ الأُمِّ.

٦- وَالْعَمُّ لِأُمِّ.

⁽١) صحيح:رواه الترمذي (٢١٤) وصححه العلامة الألباني ﴿ إِلَّهُ فِي الإرواء (٦/ ١٣٧).

⁽٢) ضعيف: رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٩٦) البيهقي (٦/ ٢١٥، ٢١٦)، رقم (١٢٥٧٨)وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٠٠١).



٧- وَالعَمَّاتُ.

٨- وَالأَخْوَالُ.

٩- وَالخَالَاتُ.

١٠- وَأَبُو الأُمِّ.

١١- وَكُلُّ جَدَّةٍ أَدْلَتْ بِأَبِ بَيْنَ أُمَّيْنِ كَأُمٍّ أَبِي الْأُمِّ.

وَيَرِثُونَ بِتَنْزِيلِهِمْ مَنْزِلَةِ مَنْ أَدْلَوْا بِهِ، فَيَنْزِلُ كُلٌّ مِنْهُمْ مَنْزِلَةَ مَنْ أَدْلَىٰ بِهِ مِنَ الوَرَثَةِ بِدَرَجَةٍ أَوْ دَرَجَاتٍ حَتَّىٰ يَصِلَ إِلَىٰ مَنْ يَرِثُ، فَيَأْخُذُ مِيرَاثَهُ.

لِمَا رُوِي عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللهِ عَلَيْهَا: «أَنَّهُمَا نَزَّلا بِنْتَ البِنْتِ مَنْزِلَةَ البِنْتِ، وَالعَمَّةَ مَنْزِلَةَ الأَخْ مَنْزِلَةَ الأَخْ مَنْزِلَةَ الأَخْتِ، وَالعَمَّةَ مَنْزِلَةَ الأَبِ، وَالحَالَةَ مَنْزِلَةَ الأَمِّ». وَرُوِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهُ فِي العَمَّةِ وَالخَالَةِ ((). وَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٌ مِنْهُ بِوَ الرَّالِةِ الأُمُّ». وَرُوِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهُ فِي العَمَّةِ وَالخَالَةِ ((). وَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٌ مِنْهُ بِوَ المَّنَوَتُ وَالخَالَةِ (اللهَ وَالْمِيلَةِ وَالسَّوَيَةِ المُتَفَرِّقِينَ المَّالَةِ مِنْهُ لِللهَ مَنْهُ اللهِ اللهِ وَالْمَعْقَرِقِينَ المَّالِ اللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ لِللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اله

وَلَيْسَ بَيْتُ المَالِ وَارِثًا، وَإِنَّمَا يَحْفَظُ المَالَ الضَّاثِعَ وَغَيْرَهُ، كَأَمْوَالِ الفَيْءِ.

فَهُوَ جِهَةٌ وَمَصْلَحَةٌ؛ لِأَنَّ اشْتِبَاهَ الوَارِثِ بِغَيْرِهِ لَا يُوجِبُ الحُكْمَ بِالإِرْثِ لِلْكُلِّ، فَيُصْرَفُ فِي المَصَالِح، لِلْجَهْلِ بِمُسْتَحِقِّهِ عَيْنًا.

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٦/ ٢١٧)، وصححه العلامة الألباني كِمَاللهُ في الإرواء (١٧٠٢).



بَابُ أُصُولِ المَسَائِلِ

أَيْ: المَخَارِجُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا فُرُوضُهَا.

وَهِيَ سَسِبْعَةُ: ١- اثْنَانِ ٢- ثَلَاثَةٌ ٣- أَرْبَعَةٌ ١- سِسَّةٌ ٥- ثَمَانِيَةٌ ٦- اثْنَا عَشَر ٧- أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ.

وَلا يَعُولُ () مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ إِلاَّ السِّنَّةُ وَضِعْفُهَا، أَيْ: الاثْنَا عَشَرَ.

وَضِعْفُ ضِعْفِهَا، أَيْ: الأَرْبَعَةُ وَالعِشْرُونَ، فَتُعَوَّلُ إِذَا تَزَاحَمَتْ فِيهَا الفُرُوضُ.

فَالسَّتَّةُ تَعُولُ مُتَوَالِيَةً إِلَىٰ عَشَرَةٍ شَفْعًا وَوَنْرًا، فَشَفْعًا كَزَوْجٍ وَأُخْتٍ لِأَبْوَيْنِ وَأُخْتَيْنِ لِأُمِّ، وَوَثْرًا كَزَوْجِ وَأُخْتٍ لِأَبْوَيْنِ وَأُخْتٍ لِأُمِّ

فَتَعُولُ إِلَىٰ سَبْعَةٍ: كَزَوْجٍ، وَأُخْتِ لِغَيْرِ أُمِّ، وَجَدَّةٍ أَوْ وَلَدِ أُمِّ، لِلزَّوْجِ: النِّصْفُ = ثَلَاثَةٌ، وَلِلجَدَّةِ وَوَلَدِ الأُمِّ: النِّصْفُ = ثَلاَثَةٌ، وَلِلجَدَّةِ وَوَلَدِ الأُمِّ: النَّمْدُسُ، وَكَذَا زَوْجٌ وَأُخْتَانِ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبِ وَنَحْوِهَا.

وَإِلَىٰ ثَمَانِيَةٍ: كَزَوْجٍ، وَأُمِّ، وَأُخْتِ، وَأُخْتِ لِغَيْرِ أُمِّ، لِلزَّوْجِ: النَّصْفُ = ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمْ: النُّلُثُ= اثْنَانِ، وَلِلْأُخْتِ: النِّصْفُ = ثَلَاثَةٌ.

⁽۱) العول: عول الفريضة، وقد عالت،أي: ارتفعت، وهو: أن تزيد سهمًا ما، فيدخل النقص على أهل الفرائض. قال أبو عبيد: أظنه مأخوذًا من العيل، ويقال أيضًا: عال زيد الفرائض وأعالها بمعنًى، يتعدى ولا يتعدى، وعالت هي نفسها: إذا دخل النقص على أهلها. المطلع ص (٣٠٣).



وَتُسَمَّىٰ: «المُبَاهَلَة» لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ عَائِلَةٍ حَدَثَتْ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّاب تَعِالِيُّة.

وَإِلَىٰ تِسْعَةٍ: كَزَوْجٍ، وَوَلَدَيْ أُمِّ، وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا، لِلزَّوْجِ: النَّصْفُ = ثَلَاثَةُ، وَلِهُ أَخْتَيْنِ: الثُّلُثُ = أَرْبَعَةٌ.

وَتُسَمَّىٰ: «الغَرَّاء»؛ لِأَنَّهَا حَدَثَتْ بَعْدَ المُبَاهَلَةِ، وَاشْتُهِرَ بِهَا العَوْلُ.

وَالمَرْ وَانِيَّة لِحُدُوثِهَا زَمَن مَرْ وَانَ. وَكَذَا زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَات.

وَإِلَىٰ عَشَرَةٍ: كَزَوْجٍ، وَأُمِّ، وَأُخْتَيْنِ لِأُمِّ، وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا، لِلزَّوْجِ: النَّصْفُ = ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ: السُّدُسُ = وَاحِدٌ، وَلِلْأُخْتَيْنِ لِأُمِّ: الثَّلُثُ = اثْنَانِ، وَلِلْأُخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا: الثَّلُثَانِ = أَرْبَعَةٌ.

وَتُسَمَّىٰ: «أُمَّ الفُرُوخِ» لِكَثْرَةِ عَوْلِهَا، شَبَّهُوا أَصْلَهَا بِالأُمِّ، وَعَوْلِهَا بِفُرُوخِهَا. وَلَيْسَ فِي الفَرَائِضِ مَا يَعُولُ بِثُلُثَيْهِ سِوَاهَا وَشَبَهِهَا.

وَتُسَمَّىٰ الشُّرَيْحِيَّةَ أَيْضًا، لِحُدُوثِهَا زَمَنِ القَاضِي شُرَيْحٍ.

وَالاثْنَا عَشَر تَعُولُ أَفْرَادًا، أَيْ: عَلَىٰ تَوَالِي الأَفْرَادِ.

فَتَعُـولُ إِلَىٰ ثَلَاثَةَ عَشَـرَ: كَـزَوْجٍ، وَبِنْتَيْنِ، وَأُمِّ، لِلـزَّوْجِ: الرُّبُـعُ = ثَلَاثَةٌ، وَلِلْبِنْتَيْنِ: الثَّلُثَانِ = ثَمَانِيَةٌ، وَلِلْأُمِّ: الشُّدُسُ = اثْنَانِ.

وَ إِلَىٰ خَمْسَةَ عَشَرَ: كَزَوْجٍ، وَبِنْتَيْنِ، وَأَبَوَيْنِ، كَالَّتِي قَبْلَهَا. وَيُزَادُ لِلأَبِ: السُّدُسُ = اثْنَانِ.



وَإِلَىٰ سَبْعَةَ عَشَرَ: كَثَلَاثِ زَوْجَاتٍ، وَجَدَّتَيْنِ، وَأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ لِأُمَّ، وَثَمَانِ أَخَوَاتٍ لِأُمَّ، وَثَمَانِ أَخَوَاتٍ لِغَيْرِهَا، لِلزَّوْجَاتِ: الرُّبُعُ = ثَلَاثَةٌ: لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ. وَلِلْجَدَّتَيْنِ: الشُّدُسُ = اثْنَانِ: لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ. وَلِلْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ: الثُّلُثُ = أَرْبَعَةٌ: لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ. وَلِلْأَخُواتِ لِلْمُّمِّ: الثُّلُثُ وَاحِدٌ وَاحِدٌ. وَلِلْأَخُواتِ لِغَيْرِهَا: الثُّلُثُ نِ = ثَمَانِيَةٌ: لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ.

وَتُسَمَّىٰ: «أُمَّ الأَرَامِلِ» وَأُمُّ الفُرُوجِ بِالجِيمِ؛ لِأَنُوثَةِ الجَمِيعِ. وَلَوْ كَانَتْ التَّرِكَةُ فِيهَا سَبْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا، حَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ دِينَارٌ. وَتُسَمَّىٰ السَبْعَةَ عَشْريَّة، وَالدِينَارِيَّةَ الصُّغْرَىٰ.

وَالأَرْبَعَةُ وَالعِشْرُونَ تَعُولُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَىٰ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ: كَزَوْجَةٍ، وَالْمِنْتَيْنِ، وَأَبَوَيْنِ، وَأَبَوَيْنِ، وَأَبَوَيْنِ، لِلزَّوْجَةِ: الثُّمُنُ = ثَلَاثَةٌ، وَلِلْبِنْتَيْنِ: الثُّلُثانِ = سِتَّةُ عَشَر، وَلِكُلِّ مَنَ الأَبُويْنِ: الشُّلُسُ = أَرْبَعَةٌ.

وَتُسَمَّىٰ: «المِنْبَرِيَّةَ» لِأَنَّ عَلِيًّا، تَعَطِّئُهُ، سُئِلَ عَنْهَا وَهُوَ عَلَىٰ المِنْبَرِ يَخْطُبُ. وَتُسَمَّىٰ أَيْضًا: «البَخِيلَةَ» لِقِلَّةِ عَوْلِهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعُلْ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.





بَابُ مِيرَاثِ الحَمْلِ

بِفَتْحِ الحَاءِ، وَالمُرَادُ مَا فِي بَطْنِ الآدَمِيَّةِ، يُقَالُ: امْرَأَةٌ حَامِلٌ وَحَامِلَةٌ: إِذَا كَانَتْ حُبْلَىٰ.

مَنْ مَاتَ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ فَطَلَبَ بَقِيَّةُ وَرَثَتِهِ قَسْمَ التَّرِكَةِ قُسِمَتْ، وَوُقِفَ لَهُ الأَكْشُرُ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ أَوْ أُنْشَيْنِ؛ لِأَنَّ وَضْعَهُمَا كَثِيرٌ مُعْتَادٌ، فَلَا يَجُوزُ قَسْمُ نَصِيبِهِمَا كَالوَاحِدِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا نَادِرٌ، فَلَا يُوقَفُ لَهُ شَيْءٌ.

فَفِي زَوْجَةٍ حَامِلٍ وَابْسِ، لِلزَّوْجَةِ الثُّمُنُ وَلِلابْنِ ثُلُثُ البَاقِي، وَيُوقَفُ لِلْحَمْلِ إِرْثُ ذَكَرَيْنِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ، وَتَصِتُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ.

وَفِي زَوْجَةٍ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ يُوقَفُ لِلْحَمْلِ نَصِيبُ اثْنَيْنِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ، وَيُدْفَعُ لِلزَّوْجَةِ الثُّمُنُ عَائِلًا لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَلِلْأَبِ السُّدُسُ كَذَلِكَ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ كَذَلِكَ.

فَإِذَا وُلِدَ أَخَذَ حَقَّهُ مِنَ المَوْتُوفِ وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِمُسْتَحِقِّهِ، وَإِنْ أَعْوَزَ شَيْءٌ، بِأَنْ وَقَفْنَا مِيرَاثَ ذَكَرَيْنِ فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً، رُجِعَ عَلَىٰ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ.

وَمَنْ لا يَحْجُبُهُ الحَمْلُ يَأْخُدُ إِرْثَهُ كَامِلاً كَالجَدَّةِ، فَإِنَّ فَرْضَهَا السُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ وَعَدَمِهِ. وَمَنْ يُنْقِصُهُ الحَمْلُ شَيْتًا يُعْطَىٰ اليَقِينَ، كَالزَّوْجَةِ وَالأُمُّ فَيُعْطَيَانِ الثَّمُنَ وَالسُّدُسَ، وَيُوقَفُ البَاقِي. وَمَنْ سَقَطَ بِالحَمْلِ لَمْ يُعْطَ شَيْتًا لِلشَّكِّ فِي إِرْثِهِ.



وَلا يَوِثُ وَلا يُورَثُ المَوْلُودُ إِلَّا إِنِ اسْتَهَلَّ صَارِحًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَجَالِمُنَّهُ مَرْفُوحًا: «إِذَا اسْتَهَلَّ المَوْلُودُ صَارِخًا وَرِثَ» (١٠. وَالاسْتِهْلاَلُ: رَفْعُ الصَّوْتِ. صَارِحًا: حَالٌ مُؤَكِّدَةً.

أَوْ عَطَسَ، أَوْ تَنَفَّسَ، أَوْ وُجِدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ الحَيَاةِ: كَالحَرَكَةِ الطَّوِيلَةِ وَنَحْوِهَا، كَسُعَالِ وَارْتِضَاعٍ، لِدَلَالَةِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ عَلَىٰ الحَيَاةِ المُسْتَقِرَّةِ، فَيَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الحَيِّ كَالمُسْتَهِلِّ.

وَلَوْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَاسْتَهَلَّ، ثُمَّ انْفَصَلَ مَيِّنَّا لَمْ يَرِثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ أَحْكُامُ الدُّنْيَا وَهُوَ حَيُّ.

وَإِنْ جُهِلَ المُسْتَهِلُّ مِنَ التَّوْأَمَيْنِ إِذَا اسْتَهَلَّ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخرِ، ثُمَّ مَاتَ المُسْتَهِلُّ وَجهلَ، وَكَانَا ذَكَرًا وَأُنْهَىٰ، وَاخْتَلَفَ إِرْنُهُمَا بِالذُّكُورَةِ وَالأُنُّوثَةِ، تَعَيَّنَ المُسْتَهِلُّ وَجهلَ، وَكَانَا ذَكَرًا وَأُنْهَىٰ، وَاخْتَلَفَ إِرْنُهُمَا بِالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ، تَعَيَّنَ بِقُرْعَةٍ كَمَا لَوْ طَلَقَ إِحْدَىٰ نِسَائِهِ وَلَمْ تُعْلَمْ عَيْنُهَا، وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ مِيرَاثُهُمَا كَوَلَدِ الأُمِّ، أُخْرِجَ السُّدُسُ لِوَرَثَةِ الجَنِينِ بِغَيْرِ قُرْعَةٍ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا.

وَلَوْ مَاتَ كَافِرٌ بِدَارِنَا عَنْ حَمْلٍ مِنْهُ لَمْ يَرِثْهُ لَحَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ وَضْعِهِ. وَيَرِثُ صَغِيرٌ حُكِمَ بِإِسْلامِهِ بِمَوْتِ أَحَدِ أَبَوَيْهِ مِنْهُ.



⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢٩٢٠)، وصححه العلامة الألباني كَيْرُللهُ في الإرواء (١٧٠٧).



بَابُ مِيرَاثِ الخُنْثَى

النُحْنَثَىٰ هُوَ: مَنْ لَهُ شَكُلُ ذَكِرِ رَجُلِ وَفَرْجُ امْرَأَةٍ، أَوْ ثُقْبٌ فِي مَكَانِ الفَرْجِ يَخْرُجُ مِنْهُ البَوْلُ، وَيُعْتَبُرُ أَمْرُهُ فِي تَوْرِيثِهِ بِبَوْلِهِ مِنْ أَحَدِ الفَرْجَيْنِ، فَإِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ المَرْأَةُ فَلَهُ حُكْمُ المَرْأَةِ؛ كَيْثُ يَبُولُ المَرْأَةُ فَلَهُ حُكْمُ المَرْأَةِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ أَجْرَىٰ العَادَةَ بِلَاكِ، فَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا فَبِسَبْقِهِ مِنْ أَحَدِهِمَا.

وَلِأَنَّ خُرُوجَ البَوْلِ أَعَمُّ العَلامَاتِ، لِوُجُودِهِ مِنَ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَسَائِرِ العَلامَاتِ إِنَّما تُوجَدُ بَعْدَ الكِيَرِ.

فَ إِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا اعْتُبِرَ أَكْثُرُهُمَا؛ لِأَنَّ الأَكْثَرَ أَقْوَىٰ فِي الدَّلَالَةِ، فَيَرِثُ مِنَ المَكَانِ الَّذِي يَبُولُ مِنْهُ أَكْثَرِ.

فَإِنِ اسْــتَوَيَا فَهُوَ المُشْـكِلُ، فَإِنْ رُجِيَ كَشْفُهُ بَعْدَ كِبَرِهِ، أَيْ: بُلُوغِهِ، أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ اليَقِينَ مِنَ التَّرِكَةِ، وَهُوَ مَا يَرِثُونَهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ.

وَوُقِفَ البَاقِي حَتَّىٰ يَبْلُغَ لِتَظْهَرَ ذُكُورَتُهُ بِنَبَاتِ لِحْيَتِهِ، أَوْ إِمْنَاءَ مِنْ ذَكَرِهِ. أَوْ أَنُوتَتُهُ بِحَيْضٍ، أَوْ إَمْنَاءٌ مِنْ فَرْجٍ. أَوْ أَنُوتَتُهُ بِحَيْضٍ، أَوْ إَمْنَاءٌ مِنْ فَرْجٍ. فَوْ أَنُوتَتُهُ بِحَيْضٍ، أَوْ إِمْنَاءٌ مِنْ فَرْجٍ. فَإِنْ مَاتَ الحُنتَىٰ قَبْلَ البُلُوخِ أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ، أَيْ: عَلَامَة عَلَىٰ ذُكُورَتِهِ أَوْ أَنُوتَتِهِ. وَاخْتَلَفَ إِرْثُهُ، أَخَذَ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكْرٍ، وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْفَى.

فَفِي ابْنٍ، وَبِنْتٍ، وَوَلَـدٍ خُنثَىٰ، لِلذَّكَرِ: أَرْبَعَـةُ أَسْـهُمٍ، وَلِلْخُنثَىٰ: ثَلاَثَةٌ، وَلِلْبِنْتِ: سَهْمَانِ.



فَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ إِرْثُ الخُنثَىٰ بِالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ، كَوَلَدِ الأُمِّ وَالمُعْتِقِ أَخَذَ إِرْثَهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ وَرِثَ بِكَوْنِهِ ذَكَرًا فَقَطْ، كَوَلَدِ أَخِ أَوْ عَمِّ خُنثَىٰ، أَوْ بِكَوْنِهِ أُنثَىٰ فَقَطْ، كَوَلَدِ أَخِ أَوْ عَمِّ خُنثَىٰ، أَوْ بِكَوْنِهِ أُنثَىٰ فَقَطْ، كَوَلَدِ أَخِ أَوْ عَمِّ خُنثَىٰ، أَوْ بِكَوْنِهِ أُنثَىٰ فَقَطْ، كَوَلَدِ أَبِ خُنثَىٰ مَعَ زَوْجٍ، وَأُخْتٍ لِأَبْوَيْنِ أَعْطِي نِصْفَ مِيرَاثِهِ.





بَابُ مِيرَاثِ المَّفُودِ

المَفْقُودُ: هُوَ مَنِ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لِغَيْبَةٍ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ، كَالأَسْرِ - عِنْدَ مَنْ عَادَتُهُ عَدَمُ قَتْلِ الأَسِيرِ -، وَالخُرُوجِ لِلتِّجَارَةِ، وَالسِّيَاحَةِ، وَطَلَبِ العِلْمِ؛ انْتُظِرَ بِهِ تَتِمَّةَ تِسْعِينَ سَنَةٍ مُنْذُ وُلِدَ؛ لِأَنَّ الغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا.

فَإِنْ فُقِدَ ابْنُ تِسْعِينَ اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فِي تَقْدِيرِ مُدَّةِ انْتِظَارِهِ.

وَإِنْ كَانَ ظَاهِرهُ الهَ لَاكَ: كَمَنْ فُقِدَ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ، أَوْ فِي مَهْلَكَةٍ كَدَرْبِ الْحِجَازِ، أَوْ فُقِدَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ – أَيْ: صَفّ المُسْلِمِينَ، وَصَفّ المُشْرِكِينَ – حَالَ الحَرْبِ، أَوْ غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ، وَنَجَا قَوْمٌ وَغَرِقَ آخَرُونَ، انْتُظِرَ تَتِمَّةَ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ فُقِدَ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَالُهُ فِي الحَالَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثُرُ مُدَّةِ الحَمْلِ، وَلِأَنَّهَا مُدَّةً يَتَكَرَّرُ فِيهَا تَرَدُّدُ المُسَافِرِينَ وَالتُّجَارُ، فَانْقِطَاعُ خَبَرِهِ عَنْ أَهْلِهِ إِلَىٰ هَذِهِ العَايَةِ يَتَكَرَّرُ فِيهَا تَرَدُّدُ المُسَافِرِينَ وَالتُّجَارُ، فَانْقِطَاعُ خَبَرِهِ عَنْ أَهْلِهِ إِلَىٰ هَذِهِ العَايَةِ يُعَلِّذُ الهَلَاكِ، وَتَعْتَذُ زَوْجَتُهُ عِدَّةَ الوَفَاةِ، وَتَحِرُّ لِلْأَزْوَاجِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَلَا تَفْتَقِرُ امْرَأَةُ المُفْقُودِ إِلَىٰ حُكْمِ حَاكِمٍ بِضَرْبِ المُدَّةِ وَعِدَّةِ الوَفَاةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَامَتْ بهِ بَيِّنَةٌ.

وَلَا يُفْتَقَـرُ أَيْضًا إِلَىٰ طَلَاقِ وَلِيِّ زَوْجِهَا بَعْدَ عِدَّةِ الوَفَاةِ لَتَعْتَدَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِثْلَاثَةِ قُرُوءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِوَلِيِّهِ فِي طَلَاقِ امْرَأَتِهِ.

فَ إِنْ قَدِمَ بَعْدَ القَسْمِ أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ لِتَبَيُّنِ عَدَمِ انْتِقَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ. وَرَجَعَ بِالبَاقِي- أَيْ: بِبَكَلِهِ- عَلَىٰ مَنْ أَخَذَهُ، لِتَعَذُّرِ رَدِّهِ بِعَيْنِهِ.



فَإِنْ مَاتَ مُوَرِّثُ هَـذَا المَفْقُودِ فِي زَمَنِ انْتِظَارِهِ، أَيْ: فِي المُدَّةِ الَّتِي قُلْنَا: يُنتَظَرُ بِهِ فِيهَا – أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ غَيْرُ المُفْقُودِ اليَقِينَ، أَيْ: مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنقُصَ عَنْهُ مَعَ حَيَاةِ المَفْقُودِ أَوْ مَوْتِهِ.

وَوُقِ فَ لَـهُ البَاقِي حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، أَوْ تَنْقَضِيَ مُدَّةُ الانْتِظَارِ، فَإِنْ قَدِمَ المَفْقُ ودُ أَخَذَهُ، وَإِلَّا فَحُكْمُهُ كَبَقِيَّةِ مَالِهِ، فَيُقْضَىٰ مِنْهُ دَيْنُهُ، وَيُنْفَقُ عَلَىٰ زَوْجَتِهِ مِنْهُ مُدَّةَ تَرَبُّصِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِمَوْتِهِ إِلَّا عِنْدَ انْقِضَاءِ زَمَنِ انْتِظَارِهِ.

وَمَنْ أَشْكِلَ نَسَبُهُ وَرُجِي انْكِشَافُهُ فَكَالمَفْقُودِ، فِي أَنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُ الْوَاطِئَيْنِ لِأُمِّهِ وُقِفَ لَهُ مِنْهُ نَصِيبهُ عَلَىٰ تَقْدِيرِ إِلْحَاقِهِ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُرْجَ انْكِشَافُهُ: الْوَاطِئَيْنِ لِأُمِّهِ، أَوْ عُرِضَ عَلَىٰ القَافَةِ، فَأَشْكِلَ عَلَيْهِمْ، وَنَحْوُهُ، لَمْ يُوقَفْ لَهُ شَيْءٌ.





بَابُ مِيرَاثِ الغَرْقَى وَنَحْوِهِمْ كَالهَدْمَى وَمَنْ وَقَعَ بِهِمْ طَاعُونٌ أَوْ قَتْلٌ وَأُشْكِلَ أَمْرُهُمْ

إِذَا عُلِمَ مَوْتُ المَتَوَارِثَينِ مَعًا كَأَخَوَيْنِ لِأَبِ بِهَدْمٍ أَوْ غَرَقِ أَوْ غُرْبَةٍ أَوْ نَارٍ، فَ لَإِنْ كَلَمْ يَكُنْ حَيَّا حِينَ مَوْتِ الآخَرِ، وَشَرْطُ الْإِرْثِ حَيَّا حِينَ مَوْتِ الآخَرِ، وَشَرْطُ الْإِرْثِ حَيَاةُ الوَارِثِ بَعْدَ مَوْتِ المُوَرِّثِ.

وَكَذَا إِنْ جُهِلَ الأَسْبَقُ، أَوْ عُلِمَ ثُمَّ نُسِيَ، أَوْ عُلِمَ وَجَهِلُ وا عَيْنَهُ، وَكَا يَشْنَهَ، أَوْ عُلِمَ وَجَهِلُ وا عَيْنَهُ، وَاذَّعَىٰ وَرَثَةُ كُلِّ مِنْهُمَا سَبْقَ الآخرِ وَلَا بَيْنَةَ، أَوْ تَعَارَضَتَا وَتَحَالَفَا، وَاذَّعَىٰ وَرَثَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَىٰ إِبْطَالِ دَعْوَىٰ صَاحِبِهِ، لَمْ يَتَوَارَثَا؛ لِعَدَمِ وُجُودِ شَرْطِهِ، وَسُقُوطِ الدَّعْويين، فَلَمْ يَثْبُتْ السَّبْقُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْلُومًا وَلَا مَجُهُ وَلا مَجْهُ وَلا مَجْهُ ولا . وَلِأَنَّ قَتْلَىٰ اليَمَامَةَ، وَصِفِّينَ، وَالحَرَّةِ لَمْ يَرِثْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْض.

وَعَنْ جَعْفَر بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عَلِيٍّ تُوُفِّيَتْ هِيَ وَابْنُهَا، فَالْتَقَتْ الصَّيْحَتَانِ فِي الطَّرِيقِ، فَلَمْ يُدْرَ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَلَمْ تَرِثْهُ وَلَمْ يَرِثْهَا ().

وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ وَرَثَةُ كُلِّ مِنْهُمَا سَبْقَ الآخَرِ وَرِثَ كُلُّ مَيِّتٍ صَاحِبَهُ مِنْ تِلَادِ (')

(۱) حسن: رواه البيهقي في: «الكبرئ» (٦/ ٢٢٢).

(٦) التّلاد: كلُّ مالٍ قديمٍ من حيوان وغيره يُورَث عن الآباء، وهو نَقيض الطارف. تاج العروس
 (٧/ ٤٥٦) بأن يورث كل واحد من تلاد مال الآخر؛ أي: من ماله القديم؛ دون طريفه؛ أي: ماله الجديد الذي ورثه ممن مات عمه في الحادث، وذلك بأن تفرض أن أحدهم مات =



مَالِهِ دُونَ مَا وَرِثُهُ مِنَ الآخَرِ؛ لِئَلَّا يَدْخُلُهُ الدُّورُ.

قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَقَعَ الطَّاعُونُ بِالشَّامِ عَامَ عَمَ وَاس، فَجَعَلَ أَهْلُ البَيْتِ يَمُوتُونَ عَنْ آخِرِهِمْ، فَكُتِبَ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ عُمَرَ، فَكَتَبَ عُمَرُ أَنْ: وَرِّثُوا بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ (()، فَيُقَدَّرُ أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلاً وَيُورَّثُ الآخَرُ مِنْهُ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا وَرِثَهُ عَلَىٰ الأَخْرُ مِنْهُ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا وَرِثَهُ عَلَىٰ الأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ، ثُمَّ يُصْنَعُ بِالثَّانِي كَذَلِكَ.



⁼ أولاً، فتقسم ماله القديم على ورثته الأحياء ومن مات معه، فما حصل لمن مات معه من مال ه بهذه القسمة؛ قسمته بين ورثته الأحياء فقط، دون من مات معه؛ لشلا يرث مال نفسه، ثم تعكس العملية مع الآخر، فتفرضه مات أولاً، وتعمل معه ما عملته مع الأول.

⁽١) ضعيف: رواه سعيد بن منصور في: «سنته» (١/ ٣٥) رقم (٢٣٢) أوفي إسناده الشعبي مرسل



بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ المِلَلِ

جَمْعُ مِلَّةٍ بِكَسْرِ المِيمِ، وَهِيَ الدِّينُ وَالشَّرِيعَةُ. مِنْ مَوَانِعِ الإِرْثِ اخْتِلَافُ الدِّينِ، فَلَا تَوَارُثُ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ فِي الدِّينِ؛ لِحَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ سَجَالِكُهُ مَوْفُوعًا: «لَا يَرِثُ الكَافِرُ المُسْلِمَ، وَلَا المُسْلِمُ الكَافِرَ»(١).

إِلَّا بِالوَلَاءِ فَيَرِثُ بِهِ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَالكَافِرُ المُسْلِمَ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ تَعَلَّقُ مُ مَرْفُوعًا: «لَا يَرِثُ المُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ» (()، ولِأَنَّ وَلاَءَهُ لَهُ، وَهُوَ شُعْبَةٌ مِنَ الرِّقِ، وَاخِتْلافُ الدِّينِ لَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ أَخْذَ مَالِ رَقِيقِهِ إِذَا مَاتَ. وَكَذَا يَرِثُ الكَافِرُ وَلَوْ مُرْتَدًّا إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ قَسْمٍ مِيرَاثِ مُورِّثِهِ المُسْلِم.

وَكَذَا زَوْجَةٌ أَسْلَمَتْ فِي عِدَّةٍ قَبْلَ القَسْمِ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَىٰ شَيْءٍ فَهُو لَهُ»(٣٠). وَالحِكْمَةُ فِيهِ التَّرْغِيبُ فِي الإِسْلاَم، وَالحَثُّ عَلَيْهِ.

وَالكُفَّارُ مِلَلٌ شَتَّىٰ لا يَتَوَارَثُونَ مَعَ اخْتِلافِهَا، فَلَا يَرِثُ اليَهُ ودِيُّ النَّصْرَانِيُّ، وَلا النَّصْرَانِيُّ اليَهُودِيُّ؛ لِحَدِيثِ: «لا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّىٰ» (١٠)

⁽١) متفق عليه:رواه البخاري (٦٧٥٤)، ومسلم (١٦١٤).

⁽٢) صحيح: رواه الدارقطني (٤/ ٧٤)، والحاكم (٤/ ٣٨٣)، والبيهقي (٦/ ٢١٨)، وصححه العلامة الألباني كِلَيْلَةُ في الإرواء (١٧١٥).

⁽٣) حسن: رواه سعيد بن منصور في: «سننه» (٣/ ١/ ٥٥/ ١٨٩)، وحسنه العلامة الألباني كَمْلَلَهُ في الإرواء (١٧١٦).

⁽٤) حسن: رواه أحمد (٢/ ١٧٨)، وأبو داود (٢٩١١)، وابـن ماجه (٢٧٣١)، والبيهقي (٦/ ٢١٨)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٧١٩).



وَلِأَنَّ كُلَّ فَرِيقَيْنِ مِنْهُمْ لَا مُوَالَاةً بَيْنَهُمْ وَلَا اتِّفَاقَ فِي دِينٍ، فَلَمْ يَرِثْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَالمُسْلِمِينَ وَالكُفَّارِ.

فَ إِنِ اتَّفَقَتْ أَدْيَانُهُمْ وَوُجِدَتْ أَسْبَابُ الإِرْثِ وَرِثَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَإِنِ الْخَتَلَفَتْ الدَّارُ. فَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُسْتَأْمَنُ الْحَتَلَفَتْ الدَّارُ. فَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُسْتَأْمَنُ وَالآخَرَ حَرْبِيُّ، أَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُسْتَأْمَنُ وَالآخَرِ.

وَمَنْ حُكِمَ بِكُفْرِهِ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ المُضِلَّةِ، كَالدَّاعِيةِ إِلَىٰ بِدْعَةٍ مُكَفِّرَةٍ، وَالمُرْتَدِّ، وَالزِّنْدِيقِ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ المُضِلَّةِ، كَالدَّاعِيةِ إِلَىٰ بِدْعَةٍ مُكَفِّرَ وَالمُرْتَدِّ، وَالزِّنْدِيقِ وَالمُرْتَدِّ، وَالزِّنْدِيقِ الكُفْرَ وَالمُمْوْتَةِ، وَالزَّنْدِيقُ يُضَوَفُ فِي المَصَالِحِ، لا يُورَّثُونَ وَلا يَرثُونَ؛ لِأَنَّ المُسْلِمَ لا يَرثُ الكَافِر، وَكَذَا أَقَارِبُهُ الكُفَّارُ مِنْ يَهُودٍ أَوْ نَصَارَىٰ أَوْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُهُمْ يَرثُ الكَافِر، وَكَذَا أَقَارِبُهُ الكُفَّارُ مِنْ يَهُودٍ أَوْ نَصَارَىٰ أَوْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُهُمْ فِي حُكْمِهِمْ، وَلا يُقَرُّ عَلَىٰ رِدَّتِهِ، وَلا تُؤْكَلُ ذَبِيحَتُهُ، وَلا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ لَوْ كَانَ امْمُ عَلَيْهِ، الْمُرَاقَة، وَلا يَرثُونَ عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَيْهِ، فَلا يَقْرُونَ عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَيْهِ، فَلا يَثْبُتُ لَهُمْ حُكْمُ دِينِ مِنَ الأَدْيَانِ.

وَيَرِثُ المَجُوسِيُّ وَنَحُوهُ مِمَّنْ يُحِلُّ نِكَاحَ ذَوَاتِ المَحَادِمِ إِذَا أَسْلَمَ، أَوْ حَاكَمَ إِلَيْنَا بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِ إِنْ أَمْكَنَ.

فَلَوْ خَلَفَ أَمَّهُ - وَهِيَ: أُخْتُهُ مِنْ أَبِيهِ - بِأَنْ وَطِئَ أَبُوهُ ابْنَتَهُ فَوَلَدَتْ هَذَا المَيِّتَ، وَرِثَتْ النَّلُثَ بِكَوْنِهَا أُمَّا، وَالنِّصْفَ بِكَوْنِهَا أُخْتًا؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ فَرَضَ لِلأُمِّ الثُّلُثَ، وَلِلْأُخْتِ النَّمُ أُخْتًا وَجَبَ إِعْطَاؤُهَا مَا فَرَضَ اللهُ لَهُ الثَّلُثَ، وَلِلْأُمُّ الْخَتَّا وَجَبَ إِعْطَاؤُهَا مَا فَرَضَ اللهُ لَهَا فِي الآيَتَيْنِ، كَالشَّخْصَيْنِ، وَلِأَنَّهُمَا قَرَابَتَانِ، تَرِثُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا اللهُ لَهَا فِي الآيَتَيْنِ، كَالشَّخْصَيْنِ، وَلِأَنَّهُمَا قَرَابَتَانِ، تَرِثُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا



مُنْفَرِدَةً لَا تَحْجُبُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ، وَلَا تُرَجَّحُ بِهَا، فَتَرِثُ بِهِمَا مُجْتَمِعَتَيْنِ، كَزَوْج هُوَ ابْنُ عَمِّ.

وَإِنْ أَوْلَـدَ مُسْلِمٌ ذَاتَ مَحْرَم بِشُبْهَةِ نِكَاحٍ، أَوْ مِلْكَ يَمِينٍ، مِمَّنْ يَكُونُ وَلَدُهَا ذَاتَ قَرَابَتَيْنِ، ثَبَتَ نَسَبُهُ لِلشَّبْهَةِ، وَوَرِثَ بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَا إِرْثَ بِنِكَاحٍ ذَاتِ رَحَمٍ مُحَرَّمٍ كَأُمَّهِ وَبِنْتِهِ وَبِنْتِ أَخِيهِ، وَلَا بِنِكَاحٍ لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ كَافِرٌ لَوْ أَسْلَمَ، كَمُطَلَّقَتِه ثَلَانًا وَأُمِّ زَوْجَتِهِ وَأُخْتِهِ مِنْ رَضَاعٍ.



بَابُ مِيرَاثِ المُطَلَّقَةِ رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا يُتَّهَمُ فِيهِ بِقَصْدِ الحِرْمَانِ

يَثْبُتُ الإِرْثُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الآخَوِ فِي الطَّلاقِ الرَّجْعِيِّ مَا دَامَتْ فِي العِدَّةِ، سَوَاءٌ طَلَّقَهَا فِي الصِّحَّةِ أَوِ المَرَضِ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ يَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَظِهَارُهُ وَإِيلَاقُهُ، وَيَمْلِكُ إِمْسَاكَهَا بِالرَّجْعَةِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَلَا وَلِيَّ وَلَا شُهُودَ وَلَا صَدَاقَ جَدِيدٍ.

وَلَا يَثْبُتُ الإِرْثُ فِي الْبَاثِنِ إِلَّا لَهَا إِنِ اتُّهِمَ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا، بِأَنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ المَخُوفِ ابْتِدَاءً، أَوْ سَــاَلَتْهُ رَجْعِيًّا فَطَلَّقَهَا بَاثِنَّا، أَوْ عَلَّقَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ طَلَاقَهَا عَلَىٰ مَا لَا غِنَّىٰ عَنْهُ، شَـرْعًا: كَالصَّـلَاةِ المَفْرُوضَةِ، وَالصَّوْمِ المَفْرُوضِ، وَالزَّكَاةِ، أَوْ عَقْلًا: كَالأَكْل وَالنَّوْم وَنَحْوِهِمَا.

أَوْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ أَنَّهُ طَلَّقَهَا سَابِقًا فِي حَالِ صِحَّتِهِ، أَوْ وَكَّلَ فِي صِحَّتِهِ مَنْ يُبِينُهَا مَتَىٰ شَاءَ، فَأَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، فَتَرِثُ فِي جَمِيعِ الصُّورِ المَذْكُورَةِ، حَتَّىٰ وَلَوِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا؛ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ مُثْمَانِ ا وَرَّثَ ثُمَاخِرَ بِنْتَ الأَصْبَغِ الكَلْبِيَّةِ مِنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَكَانَ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، فَبَتَّهَا» (١٠).

وَرَوَىٰ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَن: «أَنَّ أَبَاهُ طَلَّقَ أُمَّهُ - وَهُـوَ مَرِيضٌ، فَمَاتَ، فَوَرِثَتْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا» (°).

⁽١) صحيح: رواه ابن سعد في: «الطبقات» (٨/ ٢١٩)، وصححه العلامة الألباني يَثَيِّلُهُ في الإرواء (١٧٢١).

⁽٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «أخبار المدينة»(٢/ ١٣) رقم (١٦٦٩)، الشافعي: «المسند» (١/ ٢٩٤)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَاللهُ في الإرواء (١٧٢٢).



وَلِأَنَّ المُطَلِّقَ قَصَدَ قَصْدًا فَاسِدًا فِي المِيرَاثِ، فَعُورِضَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ كَالقَاتِلِ. وَهَذَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَرْتَدٌ فَيَسْقُطُ مِيرَاثُهَا؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ بِاخْتِيَارِهَا مَا يُنَافِي نِكَاحَ الأَوَّلِ فَلَمْ تَرِثْهُ.

فَلَوْ طَلَّقَ المُتَّهَمُ أَرْبَعًا، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ، وَتَزَوَّجَ أَرْبعًا سِوَاهُنَّ، وَ وَرِثَ الثَّمَانِ عَلَىٰ السَّوَاءِ بِشَرْطِهِ؛ لِأَنَّ المُبَانَةَ لِلْفِرَارِ وَارِثَةٌ بِالزَّوْجِيَّةِ، فَكَانَتْ أُسْوَةَ مَنْ سِوَاهَا.

وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضٍ غَيْرٍ مَخُوفٍ، أَوْ فِي مَخُوفٍ فَصَعَّ مِنْهُ، وَمَاتَ بَعْدَهُ لَمْ تَرِفْهُ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الصِّحَّةِ فِي العَطَايَا وَالعِتَاقِ وَالإِقْرَارِ، فَكَذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ.

وَيَثْبُتُ الإِرْثُ لِلزَّوْجِ دُونَهَا إِنْ فَعَلَتْ بِمَرَضِ مَوْتِهَا المَخُوفِ مَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا مَا دَامَتْ مُعْتَدَّة، إِنِ اتَّهِمَتْ بِقَصْدِ حِرْمَانِهِ، كَإِدْ حَالِهَا ذَكَرَ ابْنِ زَوْجِهَا، وَكَاحَهَا مَا دَامَتْ مُعْتَدَّة، إِنِ اتَّهِمَتْ بِقَصْدِ حِرْمَانِهِ، كَإِدْ حَالِهَا ذَكَرَ ابْنِ زَوْجِهَا، أَوْ أَبِيهِ فِي فَرْجِهَا وَهُو نَائِمٌ، أَوْ إِرْضَاعِهَا ضَرَّتِهَا الصَّغِيرَةِ، وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهَا أَوْ أَبِيهِ فِي فَرْجِهَا وَهُو نَائِمٌ، أَوْ إِرْضَاعِهَا ضَرَّتِهَا الصَّغِيرَةِ، وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهَا أَحْدُ الزَّوْجَيْنِ، فَلَمْ يُسْقِطُ فِعْلُهَا مِيرَاثَ الآخَرِ. وَإِلَّا سَقَطَ مِيرَاثُهُ مِنْهَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَهُ لِعَدَم التَّهُمَةِ.





بَابُ الإِقْرَارِ بِمُشَارِكِ فِي الميرَاثِ

إِذَا أَقَرَّ الوَارِثُ بِمَنْ يُشَارِكُهُ فِي الإِرْثِ، أَوْ بِمَنْ يَحْجُبُهُ، كَأَخِ أَقَرَّ بِابْنِ لِلْمَيِّتِ، صَحَّ وَثَبَتَ الإِرْثُ وَالحَجْبُ، فَإِذَا أَقَرَّ الوَرَثَةُ المُكَلَّفُونَ بِشَخْصٍ لِلْمَيِّتِ، ضَحَّ وَثَبَتَ الإِرْثُ وَالحَجْبُ، فَإِذَا أَقَرَّ الوَرَثَةُ المُكَلَّفُونَ بِشَخْصٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ وَصَدَّقَ المقرُّ بِهِ المُقِرَّ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا ثَبَتَ نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ الْإِنَّ الوَرَثَةَ يَقُومُونَ مَقَامَ المَيِّتِ فِي مَالِهِ وَحُقُوقِهِ، وَهَذَا مِنْ حُقُوقِهِ. وَهُذَا مِنْ حُقُوقِهِ.

لَكِنْ يُعْتَبَرُ لِثُبُوتِ نَسَـبِهِ مِنَ المَيِّتِ إِقْرَارُ جَمِيعِ الوَرَثَةِ حَتَّىٰ الزَّوْجِ وَوَلَد الأُمِّ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ جُمْلَةِ الوَرَثَةِ.

أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ مِنَ الوَرَفَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَيَثْبُتُ نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ، أَشْبَهَ سَائِرَ الحُقُوقِ.

فَإِنْ لَمْ يُقِـرَّ جَمِيعُهُمْ بَلْ أَقَرَّ بِـهِ بَعْضُهُمْ، وَأَنْكَرَهُ البَاقُونَ، وَلَمْ يَشْهَدْ بِهِ عَدْلَانِ-

ثَبَتَ نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ مِمَّنْ أَقَرَّ بِهِ دُونَ المَيِّتِ وَبَقِيَّةِ الوَرَثَةِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ حَقُّ أَقَرَّ بِهِ الوَارِثُ عَلَىٰ تَفْسِهِ، فَلَزِمَهُ كَسَاثِرِ الحُقُرقِ.

فَيُشَارِكُهُ فِيمَا بِيَدِهِ، فَإِذَا أَقَرَّ أَحَدُ ابْنَيْهِ بِأَخِ لَهُمَا، فَلِلْمُقَرِّ بِهِ ثُلُثُ مَا بِيدِ المُقِرِّ؛ لِأَنَّ إِثْرَارَهُ تَضْمَنُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ التَّرِكَةِ، وَفِي يَدِهِ نِصْفُهَا، فَيَفَضُلُ بِيَدِهِ سُدُسٌ لِلْمُقرِّ بِهِ.

أَوْ يَأْخُذُ الكُلَّ إِنْ أَسْقَطَهُ، كَأَخِ أَقَرَّ بِابْنِ لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِانْحِجَابِهِ عَنِ الإِرْثِ.



بَابُ مِيرَاثِ القَاتِلِ

لا إِرْثَ لِمَنْ قَتَلَ مُوَرِّنَهُ بِغَيْرِ حَقِّ، أَوْ شَارَكَ فِي قَتْلِهِ وَلَوْ خَطاً إِنْ لَزِمَهُ قَوَدٌ أَوْ شَارَكَ فِي قَتْلِهِ وَلَوْ خَطاً إِنْ لَزِمَهُ قَوَدٌ أَوْ دِينَةٌ أَوْ كَفَّارَةٌ، لِمَا تَقَدَّمَ فِي مَوَانِعِ الإِرْثِ؛ وَلِحَدِيثِ عُمَرَ سَعَظَىٰ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّالَةَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ يَقُولُ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ» (الله صَلَّا يَرِثُ مَنْ سَقَىٰ وَلَدَهُ وَلَاهُ وَمَاتَ، أَوْ أَذَبَهُ، أَوْ فَصَدَهُ، أَوْ بَطَّ سِلْعَتَهُ فَمَاتَ؛ لِأَنَّهُ قَاتِلٌ.

وَتَلْـزَمُ الغُـرَّةُ- وَهِيَ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، قِيمَتُهَا: خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ- مَنْ شَـرِبَتْ دَوَاءً فَأَسْقَطَتْ جَنِينَهَا، وَلَا تَرِثُ مِنْهَا شَيْتًا لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ.

وَالمُكَلَّفُ وَغَيْرُ المُكَلَّفِ كَالصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ فِي هَذَا سَوَاءٌ لِعُمُومٍ مَا سَبَقَ.

وَإِنْ قَتَلَهُ بِحَقِّ وَرِثَهُ، كَالقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حَدَّا أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، كَالصَّاثِلِ إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَا بِالقَتْلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ بِشَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَكَذَا لَوْ قَتَلَ البَاغِيُ العَادِلَ، كَعَكْسِهِ، بِأَنْ قَتَلَ العَادِلُ البَاغِيَ فَيَرِثُهُ ؟ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَأْذُونٌ فِيهِ شَرْعًا، فَلَمْ يَمْنَعُ المِيرَاثَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَطْعَمَهُ بِاخْتِيَارِهِ فَأَفْضَىٰ إِلَىٰ تَلْفِهِ.



⁽١) صحيح:رواه أبو داود (٤٥٦٤)، وصححه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (١٦٧١).



النِّكَاحُ لُغَةً: الوَطْءُ، وَالجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَىٰ العَقْدِ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي العَقْدِ، مَجَازٌ فِي الوَطْءِ، وَإِذَا قَالُوا: نَكَحَ فُلاَنَةً أَوْ بِنْتَ فُلانٍ: أَرَادُوا تَزَوَّجَهَا وَعَقَدَ عَلَيْهَا، وَإِذَا قَالُوا: نَكَحَ امْرَأَتَهُ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا المُجَامَعَةَ.

وَشَـرْعًا: عَقْدٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ لَفْظُ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ فِي الجُمْلَةِ، وَالمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَنْفَعَةُ الاسْتِمْتَاعِ.

وَالثَّكَاحُ قَدْ يَكُونُ مَسْنُونًا، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا، وَقَدْ يَكُونُ مُبَاحُا، وَقَدْ يَكُونُ حَرَامًا:

١- فَيُسَنُّ لِـنِي شَـهُوَةٍ لا يَحَافُ الرِّنَى مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿ فَانَكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِسَاءَ ﴾ [النَّنَة : ٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَأَنكِحُوا الأَيْنَى مِنكُرْ
وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَآمِكُمُ ﴾ [النَّنَة : ٣]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ:
﴿ قَامَ عُشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ
وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ ﴾ (١٠. وقالَ النَّبِيُّ
صَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ إِنِّـي أَتَـرَقَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ (١٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).



وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَعَالَىٰ لِلسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «تَزَقَّجْ، فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً» (().

وَفِعْلُهُ مَعَ الشَّهْوَةِ أَفْضَلُ مِنْ نَفْلِ العِبَادَةِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَىٰ مَصَالِحَ كَثِيرَةٍ، كَتَحْصِينِ فَرْجِهِ وَفَرْجِ زَوْجَتِهِ، وَالقِيَامِ بِهَا، وَتَحْصِيلِ النَّسْلِ، وَتَكْثِيرِ الأُمَّةِ، وَتَحْقِيتِ مُبَاهَاةِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمَنْ لَا شَهْوَةَ لَـهُ نَوَافِلُ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ لَهُ.

٥- وَيَحِبُ عَلَىٰ مَنْ يَخَافُ الرِّنَىٰ بِتَرْكِهِ مِنْ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةٍ؟ لِأَنَّهُ طَرِيقُ
 إِعْفَافِ نَفْسِهِ، وَصَوْنِهَا عَنِ الحَرَامِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ القَادِرِ عَلَىٰ الإِنْفَاقِ وَالْعَاجِزِ
 عَنْهُ، وَلَا يُكْتَفَىٰ بِمَرَّةٍ، بَلْ يَكُونُ فِي مَجْمُوعِ الْعُمُرِ.

٣- وَيُبَاحُ لِمَنْ لا شَهْوَةَ لَهُ، كَالعِنِّينِ وَالْكَبِيرِ، لِعَدَمِ مَنْعِ الشَّرْعِ مِنْهُ.

٥- وَيَحْرُمُ بِـدَارِ الحَرْبِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ مِنْ أَجْلِ الوَلَدِ؛ لِثَلَّا يُسْتَعْبَدَ، فَإِنِ اضْطُرَّ أَبِيحَ لَهُ نِكَاحُ مُسْلِمَةٍ وَلْيَعْزِلْ عَنْهَا، وَلَا يَتَزَوَّج مِنْهُمْ.

وَكَذَا الأَسِيرُ لَا يَحِلُّ لَهُ التَّزَوُّجُ مَا دَامَ أَسِيرًا.

الصِّفَاتُ الْمُطْلُوبَةُ فِي الزَّوْجَةِ:

يُسَنُّ فِي المَرْأَةِ الَّتِي يُرِيدُ الرَّجُلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَنْ تَكُونَ:

١- ذَاتَ دِينٍ: لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَعَالَتُكُ مَرْفُوعًا: «تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِأَرْبَع: لِمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ»(١٠).

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٥٠٦٩).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦).



٩- وَلُودًا: أَيْ مِنْ نِسَاءٍ يُعْرَفْنَ بِكَثْرَةِ الأَوْلادِ؛ لِحَدِيثِ أَنْسٍ تَعَطَّتُهُ مَرْفُوعًا:
 «تَزَوَّجُوا الوَدُودَ الوَلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الأَمْمَ يَوْمَ القِيَامَةِ»(١).

٣ - وَبِكْرًا: لِقَوْلِهِ صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَم لِجَابِرٍ: «فَهَالَا بِكْرًا، ثُلَاعِبُهَا وَثُلَاعِبُكَ» (١٠).

٤- حَسِيبَةً: لِيَكُونَ وَلَدُهَا نَجِيبًا مِنْ بَيْتٍ مَعْرُوفٍ بِالدِّينِ وَالصَّلَاحِ.

٥- أَجْنَبِيَّةً: فَإِنَّ وَلَدَهَا يَكُونُ أَنْجَبَ، وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ الطَّلَاقَ، فَيُفْضِي مَعَ القَرَابَةِ إِلَىٰ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ المَأْمُورِ بِصِلَتِهَا.

٦- جَمِيلَةً: لِأَنَّهُ أَسْكَنُ لِنَفْسِهِ، وَأَغَضُ لِبَصَرِهِ، وَأَكْمَلُ لِمَوَدَّتِهِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْ وَأَكْمَلُ لِمَوَدَّتِهِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْ وَأَكْمَلُ لِمَوَدَّتِهِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْ وَهَا لِثَمْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى ال

أَحْكَامُ النَّظَرِ،

وَيَجِبُ غَضُّ البَصَرِ عَنْ كُلِّ مَا حَرَّمَ اللهُ تَعَالَىٰ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلَ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَنْدِهِمْ ﴾ [النَّئُكِ: ٣٠] الآيَة.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْسَرَةَ تَعَطِّنْتُهُ: «... وَالعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ... »(١٠). وَعَنْ

- (۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۰۵۰)، والنسائي (٦/ ٦٥)، وابن حبان (۱۲۲۹ موارد)، والحاكم (۲/ ۱۲۲)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَةُ في الصحيحة (۱۷۸۲).
 - (٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٩٧)، ومسلم (٧١٥).
- (٣) حسن: رواه أحمد (٢/ ٢٥١)، والنسائي (٢/ ٧٢)، وحسنه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (١٧٨٦).
 - (٤) متفق عليه: رواه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧).



جَرِيرٍ تَعَطِّئُهُ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَاَّلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَظَرِ الفُجَاءَةِ، فَقَالَ: اصْرِفْ بَصَرَكَ »(١). فَلاَ يَنْظُرُ إِلاَّ مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِجَوَازِهِ.

وَالنَّظَرُ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ،

الأَوَّلُ: نَظَرُ الرَّجُلِ البَالِغِ وَلَوْ مَجْبُوبًا لِلْحُرَّةِ البَالِغَةِ الأَجْنَبِيَّةِ، لِغَيْرِ حَاجَةٍ، فَلَا يَجُوزُ نَظَرُ شَيْءٍ مِنْهَا، حَتَّىٰ شَعْرِهَا المُتَّصِل.

الثَّانِي: نَظَرُهُ لِمَنْ لَا تُشْتَهَىٰ: كَعَجُوزِ، وَقَبِيحَةِ، فَيَجُوزُ لِوَجْهِهَا خَاصَّةً؟ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱللِّسَكَةِ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ [النَّخَاء: ٦] الآية، وَالقَبِيحَةُ فِي مَعْنَاهَا.

الثَّالِثُ: نَظَرُهُ لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهَا، أَوْ لِمُعَامَلَتِهَا، فَيَجُوزُ لِوَجْهِهَا، وَكَذَا لِكَفَّيْهَا لِلْحَاجَّةِ، أَيْ: لِحَاجَتِهِ إِلَىٰ مَعْرِفَتِهَا بِعَيْنِهَا، لِلْمُطَالَبَةِ بِحُقُوقِ العَقْدِ، وَلِتَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ وَأَدَائِهَا.

الرَّابِعُ: نَظَرُهُ لِحُرَّةٍ بَالِغَةٍ يَخْطُبُهَا، فَيَجُوزُ لِلْوَجْهِ، وَالرَّقَبَةِ، وَاليَدِ، وَاليَدِ، وَاليَدِ، وَالتَّقَدَمِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ تَعَطَّقُهُ مَرْفُوعًا: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ المَرْأَةَ فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَىٰ مَا يَدْعُوهُ إِلَىٰ نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». قَالَ: فَخَطَبْتُ جَارِيَةً مِنْ بَنِي سَلَمَةً، فَكُنْتُ أَلَىٰ مَا يَدْعُوهُ إِلَىٰ نِكَاحِهَا وَلْيَفْعَلْ». قَالَ: وَخَطَبْتُ جَارِيَةً مِنْ بَنِي سَلَمَةً، فَكُنْتُ أَلَىٰ مَا يَحْرَبُ لِكَاحِهَا» (").

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٢١٥٩).

⁽٢) حسن: رواه أحمد (٣/ ٣٣٤)، وأبو داود (٢٠٨٢)، والطحاوي (٣/ ١٤)، والحاكم (٢/ ١٧٩)، والبيهقي (٧/ ٨٤)، وابن أبي شيبة (٤/ ٢١)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٧٩١).



وَيُكَـرِّرُ النَّظَرُ إِلَيْهَا مِرَارًا، بِلا خَلْوَةٍ إِنْ أَمِنَ ثُورَانَ الشَّهْوَةِ، وَلا يَحْتَاجُ إِلَىٰ إِذْنِهَا.

الحَامِسُ: نَظَرُهُ إِلَىٰ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ، وَهِيَ: مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا، بِنَسَبِ: كَأُمِّهِ وَأُخْتِهِ، أَوْ بِسَبَبٍ: كَرَضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ، فَيَجُوزُ نَظَرُهُ إِلَىٰ مَا يَظْهَرُ مِنْهَا عَالِبًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِ ﴾ غَالِبًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِ ﴾ وَالمَايَةِ. اللهُ عَالَىٰ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ ذِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِ ﴾ وَاللهُ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ ﴾ وَاللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ ا

وَقَـالَ تَعَالَـىٰ: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَ فِي ءَابَآيِهِنَّ وَكَ آبَنَآيِهِنَّ ﴾ [الآخَتَكَ : ٥٥] الآية. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَمَّكِ» (١٠).

أَوْبِنْت تِسْعٍ: لِحَدِيثِ: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ حَائِضٍ إِلَا بِخِمَارٍ»(''). فَدَلَّ عَلَىٰ صِحَّةِ صَلاةِ مَنْ لَمْ تَحِضْ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ، فَيكُونُ حُكْمُهَا مَعَ الرِّجَالِ كَذَوَاتِ المَحَارِمِ.

أَوْ أَمَة لا يَمْلِكُهَا، أَوْ يَمْلِكُ بَعْضَهَا؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّ عُمَرَ سَالَكُ قَالَ لِأَمَةٍ رَآهَا مُتَقَنِّعَةً: «اكْشِفِي رَأْسَكِ، وَلا تَشَبَّهِي بِالحَرَائِسِ، وَضَرَبَهَا بِالدِّرَةِ»". فَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً تَنَقَّبَتْ، وَحَرُمَ النَّظَرُ إِلَيْهَا، كَمَا يَحْرُمُ إِلَىٰ الغُلامِ خَشْيَةَ الفِتْنَةِ. أَوْ كَانَ لا شَهْوَةَ لَهُ: كَمِنِّينٍ وَكَبِيرٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أُو التَّنِعِينَ غَيْرِ الفِتْنَةِ. أَوْ كَانَ لا شَهْوَةَ لَهُ: كَمِنِّينٍ وَكَبِيرٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أُو التَّنِعِينَ غَيْرِ أَوْلَى النِّياءِ. النِّيْدِينَ لَا إِرْبَ لَهُ فِي النِّسَاءِ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (٤٧٩٦)، ومسلم (١٤٤٥).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٢/ ١/٨٢)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لَيْلَهُ في الإرواء (١٧٩٦).



وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَطِّقَةِ: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَمْنَعُ المُحَنَّثَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَىٰ نِسَائِهِ، فَلَمَّا وَصَفَ ابْنَةَ غَيْلَان، وَفَهِمَ أَمْرَ النِّسَاءِ، أَمَرَ بِحَجْبِهِ»(١).

أَوْ كَانَ مُمَيِّزًا، وَلَهُ شَهُوةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَسْتَغَذِنكُمُ اللَّينَ مَلَكَتْ أَيْمَنَكُوْ وَالَّذِينَ لَرَيَبْلُغُواْ اَلْحُلُمُ مِنكُوْ ﴾ [النَّئَك : ١٥] الآية، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَلُ مِنكُمُ الْحُلُمُ فَلْيَسْتَغْذِنُواْ ﴾ [النَّئُك : ١٥] الآية، فَقَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَالِغِ . : ﴿وَقَدْ حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ أَزْواجَ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ خُلامٌ ﴾ (').

السَّادِسُ: نَظَرُهُ لِلْمُدَاوَاةِ، فَيَجُوزُ لِلْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا، وَكَذَا لَمْسُهُ، وَيَسْتُرُ مَا عَدَاهُ، لَكِنْ بِحَضْرَةِ زَوْجٍ، أَوْ مَحْرَمٍ.

وَمِثْلُـهُ مَنْ يَلِيَ خِدْمَةَ مَرِيضٍ فِي وُضُوءٍ وَاسْتِنْجَاءٍ، وَكَذَا حَالَ تَخْلِيصٍ مِـنْ غَرَقٍ وَنَحْـوِهِ، وَكَذَا لَـوْ حَلَقَ عَانَةَ مَـنْ لا يُحْسِـنُهُ؛ لِأَمْرِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالكَشْفِ عَنْ مُؤْتَزرِ بَنِي قُرَيْظَةَ.

وَعَـنْ عُثْمَانَ عَلِيْكُهُ: «أَنَّهُ أُتِيَ بِغُلَامٍ قَدْ سَـرَقَ، فَقَـالَ: انْظُرُوا إِلَىٰ مُؤْتَزَرِهِ، فَلَمْ يَجِدُوهُ أَنَّبَتَ الشَّعْرَ، فَلَمْ يَقْطَعُهْ» (٣٠).

السَّابِعُ: نَظَرُهُ لِأَمَتِهِ المُحَرَّمَةِ كَالمُزَوَّجَةِ، وَلِحُرَّةٍ مُمَيِّزَةٍ دُونَ تِسْعٍ، وَنَظَرُ

⁽۱) صحیح: رواه مسلم (۲۱۸۰).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٢٢٠٦).

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق: «المصنف» (١٠/ ٧٧) رقم (١٨٧٣٥)، وابن أبي شيبة: «المصنف» (٩/ ٤٧٦)
 رقم (١٩٦٩٥)، والبيهقي في: «الكبرئ» (٦/ ٨٥).



المَـرْأَهِ لِلْمَـرْأَةِ، وَلِلرَّجُـلِ الأَجْنَبِيِّ، وَنَظَرُ المُمَيِّزِ الَّذِي لَا شَـهْوَةَ لَـهُ لِلمَرْأَةِ، وَنَظَرُ الرَّجُل لِلرَّجُل وَلَوْ أَمْرَدَ، فَيَجُوزُ إِلَىٰ مَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ.

أَمَّا الأَمَةُ: فَلِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ جَارِيَسَهُ عَبْدَهُ، أَوْ أَجِيرَهُ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَىٰ مَا دُونَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، فَإِنَّهُ عَوْرَةٌ»(١). وَمَفْهُومُهُ إِبَاحَةُ النَّظَرِ إِلَىٰ مَا عَدَا ذَلِكَ.

وَأَمَّا الحُرَّةُ المُمَيِّزَةُ الَّتِي لا تَصْلُحُ لِلنِّكَاحِ، فَلِأَنَّ حُكْمَهَا مَعَ الرِّجَالِ حُكْمُ المُمَيِّز مَعَ النِّسَاءِ.

وَالْمَرْأَةُ مَعَ الْمَرْأَةِ، كَالرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ. وَأَمَّا نَظَرُ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ: فَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمَّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَىٰ، تَضَعِينَ ثِيَابَكِ فَلَا يَرَاكِ»(٢).

وَقَالَتْ عَائِشَةُ ثَعَظِيْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَىٰ الحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي المَسْجِدِ» (٢٠).

وَأَمَّا المُمَيِّزُ: فَلِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِيكَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَى عَوْرَاتِ ٱلِنِّسَلَةِ ﴾ [النَّئِه : ٣].

وَأَمَّا نَظَرُ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ، فَلِأَنَّ تَخْصِيصَ الْعَوْرَةِ بِالنَّهْيِ دَلِيلٌ عَلَىٰ إِبَاحَةِ النَّظَرِ إِلَىٰ غَيْرِهَا، وَلِمَفْهُومِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ تَعَطِّتُهُ مَرْفُوعًا: «لا يَنْظُرُ الرَّجُلُ

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٤١٤)، والبيهقي (٢/ ٢٢٦)، وحسنه العلامة الألباني ﴿ لِلَّهُ فِي الإرواء (١٨٠٣).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٣٧٧٠) والترمذي (١١٦٤).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٩٨٨)، ومسلم (٨٩٢).



إِلَىٰ عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلا تَنْظُرُ المَرْأَةُ إِلَىٰ عَوْرَةِ المَرْأَةِ، وَلا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَىٰ الرَّرُ المَرْأَةُ إِلَىٰ المَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ» (٠٠٠ . الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ» (٠٠٠ .

لَكِنْ إِنْ كَانَ الأَمْرَدُ جَمِيلًا، يُخَافُ الفِتْنَةُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ، لَمْ يَجُزْ تَعَمُّدُ النَّظرِ إِلَيْهِ.

الثَّامِنُ: نَظَرُهُ لِزَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ المُبَاحَة لَهُ، وَلَوْ لِشَهْوَةٍ، وَنَظَرُ مَنْ دُونَ سَبْعٍ، فَيَجُوزُ لِكُلِّ نَظَرُ جَمِيعِ بَدَنِ الآخرِ حَتَّىٰ الفَرْج؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزَوْجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ ﴾ [النَّنْ اللَّهُ : ٦].

وَحَدِيثُ بَهْ زِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ (''). وَمِنْ دُونِ سَبْعِ لاَ حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ.

وَيَجُوزُ تَقْبِيلُ فَرْجِ المَرْأَةِ قَبْلَ الجِمَاعِ، وَيُكْرَهُ بَعْدَهُ.

وَالسُّنَّةُ: عَدَمُ نَظَرِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ إِلَىٰ فَرْجِ الآخَرِ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَظُ العَوْرَةِ.

وَيَحْرُمُ النَّظَرُ لِشَهْوَةٍ، أَوْ مَعَ خَوْفِ ثَوَرَانِهَا إِلَىٰ أَحَدٍ مِمَّـنْ ذَكَرْنَا غَيْر زَوْجَتِهِ وَسَرِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ دَاعِيَةٌ إِلَىٰ الفِنْنَةِ، وَمَنِ اسْتَحَلَّهُ كَفَرَ.

وَيَحْرُمُ اللَّمْسُ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ النَّظَرِ وَأَوْلَىٰ، فَيَحْرُمُ اللَّمْسُ حَيْثُ يَحْرُمُ النَّظَرُ.

⁽۱) صحیح: رواه مسلم (۳۳۸).

⁽٢) حسن: رواه أحمد (٥/٣)، وأبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩)، وابن ماجه (١٩٢٠)، والعراف والحاكم (٧٣٥٨) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. والبيهقي (١/ ١٩٩)، والطبراني (١/ ١٩٨)، وحسنه العلامة الألباني رَفِيَاتُهُ في الإرواء (١٨١٠).

وَيَحْرُمُ التَّلَذُّذُ بِصَوْتِ الأَجْنَبِيَّةِ، وَلَوْ بِقِرَاءَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ الفِتْنَةِ بِهَا.

وَيَحْرُمُ خَلْوَةُ رَجُلٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ بِالنِّسَاءِ، وَعَكْسه، بِأَنْ يَخْلُوَ عَدَدٌ مِنْ رِجَالٍ بِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَلِّئُكُ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخرِ فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَم مِنْهَا، فَإِنَّ ثَالِثُهُمَا الشَّيْطَانُ»^(۱).

التَّصْرِيحُ وَالتَّعْرِيضُ بِالْخِطْبَةِ:

وَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ بِخِطْبَةِ المُعْتَدَّةِ البَائِنِ، كَقَوْلِهِ: أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّ جَكِ، وَيَجُوزُ التَّعْرِيضُ؛ لِمَفْهُ وم قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُ مِهِ - مِنْ خِطْبَةِ النَّعْرِيضِ بِنَفْي الحَرَجِ يَدُلُّ عَلَىٰ عَدَم جَوَازِ النَّسَاءَ ﴾ [الثَّقْ: ٣٥]. فَتَخْصِيصُ التَّعْرِيضِ بِنَفْي الحَرَجِ يَدُلُّ عَلَىٰ عَدَم جَوَازِ التَّصْرِيحِ، وَلِأَنَّهُ لا يُؤْمَنُ أَنْ يَحْمِلَهَا الحِرْصُ عَلَىٰ النِّكَاحِ عَلَىٰ الإِخْبَارِ بِانْقِضَاءِ عَلَىٰ النِّكَاحِ عَلَىٰ الإِخْبَارِ بِانْقِضَاءِ عَلَىٰ النِّكَاحِ عَلَىٰ الإِخْبَارِ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا .: ﴿ وَقَدْ دَحَلَ النَّيِيُ عَلَىٰ أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ مُتَأَيِّمَةُ مِنْ أَي سَلَمَةَ ، وَخِيرَتُهُ مِنْ خَلْقِهِ، وَمَوْضِعِي عَلَىٰ اللهُ عَلِيمُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَةً ، وَخِيرَتُهُ مِنْ خَلْقِهِ، وَمَوْضِعِي مَنْ قَوْمِي . وَكَانَتْ تِلْكَ خِطْبَتِهِ » (*). وَهَذَا تَعْرِيضٌ بِالنِّكَاحِ فِي عِدَّةِ الوَفَاةِ . مِنْ قَوْمِي . وَكَانَتْ تِلْكَ خِطْبَتِهِ » (*). وَهَذَا تَعْرِيضٌ بِالنِّكَاحِ فِي عِدَّةِ الوَفَاةِ .

وَالتَّعْرِيضُ أَنْوَاعٌ، تَارَةً بِذِكْرِ صِفَاتِ نَفْسِهِ، مِثْلَمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّآلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الْأُمُّ سَلَمَةً، وَتَارَةً بِذِكْرِهِ لَهَا صِفَاتِ نَفْسِهَا، وَتَارَةً يَذْكُرُ لَهَا طَلَبًا لَا بِعَيْنِهِ، كَقَوْلِهِ: رُبَّ رَاغِبِ فِيكِ، وَطَالِبٌ لَكِ، وَتَارَةً يَذْكُرُ أَنَّهُ طَالِبٌ لِلنَّكَاحِ، وَلَا يُعَيَّنُهَا، وَتَارَةً يَظُلُبُ مِنْهَا مَا يَحْتَمِلُ النِّكَاحِ وَغَيْرَهُ، كَقَوْلِهِ: إِنْ قُضِيَ شَيْءٌ كَانَ. وَيَسُوعُ لَهَا الجَوَابُ بِنَحْوِ ذَلِكَ.

⁽١) صحيح: رواه أحمد (٣/ ٣٣٩)، وصححه العلامة الألباني رَجَلِتُهُ في الإرواء (١٨١٣).

⁽٢) ضعيف: رواه البيهقي (٧/ ١٧٨)، وضعفه العلامة الألباني يَخْيَلْلُهُ في الإرواء (١٨١٤).



وَيَحْرُمُ التَّعْرِيضُ بِخِطْبَةِ الرَّجْعِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ، أَشْبَهَتْ النَّيي فِي صُلْبِ النِّكَاح.

الخِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ الغَيْرِ:

تَحْرُمُ خِطْبَةٌ عَلَىٰ خِطْبَةِ مُسْلِم أُجِيبَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَّتُهُ مَرْفُوعًا: «لا يَخْطُّبُ الرَّجُلُ عَلَىٰ خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّىٰ يَنْكِحَ أَوْ يَشْرُكَ»(أ). وَلِمَا فِيهَا مِنَ الإِفْسَادِ عَلَىٰ الأَوَّلِ وَإِيذَائِهِ، وَإِيقَاعِ العَدَاوَةِ.

وَيَصِحُّ العَقْدُ مَعَ تَحْرِيمِ الخِطْبَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ تَقَدُّمُ حَظْرٍ عَلَىٰ العَقْدِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَدَّمَ عَلَيْهِ تَصْرِيحًا أَوْ تَعْرِيضًا مُحَرَّمًا.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُ الثَّانِي إِجَابَةَ الأَوَّلِ، أَوْ تَرَكَ الأَوَّلُ الخِطْبَةَ، أَوْ أَذِنَ لِلثَّانِي فِيهَا جَازَ، لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَعِظْيَةِ الأَّفِيُ (لا يَخْطُبُ الرَّجُلِ عَلَى خِطْبَةِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتْرُكَ الخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ الخَاطِبُ » (*). وَالتَّعْوِيلُ فِي الإِجَابَةِ وَالرَّدِّ عَلَىٰ وَلِيٍّ مُجْبَرَةٍ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا.

وَقَدْ جَاءَ عَنْ عُرْوَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَأَلَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ»^(٣).

وَعَنْ أُمَّ سَلَمَةَ تَعَطِّيُكَا قَالَتْ: «لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُنِي، وَأَجَبْتُهُ» (''. وَيُسَنُّ العَقْدُ مَسَاءَ يَـوْمِ الجُمُعَة؛ لأِنَّ

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٥١٤٤).

⁽٢) صحيح: تقدم قريبًا.

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٥٠٨١).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٩١٨).

فِي آخَرِ يَوْمِ الجُمُعَةِ سَاعَةَ الإجَابَةِ، فَاسْتُحِبَّ العَقْدُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا أَحْرَىٰ لإجَابَةِ اللهُ عَلْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ تَعَظَّلْتُهُ، وَهِي: لإجَابَةِ الذُّعَاءِ لَهُمَا. وَيُسَنَّ أَنْ يَخْطُبَ قَبْلَهُ بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ تَعَظِّلْتُهُ، وَهِي: «إِنَّ الحَمْدُ لِلهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسِينًاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». وَيُعَظِّمُ اللهُ عَلَى النَّيِ صَلَّلَةَ عَلَيْهِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى مَنْ يَشَعَدُ وَمَالَى مَنْ يَشَعَدُ اللهِ عَلَى النَّيْعِ صَلَّلَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهُ عَلَى مَدَّلَا لِهُ عَمَلَ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُهُ عَلَى اللهُ ال

وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، لِمَا فِي المُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «أَنَّ رَجُلَا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زَوِّ جْنِيهَا. فَقَالَ: زَوَّ جْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ» (٢٠٠ وَيُسَنُّ أَنْ يُقَالَ لِمُتَزَوِّجِ: «بَارَكَ اللهُ لَكُمَا وَعَلَيْكُمَا وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ».

فَإِذَا زُفَّتْ إِلَيْهِ قَـالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَـا وَخَيْرَ مَـا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ؛ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ».

وَلَا بَأْسَ بِسَـعْيِ الأَبِ لِلأَيَّمِ، وَاخْتِيَارِ الأَكْفَاءِ؛ لِعَرْضِ عُمَرَ حَفْصَةَ عَلَىٰ أَبِي بَكْرِ وَعُثْمَانَ سَيَظْفُدُ (٣).

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٧/ ١٨١)، وصححه العلامة الألباني كِثَلِيُّهُ في الإرواء (١٨٢٢).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٥٠٢٩).

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٥١٢٩).



بَابُ أَرْكَانِ النِّكَاحِ وَشُرُوطِهِ

أَرْكَانُ الثِّكَاحِ ثَلَاثُهُ ،

أَحَدُهَا: الزَّوْجَانِ الخَالِيَانِ مِنَ المَوانِعِ، كَالعِدَّةِ.

وَالثَّانِي: الإِيجَابُ، وَهُوَ: اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الوَلِيِّ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ أَوْ تَزْوِيجٍ مِمَّنْ يُحْسِنُ العَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّهُمَا اللَّفْظَانِ الوَارِدُ بِهِمَا القُرْآنُ الكَرِيمُ.

وَالثَّالِثُ: القَبُولُ، وَهُوَ: اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَلا يَصِحُّ النِّكَاحُ مِمَّنْ يُحْسِنُ اللَّغَةَ العَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظِ: زَوَّجْتُ أَوْ أَنْ كَحْوَامَا اللَّفْظَانِ اللَّذَانِ وَرَدَ بِهِمَا القَرْآنُ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَنكِحُواْمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ ﴾ [الشَّقَةَ: ٣] وَقَالَ: ﴿ فَلَمَّا فَضَىٰ زَيْدُ يِنْهَا وَطَلَ زَوَّجْنَكَهَا ﴾ طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ ﴾ [الشَّقة: ٣] وَقَالَ: ﴿ فَلَمَّا فَضَىٰ زَيْدُ يِنْهَا وَطَلَ زَوَّجْنَكَهَا ﴾ [الإنتقاء: ٣]. وَلا يَصِحُ قَبُولُ إِلَّا بِلَفْظِ: قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا، وَلَا يَجَابِ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا، هُو لِلإِيجَابِ، وَلا يَجَابِ، وَيُشْتَرَطُ تَأَخُرُهُ عَنْهُ، فَمَتَىٰ وُجِدَ قَبْلُهُ لَمْ يَكُنْ قَبُولًا.

وَإِنْ تَأَخَّرَ القَبُولُ عَنِ الإِيجَابِ صَحَّ مَا دَامَا فِي المَجْلِسِ، وَلَمْ يَتَسَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ عُرْفًا، وَلَوْ طَالَ الفَصْلُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ المَجْلِسِ حُكْمُ حَالَةِ العَقْدِ، وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ القَبُولِ أَوْ تَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ عُرْفًا بَطَلَ الإِيجَابُ، لِلإَعْرَاضِ عَنْهُ، وَكَذَا لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِي عَلَيْهِ قَبْلَ القَبُولِ لَا إِنْ نَامَ.



وَيَصِحُّ النِّكَاحُ هَـزْلًا وَتَلْجِئَةً؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ جَدُّ، وَهَزْلُهُنَّ جَدُّ، وَهَزْلُهُنَّ جَدُّ: الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالرَّجْعَةُ» (١٠).

وَيَصِحُ بِكُلِّ لِسَانٍ مِنْ عَاجِيزٍ عَنْ عَرَبِيٍّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي لُغَتِهِ نَظِيرُ الإِنْكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ. وَ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [الثَّقَد: ٢٨٦]، وَلَا يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُ أَرْكَانِيهِ بِالعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ غَيْرُ وَاحِبٍ، فَلَـمْ يَلْزَمْ تَعَلُّمُ أَرْكَانِهِ، وَلِأَنَّ المَقْصُودَ هُنَا المَعْنَىٰ دُونَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَبَّدٍ بِتِلاَوَتِهِ. وَلا يَصِحُ بِالكِتَابَةِ، وَالإِشَارَةِ إِلَّا مِنْ أُخْرَسَ، فَيَصِحُّ مِنْهُ بِالإِشَارَةِ كَبَيْعِهِ، وَطَلَاقِهِ، وَالكِتَابَةُ أَوْلَىٰ. وَلا يَثْبُتُ خِيَارُ الشَّـرْطِ، وَلا خِيَارَ المَجْلِسِ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الحَاجَةَ غَيْرُ دَاعِيَةٍ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الغَالِبِ إِلَّا بَعْدَ رَوِيَّةٍ وَفِكْرَةٍ، وَمَسْأَلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَنْ صَاحِبِهِ، وَالمَعْرِفَةِ بِحَالِهِ، بِخِلَافِ البَيْعِ الوَاقِع فِي الأَسْوَاقِ مِـنْ غَيْـرِ فِحْـرٍ وَلا رَوِيَّـةٍ؛ وَلِأَنَّ النِّـكَاحَ لَيْـسَ بِمُعَاوَضَةٍ مَحْضَةٍ، وَلَهَذَا لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ العِلْمُ بِالمَعْقُ ودِ عَلَيْهِ بِرُؤْيَةٍ وَلَا صِفَةٍ، وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرٍ تَسْمِيَةِ العِوَضِ وَمَعَ فَسَادِهِ؛ وَلِأَنَّ ثُبُوتَ الخِيَارِ فِيهِ يُفْضِي إِلَىٰ فَسْخِهِ بَعْدَ ابْتِذَالِ المَرْأَةِ، وَفِي فَسْخِهِ بَعْدَ العَقْدِ ضَرَرٌ بِالمَرْأَةِ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفَ الصَّدَاقِ.

⁽۱) حسن: رواه أبو داود (۲۱۹۲)، والترمذي (۱۱۸٤)، وابن ماجه (۲۰۳۹)، وابن الجارود (۲۱۲، غوث المكدود) والحاكم (۲/ ۱۹۸) وحسنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود (۱۹۰٤).



شُرُوطُ الثِّكَاحِ ،

وَشُرُوطُهُ خَمْسَةٌ:

الأَوَّلُ: تَعْيِنُ الزَّوْجَيْنِ: فَلا يَصِحُّ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، وَلَهُ غَيْرُهَا، وَلا: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لِابْنِي، وَلَهُ غَيْرُهَا، وَلا: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لِابْنِي، وَلَهُ غَيْرُهُ، حَتَّىٰ يُمَيَّزَ كُلِّ مِنْهُمَا بِاسْمِهِ أَوْ صِفَتِهِ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَا يَحْصُلُ بِدُونِهِ، فَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ، أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، وَلَوْ سَمَّاهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا. بِنْتِي، وَلَوْ سَمَّاهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا.

وَمَنْ سُمِّي لَهُ فِي العَقْدِ غَيْرُ مَخْطُوبَتِهِ فَقَبِلَ يَظُنُّهَا إِيَّاهَا لَمْ يَصِحّ.

الثَّانِي: رِضَىٰ زَوْجِ مُكَلَّفٍ، أَيْ: بَالِغٌ عَاقِلٌ.

فَيُجْبِرُ الأَبُ لَا الجَدُّ غَيْرَ المُكَلَّفِ مِنْ أَوْ لَادِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَصِيُّهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ، أَشْبَهَ الوَكِيلَ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْحَاكِمُ لِحَاجَةٍ، لِأَنَّهُ يَنْظُرُ فِي مَصَالِحِهِمَا بَعْدَ الأَبِ وَوَصِيِّهِ. وَلا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِهِمْ أَنْ يُرَوِّجَ غَيْرَ المُكَلَّفِ وَلَوْ رَضِيَ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ غَيْرُ مُعْتَبَرِ.

وَرِضَىٰ زَوْجَةٍ حُرَّةٍ عَاقِلَةٍ ثَيَّبٍ، تَمَّ لَهَا تَسِعُ سِنِينَ؛ لِأَنَّ لَهَا إِذْنَا صَحِيحًا مُعْتَبَرًا يَشْتَرِكُ مَعَ ثُيُوبَتِها، وَيُسَنُّ مَعَ بَكَارَتِهَا، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَطَّتُهُ مَعْتَبَرًا يَشْتَرُكُ مَعَ ثُلُوا: مَرْفُوعًا: «لَا تُنْكَحُ اللِكُرُ حَتَّىٰ تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ: وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ» (١٠). فَلاَ يَجُوزُ لِللَّابِ وَلا لِغَيْرِهِ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩).



تَزْوِيجُ الثَّيِّبِ إِلَّا بِإِذْنِهَا: «فَإِنَّ الخَنْسَاءَ زَوَّجَهَا أَبُوهَا، وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَرَدَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهُ » (١).

فَيُجْبِرُ الأَبُ ثَيُّنَّا دُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا إِذْنَ لَهَا مُعْتَبَر.

وَلِـالْأَبِ تَزْوِيجُ ابْنَتِهِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ إِذَا وَضَعَهَا فِي كَفَاءَةٍ مَعَ كَرَاهَتِهَا وَامْتِنَاعِهَا. وَدَلَّ عَلَىٰ تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّتِي لَرَيَحِضْنَ ﴾ [الطّلافُ : ١] و: «تَزَوَّجَتْ عَائِشَةُ تَعَلِيْكَا وَهِيَ ابْنَةُ سِتِّ»('').

وَلِـ لْأَبِ إِجْبَارُ البِكْرِ البَالِغَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّـاسٍ ﷺ مَرْفُوعًا: «الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِـهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا »(*) وَإِثْبَاتُهُ الحَقَّ لِلأَيِّمِ عَلَىٰ الخُصُوصِ يَدُلُّ عَلَىٰ نَفْيِهِ عَنِ البِكْرِ.

وَإِذْنُ الثَّيِّب: الكَلَامُ لِلْخَبَرِ.

وَإِذْنُ البِكْرِ الصُّمَاتُ، قَالَتْ عَاثِشَةُ تَعَلِّكُا: «يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ البِكْرَ تَسْتَحِي قَالَ: رِضَاهَا صُمَاتُهَا» (١٠).

وَكَذَا لَوْ ضَحِكَتْ أَوْ بَكَتْ.

وَشُرِطَ فِي اسْتِثْذَانِهَا: تَسْمِيَةُ الزَّوْجِ لَهَا عَلَىٰ وَجْهٍ تَقَعُ بِهِ المَعْرِفَةُ لِتَكُونَ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ فِي إِذْنِهَا بِتَزْوِيجِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَسْمِيَةُ المَهْرِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٥١٣٩).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٣٨٩٤)، ومسلم (١٤٢٢).

⁽٣) رواه مسلم (١٤٢١).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٦٩٧١)، ومسلم (١٤٢٠).



الثَّالِثُ: الوَلِيُّ: لِقَوْلِهِ صَالَاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»(١٠).

وَعَنْ عَائِشَةَ تَعَلِيُهَا مَرْ فُوعًا: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا المَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا المَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ قَرْجِهَا، فَإِنِ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهَا» ("). وَلَإِنَّ المَرْأَةَ غَيْرُ مَنْ قَرْجِهَا، فَإِنْ الْمُحْدُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهَا» (أَنَ الْمَوْلَةَ غَيْرُ مَنْ يَجُزُ تَفْوِيضُهُ إِلَيْهَا، وَسُرْعَةِ انْخِدَاعِهَا، فَلَمْ يَجُزُ تَفْوِيضُهُ إِلَيْهَا، كَالمُبَدِّرِ فِي المَالِ.

فَإِنْ زَوَّ جَتِ المَرْأَةُ نَفْسَهَا أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَصِحَّ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَطَّتُهُ مَرْفُوعًا: «لَا تُزَوِّجُ المَرْأَةُ المَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ المَرْأَةُ نَفْسَهَا»(").

شُرُوطُ الوَلِيِّ :

يُشْتَرَطُ فِي الوَلِيِّ مَا يَلِي:

الذُّكُورِيَّةُ: فَلَا وِلَايَةَ لِامْرَأَةٍ؛ لِأَنَّ المَرْأَةَ لَا وِلَايَةَ لَهَا عَلَىٰ نَفْسِهَا، فَغَيْرُهَا أَوْلَىٰ.

٢- وَالعَقْلُ: فَلَا وِلَايَةَ لِمَجْنُونٍ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۰۸۰)، والترمذي (۱۱۰۱)، وابن ماجه (۱۸۸۱)، وأحمد (٤/ ٣٩٤)، وصححه العلامة الألباني كَيَاللهُ في الإرواء (۱۸۲۹).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩)، وأحمد (٦/ ٦٦)، وصححه العلامة الألباني كيَّلَهُ في الإرواء (١٨٤٠).

⁽٣) صحيح: رواه ابن ماجه (١٨٨٢)، والبيهقي (٧/ ١١٠)، والدارقطني (٣/ ٢٢٧). وقال البوصيري (٢/ ١٠٤) : هذا إسناد مختلف فيه، وصححه العلامة الألباني كِثْلِلَهُ في الإرواء (١٨٤١).

٣- وَالبُلُوغُ: فَلَا وِلَايَةَ لِصَبِيِّ.

٤- وَالحُرِّيَّةُ: فَلَا وِلَايَةَ لِعَبْدٍ.

لِأَنَّ هَوُّلَاءِ لَا يَمْلِكُونَ تَزْوِيجَ أَنْفُسِهِمْ، فَلَا يَمْلِكُونَ تَزْوِيجَ غَيْرِهِمْ بِطَرِيقِ الأَوْلَىٰ. وَاتَّفَاقُ دِينِ: فَلَا وِلَا يَهَ لِكَافِرِ عَلَىٰ مُسْلِمَةٍ، وَعَكْسُهُ؛ وَلَا لِنَصْرَانِيِّ عَلَىٰ مَسْلِمَةٍ، وَعَكْسُهُ؛ وَلَا لِنَصْرَانِيِّ عَلَىٰ مَجُوسِيَّةٍ، وَنَحْوِهِ وَلَوْ بِنْتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَارُثَ بَيْنَهُمَا بِالنَّسَبِ إِلَّا السُّلْطَانُ، فَيُزَوِّجُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا مِنَ الكَوَافِرِ؛ لِعُمُومِ وِلَا يَتِهِ عَلَىٰ أَهْلِ دَارِ الإِسْلَامِ، وَهَنْ إَهْلِ دَارِ الإِسْلَامِ، وَهَنْ إَهْلِ النَّالِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مَنْ أَهْلِ النَّالِ اللهِ اللهِ اللهِ لَا يَعْمُومُ وَاللهِ لَا يَعْمُومُ وَلَا يَتِهِ عَلَىٰ أَهْلِ دَارِ الإِسْلَامِ، وَهَلَا اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَىٰ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَىٰ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

٥- وَالعَدَالَةُ وَلَوْ ظَاهِرَةً: لِأَنَّهَا وِلَايَةٌ نَظَرِيَّةٌ، فَلَا يَسْتَبِدُّ بِهَا الفَاسِقُ، كَوِلَايَةِ المَالِ.

٦- وَالرُّشْدُ: وَهُوَ هُنَا: مَعْرِفَةُ الكُفْءِ، وَمَصَالِحِ النِّكَاحِ، وَلَيْسَ هُوَ حِفْظُ المَالِ، فَإِنَّ رُشْدَ كُلِّ مَقَامٍ بِحَسَبِهِ.

تَرْتِيبُ الأُوْلِيَاءِ،

وَالْأَحَقُّ بِتَزْوِيجِ الحُرَّةِ أَبُوهَا؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ نَظَرًا، وَأَشَدُّ شَفَقَةً.

ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلا؛ لِأَنَّ لَهُ إِيلَادًا وَتَعْصِيبًا، فَأَشْبَهَ الأَبَ.

ثُمَّ ابْنُهَا وَإِنْ نَزَلَ، يُقَدَّمُ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ؛ لِحَدِيثِ أُمَّ سَلَمَةَ تَعَلِّكُا: «أَنَهَا لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَرْسَلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُهَا، فَقَالَتْ: يَا



رَسُولَ اللهِ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَاثِي شَاهِدًا، قَالَ: لَيْسَ مِنْ أَوْلِيَاثِكِ شَاهِدٌ وَلا غَائِبٌ يَكُوبُ وَلَهُ عَائِبٌ يَكُورَ أَهُمْ فَزَقِّجْ رَسُولَ اللهِ صَلَّالَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَائِبٌ مَا فَقُدَّمَ عَلَىٰ سَائِرِ العَصَبَاتِ؛ لَائِنَهُ أَقَرَبُهُمْ نَسَبًا وَأَقُولُهُمْ عَلَىٰ سَائِرِ العَصَبَاتِ؛ لَائِنَهُ أَقَرَبُهُمْ نَسَبًا وَأَقُولُهُمْ تَعْصِيبًا.

ثُمَّ الأَخُ الشَّقِيقُ، فَالأَخُ لِلأَبِ؛ لِأَنَّ وِلَايَةَ النِّكَاحِ حَقٌّ يُسْتَفَادُ بِالتَّعْصِيبِ، فَقُدِّمَ فِيهِ الأَخُ الشَّقِيقُ كَالمِيرَاثِ.

ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ كَالإِرْثِ، لِثَلَّا يَلِي بَنُو أَبِ أَعْلَىٰ مَعَ بَنِي أَبِ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ؛ لِأَنَّ مَبْنى الوِلاَيَةِ عَلَىٰ الشَّفَقَةِ وَالنَّظَرِ، وَمَظَنَّتُهَا القَرَابَةُ، فَأَقْرَبُهُمْ أَشْفَقُهُمْ. وَلا وِلاَيَةَ لِغَيْرِ العَصَبَاتِ كَأَخٍ لِأُمَّ، وَعَمِّ لِأُمِّ، وَخَالٍ.

ثُمَّ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «فَإِنِ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»(''. فَإِنْ عَدِمَ الكُلِّ زَوَّجَهَا ذُو سُلْطَانِ فِي مَكَانِهَا، كَكَبِيرِ قَرْيَةٍ أَوْ وَلِيِّهَا، أَوْ أَمِيرٍ قَافِلَةٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ سَلْطَنَةَ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الحَدِيثِ.

فَ إِنْ تَعَذَّرَ وَكَلَتْ مَنْ يُرَوِّجُهَا؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الوَلِيِّ فِي هَـذِهِ الحَالِ يَمْنَعُ النِّكَاحَ بِالكُلِّيَةِ.

فَلَوْ زَوَّجَ الحَاكِمُ أَوِ الوَلِيُّ الأَبْعَدُ بِلَا عُذْرٍ لِلْأَقْرَبِ لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِلْحَاكِمِ وَالأَبْعَدِ مَعَ مَنْ هُوَ أَحَقُّ مِنْهُمَا، أَشْبَهَا الأَجْنَبِيَّ.

⁽١) ضعيف: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَمِنَ العُذْرِ غَيْبَةُ الوَلِيِّ فَوْقَ مَسَافَةِ قَصْرٍ، وَلَا تُقْطَعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ.

وَالرَّدُّ فِي هَذَا إِلَىٰ العُرْفِ، وَمَا جَرَتْ العَادَةُ بِالانْتِظَارِ فِيهِ، وَالمُرَاجَعَةِ لِصَاحِبِهِ، لِعَدَمِ التَّحْدِيدِ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ.

أَوْ تُجْهَلُ المَسَافَةُ، أَوْ يُجْهَلُ مَكَانُهُ مَعَ قُرْبِهِ، أَوْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ، فَيُرَوِّجُ الأَبْعَدُ؛ لِأَنَّ الأَقْرَبَ هُنَا كَالمَعْدُومِ.

أَوْ يَمْنَعُ مَنْ بَلَغَتْ تِسْـعًا كُفْئًا رَضِيَتْهُ، وَرَغِبَ كُل مِنهُما فِي صَاحِبِه، بِمَا صَحَّ مَهْرًا، وَلَو بِدون مَهر مِثلهَا، فَلِلْأَبْعَدِ تَزْوِيجُهَا.

التَّوْكِيلُ فِي التَّزْوِيجِ وَالإِيصَاءُ بِهِ:

وَوَكِيـلُ الْوَلِيِّ يَقُومُ مَقَامَهُ، سَـوَاءٌ كَانَ الْوَلِيُّ حَاضِـرًا أَوْ غَائِبًا، مُجْبِرًا أَوْ غَيْرَ مُجْبِرٍ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ فَجَازَ التَّوْكِيلُ فِيهِ كَالبَيْعِ.

وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُوَكِّلَ بِدُونِ إِذْنِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ مِنَ الوَلِيِّ فِي التَّزْوِيجِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ إِذْنِ المَرْأَةِ، وَلِلْوَلِيِّ فَيَالَا لِلْمَرْأَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ عَزْلَهُ مِنَ الوِلَايَةِ.

لَكِنْ لاَبُدَّ مِنْ إِذْنِ غَيْرِ المُجْبَرَةِ لِلْوَكِيلِ بَعْدَ تَوْكِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ غَيْرِ مُجْبر، فَيَثْبُتُ لَهُ مَا يَثْبُتُ لِمَنْ يَنُوبُ عَنْهُ، وَلَا أَثَـرَ لِإِذْنِهَا لَهُ قَبْلَ أَنْ يُوكِّلَهُ الوَلِيُّ؛ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٍّ إِذًا، وَبَعْدَ تَوَكُّلِهِ كَوَلِيٍّ.

وَيُشْتَرَطُ فِي وَكِيلِ الوَلِيِّ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا وِلَايَةٌ، فَلَا يَصِتُّ أَنْ يُبَاشِرَهَا غَيْرُ أَهْلِهَا، وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ تَزِوْيجَ مُوَلِّيَتِهِ أَصَالَةً، فَلِأَنْ لَا يَمْلِكُ تَزْوِيجَ مُوَلِّيةٍ غَيْرِهِ بِالتَّوْكِيلِ أَوْلَىٰ.



وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الفَاسِقِ فِي القَبُولِ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ قَبُولُ النَّكَاحِ لِنَفْسِهِ، فَصَحَّ لِغَيْرِهِ. وَيَصِحُّ التَّوْكِيلُ مُطْلَقًا، كَ: زَوِّجْ مَنْ شِئْتَ، وَيَتَقَيَّدُ بِالكُفْءِ.

وَمُقَيَّدًا، كَـ: زَوِّجْ زَيْدًا، فَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَهُ.

وَيُشْتَرَطُ لِنِكَاحٍ فِيهِ تَوْكِيلٌ فِي القَبُولِ قَوْلُ الوَلِيِّ أَوْ وَكِيلِهِ: زَوَّجْتُ فُلاَنَةً فُلانًا، أَوْ لِفُلانٍ، وَيَصِفُهُ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ، وَلَا يَقُولُ زَوَّجْتُكَهَا وَنَحْوَهُ.

وَقَـوْلُ وَكِيـلِ الزَّوْجِ: قَبِلْتُهُ لِمُوكِّلِي فُلَانٍ، أَوْ لِفُلَانٍ، فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ، لِفَوَاتِ شَوْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ، وَهُوَ تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ.

وَوَصِيُّ الوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا نُصَّ لَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا وِلاَيَةٌ ثَابِتَةٌ لِلْمُوصِي فَجَازَتْ وَصِيَّتُهُ بِهَا، كَوِلاَيةِ المَالِ، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَنِيبَ فِيهَا فِي حَيَاتِهِ، وَيَقُومُ نَائِبُهُ مَقَامَهُ، فَجَازَ أَنْ يَسْتَنِيبَ فِيهَا بَعْدَ مَوْتِهِ.

فَيُجْبِرُ مَنْ يُجْبِرُهُ المُوصِي لَوْ كَانَ حَيًّا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ.

وَإِنِ اسْتَوَىٰ وَلِيَّانِ فَأَكْثَرُ فِي دَرَجَةٍ صَحَّ التَّزْوِيجُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، إِنْ أَذِنَتْ لَهُمْ؛ لِوُجُودِ سَبَبِ الوِلَايَةِ فِي كُلِّ مِنْهُمْ بِإِذْنِ مُوَلِّيَتِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوِ انْفَرَدَ بِالوِلَايَةِ.

فَإِنْ أَذِنَتْ لِأَحَدِهِمْ تَعَيَّنَ، وَلَمْ يَصِحَّ نِكَاحُ غَيْرِهِ لِعَدَمِ الإِذْنِ.

وَمَنْ زَقَجَ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ ابْنَهُ بِنَحْوِ بِنْتِ أَخِيهِ، أَوْ وَكَّلَ الزَّوْجُ الوَلِيَّ أَنْ يَقْبَلَ لَهُ النَّكَاحَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَكْسُهُ، بِأَنْ وَكَّلَ الوَلِيُّ الزَّوْجَ فِي إِيجَابِ النِّكَاحِ لِنَفْسِهِ. النِّكَاحِ لِنَفْسِهِ.



أَوْ وَكَّلَا وَاحِدًا، بِأَنْ وَكَّلَهُ الوَلِيُّ فِي الإِيجَابِ، وَالزَّوْجُ فِي القَبُولِ، صَحَّ أَنْ يَتَوَلَّىٰ طَرَفَيِ العَقْدِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الجَمْعُ بَيْنِ الإِيجَابِ وَالقَبُولِ.

وَيَكْفِي: زَوَّجْتُ فُلَانًا فُلاَنَةً، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: وَقَبِلْتُ لَهُ نِكَاحَهَا.

أَوْ: تَزَوَّجْتُهَا، إِنْ كَانَ هُوَ الزَّوْجُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: وَقَبِلْتُ نِكَاحَهَا لِنَفْسِي.

وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُـوَ وَلِيَّهَا، وَأَذِنَتْ لَهُ، لِمَا رَوَىٰ البُحَارِيُّ: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَعَلِّىٰ أَنَّهُ قَالَ لِأُمِّ حَكِيمٍ ابْنَةِ قَارِظٍ: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَعَلِّىٰ أَنَّهُ قَالَ لِأُمِّ حَكِيمٍ ابْنَةِ قَارِظٍ: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكِ إِلَى مَنْ إِلَيَّ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْعَلَى الْمُعْلِى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَالِمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْتَلِي الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلِقَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِقَ الْمُعْ

الرَّابِعُ الشَّهَادَةُ: فَلَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِشَهَادَةِ ذَكَرَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ مُتَكَلِّمَيْنِ؛ لِأَنَّ الأَخْرَسَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ.

سَمِيعَيْنِ؛ لِأَنَّ الأَصَمَّ لَا يَسْمَعُ العَقْدَ فَيَشْهَدُ بِهِ.

مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ وَلَوْ ظَاهِرًا مِنْ غَيْرِ أَصْلَي الزَّوْجَيْنِ وَفَرْعَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِلنَّوْجَيْنِ. تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِلزَّوْجَيْنِ.

لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ سَحِالَتُهُ مَرْفُوعًا: «لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ» (٣٠).

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٣/ ٤٢٨) معلقًا بصيغة الجزم.

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٣ / ٤٢٨) معلقًا بصيغة الجزم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



وَاشْتِرَاطُ الشُّهَادَةِ فِي النُّكَاحِ احْتِيَاطٌ لِلنَّسَبِ خَوْفَ الإِنْكَارِ.

الخَامِسُ: خُلُوُّ الزَّوْجَيْنِ مِنَ المَوَانِعِ الآتِيَةِ فِي بَابِ المُحَرَّمَاتِ.

بِأَنْ لَا يَكُونَ بِهِمَا، أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَا يَمْنَعُ التَّزُوِيجَ مِنْ نَسَبِ، أَوْ سَبَبٍ كَرَضَاعِ وَمُصَاهَرَةِ، وَاخْتِلَافِ دِينٍ وَنَحْوِهَا.

الكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ:

وَالكَفَاءَةُ لَيَسَتْ شَرْطًا لِصِحَّةِ النَّكَاحِ، بَلْ لِلِزُومِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ آَكَرَمَكُمْ عِندَاللَهِ أَنْفَكُمُ ۚ ﴾ [الحَاكِ : ٣].

وَفِي البُحَارِيِّ: «أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ أَنْكَعَ سَالِمًا ابْنَةَ أَخِيهِ الوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَهُوَ مَوْلَىٰ لِامْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ» (١٠.

وَ: ﴿ أَمَرَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَنْ تَنْكِحَ أُسَامَةَ، فَنَكَحَهَا بِأَمْرِهِ ﴾ (١). وَلِمَنْ زُوِّجَتْ بِغَيْر كُفْءٍ أَنْ تَفْسَخَ نِكَاحَهَا وَلَوْ مُتَرَاخِيًا ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، أَشْبَة خِيَارَ العَيْبِ.

مَا لَمْ تَرْضَ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، كَأَنْ مَكَّنتُهُ عَالِمَةً بِأَنَّهُ غَيْرُ كُفْءٍ.

وَكَذَا لِأَوْلِيَاثِهَا الفَسْخُ لِتَسَاوِيهِمْ فِي لُحُوقِ العَارِ بِفَقْدِ الكَفَاءَةِ.

وَلُوْ رَضِيَتْ أَوْ رَضِيَ بَعْضُهُمْ، فَلِمَنْ لَمْ يَرْضَ الفَسْخُ، وَيَمْلِكُهُ الأَبْعَدُ مَعَ رِضَى الفَسْخُ، وَيَمْلِكُهُ الأَبْعَدُ مَعَ رِضَىٰ الأَقْرَبِ؛ لِعَدَمِ لُزُومِ النِّكَاحِ لِفَقْدِ الكَفَاءَةِ، وَلِأَنَّ العَارَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٤٠٠٠).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَلَوْ زَالَتِ الكَفَاءَةُ بَعْدَ العَقْدِ فَلَهَا فَقَطْ الفَسْخُ؛ لِأَنَّ حَتَّ الأَوْلِيَاءِ فِي الْبَدَاءِ العَقْدِ، لَا فِي اسْتِدَامَتِهِ.

وَالكَفَاءَةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي خَمْسَةٍ أَشْيَاءَ:

اللِّيَانَةُ: فَلَا تُزَوَّجُ عَفِيفَةٌ بِفَاجِرِ؛ لِأَنَّهُ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ وَالرِّوَايَةِ، وَذَلِكَ نَقْصٌ فِي إِنْسَانِيَّتِهِ، فَلَيْسَ كُفْتًا لِعَدْلٍ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَمَنَكَانَ مُؤْمِنًا كَمَنَ كَانَ فَاسِقًا لَكَ مَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُنَ ﴿ أَفَمَنَكَانَ مُؤْمِنًا كَمَنَ كَانَ
 فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُنَ ﴿ الْسَلَا السِّلَا : ١٨].

وَحَنْ أَبِي حَاتِم المُزَنِيِّ مَرْفُوعًا: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ: وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟ قَالَ: إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ... ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» ('').

وَالصِّنَاعَةُ: فَلَا يَكُونُ صَاحِبَ صِنَاعَةٍ دَنِيثَةٍ: - كَالحَجَّامِ وَالكَسَّاحِ وَالنَّبَّالِ - كُفْتًا لِمَنْ هُوَ أَعْلَىٰ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَقْصٌ فِي عُرْفِ النَّاسِ، أَشْبَهَ نَقْصَ النَّبَبِ. وَالمَيْسَرَةُ بَحَسَبِ مَا يَجِبُ لَهَا: فَلَا تُزَوَّجُ مُوسِرَةٌ بِمُعْسِرٍ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا ضَرَرًا فِي إِعْسَارِه، لِإِخْلِالِهِ بِنَفَقَتِهَا، وَمُؤْنَةٍ أَوْلَادِه، لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِا وَسَرَرًا فِي إِعْسَارِه، لِإِخْلِالِهِ بِنَفَقَتِهَا، وَمُؤْنَةٍ أَوْلَادِه، لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِا (الحَسَانِ النَّاسِ بَيْنَهُمْ هَذَا المَالُ» (۱).

⁽١) حسن: رواه الترمذي (١٠٨٥)، وحسنه العلامة الألباني رَجُّلِللهُ في الإرواء (١٨٦٨).

 ⁽٦) حسن: رواه أحمد (٥/ ١٠)، والترمذي (٣٢٧١)، وابن ماجه (٢١٩٤)، والطبراني (٧/ ٢١٩)،
 وصححه العلامة الألباني كَيْلَةُ في الإرواء (١٨٧٠).

⁽٣) حسن: وقد تقدم.



٥- وَالحُرِّيَةُ: فَلَا تُزَوَّجُ حُرَّةٌ بِعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ بِالرِّقِّ، مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصرُّفِ فِي كَسْبِهِ، غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ.٥- وَالنَّسَبُ: فَلَا يَكُونُ المَوْلَىٰ وَالعَجْمِيُّ كُفْنًا لِعَرَبِيَّةٍ.

وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ أَكْفَاء، وَالْعَجَمُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيَّ تَعَالَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وَزَوَّجَ عَلِيٌ الْبَنَهُ أَمَّ كُلْتُومِ وَزَوَّجَ عَلِيٌ الْبَنَهُ أَمَّ كُلْتُومِ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَعَالَىٰ اللهُ (٢).



⁽۱) رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٦/ ١٥٣) رقم (١٠٣٢٦).

⁽٢) صحيح: رواه الطبراني في الكبير (١/ ٢٨٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٤١٣)، رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غيرعبدالمؤمن بن على، وهوثقة.

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٢٨٨١).

بَابُ المُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاح

وَهُنَّ ضَرْبَانِ، أَحَدُهُمَا مَنْ تَحْرُمُ عَلَى الأَبَدِ، وَهُنَّ:

وَأَمُّهَاتُكَ: كُلُّ مَنِ انْتَسَبْتَ إِلَيْهَا بِوَلَادَةٍ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَظِّيُهُ لَمَّا ذَكر هَاجَرَ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ: «تِلْكَ أُمَّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ»(١٠).

- ٥- وَالبِنْتُ وَبِنْتُ الابْنِ وَبِنْتُهُمَا: أَيْ بِنْتُ البِنْتِ وَبِنْتُ بِنْتِ الابْنِ مِنْ حَلَالٍ
 وَحَرَامٍ، كَزِنَا، وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ، وَارِثَةً كَانَتْ أَوْ لَا، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ:
 ﴿ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ [النَّظَ : ٣٢].
- ٣- وَالأُخْتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ شَقِيقَةً أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمِّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَخَوَ تُكُمُّ ﴾
 [النَّنَا : ٣] وَبِنْتُهَا.
- ٤- وَبِنْتُ وَلَدِهَا، وَبِنْتُ كُلِّ أَخٍ، وَبِنْتُ وَلَدِهَا وَإِنْ نَزَلْنَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:
 ﴿ وَبَنَاتُ اَلْأَخْ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ ﴾ [الشّا: ٣].
- ٥- وَالْعَمَّةُ وَالْخَالَةُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَإِنْ عَلْتَا: كَعَمَّةِ أَبِيهِ، وَعَمَّةِ أُمِّهِ، وَخَالَةِ أَبِيهِ، وَخَالَةٍ أَبِيهِ، وَخَالَةٍ أُمِيهِ، وَخَالَةٍ أُمِيهِ، وَخَالَةٍ أَبِيهِ، وَخَالَةٍ أُمِيهِ، وَخَالَةٍ أُمِّهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰى: ﴿وَعَمَّنَةُ كُمُ وَخَلَلْتُكُمُ ﴾ [الشَّئَة : ٣٣] وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّسَبِ الحَاصِل بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ حَرَامٍ. وَالمُلاعِنَةُ عَلَىٰ المُلاعِنِ وَلَوْ أَكُذَبَ نَفْسَهُ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ بِنِكَاحٍ وَلا مِلْكِ يَمِينٍ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۳۳۵۸)، ومسلم (۲۳۷۱).



مُحَرَّمَاتُ الرَّضَاعِ: وَيَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ مِنَ الأَقْسَامِ السَّابِقَةِ، لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» (١٠.

وَلِأَنَّ الأُمَّهَاتِ وَالأَخَوَاتِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِنَّ فِي الآيَةِ، وَ البَاقِيَاتُ يَدْخُلْنَ فِي عُمُومِ لَفْظِ سَائِرِ المُحَرَّمَاتِ.

إِلَّا أُمَّ أَخِيهِ مِنَ الرَّضَاعِ وَأُخْتَ ابْنِهِ مِنَ الرَّضَاعِ، فَتَحِلُّ مُرْضِعَةٌ وَبِنتُهَا لِأَبِي مُرْ تَضِعٍ وَأَخِيهِ مِنْ نَسَبٍ، وَتَحِلُّ أُمُّ مَرْ تَضِعٍ وَأُخْتُهُ مِنْ نَسَبٍ لِأَبِيهِ وَأَخِيهِ مِنْ رَضَاعِ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي مُقَابَلَةِ مَنْ يَحْرُمُ بِالمُصَاهَرَةِ، لا فِي مُقَابَلَةِ مَنْ يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

كَبِنْتِ عَمَّتِهِ وَعَمِّهِ، وَبِنْتِ خَالَتِهِ وَخَالِهِ؛ لِقَ<mark>وْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأُ</mark>كِلَ لَكُمْ مَّا وَرَآءَ ذَلِكُمُ مَّ﴾ [الشَّاةِ: ٢٠].

مُحَرَّمَاتُ الْمُصَاهَرَةِ، وَيَحْرُمُ أَبَدًا بِالْمُصَاهَرَةِ أَزْبَعُ، ثَلَاثٌ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ،

- ١- زَوْجَةُ أَبِيهِ، وَإِنْ عَلَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَ آوُكُم مِن النِسَاءِ إِلَّا مَا قَدَّ سَلَفَ ﴾ [النَشَا : ٢٠].
- ٥- وَزَوْجَةُ ابْنِهِ وَإِنْ سَفَلَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَحَلَيْهِ لُ
 أَبْنَا بَحِثُمُ اللَّذِينَ مِنْ أَصْلَىدِكُمْ ﴾ [النَّظَةَ : ٣٣] احْتِرَ ازًا عَمَّنْ تَبَنَّاهُ.
- ٣- وَأُمُّ زَوْجَتِهِ وَإِنْ عَلَتْ مِنْ نَسَبٍ، وَمِثْلُهُ نَ مِنْ رَضَاعٍ، فَيَحْرُمْنَ بِمُجَرَّدِ
 العَقْدِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأُمَّ هَن نِسَآبِكُمْ ﴾ [الشَّا : ٣]، وَالمَعْقُودُ عَلَيْهَا مِنْ نِسَائِهِ، فَتَذْخُلُ أُمُّهَا فِي عُمُومِ الآيَةِ. فَإِنْ وَطِئَهَا حَرُمَتْ عَلَيْهِ أَيْضًا

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧).



بِنْتُهَا وَبِنْتُ ابْنِهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَرَبَيْبُ كُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِن نِسُكَآبِكُمُ ٱلَّتِي دَخَلْتُ مبِهِنَّ ﴾ [الثقا: ٣٠] الآية.

سَوَاءٌ كَانَتْ فِي حِجْرِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ، وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم ﴾، خَرَجَ مَخْرَجِ الغَالِبِ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّرْبِيَةَ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي التَّحْرِيمِ.

فَإِنْ مَاتَتْ الزَّوْجَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ، لَمْ تَحْرُمْ بَنَاتُهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِرَ فَكَلَّجُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [السَّنَة : ٣٠] وَالدُّخُولُ بِهَا: وَطُوُّهَا.

وَبِغَيْرِ الْعَقْدِ لَا حُرْمَةَ إِلَّا بِالْوَطْءِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرِ، إِنْ كَانَ ابْنَ عَشْرٍ فِي بِنْتِ تِسْعِ، وَكَانَا حَيَّنِ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَحَ عَالَىٰ اللَّهُ وَكَانَا حَيَّنِ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَحَ عَالَكَ مِنَ التَّحْرِيمِ بِالوَطْءِ المُبَاحِ تَعَلَّقَ مِنَ التَّحْرِيمِ بِالوَطْءِ المُبَاحِ تَعَلَىٰ وَكَذَا أُمُّ زَوْجَةِ اللَّهِ فِي اللَّهُ وَكَذَا أُمُّ زَوْجَةِ اللَّهُ وَيَنكِحِ ابْنَةَ بِنْتِهَا أَوْ الْمِيهِ، وَلَا يَنكِحُ الْمَرْأَةَ، وَيَنكِحِ ابْنَةَ بِنْتِهَا أَوْ الْمِيهِ وَالْبِيهِ، فَيَجُورُ أَنْ يَنْكِحَ الْمَرَأَةَ، وَيَنْكِحِ ابْنَةَ بِنْتِهَا أَوْ الْمُعْمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَجِلَ لَكُمُ مَّا وَرَآءَ ذَلِكُمْ ﴾ [السَّقَاءَ : ٢].

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَّا حَرُمَ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا وَحَرُّمَتْ عَلَىٰ أَبِيهِ وَابْنِهِ.





فَصْلٌ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ المُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ

وَيَحْرُمُ الجَمْعُ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ، وَبَيْنَ المَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا وَإِنْ عَلَتَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَكِينِ ﴾ [السَّا : ٣].

وَعَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمَى اللَّهُ مَرْفُوعًا: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ المَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ المَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»(').

وَلَا يَحْرُمُ الجَمْعُ بَيْنَ أُخْتِ شَخْصٍ مِنْ أَبِيهِ وَأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ، لِأَنَّ أُخْتَهُ مِنْ أَبِيهِ أَجْنَبِيَّةٌ مِنْ أُخْتِهِ لِأُمِّهِ وَلَوْ فِي عَقْدٍ، لِأَنَّهُ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمَا.

فَ إِنْ طُلِّقَتْ المَرْأَةُ وَفَرَغَتِ العِدَّةُ أُبِحْنَ، أَيْ أُخْتُهَا أَوْ عَمَّتُهَاأَوْ خَالَتُهَا أَوْ نَحْوَهُنَّ؛ لِعَدَمِ المَانِعِ.

وَمَنْ تَزَقَّجَ أُخْتَيْنِ وَنَحْوَهُمَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ مَعًا لَمْ يَصِحَّ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ فِيهِمَا، وَلَا مَزِيَّةَ لِإِحْدَاهُمَا عَلَىٰ الأُخْرَىٰ فَبَطَلَ فِيهِمَا، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَ خَمْسًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ أَوْ عُقُودٍ مِعًا.

فَإِنْ جُهِلَ أَسْبَقُ العَقْدَيْنِ فَسَخَهُمَا حَاكِمٌ إِنْ لَمْ يُطَلِّقُهُمَا؛ لِبُطْلَانِ النِّكَاحِ فِي أَحَدِهِمَا وَتَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ، وَنِكَاحُ إِحْدَاهُمَا صَحِيحٌ. وَلَا تَتَيَقَّنُ بَيْنُونَتُهَا مِنْهُ إِلَّا بِطَلَاقِهِمَا، أَوْ فَسْخِ نِكَاحِهِمَا، فَوَجَبَ ذَلِكَ.

وَلِإِحْدَاهُمَا نِصْفُ مَهْرِهَا بِقُرْعَةٍ، وَلَهُ العَقْدُ عَلَىٰ إِحْدَاهُمَا فِي الحَالِ إِذَّا.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٩)، ومسلم (١٤٠٨).

كِتَابُ النِّكَاحِ/فَصْلُ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ المُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ﴿ ﴿ ٦٢٣ ﴾ ﴿ ٦٣٣

وَإِنْ وَقَعَ العَقْدُ مُرَتَّبًا وَعُلِمَ السَّابِقُ صَحَّ الأَوَّلُ فَقَطْ؛ لِأَنَّـهُ لَا جَمْعَ فِيهِ، وَبَطَلَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الجَمْعَ حَصَلَ بِهِ.

وَمَنْ وَطِئِ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَىٰ حَرُمَ فِي زَمَنِ عِدَّتِهَا نَكَاحُ أُخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا، وَوَطْؤُهَا إِنْ كَانَتْ زَوْجَةً.

وَحَرُمَ أَنْ يَزِيدَ عَلَىٰ ثَلاثٍ غَيْرِهَا - أَيْ: المَوْطُوءَة بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنِّىٰ - بِعَقْدٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ زَوْجَاتٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ رَابِعَةٍ، حَتَّىٰ تَنْقَضِيَ عِدَّةُ المَوْطُوءَة بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنِّىٰ.

أَوْ وَطْءُ، أَيْ: لَـوْ كَانَ لَـهُ أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ لَمْ يَحِـلَّ لَهُ أَنْ يَطَأَ مِنْهُنَّ أَكْثَرَ مِنْ ثَـلَاثٍ، حَتَّىٰ تَنْقَضِيَ عِدَةُ مَوْطُوءَتِهِ بِشُـبْهَةٍ أَوْ زِنَىٰ؛ لِئَـلَّا يُجْمَعُ مَاؤُهُ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَع نِسْوَةٍ.

وَلَيْسَ لِحُرِّ جَمْعُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ.

وَلَا لِعَبْدٍ جَمْعُ أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتَيْنِ.

وَلِمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ فَأَكَثْر جَمْعُ ثَلَاثٍ، اثْنَتَيْنِ بِنِصْفِهِ الحُرِّ، وَوَاحِدَةً بِنِصْفِهِ الرَّقِيقِ.

وَمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْ نِهَايَةِ جَمْعِهِ كَحُرِّ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَع، وَعَبْدُ طَلَقَ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَع، وَعَبْدُ طَلَقَ وَاحِدَةً مِنِ اثْنَتَيْنِ – حَرُمَ نِكَاحُهُ بَدَلَهَا حَتَّىٰ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ؛ لِأَنَّ المُعْتَدَّةَ فِي حُكْمِ النَّوْجَةِ، إِذِ العِدَّةُ أَثَرُ النِّكَاحِ، وَهُوَ بَاقٍ، فَلَوْ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ غَيْرَهَا كُكَانَ جَامِعًا بَيْنَ أَكْثَر مِمَّا يُبَاحُ لَهُ.



وَإِنْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنْ نِهَايَةِ جَمْعِهِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَقَّجَ بَدَلَهَا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِنِكَاحِهَا أَثَرٌ.

فَلُوْ قَالَ: أَخْبَرَ تْنِي بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي مُدَّةٍ يُمْكِنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهَا، فَكَذَّبَتُهُ، لَـمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا عَلَيْهِ فِي عَدَمِ جَوَازِ نِكَاحِ غَيْرِهَا، فَلَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا وَبَدَلِهَا فِي الظَّاهِرِ، أَيْ فِي حُكْمِ القَضَاءِ، أَمَّا فِي البَاطِنِ، أَيْ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ، فَإِنْ كَانَ مُصَدِّقًا لَهَا فِي قَلْبِهِ حَرُمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ أُخْتِهَا وَبَدَلِهَا.





فَصْلٌ فِي الْحَرَّمَاتِ إِلَى أَمَدٍ لِعَارِضٍ يَزُولُ

١- تَحْرُمُ الزَّانِيَةُ عَلَىٰ الزَّانِي وَغَيْرِهِ حَتَّىٰ تَتُوبَ وَتَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالزَّانِيةُ لَا يَنكِحُهُا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكُ ﴾ [النَّذَةِ: ٣] لَفْظُهُ لَفْظُ الخَبَرِ، وَالمُّرَادُ النَّهِيُ: ﴿ وَالْقَلَىٰ النَّبِيُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْ ثَلَدَ بْنَ أَبِي مَوْ ثَلِهِ الغَنَوِيَّ أَنْ وَالمُرادُ النَّهِيُ مَنْ ثَلِهِ الغَنَوِيَّ أَنْ يَنْ كِحَ عَنَاقًا ﴾ (١). وَتَوْبَتُهَا أَنْ تُرَاوَدَ فَتَمْ تَنعُ.

فَإِذَا تَابَتْ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا حَلَّتْ لِزَانٍ كَغَيْرِهِ.

٥- وَتَحْرُمُ مُطَلَّقَتُهُ ثَلاثًا حَتَىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلا يَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، لِقَوْلِهِ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [الثقة: ٣٥٠]، والمُسرَادُ بِالنِّكَاحِ هُنَا: الوَطْءُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ لِإِمْرَأَةِ رِفَاعَةَ لَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ طَلَقَهَا ثَلاثًا، وَتَنْ وَتَى عُسَيْلَتَهُ، وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَكِ »(٠).
وَتَزَوَّجَتْ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبَيْرِ: «لا حَتَّىٰ تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَكِ »(٠).

٣- وَتَحْرُمُ المُحْرِمَةُ حَتَّىٰ تَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهَا؛ لِحَدِيثِ عُثْمَانَ سَهَا اللهُ اللهُ عَثْمَانَ سَهَا اللهُ اللهُ عَدْمُ وَلا يَخْطُبُ »(٣).

٤- وَتَحْرُمُ المُسْلِمَةُ عَلَىٰ الكَافِرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُنكِحُوا ٱلْمُشْرِكِينَ
 حَتَّى يُوْمِنُوا ﴾ [الثق : ٢١].

⁽١) صحيح: رواه أبـو داود (٢٠٥١)، والترمذي (٣١٧٧)، والنسـاثي (٣٢٢٨)، وصححه العلامة الألباني كِلله في الإرواء (١٨٨٦).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٤٠٩).



وَقُولِهِ تَعَالَمَىٰ: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتِ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّالِ لَا هُنَّ حِلُّ لَأَمْ وَلَا هُمْ يَحِلُونَ لَهُنَّ ﴾ [المُتَنَقَى : ١٠].

٥- وَتحْرِمُ الْكَافِرَةُ غَيْرُ الْكِتَابِيَّةِ عَلَىٰ الْمُسْلِمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَى يُؤْمِنَ ﴾ [الثقة: ١١] وَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِ ﴾ [الثقفة: ١٠].

وَيُسَاحُ نِكَاحُ حَرَاثِـرِ أَهْلِ الكِتَابِ؛ لِقَـوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْخُصَنَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنَبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [الطائِنَة : ٥] وَهُمْ: اليَّهُودُ وَالنَّصَارَىٰ، وَمَنْ دَانَ بِالتَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيل.

فَأَمَّا مَنْ يَتَمَسَّك بِصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيث وَزَبُورِ دَاوُدَ فَلَيْسُوا أَهْلَ كِتَابٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ ٱلْكِئنُ عَلَى طَآيِهَ تَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا ﴾ [الأنقط: ١٥٦].

وَأَمَّا المَجُوسُ فَلَا تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ، وَلا نِكَاحُ نِسَائِهِمْ.

وَمَنْ جَمَعَ فِي عَقْدِ بَيْنَ مُبَاحَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ صَحَّ فِي المُبَاحَةِ لِأَنَّهَا مَحِلٌّ قَابِلٌ لِلنَّكَاحِ، أُضِيفَ إِلَيْهَا عَقْدٌ مِنْ أَهْلِهِ فَصَحَّ، كَمَا لَوِ انْفَرَدَتْ بِهِ، فَلَوْ تَزَوَّجَ أَيِّمًا وَمُزَوَّجَةً فِي عَقْدٍ صَحَّ فِي الأَيِّمِ لِأَنَّهَا مَحِلُّ النِّكَاحِ.

وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ خُنْثَىٰ مُشْكِلٍ قَبْلَ تَبَيُّنِ أَمْرِهِ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ مُبِيحِ النِّكَاحِ.





بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاح

وَالمُعْتَبَوُ مِنْهَا: مَا كَانَ فِي صُلْبِ العَقْدِ، أَوِ اتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقَعْ الشَّرْطُ إِلَّا بَعْدَ لُزُومِ العَقْدِ لَمْ يَلْزَمْ.

وَالشُّرُوطُ قِسْمَانِ:

وَحَدِيثُ: «المُسْلِمُونَ عَلَىٰ شُرُوطِهِمْ»(١).

وَرَوَىٰ الأَثْرَمُ: «أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةَ، وَشَرَطَ لَهَا دَارَهَا، ثُمَّ أَرَادَ نَقْلَهَا، فَخَاصَمُوهُ إِلَىٰ عُمَرَ، فَقَالَ: لَهَا شَرْطُهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِذَّا تُطَلِّقُنَا، فَقَالُ عُمَرُ: مَقَاطِعُ الحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ»(٣).

فَمَتَىٰ لَمْ يفِ بِمَا شَرَطَ كَانَ لَهَا الفَسْخُ عَلَىٰ التَّرَاخِي لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِأَنَّهُ شَرْطٌ الرَّهْنِ فِي البَيْعِ. وَلا شَرْطٌ الرَّهْنِ فِي البَيْعِ. وَلا

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٥١)، ومسلم (١٤١٨).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



يُسْقِطُ مِلْكُهَا الفَسْخَ، إِلَّا بِمَا يَدُلُّ عَلَىٰ رِضَاهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ تَمْكِينِ مَعَ عِلْمِهَا بِعَدَمِ وَفَائِهِ لَهَا بِمَا شَرَطَتْ عَلَيْهِ.

وَمَنْ شَرَطَ أَنْ لا يُخْرِجَهَا مِنْ مَنْزِلِ أَبَوَيْهَا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ الشَّرْطُ. القِسْمُ الثَّاني: الفَاسِدُ:

وَهُوَ نَوْعَانِ،

الأَوَّلُ: نَـوْعٌ يُبُطِلُ النِّكَاحَ، وَهُوَ: ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: نِكَاحُ الشِّـغَارِ، وَهُوَ: أَنْ يُزَوِّجَهُ الآخَرُ مُوَلِّيَّتَهُ، وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا.

أَوْ يُبِعْعَلُ بُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَعَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ مَهْرًا لِلْأُخْرَىٰ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَجِيظِيُّهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَةَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنِ الشِّخَارِ - وَالشِّغَارُ: أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَىٰ أَنْ يُزَوِّجَهُ الآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» (١).

وَحَنِ الأَعْرَج: ﴿ أَنَّ العَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ أَنْكَحَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ المَحَكِمِ البُنتَهُ ، وَكَانَا جَعَلَا صَدَاقًا ، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ المَحكِمِ البُنتَهُ ، وَكَانَا جَعَلَا صَدَاقًا ، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَىٰ مَرْ وَانَ يَأْمُرُهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا ، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ: هَذَا الشِّغَارُ الَّذِي نَهَىٰ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم اللهِ عَلْم اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْه وَسَلَّم اللهُ عَلْم اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْه وَسَلَّم اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْه وَسَلَّم اللهُ عَلْم اللهُ عَلَيْه وَاللهُ اللهُ عَلْم اللهُ عَلَيْهِ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ عَلَيْه اللهُ عَلْم اللهُ عَلَيْهِ عَلْم اللهُ اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ عَلْم اللهُ عَلَيْه اللهُ عَلْم اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْه اللهُ عَلَيْهِ عَلْم اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلْم اللهُ عَلَيْه اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللهُواللهُ اللهُ ال

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥١١٢)، ومسلم (١٤١٥).

⁽٢) حسن: رواه أبو داود (٢٠٧٥)، وأحمد (٤/ ٩٤)، وحسنه العلامة الألباني كَيْلَيُّهُ في الإرواء (١٨٩٦).



فَإِنْ سُمِّيَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَهْرٌ مُسْتَقِلٌّ غَيْرُ قَلِيلِ حِيلَةً صَحَّ النِّكَاحَانِ، وَلَوْ كَانَ المُسَمَّىٰ دُونَ مَهْرِ المِثْلِ، وَإِنْ سُمِّي لِإِحْدَاهُمَا دُونَ الأُخْرَىٰ صَحَّ نِكَاحُ مَنْ سُمِّى لَهَا فَقَطْ.

وَالثَّانِي: نِكَاحُ المُحَلِّلِ: وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِشَرْطِ أَنَّهُ إِذَا أَحَلَّهَا لِلْأَوَّلِ طَلَّقَهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ حَرَامٌ.

لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّة: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَعَارِ؟! قَالُوا: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: هُوَ المُحَلِّلُ، لَعَنَ اللهُ المُحَلِّلَ وَالمُحَلَّلَ لَهُ»(١).

أَوْ يَنْوِيَ النَّوْجُ التَّحْلِيلَ بِقَلْبِهِ، فَالنَّكَاحُ بَاطِلٌ أَيْضًا. رَوَى نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّىٰ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: تَزَوَّجْتُهَا أُحِلُّهَا لِزَوْجِهَا لَمْ يَأْمُرْنِي، وَلَمْ يَعْلَمْ؟ عُمَرَ تَعَلَّىٰ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: تَزَوَّجْتُهَا أُحِلُّهَا لِزَوْجِهَا لَمْ يَأْمُرْنِي، وَلَمْ يَعْلَمْ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا نَكَاحَ رَغْبَةٍ إِنْ أَعْجَبَتُكَ أَمْسَكُتَهَا، وَإِنْ كَرِهْتَهَا فَارَقْتَهَا، قَالَ: وَإِنْ كُنِهُ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوسَلَّةً سِفَاحًا، وقَالَ: لا يَزَالا زَانِييْنِ، وَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ يُويدُ أَنْ يُحِلَّهَا» (٢٠).

أَوْ يَتَفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَ العَقْدِ وَلَمْ يُذْكَرْ فِيهِ فَلَا يَصِحُّ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ، وَيَنْوِ حَالَ العَقْدِ أَنَّهُ نِكَاحُ رَغْبَةٍ، فَإِنْ حَصَلَ ذَلِكَ صَحَّ، لِخُلُوِّهِ عَنْ نِيَّةِ التَّحْلِيلِ وَشَرْطِهِ. وَالثَّالِثُ: نِكَاحُ المُتْعَةِ، وَهُــوَ: أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِلَىٰ مُدَّةٍ، أَوْ يَشْــتَرِطَ طَلَاقَهَا

⁽١) حسن: رواه ابن ماجه (١٩٣٦) الحاكم (٢/ ١٩٨) والبيهقي (٧/ ٢٠٨) وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. وحسنه العلامة الألباني كِمَلِلهُ في الإرواء (٦/ ٣١).

⁽٢) صحيح: رواه الطبراني في: «الأوسط» (١٧٤/ ٢)، والحاكم (٢/ ١٩٩)، والبيهقي (٧/ ٢٠٨)، وصححه العلامة الألباني كَلِللهُ في الإرواء (١٩٨٨).



فِي العَقْدِ بِوَقْتِ كَذَا، وَهُوَ بَاطِلُ، فَعَنْ سَبْرَةَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَآلَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالمُتْعَةِ عَامَ الفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ حَتَّىٰ نَهَانَا عَنْهَا» (١٠).

أَوْ يَنْوِي الزَّوْجُ طَلَاقَهَا بِوَقْتِ كَذَا.

أَوْ يَتَزَوَّجَ الغَرِيبُ بِنِيَّةِ طَلَاقِهَا إِذَا خَرَجَ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالمُتْعَةِ. وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ شَرْطٍ، إِلَّا أَنَّ نِيَّتَهُ طَلَاقُهَا بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ إِذَا انْقَضَتْ حَاجَتُهُ، فَهُوَ صَحِيحٌ.

أَوْ يُعَلِّقَ نِكَاحَهَا، كَ.: زَوَّجْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، أَوْ: إِنْ رَضِيَتْ أُمُّهَا، أَوْ: إِنْ وَضِيَتْ أُمُّهَا، أَوْ: إِنْ وَضَعَتْ زَوْجَتِي ابْنَةً، فَقَدْ زَوَجْتُكَهَا، فَلا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ فَلا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ عَلَىٰ شَرْطٍ مُسْتَقْبل، كَالبَيْعِ.

النَّوْعُ الثَّانيِ، لَا يُبْطِلُ النِّكَاحَ،

كَأَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا، وَلَا نَفَقَةَ.

أَوْ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ ضُرَّتِهَا، أَوْ أَقَلَّ.

أَوْ إِنْ فَارَقَهَا رَجَعَ عَلَيْهَا بِمَا أَنْفَقَ.

أَوْ إِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطَأَهَا، أَوْ يَعْزِلَ عَنْهَا.

أَوْ أَنْ لَا يَقْسِمَ لَهَا إِلَّا فِي النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ. فَيَصِعُّ النِّكَاحُ دُونَ الشَّرْطِ لِمُنَافَاتِهِ مُقْتَضَى للعَقْدِ، وَتَضَمُّنِهِ إِسْقَاطَ حُقُوقِ تَجِبُ بِالعَقْدِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ، كَإِسْقَاطِ الشَّفِيعِ شُفْعَتَهُ قَبْلَ البَيْعِ، وَالعَقْدُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ تَعُودُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ فِيهِ، وَلا يَضُرُّ الجَهْلُ بِهِ، فَلَمْ يُبْطِلْهُ.

⁽۱) صحیح: رواه مسلم (۱۲۰۶).



فَصْلٌ فِي تَخَلُّفِ الشَّرْطِ

وَإِنْ شَرَطَهَا مُسْلِمَةً، أَوْ قَالَ وَلِيُّهَا: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ المُسْلِمَةَ، أَوْ ظَنَّهَا مُسْلِمَةً وَلَمْ تُعْرَفْ بِتَقَدُّم كُفْرٍ، فَبَانَتْ كِتَابِيَّةً، فَلَهُ الخِيَارُ فِي الفَسْخ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ.

أَوْ شَرَطَهَا بِكْرًا، أَوْ جَمِيلَةً، أَوْ نَسِيبَةً، أَوْ شَرَطَ نَهْيَ عَيْب، لَا يُفْسَخُ بِهِ النِّكَاحُ، كَشَرْطِهَا سَمِيعَةً أَوْ بَصِيرَةً فَبَانَتْ بِخِلَافِهِ فَلَهُ الخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ صِفَةً مَقْصُودَةً فَفَاتَتْ، أَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَطَهَا حُرَّةً فَبَانَتْ أَمَةً، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ فَسَخَ مَقْضُودَةً فَفَاتَتْ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ فَسَخَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَبَعْدَهُ يَرْجِعُ بِالمَهْرِ عَلَىٰ الغَارِّ.

وَإِنْ شَرَطَ صِفَةً فَبَانَتْ أَعْلَىٰ مِنْهَا فَلا فَسْخَ، كَأَنْ شَرَطَهَا كِتَابِيَّةً فَبَانَتْ مُسْلِمَةً، أَوْ أَمَةً فَبَانَتْ حُرَّةً؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةُ خَيْرِ فِيهَا.

وَإِنْ شَرَطَتْ المَرْأَةُ فِيهِ صِفَةً كَكُوْنِهِ نَسِيبًا، أَوْ عَفِيفًا، أَوْ جَمِيلًا وَنَحْوَهَ، فَبَانَ أَقَلَ فَلَا فَسْخَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ، أَشْبَهَ شَرْطَهَا طُولَهُ وَقِصَرَهَ، إِلَّا إِذَا شَرَطَتْهُ حُرًّا فَبَانَ عَبْدًا فَلَهَا الفَسْخُ.





بِابُ حُكْمِ العُيُوبِ فِي النِّكَاحِ

يُثْبُتُ خِيَارُ العَيْبِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ فِي الجُمْلَةِ.

وَأَقْسَامُ العُيُوبِ المُثْبِتَةِ لِلْجِيَارِ ثَلَاثَةً ،

الأَوَّلُ: قِسْمٌ يَخْتَصُّ بِالرَّجُل، وَهُوَ: كَوْنُهُ قَدْ قُطِعَ ذَكَرُهُ، أَوْ خِصْيَتَاهُ، أَوْ فِصْيَتَاهُ، أَوْ أَشَلَ، فَلَهَا الفَسْخُ فِي الحَالِ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَقْصًا يَمْنَعُ الوَطْءَ أَوْ يُضْعِفُهُ. وَإِنْ كَانَ عِنْبَا بِإِقْرَارِهِ، أَوْ بِبَيِّنَةٍ، أَوْ طَلَبَتْ يَهِينَهُ فَنَكَلَ، وَلَمْ يَدَّعِ وَطْقًا أُجِّلَ سَنَةً هِلَالِيَّةً مُنْذُ تَرَافُعِهِ إِلَىٰ الحَاكِم، لَا مِنَ العَقْدِ، وَلا مِنَ الدُّخُولِ.

فإِنْ مَضَتْ السَّنَةُ وَلَمْ يَطَأْهَا فَلَهَا الفَسْخُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَضَتْ الفُصُولُ الأَرْبَعَةُ وَلَمْ يَطَأْهَا فَلَهَا الفَسْخُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَضَتْ الفُصُولُ الأَرْبَعَةُ وَلَمْ يَزَلْ عُلِمَ أَنَّهُ خِلْقَةٌ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ مِنْهَا مَا اعْتَزَلَتْهُ فَقَطْ بِنُشُوزِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَكْ عَزَلَ نَفْسَهُ، أَوْ سَافَرَ احْتُسِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَإِنِ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا فِي القُبُّلِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي تَرَافَعَا فِيهِ وَلَوْ مَرَّةً، فَلَيْسَ بِعِنِّينٍ لِاعْتِرَافِهَا بِمَا يُنَافِي العُنَّةَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ العُنَّةِ فَقَدْ زَالَتْ.

وَكُوْ قَالَتْ فِي وَقْتٍ: رَضِيتُ بِهِ عِنْينًا سَقَطَ خِيَارُهَا أَبَدًا لِرِضَاهَا بِهِ، كَمَا لَوْ تَزَوَّ جَنْهُ عَالِمَةً عُنَّتُهُ.

القِسْمُ الثَّانِي: يَخْتَصُّ بِالمَرْأَقِ، وَهُوَ: كَوْنُ فَرْجِهَا مَسْدُودًا لَا يَسْلُكُهُ ذَكَرٌ، أَوْ يُوبِهِ بَخَرٌ، أَوْ قُرُوحٌ سَيَّالَةٌ، أَوْ كَوْنُهَا فَتْقَاءَ، بِانْخِرَاقِ مَا بَيْنَ سَبِيلَيْهَا، أَوْ كَوْنُهَا



مُسْتَحَاضَةً فَيَثْبُتُ الخِيَارُ لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ الوَطْءَ، أَوْ يَمْنَعُ لَذَّتَهُ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ النَّفْرَةِ أَوِ النَّقْصِ، أَوْ خَوْف تَعَدي أَذَاهُ أَوْ نَجَاسَتَهُ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ، وَهُوَ: الجُنُونُ، وَلَوْ أَحْيَانًا، وَالجُذَامُ، وَالبَرَصُ، وَبَخَرُ الفَمِ، وَالبَاسُورُ، وَالنَّاصُورُ، وَاسْتِطْلَاقُ البَوْلِ أَوِ الغَائِطِ، فَيُفْسَخُ بِكُلِّ عَيْبٍ تَقَدَّمَ.

وَكَذَا لَوْ حَدَثَ بَعْدَ العَقْدِ وَالدُّخُولِ كَالإِجَارَةِ، أَوْ كَانَ بِالآخَرِ عَيْبٌ مِثْلُهُ أَوْ مُغَايِرٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ يَأْنَفُ مِنْ عَيْبِ غَيْرِهِ وَلَا يَأْنَفُ مِنْ عَيْبِ نَفْسِهِ.

وَلَا يَنْفَسِخُ بِغَيْرِهِ: كَعَوَرٍ، وَعَرَجٍ، وَقَطْعِ يَدٍ وَرِجْل، وَعَمَّىٰ، وَخَرَسٍ، وَطَرَشٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الاسْتِمْتَاعَ، وَلَا يُخْشَىٰ تَعَدِّيه.

وَلَا يَثْبُتُ الخِيَارُ فِي عَيْبٍ زَالَ بَعْدَ العَقْدِ لِزَوَالِ سَبَبِهِ.

وَلَا لِعَالِمٍ بِهِ وَقْتَ العَقْدِ لِدُّخُولِهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ، أَشْبَهَ مَنِ اشْتَرَىٰ مَا يَعْلَمُ عَبْيَهُ.

وَالفَسْخُ عَلَىٰ التَّرَاخِي لا يَسْقُطُ فِي العُنَّةِ إِلَا بِقَوْلِهَا: رَضِيتُ وَنَحْوِه؛ لِأَنَّ العِلْمَ بِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَىٰ الوَطْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّمْكِينِ، فَلَمْ يَكُنْ التَّمْكِينُ دَلِيلًا عَلَىٰ الرِّضَىٰ، فَلَمْ يَنْقَ إِلَّا القَوْلُ.

أَوْ: بِاعْتِرَافِهَا بِوَطْئِهِ فِي قُبُلِهَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ بَطَلَ كَوْنُهُ عِنِّينًا كَمَا سَبَقَ. وَيَسْقُطُ فِي غَيْرِ الغُنَّةِ بِالقَوْلِ، أَوْ بِمَا يَدُلُّ عَلَىٰ الرِّضَىٰ مِنْ وَطْءٍ أَوْ تَمْكِينٍ



مَعَ العِلْمِ، كَمُشْتَرِي المَعِيبِ يَسْقُطُ خِيَارُهُ بِالقَوْلِ، وَبِمَا يَدُلُّ عَلَىٰ دِضَاهُ بِالعَيْبِ، وَلَوْ جَهِلَ الحُكْمَ أَوْ ظَنَّهُ يَسِيرًا فَبَانَ كَثِيرًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ مَا رَضِيَ بِهِ.

وَلا يَصِحُّ الفَسْحُ هُنَا وَفِي خِيَارِ الشَّـرْطِ بِلا حَاكِم؛ لِأَنَّهُ فَسْخُ مُجْتَهدٌ فِيهِ فَيَفْسَخُهُ الحَاكِمُ بِطَلَبِ مَنْ ثَبَتَ لَهُ الخِيَارُ، أَوْ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ فَيَفْسَخُهُ.

فَإِنْ كَانَ الفَسْخُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا، سَوَاءٌ كَانَ الفَسْخُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الفَسْخَ إِنْ كَانَ مِنْهَا فَقَدْ جَاءَتْ الفُرْقَةُ مِنْ قِبَلِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ فَإِنَّمَا فَسَخَ لِعَيْبِهَا الَّذِي دَلَّسَتْهُ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ مِنْهَا.

وَإِنْ كَانَ الفَسْخُ بَعْدَ الدُّخُولِ أَوِ الخَلْوَةِ فَلَهَا المَهْرُ المُسَمَّىٰ فِي العَقْدِ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ بِالعَقْدِ وَاسْتَقَرَّ بِالدُّخُولِ فَلَا يَسْقُطُ.

وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَىٰ المُغِرِّ لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلِيٍّ وَوَكِيلٍ، وَهُوَ: مَنْ عَلَمَ العَيْبَ نَكَتَمَهُ.

وَإِنْ حَصَلَتْ الفُرْقَةُ مِنْ غَيْرِ فَسْخٍ، بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ، فَلَا رُجُوعَ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ الفَسْخُ، وَلَمْ يُوجَدْ.

وَالصَّغِيرَةُ وَالمَجْنُونَةُ لا تُرزَقَجُ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ بِمَعِيبٍ يُردُّ بِهِ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ وَلِيَّهُنَّ لَا يَنْظُرُ لَهُنَّ إِلَّا بِمَا فِيهِ الحَظُّ وَالمَصْلَحَةُ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَ إِنْ عَلِمَ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ لَهُمْ عَقْدًا لَا يَجُورُ عَقْدُهُ، كَمَا لَوْ بَاعَ عَقَارًا لِمَنْ فِي حِجْرِهِ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ.



وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ صَحَّ وَلَزِمَهُ الفَسْخُ إِذَا عَلِمَ العَيْبَ، كَمَا لَوِ اشْتَرَىٰ لَهُ مَعِيبًا.

وَكَـٰذَا وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ لَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُهُمَا بِمَعِيبَةٍ تُرَدُّ فِي النِّكَاحِ، فَإِنْ فَعَلَ فَكَمَا تَقَدَّمَ.

فَإِنْ رَضِيَتْ العَاقِلَةُ الكَبِيرَةُ مَجْبُوبًا أَوْ عِنِّينًا لَمْ تُمْنَعْ؛ لِأَنَّ الحَقَّ فِي الوَطْءِ لَهَا دُونَ غَيْرِهَا، بَلْ يَمْنَعُهَا وَلِيُّهَا العَاقِدُ مِنْ تَزَوُّجِ مَجْنُونٍ وَمَجْذُومٍ وَأَبْرَصَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ عَارًا عَلَيْهَا وَعَلَىٰ أَهْلِهَا، وَضَرَرًا يُخْشَىٰ تَعَدِّيهِ إِلَىٰ الوَلَدِ.

وَمَتَىٰ تَزَوَّجَتْ مَعِيبًا لَمْ تَعْلَمْهُ ثُمَّ عَلِمَتِ العَيْبَ بَعْدَ عَقْدٍ - لَمْ تُجْبَرُ عَلَىٰ فَسُخ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْر مَعِيبٍ حَالَ العَقْدِ ثُمَّ حَدَثَ بِهِ العَيْبُ بَعْدَهُ لَمْ يُجْبِرُهَا وَلِيُّهَا عَلَىٰ فَسْخِهِ إِذَا رَضِيَتْ بِهِ الْأَنَّ حَقَّ الوَلِيِّ فِي ابْتِدَاءِ العَقْدِ لَا فِي دَوَامِهِ.





بَابُ نِكَاحِ الكُفَّارِ

مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ، وحُكْمُهُ كَنِكَاحِ المُسْلِمِينَ فِي الصِّحَّةِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ وَالإيلَاءِ وَوُجُوبِ المَهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَالقَسْمِ وَالإِحْصَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُ, حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴿ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّالَّةُ الللللِّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُولِ الللللْمُ الللللْمُلْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللل

وَيُقَرُّونَ عَلَىٰ أَنْكَحَةٍ مُحَرَّمَةٍ مَا دَامُوا مُعْتَقِدِينَ حِلَّهَا فِي شَرْعِهِمْ، وَلَمْ يَرْتَفِعُ وا يُقَالِنَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ» (٢) وَلَمْ يَتْعَرَّضْ لَهُمْ فِي أَنْكِحَتِهِمْ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَسْتَبِيحُونَ نِكَاحَ مَحَارِمِهِمْ. بِخِلافِ مَا لا يَعْتَقِدُونَ حَلَّهُ فَلا يُقَرُّونَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دِينِهِمْ.

فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقَدْنَاهُ عَلَىٰ حُكْمِنَا بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، وَوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ مِنَّا، كَأَنْكِحَةِ المُسْلِمِينَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحَكُم بَيْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُمُ بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَه بَلْنُه بَلْنَه بَلْمُ فَيْتُهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَه بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَه بَلْنَهُم بَلْنَه بَلْنَهُم بَلْمَ بَلْنَهُم بَلْمُ بَلْهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُمْ بَلْنَهُمُ بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَهُم بَلْنَه بَلْنَه مِنْ فَالْمُ بَلْنَا لِمُسْلِقُ بَلْنَا لِلْنَالِقُ بَلْنِه مِنْ لَالِه مِنْ لِلْنَالِقُ بَلْنِهِ بَلْنَالِه مِنْ لَاللَّهِ بَلْنِهِ بِلْنَالِه مِنْ لَاللَّهِ بَلْنَالِه مُنْ لَاللَّهِ بَلْنَالِه مِنْ لَا لَهُ بَلْنَالِه مِنْ لَا لَهُ فَلْنَا لَهُ بَلْنَا لِلْنَالِهِ لِلْنَالِهِ فَلْنَالِهِ فَلْنَا لَهُ بَلْنَا لَهُ فَالْنَالِمُ لَلْنَالِهِ فَلْنَا لَهُ لَاللَّهِ فَالْنَالِمُ لَلْنَالِهُ فَلْمُ لَالْمُ لَلْنَالِهُ وَلِلْنَالِهُ فَلْمُ لَا لَالْمُلْمُ لَلْنَالِهُ لَلْمُ لَالْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَالْمُ لَلْمُ لَالْمُلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لَلْمِ لَلْمُ

وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَ العَقْدِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا، بِأَنْ تَلَفَّظَا بِالإِسْلَامِ

⁽١) حسن: رواه ابن شاذان (١/ ١٦٣)، وحسنه العلامة الألباني كِثَلِمُهُ في الإرواء (١٩١٤).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



دُفْعةً وَاحِدَةً، سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ أَسْلَمَ زَوْجُ الكِتَابِيَّةِ، فَهُمَا عَلَىٰ نِكَاحِهِمَا، وَلَمْ نَتَعَرَّضْ لِكَيْفِيَّةِ عَقْدِهِ لِمَا تَقَدَّمَ، مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رَضَاعٌ. وَإِنْ أَسْلَمَتِ الكِتَابِيَّةُ تَحْتَ زَوْجِهَا الكَافِرِ - كِتَابِيًّا أَوْ غَيْرَهُ - قَبْلَ الدُّخُولِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِكَافِرِ ابْتِدَاءُ نِكَاحٍ مُسْلِمَةٍ.

وَإِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الكِتَابِيَّيْنِ كَالوَثَنِيَّنِ أَوِ المَجُوسِيَّيْنِ، أَوْ أَسْلَمَ كِتَابِيِّ تَنَزَقَّجَ بِوَثَنِيَّةٍ أَوْمَجُوسِيَّةٍ، وَكَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ تَعَجَّلَتِ الفُرْقَةُ أَسْلَمَ كِتَابِيٍّ تَنَزَقَّجَ بِوَثَنِيَّةٍ أَوْمَجُوسِيَّةٍ، وَكَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ تَعَجَّلَتِ الفُرْقَةُ تَعْلَلَى: ﴿فَلَا اللَّهُ مَا إِلَى اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللللِهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُولِ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّ

وَلَهَا نِصْفُ المَهْرِ إِنْ أَسْلَمَ دُونَهَا، أَوْ سَبَقَهَا بِالإِسْلَامِ؛ لِمَجِيءِ الفُرْقَةِ مِنْ قِبَلِهِ كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا.

وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ الأَمْرُ إِلَى انْقِضَاءِ العِدَّةِ؛ لِحَدِيثِ مَالِكِ فِي المُوطَّاعِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِ صَفْوَانَ بَنِ أَمْيَةَ وَامْرَ أَيْهِ بِنْتِ الوَلِيدِ بْنِ المُغِيرَةِ نَحُقْ مِنْ شَهْرٍ، أَسْلَمَتْ يَوْمَ الفَتْحِ، وَبَنِ أَمَيَّةَ وَامْرَ أَيْهِ بِنْتِ الوَلِيدِ بْنِ المُغِيرَةِ نَحُقٌ مِنْ شَهْرٍ، أَسْلَمَتْ يَوْمَ الفَتْحِ، وَبَقِي صَفْوَانُ حَتَّىٰ شَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَهُو كَافِرٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ، فَلَمْ يُفَرِّقُ النَّبِيُ صَلَّالًا لَهُ عَلَيْهُ مَا، وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ الْمَرَأَتُهُ بِلَكِ النِّكَاحِ» (٧٠.

فَإِنْ أَسْلَمَ المُتَخَلِّفُ قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَعَلَىٰ نِكَاحِهِمَا لِمَا سَبَقَ.

⁽١)ضعيف:رواهمالك في: «الموطأ» (٢/ ٥٤٣/ ٤٤)، وضعفه العلامة الألباني رَجِّيَتُهُ في الإرواء (١٩١٩).



وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُ الآخَرُ حَتَّىٰ انْقَضَتِ العِدَّةُ تَبَيَّنَا فَسْخَهُ مُنْذُ أَسْلَمَ الأَوَّلُ مِنْهُمَا، لِاخْتِلَافِ الدِّينِ، وَلَا تَحْتَاجُ لِعِدَّةٍ ثَانِيَةٍ.

وَلَهَا نَفَقَةُ العِدَّةِ إِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَهُ وَلَوْ لَمْ يسلِمْ.

وَيَجِبُ المَهْرُ بِكُلِّ حَالٍ لِاسْتِقْرَارِهِ بِالدُّخُولِ.

وَإِنِ ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ هُمَا مَعًا قَبْلَ الدُّخُولِ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا نُتْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿لَا هُنَّ حِلُّ أَمَّمُ وَلَا هُمْ يَجِلُونَ لَمُنَّ ﴾ [المنتقفة : ١٠] وَلِا خْتِلَافِ دِينِهِمَا.

وَلَهَا نِصْفُ المَهْرِ إِنْ سَبَقَهَا بِالرِّدَّةِ، أَوِ ارْتَدَّ الزَّوْجُ وَحْدَهُ دُونِهَا؛ لِمَجِيءِ الفُرْقَةِ مِنْ جِهَتِهِ، أَشْبَهَ الطَّلَاقَ.

وَبَعْـدَ الدُّخُولِ تَقِـفُ الفُرْقَةُ عَلَىٰ انْقِضَاءِ العِـدَّةِ؛ لِأَنَّ الرِّدَّةَ اخْتِلَافُ دِينٍ بَعْدَ الإِصَابَةِ، فَلَا يُوجِبُ فَسْخَهُ فِي الحَالِ، كَإِسْلَامِ كَافِرَةٍ تَحْتَ كَافِرٍ.

وَإِنْ أَسْلَمَ الكَافِرُ وَتَحْتَهُ أَكْثُرُ مِنْ أَرْبَعِ فَأَسْلَمْنَ فِي عِدَّتِهِنَّ أَوْ لا، وَكُنَّ كِتَابِيَّاتٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ إِمْسَاكُهُنَّ، وَاخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا إِنْ كَانَ مُكَلَّفًا، وَإِلَّا فَحَتَّىٰ كِتَابِيَّاتٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ إِمْسَاكُهُنَّ، وَاخْتَارَ مِنْهُ وَلِيُهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلِيْهُ وَلَيْهُ وَلَا يَخْتَارُ عَنْهُ وَلِيْهُ وَلِيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَا يَخْتَارُ عَنْهُ وَلِيْهُ وَلِيْهُ وَلِيْهُ وَلَيْهُ وَلِيْهُ وَلَيْهُ وَلَا لَا أَوْلِلْ أَوْ الأَوْاخِرَ. وَسَوَاءٌ تَرَوَّجَهُنَّ فِي عَقْدِ وَمَقَامَهُ وَسَوَاءٌ تَرَوَّجَهُنَّ فِي عَقْدِ وَمَقَامَهُ وَسَوَاءٌ تَرَوَّجَهُنَّ فِي عَقْدِ

فَ إِنْ لَمْ يَخْتَرْ أُجْبِرَ بَحَبْسٍ، ثُمَّ تَعْزِيـرٍ لِيَخْتَارَ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى عَلَيْهِ، فَأُجْبِرَ عَلَىٰ الخُرُوجِ مِنْهُ كَسَائِرِ الحُقُوقِ.



وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُنَّ إِلَىٰ أَنْ يَخْتَارَ ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَةِ زَوْجَاتِهِ عَلَيْهِ ، وَقَبْلَ الاخْتِيَارِ لَمْ تَتَعَيَّنْ زَوْجَاتُهُ مِنْ غَيْرِهِنَّ بِتَفْرِيطِهِ ، وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُنَّ أَوْلَىٰ بِالنَّفَقَةِ مِنَ الأُخْرَىٰ.

وَيَكْفِي فِي الاخْتِيَارِ: أَمْسَكْتُ هَؤُلَاءِ، وَتَرَكْتُ هَؤُلَاء، وَنَحْوُهُ، كَـ: أَبْقَيْتُ هَؤُلَاءِ، وَبَاعَدْتُ هَؤُلَاءِ.

وَيَحْصُلُ الاخْتِيَارُ بِالوَطْءِ، فَإِنْ وَطِئَ الكُلَّ تَعَيَّنَ الأَرْبَعُ، الأَوَّلُ لِلْإِمْسَاكِ، وَمَا بَعْدَهُنَّ لِلتَّرْكِ.

وَيَحْصُلُ بِالطَّلَاقِ، فَمَنْ طَلَّقَهَا فَهِيَ مُخْتَارَةٌ؛ لِأَنَّ الوَطْءَ وَالطَّلَاقَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا فِي زَوْجَةٍ.





الصَّدَاقُ: هُوَ العِوَضُ المُسَمَّىٰ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ، وَمَا قَامَ مَقَامَهُ. يُقَالُ: أَصْدَقْتُ المَرْأَةَ وَمَهَرْتُهَا وَأَمْهَرْتُهَا.

وَالأَصْلُ فِيهِ: الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجْمَاعُ. أَمَّا الكِتَابُ، فَقُولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَاتُوا اللَّمَّا الْكِتَابُ، فَقُولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَاتُوا اللَّهَ اللَّهَ الْمَا اللَّهَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمٌ مُسَافِحِينَ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ بِالفَرِيضَةِ الَّتِي فَرَضَ الشِّنَةُ وَلَهُ صَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «مَا أَصْدَقْتَهَا؟ قَالَ: وَزْنَ اللهُ وَأَمَّا اللَّيْنَةُ وَلَهُ صَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «مَا أَصْدَقْتَهَا؟ قَالَ: وَزْنَ نَوْاةٍ مِنْ ذَهَبِ» (''. وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ مَشْرُوعِيَّتِهِ.

وَيُسَنُّ تَسْمِيتُهُ فِي العَقْدِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ يُزَوِّجُ وَيَتَزَوَّجُ كَذَلِكَ، وَلِأَنَّ تَسْمِيتَهُ أَفْطَعُ لِلنَّزَاعِ، وَلَيْسَتْ شَرْطًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَاجُنَاحَ عَلَيْكُورُ وَلِأَنَّ تَسْمِيتَهُ أَفْطَعُ لِلنَّزَاعِ، وَلَيْسَتْ مَسُوهُنَ أَوْ تَقْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [الثقة: ٢٣٦]. وَرُويَ أَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمٌ اللهَا مَهْرًا» ('').

وكُلُّ مَـا صَـحَّ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا أَوْ أُجْرَةً صَحَّ أَنْ يَكُـونَ مَهْرًا وَإِنْ قَلَّ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»(٣).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٤٨)، ومسلم (١٤٢٧).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢١١٧)،وصححه العلامة الألباني رَخِيَلتُهُ في الإرواء (١٩٢٤).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٣٥)، ومسلم (١٤٢٥).



وَعَنْ عَائِشَةَ سَجَالِئُهُمَا مَرْفُوعًا: «أَعْظُمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ مُؤْنَةً»^(٬).

فَإِنْ لَمْ يُسَمِّ مَهْرًا أَوْ سَمَّىٰ مَهْرًا فَاسِدًا كَخَمْرٍ، صَحَّ العَقْدُ، وَوَجَبَ مَهْرُ المِثْلِ؛ لِأَنَّ المَرْأَةَ لَا تُسَلَّمُ إِلَّا بِبَدَلِ، وَلَمْ يُسَلَّمْ البَدَلَ، وَتَعَذَّرَ رَدُّ العِوَضِ، لِصَحَّةِ النَّكَاح، فَوَجَبَ بَدَلُهُ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ شَـيْءٍ مِنَ القُرْآنِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الفُرُوجَ لَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بِالأَمْوَالِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَن تَسْتَغُواْإِأَمْوَلِكُمْ ﴾ [الشَّنَّة : ٢٠].

وَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طُولًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَتِ الْمُحْصَنَتِ ﴾ [الشَيَّة : ١٥] والطَّوْلُ: المَالُ، وَلِأَنَّ تَعْلِيمَ القُرْآنِ لَا يَقَعُ إِلَّا قُرْبَةً لِفَاعِلِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ صَدَاقًا، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ. وَإِنْ أَصْدَقْهَا تَعْلِيمَ مُعَيَّنٍ مِنْ فِقْهٍ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ شِعْرٍ مُبَاحٍ، أَوْ أَدَبٍ كَنَحْوٍ وَصَرْفٍ وَبَيَانٍ وَلُغَةٍ مُعَيَّنٍ مِنْ فِقْهٍ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ شِعْمٍ مُبَاحٍ، أَوْ أَدَبٍ كَنَحْوٍ وَصَرْفٍ وَبَيَانٍ وَلُغَةٍ وَنَحْوِهَا، أَوْ صَنْعَةً صَحَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَنْفَعَةٌ مَعْلُومَةٌ ، كَرِعَايَةٍ غَنَدِهَا مُدَّةً مَعْلُومَةً ، وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ مَعْلُومٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ عَنْ شُعَيْبٍ لِمُوسَىٰ: ﴿ إِنِّ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى النَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْحَدِيقِ الْعَبْوِي الْمُحَلِّ الْمَعْنُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَنْ الْحَدْلِ الْمَعْنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُحَلِّ الْمُولَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْعُولُ الْمُؤْلِقُ الْعَوْلُ الْعَوْلُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِيقُ الْمُؤْلِ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللْمُعْلِقُ اللْعُلِي الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُعْلِي اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۰۰٦)، والترمذي (۱۱۱٤)، والنسائي (۳۳٤۹)، وابن ماجه (۱۸۸۷)، وأحمد (۱/ ٤٠)، وصححه العلامة الألباني رَحِيَّللهُ في الإرواء (۱۹۲۷).

⁽٢) ضعيف: رواه أحمد (٦/ ١٤٥)، وضعفه العلامة الألباني كَيْلَيْهُ في الإرواء (١٩٢٨).



وَيُشْتَرَطُ العِلْمُ بِالصَّدَاقِ، فَلَوْ أَصْدَقَهَا دَارًا، أَوْ دَابَّةً، أَوْ ثَوْبًا مُطْلَقًا، بِأَنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ، وَلَمْ يَصِفْهُ، أَوْ خِدْمَتَهَا مُدَّةً فِيمَا شَاءَتْ، أَوْ مَا يُثْمِرُ شَجَرُهُ مُطْلَقًا أَوْ فِي عَنْ التَّسْمِيةُ -؛ لِجَهَالَةِ فِي هَذَا العَامِ، أَوْ حَمْلَ دَابَّتِهِ - لَمْ يَصِحَّ الإصْدَاقُ - أَيْ: التَّسْمِيةُ -؛ لِجَهَالَةِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ قَدْرًا وَصِفَةً، وَالغَوَرُ فِيهَا كَثِيرٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لا يُحْتَمَلُ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى النَّزَاعِ، إِذْ لا أَصْلَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ بِالعَقْدِ؛ لِأَنَّ المَرْأَةَ لا تُسَلّمُ إِلَى النَّزَاعِ، وَلَمْ يُسَلِّمُ البَدَلَ، وَتَعَذَّرَ رَدُّ العِوضِ فَوجَبَ بَدَلُهُ.

وَلا يَضُرُّ جَهْلٌ يَسِيرُ ، فَلَوْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ ، أَوْ دَابَّةً مِنْ دَوَابِّهِ ، أَوْ فَرَسًا مِنْ خَيْلِهِ وَنَحُوه ، أَوْ قَمِيصًا مِنْ قُمْصَانِهِ صَحَّ ، وَلَهَا أَحَدُهُمْ بِقُرْعَة ؛ لِأَنَّ الجَهَالَةَ فِيهِ يَسِيرَةٌ ، وَيُمْكِنُ التَّغِينُ فِيهِ بِقُرْعَة ، وَلِأَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ مَهْرِ مِثْلِهَا صَحَّ عَلَىٰ كَثْرُةِ الجَهْلِ ، فَهَذَا أَوْلَىٰ .

وَإِنْ أَصْدَقَهَا قِنْطَارًا مِنْ نَحْوِ زَيْتٍ أَوْ قَفِيزًا مِنْ نَحْوِ بُرٍّ فَلَهَا الوَسَطُ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا طَلَاقَ زَوْ جَتِهِ لَمْ يَصِحَ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ و تَعَظَّيُهَا مَرْ فُوعًا: «لَا يَحِلُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً بِطَلَاقِ أُخْرَى »(١). وَلَأَنَّ خُرُوجَ البُضْعِ مِنْ الزَّوْجِ يَحِلُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً بِطَلَاقِ أُخْرَى »(١). وَلَأَنَّ خُرُوجَ البُضْعِ مِنْ الزَّوْجِ لَيْسَ بِتَمَوُّلٍ، فَهُو كَمَا لَوْ أَصْدَقَهَا نَحْوَ خَمْرٍ، وَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا لِفَسَادِ التَّسْمِيةِ. وَلِينَ أَصْدَقَهَا أَلْفًا إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا، وَأَلْفَيْنِ إِنْ كَانَ مَيْتًا، وَجَبَ مَهْرُ وَإِنْ أَصْدَقَهَا أَلْفًا إِنْ كَانَ مَيْتًا، وَجَبَ مَهْرُ

 ⁽١) ضعيف: رواه أحمد (٢/ ١٧٦)، والطبراني كما في مجمع الزوائد (٤/ ٨٢) قال الهيشمي: فيه
ابـن لهيعة وحديثه حسـن وبقية رجال أحمد رجـال الصحيح، وضعف العلامة الألباني
كَيْرَاتُهُ في الإرواء (١٩٣١).



المِثْلِ؛ لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ لِلجَهَالَةِ إِذَا كَانَتْ حَالَةُ الأَبِ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا فِي مَوْتِ أَبِيهَا غَرَضٌ صَحِيحٌ.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ: إِنْ كَانَ لِي زَوْجَةٌ بِأَلْفَيْنِ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لِي زَوْجَةٌ بِأَلْفَيْنِ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لِي زَوْجَةٌ بِأَلْفَيْنِ مَنْ ضَرَّةٍ مِنْ أَكْبَرِ أَغْرَاضِهَا بِأَلْفِ، يَصِحُ النِّكَاحُ بِالمُسَمَّىٰ؛ لِأَنَّ خُلُوَّ المَرْأَةِ مِنْ ضَرَّةٍ مِنْ أَكْبَرِ أَغْرَاضِهَا المَقْصُودَةِ لَهَا، وَكَذَا إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ أَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ دَارِهَا، وَأَلْفٍ إِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا.

وَإِذَا أَجَّلَ الصَّدَاقَ أَوْ بَعْضَهُ، كَنِصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ صَحَّ التَّأْجِيلُ، فَإِنْ عَيَّنَ أَجَلًا أُنِيطَ بِهِ، وَإِلَّا يُعَيِّنَا أَجْلًا بَلْ أَطْلَقَا، فَمَحِلَّهُ الفُرْقَةُ البَائِنَةُ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ عَمَلًا بِالعُرْفِ وَالعَادَةِ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا خَمْرًا، أَوْ خِنْزِيرًا، أَوْ مَالًا مَغْصُوبًا يَعْلَمَانِهِ- لَمْ يَصِحَّ المُمُسَمَّىٰ وَصَحَّ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ فَسَادَ العِوَضِ لَا يَزِيدُ عَلَىٰ عَدَمِهِ، وَلَوْ عُدِمَ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ، فَكَذَا إِذَا فَسَدَ، وَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ صَحَّ النِّكَاحُ، وَلَهَا قِيمَتُهُ يَوْمَ العَقْدِ لِرِضَاهَا بِهِ، وَتَسْلِيمُهُ مُمْتَنعٌ، فَوَجَبَ الانْتِقَالُ إِلَى قِيمَتِهِ يَوْمَ العَقْدِ، وَلا تَسْتَحِقُّ مَهْرَ المِثْلِ لِعَدَمِ رِضَاهَا بِهِ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا عَصِيرًا فَبَان خَمْرًا صَحَّ العَقْدُ، وَلَهَا مِثْلُ العَصِيرِ لِأَنَّهُ مِثْلِيٍّ، فَالمِثْلُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ القِيمَةِ، وَلِهَذَا يُضْمَنُ بِهِ فِي الإِتْلَافِ.



وَإِنْ وَجَدَتِ المَهْرَ المُبَاحَ مَعِيبًا خُيِّرَتْ بَيْنَ إِمْسَـاكِهِ مَعَ أَرْشِـهِ وَبَيْنَ رَدِّهِ وَأَخْذِ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوَّمًا، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا ثَوْبًا وَعَيَّنَ ذَرْعَهُ فَبَانَ أَقَلَ خُيِّرَتْ بَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ قِيمَةِ مَا نَقَصَ وَبَيْنَ رَدِّهِ وَأَخْذِ قِيمَةِ المَجمِيعِ. وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ أَلْفِ لَهَا وَأَلْفِ لِأَبِيهَا، أَوْ عَلَىٰ أَنْ الكُلَّ لِلأَبِ صَحَّتِ التَّسْمِيةُ؛ لِأَنَّ لِلوَالِدِ الأَخْذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ - كَمَا تَقَدَّم -، وَيمْلِكُهُ الأُبُ بِالقَبْضِ مَعَ النَيَّةِ.

فَلَوْ طَلَّقَ الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ القَبْضِ - أَيْ قَبْضِ الزَّوْجَةِ الأَلْفَ وَأَبِيهَا، وَكَذَا إِذَا شَرَطَ الكُلَّ لَهُ وَقَبَضَهُ وَأَبِيهَا الأَلْفَ - رَجَعَ عَلَيْهَا بِالأَلْفِ دُونَ أَبِيهَا، وَكَذَا إِذَا شَرَطَ الكُلَّ لَهُ وَقَبَضَهُ بِالنَّيَّةِ، ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِقَدْرِ نِصْفِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَىٰ الأَبِ النَّيَّةِ، ثُمَّ طَلَّقِ وَالمُطَلَّقةِ - لِأَنَّا قَدَّرْنَا أَنَّ الجَمِيعَ صَارَ لَهَا، ثُمَّ أَخَذَهُ الأَبُ مِنْهَا، فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا قَبَضَتُهُ ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْهَا.

وَلَوْ شُرِطَ الصَّدَاقُ أَوْ بَعْضُهُ لِغَيْرِ الأَبِ كَالجَدِّ وَالأَخِ فَكُلُّ المُسَمَّىٰ لِلزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ عِوَضُ بُضْعِهَا، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.





فَصْلٌ فِي التَّزَوُّج بِدُونِ صَدَاقِ المِثْلِ

وَلِـ لْأَبِ تَزْوِيجُ بِنْتِهِ مُطْلَقًا بِخُـرًا أَوْ ثَيّبًا بِدُونِ صَـدَاقِ مِثْلِهَا، وَإِنْ كَرِهَتْ لِقَوْلِ عُمَرَ وَكَانَ ذَلِـكَ بِمَحْضَرِ مِنَ لِقَوْلِ عُمَرَ تَعَلِظُتُهُ: «لا تُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ» (١٠. وَكَانَ ذَلِـكَ بِمَحْضَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ، فَكَانَ اتَّفَاقًا مِنْهُمْ عَلَىٰ أَنْ يُنزَقِّجَ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ دُونَ صَدَاقِ المِثْل.

وَزَقَجَ سَعِيدُ بْنُ المَسَيِّبِ لِحُمَّلَهُ ابْنَتَهُ بِدِرْهَمَيْنِ ۖ، وَهُوَ مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ نَسَبًا وَعِلْمًا وَدِينًا، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُمَا لَيْسَا مَهْرَ مِثْلِهَا.

وَلِأَنَّ المَقْصُودَ مِنَ النِّكَاحِ السَّكَنُ وَالازْدِوَاجُ، وَوَضْعُ المَرْأَةِ فِي مَنْصِبٍ عِنْدَ مَنْ يَكْفِيهَا وَيَصُونُهَا، وَيُحْسِنُ عِشْرَتَهَا دُونَ العِوَضِ، وَالظَّاهِرُ مِنَ الأَبِ مَعَ شَفَقَتِهِ أَنَّهُ لا يُنْقِصُهَا مِنْ صَدَاقِهَا إِلَّا لِتَحْصِيلِ المَعَانِي المَقْصُودَةِ بِالنِّكَاحِ.

وَلا يَلْزَمُ أَحَدًا تَتِمَّتُهُ - لا الزَّوْجَ وَلا الأَبَ - لِصِحَّةِ التَّسْمِيّةِ.

وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُ الأَبِ بِإِذْنِهَا مَعَ رُشْدِهَا صَحَّ وَلَا اعْتِرَاضَ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَهَا وَقَدْ أَسْقَطَتْهُ.

⁽۱) صحيح: رواه الدارمي (۲۲۰)، وابن ماجه (۱۸۸۷)، والبيهقي في: «الكبرئ» (۷/ ۲۳۳)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَّلَهُ في مختصر الإرواء (۱۹۳۲).

 ⁽٦) صحيح: رواه سعيد بن منصور في: «سننه» (١/ ٨٩)، وابن سعد في الطبقات (٥/ ١٣٨)، وأبو
 نعيم في حلية الأولياء (٢/ ١٦٧).



وَإِنْ زَوَّجَهَا بِدُونِ إِذْنِهَا لَزِمَ الزَّوْجَ تَتِمَّتُهُ - أَيْ: مَهْر المِثْلِ - لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهَا، فَوَجَبَ عَلَىٰ الزَّوْجِ مَهْرُ المِثْل.

فَإِنْ قَدَّرَتْ لِوَلِيِّهَا مَبْلغًا فَزَوَّجَهَا بِدُونِهِ ضَمِنَ النَّقْصَ، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ المِثْل.

وَإِنْ ذَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْ رِ المِثْلِ أَوْأَكُثْرَ صَحَّ لازِمًا؛ لِأَنَّ المَرْأَةَ لَمْ تَرْضَ بِدُونِهِ، وَقَدْ تَكُونُ الصَّلَاقُ اللَّبْنِ فِي بَذْلِ الزِّيَادَةِ، وَيَكُونُ الصَّلَاقُ فِي فَرْضَ بِدُونِهِ، وَيَكُونُ الصَّلَاقُ فِي فَرْضَ بِدُونِ إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ فِي العَقْدِ.

وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الأَبُ؛ لِأَنَّ الأَبَ نَائِبٌ عَنْهُ فِي التَّزْوِيجِ، وَالنَّائِبُ لَا يَلْزَمُهُ مَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ كَالوَكِيل، فَإِنْ ضَمِنَهُ غَرِمَهُ.

وَإِنْ زَوَّجَ ابْنَهُ، فَقِيلَ لَهُ: ابْنُكَ فَقِيرٌ، مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ الصَّدَاقُ؟! فَقَالَ: عِنْدِي، لَزِمَهُ المَهْرُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ضَامِنًا بِذَلِكَ، وَكَذَا لَوْ ضَمِنَهُ غَيْرُ الأَبِ.

وَلَيْسَ لِـلاَّبِ قَبْضُ صَـدَاقِ بِنْتِهِ الرَّشِـيدَةِ، وَلَـوْ بِكُـرًا إِلَّا بِإِذْنِهَا؛ لِأَنَّهَا المُتَصَرِّفَةُ فِي مَالِهَا، فَاعْتُبِرَ إِذْنُهَا فِي قَبْضِهِ كَثَمَنِ مَبِيعِهَا.

فَإِنْ أَقْبَضِهُ الزَّوْجُ لِأَبِيهَا لَمْ يَبْرَأْ، وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ، وَرَجَعَ هُوَ عَلَىٰ أَبِيهَا. وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ رَشِيدَةٍ سَلَّمَهُ إِلَىٰ وَلِيِّهَا فِي مَالِهَا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَهَا، فَأَشْبَهَ ثَمَنَ مَبِيعِهَا.

وَيَجُوزُ لِأَبِي المَرْأَةِ أَنْ يَشْتَرِطَ بَعْضَ الصَّدَاقِ أَوْ كُلَّهُ لِنَفْسِهِ إِنْ صَحَّ تَمَلُّكُهُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي قِصَّةِ شُعَيْبٍ: ﴿عَلَىٰ أَنتَأَجُرَفِ ثَمَنِيَ حِجَجٌ ﴾ [السَّنِيُّ : ٢٧] فَجَعَلَ الصَّدَاقَ الإَجَارَةَ عَلَىٰ رِعَّايَةِ غَنَمِهِ، وَهُوَ شَرْطٌ لِنَفْسِهِ.



فَصْلٌ فِي تَمَلُّكِ المَرْأَةِ جَمِيعَ الصَّدَاقِ بِالعَقْدِ

وَتَمْلِكُ الزَّوْجَةُ جَمِيعَ المُسَمَّىٰ بِالعَقْدِ كَالبَيْعِ؛ لِحَدِيثِ: «إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِزَارَكَ جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَ لَكَ» (() وَلَأِنَّ النِّكَاحَ عَقْدٌ يَمْلِكُ فِيهِ المُعَوِّض بِالعَقْدِ، فَمَلَكَ بِهِ العِوَضَ كَامِلًا، وَسُقُوطُ نِصْفِهِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَمْنَعُ وُجُوبَ جَمِيعِهِ بالعَقْدِ.

وَلَهَا نَمَاؤُهُ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا مُتَمَيِّزًا مِنْ حِين العَقْدِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ مِلْكِهَا، وَلِحَدِيثِ: «الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ».

وَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهِ بِبَيْعٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهَا، إِلَّا نَحْوَ مَكِيل قَبْلَ قَبْضِهِ. وَضَمَانُهُ وُنَقْصُهُ عَلَيْهَا لِتَمَامِ مِلْكِهَا عَلَيْهِ، إِلَّا نَحْوَ مَكِيل.

إِنْ لَمْ يَمْنَعْهَا قَبْضَهُ، فَإِنْ مَنَعَهَا ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ كَالغَاصِبِ بِالمَنْع.

وَعَلَيْهَا زَكَاةُ المُعَيَّنِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ مِنَ العَقْدِ، وَحَوْلُ المُبْهَمِ مِنْ

وَإِنْ أَقْبَضَهَا الصَّدَاقَ، ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوِ الخَلْوَةِ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًّا، وَلَمْ يَزِدْ وَلَمْ يَنْقِيضْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضَّتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [النَّق : ٢٣٧].

وَإِنْ كَانَ قَـدْ زَادَ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً كَحَمْلِ وَوِلادَةٍ، فَالزِّيَادَةُ لَهَا؛ لِأَنَّهَا نَمَاءُ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٠٣٠)، ومسلم (١٤٢٥).



مِلْكِهَا، وَيَرْجِعُ فِي نِصْفِ الأَصْلِ لِعَدَمِ مَا يَمْنَعُهُ.

وَإِنْ كَانَ تَالِفًا رَجَعَ فِي المِثْلِيِّ بِنِصْفِ مِثْلِهِ، وَفِي المُتَقَوِّمِ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ يَوْمَ العَقْدِ، وَيُشَارِكُ بِمَا يَرْجِعُ بِهِ الغُرَمَاءَ كَسَائِرِ الدُّيُونِ.

وَالَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ لَا وَلِيُّ الصَّغِيرَةِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «وَلِيُّ العَقْدِ الزَّوْجُ» ((). وَلَأِنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ بَعْدَ العَقْدِ هُوَ الزَّوْجُ؛ لِتَمَكَّنِهِ مِنْ قَطْعِهِ وَإِمْسَاكِهِ، وَلَيْسَ إِلَىٰ الوَلِيِّ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَن تَعْفُوۤا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [الثَّة: ٢٣٧].

وَالعَفْوُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ: هُوَ عَفْوُ الزَّوْجِ مِنْ حَقِّهِ، وَأَمَّا عَفْوُ الوَلِيِّ عَنْ مَالِ المَرْأَةِ فَلَيْسَ هُوَ أَقْرَب لِلتَّقْوَىٰ.

فَإِذَا طَلَّقَ قَبْلَ الدُّحُولِ: فَأَيُّ الزَّوْجَيْنِ عَفَا لِصَاحِبِهِ عَمَا وَجَبَ لَهُ مِنْ نِصْفِ المَهْرِ، وَهُوَ جَائِزُ التَّصَرُّفِ - بِأَنْ كَانَ مُكَلَّفًا رَشِيدًا - بَرِئَ مِنْهُ صَاحِبُهُ ؟ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ ا وَيَعْفُواْ ٱلَذِي بِيَدِهِ - عُقْدَةُ الذِّكَاحُ ﴾ [الثَّقَ : ٢٣٧].

وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىءٍ مِّنَهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيتَ مَّ مِيْنَا ﴿ اللَّهُ اللّ

وَإِنْ وَهَبَتْهُ صَدَاقَهَا قَبْلَ الفُرْقَةِ، ثُمَّ حَصَلَ مَا يُنَصِّفُهُ، كَطَلَاقٍ وَخُلْعٍ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِبَدَٰلِ نِصْفِهِ.

وَإِنْ حَصَلَ مَا يُسْقِطُهُ كَرِدَّتِهَا، وَرَضَاعِهَا مَنْ يَنْفَسِخُ بِهِ نِكَاحُهَا، وَلِعَانِهَا،

⁽١) ضعيف: رواه الدارقطني في سننه (١/ ٣٢١)، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٩٣٥).

كِتَابُ الصَّدَاق/فَصَلَّ فِي تَمَلُّكِ المُزَأَةِ جَمِيعَ الصَّدَاقِ بِالعَقْدِ ﴿ الْمُ الْحُكُ الْ

وَفَسْخِهِ لِعَيْبِهَا، وَفَسْخِهَا لِعَيْبِهِ، أَوْ إِعْسَارِهِ، أَوْ عَدَمِ وَفَائِهِ بِشَرْطٍ شُرِطَ عَلَيْهِ فِي النِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ، رَجَعَ بِبَدَلِ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ عَوْدَ نِصْفِ الصَّدَاقِ أَوْ كُلِّهِ إِلَىٰ النِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ، رَجَعَ بِبَدَلِ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ عَوْدَ نِصْفِ الصَّدَاقُ أَوْلًا، فَأَشْبَهَ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ أَو الرِّدَّةِ، وَهُمَا غَيْرُ الجِهةِ المُسْتَحقَّةِ بِهَا الصَّدَاقُ أَوَّلًا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَبْرًا إِنْسَانٌ آخَرَ مِنْ دَيْنِ، ثُمَّ ثَبَتَ لَهُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَكَمَا لَوِ الشَّرَاهُ مِنْ زَوْجَتِهِ، ثُمَّ طَلَقَهَا أَوِ ارْتَدَّتْ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِبَدَلِ نِصْفِهِ أَوْ كُلِّهِ.





فَصْلٌ فِيمَا يُسْقِطُ الصَّدَاقَ وَيُنَصِّفُهُ وَيُقَرِّرُهُ

يَسْقُطُ كُلُّ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى الْمُتْعَةَ، أَيْ: وَلَا يَجِبُ مُتْعَةٌ بَدَلًا عَنْهُ بِما يَلِي:

١- بِفُرْقَةِ اللِّعَانِ: لِأَنَّ الفَسْخَ مِنْ قِبَلِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَمَّ لِعَانُهَا.

٧- وَبِفَسْ خِهِ لِعَيْبِهَا: لِتَكَفِ المُعَ وَّضِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، فَسَقَطَ العِ وَضُ كُلُّهُ: كَتَكَفِ مَبِيعٍ بِنَحْوِ كَيْلٍ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ. وَبِفُرْقَةٍ مِنْ قِبَلِهَا: كَفَسْ خِهَا لِعَيْبِهِ، كُلُّهُ: كَتَكَفِ مَبِيعٍ بِنَحْوِ كَيْلٍ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ. وَبِفُرْقَةٍ مِنْ قِبَلِهَا: كَفَسْ خِهَا لِعَيْبِهِ، وَإِسْلَامِهَا تَحْتَ كُافِهَا؛ وَهِيَ المُسْتَحقَّةُ لِلصَّدَاقِ، فَسَقَطَ بِهِ.

وَيَتَنَصَّفُ بِالفُرْقَةِ مِنْ قِبَلِ الرَّوْجِ: كَطَلَاقِهِ، وَخُلْعِهِ، وَإِسْلَامِهِ، وَرِدَّتِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَ وَقَدْ فَرَضْتُمْ أَمُنَّ فَرِيضَةً فَرَصْتُمُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [الثقة: ٣٧] الآية.

وَقِيسَ عَلَيْهِ سَائِرُ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

وَكَوَطْءَ أَبِي الزَّوْجِ، أَوْ ابْنَةِ الزَّوْجَةِ، وَكَذَا لَوْ طَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَىٰ مُؤْلٍ قَبْلَ دُخُولٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لِلزَّوْجَةِ فِي ذَلِكَ، فَيَسْقُطُ بِهِ صَدَاقُهَا، وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ بِمَا لَزِمَهُ عَلَىٰ المُفْسِدِ؛ لِأَنَّهُ قَرَّرَهُ عَلَيْهِ.

وَيُقَرِّرُهُ كَامِلًا مَا يَلِي:

١- مَوْتُ أَحَدِهِمَا: لِبُلُوغِ النِّكَاحِ نَهَايَتَهُ، فَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ الاسْتِيفَاءِ فِي تَقْرِيرِ المَهْرِ، وَلِأَنَّهُ أَوْجَبَ العِدَّةَ فَأَوْجَبَ كَمَالَ المَهْرِ كَالدُّخُولِ، وَلِحَدِيثِ بِرْوَعَ، وَيَأْتِي.

٢- وَبِوَطْءِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ: لِأَنَّهُ اسْتَوْفَىٰ المَقْصُودَ فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عِوَضُهُ.

٣- وَبِلَمْسِهِ لَهَا، وَنَظَرِهِ إِلَىٰ فَرْجِهَا لِشَهْوَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ
 مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ ﴾ [الثقة: ٢٣٧] الآية، وَحَقيقةُ اللَّمْسِ الْتِقَاءُ البَشْرَتَيْنِ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا وَجَبَ الصَّدَاقُ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ "``. وَبِطَلاَقِهَا فِي مَرَضٍ تَرِثُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا عِدَّةُ الوَفَاةِ إِذًا، وَمُعَامَلَةً لَهُ بِضِدٍ قَصْدِهِ، كَالفَارِّ بِالطَّلاقِ مِنَ الإِرْثِ، وَالقَاتِلِ.

١- وَبِتَقْبِيلِهَا، وَلَوْ بِحَضْرَةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ اسْتَمْتَاعِ أَشْبَهَ الوَطْءَ.

٥- وَبِخَلُوتِهِ بِهَا عَنْ مُمَيِّزٍ، إِنْ كَانَ يَطَأُ مِثْلُهُ كَابْنِ عَشْرٍ فَأَكْثَر، وَيُوطَأُ مِثْلُهَا كَبِنْتِ تِسْعِ فَأَكْثَر، مَعَ عِلْمِهِ بِهَا وَلَمْ تَمْنَعْهُ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْهَا.

رَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ وَالأَثْرَمُ عَنْ ذُرَارَةَ بْنِ أَوْفَىٰ قَالَ: «قَضَى الخُلْفَاءُ

⁽١) ضعيف: رواه الدارقطني (٤/ ٤٧٣)، وضعفه العلامة الألباني رَحِيَّللهُ في الإرواء (١٩٣٦).



الرَّاشِدُونَ المَهْدِيُّونَ أَنَّ مَنْ أَغْلَقَ بَابًا، أَوْ أَرْخَىٰ سِتْرًا، فَقَدْ وَجَبَ المَهْرُ، وَوَجَبَ المَهْرُ،

وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنِ الأَحْنَفِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَلِيٍّ ١٠٠.

وَهَذِهِ قَضَايَا اشْتُهِرَتْ، وَلَمْ يُخَالِفْهُمْ أَحَدٌ فِي عَصْرِهِمْ، فَكَانَ كَالإِجْمَاعِ. وَلِأَنَّهَا سَلَّمَتْ نَفْسَهَا التَّسْلِيمَ الوَاجِبَ عَلَيْهَا، فَاسْتَقَرَّ صَدَاقُهَا.



⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٧/ ٢٥٥، ٢٥٦)، وصححه العلامة الألباني رَجَّاللهُ في الإرواء (١٩٣٧).

⁽٢) صحيح لغيره: رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٦/ ٢٥٦) رقم (١٠٨٦٣) وفي إسناده معمر (متكلم في روايته عن قتادة)، ورواه ابن أبي شيبة في: «المصنف»(١/ ٢٣٥) رقم (١٦٩٦٤)، بإسناد صحيح، قال حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن سالم عن الشعبي عن عمر وعلى قالا: إذا أرخى سترًا، أو خلى وجب المهر وعليها العدة.



فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الزَّوْجَيْنِ فِي الصَّدَاقِ

وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ أَوْ وَلِيُّهُمَا أَوْ وَرَثَتُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَلِيُّ الآخرِ أَوْ وَرَثَتُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَلِيُّ الآخرِ أَوْ وَارِثُهُ وَرَثَتُهُ فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ أَوْ جَنْسِهِ أَوْ مَا يَسْتَقِرُّ بِهِ، فَقَوْلُ الزَّوْجِ أَوْ وَلِيُّهُ أَوْ وَارِثُهُ بِيمِينِهِ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ، لِحَدِيبِ: «البَيِّنَةُ عَلَىٰ المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ» (البَيِّنَةُ عَلَىٰ المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ» (البَيِّنَةُ عَلَىٰ عَلَيْهِ.

وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ أَوْ تَسْمِيَةِ المَهْرِ، بِأَنْ قَالَ: لَمْ أُسَمِّ لَكَ مَهْرًا، وَقَالَتْ: بَلْ سَمَّيْتَ لِي قَدْرَ مَهْرِ المِثْلِ، فَالقَوْلُ قَوْلُهَا أَوْ وَارِثِهَا؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ القَبْض، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ تَسْمِيتُهُ.

وَإِنْ تَزَوَّجِهَا بِعَقْدَيْنِ عَلَىٰ صَدَاقَيْنِ - سِرٌ وَعَلانِيَة - أُخِذَ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ السِّرُّ أَكْثَرَ فَقَدْ وَجَبَ بِالعَقْدِ، وَلَمْ يُسْقِطُهُ العَلانِيَةُ، وَإِنْ كَانَ السِّرُّ أَكْثَرَ فَقَدْ بَذَلَ لَهَا الزَّائِذَ فَلَزِمَهُ، كَمَا لَوْ زَادَهَا فِي صَدَاقِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْعَلَانِيَةُ أَكْثَرَ فَقَدْ بَذَلَ لَهَا الزَّائِذَ فَلَزِمَهُ، كَمَا لَوْ زَادَهَا فِي صَدَاقِهَا بَعْدَ تَمَامِ العَقْدِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَاتُوهُمُنَ أُجُورَهُم ﴿ وَيَضَةً وَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا الْعَقْدِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَاتُوهُمُنَ أُجُورَهُم ﴿ وَالنَّهُ الْمَامِ الْمُعَلِيمَا الْعَلَىٰ اللهُ اللَّهُ الْمُعَلِيمُ الْعَلَىٰ اللهُ المُؤْلِنَ اللهُ الل

وَهَدِيَّةُ الزَّوْجِ لَيْسَتْ مِنَ المَهْرِ، فَمَا قَبْلَ العَقْدِ إِنْ وَعَدُّوهُ وَلَمْ يَفُوا رَجَعَ بِهَا، فَإِنْ كَانَ الإِغْرَاضُ مِنْهُ أَوْ مَاتَتْ فَلَا رُجُوعَ لَهُ.

وَتُرَدُّ الهَدِيَّةُ فِي كُلِّ فُرْقَةٍ اخْتِيَارِيَّةٍ مُسْقِطَةٍ لِلْمَهْرِ، كَفَسْخ لِعَيْبٍ وَنَحْوِهِ

⁽١) صحيح: وسيأتي.



قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لِدَلَالَةِ الحَالِ عَلَىٰ أَنَّهُ وَهَبَ بِشَرْطِ بَقَاءِ العَقْدِ، فَإِذَا زَالَ مَلَكَ الرُّجُوعَ كَالْهِبَةِ بِشَرْطِ الثَّوَابِ.

وَتَثْبُتُ كُلُّ الهَدِيَّةِ لِلزَّوْجَةِ مَعَ مُقَرِّرٍ لَهُ- أَيْ المَهْر- كَوَطْءٍ وَخَلْوَةٍ.

أَ**وْ لِنِصْفِهِ كَطَلَاقِ وَنَحْوِهِ؛** لِأَنَّهُ المُفَوِّتُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِي الهَدِيَّةِ إِذَنْ؛ لِأَنَّ زَوَالَ العَقْدِ لَيْسَ مِنْ قِبَلِهَا.





فَصْلٌ فِي تَفْوِيضِ المَهْرِ

يَصِحُّ تَفْوِيضُ البُضْعِ، بِأَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ المُجْبَرَةَ بِلَا مَهْرٍ، أَوْ تَأْذَنَ المُراَّةُ لِوَلِيِّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا بِلَا مَهْرٍ، فَيَصِحُّ العَقْدُ وَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن قَسُوهُنَ وَقَدْ فَرَضَّتُمْ أَهُنَّ فَرِيضَةً فَيضَفُ مَا فَرَضْتُمُ ﴾ [الثَّقَة: ٢٣٦]. أي أو مَا لَم تَفْرضُوا لَهُنَّ فَريضَةً.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ نَعِظَيْهُ: ﴿ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، وَلَمْ يَهْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَىٰ مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا صَدَاقُ نِسَائِهَا، لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَىٰ مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا صَدَاقُ نِسَائِهَا، لَا وَحُسَ وَلا شَعِيلُ، فَقَالَ: قَضَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ فِي بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ – امْرَأَةٍ مِنْا – مِثْلَ مَا قَضَيْتُ ﴿ أَنَّ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ عَلَيْهُ : ﴿ أَنَّ النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَا لَوْمُ اللهُ عَلْ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ وَعَلَيْهُ وَسَلَمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ أَنْ النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنْ النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ أَنْ النَّبِي صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنْ النَّبِي صَلَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ أَنْ النَّبِي صَلَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ أَنْ النَّبِي صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى مَا يَشَاءُ فَلُهُ مَا عَلَى اللهُ مَا عَلَى مَا يَشَاءُ فِا قَالُ اللهُ عَلَى مَا عَلَى المَا عَلَى مَا يَشَاءُ عِمَاتُهُ الْمُعْ اللهُ اللهُ عَلَى مَا يَشَاءُ عِمَاتُهُ الْمَعْ اللهُ عَلَى مَا يَشَاءُ وَلَهُ الْمَالِيَةُ أَلْفِي الْكَالَةُ وَلَعُلَى مَا يَشَاءُ وَلِي صَلَالَةً وَلَا عَلَى مَا يَشَاءُ عَلَى مَا يَشَاءُ وَلَاهُ اللهُ عَلَى مَا يَشَاءُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى مَا يَشَاءُ وَلَهُ الْمَاعُ عَلَى مَا يَشَاءُ وَلَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَا يَشَاءُ عَلَى اللهُ الله

⁽۱) صحيح: رواه أحمد (۱/ ۲۸۰) وأبو داود (۲۲۱۶)، والترمذي (۱۱٤٥)، والنسائي (٦/ ١٢١)، وابن ماجه (۱۸۹۱)، وصححه العلامة الألباني رَهِيَّلُهُ في الإرواء (۱۹۳۹).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



أَحَدُهُمَا- أَيْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ- أَوْ يَشَاءُ أَجْنَبِيُّ، فَيَصِحُّ العَقْدُ، ولَهَا مَهْرُ المِثْلِ بِالعَقْدِ؛ لِسُقُوطِ التَّسْمِيةِ بِالجَهَالَةِ، وَلَهَا طَلَبُ فَرْضِهِ. وَكَذَا يَصِحُّ العَقْدُ لَوْ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا فَاسِدًا، كَخَمْرِ أَوْ خِنْزِيرِ.

فَلَهَ ا فَرْضُ مَهْرِ مِثْلِهَا عِنْدَ الحَاكِمِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَخْلُ و مِنْ مَهْرِ؛ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَىٰ مَهْرِ المِثْلِ مَيْلٌ عَلَىٰ الزَّوْجِ، وَالنَّقْصَ عَنْهُ مَيْلٌ عَلَىٰ الزَّوْجِ، وَالنَّقْصَ عَنْهُ مَيْلٌ عَلَىٰ الزَّوْجَةِ، وَالمَيْلُ حَرَامٌ.

فَإِنْ تَرَاضَيَا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَلَوْ عَلَىٰ قَلِيلٍ صَحَّ وَلَزِمَ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا. وَيَصِحُّ أَيْضًا إِبْرَاؤُهَا مِنْ مَهْرِ المِثْلِ قَبْلَ فَرْضِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقَّ لَهَا، فَهِيَ مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ إِبْقَائِهِ وَإِسْقَاطِهِ.

الْمُتَّعَدُّ ،

فَإِنْ حَصَلَتْ لَهَا قُرْقَةٌ مُنْصِفَةٌ لِلصَّدَاقِ قَبْلَ فَرْضِهِ - أَيْ المَهْر - ، أَوْ تَرَاضِيهِ مَا، وَجَبَتْ لَهَا المُتْعَةُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُو إِن طَلَقَتُمُ الْمُسْعِمَا، وَجَبَتْ لَهَا المُتْعَةُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُو إِن طَلَقَتُمُ الْفِسَاءَ مَا لَمَ تَمَسُّوهُ فَنَ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَ فَرِيضَةً وَمُتِعُوهُ فَنَ عَلَى الْمُقْتِمِ قَدَرُهُ وَعَلَى اللَّمُ قَتِي الْفَشَاءَ مَا لَمُ تَعَلَيْ اللَّهُ مُن اللَّهُ وَمَن اللَّهُ اللَّهُ

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَلَّقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً



فَيْصَفُ مَا فَرَضَتُم ﴾ [الثقة: ٢٣٧]. فَخَصَ الأُولَىٰ بِالمُتْعَةِ، وَالثَّانِيَةَ بِنِصْفِ المَفْرُوضِ، مَعَ تَقْسِيمِهِ النِّسَاءَ قِسْمَيْنِ، فَدَلَّ عَلَىٰ اخْتِصَاصِ كُلِّ قِسْم بِحُكْمِهِ.

فَأَمَّـا المُتَوَفَّىٰ عَنْهَا فَلَا مُتَّعَةً لَهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الآيَـةَ لَمْ تَتَنَاوَلْهَا، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَىٰ المَنْصُوصِ عَلَيْه، وَالمُتْعَةُ مُعْتَبَرَةٌ بِحَالِ الزَّوْجِ.

عَلَىٰ الزَّوْجِ المُوسِرِ قَدْرُهُ، وَعَلَىٰ المُقْتِرِ قَدْرُهُ لِلآيَةِ.

فَأَعْلَاهَا: خَادِمٌ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُوسِرًا.

وَأَدْنَاهَا: كِسْوَةٌ تُجْزِئهَا فِي صَلَاتِهَا إِذَا كَانَ مُعْسِرًا.

وَأَوْسَطُهَا: مَا بَيْنَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيْهِمَا: «أَعْلَىٰ المُتْعَةِ خَادِمٌ، ثُمَّ دُونَ ذَلِكَ المُتْعَةِ خَادِمٌ، ثُمَّ دُونَ ذَلِكَ الكِسْوَةُ» (١٠). وَهَذَا تَفْسِيرٌ مِنَ الصَّحَابِيِّ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ.



⁽١) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٧/ ١٦٦/ ٢)، وابن جرير في: «التفسير» (١/ ٣٢٨)، وصححه العلامة الألباني كيَّللهُ في الإرواء (١٩٤٢).



فَصْلُ فِي المَهْرِ فِي غَيْرِ النَّكَاحِ الصَّحِيحِ

وَلا مَهْ رَفِي النِّكَاحِ الفَاسِدِ إِلَّا بِالخَلْوَةِ أَوِ الوَطْءِ؛ لِأَنَّ العَقْدَ الفَاسِدَ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَلَمْ يُسْتَوْفَ المَعْقُودُ عَلَيْهِ، أَشْبَهَ البَيْعَ الفَاسِدَ وَالإِجَارَةَ الفَاسِدَةَ إِذَا لَمْ يَتَسَلَّمْ.

فَإِنْ حَصَلَ أَحَدُهُمَا - أَيْ: الخَلْوَةُ أَوِ الوَطْءُ - اسْتَقَرَّ المُسَمَّىٰ إِنْ كَانَ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَا ظِ حَدِيثِ عَائِشَةَ تَعِظَّهَا: «.... وَلَهَا الَّذِي أَعْطَاهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا» ((). وَلِهَا الَّذِي أَعْطَاهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا» ((). وَلِا تَّفَا قِهِمَا عَلَىٰ النِّكَاحِ صَحِيحٌ. وَاسْتِقْرَارُهُ بِالخَلْوَةِ بِقِيَاسِهِ عَلَىٰ النِّكَاحِ صَحِيحٌ. وَإِنْ لَمْ يُسَمِّي مَهْرًا فَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ.

وَلَا مَهْرَ فِي النِّكَاحِ البَاطِلِ بِالإِجْمَاعِ، كَنِكَاحِ خَامِسَةٍ، أَوْ ذَاتِ زَوْجٍ، أَوْ مُعْتَدَّة، إِلَّا بِالموطُو فِي القُبُلِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّة: «فَلَهَا المَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِها» ('' أَيْ: نَالَ مِنْهُ، وَهُوَ الوَطْءُ، وَلَائِنَّهُ إِثْلاَفٌ لِبُضْعٍ بِغَيْرِ رِضَا مَالِكِهِ، فَأَوْجَبَ القِيمَةَ، وَهُوَ المَهْر، كَسَائِرِ المُثْلَفَاتِ.

وَهَذَا إِنْ جَهِلَتِ التَّحْرِيمَ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ الخَامِسَةُ أَوِالمُعْتَدَّةُ عَالِمَةٌ مُطَاوِعَةً فَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ زِنَّا يُوجِبُ الحَدَّ.

وَكَـٰذَا الْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ، وَالْمُكْرَهَةُ عَلَىٰ الزِّنَیٰ، فَيَجِـبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَهْرُ المِثْلِ بِالوَطْءِ لِذَلِكَ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



لا المُطَاوِعَةُ عَلَىٰ الزِّنَىٰ، فَلَا يَجِبُ لَهَا المَهْرُ؛ لِأَنَّهُ إِنْـٰكَافُ بُضْع بِرِضَا مَالِكِهِ، فَلَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ كَسَائِرِ المُتْلَفَاتِ.

وَيَتَعَدَّدُ المَهْرُ بِتَعَدُّدِ الشُّبُهَةِ، كَأَنْ وَطِنْهَا ظَانًّا أَنَّهَا زَوْجَتُهُ خَدِيجَةُ، ثُمَّ وَطِئَهَا ظَانًا أَنَّهَا زَوْجَتُهُ زَيْنَبُ، ثُمَّ وَطِئَهَا ظَانًا أَنَّهَا سَرِيَّتُهُ، فَيَجِبُ لَهَا ثَلاثَةُ

وَيتَعَدَّدُ المَهْرُ بِتَعَدُّدِ الإِكْرَاهِ، فَإِنِ اتَّحَدَتْ الشُّبْهَةُ أَوِ الإِكْرَاهُ، وَتَعَدَّدَ الوَطْءُ فَمَهْرٌ وَاحِدٌ.

وَعَلَىٰ مَنْ أَزَالَ بَكَارَةَ أَجْنَبِيَّةٍ بِلَا وَطْءٍ أَرْشُ البَكَارَةِ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافُ جُزْءٍ لَمْ يَرِ دُ الشَّرْعُ بِتَقْدِيرِ عِوَضِهِ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَىٰ أَرْشِهِ كَسَائِرِ المُتْلَفَاتِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَهْرِهَا بِكُرًا ۚ وَتَيِّبًا. وَإِنْ أَزَالَهَا الزَّوْجُ، ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّحُولِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُ المُسَمَّىٰ إِنْ كَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَلَّقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُهُ لَمُنَّ فَرِيضَةً فَيْصْفُ مَا فَرَضْتُمُ﴾ [الثناة : ٣٧] الآيَة، وَهَذِهِ مُطَلَّقَةٌ قَبْلَ المَسِيسِ وَالخَلْوَةِ، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ المُسَمَّىٰ.

وَإِلَّا فَالمُتْعَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَىٰٓ لُوسِعِ قَدَرُهُۥ ﴾ [الثَّقَة: ٣٦] الآية.

وَلا يَصِتُ تَزْوِيجُ مَنْ نِكَاحُهَا فَاسِدٌ- كَالنَّكَاحِ بِلا وَلِيِّ- قَبْلَ الفُرْقَةِ بِطَلاقٍ أَوْ فَسْخٍ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ يَسُوعُ فِيهِ الاجْتِهَادُ، فَاحْتَاجَ إِلَىٰ إِيقَاعِ فُرْقَةٍ، كَالصَّحِيح المُخْتَلِفً فِيهِ، بِخِلَافِ النِّكَاحِ البَاطِلِ.

فَ إِنْ أَبَاهَا الزَّوْجُ فَسَخَهُ الحَاكِمُ؛ لِقِيَامِهِ قِيَامَ المُمْتَنِعِ. وَلِلزَّوْجَةِ قَبْلَ



الدُّنُولِ مَنْعُ نَفْسِهَا مِنْ زَوْجِهَا، حَتَّىٰ تَقْبِضَ مَهْرَهَا الحَالَّ، مُسَمَّىٰ لَهَا كَانَتْ أَوْ مُفَوَّضَةً ؛ لِأَنَّ المَنْفَعَةَ المَعْقُودَ عَلَيْهَا تَتْلَفُ بِالاسْتِيفَاء، فَإِذَا تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ المَعْقُودَ عَلَيْهَا تَتْلُفُ بِالاسْتِيفَاء، فَإِذَا تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ المَهْرُ عَلَيْهَا لَمْ يُمْكِنْهَا اسْتِرْ جَاعُ عِوَضِهَا، وَلَهَا النَّفَقَةُ زَمَنَ مَنْعِ نَفْسِهَا لِقَبْضِهِ؛ لِأَنَّ المَنْعَ مِنْ قِبَلِ الزَّوْج.

فَ إِنْ كَانَ الصَّدَاقُ مُؤَجَّلًا وَلَمْ يَحِلَّ أَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيم لَـمْ تَمْلِكْ مَنْعَ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِتَأْخِيرِهِ.

أَوْسَـلَّمَتْ نَفْسَـهَا تَبَرُّعًا- أَيْ قَبْـلَ الطَّلَبِ بِالحَالِّ- فَلَيْـسَ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَنْعُ نَفْسِهَا لِرِضَاهَا بِالتَّسْلِيمِ، وَاسْتَقَرَّ الصَّدَاقُ.

وَلُوْ أَبَىٰ الزَّوْجُ تَسْلِيمَ الصَّدَاقِ حَتَّىٰ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا، وَأَبَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا حَتَّىٰ يُسَلِّمَ الْفُسِهَا حَتَّىٰ يُسَلِّمَ الصَّدَاقَ - أُجْبِرَ زَوْجٌ ثُمَّ زَوْجَةٌ، وَلَوْ أَقْبَضَهُ لَهَا وَامْتَنَعَتْ بِلَا عُذْرٍ فَلَهُ اسْتِرْ جَاعُهُ.

فَإِنْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ بِالمَهْرِ الحَالِّ فَلَهَا الفَسْخُ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً مُكَلَّفَةً وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ؛ لِتَعَذُّرِ الوُصُولِ إِلَىٰ العِوَضِ بَعْدَ قَبْضِ المُعَوَّضِ، كَمَا لَوْ أَفْلَسَ المُشْتَرِي، مَا لَمْ تَكُنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً بِعُسْرَتِهِ. وَلا يَفْسَخُ النِّكَاحَ لِعُسْرَتِهِ بِحَالً المُشْتَرِي، مَا لَمْ تَكُنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً بِعُسْرَتِهِ فِي فِيهِ.

وَمَنِ اعْتَرَفَ لِامْرَأَةٍ أَنَّ هَذَا ابْنَهُ مِنْهَا لَزِمَهُ لَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا.





بَابُ الوَلِيمَةِ وَآدَابِ الأَكْلِ

أَصْـلُ الوَلِيمَةِ تَمَامُ الشَـيْءِ وَاجْتِمَاعُـهُ، ثُمَّ نُقِلَتْ لِطَعَـامِ العُرْسِ خَاصَّةً لِاجْتِمَاعِ الرَّجُل وَالمَرْأَةِ.

وَلِيمَةُ العُرْسِ سُنَّةُ مُوَ كَدَةً ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَعَلَهَا، كَمَا فِي حَدِيثِ أَنسٍ سَعِظَيْهُ: «أَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَىٰ صَفِيَّةً بِحَيسٍ وَضَعَهُ عَلَىٰ نِطَعٍ صَغِيرٍ "()، وَأَمَرَ بِهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ سَعَظَيْهُ حِينَ قَالَ لَهُ: تَزَوَّجْتُ، فَقَالَ لَهُ: «أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ "().

وَالإِجَابَةُ إِلَيْهَا فِي المَرَّةِ الأُولَىٰ وَاجِبَةٌ، إِنْ كَانَ لَا عُذْرَ وَلَا مُنْكَرَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَـرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الوَلِيمَةِ، يُدْعَىٰ إِلَيْهَا الأَغْنِيَاءُ، وَيُتُرَكُ الفُقَرَاءُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبْ، فَقَدْ عَصَىٰ اللهَ وَرَسُولَهُ» (٣).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّىٰ مَمْ مُوفَوعًا: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ " () . وَإِنْ عُمَرَ يَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ " () . وَإِنْ عَلَىمَ أَنَّ فِي الدَّعْوَةَ فِي العُرْسِ وَخَمْرٍ وَآلَةِ لَهْوٍ، وَأَمْكَنَهُ الإِنْكَارُ، حَضَرَ وَآلَةِ لَهْوٍ، وَأَمْكَنَهُ الإِنْكَارُ، حَضَرَ وَآلَةِ لَهْوٍ، وَأَمْكَنَهُ الإِنْكَارُ، حَضَرَ وَآلَةِ لَهْ وٍ، وَأَمْكَنَهُ الإِنْكَارُ، حَضَرَ وَآلَةِ لَهْ مِ، وَإِزَالُة المُنْكَرِ. وَإِنْ لَمُ

⁽۱) متفق عليه: رواهالبخاري (۳۷۱)، ومسلم (۱۳٦٥).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٧٧)، ومسلم (١٤٣٢).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٧٩)، ومسلم (١٤٢٩).



يُمْكِنْهُ الإِنْكَارُ لَمْ يَحْضَرْ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَطَى اللهَ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاللَّهِ مَا لاَخَرِ، فَلا يَقْعُدُ عَلَىٰ مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ»(١).

وَالإِجَابَةُ إِلَيْهَا فِي النَّوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَفِي النَوْمِ الثَّالِثِ مَكْرُوهُ ؛ لِحَدِيثِ: «الوَلِيمَةُ أَوَّلُ يَوْمِ حَتُّ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ، وَالثَّالِثُ: رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ (١٠٠ وَإِنَّمَا تَجِبُ الإِجَابَةُ لِلُولِيمَةِ إِذَا كَانَ الدَّاعِي مُسْلِمًا يَحْرُمُ هَجْرُهُ، بِخِلَافِ نَحْوِ رَافِضِيِّ، وَمُتَجَاهِرٍ بِمَعْصِيةٍ.

وَكَانَ كَسْبُهُ طَيِّبًا.

فَ إِنْ كَانَ فِي مَالِهِ حَرَامٌ، أَوْ دَعَاهُ ذِمِّيٌّ، كُرِهَتْ إِجَابَتُهُ وَمُعَامَلَتُهُ وَقَبُولُ هَدِيَّتِهِ وَهِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ.

وَتَقْوَىٰ الكَرَاهَةُ وَتَضْعُفُ بِحَسَبِ كَثْرَةِ الحَرَامِ وَقِلَّتِهِ.

وَإِنْ دَعَاهُ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِجَابَةُ الْكُلِّ إِنْ أَمْكَنَهُ الجَمْعُ، بِأَنِ اتَّسَعَ الوَقْتُ.

وَإِلَّا يُمْكِنُ الجَمْعُ أَجَابَ،

الأَسْبَقَ قَوْلًا؛ لِوُجُوبِ إِجَابَتِهِ بِدُعَاثِهِ، فَلَا يَسْقُطُ بِدُعَاءِ مَنْ بَعْدَهُ.

فَالأَدْيَنَ؛ لِأَنَّهُ الأَكْرَمُ عِنْدَ اللهِ.

فَالأَقْرَبَ رَحِمًا؛ لِمَا فِي تَقْدِيمِهِ مِنْ صِلَتِهِ.

⁽١) صحيح: رواه أحمد (١/ ٢٠)، وصححه العلامة الألباني يَظِيَّلُهُ في الإرواء (١٩٤٩).

⁽٢) ضعيف: رواه أحمد (٥/ ٢٨)، وضعفه العلامة الألباني رَثِيَاللهُ في الإرواء (١٩٥٠).



فَجِوَارًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّة: ﴿إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا، فَإِنَّ أَقْرَبَهُمَا بَابًا أَقْرَبُهُمَا جِوَارًا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ ﴿﴿. ثُمَّ يُقْرِعُ إِنِ اسْتَوَيَا، أَوِ اسْتَوَوْا فِي ذَلِكَ، فَيُقَدَّمُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ القُرْعَةُ؛ لِأَنَّهَا تُمَيِّزُ المُسْتَجِقَ عِنْدِ اسْتِوَاءِ الحُقُوقِ.

وَلَا يُقْصَدُ بِالإِجَابَةِ نَفْسُ الأَكْلِ، بَلْ يَنْوِي الاقْتِدَاءَ بِالسُّنَّةِ، وَإِكْرَامَ أَخِيهِ المُؤْمِن، وَلِثَلَّا يُظَنَّ بِهِ التَّكَبُّرُ رَجَاءَ أَنْ يُثَابَ عَلَىٰ نِيَّتِهِ.

وَمَنْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ كَنَذْرٍ وَقَضَاءِ رَمَضَانَ، إِذَا دُعِيَ لِلوَلِيمَةِ حَضَرَ وَجُوبًا، ودَعَا اسْتِحْبَابًا وَانْصَرَفَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَّتُهُ يَرُفَعُهُ: "إِذْ وُجُوبًا، ودَعَا اسْتِحْبَابًا وَانْصَرَفَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَّتُهُ يَرُفَعُهُ: "إِذْ وَعِي أَحَدُكُمْ فَلْيُحِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ "". وَالصَّائِمُ المُتَنَفِّلُ إِذَا دُعِي أَجَابَ ويُفْطِرُ إِنْ جَبَرَ قَلْبَ أَخِيهِ المُسْلِم، وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ السُّرُورَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ تَعَلِيْتُهُ أَنْهُ قَالَ: صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللهِ صَالِلهُ عَلَيْهِ السُّعَامُ قَالَ: صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللهِ صَالِللهُ عَلَيْهِ الشَّعَامُ قَالَ رَجُلٌ مِنَ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَيَعَلَيْهِ وَيَكَدِّهُ وَيَكَلَّهُ وَيَكَلُّهُ وَيَكَلَّهُ اللهُ عَلَيْهُ أَنْهُ وَلَا لَهُ وَكُمْ وَتَكَلَّفَ اللهُ عَلَيْهُ الشَّولُ اللهُ عَلَى رَجُلٌ مِنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَيَعَلَيْهُ إِنْ شِنْتَ "". وَعَاكُمْ أَخُوكُمْ وَتَكَلَّفَ لَكُمْ الْمُعْلَدِهُ وَلَا لَهُ وَلَى لَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى لَهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽١)ضعيف: رواه أبو داو د (٣٧٥٦)، و أحمد (٥/ ٤٠٨)، و ضعفه العلامة الألباني كَيْلَلُهُ في الإرواء (١٩٥١).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٤٣١).

 ⁽٣) حسن: رواه البيهقي (٤/ ٢٧٩)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٣٠٦) وقال الهيثمي (٤/ ٥٣):
 فيه حماد بن أبي حميد وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات، وحسنه العلامة الألباني رَهِي اللهِ في الإرواء (١٩٥٢).



وَلَا يَجِبُ عَلَىٰ مَنْ حَضَـرَ الأَكْلُ وَلَوْ مُفْطِـرًا لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ أَكَلَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»(''.

وَيُسْتَحَبُّ إِعْلَامُهُمْ بِصِيَامِهِ؛ لِيَعْلَمُوا عُذْرَهُ وَتَزُولَ التُّهْمَةُ.

وَيَنْوِي بِأَكْلِهِ وَشُرْبِهِ التَّقَوِّي عَلَىٰ الطَّاعَةِ لِتَنْقَلِبَ العَادَةُ عِبَادَةً.

وَيَحْرُمُ الأَكُلُ بِلَا إِذْنٍ صَرِيحٍ أَوْ قَرِينَةٍ، وَلَوْ مِنْ بَيْتِ قَرِيبِهِ أَوْ صَدِيقِهِ ؟ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَيَظْتُهَا مَرْفُوعًا: «مَنْ دَخَلَ عَلَىٰ غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا، وَخَرَجَ مُغِيرًا»(٢).

وَيُبَسَاحُ الأَكُلُ مِنْ بَيْتِ القَرِيبِ وَالصَّدِيقِ مِنْ مَالٍ غَيْرٍ مُحْرَزٍ عَنْهُ، إِذَا عَلِمَ أَوْ ظَنَّ رِضَىٰ صَاحِبِهِ بِذَلِكَ، نَظَرًا إِلَىٰ العَادَةِ وَالعُرْفِ.

وَالدُّعَاءُ إِلَىٰ الوَلِيمَةِ، وَتَقْدِيمُ الطَّعَامِ إِذْنٌ فِي الأَكْلِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَعَالِّيْهُ مَرْفُوحًا: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ، فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ، فَذَلِكَ إِذْنٌ لَكَ»(٣). وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَحَالِيُّهُ: «إِذَا دُعِيتَ فَقَدْ أُذِنَ لَكَ»(١).

⁽١) رواه ابن حبان في صحيحه (٥٣٠٣).

⁽٢) ضعيف: رواه أبو داود (٣٧٤١)، وضعفه العلامة الألباني كَيْلِلُهُ في الإرواء (١٩٥٤).

⁽٣) صحيح: رواه البخارئ في الأدب المفرد (١٠٧٥)، ومعلقًا في الصحيح (٥/ ٢٣٠٥)، وأبو داود (١٩٠٠)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٩٥٥).

⁽٤) صحيح: رواه البخاري في الأدب المفرد (١٠٧٤)، وصححه العلامة الألباني كَلَّلُهُ في الإرواء (١٩٥٦).



وَيُقَدَّمُ مَا حَضَرَ مِنَ الطَّعَامِ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ؛ لِمَا رَوَىٰ أَحْمَدُ فِي المُسْنَدِ: «أَنَّ سَلْمَانَ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَدَعَا لَهُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ، فَقَالَ: لَوْلا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَاَّلَلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ نَهَانَا – أَوْ قَالَ: لَوْلا أَنَّا نُهِينَا – أَنْ يَتَكَلَّفَ أَحَدُنَا لِصَاحِبِهِ لَتَكَلَّفْنَا لَكَ» ٧٠.

وَيُبَـاحُ النَّفَارُ وَالْتِقَاطُهُ؛ لِأَنَّـهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ، وَقَالَ: مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ»(''. وَهَذَا جَارٍ مَجْرَىٰ النَّثَارِ؛ لَأَنَّهُ نَوْعُ إِبَاحَةٍ.

وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا مَلَكَهُ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ إِبَاحَةٍ، أَشْبَهَ مَا يَأْكُلُهُ الضَّيْفَانِ. وَإِنْ قَسَمَ عَلَىٰ الحَاضِرِينَ كَانَ أَوْلَىٰ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَيَطِيْهُ: «قَسمَ النَّبِيُّ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الحَاضِرِينَ كَانَ أَوْلَىٰ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَيَطَىٰهُ: «قَسمَ النَّبِيُّ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الحَدِيث. يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا، فَأَعْطَىٰ كُلِّ إِنْسَانٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ... "(") الحَدِيث.

وَكَـذَا إِنْ وَضَعَـهُ بَيْنَ أَيْدِيهِـمْ، وَأَذِنَ لَهُمْ فِي أَخْذِهِ، عَلَىٰ وَجْهِ لا يَقَعُ فِيهِ نَنَاهُتُ.

وَتُبَاحُ المُنَاهَدَةُ، وَهِيَ أَنْ يُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّفْقَةِ شَيْئًا مِنَ النَّفَقَةِ، وَيَاكُلُونَهُ جَمِيعًا، فَلَوْ أَكُلَ بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ، وَيَأْكُلُونَهُ جَمِيعًا، فَلَوْ أَكُلَ بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ، أَوْ تَصَدَّقَ جَازَ، وَلَمْ يَزَلُ النَّاسُ يَفْعَلُونَهُ.

⁽١) صحيح: رواه أحمد (٥/ ٤٤١)، وصححه العلامة الألباني لَخَيْلَتُهُ في الإرواء (١٩٥٧).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٤/ ٣٥٠)، وأبو داود (١٧٦٥)، وصححه العلامة الألباني كَثَيْلَهُ في الإرواء (١٩٥٨).

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٥٤١١).



وَلَا يُشْرَعُ تَقْبِيلُ الخُبْزِ كَمَا يُفْعَلُ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

وَتُكْرَهُ إِهَانَتُهُ، وَمَسْحُ يَدَيْهِ بِهِ، وَوَضْعُهُ تَحْتَ القصْعَةِ.

وَيَجُوزُ قَطْعُ اللَّحْمِ بِالسِّكِّينِ؛ لِمَا رَوَىٰ البُخَارِيُّ: «أَنَّهُ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فَدُعِيَ إِلَىٰ الصَّلَاةِ فَأَلْقَىٰ السِّكِّينَ فَصَلَّىٰ وَلَمْ يَتَوَضَّأُ» (١٠.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٨)، ومسلم (٣٥٥).

فَصْلٌ فِي آدَابِ الأَكْلِ

وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُ اليَدَيْنِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ.

وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ جَهْرًا عَلَىٰ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَالَّكُمَّا مَرْفُوعًا: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللهِ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللهِ فِي أَوْ فَالْيَقُلُ اللهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ» (أَ. وَقِيسَ عَلَيْهِ الشُّرْبُ، وَلَوْ زَادَ: «الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِ اللهُ عَنْدَ الأَكْلِ كَانَ حَسَنًا، فَإِنَّهُ أَكْمَلُ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَجْلِسَ عَلَىٰ رِجْلِهِ اليُسْرَىٰ، وَيَنْصِبَ اليُمْنَىٰ: ﴿ لِأَنَّهُ صَلَّالِلَهُ عَلَىٰ وَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَلَا آكُلُ مُتَّكِفًا ﴾ (''. أَيْ: بَلْ مُسْتَوْ فِزًا بِحَسَبِ الحَاجَةِ. وَعَنْ أَنْسٍ عَظِيْكُهُ: ﴿ أَنَّهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهُ أَكُلُ مُقْعِيًّا مُشْعَدًا وَفِي لَفْظٍ - يَأْكُلُ مِنْهُ أَكُلًا ذَرِيعًا » ('').

أَوْ يَتَرَبَّعُ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَأْكُلَ بِيَوِينِهِ بِثَلَاثَةِ أَصَابِع مِمَّا يَلِيهِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ اللهَ عَلَيْهِ وَلَيْ مِنْ اللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ الْبُنِ أَبِي سَلَمَةَ تَعَلِّقُهُ : «يَا خُلامُ، سَمِّ اللهَ وَكُلْ بِيَوِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ »(١).

- (١) صحيح: رواه أحمد (٤/ ٣٣٦)، وابن قانع (١/ ٤٨)، والطبراني (١/ ٢٩١)، والحاكم (٤/ ١٢١) وقال: صحيح الإسناد،وصححه العلامة الألباني ﷺ في الصحيحة (١٩٦٥).
 - (٢) صحيح: رواه البخاري (٥٣٩٨).
 - (٣) صحيح: رواه مسلم (٢٠٤٤).
 - (٤) متفق عليه: رواه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).



وَحَنِ ابْنِ عَبَّاس تَعَلِّضُهُمَ قال: قال النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَكُلَ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعَام فَلاَ يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّىٰ يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا»('').

وَيُصَغِّرُ اللَّقْمَةَ، وَيُطِيلُ المَضْغَ، وَيَمْسَحُ الصَّحْفَةَ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ وَيَظْتُهُ: «أَمَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَعْقِ الأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ، وَقَالَ: إِنَّكُمْ لا تَذْرُونَ فِي أَيِّهِ البَرَكَة»(٢).

وَيَا أَكُلُ مَا تَنَاثَرَ لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَافَّتُهُ مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ، فَلْيَأْخُذْهَا، فَلْيُمِطْمَاكَانَ بِهَامِنْ أَذَى، ثُمَّ لْيَأْكُلُهَا وَلاَيَدَعْهَ الِلشَّيْطَانِ... »(٣)الحَدِيث.

وَيَغُضُّ طَرِفَهُ عَنْ جَلِيسِهِ؛ لِئَلَّا يسْتَحِي، وَيُؤثِرَ المُحْتَاجَ.

وَيَا أَكُلُ مَعَ الزَّوْجَةِ وَالوَلَدِ وَلَوْ طِفْلا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ تَعَطَّنَا: «كُنْتُ أَتَعَرَّقُ العَرْقَ، فَأُنَاوِلُهُ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهَ فَيَضَعُ فَاهَ عَلَىٰ مَوْضِع فِي... (١٠) المحديث.

وَ: «أَكَلَ مَعَهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَهُوَ صَغِيرٌ» (٥٠).

وَيَلْعَقُ أَصَابِعَهُ وَيُحَلِّلُ أَسْنَانَهُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ سَمَى الْكُمَّا: «تَرْكُ الخِلَالِ يُوهِنُ الأَسْنَانَ»(١).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٥٤١٥).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٢٠٣٣).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٢٠٣٣).

⁽٤) صحيح: رواه مسلم (٣٠٠).

⁽٥) **صحيح**: وقد تقدم.

⁽٦) صحيح: رواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ١٨٩/)، وصححه العلامة الألباني كَثْلَلْهُ في الإرواء (١٩٧٤).



وَيُلْقِي مَا أَخْرَجَهُ الخِلَالُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَبْتَلِعَهُ، فَإِنْ قَلَعَهُ بِلِسَانِهِ لَمْ يُكْرَهُ.

وَيُكْرَهُ نَفْخُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَظِّيَهَا مَرْ فُوعًا: «نَهَىٰ صَاَّلِللَّهُ عَلَيْهِ» ‹‹›

وَيُكْمَرُهُ كَوْنُهُ حَارًا؛ لِأَنَّهُ لَا بَرَكَةَ فِيهِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ سَيَظَيْهُ: «لَا يُؤْكُلُ طَعَامٌ حَتَّىٰ يَذْهَبَ بُخَارُهُ»(١).

وَيُكْمَرُهُ أَكُلُهُ بِأَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِع؛ لِأَنَّهُ كِبْرٌ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِع؛ لِأَنَّهُ كَبْرٌ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِع؛ لِأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِالشَّيْطَانِ. وَيُكْرُهُ أَكُلُهُ مِنْ أَكُلُهُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، أَوْ وَسُطِهَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «.. وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ..»(").

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيُهِمَا مَرْفُوعًا: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، وَلَكِنْ لَيَأْكُل مِنْ أَسْفَلِهَا، فَإِنَّ البَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا، وَفِي لَقْطٍ آخَرَ: كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَدَعُوا ذَرْوَتَهَا يُبَارَكُ فِيهَا»(١).

وَيُكُمْرَهُ نَفْضُ يَدِهِ فِي القَصْعَةِ، وَتَقْدِيمُ رَأْسِهِ إِلَيْهَا عِنْدَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ فِي فَمِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ فِيهَا فَيُقَذِّرُهَا.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٨)، وابن ماجه (٣٤٢٩)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْلَهُ في الإرواء (١٩٧٧).

⁽٢) صحيح: رواه البيهقي (٧ / ٢٨٠)، وصححه العلامة الألباني رَحُيَلَتُهُ في الإرواء (١٩٧٨).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٧٢)، والترمذي (١٨٠٥)، والنسائي في الكبرئ (٤/ ١٧٥)، وابن ماجه (٣٢٧٧)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٩٥٠).



وَيُكُرَهُ كَلَامُهُ بِمَا يُسْتَقْذَرُ إِذَا أَكَلَ مَعَ غَيْرِهِ، أَوْ بِمَا يُضْحِكُهُمْ أَوْ يُحْزِنُهُمْ. وَكَذَا فِعْلُهُ مَا يُسْتَقْذَرُ كَتَمَخُّطِ.

وَيُكُمْرَهُ أَكُلُهُ مُتَّكِمُ الْو مُضْطَحِعًا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ اسْتِخْفَافِهِ بِنِعْمَةِ اللهِ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّىٰ هَا: «نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ عَنْ مَطْعَمَيْنِ: عَنِ المُجُلُوسِ عَلَىٰ مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ، وَأَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَىٰ بَطْنِهِ» (١٠).

وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ كَثِيرًا بِحَيْثُ يُؤْذِيهِ؛ لِحَدِيثِ: «مَا مَلاَّ آدَمِيُّ وِعَاءً شَرَّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلاَتُ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لاَ مَحَالَةَ، فَثُلُثُ لِطَعَامِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ» (١).

فَإِنْ لَمْ يُوْذِهِ جَازَ، لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ تَعَظِّيُهُ: «اشْرَبْ - أَيْ: مِنَ اللَّبَنِ - فَشَرِبَ، ثُمَّ أَمَرَهُ ثَانِيًّا وَثَالِثًا، حَتَىٰ قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا أَجِدُ لَهُ مَسَاعًا»(٣).

وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ قَلِيلًا بِحَيْثُ يَضُرُّهُ؛ لِحَدِيثِ: «لاضَرَرَ ولا ضِرَارَ».

وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ مَعَ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا بِالأَدَبِ وَالمُرُوءَةِ، وَمَعَ الفُقَرَاءِ بِالإِيثَارِ، وَمَعَ الفُقرَاءِ بِالإِيثَارِ، وَمَعَ الطُّلَبِ وَمَعَ الطُّلِبِ الطَّلِبِ الطَّلِبِ الطَّلِبِ الطَّلِبِ الطَّلِبِ الطَّلِبِ الطَّلِبِ الطَّلِبِ وَالحِكَايَاتِ الَّتِي تَلِيقُ بِالحَالِ إِذَا كَانُوا مُنْقَبِضِينَ.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٧٤)، وصححه العلامة الألباني كَثَيْلَلُهُ في الصحيحة (٢٣٩٤).

⁽٢) صحيح: رواهالترمذي (٢٣٨٠)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، والنسائي (٦٧٦٨)، وأحمد (٤/ ١٣٢)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الصحيحة (٢٢٦٥).

⁽٣) صحيح: رواه البخاري (٦٤٥٢).



فَصْلٌ فِي أَذْكَارِ الفَرَاعَ مِنَ الطَّعَامِ

وَيُسَنُّ أَنْ يَحْمَدَ اللهَ جَهْرًا إِذَا فَرَغَ مِنْ أَكْلِهِ أَوْ شُوْبِهِ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّ اللهَ لَيَوْضَىٰ عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا» (١٠).

وَيَقُولُ: الحَمْدُ لِلهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا الطَّعَامَ، وَرَزَقْنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّ عَيْرِ حَوْلٍ مِنِّ عَوْلٍ مِنْ عَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ؛ لِحَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الجُهَنِيِّ مَرْفُوعًا: «مَن أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الحَمْدُ لِلهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقْنِيهِ مِنْ غَيْرٍ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»().

وَيَدْعُو لِصَاحِبِ الطَّعَامِ، وَيُفْضِلُ مِنْهُ شيئًا، وَلَاسِيَّمَا إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُتَبَرَّكُ بِفَضْلَتِهِ، أَوْ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ تَعَظِّيَة: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامِ أَكَلَ، وَبَعَثَ بِفَضْلِهِ إِلَيَّ، فَيَسْأَلُ أَبُو أُيُّوبَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ، فَيَسْئُلُ أَبُو أُيُّوبَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ، فَيَسْئُكُ مَوْضِع أَصَابِعِهِ،

إِعْلَانُ النِّكَاحِ وَاللَّهُوِ فِيهِ ،

وَيُسَنُّ إِعْ لَانُ النِّكَاحِ وَالضَّرْبِ عَلَيْهِ بِدُفٍّ لا حِلَقَ فِيهِ وَلا صُنُوجَ (١)

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٢٧٣٤).

⁽٢) حسن: رواه أبو داود (٤٠٢٣)، والترمذي (٣٤٥٨)، وابن ماجه (٣٢٨٥)، وحسنه العلامة الألباني كَلِيَّةً في الإرواء (١٩٨٩).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٢٠٥٣).

⁽٤) الصنوج: ما يجعل في الدف من نحاس مدوَّرًا وصفرِ ونحوهما. حاشية اللبدي ص (٣١١).



لِلنِّسَاءِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَطِّعًا مَرْ فُوعًا: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالغِرْبَالِ»(١).

وَحَدِيث: «فَصْلُ مَا بَيْنَ الحَلَالِ وَالحَرَامِ الدُّفُّ وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ»(۱). وَتَحْرُمُ كُلُّ مَلْهَاةٍ سِوَى الدُّفِّ، كَمِزْمَارٍ وَطُنْبُورٍ وَجُنْكِ وَعُودٍ، سَوَاءٌ اسْتُعْمِلَ لِحُزْنٍ أَوْ سُرُورٍ.

وَلَا بَأْسَ بِالغَزَلِ فِي العُرْسِ لِقَوْلِهِ صَآ أَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَنْصَارِ:

أَتَيْنَاكُمُ مُ أَتَيْنَاكُمُ فَحَيُّونَا نُحَيِّيكُمْ وَلَوْلَا نُحَيِّيكُمْ وَلَوْلَا الذَّهَ بِوَادِيكُمْ وَلَوْلَا الذَّهَ بِوَادِيكُمْ وَلَوْلَا الذَّهَ بِوَادِيكُمْ وَلَوْلَا الحَبَّةُ السَّوْدَاءُ مَا سُرَّتْ عَذَارِيكُمْ وَوَلَا الحَبَّةُ السَّوْدَاءُ مَا سُرَّتْ عَذَارِيكُمْ وَوَلَا اللَّرِيكُمْ وَاللَّرِيكُمْ وَاللَّرِيكُمْ وَاللَّرِيكُمْ وَلَا اللَّرِيكُمُ اللَّرِيكُمْ وَلَا اللَّرِيكُمُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللللللِّهُ اللللْمُولِلْمُ الللْمُولِلْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُعُلِيْمُ اللللْمُولِلْمُ اللللْمُولِلْمُ اللللْمُلِ

وَيُسَنُّ ضَرْبُ الدُّفِّ فِي الخِتَانِ، وَقُدُّومُ الغَاثِبِ، كَالعُرْسِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الشُّرُورِ قِيَاسًا عَلَىٰ النِّكَاحِ.

⁽١) ضعيف: رواه ابـن ماجه (١٨٩٥)، قال البوصيري (٢/ ١٠٥) : هذا إسـناد فيه خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي، وهو ضعيف، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (١٩٩٣).

⁽٢) حسن: رواه أحمد (٣/ ٤١٨)، والترمذي (١٠٨٨)، والنسائي (٣٣٦٩)، وابن ماجه (١٨٩٦)، وحسنه العلامة الألباني رَخِيْلَهُ في الإرواء (١٩٩٤).

 ⁽٣) ضعيف: رواه أحمد (٤/ ٧٧)، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده مظلم حسين بن عبد الله
 ابن ضميرة من رجال: «التعجيل»، وضعفه العلامة الألباني رَهِيَّتُهُ في الإرواء (١٩٩٦).



بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ

العِشْرَةُ؛ بِكِسْرِ العَيْنِ: الاجْتِمَاعُ، يُقَالُ لِكُلِّ جَمَاعَةٍ: عِشْرَةٌ وَمَعْشَرٌ، وَهِيَ هُنَا مَا يَكُونُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الأُلْفَةِ وَالانْضِمَامِ.

يَلْزَمُ كُلَّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ مُعَاشَرَةُ الآخَرِ بِالمَعْرُوفِ مِنَ الصَّحْبَةِ الجَمِيلَةِ وَكَفِّ الأَذَىٰ، وَأَنْ لَا يَمْطُلُهُ بِحَقِّهِ، وَلَا يَتَكَرَّهُ لِبَذْلِهِ وَلَا يُتْبِعُهُ أَذَىٰ وَمِنَّةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [الشَّا : ١٠].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْنَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَ بِٱلْمَّرُونِ ﴾ [الثَّنَة : ٢١٨]. أَيْ: يُؤَدِّي كُلُّ مِنْهُمَا مَا عَلَيْهِ لِصَاحِبِهِ. وَفِي حَدِيثِ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»^(۱).

وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُهَا مَعَ كَرَاهَتِهِ لَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْ تُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ آَن تَكَرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النَّنَاة : ١٩]، فَرُبَّمَا رُزِقَ مِنْهَا وَلَداً، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا.

وَحَـقُّ الزَّوْجِ عَلَيْهَا أَعْظَمُ مِنْ حَقِّهَا عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْمِنَ دَرَجَةً ﴾ [النَّقَة: ٢٠٨].

وَحَدِيث: «لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدِ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِإَحَدِ لَآمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا»('').

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٨٦)، ومسلم (١٤٦٨).

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (١١٥٩)، وصححه العلامة الألباني كَثْيَلَهُ في الصحيحة (٣٣٦٦).



وَلْيَكُنْ غَيُورًا مِنْ غَيْرٍ إِفْرَاطٍ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكِ عَلِيُ اللهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِسْنَ الغِيرَةِ مَا يُجِبُّ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَ

وَإِذَا تَمَّ العَقْدُ وَجَبَ عَلَىٰ المَرْأَةِ أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا لِبَيْتِ زَوْجِهَا إِذَا طَلَبَهَا وَهِي حُرَّةٌ يُمْكِنُ الاسْتِمْتَاعُ بِهَا، كَبِنْتِ تِسْعٍ: «لِأَنَّ النَّبِيَّ صَآ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَالَّمَ بَنَىٰ بِعَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ »(٢).

إِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ فِي العَقْدِ دَارَهَا أَوْ بَلَدَهَا، فَإِنْ شَـرَطَتهُمَا فَلَهَا الفَسْخُ إِنْ نَقَلَهَا عَنْهَا لِلِزُومَ الشَّوْطِ.

وَلا يَحِبُ عَلَيْهَا التَّسْلِيمُ إِنْ طَلَبَهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ بِحَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ، أَوْ مَرِيضَةٌ أَوْ صَغِيرَةٌ، أَوْ حَاثِثُ، وَلَوْ قَالَ: لا أَطَأُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَعْذَارَ تَمْنَعُ الاسْتِمْتَاعَ بِهَا، وَيُرْجَىٰ زَوَالُهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ طَلَبَ تَسْلِيمَهَا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.

فَإِنْ طَرَأَ الإِحْرَامُ، أَوِ المَرَضُ، أَوِ الحَيْضُ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَلَيْسَ لَهَا مَنْعُ نَفْسِهَا مِنْ زَوْجِهَا مِمَّا يُبَاحُ لَهُ مِنْهَا.

وَإِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا المُهْلَةَ لِيُصْلِحَ أَمْرَهُ أَمْهِلَ العَادَةَ وُجُوبًا؛ طَلَبًا لِليُسْرِ وَالسُّهُولَةِ، لا لِعَمَلِ جَهَازٍ، فَلا تَجِبُ المُهْلَةُ لَهُ، لَكِنْ تُسْتَحَبُّ الإِجَابَةُ لِذَلك.

⁽١) حسن: رواه أحمد (٥/ ٤٤٦)، وأبو داود (٢٦٥٩)، والنسائي (٢٥٥٨)، وحسنه العلامة الألباني رَجَّالِيَّهُ فِي الإرواء (١٩٩٩).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



فَصْلٌ فِي الوَطْءِ وَالاسْتِمْتَاعِ بِالزَّوْجَةِ

وَلِلزَّ وْجِ أَنْ يَسْتَمْتِعَ بِزَوْجَتِهِ كُلَّ وَقْتٍ، عَلَىٰ أَيٍّ صِفَةٍ كَانَتْ إِذَا كَانَ فِي القَبْل، وَلَوْمِنْ جِهَةِ عَجِيزَتِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَى شِفْتُمُ ﴾ [الناة : ٣٣].

قَالَ جَابِرٌ تَعَيَّظُتُهُ: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا، وَمِنْ خَلْفِهَا، غَيْر أَنْ لا يَأْتِيَهَا إِلَا فِي لمَأْتَهِ ﴾ (١٠).

وَحَدِيث: «إِذَا بَاتَتْ المَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا المَلَاثِكَةُ حَتَّىٰ نُصْبِحَ»(٢٠).

مَا لَمْ يَضُرُّهَا أَوْ يَشْ غَلُهَا عَنِ الفَرَائِضِ بِاسْتِمْتَاعِهِ، وَلَوْ عَلَىٰ تَنُّورٍ أَوْ ظَهْرِ قَتَب: يَعْنِي رَاكِبَةً.

وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَطَقَّعَ بِصَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ وَهُوَ حَاضِرٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَجَالِكُنَّهُ مَرْفُوعًا: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»"

وَلَهُ الاسْتِمْنَاءُ بِيَدِهَا؛ لِأَنَّهُ كَتَقْبِيلِهَا.

وَلَهُ السَّفَرُ بِلَا إِذْنِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهَا عَلَيْهِ.

وَلَهُ السَّفَرُ مَعَهَا مَعَ الأَمْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُسافِرُونَ

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٧ / ١٩٥)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِيُّلُّهُ فِي الإرواء (٢٠٠١).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٣٢٣٧)، ومسلم (١٤٣٦).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٩٢)، ومسلم (١٣٢٦).



بِنِسَائِهِمْ، مَا لَمْ تَشْتَرِطْ أَنْ لَا يُسَافِرَ بِهَا، فَيُوَفِّي لَهَا بِالشَّرْطِ، وَإِلَّا فَلَهَا الفَسْخُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَيَحْرُمُ وَطُوُّهَا فِي الدُّبُرِ ؛ لِقَوْلِهِ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي مِنَ الحَقِّ، لا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ »(').

وَيَحْرُمُ وَطُوُّهَا فِي الحَيْضِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَاعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِّ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ [الثَّقَة: ٣٣] الآية.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَعِيَظِّكُ مَوْفُوعًا: «مَنْ أَتَىٰ حَائِضًا أَوِ امْرَأَةَ فِي دُبُرِهَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٬٬ .

وَيَحْرُمُ عَزْلُهُ عَنْهَا بِلا إِذْنِهَا، وَهُوَ: أَنْ يُنْزِلَ المَاءَ خَارِجًا عَنِ الفَرْجِ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْلِيلِ النَّسْلِ، وَمَنْعِ الزَّوْجَةِ مِنْ كَمَالِ الاسْتِمْتَاعِ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَبِّلُهَا أَوْ يُبَاشِرَهَا عِنْدَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ.

أَوْ يُكْثِرَ الكَلامَ حَالَ الحِمَاعِ قِيَاسًا عَلَىٰ التَّخَلِّي. وَيُكُورَهُ الوَطْءُ مُتَجَرِّ دَيْنِ؛ لِحَدِيث: «إِذَا أَتَىٰ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ، وَلا يَتَجَرَّدْ تَجَرُّدَ العَيْرَيْنِ»(٣).

⁽١) صحيح: رواه ابـن ماجـه (١٩٢٤)، وأحمـد (٥/ ٢١٣)، وصححـه العلامـة الألباني كَفِّلَهُ في الإرواء (ه٣٠).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، والنسائي في الكبرئ (٩٠١٦)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٢/ ٤٠٨) وصححه العلامة الألباني ﴿ اللهِ فِي الإرواء (٢٠٠٦).

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٩٢١)، قال البوصيري (٢/ ١٠٩) : هذا إسناد ضعيف. والطبراني (١٧/ ١٦٩)، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٠٠٩).



وَيُكْرَهُ بِحَيْثُ يَرَاهُ أَوْ يَسْمَعُهُ غَيْرُ طِفْلِ لَا يَعْقِلُ. وَيُكْرَهُ نَزْعُهُ قَبْلَ فَرَافِهَا، لِحَدِيثِ أَنَسٍ بَعَظْتُهُ مَرْ فُوعًا، وَفِيهِ: «ثُمَّ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ فَلَا يُعَجِّلْهَا حَتَىٰ تَقْضِى حَاجَتَهَا»(١).

وَيُكْرَهُ أَنْ يُحَدِّثَا بِمَا جَرَىٰ بَيْنَهُمَا: «لِنَهْيِهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ»''.

وَيُسَـنُّ أَنْ يُلَاعِبَهَا قَبْلَ الجِمَاعِ لِتَنْهَضَ شَـهُوَتُهَا، وَتَنَـالَ مِنْ لَذَّةِ الجِمَاعِ بِثْلَ مَا يَنَالُهُ.

وَيُسَنُّ أَنْ يُغَطِّيَ رَأْسَهُ عِنْدَ الجِمَاعِ، وَعِنْدَ الخَلَاءِ. وَيُسَنُّ أَنْ لا يَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ عِنْدَ الجِمَاع. القِبْلَةَ عِنْدَ الجِمَاع.

وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الوَطْءِ: «بِسْمِ اللهِ اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنَّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا». وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَظِّيْهَا مَرْفُوعًا: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ حِينَ يَأْتِي الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا» فَوُلِدَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبْ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَوُلِدَ بَيْنَهُمَا وَلَذٌ، لَمْ يَضُرُّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» (").

وَيُسَنُّ أَنْ تَتَّخِذَ المَرْأَةُ حَرْقَةً تُنَاوِلُهَا لِلزَّوْجِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الحِمَاعِ لِيَمْسَحَ بِهَا. وَلَـهُ الجَمْعُ بَيْنَ وَطْءِ نِسَاثِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ تَعَظِّتُهُ: «سَكَبْتُ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ مِنْ نِسَائِهِ خُسُّلًا وَاحِدًا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ»⁽¹⁾.

⁽١) ضعيف: رواه عبـد الرزاق في: «المصنف» (٦/ ١٩٤)، وأبو يعلـيْ (٧/ ٢٠٨)، قال الهيثمي (٤/ ٢٩٥): فيه راوٍ لم يسم، وبقية رجاله ثقات، وضعفه العلامة الألباني كِيَّالِتُهُ في الإرواء (٢٠٠٠).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢١٧٤)، وأحمـد (٢/ ٥٤٠-٤٥)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَتْهُ في الإرواء (٢٠١١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٤١)، ومسلم (١٤٣٤).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٥٠٦٨)، ومسلم (٣٠٩).



فَصْلٌ فِي حَقِّ الزَّوْجِ

وَلَيْسَ عَلَيْهَا خِدْمَةُ زَوْجِهَا فِي عَجْنِ وَخُبْزِ وَطَبْخٍ وَنَحْوه؛ لِأَنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ مَنْفَعَةُ البُضْع، فَلَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ مِنْ مَنَافِعِهَا.

لَكِنْ الأَوْلَىٰ لَهَا فِعْلُ مَا جَرَتْ بِهِ العَادَةُ، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَظَّمُا مَرْ فُوحًا:
«وَلَـوْ أَنَّ رَجُـلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرَ إِلَىٰ جَبَلٍ أَسْوَدَ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ، لَكَانَ نَوْلُهَا أَنْ تَفْعَلَ » (٧٠).

وَلِلزَّ وْجِ إِجْبَارُ زَوْجَتِهِ وَلَوْ ذِمِّيَّةً عَلَىٰ خُسْلِ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ وَجَنَابَةٍ إِذَا كَانَتْ مُكَلَّفَةً، وَغَسْلِ نَجَاسَةٍ، وَاجْتِنَابِ مُحَرَّمَاتٍ، وَإِزَالَةٍ وَسَخٍ وَدَرَنٍ، وَأَخْذِ مَا تَعَافُهُ النَّفْسُ مِنْ شَعْرٍ وَغَيْرِهِ كَظُفْرٍ، وَمَنْعِهَا مِنْ أَكْلِ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ، مَا تَعَافُهُ النَّفْسُ مِنْ قَنْ مُ كَمَالَ الاسْتِمْتَاعِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ كَبَصَلٍ وَكُرَّاثٍ وَتَوْمٍ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ كَمَالَ الاسْتِمْتَاعِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ فَيَتَةً. وَلَهُ مَنْعُ ذِمِّيةٍ مِنْ دُخُولِ بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ وَشُرْبِ مَا يُسْكِرُهَا، لَا مَا دُونَهُ، وَلا تُكْرُهُ عَلَىٰ إِفْسَادِ صَوْمِهَا أَوْ صَلَاتِهَا أَوْ سَبْتِهَا.

وَيَحْرُمُ جَمْعُ زَوْجَتَيْهِ فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمَا ضَرَرًا فِي ذَلِكَ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الغِيرَةِ، وَاجْتِمَاعُهُمَا يُثِيرُ الخُصُومَةَ.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ الزَّوْجَةِ الخُرُوجُ بِلَا إِذْنِهِ، وَلَوْ لِمَوْتِ أَبِيهَا؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ تَعَلِّلُتُهُ: «أَنَّ رَجُلًا سَافَرَ، وَمَنَعَ زَوْجَتَهُ مِنَ الخُرُوجِ، فَمَرِضَ أَبُوهَا: فَاسْتَأْذَنَتْ

⁽١) ضعيف: رواه ابن ماجه (١٨٥٢)،وضعفه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (٢٠١٣).



رَسُولَ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُضُورِ جَنَازَتِهِ، فَقَالَ لَهَا: اتَّقِي اللهَ وَلا تُخَالِفِي زَوْجَكِ. فَأَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِ: أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهَا بِطَاعَتِهَا زَوْجَهَا» (١٠. فَإِنْ فَعَلَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَنْ.

وَلَوْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ وَأُمُّ مَرِيضَةٌ فَطَاعَةُ زَوْجِهَا أَوْجَبُ عَلَيْهَا مِنْ أُمِّهَا، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهَا. وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهُ لَهَا فِي عِيَادَتِهِمَا، وَشُهُودِ جَنَازَتِهِمَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ صِلَةِ الرَّحِمِ، وَالمُعَاشَرَةِ بِالمَعْرُوفِ، وَمَنْعُهَا يُؤَدِّي إِلَىٰ النَّفُورِ، وَيُغْرِي بِالعُقُوقِ.

لَكِنْ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهَا الَّتِي لَا بُدَّ لَهَا مِنْهَا؛ لِلضَّرُورَةِ.

وَلا يَمْلِكُ مَنْعَهَا مِنْ كَلَامِ أَبَوَيْهَا، وَلا مَنْعَهُمَا مِنْ زِيَارَتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِم لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ.

مَا لَمْ يَخَفْ مِنْهُمَا الضَّرَر، فَلَهُ المَنْعُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ.

وَلَا يَلْزَمُهَا طَاعَةُ أَبُوَيْهَا فِي فِرَاقِهِ وَمُخَالَفَتِهِ، بَـلْ طَاعَةُ زَوْجِهَا أَحَقُّ لِوُجُوبِهَا عَلَيْهَا.

وَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ بِهَا حَقُّهُ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَتُهَا نَفْسَهَا إِلاّ نَبُكَاحِ صَحَّتْ وَلَزَمَتْ.



⁽١)ضعيف:رواهالطبراني في الأوسط(١/ ١٦٩/ ٢)،وضعفه العلامة الألباني رَجِيَّتُهُ في الإرواء(٢٠١٤).



فَصْلٌ فِي المَبِيتِ وَالوَطْءِ وَالقَسْم

وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ الحُرَّةِ بِطَلَبِهَا لَيْلَةً مِنْ أَرْبَعِ لَيَالٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالِتُهُ عَلَيْكَ حَقَّا» (١). لِقَوْلِهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْكَ حَقَّا» (١).

وَرَوَىٰ الشَّعْبِيُّ: ﴿ أَنَّ كَعْبَ بْنَ سَوَّارٍ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ أَفْضَلَ مِنْ زَوْجِي، وَاللهِ إِنَّهُ لَيَبِيتُ لَيْلَهُ قَائِمًا، وَيَظَلُّ نَهَارَهُ صَائِمًا، فَاسْتَغْفَرَ لَهَا، وَأَثْنَىٰ حَلَيْهَا، وَاللهِ إِنَّهُ لَيَبِيتُ لَيْلَهُ قَائِمًا، وَيَظلُّ نَهَارَهُ صَائِمًا، فَاسْتَغْفَرَ لَهَا، وَأَثْنَىٰ حَلَيْهَا، وَاللهِ إِنَّهُ لَيْبِيتُ المَرْأَةُ، وقَامَتْ رَاجِعَةً، فَقَالَ كَعْبُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ: هَلا أَعْدَيْتَ المَرْأَةَ عَلَىٰ ذَوْجِهَا فَلَقَدْ أَبْلَغَتْ إِلَيْكَ فِي الشَّكُوىٰ، فَقَالَ لِكَعْبِ: اقْضِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّكَ فَهِمْتَ مِنْ أَمْرِهَا مَا لَمْ أَفْهَمْ، قَالَ: فَإِنِّي أَرَىٰ كَأَنْهَا امْرَأَةٌ عَلَيْهَا بَيْنَهُمَا، فَإِنَّكَ فَهِمْتَ مِنْ أَمْرِهَا مَا لَمْ أَفْهَمْ، قَالَ: فَإِنِّي أَرَىٰ كَأَنْهَا امْرَأَةٌ عَلَيْهَا ثَلْكُ نِسْوَةٍ هِي رَابِعَتُهُنَّ، فَأَقْضِي بِثَلاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَ يَتَعَبَّدُ فِيهِنَّ، وَلَهَا يَوْمُ وَلَيْالِيهِنَ يَتَعَبَّدُ فِيهِنَّ، وَلَهَا يَوْمُ وَلَيْالِيهِنَ يَتَعَبَدُ فِيهِنَّ وَلَهَا يَوْمُ وَلِيَالِيهِ مِنْ يَعَبَدُ وَاللهِ مَا رَأَيُكَ الأَوْلُ بِأَعْجَبَ مِنَ الآخَوِ، اذْهَبُ فَآلْتَ قَاضٍ عَلَىٰ البَصْرَةِ، وَفِي لَفُطْ: نِعْمَ القَاضِي أَنْتَ » فَقَالَ عُمَرُ: وَاللهِ مَا رَأَيُكَ الأَوْلُ بِأَعْجَبَ مِنَ الآخَوِ، اذْهَبُ فَأَنْتَ قَاضٍ عَلَىٰ البَصْرَةِ، وَفِي لَفُطْ: نِعْمَ القَاضِي أَنْتَ » ثَلَ

وَأَنْ يَطَ أَفِي كُلِّ ثُلُثِ سَنَةٍ مَرَّةً إِنْ قَدَرَ وَطَلَبَتْ هُ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَدَّرَ ذَلِكَ بَأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فِي حَقِّ المُؤْلِي، فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ اليَمِينَ لَا تُوجِبُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فَدَلَّ أَنَّ الوَطْءَ وَاجِبٌ بِدُونِهَا.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٧٤)، ومسلم (١١٥٩).

⁽٢)صحيح: رواه عبدالرزاق في: «المصنف» (٧/ ١٤٩) رقم (١٢٥٨٧)، وابن سعد في الطبقات (٧/ ٩٢).



فَ إِنْ أَبَىٰ الْـوَطْءَ أَوِ البَيْتُوتَةَ الوَاجِبَيْنِ فَرَّقَ الحَاكِمُ بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبَتْ؛ وَلَا يَصِحُّ الفَسْخُ هُنَا إِلَّا بِحُكْم حَاكِم؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَإِنْ سَافَرَ فَوْقَ نِصْفِ سَنَةٍ فِي غَيْرِ أَمْرٍ وَاجِبِ كَحَجٍّ وَغَزْوٍ وَاجِبَيْنِ، أَوْ طَلَبِ رِزْقِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَطَلَبَتْ قُدُومَهُ، لَزِمَهُ، فَإِنْ أَبَىٰ بِـلَا عُذْرٍ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِطَلَبِهَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي المَبِيتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النَّنَا : ١٩]. وَزِيَـادَةُ إِحْدَاهُـنَّ فِي الْقَسْـمِ مَيْـلٌ، وَلَا مَعْرُوفَ مَعَ

وَعَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَلِّلُتُهُ مَرْفُرعًا: «مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَمَالَ إِلَىٰ إِحْدَاهِمَا، جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ »(١).

وَعَنْ عَائِشَةَ تَعَلِيْكُهَا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ بَيْنَنَا فَيعْدِلُ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ»('').

وَيَكُونُ لَيْلَةً وَلَيْلَةً؛ لِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا أَنْ يَرْضَيْنَ بِأَكْثَرَ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَا يَعْدُوهُنَّ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُمُّ سَلَمَةَ تَعَلِّطْتِهَا: «فَإِن سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢١٣٣)، والترمـذي (١١٤١)، وابن ماجه (١٩٦٩)، وصححه العلامة الألباني رَجِّرُلِللهُ في الإرواء (٢٠١٧).

⁽٢) ضعيـف: رواه أبـو داود (٢١٣٤)، والترمـذي (١١٤٠)، وابـن ماجـه (١٩٧١)، وضعفه العلامة الألباني رَخِيَللهُ في الإرواء (٢٠١٨).



لِنِسَائِي »(١). وَعِمَادُ القَسْمِ اللَّيْلُ، إِلاَّ لِمَنْ مَعِيشَتُهُ بِاللَّيْلِ - كَحَارِسٍ - فَيَقْسِمُ بَيْنَ نِسَاثِهِ بِالنَّهَارِ، وَيَكُونُ النَّهَارُ فِي حَقِّهِ كَاللَّيْلِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

وَلَـهُ أَنْ يَأْتِيَهُ نَنَ ، وَأَنْ يَدْعُوهُنَّ إِلَىٰ مَحِلِّهِ، وَأَنْ يَأْتِيَ بَعْضًا وَيَدْعُو بَعْضًا، إِذَا كَانَ مَسْكَنَ مِثْلِهَا.

وَالقَسْمُ بَيْنَ المُسْلِمَةِ وَالذِّمِّيَّةِ سَوَاءٌ.

وَيَقْسِمُ وُجُوبًا لِحَائِضٍ وَنُفَسَاءَ وَمَرِيضَةٍ وَمَعِيبَةٍ وَمَجْنُونَةٍ مَأْمُونَةٍ وَغَيْرِهَا، كَمَنْ آلَىٰ وَظَاهَرَ مِنْهَا، وَرَنْقَاء وَمُحْرِمَةٍ وَمُمَيَّزَةٍ يُمْكِنُ وَطُؤُهَا؛ لِأَنَّ القَصْدَ السَّكَنُ وَالأُنْسُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِالمَبِيتِ عِنْدَهَا، وَلَيْسَ لَهُ بَدَاءَةٌ فِي قَسْمٍ وَلَا سَفَرٍ بإِحْدَاهُنَّ بِلَا قُرْعَةٍ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ.

وَيَحْرُمُ دُخُولُهُ فِي نَوْبَةِ وَاحِدَةٍ إِلَىٰ غَيْرِهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ، كَأَنْ تَكُونَ مَنْزُولًا بِهَا- أَي مُحتَضِرة -، فَيُرِيدُ أَنْ يُحْضِرَهَا، أَوْ تُوصِي إِلَيْهِ.

وَفِي نَهَارِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ كَعِيَادَةٍ، وَسُؤَالٍ عَنْ أَمْرٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَلْبَثْ لَمْ يَقْض؛ لِأَنَّهُ زَمَنٌ يَسِيرٌ.

وَإِنْ لَبِثَ أَوْ جَامَعَ لَزِمَهُ القَضَاءُ، بِأَنْ يَدْخُلَ عَلَىٰ المَظْلُومَةِ فِي لَيْلَةِ الأُخْرَىٰ، فَيَمْكُثُ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةِ، أَوْ يُجَامِعُهَا إِنْ كَانَ جَامَعَ لِيَعْدِلَ بَيْنَهُمَا. وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ قُبْلَةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ سَمَا الْهَا : كَانَ جَامَعَ لِيَعْدِلَ بَيْنَهُمَا. وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ قُبْلَةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ سَمَا الْهَا

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٤٦٠).



«كَانَ رَشُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ يَدْخُلُ عَلَيَّ فِي يَوْمِ غَيْرِي، فَيَنَالُ مِنِّي كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الحِمَاعَ»(١).

وَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً وَقْتَ نَوْبَتِهَا أَثِمَ؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ بِالطَّلَاقِ إِلَىٰ إِبْطَالِ حَقِّهَا مِنَ القَسْمِ.

وَيَقْضِيهَا مَتَىٰ نَكَحَهَا لِتَمَكُّنِهِ مِنْ إِيفَائِهَا حَقَّهَا، كَالمُعْسِرِ بِالدَّيْنِ إِذَا أَيْسَرَ.

وَمَنْ وَهَبَتْ قَسْمَهَا لِضَرَّتِهَا بِإِذْنِ الزَّوْجِ جَازَ، أَوْ وَهِبَتْهُ لَهُ فَجَعَلَهُ لِزَوْجَةٍ أَخُرَى جَازَ؛ أَوْ وَهِبَتْهُ لَهُ فَجَعَلَهُ لِزَوْجَةٍ أَخُرَى جَازَ؛ لِأَنَّ الحَقَّ فِي ذَلِكَ لِلنَّوْجِ وَالوَاهِبَةِ، وَقَدْ رَضِيَا، فَإِنْ رَجَعَتِ الوَاهِبَةُ قَسَمَ لَهَا مُسْتَقْبَلًا لِصِحَّةِ رُجُوعِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهَا هِبَةٌ لَمْ تُقْبَضْ، بِخِلَافِ المَاضِعِ فَقَدِ اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ.

وَلِزَوْجَةٍ بَذْلُ قَسْمٍ وَنَفَقَةٍ لِـزَوْجٍ لِيُمْسِكَهَا، وَيَعُودُ حَقُّهَا بِرُجُوعِهَا فِي المُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّهَا هِبَةٌ لَمْ تُقْبَضْ، بِخِلَافِ المَاضِي.

وَلَا يَجِبُ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ فِي الوَطْءِ وَدَوَاعِيهِ، بَلْ يُسَنُّ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ إِلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالمَحَبَّةُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَىٰ التَّسْوِيَة فِي ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا الشَّهْوَةُ وَالمَحَبَّةُ ، وَلَا تَسْبَطِيعُوٓا أَن تَعْدِلُواْبَيْنَ ٱلنِّسَاءَ وَلَوْ حَرَصْتُمُ ﴾ [السَّنَة : ١٩٩]. أَيْ: فِي الحُبِّ وَالجِمَاعِ.

 ⁽١) حسن: قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق الطبري (٤/ ٣٧٧): وهذا الحديث نقله ابن كثير
 (١/ ٥١٠) عن هذا الموضع. وكذلك نقله السيوطي (١/ ٢٦٠)، ولم ينسباه لغير الطبري. وهو عندنا حديث مرفوع بالمعنى، وإن كان لفظه موقوفًا على عائشة، وحسنه العلامة الألباني يَظْرَلْهُ فِي الإرواء (٢٠٢٣).



وَقَالَ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَ لَا تَلُمْنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ»(۱).

وَلا تَحِبُ السَّوِيَّةُ فِي النَّفَقَةِ وَالكِسْوَةِ، حَيْثُ قَامَ بِالْوَاحِبِ وَكَفَىٰ الْأُنْهُ أَكْمَلُ. الأُخْرَىٰ، وَإِنْ أَمْكَنهُ ذَلِكَ، وَفِعْلُهُ كَانَ حَسَنًا لِأَنَّهُ أَكْمَلُ.



⁽١) ضعيف: وقد تقدم.

فَصْلٌ فِي المبِيتِ وَالتَّأْدِيبِ

وَإِذَا تَرَوَّجَ بِكُوا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَرَوَّجَ ثَيِّا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلاثًا، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى القَسْمِ بَيْنَهُنَّ، وَتَصِيرُ الجَدِيدَةُ آخِرَهُنَّ نَوْبَةً؛ لِحَدِيثِ أَبِي قِلابَةَ عَنْ أَنْسٍ تَعَالَٰتُهُ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ البِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ النَّيِّبُ أَقَامَ عِنْدَهَا شَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ، قَالَ أَبُو قِلابَةَ: لَوْ شِعْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "".

وَلَهُ تَأْدِيبُهُنَّ بِالضَّرْبِ عَلَىٰ تَرْكِ الفَرَائِضِ، فَعَنْ مُعَاذٍ يَغَظِّنُهُ مَرْفُوعًا: «أَنْفِقْ عَلَىٰ عِيَالِكَ مِنْ طَوْلِكَ، وَلَا تَرْفَعْ عَنْهُمْ عَصَاكَ أَدَبًا، وَأَخِفْهُمْ فِي اللهِ»(٬٬

وَمَنْ عَصَنْهُ وَتَعَالَتْ عَمَّا فُرِضَ عَلَيْهَا مِنَ المُعَاشَرة بِالمَعْرُوفِ، بِأَنْ لَا تُجِيبَهُ إِلَى الاسْتِمْتَاعِ أَوْ تُجِيبُهُ مُتَبَرِّمَةً مُتَنَاقِلَةً أَوْ مُتَكَرِّهَةً - وَعَظَهَا، أَيْ: خَوَّفَهَا اللهَ عَزَّ وَجَلَ، وَذَكَرَ لَهَا مَا أَوْجَبَ عَلَيْهَا مِنَ الحَقِّ وَالطَّاعَةِ، وَمَا يَلْحَقُهَا بِالمُخَالَفَةِ مِنَ وَجَلَ، وَذَكَرَ لَهَا مَا أَوْجَبَ عَلَيْهَا مِنَ الحَقِّ وَالطَّاعَةِ، وَمَا يَلْحَقُهَا بِالمُخَالَفَةِ مِنَ الجَقِّ وَالطَّاعَةِ، وَمَا يَلْحَقُهَا بِالمُخَالَفَةِ مِنَ المُخَالَفَةِ مِنَ المُخَالَفَةِ مِنَ هَجْرِهَا وَضَرْبِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: الإِثْمِ وَسُقُوطِ النَّفَقَةِ وَالكِسْوَةِ، وَمَا يُبَاحُ مِنْ هَجْرِهَا وَضَرْبِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالنَّيْلَةَ لَا يَعَالَىٰ اللهُ عَنَافُونَ نَشُوزَهُوكَ أَنْ مِنْ اللهَ عَلَيْهِ وَالْمَرِيُوهُونَ أَنْ اللهُ وَالْرَبُوهُ مِنْ اللهَ عَلَاهُ وَالْمَرْبُوهُ مُنَا إِلَيْ اللهَ عَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَهُ وَالْعَلَا اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَىٰ الله

فَإِنْ أَصَرَّتْ عَلَىٰ النُّشُوزِ بَعْدَ وَعْظِهَا، هَجَرَهَا فِي المَضْجَعِ مَا شَاءَ مَا

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٢١٣)، ومسلم (١٤٦١).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٥/ ٢٣٨)، وصححه العلامة الألباني رَخَيْللهُ في الإرواء (٢٠٢٦).



دَامَتْ كَذَلِكَ. وَفِي الكَلَام ثَلَاثَةَ أَيَّام فَقَط؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَّتُهُ مَرْفُوعًا: «لا يَحِلُّ لِمُسْلِم أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّام»(١).

فَإِنْ أَصَرَّتْ بَعْدَ الهَجْرِ المَذْكُورِ ضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ شَدِيدٍ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِ و بْنِ الأَحْوَصِ تَعَالِّنَهُ مَرْفُوعًا، وَفِيهِ:...: «فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي المَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ» (١٠ أَيْ: غَيْر شَدِيدٍ. بِعَشَرَةِ أَسْوَاطٍ لاَفَوْقَهَا؛ لِحَدِيثِ: «لا يَجْلِدْ أَحَدُكُمْ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدِّمِنْ حُدُودِ اللهِ تَعَالَىٰ » (١٠).

وَيَجْتَنِبُ الوَجْهَ وَالمَوَاضِعَ المَخُوفَةَ وَالمُسْتَحْسَنَةَ؛ لِأَنَّ القَصْدَ التَّأْدِيبُ، لَا الإِثْلَافَ؛ وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «وَلا تَضْرِبِ الوَجْهَ، وَلا تُقَبِّحْ، وَلا تَهْجُرْ إِلَّا فِي البَيْتِ» (١٠).

وَيُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مَانِعًا لِحَقِّهَا حَتَّىٰ يُوَفِّيَهُ ؟ لِأَنَّهُ يَكُونُ ظَالِمًا بِطَلَبِهِ حَقَّهِ مَعَ مَنْعِهِ حَقَّهَا.

وَإِنِ ادَّعَىٰ كُلُّ مِنْهُمَا ظُلْمَ صَاحِبِهِ أَسْكَنَهُمَا حَاكِمٌ قُرْبَ ثِقَةٍ يُشْرِفُ عَلَيْهِمَا وَيُلْزِمُهُمَاالحَقَّ، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَتَشَاقًا بَعَثَ الحَاكِمُ عَدْلَيْنِ يَعْرِفَانِ الجَمْعَ وَالتَّفْرِيقَ، وَالأَوْلَىٰ مِنْ أَهْلِهِمَا يُوَكِّلَانِهِمَا فِي فِعْلِ الأَصْلَحِ مِنْ جَمْعٍ وَتَفْرِيقٍ بِعِوَضٍ أَوْدُونَهُ.

⁽۱) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٠٦٥)، ومسلم (٢٥٥٩).

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (٣٠٨٧) وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرئ (٢/ ٤٤٤)، وابن ماجه (٣٠٥٠)، وصححه العلامة الألباني كِيَّللهُ في الإرواء (٢٠٠٠).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٦٨٥٠)، ومسلم (١٧٠٨).

⁽٤) صحيح: رواه أبـو داود (٢١٤٢)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وأحمـد (٤/ ٤٤٧)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلِلهُ في الإرواء (٢٩٣٠).



الحُلْعُ هُوَ: فِرَاقُ الزَّوْجَةِ بِعِوَضٍ يَأْخُدُهُ الزَّوْجُ مِنْهَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ، سُمِّي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَخْلَعُ نَفْسَهَا مِنَ الزَّوْجِ كَمَا تَخْلَعُ اللِّبَاسَ مِنْ بَدَنِهَا، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿هُنَّ لِبَاشُ لَكُمُّ وَأَنْتُمْ لِبَاشُ لَهُنَّ ﴾ [الثقة:١٨٧].

يُبَاحُ لِسُوءِ العِشْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا يُقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْنَدَتْ بِدِيَّ ﴾ [الثَّاءُ: ٢١٨]. وَإِذَا كَرِهَتْ زَوْجَهَا، وَظَنَّتْ أَنْ لَا تُؤدِّي حَقَّ الله فِي طَاعَتِهِ جَازَ الخُلْعُ عَلَىٰ عِوَضٍ، لِلآيَةِ.

وَلا يَفْتَقِرُ الخُلْعُ إِلَىٰ حَاكِمٍ. وَيُكُرُهُ مَعَ اسْتِقَامَةِ الحَالِ؛ لِحَدِيثِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الجَنَّةِ» ((). وَيَقَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَشَا﴾ [النَّئَة : ١] الآية. وَيُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهَا إِلَىٰ الخُلْعِ حَيْثُ أُبِيحَ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ: «اقْبَلِ الحَدِيقَةَ وَطَلِّقُهَا تَطْلِيقَةً » (().

وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي الحَيْضِ وَالطُّهْرِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمُ يَسْأَلِ المُخْتَلِعَةَ عَنْ حَالِهَا.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۲۲٦)، والترمـذي (۱۸۷۷)، وابن ماجه (۲۰۵۰)، وأحمد (٥/ ۲۷۷)، وصححه العلامة الألباني كيَلِيّهُ في الإرواء (۲۰۵۰).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٥٢٧٣).



وَشُرُوطُهُ سَبْعَةٌ ،

١- أَنْ يَقَعَ مِنْ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ: مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًا، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا،
 كَبِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا يَعْقِلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ الطَّلَاقَ - وَهُوَ: مَجَرَّدُ إِسْقَاطٍ لَا تَحْصِيلَ فِيهِ - فَلِأَنْ يَمْلِكَهُ مُحَصِّلًا لِعِوَضِ أَوْلَىٰ.

وَأَنْ يَكُونَ عَلَىٰ عِوَضٍ وَلَوْ مَجْهُولًا: فَإِنْ خَالَعَهَا بِغَيْرِ عِوَضٍ لَمْ يَصِحَّ.
 وَيُكْرَهُ بِأَكْثَر مِمَّا أَعْطَاهَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ جَمِيلَةَ: «وَلَا تَزْدَدْ» (١٠).

وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَدَتْ بِهِ ۗ ﴾ [التخ :٢١٠].

وَيَكُونُ مِمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، وَهُوَ: المُكَلَّفُ غَيْرُ المَحْجُورِ عَلَيْهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَزَوْجَةٍ؛ لِأَنَّهُ بَذْلُ مَالٍ فِي مُقَابَلَةِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا مَنْفَعَةٍ، أَشْبَهَ التَّبُرُّعَ. وَيَصِحُّ مِنَ الأَجْنَبِيِّ مِنْ غَيْرٍ إِذْنِ المَرْأَةِ.

لَكِنْ لَوْ عَضَلَهَا ظُلْمًا لَتَخْتَلِعَ لَمْ يَصِحَّ، وَالخُلْعُ بَاطِلٌ، وَالزَّوْجِيَّةُ بِحَالِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَاتَمْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآءَاتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ [النَّنَا : ١١].

وَلَا يَسْتَحِقُّ العِـوَضَ؛ لِأَنَّهَـا أُكْرِهَـتْ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَـقٌ، لِلنَّهْـيِ عَنْهُ وَهُوَ يَقْتَضِي الفَسَادَ. فَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ وَقَعَ رَجْعِيًّا.

فَ إِنْ عَضَلَهَا لِنُشُوزِهَا أَوْ تَوْكِهَا فَرْضًا أُبِيحَ الخُلْعُ وَعِوَضُهُ؛ لِأَنَّهُ بِحَقِّ، وَكَذَا مَعَ زِنَاهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةً ﴾ [السَّّا ١٩٠] والاسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّهْيِ إِبَاحَةٌ.

⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٠٥٦)، وصححه العلامة الألباني كِمَاللهُ في الإرواء (٢٠٣٧).



٣- وَأَنْ يَقَعَ مُنَجَّزًا: فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ عَلَىٰ شَرْطٍ، كَـ: إِنْ بَذَلْتَ لِي كَذَا فَقَدْ خَالَعْتُكَ.

١- وَأَنْ يَقَعَ الْخُلْعُ عَلَىٰ جَمِيعِ الزَّوْجَةِ: لِأَنَّهُ فَسْخٌ، فَلَا يَصِحُّ خُلْعُ جُزْءٍ
 مِنْهَا، مُشَاعًا كَانَ كَنِصْفِهَا، أَوْ مُعَيَّنًا كَيَدِهَا.

وَأَنْ لَا يَقَعَ حِيلَةً لِإِسْقَاطِ يَمِينِ الطَّلَاقِ: أَيْ: فِرَارًا مِنْ وُقُوعِ الطَّلَاقِ المُعَلَّقِ عَلَىٰ مُسْتَقْبَلٍ، فَيَحْرُمُ خُلْعُ الحِيلَةِ، وَلَا يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الحِيلَ خِدَاعٌ لَا تحِلَّ مَا حَرَّمَ اللهُ.

٦- وَأَنْ لَا يَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، بَلْ بِصِيغَتِهِ المَوْضُوعَةِ لَهُ، وَتَأْتِي.

٧- وَأَنْ لا يَسْوِيَ بِهِ الطَّلاقَ: فَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ نِيَّتِهِ وَقَعَ رَجْعِيًّا إِنْ كَانَ بِعَوَضٍ يُدْفَعُ لَهُ لِبَدْٰكِ الْعِوَضِ فِي إِبَائَتِهَا، إِنْ كَانَ بِعِوَضٍ يُدْفَعُ لَهُ لِبَدْٰكِ الْعِوَضِ فِي إِبَائَتِهَا، أَشْبَهَ الخُلْعَ.

فَمَتَىٰ تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ كَانَ فَسْخًا بَائِنًا، لا يَنْقُصُ بِهِ عَدَدُ الطَّلاقِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَالَ: ﴿ فَالَاجُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْنَدَتَ اللهَ تَعَالَىٰ قَالَ: ﴿ فَاللَّهُ مَنَ تَانِ ﴾ [الثقة: ٢٩] ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَالاجْنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْنَدَتْ بِهِ * [الثقة: ٢٩] ثُمَّ مَّ قَالَ: ﴿ فَإِن طَلْقَهَا فَلا غَلَلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا عَيْرَهُ ﴾ [الثقة: ٢٩٠] فَذَكَرَ تَطْلَيقَتَيْنِ، وَالخَلْعَ، وَتَطْلِيقَةً بَعْدَهُمَا، فَلَوْ كَانَ الخُلْعُ طَلَاقًا لَكَانَ رَابِعًا، وَلا خِلافَ فِي تَحْرِيمِهَا بِثَلَاثٍ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الطَّلَاقِ، وَلا نَوْئ بِهِ الطَّلاقِ، وَلا نَوْئ بِهِ الطَّلَاقِ، وَلا نَوْئ بِهِ الطَّلَاقِ، وَلا نَوْئ بِهِ الطَّلَاقِ، وَلا خَلْعَ كَسَائِرِ الفُسُوخِ.

وَصِيغَةُ الخُلْعِ الصَّرِيحَةِ لا تَحْتَاجُ إِلَىٰ نِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا.



وَهِيَ: خَلَعْتُ، وَفَسَخْتُ، وَفَادَيْتُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ لِلْخُلْعِ عُرْفُ الاسْتِعْمَالِ، وَالفَسْخُ حَقِيقَةٌ فِيهِ، وَوَرَدَ القُرْآنُ بِالافْتِدَاءِ.

وَالكِنَايَةُ: بَارَيْتُكِ، وَأَبْرَأْتُكِ، وَأَبَنْتُكِ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ الخُلْعَ وَغَيْرَهُ.

فَمَعَ شُوَّالِ الخُلْعِ وَبَدُْلِ العِوَضِ يَصحُّ بِلَا نِيَّةٍ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الحَالِ مَعَ الكِنَايَةِ تَقُومُ مَقَامَ النَّيَّةِ.

وَإِلَّا يَكُنْ سُـؤَالٌ وَلَا بَدْلُ عِوَضٍ، فَلَابُدَّ مِـنَ النَّيَّةِ مِمَّنْ أَتَىٰ بِكِنَايَةِ خُلْعٍ، كَطَلَاقِ وَنَحْوِهِ.

وَيَصِحُّ بِكُلِّ لُغَةٍ مِنْ أَهْلِهَا كَالطَّلَاقِ؛ لِعَدَمِ التَّعَبُّدِ بِلَفْظِهِ، وَلَا يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ بَذْلِ المَالِ وَقَبُولِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ مِنَ الزَّوْجِ، فَلَابُدَّ مِنَ الإيجَابِ وَالقَبُولِ فِمُجَرَّدِ بَذْلِ المَالِ وَقَبُولِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ مِنَ الزَّوْجِ، فَلَابُدَّ مِنَ الإيجَابِ وَالقَبُولِ فِي المَجْلِسِ لِقَوْلِهِ صَلَّلَةَ عُلَيْهِ وَصَلَّمَ: «اقْبَلِ الحَدِيقَةَ، وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً» (١٠. رَوَاهُ البُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: «فَأَمَرَهُ، فَفَارَقَهَا».

وَلَا يَنْبُتُ فِي الخُلْعِ رَجْعَةٌ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ﴿فِيَا أَفْلَاتُ ﴾ وَإِنَّمَا يَكُونُ فِذَاءً إِذَا خَرَجَتْ عَنْ قَبْضَتِهِ وَسُلْطَانِهِ، وَإِذَا كَانَتْ لَهُ الرَّجْعَةُ فَإِنَّمَا يَكُونُ فِذَاءً إِذَا خَرَجَتْ عَنْ قَبْضَتِهِ وَسُلْطَانِهِ، وَإِذَا كَانَتْ لَهُ الرَّجْعَةُ فَهِي تَحْتَ حُكْمِهِ، وَلِأَنَّ القَصْدَ إِزَالَةُ الضَّرَرِعَنِ المَرْأَةِ، فَلَوْ جَازَ ارْتِجَاعُهَا لَعَادَ الضَّرَرُ.

وَيُلْغَىٰ شَرْطُ رَجْعَةٍ فِيهِ دُونَهُ، كَالبَيْعِ بِشَرْطٍ فَاسِدٍ. وَالمَرْأَةُ المُعْتَدُّةُ مِنْ خُلْعٍ لَا يَقَعُ كَالبَيْعِ بِشَرْطٍ فَاسِدٍ. وَالمَرْأَةُ المُعْتَدُّةُ مِنْ خُلْعٍ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهَا لَا

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، فَلَمْ يَلْحَقْهَا طَلَاقُهُ، كَالمُطَلَّقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ كَالَّتِي انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بُضْعَهَا فَلَمْ يَلْحَقْهَا طَلَاقُهُ كَالْأَجْنَبِيَّةِ.

وَلَيْسَ لِلْأَبِ خُلْعُ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ وَلا طَلَاقُهَا؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخذَ بِالسَّاقِ»(١٠).

وَلَيْسَ لِلأَبِ أَيْضًا خُلْعُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لَهَا فِي ذَلِكَ، وَهُوَ بَذْلٌ لِلْمَالِ فِي غَيْرِ مُقَابَلَةِ عِوَضٍ مَالِيٍّ فَهُوَ كَالتَّبَرُّعِ، وَإِنْ بَذَلَ العِوَضَ مِنْ مَالِهِ صَحَّ كَالأَجْنَبِيِّ.

وَلا يُسْقِطُ الخُلْعُ غَيْرَهُ مِنَ الحُقُوقِ، فَلَوْ خَالَعَتْهُ وَكَانَ لَهَا حُقُوقٌ عَلَىٰ زَوْجِهَا، كَأَنْ تَكُونَ لَهَا نَفَقَاتٌ مَاضِيَةٌ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَلَهَا مَثَلًا مَهُرٌ مُوَخَّرٌ وَنَجَوُ ذَلِكَ، فَخَالَعَتْهُ عَلَىٰ عَشَرَةِ آلافٍ، فَقَبِلَ هَذِهِ العَشْرَةَ آلافٍ، فَتُبُوتُ الخُلْعِ لَا يُسْقِطُ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّيُونِ الَّتِي عَلَيْهِ لِزَوْجَتِهِ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ مَهْرٍ أَوْ الخُلْعِ فَقَالَ: "بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ فِي ذِمَّتِي لَكِ نَحْوِ ذَلِكَ، لَكِنْ لَوْ شَرَطَهُ فِي الخُلْعِ فَقَالَ: "بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ فِي ذِمَّتِي لَكِ نَحْوِ ذَلِكَ، لَكِنْ لَوْ شَرَطَهُ فِي الخُلْعِ فَقَالَ: "بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ فِي ذِمَّتِي لَكِ شَيْءٌ مِنَ المَالِ وَلَمْ تَتَعَرَّضُ إِلَىٰ مَا فِي ذِمَّتِهُ مَلَىٰ شَيْءٍ مِنَ المَالِ وَلَمْ تَتَعَرَّضُ إِلَىٰ مَا فِي ذِمِّتِهِ مِنَ الدَّيُونِ لَهَا، فَإِنَّ هَذِهِ الدُّيُونَ تَبْقَىٰ ثَابِتَةً لَهَا.



⁽١) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٠٨١)، وحسنه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (٢٠٤١).



وَهُوَ فِي اللَّغَةِ: التَّخْلِيَةُ، يُقَالُ: طَلَقَت النَّاقَةُ؛ إِذَا سَـرَحَتْ حَيْثُ شَـاءَتْ، وَالإِطْلَاقُ: الإِرْسَالُ.

وَشَرْعًا: حَلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ أَوْ بَعْضِهِ.

وَيَنْقَسِمُ الطَّلَاقُ إِلَىٰ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ الخَمْسَةِ.

فَقَـدْ يَكُونُ مُبَاحًا، وَقَدْ يَكُونُ مَسْنُونًا، وَقَدْ يَكُونُ مَكْرُوهًا، وَقَدْ يَكُونُ حَرَامًا، وَقَدْ يَكُونُ حَرَامًا، وَقَدْ يَكُونُ عَرَامًا، وَقَدْ يَكُونُ

١- فَيُبَاحُ لِسُوءِ عِشْرَةِ الزَّوْجَةِ كَسُوءِ خُلُقِهَا، وَتَضَرُّرِهِ بِهَا مِنْ غَيْرٍ حُصُولِ الغَرَض بِهَا؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ.

٩- وَيُسَنُّ إِنْ تَرَكَتُ الصَّلَاةَ وَنَحْوَهَا، وَعَجَزَ عَنْ إِجْبَارِهَا عَلَيْهَا، وَكَوْنُهَا عَيْرَ عَفِيفَةٍ؛ لِأَنَّ فِي إِمْسَاكِهَا نَقْصًا وَدَنَاءَةً، وَرُبَّمَا أَفْسَدَتْ عَلَيْهِ فِرَاشَهُ. وَالمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ كَالزَّ وْجِ، فَتَتَخَلَّصُ مِنْهُ بِالخُلْعِ وَنَحْوِهِ.

٣- وَيُكُورُهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ؛ لِإِزَالَتِهِ النَّكَاحَ المُشْتَمِلَ عَلَىٰ المَصَالِحِ المَنْدُوبِ إِلَيْهَا، وَلِحَدِيث: «أَبْغَضُ الحَلالِ إِلَىٰ اللهِ الطَّلاقُ»(١).

⁽۱) ضعيف: رواه أبو داود (۲۱۷۸)، وابـن ماجه (۲۰۱۸)، والحاكـم (۲/ ۲۱٤)، وضعفه العلامة الألباني كِيَّلِلهُ في الإرواء (۲۰٤٠).



١- وَيَحْرُمُ فِي الحَيْضِ وَفِي طُهْرٍ أَصَابَهَا فِيهِ.

٥- وَيَحِبُ عَلَىٰ المُؤْلِي بَعْدَ التَّرَبُّصِ إِنْ أَبِي الفَيْئَةَ. وَعَلَىٰ مَنْ يَعْلَمْ بِفُجُورِ زَوْجَتِهِ؛ لِئَلَّا يَكُونَ دَيُّوثًا.

مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ:

١- يَقَعُ طَلَاقُ المُمَيِّزِ وَيَصِعُ إِنْ عَقَلَ الطَّلَاقَ، أَيْ: عَلِمَ أَنَّ النِّكَاحَ يَزُولُ
 بِهِ؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» (١٠). وَحَدِيث: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ المَعْتُوهِ وَالمَعْلُوبِ عَلَىٰ عَقْلِهِ» (١٠).

٩- وَيَقَعُ طَلَاقُ السَّكْرَانِ بِمَائِع وَلَوْ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ، أَوْ سَقَطَ تَمْيِيزُهُ بَيْنَ الأَعْيَانِ،
 وَيُؤَاخَذُ بِسَائِرِ أَقْوَالِهِ، وَكُلُّ فِعْلٍ يُعْتَبَرُ لَهُ العَقْلُ كَإِقْرَارٍ وَقَذْفٍ وَقَتْلٍ وَسَرِقَةٍ.

٣- وَيَقَعُ الطَّلَاقُ مِنَ الغَضْبَانِ مَا لَمْ يُغْمَ عَلَيْهِ كَغَيْرِهِ.

وَلَا يَقَعُ مِمَّنْ نَامَ أَوْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ، وَمَنْ بِهِ بِرْسَامٌ أَوْ نَشَافٌ. وَلَا مِمَّنْ أَكْرَهَهُ قَادِرٌ ظُلُمًا بِعُقُوبَةٍ أَوْ تَهْدِيدٍ لَهُ أَوْ لِوَلَدِهِ، فَعَنْ عَائِشَةَ تَعَالَيْكَ مَرْفُوعًا: «لَا طَلَقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ» (") وَالإِغْلاَقُ: الإِكْرَاهُ. وَمَنْ قَصَدَ مَرْفُوعًا: «لَا طَلَقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ» (") وَالإِغْلاَقُ: الإِكْرَاهُ. وَمَنْ قَصَدَ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ دُونَ دَفْعِ الإِكْرَاهِ وَقَعَ طَلَاقُهُ، كَمَنْ أُكْرِهَ عَلَىٰ طَلْقَةٍ فَطَلَّقَ أَكْثَر.

⁽١) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٠٨١)، وحسنه العلامة الألباني كَثَلِللهُ في الإرواء (٢٠٤١).

⁽٢) ضعيف: رواه الترمذي (١٩٩١)، وقال: لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيف، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٠٤٢).

⁽٣) صحيح: رواه أبـو داود (٢١٩٣)، وابـن ماجه (٢٠٤٦)، وأحمد (٦/ ٢٧٦)، وحسـنه العلامة الألباني صلى الإرواء (٢٠٤٦).



فَصْلٌ فِي التَّوْكِيلِ فِي الطَّلَاقِ

وَمَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ أَنْ يُمُوكِّلَ غَيْرَهُ فِيهِ، وَأَنْ يَتَوَكَّلَ عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِزَالَةُ مِلْكٍ، فَصَحَّ التَّوْكِيلُ وَالتَّوَكُّلُ فِيهِ كَالعِتْقِ.

وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُطَلِّقَ مَتَىٰ شَاءَ، مَا لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ وَقْتًا لِلطَّلاقِ فَلا يَتَعَدَّاهُ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لِلمُوكِّلِ.

فَإِنْ حَدَّلَهُ حَدًّا، كَأَنْ وَكَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا اليَوْمَ، فَطَلَّقَهَا فِي غَدِ، لا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مُضِيِّ اليَّوْمِ يَكُونُ غَيْرَ وَكِيلِ.

وَيَمْلِكُ الوَكِيلُ طَلْقَةً؛ لِأَنَّهَا السُّنَّةُ، فَيَنْصَرِفُ الإِطْلَاقُ إِلَيْهَا مَا لَمْ يُجْعَلْ لَهُ أَكْثَرَ فَيَمْلِكهُ.

وَإِنْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَكِ، كَانَ لَهَا ذَلِكَ مَتَىٰ شَاءَتْ كَوَكِيلِ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَىٰ اللَّفْظِ وَالإِطْلَاقِ.

وَصِفَةُ طَلَاقِهَا أَنْ تَقُولَ: «طَلَّقْتُ نَفْسِي» لا: أَنْتِ طَالِتٌ، وَلا: أَنَا طَالِقٌ مِنْكِ، وَنَحْوَهُ، فَلَا يَقَعُ.

وَتَمْلِكُ الشَّلَاثَ إِنْ قَالَ لَهَا: طَلَاقُكِ، أَوْ أَمْرُكِ بِيَدِكِ، أَوْ: وَكَلْتُكِ فِي طَلَاقِكِ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فَيَعُمُّ جَمِيعَ أَمْرِهَا، فَيَتَنَاوَلُ الثَّلاثَ.

وَيَبْطُلُ التَّوْكِيلُ بِالرُّجُوعِ، وَبِالوَطْءِ لِلزَّوْجَةِ الَّتِي وَكَّلَ فِي طَلَاقِهَا؛ لِدَلاَلَةِ الحَالِ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ عَزْلٌ، أَشْبَهَ عَزْلَ سَائِرِ الوُكَلاءِ.



بَابُ سُنَّةِ الطَّلَاقِ وَبِدْعَتِهِ

أَيْ إِيقَاعُهُ عَلَىٰ وَجْهِ مَشْرُوعٍ، وَعَلَىٰ وَجْهِ مُحَرَّمٍ مَنْهِيِّ عَنْهُ.

السُّنَّةُ لِمَنْ أَرَادَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ: أَنْ يُطَلِّقَهَا طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي طُهْرٍ لَمْ يَطَأَهَا فِي فَلْ لِمَّ يَطَأُهَا فِي اللَّسَّةِ فَلَاقَتُمُ اللِّسَآءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِ ﴿ وَالْلَاقَ ١٠]. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ تَعَلِّلُهُمَا: "طَاهِرًا مِنْ غَيْرٍ جِمَاعٍ "".

فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا- وَلَوْ بِكَلِمَاتٍ- فَحَرَامٌ.

وَإِنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَعَتْ ثَلَاثًا، وَحَرُّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، قَبْلَ الدُّخُولِ كَانَ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهُ.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «جَلَسْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَقَ امْرَ أَتَهُ ثَلَاثًا، فَسَكَتَ، حَتَّىٰ ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادَّهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ، امْرَ أَتَهُ ثَلَاثًا، فَسَكَتَ، حَتَّىٰ ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادَّهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ، فَيَرْكَبُ الحُمُوقَة، ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنِ عَبَّاسٍ، يَا ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَعَلَى اللهِ عَلَى اللهِ قَالَ: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَعَمَل لَهُ مُعْرَجًا اللهَ عَبْلَ اللهَ قَالَ: عَنْ اللهَ عَبْلَ اللهَ عَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ، فَبَانَتْ مِنْكَ امْرَ أَتَكَ» (*).

⁽۱) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف»(٥/ ٢) رقم (١٨٠٢٤)، وابن جرير في تفسيره (٨٨/ ٨٨) عن ابن مسعود، ورواه الطبري (٨٨/ ٨٨) عن ابن عباس، وصححه العلامة الألباني كِلِّلَهُ في الإرواء (٢٠٥١).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢١٩٧)، وصححه العلامة الألباني يَظَيِّلُهُ في الإرواء (٢٠٥٥).



وَعَـنْ مُجَاهِـدٍ أَيْضًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ: «سُـئِلَ عَـنْ رَجُلٍ طَلَّـقَ امْرَأَتَهُ مِائَةً، فَقَالَ: عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَفَارَقْتَ امْرَأَتَكَ» ‹‹›

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا، قَالَ: يَكَفْيِكَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثٌ» (٢).

وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الحَيْضِ، أَوْ فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ وَلَوْ بِوَاحِدَةٍ، فَبِدْعِيٌّ حَرَامٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِقَوْلِهِ: ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾ [الثلاث :١].

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلِيُهِمَا أَنَّهُ: «طَلَّقَ امْرَ أَتَهُ وَهِيَ حَاثِضٌ، فَسَـ أَلَ عُمَرُ النَّبِيِّ صَلَّالَةَ عُنَيْهِ وَسَلَّرَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَـهُ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتُرُكُهَا حَتَّىٰ تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِن شَاءَ أَمْسَـكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ العِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» (").

وَيَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ فِيهِ بِالرَّجْعَةِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ طَلَاقِ. وَتُسْتَحَبُّ رَجْعَتُهَا إِذَا طَلَّقَهَا زَمَنَ البِدْعَةِ.

وَلَا سُنَّةَ وَلا بِدْعَةَ لِمَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، فَتَتَضَرَّرُ بِتَطْوِيلِهَا.

وَلَا لِصَغِيرَةٍ وَآيِسَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْتَدُّ بِالأَقْرَاءِ، فَلَا تَخْتَلِفُ عِدَّتُهَا، وَلَا رِيْبَةَ لَهُمَا، وَلَا وَلَدٌ يُنْدَمُ عَلَىٰ فِرَاقِهِ.

- (١) صحيح: رواه الدارقطني (٥/ ٢٤)، وصححه العلامة الألباني كِثَلِثُهُ في الإرواء (٢٠٥٦).
- (٢) صحيح: رواه الدارقطني (٥/ ٢٤)، وصححه العلامة الألباني يَخْلِللهُ في الإرواء (٢٠٥٧).
 - (٣) متفق عليه: رواه البخاري (٥٢٥٢)، ومسلم (١٤٧١).



وَلَا لِحَامِلِ ظَهَرَ حَمْلُهَا.

وَيُبَاحُ الطَّلَاقُ وَالخُلْعُ بِسُوَالِهَا زَمَنَ البِدْعَةِ؛ لِأَنَّ المَنْعَ مِنْهُ إِنَّمَا شُرِعَ لِحَقِّ المَرْأَةِ، فَإِذَا رَضِيَتْ بِإِسْقَاطِ حَقِّهَا زَالَ المَنْعُ.





بَابُ صَرِيح الطَّلَاقِ وَكِنَايَتِه

الصَّرِيحُ: مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْكِنَايَةُ: مَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ.

صَرِيحُهُ: لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ نِيَّةٍ، وَهُوَ: لَفْظُ الطَّلَاقِ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ كَـ: طَالِقٌ، وَطَلَّقْتُكِ، وَمُطَلَّقَةُ: «اسْمُ مَفْعُولٍ».

غَيْرِ أَمْرٍ كَـ: طَلِّقِي.

وَمُضَارِعٍ كَـ: تُطَلِّقِينَ.

وَمُطَلِّقَةٍ: اسْمُ فَاعِلِ فَلَا يَقَعُ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ الثَّلَاثِ الطَّلَاقُ.

فَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» طُلِّقَتْ، هَازِلًا كَانَ أَوْ لَاعِبًا، أَوْ لَمْ يَنْوِ؛ لِأَنْ إِيجَادَ هَذَا اللَّفْظِ مِنَ العَاقِل دَلِيلُ إِرَادَتِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمَا اللَّهُ يَرْفَعُهُ: «ثَلَاثَةٌ جِدُّهُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ» (١٠).

حَتَّىٰ وَلَوْ قِيلَ لَهُ: أَطَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: «نَعَمْ»، يُرِيدُ الكَذِبَ بِذَلِكَ، فَإِنَّهَا تُطَلَّقُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ؛ لِأَنَّ: «نَعَمْ» صَرِيحٌ فِي الجَوَابِ، وَالجَوَابُ الصَّرِيحُ لِلَّفْظِ الصَّرِيحِ صَرِيحٌ.

وَلَوْ قِيلَ: أَلَكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ: لا، وَأَرَادَ الكَـٰذِبَ، لَمْ تُطَلَّقُ إِنْ لَـمْ يَنْوِ بِهِ الطَّلَاقَ؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ تَفْتَقِرُ إِلَىٰ نِيَّةٍ، وَلَمْ تُوجَدْ.

⁽١) حسن: أخرجه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)،وابن الجارود (٧١٢، غوث المكدود) والحاكم (٢/ ١٩٨)،وصححه العلامة الألباني ﴿ لِلَّهُ فِي الإرواء (١٨٢٦).



وَمَنْ قَالَ: «حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ»، وَأَرَادَ الكَذِبَ، ثُمَّ فَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَيْه، وَقَعَ الطَّلَاقُ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا أَقَرَّ بِهِ، وَلِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ لِغَيْرِه، فَلَمْ يُقْبَلْ، كَإِفْرَارِهِ لَهُ بِمَالٍ، ثُمَّ يَقُولُ: كَذَبْتُ.

وَدِينَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ، وَالنَّمِينُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالحَلِفِ.

وَإِنْ قَالَ: «عَلَيَّ الطَّلَاقُ»، أَوْ: «يَلْزَمُنِي الطَّلاقُ»، فَصَرِيحٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ نِيَّةٍ، سَوَاءٌ كَانَ:

مُنَجَّزًا: كَقَوْلِهِ: «عَلَيَّ الطَّلَاقُ»، وَيَسْكُتْ.

أَوْ مُمَلَّقًا: كَقَوْلِهِ: «عَلَيَّ الطَّلاقُ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا» أَوْ: «لا أَفْعَلُ كَذَا».

أَوْ مَحْلُوفًا بِهِ.

وَيَقَعُ وَاحِدَةً، مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ.

وَإِنْ قَالَ: «عَلَيَّ الحَرَامُ»، إِنْ نَوَىٰ امْرَأَتَهُ، أَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَىٰ إِرَادَةِ ذَلِكَ، فَظِهَارٌ وَلَوْ نَوَىٰ طَلَاقًا؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَحْرِيمِهَا، وَيَأْتِي حُكْمُهُ.

وَإِلَّا فَلَغْوٌ لَا شَيْءَ فِيهِ.

وَمَنْ طَلَقَ زَوْجَةً لَهُ ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ لِضرَّتِهَا: «شَرَّ كُتُكِ»، أَوْ: «أَنْتِ شَرِيكَتُهَا»، أَوْ: «أَنْتِ شَرِيكَتُهَا»، أَوْ: «مَثْلُهَا»، وَقَعَ عَلَيْهِمَا الطَّلاقُ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ نِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الحُكْمَ فِيهِمَا وَاحِدًا، وَهَذَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا فُهِمَ مِنهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَعَادَهُ بِلَفْظِهِ عَلَىٰ الثَّانِيَةِ.



وَإِنْ قَـالَ: «عَلَيَّ الطَّلَاقُ»، أَوِ: «امْرَأَتِي طَالِقٌ»، وَمَعَهُ أَكْثُرُ مِنْ امْرَأَةٍ، فَإِنْ نَوَىٰ امْرَأَةً مُعَيَّانَةً انْصَرَفَ إِلَيْهَا، وَإِنْ نَوَىٰ وَاحِدَةً مُبْهَمَةً أُخْرِجَتْ بِقُرْعَةٍ، لِأَنَّهَا تُمَيِّزُ المُشْكِلَ. وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ يَقْتَضِي تَعْمِيمًا أَوْ تَخْصِيصًا عُمِلَ بِهِ.

وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا؛ طُلِّقَ الكُلُّ؛ لِأَنَّ الكُلَّ امْرَأَةٌ، وَهِيَ مَحِلُّ لِوُقُوعِ طَلَاقِهِ عَلَيْهَا وَلَا مُخَصِّصَ.

وَمَنْ طَلَّقَ فِي قَلْبِهِ؛ لَمْ يَقَعْ لِحَدِيث: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ» ‹‹›.

فَإِنْ تَلَفَّظَ بِهِ، أَوْ حَرَّكَ لِسَانَهُ وَقَعَ، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ.

وَمَنْ كَتَبَ صَرِيحَ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ بِمَا يَبِينُ وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَنُوهُ؛ لِأَنَّ الكِتَابَةَ صَرِيحَةٌ فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ يُفْهَمُ مِنْهَا المَعْنَى، وَتَقُومُ مَقَامَ قَوْلِ الكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَبْلِيعِ الرِّسَالَةِ، وَكَانَ فِي حَقِّ البَعْضِ الكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَبْلِيعِ الرِّسَالَةِ، وَكَانَ فِي حَقِّ البَعْضِ بِالقَوْلِ، وَفِي آخِرِينَ بِالكِتَابَةِ إِلَىٰ مُلُوكِ الأَطْرَافِ.

وَإِنْ كَتَبَهُ بِشَبِيْءٍ لَا يَتَبَيَّنُ، كَكِتَابَتِهِ بِأُصْبَعِهِ عَلَىٰ وِسَادَةٍ أَوْ فِي الهَوَاءِ فَلَا يَقَـعُ. فَلَـوْ قَالَ: لَمْ أُرِدْ إِلَّا تَجْوِيدَ خَطِّي، أَوْ خَمَّ أَهْلِي، قُبِلَ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ، وَقَدْ نَوَىٰ مُحْتَمَلًا خَيْرَ الطَّلاقِ.

وَيَقَعُ بِإِشَارَةِ الأَخْرَسِ فَقَطْ حَيْثُ كَانَتْ مَفْهُومَةً؛ لِقِيَامِهَا مَقَامَ نُطْقِهِ. وَإِنْ أَتَىٰ بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ لَمْ يَقَعْ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۲۰۲۸)، ومسلم (۱۲۷).

فَصْلٌ فِي كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ

وَكِنَايَتُهُ لاَبُدَّ فِيهَا مِنْ نِيَّةِ الطَّلَاقِ؛ لِقُصُورِ رُتْبَتِهَا عَنِ التَّصْرِيحِ، فَوَقَفَ عَمَلُهَا عَلَىٰ الطَّلَاقِ، فَلَا تَتَعَيَّنُ لَهُ عَمَلُهَا عَلَىٰ الطَّلَاقِ، فَلَا تَتَعَيَّنُ لَهُ بِدُونِ نِيَّةٍ.

وَهِيَ قِسْمَانِ: ظَاهِرَةٌ، وَخَفِيَّةٌ. فَالظَّاهِرَةُ: يَقَعُ بِهَا الثَّلَاثُ.

وَالحَفِيَّةُ: يَقَعُ بِهَا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ التَّرْكُ دُونَ البَيْنُونَةِ كَصَرِيحِ الطَّكَرِقِ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنَةِ الجَوْنِ: «إِلْحَقِي بِأَهْلِكِ» (١٠). وَلَمْ يَكُنْ لِيُطَلِّقَ ثَلَاثًا، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ. مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ فَيَقَعُ مَا نَوَى ؛ لِأَنَّهُ لَفظٌ لَا يُنَافِي العَدَدَ، فَوَجَبَ وُقُوعُ مَا نَوَاهُ بِهِ.

فَالظَّاهِرَةُ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَائِنٌ، وَبَتَّةٌ وَبَتْلَةٌ ()، وَأَنْتِ حُرَّةٌ ()، وَأَنْتِ اللَّذُواجِ، وَلَا الْحَرَجُ، وَحبْلُكِ عَلَىٰ غَارِبِكِ، وَتَزَوَّجِي مَنْ شِئْتِ، وَحَلَلْتِ لِلأَزْوَاجِ، وَلَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكِ، أَوْ لا سُلْطَانَ، وَأَعْتَقْتُكِ، وَغَطِّي شَعْرَكِ، وَتَقَنَّعِي.

وَالكِنَايَةُ الحَفِيَّةُ: اخْرُجِي، وَاذْهَبِي، وَذُوقِي، وَتَجَرَّعِي، وَخَلَيْتُكِ، وَأَنْتِ مُخَلَّاةٌ، وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ، وَلَسْتِ لِي بِامْرَأَةٍ، وَاعْتَدِّي، وَاسْتَبْرِئِي، وَاعْتَزِلِي،

- (١) صحيح: رواه البخاري (٥٢٥٤).
- (٢) أي مقطوعة، وسميت مريم: «البتول» لانقطاعها عن الرجال، وفاطمة: «البتول»
 لانقطاعها عن فساد الدنيا حسبًا وفضلًا ودينًا.
 - (٣) أي من رقّ النكاح.



وَالْحَقِي بِأَهْلِكِ، وَلَا حَاجَةَ لِي فِيكِ، وَمَا بَقِيَ شَـيْءٌ، وَأَغْنَاكِ اللهُ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ طَلَّقَـكِ، وَاللهُ قَدْ أَرَاحَكِ مِنِّي، وَجَرَىٰ الْقَلَمُ، وَلَفْظُ فِرَاقٍ، وَسَـرَاحٍ، فَيَقَعُ مَا نَوَاهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ اليَقِينُ.

وَلَا تُشْتَرَطُ النَّيَّةُ فِي حَالِ الخُصُومَةِ أَوِ الغَضَبِ، وَإِذَا سَأَلَتُهُ طَلَاقَهَا اكْتِفَاءً بِدَلاَلَةِ الحَالِ؛ لِأَنَّهَا تُغَيِّرُ حُكْمَ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَالِ.

فَلَوْ قَالَ فِي هَـذِهِ الحَالَةِ: لَمْ أُرِدْ الطَّلَاقَ، دُيِّنَ فِيمَـا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ، فَإِنْ صَدَقَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَلَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا لِتَأْثِيرِ دَلَالَةِ الحَالِ فِي الحُكْمِ، كَمَا يُحْمَلُ الكَلَامُ الوَاحِدُ عَلَىٰ المَدْحِ تَارَةً، وَالذَّمِّ أُخْرَىٰ بِالقَرَائِنِ.





بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ

وَيُعْتَبَرُ عَدَدُهُ بِالرِّجَالِ حُرِّيَّةً وَرِقًا لَا بِالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّ الرِّجَالِ، فَاعْتُبِرَ بِهِ كَعَدَدِ المَنْكُوحَاتِ، وَلِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ خَاطَبَهُمْ بِالطَّلاقِ، فَكَانَ حُكْمُهُ مَعْتَبَرًا بِهِمْ. يَمْلِكُ الحُرُّ وَالمُبَعَّضُ ثَلاثَ طَلْقَاتٍ، وَالعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الطَّلاقَ مَعْتَبرًا بِهِمْ. يَمْلِكُ الحُرُّ وَالمُبَعَّضُ ثَلاثَ طَلْقَاتٍ، وَالعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الطَّلاقَ حَالِي خَالِي فَعَالَىٰ: ﴿ الطَّلَاقُ مَنَ تَانِّ فَإِمْسَاكُ إِمَةُ مَعْرُونٍ خَالِيصُ حَقِّ الزَّوْجِ، فَاعْتُبرَ بِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ الطَّلَقُ مَنَ تَانِّ فَإِمْسَاكُ إِمَعَهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللهُ اللّهُ وَاللّهُ طَلْقَتَيْنِ، وَتَعْتَدُنِ ﴾ [الثَّعَةُ اللّهُ تَعْنُ عُمْرَ نَعِظْتُكُ قَالَ: ﴿ يَنْكِحُ العَبْدُ المُواتَعَيْنِ اللهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ ال

وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَاثِنًا فِي أَرْبَعِ مَسَاثِل: ١- إِذَا كَانَ عَلَىٰ عِوَضٍ: كَالخُلْعِ؛ لِأَنَّ القَصْدَ إِزَالَهُ الضَّرَرُ. القَصْدَ إِزَالَهُ الضَّرَرُ.

٩- أَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ: لِأَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تُمْلَكُ إِلَّا فِي العِدَّةِ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُ ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِدَّةِ تَعْلَدُ وَنَهَا ﴾ [الآيَة.

٣- أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ: لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَحِلَّ بِالنِّكَاحِ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ، وَجَبَ أَنْ
 لَا تَحِلَّ بِالرَّجْعَةِ فِيهِ.

وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُهَا فِي هَذِهِ المَسَائِلِ الثَّلَاثِ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِشُرُوطِهِ.

٣- أَوْ بِالثَّلَاثِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، أَوْ دُفْعَاتٍ: فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

⁽١) صحيح: رواه الدارقطني (٤/ ٤٧٥)، وصححه العلامة الألباني كَثَلِثُهُ في الإرواء (٢٠٦٧).



وَيَقَعُ ثَلَاثًا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بِلَا رَجْعَةٍ، أَوِ البَتَّة، أَوْ بَائِنًا؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِمَا يَقْتَضِى الإِبَانَةَ.

وَإِنْ قَـالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ، أَوْ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَعَ وَاحِدَةً، وَكَـذَا قَوْلُهُ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ، أَوْ يَلْزَمُنِي؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي المَنْصُوصِ لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ نِيَّةٍ، سَوَاءٌ كَانَ مُنَجَّزًا، أَوْ مُعَلَّقًا، أَوْ مَحْلُوفًا بِهِ، كَـ: أَنْتِ الطَّلَاقُ لِأَقُومَنَّ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي عُرْفِهِمْ.

وَلِأَنَّ أَهْـلَ العُـرْفِ لَا يَعْتَقِدُونَهُ ثَلَاثًا، وَيُنْكِرُونَ ذَلِكَ وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ: «أَلْ» فِيهِ لِلاسْتِغْرَاقِ.

وَإِنْ نَوَىٰ ثَلَاثًا وَقَعَ مَا نَوَاهُ؛ لِأَنَّهُ نَوَىٰ بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَنَوَىٰ ثَلَاثًا وَقَعَتْ، بِخِلَافِ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً، فَلَا يَقَعُ بِهِ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَاهَا.

وَيَقَعُ ثَلَاثًا إِذَا قَـالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّ الطَّلاقِ، أَوْ أَكْثَرَهُ، أَوْ عَدَدَ الحَصَىٰ، وَيَعَعُ ثَلَاثًا إِذَا قَـالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّ الطَّلاقِ، أَوْ أَكْثَرَهُ اللَّفظَ يَقْتَضِي وَنَحْوَهُ كَعَدَدِ القَطْرِ وَالرَّمْلِ وَالرِّيحِ وَالتُّرَابِ وَالنَّجُومِ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَقْتَضِي عَدَدًا، وَالطَّلاقُ لَهُ أَقَلُ وَأَكْثَرُ: فَأَقلُهُ وَاحِدَةٌ وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ.

أَوْ قَالَ لَهَا: يَا مِائَةَ طَالِقٍ فَثَلَاثٌ تَقَعُ، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ مِائَةُ طَالِقٍ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدَّ الطَّلَاقِ، أَوْ أَغْلَظَهُ، أَوْ أَطْوَلَهُ، أَوْ مِلْ الدُّنْيَا، أَوْ



مِثْلَ الجَبَلِ، أَوْ عَلَىٰ سَاثِرِ المَذَاهِبِ - وَقَعَ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي عَدَدًا، فَالطَّلْقَةُ الوَّاحِدَةُ تَتَّصِفُ بِكَوْنِهَا يَمْلأُ الدُّنْيَا ذِكْرُهَا، وَأَنَّهَا أَشَدُّ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا، فَاللَّهُ الوَّلْقَةُ الوَّامِةُ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا، فَلَا يَعْدِ أَكُثَرَ فَيَقَعُ مَا نَوَاهُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُ.





فَصْلٌ فِي تَبْعِيضِ الطَّلَاقِ

وَالطَّلَاقُ لَا يَتَبَعَّضُ، بَلْ جُزْءُ الطَّلْقَةِ كَهِيَ؛ فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ، أَوْ ثُلُثَ طَلْقَةٍ، أَوْ سُدُسَ طَلْقَةٍ وَنَحْوَهُ: فَوَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ بَعْضِ مَا لَا يَتَبَعَّضُ كَذِكْرِ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَىٰ السِّرَايَةِ، كَالعِنْقِ.

وَإِنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بِأَنْ قَالَ لَهَا: نِصْفُكِ، أَوْ رُبُعُكِ، أَوْ خُمُسُكِ طَالِقٌ، أَوْ بَعْضُكِ طَالِقٌ، أَوْ جُزْءٌ مِنْكِ طَالِقٌ، طُلُقَتْ كُلُّهَا؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَىٰ جُمْلَةٍ لَا تَتَبَعَّضُ فِي الحِلِّ وُالحُرْمَةِ، وَقَدْ وُجِدَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، فَعَلَبَ، كَاشْتِرَاكِ مُسْلِمٍ وَمَجُوسِيٍّ فِي قَتْلِ صَيْدٍ.

وَإِنْ طَلَّقَ جُزْءًا مِنْهَا لَا يَنْفَصِلُ: كَيَدِهَا، وَرِجْلِهَا وَأُذُنِهَا، وَآنْفِهَا، طُلِّقَتْ كُلُّهَا؛ لِإِضَافَةِ الطَّكَاحِ، أَشْبَهَ الجُزْءَ كُلُّهَا؛ لِإِضَافَةِ الطَّكَاحِ، أَشْبَهَ الجُزْءَ الشَّائِعَ. وَإِنْ طَلَّقَ جُزْءًا يَنْفَصِلُ: كَشَعْرِهَا، وَظُفْرِهَا، وَسِنِّهَا، لَمْ تُطَلَّقَ؛ لِأَنَهَا الشَّائِعَ. وَإِنْ طَلَّقَ جُزْءًا يَنْفَصِلُ: كَشَعْرِهَا، وَظُفْرِهَا، وَالعَرَقَ وَنَحْوَهُمَا، وَالرُّوحُ أَجْزَاءٌ تَنْفَصِلُ مِنْهَا حَالَ السَّلَامَةِ، أَشْبَهَتْ الرِّيقَ وَالعَرَقَ وَنَحْوَهُمَا، وَالرُّوحُ لَيْسَتْ عُضُوّا وَلَا شَيْعًا يُسْتَمْتَعُ بِهِ، وَلِأَنْهَا تَزُولُ عَنِ الجَسَدِ فِي حَالِ سَلَامَتِهِ، وَهِي حَالُ النَّهُمْ.





فَصْلٌ فِي أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ

وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، لا بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ: فَوَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِنَفْيِ الأُولَىٰ، ثُمَّ أَنْبَتَهُ بَعْدَ بَعْدَ الطَّلَقَةُ الأُولَىٰ، فَلا يَقَعُ بِهِ ثُمَّ أَنْبَتَهُ بَعْدَ نَفْيِهِ، فَالمُثْبَتُ هُوَ المَنْفِيُ بِعِيْنِهِ، وَهُوَ: الطَّلَقَةُ الأُولَىٰ، فَلا يَقَعُ بِهِ أَخْرَىٰ. وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، طَالِقٌ، طَالِقٌ: فَوَاحَدِةٌ لِعَدَمِ مَا يَقْتَضِي المُغَايَرَةَ، فَيَقَعُ مَا نَوَاهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ، مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ.

وَأَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ: وَقَعَ ثِنْتَانِ فِي مَدْخُولٍ بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لِلْإِيقَاعِ، فَيَقْتَضِي الوُقُوعَ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مِثْلُهُ.

إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ تَأْكِيدًا مُتَّصِلًا أَوْ إِفْهَامًا لَهَا فَيَقَعُ وَاحِدَةً ؟ لِانْصِرَافِ مَا زَادَ عَلَيْهَا عَنِ الوُقُوعِ بِنِيَّةِ التَّأْكِيدِ المُتَّصِلِ، فَإِنِ انْفَصَلَ التَّأْكِيدُ وَقَعَ بِهِ أَيْضًا لِفَوَاتِ شَرْطِهِ.

وَغَيْـرُ المَدْخُـولِ بِهَا تَبِينُ بِالأُولَىٰ، نَوَىٰ بِالثَّانِيَـةِ الإِيقَاعَ أَوْ لا، مُتَّصِلًا أَوْ لا. وَإِنْ كَرَّرَهُ ثَلَاثًا وَقَعَ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ أَتَىٰ بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَطَالِقٌ، أَوْ: ثُمَّ طَالِقٌ: فَثِنْتَانِ فِي المَدْخُولِ بِهَا؛ لِأَنَّ حُرُوفَ العَطْفِ تَقْتَضِي المُغَايَرَةَ.

وَتَبِينُ غَيْرُهَا بِالْأُولَى، فَلا يَلْزَمُهَا مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِالبَيْنُونَةِ كَالأَجْنَبَيَّةِ.

وَ: أَنْتِ طَالِتٌ، وَطَالِقٌ، وَطَالِقٌ، فَطَالِقٌ: فَثَلَاثٌ مَعًا، وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا؛ لِأَنَّ الوَاوَ تَقْتَضِي الجَمْعَ، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا.



فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ

وَيَصِحُّ مِنَ الزَّوْجِ الاسْتِثْنَاءُ فِي النَّصْفِ فَأَقَلَ مِنْ مُطَلَّقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَطَلْقَاتٍ وَلَا ثَنَهُ كُلامٌ مُتَّصِلٌ أَبَانَ بِهِ أَنَّ المُسْتَثْنَىٰ غَيْرُ مُرَادٍ بِالأَوَّلِ فَصَحَّ، كَقَوْلِ الخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّنِى بَرَاءُ مِمَا تَعْبُدُونَ ﴿ إِلَا اللَّهِ اللَّي اللَّي ﴾ [الشَّكَ : ٢١-٢١] وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَيْتُ فِيهِ مَ أَلْفَ سَنَةً إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾ [الشَّكَ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ مِنَ النَّصْفِ. النَّمْ فِي النَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ الللْمُلِلَةُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

فَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقُ ثَلَاثًا، إِلَّا وَاحِدَة طُلِّقَتْ ثِنْتَيْنِ.

وَإِنْ قَـالَ: إِلَّا طَلْقَتَيْ نِ إِلَّا وَاحِدَةً فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَثْنَىٰ ثِنْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَة مِنْ ثَلَاثٍ فَيَقَعُ ثِنْتَانِ. وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا أَوْ إِلَّا ثِنْتَيْنِ - وَقَعَ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَثْنَىٰ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ.

وَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَرْبَعًا، إِلَّا ثِنْتَيْنِ: يَقَعُ ثِنْتَانِ لِصِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ النَّصْفِ.

وَإِنْ قَالَ: نِسَائِي الأَرْبَعُ طَوَالِقٌ إِلَّا ثِنْتَيْنِ طُلِّقَ ثِنْتَانِ؛ لِأَنَّهُمَا نِصْفُ الأَرْبَعِ.

وَإِنْ اسْتَشْنَى بِقَلْبِهِ مِنْ عَدَدِ المُطَلَّقَاتِ، بِأَنْ قَالَ: نِسَائِي طَوَالِقٌ وَنَوَىٰ إِلَّا فُكَانَةَ صَحَّ الاسْتِشْنَاءُ فَلَا تُطَلَّقُ؛ لِأَنَّ قَوْلَةَ: «نِسَاثِي طَوَالِقٌ» عَامٌ يَجُوذُ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنْ بَعْضِ مَا وُضِعَ لَهُ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ العَامِّ فِي المَخْصُوصِ سَائِغٌ فِي الكَلَامِ.

وَإِنِ اسْتَثْنَىٰ بِقَلْبِهِ عَدَدَ الطَّلْقَاتِ لَمْ يَصِحَّ وَوَقَعَ الطَّلاقُ.



فَإِذَا قَالَ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَنَوَى إِلَّا وَاحِدَةً وَقَعَتْ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّ العَدَدَ نَصُّ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِالنَّيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ أَقْوَىٰ مِنَ النَّيَّةِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: «نِسَائِي الأَرْبَعُ طَوَالِقٌ» وَاسْتَثْنَىٰ وَاحِدَةً بِقَلْبِهِ فَيُطَلِّقُ الأَرْبَعَ.

وَشُرِطَ فِي الاسْتِثْنَاءِ اتِّصَالُ مُعْتَادُ؛ لِأَنَّ غَيْرَ المُتَّصِلَ يَقْتَضِي رَفْعَ مَا وَقَعَ بِالأَوَّلِ، وَالطَّلَاقُ إِذَا وَقَعَ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ، بِخِلَافِ المُتَّصِلِ، فَإِنَّ الاتِّصَالَ يَجْعَلُ اللَّفْظَّ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ قَبْلَ تَمَامِهَا.

وَيَكُونُ الاتِّصَالُ إِمَّا لَفْظًا: بِأَنْ يَأْتِيَ بِهِ مُتَوَالِيًّا

أَوْ حُكْمًا: كَانْقِطَاعِهِ بِعُطَاسٍ وَنَحْوِهِ كَسُعَالٍ وَتَنَفُّسٍ.

وَشَرْطُ صِحَّةِ الاسْتِفْنَاءِ النَّيَّةُ، أَيْ: نِيَّةُ الاسْتِفْنَاءِ قَبْلَ كَمَالِ مَا اسْتَفْنَىٰ مِنْهُ، فَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاقًا» غَيْرَ نَاوِ لِلاسْتِفْنَاء، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ الاسْتِفْنَاءُ فَقَالَ: «إِلَّا وَاحِدَةً» لَمْ يَنْفَعْهُ الاسْتِفْنَاءُ وَوَقَعَتْ الثَّلَاثُ، وَكَذَا شَرْطٌ مُتَأَخِّرٌ؛ لِأَنَّهَا صَوَارِفُ اللَّفْظِ عَنْ مُقْتَضَاهُ فَوَجَبَ مُقَارَنَتُهَا لَفْظًا وَنِيَّةً.





فَصْلُ فِي طَلَاقِ الزَّمَنِ المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ

إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْس، أَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّ جَكِ، وَلَا مُنْ وَقُوعَهُ، لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ الاسْتِبَاحَةَ وَلَا يُمْكِنُ رَفْعُهَا فِي المَاضِي، وَإِنْ أَرَادَ وُقُوعَهُ الآنَ وَقَعَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مُقِرُّ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَعْلَظُ فِي حَقِّهِ.

وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقُ اليَّوْمَ إِذَا جَاءَ غَدٌ: فَلَغْقُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي اليَوْمِ؛ لِأَنَّهُ زَمَنٌ مَاضٍ. وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا، أَوْ يَوْمَ كَذَا، وَقَعَ بِأَوَّلِهِمَا، أَيْ: طُلُوع فَجْرِهِ، فَإِذَا وُجِدَ مَا يَكُونُ ظُرْفًا لَهُ مِنْهَا وَقَعَ، لِصَلَاحِيَّةِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ لِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فِيهِ، وَلَا مُقْتَضِي لِتَأْخِيرِهِ عَنْ أَوَّلِهِ.

وَلا يُقْبَلُ حُكْمًا إِنْ قَالَ: أَرَدْتُ آخِرَهُمَا لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يَحْتَمِلُهُ.

وَإِنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ، أَوْ فِي رَجَبٍ: يَقَعُ بِأَوَّلِهِمَا لِمَا تَقَدَّمَ. وَأَوَّلُ الشَّهْرِ: خُرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ آخَرِ الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ.

فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ آخِرَهُمَا: قُبِلَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ آخِرَ هَذِهِ الأَوْقَاتِ مِنْهَا كَأَوَّلِهَا، فَإِرَادَتُهُ لِذَلِكَ لَا تُخَالِفُ ظَاهِرَ لَفْظِهِ.

وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّ يَوْمٍ: فَوَاحِدَةٌ، كَـ: أَنْتِ طَالِقٌ اليَوْمَ وَغَدًا وَبَعْدَ غَدٍ؛ لِأَنَّهَا إِذَا طُلِّقَتْ اليَّوْمَ كَانَتْ طَالِقًا غَدًا وَبَعْدَهُ.



وَ: أَنْتِ طَالِتٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ، فَتُطَلَّقُ ثَلَاثًا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدَةٌ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا، وَإِلَّا بَانَتْ بِالأُولَىٰ، فَلَا يَلْحَقُهَا مَا بَعْدَهَا.

وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا مَضَىٰ شَـهْزٌ»، فَبِمُضِيِّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا مَضَىٰ الشَّهْرُ»، فَبِمُضِيِّهِ لِأَنَّ: «أَلْ» لِلْعَهْدِ الحُضُودِيِّ.

وَكَذَلِكَ: إِذَا مَضَىٰ سَنَةٌ، فَتُطَلَّقُ بِانْقِضَاءِ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَاللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [النَّظَ : ٣١]. أَيْ: شُهُور السَّنةِ ، وَتُعْتَبُرُ بِالأَهِلَّةِ، وَيُكْمِلُ مَا حَلَفَ فِي أَثْنَائِهِ بِالعَدَدِ.

أُو: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ: فَتُطَلَّقُ بِانْسِلَاحِ ذِي الحِجَّةِ؛ لِأَنَّ: «أَلْ» لِلْعَهْدِ الحُضُورِيِّ.

وَإِنْ قَـالَ لِزَوْجَتِـهِ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْـلَ مَوْتِي أَوْ مَوْتِكِ أَوْ مَـوْتِ زَيْدٍ طُلُقّتْ فِي الحَالِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ مَوْتِهِ مِنْ حِينِ عَقْدِ الصِّفَةِ مَحِلٌ للطَّلَاقِ، وَلا مُقْتَضِيَ لِلتَّأْخِيرِ، وَإِنْ قَالَ قُبُيْلَ مَوْتِي مُصَغَّرًا وَقَعَ فِي الجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ المَوْتُ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ دَلَّ عَلَىٰ التَّقْرِيبِ، وَعَكْسُهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ بَعْدَهُ فَلَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ البَيْنُونَةَ حَصَلَتْ بِالمَوْتِ فَلَمْ يَبْقَ نِكَاحٌ يُزِيلُهُ الطَّلاقُ، وَإِنْ قَالَ يَوْم مَوْتِي طُلِّقَتْ أَوَّلَهُ.





بَابُ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ

أَيْ: تَرْتِيبُهُ عَلَىٰ شَيْءٍ حَاصِلٍ أَوْ غَيْرِ حَاصِلٍ بِـ: «إِنْ» أَوْ إِحْدَىٰ أَخَوَاتِهَا. لا يَصِحُ التَّعْلِيتُ إِلَّا مِن زَوْجٍ يُعَلِّقُ الطَّلَاقَ، فَلَوْ قَـالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً أَوْ فُكَانَةَ فَهِي طَالِقٌ، لَمْ يَقَعْ بِتَزْوِيجِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا نَكَحَتُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَ ﴾ [الخَيَانُ : 13].

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لا نَذْرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لا يَمْلِكُ، وَلاعِتْقَ فِيمَا لا يَمْلِكُ، وَلاعِتْقَ فِيمَا لا يَمْلِكُ، وَكَا المِسْ وَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ مَرْفُوعًا: «لا طَلاقَ قَبْلَ نِكَاحِ وَلا عِتَاقٍ قَبْلَ مِلْكٍ»(١٠).

وَإِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَىٰ وُجُودِ فِعْلِ مُسْتَحِيلٍ كَـ: «إِنْ صَعَدْتِ السَّمَاءَ، فَأَنْتِ طَالِقُ»: لَـمْ تُطَلَّقْ، وَكَـذَا: إِنْ طِـرْتِ، أَوْ: قَلَبْتِ الحَجَرَ ذَهَبًا، أَوْ شَـاءَ المَيِّتُ أَوِ البَهِيمَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَادَةً، فَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُهُ.

وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَىٰ عَدَم وُجُودِهِ كَ : «إِنْ لَمْ تَصْعَدِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ»: طُلِقتْ فِي الحَالِ؛ لِأَنَّهُ عَلَقه عَلَىٰ عَدَمِ فِعْلِ المُسْتَحِيلِ، وَعَدَمُهُ مَعْلُومٌ فِي الحَالِ، وَمَا بَعْدَهُ.

⁽۱) صحيح: رواه أحمد (٢/ ١٨٩)،أبو داود (٢١٩٠)، والترمذي (١١٨١)، والنسائي (٣٨٤٩)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦٢)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَلْهُ في الإرواء (٢٠٦٩).

⁽٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٠٤٨)، وصححه العلامة الألباني لِيَمْ إِنْهُ فِي الإرواء (٢٠٦٩).



وَإِنْ عَلَقَهُ عَلَىٰ غَيْرِ المُسْتَحِيلِ، كَـ: إِنْ لَمْ أَشْتَرِ مِنْ زَيْدٍ عَبْدَهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَمْ تُطَلَّقُ إِلَّا بِاليَأْسِ مِمَّا عُلِّقَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَهُوَ مَوْتُ العَبْدِ أَوْ عِتْقُهُ.

مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نِيَّةٌ أَوْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَىٰ الفَوْرِ، أَوْ يُقَيَّدُ بِزَمَنِ كَقَوْلِهِ: اليَوْمَ، أَوْ: فِي هَذَا الشَّهْرِ، فَيُعْمَلُ بِذَلِكَ، أَيْ: بِالنَّيَّةِ، أَوِ القَرِينَةِ، أَوِ التَّقْيِيدِ.





فَصْلٌ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ التَّعْلِيقِ

وَيَصِحُّ التَّعْلِيقُ مَعَ تَقَدُّمِ الشَّرْطِ وَتَأَخُّرِهِ، كَد: «إِنْ قُمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، أَوْ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ»، لَمْ تُطَلَّقُ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ، وَلَوْ قَالَ: عَجَّلْتُهُ، - أي: عَجَّلْتُهُ، - أي: عَجَّلْتُهُ - لَمْ يَتَعَجَّلُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ تَعَلُّقٌ بِالشَّرْطِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَغْيِيرُهُ، وَجَلْتُ مَا عَلَقْتُهُ - لَمْ يَتَعَجَّلُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقِ تَعَلُّقٌ بِالشَّرْطِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَغْييرُهُ، فَإِنْ أَرَادَ تَعْجِيلَ طَلَاقٍ سِوَى الطَّلَاقِ المُعَلَّقِ وَقَعَ، فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ الَّذِي عُلِقَ بِهِ الطَّلَاقُ وَهِي زَوْجَتُهُ وَقَعَ أَيْضًا.

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ التَّعْلِيقِ: أَنْ يَنْوِيَهُ قَبْلَ فَرَاخِ التَّلَقُظِ بِالطَّلَاقِ، فَلَوْ طَلَّقَ غَيْرَ نَـاوِ التَّعْلِيقَ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ، فَقَـالَ: إِنْ قُمْتِ، لَمْ يَنْفَعْهُ التَّعْلِيقُ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا وَقَعَ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ.

وَإِنْ عَلَّقَ الطَّلاقَ بِشَرْطٍ ثُمَّ قَالَ: سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ وَلَمْ أُرِدْهُ، وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الحَالِ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ مِنْ غَيْرِ تُهْمَةٍ.

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَةِ التَّعْلِيقِ أَيْضًا: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، فَلَا يَضُرُّ لَوْ عَطَسَ وَنَحُوهُ، أَوْ قَطَعَهُ بِكَلَامٍ مُنْتَظِمٍ، كَ.: أَنْتِ طَالِقٌ - يَا زَانِيَة - يَا زَانِية - يَا زَانِية - يَا زَانِية بَنْ شَرْطٍ وَجَوَابِهِ شُكُوتًا يُمْكِنُهُ كَلَامٌ إِنْ قُمْتِ بِيْنَ شَرْطٍ وَجَوَابِهِ شُكُوتًا يُمْكِنُهُ كَلَامٌ فِيهِ وَلَوْ قَلَّ، أَوْكَلَامٌ غَيْرُ مُنْتَظِمٍ كَقَوْلِهِ: شُبْحَانَ اللهِ، وَتُطَلَّقُ فِي الحَالِ لِقَطْعِ التَّعْلِيقِ، وَلِأَنَّ غَيْرَ المُتَّصِلِ يَقْتَضِي رَفْعَ مَا وَقَعَ بِالأَوَّلِ، وَالطَّلَاقُ إِذَا وَقَعَ لَا يُعْمِينُ رَفْعُهُ، بِخِلَافِ المُتَّصِلِ يَقْتَضِي رَفْعَ مَا وَقَعَ بِالأَوَّلِ، وَالطَّلَاقُ إِذَا وَقَعَ لَا يُعْمِلُ الكَلَامَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَقْعُ الكَلَامُ جُمْلَةً وَاحِدَةً،



فَصْلُ فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ يُعَلَّقُ فِيهَا الطَّلَاقُ

إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: «إِنْ خَرَجْتِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فَأَذِنَ لَهَا وَلَمْ تَعْلَمْ، فَخَرَجَتْ، طُلِّقَتْ؛ لِأَنَّ الإِذْنَ هُوَ الإعْلامُ، وَلَمْ يُعْلِمْهَا.

أَوْ عَلِمَتْ وَخَرَجَتْ، ثُمَّ خَرَجَتْ ثَانِيًا بِلَا إِذْنِهِ، طُلِّقَتْ لِوُجُودِ الصَّفَةِ، وَهِي خُرُوجُهَا بِلَا إِذْنِهِ.

مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهَا فِي الخُرُوجِ كُلَّمَا شَاءَتْ، فَلَا يَحْنَثُ بِخُرُوجِهَا بَعْدَ ذَلِكَ؟ لِوُجُودِ الإِذْنِ، مَا لَمْ يُجَدِّدْ حَلفًا أَوْ يَنْهَاهَا.

وَ: «إِنْ خَرَجْتِ بِغَيْرِ إِذْنِ فُلانٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَمَاتَ وَخَرَجَتْ، لَمْ تُطَلَّقْ.

وَ: «إِنْ خَرَجْتِ إِلَىٰ غَيْرِ الحَمَّامِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فَخَرَجَتْ لَهُ، ثُمَّ
 بَدَا لَهَا غَيْرُهُ، طُلِّقَتْ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ يَمِينِهِ مَنْعُهَا مِنْ غَيْرِ الحَمَّامِ، فَكَيْفَمَا صَارَتْ إِلَيْهِ
 حَنَتْ، وَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا خَرَجَتْ إِلَىٰ غَيْرِ الحَمَّامِ، كَمَا لَوْ خَالَفَتْ لَفْظَهُ.

وَإِنْ قَـالَ: زَوْ جَتِي طَالِقٌ أَوْ عَبْدِي حُرُّ إِنْ شَـاءَ اللهُ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ، أَوْ إِنْ قَـالَهُ، أَوْ مَا لَمْ يَشَـأُ اللهُ، لَمْ تَنْفَعُهُ المَشِيئَةُ شَـيْنًا، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ وَالعِتَـاقُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ عَلَىٰ مَا لَا سَبِيلَ إِلَىٰ عِلْمِهِ فَبَطَلَ، كَمَا لَـوْ عَلَقَهُ عَلَىٰ وَالعِتَـاقُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ عَلَىٰ مَا لَا سَبِيلَ إِلَىٰ عِلْمِهِ فَبَطَلَ، كَمَا لَـوْ عَلَقَهُ عَلَىٰ شَـيْءٍ مِنَ المُسْتَحِيلَاتِ، وَلِأَنَّهُ اسْتِشْنَاءٌ يُرْفَعُ حَمْلَةَ الطَّلَاقِ حَالًا وَمَالًا، فَلَمْ يَصِحَ كَاسْتِشْنَاءِ الكُلِّ.



وَإِنْ قَالَ: إِنْ شَاءَ فُلانٌ، فَتَعْلِيقٌ لَمْ يَقَعْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فُلانٌ.

وَإِنْ قَالَ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ، فَمَوْقُوفٌ، فَإِنْ أَبَىٰ المَشِيئَةَ أَوْ جُنَّ أَوْ مَاتَ وَقَعَ الطَّلَاقُ إِذًا؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ، وَعَلَّقَ رَفْعَهُ بِشَرْطٍ وَلَمْ يُوجَدْ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيْتِ الهِلَالَ عَيْنًا، فَرَأَتْهُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ أَوْ ثَانِي لَيْلَةٍ أَوْ ثَالِثِ لَيْلَةٍ، وَقَعَ الطَّلَاقُ لِأَنَّهُ هِلَالٌ.

وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَهَا- أَيْ: بَعْدَ الثَّالِثَةِ- لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ يُقْمِرُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِرُؤْيَتِهَا لَهُ، مَا لَمْ يَكُنْ نِيَّةٌ.

وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ فَعَلْتِ كَذَا، أَوْ إِنْ فَعَلْتُ أَنَا كَـذَا»، فَفَعَلَتْهُ، أَوْ فَعَلَةُ مُكْرَهًا، لَمْ يَحْنَفْ لِعَدَم إِضَافَةِ الفِعْل إِلَيْهِ.

أَوْ مَجْنُونَا، أَوْ مُغَمّىٰ عَلَيْهِ، أَوْ نَائِمًا؛ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ مُغَطَّىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَقَلِهِ، لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ... »(١).

وَإِنْ فَعَلَتْهُ أَوْ فَعَلَهُ نَاسِيًا لِحَلِفِهِ، أَوْ جَاهِلَا أَنَّهُ المَحْلُوفُ عَلَيْهِ، أَوْ جَاهِلًا الحِنْثَ بِهِ، وَقَعَ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ، وَقَدْ وُجِدَ، وَلِأَنَّهُ تَعَلَّق بِهِ حَقُّ الحِنْثَ بِهِ، وَقَعَ الطَّلَالُقُ؛ لِخَلَق بِهِ حَقُّ المَصِينِ المَصِينِ، فَاسْتَوَىٰ فِيهِ الْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ وَالخَطَأُ كَالإِتْلَافِ، بِخِلافِ اليَمِينِ المُكَفِّرَةِ، فَلَا يَحْنَثُ فِيهَا نَصَّا؛ لِأَنَّهُ مَحْضُ حَقِّ اللهِ، فَيَدْخُلُ فِي حَدِيثِ: «عُفِي لِأُمْتِي عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ» (١٠).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَعَكْشُهُ مِثْلُهُ، كَـ: «إِنْ لَمْ تَفْعَلِي كَذَا»، أَوْ: «إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا»، فَلَمْ تَفْعَلْهُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ هُوَ نَاسِيًا أَوْ غَيْرَهُ عَلَىٰ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ، وَيَكُونُ عَلَىٰ التَّرَاخِي؛ لِأَنَّ: «إِنْ» حَـرْفٌ يَقْتَضِي التَّرَاخِي، إِذَا لَمْ يَنُّـوِ وَقْتًا بِعَيْنِهِ، فَلا يَقَعُ الطَّلاقُ إلَّا فِي آخَرِ أَوْقَاتِ الإِمْكَانِ، وَذَلِكَ فِي آخَرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاةِ أَحَدِهِمَا.





فَصْلٌ فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ

أَيْ: التَّرَدُّدُ فِي وُجُودِ لَفْظِهِ أَوْ عَلَدِهِ أَوْ شَرْطِهِ.

لا يَقَعُ الطَّلاقُ بِالشَّكِّ فِيهِ، أَوْ فِيمَا عُلِّقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ مُتَيَقَّنٌ فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، وَلِأَنَّهُ شَكُّ فِي الحَدَثِ. بِالشَّكِّ، وَلِأَنَّهُ شَكُّ فِي الحَدَثِ.

فَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ تَمْرَةً مَشَكَّه، فَاشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا، وَأَكَلَ الجَمِيعَ إِلَّا وَاحِدَةً، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ المَحْلُوفَ عَلَىٰ عَدَمِ أَكُلِهَا، وَيَقِينُ النَّكَاحِ ثَابِتٌ فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ.

وَإِنْ تَيَقَّنَ الطَّلاقَ وَشَـكَّ فِي عَـدَدِ مَا طَلَّقَ بَنَىٰ عَلَىٰ الْيَقِينِ، وَهُوَ الأَقَلُّ؛ عَمَلًا بِاليَقِينِ وَطَرْحًا لِلشَّكِّ.

وَمَنْ أَوْقَعَ بِزَوْجَتِهِ كَلِمَةً، وَشَكَّ هَلْ هِيَ طَلَاقٌ أَوْ ظِهَارٌ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُهُمَا، وَلَمْ يَتَيَقَّنْ أَحَدَهُمَا.

وَتُبَاحُ المَشْكُوكُ فِي طَلَاقِهَا ثَلَاثًا لَهُ- أَيْ: لِلشَّاكِّ-؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التَّحْرِيمِ.

وَإِنْ قَـالَ لِمَنْ ظَنَّهَا زَوْجَتَهُ: أَنْتِ طَالِقٌ، طُلِّقَتْ الزَّوْجَةُ؛ لِأَنَّ الاعْتِبَارَ فِي الطَّلَاقِ بِالقَصْدِ دُونَ الخِطَابِ، وَكَذَا عَكْسُهَا، بِأَنْ قَالَ لِمَنْ ظَنَّهَا أَجْنَبِيَّةً: أَنْتِ طَالِقٌ، فَبَانَتْ زَوْجَتَهُ طُلِّقَتْ؛ لِأَنَّهُ وَاجَهَهَا بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ.

بَابُ الرَّجْعَةِ

الرَّجْعَةُ هِيَ: إِحَادَةُ زَوْجَتِهِ المُطَلَّقَةِ طَلَاقًا غَيْرَ بَائِنٍ إِلَىٰ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الطَّلَاقِ بغَيْر عَقْدٍ.

مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بِلَا عِوَضٍ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ مَخْلُوَّا بِهَا دُونَ مَا لَهُ مِنَ العَدَدِ، بِأَنْ طَلَّقَ حُرُّ دُونَ ثَلَاثٍ، فَلَهُ رَجْعَتُهَا مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ كَرِهَتْ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَبُعُولَهُنَ آحَقُ مِرَهِنَ فِي ذَلِكَ ﴾ [الثقة: ٢٨].

وَأَمَّا مَنْ طَلَّقَ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ بِعِوَضٍ، أَوْ خَالَعَ، أَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالخَلْوَةِ، فَلَا رَجْعَةَ، بَلْ يُعْتَبَرُ عَقْدٌ بِشُرُوطِهِ.

وَمَنْ طَلَّقَ نِهَايَةَ عَدَدِهِ لَمْ تَحِلُّ لَهُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَلَا تَفْتَقِرُ الرَّجْعَةُ إِلَىٰ وَلِيِّ، وَلَا صَـدَاقٍ، وَلَا رِضَىٰ المَـرْأَةِ وَلَا عِلْمِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَبُعُولَهُنَ أَحَةُ بِرَقِينَ فِي ذَلِكَ ﴾ [الثَّة : ٢٢٨].

وَقَوْلِهِ: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانَّ فَإِمْسَاكُ مِمْمُرُونِ أَوْتَسْرِيحُ بِإِحْسَنِّ ﴾ [اللَّهُ: ١٦].

وَحَدِيبِ ابْنِ عُمَرَ حِينَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَأَلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» (١٠). وَ: «طَلَّقَ النَّبِيُ صَأَلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا» (١٠).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٢٨٣)، والنسائي (٣٥٦٠)، وابن ماجه (٢٠١٦)، وصححه العلامة الألباني كَلَّلَهُ في الإرواء (٢٧٧٠).



وَمِنْ شُرْطِهَا ،

١- أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ غَيْرَ بَاثِنِ، فَإِنْ كَانَ بِعِوَضٍ فَلَا رَجْعَةَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ لَتَفْتَ دِيَ بِهِ المَرْأَةُ مِنَ الـزَّوْجِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ مَعَ ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ، بَلْ يُعْتَبَرُ عَقَدٌ بِشُرُوطِهِ.

٩- وَأَنْ تَكُونَ فِي العِدَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُولَهُمُنَّ أَحَيُّ بِرَوْهِنَ فِى ذَالِكَ ﴾
 [الثّقة :٢٢٨]. وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلا رَجْعَةً؛ لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَلَا تَرَبُّصَ فِي حَقِّهَا يَرْتَجِعُهَا فِيهِ.

وَتَصِحُّ الرَّجْعَةُ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِ الحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَيْثُ لَمْ تَغْتَسِلْ؛ لِوُجُودِ أَثْرِ الحَيْضِ المَانِعِ لِلزَّوْجِ مِنَ الوَطْءِ، وَتَنْقَطِعُ بَقِيَّةُ الأَّحْكَامِ مِنَ التَّوَارُثِ، وَالطَّلَاقِ، وَاللِّعَانِ، وَالنَّفَقَةِ، وَغَيْرِهَا بِانْقِطَاعِ الدَّمِ.

وَتَصِحُّ قَبْلَ وَضْعِ وَلَدٍ مُتَأَخِّرٍ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِعَدَدٍ لِبَقَاءِ العِدَّةِ.

وَأَلْفَاظُهَا: رَاجَعْتُهَا، وَرَجَعْتُهَا، وَارْتَجَعْتُهَا، وَأَمْسَكْتُهَا، وَرَدَدْتُهَا، وَنَحْوُهُ كَأَعَدْتُهَا؛ لِوُرُودِ السُّنَّةِ بِلَفْظِ الرَّجْعَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَاشْتُهِرَ هَذَا الاسْمُ فِيهَا عُرْفًا، وَوَرَدَ الكِتَابُ بِلَفْظِ الرَّدِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَبُعُولَهُنَ أَحَى مُرَدِهِنَ فِ ذَلِكَ ﴾ [الثقة: ٢٨].

وَبِلَفْ ظِ الْإِمْسَ الَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمْسِكُوهُونَ مِمْرُوفٍ ﴾ [الثَّنَا : ٢٣١]. وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِمْسَاكُ مِمْرُوفٍ ﴾ [الثَّنا : ٢٠٠].



وَلَا تُشْتَرَطُ هَذِهِ الأَلْفَاظُ، بَلْ تَحْصُلُ رَجْعَتُهَا بِوَطْثِهَا؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ وَالظِّهَاوُ وَالإِيلَاءُ، وَيَرِثُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِنْ مَاتَ، فَالوَطْءُ وَلِيلٌ عَلَىٰ رَغْبَتِهِ فِيهَا. وَلَا تَصِعُ الرَّجْعَةُ بِلَفْظِ نَكَحْتُهَا أَوْ تَزَوَّجْتُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَلِيلٌ عَلَىٰ رَغْبَتُهِ فِيهَا. وَلَا تَصِعُ الرَّجْعَةُ بِلَفْظِ نَكَحْتُهَا أَوْ تَزَوَّجْتُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَلَايَةٌ، وَالرَّجْعَةُ اسْتِبَاحَةُ بُضْعِ مَقْصُودٍ، فَلَا تَحْصُلُ بِالكِنَايَةِ.

وَيُسَنُّ الإِشْهَادُ عَلَىٰ الرَّجْعَةِ، وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَفْتَقِرُ إِلَىٰ قَبُولِ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ إِلِيَ شَهَادَةٍ.

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَفْتَقِرُ إِلَىٰ وَلِيٍّ وَلَا صَدَاقٍ وَلَا رِضَا المُرْأَةِ وَلَا عِلْمِهَا، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ يَمْلِكُ مِنْهَا مَا يَمْلِكُهُ مِمَّنْ لَمْ يُطَلِّقُهَا، وَلَهَا مَا لِلزَّوْجَاتِ مِنْ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ وَمَسْكَنٍ، وَعَلَيْهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ مِنْ لُزُومٍ مَسْكَنٍ وَنَحْوِهِ، لَكِنْ لَا قَسْمَ لَهَا، فَيَصِحُّ أَنْ تُطلَّقَ وَتُلاعنَ، وَيَلْحَقُهَا ظِهَارُهُ وَإِيلَاؤُهُ، وَلَهَا أَنْ تَتَشَرَّفَ لَهُ وَتَتَزَيَّنَ، وَلَهُ السَّفَرُ وَالخَلْوَةُ بِهَا وَوَطْؤُهَا.

وَمَتَىٰ اغْتَسَلَتْ مِنَ الحَيْضَةِ الثَّالِئَةِ وَلَمْ يَرْتَجِعْهَا بَانَتْ، وَلَمْ تَجِلَّ لَهُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ مُسْتَكْمِلٍ لِلشُّرُوطِ؛ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَبُعُولَهُنَّ أَتَّ رُدِّهِنَ فِي ذَلِكَ ﴾ [الثَّقَة: ٢٨]. أَيْ: فِي العِدَّةِ.

وَتَعُودُ الرَّجْعِيَّةُ إِذَا رَاجَعَهَا، وَالبَائِنُ إِذَا نَكَحَهَا، عَلَىٰ مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا وَلَكِ إِذَا نَكَحَهَا، عَلَىٰ مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا وَلَكُ بِعُدَ وَطْء زَوْجٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ وَطْءَ الثَّانِي لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الإِحْلَالِ لِلزَّوْجِ اللَّوَّلِ، فَلَا يُغَيِّرُ حُكْمَ الطَّلَاقِ.



فَصْلٌ فِي ادِّعَاءِ المُطَلَّقَةِ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا

وَإِنِ ادَّعَتِ المُطلَقَةُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي زَمَنٍ يُمْكِنُ انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا فِيهِ، أَوِ ادَّعَتِ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا وَيهِ، أَوِ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا، وَأَنْكَرَ المُطَلِّقُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا، فَالقَوْلُ قَوْلُهَا؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ قِبَلِهَا، فَقُبِلَ قَوْلُهَا فِيهِ.

وَإِنِ اذَعَتِ الحُرَّةُ انْقِضَاءَ العِلَّةِ بِالحَيْضِ فِي أَقَلِّ مِنْ تَسْعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ، لَمْ تُسْعَمُ دَعْوَاهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقَلُّ زَمَنٍ يُمْكِنُ انْقِضَاءُ العِدَّةِ فِيهِ، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَىٰ انْقِضَاءُ العِدَّةِ فِيهِ، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَىٰ انْقِضَائِهَا فِيمَا دُونَهُ، وَإِنِ اذَّعَتْ انْقِضَاءَهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، قُبِلَ بِبَيِّنَةٍ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ حَيْضَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِيهِ يَنْدُرُ جِدًّا.

وَإِنْ بَدَأَتُهُ - أَيْ: بَدَأَتْ الرَّجْعِيَّةَ مُطَلِّقَهَا - فَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، وَقَدْ مَضَى مَا يُمْكِنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ، فَقَالَ المُطَلَّقُ: كُنْتُ رَاجَعْتُكِ، فَقَوْلُهَا؛ لِأَنَّهَا مُنْكِرَةٌ وَدَعْوَاهُ لِلرَّجْعَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ كَانَ رَاجَعَهَا مَنْكِرَةٌ وَدَعْوَاهُ لِلرَّجْعَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ كَانَ رَاجَعَهَا مَنْكُر وَكُذَا لَوْ تَدَاعَيَا مَعًا.

وَإِنْ بَدَأَ الزَّوْجُ بِقَوْلِهِ: كُنْتُ رَاجَعْتُكِ، فَأَنْكَرَتْهُ وَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي قَبْلَ رَجْعَتِكَ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُهُ.





فَصْلٌ فِيمَا تَحِلُّ بِهِ الْطَلَّقَةُ ثَلَاثًا

إِذَا اسْتَوْفَىٰ المُطَلِّقُ مَا يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ؛ بِأَنْ طَلَّقَ الحُرُّ ثَلَاثًا، أَوْ طَلَّقَ العُرُّ ثَلَاثًا، أَوْ طَلَّقَ العَبْدُ ثِنْتَيْنِ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فِيَكَاحًا صَحِيحًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن طَلْقَهَا فَلَا يَحَلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [الثناء: ٣٠]. بعد قَوْلِهِ: ﴿ الطَّلْنَ مُرَّتَانِ ﴾ [الثناء: ٣٠].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَعَيُّلْتِكَا: «كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَ أَتَهُ فَهُ وَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاقًا، فَنَسَخَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ ۚ ﴾ [الثَّقَ ٢٠٦٠]. إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا يَحِلُ لَمُرْمِنَ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً ﴾ [الثَّقَ ٢٣٠]» (١).

وَيَطَوْهَا فِي قُبُلِهَا مَعَ الانْتِشَارِ لِقَوْلِهِ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِامْرَأَةِ رِفَاعَةَ: «أَثْرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَىٰ رِفَاعَةَ؟ لاحَتَّىٰ تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ»(''. فَلا يَكْفِي العَقْدُ وَلا الخَلْوَةُ وَلا المُبَاشَرَةُ دُونَ الفَرْجِ.

وَلَـوْ كَانَ الزَوْجُ الثَّانِي مَجْنُوتًا، أَوْ نَائِمًا، أَوْ مُغْمَّىٰ عَلَيْهِ، وَأَدْخَلَتْ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مَعَ انْتِشَارِهِ، لِوُجُودِ حَقِيقَةِ الوَطْءِ مِنْ زَوْجِ، أَشْبَهَ حَالَ إِفَاقَتِهِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ بُلُوغُ الزَّوْجِ الثَّانِي، فَيَكْفِي وَلَوْ كَانَ مُرَاهقًا أَوْ لَمْ يَبْلُغْ عَشرًا، أَوْ لَمْ يَبْلُغْ عَشرًا، أَوْ لَمْ يُنْزِلْ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حَقَىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ (الثَّنَة : ٣٠٠].

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٢١٩٥)، والنسائي (٣٥٥٠)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٠٨٠).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَيَكُفِي فِي حَلِّهَا لِمُطَلِّقِهَا ثَلَاثًا تَغْيِيبُ الحَشَفَةِ كُلِّهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي، أَوْ قَدْرِهَا مِنْ مَجْبُوبِ الحَشَفَةِ وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ؛ لِحُصُولِ ذَوْقِ العُسَيْلَةِ بِهِ، وَلِأَنَّهُ جِمَاعٌ يُوجِبُ الغُسْلَ، وَيُفْسِدُ الحَجَّ، أَشْبَهَ تَغْيِيبَ الذَّكَرِ.

مَا لَمْ يَكُنْ وَطْؤُهَا فِي حَالِ الحَيْضِ، أَوِ النَّفَاسِ، أَوِ الإِحْرَامِ، أَوْ فِي صَوْمِ الفَرْضِ، فَلا تَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ وَطْءُ حَرُمَ لِحَقِّ اللهِ تَعَالَىٰ فَلَمْ يُحِلَّهَا، كَوَطْءِ المُرْتَدَّةِ.

وَلَا تَحِلُّ بِوَطْءِ دُبُرٍ أَوْ شُبُهَةٍ، أَوْ وَطْءٍ فِي مِلْكِ يَمِينٍ، أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِيدٍ أَوْ بَاطِلٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حَقَّ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [الثناء: ٢٣٠]. وَالنِّكَاحُ المُطْلَقُ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَىٰ الصَّحِيحِ.

فَلَوْ طَلَّقَهَا الثَّانِي، وَادَّعَتْ أَنَّهُ وَطِيْهَا وكَذَّبَهَا، فَالقَوْلُ قَوْلُهُ فِي تَنَصُّفِ المَهْرِ إِنْ لَمْ يَخْلُ بِهَا، فَإِنْ خَلا بِهَا تَقَرَّرَ المَهْرُ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلُ لِلْحَدِيثِ.

وَقَوْلُهَا فِي إِبَاحَتِهَا لِـلْأُوَّلِ لِأَنَّهَا لَا تَدَّعِي عَلَيْهِ حَقًّا، وَلِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ عَلَىٰ نَفْسِهَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَىٰ مَعْرِفَة ذَلِكَ حَقِيقَةً إِلَّا مَنْ جِهَتِهَا، كَإِخْبَارِهَا بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، وَلِمُطَلِّقِهَا ثَلَاثًا نِكَاحُهَا إِنْ غَلَبَ عَلَىٰ ظَنْهِ صِدْقُهَا.





الإِيلاءُ: هُو الحَلِفُ مِنْ زَوْجٍ يُمْكِنُهُ الوَطْءُ عَلَىٰ تَرْكِ وَطْءِ الزَّوْجَةِ الْوَرْمِينَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ ﴾ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ ﴾ [الشّخ: ٢٠٠] الآية.

وَهُوَ حَرَامٌ كَالظّهَارِ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ عَلَىٰ تَرْكِ وَاجِبٍ. وَيَصِحُّ الإِيلَاءُ مِنْ كُلِّ مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَمُمَيِّزٍ وَغَضْبَان وَسَكْرَان وَمَرِيضٍ مَرْجُقِّ بُرُوُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لِلَذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَآيِهِمْ ﴾ [الثقة: ٢٦].

وَلا يَصِحُّ مِنْ مُغْمَّىٰ عَلَيْهِ وَمَجْنُونٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا قَصْدَ لَهُمَا، وَلَا حُكْمَ لِيَمِينِهِمَا.

وَلا يَصِحُّ مِنْ عَاجِزِ عَنِ الوَطْءِ؛ إِمَّا لِمَرَضٍ لَا يُرْجَىٰ بُرْؤُهُ، أَوْ لِجَبِّ كَامِل أَوْ شَلَل؛ لِأَنَّهُ لا يُطْلَبُ مِنْهُ الوَطْءُ لِامْتِنَاعِهِ مِنْهُ بِعَجْزِهِ لا بِيَمِينِهِ.

فَ إِذَا حَلَى فَ الزَّوْجُ بِاللهِ تَعَالَىٰ، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ أَنَّهُ لَا يَطَأُ زَوْجَتَهُ أَبَدًا، أَوْ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ - صَارَ مُؤْلِيًا، فَإِذَا حَلَفَ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا لَمْ يَكُنْ مُؤْلِيًا؛ لِدَلَالَةِ الآيَةِ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُؤْلِيًا بِمَا دُونَهَا.

وَيُؤَجِّـلُ لَـهُ الحَاكِمُ - إِنْ سَـأَلَتْ زَوْجَتُـهُ ذَلِكَ- أَرْبَعَةَ أَشْـهُرٍ مِنْ حِينِ يَمِينِهِ لِلآيَةِ.



ثُمَّ يُخَيَّرُ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ - وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ - بَيْنَ أَنْ:

١- يُكَفِّرَ وَيَطَأَلِزَوَالِ اليَمِينِ وَالضَّرِرِ عَنْهَا بِالوَطْءِ، وَعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ لِقَوْلِهِ
 صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ يَمِينٍ، فَرَأَىٰ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلِيُحَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ» (١).

اَوْ يُطلِّقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن فَآءُو فَإِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ إِن عَرَمُواْ الطّلَقَ فَإِنَّ اللّهَ عَلَيْهُ ﴿ إِلَيْهَ عَلَيْهُ ﴿ إِلَيْهَ : ٢٦، ٢٦٠] وَقَوْلِهِ: ﴿ فَإِمْسَاكُ الْمِمَعُ عَلِيمٌ ﴿ إِلَيْهَ : ٢٦].
 تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [التقة : ٢١].

وَمَنِ امْتَنَعَ مِنْ بَذْلِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ لَمْ يُمْسِكْ بِمَعْرُوفٍ، فَيُؤْمَرُ بِالتَّسْرِيحِ بِإِحْسَانٍ.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ نَعَظَيْهَا قَالَ: ﴿إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّىٰ يُطلِّقَ، وَلا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّىٰ يُطلِّقَ. يَعْنِي: المُؤْلِي (() رَوَاهُ البُحَارِيُّ. قَالَ: وَيُذْكُرُ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّىٰ يُطلِّقَ. يَعْنِي: المُؤْلِي (() رَوَاهُ البُحَارِيُّ. قَالَ: وَيُذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ: عُشْمَانَ (() وَعَلِيِّ () وَأَنْنِي عَشَرَ رَجُلًا مِنْ ذَلِكَ عَنْ: عُشْمَانَ (() وَعَلِيٍّ () وَأَبِي الدَّرْدَاء (() وَعَاثِشَةَ ()) وَاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ.

⁽۱) **صحیح**: رواه مسلم (۱۲۵۰).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٥٢٩١).

⁽٣) صحيح: رواه الشافعي في المسند (١/ ٣١٤).

⁽٤) صحيح: رواه الشافعي في المسند (١/ ٣١٤) وسعيد بن منصور في: «سننه» (١/ ٢٥٠) رقم (١٨٧٩).

⁽٥) رواه سعيد بن منصور في: «سننه» (١/ ٢٥٠) رقم (١٨٧٩).

⁽٦) صحيح: رواه الشافعي في المسند (١/ ٣١٤).



وَعَنْ شُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «أَدْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّالَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُلُّهُمْ يُوقِفُونَ المُؤْلِي »(١).

فَإِنِ امْتَنَعَ المُوْلِي مِنْ ذَلِكَ طَلَّقَ عَلَيْهِ الحَاكِمُ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ فَسَخَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ المُوْلِي عِنْدَ امْتِنَاعِهِ، وَلِأَنَّهُ حَتَّى تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ كَقَضَاءِ دَيْنِهِ.

وَإِنْ وَطِئ المُؤْلِي مَنْ آلَىٰ مِنْهَا فِي الدُّبُرِ، أَوْ وَطِئْهَا دُونَ الفَرْجِ فَمَا فَاءَ؛ لِأَنَّ الإِسلَاءَ يَخْتَصُّ بِالحَلِفِ عَلَىٰ تَرْكِ الوَطْءِ فِي القُبُّلِ، وَالفَيْنَةُ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَا تَحْصُلُ الفَيْئَةُ بِغَيْرِهِ كَمَا لَوْ قَبَّلَهَا.

وَإِنْ ادَّعَىٰ المُوْلِي بَقَاءَ مُدَّةِ الإِيلاءِ وَهِيَ الأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ صُدِّقَ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ، أَوْ ادَّعَىٰ أَنَّهُ وَطِئَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ صُدِّقَ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي آلَىٰ مِنْهَا بِكُرًا، أَوِ ادَّعَتِ البَكَارَةَ، وَشَهِدَ بِبَكَارَتِهَا امْرَأَةٌ عَدْلُ صُدِّقَتْ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِبَكَارَتِهَا ثِقَةٌ فَقَوْلُهُ بِيَمِينِهِ.

وَإِنْ تَرَكَ الزَّوْجُ وَطْءَ زَوْجَتِهِ إِضْرَارًا بِهَا بِلَا يَمِينٍ عَلَىٰ تَرْكِ وَطْثِهَا وَلَا عُذُر لَـهُ فَكَمُـوْلٍ، وَكَذَا مِنْ ظَاهَرَ وَلَمْ يُكَفِّرْ فَيُضْرَبُ لَهُ أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ، فَإِنْ وَطِئ وَإِلَّا أُمِرَ بِالطَّلَاقِ، فَإِنْ أَبَىٰ طَلَّقَ عَلَيْهِ الحَاكِمُ، أَوْ فَسَخَ النِّكَاحَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي المُؤْلِي.

وَإِنِ انْقَضَتْ مُدَّةُ الإِيلاءِ وَبِأَحَدِهِمَا عُذْرٌ يَمْنَعُ الحِمَاعَ أُمِرَ أَنْ يَفِي بِلِسَانِهِ، فَيَقُولُ: مَتَىٰ قَدَرْتُ جَامَعْتُكِ، ثُمَّ مَتَىٰ قَدَرَ وَطِئَ أَوْ طَلَّقَ.

⁽١) صحيح: رواه الشافعي (١/ ٣١٤).، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِيُهَالِنُهُ فِي الإرواء (٢٠٨٦).



الظَّهَارُ: مُشْتَقٌ مِنَ الظَّهْرِ، وَخُصَّ بِهِ مِنْ بَيْنِ سَاثِرِ الأَعْضَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الدُّكُوبِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ المَرْكُوبُ ظَهْرًا، وَالمَرْأَةُ مَرْكُوبَةٌ إِذَا خُشِيَتْ.

وَهُو مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنَّهُمْ لِيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [الخَنالانَ : ٢] الآيَات. أَيْ كَلَامًا فَاحِشًا بَاطِلًا، لَا يُعْرَفُ فِي الشَّوْعِ، بَلْ كَذِبًا بَحْتًا، وَحَرَامًا مَحْضًا، مُنْكَرًا مِنَ القَوْلِ فِي الإِنْشَاءِ، وَذُورًا فَي الخَبَرِ، بَحْتًا، وَحَرَامًا مَحْضًا، مُنْكَرًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ مَا لَمْ يُحَرِّم اللهُ، وَزورًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ مَا لَمْ يُحَرِّم اللهُ، وَزورًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ مَا لَمْ يُحَرِّم اللهُ، وَزورًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَمْ وَهَذَا بَاطِلٌ، فَإِنَّ الزَّوْجَةَ لَيْسَتْ كَاللَّمُ فِي التَّحْرِيم.

وَنَزَلَتْ آيَاتُ الظِّهَارِ: «فِي خُويْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ تَعْلَبَة، حِينَ ظَاهَرَ مِنْهَا ابْنُ عَمِّهَا أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ، فَجَاءَتْ تَشْكُوهُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَآلِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وَتُجَادِلُهُ فِيهِ، وَيَقُولُ: اتَّقِي اللهَ، فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكِ، فَمَا بَرِحَتْ حَتَّىٰ نَزَلَ القُرْآنُ»(١٠).

وَهُوَ: أَنْ يُشَـبِّهَ امْرَأَتَهُ، أَوْ عُضْوًا مِنْهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةٍ، أَوْ بَعُضْوِ مِنْهُ.

فَمَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ، أَوْ: يَدُكِ عَلَيَّ كَظَهْر، أَوْ: كَيَـدِ أُمِّي، أَوْ: كَظَهْرِ

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢٢١٤)، وصححه العلامة الألباني كَثِيَّلُهُ في الإرواء (٢٠٨٧).



أُخْتِي، أَوْ عَمَّتِي، أَوْ خَالَتِي، وَنَحْوهَا مِمَّنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَىٰ التَّأْبِيدِ- صَارَ مُظاهِرًا؛ لِأَنَّهُنَّ مُحَرَّمَاتٌ بِالقَرَابَةِ فَأَشْبَهْنَ الأُمَّ.

أَوْ: كَظَهْر، أَوْ يَدِ زَيْدٍ أَوْ أَبِي أَوْ أَخِي.

أَوْ: أَنْتِ عَلَيَّ كَفُلانَة الأَجْنَبِيَّةِ، أَوْ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ قَالَ: الحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ: الْخَلَقِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ: مَا أَحَلَّ اللهُ لِي حَرَامٌ – صَارَ مُظَاهِرًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ صَرِيحَةٌ فِي الظَّهَارِ لاَ تَحْتَمِلُ غَيْرُهُ. وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي، أَوْ: مِثْل أُمِّي، وَأَطْلَقَ فَلَمْ الظَّهَارِ لاَ تَحْتَمِلُ غَيْرُهُ فَظِهَارٌ؛ لِأَنَّهُ المُتَبَادَرُ مِنْهُ هَذِهِ الأَلْفَاظ.

وَإِنْ نَــوَىٰ فِــي الكَرَامَةِ وَنَحْوِهَــا كَالمَحَبَّةِ، فَلَا يَكُونُ مُظَاهِــرًا، بَلْ يُدَيَّنُ، وَيُقْبَلُ حُكْمًا لِاحْتِمَالِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

وَإِنْ قَـالَ: «أَنْتِ أُمِّي»، أَوْ: « كَأُمِّي» لَيْسَ بِظِهَارٍ إِلَّا مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ التَّحْرِيمِ أَظْهَرُ، فَاحْتِمَالُ هَـذِهِ الصُّوَرِ لِغَيْرِ الظِّهَـارِ أَكْثُرُ مِنِ احْتَمَالِ الصُّوَرِ الَّتِي قَبْلَهَا لَهُ، وَكَثْرَةُ الاحْتِمَالَاتِ تُوجِبُ اشْتِرَاطَ النَّيَّةِ.

أَوْ قَـالَ: «عَلَيَّ الظِّهَارُ»، أَوْ: «يَلْزَمُنِي»، لَيْسَ بِظِهَارٍ، إِلَّا مَعَ نِيَّةٍ، أَوْ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ، كَأَنْ يَقُولَهَا حَالَ خُصُومَةٍ أَوْ غَضَبٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كِنَايَةٌ فِيهِ، وَالقَرِينَةُ تَقُومُ مَقَامَ النَّيَّةِ، وَلِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ، وَقَدْ نَوَاهُ بِهِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَالمَيْتَةِ أَوِ الدَّمِ، أَوِ الخِنْزِيرِ يَقَعُ مَا نَوَاهُ مِنْ طَلَاقٍ، أَوْ ظِهَارٍ، أَوْ يَمِينٍ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ.



فَإِنْ لَمْ يَنُو شَيْئًا فَظِهَازُ، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. وَإِنْ قَالَتْ لِزَوْجِهَا نَظِيرَ مَا يَصِيرُ بِهِ مُظَاهِرًا مِنْهَا فَلَيْسَ بِظِهَادٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِسَآبِهِم ﴾ [الخَالِكَ ؟] فَخَصَّهُمْ بِذَلِكَ. وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ قِيَاسًا عَلَىٰ الزَّوْجِ.

وَرَوَى الأَثْرَمُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ تَزَوَّجْتُ مُصْعَبَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَهُوَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أَبِي. فَسَأَلْتُ أَهْلَ المَدِينَةِ، فَرَأُوْا أَنَّ عَلَيْهَا الكَفَّارَةَ(').

وَرَوَىٰ سَعِيدٌ ''أَنَّهَا اسْتَفْتَتْ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمُمْ وَهُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيلً وَهُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ ، فَأَمَرُوهَا أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً وَتَنَزَوَّجَهُ، فَتَزَوَّجَتْهُ وَأَعْتَقَتْ عَبْدًا. وَلَيْسَ لَهَا ابْتِدَاءُ القَّبْلَةِ وَالاسْتِمْتَاعِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، وَعَلَيْهَا التَّمْكِينُ لِزَوْجِهَا مِنْ وَطْئِهَا فَقَالُهُا التَّمْكِينُ لِزَوْجِهَا مِنْ وَطْئِهَا فَتَالَمُ التَّكْفِيرِ؛ لِأَنَّهُ حَقَّ لِلزَّوْجِ، فَلَا تَمْنَعُهُ كَسَائِرِ حُقُوقِهِ.

وَيُكْرَهُ نِدَاءُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الآخَرَ بِمَا يَخْتَصُّ بِذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ كَأَبِي وَأُمِّي.



⁽١) صحيح: رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٦/ ٤٤٤) رقم (١١٥٩٦)، والدارقطني (٤/ ٤٩٥).

⁽۲) (۲/ ۱۹) رقم (۱۸٤۸).



فَصْلٌ فِيمَنْ يَصِحُ ظِهَارُهُ

وَيَصِحُّ الظِّهَارُ مِنْ كُلِّ مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، حُرَّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، كَبِيرًا أَوْ مُمَيِّزًا يَمْقِلُهُ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ كَالطَّلَاقِ فَجَرَىٰ مَجْرَاهُ.

مُنَجَّزًا، أَوْ مُعَلَّقًا، أَوْ مَحْلُوفًا بِهِ كَالطَّلَاقِ.

فَإِنْ نَجَّزَهُ لِأَجْنَبِيَّةٍ، بِأَنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي.

أَ**وْ عَلَقَهُ بِتَزْوِيجِهَا، بِأَنْ قَالَ**: إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، أَوْ قَالَ: النِّسَاءُ عَلَيَّ كَطَهْرِ أُمِّي.

أَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَنَوَىٰ أَبَدًا- صَعَّ ظِهَارًا: «لِقَوْلِ عُمَرَ ١، فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجُهَا، قَالَ: عَلَيْهِ رَجُهِ قَالَ: عَلَيْهِ كَظَهْرِ أُمِّي، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، قَالَ: عَلَيْهِ كَظَهْرِ أُمِّي، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، قَالَ: عَلَيْهِ كَظَهْرِ أُمِّي، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، قَالَ: عَلَيْهِ كَظَهْرِ أُمِّي، ثُمَّ تَزَوَّجُهَا، قَالَ: عَلَيْهِ

وَلِأَنَّهَا يَمِينٌ مُكَفِّرَةٌ فَصَحَّ عَقْدُهَا قَبْلَ النِّكَاحِ، كَاليَمِينِ بِاللهِ تَعَالَىٰ. وَالآيَةُ خَرَجَتْ مَخْرِجَ الغَالبِ.

لا إِنْ أَطْلَقَ فَقَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَلَمْ يَنْوِ أَبَدًا، أَوْ نَوَىٰ إِذَا-أَيْ: أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ إِذَا؛ لِأَنَّهُ صَادِقٌ فِي حُرْمَتِهَا عَلَيْهِ قَبْلَ عَقْدِ النُّكَاحِ، وَيُقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَىٰ ذَلِكَ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ.

⁽١) ضعيف: رواه مالك في الموطأ (٢/ ٥٥٩/ ٢٠)، وضعف العلامة الألباني كَثَلَلْهُ في الإرواء (٢٠٩٠).



وَيَصِحُّ الظِّهَارُ مُطْلَقًا غَيْر مُؤَقَّتٍ.

وَيَصِحُّ مُوَّقَتًا كَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي شَهْرَ رَمَضَانَ، فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ فَمُظَاهِرٌ عَلَيْهِ كَفَّارَتُهُ، وَإِلَّا فَلَا، أَيْ: فَيَزُولُ حُكْمُ الظِّهَارِ بِمُضِيِّهِ؛ لِحَدِيثِ فَمُظَاهِرٌ عَلَيْهِ كَفَّارَتُهُ، وَإِلَّا فَلَا، أَيْ: فَيَزُولُ حُكْمُ الظِّهَارِ بِمُضِيِّهِ؛ لِحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ صَحْرٍ، قَالَ: «ظَاهَرْتُ مِنِ امْرَأَتِي حَتَّىٰ يَنْسَلِحَ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَأَخْبَرَ النَّبِي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوسَلَمَ، أَنَّهُ أَصَابَ فِيهِ، فَأَمَرَهُ بِالكَفَّارَةِ» (١) وَلَمْ يُنْكِرْ وَأَخْبَرَ النَّبِي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ ، أَنَّهُ أَصَابَ فِيهِ مَا فَأَمَرَهُ بِالكَفَّارَةِ» (١) وَلَمْ يُنْكِرْ تَقْمِيدَهُ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ يُزِيلُ المِلْكَ، وَهَلَا يُوقِعُ تَحْرِيمًا يَرْفَعُهُ التَّكُفِيرُ، أَشْبَهَ الإِيلَاءَ.

وَإِذَا صَحَّ الظِّهَارُ حَرُمَ عَلَىٰ المُظَاهِرِ الوَطْءُ وَدَوَاعِيهِ كَالقُبْلَةِ وَالاسْتِمْتَاعِ بِمَا دُونَ الفَرْجِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاّسَاً ﴾ [الخَتَالَانَ ٣٠]. وَقَوْلِهِ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاّسَاً ﴾ [الخَتَالَانَ ١٤]. وَقَوْلِهِ صَالَاتُهُ مِن اللهُ بِهِ»(١٠).

وَلِأَنَّ مَا حَرَّمَ الوَطْءَ مِنَ القَوْلِ حَرَّمَ دَوَاعِيهِ، كَالطَّلَاقِ وَالإِحْرَامِ.

وَلَا تَشْبُتُ الكَفَّارَةُ فِي ذِمَّةِ المُظَاهِرِ إِلَّا بِالوَطْءِ اخْتِيَارًا.

فَإِنْ وَطِئ ثَبَتَتِ الكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَلِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَفَبَةٍ ﴾ [الخَنَاقَةَ : ٣] الآية، وَالعَوْدُ: الوَطْءُ.

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۲۱۳)، والترمذي (۳۲۹۹)، وابن ماجه (۲۰۶۲)، وصححه العلامة الألباني كِلَللهُ في الإرواء (۲۹۱۱).

⁽٢) حسن: وقد تقدم.



وَلا يَحِبُ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ؛ لِأَنَّهُ صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لَمْ يَأْمُرُ سَلَمَةَ بْنَ صَخْرِ بِأَكْثَر مِنْ كَفَّارَةٍ.

وَلَوْ مَجْنُونًا بِأَنْ ظَاهَرَ، ثُمَّ جُنَّ فَوَطِئَ؛ لَوُجُودِ العَوْدِ.

ثُمَّ لَا يَطَأُ حَتَّىٰ يُكَفِّرَ لِلخَبَرِ السَّابِقِ، وَلِبَقَاءِ التَّحْرِيمِ.

وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الوَطْءِ فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الحِنْثُ، وَيَرِثُهَا كَمَا بَعْدَ التَّكْفِيرِ.

وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ بِتَكْرِيرِ الظِّهَارِ، وَلَوْ كَانَ بِمَجَالِسَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ مِنْ زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ، كَاليَمِينِ بِاللهِ تَعَالَىٰ.

وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ لِظِهَارِهِ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، بِأَنْ قَالَ لِزَوْجَاتِهِ: أَنْتُنَّ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي؛ لِأَنَّهُ ظِهَارٌ وَاحِدٌ.

وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ بِكَلِمَاتٍ، بِأَنْ قَالَ لِكُلِّ مِنْهُنَّ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي فَعَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ بِعَدَدِهِنَّ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ مُتَكَرِّرَةٌ عَلَىٰ أَعْيَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ، كَمَا لَوْ كَفَّرَ ثُمَّ ظَاهَرَ.





فَصْلٌ فِي كَفَّارَةِ الطِّهَارِ

وَالكَفَّارَةُ فِي الظُّهَارِ عَلَى التَّرْتِيبِ،

عِشْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ كَسَائِرِ الكَفَّارَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن نِسَآيَهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَالِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [الخَتَالَانَ : ٣] الآيدة، سَالِمَةٍ مِنَ العُيُوبِ المُضِرَّةِ فِي العَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً، وَلَا مَالَا يَشْتَرِيهَا بِهِ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ لِنَفَقَتِهِ وَكِسْوَتِهِ وَمَسْكَنِهِ، وَمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ مِنْ مُؤْنَةِ عِيَالِهِ وَنَحْوِهِ - صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ .

وَيَنْقَطِعُ بِصَوْمٍ غَيْرِ رَمَضَانَ، وَيَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ، فَإِنْ تَخَلَّلَهُ رَمَضَانُ لَمْ يَنْقَطِعْ التَّتَابُعُ، أَوْ تَخَلَّلَهُ وَمَضَانُ لَمْ يَنْقَطِعْ التَّتَابُعُ، أَوْ تَخَلَّلَهُ وَفَاسٍ وَجُنُونٍ، وَمَرْضٍ مَخُوفٍ، وَنَعْاسٍ وَجُنُونٍ، وَمَرَضٍ مَخُوفٍ، وَنَعْوِهِ كَإِغْمَاءِ جَمِيعِ النَّوْمِ لَمْ يَنْقَطِعْ التَّتَابُعُ.

أَوْ أَفْطَرَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ لِعُذْرٍ يُبِيحُ الفِطْرَ كَسَفَرٍ لَمْ يَنْقَطِعْ التَّتَابُعُ؛ لِأَنَّهُ فِطْرَ لِسَبَبٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارِهِمَا.

وَيَلْزَمُهُ تَبْيِيتُ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ وَتَعْيِينُهَا لِجِهَةِ الكَفَّارَةِ.

فَ إِنْ لَـمْ يَسْتَطِعْ الصَّـوْمَ لِلكِبَرِ، أَوْ مَـرَضٍ لا يُرْجَىٰ بُـرْوُهُ، أَطْعَمَ سِـتِّينَ مِسْكِينًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَنَن لَتَرَسَّتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينَا ﴾.

لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ بُرٍّ، وَنِصْفُ صَاعِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِمَا رَوَىٰ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي يَزِيدَ



الْمَدَنِيِّ قَالَ: «جَاءَتُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي بَيَاضَة بِنِصْفِ وَسْقِ شَعِيرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَالَّاللَّهُ مَلَةِ وَسَلَّمَ لِلمُظَاهِرِ: أَطْعِمْ هَذَا فَإِنْ مُدَّى شَعِيرٍ مَكَانَ مُدِّ بُرِّ» (وَهَذَا اللهِ صَالَّاللَّهُ مَلَةِ وَسَلَّمَ لِلمُظَاهِرِ: أَطْعِمْ هَذَا فَإِنْ مُدَّى شَعِيرٍ مَكَانَ مُدِّ التَّمْرِ التَّمْرِ فَقُ التَّمْرِ فَلَا تَهَا كَفَّارَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَىٰ صِيامٍ وَإِطْعَامٍ، فَكَانَ مِنْهَا لِكُلِّ فَقِيرٍ مِنَ التَّمْرِ فِنَ التَّمْرِ فِي التَّمْرِ فَلُهُ عَلَىٰ صَاعٍ، كَفِدْيَةِ الأَذَىٰ. وَإِنْ غَدَّىٰ المَسَاكِينَ أَوْ عَشَاهُمْ لَمْ يُجْزِقُهُ العَدَمِ تَمْلِيكِهِمْ ذَلِكَ الطَّعَامَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ إِطْعَامَهُمْ.

وَلا يُجْزِئُ الحُبْزُ وَلا القِيمَةُ، وَلا غَيْرُ مَا يُجْزِئُ فِي الفِطْرَةِ؛ لِأَنَّ الكَفَّارَةَ وَجَبَتْ طُهْرَةٌ لِلصَّائِمِ، فَاسْتَوَيَا فِي الحُكْمِ. وَجَبَتْ طُهْرَةٌ لِلصَّائِمِ، فَاسْتَوَيَا فِي الحُكْمِ. فَإِنْ عُدِمَتِ الأَصْنَافُ الحَمْسَةُ أَجْزَأَ مَا يُقْتَاتُ مِنْ حَبِّ وَثَمَرٍ؛ قِيَاسًا عَلَىٰ الفِطْرَةِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [الثالا : ١٨٥].

وَيُشْتَرَطُ فِي المِسْكِينِ المُطْعَمِ مِنَ الكَفَّارَةِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا حُرًّا وَلَوْ أُنْفَىٰ.

وَلا يُجْزِئُ العِنْقُ وَالصَّوْمُ وَالإِطْعَامُ إِلَّا بِالنَّيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّةِ عَنْ بَرُّعًا وَنَـذْرًا وَكَفَّارَةً، فَلاَ الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ» (٥)، وَلَأَنَّهُ يَخْتَلِفُ وَجْهُهُ، فَيَقَعُ تَبَرُّعًا وَنَـذْرًا وَكَفَّارَةً، فَلاَ يَصْرِفُهُ إِلَى الكَفَّارَةِ إِلَّا النَّيَّةُ، وَمَحِلَّهَا فِي العِنْقِ وَالإطْعَامِ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ بِيَسِيرٍ.

وَإِنْ أَصَابَ المُظَاهِرُ مِنْهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ مَعَ عُذْرٍ يُبِيحُ الفِطْرَ - انْقَطَعَ التَّنَابُعُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَصِيَامُ شَمَّرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ مِن قَبِّلِ أَن يَتَمَاسَاً ﴾ [الخَالَانَةَ : ١٤].

⁽١) ضعيف: قال العلامة الألباني في مختصر الإرواء (٢٠٩٦) ضعيف.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ وَطِئَ غَيْرَ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا لَيْلًا وَلَوْ عَمْدًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا لِلصَّوْمِ أَوْ مَعَ عُذْرٍ يُبِيحُ الفِطْرَ - لَمْ يَنْقَطِعْ التَّنَابُعُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ، وَلَا هُوَ مَحِلُّ التَّنَابُع.

وَلَا يَضُدُّ وَطْءُ مُظَاهَرٍ مِنْهَا فِي أَثْنَاءِ إِطْعَامٍ مَعَ تَحْرِيمِهِ، وَكَذَا أَثْنَاءَ عِتْقِ، كَمَا لَـوْ أَعْتَقَ نِصْـفَ عَبْدٍ، ثُمَّ وَطِءَ، ثُمَّ اشْـتَرَىٰ بَاقِيَـه وَأَعْتَقَهُ، فَ لَا يَقْطَعُهُمَا وَطْؤُهُ، إِلَّا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يَكَفِّرَ، وَيَبْنِي عَلَىٰ مَا قَدَّمَهُ مِنَ الإِطْعَامْ أَوِ العِنْقِ وَيُتِمَّهُ.





اللِّعَانُ مُشْتَقُّ مِنَ اللَّعْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ يَلْعَنُ نَفْسَهُ فِي الخَامِسَةِ إِنْ كَانَ كَاذِبًا، وَهُوَ شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِأَيْمَانٍ مِنَ الجَانِبَيْنِ مَقْرُونَة بِلَعْنٍ وَغَضَبٍ. اِذْ اَرَمَى الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ بِالزُّنَى فَعَلَيْه :

حَـدُّ القَـذْفِ إِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً، أَوِ التَّعْزِيـر إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ البَيِّنَةَ عَلَيْهَا بِهِ أَوْ تَصْدِيقهُ، فَلَا حَدَّ، كَمَا لَوْ كَانَ المَقْذُوفُ غَيْرَهَا.

أَوْ يُلاعِنُ: وَالأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالذَّينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَنَ ثُمَ لَمْ يَأْوَا بِأَرْبَعَةِ شُهَامَ فَاجْدِدُوهُمْ مُلَرِّ فَالْآيِهَ. هُمَّ قَالَ: ﴿ وَالدِّينَ يَرْمُونَ أَزَوَجَهُمْ وَلَرُ شُهَامَةُ فَاجْدِدُوهُمْ مُكَرِّ النّبَاءُ اللّهَ عَلَىٰ هُمُ مَلَاثِ بِاللّهُ إِنّهُ الْمَهَدِدِينَ الصَّهَدِدِينَ الصَّهَدِدِينَ الصَّهَدِدِينَ الصَّهَدِدِينَ النَّهُ اللّهُ اللهُ عَلَىٰ وَجُوبِ الحَدِّ، إِلّا أَنْ يَسْقُطَ بِأَرْبَعَةِ اللّهُ وَلَىٰ عَلَىٰ وَجُوبِ الحَدِّ، إِلّا أَنْ يَسْقُطَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ فِي إِسْقَاطِ الحَدِّ. وَالثَّانِيَةُ : عَلَىٰ أَنَّ لِعَانَهُ يَقُومُ مَقَامَ الشُّهَدَاءِ فِي إِسْقَاطِ الحَدِّ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهَا: ﴿ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَ أَتَهُ، فَقَالَ النَّبِيُ صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَمَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ: ﴿ أَنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَ أَتَهُ، فَقَالَ النَّبِيُ صَالَاتُهُ عَلَيْهِ وَمَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَمَا لَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ عِلَى الْحَدِّ. فَنَزَلَتْ: ﴿ وَاللَّينَ لَصَادِقٌ، وَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ فِي أَمْرِي مَا يُبْرِئُ ظَهْرِيَ مِنَ الْحَدِّ. فَنَزَلَتْ: ﴿ وَالَّذِينَ يَمُونُ أَزْوَجَهُمْ ﴾ [النَّذِيدَ : ﴿ وَاللَّذِينَ يَمُونَ أَزْوَجَهُمْ ﴾ [النَّذِيدَ : ٥] اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّلَةُ اللَّهُ الْمُعْمِى اللَّهُ اللَّ

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٦٧١).



صِفَةُ اللَّعَانِ ،

وَصِفَةُ اللِّعَانِ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ أَدْيَعَ مَرَّاتٍ: «أَشْهَدُ بِاللهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزِّنَا»، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً، وَمَعَ غَيْبَتِهَا يُسَمِّيهَا، أَوْ يَنْسَبُهَا بِمَا تُمَيَّزُ بِهِ.

ثُمَّ يَزِيدُ فِي الخَامِسَةِ: وَ: «أَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ».

ثُمَّ تَقُولُ الزَّوْجَةُ أَرْبَعًا: «أَشْهَدُ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ النِّنَا»، ثُمَّ تَزِيدُ فِي الخَامِسَةِ: وَ: «أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ»؛ لِلاّيَاتِ وَالأَحَادِيثِ.

وَيُسَنُّ تَلَاعُنُهُمَا قِيَامًا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ أَرْبَعَةٍ فَأَكْثَر؛ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ رُبَّمَا أَقَرَّتْ فَشَهِدُوا عَلَيْهَا.

وَيَكُونُ بِوَقْتٍ وَمَكَانٍ مُعَظَّمَيْنِ، وَأَنْ يَأْمُرَ حَاكِمٌ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَىٰ فَمِ زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ عِنْدَ الخَامِسَةِ، وَيَقُولُ: اتَّقِ اللهَ فَإِنَّهَا المُوجِبَةُ، وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ وَائِمٌ. وَكَوْنُ الخَامِسَةِ عَذَابِ الآخِرَةِ وَائِمٌ. وَكَوْنُ الخَامِسَةِ عَذَابِ الآخِرَةِ وَائِمٌ. وَكَوْنُ الخَامِسَةِ هِيَ المُوجِبَةُ، أَيْ: لِلَّعْنَةِ، أَوِ الغَضَبِ عَلَىٰ مَنْ كَذَبَ مِنْهُمَا لِالْتِرَامِهِ ذَلِكَ. وَالسِّرُ فِي المُوجِبَةُ، أَيْ: لِلَّعْنَةِ، أَوِ الغَضَبِ عَلَىٰ مَنْ كَذَبَ مِنْهُمَا لِالْتِرَامِهِ ذَلِكَ. وَالسِّرُ فِي المُوجِبَةُ، أَيْ: لِلَّعْنَةِ، أَوِ الغَضَبِ عَلَىٰ مَنْ كَذَبَ مِنْهُمَا لِالْتِرَامِهِ ذَلِكَ. وَالسِّرُ فِي اللهِ عَلَىٰ النَّهُ عَلَيْهُمَا وَيَرْتَدِعُ. وَعَنِ الْبنِ عَبَّاسٍ عَلِيْهِمَا فِي ذَلِكَ التَّخُويِ فَنَ الْمَرَأَتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرْسِلُوا إِلَيْهَا، فَجَاءَتْ، فَتَلا عَلَيْهِمَا آيَةَ اللِّعَانِ، وَذَكَّرَهُمَا وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَذَابَ الآخِرَةِ أَشَدُّ مِنْ



عَــذَابِ الدُّنْيَا، فَقَــالَ هِلَال: وَاللهِ لَقَدْ صَدَقْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَـتْ: كَذَبَ. فَقَالَ النَّبيّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاحِنُوا بَيْنَهُمَا فَقِيلَ لِهِلَال: اشْهَدْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتِ باللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ. فَلَمَّا كَانَتِ الخَامِسَةُ، قِيلَ يَا هِلَال: اتَّقِ اللهَ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْ وَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ المُوجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ العَذَابَ. فَقَالَ: وَاللهِ لا يُعَذِّبْنِي اللهُ عَلَيْهَا، كَمَا لَمْ يَجْلِدْنِي عَلَيْهَا، فَشَهدَ الخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ. ثُمَّ قِيلَ لَهَا: اشْـهَدِي، فَشَهدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الكَاذِبِينَ. فَلَمَّا كَانَتِ الخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا: اتَّقِي اللهُ، فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَـذَابِ الآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ المُوجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ العَذَابَ، فَتَلَكَّأَتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللهِ لا أَفْضَحُ قَوْمِي، فَشَهدَتْ الخَامِسَةَ: أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. فَفَرَّقَ رَسُولُ اللهِ صَأَلَلْتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ بَيْنَهُمَا، وَقَضَى لَ أَنْ لا نَفَقَةَ لَهَا وَلا سُكْنَىٰ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ، وَلا مُتَوَفِّىٰ عَنْهَا»^(١).

فَإِنْ بَدَأَتِ الزَّوْجَةُ بِاللِّعَانِ قَبْلَ الزَّوْجِ لَمْ يَصِحَّ.

أَوْ نَقصَ أَحَدُهُمَا شَيْتًا مِنَ الأَلْفَاظِ الخَمْسَةِ لَمْ يَصِحَّ.

أَوْ لَمْ يَحْضَرْ هُمَا حَاكِمٌ أَوْ نَائِبُهُ عِنْدَ التَّلَاعُنِ لَمْ يَصِحّ.

أَوْ بَدَّلَ أَحَدُهُمَا لَفْظَةَ أَشْهَدُ بِأَفْسِمُ أَوْ أَحْلِفُ لَمْ يَصِحَّ.

أَوْ أَبْدَلَ الزَّوْجُ لَفْظَةَ اللَّعْنَةِ بِالْإِبْعَادِ أَوِ الغَضَبِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



أَوْ أَبْدَلَتْ لَفْظَةَ الْغَضَبِ بَالسَّخَطِ لَمْ يَصِحَّ اللِّعَانُ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصَّ. وَكَذَا إِنْ عُلِّقَ بِشَرْطٍ أَوْ عُلِمَتْ مُوَالاةُ الكَلِمَاتِ.



فَصْلٌ فِي شُرُوطِ اللَّعَانِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ وَشُرُوطُ اللَّعَان ثَلَاثَةٌ :

١- كَوْنُهُ بَيْنَ زَوْجَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرَمُونَ ٱزْوَجَهُمْ ﴾
 [الناف : ٦] فَلَا لِعَانَ بِقَذْفِ أَمَةٍ، وَلَا حَدّ.

وَأَشَا اعْتِبَارُ التَّكْلِيفِ؛ فَلِأَنَّ قَذْفَ غَيْرِ المُكَلَّفِ لَا يُوجِبُ حَدًّا، وَاللَّعَانُ إِنِّمَا وُجِبَ لِإِسْقَاطِ الحَدِّ.

٥- وَأَنْ يَتَقَدَّمَهُ قَذْفُهَا بِالزِّنَىٰ وَلَوْ فِي دُبُرٍ: لِأَنَّهُ قَذْفٌ يَجِبُ بِهِ الحَدُّ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الأَعْمَىٰ وَالبَصِيرِ لِعُمُومِ الآيةِ.

٣- وَأَنْ تُكَذِّبَهُ الزَّوْجَةُ فِي قَذْفِهَا وَيَسْتَمِرُّ تَكْذِيبُهَا إِلَى انْقِضَاءِ اللِّعَانِ: لِأَنَّ اللَّعَانَ إِنِّمَا يَنْتَظِمُ بِتَكْذِيبِهَا، فَإِنْ صَدَّقَتُهُ، أَوْ عَفَتْ عَنِ الطَّلَبِ بِحَدِّ القَذْفِ، أَوْ عَفَتْ عَنِ الطَّلَبِ بِحَدِّ القَذْفِ، أَوْ سَكَتَتْ فَلَمْ تُقِرَّ وَلَمْ تُنْكِرْ - لَحِقَهُ النَّسَبُ وَلا لِعَانَ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَهَا، فَلَا يُسْتَوْ فَى مِنْ غَيْرِ طَلَبِهَا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ يُرِيدُ نَفْيَهُ فَلَهُ أَنْ يُلاعِنَ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَهُو حَقَّ لَهُ، فَلَا يَسْقُطُ بِرِضَاهَا.

وَيَثْبُتُ بِتَمَامِ تَلَاعُنِهِمَا أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ،

الأَوَّلُ: سُـقُوطُ الحَـدِّ أَوِ التَّعْزِيرِ الَّـذِي أَوْجَبَهُ القَذْفُ عَنْهَا وَعَنْهُ. وَلَوْ قَذَفَهَا بِرَجُلِ سَمَّاهُ سَقَطَ حُكْمُ قَذْفِهِ بِلِعَانِهِ؛ لِأَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِشَـرِيكِ بْنِ سَـحْمَاءَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي لِعَانِهِ، وَلَمْ يُحِدَّهُ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ



لِشريك وَلَاعَزَّرَهُ لَـهُ، وَلِأَنَّ اللِّعَـانَ بَيِّنَةٌ فِي أَحَـدِ الطَّرَفَيْنِ، فَكَانَ بَيِّنَةً فِي الآخِرَةِ كَالشَّهَادَةِ.

الثَّانِي: القُرْفَةُ وَلَوْ بِلَا فِعْلِ حَاكِمٍ: لِأَنَّهُ مَعْنىٰ يَقْتَضِي انتَّحْرِيمَ المُؤَبَّدَ فَلَـمْ مَنْ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا فِلَمْ يَقِفْ عَلَىٰ تَفْرِيقِ الحَاكِمِ كَالرَّضَاعِ، وَتَفْرِيقُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا بِمُصُولِ الفُرْقَةِ بِاللَّعَانِ.

الثَّالِثُ: التَّحْرِيمُ وَلَوْ لَمْ يُفَرِّقُ الحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، أَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدُ؛ لِقَوْلِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ: «مَضَتْ السُّنَّةُ فِي المُتَلاعِنَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَا أَبَدًا»(١).

وَقَالَ عُمَرُ سَيِظْتُهُ: «المُتَلاعِنَانِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَلا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»(١٠).

الرَّابِعُ: انْتِفَاءُ الوَلَدِ: وَيُعْتَبَرُ لِنَفْيِهِ ذِكْرُهُ صَرِيحًا، كَـ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ زَنَتْ، وَمَا هَذَا وَلَدِي.

وَشُرِطَ لِنَفْيِهِ أَنْ لا يَتَقَدَّمَهُ إِقْرَارٌ بِهِ، أَوْ تَهْنِئَةٌ بِهِ فَيَسْكُتُ، أَوْ يُؤَمِّنَ عَلَىٰ الدُّعَاءِ، أَوْ يُوَّخِّرَ النَّفْيَ بِلا عُذْرٍ ؛ لِأَنَّهُ خِيَارٌ لِلَافْعِ ضَرَرٍ، فَكَانَ عَلَىٰ الفَوْرِ كَخِيَار الشُّفْعَةِ.

وَمَتَىٰ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَحِقَّهُ نَسَبُهُ وَحُدَّ لِمُحْصَنَةٍ وَعُزَّرَ لِغَيْرِهَا.

وَالتَّوْ أَمَانِ المَنْفِيَانِ أَخَوَانِ لِأُمِّ.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٢٢٤٨)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَّلُهُ في الإرواء (٢١٠٤).

⁽٢) صحيح: رواه البيهقي (٧/ ٤١٠)، وصححه العلامة الألباني رَجَّ لِللهُ في الإرواء (٢١٠٥).



فَصْلٌ فِيمَا يَلْحَقُ مِنَ النَّسَبِ

إِذَا أَتَتْ زَوْجَةُ الرَّجُلِ بِوَلَدِ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ - وَهِيَ أَقَلُّ الحَمْلِ - مُنْذُ أَمْكَنَ اجْتِمَاعُهُ بِهَا، وَلَوْ مَعَ غَيْبَتِهِ فَوْقَ أَرْبَع سِنِينَ - وَهِيَ أَكْثُرُ مُدَّةِ الحَمْلِ - أَمْكَنَ اجْتِمَاعُهُ بِهَا، وَلَوْ مَعَ غَيْبَتِهِ فَوْقَ أَرْبَع سِنِينَ - وَهِيَ أَكْثُرُ مُدَّةِ الحَمْلِ الْوَلَهُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ» (الْوَلَدُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ» (الوَلَدُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ» (الوَلَدُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»

وَحَدِيثِ: «وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِعِ»('). وَأَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِعِ دَلِيلٌ عَلَىٰ إِمْكَانِ الوَطْء، وَهُوَ سَبَبُ الوِلَادَةِ.

وَمَعَ هَذَا لا يُحْكَمُ بِبُلُوخِهِ إِنْ شُكَّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَإِنَّمَا أَلْحَقْنَا بِهِ الوَلَدَ احْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ.

وَلَا يَلْزَمُهُ كُلُّ المَهْرِ إِنْ لَمْ يَنْبُتُ الدُّخُولُ أَوِ الخَلْوَةُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِنْهُ. وَلَا يَنْبُتُ بِهِ عِدَّةٌ وَلَا رَجْعَةٌ لِعَدَم ثُبُوتِ مُوجِبِهِمَا.

وَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِدُون نِصْفِ سَنَةٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا وَعَاشَ، أَوْ لِأَكْثَر مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ أَبَانَهَا. أَوْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهَا، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَهَا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ أَبَانَهَا فِي المَجْلِسْ، أَوْ مَاتَ – لَمْ يَلْحَقْهُ نَسَبُهُ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لِعَدَمِ إِمْكَانِهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ وَلَدَتْ مُطَلَّقَةٌ رَجْعِيَّةٌ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ طَلَقَهَا زَوْجُهَا وَقَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَحِقَ نَسَبُهُ بِالْمُطَلِّقِ، أَوْ وَلَدَتْ رَجْعِيَّةٌ لِأَقَلَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَوْ بِأَقْرَاءٍ لَحِقَ نَسَبُهُ بِالْمُطَلِّقِ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ، أَشْبَهُ مَا قَبْلَ الطَّلاقِ.





وَهِيَ التَّرَبُّصُ المَحْدُودُ شَرْعًا، مَأْخُوذَةٌ مِنَ العَدَدِ؛ لِأَنَّ أَزْمِنَةَ العِدَّةِ مَحْصُورَةٌ مُقَدَّرَةٌ.

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ وُجُوبِهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَهِيَ: تَرَبُّصُ مَنْ فَارَقَتْ زَوْجَهَا بِوَفَاةٍ أَوْ حَيَاةٍ بِطَلَاقٍ، أَوْ خُلْعٍ أَوْ فَسْخٍ. فَالمُفَارِقَةُ بِالوَفَاةِ تَعْتَدُّ مُطْلَقًا، كَبِيرًا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ صَغِيرًا، يُمْكِنُهُ الوَطْءَ أَوْ لَا، كَبِيرَةً كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ صَغِيرَةً؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَاللَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُمْ وَيَدَرُونَ أَزْوَجًا يَرَبَّصَنَ بِأَنفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [الشَّقَ: ٢٣٤].

فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا مِنَ المَيِّتِ فَعِدَّتُهَا حَتَّىٰ تَضَعَ كُلَّ الحَمْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأُولَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الثالاة :١]

وَكَذَا تَنْقَضِي عِدَّتُهَا بِالسَّقْطِ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ ولد إجماعًا. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرُ لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا اللَّهَ النَّهَارَ تَبَعُ اللَّيلِ اللَّهَةِ وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَالنَّوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَىٰ مَيِّتٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَاليَّوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَىٰ مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَىٰ زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (١٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٨٠)، ومسلم (١٤٨٦).



وَإِذَا مَاتَ زَوْجُ الرَّجْعِيَّةِ سَـقَطَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ، وَاسْتَأْنَفَتْ عِدَّة الوَفَاةِ مُنْذُ مَاتَ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ، وَيَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَإِيلَاؤُهُ.

وَإِنْ مَاتَ المُطَلِّقُ فِي عِدَّةِ مَنْ أَبَانَهَا فِي الصِّحَّةِ لَمْ تَنْتَقِلْ عَنْ عِدَّةِ الطَّلاقِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً وَلَا فِي حُكْمِهَا لِعَدَم التَّوَارُثِ.

وَتَعْتَدُّ مَنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الأَطْوَلَ مِنْ عِدَّةِ وَفَاةٍ وَطَلَاقٍ؛ لِأَنَّهَا مُطَلَّقَةٌ فَوَجَبَ مُطَلَّقَةٌ فَوَجَبَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الوَفَاةِ، فَوجَبَ مُطَلَّقَةٌ فَوَجَبَ عَلَيْهَا عِدَّةُ الوَفَاةِ، فَوجَبَ مُطَلَّقَةٌ فَوَجَبَ عَلَيْهَا عِدَّةُ الوَفَاةِ، فَوجَبَ أَنْ تَعْتَدَ أَطْوَلَ الأَجَلَيْنِ ضَرُورَةً، حَيْثُ إِنَّهَا لا تَخْرُجُ عَنِ العَهْدِ يَقِينًا إِلَّا إِنْ تَعْتَدَ أَطْوَلَ الأَجَلَيْنِ ضَرُورَةً، حَيْثُ إِنَّهَا لا تَخْرُجُ عَنِ العَهْدِ يَقِينًا إِلَّا بِذَلِكَ. وَيَنْذَرِجُ أَقَلُّهُمَا فِي أَكْثَرِهِمَا، فَإِنْ كَانَ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ أَكْثَرَ مِنْ عِدَّةِ الوَفَاةِ الْوَفَاةِ الْحَتِيَاطًا.

مَا لَمْ تَكُنْ المُبَانَةُ أَمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً، أَوْ مَنْ جَاءَتْ الْبَيْنُونَةُ مِنْهَا - بِأَنْ سَأَلَتُهُ الطَّكَرَقَ أَوْ الْفَسْخَ، أَوْ فَعَلَتْ مَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا بِطَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ لِعَانٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ عِتَاقٍ أَوِ اخْتِلَافِ دينٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَلْزُمُهُمَا غَيْرُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ؛ لِانْقِطَاعٍ أَثْرِ النِّكَاحِ بِعَدَمِ مِيرَاثِهَا.

وَمَنِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ مَوْتِهِ لَمْ تَعْتَدَّ لَهُ وَلَوْ وَرِثَتْ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ تَحِلُّ لِلأَزْوَاجِ.

الْمُفَارِقَةُ فِي الْحَيَاةِ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ:

وَالمُفَارِقَةُ فِي الحَيَاةِ بِطَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ فَسْخٍ قَبْلَ المَسِيسِ أَوِ الخَلْوَةِ



لَا تَعْتَدُّ بِالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّرً طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُ ﴾ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِذَةٍ تَعْنَدُّونَهَا ﴾ [النَّخَانَ : ١٩].

إِلَّا إِنْ خَلَا بِهَا وَهِي مُطَاوِعَةٌ وَلَوْ لَمْ يَمَسَّهَا، فَتَجِبُ العِدَّةُ بِالخلْوَةِ، سَوَاءٌ كَانَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنَ الوَطْءِ، كَالإِحْرَامِ، وَالصِّيَامِ، وَالحَيْضِ، وَالحَيْضِ، وَالحَيْضِ، وَالحَيْضِ، وَالحَيْفِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِمَا رَوَى ذُرَارَةُ بُنُ أَوْفَىٰ وَالنَّفَاسِ، وَالمَرَضِ، وَالجَبِّ، وَالعَنَّةِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِمَا رَوَى ذُرَارَةُ بُنُ أَوْفَىٰ وَالنَّفَاسِ، وَالمَرْضِ، وَالجَبِّ، وَالعَنَّةِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِمَا رَوَى ذُرَارَةُ بُنُ أَوْفَىٰ وَالنَّفَاسِ، وَالمُرَضِ، وَالجَبِّ، فَقَدْ وَجَبَقَالَ بَابًا، أَوْ أَرْخَىٰ حِجَابًا، فَقَدْ وَجَبَ المَهُرُ، وَوَجَبَتْ العِدَّةُ »(١).

أَوْ وَطِئَهَا وَكَانَ مِمَّنْ يَطَأُ مِثْلُهُ وَيُوطَأُ مِثْلُهَا - وَهُوَ ابْنُ عَشْرٍ، وَبِنْتُ تِسْعٍ - فَعَلَيْهَا العِدَّةُ بِالإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْمُطَلَقَاتُ يَرَّبَصْ الْإَنْفُسِهِنَ فَعَلَيْهَا العِدَّةُ لِالشَّتِغَالِ الرَّحِمِ بِالحَمْلِ، فَتَجِبُ العِدَّةُ لِاسْتِبْرَائِهِ. فَإِنْ وَطِئَ ابْنُ دُونِ عَشْرٍ، أَوْ وُطِئَتْ بِنْتُ دُونِ تِسْعٍ، فَلَا عِدَّةَ لِذَلِكَ الوَطْء؛ لِتِيَقُنَّ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ مِنَ الحَمْلِ.

وَلَا يُعْتَدُّ بِحَيْضَةٍ طُلِّقَتْ فِيهَا.

عِدَّةُ الْمُطَلَّقَةِ الحَامِلِ:

وَعِدَّتُهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِوَضْعِ الحَمْلِ كُلِّهِ؛ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ، وَعَنِ الزُّبَيْرِ بْـنِ العَـوَّامِ تَجَلِّئُهُ: «أَنَّهَا كَانَتْ عِنْـدَهُ أُمُّ كُلْثُـومِ بِنْتُ عُقْبَـةَ، فَقَالَـتْ لِي وَهِيَ حَامِـلٌ: طَيِّبْ نَفْسِـي بِتَطْلِيقَةٍ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَىٰ الصَّـلاةِ، فَرَجَعَ

⁽١) ضعيف: رواه البيهقي (٧/ ٢٥٥)، وضعفه العلامة الألباني كَيَاللهُ في الإرواء (٢١٥٥).



وَقَدْ وَضَعَتْ. فَقَالَ: مَا لَهَا خَدَعَنْنِي خَدَعَهَا اللهُ، ثُمَّ أَتَىٰ النَّبِيَّ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ، فُقَالَ: سَبَقَ الكِتَابُ أَجَلَهُ، اخْطُبْهَا إِلَىٰ نَفْسِهَا» (٠٠).

وَيُبَاحُ لِلْمَرْأَةِ إِلْقَاءُ النُّطُفَةِ قَبْلَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا بِدَوَاءٍ مُبَاحٍ، وَلَا يَجُوذُ شُرْبُ دَوَاءٍ لِإِلْقَاءِ عَلَقَةٍ لِانْعِقَادِهَا، وَلَهَا شُرْبُهُ لِحُصُولِ حَيْضٍ؛ إِذِ الأَصْلُ الْحِلُّ حَتَّىٰ يَرِدَ التَّحْرِيمُ وَلَمْ يَرِدْ، وَتَنْقَضِي عِدَّتُهَا بِالحَيْضِ الحَاصِلِ بِشُرْبِهَا الدَّوَاءَ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةَ عَشَرَيَوْمًا فَأَكْثُرُ، وَلَا بِشُرْبِهَا الدَّوَاءَ، بِشَوْطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةَ عَشَرَيوُمًا فَأَكْثُرُ، وَلَا بِشُربِهِ الدَّوَاءَ، بِشَوْطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الحَيْضَتِيْنِ ثَلَاثَةً عَشَرَيوُمًا فَأَكْثُرُ، وَلَا يَشُورُهُ وَلِقَطْعِهِ، وَلا يَجُونُ لَلْقُورِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ إِسْقَاقُهُ إِيَّاهَا دَوَاءً مُبَاحًا لِقَطْعِ الحَيْضِ بِلَا عِلْمِهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِلزَّوْجِ وَلَا لِغَيْرِهِ إِسْقَاقُهُ إِيَّاهَا دَوَاءً مُبَاحًا لِقَطْعِ الحَيْضِ بِلَا عِلْمِهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِللَّوْجِ وَلَا لِغَيْرِهِ إِسْقَاقُهُ إِيَّاهَا دَوَاءً مُبَاحًا لِقَطْعِ الحَيْضِ بِلَا عِلْمِهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُسْوَلُ مَقَلَعُهُ مِنَ النَّسُلِ المَقْصُودِ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، فَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا: ثَلَاثُ حِيضٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَدَتُ يَثَرَبَّصُ لِأَنفُسِهِنَ ثَلَثَةَ قُرُّوٓءً ﴾ [الثقة: ٢١٨] الآيمة. وَالقُرْءُ الحَيْضُ.

وَلا تَحِلُّ مُطَلَّقَتُهُ لِغَيْرِهِ إِذَا انْقَطَعَ دَمُ الحَيْضَةِ الأَخِيرَةِ حَتَّىٰ تَغْتَسِلَ.

وَإِنْ لَـمْ تَكُـنْ تَحِيضُ، بِـأَنْ كَانَتْ صَغِيرَةً، أَوْ بَالِغَـةً وَلَمْ تَرَ حَيْضًا وَلَا فِفَاسًا، أَوْ كَانَتْ آفِيسِينَ سَنَةٍ أَوْ سِتِّينَ سَنَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ - فِهِيَ: مَنْ بَلَغَتْ خَمْسِينَ سَنَةٍ أَوْ سِتِّينَ سَنَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ - فَعِدَّتُهَا: ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالتَّيْ يَبِسِنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآيَهُمُ فَعِدَّتُهُا: ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالتَّيْ يَبِسِنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآيَهُمُ لَ فَعِدَّتُهُمْ فَعَدَّتُهُمْ تَلْكُهُ أَشْهُرٍ وَالتَّيِي لَمْ يَعِضْنَ ﴾ [الطّلاق : ١٤]، أَيْ كَذَلِكَ.

⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٠٢٦)، وصححه العلامة الألباني كَثْمَاللَّهُ في الإرواء (٢١١٧).



وَمَنْ كَانَتْ تَحِيضُ ثُمَّ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ سِنَّ الإِيَاسِ، وَلَمْ تَعْلَمْ مَا رَفَعَهُ، فَتَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ لِلْحَمْلِ؛ لِأَنَّهَا غَالِبُ مُذَّتِهِ لِتَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَحِمها.

ثُمَّ تَعْتَدُّ عِدَّةَ آيِسَةٍ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

وَإِنْ عَلِمَتْ مَنِ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا مَا رَفَعَهُ، مِنْ مَرَضٍ، أَوْ رَضَاعٍ، أَوْ نَحْوِهِ، فَلَا تَزَالُ مُتَرَبِّصَةً حَتَّىٰ يَعُودَ الحَيْضُ، فَتَعْتَدُّ بِهِ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ؛ لِأَنَّهَا مُطَلَّقَةٌ لَمْ تَيْأَسْ مِنَ الدَّم، فَيَتَنَاوَلُهَا عُمُومُ الآيَةِ.

أَوْ تَصِيرَ آيِسَةً فَتَعْتَدُّ عِدَّةَ آيِسَةٍ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ زَوْجٍ أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْ إِلَّا بَعْدَ حَيْضٍ أَوْ وِلَادَةٍ أَوْ فِي وَقْتِ كَذَا.

عِدَّةُ امْرَأَةِ الْمُفْقُودِ:

وَامْرَأَةُ المَفْقُودِ تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ فَقْدِهِ إِنْ كَانَ ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ الهَلاكَ، وَتَمَامَ تِسْعِينَ سَنَةٍ مِنْ وِلَادَتِهِ إِنْ كَانَ ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ السَّلَامَةُ، ثُـمَّ تَعْتَدُّ لِلْوَفَاةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشرَةَ أَيَّامٍ.

وَلَا تَفْتَقِرُ زَوْجَةُ المَفْقُ وِدِ إِلَىٰ حُكْمِ حَاكِم بِضَرْبِ الْمَدَّةِ - أَيْ: مُدَّةَ التَّرَبُّصِ - وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ، كَمَا لَوْ قَامَتِ البَيْنَةُ، وَكَمُدَّةِ الإِيلَاءِ، وَلَا تَفْتَقِرُ أَيْضًا إِلَىٰ طَلَاقِ وَلِيِّ زَوْجِهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الهِيرَاثِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَةُ المَفْقُودِ بَعْدَ مُدَّةِ التَّرَبُّصِ وَالعِدَّةِ، فَقَدِمَ الْأَوَّلُ قَبْلَ وَطْءِ النَّانِي فَهِيَ لِـلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَا بِقُدُومِهِ بُطْلَانَ نِـكَاحِ الثَّانِي، وَلَا مَانِعَ مِنَ



الرَّدِّ، وَإِنْ قَدِمَ الأَوَّلُ بَعْدَ وَطْءِ الثَّانِي، فَلِلْأَوَّلِ أَخْذُهَا زَوْجَةً بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَوَ وَلَا وَلَوْ وَلَا يَوْكُهَا وَلَوْ قَبْلَ فَرَاغِ عِدَّةِ الثَّانِي، وَلِلْأَوَّلِ تَرْكُهَا مَعَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ عَقْدِ لِلثَّانِي. وَيَأْخُذُ الزَّوْجُ الأَوَّلُ قَدْرَ الصَّدَاقِ الَّذِي مَعَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ عَقْدٍ لِلثَّانِي. وَيَأْخُذُ الزَّوْجُ الأَوَّلُ قَدْرَ الصَّدَاقِ الَّذِي سَاقَ أَعْطَاهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي إِذَا تَرَكَهَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُخَيِّرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّدَاقِ الَّذِي سَاقَ إِنْهُا هُوَ. وَيَرْجِعُ الثَّانِي عَلَيْهَا بِمَا أَخَذَهُ الأَوَّلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ لَوْمَتُهُ بِسَبَبِ وَطْئِهِ لَهَا هُوَ. وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهَا كَمَا لَوْ غَرَّتُهُ، وَمَتَىٰ فُرِّقَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ لِمُوجِبٍ ثُمَّ وَطْئِهِ لَهَا هُوَ. وَيَرْجَعَ بِهَا عَلَيْهَا كَمَا لَوْ غَرَّتُهُ، وَمَتَىٰ فُرِّقَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ لِمُوجِبٍ ثُمَّ





فَصْلٌ فِي العِدَّةِ فِي غَيْرِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ

وَإِنْ وَطِئَ الْأَجْنَبِيُّ بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ - كَنِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ، أَوْ زِنِّيٰ - مَنْ هِي فِي عِدَّتِهَا، أَتَمَّتْ عِدَّةَ الأَوَّلِ، سَّوَاءٌ كَانَتْ عِدَّتُهُ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ، أَوْ وَطْءٍ بِشُبْهَةٍ، أَوْ زِنِّيْ؛ لِأَنَّهُ فِي شَعْل الرَّحِمِ كَالصَّحِيح، فَوَجَبَتْ العِدَّةُ مِنْهُ، مَا لَمْ تَحْملْ مِنَ التَّانِي، فَتَنْقَضِي عِلَّاتُهَا مِنْهُ بِوَضْعِ الْحَمْل، ثُمَّ تُتِسمُّ عِدَّةَ الأُوَّلِ، ثُمَّ تَعْتَدُّ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُمَا حَقَّانِ اجْتَمَعَا لِرَجُلَيْنِ فَلَمْ يَتَدَانَحَلَا، وَقُدِّمَ أَسْبَقُهُمَا، كَمَا لَوْ تَسَـاوَيَا فِي مُبَاحٍ غَيْرِ ذَلِـكَ. **وَلِخَبَرِعَلَيٍّ** تَعَظَّئُهُ: «أَنَّهُ قَضَىٰ فِي الَّتِي تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْـتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَتُكْمِلُ مَا أَفْسَدَتْ مِنْ عِدَّةِ الأَوَّلِ، وَتَعْتَدُّ مِنَ الآخَرِ»(١٠. وَقَالَ عُمَرُ سَجِيلُكُهُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ فِي عِدَّتِهَا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَّتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الأَوَّلِ، وَكَانَ خَاطِبًا مِنَ الخُطَّابِ. وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَّتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ مِنَ الآخَر وَلَمْ يَنْكِحْهَا أَبَدًا»(٠٠).

وَلا تَحْرُمُ عَلَىٰ الزَّوْجِ الثَّانِي عَلَىٰ التَّأْبِيدِ، بَلْ تَحِلُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ وَطْءُ شُهْةٍ، فَلَ فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَىٰ التَّأْبِيدِ، كَالنِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا سَجَالِيُّهُ قَالَ: «إِذَا

⁽١) صحيح: رواه مالك في الموطأ (٦/ ٥٣٦/ ٢٧)، والشافعي (١٥٩٧)، والبيهقي (٧/ ٤٤١)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢١٤٤).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الخُطَّابِ، يَعْنِي: الزَّوْجِ الثَّانِي، فَقَالَ عُمَرُ: رُدُّوا الجهَالَاتِ إِلَىٰ السُّنَّةِ، وَرَجَعَ إِلَىٰ قَوْلِ عَلِيٍّ»(١٠).

وَإِنْ وَطِئَهَا عَمْدًا مَنْ أَبَانَهَا فَكَالأَجْنَبِيِّ، تُتِمُّ العِدَّةَ الأُولَىٰ، ثُمَّ تَبْتَدِئُ العِدَّةَ الثَّوْنِيَةَ لِلزَّنَىٰ؛ لِأَنَّهُمَا عِدَّتَانِ مِنْ وَطأَيْنِ، يَلْحَقُهُ النَّسَبُ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ، فَلَمْ يَتَدَاخَلا، كَمَا لَوْ كَانَا مِنْ رَجُلَيْنِ.

وَإِنْ وَطِئَهَا بِشُبْهَةِ اسْتَأْنَفَتِ العِدَّةَ مِنْ أَوَّلِهَا، وَدَخَلَتْ فِيهَا بِقِيَّةُ العِدَّةِ الأُولَىٰ؛ لِأَنَّهُمَا عِدَّتَانِ مِنْ وَاحِدٍ لِوَطْأَيْنِ، يَلْحَقُ النَّسَبُ فِيهِمَا لُحُوقًا وَاحِدًا فَتَدَاخَلَا، كَمَا لَوْ طَلَقَ الرَّجْعِيَّةَ فِي عِدَّتِهَا بَعْدَ أَنْ رَاجَعَهَا، فَإِنَّهَا تَسْتَأْنِفُ العِدَّةَ.

فَإِنْ طَلَقَ الرَّجْعِيَّةَ قَبْلَ رَجْعَتِهَا بَنَتْ عَلَىٰ عِدَّتِهَا الأُولَىٰ؛ لِأَنَّهُمَا طَلَاقَانِ لَمُ يَتَخَلَّلْهُمَا وَطْءٌ وَلَا رَجْعَةٌ، أَشْبَهَا الطَّلْقَتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَتَتَعَدَّدُ العِدَّةُ بِتَعَدُّدِ الوَاطِئِ بِالشُّبُهَةِ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ السَّابِقِ، وَلِأَنَّهُمَا حَقَّانِ لِآدَمِيَّيْنِ، فَلَمْ يَتَدَاخَلَا كَالدَّيْنَينِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ الوَطْءُ مِنْ وَاحِدٍ فَعِدَّةٌ وَاحِدَةٌ.

وَلَا تَتَعَدَّدُ العِدَّةُ بِتَعَدُّدِ الزِّنَىٰ؛ لِعَدَمِ لُحُوقِ النَّسَبِ فِيهِ، فَبَقِيَ القَصْدُ العِلْمُ بِبَرَاءَةِ الرَّحِمِ، فَتَعْتَدُّ مِنْ آخرِ وَطْءٍ.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ زَوْجِ المَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَّىٰ أَنْ يَطَأَهَا فِي الفَرْجِ مَا دَامَتْ

⁽۱) ضعيف: رواه سـعيد بن منصور في: «سـننه» (۱/ ۱۸۳) رقــم (۱۳۲٦) البيهقي في: «ا**لكبرى**» (۷/ ٤٤٢).



فِي العِدَّةِ؛ لِأَنَّهَا عِدَّةٌ قُدِّمَتْ عَلَىٰ حَقِّ الزَّوْجِ، فَمُنِعَ مِنَ الوَطْءِ قَبْلَ انْقِضَائِهَا، لَا السِّتِمْتَاع؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا لِعَارِضٍ يَخْتَصُّ بِالفَرْجِ، فَأُبِيحَ الاسْتِمْتَاعُ مِنْهَا بِمَا دُونَهُ كَالحَيْضِ.

عِدَّةُ مَنْ مَاتَ زَوْجُهَا الغَائِبُ: وَمَنْ مَاتَ زَوْجُهَا الغَائِبُ اعْتَدَّتْ مِنْ مَوْتِهِ، لَا مِنْ وَقْتِ العِلْمِ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالإِحْدَادِ؛ لِأَنَّ الإِحْدَادَ لَيْسَ شَرْطًا لِانْقِضَاءِ العِدَّةِ.





فَصْلٌ فِي الإحدادِ

يَجِبُ الإِحْدَادُ عَلَى المُتَوَفَّىٰ عَنْهَا زَوْجُهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ مَا دَامَتْ فِي العِدَّةِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ العِدَّةِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَى وَسَلَّمَ: «لا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَىٰ مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَىٰ زَوْجٍ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (().

وَيَجُورُ لِلْبَاثِنِ مِنْ حَيٍّ أَنْ تَعْتَدَّ، كَمُطَلَّقَةٍ ثَلاثًا وَالمُخْتَلِعَةِ، وَلا يُسَنُّ لَهَا وَلا يَجِبُ عَلَيْهَا الإِحْدَادُ لِظَاهِرِ لَهَا وَلا يَجِبُ عَلَيْهَا الإِحْدَادُ لِظَاهِرِ اللَّحَادِيثِ، كَالرَّجْعِيَّةِ وَالمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ، وِلِأَنَّ الإِحْدَادَ فِي عِدَّةِ الوَفَاةِ الأَحَادِيثِ، كَالرَّجْعِيَّةِ وَالمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ أَوْ وَلا يَجِبُ الإِحْدَادُ عَلَىٰ مُطَلَّقَةٍ لإَظْهَارِ الأَسَفِ عَلَىٰ فِرَاقِ زَوْجِهَا وَمَوْتِهِ. وَلا يَجِبُ الإِحْدَادُ عَلَىٰ مُطَلَّقَةٍ رَجْعِيَّةٍ، وَلا عَلَىٰ مَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَا، أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ كَنِكَاحٍ بِلَا وَلِيًّ، وَلا يَحِبُ الطِل كَالزَّوْجَةِ الخَامِسَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً مُتَوفَىٰ عَنْهَا زَوْجُهَا.

وَيَحْرُمُ إِحْدَادٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ عَلَىٰ مَيِّتٍ غَيْرِ زَوْجٍ.

وَالإِحْدَادُ: تَرْكُ الزِّينَةِ وَالطِّيبِ، كَالزَّعْفَرَانِ وَلِبْسِ الحُلِيِّ وَلَوْ خَاتَمًا.

وَلِبْسِ المُلَوَّنِ مِنَ الثِّيَابِ، كَالأَحْمَرِ وَالأَصْفَرِ وَالأَخْضَرِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... وَلا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ..»(١) الحَدِيث. وَالعَصْبُ: ثِيَابٌ يَمَنِيَّةٌ فِيهَا بَيَاضٌ وَسَوَاذ، يُصْبَغُ غَزْلُهَا ثُمَّ يُنْسَجُ. وَالتَّحَسُّنِ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٢٨٠)، ومسلم (١٤٨٦).

⁽۲) متفق عليه: رواه البخاري (۳۱۳)، ومسلم (۹۳۸).



بِالحِنَّاءِ وَالإِسْفيذاج - وهُوَ: شَيْءٌ يُعْمَلُ مِنَ الرَّصَاصِ، إِذَا دُهِنَ بِهِ الوَجْهُ يَرْبُو وَيَبْرَقُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الزِّينَةِ. وَالاكْتِحَالِ بِالأَسْوَدِ

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ تَعَلِيْكُ مَرْفُوعًا: «المُتَوَقَىٰ عَنْهَا لَا تَلْبَسُ المُعَصْفَرَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا المُمَشَّقَ، وَلَا الحُلِيِّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ »(١).

وَلا بَأْسَ بِالكُحْلِ الأَبْيَضِ: كَالتُوتْيَاءِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَسِّنُ العَيْنَ. وَالاَدِّهَان بِالمُطَيِّبِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ فِي حَدِيثِ أُمَّ عَطِيَّةَ سَلَطُيْهَا: «وَلا تَمَسُّ طِيبًا»(٢).

وَتَحْمِيرِ الوَجْهِ وَحَفِّهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الزِّينَةِ.

وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا لِبْسُ الأَبْيَضِ وَلَوْ حَرِيرًا؛ لِأَنَّ حُسْنَهُ مِنْ أَصْلِ خِلْقَتِهِ، فَلَا يَلْزَمُ تَغْييرُهُ.

وَلَا المُلَوَّنُ لِدَفْعِ الوَسَخِ كَالْكُحْلِيِّ وَالْأَسْوَدِ وَالْأَخْضَرِ الْمُشْبَعِ؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ لِدَفْع انْوَسَخ لَا يُحَسِّنُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزِينَةٍ.

وَيَجُوزُ لَهَا فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ التَّزَيُّنُ فِي الْفُرُشِ وَالْبُسُطِ وَالسُّتُورِ وَأَثَاثِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْإِحْدَادَ فِي الْبَدَنِ لَا فِي الْفُرُشِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ فِيهَا.

وَتَجِبُ عِدَّةُ الوَفَاةِ فِي المَنْزِلِ الَّذِي مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ فِيهِ وَلَوْ

⁽١) صحيح: رواه أحمد (٦/ ٣٠٢)، والنسائي (٣٥٣٥)، وأبو داود (٢٣٠٤)، وأبو يعلىٰ (١٢/ ٤٤٣)، وابن حبان (١/ ١٤٤)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢١٢٩).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



مُؤَجَّرًا أَوْ مُعَارًا؛ لِحَدِيثِ فُرَيْعَةَ، وَفِيهِ: «... امْكُثِي فِي بَيْتِكِ الَّذِي أَتَاكِ فِيهِ نَعْيُ زَوْجِكَ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ. فَاعْتَدَّتْ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»(٬٬

مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ كَتَحَوُّلِهَا لِخَوْفِهَا عَلَىٰ نَفْسِهَا أَوْ مَالِهَا، أَوْ حُوِّلَتْ قَهْرًا، أَوْ بِحَقِّ يَجِبُ عَلَيْهَا الخُرُوجُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ لِتَحْوِيلِ مَالِكِهِ لَهَا، أَوْ طَلَبِهِ فَوْقَ بِحَقِي يَجِبُ عَلَيْهَا الخُرُوجُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ لِتَحْوِيلِ مَالِكِهِ لَهَا، أَوْ طَلَبِهِ فَوْقَ أَجْرَتِهِ، أَوْ لَا تَجِدُ مَا تَكْتَرِي بِهِ إِلَّا مِنْ مَالِهَا، فَتَنْتَقِلُ حَيْثُ شَاءَتْ لِلضَّرُورَةِ، وَلَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ بِالاعْتِدَادِ فِي مُعَيَّنٍ غَيْرِهِ، فَاسْتَوَى فَالسَّقَو في ذَلِكَ البَعِيدُ وَالقرِيبُ.

وَيَلْنَهُمْ مَنِ ائْتَقَلَتْ بِلَا حَاجَةِ الْعَوْدُ إِلَىٰ مَنْزِلِهَا الِتُتِمَّ عِدَّتَهَا فِيهِ تَدَارُكًا لِلْوَاجِبِ، وَكَذَا مَنْ سَافَرَتْ وَلَوْ لِحَجِّ وَلَمْ تُحْرِمْ بِهِ، وَمَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ مَسَافَةِ قَصْرٍ، رَجَعَتْ وَاعْتَدَّتْ بِمَنْزِلِهِ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الإِقَامَةِ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيّبِ رَخِيِّلِلْهُ قَالَ: (تُوفِّقِي أَزْوَاجٌ نِسَاؤُهُمْ حَاجَّاتٌ أَوْ مُعْتَمِرَاتٌ، فَرَدَّهُنَّ عُمَرُ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ حَتَّىٰ يَعْتَدِدْنَ فِي بُيُوتِهِنَّ »(').

وَتَنْقَضِي العِدَّةُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ حَيْثُ كَانَتْ؛ لِأَنَّ المَكَانَ لَيْسَ شَرْطًا لِصِحَّةِ الاعْتِدَادِ. وَلَهُمْ إِخْرَاجُهَا لِطُولِ لِسَانِهَا وَأَذَاهَا لِأَحْمَاثِهَا بِالسَبِّ وَسَعَدِهَ وَالْأَهُمَا لِأَحْمَاثِهَا بِالسَبِّ وَنَحْدِهَ وَالْآلَاقَ اللَّهُ اللَّهِ الْلَّهِ وَنَحْدِهَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَغْرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ فِفَحِهَةٍ مُّبَيِّنَةً ﴾ [القالاق ١٠]

 ⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۳۰۲) والنسائي (۳۳۲) وابن ماجه (۲۰۳۱) وأحمد (۲۷۱۳۲)
 وغيرهم وصححه العلامة الألباني في الضعيفة (۲/ /۲۰۹–۲۰۹).

⁽٢) رواه مالـك في: «المموطأ» (٢/ ٥٩١) رقم (١٢٣٠)، وابن أبي شــيبة: «المصنف»(٥/ ١٨٣) رقم (١٩١٨٤).



وَالفَاحِشَةُ تَعُمُّ الأَقْوَالَ الفَاحِشَةَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ لِعَائِشَةَ صَلَّى الْأَقْوالَ الفَاحِشَةَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الفُحْشَ وَلَا التَّفَحُشَّ »('').

وَلَهَا الخُرُوجُ فِي حَوَائِحِهَا نَهَارًا؛ لِقَوْلِهِ صَأَلَلَهُ عَلَيْهُ وَيَسَلَّمَ: «... اخْرُجِي فَجُدِّي فَجُدِّي نَخْلَكِ» (١) وَسَوَاءٌ وُجِدَ مَنْ يَقْضِيهَا الحَوَائِجَ أَوْ لاَ، وَلاَ تَخْرُجُ لِغَيْرِ حَوَائِجِهَا.

وَلا يَجُوزُ لَهَا الخُرُوجُ لَيْلا؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَظِنَّةُ الفَسَادِ، فَلَمْ يَجُزْ لَهَا الخُرُوجُ فِيهِ مِنْ غَيْر ضَرُورَةٍ.

وَإِنْ تَرَكَتِ الإِحْدَادَ عَمْدًا أَثِمَتْ، وَتَمَّتْ عِدَّتُهَا بِمُضِيِّ زَمَانِهَا - أَيْ: زَمَان العِدَّةِ -؛ لِأَنَّ الإِحْدَادَ لَيْسَ شَرْطًا فِي انْقِضَاءِ العِدَّةِ.

وَرَجْعِيَّةٌ فِي لُزُومِ مَسْكَنٍ كَمُتَوَفّىٰ عَنْهَا، وَتَعْتَذُّ بَائِنٌ بِمَأْمُونٍ مِنَ البَلَدِ حَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا تَبِيتُ إِلَّا بِهِ، وَلَا تُسَافِرُ، وَإِنْ أَرَادَ إِسْكَانَهَا بِمَنْزِلِهِ أَوْ غَيْرِهِ تَحْصِينًا لِفرَاشِهِ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لَزِمَهَا.



⁽١) صحيح: رواه مسلم (٢١٦٥).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٤٨٣).



الرَّضَاعُ لُغَةً: مَصُّ اللَّبَنِ مِنَ الثَّدْيِ، وَشَــرْعًا: مَصُّ مَنْ دُونَ الحَوْلَيْنِ لَبَنَا ثَابَ عَنْ حَمْلِ، أَوْ شُرْبُهُ، أَوْ نَحْوُهُ كَأَكْلِهِ بَعْدَ تَجْبِينِهِ، وَسَعُوطٍ بِهِ وَوَجُورٍ.

يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأُمَّهَا تُكُمُ ٱلَّتِيَ ٱرْضَعْنَكُمْ وَٱخْوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ﴾ [النَّنَا :٣٠] نَصَّ عَلَىٰ هَاتَيْنِ فِي المُحَرَّمَاتِ، فَدَلَّ عَلَىٰ مَا سِوَاهُمَا.

وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعِلَيْهَ مَرْفُوعًا: "يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الوِلادَةِ" (١٠).

وَحَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَظِّهُا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ: «لَا تَحِلَّ لِي، يَحُرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ» (').

وَالمُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ حَمْسُ رَضَعَاتٍ فَصَاعِدًا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَالَيْكَا قَالَتْ: «أُنْزِلَ فِي القُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَنُسِخَ مِنْ ذَلِكَ حَمْسُ رَضَعَاتٍ، وَصَارَ إِلَىٰ حَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَتُوفَّنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالأَمْرُ عَلَىٰ ذَاكَ» (٣).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٤٤)، ومسلم (٤٦٤٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (٣٦٥٧).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٤٥٢).



وَهَـذَا الحَدِيثُ يُخَصِّصُ عُمُومَ حَدِيثِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» وَالآيَةُ: فَسَّرَتْهَا السُّنَّةُ، وَبَيَّنَتْ الرَّضَاعَةَ المُحَرِّمَةَ.

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ فِي العَامَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْوَلِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَتُ مُرْضِعْنَ أَوْلَدَكُ مُرْضِعْنَ أَوْلَدَكُ مُرْضِعْنَ أَوْلَدَكُ مُرْضِعْنَ أَوْلَدَكُ مُرْضِعْنَ عَلَيْ النَّاهُ : ٢٣٣].

وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ، وَكَانَ قَبْلَ الفِطَام»(١).

وَعَنْ عَاثِشَةَ تَعَلِّكُ مَرْفُوعًا: «فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ»(١) يَعْنِي: فِي حَالِ الحَاجَةِ إِلَىٰ الغِذَاءِ وَاللَّبَنِ.

فَلَ وِ ارْتَضَعَ بَقِيَّةَ الحَمْسِ بَعْدَ العَامَيْنِ بِلَحْظَةٍ لَمْ تَشْبُتْ الحُرْمَةُ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ جَعَلَ تَمَامَ الرَّضَاعَةِ حَوْلَيْنِ، فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلرَّضَاع بَعْدَهُمَا.

وَمَتَىٰ امْتَصَّ الثَّدْيَ، ثُمَّ قَطَعَهُ وَلَوْ قَهْرًا، ثُمَّ امْتَصَّ ثَانِيًا فَرَضْعَةٌ ثَانِيَةٌ؛ لِإِنَّ المَصَّةَ الأُولَىٰ ذَالَ حُكْمُهَا بِتَرْكِ الارْتِضَاعِ، فَإِذَا عَادَ فَامْتَصَّ فَهِيَ غَيْرُ الأَرْتِضَاعِ، فَإِذَا عَادَ فَامْتَصَّ فَهِيَ غَيْرُ الأُولَىٰ؛ وَلِإَنَّ قَوْلَهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُحَرِّمُ المَصَّةُ وَلَا المَصَّتَانِ» يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ لِكُلِّ مَصَّةٍ أَثَرًا.

وَالسَّعُوطُ فِي الأَنْفِ، وَالوَجُورُ فِي الفَمِ، وَأَكُلُ مَا جُبِّنَ أَوْ خُلِطَ بِالمَاءِ

⁽١) صحيح: رواه الترمذي (١١٥٢)، وصححه العلامة الألباني كِثْمَاللهِ في الإرواء (٢١٥٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٤٧)، ومسلم (١٤٥٥).



وَصِفَاتُهُ بَاقِيَةٌ كَالرَّضَاعِ فِي الحُرْمَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ تَعَيَّظُتُهُ مَرْفُوعًا: «لَا رَضَاعَ إِلَا مَا أَنْشَزَ العَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ» (١٠).

وَلِوُصُولِ اللَّبَنِ بِذَلِكَ إِلَىٰ جَوْفِهِ كَوُصُولِهِ بِالارْتِضَاعِ، وَالأَنْفُ سَبِيلٌ لِفُوسُ السَّبِيلُ المَّائِمِ، فَكَانَ سَبِيلًا لِلتَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ كَالفَمِ.

وَلَبَنُ المَرْأَةِ المَيِّدَةِ كَلَبَنِ الحَيَّةِ، وَلَبَنُ المَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ أَوْ بِعَقْدِ فَاسِدٍ كَالمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ أَوْ بِعَقْدِ فَاسِدٍ كَالمَوْطُوءَةِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ.

وَكَذَا بِنِكَاحٍ بَاطِلٍ إِجْمَاعًا، أَوْ زِنًا محرم، لَكِنْ يَكُونُ المُرْتَضِعُ ابْنًا لَهَا مِنَ الرَّضَاعِ فَقَطْ فِي النِّكَاحِ البَاطِلِ وَالزِّنَا؛ لِأَنَّهُ لما لَمْ تَثْبُتْ الأُبُوَّةُ مِنَ النَّسَبِ لَمْ يَثْبُتْ مَا هُوَ فَرْعُهَا.

وَلَبَنُ البَهِيمَةِ وَلَبَنُ غَيْرِ حُبْلَىٰ وَلَا مَوْطُوءَةِ لَا يُحَرِّمُ، فَلَوِ ارْتَضَعَ طِفْلُ وَطِفْلَةُ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ خُنْنَىٰ مُشْكِلِ، أَوْ مِمَّنْ لَمْ تَحْمَلْ، لَمْ يَصِيرَا أَخَوَيْنِ.

وَإِنْ شُكَّ فِي الرَّضَاعِ، أَوْ عَدَدِ الرَّضَعَاتِ بَنَىٰ عَلَىٰ اليَقِينِ؛ أَوْ شَكَّتُ المُوْضِعَةُ فِي ذَلِكَ وَلَا بَيِّنَةَ فَلَا تَحْرِيمَ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الرَّضَاعِ المُحَرَّمِ.

وَإِنْ شَهِدَتْ بِهِ مَرْضِيَّةٌ ثَبَتَ التَّحْرِيمُ مُتَبَرَّعَةً بِالرَّضَاعِ، أَوْ بِأُجْرَةٍ؟ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ، قَالَ: «تَزَقَّجْتُ أُمَّ يَحْيَىٰ بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ فَجَاءَتْ أَمَةٌ سَوْدَاء فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيَتُ النَّبِيَّ صَلَّلَالُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (٢٠٥٩)، وضعفه العلامة الألباني رَجَّاللهُ في الإرواء (٢٠٥٩).



فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ ذَلِكَ؟ »('). وَفِي لَفْظٍ لِلنَّسَائِيِّ: (فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةُ، فَقَالَ: كَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا؟ خَلِّ سَبِيلَهَا »(').

فَمَتَىٰ أَرْضَعَتِ المَرْأَةُ طِفْلًا فِي الحَوْلَيْنِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَىٰ بِلَبَنِ حَمْلِ لَحِق بِالوَاطِئِ نَسَبُه، صَارَ ذَلِكَ الطِّفْلُ وَلَدَهُمَا فِي تَحْرِيمِ نِكَاحٍ، وَثُبُوتِ مَحْرَمِيَّةٍ، وَإِبَاحَةِ نَظَرٍ وَخَلْوَةٍ، لَا فِي وُجُوبِ نَفَقَةٍ وَإِرْثٍ وَوِلَايَةٍ وَرَدٍّ شَهَادَةٍ.

وَصَارَ المُرْتَضِعُ أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ فَقَطْ وَلَدَ مَنْ نُسِبَ لَبَنُهَا إِلَيْهِ بَحَمْلٍ - أَيْ: بِسَبَبِ حَمْلِهَا مِنْهُ وَلَوْ بِتَحَمُّلِهَا مَاءَهُ - أَوْ وَطْءٍ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ شُبْهَةٍ، بِخِلَافِ مَنْ وَطِئَ بِزِنًا؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، فَالمُوْتَضِعُ كَذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَصَارَتْ مَحَارِمُ الوَاطِئِ اللَّاحِقِ بِهِ النَّسَبُ - كَآبَائِهِ وَأُمَّهَاتِهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ وَإِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ وَأَوْلَادِهِمْ وَأَعْمَامِهِ وَعَمَّاتِهِ وَأَخْوَالِهِ وَخَالَاتِهِ -مَحَارِمَ المُرْتَضِع.

وَصَارَتْ مَحَارِمُ المُرْضِعَةِ - كَآبَائِهَا وَأَخَوَاتِهَا وَأَعْمَامِهَا وَنَحْوِهِمْ - مَحَارِمَ المَرْتَضِع، دُونَ أَبَوَيْهِ وَأُصُولِهِمَا وَفُرُوعِهِمَا فَلَا تَنْتَشِرُ المَحْرَمِيَّةُ لِأُولَئِكَ.

فَتُبَاحُ الْمُرْضِعَةُ لِأَبِي الْمُرْتَضِعِ وَأَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ، وَتُبَاحُ أُمُّهُ وَأُخْتُهُ مِنَ النَّسَبِ لِأَبِيهِ وَأَخِيهِ مِنْ رَضَاعٍ إِجْمَاعًا، كَمَا يَجِلُّ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ أُخْتُهُ مِنْ أُمِّهِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٦٥٩).

^{(7) (4530).}



وَمَنْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ بِنتُهَا كَأُمِّهِ وَجَدَّتِهِ وَأُخْتِهِ فَأَرْضَعَتْ طِفْلَةً حَرَّمَتُهَا عَلَيْهِ أَبَدًا، وَفَسَخَتْ نِكَاحَهَا مِنْهُ إِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاع مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا بَسَبَبِ رَضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا؟ لِمَجِيءِ الفُرْقَةِ مِنْ جِهَتِهَا، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ طِفْلَةٌ فَدَبَّتْ فَرَضَعَتْ مِنْ أُمِّ أَوْ أُخْتِ لَهُ نَائِمَةٍ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا وَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لِلزَّوْجِ فِي الفَسْخِ.

وَإِنْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ فَمَهْرُهَا بِحَالِهِ؛ لِاسْتِقْرَارِ الْمَهْرِ بِالدُّخُولِ.

وَإِنْ أَفْسَدَ نِكَاحَهَا غَيْرُهَا فَلَهَا عَلَىٰ الزَّوْجِ نِصْفُ المُسَمَّىٰ قَبْلَ الدُّحُولِ؟ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهَا فِي الفَسْخِ، وَلَهَا جَمِيعُهُ بَعْدَ الذُّخُولِ لِاسْتِقْرَارِهِ بِهِ، وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ بِمَا غَرِمَهُ مِنْ نِصْفٍ أَوْ كُلِّ عَلَىٰ المُفْسِدِ؛ لِأَنَّهُ أَغْرَمَهُ، فَإِنْ تَعَدَّدَ المُفْسِدُ وُزِّعَ الغُرْمُ عَلَىٰ الرَّضَعَاتِ المُحَرِّمَةِ.

وَمَـنْ قَـالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ أُخْتِـي لِرَضَاعٍ بَطَلَ النِّكَاحُ حُكْمًـا؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يُوجِبُ فَسْخَ النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا فَلَزِمَهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَصَدَّقَتْهُ أَنَهَا أُخْتُهُ فَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَىٰ أَنَّ النِّكَاحَ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ، وَإِنْ أَكْذَبَتْهُ فِي قَوْلِهِ إِنَّهَا أُخْتُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا نِصْفُ المُسَمَّىٰ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عَلَيْهَا فِي إِسْقَاطِ حَقِّهَا.



وَيَجِبُ المَهْرُ كُلُّهُ إِذَا كَانَ إِقْرَارُهُ بِذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلَوْ صَدَّقَتْهُ مَا لَمْ تَكُنْ مَكَّنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا مُطَاوِعَةً.

وَإِنْ قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ، قَالَتْ: زَوْجُهَا أَخُوهَا مِنَ الرَّضَاعِ، وَأَكْذَبَهَا، فَهِي وَإِنْ قَالَتْ فَهِي زَوْجَتُهُ خُكُمًا أَيْ: ظَاهِرًا-؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا لَا يُقْبَلُ عَلَيْهِ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ، وَأَمَّا بَاطِنًا، فَإِنْ كَانَتْ صَادِقَةً فَلَا نِكَاحَ، وَإِلَّا فَهِي زَوْجَتُهُ أَيْضًا.

وَيُكْرَهُ اسْتِرْضَاعُ الفَاجِرَةِ وَالكَافِرَةِ وَسَيِّئَةِ الخُلُقِ، وَالجَذْمَاءِ وَالبَرْصَاءِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يُخَافُ تَعَدِّيهِ.





أَيْ: مَا يَجِبُ عَلَىٰ الإِنْسَانِ مِنَ النَّفَقَةِ بِالنِّكَاحِ وَالْقَرَابَةِ وَالْمِلْكِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ.

يَجِبُ عَلَىٰ الزَّوْجِ مَا لَاغِنَاءَ لِزَوْجَتِهِ عَنْهُ، مِنْ مَأْكُلِ، وَمَشْرَبِ، وَمَلْبَسٍ، وَمَلْبَسٍ، وَمَشْرَبِ، وَمَلْبَسٍ، وَمَشْكُنِ بِالمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لِلنُفِقَ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۗ ﴾ [اللَّلا ٤٠] الآية، وَهِي فِي سِيَاقِ أَحْكَامِ الزَّوْجَاتِ. وَعَنْ جَابِرِ سَعِظْتُهُ مَرْفُوعًا: «اتَّقُوا اللهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ، أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللهِ، وَلَهُ نَ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُ نَ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالمَعْرُوفِ» (اللهَ عُرُوفَ: قَلْمُعُمُوسَةٌ لِحَقِّ الزَّوْجِ فَيَمْنَعُهَا ذَلِكَ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالكَسْب، فَتَحِبُ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَـدَكِ بِالمَعْرُوفِ»(١)

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٢١١)، ومسلم (١٧١٤).



فَاعْتُبِرَ حَالُهَا. وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لِيُنْفِقَ ذُوسَعَةِ مِّن سَعَتِهِ ﴿ السَّلَا الآيَة فَاعْتُبِرَ حَالُهُ.

فَاعْتِبَارُ حَالِهِمَا جَمْعٌ بَيْنَ الدَّلِيكَيْنِ، وَالشَّرْعُ وَرَدَ بِالإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، فَيُرَدُّ إِلَىٰ العُرْفِ. وَعَلَيْهِ مُؤْنَةُ نَظَافَتِهَا مِنْ دُهْنٍ وَسِدْرٍ وَثَمَنِ مَاءِ الشَّرَابِ، وَالطَّهَارَةِ مِنَ الحَدَثِ وَالحَبَثِ وَغَسْلِ الثِّيَابِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ حَوَائِجِهَا المُعْتَادَةِ.

وَعَلَيْهِ لَهَا خَادمٌ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُخْدَمُ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ المُعَاشَرَةِ بِالمَعْرُوفِ، وَلِأَنَّهُ مِنْ حَاجَتِهَا، كَالنَّفَقَةِ، وَلَا يَلْزُمُهُ أَكْثُرُ مِنْ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ خِدْمَتَهَا فِي نَفْسِهَا تَحْصُلُ بِالوَاحِدِ.

وَتَلْزَمُهُ مُؤْنَسِةٌ لِحَاجَةٍ، كَخَوْفِ مَكَانِهَا، وَعَدُوَّ تَخَافُ عَلَىٰ نَفْسِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُعَاشَرَةِ بِالمَعْرُوفِ إِقَامَتهَا بِمَكَانٍ لَا تَأْمَنُ فِيهِ عَلَىٰ نَفْسِهَا.

وَالوَاجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ الطَّعَامِ فِي أَوَّلِ كُلِّ يَوْمٍ عِنْدَ طُلُوعٍ شَمْسِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ.

وَيَجُوزُ دَفْعُ عِوَضِهِ إِنْ تَرَاضَيَا، وَكَذَا تَعْجِيلُ النَّفَقَةِ وَتَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ الوُجُوبِ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا.

وَلَا يَمْلِكُ الحَاكِمُ أَنْ يَفْرِضَ عِوَضَ القُوتِ دَرَاهِمَ مَثَلًا إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا، فَلَا يُجْبَرُ مَنِ امْتَنَعَ مِنْهُمَا.



وَفَرْضُهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ فَرْض غَيْرُ الوَاجِبِ.

وَيَجِبُ لَهَا الكِسْوَةُ فِي أَوَّلِ كُلِّ عَـامٍ لِلآيَةِ وَالخَبَرِ، وَلِأَنَّـهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِحِفْظِ البَدَنِ عَلَىٰ الدَّوَامِ، فَلَزِمَهُ كَالنَّفَقَةِ، فَيُعْطِيهَا كِسْوَةَ السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَرْدِيدُ الكِسْوَةِ السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَرْدِيدُ الكِسْوَةِ شَيْئًا فَشَيْئًا، بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ يُسْتَدَامُ إِلَىٰ أَنْ يُبْلَىٰ.

وَتَمْلِكُ النَّفَقَةَ وَالْكِسْوَةَ بِالقَبْضِ كَمَا يَمْلِكُ رَبُّ الدَّيْنِ دَيْنَهُ بِقَبْضِهِ.

فَلَا بَدَلَ لِمَا سُرِقَ أَوْ بُلِيَ؟ لِأَنَّهَا قَبَضَتْ حَقَّهَا مِنْهُ فَلَمْ يَلْزَمْهُ غَيْرُهُ.

وَإِنِ انْقَضَىٰ العَامُ وَالكِسْوَةُ بَاقِيَةُ فَعَلَيْهِ كِسْوَةٌ لِلْعَامِ الجَدِيدِ؛ اعْتِبَارًا يِمُضِيِّ الزَّمَانِ دُونَ حَقِيقَةِ الحَاجَةِ، كَمَا أَنَّهَا لَوْ بُلِيَتْ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْهُ بَدَلَهَا، وَكَذَا غِطَاءٌ وَوِطَاءٌ وَسِتَارَةٌ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا. وَإِنْ مَاتَ أَوْ مَاتَتْ أَوْ بَانَتْ قَبْلَ مُضِيِّ العَامِ رَجَعَ عَلَيْهَا بِقِسْطِ مَا يَقِيَ مِنَ العَامِ، لِتَبَيُّنَ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ، كَنَفَقَةٍ تَعْجَلَتْهَا. وَإِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ عَادَةً، أَوْ كَسَاهَا بِلَا إِذْنِ مِنْهَا أَوْ مِنْ وَلِيَّهَا، وَكَانَ ذَلِكَ بِقَدْرِ الوَاجِبِ عَلَيْهِ، سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا وَكِسُوتُهَا عَمَلًا بِالعُرْفِ.

وَمَنْ خَابَ عَنْ زَوْ جَتِهِ مُدَّةً، وَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا، لَزِ مَتْهُ نَفَقَةُ الزَّمَنِ المَاضِي، وَلَوْ لَمَ يَفْوِ فَلَمْ تَسْقُطْ بِمُضِيّ الزَّمَانِ، وَلَوْ لَمَ يَفْوِ ضَهَا حَاكِمٌ؛ لِاسْتِقْرَارِهَا فِي ذِمَّتِهِ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِمُضِيّ الزَّمَانِ، كَأُجْرَةِ العَقَارِ، وَلِأَنَّ عُمَرَ سَجَالَيْكُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلِّقُوا، فَإِنْ طَلَقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا مَضَى لَا اللهُ المُنْذِرِ: ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ.

⁽١) رواه الشافعي في المسند (١/ ٢٦٧) ومن طريقه البيهقي في: «الكبرئ» (٧/ ٤٦٩).



وَكَذَا لَـوْ كَانَ حَاضِـرًا وَلَمْ يُنْفِقُ لِعُـذْرٍ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ مَعَ اليَسَـارِ وَالإعْسَارِ.

وَالرَّجْعِيَّةُ مُطْلَقًا- أَيْ: سَـوَاءٌ كَانَتْ حَامِلًا أَوْ لَا- لَهَا السُّـكْنَىٰ وَالنَّفَقَةُ وَالكِسْـوَةُ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَيُعُولَئُنَّ أَحَقُّ رِدَهِنَ فِى ذَلِكَ ﴾ [الثَّة: ٢٢٨]، وَلِأَنَّهُ يَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَظِهَارُهُ وَإِيلَاؤُهُ، أَشْبَهَ مَا قَبْلَ الطَّلَاقِ.

وَالبَائِنُ الحَامِلُ كَالزَّوْجَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَكِ حَمْلِ فَأَفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَقَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الثلاق : ٦] وَقَالَ النَّبِيُّ صَاَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «لا نَفَقَةَ لَكِ، إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»(١٠).

وَالنَّاشِزُ الحَامِلُ كَالزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لِلْحَمْل، فَلَا تَسْقُطُ بِنُشُوزِ أُمِّهِ.

وَلا نَفَقَةَ وَلا شُكْنَىٰ مِنْ تَرِكَةٍ لِمُتَوَفِّىٰ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ حَامِلًا ؟ لِأَنَّ الْمَالَ انْتَقَلَ عَنِ النَّفَقَةِ عَلَيْهِم، فَإِنْ المَالَ انْتَقَلَ عَنِ النَّفَقَةِ عَلَيْهِم، فَإِنْ كَانَتْ عَالِيهِم، فَإِنْ كَانَتْ ، وَإِلَّا فَعَلَىٰ كَانَتْ ، وَإِلَّا فَعَلَىٰ وَإِرْتُهِ المُوسِر.

وَلَا شَمِيْ عَلِغَيْسِ الحَامِلِ مِنْهُسَّ - أَيْ: البَائِن، وَالنَّاشِيز، وَالمُتَوَفَّىٰ عَنْهَا- لِمَفْهُوم مَا سَبَقَ.

وَلِأَنَّ النَّفَقَةَ لِلْحَمْلِ، فَتَجِبُ بِوُجُودِهِ، وَتَسْقُطُ بِعَدَمِهِ، وَتَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ كَسَائِرِ الأَقَارِبِ، مَا لَمْ تَسْتَدِنْ بِإِذْنِ حَاكِمٍ، أَوْ تُنْفِقُ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ.

⁽۱) **صحیح**: رواه مسلم (۳۷۷۷).



ومن حُبِسَتْ وَلَوْ ظُلْمًا، أَوْ نَشَزَتْ، أَوْ تَطَوَّعَتْ بِلَا إِذْنِهِ بِصَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ الْمَاءَ أَوْ صَامَتْ عَنْ كَفَّارَةٍ أَوْ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ أَحْرَمَتْ بِنَذْرِ حَجٍّ أَوْ نَذْرِ صَوْم، أَوْ صَامَتْ عَنْ كَفَّارَةٍ أَوْ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ مَعَ سَعَةٍ وَقْتِهِ بِلَا إِذْنِ زَوْجٍ، سَقَطَتْ نَفَقتُهَا؛ لِأَنَّهَا مَنَعَتْ نَفْسَهَا عَنْهُ بِسَبَبِ لَا مِنْ جِهَتِهِ فَسَقَطَتْ نَفَقتُهَا، بِخِلَافِ مَنْ أَحْرَمَتْ بِفَرِيضَةٍ مِنْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ صَلَةٍ وَلَوْ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا بِسنتها، أَوْ صَامَتْ قَضَاءَ رَمَضَانَ فِي آخِرِ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ مَا أَوْ جَبَ الشَّرْعُ عَلَيْهَا، وَقَدْرُهَا فِي حَجَّةٍ فَرْضٍ كَحَضَرٍ.

وَكَذَا لَا نَفَقَةَ لِمَنْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا، أَوْ لِنُزْهَةٍ، أَوْ زِيَارَةٍ وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ؛ لِتَفْوِيتِهَا التَّمْكِينَ لِحَظِّ نَفْسِهَا وَقَضَاءِ أَربِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسَافِرًا مَعَهَا مُتَمَكِّنًا مِنْهَا.

الاخْتِلَافُ فِي النُّشُوزِ وَالنَّفَقَةِ ،

وَإِنِ ادَّعَىٰ الزَّوْجُ نُشُورَ زَوْجَتِهِ، أَوْ أَنَّهَا أَخَذَتْ نَفَقَتَهَا، وَأَنْكَرَتْ، فَقَوْلُهَا بِيَعِينِهَا الأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ. وَمَتَىٰ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ المُعْسِرِ، أَوْ كِسْوَتِهِ، أَوْ مَسْكَنِهِ، أَوْ صَارَ لا يَجِدُ النَّفَقَةَ إِلَّا يَوْمًا دُونَ يَوْمٍ، أَوْ عَابَ المُوسِرُ وتَعَذَّرَتْ مَسْكَنِهِ، أَوْ صَارَ لا يَجِدُ النَّفَقَةَ إِلَّا يَوْمًا دُونَ يَوْمٍ، أَوْ عَابَ المُوسِرُ وتَعَذَّرَتْ عَلَيْهَا النَّفَقَةُ بِالاسْتِدَانَةِ وَغَيْرِهَا، فَلَهَا الفَسْخُ فَوْرًا وَمُتَرَاخِيًا لِلحُوقِ الضَّرَرِ الغَالبِ بِذَلِكَ بِهَا اللَّهُ البَدَنُ لا يَقُومُ بِدُونِ كِفَايَتِهِ القَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِمْسَاكُ النَّالْ اللَّهُ اللَّهُ مُعْرُوفٍ فَيَتَعَيَّنُ النَّالِمُعْرُوفِ فَيَتَعَيَّنُ التَّسْرِيحُ إِلِإِحْسَانٍ ﴾ [النَّقَ : ٢٠٨] وَقَدْ تَعَذَّرَ الإِمْسَاكُ بِالمَعْرُوفِ فَيَتَعَيَّنُ التَسْرِيحُ إِلاَحْسَانِ الْحَدِيثِ: ﴿لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ »(١).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَعَنْ أَبِي هُرَيْسَرَةَ تَعَلِّىٰ مُرْفُوعًا: فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَىٰ امْرَأَتِهِ. قَالَ: «يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا» (١٠). وَقَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: «ثَبَتَ أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَىٰ أُمَرَاءِ الأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ خَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلِّقُوا» وَقَدْ سَبَقَ.

وَلِأَنَّ جَوَازَ الفَسْخِ بِذَلِكَ أَوْلَىٰ مِنَ العُنَّةِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ فِيهِ أَكْثُرُ.

وَلا يَصِحُّ بِلَا حَاكِمٍ؛ لِأَنَّهُ فَسْخٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَلَمْ يَجُزْ بِغَيْرِ الحَاكِمِ، كَالفَسْخ لِلْعُنَّةِ.

فَيَفْسَخُ بِطَلَبِهَا، أَوْ تَفْسَخُ بِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لِحَقِّهَا فَلَمْ يَجُزْ بِدُونِ طَلَبِهَا.

وَإِنْ أَنْفَقَتِ الزَّوْجَةُ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ مِنْ مَالِهِ فَبَانَ مَيِّتًا، غَرَّمَهَا الوَارِثُ مَا أَنْفَقَتْ هُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَمَا قَبضَتْهُ بَعْدَهُ لَا حَقَّ لَا خَقَّ لَهَا فِيهِ، فَمَا قَبضَتْهُ بَعْدَهُ لَا حَقَّ لَهَا فِيهِ، فَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِبَدَلِهِ.

وَإِنِ امْتَنَعَ المُوسِرُ مِنَ النَّفَقَةِ أَوِ الكِسْوَةِ، وَقَدَرَتْ عَلَىٰ مَالِهِ، فَلَهَا الأَخْذُ مِنْ النَّفَقةِ قَلَ الكِسْوَةِ، وَقَدَرَتْ عَلَىٰ مَالِهِ، فَلَهَا الأَخْدُ مِنْ الْمِنْ فِي بِقَدْرِ كِفَايَتِهَا وَكِفَايَةِ وَلَدِهَا الصَّغِيرِ: «لِأَنَّ هِنْدًا بِنْتَ عُتْبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكُفِينِي وَوَلَدَكِ بِالمَعْرُوفِ» (اللهَ عَلَيْ فَقَالَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّةً: خُذِي مَا يَكُفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالمَعْرُوفِ» (اللهُ عَلَيْ فَقَالَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةً: خُذِي مَا يَكُفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالمَعْرُوفِ» (اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ اللهُ اللهِ اللهُ المُ اللهُ الللهُ اللهُ الل

⁽١) ضعيف: رواه الدارقطني (٤١٥)، والبيهقي (٧/ ٤٧٠)، وضعفه العلامة الألباني كَيْلَلُهُ في الإرواء (٢٦٦).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).



فَرَخَّصَ لَهَا فِي أَخْذِ تَمَامِ الكِفَايَةِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ، إِذْ لَا غِنَى عَنِ النَّفَقَةِ، وَلَا قَوَامَ إِلَّا بِهَا، وَتَتَجَدَّدُ بِتَجَدُّدِ الزَّمَنِ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَتَشُتُّ لَيُ المُرَافَعَةُ بِهَا إِلَىٰ الحَاكِمِ، وَالمُطَالَبَةُ بِهَا كُلَّ يَوْمٍ.





بَابُ نَفَقَةِ الأَقَارِبِ

تَجِبُ النَّفَقَةُ كَامِلَةً إِذَا كَانَ المُنْفَقُ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، أَوْ تَتِمَّتُهَا إِذَا كَانَ لا يَمْلِكُ شَيْئًا، أَوْ تَتِمَّتُهَا إِذَا كَانَ لا يَمْلِكُ البَعْضَ.

فَتَحِبُ نَفَقَةُ الوَالِدَيْنِ وَالمَوْلُودِيْنَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [اللالة : ٢٣] وَمِنَ الإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا: الإِنْفَاقُ عَلَيْهِمَا عِنْدَ حَاجَتِهِمَا. وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَعَلَىٰ لَوَاللَّهُ مَا لَا لَهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

وَعَنْ عَاثِشَـةَ سَجِيلِهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»(١٠).

وَيَحِبُ عَلَىٰ القَرِيبِ نَفَقَةُ أَقَارِبِهِ وَكِسْوَتُهُمْ وَسُكُنَاهُمْ بِالمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَلَى الْفَارِيهِ وَكِسْوَتُهُمْ وَسُكُنَاهُمْ بِالمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَاكَ ﴾ [الثقا: ٣٣،] ثُمَّ أَوْجَبَ عَلَىٰ الوَارِثِ مِثْلُ ذَاكَ ﴾ [الثقا: ٣٣،] فَأَوْجَبَ عَلَىٰ الوَارِثِ مِثْلُ ذَاكَ ﴾ وَرَوَىٰ أَبُو دَاوُدَ: ﴿أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُوسَلَمْ مَنْ أَبَرُ ؟ قَالَ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَرُوىٰ أَبُو دَاوُدَ: ﴿أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُوسَلَمْ مَنْ أَبَرُ ؟ قَالَ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَرُحِمٌ مَوْصُولَةٌ ﴾ (أَنْ وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ وَأَخِلًا مَا لَا لَهِ يَلِي ذَاكَ حَقَّ وَاجِبٌ، وَرَحِمٌ مَوْصُولَةً ﴾ (أَنْ مَا لَهُ مِنْ أَبُرُ ؟ لَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَالْعَلَى وَأَخِلُكُ وَلَهُ عَلَى الْعَمْمُ لِلْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ أَبُونُ اللَّهُ عَلَى الْحَبْعَالَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُو

وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ،

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ لا مَالَ لَهُمْ وَلا كَسْبَ: لِأَنَّهَا مَوَاسَاةٌ، فَلَا تُسْتَحَقُّ مَعَ الغِنَاءِ عَنْهَا، كَالزَّكَاةِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) ضعيف: رواه أبو داود (٥١٤٠)، وضعفه العلامة الألباني رَخِيَّللَهُ في الإرواء (٢١٦٣).



فَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ لَا يَكْفِي وَجَبَ إِتْمَامُ كِفَايَتهمْ، وَكَذَا إِنْ كَانَ لَهُمْ كَسْبٌ لَا يَكْفِي

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ المُنْفِقُ غَنِيًّا: إِمَّا بِمَالِهِ أَوْ كَسْبِهِ، وَأَنْ يَفْضُلَ عَنْ قُوتِ نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ وَكِسْوَتِهِمْ وَسُكْنَاهُمْ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ عَجَالِكُهُ مَوْفُوعًا: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَقِيرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ فَعَلَىٰ عِيَالِهِ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ فَعَلَىٰ عِيَالِهِ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ فَعَلَىٰ عَيَالِهِ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ فَعَلَىٰ قَرَابَتِهِ -وَفِي لَفُظٍ: - ابْدَأْ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ » (۱).

وَلِأَنَّ وُجُوبَ نَفَقَةِ القرِيبِ عَلَىٰ سَبِيلِ المُوَاسَاةِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي الفَاضِل عَنِ الحَاجَةِ الأَصْلِيَّةِ.

الظَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ وَارِقًا لَهُمْ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ: إِلَّا الأُصُولَ وَالفُرُوعَ فَتَجِبُ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ مُطْلَقًا، أَيْ: سَوَاءٌ وَرِثُوا أَمْ لَا؛ لِعُمُومٍ مَا تَقَدَّمَ. وَيَدْخُلُ الأَجْدَادُ وَأَوْلَادُ الأَوْلَادِ فِي اسْمِ الآبَاءِ وَالأَوْلَادِ. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ النَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْلُولُ اللللْهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللللْهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّالُولَا الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللللْهُ اللللللللْهُ الللللللْمُ الللللللْمُ اللللللللللللْمُ اللللللللللللللللللللللللللللللللللْمُ الللللللللللْمُ الللللللللْمُ الللللللللللْمُ الللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللللْمُ اللللللللْمُ الللللللللْمُ ال

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الحَسَنِ: ﴿إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّلُ ﴾ ' وَلَأِنَّ بَيْنَهُمَا قَرَابَةً تُوجِبُ العِنْقَ وَرَدًّ الشَّهَادَةِ، أَشْبَهَ الوَلَدَ وَالوَالِدَيْنِ القَرِبَينِ.

وَإِذَا كَانَ لِلْفَقِيرِ وَرَئَةٌ دُونَ الأَبِ فَنَفَقَتُهُ عَلَىٰ قَدْرِ إِرْثِهِمْ مِنْهُ ؟ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ رَتَّـبَ النَّفَقَةَ عَلَىٰ الإِرْثِ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ۗ ﴾ [اللهَ :٣٣]، فَوَجَبَ أَنْ يُرَتِّبَ مِقْدَارَ النَّفَقَةِ عَلَىٰ مِقْدَارِ الإِرْثِ.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٠٤٢) وأبو داود (٣٩٥٩) والنسائي (٤٦٥٣) واللفظ الأخير لمسلم.

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (٢٧٠٤).



وَلَا يَلْزَمُ المُوسِرَ مِنْهُمْ مَعَ فَقْرِ الآخَرِ سِوَىٰ قَدْرِ إِرْثِهِ الْأَنَّ ذَلِكَ القَدْرَ هُو الْأَكُو القَدْرَ هُو الْأَكُو الْقَدْرُ هُو الْأَكُو الْعَيْرُ هُ الْعَيْرُ مَا يَجِدُ الْعَيْرُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ. مَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

فَإِذَا كَانَ أُمُّ وَجَدُّ فَعَلَىٰ الأُمُّ الثُّلُثُ، وَالبَاقِي عَلَىٰ الجَدِّ، وَكَذَا ابْنُ وَبِنْتٌ. وَمَنْ لَهُ ابْنُ فَقِيرٌ وَأَخُ مُوسِرٌ فَلا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا، أَمَّا ابْنُهُ فَلِفَقْرِهِ، وَأَمَّا الأَخُ فَلِحَجْبِهِ بِالابْنِ.

وَمَنِ احْتَاجَ لِنَفَقَةٍ وَأُمَّهُ فَقِيرَةٌ وَجَدَّتُهُ مُوسِرَةٌ، فَنَفَقَتُهُ عَلَىٰ الجَدَّةِ؛ لِيَسَادِهَا، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ حَجْبُهَا بِالأُمِّ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ المِيرَاثِ فِي عَمُودَيِ النَّسَبِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ زِيدٍ مشلاً لِكَوْنِهِ ابْنَهُ أَوْ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ وَنَحْوَهُ، فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ زِيدٍ مشلاً لِكَوْنِهِ ابْنَهُ أَوْ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ وَنَحْوَهُ، فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ وَالْمَقِيرِ لِلْاَعَاءِ ضَرُورَتِهِ إِلَيْهِ، كَنفَقَةِ ظِيْرٍ مَن تَجِبُ نَفَقَتُهُ، فَيَجِبُ الإِنْفَاقُ عَلَيْهِمَا لِحَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ كَامِلَيْنِ بَعَالَىٰ: ﴿ وَالْوَلِدَ تُهُ وَالْوَلِدَ تُهُ وَالْوَلِدَ تُهُ الْمَاعَةُ وَعَلَى الْمُؤلُودِ لَهُ وَالْوَلِدَ تُهُ الْمَرْوفِ ﴾ [الثقاء: ٣٣]، إلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [الثقاء: ٣٣]، والوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [الثقاء: ٣٣]، والوارثُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الأَبِ.

وَلَا تَجِبُ نَفَقَـةُ القَرِيبِ مِنْ رَأْسِ مَالِ التِّجَـارَةِ، وَلَا مِنْ ثَمَنِ مِلْكٍ، وَلَا مِنْ آلَةِ صَنْعَةٍ؛ لِحُصُولِ الضَّرَرِ بِوُجُوبِ الإِنْفَاقِ مِنْ ذَلِكَ.



وَمَنْ قَدَرَ عَلَىٰ الْكَسْبِ أُجْبِرَ عَلَيْهِ لِنَفَقَةِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَرَوْجَةٍ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ تَضْيِيعٌ لِمَنْ يَعُولُ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ. وَلا تُجْبَرُ امْرَأَةٌ عَلَىٰ نِكَاحِ لِنَفَقَةٍ عَلَىٰ قَرِيبِهَا الفَقيرِ.

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَكْفِي الجَمِيعَ بَدَأَ بِنَفْسِهِ؛ لِحَدِيثِ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ»(').

فَزَوْجَتِهِ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا مُعَاوَضَةٌ، فَقُدِّمَتْ عَلَىٰ مَا وَجَبَ مُوَاسَاةً، وَلِذَلِكَ تَجِبُ مَعَ يَسَارِهِمَا وَإِعْسَارِهِمَا، بِخِلَافِ نَفَقَةِ القَرِيبِ.

فَوَلَدِهِ الوُّجُوبِ نَفَقَتِهِ بِالنَّصِّ.

فَأَبِيهِ؛ لِانْفِرَادِهِ بِالوَلَاءِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ الأَخْذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» (').

فَأُمِّهِ؛ لِأَنَّ لَهَا فَضِيلَةَ الحَمْلِ وَالرَّضَاعِ وَالتَّرْبِيَةِ.

فَوَلَدِ ابْنِهِ، فَجَدِّهِ، فَأَخِيهِ، ثُمَّ الأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ؛ لِحَدِيثِ بَهْزُ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: أُمَّكَ. قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ. قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ. قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبَاكَ، ثُمَّ الأَقْرَبَ قَالَ: أُمَّكَ. قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبَاكَ، ثُمَّ الأَقْرَبَ

⁽۱) صحیح: رواه مسلم (۱۰۲۲).

⁽٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٩١١)، وأحمد (٢/ ٢٠٤)، وصححه العلامة الألباني يَغْيَلُهُ في الإرواء (٨٣٨).



فَالأَقْرَبَ (١٠٠). وَعَنْ طَارِقِ المُحَارِبِيِّ مَرْفُوعًا: «ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ، وَأَبَاكَ، وَأَبَاكَ،

وَلِأَنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَبِرٌّ، وَمَنْ قَرُبَ أَوْلَىٰ بِالبِرِّ مِمَّنْ بَعُدَ.

وَلِمُسْ تَحِقِّ النَّفَقَ ةِ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ مِنْ مَالِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنِهِ إِنِ امْتَنَعَ؛ لِحَدِيثِ هِنْدٍ السَّابِقِ. وَقِيسَ عَلَيْهِ سَائِرُ مَنْ تَجِبُ لَهُ النَّفَقَةُ.

وَحَيْثُ امْتَنَعَ مِنْهُا زَوْجٌ أَوْ قَرِيبٌ، وَأَنْفَقَ أَجْنَبِيٌّ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ رَجَعَ؛ لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَاجِبٍ، كَقَضَاءِ دَيْنِهِ.

وَلا نَفَقَةَ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ بِقَرَابَةٍ، وَلَـوْ مِنْ عَمُودِيِّ نَسَبٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَوَارَثَانِ.

إِلَّا بِالوَلَاءِ فَتَجِبُ لِلعَتِيقِ عَلَىٰ مُعْتِقِهِ بِشَرْطِهِ، وَإِنْ بَايَنَهُ فِي دِينِهِ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُهُ مَعَ ذَلِكَ.



⁽۱) حسن: رواه أحمد (٥/٣)، وأبو داود (٥١٣٩)، والترمذي (١٨٩٧)، والطبراني (١٩/ ١٠٤)، والحاكم (١/٦٦)، والبيهقي (٤/ ١٧٩)، وحسنه العلامة الألباني رَهَيَّلُهُ في الإرواء (٢١٧٠).

⁽٢) حسن: وقد تقدم.



فَصْلٌ فِي نَفَقَةِ البَهَائِمِ وَالرَّفْقِ بِالْحَيَوَانِ

يَجِبُ عَلَىٰ مَالِكِ البَهِيمَةِ إِطْعَامُهَا وَسَقْيُهَا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَعَظَيْهَا مَرْفُوعًا: ﴿ عُذَّبَتُ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّىٰ مَاتَتُ جُوعًا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ » (١٠).

فَإِنِ امْتَنَعَ أَجْبَرَهُ الحَاكِمُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ المُمْتَنِعِ مِنْ أَدَاءِ الوَاجِبِ، كَقَضَاءِ دَيْنِهِ.

فَ إِنْ أَبَىٰ أَوْ عَجَزَ أُجْبِرَ عَلَىٰ بَيْعِهَا، أَوْ إِجَارَتِهَا، أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ كَانَتْ تُؤْكُلُ لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ» وَلِأَنَّهَا تَتْلَفُ إِذَا تُرِكَتْ بِلَا نَفَقَةٍ، وَإِضَاعَةُ المَالِ مَنْهِيُّ عَنْهَا.

وَيَحْرُمُ لَعَنُهَا؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ سَحَظَيْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَـفَرٍ، فَلَعَنَتُ امْرَأَةٌ نَاقَةً، فَقَالَ: خُذُوا مَـا عَلَيْهَا، وَدَعُوهَا فَإِنَّهَـا مَلْعَونَةٌ. قَال عِمْرَان فَكَأَنِّي أَرَاهَا الآنَ تَمْشِي فِي النَّاسِ مَا يَعْرِضُ لَهَا أَحَدٌ »(').

وَحَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ نَعَظَّهُ: «لَا تُصَاحِبْنَا نَاقَةٌ عَلَيْهَا لَعْنَةٌ» (").

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُحَمِّلَهَا مَا تَعْجَزُ عَنْهُ وَلَوْ يَسِيرًا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْذِيبِهَا وَالْإِضْرَارِ بِهَا.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٣).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٢٥٩٥).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (٢٥٩١).



وَلا يَحْلِبُ مِنْ لَبَنِهَا مَا يَضُرُّ وَلَدَهَا؛ لِأَنَّ لَبَنَهَا مَخْلُوقٌ لَهُ، أَشْبَهَ وَلَدَ الأَمَةِ، وَلِعُمُوم حَدِيثِ: «لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ».

وَيَحْرُمُ ذَبْحُهَا إِنْ كَانَتْ لا تُؤْكَلُ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ.

وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا وَالانْتِفَاعُ بِهَا فِي غَيْرِ مَا خُلِقَتْ لَهُ، كَبَقَرِ لِحَمْلِ وَرُكُوبٍ، وَإِبل وَحُمُرٍ لِحَرْثٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَىٰ المِلْكِ جَوَازُ الانْتِفَاعِ بِهَا فِيمَا يُمْكِنُ، وَهَذَا مِنْهُ كَالَّذِي خُلِقَتْ لَهُ، وَبِهِ جَرَتْ عَادَةٌ بَعْض النَّاسِ.



⁽١) صحيح: رواه مسلم (٢١١٧).



بَابُ الْحَضَانَةِ

الحَضَانَةُ مِنَ الحِضْنِ: وَهُوَ الجَنْبُ؛ لِأَنَّ المُرَبِّي يَضُمُّ الطِّفْلَ إِلَىٰ حِضْنِهِ.

وَهِيَ حِفْظُ صَغِيرٍ وَنَحْوِهِ عَمَّا يَضُرُّهُ وَتَرْبِيَتُهُ بِعَمَلِ مَصَالِحِهِ، كَغَسْلِ رَأْسِهِ وَثِيَابِهِ، وَدَهْنِهِ وَتَكْحِيلُهِ، وَرَبْطِهِ فِي المَهْدِ وَنَحْوِهِ، وَتَحْرِيكِهِ لِيَنَامَ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُصْلِحُهُ.

تَجِبُ الحَضَانَةُ لِحِفْظِ صَغِيرٍ، وَمَعْتُوهٍ، وَمَجْنُونٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَهْلِكُونَ بِتَرْكِهَا وَيَضِيعُونَ؛ فَلِذَلِكَ وَجَبَتْ إِنْجَاءً مِنَ الهَلكَةِ.

وَالأَحَقُّ بِهَا: الأُمُّ لِشَـفَقَتِهَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»(١).

وَلَوْ بِأُجْرَةِ مِثْلِهَا مَعَ وُجُودِ مُتَبَرِّعَةٍ كَالرَّضَاعِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الأُمُّ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا.

ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا القُرْبَىٰ فَالقُرْبَىٰ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي مَعْنَىٰ الأُمِّ لِتَحَقُّقِ وِلَادْتِهِنَّ.

ثُمَّ الأَبُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ النَّسَبِ وَأَحَقُّ بِوِلَايَةِ المَالِ.

ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُنَّ يُدْلِينَ بِعَصَبَةٍ قَرِيبَةٍ.

ثُمَّ الجَدُّ لِأَبِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَىٰ الأَبِ.

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٢٧٦٦)، وأحمد (٢/ ١٨٢)، وحسنه العلامة الألباني ﴿ لَيُهَالُهُ فِي الإرواء (٢١٨٧).

ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ القُرْبَىٰ فَالقُرْبَىٰ؛ لِإِذْ لَائِهِنَّ بِعَصَبَةٍ.

ثُمَّ الأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ القُوَّةِ قَرَابَتِهَا وَمُشَارَكَتِهَا لَهُ فِي النَّسَبِ.

ثُمَّ الأُخْتُ لِأُمِّ؛ لِإِدْلائِهَا بِالأُمِّ كَالجَدَّاتِ.

ثُمَّ الأُخْتُ لِأَبِ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الشَّقِيقَةِ وَتَرِثُ مِيرَاتُهَا.

ثُمَّ الخَالَةُ لِأَبْوَيْنِ، ثُمَّ لِأُمِّ، ثُمَّ لأَبٍ؛ لِإِدْلاءِ الخَالَاتِ بِالأُمِّ.

ثُمَّ العَمَّاتُ كَذَلِكَ، أَيْ: تُقَدَّمُ العَمَّةُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأُمِّ، ثُمَّ لِأَبِ؛ لِأَنَّهُنَّ يُدْلِينَ بِالأَبِ. يُدْلِينَ بِالأَبِ.

ثُمَّ خَالَاتُ أُمِّهِ، ثُمَّ خَالَاتُ أَبِيهِ، ثُمَّ عَمَّاتُ أَبِيهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُنَّ نِسَاءٌ مِنْ أَهلِ الحَضانَةِ، فَقُدِّيمِ الأُمِّ عَلَىٰ الأبِ. أَهْلِ الحَضَانَةِ، فَقُدِّيمِ الأُمِّ عَلَىٰ الأبِ.

ثُمَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَاهِهِ وَعَمَّاتِهِ عَلَىٰ التَّفْصِيلِ المُتَقَدِّمِ.

ثُمَّ لِبَاقِي العَصَبَةِ، الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ، فَتُقَدَّمُ الإِخْوَةُ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ الأَعْمَامُ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، وَهَكَذَا. الأَعْمَامُ، ثُمَّ أَعْمَامُ الأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، وَهَكَذَا.

وَإِنِ امْتَنَعَ مَنْ لَهُ الحَضَانَةُ مِنْهَا، أَوْ كَانَ مَنْ لَهُ الحَضَانَةُ غَيْرَ أَهْلِ لِلْحَضَانَةِ انْتَقَلَتْ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ وُجُودَ غَيْرِ المُسْتَحِقِّ كَعَدَمِهِ.

وَلا حَضَانَةَ لِفَاسِقِ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوثَقُ بِهِ فِي أَدَاءِ وَاجِبِ الحَضَانَةِ، وَلَا حَظَّ لِلْوَلَدِ فِي حَضَانَتِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا نَشَأَ عَلَىٰ طَرِيقَتِهِ.



وَلَا لِكَافِرٍ عَلَىٰ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَىٰ بِذَلِكَ مِنَ الفَاسِقِ.

وَلَا لِمُتَزَوِّجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ مِنَ المَحْضُونِ مِنْ حِينِ عَقْدٍ وَلَوْ رَضِيَ زَوْجٌ؛ لِشَكَّونَ الطِّفْلُ فِي حَضَانَةٍ أَجْنَبِيِّ، لِحَدِيثِ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» وَلِأَنَّ الزَّوْجَ يَمْلِكُ مَنَافِعَهَا بِمُجَرَّدِ العَقْدِ، وَيَسْتَحِقُّ مَنْعَهَا مِنَ الحَضَانَةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ بِهَا.

وَالأَجْنَبِيُّ هُنَا: هُ وَ مَنْ لَـمْ يَكُنْ مِنْ عَصَبَاتِ المَحْضُونِ، فَإِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ بِقَرِيبِ مَحْضُونِهَا، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَحْرَمٍ لَهُ، لَمْ تَسْقُطْ حَضَانَتُهَا.

وَمَتَىٰ زَالَ المَانِعُ، أَوْ أَسْقَطَ الأَحَقُّ حَقَّهُ ثُمَّ عَادَ، عَادَ الحَقُّ لَهُ فِي الحَضَّانَةِ؛ لِقِيَامِ سَبَيِهَا مَعَ زَوَالِ المَانِعِ.

وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ الأَبَوَيْنِ سَفَراً طَوِيلًا لِغَيْرِ الضِّرَارِ إِلَىٰ بَلَدٍ بَعِيدٍ مَسَافَةَ قَصْرٍ فَأَكْثَرَ لِيَسْكُنَهُ، وَالبَلَدُ وَطَرِيقُهُ آمِنَانِ، فَحَضَانَتُهُ لِأَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَقُومُ بِتَأْدِيبِهِ وَتَخْرِيجِهِ وَحِفْظِ نَسَبِهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ الوَلَدُ فِي بَلَدِ الأَبِ ضَاعَ.

وَإِنْ بَعُدَ السَّفَرُ وَكَانَ لِحَاجَةٍ لَا لِشُكْنَىٰ، أَوْ قَرُبَ السَّفَرُ لِحَاجَةٍ وَيَعُودُ، فَالمُقِيمُ مِنْهُمَا أَوْلَىٰ؛ لِأَنَّ فِي السَّفَرِ إِضْرَارًا بِهِ.

أَوْ قَرُبَ السَّفَرُ وَكَانَ لِلسُّكْنَىٰ فَالحَضَانَةُ لِأُمُّهِ؛ لِأَنَّهَا أَتَمُّ شَفَقَةً.

وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ المُسَافِرُ بِهِ مُضَارَّةَ الآخَرِ، وَإِلَّا فَالأُمُّ أَحَقُّ.

فَصْلٌ فِي تَخْيِيرِ الوَلَدِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ سَبِعَ سِنِينَ عَاقِـلًا خُيِّرَ بَيْـنَ أَبَوَيْهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالِمُنِيَّةِ: «أَنَّ النَّبِيِّ صَآلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ» (١).

وَعَنْهُ أَيْضًا: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بِشْرِ أَبِي عِنْبَةَ، وَقَدْ نَفَعَنِي. اللهِ إِنَّ ذَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بِشْرِ أَبِي عِنْبَةَ، وَقَدْ نَفَعَنِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَذَا أَبُوكَ، وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيدِ أَيّهِمَا شِئْتَ. فَأَخَذَ بِيدِ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ اللهِ الْأَنْ اللهِ مَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ مَا شِئْتَ. فَأَمُّكَ، فَخُذْ بِيدِ أُمِّهِم اللهِ عَلَيْهِ مَا شِئْتَ.

وَعَنْ عُمَرَ تَعَلِّكُهُ: «أَنَّهُ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمَّهِ» ("). وَلَأَنَّ التَّقْدِيمَ فِي الحَضَانَةِ لِحَقِّ الوَلَدِ، فَيُقَدَّمُ مَنْ هُوَ أَشْفَقُ، وَاخْتِيَارُهُ دَلِيلُ ذَلِكَ. فَإِنِ اخْتَارَ أَبَاهُ كَانَ عِنْدُهُ لَيْلًا وَنَهَارًا؛ لِيَحْفَظَهُ وَيُعَلِّمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ.

وَلَا يُمْنَعُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ، وَلَا هِيَ مِنْ زِيَارَتِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِغْرَاءِ بِالعُقُوقِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِم.

وَإِنِ اخْتَارَ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَهَا لَيْلًا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الانْحِيَازِ إِلَىٰ المَسَاكِنِ.

- (١) صحيح: رواه الترمذي (١٣٥٧)، وابن ماجه (٢٣٥١)، وصححه العلامة الألباني كَيْمَالله في الإرواء (٢٩٥١).
 - (٢) صحيح: وقد تقدم.
- (٣) صحيح: رواه ابـن أبـي شـيبة في: «المصنف»(٦/ ٢٣٦) رقـم (١٩٤٥٦) وصححـه العلامة الألباني كيَّللهُ في الإرواء (٢٩٤٤).



وَعِنْدَ أَبِيهِ نَهَارًا لِيُعَلِّمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ الثَّلَا يَضِيعَ، وَلِأَنَّ النَّهَارَ وَقْتُ التَّصَرُّفِ فِي الحَوَائِج، وَعَمَلِ الصَّنَائِع.

وَإِذَا بَلَغَتِ الأَنْفَىٰ سَبْعًا كَانَتْ عِنْدَ أَبِيهَا وُجُوبًا إِلَىٰ أَنْ تَتَزَوَّجَ ؛ لِأَنَّهُ أَحْفَظُ لَهَا وَأَحَقُّ بِوِ لَا يَتَهَا ، وَلِمُقَارَبَتِهَا الصَّلَاحِيَّةَ لِلتَّزْوِيجِ ، وَإِنَّمَا تُخْطَبُ مِنْ أَبِيهَا ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَّهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَىٰ لِأَنَّهُ وَلِيَّهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَىٰ النَّكَرْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الأَنْفَىٰ .

وَيَمْنَعُهَا الأَبُ وَمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الأنْفِرَادِ بِنَفْسِهَا خَشْيَةً عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا وَخُولُ المُفْسِدِينَ. وَلَا تُمْنَعُ الأُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا، وَلَا هِي مِنْ زِيَارَةِ يُؤْمَنُ عَلَيْهَا إِنْ نِيَارَتِهَا، وَلَا هِي مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا إِنْ لَمْ يُخَفُ الفَسَادُ، وَتُمْنَعُ مِنَ الخَلْوَةِ بِهَا إِنْ خِيفَ أَنْ تُفْسِدَ قَلْبَهَا. وَالمَجْنُونُ، وَلَوْ أُنْتَى عِنْدَ أُمِّهِ مُطْلَقًا، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا؛ لِحَاجَتِهِ إِلَىٰ مَنْ يَخْدِمُهُ وَيَقُومُ بَأَمْرِهِ، وَالنِّسَاءُ أَعْرَفُ بِذَلِكَ، وَأُمُّهُ أَشْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهَا.

وَلا يُشْرَكُ المَحْضُونُ بِيَدِ مَنْ لا يَصُونُـهُ وَيُصْلِحُهُ؛ لِأَنَّ وُجُـودَهُ كَعَدَمِهِ فَتَنْتَقِلُ الحَضَانَةُ عَنْهُ إِلَىٰ مَنْ يَلِيهِ.

وَلَوْ كَانَ الأَبُ عَاجِزًا عَنْ حِفْظِهَا، أَوْ يُهْمِلُهَا لِاشْتِغَالِهِ عَنْهَا، أَوْ قِلَّةِ دِينِهِ، وَالأُمُّ قَائِمَةُ بِحِفْظِهَا؛ قُدِّمَتْ، وَكَذَا إِذَا تَرَكَهَا عِنْدَ ضَرَّةِ أُمِّهَا لَا تَعْمَلُ مَصْلَحَتَهَا، بَلْ تُؤْذِيهَا، فَالحَضَانَةُ هُنَا لِلْأُمِّ قَطْعًا. بَلْ تُؤْذِيهَا، فَالحَضَانَةُ هُنَا لِلْأُمِّ قَطْعًا.





الحِنَايَـاتُ: جَمْعُ جِنَايَةٍ، وَهِيَ لُغَةً: التَّعَـدِّي عَلَىٰ بَدَنٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عِرْضٍ. وَاصْطِلَاحًا: التَّعَدِّي عَلَىٰ البَدَنِ بِمَا يُوجِبُ قِصَاصًا أَوْ مَالًا.

وَأَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَىٰ تَحْرِيمِ القَتْلِ بِغَيْرِ حَقَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ، جَهَنَّهُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ، وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿ السَّا ٤٣٠].

وَحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ نَعَظَيْهُ مَرْفُوعًا: «لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِيُ مُسْلِم يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَى اللهُ وَأَنِّي مَسْلِم يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَى اللهُ وَأَنِّي مَسْعُودٍ نَعَظَيْهُ مَرْفُوعًا: «لاَ يَحِلُ دَمُ امْرِيُ مُسْلِم النَّفْسِ بِالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» ((). فَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَسَقَ، وَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ، وَتَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءً ﴾ [النَّنَة : ١٤].

وَالْقَتْلُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: العَمْدُ العُدُوانُ: وَيَخْتَصُّ بِهِ القِصَاصُ، بِأَنْ يُقْتَلَ القَاتِلُ بِمَنْ قَتَلَهُ العَدُوانُ: وَيَخْتَصُّ بِهِ القِصَاصُ، بِأَنْ يُقْتَلَ القَاتِلُ بِمَنْ قَتَلَهُ، فَلا يَثْبُتُ فِي غَيْرِهِ، أَوِ الدِّيَةُ، فَالوَلِيُّ مُخَيَّرٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ كُنِبَ عَلَيْهُ مَا لَهُ مِنْ عَلَيْهُ لَلْهُ مِنْ عَلَيْهُ وَالْمَنْ عَلَيْهُ اللَّهُ مَا لَهُ مَا لَهُ اللَّهُ مَا لَهُ مَنْ عَلَيْهُ لَهُ اللَّهُ مَا لَهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ لَهُ اللَّهُ مُنْ عَلَيْهُ لَهُ اللَّهُ مِنْ عَلَيْهُ لَا لَهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا لَا لَهُ مِنْ عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مِنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا لَهُ اللَّهُ مِنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ لَلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا لَيْتَصَالُ فَى الْقَلْمُ اللَّهُ مُنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ عَلَيْكُمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا لَهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (٤٤٦٨).



أَخِيدِ شَى َ ُ فَانْبِكُ ۚ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانِ ۚ ذَٰلِكَ تَخْفِيثُ مِّن رَّبِكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابُ أَلِيـمٌ ﴾ [اللَّهَ : ١٧٨].

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِحَيْرِ النَّظَرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقْدَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِحَيْرِ النَّظَرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقْدَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللِّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُوالِمُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْمُعَلَىٰ عَلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْمُعْل

وَإِنِ اخْتَارَ الْقَوَدَ فَلَهُ أَخْذُ الدِّيَةِ وَالصُّلْحُ عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَإِنِ اخْتَارَ الدِّيَةَ فَلَيْسَ لَهُ القَوَدُ.

مِثَالُهُ: قِيلَ لِوَلِيِّ المَقْتُولِ: أَنْتَ بِالخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ فَاقْتَصَّ، وَإِنْ شِئْتَ فَاقْتَصَّ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَهُ فَخُذْ الدِّيَةَ، فَلَهُ أَرِيدُ الدِّيَةَ، فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَوْلَ مِنَ الأَشَدِّ إِلَىٰ الأَحَفِّ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ الجَانِي: أَنَا لَا أَقْبَلُ تَنَازُلَهُ، وَالقِصَاصُ أَحَبُّ إِلَيَّ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الخِيَارَ بِيَدِ أَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الدِّيَةُ هِيَ الوَاجِبَةُ بِالقَتْلِ، بَلْ بَدَلٌ عَنِ القِصَاصِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَىٰ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَىٰ أَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ: ثَلَاثُونَ حَلَّقَةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلِفَةً، وَمَا صُولِحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ، وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ العَقْلِ»(؟).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٢/ ١٨٣)، والترمذي (١٣٨٧)، وابن ماجه (٢٦٢٦)، وصححه العلامة



وَرُوِيَ أَنَّ هُدْبَةَ بْنَ خَشْرَمٍ قَتَلَ قَتِيلًا، فَبَذَلَ سَعِيدُ بْنُ العَاصِ وَالحَسَـنُ وَالحُسَيْنُ لِابْنِ المَقْتُولِ سَبْعَ دِيَاتٍ لِيَعْفُو عَنْهُ، فَأَبَىٰ ذَلِكَ وَقَتَلَهُ.

وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا فَلَمْ يُقَيَّدُ بِقِصَاصٍ وَلا دِيَةٍ، فَلَهُ الدِّيَةُ؛ لِانْصِرَافِ العَفْوِ إِلَىٰ القِصَاصِ دُونَ الدِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ المَطْلُوبُ الأَعْظَمُ فِي بَابِ القَوَدِ، فَتَبْقَىٰ الدِّيَةُ عَلَىٰ أَصْلِهَا.

وَعَفْـوُهُ مَجَّانًا أَفْضَـلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَـيْ: ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقُوكَ ﴾ لِلتَّقُوكَ ﴾ للتَّقُوكَ اللهُ اللهُ

وَفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَمَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا» (١٠).

وَالعَمْدُ: هُو أَنْ يَقْصِدَ الجَانِي مَنْ يَعْلَمُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فَيَقْتُلهُ بِمَا يَعْلِبُ عَلَىٰ الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ، مُحَدَّدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، فَلَا قِصَاصَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ القَتْلَ، أَوْ قَصَدَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا.

فَلَوْ تَعَمَّدَ جَمَاعَةٌ قَتْلَ وَاحِدٍ قُتِلُوا جَمِيعًا إِنْ صَلَحَ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلْقَتْلِ، وَإِنْ جَرَحَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ جُرْحًا وَالآخَرُ مِاثَةً فَسَوَاءٌ. وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ عَنْ عُمَرَ رَجَالُتُهُمْ وَ الْآنَهُ قَتَلَ سَبْعَةً مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ قَتَلُوا رَجُلًا، قَالَ: لَوْ تَمَالاً عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ قَتَلُوا رَجُلًا، قَالَ: لَوْ تَمَالاً عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ جَمِيعًا»().

الألباني رَخِيَللهُ في الإرواء (٢١٩٩).

⁽۱) صحيح: رواهمسلم (۲۵۸۸).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه (١٤/ ٣٢١) معلقًا، قال الحافظ في الفتح (١٢/ ٢٠٠) : (وهذا الأثر =



وَلِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ لَوِ انْفَرَدَ لِوَجَبَ بِهِ القِصَاصُ، وَلِأَنَّ القَتْلَ عُقُوبَةٌ تَجِبُ لِلْوَاحِدِ عَلَىٰ الوَاحِدِ، فَوَجَبَتْ لَهُ عَلَىٰ الجَمَاعَةِ، كَحَدِّ القَذْفِ.

وَإِنْ تَرَتَّبَتْ الْجِنَايَةُ، كَأَنْ قَطَعَ أَحَدُهُمَا يَدَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ الآخَرُ؛ فَعَلَىٰ الأَوَّلِ مَا عَلَىٰ قَاطِعِ اليّدِ مُنْفَرِدَةً، وَالثَّانِي هُوَ القَاتِلُ؛ لِأَنَّهُ قَطْعُ سِرَايَة القَطْعِ، كَمَا لُوِ انْدَمَلَ القَطْعُ ثُمَّ قَتَلَهُ.

وَإِنْ كان قطع اليد آخر فَا لأَوَّلُ هُـوَ القَاتِلُ، وَلا ضَمَانَ عَلَىٰ قَاطِعِ اليَدِ؛ لِإَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ المَيِّتِ، وَلَا حُكْمَ لِكَلَامِهِ فِي وَصِيَّتِهِ وَلَا غَيْرِهَا.

وَإِنْ أَجَافَهُ جَائِفَةً يَتَحَقَّقُ المَوْتُ مِنْهَا، إِلَا أَنَّ الحَيَاةَ فِيهِ مُسْتَقِرَّةٌ، ثُمَّ ذَبَحَهُ آخَرُ، فَالقَاتِلُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ حُكْمَ الحَيَاةِ بَاقٍ، كَمَا لَوْ قَتَلَ مَرِيضًا مَيْؤُوسًا مِنْهُ. وَلِهَذَا أَوْصَىٰ عُمَرُ بَعْدَ مَا أُيِسَ مِنْهُ، فَقَبِلَتِ الصَّحَابَةُ عَهْدَهُ، وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ قَبُولِ وَصَايَاهُ.

وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِلْقَتْلِ فَلَا قِصَاصَ، كَمَا لَوْ ضَرَبَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحَجَرٍ صَغِيرٍ، فَمَاتَ بِمَجْمُ وعِ الضَّرَبَاتِ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ أَحَدِهِمْ مَا يُوجِبُ القَوَدَ.

مَا لَمْ يَتَوَاطَنُوا عَلَىٰ ذَلِكَ الفِعْلِ لِيَقْتُلُوهُ بِهِ، كَأَنْ قَالُوا: نَقْتُلُهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَإِنْ قَصَدُوا إِسْقَاطَ القِصَاصِ، فَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا لَا يَقْتُلُ

⁼ موصول إلى عمر بأصح إسناد. وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن نمير عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع، ولفظه: أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل... إلخ).



غَالِبًا، فَمَاتَ بِمَجْمُ وعِ تِلْكَ الضَّرَبَاتِ، فَعَلَيْهِمْ القِصَاصُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ، لِثَلَّ يُتَّخَذَ ذَرِيعَةً إِلَىٰ دَرْءِ القِصَاصِ وَتَفْوِيتِ حِكْمَةِ الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ عَنِ القَتْلِ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِعْلُ أَحَدِهِمْ، كَأَنْ يَضْرِبَهُ بَعْضُهُمْ بِعَصًا وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا يَقْتُلُ، فَالقِصَاصُ عَلَىٰ الثَّانِي دُونَ الأَوَّلِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ سَقَطَ الْقَوَدُ بِالعَفْوِ عَنِ القَاتِلِينَ أَدَّوْا دِيَةٌ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ القَتْلَ وَاحِدٌ فَلَا يَلْزَمُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ دِيَةٍ كَمَا لَوْ قَتَلُوهُ خَطَأً.

صُوَرُ القَتْلِ العَمْدِ:

وَلِلْعَمْدِ تِسْعُ صُوَرٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَا لَهُ مَوْرٌ - أَيْ: نُفُوذٌ - فِي البَدَنِ كَسِكِّينِ وَسَيْفٍ وَحَرْبَةٍ وَشَوْكَ إِلَى البَدَنِ كَسِكِّينِ وَسَيْفٍ وَحَرْبَةٍ وَشَوْكَةٍ، وَلَوْ يَخْرُوحُ جُرْحَهُ، وَكَوْ لَمْ يُدَاوِ المَجْرُوحُ جُرْحَهُ، فِي حَالِ قُدْرَتِهِ عَلَىٰ مُدَاوَاتِهِ، حَتَّىٰ يَمُوتَ، أَوْ يَمُوتَ فِي الحَالِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ بِفِعْلِ الجَانِي.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقْتُلُهُ بِمُثْقَلِ مِثْلِ الحَجَرِ الكَبِيرِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ مَقْتَلِ، فَإِنْ كَانَ الحَجَـرُ صَغِيـرًا فَلَيْسَ بِعَمْدٍ، إِلَّا إِنْ كَانَ فِي مَقْتَلِ أَوْ حَالِ ضَعْفِ قُوَّةٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ يُعِيدُهُ بِهِ.

أَوْ يُلْقِي عَلَيْهِ حَائِطًا أَوْ سَقْفًا وَنَحْوَهُمَا، أَوْ يُلْقِيَهُ مِنْ شَاهِقٍ فَيَمُوتُ.

وَإِنْ أَلْقَىٰ رَجُلًا مِنْ شَاهِقٍ، فَتَلَقَّاهُ آخَرُ بِسَيْفٍ فَقَدَّهُ - أَيْ قَطَعَهُ - قَبْلَ



وُقُوعِهِ، فَالقِصَاصُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لِلْإِنْلَافِ، فَانْقَطَعَ حُكْمُ المُتَسَبِّ، كَالْحَافِر مَعَ الدَّافِعِ. الثَّالِفَةُ: أَنْ يُلْقِيَهُ بِجُحْرِ أَسَدٍ أَوْ نَحْوِهِ، أَوْ مَكْتُوفًا بِحَضْرَتِهِ، أَوْ مَحْتُو فَا بِحَضْرَتِهِ، أَوْ فِي مَضِيقٍ بِحَضْرَةِ حَيَّةٍ، أَوْ يُنْهِشهُ كَلْبًا أَوْ حَيَّةً أَوْ يُلْسِعَهُ عَقْرَبًا مِنَ القَوَاتِلِ غَالِبًا فَيَمُوتُ، فَعَلَيْهِ القَوَدُ؛ لِأَنَّ مَا ذكر مِمَّا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَكَانَ عَمدًا مَحْضًا.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يُلْقِيَهُ فِي نَارِ أَوْ مَاءٍ يُغْرِقُهُ وَلَا يُمْكِنْهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُمَا لِعَجْزِهِ أَوْ كَثْرِتِهِمَا، فَإِنْ أَمَكَنُهُ فَهَدَرٌ.

الحَامِسَةُ: أَنْ يَخْنِقَهُ بِحَبْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ يَسُـدَّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ، أَوْ يَعْصِرُ خُصْيَتَهُ زَمنًا يَمُوتُ فِي مِثْلِهِ.

السَّادِسَةُ: أَنْ يَحْبِسَهُ وَيَمْنَعَهُ الطَّعَامَ أَوْ الشَّـرَابَ، فَيَمُـوتَ مِنْ ذَلِكَ فِي مُدَّةٍ يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا، بِشَوْطِ تَعَذُّرِ الطَّلَبِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَهَدَرٌ.

السَّابِعَةُ: أَنْ يَقْتُلَهُ بِسِحْرٍ يَقْتُلُ غَالِبًا.

الثَّامِنَةُ: أَنْ يَقْتُلَهُ بِسُمِّ، بِأَنْ سَقَاهُ سُمَّا لَا يَعْلَمُ بِهِ، أَوْ يَخْلِطَهُ بِطَعَامٍ وَيُطْعِمُهُ لَهُ، أَوْ بِطَعَامٍ أَكْلِهِ فَيَأْكُلُهُ جَهْلًا، وَمَتَىٰ ادَّعَىٰ قَاتِلٌ بِسُمٍّ أَوْ سِحْرٍ عَدَمَ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَاتِلٌ لَمْ يُقْبَلْ.

التَّاسِعَةُ: إِنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ: مِنْ زِنَا، أَوْ رِدَّةٍ لَا تُقْبَلُ مَعَهَا التَّوْبَةُ، أَوْ قَتْلِ عَمْدٍ، ثُمَّ رَجَعَ الشُّهُودُ بَعْدَ قَتْلِهِ وَقَالُوا: عَمَدْنَا قَتْلَهُ، فَيُقَادُ بِهَذَا كُلِّهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ تَوَصَّلُوا إِلَىٰ قَتْلِهِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا.



القِسْمُ الثَّانِي: شِبْهُ العَمْدِ: وَيُسَمَّىٰ خَطاً العَمْدِ، وَعَمْدَ الخَطَاِ؛ لِاجْتِمَاعِ الخَطاِ وَالعَمْدِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَمَدَ الفِعْلَ، وَأَخْطاً فِي القَتْلِ. وَهُو: أَنْ يَقْصِدَهُ بِجِنَايَةٍ لَا تَقْتُلُ فَالِيًا وَلَمْ يَجْرَحْهُ بِهَا، كَمَنْ ضَرَبَ شَخْصًا فِي غَيْرِ مَقْتَل بِسَوْطٍ أَوْ كَصَا أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ، أَوْ لَكَزَهُ بِيَدِهِ، أَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ، أَوْ صَاحَ بِعَاقِلِ عَصَا أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ، أَوْ لَكَزَهُ بِيَدِهِ، أَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ، أَوْ صَاحَ بِعَاقِلِ اعْتَفَلَهُ أَوْ بِصَغِيرٍ عَلَىٰ سَعْمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَمَاتَ، فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ، وَالدِّيةُ عَلَىٰ العَاقِلَةِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَىٰ سَعْمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَمَاتَ، فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ، وَالدِّيةُ عَلَىٰ العَاقِلِ العَالِيقُ فِي العَلْمِ الْفَالِ شِبْهِ العَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ العَاقِلَةِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ أَوْلا مُعَلِي فَلَا أَوْلا دُهَا الْوَلِهِ مَا اللَّهُ مِنْ الإِبلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلا دُهَا» (١٠).

وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَطِّئُهُ: «اقْتَتَلَتِ امْرَ أَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَىٰ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ دِيَةَ جَنِيزِهَا عَبْدٌ أَقْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَىٰ بِدِيَةِ المَرْأَةِ عَلَىٰ عَاقِلَتِهَا» (٠٠).

وَيُحْمَـلُ الحَجَرُ عَلَىٰ الصَّغِيرِ، وَالعَصَا عَلَىٰ مَا دُونَ عَمُودِ الفُسْطَاطِ جَمْعًا بَيْنَ الأَخْبَارِ؛: «لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سُئِلَ عَنِ المَرْ أَةِ الَّتِي ضَرَبَتْ ضَرَّتَهَا بِعَمُودِ فُسْطَاطٍ فَقَتَلَتْهَا وَجَنِينَهَا، فَقَضَىٰ فِي الجَنِينِ بِغُرَّةٍ، وَقَضَىٰ بِالدِّيَةِ عَلَىٰ عَاقِلَتِهَا»(٣).

وَالعَاقِلَةُ لا تَحْمِلُ العَمْدَ، فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهَا الَّتِي تَتَّخِذُهَا العَرَبُ لِبُيُوتِهَا وَفِيهَا دِقَّةٌ.

⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٤٥٤٩) والنسائي (٤٧٩٦) وابن ماجه (٢٦٢٨) وأحمـد (٦٥٥٢) وصححه العلامة الألباني رَجِّرَتُهُ في الإرواء (٢٢٩٧).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٦٩١٠)، ومسلم (١٦٨١).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٦٨٢).



فَإِنْ جَرَحَهُ- وَلَوْ جُرْحًا صَغِيرًا- قُتِلَ بِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ مَوْرًا وَسِـرَايَةً فِي البَدَنِ. وَفِي البَدَنِ مَقَاتِلُ خَفْيَّةٌ، أَشْبَهَ مَا لَوْ غَرَزَهُ فِي مَقْتَلٍ؛ وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ بِهِ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: الخَطَأُ:

وَهُو: أَنْ يَفْعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ مِنْ دَقِّ لِشَيْءٍ أَوْ رَمْيِ صَيْدٍ، وَنَحْوِهِ كَهَدَفٍ، فَيُصِيبُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا لَمْ يَقْصِدْهُ، أَوْ يَنْقَلِبَ وَهُو نَاثِمٌ عَلَىٰ إِنْسَانٍ فَيَمُوتُ، أَوْ رَمَىٰ مَنْ يَظُنُّهُ مُبَاحَ الدَّمِ كَحَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَزَانٍ مُحْصَنٍ، فَيَبِينُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا لَمْ يَقْصِدْهُ بِالقَتْلِ فَيَقْتُلُهُ. وَكَذَا لَوْ أَرَادَ قَطْعَ لَحْمٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا لَهُ فِعْلُهُ، فَسَقَطَتْ مِنْهُ السِّكِينُ عَلَىٰ إِنْسَانٍ فَقَتَلَهُ.

وَعَمْدُ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ كَخَطَ إِ المُكَلَّفِ؛ لِأَنَّهُ لَا قَصْدَ لَهُمَا، فَهُمَا كَالمُكَلَّفِ؛ الأَنَّهُ لَا قَصْدَ لَهُمَا، فَهُمَا كَالمُكَلَّفِ المُخْطِئِ، فَالكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ فِي مَالِ القَاتِلِ، وَالدِيَةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ.

وَكَذَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ يُعْذَرُ فِيهِ.

وَيُصَدَّقُ إِنْ قَالَ: كُنْتُ يَوْمَ قَتَلْتُهُ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا، وَأَمْكَنَ.

وَمَنْ قَتَلَ بِصَفَّ كُفَّارٍ مَنْ طَنَّهُ حَرْبِيًّا فَبَانَ مُسْلِمًا، أَوْ رَمَىٰ كُفَّارًا تَتَرَّسُوا بِمُسْلِمٍ، وَخِيفَ عَلَيْهِ الكَفَّارَةُ فَقَطْ؛ بِمُسْلِمٍ، وَخِيفَ عَلَيْهِ الكَفَّارَةُ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوِّ لَكُمُّ وَهُوَ مُؤْمِنُ فَقَيْلِهِ لَكَمَّ وَهُو مُؤْمِنُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَكِ لِللَّهِ فَعَالَىٰ : ١٤]، وَلَمْ يَذْكُرِ الدِّيَةَ.

فَفِي القِسْمَيْنِ الأَخِيرَيْنِ- وَهُمَا: شِبْهُ العَمْدِ وَالخَطَاْ- الكَفَّارَةُ عَلَىٰ



القَاتِلِ وَالدِّيَةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ؛ لِ**قَوْلِهِ تَعَالَىٰ**: ﴿وَمَن قَنْلَ مُؤْمِنًا خَطَّنَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَ قِ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَمَةً إِلَىٰٓ أَهْ لِهِ: ﴾ [السَّنَة :٩٠] وَلِلْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، وَلَا قِصَاصَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ اللهَ لَمْ يَذْكُرُهُ.

وَمَنْ قَالَ لِإِنْسَانِ: اقْتُلْنِي أَوْ اجْرَحْنِي، فَقَتَلَهُ أَوْ جَرَحَهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَلَمْ وَمَنْ قَالَ وَ مَرَحَهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَلِإِذْنِهِ فِي الجِنَايَةِ عَلَيْهِ، فَسَقَطَ حَقَّهُ مِنْهَا، كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِإِلْقَاءِ مَتَاعِهِ فِي البَحْرِ فَفَعَلَ.

وَكَـذَا لَوْ دَفَعَ لِغَيْسِ مُكَلَّفِ آلَةَ قَتْلٍ، وَلَمْ يَأْمُوهُ بِالقَتْلِ فَقَتَلَ بِالآلَةِ، لَمْ يَلْزَمْ دَافِعَ الآلَةِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُوْ بِالقَتْلِ، وَلَمْ يُبَاشِوْهُ.

وَمَنْ قَطَعَ أَوْ بَطَّ () سِلْعَةً خَطِرَةً مِنْ مُكَلَّفٍ بِلاَ إِذْنِهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ بِلاَ إِذْنِ وَلِيِّهِ، فَمَاتَ، فَعَلَيْهِ القَوَدُ؛ لِتَعَدِّيهِ بِذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

وَمَنْ أَكْرَهَ مُكَلَّفًا عَلَىٰ قَتْلِ مُعَيَّنِ مُكَافِئِهِ فَقَتَلَهُ، فَالقَتْلُ إِنْ لَمْ يَعْفُ وَلِيَّهُ، أَوِ الدِّيَةُ إِنْ عَفَا عَلَيْهِمَا- أَيْ: عَلَىٰ القَاتِلِ وَمَنْ أَكْرَهَهُ-؛ لِأَنَّ القَاتِلَ قَصَدَ اسْتِبْقَاءَ نَفْسِهِ بِقَتْلِ غَيْرِهِ، وَالمُكْرَهُ تَسَبَّبَ إِلَىٰ القَتْلِ بِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ غَالِبًا.

وَقَوْلُ قَادِرٌ: اقْتُلْ نَفْسَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ، إِكْرَاهُ.

وَإِنْ أَمَرَ مُكَلَّفٌ بِالقَتْلِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ لِصِغَرِ أَوْ جُنُونٍ، فَالقِصَاصُ عَلَىٰ الآمِرِ؛ لِأَنَّ المَأْمُورَ آلَـةٌ لَهُ، لَا يُمْكِنُ إِيجَابُ القِصَـاصِ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ عَلَىٰ المُتَسَبِّب بهِ. عَلَىٰ المُتَسَبِّب بهِ.

⁽١) بَطَّ: قال الليث: بَطَّ الجُرِحَ بَطًّا، وبَحَّه بَجًّا: إذا شَقّه. تهذيب اللغة: (١٣/ ٢٠٩).



أَوْ أَمَرَ مُكَلَّفٌ بِالقَتْلِ مُكَلَّفًا يَجْهَلُ تَحْرِيمَ القَتْلِ، كَمَنَ نَشَاً بِغَيْرِ بِلَادِ الإِسْلَامِ وَلَوْ عَبْدًا لِلآمِرِ، فَالقِصَاصُ عَلَىٰ الآمِرِ لِمَا تَقَدَّمَ.

أَوْ أَمَرَ بِالقَتْلِ السَّلْطَانُ ظُلْمًا مَنْ لَا يَعْرِفُ ظُلْمَهُ فِي القَتْلِ، بِأَنْ لَمْ يَعْرِفُ المَأْمُورُ، فَالقَّوَدُ إِنْ لَمْ يَعْفُ المَأْمُورُ، فَالقَوَدُ إِنْ لَمْ يَعْفُ مُسْتَحِقُّ القَتْل، فَقَتَلَ المَأْمُورُ، فَالقَوَدُ إِنْ لَمْ يَعْفُ مُسْتَحِقُّهُ، أَوِ الدِّيَةُ عَلَىٰ الآمِرِ بِالقَتْلِ دُونَ المُبَاشِرِ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ؛ لِوُجُوبِ طَاعَةِ الإِمَامِ فِي غَيْرِ المَعْصِيةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الإِمَامَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِالحَقِّ.

وَإِنْ قَتَلَ المَأْمُورُ مِنَ السُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ المُكَلَّف حَالَ كَوْبَهِ عَالِمًا تَحْرِيمَ القَّلْ القَسْلِ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ بِالقَوَدِ أَوِ الدِّيَةِ لِمُبَاشَرَتِهِ القَتْلَ مَعَ عَدَمِ العُذْرِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا طَاعَةَ لِمَخْلُوقِ فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ»''.

أَمَّا الآمِرُ بِالقَتْلِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُـؤَدَّبُ بِمَا يَرَاهُ الإِمَامُ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ حَبْس.



⁽١) صحيح: رواه أحمـد (٤/ ٥٤٣)، والطبراني في الكبيـر (١٨٥/١٨)،والقضاعي في الشـهاب (٨٧٣)، والبزار (٥/ ٣٥٦)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِللَّهُ فِي صحيح الجامع (٧٥٢٠).



بَابُ شُرُوطِ القِصَاصِ فِي النَّفْسِ

شُرُوطُ القِصَاصِ فِي النَّفْسِ أَرْبَعَةٌ .

أَحَدُها: تَكْلِيفُ القَاتِلِ: لِأَنَّ القِصَاصَ عُقُوبَةٌ مُغَلَّظَةٌ، فَلَا تَجِبُ عَلَىٰ غَيْرِ المُكَلَّفِ، فَلَا قِصَاصَ عَلَىٰ صَغِيرٍ، وَمَجْنُونٍ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ يُعَذَّرُ فِيهِ، كَالنَّائِمِ، وَالمُغْمَىٰ عَلَيْهِ، وَنَحْوِهِمَا؛ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَغِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَشِيقَظَ»(۱).

بَلِ الكَفَّارَةُ فِي مَالِهِمَا، وَالدِّيَةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِمَا، كَالْقَاتِلِ خَطَّأً.

الثانِي: عِصْمَةُ المَقْتُولِ: بِأَنْ لَا يَكُونَ مُهْدَرَ الدَّمِ، فَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمٌ حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا، وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهِ إِنَّا عَنْدَ حَاكِمٍ؛ لَمْ يَضْمَنْهُ بِقِصَاصٍ وَلَا دِيَةٍ، وَلَوْ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي عَدَمِ العِصْمَةِ، كَأَنْ يَنْدَ حَاكِمٍ؛ لَمْ عَضَنَ مِثْلَهُ فِي عَدَمِ العِصْمَةِ، كَأَنْ يَقْتُلَ زَانٍ مُحْصَنًا مِحْصَنًا، أَوْ مُرْتَدًّا مُرْتَدًّا، أَوْ حَرْبِيُّ حَرْبِيًّا؛ لِو جُودِ الصِّفَةِ المُبيحةِ لِدَمِهِ، لَكِنْ يُعَزَّرُ فَاعِلُ ذَلِكَ لِافْتِيَاتِهِ عَلَىٰ الإِمَام.

الثَّالَث: المُكَافَأَةُ: بِأَنْ لَا يَفْضُلَ القَاتِلُ المَقْتُولَ حَالَ الجِنَايَةِ، بِالإِسْلَامِ، وَلَوْ عَبْدًا بِالكَافِرِ وَلَوْ حُرَّا؛ لِحَدِيثِ: وَالْحُرِيَّةِ أَوِ المِلْك، فَلَا يُقْتَلُ المُسْلِمُ وَلَوْ عَبْدًا بِالكَافِرِ وَلَوْ حُرَّا؛ لِحَدِيثِ: «المُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَىٰ بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



بِكَافِرٍ» (أ). وَفِي لَفْظٍ: «لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» (أ). وَلا يُقْتَلُ الحُرُّ وَلَوْ ذِمِّيًّا بِالعَبْدِ وَلَوْ مُسْلِمًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَكُرُ بِالْخُرِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبَدِ ﴾ [الثقة: ١٧٨].

فَإِنْ قَتَلَ ذِمِّيٌّ حُرٌّ عَبْدًا مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ، وَيُقْتَلُ بِنَقْضِهِ العَهْدَ.

وَلَا يُقْتَلُ المُكَاتِبُ بِعَبْدِهِ وَلَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، فَكَ يُقْتَلُ بِهِ كَغَيْرِهِ مِنْ عَبِيدِهِ.

وَيُقْتَلُ الحُرُّ المُسْلِمُ وَلَوْ ذَكَرًا بِالحُرِّ المُسْلِمِ وَلَوْ أُنْثَىٰ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا آنَ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [الثالة: ١٥].

وَقَوْلِهِ: ﴿ اللَّهُ مُا لَحُرُّ بِٱلْحُرِّ ﴾ [الثَّنَة : ١٧٨].

وَعَنْ عَمْرِو بُنِ حَزْمٍ تَعَظِّتُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَةُ عَكَنَهُ وَصَلَّمَ: «كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَةُ عَكَنَهُ وَصَلَّمَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ الْيَمَنِ أَنَّ الرَّجُلَ يُقُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكِ: فُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ؟ حَتَّى شُمِّي اللَّهُ ودِيُّ، فَأَوْمَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِهِ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّمَ فَرَضَ رَأْسَهُ بِحَجَرَيْنِ» (۱).

⁽۱) صحيح: رواه أبو داود (۲۷۵۱)، وابن ماجه (۲٦٥٩)، وأحمد (۱/ ۱۹۱)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْهُ في الإرواء (۲۰۸۸).

⁽٢) صحيح: رواه البخاري (١١١).

⁽٣) ضعيف: رواه النسائي (٤٨٥٣)، وضعفه العلامة الألباني كِتَلِيثُهُ في الإرواء (٢٢١٢).

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.



وَيُقْتَلُ الرَّقِيقُ المُسْلِمُ وَلَوْ ذَكَرًا بِالرَّقِيقِ المُسْلِمِ وَلَوْ أُنْثَىٰ، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ قِيمَتُهُمَا، كَمَا يُؤْخَذُ الجَمِيلُ بِالدَّمِيمِ، وَالشَّرِيفُ بِضِدِّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ ﴾ [النَّقَة : ١٧٨].

وَيُقْتَلُ بِمَنْ هُوَ أَعْلَىٰ مِنْهُ، فَيُقْتَلُ الكَافِرُ الحُرُّ بِالمُسْلِمِ الحُرِّ، وَيَقْتَلُ العَبْدُ بِالحُرِّ، وَالأُنْثَىٰ بِالذَّكَرِ.

وَالذِّمِّيُّ كَذَلِكَ، فَيُقْتَلُ الذِّمِّيُّ الرَّقِيقُ بِالذِّمِّيِّ الحُرِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُتِلَ بِمِثْلِهِ فَبِمَنْ هُوَ أَعْلَىٰ مِنْهُ أَوْلَىٰ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ المَقْتُولُ لَيْسَ بِوَلَدٍ لِلْقَاتِلِ وَإِنْ نَزَلَ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ وَلَدُ البَنِينَ أَوِ البَنَاتِ.

فَ لَا يُقْتَلُ الأَبُ وَإِنْ عَكَا، وَلَا الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ بِالوَلَدِ وَلَا وَلَـدِ الوَلَدِ وَإِنْ سَفلَ؛ لِحَدِيثِ: «لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ»(١).

وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ، فَعَنْ عُمَرَ تَعَالِيُّهُ: «أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ قَسَادَةَ المُدْلِجِيِّ دِيَةَ

وَيُقْتَلُ الوَلَدُ بِكُلِّ مِنَ الأَبَوَيْنِ؛ لِعُمُوم قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ كُلِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَنْلَيِّ ﴾ [النَّفَظ: ١٧٨]، خَصَّ مِنْهُ مَا تَقَدَّم، وَيَقِي مَا عَدَاهَ.

⁽١) صحيح: رواه الترمـذي (١٤٠٠)، وابـن ماجـه (٢٦٦٢)، وصححه العلامـة الألباني كَفْلَلُهُ في الإرواء (٢٢١٤).

⁽٢) صحيح: رواه مالك (٢/ ٨٦٧/٠)، وصححه العلامة الألباني كِيَّاللهُ في الإرواء (٢٢١٥).



وَيُورَّثُ القصاصُ عَلَىٰ قَدْرِ العِيرَاثِ حَتَّىٰ الزَّوْجَيْنِ وَذِي الرَّحِمِ؛ لِأَنَّ القَوَدَ حَقُّ ثَبَتَ لِلْوَارِثِ عَلَىٰ سَبِيلِ الإِرْثِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ نَفْسِ المَقْتُولِ، كَالدِّيَة.

فَمَتَىٰ وَرِثَ القَاتِلُ أَوْ وَلَدُهُ - أَيْ بِوُجُودِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَقْتُولِ - ، شَيْتًا مِنَ القِصَاصِ فَلَا قِصَاصَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعَّضُ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُوبُهُ لِلْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ ، وَلَا لِوَلَدِهِ عَلَيْهِ .

فَلَوْ قَتَلَ زَوْجَتَهُ فَوَرِثَهَا وَلَدُهَا مِنْهُ، سَقَطَ القِصَاصُ. أَوْ قَتَلَ أَخَاهَا فَوَرِثَتُهُ، ثُمَّ مَاتَتْ، فَوَرِثَهَا القَاتِلُ بِالزَّوْجِيَّةِ، أَوْ وَرِثَهَا وَلَدُهُ، سَقَطَ القِصَاصُ لِلْذَلِكَ.

وَمَنْ قَتَلَ شَـخْصًا فِي دَارِهِ، وَادَّعَىٰ أَنَّـهُ دَخَلَ لِقَتْٰلِهِ أَوْ أَخْذِ مَالِهِ، أَوْ وَجَدَهُ يَفْجُرُ بِأَهْلِهِ، فَأَنْكَرَ الوَلِيُّ، فَعَلَيْهِ القَوَدُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ.

فَإِنِ اعْتَرَفَ الوَلِيُّ بِذَلِكَ فَلَا قِصَاصَ وَلَا دِيَةَ ؛ لِاعْتِرَافِ الوَلِيِّ بِمَا يُهْدِرُ السَّمَ، وَلِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ سَجَالِيُّهُ: ﴿أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا يَتَغَذَّىٰ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَعْدُو وَفِي يَدِهِ سَيْفٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ، وَوَرَاءَهُ قَوْمٌ يَعْدُونَ خَلْفَهُ، فَجَاءَ حَتَّىٰ جَلَسَ مَعَ عُمَرَ، فَجَاءَ الآخَرُونَ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا تَقُولُ الْمَؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا تَقُولُ الْمَؤْمِنِينَ إِنَّى ضَرَبْتُ فَخِذَي المَوْمِنِينَ إِنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ فَقَدْ قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَقُولُونَ ؟ قَالُوا: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إِنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ فَقَدْ قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَقُولُونَ ؟ قَالُوا: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إِنَّهُ ضَرَبَ بِالسَّيْفِ فَوَقَعَ فِي وَسَطِ الرَّجُلِ وَفَخِذَي المَرْأَةِ، فَأَخَذَ عُمَرُ سَيْفَهُ فَهَزَّهُ، فَعَدُ إِلَى المَدْأَةِ، فَأَخَذَ عُمَرُ سَيْفَهُ فَهَزَّهُ،

⁽١) رواه سعيد في: «سننه» عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم عن عمرمرسلاً.



بَابُ اسْتِيفَاءِ القِصَاصِ

وَهُوَ فِعْلُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ أَوْ فِعْلُ وَلِيِّهِ بِجَانٍ مِثْلَ فِعْلِهِ أَوْ شَبَهَهُ.

يُشْتَرَطُ لِاسْتِيفَاءِ القِصَاصِ ثَلَاثَةُ شُـرُوطٍ:١- تَكْلِيفُ المُسْتَحِقِّ- أَيْ: كَوْنُهُ بَالِغًا عَاقِلًا؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلاسْتِيفَاءِ، وَلَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ.

فَإِنْ كَانَ المُسْتَحِقُّ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا حُبِسَ الجَانِي إِلَىٰ تَكْلِيفِهِ.

فَإِنِ احْتَاجَ إِلَىٰ نَفَقَةٍ فَلِوَلِيِّ المَجْنُونِ فَقَطْ العَفْوُ إِلَىٰ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الجُنُونَ لَا حَدَّ لَهُ يَنْتَهِي إِلَيْهِ عَادَةً، بِخِلَافِ الصَّغِيرِ.

اتِّفَاقُ المُسْتَحِقِّينَ عَلَىٰ اسْتِيفَائِهِ، فَلَا يَنْفَرِدُ بِهِ بَعْضُهُ مُ الْأَنَّهُ يَكُونُ
 مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّ غَيْرِهِ بِغَيْرٍ إِذْنِهِ، وَلَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ.

وَيُنْتَظُرُ قُدُومُ غَائِبٍ، وَتَكْلِيفُ غَيْرِ المُكَلَّفِ؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِي القِصَاصِ. وَمَنْ مَاتَ مِنَ المُسْتَحِقِّينَ فَوَارِثُهُ كَهُوَ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ؛ لِأَنَّهُ حَقَّ لِلْمَيِّتِ، فَانْتَقَلَ إِلَىٰ وَارِثِهِ كَسَائِرِ حُقُوقِهِ.

وَمَتَىٰ انْفَرَدَ بِهِ مَنْ مُنِعَ مِنَ الانْفِرَادِ بِهِ عُزِّرَ فَقَطْ، وَلا قِصَاصَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكٌ فِي الاسْتِحْقَاقِ، وَعَلَيْهِ لِشُرَكَائِهِ حَقُّهُمْ مِنَ الدِّيَةِ ؛ لِإِتْلَافِهِ مَا كَانَ مُسْتَحَقَّا لِشَرِيكِهِ. وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ، وَلَوْ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً سَقَطَ القِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعَّضُ، وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ الوَرَثَةِ، فَيَدْخُلُ فِي



قَوْلِهِ صَكَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيرَتَيْنِ» () وَهَذَا عَامٌ فِي جَمِيعِ أَهْلِهِ ، وَالزَّوْجَةُ مِنْ أَهْلِهِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ صَكَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي وَالزَّوْجَةُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَىٰ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَىٰ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَكُرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَىٰ أَهْلِي إِلَّا مَعِي - يُرِيدُ عَائِشَةَ - وَقَالَ لَهُ أَسَامَةُ: أَهْلُكَ ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا » () .

وَعَنْ زَيْد بْنِ وَهْبٍ: «أَنَّ عُمَرَا أُتِيَ بِرَجُلٍ قَتَلَ قَتِيلًا، فَجَاءَ وَرَقَةُ المَقْتُولِ لِيَقْتُلُوهُ، فَقَالَتِ امْرَأَةُ المَقْتُولِ - وَهِيَ: أُخْتُ القَاتِل -: قَدْ عَفَوْتُ عَنْ حَقِّي. لِيَقْتُلُوهُ، فَقَالَ عُمَرُ: اللهُ أَكْبَرُ، عَتَقَ القَتِيلُ ((*). وَرَوَىٰ قِتَادَةُ: «أَنَّ عُمَرَ ت رُفِعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا، فَجَاءَ أَوْلادُ المَقْتُولِ، وَقَدْ عَفَا بَعْضُهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ لِابْنِ مَسْعُودٍ: مَا تَقُولُ؟ وَلَادُ إِنَّهُ قَدْ أُحْرِزَ مِنَ القَتْلِ، فَضَرَبَ عَلَىٰ كَتِفِهِ، وَقَالَ: كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا ((*). قَضَرَبَ عَلَىٰ كَتِفِهِ، وَقَالَ: كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا ((*).

وَكَذَا لَوْ أَقَرَّ بِعَفْوِ شَرِيكِهِ سَقَطَ القِصَاصُ، وَكَذَا لَوْ شَهِدَ بِعَفْوِ شَرِيكِهِ؛ لِإِقْرَارِهِ بِسُقُوطِ نَصِيبِهِ.

وَلِمَنْ لَمْ يَعْفُ مِنَ الوَرَثَةِ حَقُّهُ مِنَ الدِّيةِ عَلَىٰ جَانٍ، سَوَاءٌ عَفَا شَرِيكُهُ

⁽١) صحيح: رواه الترمـذي (١٤٦٠)، وأحمـد (٦/ ٣٨٥)، وصححـه العلامـة الألبـاني رَجَّأَلْلَهُ في الإرواء (٢٢٢٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٤٤٥).

⁽٣) قال العلامة الألباني رَخِيلَهُ في الإرواء (٢٢٢٢): صحيح.

⁽٤) ضعيف: رواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٤٥/ ٢)، وضعف العلامة الألباني كَفْلَلْلهُ في الإرواء (٢٢٤).



مَجَّانًا أَوْ إِلَىٰ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ عَمَّا فَاتَهُ مِنَ القِصَاصِ. وَعَنْ زَيْد بْنِ وَهْبِ: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ عَلَىٰ امْرَأَتِهِ، فَوَجَدَ عِنْدَهَا رَجُلًا فَقَتَلَهَا، فَاسْتَعْدَىٰ عَلَيْهِ إِخْوَتُهَا عُمَرَ ا، فَقَالَ بَعْضُ إِخْوَتِهَا: قَدْ تَصَدَّقْتُ. فَقَضَىٰ لِسَائِرِهِمْ بِالدِّيَةِ» (١٠).

الثَّالِثُ: أَنْ يُؤْمَنَ فِي اسْتِيفَائِهِ تَعَدِّيهِ إِلَىٰ الغَيْرِ - أَيْ: غَيْر الجَانِي -؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا يُسُـرِفَ فِي الْفَتْلَ ﴾ [اللَّمَا : ٣٣].

فَلَوْ لَـزِمَ القِصَـاصُ حَامِلًا أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ وُجُوبِهِ لَمْ تُقْتَلْ حَتَّىٰ تَضَعَ حَمْلَهَا، وَتَسْقِيَهُ اللِّبَأَ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ يَضُرُّ الوَلَدَ، وَفِي الغَالِبِ لَا يَعِيشُ إِلَّا بِهِ.

وَلِقَوْلِهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْغَامِدِيَّةِ: «... ارْجَعِي حَتَّىٰ تَضَعِي مَا فِي بَطْنكِ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: ارْجِعِي حَتَّىٰ تُرْضِعِيهِ»('').

ثُمَّ إِنْ وُجِدَ مَنْ يُرْضِعُهُ قُتِلَتْ لِقِيَامِهِ مَقَامَهَا فِي إِرْضَاعِهِ وَتَرْبِيَته فَلَا عُذْرَ. وَإِلَّا فَلَا حَتَّىٰ تَرْضِعَهُ حَوْلَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ حِفْظُهُ، وَهُوَ حَمْلٌ، فَحَفِظَهُ وَهُوَ مَوْلُودٌ أَوْلَىٰ.



⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٨/ ٥٩)، وصححه العلامة الألباني كِثَلِيَّهُ في الإرواء (٢٢٢٤).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٦٩٥).



فَصْلٌ فِي اسْتِيفَاءِ القِصَاصِ

يَحْرُمُ اسْتِيفَاءُ القِصَاصِ بِلا حَضْرَةِ سُلْطَانٍ أَوْ نَائِيهِ؛ لِافْتِقَارِهِ إِلَىٰ اجْتِهَادِهِ، وَلَا يُؤْمَنُ فِيهِ الحَيْفُ مَعَ قَصْدِ التَّشَفِّي، وَيُعَزَّرُ مُخَالِفٌ لِافْتِثَاتِهِ بِفِعْلِ مَا مُنِعَ مِنْهُ. وَإِنِ اسْتَوْفَاهُ غَيْرُ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبه وَقَعَ المَوْقِعَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَىٰ حَقَّهُ.

وَعَـنْ أَبِـي هُرَيْرَةَ تَعَلِّئُتُهُ مَرْفُوحًا: «مَـنِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْـرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَؤُوا عَيْنَهُ» (١).

ولا يُسْتَوْفَىٰ القِصَاصُ فِي النَّفْسِ إِلَّا بِضَرْبِ العُنُقِ بِسَيْفٍ، وَلَوْ كَانَ الجَانِي قَتَلَهُ بِغَيْرِهِ؛ لِثَلَّا يَحِيفَ فِي الاسْتِيفَاءِ، لِحَدِيثِ: «لا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ»(١).

وَلَا يُسْتَوْفَيٰ مِنْ طَرَفٍ إِلَّا بِسِكِّينِ وَنَحْوِهَا؛ لِئَلَّا يَحِيفَ.

وَإِنْ بَطَشَ وَلِيُّ المَقْتُولِ بِالجَانِي، فَظَنَّ أَنَّهُ قَتَلَهُ، فَلَمْ يَكُنْ، وَدَاوَاهُ أَهْلُهُ حَتَّىٰ بَرِئَ، فَإِنْ شَاءَ الوَلِيُّ دَفَعَ دِيَةَ فِعْلِهِ وَقَتَلَهُ، وَإِلَّا تَرَكَهُ.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٨٨٨)، ومسلم (٢١٥٨).

⁽٢) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٦٦٨)، قال البوصيري (٣/ ١٢٩): هذا إسناد ضعيف، والبزار (٩/ ١٨٥)، وضعفه العلامة الألباني صَلَيْلُهُ في الإرواء (٢٢٩).



بَابُ شُرُوطِ القِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

مَنْ أُخِذَ بِغَيْرِهِ فِي النَّفْسِ أُخِذَ بِهِ فِيمَا دُونَهَا كَالطَّرِفِ وَالجِرَاحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْرَ لَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالنَّفِ وَالْأَنْفَ بِالنَّفِ وَالْأَنْفَ وَالْأَنْفَ وَالْآنَفَ وَالْآنَفَ وَالْآنَفَ وَالْآنَفِ وَالْآنِقِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [اللَّائَة : ١٥] الآيَة.

وَلِحَدِيثِ أَنْسِ بْنِ النَّضْرِ تَعَطَّتُهُ وَفِيهِ: «كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ» (١٠٠.

وَمَنْ لَا يُؤْخَذُ بِغَيْرِهِ فِي النَّفْسِ كَالمُسْلِمِ بِالكَافِرِ، وَالحُرِّ بِالعَبْدِ، وَالأَبِ بِوَلَدِهِ، فَلَا يُؤْخَذُ بِهِ فِيمَا دُونهَا؛ لِعَدَمِ المُكَافَأَةِ.

وَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةُ: أَحَدُهَا: العَمْدُ العُدُوان: فَلَا قِصَاصَ فِي غَيْرِهِ؛ فَلَا قِصَاصَ فِي النَّفْسِ وَهِي قِصَاصَ فِي النَّفْسِ وَهِي قِصَاصَ فِي النَّفْسِ وَهِي الطَّصْلُ، فَفِيمَا دُونَهَا أَوْلَىٰ، وَلَا فِي شِبْهِ العَمْدِ. الثَّانِي: إِمْكَانُ الاسْتِيفَاء بِلَا كَيْفٍ: بِأَنْ يَكُونَ القَطْعُ مِنْ مِفْصَلٍ، أَوْ يَنْتَهِي إِلَىٰ حَدِّ كَمَارِنِ الأَنْفِ، وَهُوَ: مَا لَانَ مِنْهُ دُونَ قَصَبَتِهِ.

فَلَا قِصَاصَ فِي جَائِفَةٍ، وَلَا فِي قَطْعِ قَصَبَةِ الأَنْفِ، أَوْ قِطْع بَعْضِ سَاعِدٍ، أَوْ بَعْضِ سَاعِدٍ، أَوْ بَعْضِ وَركٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الاسْتِيفَاءُ مِنْهَا بِلَا حَيْفٍ، بَلْ رُبَّمَا أَخَذَ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ، أَوْ سَرَىٰ إِلَىٰ عُضْوِ آخَرَ، أَوْ إِلَىٰ النَّفْس، فَيُمْنَعُ مِنْهُ.

⁽١) رواه البخاري (٢٧٠٣).



لِمَا رَوَى نِمْرَانُ بْنُ جَارِيَةَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا عَلَىٰ سَاعِدِهِ إِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا مِنْ غَيْرِ مِفْصَلٍ، فَاسْتَعْدَىٰ عَلَيْهِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالدِّيةِ، فَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ القِصَاصَ، قَالَ: خُذْ الدِّيَةَ بَارَكَ النَّهُ لَكَ فِيهَا. وَلَمْ يَقْضِ لَهُ بِالقِصَاصِ» (٧٠).

فَإِنْ خَالَفَ فَاقتصَّ بِقَدْرِ حَقِّهِ، وَلَمْ يَسْرِ، وَقَعَ المَوْقِعَ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؟ لِأَنَّهُ حَقُّهُ، وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ لِتَوَهُّمِ الزِّيَادَةِ. النَّالِثُ: المُسَاوَاةُ فِي الاسْمِ: كَالعَيْنِ بِالعَيْنِ، وَالأَنْفِ بِالأَنْفِ، وَالأَذْنِ بِالأَذْنِ، وَالسِّنِّ بِالسِّنِّ، لِلآيَةِ.

فَلَا تُقْطَعُ اليَدُ بِالرِّجْلِ وَعَكْسُهُ؛ لِأَنَّ القِصَاصَ يَقْتَضِي المُسَاوَاةَ، وَالاَخْتِلَافُ فِي المَعْنَىٰ.

وَالمُسَاوَاةُ فِي المَوْضِعِ، فَلا تُقطَّعُ اليَمِينُ بِالشِّمَالِ وَعَكْسُهُ؛ لِعَدَمِ المُمَاثَلَةِ، وَلِأَنَّهَا جَوَارِحٌ مُخْتَلِفَةُ المَنَافِعِ وَالأَمَاكِنِ، فَلَمْ يُؤْخَذْ بِعْضُهَا بِعُضُهَا بِعُضْهَا الرَّابِعُ: مُرَاعَاةُ الصِّحَةِ وَالكَمَالَ: فَلَا يُؤْخَذُ كَامِلَةُ الأَصَابِعِ وَالأَظَافِرِ بِنَاقِصَتِهَا، رَضِيَ الجَانِي بِنَالِكَ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ.

وَلَا عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ- وَهِيَ: الَّتِي بَيَاضُهَا وَسَـوَادُهَا صَافِيَان غَيْر أَنَّ صَاحِبَهَا لَا يُبْصِرُ بِهَا -؛ لِنَقْصِ مَنْفَعَتِهَا فَلَا تُؤْخَذُ بِهَا كَامِلَةُ المَنْفَعَةِ.

وَلَا لِسَانٌ نَاطِقٌ بِأَخْرَسَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّهِ.

وَلَا صَحِيحٌ بِأَشَلَّ مِنْ يَدٍ وَرِجْلٍ وَأُصْبُعِ، وَالشَّلَلُ: فَسَادُ العُضْوِ وَذَهَابُ

⁽١) ضعيف: رواه ابن ماجه (٦٣٦)، وضعفه العلامة الألباني كَثَلَتُهُ في الإرواء (٢٦٣٥).



حَرَكَتِهِ، فَإِذَا شُلَّ ذَهَبَتْ مَنْفَعَتُهُ، فَلَا يُؤْخَذُ بِهِ الصَّحِيحُ لِزِيَادَتِهِ عَلَيْهِ، كَعَيْنِ البَصِيرِ بِعَيْنِ الأَعْمَىٰ.

وَلا ذَكُرُ فَحْلٍ بِذَكرِ خَصِيٍّ أَوْ عِنِّينٍ؛ لِعَدَمِ المُمَاثلةِ.

وَيُوْخَذُ مَارِنٌ صَحِيحٌ بِمَارِنٍ أَشَـلً - وَهُوَ: الَّذِي لَا يَجِدُ رَائِحَةَ شَـيْءٍ-؛ لِأَنَّهُ لِعِلَّةٍ فِي الدِّمَاغ، وَالأَنْفُ صَحِيحٌ.

وَأُذُنٌ صَحِيحَةٌ بِأُذُنٍ شَلَاءٍ، أَيْ: أَذُنُ السَّمِيعِ بِأُذُنِ الأَصَمِّ وَعَكْسُهُ؛ لِأَنَّ الصَّمَمَ لِعِلَّةٍ فِي الدِّمَاغِ.





فَصْلٌ فِي القِصَاصِ فِي الجُرُوحِ

وَيُشْتَرَطُ لِجَوَازِ القِصَاصِ فِي الجُرُوحِ زِيَادَةً عَلَى مَا سَبَقَ ،

انْتِهَا وُهَا إِلَىٰ عَظْمٍ، كَجُرْحِ العَضُدِ وَالسَّاعِدِ وَالفَخِذِ وَالسَّاقِ وَالقَدَمِ، وَكَالمُوضِحَةِ () فِي رَأْسٍ أَوْ وَجْهٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصُ ﴾ وَكَالمُوضِحَةِ () وَلِي مُكَانِ الاسْتِيفَاءِ بِلاَ حَيْفٍ وَلا زِيَادَةٍ؛ لِانْتِهَائِهِ إِلَىٰ عَظْمٍ، فَأَشْبَهَ المُوضِحَةَ المُتَّفَق عَلَىٰ جَوَازِ القِصَاصِ فِيهَا.

وَالْهَاشِمَة: وَهِيَ الَّتِي تَهْشِمُ الْعَظْمَ: تَفْتُهُ وَتَكْسِرُهُ.

وَالمُنَقِّلَة: وَهِيَ الَّتِي تَنْقِلُ العَظْمَ مِنْ مَكَانٍ إِلَىٰ غَيْرِهِ.

وَالمَاْمُومَة: وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَىٰ أُمِّ الدِّمَاغِ، وَهِيَ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ تُحِيطُ بِهِ، ثُمَّ الدَّامِغَة وَهِيَ الَّتِي تَنْتَهِي إِلَىٰ الدِّمَاغِ.

لا يَجِبُ فِيهَا قِصَاصٌ؛ لِأَنَّ المُمَاثَلَةَ غَيْرُ مُمْكِنَةٍ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ عَنْهَا مُوضِحَةً؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ حَقِّهِ فِي مَحِلِّ جِنَايَتِهِ، وَيَأْخُذُ مَا بَيْنَ دِيَتِهَا وَدِيَةِ تِلْكَ مُوضِحَةً؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ حَقِّهِ فِي مَحِلِّ جِنَايَتِهِ، وَيَأْخُذُ مَا بَيْنَ دِيَتِهَا وَدِيَةٍ تِلْكَ الشَّجَةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ ؛ لِتَعَذُّرِ القِصَاصِ فِيهَا، فَيَنْتَقِلُ إِلَىٰ البَدَلِ، كَمَا لَوْ تَعَذَّرَ فِي جَمِيعِها.

فَيَأْخُذُ فِي هَاشِمَةٍ: خَمْسًا مِنَ الإِبِلِ، وَفِي مُنَقِّلَةٍ: عَشْرًا، وَفِي مَأْمُومَةٍ: ثَمَّانِيَةً وَعِشْرِينَ بَعِيرًا وَثُلُثُ بَعِيرٍ. وَسِرَايَةُ القِصَاصِ هَدَرٌ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ، فَلَوْ

(١) الموضحة: هي التي تنتهي إلىٰ العظم فتبدي وضحه أي بياضه.



قَطَعَ اليَدَ قِصَاصًا، فَسَـرَىٰ إِلَىٰ النَّفْسِ، فَلَا شَـيْءَعَلَىٰ القَاطِعِ، لَكِنْ لَوِ اقْتَصَّ قَهْرًا مَعَ حَرِّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ بِالَّةٍ كَالَّةٍ أَوْ مَسْمُومَةٍ وَنَحْوِهِ - لَزِمَهُ بَقِيَّةُ الدِّيةِ.

وَسِرَايَةُ الجِنَايَةِ مَضْمُونَةٌ بِقَوَدٍ وَدِيَةٍ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونهَا؛ لِحُصُولِ التَّلَفِ بِفِعْلِ الجَانِي، أَشْبَة مَا لَوْ بَاشَرَهُ.

وَإِنِ اقْتَصَّ بَعْدَ الانْدِمَالِ، ثُمَّ انْتَقَضَ جُرْح الحِنَايَةِ فَسَرَى إِلَىٰ النَّفْسِ، وَجَبَ القِصَاصِ. مَا لَمْ يَقْتَصَّ رَبُّهَا قَبْلَ وَجَبَ القِصَاصِ. مَا لَمْ يَقْتَصَّ رَبُّهَا قَبْلَ بُرْيِهِ فَهَدَرٌ أَيْضًا؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَجُلًا طُعِنَ بِعَدْنٍ فِي رُكُبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ، فَقَالَ: أَقِدْنِي، قَالَ: حَتَّىٰ تَبْرُأَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَقِدْنِي، قَالَ: حَتَّىٰ تَبْرُأَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! عَرِجْتُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! عَرِجْتُ، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَقَادَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! عَرِجْتُ، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللهُ، وَبَعَلَلَ عَرَجُكَ. ثُمَّ نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَىٰ اللهِ عَرَجْكَ، ثُمَّ نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ يَرُوا صَاحِبُهُ اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ يَاللَّهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ عَلَىٰ وَسُلَمَ أَنْ يُقْتَصَى مِنْ جُرْح حَتَّىٰ يَبُرَأَ صَاحِبُهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ وَسُلَمَ أَنْ يُقْتَصَى مِنْ جُرْح حَتَّىٰ يَبُوا صَاحِبُهُ اللهُ اللهِ اللهِ عَلَىٰ وَسَلَمَ أَنْ يُقْتَصَى مِنْ جُرْح حَتَّىٰ يَبُوا صَاحِبُهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهُ اللهِ اللهَاهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنْ يُقْتَصَى مِنْ جُرْح حَتَّىٰ يَبُوا صَاحِبُهُ اللهَاهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وَلِأَنَّهُ بِاقْتِصَاصِهِ قَبْلَ الانْدِمَالِ اسْتَعْجَلَ مَا لَيْسَ لَهُ اسْتِعْجَالُهُ فَبَطَلَ حَقُّهُ، كَقَاتِل مُوَرِّثِهِ.



⁽١) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٢١٧)، وصححه العلامة الألباني رَحَيَّكُمْ في الإرواء (٣٢٣).



الدِّيَاتِ جَمْعُ دِيَةٍ، وَهِيَ المَالُ المُؤَدَّىٰ إِلَىٰ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيَّهِ بِسَبَبِ جِنَايَةٍ، يُقَالُ: وَدَيْتُ القَتِيلَ: إِذَا أَعْطَيْت دِيَتَهُ.

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ وُجُوبِ الدِّيَةِ فِي الجُمْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَمَةٌ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ أَسُلَمَةً اللَّهَ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا

وَحَدِيثِ النَّسَائِيِّ وَمَالِكٍ فِي المُوَطَّا: «أَنَّهُ صَاَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمْ كَتَبَ لِعَمْرِو بْنِ حَـزْمٍ كِتَابًا إِلَىٰ أَهْلِ اليَمَنِ فِيهِ: الفَرَائِضُ، وَالسُّنَنُ، وَالدِّيَاتُ، وَقَالَ فِيهِ: وَفِي النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ»(١٠).

⁽١) قـال العلامـة الألباني تَخْلَلُهُ في الإرواء (٢٣٣٨) : صحيح وهو مرسـل صحيح الإسـناد وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وتقدم.



وَإِنْ كَانَ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ خَطَإِ أَوْ مَا جَرَىٰ مَجْرَاهُ فَعَلَىٰ العَاقِلَةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَعِيظَيُهُ: «اقْتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ بِدِيَةِ المَرُأَةِ عَلَىٰ عِاقِلَتِهَا» (٠٠).

وَمَنْ حَفَر بِثُرًا قَصِيرَةً تَعَدِّيًا، فَعَمَّقَهَا آخَرُ، فَضَمَانُ تَالِفٍ بِسُقُوطِهِ فِيهَا بِينَهْمُا؛ لِحُصُولِ السَّبَبِ مِنْهُمَا.

وَإِنْ وَضَعَ ثَالِثٌ سِكِّينًا، فَوَقَعَ فِيهَا شَخْصٌ عَلَىٰ السِّكِّينِ فَمَاتَ، فَعَلَىٰ عَوَاقِل الثَّلاثَةِ الدِّيَةُ أَثْلاثًا؛ لِأَنَّهُمْ تَسَبَّبُوا فِي قَتْلِهِ.

وَإِنْ وَضَعَ وَاحِدٌ حَجَرًا تَعَدِّيًا، فَعَثَرَ فِيهِ إِنْسَانٌ، فَوَقَعَ فِي البِثْرِ، فَالضَّمَانُ عَلَىٰ وَاضِعِ الحَجَرِ، كَالدَّافِعِ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ، وَلِأَنَّ الحَافِرَ لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ القَتْلَ المُعَيَّنَ عَادَةً.

وَإِنْ تَجَاذَبَ حُرَّانِ مُكَلَّفَانِ حَبْلا، فَانْقَطَعَ، فَسَقَطَا مَيِّتَيْنِ، فَعَلَىٰ عَاقِلَةِ كُلِّ دِيَةُ الآخَرِ؛ لِتَسَبُّبِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي قَتْلِ الآخرِ.

وَإِنِ اصْطَدَمَا فَكَذَلِكَ؛ لِمَوْتِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ صَدْمَةِ صَاحِبِهِ، وَهِيَ خَطَأٌ.

وَإِنِ اصْطَدَمَتْ امْرَ أَتَانِ حَامِلَتَانِ، فَحُكْمُهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا مَا ذَكَرْنَا، وَعَلَىٰ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُ ضَمَانِ جَنِينِهَا، وَنِصْفُ ضَمَانِ جَنِينِ الأُخْرَىٰ؛ كُلِّ وَاحِدَةٌ لِقَتْلِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي قَتْلِهِ، وَعَلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا عِتْقُ ثَلَاثِ رِقَابٍ: وَاحِدَةٌ لِقَتْلِ صَاحِبَتِهَا، وَاثْتَتَانِ لِمُشَارَكَتِهَا فِي الجَنِينَيْنِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَمَـنْ أَرْكَبَ صَغِيرَيْنِ دَابَـةً، وَلا وِلاَيَةَ لَهُ عَلَىٰ وَاحِـدٍ مِنْهُمَا، فَاصْطَدَمَا، فَمَاتَا، فَدِيتُهُمَا مِنْ مَالِهِ لِتَلْفِهِمَا بِسَبَبِ جِنَايَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِذَلِكَ.

وَإِنْ رَكَبَا بِأَنْفُسِهِمَا، أَوْ أَرْكَبَهُمَا وَلِيُّ لِمَصْلَحَةٍ، فَاصْطَدَمَا، فَهُمَا كَالِبَالِغَيْنِ المُخْطِئَيْنِ، عَلَىٰ عَاقِلَةِ كُلِّ مِنْهُمَا دِيَةُ الآخَرِ، وَعَلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا مَا تَلِفَ مِنْ مَالِ الآخَرِ.

وَمَنْ أَرْسَلَ صَغِيرًا لا وِلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ لِحَاجَةٍ، فَأَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا، فَالضَّمَانُ عَلَىٰ مُرْسِلِهِ؛ لِأَنَّهُ خَطَأٌ مِنْهُ.

وَمَنْ أَلْقَىٰ حَجَرًا أَوْ عِدْلا مَمْلُوءًا بِسَفِينَةٍ فَغَرِقَتْ ضَمِنَ جَمِيعَ مَا فِيهَا؛ لِحُصُولِ التَّلْفِ بِسَبَبِ فِعْلِهِ، كَمَا لَوْ حَرَقَهَا.

وَمَنِ اضْطُرٌ إِلَىٰ طَعَامِ غَيْرِ مُضْطَرٌ أَوْ شَرَابِهِ وَطَلَبَهُ، فَمَنَعَهُ حَتَّىٰ مَاتَ المُضْطَّرُ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِمَنْعِهِ طَعَامًا يَجِبُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ وَتَبْقَىٰ حَيَاتُهُ بِهِ، فَنُسِبَ هَلَاكُهُ إِلَيْهِ وَتَبْقَىٰ حَيَاتُهُ بِهِ، فَنُسِبَ هَلَاكُهُ إِلَيْهِ.

أَوْ أَخَذَ طَعَامَ غَيْرِهِ أَوْ شَرَابِهِ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ دَفْعِهِ، فَتَلِف، ضَمِنَهُ.

أَوْ أَخَذَ دَابَّتَهُ أَوْ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِـهِ مِنْ سَبُعٍ وَنَحْوِهِ كَنَمِرٍ وَحَيَّةٍ فَأَهْلَكَهُ ذَلِكَ الصَّائِلُ عَلَيْهِ، ضمنهُ الآخِذُ؛ لِتَسَبَّبِهِ فِي هَلَاكِهِ.

وَالدِّيَةُ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ هَذَا الفِعْلَ الَّذِي يَقْتُلُ مِثْلُهُ غَالِبًا.

وَإِنْ مَاتَتْ حَامِلٌ أَوْ حَمْلُهَا مِنْ رِيحِ طَعَامٍ، ضَمِنَ رَبُّهُ إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ



عَادَتِهَا- أَيْ: أَنَّ الحَامِل تَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ-، وَأَنَّهَا هُنَاكَ؛ لِتَسَبُّبِهِ فِيهِ. وَإِذَا تَجَارَحَ رَجُلَانِ، وَزَعَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَهُ جَرَحَ الآخَر دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا تَجَارَحَ رَجُلَانِ، وَزَعَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمَانُ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الجُرْحَ قَدْ وُجِد، وَمَا يَتُنَة، وَجَبَ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمَانُ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الجُرْحَ قَدْ وُجِد، وَمَا يَدَّعِيهِ مِنَ القَصْدِ لَمْ يَثْبُتْ، فَوَجَبَ الضَّمَانُ، وَالقَوْلُ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ يَمِينِهِ فِي نَفْيِ القِصَاصِ؛ لِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ يُحْتَمَلُ، فَيدْرَأُ عَنْهُ القِصَاصُ؛ لِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ يُحْتَمَلُ، فَيدُرَأُ عَنْهُ القِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ يَنْذَرِئُ بِالشَّبُهَاتِ.





فَصْلٌ فِي ضَمَانِ التَّعَدِّي

إِنْ تَلِفَ وَاقِعٌ عَلَىٰ نَاثِمٍ غَيْرِ مُتَعَدِّ بِنَوْمِهِ فَهَدَرٌ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ لَمْ يَجْنِ، وَلَمْ يَتَعَدَّ. وَإِنْ تَلِفَ النَّائِمُ فَغَيْرُ هَدَرٍ، فَمَعَ قَصْدِ شِبْهُ عَمْدٍ، وَبِدُونِهِ خَطَأٌ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا الكَفَّارَةُ فِي مَالِ جَانٍ، وَالدِّيَةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ؛ لِحُصُولِ التَّلَفِ مِنْهُ.

وَإِنْ سَـلَّمَ بَالِغٌ عَاقِلٌ نَفْسَـهُ، أَوْ وَلَدَهُ إِلَىٰ سَـابِحٍ حَاذِقِ لِيُعَلِّمَهُ فَغَرِقَ، لَمْ يَضْمَنْهُ المُعَلِّمُ حَيْثُ لَمْ يُفَرِّطَ؛ لِفِعْلِهِ مَا أُذِنَ فِيهِ.

وَمَنْ أَمَرَ مُكَلَّفًا أَنْ يَنْزِلَ بِئُرًا، أَوْ يَصْعَدَ شَجَرَةً فَفَعَلَ، فَهَلَكَ بِهِ- أَيْ بِنُزُولِهِ أَوْ صُعُودِهِ- لَمْ يَضْمَنْهُ الآمِرُ وَلَوْ كَانَ الآمِرُ السُّلْطَانُ لِعَدَمِ إِخْرَاهِهِ لَهُ، وَكَمَا لَوِ اسْتَأْجَرَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُهُ لِذَلِكَ وَهَلَكَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْنِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَعَدَّ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَذِنَ لَهُ وَلَمْ يَأْمُرُهُ.

وَإِنْ أَمَرَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي إِتْلَافِهِ.

وَإِنْ تَلِفَ أَجِيرٌ لِحَفْرِ بِئْرٍ أَوْ بِنَاءِ حَائِطٍ بِهَدْمٍ وَنَحْوِهِ لَـمْ يَضْمَنْهُ، أَقْبَضَهُ أَجْرَهُ أَوْ لَا.

وَإِنْ أَمْكَنَهُ إِنْجَاءُ نَفْسٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّـهُ لَمْ يُهْلِكُهُ، وَلَمْ يَتَسَبَّبْ فِي هَلَاكِهِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ.

وَإِنْ أَذَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ فِي نُشُوزٍ، أَوْ أَذَّبَ مُعَلِّمٌ صَبِيَّهُ، أَوْ أَدَّبَ سُلْطَانٌ رَعِيَتُهُ وَلَمْ يُسْرِفْ- أَيْ: يَزِدْ عَلَىٰ الضَّرْبِ المُعْتَاد فِيهِ، لَا فِي العَدَدِ



وَلَا فِي الشِّدَّةِ - لَمْ يَضْمَنْ فِي الجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ شَرْعًا بِلَا تَعَدِّ، أَشْبَهَ سِرَايَةَ القَودِ وَالحَدِّ.

وَإِنْ أَسْرَفَ أَوْ زَادَ عَلَىٰ مَا يَحْصُلُ بِهِ المَقْصُودُ، فَتَلِفَ بِسَبَبِهِ ضَمِنَهُ ؟ لِتَعَدِّيهِ بالإِسْرَافِ.

أَوْ ضَرَبَ مَنْ لا عَقْلَ لَهُ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ كَمَجْنُونٍ وَمَعْتُوهٍ فَتَلِفَ، ضَمِنَ؟ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَأْدِيبِ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي ذَلِكَ.

وَمَنْ أَسْقَطَتْ جَنِينَهَا بِسَبَبِ طَلَبِ سُلْطَانٍ أَوْ تَهْدِيدِهِ، أَوْ مَاتَتْ، أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهَا، وَجَبَ الضَّمَانُ.

وَمِثْلُهُ لَوِ اسْتَعْدَىٰ رَجُلٌ بِالشَّرْطَةِ حَاكِمًا عَلَيْهَا، فَأَسْقَطَتْ أَوْ مَاتَتْ أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهَا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا كَانَ بِسَبَبِ اسْتِعْدَائِهِ. وَمَنْ نَامَ عَلَىٰ سَقْفٍ، فَهَوَىٰ بِهِ لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلِفَ بِسُقُوطِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ.

وَمَنْ أَتْلَفَ نَفْسَهُ أَوْ طَرُفَهُ فَهَدَرُ ؟: «لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَامِرَ بْنَ الأَكُوعِ يَوْمَ خَيْبَرَ رَجَعَ سَيْقُهُ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ »(١)، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ صَلَّاللَّهُ كَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيهِ بِدِيَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَلَوْ وَجَبَتْ لَبَيْنَهَا النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَنْقِلَ نَفْلًا ظَاهِرًا، وَلَا يَقْتَضِي النَّظَرُ أَنْ تَكُونَ جِنَايَتُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مَضْمُونَةٌ عَلَىٰ غَيْرِهِ.



⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٨٠٢).



فَصْلٌ فِي مَقَادِيرِ دِيَاتِ النَّفْسِ

دِيةُ الحُرِّ المُسْلِمِ طِفْلَا كَانَ أَوْ كَبِيرًا مِاثَةُ بَعِيرٍ أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ، أَوْ أَلْفَا عَشَر أَلْف دَرْهِم فِضَّةً. لِمَا رَوَى عَطَاءٌ شَاةٍ، أَوْ أَلْفَ مَنْ جَابِرٍ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اللَّيَةِ عَلَىٰ أَهْلِ الإبلِ مِائَةً مِنَ الإبلِ، وَعَلَىٰ أَهْلِ البَقرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفي شَاقٍ» (اللهَ مِنْ الإبلِ، وَعَلَىٰ أَهْلِ البَقرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفي شَاقٍ» (اللهَ عِكْرِمَة عَنِ البنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَدِيٍّ قُتِلَ، فَجَعَلَ النَّبِيُ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ دِينَاهُ النَّي عَشَر وبْنِ حَزْمٍ: (هَم "). وَفِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: (وَعَلَىٰ أَهْلِ الذَّهِبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهَ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهِبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهَ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهِبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهَ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهِ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهُ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهِبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهُ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهِبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهُ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهْلِ الذَّهِبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (اللهُ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهُ فِي لَيْنَامُ اللهُ عَلَىٰ أَهْلِ الذَّهُ فِي يَنَالَ الذَّهُ وَيَنَارٍ اللهُ اللهُ وَينَارٍ اللهُ اللهُ

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَلَّهِ: «أَنَّ عُمَرَ قَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ الإِبِلَ قَدْ غَلَتْ. قَالَ: إِنَّ الإِبِلَ قَدْ غَلَتْ. قَالَ: فَقَوَّمَ عَلَىٰ أَهْلِ الوَرِقِ الْإِبِلَ قَدْ غَلَتْ، وَعَلَىٰ أَهْلِ الوَرِقِ الْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَعَلَىٰ أَهْلِ البَقرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفَي شَاةٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفَي شَاةٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِ الحُللِ مِائتَي حُلَّةٍ» (١٠).

وَهَذِهِ الخَمْسُ المَذْكُورَاتُ أُصُولُ الدِّيةِ، فَأَيُّهَا أَحْضَرَ مَنْ تَلْزَمُهُ الدِّيةُ لَزِمَ

⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (٤٥٤٤)، وضعفه العلامة الألباني رَخَيْللهُ في الإرواء (٢٢٤٤).

⁽٢) ضعيف: رواه أبو داود (٤٥٤٦)، والترمذي (١٣٨٨)، والنسائي (٤٨٠٣)، وابن ماجه (٢٦٣٢)، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٢٤٥).

⁽٣) ضعيف: رواه النسائي (٤٨٥٣)، وضعفه العلامة الألباني رَجَّلِتُهُ في الإرواء (٢٢٤٦).

⁽٤) حسن: رواه أبو داود (٤٥٤٢)، وحسنه العلامة الألباني رَحْيَاللَّهُ في الإرواء (٢٢٤٧).



الوَلِيَّ قَبُولُهُ، سَوَاءٌ كَانَ وَلِيُّ الجِنَايَةِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ النَّوْعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهُ أَتَىٰ بِالأَصْل فِي قَضَاءِ الوَاجِبِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ تَارَةً تُغَلِّظُ الدِّيَةُ وَتَارَةً لَا تُغَلَّظُ، فَتُغَلِّظُ فِي قَتْلِ العَمْدِ وَشِبْهِهِ، فَيُؤْخَذُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاصٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَلَا تَغْلِيظَ فِي غَيْرِ إِبِلِ.

وَتَكُونُ الدِّيَةُ فِي الخَطَالِ مُحَفَّفَةً، تَجِبُ أَخْمَاسًا: ثَمَانُونَ مِنَ الأَرْبَعَةِ المَذْكُورَةِ: أَيْ عِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جِنْتَ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ مِنْ بَنِي مَخَاضٍ. وَكَذَا حُكْمُ الأَطْرَافِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ بَقِي مَخَاضٍ. وَكَذَا حُكْمُ الأَطْرَافِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ بَقِي مَخَاضٍ. وَكَذَا حُكْمُ الأَطْرَافِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ بَقِي مَخَاضٍ.

وَتُعْتَبَرُ السَّلَامَةُ مِنَ العُيُوبِ فِي هَذِهِ الأَنْوَاعِ؛ لِأَنَّ الإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهَا دِيَةَ نَقْدٍ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ: «فِي النَّفْسِ المُؤْمِنَةِ وَالسَّلَامَةَ، وَلَا يُعْتَبُرُ أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهَا دَيَةَ نَقْدٍ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ: «فِي النَّفْسِ المُؤْمِنَةِ مِائَدَةٌ مِنْ الإبلَ قَدْ خَلَتْ... "(") إِلَخْ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهَا فِي حَالِ رُخْصِهَا أَقَلُ قِيمَةً مِنْ ذَلِكَ.

وَدِيَةُ الحُرَّةِ المُسْلِمَةِ عَلَىٰ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.

وَدِيَةُ الحُرِّ الكِتَابِيِّ الذِّمِّيِّ، أَوِ المُعَاهِدِ، أَوِ المُسْتَأْمنِ: نِصْفُ دِيَةُ المُسْلِمِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَضَىٰ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) حسن: وقد تقدم.



بِأَنَّ عَقْلَ أَهْلِ الكِتَابِ نِصْفُ عَقْلِ المُسْلِمِينَ »(۱)، وَكَذَا جِرَاحُ الكِتَابِيِّ عَلَىٰ نِصْفِ جِرَاح المُسْلِمِ.

وَدِيَةُ المَجُوسِيِّ وَالوَثَنِيُّ الحُرِّ ثَمَانِهِائَة دِرْهَم كَسَائِرِ المُشْرِكِينَ. وَجِرَاحُ مَنْ ذُكِرِ وَأَطْرَافُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ دِيَتِهِ، كَمَا أَنَّ جِرَاحَ المُسْلِمِ وَأَطْرَافَهُ بِالحِسَابِ مِنْ دِيَتِهِ.

وَدِيَةُ نِسَائهُمْ - أَيْ نِسَاءِ أَهْلِ الكِتَابِ وَالمَجُوسِ وَعَبَدَةِ الأَوْثَانِ وَسَائِرِ المُشْرِكِينَ - عَلَىٰ النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ ذُكْرَانِهِمْ، كَدِيَةِ نِسَاءِ المُسْلِمِينَ.

وَيَسْتَوِي الذَّكَرُ وَالأَنْثَىٰ فِيمَا يُوجِبُ دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْ فُوعًا: «عَقْلُ المَرْ أَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَتِهَا»(٠٠).

فَإِذَا زَادَتْ صَارَتْ عَلَىٰ النَّصْفِ.

فَلَوْ قَطَعَ ثَلَاثَ أَصَابِع حُرَّةٍ مسُلْمِةٍ لَزِمَهُ ثَلَاثُونَ بَعِيرًا، فَلَوْ قَطَعَ رَابِعَةً قَبْلَ بُوءُ ثَلَاثُونَ بَعِيرًا، فَلَوْ قَطَعَ رَابِعَةً قَبْلَ بُوءُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «قُلْتُ لِسَعِيدِ قَبْلَ الرَّعْرَ فِي إَصْبِعِ المَوْأَةِ؟ قَالَ: عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ. قُلْتُ: فَكَمْ فِي إِصْبِعَ المَوْأَةِ؟ قَالَ: عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ. قُلْتُ: فَكُمْ فِي إِصْبِعَيْنِ؟ قَالَ عِشْرُونَ. قُلْتُ: فَفِي أَلْاثُو أَصَابِع؟ قَالَ: ثَلاثُوونَ. قُلْتُ: فَفِي

⁽۱) حسن: رواه أبو داود (٤٥٤٢)، والترمذي (١٤١٣)، والنسائي (٤٨٠٦)، وأحمد (٢/ ١٨٠)، وحسنه العلامة الألباني رَهِيَّلَهُ في الإرواء (٢٥٥١).

⁽٢) ضعيف: رواه النسائي (٤٨٠٥)، والدارقطني (٣٨)، وضعف العلامة الألباني كللله في الإرواء (٢٥٥٢).



أَرْبَعِ؟ قَالَ: عِشْرُونَ. قَالَ: فَقُلْتُ: لَمَّا عَظُمَ جُرْحُهَا وَاشْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا؟! قَالَ سَعِيدٌ: أَعِرَاقِيُّ أَنْتَ؟ قُلْتُ: بَلْ عَالِمٌ مُتَنَبِّتٌ، أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ. عَقْلُهَا؟! قَالَ سَعِيدٌ: أَعِرَاقِيُّ أَنْتَ؟ قُلْتُ: بَلْ عَالِمٌ مُتَنَبِّتٌ، أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ. قَالَ: هِيَ السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي " وَهَذَا يَقْتَضِي سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَيَهُمَ قَالَ: هَهِيَ فِيهِ عَلَىٰ النَّصْفِ مِنَ الذَّكُو؛ لِمَا سَبَقَ، وَأَمَّا مَا يُوجِبُ الثَّلُثَ فَمَا فَوْقَ: فَهِي فِيهِ عَلَىٰ النَّصْفِ مِنَ الذَّكُو؛ لِمَا سَبَقَ، وَلِقَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ: «حَتَّىٰ يَبُلُغَ الثَّلُثَ فِي حَدِّ الكَثْرَةِ؛ لِحَدِيثِ: «وَالثَّلُثُ كَثِيرٌ» بَعْدَهَا مُخِلِفًا لِمَا قَبْلَهَا، وَلِأَنَّ الثَّلُثَ فِي حَدِّ الكَثْرَةِ؛ لِحَدِيثِ: «وَالثَّلُثُ كَثِيرٌ» وَلَذَلِكَ حَمَلَتهُ العَاقِلَةُ.

وَإِنْ قَتَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا ذِمِّيًّا أَوْ مُعَاهَدًا عَمْدًا، أُضْعِفَتْ دِيَتُهُ ؛ لِإِزَالَةِ القَودِ،: «قَضَىٰ بِهِ عُثْمَانُا» (٣٠).

وَدِيَةُ الرَّقِيقِ قِيمَتُهُ، قَلَّتْ أَوْ كَثُرُتْ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُتَقَوَّمٌ فَضُمِنَ بِكَمَالِ قِيمَتِهِ، كَالفرسِ.



⁽١) صحيح: رواه مالك (٢/ ٨٦٠)، وصححه العلامة الألباني كِيَّالِثُهُ في الإرواء (٢٥٥).

⁽٢) ضعيف: وقد تقدم.

 ⁽٣) صحيح: رواه الدارقطني (٤/ ١٧٦) والبيهقي (٨/ ٣٣)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَللهُ في الإرواء (٢٢٦٢).



فَصْلٌ فِي دِيَةِ الجَنِينِ

وَمَنْ جَنَىٰ عَلَىٰ حَامِل، فَأَلْقَتْ جَنِينًا حُرَّا مُسْلِمًا - ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْفَىٰ - مَيَّنَا، فَدِيتُهُ: غُرَّةُ، قِيمَتُهَا: عُشْرُ دِيَةِ أُمِّه، وَهِيَ: خَمْسٌ مِنَ الإِبلِ. وَالغُرَّةُ: هِيَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَالَىٰ قَالَ: «اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا، وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاحْتَصَمُوا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ فَقَضَىٰ بِدِيَةِ المَرْأَةِ عَلَىٰ عَالِيَهَا، وَوَرِثُهَا وَلَدُهَا وَمَنْ مَعَهُ "".

وَإِنْ شَرِبَتِ الحَامِلُ دَوَاءً، فَأَلْقَتْ جَنِينًا، فَعَلَيْهَا غُرَّةٌ، لَا تَرِثُ مِنْهَا.

وَتَتَعَدَّدُ الغُرَّةُ بِتَعَدُّدِ الجَنِينِ، فَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ فَعَلَيْهَا غُرَّتَانِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَا مِنِ امْرَأَتَيْنِ. وَدِيَةُ الجَنِينِ الرَّقِيقِ: عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ، كَمَا لَوْ جَنَىٰ عَلَيْهَا مُوضِحَةً.

وَقِيمَةُ الجَنِينِ المَحْكُومِ بِكُفْرِهِ ثُمَّةٌ، قِيمَتُهَا: عُشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ؛ قِيَاسًا عَلَىٰ جَنِينِ الحُرَّةِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ كِتَابِيَّيْنِ فَقِيمَتُهَا: ثَلَاثُمِائَةِ دِرْهَم، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُشْرِكِينَ فَقِيمَتُهَا: ثَلاثُمِائَةِ دِرْهَم، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُشْرِكِينَ فَقِيمَتُهَا: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا.

وَإِنْ أَلْقَتْ الجَنِينَ حَيًّا لِوَقْتٍ يَعِيشُ لِمِثْلِهِ - وَهُوَ: نِصْفُ سَنَةٍ فَصَاعِدًا -

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (٦٩٠٩)، ومسلم (١٦٨١).



ثُمَّ مَاتَ، فَفِيهِ مَا فِي الْحَيِّ، فَإِنْ كَانَ حُرَّا فَفِيه دِيَةٌ كَامِلَةٌ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّا تَيَقَنَّ مَوْتَهُ بِالْجِنَايَة، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الْجَنِينِ. وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي خُرُوجِهِ حَيَّا أَوْ مَيِّنًا وَلَا بَيْنَةَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَقَوْلُ الْجَانِي بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ لِمَا زَادَ عَنِ الغُرَّةِ، وَالأَصْلُ بَرَاءَتُهُ مِنْهُ. وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَهْنِ بِذَلِكَ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الأُمِّ. وَيَجِبُ فِي جَنِينِ الدَّابَّةِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَةٍ أُمِّهِ، كَقَطْع بَعْضِ أَجْزَائِهَا.





فَصْلٌ فِي دِيَةِ الأَعْضَاءِ

مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ، كَالأَنْفَ وَاللَّسَانِ وَالذَّكَرِ وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ، فَفِيهِ دِيَةُ تِلْكَ النَّفْسِ الَّتِي قَطَعَ مِنْهَا كَامِلَةً؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ نَعَيْكُ هُمُ فُوعًا: «وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَةُ، وَفِي الأَنْفِ إِذَا أُوْعِبَ جَدْعُه الدِّيَةُ، وَفِي اللَّسَانِ الدِّيَةُ» (().

اللِّسَانِ الدِّيَةُ» (().

وَمَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْئَانِ، كَالْيَدَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ، وَالعَيْنَيْنِ، وَالعَيْنَيْنِ، وَلَوْ مَعَ حَوَلٍ أَوْ عَمشٍ - وَالأُذُنَيْنِ - وَلَوْ لِأَصَم -، وَالحَاجِبَيْنِ، وَالشَّفَتَيْنِ، وَاللَّمْيَيْنِ، وَالخَصْيَتَيْنِ، وَاللَّمْيَيْنِ، وَالخَصْيَتَيْنِ، وَالخَصْيَتَيْنِ، وَالخَصْيَتَيْنِ، وَالخَصْيَتَيْنِ، وَالخَصْيَتَيْنِ، وَالخَصْيَتَيْنِ، وَالنَّدْيَةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا، أَيْ: نِصْفُ الدِّيةِ لِيَلْكَ النَّفْسِ.

لِحَدِيثِ عَمْرِ و بْنِ حَزْم نَعَظَّتُهُ مَرْفُوعًا، وَفِيهِ...: «وَفِي الشَّفَتَيْنِ: الدِّيَةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ: الدِّيَةُ، وَفِي المَّنْيَّنِ: الدِّيَةُ، وَفِي العَيْنَيْنِ: الدِّيَةُ، وَفِي العَيْنَيْنِ: الدِّيَةُ، وَفِي العَيْنَيْنِ: الدِّيَةُ، وَفِي الرِّبْلِ الوَاحِدَةِ: نِصْفُ الدِّيَةِ» (٢) الحَدِيث.

وَرَوَىٰ مَالِكٌ فِي المُوَطَّأِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَفِي العَيْنِ خَمْسُونَ مِنَ الإِبلِ»(٢٠).

⁽١) ضعيف: رواه النسائي (٤٨٥٣)، وضعفه العلامة الألباني كِثَلِيَّةُ في الإرواء (٢٢٦٧).

⁽٢) ضعيف: رواه النسائي (٤٨٥٣)، وضعفه العلامة الألباني كَثِيَّلَهُ فِي الإرواء (٢٢٦٧).

⁽٣) حسـن: رواه مالك في: «الموطأ» (٢/ ٨٤٩) رقم (١٥٤٧)، وحسـنه العلامة الألباني كَمَيْلَلهُ في الإرواء (٢٢٦٩).



وَفِي الأَجْفَانِ الأَرْبَعَةِ الدِّيَةُ؛ لِأَنَّ فِيهَا جَمَالًا كَامِلًا وَنَفْعًا كَثِيرًا؛ لِأَنَّهَا تَقِي تَقِي العَيْنَيْنِ مَا يُؤْذِيهِمَا، وَتَحْفَظهُمَا مِنَ الحَرِّ وَالبَرْدِ. وَسَوَاءٌ فِي هَذَا البَصِيرِ وَالأَعْمَىٰ؛ لِأَنَّ العَمَىٰ عَيْبٌ فِي غَيْرِهَا.

وَفِي أَحَدِهَا رُبُعُهَا؛ لِأَنَّهُ رُبُعُ مَا فِيهِ الدِّيةُ.

وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَوِ الرِّجْلَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي أَحَدِهَا عُشْرُهَا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلِّكُهَا مَرْفُوعًا: «دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أُصْبُعِ»(١).

وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ تَعَالَيْهُ مَرْفُوعًا: «وَفِي كُلِّ أُصْبُعٍ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ وَالرَّجْلِ: عَشَرٌ مِنَ الإِيلِ»(٢).

وَفِي الْأَنْمُلَةِ إِنْ كَانَتْ مِنْ إِبْهَامِ يَلِا أَوْ رِجْلٍ: نِصْفُ عُشْرِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ فِي الإِبْهَامِ مِفْصَلَيْنِ، فَفِي كُلِّ مِفْصَلِ نِصْفُ عَقْلِ الإِبْهَامِ.

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ فَثُلُثُ عُشْرِهَا؛ لِأَنَّ فِيهِ ثَلَاثَ مَفَاصِلَ، فَتُوَزَّعُ دِيَةُ الأُصْبُع عَلَيْهَا.

وَفِي ظُفْرٍ لَمْ يَعُدْ، أَوْ عَادَ أَسْوَدَ: خُمُسُ دِيَةِ الأُصْبُعِ.

وَفِي السِّنِّ: خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ، وَكَذَا النَّابُ وَالضِّرْسُ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ تَعَلِّئُتُهُ مَرْفُوحًا: «وَفِي السِّنِّ: خَمْسٌ مِنَ الإِبلِ»(٣٠.

⁽١) صحيح: رواه الترمذي (١٣٩١)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِلَّهُ فِي الإِرواء (٢٢٧).

⁽٢) صحيح: رواه النسائي (٤٨٥٣)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَّلَتُهُ في الإرواء (٢٢٧٣).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم قريبًا.



______ وَعَـنْ عَمْرِو بْنِ شُـعَيْبٍ عَـنْ أَبِيهِ عَنْ جَـدِّهِ يَخِلِّكُهُ مَرْ فُوعًا: «فِي الأَسْـنَانِ خَمْسٌ خَمْسٌ» ''.

وَهُوَ عَامٌ فَيَدْخُلُ فِيهِ النَّابُ وَالضَّرْسُ، وَيُوَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَّقُهَا مَرَ فُوعًا: «الأَصَابِعُ سَوَاءٌ، والأَسْنَانُ سَوَاءٌ، الثَّنِيَّةُ وَالضِرْسُ سَوَاءٌ»(٢).

وَفِي إِذْهَابِ نَفْعِ عُضْوٍ مِنَ الأَعْضَاءِ دِيَتُهُ كَامِلَةٌ؛ لِصَيْرُورَتِهِ كَالمَعْدُومِ كَمَا لَوْ قَطَعَهُ.



⁽۱) حسن: رواه أحمد (٢/ ١٨٢)، وأبو داود (٤٩٦٣)، والترمذي (١٣٩٠)، والنسائي (٧٠٤٥)، وابن ماجه (٢٦٥٥)، وحسنه العلامة الألباني كلله في الإرواء (٢٧٦٠).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (١٥٥٨)، وابـن ماجـه (٢٦٥٠)، وصححه العلامـة الألباني كَلَللهُ في الإرواء (٢٢٧٧).



فَصْلُ فِي دِيَةِ المُنَافِعِ

تَجِبُ الدُينةُ كَامِلَةً فِي إِذْهَابٍ كُلِّ مِنْ:

١- السَّمْع.

٢- وَالبَصَرِ.

٣- وَالشَّمِّ.

٤- وَالذُّوقِ.

لِحَدِيثِ: «وَفِي السَّمْعِ الدِّيَةُ» ۚ وَلَأِنَّ عُمَرَ سَحِظْتُهُ: «قَضَىٰ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا فَذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَنِكَاحُهُ وَعَقْلُهُ بِأَرْبَعِ دِيَاتٍ، وَالرَّجُلُ حَيُّ » ‹ ٬ .

٥- وَالكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْظَم المَنَافِعِ.

7- وَالْعَقْلِ؛ لِأَنَّ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ تَعَطَّعُ: "وَفِي الْعَقْلِ اللِّيَةُ"، الْإِنَّ وَ أَعْمَا اللَّهَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْلَا اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْ

٧- وَالحَدَبِ: لِأَنَّ انْتِصَابَ القَامَةِ مِنَ الكَمَالِ وَالجَمَالِ، وَبِهِ شَرُفَ
 الآدَمِيُّ عَلَىٰ سَائِر الحَيَوَانَاتِ.

(١) ضعيف: رواه البيهقي (٨/ ٨٥)، وضعفه العلامة الألباني كِثْمَلِللهِ في الإرواء (٢٢٧٨).

(٢) حسن: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف»(٩/ ١٦٧) رقم (٢٧٤٣٦)، والبيهقي في: «الكبرى» (٨. ٨٨) وحسنه العلامة الألباني كيَّللهُ في الإرواء (٢٧٩٠).

(٣) ضعيف: وقد تقدم.



وَرَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ وَ اللَّهُ قَالَ: مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ فِي الصُّلْبِ الدِّيَةُ» (الصُّلْبِ الدِّيَةُ» (الصُّلْبِ الدِّيَةُ» (الصُّلْبِ الدِّيَةُ» (الصُّلْبِ الدِّيَةُ» (المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ الدِّيةِ المُسَلِّبِ المُسَلِّبُ المُسَلِّبِ المُسَلِّبِ المُسَلِّبِ المُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ المُسَلِّبِ المُسَلِّبِ المُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ المُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ اللْمُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ الللْمُسَلِّبِ اللللْمُسَلِّبِ الللْمُسِلِي المُسْلِقِ المِسْلِقِ المُسْلِقِ المَسْلِقِ المُسْلِقِ المِسْلِقِ المُسْلِقِ الْمُسْلِقِ المُسْلِقِ المُسْلِقِ المُسْلِقِ المُسْلِقِ المُسْلِ

٨- وَمَنْفَعَةِ الْمَشْيِ.

٩- وَمَنْفَعَةِ النِّكَاحِ.

١٠- وَمَنْفَعَةِ الأَكْلِ.

١١ - وَمَنْفَعَةِ الصَّوْتِ.

۱۲- ومَنْفَعَةِ بَطْشٍ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا نَفْعًا مَقْصُودًا، لَيْسَ فِي البَدَنِ مِثْلُهُ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَىٰ تَلَفِ الآدَمِيِّ، فَجَرَىٰ مَجْرَاهُ فِي دِيَتِهِ.

١٣ - وَفِي عَدَمِ اسْتِمْسَاكِ البَوْلِ أَوِ الْعَائِطِ، فَمَنْ أَفْزَعَ إِنْسَانًا، أَوْ ضَرَبَهُ، فَأَحْدَثَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ رِيحٍ، فَدَامَ - أَيْ: لَمْ يَسْتَمْسِكْ بَوْلَهُ أَوْ غَائِطَهُ - فَعَلَيْهِ لَأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا مَنْفَعَةٌ كَبِيرَةٌ مَقْصُودَةٌ، لَيْسَ فِي البَدَنِ مِثْلُهَا، أَشْبَهَ السَّمْعَ وَالبَصَرَ. فَإِنْ فَاتَتْ المَنْفَعَتَانِ وَلَوْ بِجِنَايَةٍ وَاحِدَةٍ فَدِيتَانِ، كَمَا لَوْ أَذْهَبَ سَمْعهُ وَبَصَرهُ. وَإِنْ لَمْ يَدُمْ فَعَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَة.

١٤- وَشَعْرِ الرَّأْسِ.

١٥- وَشَعْرِ اللِّحْيَةِ.

١٦- وَشَعْرِ الحَاجِبَيْنِ.

⁽١) ضعيف: وقد تقدم.



١٧ - وَأَهْــدَابِ العَيْنَيْـنِ؛ لِأَنَّهُ أَذْهَب الجَمَال عَلَـىٰ الكَمَالِ، وَفِي حَاجِبِ
 نِصْفُ الدِّيةِ، وَفِي هُدْبِ رُبُعُهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي شَارِبِ حُكُومَةٌ.

فَإِنْ عَادَ الذَّاهِبُ مِنْ تِلْكَ الشَّعُورِ الأَرْبَعَةِ فَنَبَتَ، سَقَطَ مُوجِبُهُ، فَإِنْ كَانَ أَخَذَ شَيْئًا رَدَّهُ، وَإِنْ تَرَكَ مِنْ لِحْيَةٍ أَوْمِنْ غَيْرِهَا مَا لَا جَمَالَ فِيهِ فَلِيَةٌ كَامِلَةٌ.

وَإِنْ جَنَىٰ عَلَيْهِ، فَأَذْهبَ سَمْعهُ وَبَصَرهُ وَعَقْلهُ وَشَمَّهُ وَذَوْقَهُ وَكَلاَمَهُ وَنِكَاحَهُ - فَعَلَيْهِ سَبْعُ دِيَاتٍ. وَأَرْشُ تِلْكَ الجِنَايةِ الَّتِي جَنَاهَا عَلَيْهِ، لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ عُمَر. وَإِنْ مَاتَ مِنَ الجِنَايَةِ فَعَلَيْهِ دِيَةٌ وَاجِدَةٌ؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَ الدِّيَاتِ مُطْلَقَةٌ لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُهُ حُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ فَدْرُهُ وَجَبَ مِنَ الدِّيةِ بِقَدْرِ الذَّاهِبِ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ لَا يُعْمِيعِهِ شَيْءٌ وَجَبَ بَعْضُهُ بِقِدرِهِ، فَفِي بَعْضِ الكَلامِ بِحِسَابِهِ، وَيُقَسَّمُ عَلَىٰ فِي جَمِيعِهِ شَيْءٌ وَجَبَ بَعْضُهُ بَقِدرِهِ، فَفِي بَعْضِ الكَلامِ بِحِسَابِهِ، وَيُقَسَّمُ عَلَىٰ قَدْرُ الذَّاهِبِ فَحُكُومَةٌ.

وَيُقَسَّمُ المَذَاقُ عَلَىٰ خَمْسٍ: الحَلاوَةِ، وَالمَرَارَةِ، وَالعُذُوبَةِ، وَالمُلُوحَةِ، وَالمُلوعَةِ، وَالمُلوعَةِ، وَالمُلوعَةِ، وَالمُلُوحَةِ، وَالمُلوعَةِ، وَالمُلوعَةُ، وَالمُؤْمِنَةُ وَالمُمُوافَةِ، وَيُقْمِلُ المُعَاقِةِ، وَالمُؤْمِةِ، وَالمُعْدِهِ وَالمُؤْمِنِةِ، وَالمُؤْمِنَةُ، وَالمُؤْمِةِ وَالمُؤْمِنَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَاللَّهُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَاللَّهُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالْمُؤْمُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِوةُ وَالمُؤْمِةُ وَالمُؤْمِوةُ وَالمُومِ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِةُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالْمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ والمُؤْمِونُ وَالمُومُ وَالمُومِ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ وَالمُؤْمِونُ والمُؤْمِونُ والمُؤْمِنُ والمُؤْمِنُ والمُؤْمِونُ والمُومُ والمُومُ والمُومُ والمُعْمُومُ والمُومُ والمُؤْمِ والمُؤْمِنُ والمُومُ والمُومُ وال

وَإِنِ ادَّعَىٰ نَفْصَ إِحْدَىٰ عَيْنَهُ و عُصِّبَتِ العَلِيلَةُ، وَأُعْطِيَ رَجُلٌ بَيْضَةٌ فَانْطَلَقَ بِهَا، وَهُوَ يَنْظُرُ حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ بَصْرُهُ، ثُمَّ يَخُطُّ عِنْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ عُصِّبَتْ عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ، وَفُرَحَتِ العَلِيلَةُ، وَأُعْطِيَ رَجُلٌ بَيْضَةً فَانْطَلَقَ بِهَا، وَهُو يَنْظُرُ حَتَّىٰ الصَّحِيحَةُ، وَفُرَحَتِ العَلِيلَةُ، وَأُعْطِيَ رَجُلٌ بَيْضَةً فَانْطَلَقَ بِهَا، وَهُو يَنْظُرُ حَتَّىٰ



يَنْتَهِي بَصَرُهُ، ثُمَّ يَخُطُّ عِنْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُحَوَّلُ إِلَىٰ مَكَانٍ آخَرَ، فَيُفْعَلُ مِثْلُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَا سَوَاءً أُعْطِي بِقَدْرِ نَقْصِ بَصَرِهِ مِنْ مَالِ الجَانِي.

وَإِنَّمَا يُمْتَحَنُ بِلَلِكَ مَرَّتَيْنِ؛ لِيُعْلَمَ صِدْقُهُ بِتَسَاوِي المَسَافَتَيْنِ، وَكِذْبُهُ بِاخْتِلَافِهِمَا. وَيَعْمَلُ كَلَلِكَ فِي نَقْصِ سَمْعِ إِحْدَى الأَذْنَيْنِ، وَشَمَّ أَحَدِ المِنْخَرَيْنِ وَنَحْوِهِمَا.





فَصْلٌ فِي دِيةِ الشَّجَّةِ وَالْجَائِفَةِ

الشَّجُّ: القَطْعُ، وَمِنْهُ شَجَجْتُ المَفَازَةَ، أَيْ قَطَعْتُهَا، وَالشَّجَّةُ: اسْمٌ لِجُرْحِ السَّاسُ وَالوَجْهِ خَاصَّةً، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَقْطَعُ الجِلْدَةَ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِمَا سُمِّيَ جُرْحًا لَا شَجَّةً.

وَهِـيَ- أَيْ: الشَّجَّة- بِاعْتِبَـارِ تَسْمِيَتِهَا الْمُنْقُولَةِ عَنِ العَرَبِ عَشْرٌ مُرَتَّبَةٌ :

الحارِصة: وَهِيَ الَّتِي تَشُتُّ الجِلْدَ قَلِيلًا وَلَا تُدْمِيهِ، أَيْ لَا يَسِيلُ مِنْهُ دَمُّ، وَالحَرْصُ: إِذَا شَقَّهُ قَلِيلًا، وَتُسَمَّىٰ أَيْضًا القَاشِرَةَ وَالقِشْرَةَ.

٢- البَازِلَةُ: وَهِيَ الدَّامِيَةُ، وَهِيَ: الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهُا دَمٌ يَسِيرٌ.

٣- البَاضِعَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَشُقُّ اللَّحْمَ بَعْدَ الجِلْدِ. وَمِنْهُ سُمِّي الْبُضْعُ.

١- المُتَلاحِمَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَنْزِلُ فِي اللَّحْمِ كَثِيرًا.

٥- السّمْحَاقُ: وَهِيَ الَّتِي مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ العَظْمِ قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ تُسَمَّىٰ السِّمْحَاقَ، شُمِّيتْ الجِرَاحَةُ الوَاصِلَةُ إِلَيْهَا بِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الجِرَاحَةَ تأخذُ فِي السِّمْحَاقَ، شُمِّيَتْ الجِرَاحَةَ تأخذُ فِي السِّمْرَةِ.
 اللَّحْمِ كُلِّهِ حَتَّىٰ تَصِلَ إِلَىٰ هَذِهِ القِشْرَةِ.

فَهَذِهِ الخَمْسُ لَا مُقَدَّرَ فِيهَا فِي شَـرْعِ اللهِ بَلْ حُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهَا جُرُوحٌ لَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ فِيهَا بِتَوْقِيتٍ، فَكَانَ الوَاجِبُ فِيهَا الحُكُومَةُ، كَجُرُوحِ البَدَنِ.



وَالحُكُومَةُ: أَنْ يُقَوَّمَ المَجْنِيُّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يُقَوَّمَ وَهِيَ بِهِ قَـدْ بَرَأَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنْهُ فَلَهُ مِثْلهُ مِنَ الدِّيةِ، وَلَا يُقَوَّمُ إِلَّا بَعْدَ بُرُءِ الجُرْحِ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ فِي تِلْكَ الحَالِ قُوِّمَ حَالَ جَرَيَانِ الدَّم.

وَالَّتِي فِيهَا مُقَدَّر خَمْسَةٌ هِيَ:

١-المُوضِحَةُ: الَّتِي تُوَضِحُ العَظْمَ وَتُبْرِزُهُ وَلَوْ يَسِيرًا.

وَفِيَها: نِصْفُ عُشْرِ الدِّيَةِ = خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ؛ لِأَنَّ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: (وَفِي المُوضِحَةِ: خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ (()). وَسَوَاءٌ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ أَوِ الوَجْهِ.

فَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا فِي الرَّأْسِ، وَبَعْضُهَا فِي الوَجْهِ: فَمُوضِحَتَانِ؛ لِأَنَّهُ أَوْضَحَهُ فِي عُضْوَيْنِ، فَلِكُلِّ حُكْمُ نَفْسِهِ.

الهَاشِمَةُ: وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ العَظْمَ وَتَهْشِمُهُ - أَيْ تَكْسِرُهُ - وَفِيَها:
 عَشْرَةُ أبعرةٍ، رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ^(۱)، وَلَمْ يُعْرَفْ لَـهُ مُخَالِفٌ فِي عَصْرِهِ
 مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَإِنْ ضَرَبَهُ بِمُثْقِلٍ فَهَشَمَهُ مِنْ غَيْرِ إِيضَاحٍ فَفِيهِ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْضَحَهُ وَلَمْ يَهْشِمْهُ وَجَبَ خَمْسٌ، فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الخَمْسَ الأُخْرَىٰ لِلْهَشْم، فَيَجِبُ ذَلِكَ فِيهِ إِذَا انْفَرَدَ.

⁽١) صحيح: رواه النسائي (٤٨٥٣)، وصححه العلامة الألباني كِثَلَثُهُ في الإرواء (٢٢٧٣).

 ⁽٦) صحيح: رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٩/ ٣٠٧) رقم (١٧٣٢١)، والدارقطني (٤/ ٢٧٦)
 والبيهقي في: «الكبرئ» (٨/ ٨٨).



٣- المُنَقِّلَةُ: وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ وَتَهْشِمُ، وَتَنْقِلُ العَظْمَ- أَيْ: تُزِيلُهُ- عَنْ مَوْضِعِه، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَىٰ إِزَالَتِهِ لِيَلْتَئِمْ.

وَفِيهَا: خَمْسَةَ عَشَرَ بَعِيرًا؛ لِمَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْم: «وَفِي المُنَقِّلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الإبِلِ» ث. ١- المَأْمُومَةُ: وَهِي النَّتِي تَصِلُ إِلَىٰ جِلْدَةِ الدِّمَاغِ، وَتُسمَّىٰ الآمَّةَ وَأُمَّ الدِّمَاغ، وَفِيهَا: ثُلُثُ الدِّيةِ؛ لِمَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْم وَتُسمَّىٰ الآمَّةَ وَأُمَّ الدِّمَاغ، وَفِيهَا: ثُلُثُ الدِّيةِ؛ لِمَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْم مَرْفُوعًا: «وَفِي المَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ» ث. ٥- الدَّامِغَةُ: الَّتِي تَخْرِقُ الجِلْدَةَ - أَيْ: جِلْدَةَ الدِّمَاغ.

وَفِيهَا الثُلُثُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا أَوْلَىٰ مِنَ المَأْمُومَةِ لِزِيَادَتِهَا عَلَيْهَا، وَصَاحِبُهَا لَا يَسْلَمُ غَالِبًا، وَلَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ بِإِيجَابِ شَيْءٍ فِي زِيَادَتِهَا.

وَيَجِبُ فِي كَسْرِ الضِّلْعِ إِذَا جُبِرَ مُسْتَقِيمًا بَعِيرٌ، وَكَذَا التَّرْقُوةُ. وَفِي التَّرْقُوَتَيْنِ: بَعِيرَانِ؛ لِمَا رَوَىٰ أَسْلَمُ مَوْلَىٰ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ تَجَاظِّتُهُ: «قَضَىٰ فِي التَّرْقُوَةِ بِجَمَلٍ، وَفِي الضِّلْعِ بِجَمَلٍ» (٣).

وَفِي كَسْرِ كُلِّ عَظْمٍ مِنْ زَنْدٍ، وَعَضُدٍ، وَفَخِذٍ، وَسَاقٍ، وَذِرَاعٍ، وَهُوَ: السَّاعِدُ الجَامِعُ لِعَظْمَيِ الزَّنْدِ -: بَعِيرَانِ؛ لِمَا رَوَىٰ سَعِيدٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْدٍ: «أَنَّ عَمْرَو بْنَ العَاصِ كَتَبَ إِلَىٰ عُمَرَ فِي إِحْدَىٰ الزَّنْدَيْنِ إِذَا كُسِرَ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه مالك في: «الموطأ» (٦/ ٨٦٨) رقم (١٥٥٣)، والبيهقي (٨/ ٩٩)، وصححه العلامة الألباني كِيَّلِللهُ في الإرواء (٢٩٦١).



فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ أَنَّ فِيهِ بَعِيرَيْنِ، وَإِذَا كُسِرَ الزَّنْدَانِ فَفِيهِمَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الإِبلِ»(١) وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَلِأَنَّ فِي النَّنْدِ عَظْمَيْنِ فَفِي كُلِّ عَظْمٍ بَعِيرٌ. وَأُلْحِقَ بِالزَّنْدِ فِي ذَلِكَ بَاقِي العِظَامِ المَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُا مِثْلُهُ، وَإِنْ جُبِرَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ فَحُكُومَةٌ. وَفِي اليَدِ الشَّلَاءِ، وَالسِّنِّ السَّوْدَاءِ، وَالعَيْنِ القَاثِمَةِ: ثُلُثُ دِيَتِهَا؛ لِحَدِيثِ عَمْرِ و فِي اليَدِ الشَّكَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «قَضَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ فِي العَيْنِ القَاثِمَةِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا بِثُلُثِ دِيتِهَا، وَفِي اليَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قُطِعَتْ بِثُلُثِ دِيتِهَا،

وَ: «قَضَىٰ عُمَرُا بِمِثْلِ ذَلِكَ»(٣).



⁽۱) ضعيف: قال العلامة الألباني وَغَيَّلَهُ في الإرواء (۲۲۹۲): ضعيف لم أقف على إسناده إلى ابن شعيب، ولم يدرك جده عمرو بن العاص. وقد أخرجه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (۹/ ۳٦٨) رقم (۲۸۳۵) من طريق حجاج عن ابن أبي مليكة عن نافع بن الحارث، قال: « كتبت إلى عمر أسأله عن رجل كسر أحد زنديه أفكتب إليّ عمرُ: أن فيه حِقّتَيْنِ بِكُرتَيْنِ» وحجاج هو ابن أرطاة أوهو مدلس، وقد عنعنه.

⁽٢) حسن: رواه النسائي (٤٨٤٠)، وحسنه العلامة الألباني رَحُمُّللهُ في الإرواء (٣٩٣).

⁽٣) صحيح: رواه البيهقي (٩٨/ ٨)، وصححه العلامة الألباني رَجِيَّتُهُ في الإرواء (٢٢٩٤).



فَصْلٌ فِي دِيَةِ الجَائِفَةِ

وَفِي الجَائِفَةِ: ثُلُثُ الدِّيَةِ؛ لِمَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ تَعَالَٰكُهُ: «وَفِي الجَائِفَةِ: ثُلُثُ الدِّيةِ» (٠). وَهِي: كُلُّ مَا يَصِلُ إِلَىٰ الجَوْفِ، كَبَطْ نِ - وَلَوْ لَمْ تَخْرِقْ أَمْعَاء-، وَظَهْر، وَصَدْرٍ، وَحَلْقٍ، وَمَثَانَةٍ، وَبَيْنَ خُصْيَتَيْنِ وَدُبُرٍ.

وَإِنْ أَدْخَلَ السَّهْمَ مِنْ جَانِبٍ فَخَرَجَ مِنْ آخَرَ فَجَائِفَتَانِ؛ لِأَنَّـهُ أَنْفَذَهُ مِنْ مَوْضِعَيْنِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَنْفَذَهُ بِضَرْبَتَيْنِ.

وَإِنْ خُرِقَ شِدْقُهُ فَلَيْسَ بِجَائِفَةٍ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الفَمِ حُكْمُ الظَّاهِرِ، وَفِيهِ حُكُم الظَّاهِرِ، وَفِيهِ حُكُومَةٌ، كَجِرَاحَاتِ سَائِرِ البَدَنِ الَّتِي لَا مُقَدَّرَ فِيهَا.

وَمَنْ وَطِئَ زَوْجَةً صَغِيرَةً لا يُوطَأُ مِثْلُهَا، فَخَرَقَ مَخْرَجَ بَوْلٍ وَمَنِيِّ، أَوْ مَا بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ، فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ إِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ البَوْلُ؛ لِإِبْطَالِهِ نَفْعَ المَحِلِّ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ البَوْلُ، كَمَا لَوْ جَنَىٰ عَلَىٰ شَخْصِ فَكَانَ لَا يَسْتَمْسِكُ الغَائِطَ.

وَإِلَّا بِأَنِ اسْتَمْسَكَ البَوْلَ فَجَائِفَةٌ فِيهَا ثُلُثُ الدِّيةِ.

وَإِنْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ مِمَّنْ يُوطَأُ مِثْلُهَا لِمِثْلِهِ، أَوْ أَجْنَبِيَّةً كَبِيرَةً مُطَاوِعَةً، وَلَا شُبْهَةَ فَوَقَعَ ذَلِكَ – أَيْ: خَرَقَ مَا بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ، أَوْ مَا بَيْنَ مَخْرَجِ بَوْلٍ وَمَنِيًّ – فَهَدَرٌ لِحُصُولِهِ بِفِعْلِ مَأْذُونٍ فِيهِ، كَأَرْشِ بَكَارَتِهَا، وَمَهْرِ مِثْلِهَا وَلَا مَهْرَ لِلأَجْنَبِيَّةِ لِأَنْهَا زَانِيَةٌ مُطَاوعَةٌ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ كَانَتْ الْأَجْنَبِيَّةُ مُكْرَهَةً أَوْ وَطِئَهَا بِشُبْهَةٍ فَأَفْضَاهَا لَزِمَهُ ثُلُثُ دِيَتِهَا إِنْ اسْتَمْسَكَ الْبَوْلُ وَإِلَّا فَالدِّيَةُ كَمَا سَبَقَ وَلَزِمَهُ مَهْرُ مِثْلِهَا بِمَا اسْتَبَاحَ مِنْ فَرْجِهَا؛ وَلِأَنَّهَا إِنَّمَا أَذِنَتْ بِالفِعْلِ مَعَ الشُّبْهَةِ، لِاعْتِقَادِهَا أَنَّهُ هُوَ مِنْ فَرْجِهَا؛ وَلِأَنَّهَا إِنَّمَا أَذِنَتْ بِالفِعْلِ مَعَ الشُّبْهَةِ، لِاعْتِقَادِهَا أَنَّهُ هُوَ المُسْتَحِقُ، فَإِذَا كَانَ غَيْرَهُ وَجَبَ الضَّمَانُ، وَكَذَا يَجِبُ ذَلِكَ مَعَ الإِكْرَاهِ كَمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ مُتَعَدِّ.





بَابُ العَاقِلَةِ"

وَالعَاقِلَةُ: هِيَ ذُكُورُ عَصَبَةِ الجَانِي نَسَبًا وَوَلَاءً، قَرِيبُهُمْ كَالإِخْوَةِ، وَبَعِيدُهُمْ كَابْنِ ابْنِ ابْنِ عَمِّ جَدِّ الجَانِي، حَاضِرُهُمْ وَغَائِبُهُمْ، حَتَّىٰ عَمُودِي نَسَبِهِ، وَهُمْ آبَاءُ الجَانِي وَإِنْ عَلَوْا وَأَبْنَاؤُهُ وَإِنْ نَزَلُوا، سَوَاءٌ كَانَ الجَانِي رَجُلًا أَوِ امْرَأَةً؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَيِّكُهُ: «قَضَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَان سَـقَطَ مَيِّنًا بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ المَرْأَةَ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا بِالغُرَّةِ تُوَفِّيَتْ، فَقَضَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّائِلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ العَقْلَ عَلَىٰ عَصَبَتِهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْل فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ بِحَجَرِ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَّىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَىٰ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةُ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ. وَقَضَىٰ بِدَيَةِ المَرْأَةِ عَلَىٰ عَاقِلَتِهَا»('). وَعَـنْ عَمْرِو بْنِ شُـعَيْبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَـدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَضَىٰ أَنْ يَعْقِلَ عَن المَرْأَةِ عَصَبَتُهَا مَنْ كَانُوا، وَلا يَرِثُونَ مِنْهَا إِلَّا مَا فَضَلَ مِنْ وَرَثَتِهَا» (٣٠).

 ⁽١) سميت: «عاقلة» لأنهم يعقلون. وقيل: لأنهم يمنعون عن القاتل، وقيل: لأن الإبل تجمع فتعقل بفناء أولياء المقتول، أي تشد عقلها لتسلم إليهم ولذلك سميت الدية عَقْلًا.
 وقيل: لإعطائهم العقل الذي هو الدية.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) حسن: رواه أبو داود (٤٦٤) أوالنسائي (٤٨٠١)، وابن ماجه (٢٦٤٧)، وأحمد (٢/ ٢٦٤)، وحسنه العلامة الألبان كللله في الإرواء (٢٣٠٢).



وَذَلِكَ لِأَنَّ القَتْلَ بِذَلِكَ يَكْثُرُ، فَإِيجَابُ الدِّيَةِ عَلَىٰ القَاتِلِ يُجْحِفُ بِهِ، وَلِأَنَّ العَصْبَةَ يَشُدُّونَ أَزْرَ قَرِيبِهِمْ، وَيَنْصُرُونَهُ، فَاسْتَوَىٰ قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ فِي الْعَقْلِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: «لا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلا تَجْنِي عَلَيْهِ» ﴿ أَيْ: إِثْمُ جِنَايَتكَ لَا يَخْنِي عَلَيْهِ ﴿ أَيْ: إِثْمُ جِنَايَتكَ لَا يَتَخَطَّاكَ إِلَيْهِ، وَبِالعَكْسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ۗ ﴾ [الآلة: ١٠]، وَإِذَا تَبَتَ العَقْلُ فِي عَصَبَةِ النَّسَبِ، فَكَذَا عَصَبَةُ الوَلاءِ؛ لِعُمُومِ الخَبَرِ.

وَالعَاقِلَةُ هُمْ العَصَبَاتُ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنْ إِخْوَةِ الأُمِّ وَسَائِرِ ذَوِي الأَرْحَامِ وَالزَّوْج لَيْسَ مِنَ العَاقِلَةِ.

وَلا تَحْمِلُ العَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا إِقْرَارًا، وَلَا صُلْحًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلِّيُهَا: «لَا تَحْمِلُ العَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صُلْحًا، وَلا اعْتِرَافًا»(٬٬

وَقَالَ عُمَرُ وَيَظْنُهُ: «العَمْدُ، وَالعَبْدُ، وَالصُّلْحُ، وَالاعْتِرَافُ لا تَعْقِلُهُ العَاقِلَةُ» (٣٠٠.

وَلَا تَحْمِلُ أَيْضًا مَا دُونَ ثُلُثِ دِيَةِ ذَكْرٍ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ وُجُوبُ الضَّمَانِ عَلَىٰ الجَانِي، خُولِفَ فِي ثُلُثِ الدِّيَةِ فَأَكْثَرَ؛ لِإِجْحَافِهِ بِالجَانِي لِكَثْرَتِهِ، فَيَبْقَىٰ مَا عَدَاهُ عَلَىٰ الأَصْل.

⁽١) صحيح: رواه أبـو داود (٤٤٩٥)، وأحمـد (٢/ ٢٦٦)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَيْلَللهُ في الإرواء (٣٠٣).

⁽٢) حسن: رواه البيهقي (٨ / ١٠٤)، وحسنه العلامة الألباني رَجِّلِتُهُ في الإرواء (٢٣٠٤).

 ⁽٣) ضعيف: رواه الدارقطني في السنن (ص٣٦٣)، وضعفه العلامة الألباني كَيْكَلِللهُ في الإرواء (٢٠٠٥).



إِلَّا غُرَّةُ جَنِينٍ حُرَّةٍ مَاتَ مَعَ أُمِّهِ أَوْ بَعْدَهَا بِجِنَايَةٍ وَاحِدَةٍ، فَتَحْمِلُ العَاقِلَةُ الغُرَّةُ تَبَعًا لِلِيَةِ الأُمِّ؛ لِاتِّحَادِ الجنَايَةِ.

وَلَا تَحْمِلُ قِيمَةَ مُتْلَفٍ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ وُجُوبُ ضَمَانِ الأَمْوَالِ عَلَىٰ مُتْلِفِهَا كَقِيمَةِ العَبْدِ وَالدَّابَّةِ.

وَتَحْمِلُ الخَطَأَ، وَشِبْهَ العَمْدِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ تَعَلِّضُهَا: «أَنَّهُمَا قَضَيَا بِالدِّيَةِ عَلَىٰ العَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ »(١) وَلِأَنَّهَا تَحْمِلُ مَا يَجِبُ مُوَاسَاةً فَاقْتَضَتِ الحِكْمَةُ تَخْفِيفَهُ عَلَيْهَا.

وَابْتِدَاءُ حَوْلِ القَتْل مِنَ الزَّهُوقِ، وَالجُرْح مِنَ البُرْءِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِقْرَارِ الوَّجُوبِ، وَمَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، فَيَرْجِعُ إِلَىٰ اجْتِهَادِ الحَاكِمِ، الوُجُوبِ، وَمَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، فَيَرْجِعُ إِلَىٰ اجْتِهَادِ الحَاكِمِ، فَيُحْمَلُ عَلَىٰ كُلِّ إِنْسَانٌ لِلْجَانِي، وَتَخْفِيفٌ عَنْهُ، فَلَا يَشُقُ عَلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَا يُزَالُ الضَّرَرُ بِالضَّرَدِ.

وَيَبْدَأُ بِالأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ كَالإِرْثِ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ مُعَلَّقٌ بِالعَصَبَاتِ، فَقُدِّمَ فِيهِ الأَقْرَبُ كَالوِلاَيَةِ، فَيُقَسَّمُ عَلَىٰ الآبَاءِ، وَالأَبْنَاءِ، ثُمَّ الإِخْوَةِ، ثُمَّ بَنِيهِمْ، ثُمَّ الإِخْوَةِ، ثُمَّ بَنِيهِمْ، ثُمَّ الإَعْرَاءِ وَالأَبْنَاءِ، ثُمَّ الإِخْوَةِ، ثُمَّ بَنِيهِمْ، وَهَكَذَا حَتَّىٰ يَنْقَرِضُوا، وَإِن الأَعْمَامِ الأَبِ، ثُمَّ بَنِيهِمْ، وَهَكَذَا حَتَّىٰ يَنْقَرِضُوا، وَإِن المَّعْلُ لَمْ يَتَجَاوَزْهُمْ، وَإِلَّا انْتَقَلَ إِلَىٰ مَنْ يَلِيهِمْ. اتَسَعَتْ أَمْوَالُ الأَقْرِينَ لِحَمْلِ العَقْلِ لَمْ يَتَجَاوَزْهُمْ، وَإِلَّا انْتَقَلَ إِلَىٰ مَنْ يَلِيهِمْ.

وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونُوا وَارِثِينَ لِمَنْ يَعْقِلُونَ عَنْهُ فِي الحَالِ، بَلْ مَتَىٰ كَانُوا يَرِثُونَ لَوْلَا الحَجْبُ عَقَلُوا.

⁽١) ضعيف: ضعفه العلامة الألباني كَيْلِيُّهُ في الإرواء (٢٣٠٨).



وَلا عَقْلَ عَلَىٰ فَقِيرٍ الْأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ المُوَاسَاةِ، وَلِأَنَّهَا وَجَبَتْ عَلَىٰ العَاقِلَةِ تَخْفِيفًا عَلَىٰ الجَانِي، فَلا تَثْقُلُ عَلَىٰ مَنْ لا جِنَايَةَ مِنْهُ.

وَلا عَقْلَ عَلَىٰ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْشُوا مِنْ أَهْلِ النُّصْرَةِ وَالمُعَاضَدَةِ. وَلا عَقْلَ عَلَىٰ مُخَالِفٍ لِدِينِ الجَانِي؛ لِفَ وَاتِ المُعَاضَدَةِ وَالمُنَاصَرَةِ. وَيَتَعَاقَلُ أَهْلُ ذِمَّةٍ اتَّحَدَتْ مِلَلُهُمْ.

وَخَطَ الإِمَامِ وَالحَاكِمِ فِي أَحْكَامِهِمَا فِي بَيْتِ المَالِ لا تَحْملهُ عَاقِلَتَهُمَا؛ لِأنَّـهُ يَكْثُرُ فَيُجْحِفُ بِالعَاقِلَةِ، وَخَطوْهِمَا فِي غَيْرِ حُكْمٍ - كَرَمْيِهِمَا صَيْدًا، فَيُصِيبَا آدَمِيًّا - عَلَىٰ عَاقِلَتِهِمَا كَخَطَإِ غَيْرِهِمَا.

وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَعَجَزَتْ، فَلَا دِيَةَ عَلَيْهِ، وَتَكُونُ فِي بَيْتِ المَالِ، كَدِيَةِ مَنْ مَاتَ فِي رَحْمَةٍ، كَجُمُعَةٍ وَطَوَافٍ؛ لِأَنَّهُ صَاآلَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَدَىٰ كَدِيةِ مَنْ مَاتَ فِي رَحْمَةٍ، كَجُمُعَةٍ وَطَوَافٍ؛ لِأَنَّهُ صَاآلَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَدَىٰ الأَنْصَارِيَّ النَّذِي قُتِلَ بِخَيْبَرَ مِنْ بَيْتِ المَالِ، وَلِأَنَّ المُسْلِمِينَ يَرِثُونَ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، فَيَعْقِلُونَ عَنْهُ عِنْدَ عَدَمٍ عَاقِلَتِهِ وَعَجْزِهَا.

فَإِنْ تَعَذَّرَ الأَخْذُ مِنْهُ سَقَطَتْ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَىٰ العَاقِلَةِ دُونَ القَاتِلِ، فَلَا يُطَالَبُ بِهَا غَيْرُ العَاقِلَةِ.





بَابُ كَفَّارَةِ القَتْلِ

مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً وَلَوْ نَفْسَهُ، أَوْ مُسْتَأْمَنًا، أَوْ أَجْنَبِيًّا، أَوْ شَارَكَ فِي قَتْلِهَا خَطَأً، أَوْ شِبْهَ عَمَدٍ، مُبَاشَرَةً أَوْ تَسَبُّبًا، كَحَفْرِهِ بِثْرًا بِغَيْرِ حَقِّ - فَعَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونَا الكَفَّارَةُ، وهِيَ: عِثْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَلَا إِطْعَامَ فِيهَا.

ويُكَفِّرُ الرَّقِيقُ بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ يَعْتِقُ مِنْهُ.

وَيُكَفِّرُ الكَافِرُ بِالعِتْقِ، لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ.

وَغَيْرُهُمَا يُكَفَّرُ بِعِنْقِ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهُرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَعًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَدُ مُسَلَمَةُ إِلَى أَهْلِهِ = ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿فَمَن لَمْ يَجِدُفَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُسَكَابِعَيْنِ تَوْبَكَةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الشَكَة : ١٠] الآية.

وَلَا إِطْعَامَ هُنَا؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَمْ يَذْكُرْهُ.

وَيُكَفِّرُ مِنْ مَالِ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلِيُّهُ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الكَفَّارَةِ بَقِيَتْ فِي ذِمَّتِهِ، فَلَا تَسْقُطُ بِالعَجْزِ، كَكَفَّارَةِ قَتْلِ صَيْدِ الحَرَم.

وَتَتَعَدَّدُ الكَفَّارَةُ بِتَعَدُّدِ المَقْتُولِ كَتَعَدُّدِ الدِّيَةِ؛ لِقِيَامِ كُلِّ قَتِيلٍ بِنَفْسِهِ، وَعَدَم تَعَلَّقُهُ بِغَيْرِهِ.



وَلَا كَفَّ ارَةَ عَلَىٰ مَنْ قَتَلَ مَنْ يُبَاحُ قَتْلُهُ، كَزَانٍ مُحْصَنٍ، وَمُرْتَدًّ، وَحَرْبِيِّ، وَبَاغِ، وَقِصَاصًا، وَدَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ شَرْعًا، وَالمَنْعُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الصُّورِ لِلافْتِتَاتِ عَلَىٰ الإِمَام.

وَلا كَفَّارَةَ فِي العَمدِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَّا ﴾ [النَّمَا : ١٦] الآية.

فَتَخْصِيصُهُ بِهَا يَدُلُّ عَلَىٰ نَفْيِهَا فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّهَا لَوْ وَجَبَتْ فِي العَمْدِ لَمَحَتْ عُقُوبَتهُ فِي الآخِرَةِ.





بَابُ القَسَامَةِ

وَهِي لُغَةً: اسْمُ القَسْمِ، أُقِيمَ مَقَامَ المَصْدَرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أُقْسِمُ إِقْسَامًا وَقَسَامَةً.

وَشَـرْعًا: أَيْمَانٌ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَىٰ قَتْلِ مَعْصُومٍ؛ لِمَا رَوَىٰ مُسْـلِمٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّةَ لَقَهُ وَيَ الْجَاهِلِيَّةِ (١٠)، وَلاَ تَكُونُ فِي صَلَّةَ لَعَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (١٠)، وَلاَ تَكُونُ فِي دَعْوَىٰ قَطْعِ طَرفٍ وَلاَ جُرْحٍ.

شُرُوطُ القَسَامَة :

اللَّوْثُ: وَهُوَ العَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ، كَالقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِالثَّارِ، وَكَمَا بِينِ البُغَاة وَأَهْلِ العَدْلِ، وَسَوَاءٌ وُجِدَ مَعَ اللَّوْثِ أَثْرُ القَتْلِ أَمْ لَا.

فَمَنْ ادَّعِيَ عَلَيْهِ القَتْلُ مِنْ غَيْرِ لَوْثٍ حَلَفَ يَهِينًا وَاحِدَةً، وَبَرِئَ حَيْثُ لَا بَيِّنَةَ لِلْمُدَّعِي كَسَائِرِ الدَّعَاوَىٰ، فَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ إِنْ لَمْ تَكُنْ الدَّعْوَىٰ بِقَتْل عَمدٍ، فَإِنْ كَانَتْ بِهِ لَمْ يَحْلِفْ وَخُلِّي سَبِيلُهُ.

٢- تَكْلِيفُ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ القَتْل، وَإِمْكَان القَتْلِ مِنْهُ.

٣- وَوَصْفُ القَتْلِ فِي الدَّعْوَىٰ.

١- وَطَلَبُ جَمِيع الوَرَثَةِ وَاتَّفَاقُهُمْ عَلَىٰ الدَّعْوَىٰ وَعَلَىٰ عَيْنِ القَاتِل.

٥ - وَكُوْنُ فِيهِمْ ذُكُورٌ مُكَلَّفُونَ.

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (١٦٧٠).



٦- وَكُوْنُ الدَّعْوَىٰ عَلَىٰ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ، وَيُقَادُ فِيهَا إِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ.

وَيُبْدَأُ بِأَيْمَانِ الرِّجَالِ مِنْ وَرَقَةِ الدَّمِ، فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتُوزَّعُ بَيْنَهُمْ بِقَـدْرِ إِرْثِهِمْ، ويُكْمَلُ كَسْرٌ وَيقضي لَهُمْ، وَيُعْتَبَرُ حُضُورُ مُـدَّعٍ وَمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ وَقْتَ حَلِفٍ، وَمَتَىٰ حَلَفَ الذُّكُورِ فَالْحَقُّ - حَتَّىٰ فِي عَمدٍ - لِجَمِيعِ الوَرَثَةِ.

فَإِنْ نَكُلَ الوَرَثَةُ عَنِ الحَمْسِينَ يَمِينًا، أَوْ عَنْ بَعْضِهَا، أَوْ كَانُوا- أَيْ الوَرَثَةُ -كُلُّهُمْ نِسَاءً، حَلَفَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرِئَ إِنْ رَضِيَ الوَرَثَةُ، وَإِلَّا فَدَىٰ الإِمَامُ القَتِيلَ مِنْ بَيْتِ المَالِ كَمَيِّتٍ فِي زَحْمَةِ جُمُعَةٍ وَطَوَافٍ.





الحُدُودُ: جَمْعُ حَدِّ، وَهُو لُغَةً: المَنْعُ، وَحُدُودُ اللهِ تَعَالَىٰ مَحَارِمُهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَكَلَ تَقْرَبُوهَ ۚ ﴾ [الثّنة : ١٨٧].

وَاصْطِلَاحًا: عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ شَرْعًا فِي مَعْصِيَةٍ لِتَمْنَعُ مِنَ الوُقُوعِ فِي مِثْلِهَا. شُرُوطُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ:

لا يَجِبُ الحَدُّ إِلَّا عَلَىٰ مَنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ، وَهِيَ:

١- أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا، أَيْ: بَالِغًا عَاقِلًا، فَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ؛
 لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ» (١).

وَلَا حَدَّ عَلَىٰ نَائِم لِلَاكَ؛ لِمَا رَوَىٰ طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ قَالَ: «أُتِيَ عُمَرُ ا بِامْرَأَةٍ قَدْ زَنَتْ، قَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ نَائِمَةً فَلَمْ أَسْتَنْقِظْ إِلَّا بِرَجُلٍ قَدْ جَثَمَ عَلَيَّ، فَخَلَّىٰ سَبِيلَهَا وَلَمْ يَضْرِبْهَا »(').

وَلَا عَلَىٰ مُكْرَهِ، لِحَدِيثِ: «عُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الخَطَابِ، وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (٣).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٧٠/ ٢)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَلهُ في الإرواء (٢٣١).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.



وَلِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ سَجَظْتُهُ: «أَنَّهُ أُتِيَ بِامْرَأَةِ اسْتَسْقَتْ رَاحِيًّا فَأَبَىٰ أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ نَفْسِهَا، فَقَالَ لِعَلِيٍّ: مَا تَرَىٰ فِيهَا؟ قَالَ: إِنَّهَا مُضْطَرَّةٌ، فَأَعْطَاهَا شَيْئًا وَتَرَكَهَا» (٧٠.

٩ - وَأَنْ يَكُونَ مُلْتَزِمًا لِأَحْكَامِ الإِسْلَامِ: مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًا، بِخِلَافِ الحَرْبِيِّ وَالمُسْتَأْمَنِ.

٣- وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ تَعَلَّى النَّهُمَا أَنَّهُمَا
 قَالَا: «لَا حَدَّ إِلَا عَلَىٰ مَنْ عَلِمَهُ».

وَتَحْرُمُ الشَّفَاعَةُ وَقَبُولُهَا فِي حَدِّ لِلهِ تَعَالَىٰ بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ الإِمَامَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ»(۱).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَظِّنَهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ فَهُوَ مُضَادٌ لِلهِ فِي أَمْرِهِ»(٣).

وَلِأَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ لَمَّا شَفَعَ فِي المُخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ غَضبَ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ؟!»('').

⁽۱) رواه عبد الرزاق في: «المصنف»(٧/ ٢٠٤) رقم (١٣٦٤٥).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٩٤)، والنسائي (٤٨٨٤)، وابن ماجه (٢٥٩٥)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٣١٧).

⁽٣) صحيح: رواه أبـو داود (٣٥٩٧)، وأحمـد (٢٠/٢)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَيْنَللهُ في الإرواء (٢٦١٨).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).



وَتَجِبُ إِقَامَةُ الحَدِّ وَلَوْ كَانَ مُقِيمُهُ شَرِيكًا فِي المَعْصِيَةِ؛ لِوُجُوبِ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَعْصِيَتَيْنِ.

وَلا يُقِيمُ الحَدَّ إِلَّا الإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، سَوَاءٌ كَانَ الحَدُّ لِلهِ تَعَالَىٰ كَحَدِّ الزِّنَىٰ، أَوْ لِآدَمِيعٌ كَحَدِّ القَدْفِ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَىٰ الاجْتِهَادِ، وَلَا يُوْمَنُ فِيهِ الحَيْفُ، فَوَجَبَ تَفْويضُهُ إِلَيْهِ.

وَلِأَنَّهُ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقِيمُ الحُدُودَ فِي حَيَاتِهِ، وَكَذَا خُلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَنَائِبُهُ كَهُوَ لِقَوْلِهِ صَلَّلَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْرَفَتْ مَا عَنِي اللهُ عَمْرَ فَتْ مَنْ عَرَفَتْ مُنَا الْعَرَفَةُ اللهُ عَمْرُفَهُ اللهُ عَمْرُفَهُ وَقَالَ فِي سَارِقِ أُتِيَ بِهِ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ»(٬).

وَتَحْرُمُ إِقَامَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِحَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ نَعِظْتُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ أَنْ يُسْتَقَادَ بِالْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُقَامُ فِيهِ الْحُدُودُ»(").

وَأَشَـدُّ الجَلْدِ فِي الحُدُودِ جَلْدُ الزِّنَىٰ، ثُمَّ جَلْدُ القَذْفِ، ثُمَّ جَلْدُ الشَّـرْبِ، ثُمَّ جَلْدُ الشَّـرْبِ، ثُمَّ جَلْدُ التَّعْزِيرِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ خَصَّ الزِّنَىٰ بِمَزِيدِ تَأْكِيدٍ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَأْخُذُكُمْ بِمِا

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٣١٥)، ومسلم (١٦٩٨).

⁽٢) ضعيف: والنسائي في الكبرئ (٧٣٦٣)، والدارقطني (٧/ ٤٧٥) أوضعفه العلامة الألباني كَيْلَهُ في الإرواء (٤٤٣).

⁽٣) حسـن: رواه أبو داود (٤٤٩٠)، وأحمد (٣/ ٤٣٤)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٣٢٧).



رَأْفَةٌ فِ دِينِ ٱللَّهِ ﴾ [النتائي: ١] فَاقْتَضَى مَزِيدَ تَأْكِيدٍ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي العَدَدِ، فَكَ يُولِي يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي العَدَدِ، فَكَذَا فِي الصَّفَةِ. فَيَكُونُ فِي العَدَدِ، فَكَذَا فِي الصَّفَةِ.

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَاثِمًا؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَىٰ إِعْطَاءِ كُلِّ عُضْوٍ مِنَ الجَسَدِ حَظَّهُ مِنَ الضَّرْبِ.

وَيُضْرَبُ بِسَوْطٍ وَسَطٍ لا جَدِيدٍ وَلا خَلِقٍ؛ لِأَنَّ الجَدِيدَ يَجْرَحُهُ وَالخَلِقَ لا يُؤْلِمُهُ.

وَلا يُبَالَخُ فِي ضَرْبٍ؛ لِأَنَّ القَصْدَ أَدَبُهُ لَا هَلَاكُهُ، وَلَا يُمَدُّ وَلَا يُرْبَطُ، وَلَا يُجَرَّ دُ مِنَ الثِّيَابِ؛ لِعَدَمِ نَقْلِهِ، وَلَا يَرْفَعُ ضَارِبٌ يَدَهُ بِحَيْثُ يَبْدُو إِبطُهُ.

وَيُسَنُّ أَنْ يُفَرَّقَ الضَّرْبُ عَلَىٰ بَدَنِهِ ؛ لِيَأْخُـذَ كُلُّ عُضْوٍ مِنْهُ حَظَّهُ ، وَلِأَنَّ تَوَالِي الضَّـرْبِ عَلَىٰ عُضْوٍ وَاحِدٍ يُـؤَدِّي إِلَىٰ القَتْـلِ ، وَيُكُثُرُ مِنْـهُ فِي مَوَاضِعِ اللَّحْمِ كَالأَلْيَتَيْنِ وَالفَخِذَيْنِ ، وَيُضْرَبُ مِنْ جَالِسٍ ظَهْرُهُ وَمَا قَارَبُهُ.

وَيَجِبُ اتَّقَاءُ الوَجْهِ وَالرَّأْسِ، وَالفَرْجِ، وَالمَقْتَلُ، كَالفُوَّادِ وَالحُصْيَتَيْنِ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّي إِلَىٰ قَتْلِهِ، أَوْ ذَهَابِ مَنْفَعَتِهِ.

وَتُضْرَبُ المَرْآةُ جَالِسَةً، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا وَتُمْسَكُ يَدَاهَا؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا، وَفِي حَدِيثِ الجُهنِيَّةِ: «... فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللهِ صَاَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَشُدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا... »(۱) الحَدِيث.

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (١٦٩٦).



وَيَحْرُمُ بَعْدَ الحَدِّ حَبْسٌ وَإِيذَاءٌ بِكَلَامٍ كَالتَّعْيِيرِ.

وَلَا يُؤَخَّرُ حَدُّ لِمَرَضٍ وَلَوْ رُجِيَ زَوَالُهُ، وَلَالِحَرِّ أَوْ بَرْدٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ خِيفَ مِنَ السَّوْطِ لَمْ يَتَعَيَّنْ، فَيُقَامُ بِطَرفِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ، وَيُؤَخَّرُ لِسُكْرٍ حَتَّىٰ يَصْحُوَ.

وَالحَدُّدُ كَفَّارَةٌ لِلَالِكَ اللَّنْسِ الَّذِي أَوْجَبَهُ؛ لِخَبَرِ عُبَادَةَ، وَفِيهِ: «.. وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»^(۱).

وَمَنْ أَتَىٰ حَدًّا سَتَرَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يُسَنَّ أَنْ يُقِرَّ بِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّ اللهَ سِتِّيرٌ يُحِبُّ السِّتْرِ»(''

وَمَنْ قَالَ لِحَاكِمٍ: أَصَبْتُ حَدًّا، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ مَا لَمْ يُبَيِّنْ.

وَإِنِ اجْتَمَعَتْ حُدُودٌ لِلهِ تَعَالَىٰ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ - بِأَنْ زَنَىٰ أَوْ سَرَقَ أَوْ شَرِبَ الخَمْرَ مِرَارًا - تَدَاخَلَتْ، فَلا يُحَدُّ سِوَىٰ مَرَّةً إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ الزَّجرُ عَنْ إِثْيَانِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي المُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِحَدِّ وَاحِدٍ، وَكَالكَفَّارَاتُ مِنْ جِنْسٍ.

وَمِنْ أَجْنَاسٍ فَلَا تَتَدَاخَلُ، كَبِكْرِ زَنَىٰ وَسَرَقَ وَشَرِبَ الْخَمْرَ، وَيُبْدَأُ بِالْأَخَفِّ فَالْأَخَفِّ، فَيُحَدُّ أَوَّلَا لِشُرْبٍ، ثُمَّ لِزِنِّى، ثُمَّ لِقَطْعٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا قتل، بِأَنْ كَانَ الزَّانِي فِي المِثَالِ مُحْصَنًا اسْتُوْفِيَ القَتْلُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ الزَّجْرُ، وَمَعَ القَتْل لَا حَاجَةً لَهُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٨)، ومسلم (١٧٠٩).

⁽٢)صحيح:رواه أبوداود(٢٠١٤)، والنسائي(٤٠٦)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِلَّهُ فِي الإرواء(٢٣٣٥).



وَمَنْ مَاتَ فِي حَدٍّ فَالحَقُّ قَتْلُهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَىٰ مَنْ حَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَىٰ بِهِ عَلَىٰ الوَجْهِ المَشْرُوعِ بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَىٰ وَأَمْرِ رَسُولِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ زَادَ وَلَوْ جَلْدَةً، أَوْ فِي السَّوْطِ، أَوْ بِسَوْطٍ لَا يَحْتَمِلُهُ فَتَلِفَ المَحْدُودُ ضَمِنَهُ بِدِيتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَلِفَ بِعُدْوانِهِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ضَرَبَهُ فِي غَيْرِ الحَدِّ فَوَجَبَ الضَّمَانُ.

وَلا يُحْفَرُ لِلْمَرْجُومِ فِي الرِّنَا، رَجُلًا كَانَ أُو امْرَأَةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْفُرْ لِلجُهَنِيِّةِ وَلَا لِلْيَهُو دِيَّينِ، لَكِنْ تُشَدُّ عَلَىٰ المَرْأَةِ ثِيَابُهَا لِئَكَّ تَنْكَشِفَ.

وَيَجِبُ فِي إِقَامَةِ حَدِّ الزِّنَا حُضُورُ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ وَطَائِفَةٍ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَلَوْ وَاحِدًا، وَسُنَّ حُضُورُ مَنْ شَهِدَ، وَبُدَاءَتُهُمْ بِرَجْمٍ.





بَابُ حَدِّ الزِّنَا

الزِّنَىٰ: هُوَ فِعْلُ الفَاحِشَةِ فِي قُبُلِ أَوْ دُبُرٍ، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ تَحْرِيمِهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّنَةَ ۚ إِنَّهُۥكَانَ فَنجِشَةً وَسَآءَسَبِيلًا ﴿٣٣﴾ [اللَّنِلا : ٣٠].

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ نَعَيْظُنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، أَيُّ الذَّنْ بِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَـالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» (٠٠).

فَإِذَا زَنَىٰ المُكَلِّفُ المُحْصَنُ وَجَبَ رَجْمُهُ حَتَّىٰ يَمُوتَ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ عَلَيْهِ الكِتَابَ، عَيْلَيْهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةَ الرَّجْمِ فَقَرَأْتُهَا، وَعَقَلْتُهَا، وَوَعَيْتُهَا، وَرَجَمَ رَسُولُ اللهِ فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَة الرَّجْمِ فَقَرَأْتُهَا، وَعَقَلْتُهَا، وَوَعَيْتُهَا، وَرَجَمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَىٰ إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: صَلَّا لَيْحَدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللهُ تَعَالَىٰ، فَالرَّجْمُ مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللهُ تَعَالَىٰ، فَالرَّجْمُ حَقَّى عَلَىٰ مَنْ زَنَىٰ إِذَا أَحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتْ بِهِ البَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الحَبَلُ، أَوِ الاعْتِرَافُ، وَقَدْ قَرَأْتَهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّهُ اللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُمَا أَلْبَتَهُ وَاللَّهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُمَا أَلْبَتَهُ وَاللَّهُ مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُمَا أَلْبَتَهُ وَلَا لَهُ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُمَا أَلْبَتَهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُمَا أَلْبَتَهُ وَاللَّهُ مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُمَا أَلْبَتَهُ وَاللَّهُ مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُمَا أَنْ اللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ اللهُ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هُا اللهُ عَلَا لَاللهُ عَلَالُهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلْ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلِيلًا عَلَيْ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الله

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٤٧٦١)، ومسلم (٨٦).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٠٤١)، ومسلم (٨١٨) وابن ماجه (٢٥٥٣).



وَلِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَجَمَ مَاعِزًا وَالغَامِدِيَّةَ، وَرَجَمَ الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ»(١).

وَلا جَلْدَ عَلَيْهِ قَبْلَ الرَّجْمِ وَلا يُنْفَىٰ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ مَاعِزًا وَالغَامِدِيَّةَ وَلَمْ يَجْلِدُهُمَا، وَقَالَ لِأُنَيْس: «فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا» وَلَوْ وَجَبَ الجَلْدُ لَأَمَرَ بِهِ.

وَلَا يَجِبُ الرَّجْمُ إِلَّا عَلَىٰ المُحْصَنِ بِالإِجْمَاعِ.

وَالمُحْصَنُ هُوَ: مَنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ المُسْلِمَةَ أَوِ الذِّمِّيَّةَ أَوِ المُسْتَأْمَنَةَ فِي قُبُلِهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ لَا بَاطِلِ وَلَا فَاسِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنِكَاحٍ فِي الشَّرْعِ.

وَهُمَا- أَيْ الزَّوْجَانِ- حُرَّانِ مُكَلَّفَانِ، فَلا إِحْصَانَ مَعَ صِغَرِ أَحَدِهِمَا أَوْ جُنُونِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَالنَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» (١٠). وَلاَ يَكُونُ ثَيْبًا إِلَّا بِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الإِحْصَانَ كَمَالُ، فَيُشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ الكَمَالِ.

وَتَصِيرُ الزَّوْجَةُ أَيْضًا مُحْصَنَةً حَيْثُ كَانَا بِالصِّفَاتِ المُتَقَدِّمَةِ حَالَ الوَطْءِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ الإِسْلَامُ فِي الإِحْصَانِ: «لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ بَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ بَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ أَمْرَ بِرَجْمِ الْيَهُودِيَّيْنِ الزَّانِيَيْنِ فَرُجِمَا»(٣). وَإِذَا زَنَى أَوْ وَطَءَ بِشُبْهَةٍ لَا يَصِيرُ بِهِ أَحَدُهُمَا مُحْصَنًا؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ بِنِكَاحٍ، وَلَا تَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم مفرقًا.

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٦٩٠).

⁽٣) متفق عليه:رواه البخاري (٣٦٣٥) ومسلم (٤٥٣٣).



وَإِنْ زَنَىٰ الحُرُّ غَيْرُ المُحْصَنِ جُلِدَ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَغُرِّبَ عَامًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِ فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَحِدِمِنْهُمَامِأَنْهَ جَلْدَةً ﴾ [النقط: ٢].

وَحَدِيثُ عُبَادَةَ سَيَا اللَّهِ مُرْفُوعًا: «البِكْرُ بِالبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ»(١).

وَعَنِ ابْنِ عُمَىرَ تَعَلِّكُمَّةِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرَبَ وَخَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ» (١٠).

وَعُرِّبَ إِلَىٰ مَسَافَةِ القَصْرِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ السَّفَرِ مِنَ القَصْرِ وَالفِطْرِ لَا تَثْبُتُ بِدُونِهِ. وَحَيْثُ رَأَىٰ الإِمَامُ الزِّيَادَةَ فِي المَسَافَةِ فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَعَالَيْهُ غَرَّبَ إِلَىٰ المَّاسِافَةِ فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَعَالَيْهُ غَرَّبَ إِلَىٰ الشَّامِ وَالعِرَاقِ، وَإِنْ رَأَىٰ الزِّيَادَةَ عَلَىٰ الحَوْلِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ الحَوْلِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا فَلَمْ يَدْخُلُهَا الاجْتِهَادُ، وَالمَسَافَةُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا، فَرَجَعَ فَيْسُ الْاجْتِهَادِ. وَتُعَرَّبُ امْرَأَةٌ مَعَ مَحْرَمٍ؛ لِعُمُومِ نَهْيِهَا عَنِ السَّفَرِ بِلَا مَحْرَمٍ، فِي عَلَيْهَا إَلَىٰ الاجْتِهَادِ. وَتُعَرَّبُ امْرَأَةٌ مَعَ مَحْرَمٍ؛ لِعُمُومِ نَهْيِهَا عَنِ السَّفَرِ بِلَا مَحْرَمٍ، وَعَلَيْهَا أَجْرَتُهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ المَحْرَمُ فَوَحْدَهَا إِلَىٰ مَسَافَةِ القَصْرِ.

وَيُغَرَّبُ غَرِيبٌ إِلَىٰ غَيْرِ وَطَنِهِ.

وَإِنْ زَنَىٰ الذِّمِّيُّ بِمُسْلِمَةٍ قُتِلَ؛ لِانْتِقَاضِ عَهْدِهِ.

وَإِنْ زَنَى الحَرْبِيُّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الرِّنَى؛ لِأَنَّـهُ مُهْدَرُ الدَّمِ، وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِم بِأَحْكَامِنَا.

وَإِنْ زَنَىٰ المُحْصَنُ بِغَيْرِ المُحْصَنِ فَلِكُلِّ حَدُّو؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (١٦٩٠).

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (١٤٣٨)، وصححه العلامة الألباني ﴿ اللَّهُ فِي الإرواء (٢٣١٤).



وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: «فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ ابْنُ أَحَدِهِمَا عَسِيفًا عِنْدَ الآخَرِ فَزَنَىٰ بِامْرَأَتِهِ...» وَفِيهِ: «... وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَعَلَىٰ ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَعْرِيبُ عَامٍ، وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا. قَالَ: فَغَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا»(١٠).

وَمَنْ زَنَىٰ بِبَهِيمَةٍ عُزِّرَ وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ نَصُّ، وَلَا حُرْمَةَ لَهُ، وَالنَّفُوسُ تَعَافُهِ.

وَلَـوْ تَلَوَّطَ بِغُـلَامٍ لَزِمَهُ الحَدُّ، فَاعِلَا كَانَ أَوْ مَفْعُـولَا بِهِ، فَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا فَحَدُّهُ الرَّجْمُ، وَإِلَّا جُلِدَ مِائَةً وَغُرِّبَ عَامًا، وَدُبُرُ أَجْنَبِيَّةٍ كَاللِّوَاطِ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُقِيمَ الحَدَّ بِعِلْمِهِ.

وَشَرْطُ وُجُوبِ الحَدِّ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: تَغْيِيبُ الحَشَفَةِ أَوْ قَدْرِهَا عِنْدَ عَدَمِهَا فِي فَرْجٍ أَوْ دُبُرِ لِآدَمِيِّ حَيِّ ذَكَرِ أَوْ أُنْشَىٰ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ تَعْظَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّآلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً فِي البُسْتَانِ فَأَصَبْتُ مِنْهَا كُلَّ شَعْءٍ، غَيْرَ أَنِّي لَمْ أَنْكِحُهَا، فَافْعَلْ بِي مَا شِعْتَ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ وَأَفِمِ الصَّلَوْهَ فَلَرَا لَنَيْ مَا لِللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ وَأَفِمِ الصَّلَوْهَ طَرُفَ النَّهِ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ وَأَفِمِ الصَّلَوْهَ طَرُقَ النَّهِ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ﴿ وَأَفِمِ الصَّلَوْهَ طَرِقُ النَّهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ مِنَ النَّهُ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّبِيُّ مَا اللَّهُ عَلَى إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ النَّهُ عَلَى إِلَيْهُ عَلَى إِلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى إِلْهَ اللَّهُ عَلَى إِلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى إِلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَى إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللللَّهُ عَلَى إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِ الْعَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمُعْلَقِهُ اللَّهُ عَلَى الللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَيْمُ اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللْعَلَقِ عَلَى الْعَلَيْمُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَيْمِ الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَمُ عَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَمُ عَلَيْهِ اللْعَلَى اللْعَلَمُ الْعَلَمُ اللْعَلَمُ عَلَى اللْعَلَمُ اللْعَلَمُ عَلَيْهِ اللَّهُ الْعَلَمُ الْعَلَلَى اللْعَلَمُ اللْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ الْعَلَمُ اللْعَلَمُ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٨٤٢)، ومسلم (١٦٩٧).

⁽٢) صحيح: رواه النسائي في الكبرئ (٧٢٨٢) وابن حبان في صحيحه (١٧٢٨) وصححه العلامة الألبان كَلِينَهُ في الإرواء (٣٥٣٠).



وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَاظِمُتُهُ، قَالَ: «لَمَّا أَتَىٰ مَاعِزُ بْنُ مَالِكِ النَّبِيَّ صَاََلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَـالَ لَـهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْـتَ، أَوْ خَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ»، قَالَ: لَا يَارَسُـولَ اللهِ، قَالَ: «أَنِكْتَهَا». لَا يَكْنِي، قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ» (١).

فَلَا يُحَدُّ مَنْ قَبَّلَ، أَوْ بَاشَرَ دُونَ الفَرْجِ، وَلَا مَنْ غَيَّبَ بَعْضَ الحَشَفَةِ، وَلَا مَنْ غَيَّبَ الحَشَفَةِ الْحَشَفَةِ، وَلَا مَنْ غَيَّبَ الحَشَفَةِ الزَّافِدةِ، أَوْ مَيِّتِ، أَوْ فِي بَهِيمَةٍ، مَنْ غَيَّبَ الحَشَفَةَ الزَّافِدةِ، أَوْ مَيِّتٍ، أَوْ فِي بَهِيمَةٍ، بَلْ يُعَزَّرُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَتُقْتُلُ البَهِيمَةُ.

وَالثَّانِي: انْتِفَاءُ الشَّبْهَةِ: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَظَّتُهَا مَرْ فُوعًا: «ادْرَؤُوا الحُدُودَ عَنِ المُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الإِمَامَ لأَنْ يُخْطِئ فِي المُقُوبَةِ» (٢٠. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَعَظَّتُهُ مُرْفُوعًا: «ادْفَعُوا الحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا» (٣٠.

فَلَا يُحَدُّ بِوَطْءِ امْرَأَةٍ فِي مَنْزِلِهِ ظَنَّهَا زَوْجَتَهُ، أَوْ وَطِيَ امْرَأَةً فِي نِكَاحٍ بَاطِلٍ اعْتَفَدَ صِحَّتَهُ، أَوْ وَطِيئَ امْرَأَةً فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ كَمُتْعَةٍ، أَوْ بِلَا وَلِيٍّ، وَنَحْوِهِ.

أَوْ أُكْرِهَتْ المَرْأَةُ المَزْنِيُّ بِهَا عَلَىٰ الزِّنَا فَلَا حَدَّ، وَكَذَا مَلُوطٌ بِهِ أُكْرِهَ بِإِلْجَاءِ، أَوْ تَهْدِيدٍ، أَوْ مَنْعِ طَعَامٍ، أَوْ شَرَابٍ مَعَ إِضْرَارٍ فِيهِمَا.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٦٨٢٤).

⁽٢) ضعيف: رواهالترمذي (١٤٢٤)، وضعفه العلامة الألباني يَخْتَلَبُهُ في الإرواء (٣٥٥).

⁽٣) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٥٤٥)، وضعفه العلامة الألباني كَثِّللَّهُ في الإرواء (٢٣٥٦).



الثَّالِثُ: ثُبُوتُهُ: وَلَا يَثْبُتُ الرِّنَا إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقِرَّ بِهِ مُكَلَّفٌ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِحَدِيثِ مَاعِزٍ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الأَرْبَعُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَجَالِسَ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَىٰ إِقْرَارِهِ إِلَىٰ تَمَامِ الحَدِّ، الأَرْبَعُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَجَالِسَ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَىٰ إِقْرَارِهِ إِلَىٰ تَمَامِ الحَدِّ، فَإِنْ رَجَعَ أَوْ هَرَبَ كُفَّ عَنْهُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَعِظِّيُهُ: «فَذَكُرُوا ذَلِكَ لِرَسولِ اللهِ صَالَاللهُ مَلَي وَمَلَّ المَوْتِ، اللهِ صَالَاللهُ مَا اللهِ صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ أَنَّ مَاعِدًا فَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الحِجَارَةِ وَمَسَّ المَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَالَى لِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلَا تَرَكُتُمُوهُ اللهِ مَا لَكُونُ اللهِ مَا اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلَا تَرَكُتُمُوهُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلَا تَرَكُتُمُوهُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلَا تَرَكُتُمُوهُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ اللهِ عَلَيْهُ وَسَلَيْهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَالِمِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المَوْتِ اللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَلَا لَاللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهُ وَلَيْهُ وَلِكُولُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهِ وَسَلَّمُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهِ وَلَهُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا عَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَا عَلَى اللهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَا عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَا عَلَا عَالْمَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَالْعَلْمُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَا عَل

وَيُعْتَبَرُ أَنْ يُصَرِّحَ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الوَطْءِ، فَلا تَكْفِي الكِنَايَةُ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَا لَا يُوجِبُ الحَدَّ، وَذَلِكَ شُبْهَةٌ تَدْرَأُ الحَدَّ.

الأَمْسُ الثَّانِي: شَهَادَةُ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عُدُولٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَيَصِفُونَهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَاَلَذِنَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَرَيَاتُولُ إِلَّابَعَةِ شُهَلَاً ﴾ [النَّحُد: ١٤] الآية.

وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَالسَّشَهِدُواْ عَلَيْهِنَ آَرَبَكَةً مِّنكُمْ ﴿ النَّنَا ٤٠٠] فَيَجُوزُ لَهُمْ النَّظُرُ إِلَيْهِمَا حَالَ الجِمَاعِ؛ لِإِقَامَةِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمَا.

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ غَيْرَ عَدْلٍ حُدُّوا لِلْقَذْفِ؛ لِعَدَمِ كَمَالِ شَهَادَتِهِمْ لِلآيَةِ.

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، سَوَاءٌ جَاؤُوا جُمْلَةً وَاحِدَةً، أَوْ سَبَقَ بَعْضُهُ مُ بَعْضًا: «لِأَنَّ عُمَرًا لَمَّا شَهِدَ عِنْدَهُ أَبُو بَكْرَةَ وَنَافِعٌ وَشِبْلُ بْنُ مَعْبَدٍ عَلَىٰ المُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ بِالزِّنِىٰ حَدَّهُمْ حَدَّ القَذْفِ، لَمَّا تَخَلَّفَ الرَّابِعُ زِيَادٌ، فَلَمْ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



يَشْهَدْ» () وَلَوْ لَمْ يُشْتَرَطْ المَجْلِسُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحِدَّهُمْ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يُكْمَلوا بِرَابِع فِي مَجْلِسِ آخَرَ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ الرَّابِعُ بَعْدَ حَدِّ الثَّلائَةِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ ، وَلَوْلاً اشْتِرَاطُ المَجْلِسِ لَوَجَبَ أَنْ يُقْتَلَ . وَلا بُدَّ أَنْ يَصِفُوهُ ، فَيَقُولُونَ: رَأَيْنَا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا كَالمِرْوَدِ فِي المُكْحُلَةِ وَالرِّشَاء فِي البِنْرِ .

وَإِنْ حَمَلَتِ امْرَأَةٌ لا زَوْجَ لَهَا لَمْ تُحَدَّ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ الحَمْلِ، وَلا يَجِبُ أَنْ تُسْأَلَ؛ لِأَنَّ فِي سُوَالِهَا عَنْ ذَلِكَ إِشَاعَةَ الفَاحِشَةِ، وَذَلِكَ مَنْهِيُّ عَنْهُ، وَإِنْ سُئِلَتْ وَاذَّعَتْ أَنَّهَا أُكْرِهَتْ، أَوْ وُطِئَتْ بِشُنْهَةٍ، أَوْ لَمْ تَعْتَرِفْ بِالزِّنَا أَرْبَعًا لَمْ تُحَدَّ؛ لِأَنَّ الحَدَّ يُدْرَأُ بِالشَّبْهَةِ.

وَلِأَنَّ عُمَرَ ثَيَظِّتُهُ: ﴿ أُتِي بِامْرَأَةٍ لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ قَدْ حَمَلَتْ، فَسَأَلَهَا عُمَرُ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةُ الرَّأْسِ، وَقَعَ عَليَّ رَجُلٌ وَأَنَا نَاثِمَةٌ، فَمَا اسْتَيْقَظْتُ حَتَّىٰ فَرَا عَنْهَا الْحَدِّ»(٢).

وَلَا خِلَافَ أَنَّ الحَدَّ يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ هُنَا. وَإِنْ رُجِمَ بِبَيِّنَةٍ فَهَرَبَ، لَمْ يُتْرَكْ وَيُقَامُ عَلَيْهِ الحَدُّ.



⁽١) صحيح: رواه الطحاوي (٢/ ٢٨٦-٢٨٧)، وصححه العلامة الألباني يَخْيَلُلُهُ في الإرواء (٢٣٦١).

⁽٢) حسن: رواه البيهقي في: «الكبرئ» (٨/ ٢٣٦)، وصححه العلامة الألباني رَجَّيَّللَّهُ في الإرواء (٢٣١٣).



بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

وَهُوَ: الرَّمْيُ بِالرِّنَىٰ أَوْ اللِّوَاطِ، وَهُوَ مِنَ الكَبَائِرِ المُحَرَّمَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّيْنَ يَرْمُونَ المُحَرَّمَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّيْنَ يَرْمُونَ اللَّيْنَ الْأَنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَهُمَّمُ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴿ إِنَّ اللَّيْ اللَّهُ اللَّ

وَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْتَنِيُ واالسَّبْعَ المُوبِقَاتِ. قَالُوا: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُأوْمِنَاتِ »(٠٠). الغَافِلَاتِ المُؤْمِنَاتِ »(٠٠).

وَإِذَا قَـذَفَ المُكَلَّـفُ المُخْتَارُ - وَلَوْ أَخْرَسَ بِإِشَـارَةٍ - بِالزِّنَا مُحْصَنَّا وَلَوْ مَجْبُوبًا، أَوْ ذَاتَ مَحْرَمٍ، أَوْ رَتْقَاءَ - حُـدَّ لِلْقَذْفِ ثَمَانِيـنَ إِنْ كَانَ حُرَّا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ نَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النبّي : ١٤].

وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ رَقِيقًا، وَإِنْ كَانَ مُبَعَّضًا فَعَلَيْهِ بِالحِسَابِ.

وَإِنَّمَا يَجِبُ بِشُرُوطِ تِسْعَةٍ ،

أَرْبَعَةٌ مِنْهَا فِي القَاذِفِ. وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ: بَالِغًا.

١- عَاقِلًا.

٢- مُخْتَارًا.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٧٦٧)، ومسلم (٨٩).



فَلَا حَدَّ عَلَىٰ صَغِيرٍ، وَمَجْنُونٍ، وَنَائِمٍ، وَمُكْرَهٍ؛ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ».

٣- لَيْسَ بِوَالِدٍ لِلْمَقْذُوفِ وَإِنْ عَلَا، فَإِنْ قَذَفَ وَالِدٌ وَلَدَهُ وَإِنْ سَفَلَ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، أَبًا كَانَ أَوْ أُمَّا؛ لِأَنَّهَا عُقُوبَةٌ تَجِبُ لِحَقِّ آدَمِيٍّ، فَلَمْ تَجِبْ لِوَلَدٍ عَلَىٰ وَالِدِهِ، كَالقِصَاصِ.

وَخَمْسَةٌ فِي الْمَقْدُوفِ، وَهُوَ كَوْنُهُ:

- ١- حُرُّا.
- ٢- مُسْلِمًا.
- ٣- عَاقِلًا.
- ٤- عَفِيفًا عَنِ الزِّنَىٰ.
- ٥- يَطَأُ وَيُوطَأُ مِثْلُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ﴾ [النَّذَاتِ : ١] الآية، مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُجْلَدُ بِقَذْفٍ غَيْرُ المُحْصَنِ.

وَالمُحْصَنُ هُوَ المُسْلِمُ الحُرُّ العَاقِلُ العَفِيفُ عَنِ الزِّنَى، فَلَا يَجِبُ الحَدُّ عَلَىٰ قَاذِفِ الكَافِرِ وَالمَمْلُوكِ وَالفَاجِرِ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُمْ نَاقِصَةٌ، فَلَمْ الحَدُّ عَلَىٰ قَاذِفِ المَجْنُونِ وَالصَّغِيرِ الَّذِي لَا يُجَامِعُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ زِنَاهُمَا لَا يُوجِبُ الحَدَّ عَلَيْهِمَا، فَلَا يَجِبُ الحَدُّ بِالقَذْفِ بِهِ، كَالوَطْء دُونَ الفَرْج.



لَكِنْ لا يُحَدُّ قَاذِفُ غَيْرِ البَالِغِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ وَيُطَالَبَ بِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ اإِذْ لَا أَثَرَ لِطَلَبِهِ قَبْلَ البُّلُوغِهِ الْعَدَمِ اعْتِبَارِ كَلَامِهِ الْأَنَّ الحَقَّ فِي حَدِّ القَذْفِ لِلاَدَمِيِّ فَلَا يُقَامُ بِلَا طَلَبِهِ.

وَمَنْ قَذَفَ غَائِبًا لَمْ يُحَدَّ حَتَّىٰ يَحْضُرَ وَيَطْلُبَ، أَوْ يَثْبُت طَلَبُهُ فِي غَيْبَتِهِ، وَمَنْ قَالَ لِابْنِ عِشْرِينَ: زَنَيْتَ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةٍ لَمْ يُحَدَّ.

وَمَنْ قَذَفَ غَيْرَ مُحْصَنٍ عُزِّرَ رَدْعًا لَهُ عَنْ أَعْرَاضِ المَعْصُومِينَ، وَكَفًّا لَهُ عَنْ إِيذَائِهِمْ.

وَيَثْبُتُ الْحَدُّ هُنَا وَفِي الشُّرْبِ وَالتَّعْزِيرِ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ،

١- إِمَّا بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً.

٢- أَوْ شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ.



فَصْلٌ فِيمَا يَسْقُطُ بِهِ الْحَدُّ، وَأَحْكُامِ القَذْفِ

وَيَسْقُطُ حَدُّ القَذْفِ بِأَرْبَعَةٍ أَشْيَاءَ،

١- بِعَفْ وِ الْمَقْ ذُوفِ؛ لِأَنَّهُ حَتٌّ لَـهُ، لَا يُقَـامُ إِلَّا بِطَلَبِهِ، فَيَسْـقُطُ بِعَفْوِهِ، كَالقِصَاص.

٢- أَوْ بِتَصْدِيقِهِ، أَيْ: إِقْرَارِهِ وَلَوْ دُونَ أَرْبَع مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّ المَعَرَّةَ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ لَا بِالْقَذْفِ.

٣- أَوْ بِإِقَامَةِ البَيِّنَةِ.

١- أَوْ بِاللِّعَانِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي اللِّعَانِ.

وَالْقَذْفُ حَرَامٌ، وَوَاجِبٌ، وَمُبَاحٌ، فَيَحْرُمُ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الكَبَائِرِ.

وَيَجِبُ عَلَىٰ مَنْ يَرَىٰ زَوْجَتَهُ تَزْنِي، ثُمَّ تَلِدُ وَلَـدًا يَغْلَبُ عَلَىٰ ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنَ الزِّنَىٰ، لِشَبَهِهِ بِهِ، أَوْ يَرَاهَا تَزْنِي فِي طُهْرِ لَمْ يَطَأْهَا فِيهِ فَيَعْتَزِلهَا، ثُمَّ تَلِدُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرِ فَأَكْثَرُ؛ لِجَرَيَانِ ذَلِكَ مَجْرَىٰ البَقِينِ فِي أَنَّ الوَلَدَ مِنَ الزِّنَيٰ، فَيَلْزَمُهُ قَذْفُهَا وَنَفْيُهُ؛ لِئَلَّا يَلْحَقَهُ الوَلَدُ، وَيَرِثَهُ وَيَرِثُ أَقَارِبَهُ وَيَرِثُوهُ، وَيَنْظُرَ إِلَىٰ بَنَاتِهِ وَأَخَوَاتِهِ وَنَحْوِهِـنَّ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، فَوَجَبَ نَفْيُهُ؛ إِزَالَةً لِذَلِكَ، **وَلِحَدِيثِ:** «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلَتْ عَلَىٰ قَوْم مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللهِ فِي شَـيْءٍ، وَلَـنْ يُدْخِلَهَا اللهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٌ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُـوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَـبَ اللهُ مِنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَىٰ



رُؤُوسِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ »(١). فَكَمَا حَرُمَ عَلَىٰ المَرْأَةِ أَنْ تُدْخِلَ عَلَىٰ قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَالرَّجُلُ مِثْلُهَا.

وَيُبَاحُ إِذَا رَآهَا تَوْنِي وَلَمْ تَلِدْ مَا يَلْزَمُهُ نَفْيُهُ، أَوِ اسْتَفَاضَ زِنَاهَا بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ ثِقَةٌ لَا عَـدَاوَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، أَوْ يَرَىٰ مَعْرُوفًا بِهِ عِنْدَهَا خَلْوَة؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَىٰ الظَّنِّ زِنَاهَا، وَلَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَىٰ غَيْرِهَا حَيْثُ لَمْ تَلِدْ.

وَفُرَاقُهَا أَوْلَىٰ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ، وَلِأَنَّ قَذْفَهَا يُفْضِي إِلَىٰ حَلِفِ أَحَدِهِمَا كَاذِبًا إِذَا تَلَاعَنَا، أَوْ إِقْرَارِهَا فَتَفْتَضِح.



⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (٢٢٦٣)، والنسائي (٣٤٨١)، وابن ماجــه (٢٧٤٣)، وضعفه العلامة الألباني كِيَّاللهُ في الإرواء (٢٣٦٧).



فَصْلٌ فِي أَلْفَاظِ القَدْفِ

وَصَرِيحُ القَذْفِ: يَا مَنْيُوكَةُ إِنْ لَمْ يُفَسِّرْهُ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَذْفًا، وَيَا مَنْيُوك، يَا زَانِي، يَا عَاهِرُ.

وَأَصْلُ العِهْرِ إِنْيَانُ الرَّجُلُ المَوْأَةَ لَيْلًا لِلْفُجُورِ بِهَا، ثُمَّ غَلَبَ عَلَىٰ الزَّانِي، سَوَاءٌ جَاءَهَا أَوْ جَاءَتْهُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا.

يَا لُوطِيّ: وَهُوَ فِي العُرْفِ مَنْ يَأْتِي الذُّكُورَ؛ لِأَنَّهُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَّلْفَاظَ صَرِيحَةٌ فِي القَذْفِ لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، فَأَشْبَهَ صَرِيحَ الطَّلَاقِ.

وَ: لَسْتَ وَلَدَ فُلَانٍ، فَقَذْفٌ لأُمِّهِ، أَيْ: المَقُولِ لَهُ.

وَكَذَا لَوْ نَفَاهُ عَنْ قَبِيلَتِهِ ؛ لِحَدِيثِ الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ: «لا أُوتَىٰ بِرَجُلٍ يَقُولُ: إِنَّ كِنَانَةَ لَيْسَتْ مِنْ قُرِيْشٍ ، إِلَّا جَلَدْتُهُ »(١).

وَكِنَايَتُهُ: زَنَتْ يَدَاكَ، أَوْ رِجْلَاكَ، أَوْ يَدُكَ، أَوْ بَدَنُكَ؛ لِأَنَّ زِنَى هَذِهِ الأَعْضَاء لَا يُوجِبُ الحَدَّ؛ لِحَدِيثِ: «العَيْنَانِ تَرْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَاليَدَانِ تَرْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا المَشْيُ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ تَرْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا المَشْيُ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الفَرْجُ أَوْ يُكَذِّبُهُ» (*).

وَ: يَا مُخَنَّثُ، يَا قَحْبَةُ، يَا فَاجِرَةُ، يَا خَبِيثَةُ.

⁽١) موقوف: رواه ابن ماجه (٢٦١٢)، وأحمد (٥/ ٢١١).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧).



أَوْ يَقُولُ لِزَوْجَةِ شَخْصٍ: فَضَحْتِ زَوْجَكِ، وَغَطَّيْتِ رَأْسَهُ، وَجَعَلْتِ لَهُ قُرُونًا، وَعَلَّقْتِ عَلَيْهِ أَوْلَادًا مِنْ غَيْرِه، وَأَفْسَدْتِ فِرَاشَهُ.

أَوْ يَقُولُ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ: يَا حَلَالُ ابْنَ الحَلالِ مَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزِّنَىٰ، مَا أَوْ يَقُولُ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ: يَا حَلَالُ ابْنَ الحَلالِ مَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزِّنَىٰ، مَا أَنَا بِزَانٍ، وَلَا أُمِّي بِزَانِيَةٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَهَذَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي القَذْفِ. فَإِنْ أَرَادَ بِهَ ذِهِ الأَلْفَاظِ حَقِيقَةَ الزِّنَىٰ حُدَّ لِلْقَذْفِ؛ لِأَنَّ الكِنَايَةَ مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ كَالصَّرِيحِ فِي إِفَادَةِ الحُكْمِ.

وَإِلَّا بِأَنْ فَسَرَهُ بِمُحْتَمَلٍ غَيْرِ القَذْفِ عُـزِّرَ؛ لِارْتِكَابِهِ مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا، وَلَا كَفَّارَةَ.

كَأَنْ أَرَادَ بِالمُخَنَّثِ: المُتَطَبِّع بِطَبَائِعِ التَّأْنِيثِ.

وَبِالقَحْبَةِ: المُتَعَرِّضَةَ لِلزِّنَىٰ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْهُ.

وَبِالْفَاجِرَةِ: الكَاذِبَةَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

قَدْفُ أَهْلِ بَلْدَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ:

وَمَنْ قَـذَفَ أَهْلَ بَلْدَةٍ أَوْ جَمَاعَةً لا يُتَصَوَّرُ الزِّنَىٰ مِنْهُمْ عُزِّرَ وَلا حَدَّ؛ لِأَنَّهُ لَا عَارَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، لِلْقَطْعِ بِكَذِبِ القَاذِفِ.

وَإِنْ كَانَ يُتَصَوَّرُ الزِّنَىٰ مِنْهُمْ عَادَةً، وَقَـذَفَ كُلَّ وَاحِدٍ بِكَلِمَةٍ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ بِكَلِمَةٍ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ خَدُّ؛ لِتَعَدُّدِ القَذْفِ وَتَعَدُّدِ مَحِلِّهِ، كَمَا لَوْ قَـذَفَ كُلَّا مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْذِفَ الآخَرَ.



وَإِنْ كَانَ إِجْمَالًا، كَقَوْلِهِ: هُمْ زِنَاةٌ، فَحَدٌّ وَاحِدٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَوَ يَأْتُواْ إِلَّهُ عَهُمَالَةَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النَّك : ١] الآية.

وَلَـمْ يُفَرَّقْ بَيْنِ قَذْفِ وَاحِدٍ وَجَمَاعَةٍ، وَلِأَنَّهُ قَذْفٌ وَاحِـدٌ، فَلَا يَجِبُ بِهِ أَكْثُرُ مِنْ حَدِّ.

وَمَنْ قَذَفَ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ قَذَفَ أُمَّهُ- كَفَرَ، وَقُتِلَ حَتَّىٰ وَلَوْ تَابَ؛ لِأَنَّ القَتْلَ هُنَا حَدٌّ لِلْقاَذِفِ، وَحَدُّ القَذْفِ لَا يَسْقطُ بِالتَّوْبَةِ.

وَكَذَا لَوْ قَذَفَ نِسَاءَهُ القَدْحِهِ فِي دِينِهِ.

وَلَا يَكُفُّرُ مَنْ قَذَفَ أَبَا شَخْصِ إِلَىٰ آدَمَ.





بَابُ حَدِّ المُسْكِرِ

أَيْ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ السُّكْرُ، وَهُوَ اخْتِلَاطُ العَقْلِ.

كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ؛ لِعُمُومِ الآيَةِ. وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَطَّعَهَا مَوْفُوعًا: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» (١٠).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّهُمَا مَرْفُوعًا: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» (أ). وَعَنْ عَائِشَةَ تَعَلَّهُمَا مَرْفُوعًا: «مَا أَسْكَرَ الفَرَقُ مِنْهُ فَمِلْ الكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ» (أ). فَمَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا مَائِعًا، أَوِ الستَعَطَ بِهِ، أَوِ احْتَقَنَ بِهِ، أَوْ أَكَلَ عَجِينًا مَلْتُوتًا بِهِ، قَلَ وَلَوْ لَمْ يُسْكِرُ - حُدَّ ثَمَانِينَ إِنْ كَانَ حُرَّا: « لِأَنَّ عُمَرَ ت اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي حَدِّ الخَمْرِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اجْعَلْهُ كَأَخَفِّ الحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَضَرَبَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، فَضَرَبَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، فَضَرَبَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكَتَبَ بِهِ إِلَى خَالِدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةً بِالشَّامِ» (أ).

وَكَانَ بِمَحْضَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ، فَكَانَ إِجْمَاعًا.

وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ رَقِيقًا.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٢٠٠٣).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٩١)، وابن ماجه (٣٣٩٢)، وصححه العلامة الألباني يَظَيَّلُهُ في الإرواء (٣٧٥).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٦٨٧)، والترمذي (٢٦٨)، وأحمد (٦/ ١٣١)، وأبو يعلى (٧/ ٣٢٢)، وابن حبان (١٢/ ٣٠٠)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَهُ في الإرواء (٢٣٧٦).

⁽٤) متفق عليه: رواه البخاري (٦٧٧٣)، ومسلم (١٧٠٦).



بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا مُخْتَارًا لِشُرْبِهِ، فَإِنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ لَمْ يُحَدَّ؛ لِحَدِيثِ: «عُفِي لِأُمْتِي عَنِ الخَطَإِ وَالنَّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكُرِهُوا عَلَيْهِ» (١٠). وَصَبْرُهُ عَلَىٰ الأَذَىٰ الْفَضُلُ مِنْ شُرْبِهَا مُكْرَهًا. عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ، فَلَا حَدَّ عَلَىٰ جَاهِلِ بِذَلِكَ؛ لِأَنْ الحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ. لَكِنْ لَوِ ادَّعَىٰ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِالتَّحْرِيمِ مَعَ نُشُوتِهِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، لَمْ يُقْبَلْ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَىٰ الجَهْلِ بِالحَدِّ.

وَمَنْ تَشَبَّهَ بِشَرَابِ الخَمْرِ فِي مَجْلِسِهِ وَآنِيَتِهِ حَرُمَ وَعُزَّرَ.

وَكَذَا يُعَزَّرُ مَنْ حَضَرَ شُرْبَ الخَمْرِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلَّىٰ اَمْرُ فُوعًا: «لَعَنَ اللهُ الخَمْرَ، وَشَـارِبَهَا، وَسَـاقِيهَا، وَبَائِعَهَـا وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَـا وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ»().

وَيَحْرُمُ العَصِيرُ إِذَا أَتَىٰ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يُطْبَخْ وَإِنْ لَـمْ يَغْلِ. وَيَحْرُمُ عَصِيرُ خَلَىٰ كَغَلَيَانِ القِدْرِ، بأَنْ قَذَفَ بزَبْدِهِ.



⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



بَابُ التَّعْزِيرِ

التَّعْزِيرُ لُغَةً: المَنْعُ، يُقَالُ: عَزَّرْتُهُ: إِذَا مَنَعْتُهُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ التَّأْدِيبُ الَّذِي دُونَ الحَدِّ تَعْزِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الجَانِي مِنْ مُعَاوَدَةِ الذَّنْبِ.

وَاصْطِلَاحًا: التَّأْدِيبُ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِمَّا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ.

يَجِبُ التَّعْزِيرُ عَلَىٰ كُلِّ مُكَلَّفٍ، وَيُعَاقَبُ غَيْرُ المُكَلَّفِ كَالصَّبِيِّ المُمَيِّزِ عَلَىٰ الفَاحِشَةِ تَعْزِيرًا بَلِيغًا.

وَيَجِبُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ، كَمُبَاشَرَةِ الأَجْنَبِيَّةِ فِيمَا دُونَ الفَرْجِ، وَإِتْيَانِ المَرْأَةِ المَرْأَة (السِّحَاقُ).

وَسَرِقَةِ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ؛ لِكَوْنِ المَسْرُوقِ دُونَ نِصَابٍ أَوْ غَيْرَ مُحَرَّزٍ.

وَالجِنَايَةِ بِمَا لا يُوجِبُ القِصَاصَ، وَنَحْوِهَا، كَصَفْعٍ وَوَكْزٍ.

لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ يَعَالَيُّهُ: «أَنَّهُ شُئِلَ عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ: يَا فَاسِتُ، يَا خَبِيثُ، قَالَ: هُنَّ فَوَاحِشُ فِيهِنَّ تَعْزِيرٌ، وَلَيْسَ فِيهِنَّ حَدُّ» (''.

وَهُمَ وَمِنْ حُقُوقِ اللهِ تَعَالَىٰ لا يُحْتَاجُ فِي إِقَامَتِهِ إِلَىٰ مُطَالَبَةٍ ؛ لِأَنَّهُ شُرِعَ لِلتَّاْدِيبِ، فَلِلْإِمَامِ إِقَامَتُهُ إِذَا رَآهُ، وَلَهُ تَرْكُهُ إِنْ جَاءَ تَاثِبًا مُعْتَرِفًا، يَظْهَرُ مِنْهُ النَّدَمُ وَالإِقْ لَاعُ ؛ لِمَا رَوَىٰ ابْنُ مَسْعُودٍ نَعِظْتُهُ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْه

⁽١) حسن: رواه البيهقي (٨ / ٢٥٣)، وحسنه العلامة الألباني رَخِيَّللُهُ في الإرواء (٢٣٩٢).



فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ امْرَأَةً فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَطَأَهَا، فَقَالَ: أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ نَعَمْ. فَتَلَا عَلَيْهِ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّتَاتِ ﴾ [﴿ اللهِ: ١١١] (١).

إِلَّا إِذَا شَتَمَ الوَلَدُ وَالِدَهُ، فَلا يُعَزَّرُ إِلَّا بِمُطَالَبَةِ وَالِدِهِ.

وَلا يُعَزَّرُ الوَالِدُ بِحُقُوقِ وَلَدِهِ؛ لِحَدِيثِ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»(١).

وَلَا يُـزَادُ فِي جَلْدِ التَّعْزِيرِ عَلَىٰ عَشَـرَةِ أَسْوَاطٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ تَعَطَّتُهُ مَرْ فُوعًا: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ»(").

فَقُدِّرَ أَكْثَرُهُ، وَلَمْ يُقَدَّرْ أَقَلُّهُ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَىٰ اجْتِهَادِ الحَاكِمِ، وَذَلِكَ لِتَفَاوُتِ الجَرَائِمِ بِالشِّدَّةِ وَالضَّعْفِ، وَاخْتِلَافِ الأَحْوَالِ وَالأَزْمَانِ، فَجُعِلَتِ لِتَفَاوُتِ الجَرَائِمِ بِالشِّدَّةِ وَالضَّعْفِ، وَاخْتِهَادِ الأَثْمَةِ وَوُلَاةِ الأَمُورِ بِحَسَبِ العُقُوبَاتُ عَلَىٰ بَعْضِ الجَرَائِمِ رَاجِعَةً إِلَىٰ اجْتِهَادِ الأَئِمَّةِ وَوُلَاةِ الأَمُورِ بِحَسَبِ الحَاجَةِ وَالمَصْلَحَةِ، وَلا تَخْرُجُ عَمَّا أَمْرَ اللهُ بِهِ وَنَهَىٰ عَنْهُ.

وَيَكُونُ التَّعْزِيرُ أَيْضًا بِالحَبْسِ، وَالصَّفْعِ، وَالتَّوْبِيخِ، وَالعَزْلِ عَنِ الوِلاَيَةِ، وَإِقَامَتِهِ مِنَ المَجْلِسِ حَسْبَمَا يَرَاهُ الحَاكِمُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَبَسَ رَجُلًا فِي تُهْمَةٍ، ثُمَّ خَلَّىٰ عَنْهُ»(١٠).

- (١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٢٦)، ومسلم (٢٧٦٣).
- (٢) صحيح: رواه ابـن ماجـه (٢٩١١)، وأحمـد (٢/ ٢٠٤)، وصححـه العلامـة الألبـاني كَثَلَثُهُ في الإرواء (٨٣٨).
 - (٣) صحيح: وقد تقدم.
- (٤) صحيح: رواه أبو داود (٣٦٣٠)، والترمـذي (١٤١٧)، والنسـائي (٤٨٧٥)، وأحمد (٥/ ٢)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لَلَّهُ فِي الإرواء (٢٣٩٧).



وَإِذَا شَرِبَ مُسْكِرًا نَهَ ارَ رَمَضَانَ حُدَّ لِلشُّرْبِ، وَعُزِّرَ لِفِطْرِهِ بِعِشْرِينَ سَـوْطًا؛ لِمَـا رَوَىٰ أَحْمَـدُ أَنَّ عَلَيَّا نَعَظِّيْهُ أُتِيَ بِالنَّجَاشِيِّ قَدْ شَـرِبَ حَمْرًا فِي رَمَضَانَ، فَجَلَدَهُ الحَدَّ وَعِشْرِينَ سَوْطًا لِفِطْرِه فِي رَمَضَانَ (').

وَلَا بَأْسَ بِتَسْوِيدِ وَجْهِ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ وَالمُنَادَاةِ عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ.

وَيَحْرُمُ تَعْزِيرٌ بِحَلْقِ لِحْيَةٍ وَقَطْعِ طَرفٍ، أَوْ جُرْحٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ، أَوْ إِتْلَافِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَيَحْرُمُ الاسْتِمْنَاءُ بِاليَدِ عَلَىٰ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِظُونَ ۞﴾ [الفَّنَىٰ : ٥]، وَلِأَنَّهُ مُبَاشَرَةٌ تُفْضِي إِلَىٰ قَطْعِ النَّسْل، وَيُعَزَّرُ فَاعِلُهُ. وَلا حَدَّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لا إِيلَاجَ فِيهِ، فَإِنْ خَشِيَ الزِّنَىٰ أُبِيحَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَىٰ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.



⁽١) حسن: رواه الطحاوي (٢ / ٨٨)، وحسنه العلامة الألباني ﴿ لِللَّهُ فِي الإرواء (٣٩٩).



فَصْلٌ فِي الأَلْفَاظِ المُوجِبَةِ لِلتَّعْزِيرِ

وَمِنَ الأَلْفَاظِ المُوجِبَةِ لِلتَّعْزِيرِ قَوْلُهُ لِغَيْرِهِ:

يَا كَافِرُ.

يَا فَاسِقُ.

يَا فَاجِرُ.

يَا شَقِيٌّ.

يَا كَلْبُ.

يَا حِمَارُ.

يَا تَيْسُ.

يَا رَافِضِيُّ.

يَا خَبِيثُ.

يَا كَذَّابُ.

يَا خَائِنُ.

يَا عَدُقَ اللهِ.

يَا شَارِبَ الخَمْرِ.

يَا مُخَنَّتُ.



يَا قَرْ نَانُ.

يَا قَوَّادُ. وَالقَوَّادُ عِنْدَ العَامَّةِ: السِّمْسَارُ فِي الزِّنَيْ.

يَا دَيُّوثُ. وَهُوَ: الَّذِي يُدْخِلُ الرِّجَالَ عَلَىٰ امْرَأَتِهِ.

يَا عِلْقُ. وَمَعْنَاهُ عِنْدَ العَامَّةِ: مِثْلُ مَعْنَىٰ الدَّيُّوثِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ عَلَيٍّ سَجَالِيُّهُ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ لا حَدَّ فِيهَا. وَيُعَزَّرُ مَنْ قَالَ لِذِمِّيِّ: يَا حَاجٌّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَشْبِيهِهِمْ فِي قَصْدِ كَنَائِسِهِمْ بِقُصَّادِ بَيْتِ اللهِ الحَرَامِ. أَوْ لَعْنَهُ بِغَيْرِ مُوجِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا إِنْ صَدَرَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِيهِ.





بَابُ القَطْع فِي السَّرِقَةِ

وَالسَّرِقَةُ هِيَ: أَخْذُ مَالِ الغَيْرِ مِنْ مَالِكِهِ أَوْ نَائِيهِ عَلَىٰ وَجْهِ الاخْتِفَاءِ. وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُواْ أَيَّدِيهُ مَا ﴾ [للتَّهَ: ٣٠] الآيَة.

وَعَنْ عَائِشَةَ تَعَيِّلْتُكَا مَرْ فُوعًا: «تُقْطَعُ اليَدُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»(١).

فَلَا قَطْعَ عَلَىٰ مُنْتَهِبٍ، وَهُوَ: الَّذِي يَأْخُذُ المَالَ عَلَىٰ وَجْهِ الغَنِيمَةِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ نَعَالِثَةٌ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ عَلَىٰ المُنْتَهِبِ قَطْعٌ»(٬٬

وَلا عَلَىٰ مُخْتَطِفٍ، وَهُوَ: الَّذِي يَخْتَلِسُ الشَّيْءَ وَيَمُرُّ بِهِ.

وَالفَرْقُ بَيْنَ المُنْتَهِبِ وَالمُخْتَطِفِ، أَنَّ الأَوَّلَ يَأْخُذُ الشَّيْءَ جَهْرَةً مَعَ سُرُعَةٍ وَخَوْفٍ. شُكُونٍ مِنْهُ وَطُمَأَنِينَةٍ، وَالثَّانِي يَأْخُذُ الشَّيْءَ جَهْرَةً، وَلَكِنْ مَعَ سُرْعَةٍ وَخَوْفٍ. وَأَمَّا السَّرِقَةُ فَعَلَىٰ وَجْهِ الاخْتِفَاءِ.

وَلا عَلَىٰ غَاصِبِ وَخَائِنِ فِي وَدِيعَةٍ؛ لِعَدَم دُخُولِهِمْ فِي اسْم السَّارِقِ.

لَكِنْ يُقْطَعُ جَاحِدُ العَارِيةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَمَّطُهَا: «كَانَتْ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ المَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّلَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْع يَدِهَا»(٣). وَيُقْطَعُ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم (١٦٨٤).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٩١)، وابن حبان (١٠/ ٣٠٩)، وصححه العلامة الألباني كَلَيْلُهُ في الإرواء (٢٤٠٣).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٦٨٨).



الطَّرَّالُ، وَهُوَ: الَّذِي يَبُطُّ الجَيْبَ أَوْ غَيْرَهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ، أَوْ بَعْدَ سُقُوطِه، إِنْ بَلَغَ نِصَابًا؛ لِأَنَّهُ سَرَقَهُ مِنْ حِرْزِ.

وَيُشْتَرَطُ لِلْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ سَبَعَهُ شُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الأَوَّلُ: كَوْنُ السَّارِقِ مُكَلَّفًا؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ القَلَمُ.

مُخْتَارًا؛ لِأَنَّ المُكْرَهُ مَعْذُورٌ.

عَالِمًا بِأَنَّ مَا سَرَقَهُ يُسَاوِي نِصَابًا؛ فَلَا قَطْعَ بِسَرِقَةٍ مِنْدِيلٍ بِطَرْفِهِ نِصَابٌ مَشْدُودٌ لَمْ يَعْلَمْهُ، وَلَا بِسَرِقَةِ جَوْهَرِ يَظُنُّ قِيمَتَهُ دُونَ نِصَابٍ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: كَوْنُ المَسْرُوقِ مَالًا مُحْتَرَمًا؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِمَالِ لَا حُرْمَةَ لَهُ، وَمَالُ الحَرْبِيِّ تَجُوزُ سَرِقَتُهُ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ القَطْعَ شُرِعَ لِصِيَانَةِ الأَمْوَالِ، فَلَا يَجِبُ فِي غَيْرِهَا، وَالأَخْبَارُ مُقَيِّدَةٌ لِلآيَة، فَإِنْ سَرَقَ حُرَّا صَغِيرًا فَلَا قَطْعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَمَوَّلُ عَادَةً.
لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ. لَكِنْ لَا قَطْعَ بِسَرِقَةِ المَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَمَوَّلُ عَادَةً.

وَلَا بِإِنَاءٍ فِيهِ خَمْرٌ أَوْ مَاءٌ؛ لِاتَّصَالِهِ بِمَا لَا قَطْعَ فِيهِ.

وَلا بِسَرِقَةِ مُصْحَفٍ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ مَا فِيهِ مِنْ كَلَامِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَلَا يَحِلُ اللهِ تَعَالَىٰ، وَلا يَحِلُ اللهِ تَعَالَىٰ، وَلا يَحِلُ اللهِ عَنْهُ. وَلا يِمَا عَلَيْهِ مِنْ حُلِيِّ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا لا قَطْعَ فِيهِ. وَلا يِكُتُبِ بِدْعَةٍ وَتَصَاوِير؛ لِوُجُوبِ إِتْلافِهَا لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، أَشْبَهَتِ المَزَامِير، وَمِثْلُ ذَلِكَ سَائِرُ الكُتُبِ المُحَرَّمَةِ.

وَلا بِآلَةِ لَهْوِ كَالطُّنْبُورِ، وَالْهِزْمَارِ، وَالطَّبْلِ لِغَيْرِ الْحَرْبِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهَا آلَةُ مَعْصِيَةٍ كَالْخَمْرِ، وَمِثْلُهُ نَرْدٌ وَشَطَرَنْجٌ.



وَلا بِصَلِيبٍ أَوْ صَنَمٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ؛ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَىٰ تَحْرِيمِهِ، أَشْبَهَ الطُّنْبُورَ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: كَوْنُ المَسْرُوقِ نِصَابًا، وَهُوَ: ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ أَوْ رُبُعُ دِينَارٍ، فَلَا قَطْعَ بِسَرِقَةِ مَا دُونَ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَلِّكُمَّا مَرْ فُوعًا: «لا تُقْطَع اليَدُ إِلَّا فِي قَطْعَ بِسَرِقَةِ مَا دُونَ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَلِّكُمَّا مَرْ فُوعًا: «لا تُقْطَع اليَدُ إِلَّا فِي رَبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» ((). أَوْ مَا يُسَاوِي أَحَدَهُمَا – أَيْ ثَلاَثَةَ دَرَاهِمَ، أَوْ رُبُعَ دِينَارٍ فَكَ وَيَارٍ فَصَاعِدًا () (اللّهِ عَمَرَ تَعَلِيكُمُ أَنَّ النّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَلَا قَطْعَ بِسَرِقَةِ مَا دُونَ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلِيكُمُ أَنَّ النّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ سَرَقَ يَرْسًا مِنْ صُفَّةِ النِّسَاءِ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ().

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَطَعَ فِي مِجَنِّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ»(٣).

وَتُعْتَبَرُ القِيمَةُ حَالَ الإِخْرَاجِ مِنَ الحِرْزِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الوُجُوبِ؛ لِوُجُودِ سَّنَب فه.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: إِخْرَاجُهُ مِنْ حِرْزٍ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الثِّمَارِ؛ فَقَالَ: مَا أُخِذَ مِنْ أَخْرَانِهِ فَفِيهِ القَطْعُ إِذَا مِنْ غَيْرِ أَكْمَامِهِ وَاحْتُمِلَ فَفِيهِ قِيمَتُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، وَمَا أُخِذَ مِنْ أَجْرَانِهِ فَفِيهِ القَطْعُ إِذَا مِنْ غَيْرِ أَكْمَامِهِ وَاحْتُمِلَ فَفِيهِ قِيمَتُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، وَمَا أُخِذَ مِنْ أَجْرَانِهِ فَفِيهِ القَطْعُ إِذَا بَلَغَ ثَمَنَ المِجَنِّ مَاجَهُ. وَفِي لَفْظٍ: «وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُووِيهُ الجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ المِجَنِّ فَعَلَيْهِ القَطْعُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُووِيهُ الجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ المِجَنِّ فَعَلَيْهِ القَطْعُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: صححه العلامة الألباني كِثْمَلِللهُ في الإرواء (٢٤١١).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٦٧٩٥)، ومسلم (١٦٨٦).



وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ المِجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ، وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ»(١) وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خُدَيْجِ سَجَيْظِيُّهُ مَرْفُوعًا: «لاَ قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلاَ كَثَرٍ»(١).

فَلَوْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ فَلَا قَطْعَ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ دَاخِلَ الحِرْزِ بِأَكْلِ أَوْ غَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ.

وَحِرْزُ كُلِّ مَالٍ: مَا حُفِظَ فِيهِ عَادَةً؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الحِفْظُ، وَلِأَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا اعْتَبَرَ الحِرْزَ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ رَدَّهُ إِلَىٰ العُرْفِ، كَالقَبْضِ وَالتَّفَرُّقِ وَإِحْيَاءِ المَوَاتِ.

وَيَخْتَلِفُ الحِرْزُ بِالبُلْدَانِ وَالسَّلَاطِينِ؛ لِخَفَاءِ السَّارِقِ بِالبَلَدِ الكَبِيرِ لِسِعَةِ أَقْطَارِهِ أَكْثَرُ مِنْ خَفَائِهِ فِي البَلَدِ الصَّغِيرِ. وَكَذَا السُّلْطَانُ إِنْ كَانَ عَدْلًا يُقِيمُ الحُدُودَ قَلَّ السُّرَّاقُ، فَلَا يَحْتَاجُ الإِنْسَانُ إِلَىٰ زِيَادَةِ حِرْزِ.

وَإِنْ كَانَ جَاثِـرًا يُشَــارِكُ مَـنْ التَجَــاَ إِلَيْهِ، وَيَـذُبُّ عَنْهُمْ قَوِيَـتْ صَوْلَتُهُمْ، فَيَحْتَاجُ أَرْبَابُ الأَمْوَالِ إِلَىٰ زِيَادَةِ التَّحَفُّظِ، وَكَذَا الحَالُ مَعَ قُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ.

وَلَوِ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي هَتْكِ الحِرْزِ وَإِخْرَاجِ النِّصَابِ، قُطِعُوا جَويعًا؛ لِوُجُودِ سَبَبِ القَطْعِ مِنْهُمْ، كَالقَتْلِ، وَكَمَا لَوْ كَانَ ثَقِيلًا فَحَمَلُوهُ.

- (۱) حسن: رواه أبـو داود (۱۷۱۰)، والترمـذي (۱۲۸۹)، والنسـائي (٤٩٥٧)، وابن ماجه (٢٥٩٦)، وحسنه العلامة الألباني رَجِّلَتُهُ في الإرواء (٢٤١٣).
- (٢) صحيح: أبـو داود (٤٣٨٨)، والترمـذي (١٤٤٩)، والنسـائي (٤٩٦٠)، وابـن ماجه (٢٥٩٣)، وأحمد (٣/ ٤٦٣)، وصححه العلامة الألباني كِيَّلَهُ فِي الإرواء (٤٤١٤).



وَيُقْطَعُ سَارِقُ نِصَابِ لِجَمَاعَةٍ.

وَإِنْ هَتَكَ الحِرْزَ أَحَدُهُمَا، وَدَخَلَ الآخَرُ فَأَخْرَجَ المَالَ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِمَا، وَلَوْ تَوَاطَأً؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ لَمْ يَسْرِقْ، وَالثَّانِي لَمْ يَهْتِكْ الحِرْزَ. الشَّرْطُ الحَامِسُ: انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ، فَلَا قَطْعَ بِسَرِقَتِهِ مِنْ مَالِ فُرُوعِهِ وَأُصُولِهِ وَزَوْجَتِهِ.

أُمَّا وَلَدُهُ؛ فَلِحَدِيثِ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»('').

وَأَمَّا أُصُولُهُۥ فَلِوُجُوبِ نَفَقَةِ أَحَدِهِمْ عَلَىٰ الآخَرِ، وَلِأَنَّ بَيْنَهُمْ قَرَابَةً تَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، فَلَا يُقْطَع بِهِۥ لِأَنَّ الحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ.

وَأَشَا زَوْجَتُهُ؛ فَلِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ سَيَ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «لا يُقْطَع أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِسَرِقَتِهِ مِنْ مَالِ الآخَرِ» (٥) ، وَلَأِنَّ كُلاَّ مِنْهُمَا يَرِثُ صَاحِبَهُ بِغَيْرِ حَجْبٍ، وَيَنْبَسِطُ فِي مَالِهِ، أَشْبَهَ الوَلَدَ مَعَ الوَالِدِ. وَلا قَطْعَ عَلَىٰ مُسْلِمٍ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ المَالِ، أَوْ مِنْ غَنِيمَةٍ لَمْ تُخَمَّسْ.

وَكَذَا لَوْ سَرَقَ فَقِيرٌ مِنْ غَلَّةِ وَقْفٍ عَلَىٰ الفُقَرَاءِ، فَلَا قَطْعَ لِدُخُولِهِ فِيهِمْ. وَكَذَا لَوْ سَرَقَ شَخْصٌ مِنْ مَالٍ فِيهِ شَرِكَةٌ لَهُ لَمْ يُقْطَعْ لِلشُّبُهَةِ.

الشَّرْطُ السَّاوسُ: ثُبُوتُ السَّرِقَةِ، وَتَثْبُتُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: إِمَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۗ ﴾ [الثَّنَةَ: ١٨٢].

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه مالك (٢/ ٨٣٩/ ٣٣)، وصححه العلامة الألباني كِيَاللَّهُ في الإرواء (٢٤٢٠).



وَيَصِفَانِ السَّرِقَةَ.

وَلَا تُسْمَعُ قَبْلَ الدَّعْوَىٰ مِنَ المَالِكِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَالثَّانِي: أَوْ بِإِقْرَارِ السَّارِقِ مَرَّتَيْنِ، وَيَصِفُهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ؛ لِاحْتِمَالِ ظَنِّه وُجُوبِ القَطْعِ مَعَ فَقْدِ بَعْضِ شُرُوطِهِ.

وَعَنِ القَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَنَّ عَلِيًّا ا أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ، فَطَرَدَهُ، ثُمَّ عَادَ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُقْطَعَ» وَفِي لَفْظٍ: «لَا يُقْطَعُ السَّارِقُ حَتَّىٰ يَشْهَدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ مَرَّ تَيْنِ» (١٠).

وَلا يَرْجِعُ حَتَّىٰ يُقْطَعَ، وَلا بَاْسَ بِتَلْقِينِهِ الإِنْكَارَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي أُمَيَّةَ المَخُرُومِيِّ: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أُتِي بِلِصِّ قَدِ اعْتَرَفَ، فَقَالَ: مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ؟ قَالَ: بَلَىٰ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ»(").

وَلَوْ وَجَبَ القَطْعُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ لَمْ يُؤَخِّرُهُ، وَلَمْ يُلَقِّنْهُ الإِنْكَارَ. وَكَذَا مَا تَقَدَّمَ عَنْ عَلِيٍّ. وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ تَعَطِّئُهُ: «أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ، فَقَالَ: أَسَرَقْتَ؟ قُلْ: لا، فَقَالَ: لا، فَتَرَكَهُ» (٣).

⁽١) صحيح: رواه الطحاوي (٢/ ٩٧)، والبيهقي (٨/ ٢٧٥)، وصححه العلامة الألباني كَمَّلَهُ في الإرواء (٢٤٢٥).

⁽٢) ضعيف: رواه أبو داود (٤٣٨٠)، والنسائي (٤٨٧٧)، وأحمد (٥/ ٢٩٣)، وصححه العلامة الألباني كِللله في الإرواء (٢٤٢٦).

⁽٣) ضعيف: رواه عبد الرزاق: «المصنف»(١٠/ ٢٢٤) رقم (١٨٩٢٠)، وإسناده منقطع بين عكرمة بن خالد وعمر بن الخطاب.



الشَّرْطُ السَّابِعُ: مُطَالَبَةُ المَسْرُوقِ مِنْهُ بِمَالِهِ، أَوْ مُطَالَبَةُ وَكِيلَهُ أَوْ وَلِيَّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُ ورًا عَلَيْهِ لِحَظِّهِ؛ لِأَنَّ المَالَ يُبَاحُ بِالبَذْلِ وَالإِبَاحَةِ، فَيَحْتَمِلُ إِبَاحَةَ مَالِكِهِ إِيَّاهُ، أَوْ إِذْنَهُ لَهُ فِي دُخُ ولِ حِرْزِهِ، وَنَحْوَهُ مِمَّا يُسْقِطُ القَطْعَ، فَاعْتُبِرَ مَالِكِهِ إِيَّاهُ، أَوْ إِذْنَهُ لَهُ فِي دُخُ ولِ حِرْزِهِ، وَنَحْوَهُ مِمَّا يُسْقِطُ القَطْعَ، فَاعْتُبِرَ الطَّلَب لِنَفْي هَذَا الاحْتِمَالِ، وَانْتِفَاءِ الشَّبْهَةِ.

وَلَا قَطْعَ عَـامَ مَجَاعَةِ غَلَاءٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَشْـتَرِيهِ أَوْ مَا يَشْـتَرِي بِهِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ سَيِظْتُهُ: «لَا قَطْعَ فِي عَام سَنَةٍ» (١٠).

فَمَتَىٰ تَوَفَّرَتُ الشُّرُوطُ قُطِعَتْ يَدُهُ اليُمْنَىٰ مِنْ مِفْصَلِ كَفِّهِ، وَغُمِسَتْ وُجُوبًا فِي زَيْتٍ مَغْلِيٍّ لِتَنْسَدَّ أَفْوَاهُ العُرُوقِ؛ لِثَلَّا ينْزِفَهُ الدَّمُ فَيُؤَدِّي إِلَىٰ مَوْتِهِ. وَصُنَّ تَعْلِيقُهَا فِي عُنُقِهِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ رَآهُ الإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَخُ فِي الزَّجْرِ.

فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجُلُهُ الدُسْرَىٰ مِنْ مِفْصَلِ كَعْبِهِ بِتَرْكِ عَقِبِهِ؛ قِيَاسًا عَلَىٰ القَطْعِ فِي المُحَارَبَةِ، وَلِأَنَّهُ أَرْفَقُ بِهِ لِيَتَمَكَّنَ مِنَ المَشْيِ عَلَىٰ خَشَبَةٍ، وَلَوْ قُطِعَتْ يُمْنَاهُ لَمْ يُمْكِنْهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ عَادَلَمْ يُقْطَعْ، وَحُبِسَ حَتَّىٰ يَمُوتَ، أَوْ يَتُوبَ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَعَالَىٰ اللهُ الْآيَ بِرَجُلٍ أَقْطَعِ الزَّنْدِ وَالرِّجْلِ قَدْ سَرَقَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ: أَنْ تَقْطَعَ رِجْلُهُ، فَقَالَ عَلِيٍّ: إِنَّمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا جَزَّوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ, وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَلُواْ أَوْ يُصَكَلَبُواْ أَوْ تُقَطَعَ آيَدِ يِهِمْ وَأَرْجُلُهُم وَنْ

⁽١) ضعيف: رواه ابن أبي شــيبة في: «المصنف»(١٠/ ٢٧) رقم (٢٩١٧٩) وضعفه العلامة الألباني رَخِيَلَهُ في الإرواء (٢٤٢٨).



خِلَانٍ ﴾ [الناهَ : ٣٣] الآية. وَقَدْ قُطِعَتْ يَدُ هَذَا وَرِجُلُهُ، فَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُقْطَعَ رِجُلُهُ، فَتَدَعُهُ لَئِسَ لَهُ قَائِمَةٌ يَمْشِي عَلَيْهَا؛ إِمَّا أَنْ تُعَزِّرَهُ، وَإِمَّا أَنْ تَسْتَوْدَعَهُ السَّجْنَ، فَاسْتَوْدَعَهُ السِّجْنَ "(١).

وَعَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ: (قَالَ: حَضَرْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أُتِيَ بِرَجُلٍ مَقْطُوعِ اليَدِ وَالرِّجُلِ قَدْ سَرَقَ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: مَا تَرَونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: اقْطَعْهُ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، قَالَ: قَتَلْتُهُ إِذًا وَمَا عَلَيْهِ القَنْلُ، بِأَيِّ شَيْءٍ يَا ثُكُلُ الطَّعَامَ؟! بِأَيِّ شَيْءٍ يَتُوضً إِيَّ شَيْءٍ يَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِهِ؟! بِأَيِّ شَيْءٍ يَقُومُ لِخَاجَتِهِ؟ فَرَدَّهُ إِلَى السَّجْنِ أَيَّامًا، ثُمَّ أَخْرَجَهُ، فَاسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ، فَقَالُوا مِثْلَ لَحَاجَتِهِ؟ افْرَدَّهُ إِلَىٰ السَّجْنِ أَيَّامًا، ثُمَّ أَخْرَجَهُ، فَاسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ، فَقَالُوا مِثْلَ قَوْلِهِمِ الأَوَّلِ، وَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ أَوَّلَا، فَجَلَدَهُ جَلْدًا شَدِيدًا، ثُمَّ أَرْسَلَهُ» (*).

وَيَجْتَمِعُ القَطْعُ وَالضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُمَا حَقَّانِ لِمُسْتَحِقَّيْنِ فَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا، كَالدِّيَةِ وَالكَفَّارَةِ فِي قَتْلِ الخَطَاِ.

فَيَـرُدَّ مَـا أَخَذَهُ لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ مَالُ آدَمِيٍّ تَلِفَ تَحْتَ يَدِ عَادِيةٍ فَوَجَبَ ضَمَانُهُ.

وَيعِيدُ مَا خَرِبَ مِنَ الحِرْزِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ.



⁽١) حسن: رواه البيهقي (٨ / ٢٧٤)، وحسنه العلامة الألباني ﴿ كُلُّتُهُ فِي الإرواء (٢٤٣٦).

⁽۲) رواه البيهقي في: «الكبرئ» (۸/ ۲۷۵).



بَابُ حَدِّ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ

وَهُمْ: المُكَلَّقُونَ المُلْتَزِمُونَ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الذِّمَّةِ، - وَيُنْقَضُ بِهِ عَهْدُهُمْمْ-، الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَلَىٰ النَّاسِ فِي الصَّحَرَاءِ أَوِ البُنْيَانِ أَوِ البَحْرِ، فَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ مُجَاهَرةً.

فَإِنْ أَخَذُوا مُخْتَفِينَ فَسُرَّاقٌ.

وَإِنِ اخْتَطَفُوا وَهَرَبُوا فَمُنْتَهِبُونَ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ عَادَةَ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ القَهْرُ، فَاعْتُبِرَ ذَلِكَ فِيهِمْ.

وَيُعْتَبَرُ ثُبُوتُهُ بِبَيِّنَةٍ، أَوْ إِقْرَارٍ مَرَّتَيْنِ كَالسَّرِقَةِ.

وَالحِرْزُ: بِأَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ يَدِ مُسْتَحِقِّهِ وَهُوَ بِالقَافِلَةِ.

وَالنَّصَابُ: قِيَاسًا عَلَىٰ القَطْعِ فِي السَّرِقَةِ.

وَلَهُمْ أَرْبَعَهُ أَحْكَامٍ،

الله قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُدُوا مَالًا: تَحَتَّمَ قَتْلُهُمْ جَمِيعًا، وَحُكْمُ الرِّدْءِ
 كَالمُبَاشِرِ. ٢- إِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا مَالًا: تَحَتَّمَ قَتْلُهُمْ وَصَلْبُهُمْ حَتَّىٰ يَشْتَهِرُوا؛
 لِيَرْ تَدِعَ غَيْرُهُمْ، ثُمَّ يُغَسَّلُوا، وَيُكَفَّنُوا، وَيُصَلَّىٰ عَلَيْهِمْ، وَيُدْفَنُوا.

٣- إِنْ أَخَذُوا مَالَا وَلَمْ يَقْتُلُوا: قُطِعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ حَتْمًا لِوُجُوبِهِ لِحَقَّ اللهِ تَعَالَىٰ.



فِي آنٍ وَاحِدٍ فَلَا يُنْتَظَرُ بِقَطْعِ أَحَدِهِمَا انْدِمَالُ الآخَرِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ أَمَرَ بِقَطْعِهِمَا، وَالأَمْرُ لِلْفَوْرِ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ اليُمْنِي، وَرِجْلُهُ اليُسْرَىٰ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فِي رَجْلُهُ اليُسْرَىٰ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فِي رَجْلُهُ اليُسْرَىٰ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَرْخِلُنِ ﴾ السَّلَة : ٣٣].

ا- إِنْ أَخَافُوا النَّاسَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالاً: نُفُوا مِنَ الأَرْضِ، فَكَ يُتْرَكُونَ يَا أُوُونَ إِلَىٰ بَلَدٍ حَتَّىٰ تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا جَزَوُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ, وَيَسْعَوَّنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُفَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَبُوا أَوْ تُفَطَعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ, وَيَسْعَوَّنَ فِي اللَّمْضِ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [لللله : ٣٣] الآية.

وَتُنْفَىٰ الجَمَاعَةُ مُتَفَرِّقَةً، كُلُّ إِلَىٰ جِهَةٍ؛ لِنَلَّا يَجْتَمِعُوا عَلَىٰ المُحَارَبَةِ ثَانِيًا. وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَتْ عَنْهُ حُقُوقُ اللهِ تَعَالَىٰ، مِنْ نَفْي، وَقَطْعِ يَدُ وَرِجْل، وَتَحَتَّم قَتْل وَصَلْبٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن يَدٍ وَرِجْل، وَتَحَتَّم قَتْل وَصَلْبٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن يَدِ وَرِجْل، وَالْعَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

وَأُخِذَ بِحُقُوقِ الآدَمِيِّينَ، مِنْ نَفْسٍ وَطَرفٍ وَمَالٍ، إِلَّا أَنْ يُعْفَىٰ لَهُ عَنْهَا مِنْ مُسْتَحِقِّهَا؛ لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، كَالضَّمَانِ.





فَصْلُ فِي دَفْعِ الْعُتَدِّينَ

وَمَنْ أُرِيدَ بِأَذَى فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حَرِيمِهِ - كَأُمَّهِ وَبِنْتِهِ وَأُخْتِهِ وَزَوْجَتِهِ - فَلَمُهُ وَبِنْتِهِ وَأُخْتِهِ وَزَوْجَتِهِ - فَلَمُهُ وَبِالْأَسْهَلِ حَرُمَ الأَصْعَبُ؛ لِعَدَمِ فَلَهُ دَفْعُهُ بِالأَسْهَلِ حَرُمَ الأَصْعَبُ؛ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ.

فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالقَتْلِ قَتَلَهُ، وَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ.

وَإِنْ قُتِلَ كَانَ شَهِيدًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمَطْئُكُهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِهُ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ» (١٠.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلِيْهِمَا مَرْ فُوعًا: «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَقَاتَلَ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ»(٢٠).

وَيَجِبُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ حَرِيمِهِ - كَأُمِّهِ وَأُخْتِهِ وَزَوْجَتِهِ وَنَحْوِهِنَّ - إِذَا أُرِيدَتْ بِفَاحِشَةٍ أَوْ قَتْلٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي بِذَلِكَ حَقَّ اللهِ مِنَ الكَفِّ عَنِ الفَاحِشَةِ وَالعُدْوَانِ، وَحَقَّ نَفْسِهِ بِالمَنْع عَنْ أَهْلِهِ، فَلَا يَسَعُهُ إِضَاعَةُ الحَقَّيْنِ.

وَحَرِيمٍ غَيْرِهِ الِنَّالَا تَذْهَبَ الأَنْفُسُ، وَتُسْتَبَاحُ الحُرَمُ، وَيَسْقُطُ وُجُوبُ الذَّفْعِ بِإِيَاسِهِ مِنْ فَائِدَتِهِ.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٤٠).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ فِي غَيْرِ فِتْنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِآيَدِيكُو إِلَىٰ النَّهُ لَكَٰذَ ﴾ [الثَمَة : ١٩٥] فَكَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلُ نَفْسِهِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِبَاحَةُ قَتْلِهَا.

وَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ وَمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ إِيثَارُ الشَّهَادَةِ، وَكَإِحْيَائِهِ بِبَذْلِ طَعَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انْصُـرْ أَحَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» (١).

فَ إِنْ كَانَ ثَمَّ فِتْنَةٌ لَمْ يَجِبْ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا نَفْسِ غَيْرِهِ؛ لِقِصَّةِ عُثْمَانَ نَعَظِئهُ. وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ مَالِهِ، وَلَهُ بَذْلُهُ لِمَنْ أَرَادَهُ مِنْهُ ظُلْمًا، وَلَا يَظِئِهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا عِوضَ لَهَا.

وَلَا يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ مِنَ الضَّيَاعِ وَالهَلَاكِ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ بَذْلُهُ.

وَمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَ رَجُلٍ مُتَلَصِّصًا فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ، أَيْ يَدْفَعُهُ بِالأَسْهَلِ فَالأَسْهَلِ مَا فَالأَسْهَلِ، فَإِنْ أَمَرَهُ بِالخُرُوجِ فَخَرَجَ لَـمْ يَضْرِبْهُ، وَإِلَّا فَلَهُ ضَرْبُهُ بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ، فَإِنْ خَرَجَ بِالعَصَا لَمْ يَضْرِبْهُ بِالحَدِيدِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ مِنْ خَصَاصِ بَابٍ مُغْلَقٍ وَنَحْوِهِ، فَحَذَفَ عَيْنَهُ أَوْ نَحْوَهَا فَتَلِفَتْ فَهَدَرٌ، بِخِلَافِ مُسْتَمِعٍ قَبْلَ إِنْذَارِهِ.



⁽١) صحيح: رواه البخاري (٢٤٤٣).



بَابُ قِتَالِ البُغَاةِ

البُغَاةُ: هُمْ الخَارِجُونَ عَلَىٰ الإِمَامِ بِتَأْوِيلِ سَائِغٍ، وَلَهُمْ شَوْكَةٌ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُطَاعٌ، سُمُّوْا بُغَاةً ظَلَمَةً؛ لِعُدُولِهِمْ عَنِ الحَقِّ، وَمَا عَلَيْهِ أَثِمَةُ المُسْلِمِينَ.

وَالأَصْلُ فِي قِتَالِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَقَائِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّى تَفِيٓ ۽ إِنَىٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحالي : ٩].

وَحَدِيثُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَىٰ رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، وَيُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ» ((). وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَلَّىٰكَا مَرْفُوعًا: «مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكُرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمِيْتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ "(). وَقَاتَلَ عَلِيٌ تَعَلِّىٰهُ أَهْلَ النَّهْرَوَانِ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدُ.

فَإِنِ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ، بِأَنْ لَمْ يَخْرُجُوا عَلَىٰ إِمَامٍ، أَوْ خَرَجُوا عَلَيْهِ بِلَا تَأْوِيلٍ أَوْ بِتَأْوِيلٍ غَيْر سَاثِغٍ، أَوْ كَانُوا جَمْعًا يَسِيرًا لَا شَوْكَةً لَهُمْ – فَقُطَّاعُ طَرِيقٍ، وَتَقَدَّمَّ حُكْمُهُمْ.

وَنَصْبُ الإَمَامِ فَرْضُ كِفَايَةٍ لِحَاجَةِ النَّاسِ لِذَلِكَ؛ لِحِمَايَةِ البَيْضَةِ، وَالذَّبِّ عَنِ الحَوْزَةِ، وَإِقَامَةِ الحُدُّودِ، وَاسْتِيفَاءِ الحُقُوقِ، وَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الحَوْزَةِ، وَإِقَامَةِ الحُدُودِ، وَاسْتِيفَاءِ الحُقُوقِ، وَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ. وَكُلُّ مَنْ ثَبَتَتْ إِمَامَتُهُ حَرُمَ الخُرُوجُ عَلَيْهِ وَقِتَالُهُ، سَوَاءٌ ثَبَتَتْ بِإِجْمَاعِ المُسْلِمِينَ عَلَيْهِ: كَإِمَامَةِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ تَعَالَيْهُ.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٨٥٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩).



أَوْ بِعَهْدِ الْإِمَامِ الَّذِي قَبْلَهُ إِلَيْهِ: كَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَىٰ عُمَرَ تَعَلِيْكَا.

أَوْ بِاجْتِهَادِ أَهْلِ الحَلِّ وَالعَقْدِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَغِطُّنَهُ جَعَلَ أَمْرَ الإِمَامَةِ شُــورَىٰ بَيْنَ سِتَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَوَقَعَ الاتِّفَاقُ عَلَىٰ عُثْمَانَ تَعَطِّئُهُ.

أَوْ بِقَهْرِهِ لِلنَّاسِ حَتَّى أَذْعَنُوا لَهُ، وَدَعَوْهُ إِمَامًا: كَعَبْدِ المَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ لَمَّا خَرَجَ عَلَىٰ الْبِلَادِ وَأَهْلِهَا حَتَّىٰ بَايَعُوهُ خَرَجَ عَلَىٰ الْبِلَادِ وَأَهْلِهَا حَتَّىٰ بَايَعُوهُ طَوْعًا وَكُرْهًا، وَدَعُوهُ إِمَامًا. وَلِأَنَّ فِي الخُرُوجِ عَلَىٰ مَنْ ثَبَتَتْ إِمَامَتُهُ بِالقَهْرِ شَقَّ عَصَا المِسْلِمِينَ، وَإِرَاقَةَ دِمَائِهِمْ، وَإِذْهَابَ أَمْوَالِهِمْ.

وَيُعْتَبَرُ كُوْنُهُ قُرَشِيًّا بَالِغًا عَاقِلًا، سَمِيعًا بَصِيرًا نَاطِقًا، حُرَّا ذَكَرًا عَدْلاً، عَالِمً عَالِمًا ذَا بَصِيرَةٍ، كَافِشًا ابْتِدَاءً وَدَوَامًا لِاحْتِيَاجِهِ إِلَىٰ ذَلِكَ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَحَرْبِهِ وَسِيَاسَتِهِ، وَإِقَامَتِهِ الحُدُودَ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا يَنْعَزِلُ بِفِسْقِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ المَفْسَدَةِ، بِخِلَافِ القَاضِي، وَلِحَدِيثِ: «إِلَّا أَنْ تَرَوا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللهِ بُرْهَانٌّ»(١).

وَكَذَا لَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ مَنْ بَايَعَهُ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ وَكِيلًا عَنْهُ، بَلْ عَنِ المُسْلِمِينَ، وَيَحْرُمُ قِتَالُهُ.

وَتَلْزَمُهُ مُرَاسَلَةُ البُغَاقِ، وَإِزَالَةُ شُبَهِهِمْ، وَمَا يَدَّعُونَ مِنَ المَظَالِمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَسِيلَةٌ إِلَىٰ الصُّلْحِ المَأْمُورِ بِهِ، وَالرُّجُوعِ إِلَىٰ الحَقِّ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۷۰۵۲)، ومسلم (۱۷۰۹).



وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ: «أَنَّ عَلِيًّا النَّمَّا اعْتَزَلَهُ الحَرُورِيَّةُ بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَبْدَاللهِ بْنَ عَبَّاسٍ ا، فَوَاضَعُوهُ كِتَابَ اللهِ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلافٍ»(١).

فَإِنْ رَجَعُوا وَإِلَّا وَجَبَ قِتَالُهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَقَائِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيٓ الْكَ أَمْرِ السَّاكِ ﴾ [المُطَانَ : ١].

وَيَجِبُ عَلَىٰ رَعِيَّتِهِ مَعُونَتُهُ لِلآيَةِ، وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَاتَلُوا مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَاتَلُوا مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَقَاتَلَ عَلِيٌّ يَعَالِلْنَهُ أَهْلَ الشَّامِ بِصِفِّينَ.

وَإِذَا حَضَرَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ لَمْ يَجُوْ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّ القَصْدَ كَفَّهُمْ ، وَهَذَا قَدْ كَفَّ نَفْسَهُ . وَإِذَا تَسَرَكَ البُغَاةُ القِتَالَ حَرُمَ قَتْلُهُمْ ، وَقَتْلُ مُدْبِّرِهِمْ وَجَرِيحِهِمْ ؛ لِقَوْلِ مَعْرُوانَ: «صَرَحَ صَارِخٌ لِعَلِيٍّ يَوْمَ الجَمَلِ: لا يُقْتَلَنَّ مُدْبِّرٌ ، وَلا يُذَفَّفُ ٬٬ عَلَىٰ جَرِيحٍ ، وَلا يُفَقَّلُ السِّلَاحَ فَهُو جَرِيحٍ ، وَلا يُفْقَىٰ السِّلَاحَ فَهُو آمِنٌ ، وَمَنْ أَلْقَىٰ السِّلَاحَ فَهُو وَلا يَعْلَى جَرِيحٍ ، وَلا يَعْلَى المَّلَافُونَ عَلَىٰ جَرِيحٍ ، وَلا يَعْلَىٰ وَلَا يَعْلَىٰ جَرِيحٍ ، وَلا يَعْلَىٰ وَلَا يَعْلَىٰ وَقَتِيلًا » (٠٠) .

⁽١) صحيح: رواه الحاكم (٢/ ١٥٢-١٥٤)، والبيهقي (٨/ ١٧٩، ١٨٠)، وأحمـــد (١/ ٨٦، ٨٧)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لَللَّهُ فِي الإرواء (٢٤٥٩).

⁽٢) تذفيف الجريح: الإجهاز عليه، وتحرير قتله. النهاية (٢/ ١٦٢) ولسان العرب (٩/ ١١٠).

 ⁽٣) صحيح: رواه سعيد بن منصور في: «سننه» (١/ ٤٥١) رقم (٢٩٤٧)، عبد الرزاق في:
 «المصنف»(١٠/ ١٢٣) رقم (١٨٥٩٠)، وابن أبي شيبة في: «المصنف»(١٢/ ٤٢٤) رقم
 (٣٣٥٥)، والبيهقي في: «الكبرئ» (٨/ ١٨١).

⁽٤) صحيح: رواه الحاكم (٢/ ١٥٥)، وصححه العلامة الألباني كِثْمَاللهُ في الإرواء (٣٤٦٣).



وَلِأَنَّ المَقْصُودَ دَفْعُهُمْ، فَإِذَا حَصَلَ لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُمْ كَالصَّائِلِ.

وَلا يُغْنَمُ مَالُهُمْ، وَلَا تُسْبَىٰ ذَرَارِيهِمْ؛ لِأَنَّ مَالَهُمْ مَالٌ مَعْصُومٌ، وَذُرِّيَتَهُمْ مَعْصُومُونَ لَا قِتَالَ مِنْهُمْ وَلَا بَغْيَ.

وَيَجِبُ رَدُّ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ أَمْوَالَهُمْ كَأَمْوَالِ غَيْرِهِمْ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا لأ أُبِيحَ قِتَالُهُمْ لِلرَّدِّ إِلَىٰ الطَّاعَةِ. وَلا يَضْمَنُ البُغَاةُ مَا أَثْلَفُوهُ حَالَ الحَرْبِ، كَمَا لا يَضْمَنُ أَهْلُ العَدْلِ مَا أَثْلَفُوهُ لِلْبُغَاةِ حَالَ الحَرْبِ: «لِأَنَّ عَلِيًّا لَمْ يُضَمِّنُ البُغَاةَ مَا أَتْلَفُوهُ حَالَ الحَرْبِ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ».

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَخَلِلهُ: «هَاجَتِ الفِنْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّلِلَاَهُ عَلَىٰ هُوسَلَمَ مُتَوَافِرُونَ وَفِيهِ مُ البَدْرِيُّونَ، فَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لا يُقَادُ أَحَدٌ، وَلا يُؤْخَذُ مَالٌ عَلَىٰ مُتَوَافِرُونَ وَفِيهِ مُ البَدْرِيُّونَ، فَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لا يُقَادُ أَحَدٌ، وَلا يُؤْخَذُوا العُدُودَ، تَأْوِيلِ القُرْآنِ إِلَّا مَا وُجِدَ بِعَيْنِهِ " أَ. وَإِنِ اسْتَوْلُوا عَلَىٰ بَلَدٍ فَأَقَامُوا الحُدُودَ، وَأَخَدُوا الزَّكَاةَ وَالحَرَاجَ وَالحِزْيَةَ احْتُسِبَ بِهِ: « لِأَنَّ عَلِيًّا نَعَظِيلُهُ لَمْ يَتَبِعُ مَا فَعَلَهُ وَأَخَذُوا الزَّكَاةَ وَالحَرَاجَ وَالحِزْيَةَ احْتُسِبَ بِهِ: « لِأَنَّ عَلِيًّا نَعَظِيلًا نَعَظِيلُهُ لَمْ يَتَبِعُ مَا فَعَلَهُ أَمُّلُ البَصْرَةِ، وَلَمْ يُطَلِيهُمْ مِشَيْءٍ مِمَّا جَبَاهُ البُغَاةُ " وَلِأَنَّ فِي تَرْكِ الاحْتِسَابِ إِذَٰ لِكَ ضَرَرًا عَظِيمًا عَلَىٰ الرَّعَايَا.

وَهُمْ فِي شَهَادَتِهِمْ وَإِمْضَاءِ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ كَأَهْلِ العَدْلِ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ السَّائِغَ فِي الشَّرْعِ لَا يُفَسَّقُ بِهِ الذَّاهِبُ إِلَيْهِ، أَشْبَهَ المُخْطِئَ مِنَ الفُّقَهَاءِ فِي فَرْعٍ، فَيُقْضَىٰ بِشَهَادَةِ عُدُولِهِمْ، وَلَا يُنْقَضُ حُكْمُ حَاكِمِهِمْ إِلَّا مَا خَالَفَ نَصَّ كَتَاب أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعًا.

⁽١) ضعيف: رواه البيهقي (٨/ ١٧٤، ١٧٥)، وضعفه العلامة الألباني رَجُرُللُهُ في الإرواء (٦٤٦٥).



وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ النَحُوارِجِ: كَتَكْفِيرِ مُرْتَكِبِ الكَبِيرَةِ، وَسَبِّ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَخُرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الإِمَامِ - لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُمْ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا عَلِيُّكُهُ: «سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلهِ - تَعْرِيضًا بِالرَّدِّ عَلَيْهِ فِي التَّحْكِيمِ - فَقَالَ عَلِيًّ: كَلِمَةُ حَقِّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، ثُمَّ قَالَ: لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثٌ: لَا نَمْنَعُكُمْ فَقَالَ عَلِيًّ: كَلِمَةُ حَقِّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، ثُمَّ قَالَ: لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثٌ: لَا نَمْنَعُكُمْ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ تَذْكُرُوا فِيهَا اسْمَ اللهِ، وَلَا نَمْنَعُكُمْ الفَيْءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَنَا، وَلَا نَمْنَعُكُمْ الفَيْءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَنَا، وَلَا نَبْدَؤُوكُمْ بِقِتَالٍ» (٠٠).

وَمَنْ كَفَّرَ أَهْلَ الحَقِّ وَالصَّحَابَةَ، وَاسْتَحَلَّ دِمَاءَ المُسْلِمِينَ بِتَأْوِيلٍ، فَهُمْ خَوَارِجٌ فَسَقَةٌ، وَيُقْتَلُونَ ابْتِدَاءً، وَيُجْهَزُ عَلَىٰ جَرِيحِهِمْ.

وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ اسْتُتِيبَ كَالْمُرْتَدِّ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ.

وَإِنْ اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ طَلَبِ رِيَاسَةٍ فَهُمَا ظَالِمَتَانِ، وَتَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مَا أَتْلَفَتْ عَلَىٰ الأُخْرَىٰ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ عَيْنُ المُتْلَفِ.

وَالضَّمَانُ عَلَىٰ مَجْمُوعِ الطَّائِفَةِ. وَضَمِنتَا ما جُهِل مُتْلِفُهُ بِالسَّوِيَّةِ، كَمَا لَوْ قُتِلَ دَاخِلٌ بَيْنَهُمَا لِصُلْحِ وَجُهِلَ قَاتِلُهُ. وَإِنْ عُلِمَ كَوْنُهُ مِنْ طَائِفَةٍ وَجُهِلَ عَيْنُهُ ضَمِنَتْهُ وَحْدَهَا.



⁽١) ضعيف: رواه البيهقي في: «الكبرئ» (٨/ ١٧١) وذكره ابن جرير الطبري في: «تاريخه» (٤/ ٥٣) معلقًا، وضعفه العلامة الألباني رَهِيَّللهُ في الإرواء (٢٤٦٧).



بَابُ حُكْمِ المُرْتَدِّ

المُمْوْتَدُّ لُغَةَ: الرَّاجِعُ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَرْنَدُوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ ﴾ [الثاللة :١٦].

وَاصْطِلَاحًا: الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ طَوْعًا وَلَوْ مُمَيِّزًا، أَوْ هَازِلًا بِنُطْقٍ، أَوِ اعْتِقَادٍ، أَوْ شَكِّ، أَوْ فِعْلِ.

فَمَنْ أَشْمَرَكَ بِاللهِ تَعَالَىٰ كَفَرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ﴾ السَّنَّة : ١٤٥].

وَيَجِبُ قَتْلُـهُ إِنْ لَمْ يَتُبْ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّـاسٍ تَعَطَّٰتِهَا مَرْفُوعًا: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»(۱).

وَسَوَاءٌ فِي هَذِا الرَّجُلُ وَالمَسْ أَةُ؛ لِعُمُومِ الخَبَرِ. وَرَوَى الدَّارَ قُطْنِيُّ: «أَنَّ الْمَرَأَةَ - يُقَالُ لَهَا: أَمُّ مُسْرُوانَ - ارْتَدَّتْ عَنِ الإِسَلَامِ، فَبَلَغَ أَمْرُهَا إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَ أَنْ تُسْتَتَابَ، فَإِنْ تَابَتْ وَإِلَّا قُتِلَتْ »(٢).

وَيَحْصُلُ الكُفْرُ بِأَحَدِ أَرْبَعَةٍ أُمُورٍ:

١- بِالقَـوْلِ: كَسَـبِّ اللهِ تَعَالَـئ، أَوْ رَسُـولِهِ، أَوْ مَلَاثِكَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُـبُّهُ إِلَّا وَهُوَ جَاحِدٌ بِهِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٣٠١٧).

⁽٢) ضعيف: رواه الدارقطني (٣٣٨)، والبيهقي (٨/ ٢٠٣)، وضعفه العلامة الألباني ﴿ لَلُّهُ فِي الإرواء (٢٤٧٢).



وَكَذَا لَوِ ادَّعَىٰ النَّبُوَّةَ أَوْ صَدَّقَ مَنِ ادَّعَاهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لِلهِ تَعَالَىٰ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَكِنَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيَّ نَ ۖ ﴾ [النَّخَانِ : ١٠]، وَلِحَدِيثِ: ﴿ لَا نَبَى بَعْدِى ﴾ (النَّخَانِ : ١٠٠)، وَلِحَدِيثِ: ﴿ لَا نَبَى بَعْدِى ﴾ (النَّخَانِ : ١٠٠)،

٢- أَوْ الشَّركَةِ لَهُ تَعَالَىٰ: لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [النَّمَّةُ ا ١٤٨].

أَ**وْ كَانَ مُبْغِضًا لِرَسُولِهِ**، أَوْ لِمَا جَاءَ بِهِ، أَوْ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ وَسَائِطَ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ، وَيَدْعُوهُمْ وَيَسْأَلُهُمْ.

٣- وَبِالفِعْلِ: كَالشُّجُودِ لِلصَّنَمِ وَنَحْوِهِ: كَشَمْسٍ وَقَمَرِ وَشَجَرٍ وَحَجَرٍ
 وَقَبْرٍ؛ لِأَنَّهُ إِشْرَاكٌ بِاللهِ تَعَالَىٰ.

وَكَـذَا إِلْقَـاءُ الْمُصْحَفِ فِي قَـاذُورَةٍ، أَوِ ادَّعَـىٰ اخْتِلَافَهُ، أَوِ القُـدْرَةِ عَلَىٰ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لَهُ.

٤- وَبِالاعْتِقَادِ: كَاعْتِقَادِ الشَّرِيكِ لَهُ تَعَالَىٰي أَوِ الصَّاحِبَةِ، أَوِ الوَلَدِ؛ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَىٰ: ﴿ مَا أَتَخَـٰذَاللَّهُ مِن وَلَدِوَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾ [المُخْنَىٰ ١٠].

أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ الزِّنَىٰ وَالحَمْرَ حَلَالُ، أَوْ أَنَّ الخُبْزَ حَرَامٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمِعَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعَانَدَةٌ لِلْإِسْلَامِ، وَامْتِنَاعٌ مِنْ قَبُولِ أَحْكَامِهِ، وَمُخَالَفَةٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الأُمَّةِ.

وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي شَعِيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَيْ: فِي تَحْرِيم الزِّنَى وَالخَمْرِ، أَوْ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢).



فِي حِلِّ الخُبْزِ وَنَحْوِهِ، وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ؛ لِكَوْنِهِ نَشَاً بَيْنَ المُسْلِمِينَ. وَإِنْ كَانَ يَجْهَلُهُ مِثْلُهُ؛ لِحَدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالإِسْلَامِ أَوِ الإِفَاقَةِ مِنْ جُنُونٍ وَنَحْوِهِ - لَمْ يَكُفُر، وَعَرَفَ حُكْمَهُ وَدَلِيلَهُ، فَإِنْ أَصَرَّ عَلَيْهِ كَفَرَ؛ لِأَنَّ أَدِلَّةَ هَذِهِ الأُمُور ظَاهِرَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَلَا يَصْدُرُ إِنْكَارُهَا إِلَّا مِنْ مُكَذِّبٍ لِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ. وَلا يَكْفُرُمَنْ حَكَىٰ كُفْرًا سَمِعَهُ وَهُوَ لا يَعْتَقِدُهُ.

وَلِمَفْهُومِ قُوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَرْتَدِ دْمِنكُمْ عَن دِينِهِ - فَيَمُتُ وَهُوَ كَافِرُ فَأُولَتَهِكَ حَبِطَتْ أَعْمَدُلُهُمْ ﴾ [الثقة: ٢١٧]. فَعُلِّقَ الحُبُوطُ بِشَـرْطَيْنِ الرِّدَّةِ وَالمَوْتِ عَلَيْهَا، وَالمُعَلَّقُ بِشَرْطَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِأَحَدِهِمَا.

⁽١) ضعيف: أخرجه مالك في: «الموطأ» (٢/ ٧٣٧) رقم (١٤١٤)، والشافعي (١٤٨٤)، والطحاوي (٢/ ١٢٠) والبيهقي في: «السنن» (٨/ ٢٠٦)، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٤٧٤).



فَ إِنْ أَسْلَمَ فَلَا يُعَزَّرُ، وَإِنْ أَصَرَّ قُتِلَ بِالسَّيْفِ، وَلَا يُحْرَقُ بِالنَّارِ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ، وَلا تُعَذِّبُوهُ بِعَذَابِ اللهِ - يَعْنِي النَّارِ»(١٠).

وَلَا يَقْتُلُـهُ إِلَّا الْإِمَـامُ أَوْ نَائِبُهُ، مَا لَـمْ يَلْحَقْ بِدَارِ حَرْبٍ فَلِـكُلِّ أَحَدِ قَتْلُهُ زَأْخُذُ مَا مَعَهُ.

فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرِهُمَا بِلَا إِذْنِ أَسَاءَ وَعُزِّرَ لِافْتِتَاتِهِ عَلَىٰ وَلِيِّ الأَمْرِ.

وَلَا ضَمَانَ بِقَتْلِ مُرْتَدٌ وَلَوْ كَانَ قبلَ اسْتِتَابَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُهْدَرُ الدَّمِ بِالرِّدَّةِ فِي الجُمْلَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيمِ القَتْلِ الضَّمَانُ، بِدَلِيلِ نِسَاءِ الحَرْبِ وَذُرِّيَّتِهِمْ، فَإِذَا قَتَلَهُمْ أَحَدٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ.

وَيَصِحُّ إِسْلَامُ المُمَيِّزِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَىٰ إِذَا عَقَلَهُ.

وَتَصِعُّ رِدَّتُهُ- أَيْ: المُمَيِّز-؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّ إِسْلَامُهُ صَحَّتْ رِدَّتُهُ كَسَائِرِ النَّاسِ.

لَكِنْ لا يُقْتَل حَتَّىٰ يُسْتَتَابَ بَعْدَ بُلُوخِهِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّ بُلُوخَهُ أَوَّلُ زَمَنٍ صَارَ فِيهِ أَهْلَ العُقُوبَةِ ؛ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ...».



⁽١) صحيح: رواه البخاري (٣٠١٧).



فَصْلٌ فِي تَوْبَةِ المُرْتَدِّ وَالزُّنْدِيقِ

وَتَوْبَتُ المُرْتَدِّ وَكُلِّ كَافِر إِنْيَانُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ تَعَطِّفُهُ: «أَنَّ يَهُودِيًّا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، ثُمَّ مَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ مَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صَلُّوا عَلَىٰ صَاحِبِكُمْ »(۱).

مَعَ رُجُوعِهِ عَمَّا كَفَرَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَذَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ بِمَا اعْتَقَدَ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِتْيَانِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَىٰ رُجُوعِهِ عَنْهُ.

وَلا يُغْنِي قَوْلُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، عَنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوَحَدٍ، فَلَا يُخكمُ بِإِسْلَامِهِ حَتَّىٰ يُوَحِّدَ الله، وَيُقِرَّ بِمَا كَانَ يَجْحَدُهُ.

وَقَوْلُهُ: أَنَا مُسْلِمٌ، تَوْبَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الشَّهَادَتَيْنِ، وَعَنِ المِقْدَادِ تَعَلَّكُهُ: «أَنَهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ: أَرَأَيْتَ، إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الكُفَّارِ، فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِخْدَىٰ يَدَى بِالسَّيْفِ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا إِخْدَىٰ يَدَى بِالسَّيْفِ، فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ: لا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلُهُ، وَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلُهُ، وَإِنَّ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَهَا» (*).

وَإِنْ كَتَبَ كَافِرُ الشَّهَادَتَيْنِ صَارَ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ الخَطَّ كَاللَّفْظِ.

وَإِنْ قَالَ: أَسْـلَمْتُ، أَوْ: أَنَا مُسْلِمٌ، أَوْ: أَنَا مُؤْمِنٌ – صَارَ مُسْلِمًا بِلَالِكَ وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَظَ بالشَّهَادَتَيْن.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (١٣٥٦).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٤٠١٩)، ومسلم (٩٥).



وَلا يُقْبَلُ فِي الدُّنْيَا بِحَسَبِ الظَّاهِ رِ تَوْبَةُ زِنْدِيقِ، وَهُـوَ: المُنَافِقُ الَّذِي يُظْهِرُ الإِسْلَامَ وَيُخْفِي الكُفْرَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ ﴾ [الثَّة :١٦٠].

وَالزِّنْدِيقُ: لَا يُعْلَمُ تَبَيُّنُ رُجُوعِهِ وَتَوْيَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ بِالتَّوْيَةِ خِلَافُ مَا كَانَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَنْفِي الكُفْرَعَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَقَلْبُهُ لَا يُطَّلَعُ عَلَيْهِ.

وَلا تُقْبَلُ تَوْبَةُ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّرَكُورُوا

وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَنِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنَ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ [النُّظِنُّكَ :١٠]، وَلِأَنَّ تَكْرَارَ رِدَّتِهِ يَدُلُّ عَلَىٰ فَسَادِ عَقِيدَتِهِ، وَقِلَّة مُبَالَاتِهِ بِالإِسْلَامِ.

أَوْ سَبَّ اللهَ تَعَالَىٰ، أَوْ رَسُولَهُ، أَوْ مَلَكًا لَهُ؛ لِعِظَم ذَنْبِهِ جِـدًّا، فَيَدُلُّ عَلَىٰ فَسَادِ عَقِيدَتِهِ. وَكَذَا مَنْ قَذَفَ نَبِيًّا أَوْ أُمَّهُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْقَدْحِ فِي النُّبُوَّةِ المُوجِبِ لِلْكُفْرِ.

وَيُقْتَلُ، حَتَّىٰ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا فَأَسْلَمَ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ حَدُّ قَذْفِهِ فَلَا يسْقطُ بِالتَّوْبَةِ، كَقَذْفِ غَيْرِهِمَا. وَمَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ تَعَطَّنُكَا بِمَا بَرَّ أَهَا اللهُ مِنْهُ كَفَرَ بِلا خِلافٍ.

وَيُمْنَعُ المُرْتَدُّ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، وَتُقْضَىٰ مِنْـهُ دُيُونُهُ وَيُنْفَقُ مِنْهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ عِيَالِهِ، فَإِنْ أَسْلَمَ، وَإِلَّا صَارَ مَالُهُ فَيْنًا مِنْ حِينِ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَارِث لَهُ.



وَيُكُفُ رُ سَاحِرٌ يَرْكَبُ المِكْنَسَةَ فَتَطِيرُ بِهِ فِي الهَوَاءِ، وَنَحْوُهُ، لَا كَاهِنٌ وَمُنَجِّمٌ وَعَرَّافٌ وَضَارِبٌ بِحَصَىٰ وَنَحْوُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ إِبَاحَتَهُ، وَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِهِ الأُمُورَ المُغَيَّبَةَ، وَيُعَزَّرُ، وَيُكَفُّ عَنْهُ، وَيَحْرُمُ طَلْسَمٌ وَرُفْيَةٌ بِغَيْرِ العَرَبِيِّ.





الأَطْعِمَةُ: جَمْعُ طَعَامٍ، وَهُوَ مَا يُؤْكُلُ وَيُشْرَبُ، وَالأَصْلُ فِيهَا الحِلُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ هُوَالَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّافِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [الثَّقَ: ٢٩] وَقَوْلِهِ: ﴿ كُلُواْ مِمَّافِي ٱلْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا ﴾ [الثَّقَ: ١٦٨].

وَقُوْلِهِ: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ ﴾ [الثابَة : ٥].

فَيُبَاحُ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ حَتَّىٰ المِسْكِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يُؤْكُلُ عَادَةً: كَقِشْرِ بَيْضٍ، وَقَرْنِ حَيَوَانٍ مُذَكِّىٰ إِذَا دُقًا. وَيَحرمُ النَّحِسُ: كَالمَيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحْمِ الخِنْزِيرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحَمُ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ [الثَّالِيَةَ : ٣].

وَقُوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلِسَلَّمَ فِي الخَمْرِ: «أَكْفِتُوهَا فَإِنَّها رِجِسٌ»(١).

وَيَحْرُمُ البَوْلُ، وَالرَّوَثُ، وَلَوْ طَاهِرَيْنِ؛ لِاسْتِقْذَارِهِمَا، فَإِنِ اضْطُرَّ إِلَيْهِمَا أَوْ إِلَىٰ أَحَدِهِمَا أُبِيحَا؛ لِقِصَّةِ العُرَنِيِّنَ.

وَيَحْرُمُ مِنْ حَيَوَانِ الْبَرِّ:

الحُمُّرُ الأَهْلِيَّةُ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ تَعَالَٰتُهُ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَىٰ يَوْمَ
 خَيْبَرَ عَنْ لُحُوم الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُوم الخَيْلِ»⁽¹⁾.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٩٩١)، ومسلم (١٩٤٠).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢١٩)، ومسلم (١٩٤١).



٢- وَالْفِيلُ.

٣- وَمَا يَفْتُرِسُ بِنَابِهِ: كَأَسَدٍ وَنَمِرٍ وَذِنْبِ وَفَهْدٍ وَكَلْبٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ المُحْشَنِيِّ تَعْلَبَةَ المُحْشَنِيِّ تَعْلَبَةَ المُحْشَنِيِّ تَعْلَقُهُ: «نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكُلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ» (١٠).

٤- وَقِرْدٌ؛ لِأَنَّ لَهُ نَابًا، وَهُوَ مَسْخٌ، فَهُوَ مِنَ الخَبَائِثِ، وَلَا يَجُوُّزُ بَيْعُهُ.

ا- وَدُبُّ.

٦- وَنِمْسٌ.

٧- وَابْنُ آوَىٰ، شَبَهُ الثَّعْلَبِ، وَرَائِحَتُهُ كَرِيهَةٌ.

٨- وَابْنُ عِرْسِ.

٩- وَسِنُّوْرٌ وَلَوْ بَرِّيًّا.

١٠- وَثَعْلَبٌ.

١١- وَسِنْجَابٌ.

١٢- وَسَمُّورٌ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السِّبَاعِ، فَتَدْخُلُ فِي العُمُومِ.

مَا يَحْرُمُ مِنَ الطَّيْرِ:

وَيَحْرُمُ مِنَ الطَّيْرِمَا يَصِيدُ بِمِخْلِبِهِ:

كَعُقَىابٍ، وَبَازٍ، وَصَقْرٍ، وَبَاشِتٍ، وَشَاهِينٍ، وَحِدَأَةٍ، وَبُومَةٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَظِّيَهَا: «نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ صَاَّلِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»(٢).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٣٠)، ومسلم (١٩٣٢).

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (١٩٣٤).

وَمَا يَأْكُلُ الجيفَ:

كَنِسْرٍ، وَرَخْمٍ، وَقَاقٍ وَهُوَ العَقْعَقُ، طَائِرٌ نَحْو الحَمَامَةِ طَوِيلُ الذَّنَبِ، فِيهِ بَيَاضٌ وَسَواَّد، نَوْعٌ مِنَ الغِرْبَانِ.

ولَقْلَقٍ: طَائِرٌ نَحْو الإوزَّةِ، طَوِيلُ العُنْتِ، يَأْكُلُ الحَيَّاتِ.

وَغُـرَابِ الْبَيْنِ وَالْأَبْقَعِ، قَالَ عُرْوَة سَحِظْتُهُ: «وَمَنْ يَأْكُلُ الغُرَابَ وَقَدْ سَـمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ فَاسِـقًا؟! وَاللهِ مَا هُــوَ مِنَ الطَّيِّبَـاتِ» ﴿ . وَلِإِبَاحَةِ قَتْلِهِ فِي الحِلِّ وَالحَرَمِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ مُسْتَخْبَتَةٌ لِأَكْلِهَا الخَبَاثِثَ.

وَخُفَّاشٌ وُهُوَ: الوَطْوَاطُ.

وَفَـٰارٌ؛ لِكَوْنِهَا فُويْسِـقَةٌ: «وَلِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِـهِ فِي الحَرَمِ» وَلَا يَجُوزُ فِيهِ قَتْلُ صَيْدِ مَأْكُولٍ.

وَرُنْبُورٌ، وَنَحْلُ، وَذُبَابٌ: لِأَنَّهَا مُسْتَخْبَئَةٌ غَيْرُ مُسْتَطَابَةِ.

وَهُدْهُدُ، وَخَطَّافٌ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَعَ الْهَانِ اللهِ صَلَّى اللهِ صَلَّى اللهِ صَلَّى اللهِ صَلَّى اللهِ صَلَى اللهُ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَاتِّ: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالهُدْهُدِ، وَالصَّرَدِ»(٢).

⁽۱) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف»(٥/ ٤٠٠) رقم (٢٠٢٣٧) أ، والبيهقي في: «الكبرى» (٩/ ٣١٧).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٥٢٦٧)، وابـن ماجه (٣٢٤)، وأحمد (١/ ٣٣٢)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلِثُهُ في الإرواء (٤٩٠٠).



وَ: «نَهَىٰ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ عَنْ قَتْلِ الخَطَاطِيفِ»(١).

وَقُنْقُ ذُ وَنَيْصُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَيَالِيُهُ: «ذُكِرَ القُنْفُ لُ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَالنَّيصُ مِثْلُهُ؛ لَأَنَّهُ يُقَالُ: صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ القَنَافِذِ. هُوَ حَبِيثَةٌ مِنَ الحَبَاثِثِ» (''). وَالنَّيصُ مِثْلُهُ؛ لَأَنَّهُ يُقَالُ: هُوَ عَظِيمُ القَنَافِذِ.

وَحَيَّةٌ؛ لِأَنَّ لَهَا نَابًا مِنَ السِّبَاعِ.

وَحَشَرَاتٌ: كَدِيدَانٍ، وَجِعْلَانٍ، وَبَنَاتِ وَرْدَانٍ، وَخَنَافِس، وَوَزَغِ، وَحَشَافِس، وَوَزَغِ، وَجَرْدَانٍ، وَبَرَاغِيث، وَقُمَّل، وَأَشْبَاهِهَا؛ وَجِرْدَانٍ، وَبَرَاغِيث، وَقُمَّل، وَأَشْبَاهِهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَخْبَتَةٌ، فَيَعُمُّهَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْثِ ﴾ [الآلَكُ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْثِ ﴾ [الآلَكُ: ١٥٧].

وَمَا تَجْهَلُهُ العَرَبُ، وَلَمْ يُذْكَرْ فِي الشَّرْعِ، يُرَدُّ إِلَىٰ أَقْرَبِ الأَشْيَاءِ شَبَهًا بِهِ، وَلَوْ أَشْبَهَ مُبَاحًا وَمُحَرَّمًا غَلَبَ التَّحْرِيمُ.

وَيُوْكُلُ مَا تَوَلَّدُ مِنْ مَأْكُولٍ طَاهِرٍ: كَدُودِ الخَلِّ وَالجُبْنِ، تَبَعًا لَا انْفِرَادًا.



⁽١) ضعيف: رواه البيهقي (٩/ ٣١٨)، وضعفه العلامة الألباني كَيَّلَهُ في الإرواء (٢٤٩١).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٣٧٩٩)، وأحمـد (٢/ ٣٨١)، وصححـه العلامـة الألباني كَيْلَللهُ في الإرواء (٢٤٩٢).



فَصْلٌ فِيمَا يُبَاحُ أَكْلُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ

وَيُبَاحُ مَاعَدَا ذَلِكَ مِنَ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَرَامٌ: كَبَهِيمَةِ الأَنْعَامِ: مِنْ إِبلٍ، وَبَقِر، وَغَنَم؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَكِم ﴾ [الثالِق :١].

وَالخَيْـلُ كُلُّهَا، قَالَتْ أَسْـمَاءُ تَعَطِّلُتُهَا: «نَحَرْنَا فَرَسًـا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُــولِ اللهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَكَلْنَاهُ وَنَحْنُ بِالمَدِينَةِ»(١٠.

وَبَاقِي الوَحْشِ: كَضَبعِ وَزَرَافَةٍ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ.

وَأَرْنَبٍ.

وَوَبَرٍ، وَيَرْبُوعٍ.

وَبَقَرِ وَحْشٍ، وَحُمُرِهِ عَلَىٰ اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَطَابَةٌ، قَضَتْ الصَّحَابَةُ فِيهَا بِالجَزَاءِ عَلَىٰ المُحْرِمِ.

وَضَبٍّ.

وَظِيَاءٍ، وَهِيَ: الغِزْلَانُ عَلَىٰ اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَطَابَةٌ تُفْدَىٰ فِي الإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ.

وَبَاقِي الطَّيْرِ: كَنَعَامٍ، وَدَجَاجٍ؛ لِقَوْلِ أَبِي مُوسَىٰ تَعَالِظُنَهُ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا ثُكُلُ الدَّجَاجَ» (١).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٥١١)، ومسلم (١٩٤٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٦٧٢١)، ومسلم (١٦٤٩).



وَطَاوُوسِ، وَبَبْغَاء.

وَزاغ: طَائِرٌ صَغِيرٌ أَغْبَرُ.

وَغُرَابِ زَرْعٍ: وَهُوَ أَسْوَدُ كَبِيرٌ أَحْمَرُ المِنْقَارِ.

وَحَمَامٍ بِأَنْوَاعِهِ، وَعَصَافِيرَ وَقَنَابِرَ، وَكُرْ كِيٍّ وَكَرَوَانٍ، وَبَطِّ وَإِوَزٌ، وَأَشْبَاهِهَا مِمَّا يَلْتَقِطُ الحَبَّ، وَيُفْدَىٰ فِي الإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطَابٌ، فَيَتَنَاوَلُهُ عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِبَاتِ ﴾ [النَّكِ : ١٥٧].

وَيَحِلُّ كُلُّ مَا فِي البَحْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَنْبُدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ، ﴾ [الثالة : ٦٦] وَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ فِي البَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَا وَّهُ ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ (١٠).

غَيْرُ ضُفْدَعٍ فَيَحْرُمُ.

وَحَيَّة؛ لِأَنَّهَا مِنَ المُسْتَخْبَثَاتِ.

وَتِمْسَاحِ؛ لِأَنَّ لَهُ نَابًا يَفْتَرِسُ بِهِ.

وَيُبَاحُ خِنْزِيرُ المَاءِ وَكَلْبُهُ وَإِنْسَانُهُ؛ لِعُمُومِ الآيَةِ وَالأَخْبَارِ.

وَتحرمُ الجَلَّالَةُ: وَهِيَ الَّتِي أَكْثَرُ عَلَفِهَا النَّجَاسَةُ، وَلَبَنُهَا وَبَيْضُهَا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَيِّيْهَا: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الجَلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا» (١٠).

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، وابن ماجه (٣١٨٩)، وصححه العلامة الألباني كَيَاللهُ في الإرواء (٢٠٠٣).



ۅؘعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَيَّا اللَّهِيِّ النَّبِيُّ صَأَلْلَاهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شُرْبِ لَبَنِ الجَلَّالَةِ الأَفَ وَبَيْضُهَا كَلَبَنِهَا؛ لِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْهَا.

وَلَا تُؤْكَلُ حَتَّىٰ تُحْبَسَ ثَلَاثًا، وَتُطْعَمَ الطَّاهِرَ.

وَيَحْرُمُ مَا سُقِيَ مِنَ الزَّرْعِ وَالثِّمَارِ أَوْ سُمِّدَ بِنَجِسٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَغَذَّىٰ بِالنَّجَاسَاتِ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كُنَّا نَكْرِي أَرَاضِي رَسُول اللهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ أَنْ لا يَدْمِلُوهَا بِعَذِرَةِ النَّاسِ» (' وَلَوْ لاَ تَأْثِيرُ ذَلِكَ لَمَا اشْتُرِطَ عَلَيْهِمْ تَرْكُهُ.

وَلَا يُوْكُلُ حَتَّىٰ يُسْقَىٰ النَّرْعُ وَالثَّمَرُ بَعْدَهُ أَيْ: النَّجَسِ الَّذِي سُقِيَهُ أَوْ سُمِّدَ بِهِ بِمَاءٍ طَاهِرٍ يَسْتَهْلِكُ عَيْنَ النَّجَاسَةِ فَيَطْهُرُ وَيَحِلُّ كَالْجَلَّالَةِ إِذَا حُبِسَتْ وَأَطْعِمَتْ الطَّاهِرَاتِ.

وَيُكْرَهُ أَكْلُ تُرَابٍ وَفَحْمٍ وَطِينٍ وَغُدَّةٍ وَأُذُنٍ وَقَلْبٍ وَبَصَلٍ وَتَوْمٍ وَنَحْوِهَا مَا لَمْ يُنْضَجْ بِطَبْخِ.



⁽١) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٨٦)، والترمذي (١٨٢٥)، والنسائي (٤٤٤٨)، وصححه العلامة الألباني كِلَقَهُ في الإرواء (٢٠٠٤).

⁽٢) أخرجه البيهقي (٦/ ١٣٩).



فَصْلٌ فِي المُضْطَرِّ

وَمَنِ اصْطُرٌ إِلَىٰ مُحَرَّمٍ غَيْرِ السُّمِّ، بِأَنْ خَافَ التَّلَفَ إِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ، جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّغَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهَ ﴾ [الثِنَة : ١٧٣].

وَقُولِهِ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ فِي عَنْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْمِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ ﴾ [الله عنه عنه الله ع

فَإِذَا أَكُلَ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ زَالَتِ الضَّرُورَةُ، فَتَـزُولُ الإِبَاحَةُ. وَيَجِبُ الأَكْلُ؛ لِلَّ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُو إِلَى لِلَّائِدِيكُو إِلَى لَقَوْلِهِ : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُو إِلَى لَا تَعْدُونَ النَّنَا : ٢٥] وَقَوْلِهِ : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُو إِلَى النَّنَا : ٢٥].

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ السُّؤَالِ عَلَىٰ أَكْلِ المُحَرَّمِ.

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مُبَاحَ الدَّمِ- كَحَرْبِيِّ وَزَانٍ مُحْصَنٍ- فَلَهُ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ، أَشْبَهَ السِّبَاعَ.

وَمَنِ اضْطُرٌ إِلَى نَفْعِ مَالِ الغَيْرِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، كَثِيَابٍ لِدَفْعِ بَرْدٍ، وَدَلْوٍ وَحَبْلِ لِاسْتِقَاءِ مَاءٍ، وَجَبَ عَلَىٰ رَبَّهَ بَذْلُهُ مَجَّانًا بِلاَ عِوَضٍ؛ لِلْأَنَّهُ تَعَالَىٰ ذَمَّ عَلَىٰ مَنْعِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿ ﴾ [الماعِينَ : ٧].

فَإِنِ احْتَاجَ رَبُّهُ إِلَيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ لِتَمَيُّزِهُ بِالمِلْكِ.



وَمَنْ مَرَّ بِثَمَرِ بُسْـتَانٍ لا حَائِطَ عَلَيْهِ وَلا نَاظِـرَ، فَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْعَدَ عَلَىٰ شَجَرَةٍ أَوْ يَرْمِيهُ بِحَجَرٍ أَنْ يَأْكُلَ وَلَا يَحْمِلُ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ سَمَّا لِللَّهُ: «يَأْكُلُ وَلا يَتَّخِذْ خُبْنَةً» (٠٠ .

وَعَنْ رَافِع بَعَالِمُنْكَهُ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لا تَرْمٍ، وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللهُ وَأَزَّوَاكَ » (٠٠). فَإِنْ كَانَتْ مَحُوطَةٌ لَمْ يَجُزْ الدُّخُولُ.

وَكَذَا إِنْ كَانَ ثَمَّ حَارِسٌ؛ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ عَنْ شُحِّ صَاحِبِهِ بِهِ وَعَدَمِ المُسَامَحَةِ. وَكَذَا البَاقِلَاءُ، وَالحِمَّصُ وَشَبَهُهُمَا مِمَّا يُؤْكَلُ رَطِبًا.

وَلَيْسَ لَهُ صُعُودُ شَجَرَةٍ وَلا رَمْيُهُ بِشَيْءٍ، وَلا الأَكْلُ مِنْ مَجْنِيٍّ مَجْمُوعٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَكَذَا زَرْعٌ قَائِمٌ، وَشُرْبُ لَبَنِ مَاشِيَةٍ.

وَتَجِبُ ضِيَافَةُ المُسْلِمِ عَلَىٰ المُسْلِمِ فِي القُرَىٰ دُون الأَمْصَارِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَتُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ اللّهِ عَلَيْهُ وَسَلَمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ اللّهِ عَلَيْ خَلِهُ مَا خَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: يَوْمُهُ، وَلَيْ خَلِهُ مَا خَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: يَوْمُهُ، وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ تَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَمَا زَادَ عَلَىٰ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ. وَلا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَوْمُهُ عَنْدَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ فَهُو صَدَقَةٌ. وَلا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَوْمِهُ عِنْدَهُ مَا يَقْرِيهِ بِهِ» "".

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (٩/ ٣٥٩)، وصححه العلامة الألباني ﴿ لِلَّهُ فِي الإرواء (٢٥١٦).

⁽٢) ضعيف: رواه الترمذي (١٢٨٨)، وضعفه العلامة الألباني رَخِيَلتُهُ في الإرواء (٢٥١٧).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٦٠١٩)، ومسلم (٤٨).



وَيَجِبُ إِنْزَالُهُ بِبَيْتِهِ مَعَ عَدَمِ مِسْجِدٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ أَبَىٰ مَنْ نَزَلَ بِهِ الضَّيْفُ، فَللضيف طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ حَاكِم، فَإِنْ أَبَىٰ فَلَهُ الأَّخْذُ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِه؛ لِحَدِيثِ عُلْشُهُ بَهِ عِنْدَ حَاكِم، فَإِنْ أَبَىٰ فَلَهُ الأَّخْذُ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِه؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ تَعْظَيْهُ قَالَ: (قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكَ تَبْعَثُنَا، فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقُرُوونَنَا، فَمَا تَرَىٰ؟ فَقَالَ: إِذَا نَزَنْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأَمَرُ والكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ! لَا يَقُرُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ " ().



⁽۱) مت**فق عليه:** رواه البخاري (٦١٣٧)، ومسلم (١٧٢٧).



بَابُ الذَّكَاةِ

اللَّكَاةُ هِيَ: ذَبْحُ أَوْ نَحْرُ الحَيَوَانِ المَأْكُولِ البَرِّيِّ المَقْدُورِ عَلَيْهِ بِقَطْعِ حُلْقُومِهِ وَمَرِّيهِ، أَوْ عَقْرُ مُمْتَنِعٍ، فَلَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ حَرَّمَ المَيْتَةَ، وَمَا لَمُ يُذَكَّ، فَهُوَ مَيْتَةٌ.

فَالذَّكَاةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا الذَّبْحُ: وَهُوَ قَطْعُ الحُلْقُومِ وَالمَرِِّيءِ، وَيُسَنَّ فِي بَقَرٍ وَغَنَمٍ وَطَيْرٍ وَصَيْدٍ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: النَّحْرُ: وَهُوَ الطَّعْنُ بِحَرْبَةٍ وَنَحْوِهَا فِي الوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ العُنُقِ وَالصَّدْرِ، وَيُسَنُّ فِي إِبِلِ.

وَالثَّالِثُ: العَقْرُ: وَهُوَ فِي الصَّيْدِ وَمَا لَا يُقْدَرُ عَلَىٰ ذَبْحِهِ، فَيَجْرَحُهُ فِي أَيِّ مَحِلٍّ كَانَ، وَيحِلُّ.

وَيُبَاحُ الجَرَادُ وَالسَّمَكُ، وَمَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي المَاءِ بِدُونِهَا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعَلِّى مَوْفُوعًا: «أُحِلَّ لَنَا مَيْتَنَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا المَيْتَنَانِ: فَالحُوتُ، وَالجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالكَبِدُ وَالطِّحَالُ»(١٠).

وَشُرُوطُهَا أَرْبَعَةً .

أَحَدُهَا: أَهْلِيَّةُ المُكَلَّفِ: أَيْ كَوْنُ الفَاعِلِ عَاقِلًا مُمَيِّزًا قَاصِدًا لِلذَّكَاةِ، فَلَا يُبَاحُ مَا ذَكَّاهُ مَا لَلْأَنَّهُمَا لَا قَصْدَ لَهُمَا، وَلِأَنَّ الذَّكَاةَ أَمْرٌ يُعْتَبُرُ لَهُ الدِّيْنُ فَاعْتُبَرَ فِيهِ العَقْلُ.

⁽١) صحيح: رواه الإمام أحمد (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٣١٤) وصححه العلامة الألباني في الإرواء (٢٥٢٦).



فَيَحِلُّ ذَبْحُ الْأُنْثَىٰ وَالقِنِّ وَالجُنُبِ.

وَالكِتَابِيّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنْبَ حِلُّ لَكُمْ ﴾ [الثَّابَة : ٥] قَالَ البُخَارِيُّ: ﴿ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَعَامُهُمْ: ذَبَائِحُهُمْ ﴾ (١).

وَلَا تُبَاحُ ذَبِيحَةُ المُرْتَدُ، وَالمَجُوسِيِّ، وَالوَثَنِيِّ، وَالدُّرْزِيِّ، وَالنُّصَيْرِيِّ؛ لِمَفْهُ ومِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوثُواْ الْكِنْبَ حِلُّ لَكُمُ ﴾ [السَّالَةَ :٥] وَإِنَّمَا أُخِذَتِ الجِزْيَةُ مِنَ المَجُوسِ؛ لِأَنَّ لَهُمْ شُبْهَةَ كِتَابٍ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: الآلَةُ: فَيَحِلُّ الذَّبْحُ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ مِنْ حَجَرٍ وَقَصَبٍ وَحَشَبٍ وَعَظْمٍ غَيْرِ السِّنِّ وَالظُّفُرِ، لِمَا تَقَدَّمَ. وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ تَعَلِّكُ مُرُّفُوعًا: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ»^(۱).

الشَّـرْطُ التَّالِـثُ: قَطْعُ الحُلْقُ ومِ: وَهُوَ مَجْـرَىٰ النَّفَسِ، وَالمَـرِّيءِ: وَهُوَ مَجْرَىٰ الطَّعَام وَالشَّرَابِ.

وَيَكُفِي قَطْعُ البَعْضِ مِنْهُمَا- أَيْ مِنَ الحُلْقُومِ وَالمَرِّيءِ- فَلَا تُشْتَرَطُ إِبَانَتُهُمَا؛ لِأَنَّهُ قَطْعٌ فِي مَحِلِّ الذَّبْحِ مَا لَا تَبْقَىٰ الحَيَاةُ مَعَةُ.

فَلَوْ قَطَعَ رَأْسَهُ حَلَّ، سَوَاءٌ أَتَتِ الآلَةُ عَلَىٰ مَحِلِّ الذَّبْحِ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ مِنْ جِهَةِ وَجْهِهِ أَوْ قَفَاهُ أَوْ غَيْرِهِمَا.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٤/ ١٣) معلقًا، ووصله البيهقي (٩/ ٢٨٢).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨).



وَمَا ذُبِحَ مِنْ قَفَاهُ وَلَوْ عَمْدًا إِنْ أَتَتِ الآلَةُ عَلَىٰ مَحِلِّ الذَّبْحِ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ حَلَىٰ مَحِلِّ الذَّبْحِ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ حَلَّ بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيَحِلُّ ذَبْحُ مَا أَصَابَهُ سَبَبُ المَوْتِ، مِنْ مُنْخَنِقَةٍ، وَمَرِيضَةٍ، وَأَكِيلَةِ سَبُعٍ، وَمَرِيضَةٍ، وَأَكِيلَةِ سَبُعٍ، وَمَا صِيدَ بِشَبَكَةٍ أَوْ فَخَّ، أَوْ أَنْقَدَهُ مِنْ مَهْلَكَةٍ إِنْ ذَكَّاهُ وَفِيهِ حَياةٌ مُسْتَقِرَّةٌ: وَمَا صِيدَ بِشَبَكَةٍ أَوْ فَرَجْلِهِ أَوْ طَرفِ عَيْنِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَا مَا ذَكَيْنُمُ ﴾ [المُثَالِة :٣] مَعَ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَسْبَابٌ لِلْمَوْتِ.

وَلِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ نَعِظْ اللهُ عَانَتُ لَهُ غَنَمٌ تَرْعَىٰ بِسَلْعِ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيةٌ لَنَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا، فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: لا جَارِيةٌ لَنَا بِشَاقٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا، فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: لا تَأْكُلُ وا حَتَّىٰ أَسْأَلُ النَّبِيَّ صَالَاللهُ عَلَيْهِوَسَلَمٌ أَوْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ، فَأَمَرَ مَنْ يَسْأَلُهُ، وَإِنَّهُ سَأَلُ النَّبِيَّ صَالَاللهُ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ

وَمَا عُجِزَ عَنْ ذَبْحِهِ - كَوَاقِعِ فِي بِثْرِ أَوْ مُتَوَحِّشٍ - فَذَكَاتُهُ بِجَرْحِهِ فِي أَيِّ مَحِلًّ كَانَ؛ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ تَعَلِظْتُهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَدَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَدْرٍ - وَكَانَ فِي القَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرٌ - فَطَلَبُوهُ، فَأَعْيَاهُمْ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ لِهَذِهِ البَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الوَحْشِ، فَمَا غَلَبُكُمْ فِاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» (أَنَ لَهُ خَلَا اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» (أَنْ

الشَّـرْطُ الرَّابِعُ: قَوْلُ: «بِسْمِ اللهِ» عِنْدَ حَرَكَةِ يَـدِهِ بِالذَّبْحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَأْكُونُ اللهِ اللهِ اللهِ عَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَأْكُونُ اللهِ عَلَا لَهُ مُواللهُ عَمَالُهُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسَّقُ ﴾ [اللهَظَا: ١٢١]، أَيْ حَرَامٌ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٥٥٠١).

⁽٢) متفق عليه: وقد تقدم.



وَلَا يُجْزِيهِ غَيْرُهَا، كَقَوْلِهِ: بِاسْمِ الخَالِقِ، وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّسْمِيَةِ يَنْصَرِفُ إِلَىٰ: «بِسْم اللهِ».

وَتُجْزِئُ بِغَيْرِ العَرَبِيَّةِ وَلَوْ أَحْسَنَهَا؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ ذِكْرُ اللهِ تَعَالَىٰ.

وَتَسْقُطُ التَّسْمِيَةُ سَهُوًا لا عَمْدًا وَلا جَهْلاً، فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا وَلَوْ جَهْلاً، فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا وَلَوْ جَهْلاً فَلا تَحِلُّ النَّبِيحَةُ.

وَيُسَنُّ التَّعْبِيرُمَعَ التَّسْمِيَةِ؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: بِسْمِ اللهِ، وَاللهُ أَكْبِرُ »(١).

وَمَنْ ذَكَرَ عِنْدَ الذَّبْحِ مَعَ اسْمِ اللهِ تَعَالَىٰ اسْمَ غَيْرِهِ لَمْ تَحِلَّ الذَّبِيحَةُ، وَحَرُمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شِرْكٌ. وَتَحْصُلُ ذَكَاةُ الجَنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ مَيِّنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ المَذْبُوحِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ تَعَالَٰتُهُ مَرْفُوعًا: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»(١).

وَيُسْتَحَبُّ ذَبْحُهُ ؛ لِيَخْرُجَ الدَّمُ الَّذِي فِي جَوْفِهِ. وَإِنْ خَرَجَ حَيَّا حَيَاةً مُسْتَقِرَّةً لَمْ يُبَحْ إِلَّا بِذَبْحِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلً بِحَيَاتِهِ، أَشْبَهَ مَا وَلَدَتْهُ قَبْلَ ذَبْحِهَا.

وَيُكُمْرَهُ الذَّبْحُ بِآلَةٍ كَالَّةٍ؛ لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ لِلْحَيَىوَانِ، وَلِقَوْلِهِ صَاَّلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: (إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىٰءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمُ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»(").

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٥٦٥)، ومسلم (٦٩٠).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٢٨)، وصححه العلامة الألباني كِيَلِللهُ في الإرواء (٢٥٣٩).

⁽٣) صحيح: رواه مسلم (١٩٥٥).



وَيُكْرَهُ أَيْضًا أَنْ يَحُدَّ الآلَـةَ وَالحَيَوَانُ يُبْصِرُهُ؛ لِقَـوْلِ ابْنِ عُمَرَ سَلِطُحَا: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ تُحَدّ الشِّفَارُ، وَأَنْ تَوَارَىٰ عَنِ البَهَاثِمِ»(١٠).

وَيُكُورَهُ سَلْخُ الحَيَوَانِ، أَوْ كَسْرُ عُنُقِهِ قَبْلَ زُهُوقِ نَفْسِهِ. وَيُسَنُّ تَوْجِيهُهُ لِلْقَبْلَةِ؛ لِأَنَّهَا أَوْلَىٰ الجِهَاتِ بِالاسْتِقْبَالِ، عَلَىٰ جَنْبِهِ الأَيْسَرِ، وَالرِّفْقُ بِهِ، وَالإِسْرَاعُ فِي الذَّبْح.

وَمَا ذُبِحَ، فَغَرِقَ، أَوْ تَرَدَّىٰ مِنْ عُلُوِّ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ - لَمْ يَحِلَّى النَّبِيَّ مَا النَّبِيَّ صَالِّللَهُ عَلَيْهِ وَلَا لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِم تَعَلَّقُهُ: «فَإِنْ وَقَعَتْ فِي يَحِلَّ، لِأَنَّ النَّبِيِّ صَالِّللَهُ عَلَيْهُ وَلَا لَا تَدْرِي: المَاءُ قَتَلُهُ، أَوْ سَهْمُكَ "(")، وَلاَنَّ ذَلِكَ يُعِينُ عَلَى الزَّهُوقِ، فَيَحْصُلُ مِنْ سَبَبٍ مُبِيحٍ وَمُحَرَّمٍ، فَغُلِّبَ التَّحْرِيمُ.

وَإِنْ ذَبَحَ كِتَابِيٌّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ حَلَّ لَنَا إِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ.



⁽۱) صحيح: رواه أحمد (۸۶۴ه) وابن ماجه (۳۱۷۲)، والبيهقي في الكبرئ (۹/ ٤٧١)، وصححه العلامة الألباني رَهِّرُللهُ في صحيح الترغيب والترهيب (۱۹۹۱).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٤٨٥)، ومسلم (١٩٢٩).



الصَّيْدُ: هُوَ اقْتِنَاصُ حَيَوَانٍ حَلَالٍ مُتَوَحِّشٍ طَبْعًا غَيْرِ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَيُطْلَقُ عَلَىٰ المَصيدِ.

وَالأَصْلُ فِي إِبَاحَتِهِ: الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجْمَاعُ.

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا حَلَّكُمْ فَأَصَطَادُوا ﴾ [الثالة : ١].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَنَّيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ، ﴾ [الثالة : ١٦] الآية.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِبَاتُ ۖ وَمَا عَلَّمَتُ مِينَ ٱلْجَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُ أَهُ عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُواْ مِنَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [لمثلاً : ٤].

وَلِحَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِم تَعَطِّيُّهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَآلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّيْدِ، فَقَالَ: إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَاذْكُر اسْمَ اللهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ ثُتِلَ فَكُلْ، إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ وَقَعَ فِي مَاءٍ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: المَاءُ قَتَلَهُ، أَوْ سَهْمُكَ؟» ﴿﴿﴾.

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ حلِّ الصَّيْدِ.

فَمَنْ أَدْرَكَ صَيْدًا مَجْرُوحًا مُتَحَرِّكًا فَوْقَ حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ، فَاتَّسَعَ الوَقْتُ لِتَذْكِيَتِهِ، لَمْ يُبَحْ إِلَّا بِالتَّذْكِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَىٰ ذَبْحِهِ، فَلَمْ يُبَحْ بِدُونِهِ كَغَيْرِ الصَّيْدِ. وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعْ، بَلْ مَاتَ فِي الحَالِ، حَلَّ؛ لِأَنَّ عَقْرَهُ قَدْ ذَبَحَهُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٤٨٥)، ومسلم (١٩٢٩).



وَلَا يَحِلُّ الصَّيْدُ المَقْتُولُ فِي الاصْطِيَادِ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ شُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الأَوَّلُ: كَوْنُ الصَّائِدِ أَهْلَا لِلذَّكَاةِ حَالَ إِرْسَالِ الآلَةِ: فَلَا يَحِلُّ صَيْدُ مَجُوسِيٍّ، أَوْ وَثَنِيٍّ، أَوْ مُرْتَدًّ، وَكَذَا مَا شَارَكَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الاصْطِيَادَ كَالذَّكَاةِ وَقَائِمٌ مَقَامَهَا. وَمَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ ذَكَاةٍ - كَالحُوتِ وَالجَرَادِ - يُبَاحُ إِذَا صَادَهُ مَنْ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: الآلَةُ: وَهِيَ نَوْعَانِ:

الأوَّلُ: مَا لَهُ حَدُّ يَجْرَحُ: كَسَيْفٍ، وَسِكِّينٍ، وَسَهْمٍ، فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لِآلَةِ الذَّكَاةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِثُقْلِهِ لَمْ يُبَحْ؛ لِأَنَّهُ وَقِيذٌ. وَإِنْ صَادَ بِالمِعْرَاضِ أَكَلَ مَا قُتِلَ بِحَدِّهِ دُونَ عَرْضِهِ.

وَالمِعْرَاضُ: عودٌ مَحْدُودٌ رُبَّمَا جُعِلَ فِي رَأْسِهِ حَدِيدَةٌ.

لِحَدِيثِ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ، فكُلْ»(١٠).

وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِم مَعَىظَّىُهُ، قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنِّي أَرْمِي بِالمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأُصِيبُ، فَقَالَ: إِذَا رَمَيْتَ بِالمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلُه، وَإِنْ أَصَابَ بِعَرْضِهِ فَلَا تَأْكُلُهُ»''.

وَمَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ كَالبُنْدُقِ وَالعَصَا وَالشَّبَكَةِ وَالفَخِّ لَا يَحِلُّ مَا قُتِلَ بِهِ، وَلَوْ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٥٤)، ومسلم (١٩٢٩).



مَعَ قَطْعِ خُلْقُومٍ وَمَرِّيءٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِمُحَدَّدٍ يَجْرَحُ الصَّيْدَ.

وَالْفَخُّ: آلَةُ يُصَادَ بِهَا، غَيْر مُحَدَّدٍ يَجْرَحُ، وَإِنَّمَا يَقْتُلُ بِثُقْلِهِ.

وَإِنْ أَدْرَكَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ فَلَكَّاهُ حَلَّ. وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَحِلَّ. وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَحِلَّ. وَإِنْ رَمَىٰ صَيْدًا فِي الهَوَاءِ، أَوْ عَلَىٰ شَجَرَةٍ، فَسَقَطَ فَمَاتَ حَلَّ؛ لِأَنَّ سُقُوطَهُ بِالإِصَابَةِ، وَزُهُوقَ رُوحِهِ بِالرَّمْيِ، لا بِالوُقُوعِ.

وَإِنْ وَقَعَ الصَّيْدُ المَرْمِي فِي الهَوَاء فِي مَاءٍ، أَوْ وَقَعَ المَرْمِي عَلَىٰ شَجَرَةٍ فِي مَاءٍ، أَوْ وَقَعَ المَرْمِي عَلَىٰ شَجَرَةٍ فِي مَاءٍ، أَوْ تَرَدَّىٰ مِنْ جَبَلِ، أَوْ تَرَدَّىٰ مَنْلُهُ مِثْلُهُ مِثْلُهُ مَثْلُهُ مَثْلُهُ مَثْلُهُ مَثْلُهُ مِثْلُهُ مَثْلُهُ مِثْلُهُ مِثْلُهُ مَثْلُهُ عَيْدِ مَا يَقْتُلُهُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ نَحْوُ المَاءِ أَوِ الجَبَلِ هُ وَ الَّذِي قَتَلَهُ لِحَدِيثِ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِم تَعَلِيْتُهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَنِ الصَّيْدِ، فَقَالَ: إِذَا عَدِيٍّ بْنِ حَاتِم تَعَلِيْتُهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَنِ الصَّيْدِ، فَقَالَ: إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَاذْكُو السَمَ اللهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ، إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ وَقَعَ فِي مَاءٍ، فَإِنَّ لَا تَدْرِي: المَاءُ قَتَلَهُ، أَوْ سَهْمُكَ ؟ » (٠٠).

وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ وَرَأَسْهُ خَارِجَهُ، أَوْ كَانَ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ، أَوْ كَانَ التَّرَدِّي لَا يَقْتُلُ مِثْلَ ذَلِكَ الحَيَوَان، حَلَّ؛ لِأَنَّ التَّرَدِّي وَالوُّقُوعَ إِنَّمَا حَرُمَ خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ قَاتِلًا، أَوْ مُعينًا عَلَىٰ القَتْل وَهَذَا مُنْتَفِ هُنَا.

الثَّانِي: جَارِحَةٌ مُعَلَّمَةٌ: كَكَلْبِ غَيْرِ أَسْوَدَ، وَفَهْدٍ، وَبَازٍ، وَصَفْرٍ، وَعُقَابٍ، وَشَاهِينٍ، فَيُبَاحُ مَا قَتَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا عَلَمْتُم مِنَ الْجَوَارِجِ مُكَلِّيِنَ تُعَلِّوُنَهُنَ مِّا عَلَمَتُكُمُ اللَّهُ ﴾ [الثالِقَة : ٤].

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٤٨٥)، ومسلم (١٩٢٩).

فَتَعْلِيمُ الكَلْبِ وَالفَهْدِ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ.

١- وَيَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ، قَبْلَ إِرْسَالِهِ عَلَىٰ الصَّيْدِ أَوْ رُؤْيَتِهِ، أَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يُعْتَبُرُ.

٩- وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ؛ لِحَدِيثِ: «فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ
 إنَّمَا أَمْسَكَ عَلَىٰ نَفْسِهِ»(١٠).

وَإِنْ شَرِبَ مِنْ دَمِهِ لَمْ يَحْرُمْ.

وَتَعْلِيمُ الطَّيْرِبِأُمْرَيْنِ،

١- بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ.

٢- وَأَنْ يَرْجِعَ إِذَا دُعِيَ.

وَلَا يُعْتَبَرُ تَرْكُ الْأَكْلِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَبِي اللَّهِ: ﴿إِذَا أَكَلَ الكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ الصَّقْرُ فَكُلْ»('').

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَجْرِحَ الصَّيْدَ، فَلَوْ قَتَلَهُ بِصَدْمٍ أَوْ خَنْقِ لَمْ يُبَحْ، كَالمِعْرَاضِ إِذَا قُتِلَ بِثُقْلِهِ، وَلِأَنَّ اللهَ حَرَّمَ المَوْقُوذَةَ، وَلِمَفْهُومِ حَدِيثِ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ».

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: قَصْدُ الفِعْلِ، وَهُوَ: أَنْ يُرْسِلَ الآلَةَ لِقَصْدِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ قَتْلَ الصَّيْدِ أَمْزٌ يُعْتَبَرُ لَهُ الدِّيْنُ، فَاعْتُبِرَ لَهُ القَصْدُ، كَطَهَارَةِ الحَدَثِ.

فَلَوْ سَمَّىٰ وَأَرْسَلَهَا لَا لِقَصْدِ الصَّيْدِ، أَوْ لِقَصْدِهِ وَلَمْ يَرَهُ، أَوْ اسْتَرْسَلَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٤٧٦)، ومسلم (١٩٢٩).

⁽٢) رواه عبد الرزاق في: «المصنف» (٤/ ٣٧٤) رقم (٨٥١٤).



الجَارِحُ بِنَفْسِهِ، فَقَتَلَ صَيْدًا، لَمْ يَحِلَّ؛ لِحَدِيثِ: ﴿إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِأَنَّ إِرْسَالَ الجَارِحِ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْح، وَلِهَذَا اعْتُبِرَتِ التَّسْمِيَةُ مَعَهُ.

فَإِنْ زَجَرَهُ فَزَادَ عَدْوُهُ بِزَجْرِهِ، حَلَّ حَيْثُ سَمَّىٰ عِنْدَ زَجْرِهِ؛ لِأَنَّ زَجْرَهُ أَثَّرَ فِي عَدْوِهِ أَشْبَهَ مَا لَوْ أَرْسَلَهُ.

الشَّـرْطُ الرَّابِعُ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ أَوْ إِرْسَالِ الجَارِحَةِ؛ لِمَفْهُومٍ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَ إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهُوًا لَمْ يُبَحْ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهَ: «فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَىٰ كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَىٰ الآخَرِ» مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ. وَلَا يَضُرُّ إِنْ تَقَدَّمَتِ التَّسْمِيَةُ بِيَسِيرٍ، وَكَذَا إِنْ تَأَخَّرَتْ بِكَثِيرٍ فِي جَارِحٍ إِذَا زَجَرَهُ فَانْزَجَرَ.

وَلَوْ سَمَّىٰ عَلَىٰ صَيْدٍ فَأَصَابَ غَيْرَهُ حَلَّ، لَا عَلَىٰ سَهْمٍ أَلْقَاهُ وَرَمَىٰ بِغَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ سَمَّىٰ عَلَىٰ سِكِّينِ ثُمَّ أَلْقَاهُ وَذَبَحَ بِغَيْرِهَا.

وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ مَعَ: «بِسْمِ اللهِ» اللهُ أَكْبَرُ، كَمَا فِي النَّذَكَاةِ: «لِأَنَّهُ صَلَّالِلهُ وَاللهُ أَكْبَرُ» ``. وَيُبَاحُ الصَّيْدُ صَلَّالِلهُ وَاللهُ أَكْبَرُ» ``. وَيُبَاحُ الصَّيْدُ لِقَاصِدِهِ. وَيُكْرَهُ لَهُوًا؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ. هُوَ أَفْضَلُ مَأْكُولٍ؛ لِأَنَّهُ مِنِ اكْتِسَابِ الحَلَالِ النَّذِي لَا شُبْهَةَ فِيهِ. وَالزِّرَاعَةُ أَفْضَلُ مُكْتَسَبٍ.

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۱۹۲۹).



الْأَيْمَانُ: جَمْعُ يَمِينٍ، وَاليَمِينُ: القَسَمُ، وَالجَمْعُ: أَيْمُن وَأَيْمَان، وَقِيلَ: شُمِّي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانوا إِذَا تَحَالَفُوا ضَرَبَ كُلُّ امْرِيٍّ مِنْهُمْ يَمِينَهُ عَلَىٰ يَمِينِ صَاحِبِهِ.

وَالْيَمِينُ: تَوْكِيدُ الحُكْمِ بِذِكْرِ مُعَظَّمٍ عَلَىٰ وَجْهٍ مَخْصُوصٍ، فَالْيَمِينُ وَجَوَابُهَا جُمْلَتَانِ تَرْتَبِطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَىٰ ارْتِبَاطَ جُمْلَتَيِ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ، كَقَوْلِ: أَقْسَمْتُ بِاللهِ لِأَقْعَلَنَّ.

وَتَنْقَسِمُ الْأَنْمَانُ إِلَى خَمْسَةٍ أَقْسَامٍ. وَهِيَ أَحْكَامُ التَّكْلِيضِ،

أَحَدُهَا: وَاجِبٌّ: كَالَّذِي يُنْجِي بِهَا إِنْسَانًا مَعْصُومًا مِنْ هَلَكَةٍ، وَكَذَا إِنْجَاءُ نَفْسِهِ، مَثْل الَّذِي يُوَجَّهُ عَلَيْهِ أَيْمَانُ القَسَامَةِ فَي دَعْوَىٰ الْقَتْل عَلَيْهِ وَهُوَ بَرِيءٌ، وَنَحْوُهُ.

الثَّانِي: مَنْدُوبٌ: وَهُ وَ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ مِنَ الإصلاحِ بَيْنَ المُتَخَاصِمَيْنِ، أَوْ إِزَالَةُ حِقْدِ مِنْ قَلْبِ مُسْلِم عَنِ الحَالِفِ أَوْ غَيْرِه، أَوْ دَفْعُ شَرِّ. الثَّالِثُ: مُبَاحٌ: كَالحَلِفِ عَلَىٰ فِعْلِ مُبَاحٍ أَوْ تَرْكِ مُبَاحٍ، وَالحَلِفُ عَلَىٰ الخَبَرِ بِشَيْء هُوَ صَادِقٌ فِيه، أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ صَادِقٌ.



الرَّابِعُ: مَكْرُوهٌ: وَهُوَ الحَلِفُ عَلَىٰ مَكْرُوهِ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبِ. الحَامِسُ: مُحَرَّمٌ: وَهُ وَ الحَلِفُ عَلَىٰ مَعْرُوهِ، أَوْ تَرْكِ مُعَلِي مَعْصِيةٍ أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٌ: وَهُ وَ الحَلِفُ عَلَىٰ فِعْلِ مَعْصِيةٍ أَوْ تَرْكِ وَاجِبِ.

والْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْكَفَّارَةُ إِذَا حَنِثَ فِيهَا هِيَ الْيَمِينُ الَّتِي يَحْلفُ فِيهَا ،

١- بِاللهِ تَعَالَىٰ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾ [النَّاللهُ : ١٠٧]، وَقَوْلِهِ:
 ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهُمْ ﴾ [اللَّفَظ : ١٠٨]، وَحَدِيثِ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتُ » (١٠).

اَوْ اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ لا يُسَمَّىٰ مِهِ عَيْرُهُ، كَقَوْلِهِ: وَاللهِ، وَالرَّحْمَنِ، وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلِ اَدْعُواْ اللَّهَ أَوِ اَدْعُواْ الرَّمْنَ ﴾ [اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ

أَوِ اللَّذِي يُسَمَّىٰ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَنْوِ الحَالِفُ الغَيْرُ: كَالرَّحِيمِ، وَالعَظِيمِ، وَالعَظيمِ، وَالعَظيمِ، وَالعَظيمِ، وَالعَظيمِ، وَالعَظيمِ، وَالعَظيمِ،

٣- أَوْ حَلَـفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِـهِ: كَعِزَّةِ اللهِ، وَقُدْرَتِـهِ، وَعَظَمَتِهِ، وَجَلَالِهِ،
 فَتَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦).



١- أَوْ حَلَفَ بِأَمَانَتِهِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَكَذَا عَهْدُهُ وَمِيثَاقُهُ؛ لِأَنَّ ذَٰلِكَ بِإِضَافَتِهِ إِلَىٰ اسْمِ اللهِ تَعَالَىٰ صَارَ يَمِينًا بِذِكْرِ اسْمِهِ تَعَالَىٰ مَعَهُ، وَقَرِينَةُ اللهَ يَعْمَالِ صَارِفَةٌ إِلَيْهِ.
 الاسْتِعْمَالِ صَارِفَةٌ إِلَيْهِ.

٥- وَكَذَا إِنْ قَالَ: يَمِينًا بِاللهِ أَوْ قَسَمًا، أَوْ شَهَادَةً، انْعَقَدَتْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:
 ﴿ فَيُقَسِمَانِ بِاللّهِ ﴾ [النّقَك : ١٠٠] ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ ﴾ [النّقَك : ١٠٠] ﴿ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ
 شَهَدَتِ بِاللّهِ ﴾ [النّقُك : ٦] وَ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: أَقْسَمْتُ قَسَمًا بِاللهِ وَنَحْوِهِ.

٣- وَتَنْعَقِدُ بِالقُرْآنِ وَبِالمُصْحَفِ وَبِسُورَةٍ مِنْهُ، أَوْ آيَةٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ
 تَعَالَىٰ، فَمَنْ حَلَفَ بِهِ، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْهُ كَانَ حَالِفًا بِصِفَتِهِ تَعَالَىٰ، وَالمُصْحَفُ يَتَضَمَّنُ القُرْآنَ.

٧- وَتَنْعَقِدُ بِالنَّوْرَاةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ كَالإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ؛ لِأَنَّ الإِطْلَاقَ يَنْصَرِفُ إِلَىٰ المَنْزَلِ مِنْ عِنْدِ اللهِ، لَا المُغَيَّرِ وَالمُبَدَّلِ. وَلَا تَسْقُطُ حُرْمَةُ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ نُسِخَ بِالقُرْآنِ كَالمَنْسُوخِ حُكْمِهِ مِنَ القُرْآنِ، وَذَلِكَ لَا يُخْرَجُهُ عَنْ كَوْنِهِ كَلَامَ اللهِ.

وَمَنْ حَلَفَ بِمَخْلُوقٍ: كَالأَوْلِيَاءِ، وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ. أَوِ: بِالكَعْبَةِ أَوْ نَحْوِهَا، حَرُمَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّلَةَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ، أَوْ لَيْصُمُتْ» ('')، وَلاَ تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ وَلَوْ حَنِثَ؛ لَأَنِّهَا وَجَبَتْ فِي الحَلِفِ بِاللهِ تَعَالَىٰ، وَغَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ فِي ذَلِكَ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦).



وَلِأَنَّ الحَلِفَ بِغَيْرِ اللهِ شِـرُكٌ، وَكَفَّارَتُهُ التَّوْحِيدُ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالعُزَّىٰ فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله»(٠٠).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَحِظْتُهُ مَرْفُوعًا: «خَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشِّرْكُ بِاللهِ...» (٢٠) لحدِيث.

شُرُوطُ وُجُوبِ الكَفَّارَةِ :

يُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ الكَفَّارَةِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

١- كَوْنُ الحَالِفِ مُكَلَّفًا: فَلا تَجِبُ الكَفَّارَةُ عَلَىٰ نَائِمٍ، وَصَغيرِ وَمَجْنُونٍ،
 وَمُغْمًىٰ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا قَصْدَ لَهُمْ، وَلِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاَثَةٍ»(").

٧- وَكُونُ الحَالِفِ مُخْتَارًا لِلْيَمِينِ: فَلَا تَنْعَقِدُ مِنْ مُكْرَهِ، كَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا، فَحُمِلَ مُكْرَهًا فَأُدْخِلَهَا، أَوْ خَالَفَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ، فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ آثِمٍ، لِحَديثِ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (١).

٣- وَكُوْنُ الْحَالِفِ قَاصِدًا لِلْيَمِينِ: فَلَا تَنْعَقِدُ مِمَّنْ سَبَقَ عَلَىٰ لِسَانِهِ

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (۱۳۲۷)، ومسلم (۱۶٤۷).

⁽٢) ضعيف: رواه أحمد (٢/ ٣٦١) قـال الهيثمـي (١/ ١٠٣) : فيه بقية وهو مدلـس وقد عنعنه، وضعفه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٥٦٤).

⁽٣) صحيح: وقد تقدم.

⁽٤) صحيح: وقد تقدم.



بِـلَا قَصْـدٍ، كَقَوْلِـهِ: لَا وَاللهِ، وَبَلَـىٰ وَاللهِ، فِـي عَـرضِ حَدِيثِـهِ؛ لِقَوْلِـهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَا يُوَاحِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [الثّغ: ٢٥] الآيَـة. وَعَنْ عَائِشَـةَ تَعَلِّئُتُنَا مَرْفُوعًا: «اللّغْقُ فِي النِّمِينِ: كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ: لَا وَاللهِ، وَبَلَىٰ وَاللهِ» ().

١- وَكُونُهُا عَلَىٰ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ يُمْكِنُ فِيهَا البِرُّ وَالحِنْثُ: كَمَنْ حَلَفَ لَيَضْرِبَنَ غُلَامَهُ، أَوْ لَا يَضْرِبُهُ.

فَلَا كَفَّارَةَ عَلَىٰ مَاضٍ، بَلْ إِنْ تَعَمَّدَ الكَذِبَ فَحَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا اليَمِينُ الغَمُوسُ، وَلَا كَفَّارَةً لَهَا وَ لَكَذِبَ فَحَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا اليَمِينُ الغَمُوسُ، وَلَا كَفَّارَةً لَهَا وَلَا كَفَّارَةً لَهَا مَالُ الْمُرِيُّ مُسْلِمٍ "'كَفَّارَةٌ "... مِنْهُنَّ: الحَلِفُ عَلَىٰ يَمِينٍ فَاجِرَةٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالُ الْمُرِيُّ مُسْلِمٍ "'ك.

وِإِلَّا فَلَا شَــيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ: كَمَنْ حَلِفَ ظَانًا صِدْقَ نَفْسِهِ، فَيَبِيــنُ بِخِلَافِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَـىٰ: ﴿لَا يُوَاحِدُكُمُ ٱللَّهُ بِاللَّغْوِ فِ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [الثقة:٢٠٥]، وَهَذَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَكُثُرُ. فَلَوْ وَجَبَتْ بِهِ كَفَّارَةٌ لَشَقَّ وَحَصلَ الضَّرَرُ، وَهُوَ مُنْتَفٍ شَرْعًا.

٥- الحِنْثُ فِي يَمِينِهِ: بِأَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَىٰ تَرْكِهِ أَوْ تَرْكِ مَا حَلَفَ عَلَىٰ تَرْكِهِ أَوْ تَرْكِ مَا حَلَفَ عَلَىٰ فِعْلِهِ مُخْتَارًا ذَاكِرًا لِيَمِينِهِ، فَإِنْ لَمْ يَحْنَثْ فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَهْتِكْ حُرْمَةَ القَسَمِ، فَإِنْ حَنِثَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرٌ آثمٍ، لِحَدِيثِ: «عُفِي لِقَسَمِ، فَإِنْ حَنِثَ مُكْرِهًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرٌ آثمٍ، لِحَدِيثِ: «عُفِي لِلْأَمْتِي عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتُكُوهُوا عَلَيْهِ».

⁽١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٤)، وابن حبان (١١٨٧)، وصححه العلامة الألباني كَمَّاللَهُ في الإرواء (٢٥٦٧).

⁽٢) ضعيف: تقدم قريبًا.



فَإِنْ كَانَ عَيَّنَ وَقْتًا تَعَيَّنَ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِيهِ بَرَّ، وَإِلَّا حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَىٰ يَمِينِهِ.

وَإِنْ لَمْ يُعَمِّنْ لَهُ وَقْتٌ لَمْ يَحْنَثْ حَتَّىٰ يَيْأَسَ مِنْ فِعْلِهِ بِتَلَفِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ، أَوْ مَوْتِ الحَالِفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ بَكَ وَرَقِى لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [نَتَمَّا: ٣] وَهُوَ حَتُّ، وَلَمْ تَأْتِ بَعْدُ.

وَلِقَ وْلِ عُمَرَ سَجَالِمُنَهُ: (يَا رَسُولَ الله! أَلَمْ تُخْبِرْنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ وَنَطُوفُ بِعِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِعِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِعِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِعِ؟ قَالَ: كَانَ تَنَحَقَّقُ مُخَالَفَةُ اليَمِينِ بِعِد.. > (الحَديث. وَلَأَنَّ فِعْلَهُ مُمْكِنٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، فَلاَ تَتَحَقَّقُ مُخَالَفَةُ اليَمِينِ إِلَّا بِاليَأْسِ.

وَمَنْ حَلَفَ بِاللهِ: «لا يَفْعَلُ كَذَا»، أَوْ: «لَيَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ»، أَوْ: «أَرَادَ اللهُ»، أَوْ: «أَرَادَ اللهُ»، أَوْ: «أَرَادَ اللهُ»، أَوْ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ»، وَاتَّصَلَ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، كَقَطْعِهِ بِتَنَفُّسٍ، أَوْ شُعَالٍ، أَوْ عُطَاسٍ، لَمْ يَحْنَثْ، فَعَلَ أَوْ تَرَكَ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ تَعَظِّهُمَا مَرْفُوعًا: «مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ؟ فَلا حِنْثَ عَلَيْهِ»(٣). وَيُعْتَبُرُ نُطْقُ غَيْرِ مَظْلُومٍ بِهِ، فَيُشْتَرَطُّ أَنْ يَسْتَثْنِيَ بِلِسَانِهِ؟

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه الترمذي (١٥٣٢)، والنسائي (٣٨٢٨)، وابن ماجه (٢١٠٥)، وصححه العلامة الألباني كَيَلِيَّهُ في الإرواء (٢٥٧٠).

⁽٣) صحيح : رواه أبو داو د (٣٦٦)، والنسائي (٣٨٢٨)، والحاكم (١/ ٣٣٦)، والبيهقي (١٠/ ٤٦)، وابن الجارود (ص٣٣)، وابن حبان (١٠/ ١٨٢)، وصححه العلامة الألباني ﷺ للهُ في الإرواء (٥٧١)،



لِقَوْلِهِ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «.. فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ.. » وَالقَوْلُ بِاللِّسَانِ. وَأَمَّا المَظْلُومُ الخَائِفُ فَتَكْفِيهِ نِيَّةُ الاسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ ، أَوْ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ المُتَأَوِّلِ. الخَائِفُ فَتَكْفِيهِ نِيَّةُ الاسْتِثْنَاءَ قَبْلَ تَمَامِ المُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ ؛ فَإِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ الاسْتِثْنَاءَ قَبْلَ تَمَامِ المُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ ؛ فَإِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، لَمْ يَصِحَ ؛ لِأَنَّ اليَمِينَ يُعْتَبَرُ لَهَا القَصْدُ ، فَكَذَلِكَ مَا يرْفَعُ حُكْمَهَا.





فَصْلٌ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الأَيْمَانِ

مَنْ حَرَّمَ حَلَالًا سِوَىٰ زَوْجَتِهِ - لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا ظِهَارٌ كَمَا تَقَدَّمَ - بِأَنْ قَالَ: «طَعَامِي عَلَيَّ حَرَامٌ»، أَوْ: «إِنْ فَعَلَتُ كَذَا فَحَرَامٌ» أَوْ: «إِنْ فَعَلَتُ كَذَا فَحَرَامٌ» لَمْ يَحْرُمُهُ لِأَنَّ اليَمِينَ عَلَىٰ الشَّيْءِ لَا تُحَرِّمُهُ.

وَعَلَيْهِ إِنْ فَعَلَ كَفَّارَةُ يَمِينِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَِّيُّ لِمَ ثُمَّرَمُ مَاۤ أَمَلَ ٱللَّهُ لَكُّ ﴾ [النَّنِيُّ النَّيِّ لِمَ ثُرُولِهَا أَنَّهُ لَكُّ ﴾ [النَّنِيُّ :؟] وَسَبَبُ نُزُولِهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: ﴿ لَنْ أَعُودَ إِلَىٰ شُرْبِ العَسَلِ ﴾ (١).

وَيَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِنْ فَعَلَ مَا نَفَاهُ، أَوْ تَرَكَ مَا أَثْبَتَهُ، سَوَاءٌ كَانَ

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٥٢٦٧)، ومسلم (١٤٧٤).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (١٣٦٤)، ومسلم (١١٠).

⁽٣) صحيح: رواه النسائي (٣٧٧٢)، وابـن ماجـه (٢١٣)، وصححه العلامـة الألباني كَيْلَللهُ في الإرواء (٢٥٧٦).



مُنَجَّزًا أَوْ مُعَلَّقًا؛ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ سَيَطْنَهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: هُوَ يَهُودِيُّ، أَوْ نَصْرَانِيُّ، أَوْ مَجُوسِيُّ، أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الإِسْلَامِ فِي اليَمِينِ يَحْلِفُ بِهَا، فَيَحْنَثُ فِي هَذِهِ الأَشْيَاء؟ فَقَالَ: عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » (١٠.

وَمَنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ حَلَفَ بِاللهِ، وَلَمْ يَكُنْ حَلَفَ، فَكِذْبَةٌ لَا كَفَّارَةَ لِيهَا.



⁽١) ضعيف: رواه البيهقي (١٠/ ٣٠)، وضعفه العلامة الألباني رَجَّاللهُ في الإرواء (٢٥٧٧).



فَصْلٌ فِي كَفَّارَةِ اليَمِينِ

وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ عَلَى التَّخْيِيرِ،

إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينِ: لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ بُرٍّ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ.

أَوْ كِسْوَتُهُمْ: لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ يُجْزِيهِ فِي صَلَاتِهِ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ فَذَلِكَ.

أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ صَامَ ثَلَائَةَ أَيَّامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوَكِسُونُهُمْ أَوَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَدْ يَجِدٌ فَصِسَيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرَهُ أَيْمَلِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [النالة: ٨١].

وَيَجِبُ تَتَابُعُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُطْعِمَ بَعْضًا وَيَكْسُو بَعْضًا، فَلَوْ أَطْعَمَ خَمْسَةً وَكَسَا خَمْسَةً أَجْزَأَهُ.

وَإِخْرَاجُ الكَفَّارَةِ قَبْلَ الحِنْثِ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ نَعَالِئَهُ مَرْفُوعًا: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَىٰ يَمِينِ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَّرْ عَنْ عَمِينِكَ، وَاثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ عَنْ يَمِينِكَ، وَاثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ» (أَمُتَّفَتٌ عَلَيْهِمَا. وَمَنْ حَنِثَ وَلَوْ فِي أَلْفِ يَمِينٍ بِاللهِ تَعَالَىٰ، كَقَوْلِهِ: وَاللهِ لاَ أَعْطَيْتُ، وَاللهِ لاَ أَعْطَيْتُ، وَاللهِ لاَ أَعَدْتُ، وَلَمْ يُكَفِّرْ،

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَاتٌ مِنْ جِنْسٍ، فَتَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ مِنْ جِنْسٍ، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ مَحَالُّهَا، كَمَا لَوْ زَنَىٰ بِنِسَاءٍ أَوْ سَرقَ مِنْ جَمَاعَةٍ.

وَإِنِ اخْتَلَفَ مُوجِبُ الأَيْمَانِ- وَهُوَ الْكَفَّارَةُ- كَظِهَارٍ وَيَمِينِ بِاللهِ تَعَالَىٰ، لَزِمَه كَفَّارَتَانِ، وَلَمْ يَتَدَاخَلَا لِعَدَمِ اتِّحَادِ الجِنْسِ؛ لِأَنَّ كَفَّارَةَ الظِّهَارِ تَخْتَلِفُ عَنْ كَفَّارَةِ اليَمِينِ.





بَابُ جَامِعِ الأَيْمَانِ

أَحْكَامُ هَذَا البَابِ يَشْتَرِكُ فِيهَا الطَّلَاقُ وَالعَتَاقُ وَاليَهِينُ بِاللهِ تَعَالَىٰ. وَيَرْجعُ فِي الأَيْمَانِ إِلَىٰ نِيَّةِ الحَالِفِ إِذَا احْتَمَلَهَا اللَّفْظُ وَلَمْ يَكُنْ ظَالِمًا؛ لِحَدِيثِ: «.. وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ... "\".

فَمَنْ دُعِيَ لِغِدَاءٍ، فَحَلَفَ لَا يَتَغَدَّىٰ، لَمْ يَحْنَثْ بِغَيْرِ غِدَائِهِ إِنْ قَصَدَهُ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ سَبَبُ اليَمِينِ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ حَالِهِ دَالَّةٌ عَلَىٰ إِرَادَةِ الخَاصِّ.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانِ، وَقَالَ: نَوَيْتُ اليَّوْمَ، قُبِلَ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ مُحْتَملٌ، وَلَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ.

فَلَا يَحْنَثُ بِالدُّخُولِ فِي غَيْرِهِ لِتَعَلُّقِ قَصْدِهِ بِمَا نَوَاهُ، فَاخْتَصَّ الحِنْثُ بِهِ.

وَ: «لَا عُدْتُ رَأَيْتُكِ تَدْخُلِينَ دَارَ فَلَانٍ» يَنْوِي مَنْعَهَا، فَدَخَلَتْهَا؛ حَنِثَ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِ مَنْعَهَا، لَمْ يَحْنَثْ حَتَّىٰ يَرَاهَا تَدْخُلُ اتِّبَاعًا لِلْفْظِهِ.

وَمَنْ نَوَىٰ بِالسَّقْفِ أُوِالبِنَاءِ السَّمَاءَ، أَوْ بِالفِرَاشِ أَوِ البِسَاطِ الأَرْضَ قُدَّمَتْ عَلَىٰ عُمُومِ لَفْظِهِ.

وَيَجُوزُ التَّعْرِيضُ فِي مُخَاطَبَةٍ لِغَيْرِ ظَالِمٍ بِلَا حَاجَةٍ.

مَنْ حَلَفَ وَلَمْ يَنْو شَيْئًا:

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا رَجَعَ إِلَىٰ سَبَبِ اليَمِينِ وَمَا هَيَّجَهَا؛ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ عَلَىٰ النَيَّةِ.

فَمَنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ زَيْدًا حَقَّهُ غَدًا، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ لَمْ يَحْنَثْ إِذَا قَصَدَ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَهُ، أَوِ اقْتَضَاهُ السَّبَبُ لِأَنَّ مُقْتَضَىٰ اليَمِينِ تَعْجِيلُ القَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الغَدِ، وَزَادَهُ خَيْرًا، وَلِأَنَّ مَبْنَى الغَدِ، فَإِذَا قَضَاهُ قَبْلَهُ فَقَدْ قَضَاهُ قَبْلَ خُرُوجِ الغَدِ، وَزَادَهُ خَيْرًا، وَلِأَنَّ مَبْنَى الأَيْمَانِ عَلَىٰ النِّيَّةِ، وَنِيَّةُ هَذَا بِيَمِينِهِ تَعْجِيلُ القَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الغَدِ، فَتَعَلَّقَتْ الأَيْمَانِ عَلَىٰ النَّيَّةِ، وَنِيَّةُ هَذَا بِيمِينِهِ تَعْجِيلُ القَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الغَدِ، فَتَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ ذَا المَعْنَىٰ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ. أَوْ حَلَفَ: لا يَبِيع كَذَا إِلَّا بِمِائَةٍ، فَبَاعَهُ بِأَكْثَرَ، لَمْ يَحْنَثُ.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَدْخُلُ بَلَدَ كَذَا لِظُلْمٍ فِيهَا، فَزَالَ وَدَخَلَهَا، لَمْ يَحْنَثْ؛ تَقْدِيمًا لِلسَّبَبِ عَلَىٰ عُمُوم لَفْظِهِ.

أَوْ حَلَفَ: لَا يُكَلِّمُ زَيْدًا لِشُرْبِهِ الخَمْرَ، فَكَلَّمَهُ وَقَدْ تَرَكَهُ، لَمْ يَحْنَثْ فِي الجَمِيع؛ لِدَلَالَةِ الحَالِ عَلَىٰ أَنَّ المُرَادَ مَا دَامَ كَذَلِكَ، وَقَدِ انْقَطَعَ ذَلِكَ.

إِذَا عَدِمَ النِّيَّةَ وَالسَّبَبَ،

فَإِنْ عَدِمَ النَّيَّةَ وَسَبَبَ اليَمِينِ الَّذِي هَيَّجَهَا رُجِعَ إِلَىٰ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ دَلَالَةِ الاسْمِ عَلَىٰ مُسَمَّاهُ، لِنَفْيِهِ الإِبْهَامِ بِالكُلِّيَّةِ.

فَإِذَا حَلَفَ: لَا لَبِسْتُ هَذَا القَمِيصَ، فَجَعَلَهُ سَرَاوِيلَ، أَوْ رِدَاءً، أَوْ عِمَامَةً، وَلَبِسَهُ حَنِثَ.



أَوْ حَلَفَ: لَا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ فُلَانٍ هَذِهِ أَوْ صَدِيقَهُ فُلَانًا هَذَا، فَزَالَتْ الزَّوْجِيَّةُ وَالصَّدَاقَةُ ثُمَّ كَلَّمَهُمْ حَنِثَ.

أَوْ حَلَفَ: لَا أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الحَمَلِ فَصَارَ كَبْشًا وَأَكَلَهُ حَنِثَ.

أَوْ حَلَفَ: لَا أَكَلْتُ هَذَا الرُّطَبَ فَصَارَ تَمْرًا أَوْ دِبْسًا أَوْ خَلًّا وَأَكَلَهُ حَنِثَ.

أَوْ حَلَفَ: لَا أَكْلَتُ هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ جُبْنًا أَوْ كِشْكًا وَنَحْوَهُ، ثُمَّ أَكَلَ حَنِثَ فِي الكُلِّ؛ لِأَنَّ عَيْنَ المُحْلُوفِ عَلَيْهِ بَاقِيَةٌ، كَحَلِفِهِ لَا لَبِسْتُ هَذَا الغَزْلَ فَصَارَ ثُوبًا. وَكَذَا حَلِفُهُ: لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ فَدَخَلَهَا وَقَدْ بَاعَهَا، أَوْ وَهِيَ فَضَاءٌ، أَوْ مَسْجِدٌ، أَوْ حَمَّامٌ وَنَحُوهُ حَنِثَ.

إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الحَالِفُ، أَوْ يَكُونَ سَبَبُ اليَمِينِ يَقْتَضِي مَا دَامَ المَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَلَىٰ تِلْكَ الصِّفَةِ، فَتُقَدَّمُ النَّيَّةُ وَسَبَبُ اليَمِينِ عَلَىٰ التَّعْيِينِ كَمَا تَقَدَّمَ.

إِذَا عَدِمَ النُّيَّةَ وَالسَّبَبَ وَالتَّعْيِينَ،

فَ إِنْ عَدِمَ النَّيَّةَ وَالسَّبَبَ وَالتَّمْيِينَ رَجَعَ فِي اليَمِينِ إِلَىٰ مَا يَتَنَاوَلُهُ الاسْمُ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَاهُ، وَلَا صَارِفَ عَنْهُ.

وَالاسْمُ ثَلَاثَةٌ: شَرْعِيٌّ، فَعُرْفِيٌّ، فَلُغَوِيٌّ.

فَالشَّـرْعِيُّ مِنَ الأَسْـمَاءِ: مَا لَهُ مَوْضُوعٌ فِي الشَّـرْعِ وَمَوْضُـوعٌ فِي اللُّغَةِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالحَجِّ وَالبَيْعِ وَالإِجَارَةِ.

فَالاسْمُ المُطْلَقُ فِي اليَمِينِ سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَىٰ فِعْلِ أَوْ تَرْكِ يَنْصَرِفُ



إِلَىٰ المَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ المُتَبَادَرُ إِلَىٰ الفَهُم عِنْدَ الإِطْ لَاقِ، إِلَّا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ فَيتَنَاوَلُ الصَّحِيحَ وَالفَاسِدَ؛ لِوُجُوبِ المُضِيِّ فِيهِ كَالصَّحِيح.

فَإِذَا حَلَفَ لا يَبِيعُ أَوْ لا يَنْكِعُ، فَعَقَدَ عَقْدًا فَاسِدًا مِنْ بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ البَيْعَ أَوِ النِّكَاحَ لَا يَتَنَاوَلُ الفَاسِدَ.

وَإِنْ قَيَّدَ الحَالِفُ يَمِينَهُ بِمَا يَمْنَعُ الصِّحَّةَ - أَيْ بِمَا لَا تُمْكِنُ الصِّحَّةُ مَعَهُ - كَأَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ الخَمْرَ أَوْ الحُرَّ حَنِثَ بِصُورَةِ العَقْدِ؛ لِتَعَذُّرِ حَمْلِ يَمِينِهِ عَلَىٰ عَقْدٍ صَحِيح.

وَكَذَا إِنْ قَالَ: إِنْ طَلَّقْتُ فُلَانَةَ الأَجْنَبِيَّةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، طُلِّقَتْ بِصُورَةِ طَلَاقِ لأَجْنَبِيِّة.

حَمْلُ اليَمِينِ عَلَى العُرْفِ؛

فَإِنْ عَدِمَ الشَّرْعِيِّ فَالأَيْمَانُ مَبْنَاهَا عَلَىٰ العُرْفِ دُونَ الحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مَهْجُورَةً، فَلَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ النَّاسِ.

كَالغَائِطِ فِي العُرْفِ لِلْخَارِجِ المُسْتَقُذَرِ، وَفِي الحَقِيقَةِ لِفِنَاءِ الدَّارِ وَمَا اطْمَأَنَّ مِنَ الأَرْضِ.

فَمَنْ حَلَفَ: لَا يَطَأُ امْرَأَتَهُ حَنِثَ بِجِمَاعِهَا؛ لِانْصِرَافِ اللَّفْظِ إِلَيْهِ عُرْفًا، وَلِنَذِكَ لَوْ حَلَفَ عَلَىٰ تَرْكِ وَطْئِهَا كَانَ مُوْلِيًّا.



أَوْ حَلَفَ: لَا يَطَأُ، أَوْ يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ، حَنِثَ بِدُخُولِهِ رَاكِبًا، أَوْ مَاشِيًا حَافِيًا، أَوْ مُنْتَعِلًا؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الحَالِ أَنَّ القَصْدَ امْتِنَاعُهُ مِنْ دُخُولِهَا.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَدْخُلُ بَيْتًا، حَنِثَ بِدُخُولِ المَسْجِدِ، وَالحَمَّامِ، وَبَيْتِ الشَّعْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾ [النَّفِينَ : ١٦] الآيَة.

وَقَوْلِهِ: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ ﴾ [النَّؤَكِ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَامِ بُيُوتًا ﴾ [الخَّلَّا: ٨٠].

أَوْ حَلَفَ: لَا يَضْرِبُ فُلاَنَةَ فَخَنَقَهَا، أَوْ نَتَفَ شَعْرَهَا، أَوْ عَضَّهَا، حَنِثَ؟ لِوُجُودِ المَقْصُودِ بِالضَّرْبِ، وَهُوَ التَّأَلُّمُ.

إِذَا عَدِمَ الْعُرْفَ رَجَعَ إِلَى اللُّغَةِ :

فَإِنْ عَدِمَ العُرْفَ رَجَعَ إِلَىٰ اللَّغَةِ، فَمَنْ حَلَفَ: لَا يَأْكُل لَحْمًا، حَنِثَ بِكُلِّ لَحْمًا، وَيَثَ بِكُلِّ لَحْمًا، وَتَى بِكُلِّ لَحْمًا، لَحْمًا، لَحْمًا، وَتَى بِالمُحَرِّمِ، كَالمَيْتَةِ وَالخِنْزِيرِ، وَلَحْمِ السِّبَاعِ، وَكُلِّ مَا يُسَمَّىٰ لَحْمًا، لِلُخُولِهِ فِي مُسَمَّاهُ.

لَا بِمَا لَا يُسَمَّىٰ لَحْمًا كَالشَّحْمِ، وَنَحْوِهِ كَمُخٌ وَكَبِدٍ وَكُلْيَةٍ وَكَرِشٍ، وَنَحْوِهِ كَمُخٌ وَكَبِدٍ وَكُلْيَةٍ وَكَرِشٍ، وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ اسْم اللَّحْمِ لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَحَدِيثُ: «أُحِلَّ لَنَا مَيْتَنَانِ وَدَمَانِ» ثَيْدُلُ عَلَىٰ أَنَّ الكِبْدَ وَالطِّحَالَ لَيْسَا بِلَحْمٍ، إِلاَّ بِنِيَّةِ اجْتِنَابِ الدَّسِم، فَيَحْنَثُ بِذَلِكَ، وَكَذَا لَوِ اقْتَضَاهُ السَّبَبُ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



أَ**وْ حَلَفَ: لَا** يَأْكُل لَبَنًا، فَأَكَلَ وَلَوْ مِنْ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ، حَنِثَ؛ لِأَنَّ الاسْمَ يَتَنَاوَلُهُ حَقِيقَةً وَعُرْفًا. وَسَوَاءٌ كَانَ حَلِيبًا، أَوْ رَائِبًا، مَائِعًا أَوْ جَامِدًا.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ رَأْسًا وَلَا بَيْضًا: حَنِثَ بِكُلِّ رَأْسٍ وَبَيْضٍ حَتَّىٰ بِرَأْسِ الجَرَادِ وَبَيْضِهِ؛ لِدُخُولِهِ فِي المُسَمَّىٰ.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَا أُكُلُ فَاكِهَةً، حَنِثَ بِكُلِّ مَا يُتَفَكَّهُ بِهِ حَتَّىٰ بِالبِطِّيخِ؛ لِأَنَّهُ يَنْضُجُ وَيَحْلُو وَيُتَفَكَّهُ بِهِ، فَيَدْخُلُ فِي مُسَمَّىٰ الفَاكِهَةِ.

وَلَا يَحْنَثُ إِنْ أَكُلَ القِثَّاءَ وَالخِيَارَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الخُضَرِ.

وَالزَّيْتُونَ لِأَنَّ المَقْصُودَ زَيْتُهُ، وَلَا يُتَفَكَّهُ بِهِ.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَتَغَدَّىٰ فَأَكَلَ بَعْدَ الزَّوَالِ، أَوْ لَا يَتَعَشَّىٰ فَأَكَلَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، أَوْ لَا يَتَعَشَّىٰ فَأَكَلَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، أَوْ لَا يَتَسَحَّر فَأَكَلَ قَبْلَهُ - لَمْ يَحْنَثْ حَيْثُ لَا نِيَّةَ؛ لِأَنَّ الغَدَاءَ مَأْخُوذٌ مِنَ النَّوْةِ، وَهِي مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ إِلَىٰ الزَّوَالِ.

وَالْعَشَاءُ مِنَ الْعَشِي، وَهُوَ مِنَ الزَّوَالِ إِلَىٰ نِصْفِ اللَّيْلِ.

وَالسُّحُورُ مِنَ السَّحَرِ، وَهُوَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَىٰ طُلُوعِ الفَّجْرِ.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّـجَرَةِ، حَنِثَ بِأَكْلِ ثَمَرَتِهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَتَبَادَرُ لِلذِّهْنِ، فَاخْتصَّ اليَمِينُ بِهَا.

أَ**وْ حَلَـفَ: لَا يَـأْكُل** مِنْ هَذِهِ البَقَرَةِ، حَنِثَ بِأَكْلِ شَـيْءٍ مِنْهَـا، لَا مِنْ لَبَنِهَا وَوَلَدِهَا؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَجْزَائِهَا.



أَوْحَلَفَ: لَا يَشْرَبُ مِنْ النَّهْرِ، أَوْ حَلَفَ: لَا يَشْرَبُ مِنَ الْبِعْرِ، فَاغْتَرَفَ مِنْ أَحِدِهِمَا بِإِنَاءٍ وَشَرِبَ مِنْهُ، حَنِثَ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا آلَةَ شُرْبٍ عَادَةً، بَلْ الشُّرْبُ مِنْهُمَا عُرْفًا بِالإغْتِرَافِ بِالْيَدِ أَوِ الْإِنَاءِ.

وَلا يَحْنَثُ إِنْ حَلَفَ: لَا يَشْرَبُ مِنَ الْكُوزِ، فَصَبَّ مِنْهُ فِي إِنَاءٍ وَشَرِبَهُ؟ لِأَنَّ الْكُوزَ اللهُ شُرْبِ، فَالشُّرْبُ مِنْهُ حَقِيقَةُ الْكَرْعِ فِيهِ وَلَمْ يُوجَدْ.



فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ

وَإِنْ حَلَفَ لا يُكَلِّمُ إِنْسَانًا حَنِثَ بِكَلامِ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ الْأَنَّهُ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَيَعُمَّ، حَتَّىٰ وَلَوْ قَالَ لَهُ: تَنَحَّ، أَو اسْكُتْ. أَوْ: لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا، فَكَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ، حَنِثَ مَا لَمْ يَنْوِ مُشَافَهَتَهُ. لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ لِلِسَرِ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحَيًا أَوْ مِن وَزَآبِ حِجَابٍ أَوْ يُرِّسِلَ رَسُولًا ﴾ [الجَيْكُ : ٥٠].

مَا لَمْ يَنُو إِنْسَانًا بِعَيْنِهِ، أَوْ كَانَ سَبَبُ اليَمِينِ يَقْتَضِيهِ.

وَإِنْ حَلَفَ: لَا بَدَأْتُ فُلَانًا بِكَلَامٍ فَتَكَلَّمَا مَعًا، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدَأُهُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ.

وَإِن حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ فَأَكَلَ شَحْمًا أَوْ مُخًّا أَوْ كَبِدًا، وَنَحْوَهُ كَكُلْيَةٍ وَكَرِشٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ وَلَحْمِ رَأْسٍ وَلِسَانٍ، لَمْ يَحْنَثُ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ اسْم اللَّحْمِ لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِنِيَّةِ اجْتِنَابِ الدَّسَمِ.

وَإِنْ حَلَفَ: لَا يَـأْكُلُ أُدْمًا، حَنِثَ بِأَكْلِ البَيْضِ وَالتَّمْرِ وَالمِلْحِ وَالزَّيْتُونِ وَالجُبْنِ وَاللَّبَنِ وَكُلِّ مَا يُصْطَبَعُ بِهِ عَادَةً كَالزَّيْتِ وَالعَسَـلِ وَالسَّـمْنِ وَاللَّحْمِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَىٰ التَّأَدُّمِ.

وَإِنْ حَلَفَ: لَا يَلْبَسُ شَيْئًا، فَلَبِسَ ثَوْبًا أَوْ دِرْعًا أَوْ جَوْشَنًا أَوْ عِمَامَةً أَوْ قَلَنْسُوَةً أَوْ نَعْلًا، حَنِثَ؛ لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ حَقِيقَةً وَعُرْفًا.



أَوْ حَلَفَ: « لا مِلْكَ لَهُ » لَمْ يَحْنَثْ بِدَيْنٍ ؛ لِاخْتِصَاصِ المِلْكِ بِالأَعْيَانِ المَالِيَّةِ ، وَالدَّيْنِ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ الملْكُ فِيمَا يَقْبِضُهُ مِنْهُ.

أَوْ حَلَفَ: «لا مَالَ لَهُ»، أَوْ: «لا يَمْلِكُ مَالا» حَنِثَ بِالدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَيَصِتُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالإِبْرَاءِ، وَالحِوَالَةِ، وَنَحْوِهِمَا.

أَ**وْ حَلَـفَ**: لَيَضْرِبَنَّ فُلانًا بِمِاثَةٍ، فَجَمَعَهَا وَضَرَبَهُ بِهَـا ضَرْبَةٌ وَاحِدَةً: بَرَّ؟ لِأَنَّهُ ضَرَبَهُ بِالمِاثَةِ.

لا إِنْ حَلَفَ: لَيَضْرِبَنَّهُ مِائَةً، فَجَمَعَهَا وَضَرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ يَمِينِهِ أَنْ يَضْرِبَهُ مِائَةَ ضَرْبَةٍ؛ لِيَتَكَرَّرَ ٱلْمُهُ بِتَكَرُّرِ الضَّرْبِ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَسْكُنُ هَـ ذِهِ الدَّارَ، أَوْ لَيَخْرُجُنَّ أَوْ لَيَرْحَلَنَّ مِنْهَا، لَزِمَهُ الخُرُوجُ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ المَقْصُودِ؛ لِأَنَّ الـدَّارَ يَخْرُجُ مِنْهَا صَاحِبُهُا كَلَّ يَوْمِ عَادَةً، وَظَاهِرُ حَالِهِ إِرَادَةُ خُرُوجٍ غَيْرِ المُعْتَادِ.

فَإِنْ أَقَامَ فَوْقَ زَمَنِ يُمْكِنُهُ الخُرُوجُ فِيهِ عَادَةً، وَلَـمْ يَخْرُجْ، حَنِثَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ فَأَقَامَ أَيَّامًا فِي طَلَبِ النُّقْلَةِ، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ لَا لِلسُّكْنَىٰ.

أَوْ أَبَتْ زَوْجَتُهُ الخُرُوجَ مَعَهُ، وَلَا يُمْكِنُهُ إِجْبَارُهَا، فَخَرَجَ وَحْدَهُ، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِوُجُودِ مَقْدُورِهِ مِنَ النَّقْلَةِ.

وَكَذَا البَلَدُ إِذَا حَلَفَ: لَيَرْحَلَنَّ أَوْ لَيَخْرُجَنَّ مِنْهَا.



إِلَّا أَنْهُ يَبَرُّ بِخُرُوجِهِ وَحْدَهُ إِذَا حَلَفَ لَيَخْرُجَنَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ صَدُقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ إِذًا، بِخِلَافِ الدَّارِ فَإِنَّ صَاحِبَهَا يَخْرُجُ مِنْهَا فِي النَّوْمِ مَرَّاتٍ، وَلا يَبَرُّ إِذَا حَلَفَ: لَيَرْحَلَنَّ مِنَ البَلَدِ، بِخُرُوجِهِ وَحْدَهُ، بَلْ بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ المَقْصُودِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَا يَحْنَثُ فِي الجَمِيعِ بِالعَوْدِ إِلَىٰ الدَّارِ وَالبَلَدِ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ انْحَلَّتُ بِالخُرُوجِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ.

مَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةٌ أَوْ سَبَبٌ يَقْتَضِي هِجْرَانَ مَا حَلَفَ: لَيَخْرُجَنَّ، أَوْ لَيَرْحَلَنَّ مِنْهُ، فَيَحْنَثْ بِعَوْدِهِ.

وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ لا يَسْكُنُهَا، فَإِنَّهُ إِنْ خَرَجَ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا وَسَكَنَهَا يَحْنَثُ، لَا إِنْ دَخَلَهَا زَائِرًا وَلَوْ أَقَامَ أَيَّامًا، فَإِنَّ الزِّيَارَةَ لَيْسَتْ بِسَكَنِ.

وَالسَّفَرُ القَصِيرُ سَفَرٌ يَبرُّ بِهِ مَنْ حَلَفَ: لَيُسَافِرَنَّ، وَيَحْنَثُ بِهِ مَنْ حَلَفَ: لَا يُسَافِرُ؛ لِدُخُولِهِ فِي مُسَمَّىٰ السَّفَرِ. وَكَذَا النَّوْمُ اليَسِيرُ يَبرُّ بِهِ مَنْ حَلَفَ: لَيَنَامَنَّ، وَيَحْنَثُ بِهِ مَنْ حَلَفَ: لَا يَنَامُ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَسْتَخْدِمُ فُلَانًا، فَخَدَمَهُ وَهُوَ سَساكِتٌ، حَنِثَ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ عَلَىٰ خِدْمَتِه اسْتِخْدَامٌ لَهُ.

أَوْ حَلَفَ: لَا يَبَاتُ، أَوْ: لَا يَأْكُلُ بِبَلَدِ كَذَا، فَبَاتَ، أَوْ أَكَلَ خَارِجَ بُنْيَانِهِ، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِعَدَم وُجُودِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ.

وَفِعْلُ الوَكِيلِ كَالمُوكِّلِ، فَمَنْ حَلَفَ: لَا يَفْعَلُ كَذَا، فَوَكَّلَ فِيهِ مَنْ يَفْعَلَهُ، حَنِثَ لِصِحَّةِ إِضَافَةِ الفِعْلِ إِلَىٰ مَنْ فَعَلَ عَنْهُ ؛ لِقَوْ لِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا خَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ ﴾ [الثقة: ١٩٦].



وَقَوْلِهِ: ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾ [النَّبْنَةُ : ٧٠].

وَإِنَّمَا الْحَالِق غَيْرُهُمْ. وَكَذَا: ﴿ يَهَنَمَنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا ﴾ [عَظَا: ٣٦] وَنَحْوُهُ. وَهَلَا فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، بِخِلافِ مَنْ حَلَفَ: لِيَطَأَنَّ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ، وَنَحْوَهُ، فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِيهِ.





فَصْلٌ فِي مَنْ فَعَلَ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ مُكْرَهًا

وَإِنْ حَلَفَ لا يَفْعَلُ شَيْئًا، كَكَلَامِ زَيْدٍ، وَدُخُولِ دَارِهِ وَنَحْوِهِ، فَفَعَلَهُ مُكْرَهًا، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ فِعْلَ المُكْرَهِ غَيْرُ مَنْسُوبِ إِلَيْهِ.

وَإِنْ حَلَفَ عَلَىٰ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ وَيَقْصِدُ مَنْعَهُ - كَالزَّوْجَةِ وَالوَلَدِ - أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا حَنِثَ فِي الطَّلَاقِ وَالعَتَاقِ وَالوَلَيَّا فَقَطْ، دُونَ اليَمِينِ بِاللهِ تَعَالَىٰ وَالنَّذْرِ وَالظِّهَارِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَالعَتَاقَ حَتَّ آدَمِيُّ فَلَمْ يُعْذَرْ فِيهِ بِالنِّسْيَانِ وَالجَهْلِ، كَإِتْلَافِ المَالِ وَالجِنَايَةِ، بِخِلَافِ اليَمِينِ بِاللهِ تَعَالَىٰ وَقَدْ رُفِعَ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ الخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ. تَعَالَىٰ وَقَدْ رُفِعَ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ.

وَإِنْ حَلَفَ عَلَىٰ مَنْ لَا يَمْتَنِعُ بِيَومِنِهِ - مِنْ سُلْطَانٍ وَغَيْرِهِ كَأَجْنَبِيِّ - لَا يَفْعَلُ شَيْنًا، فَفَعَلَهُ المَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَامِدًا أَوْ نَعَلَهُ المَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا، عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا.

وَإِنْ فَعَلَ الْحَالِفُ أَوْ غَيْرُهُ مِمَّنْ قَصَدَ مَنْعَهُ - كَزَوْجَةٍ وَوَلَدٍ - بَعْضَ مَا حَلَفَ عَلَىٰ كُلِّهِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الرَّغِيفَ، فَأَكَلَ بَعْضَهُ، لَمْ يَحْنَثُ؛ لِعَدَمٍ وُجُودِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ، مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَوْ قَرِينَةٌ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ وَشَرِبَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ.





بَابُ النَّذْرِ

النَّذْرُ لُغَةً: الإِيجَابُ، يُقَالُ: نَذَرَ دَمَ فُلَانٍ، أَيْ أَوْجَبَ قَتْلَهُ.

وَشَـرْعًا: إِنْزَامُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ نَفْسَـهُ لِلهِ تَعَالَىٰ شَـيْتًا غَيْرَ مُحَالٍ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَهُوَ مَكْرُوهُ، لا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَلا يَرُدُّ قَضَاءً؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَلَيْكُهَا: «نَهَىٰ النَّبِيُّ صَلَّالِتَهُ عَنِيهِ وَلَا يَرُدُّ قَضَاءً؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَلَيْكُهَا: «لا يَأْتِي النَّبِيُّ صَلَّالِتَهُوْءَ وَلَى لَفُطْ: «لا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ لا يَرُدُّ شَيْئًا» وَفِي لَفُظِ: «لا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ لا يَأْتُكُو اهَةِ، لاَ التَّخْرِيمِ؛ لأَنَّ اللهُ تَعَالَىٰ مَدَحَ المُوفِينَ بِهِ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالقَوْلِ كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ؛ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ...».

وَلَوْ كَانَ كَافِرًا نَذَرَ عِبَادَةً فَيَصِحُّ؛ لِحَدِيثِ: «عُمَرَ يَعَظِّتُهُ: إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ» ('').

وَلَكِنْ لا يَخْلُو، إِمَّا أَنْ تَكُونَ العِبَادَةُ مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ نِيَّة، كَالصَّلَاةِ وَالاعْتِكَافِ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَىٰ الوَفَاءِ بِهِ إِلَّا بَعْدَ إِسْلَامِهِ، أَوْ لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ نِيَّةٍ، كَصَدَقَةٍ بِدِرْهَمٍ، فَيُلْزَمُ بِهِ، وَلَوْ قَبْلَ إِسْلَامِهِ لِصِحَّتِهِ مِنْهُ.

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩).

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٠٣٢)، ومسلم (١٦٥٦).

وَأَنْوَاعُهُ الْمُنْعَقِدَةُ سِتَّةٌ، أَحْكَامُهَا مُخْتَلِفَةٌ.

أَحَدُهَا: النَّذْرُ المُطْلَقُ، كَقَوْلِهِ: «لِلهِ عَلَيَّ نَذْرٌ» فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ تَعَطِّعُهُ مَرْفُوعًا: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (١٠).

وَكَذَا إِنْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا، ثُمَّ يَفْعَلُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

الثَّانِي: نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالغَضَبِ، وَهُو تَعْلِيقُ نَذْرِ بِشَرْطٍ، يَقْصِدُ المَنْعَ مِنْهُ - أَوِ الحَمْلَ عَلَيْهِ، أَوِ التَّصْدِيقَ أَوِ التَّكْذِيبَ، أَوْ التَّصْدِيقَ أَوِ التَّكْذِيبَ، كَقَوْلِهِ: إِنْ كَلَّمْ تُكَ، أَوْ: إِنْ لَمْ أُعْطِكَ، أَوْ: إِنْ كَانَ هَذَا كَذَا، فَعَلَيَّ الحَجُّ، كَقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ هَذَا كَذَا، فَعَلَيَّ الحَجُّ، أَوِ العِتْقُ، أَوْ صَوْمُ سَنَةٍ، أَوْ مَالِي صَدَقَةٌ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الفِعْلِ أَوْ كَفَّارَةِ يَمِينِ؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ تَعَلَّكُهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَالَّلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم، يَعُولُكُهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَالَاتُهُ عَلَيْهُ وَسَلَم، يَعُلِي اللهُ صَالَقَهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » يَعُمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ تَعَلِّكُهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَالَاتُهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ صَالَاتُهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى عَلَى اللهُ عَلَى ال

الثَّالِثُ: نَذْرُ المُبَاحِ، كَ : لِلهِ عَلَيَّ أَنْ ٱلْبِسَ ثَوْبِي، أَوْ أَرْكَبَ دَابَّتِي، فَيُخَيَّرُ أَيْضًا بَيْنَ فِعْلِهِ وَكَفَّارَةِ يَمِينِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَيْهِ.

رَوَىٰ أَبُو دَاوُدَ: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَىٰ رَأْسِكَ بِالدُّفِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْفِي بِنَذْرِكِ» (**).

 ⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (٣٣٢٣)، والترمذي (١٥٢٨)، وأحمد (٤/ ١٤٤)، وضعفه العلامة الألباني كَيْلَهُ في الإرواء (٢٥٨٦).

⁽٢) ضعيف: رواه أحمد (٤/ ٤٣٣)، وضعفه العلامة الألباني كِثَلِلْهُ في الإرواء (٢٥٨٧).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٣١٢)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَتْهُ في الإرواء (٢٥٨٨).



الرَّابِعُ: نَذْرٌ مَكْرُوهُ، كَطَلَاقٍ وَنَحْوِهِ، فَيُسَنُّ أَنْ يُكَفِّرَ وَلَا يَفْعَلَهُ؛ لِأَنَّ تَرْكَ المَكْرُوهِ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ، وَإِنْ فَعَلَهُ فَلَا كَفَّارَةَ لِعَدَم الحِنْثِ.

الحَامِسُ: نَذْرُ مَعْصِيَةٍ، كَشُوْبِ الخَمْرِ، وَصَوْمِ يَوْمِ العِيدِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَيَحْرُمُ الوَفَاءُ بِهِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ تَعَالِمُنَّا مَرْفُوعًا: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَهَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَهَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهَ فَلَا يَعْصِهُ»(١).

وَيُكَفِّرُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ كَفَّارَةَ يَمِينِ. وَإِنْ فَعَلَ المَعْصِيَةَ لَمْ يُكَفِّرُ. وَيَقْضِي الصَّوْمَ المَعْثِيةُ لَمْ يُكَفِّرُ. وَيَقْضِي الصَّوْمَ المَنْذُورَ فِي يَوْمِ العِيدِ، أَوْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَهَا، فَتَصِتُّ القُرُبَةُ، وَيُلْغَىٰ التَّعْيِينُ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ.

السَّادِسُ: نَذْرُ تَبَرُّرٍ: كَصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَلَوْ وَاجِبَيْنِ، وَاعْتِكَافٍ، وَصَدَقَةٍ، وَحَجِّ، وَعُمْرَةٍ بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ غَيْر مُعَلَّقِ بِشَرْطٍ، فَيَلْزَمُ الوَفَاءُ بِهِ.

أَوْ: يُعَلِّقُ ذَلِكَ بِشَرْطِ حُصُولِ نِعْمَةٍ، أَوْ: دَفْعِ نِقْمَةٍ، كَـ: ﴿إِنْ شَفَىٰ اللهُ مَرِيضِي، أَوْ سَلِمَ مَالِي، فَعَلَيَّ كَذَا» فَهَـذَا: يَجِبُ الوَفَاءُ بِهِ إِذَا وُجِدَ شَـرْطُهُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَـةً لَ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلا يَعْصِهُ " ".

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَنهَ ذَاللَّهَ لَـ بِثَ اَتَىٰنَا مِن فَضْلِهِ - لَنَصَّدَّقَنَّ ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ بِمَاۤ أَخَلَفُواْ اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ ﴾ [النَّنَا : ٧٠-٧٧].

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَمَنْ نَذَرَ طَاعَةً، وَمَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ، لَزِمَهُ فِعْلُ الطَّاعَةِ فَقَطْ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبِّ اسٍ تَعَلِّلْكِمَا بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، إِذْ هُ وَ بِرَجُلِ قَائِم، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَاثِيل نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُرُوهُ، فَلْيَجْلِسْ وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُرُوهُ، فَلْيَجْلِسْ وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَتَكَلَّمَ، وَلَيْتِمَ صَوْمَهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ : «مُرُوهُ، فَلْيَجْلِسْ وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَتَكَلَّمَ، وَلَيْبَعَ صَوْمَهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ وَلَيْسَتَظِلَّ، وَلَيْتَكَلَّمَ،

وَيُكَفِّرُ لِمَا تَرَكَ كَفَّارَةً وَاحِدَةً، وَلَوْ كَثُرَ؛ لِأَنَّهُ نَذْرٌ وَاحِدُ، لِقَوْلِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ تَعَظِّئَة: «نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَىٰ بَيْتِ اللهِ حَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ لا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، مُرْهَا فَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْنَصُمْ ثَلَاثَةً أَيَّام »().

وَمَنْ نَذَرَ طَاعَةً وَمَاتَ قَبْلَ فِعْلِهَا، فَعَلَهَا الوَلِيُّ عَنْهُ اسْتِحْبَابًا عَلَىٰ سَبِيلِ لصِّلَة.

وَالنَّذْرُ لِلْقُبُورِ، أَوْ لِأَهْلِهَا- كَالنَّذْرِ لِإِبْرَاهِيمَ الخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلامُ وَالشَّيْخِ فُلانِ- نَذْرُ مَعْصِيَةٍ لَا يَجُوزُ الوَفَاءُ بِهِ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِمَا نَذَرَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَىٰ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الفُقَرَاءِ وَالصَّالِحِينَ كَانَ خَيْرًا لَهُ عِنْدَ اللهِ وَأَنْفَعَ.



⁽١) صحيح: رواه البخاري (٦٧٠٤).

⁽٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٤٤)، والبيهقي (١٠/ ٨٠)، وأحمد (١/ ١٤٥)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلِلهُ في الإرواء (٢٥٨٩).



فَصْلٌ فِي مَنْ نَذَرَ الصِّيَامَ

وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ لَزِمَهُ صَوْمُهُ مُتَتَابِعًا؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَقْتَضِي التَّتَابُعَ. فَإِنْ أَفْطَرَ لِغَيْرِ مُذْرٍ حَرُمَ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعُهُ» (١٠).

وَلَزِمَهُ اسْتِنْنَافُ الصَّوْمِ؛ لِئَلَّا يَفُوتُ النَّتَابُعُ، وَلِأَنَّ القَضَاءَ يَكُونُ بِصِفَةِ الأَدَاءِ فِيمَا يُمْكِنُ.

مَعَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ لِفَوَاتِ المَحِلِّ فِيمَا يَصُومُهُ بَعْدَ الشَّهْرِ.

وَإِنْ أَفْطَرَ لِعُنْدٍ بَنَىٰ عَلَىٰ مَا صَامَهُ، وَقَضَىٰ مَا أَفْطَرَهُ مُتَنَابِعًا مُتَّصِلًا بِتَمَامِهِ، وَيُكَفِّرُ لِفَوَاتِ التَّنَابُع لِمَا تَقَدَّمَ.

وَلَوْ نَذَرَ شَهْرًا مُطْلَقًا - أَيْ: غَيْرَ مُعَيَّنٍ - لَزِمَهُ التَّتَابُعُ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الشَّهْرِ يَقْتَضِيهِ، سَوَاءٌ صَامَ شَهْرًا هِلَالِيَّا أَوْ ثَلَاثِينَ يُومًا بِالعَدَدِ.

أَوْ نَذَرَ صَوْمًا مُتَتَابِعًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِزَمَنٍ لَزِمَهُ النَّتَابُعُ وَفَاءً بِنَذْرِهِ.

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ كَعَشَرَةِ أَيَّامٍ، أَوْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِغَيْرِ شَرْطِ التَّتَابُعِ وَلَا نِيَّةَ، لَـمْ يَلْزَمْهُ التَّتَّابُعُ؛ لِأَنَّ الأَيَّامَ لَا دَّلَالَةَ لَهَا عَلَىٰ التَّتَابُعِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَعِـذَةٌ مُنِّ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [الثَّنَة: ١٥٥].

فَإِنْ أَفْطَرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ لَزِمَهُ اسْتِئْنَافُهُ لِيَتَدَارَكَ مَا تَرَكَهُ مِنَ التَّتَابُعِ المَنْذُورِ بِلا عُذْرِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



بِلَا كَفَّارَةٍ؛ لِإِنْيَانِهِ بِالْمَنْذُورِ عَلَىٰ وَجْهِهِ.

وَإِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ خُيِّرَ بَيْنَ اسْتِئْنَافِهِ وَلَا شَـيْءَ عَلَيْهِ؛ لِإِتْيَانِهِ بِهِ عَلَىٰ وَجْهِهِ، وَبَيْنَ البِنَاءِ وَيُكَفِّرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالمَنْذُورِ عَلَىٰ وَجْهِهِ.

وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ لَزِمَهُ، فَإِنْ أَفْطَرَ كَفَّرَ فَقَطْ بِغَيْرِ صَوْمٍ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ رَمَضَانُ وَلَا يَوْمُ نَهْيٍ، وَيَقْضِى فِطْرُهُ بِرَمَضَانَ، وَيُصَامُ لِظِهَارٍ وَنَحْوِهِ مِنْهُ، وَيُكَفِّرُ مَعَ صَوْم ظِهَارٍ وَنَحْوِهِ.

وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ الحَمِيسِ وَنَحْوِهِ فَوَافَقَ عِيدًا أَوْ أَيَّامَ تَشْرِيقٍ، أَفْطَرَ وَقَضَىٰ وَكَفَّرَ.

وَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً وَأَطْلَقَ فَأَقَلُّهُ رَكْعَتَانِ قَائِمًا لِقَادِرٍ.

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمًا وَأَطْلَقَ، أَوْ صَوْمَ بَعْضِ يَوْمٍ، لَزِمَهُ يَوْمٌ بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ.

وَلِمَنْ نَذَرَ صَلاةً جَالِسًا أَنْ يُصَلِّبَهَا قَائِمًا وَلا كَفَّارَةَ؛ لِإِثْيَانِهِ بِالأَفْضَلِ، كَمَنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي المَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ النَّرِيِّ مَنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ وَمَسْجِدِ النَّرِيِّ صَلَّالَةَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ.





القَضَاءُ لُغَةً: إِحْكَامُ الشَّـيْءِ وَالفَرَاغُ مِنْهُ، وَمِنْهُ ﴿فَقَضَـنُهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتِ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ [فَظَلَتْنُ : ١٢].

وَاصْطِلَاحًا: تَبْيِينُ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَالْإِلْزَامُ بِهِ وَفَصْلُ الحُكُومَاتِ.

الأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ: الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجْمَاعُ.

أَمَّا الكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنِ اُحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾ [الثاللة : ١٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿ فَلَا وَرَبِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [الله : ١٥] الآية.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَنَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ ﴾ [يَخْنَا: ٢٦] الآية.

وَأَمَّـا السُّـنَّةُ: فَقَوْلُـهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِذَا اجْتَهَـدَ الحَاكِمُ، فَأَصَـابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » ﴿ . وَأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَىٰ مَشْرُوعِيَّتِهِ.

وَهُمَوَ فَمُرْضُ كِفَايَةٍ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّاسِ لَا يَسْتَقِيمُ بِدُونِهِ، وَلِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ»(''.

وَ: «بَعَثَ عَلِيًّا نَبَرُكُتُهُ إِلَى اليَمَنِ لِلْقَضَاءِ»، وَحَكَمَ الخُلْفَاءُ الرَّاشِدُونَ،

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



وَوَلُّوا القُضَاةَ فِي الأَمْصَارِ، وَلِأَنَّ الظُّلْمَ فِي الطِّبَاعِ، فَيَحْتَاجُ إِلَىٰ حَاكِمٍ يُنْصِفُ المَظْلُومَ، فَوَجَبَ نَصْبُهُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ إِلَّا وَاحِدٌ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، فَإِنِ امْتَنَعَ أُجْبِرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الكِفَايَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهِ. وَفِيهِ فَضْلٌ عَظِيمٌ لِمَنْ قَوِيَ عَلَى القِيَامِ بِهِ، وَأَدَّىٰ الحَقَّ فِيهِ. وَفِيهِ خَطَرٌ كَثِيرٌ، وَوِزْرٌ كَبِيرٌ لِمَنْ لَمْ يُؤَدِّ الحَقَّ فِيهِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ السَّلَفُ يَمْتَنِعُونَ مِنْهُ. وَالوَاجِبُ اتِّخَاذُهَا دِينًا وَقُرْبَةً، فَإِنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ كَانَ السَّلَفُ يَمْتَنِعُونَ مِنْهُ. وَالوَاجِبُ اتِّخَاذُهَا دِينًا وَقُرْبَةً، فَإِنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ القُرُبَاتِ. وَإِنَّمَا فَسَدَ حَالَ الأَكْثَرِ لِطَلَبِ الرِّئَاسَةِ وَالمَالِ بِهَا، وَمَنْ فَعَلَ مَا لَعُرْبَاتِ. وَإِنَّمَا فَسَدَ حَالَ الأَكْثَرِ لِطَلَبِ الرِّئَاسَةِ وَالمَالِ بِهَا، وَمَنْ فَعَلَ مَا يُعْجَزُ عَنْهُ، إِذَا تَحَرَّىٰ الْعَدْلَ وَاجْتَهَدَ فِي الوُصُولِ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَعْذُورٌ عِنْدًا اللهِ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ.

وَإِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ، كُرِهَ لَهُ طَلَبُهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَسْأُلُ الإِمَارَةَ... » (١) الحَدِيث.

وَيَحِبُ عَلَىٰ الإِمَامِ أَنْ يُتَصِّبَ بِكُلِّ إِقْلِيمٍ قَاضِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرَ الخُصُومَاتِ فِي جَمِيعِ البُلْدَانِ بِنَفْسِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَرَتَّبَ فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ مَنْ يَتَوَلَّىٰ فَصْلَ الخُصُومَاتِ بَيْنَهُمْ؛ لِثَلَّا تَضِيعَ الحُقُوقُ بَيْنَهُمْ.

وَيَجِبُ أَنْ يَخْتَـارَ لِنَصْبِ القَضَـاءِ أَفْضَلَ مَنْ يَجِـدهُ عِلْمًـا وَوَرَعًا؛ لِأَنَّ الإِمَامَ نَاظِرٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ اخْتِيَارُ الأَصْلَحِ لَهُمْ.

وَيَأْمُرُهُ بِالتَّقْوَىٰ؛ لِأَنَّهَا رَأْسُ الدِّينِ، وَتَحَرِّي العَدْل – أَيْ: إِعْطَاءِ الحَقِّ لِمُسْتَحِقِّهِ مِنْ غَيْرِ مَيْلٍ -؛ لِأَنَّهُ المَقْصُودُ مِنَ القَضَاءِ، وَيَجْتَهِدُ القَاضِي فِي إِقَامَتِهِ.

⁽۱) متفق عليه: رواه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).



وَتَصِحُّ وِلاَيَةُ القَضَاءِ وَالإِمَارَةُ مُنَجَّزَةً كَـ: وَلَيْتُكَ الآنَ، وَمُعَلَّقَةً بِشَـرْطٍ، نَحْوَ قَوْلِ الإِمَام: إِنْ مَاتَ فُلَانٌ القَاضِي أَوِ الأَمِيرُ، فَفُلَانٌ عِوَضَهُ.

لِحَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ نَعَظِيْهَا قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ مُوْتَةَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعْفَرٌ وَإِنْ قُتِلَ جَعْفَرٌ فَعَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ» (١٠).

وَشُرِطُ لِصِحَّةِ التَّوْلِيَةِ ،

كُوْنُهَا مِنْ إِمَامٍ أَوْ نَائِيهِ فِيهِ- أَيْ: القَضَاءُ-؛ لِأَنَّهَا مِنَ المَصَالِحِ العَامَّةِ: كَعَقْدِ الذِّمَّةِ، وَلِأَنَّ الإِمَامَ صَاحِبُ الأَمْرِ وَالنَّهْي، فَلَا يُفْتَأَتُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وَأَنْ يُعَيِّنَ لَـهُ مَـا يوليه فِي الحُكْـمِ وَالعَمَلِ، وَهُـوَ مَا يَجْمَعُ بِـلَادًا وَقُرَىٰ مُتَفَرِّقَةً: كَمِصْرَ وَنَوَاحِيهَا، أَوِ العِرَاقَ وَنَوَاحِيهِ.

وَبَلَدٍ كَمَكَّةَ وَالمَدِينَةِ؛ لِيَعْلَمَ مَحِلَّ وِلَايَتِهِ، فَيَحْكُمُ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَمُشَافَهَتُهُ بِهَا إِنْ كَانَ حَاضِرًا، وَمُكَاتَبَتُهُ بِهَا إِنْ كَانَ غَائِبًا: «لِأَنَّـهُ وَمُكَاتَبَتُهُ بِهَا إِنْ كَانَ غَائِبًا: «لِأَنَّـهُ صَلَّالِلهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةَ كِلْيَمَنِ»''.

وَكَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ أَهْلِ الكُوفَةِ: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي قَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكُمْ عَمَّارًا أَمِيرًا، وَعَبْدَ اللهِ قَاضِيًا، فَاسْمَعُوا لَهُمَا وَأَطِيعُوا» (٣).

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٤٢٦١).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.

⁽٣) صحيح: رواه ابن سعد في: «الطبقات» (٣/ ١/ ١٨٢)، والحاكم (٣/ ٢٨٨)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٦٠٥).



وَأَلْفَاظُ التَّوْلِيَةِ الصَّرِيحَةِ سَبْعَةٌ .

وَلَيْتُكَ الحُكْمَ.

أَوْ قَلَّدْتُكَهُ.

أَوْ فَوَّ ضْتُ.

أَوْ رَدَدْتُ.

أَوْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ الحُكْمَ.

وَاسْتَخْلَفْتُكَ.

وَاسْتَنَبْتُكَ فِي الحُكْم.

فَإِذَا وُجِدَ أَحَدُهَا، وَقَبِلَ المُولِّلَىٰ، انْعَقَدَتِ الوِلَايَةُ، كَالبَيْعِ وَالنِّكَاحِ.

وَالكِنَايَةُ نَحُو،

اعْتَمَدْتُ.

أَوْ عَوَّ لْتُ عَلَيْكَ.

أَوْ وَكَّلْتُكَ.

أَوْ أَسْنَدْتُ إِلَيْكَ. لَا تَنْعَقِدُ بِهَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، نَحْو: فَاحْكُمْ، أَوْ: فَتَوَلّ مَا عَوَّلْتُ عَلَيْكَ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ تَحْتَمِلُ التَّوْلِيَةَ وَغَيْرَهَا، مِنْ كَوْنِهِ يَأْخُذُ بِرَأْيِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَىٰ التَّوْلِيَةِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَنْفِي الاحْتِمَالَ.





فَصْلٌ فِي مَا تُفِيدُهُ وِلَايَةُ الْحُكْمِ

وَتُفِيدُ وِلَايَةُ الحُكْمِ العَامَّةُ - وَهِيَ الَّتِي لَمْ تُقَيَّدْ بِحَالٍ دُونَ أُخْرَىٰ - فَصْلَ الخُصُومَاتِ، وَأَخْذَ الحَقِّ، وَدَفْعَهُ لِلْمُسْتَحِقِّ.

وَالنَّظَرَ فِي مَالِ اليِّتِيمِ، وَالمَجْنُونِ، وَالسَّفِيهِ الَّذِينَ لَا وَلِيَّ لَهُمْ.

وَالنَّظَرَ فِي مَالِ الغَائِبِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكِيلٌ.

وَالحَجْرَ عَلَىٰ مَنْ يَسْتَوْجِبُهُ لِسَفَهٍ وَفَلَسٍ.

وَالنَّظَرَ فِي الأَوْقَافِ الَّتِي فِي عَمَلِهِ؛ لِتَجْرِيَ عَلَىٰ شُرُوطِهَا.

وَالنَّظَرَ فِي مَصَالِحِ طُرُقِ عَمَلِهِ وَأَفْنِيَتِهِ.

وَتَزْوِيجَ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا مِنَ النِّسَاءِ.

وَتصَفُّحَ حَالَ شُهُودِهِ وَأُمْنَاثِهِ؛ لِيُسْتَبْدَلَ بِمَنْ ثَبَتَ جَرْحُهُ.

وَإِقَامَةَ الحُدُودِ، وَإِمَامَةَ جُمُعَةٍ وَعِيدٍ، مَا لَمْ يُخَصَّا بِإِمَامٍ، عَمَلًا بِالعَادَةِ فِي ذَلِكَ.

وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ فِي غَيْرِ مَحِلِّ عَمَلِهِ إِذَا وَلَاهُ فِي مَحِلِّ خَاصِّ، فَيَنْفُذُ حُكْمُهُ فِي مُقِيمٍ بِهِ، وَطَارِئٍ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ المَحِلِّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْكَامِ، وَلَا يَنْفُذُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ وِلَايَتِهِ.

وَلِلْقَاضِي طَلَبُ رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ المَالِ لِنَفْسِهِ وَأُمَنَائِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ



شَيْءٌ وَلَيْسَ لَهُ مَا يَكْفِيه، وَقَالَ لِلْخَصْمَيْنِ: لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا إِلَّا بِجُعْلِ، جَازَ. وَمَنْ يَأْخُذْ مِنْ بَيْتِ المَالِ لَمْ يَأْخُذْ أُجْرَةً لِفُتْيَاهُ وَلَا لِخَطِّهِ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُولِّيهُ عَلَىٰ أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبِ إِمَامٍ بِعَيْنِهِ بِلَا خِلَافٍ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِٱلْحَقِّ ﴾ [تِن : ١٦]، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الحَقُّ بِالدَّلِيل.

وَإِذَا وَلَّـىٰ الإِمَامُ قَاضِيًّا، ثُمَّ مَاتَ الإِمَامُ أَوْ عُزِلَ، لَمْ يَنْعَزِلْ القَاضِي؛ لِأَنَّ الخُلَفَاءَ وَلُّوا حُكَّامًا، فَلَمْ يَنْعَزِلُوا بِمَوْتِهِمْ.

فَإِنْ عَزَلَهُ الإِمَامُ الَّذِي وَلَاهُ أَوْ غَيْرُهُ انْعَزَلَ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَعَلِيْهُ كَانَ يُولِّي الوُلَاةَ، ثُمَّ يَعْزِلُهُمْ. وَمَنْ لَمْ يَعْزِلْهُ عَزَلَهُ عُثْمَانُ بَعْدَهُ، إِلَّا القَلِيلَ.





فَصْلٌ فِي شُرُوطِ القَاضِي وَيُشْتَرَطُ فِي القَاضِي عَشْرُ خِصَالِ:

١- كَوْنُهُ بَالِغًا.

٢- عَاقِلًا: لِأَنَّ غَيْرَ المُكَلَّفِ تَحْتَ وِلَا يَةِ غَيْرِهِ، فَلَا يَكُونُ وَالِيًّا عَلَىٰ غَيْرِهِ.

٣- ذَكرًا: فَلَا تَصِحُّ وِلَايَةُ المَرْأَةِ وَلِحَدِيثِ: «مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً» (() وَلِأَنَّهَا ضَعِيفَةُ الرَّأْيِ، نَاقِصَةُ العَقْلِ، لَيْسَتْ أَهْلَا لِحُضُورِ الرِّجَالِ، وَمَحَافِل الخُصُوم.

وَلِهَ ذَا لَـمْ يُوَلِّ النَّبِيُّ صَكَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ وَلَا مَنْ بَعْدَهُمْ الْمَرَأَةَ قَضَاءً وَلَا مِنْ بَعْدَهُمْ الْمُرَأَةَ قَضَاءً وَلَا وِلَايَةً بَلَدٍ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ جَمِيعُ الزَّمَانِ غَالِبًا.

٤- حُرًّا: لِأَنَّ العَبْدَ مَنْقُوصٌ بِرِقِّهِ، مَشْغُولٌ بِحُقُوقِ سَيِّدِهِ.

٥- مُسْلِمًا: لِأَنَّ الإِسْلَامَ شَرْطٌ لِلْعَدَالَةِ.

٣- عَدْلاً: فَلَا يَجُوزُ تَوْلِيَةُ الفَاسِتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَإِن جَاءَكُمُ وَ السَّمَٰ بِنَبٍّ فَتَرَبَّنُوّا ﴾ [الخاك : ٦] الآية.

٧- سَمِيعًا: لِيَسْمَعَ كَلَامَ الخَصْمَيْنِ.

٨- بَصِيرًا: لِيَعْرِفَ المُدَّعِي مِنَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ، وَالمُقِرَّ مِنَ المُقَرِّ لَهُ، وَالشَّاهِدَ
 مِنَ المَشْهُودِ عَلَيْهِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



٩- مُتَكَلِّمًا: لِيَنْطِقَ بِالفَصْل بَيْنَ الخُصُوم.

١٠ - مُجْتَهِدًا: إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لِتَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ مِمَا أَرَىكَ اللَّهُ ﴾ [الشَّة : ١٠٥]
 وَالمُجْتَهِدُ: الْعَالِمُ بِطُرُقِ الأَحْكَامِ؛ لِحَدِيثِ: «القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ...» (١).

وَلَوْ كَانَ اجْتِهَادُهُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ لِلضَّرُورَةِ؛ بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ مُجْتَهِدٌ مُطْلَقُ، فَيُراعِي أَنْفَاظَ إِمَامِهِ، وَمُتَأَخِّرَهَا، وَيُقَلِّدُ كِبَارَ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَدْرَىٰ بِهِ.

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ تُعْتَبُرُ حَسَبَ الإِمْكَانِ، وَيَجِبُ تَوْلِيَةُ الأَمْثَلِ فَالأَمْثَلِ.

فَيُولَّىٰ لِعَدَم أَنْفَعُ الفَاسِقينِ وَأَقَلُهُمَا شَرَّا، وَأَعْدَلُ المُقَلِّدَينِ وَأَعْرَفُهُمَا بِالتَّقْلِيدِ. وَيَحْرُمُ الحُكْمُ وَالفَتْوَىٰ بِالهَوَىٰ إِجْمَاعًا، وَبِقَوْلِ، أَوْ وَجْهِ مِنْ غَيْرِ نَظْرِ فِي التَّرْجِيحِ إِجْمَاعًا.

وَيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ إِجْمَاعًا. وَإِذَا حَكَمَ اثْنَانِ فَأَكُثُرُ بَيْنَهُمَا شَخْصًا صَالِحًا لِلْقَضَاءِ، نَفَذَ حُكْمُهُ فِي المَالِ وَالحُدُودِ وَاللَّعَانِ وَعَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يَنْفُذُ فِيهِ حُكْمُ مَنْ وَلَاهُ الإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ الحَدِيثِ أَبِي شُرَيْحِ، وَفَيْدِهَا مِنْ كُلِّ مَا يَنْفُذُ فِيهِ حُكْمُ مَنْ وَلَاهُ الإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ الحَدِيثِ أَبِي شُرَيْعِ، وَفَعَكُمْتُ وَفِيهِ أَنَهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرَضِي كِلَا الفريقَيْنِ. قَالَ: مَا أَحْسَنَ هَذَا!» (اللهُ اللهِ عَلَيْنِ. قَالَ: مَا أَحْسَنَ هَذَا! (اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

⁽١) صحيح: رواه أبـو داود (٣٥٧٥) والترمـذي (١٣٢٢) وابـن ماجـه (٢٣١٥) وصححه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجه (١٨٧٣).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٤٩٥٥)، والنسـائي (٥٣٨٧)، وصححـه العلامـة الألباني كَيْلَهُ في الإرواء (٢٦١٥).



وَيُرْفَعُ الخِلَافُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِ نَقْضُهُ حَيْثُ أَصَابَ الحَقَّ؛ لِأَنَّ مَنْ جَازَ حُكْمُهُ لَزِمَ، كَقَاضِي الإِمَام.

وَلَا تُشْتَرَطُ العَشْرُ صِفَاتٍ المَذْكُورَةِ فِيمَنْ يَحْكُمُ بَيْنَ الخَصْمَيْنِ.





فَصْلٌ فِي آدَابِ القَاضِي

أَيْ: أَخْلَاقُهُ الَّتِي يَنْبَغِي لَهُ التَّخَلُّقُ بِهَا.

يُسَنُّ فِي القَاضِي أَنْ يَكُونَ:

١- قَوِيًّا بِلَا عُنْفٍ: لِئَلَّا يَطْمَعَ فِيهِ الظَّالِمُ. وَالعُنْفُ ضِدُّ الرِّفْقِ.

٢- لَيُّنَّا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ: لِثَلَّا يَهَابَهُ صَاحِبُ الحَقِّ.

٣- حَلِيمًا: لِئَلَّا يَغْضَبَ مِنْ كَلَامِ الخَصْمِ فَيَمْنَعُهُ الحُكْمَ.

٤- مُتَأَنِّيًا: لِئَلَّا تُؤَدِّي عَجَلَتُهُ إِلَىٰ مَا لَا يَنْبَغِي.

٥- مُتَفَطِّنًا مُتَيَقِّظًا: لَا يُؤْتَىٰ مِنْ غَفْلَةٍ، وَلَا يُخْدَعُ لِغِرَّةٍ.

٦- ذَا وَرَعٍ وَنَزَاهَةٍ وَصِدْقٍ.

٧- عَفِيفًا: لِثَلَّا يُطْمَعَ فِي مَيْلِهِ بِإِطْمَاعِهِ.

٨- بَصِيرًا بِأَحْكَامِ الحُكَّامِ قَبْلَهُ: لِيَسْهِلَ عَلَيْهِ الحُكْمُ، وَتَتَضحُ لَهُ طَرِيقُهُ.
 وَيَدْخُلَ يَوْمَ اثْنَيْنِ أَوْ خَمِيسٍ أَوْ سَبْتٍ لَا بِسًا هُوَ وَأَصْحَابِهُ أَجْمَلَ الثِيَّابِ، وَلَا يَتَطَيَّر، وَإِنْ تَفَاءَلَ فَحَسَنٌ.

وَلْيَكُنْ مَجْلِسُهُ فِي وَسَطِ البَلَدِ إِنْ أَمْكَنَ؛ لِيَسْتَوِيَ أَهْلُ البَلَدِ فِي المُضِيِّ إِلَيْهُ. وَلْايُكُورَهُ القَضَاءُ فِي إِلَيْهِ. وَلَا يُكُورَهُ القَضَاءُ فِي الْمُجَمِّ. وَلَا يُكُورَهُ القَضَاءُ فِي الْمَجَمِّ. الْجَامِعِ، وَلَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا وَلَا بَوَّابًا بِلَا عُذْرٍ، إِلَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الحُكْمِ.



مَا يَجِبُ عَلَى القَاضِي فِعْلُهُ :

وَيَحِبُ عَلَيْهِ، العَدْلُ بَيْنَ الحَصْمَيْنِ فِي لَحْظِهِ، وَلَفْظِهِ، وَمَجْلِسِهِ، وَالدُّخُولِ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ لِأَحَدِهِمَا فِي الحُكُومَةِ أَكْثَرَ مِنَ الآخَوِ، أَوْ يَنْهَرَ عَلَيْهِ مَا لَا يَوْفَعُهُ عَلَىٰ الآخَوِ، إِلَّا إِذَا فَعَلَ مَا يَقْتَضِيهِ، أَحَدَهُمَا، أَوْ يَرْفَعُ صَوْتَهُ عَلَيْهِ مَا لَا يَرْفَعُهُ عَلَىٰ الآخَوِ، إِلَّا إِذَا فَعَلَ مَا يَقْتَضِيهِ، كَأَنْ يَفْتَاتَ عَلَيْهِ، وَلَا أَنْ يُجْلِسَ أَحَدَهُمَا وَيُوقَفَ الآخَو، وَلا يُجْلِسَ أَحَدَهُمَا يَبُوقِفَ الآخَو، وَلا يُجْلِسَ أَحَدَهُمَا الخَوْبِ لِجَلِيبِ وَالآخَورَ بَيْنَ يَدَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ أَحَدُ الخَصْمَيْنِ فِي رَفْعِ الآخَو عَلَيْهِ فِي بِجَانِيهِ وَالآخَو بَيْنَ يَدَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ أَحَدُ الخَصْمَيْنِ فِي رَفْعِ الآخَو عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ، وَلا أَنْ يُدْخِلَ أَحَدَهُمَا قَبُلَ الآخَوِ؛ لِحَدِيثِ أُمَّ سَلَمَةَ يَعِظِيهُا أَنَّ النَّي عَلَى المَحْوِيقِ الْمَسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ، وَلا أَنْ يُلْقَلِي بِالقَضَاءِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ، وَلا يَرْفَعُهُ عَلَى الشَعْعِيفَ عَنْ الشَّعِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ، وَلَا يَرُفَعُ مَنْ عَدُولُ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ، وَلا يَوْفَعَنَ عِينَ الضَّعِيفَ عَنْ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ، وَلا يَوْفَعَنَ عِنْ عَدْلِكَ، حَتَّىٰ لا يَنْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ، وَلا يَطْمَعُ شَرِيفٌ فِي حَيْفَكَ» (*).

إِلَّا المُسْلِم مَعَ الكَافِرِ، فَيُقَدَّمُ دُخُولًا، وَيُرْفَعُ جُلُوسًا؛ لِحُرْمَةِ الإِسْلَامِ. وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا رَدَّ وَلَمْ يَنْتَظِرْ سَلَامَ الآخَرِ.

وَيُسَنُ أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَهُ فُقَهَاءُ المَذَاهِبِ، وَأَن يُشَاوِرَهُمْ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ إِنْ أَمْكَنَ، فَإِنِ اتَّضَحَ لَـهُ الحُكْمُ حَكَمَ، وِإِلَّا أَخَّرَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَشَاوِرُهُمْ فِ ٱلْأَمْرِ ﴾ [النَّفَظَاتَ : ١٥٩].

⁽١) صحيح: رواه الدارقطني (٥١١)، والبيهقي (١٠/ ١٣٥)، وصححه العلامة الألباني ﴿ اللهِ فِي اللهِ اللهُ اللهِ المِلْمُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المِلْم

⁽٢) صحيح: رواه الدارقطني (٥١٢)، وصححه العلامة الألباني كِيَاللهُ في الإرواء (٢٦١٩).



وَيَحْرُمُ عَلَىٰ القَاضِي أَخْذُ الرِّشْوَة؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ تَعْظَيْهَا، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَىٰ القَاضِي وَالمُرْتَشِي» ". وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَىٰ القَاضِي وَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَىٰ القَاضِي قَبُولُ الهَدِيَّةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ تَعَظِيُّهُ مَرْفُوعًا: «هَذَايَا العُمَّالِ قَبُولُ الهَدِيَّةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ تَعَظِيُّهُ مَرْفُوعًا: «هَذَايَا العُمَّالِ عَلَىٰ الهَدِي قَبُلُ وِلاَيَتِهِ، بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ لَهُ حُكُومَةُ، فَلُ عَلَى وَلاَيَتِهِ، بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ لَهُ حُكُومَةُ، فَلُ مُن يُعَاشِرَ البَيْعَ وَالشِّرَاءَ بِنَفْسِهِ؛ لِغَلَّا يُعْدَابَىٰ، فَيَجْرِي مَجْرَىٰ الهَدِيَّةِ.

فَ إِنِ احْتَ اجَ لَمْ يُكُرَهُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِّيقَ قَصَدَ الشُّوقَ؛ لِيَتَّجِرَ فِيهِ حَتَّىٰ فَرَضُوا لَهُ مَا يَكْفِيهِ.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ القَاضِي أَنْ يُسَارٌ أَحَدَ الحَصْمَيْنِ، أَوْ يُلَقِّنَهُ حُجَّتَهُ، أَوْ يُضَيِّفَهُ، أَوْ يُضَيِّفَهُ، أَوْ يُضَيِّفَهُ، أَوْ يُضَيِّفَهُ، أَوْ يُضَيِّفَهُ، أَوْ يُعَلِّمَهُ أَوْ يَعَلِّمَهُ كَانَ تُلُومُ لَا يَخُومُ مَلَىٰ خَصْمِهِ، وَكَسْرٌ لِقَلْبِهِ. أَوْ يُعَلِّمَهُ كَيْفَ يَدَّعِي، إِلَّا أَنْ يَتُرُكُ مَا يَلْزُمُ ذِكْرُهُ فِي الدَّعْوَىٰ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الحُكْمُ، وَهُو كَيْفَ يَدَّعِي، إِلَّا أَنْ يَتُرُكُ مَا يَلْزُمُ ذِكْرُهُ فِي الدَّعْوَىٰ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الحُكْمُ، وَهُو غَضْبَانُ كَثِيرًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ تَعَظِيقَهُ مَرْفُوعًا: «لَا يَقْضِينَ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُو غَضْبَانُ »(").

أَوْ وَهُوَ حَاقِنٌ.

أَوْ فِي شِدَّةِ جُوع.

⁽١) صحيح: رواه الترمىذي (١٣٣٧)، وابـن ماجه (٣٦٣٦)، وصححـه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٦٢١).

⁽٢) صحيح: رواه أحمد (٥/ ٤٢٥)، وصححه العلامة الألباني كَثَلِثُهُ في الإرواء (٢٦٢٢).

⁽٣) متفق عليه: رواه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧).



أَوْ عَطَشٍ. أَوْ هَمِّ. أَوْ مَلَلٍ. أَوْ كَسَلِ.

أَوْ نُعَاسٍ.

أَوْ حُرَّ مُزْعِّج قِيَاسًا عَلَىٰ الغَضَبِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَشْغَلُ الفِكْر اللَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَىٰ إِصَابَةِ الحَقِّ فِي الغَالِبِ، فَهُوَ فِي مَعْنَىٰ الغَضَبِ.

فَإِنْ خَالَفَ وَحَكَمَ فِي حَالٍ مِنْ هَذِهِ الأَحْوَالِ، صَحَّ إِنْ أَصَابَ الحَقَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَمِي حَدِيثِ مُخَاصَمَةِ الأَنْصَارِيِّ وَالزُّبَيْرِ فِي شِرَاجِ الحَرَّةِ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بِالجَهْلِ، أَوْ وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ، فَإِنْ خَالَفَ وَحَكَمَ لَمُ يَصِحَّ وَيَوْ مُتَرَدِّدٌ، فَإِنْ خَالَفَ وَحَكَمَ لَمُ يَصِحَّ وَلَوْ أَصَابَ الحَقَّ؛ لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ يَعَظِيْهُ مَرْفُوعًا: «القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الجَنَّةِ، وَاثْنَان فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الجَنَّةِ: فَرَجُلٌّ عَرَفَ الحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَقَضَى لِلهَ وَرَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَجَارَ فِي الحُكْمِ: فَهُو فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَىٰ جَهْلٍ: فَهُو فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَىٰ لِلنَّاسِ عَلَىٰ جَهْلٍ: فَهُو فِي النَّارِ».

وَيُوصِي الوُكَلاءَ وَالأَعْوَانَ بِبَابِهِ بِالرِّفْقِ بِالخُصُومِ وَقِلَّةِ الطَّمَعِ؛ لِثَلَّا يَضُرُّوا بالنَّاس.

⁽۱) صحيح: رواه أبـو داود (۳۰۷۰) والترمـذي (۱۳۲۲) وابـن ماجـه (۳۳۱۰) وصححه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجه (۱۸۷۳).



وَيَجْتَهِدُ أَنْ يَكُونُوا شُـيُوخًا أَوْ كُهُ ولا مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالعِفَّةِ وَالصِّيَانَةِ؛ لِيَكُونُوا أَقَلَّ شَرَّا، فَإِنَّ الشَّبَابَ شُعْبَةٌ مِنَ الجُنُونِ.

وَيُبَاحُ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا يَكْتُبُ الوَقَائِعَ؛ لِأَنَّ الحَاكِمَ يَكْثُرُ اشْتِغَالُهُ وَنَظَرُهُ فِي أَمْرِ النَّاس، فَيَشُقُّ عَلَيْهِ تَولِّي الكِتَابَةِ بِنَفْسِهِ.

وَيُشْتَرَطُ كُونُ الكَاتِبِ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا عَدْلًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنَخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾ [النِّفِي : ١١٨] الآية.

وَقَالَ عُمَرُ سَجَالِئَتُهُ: «لا تُؤَمِّنُوهُمْ وَقَدْ خَوَّنَهُم اللهُ، وَلا تُقَرِّبُوهُمْ وَقَدْ أَبْعَدَهُمُ اللهُ، وَلا تُعِزُّوهُمْ وَقَدْ أَذَلَّهُمُ اللهُ» (١٠).

وَلِأَنَّ الكِتَابَةَ مَوْضِعُ أَمَانَةٍ، فَاشْتُرِطَ لَهَا العَدَالَةُ.

وَيُسَنُّ كَوْنُهُ حَافِظًا عَالِمًا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَىٰ أَمْرِهِ.

وَكُوْنُهُ جَيِّدَ الخَطِّ عَارِفًا؛ لِتَلَّا يُفْسِدَ مَا يَكْتُبُهُ بِجَهْلِهِ.

وَكُوْنُهُ وَرِعًا نَزِهًا؛ كَيْلَا يُسْتَمَال بِالطَّمَعِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لا يَحْكُمَ إِلَّا بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ لِيَسْتَوْفِيَ بِهِمُ الحَقَّ، وَيَحْرُمُ تَعْيِينُهُ قَوْمًا بِالقَبُولِ- أَيْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ- بِحَيْثُ لَا يَقْبَلُ غَيرهُمْ؛ لِوُجُوبِ قَبُولِ مَنْ ثَبَتَتَ عَدَائَتُهُ.

وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ لِنَفْسِهِ، وَلَا لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، كَوَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ، وَلَا عَلَىٰ عَدُوِّهِ، كَالشَّهَادَةِ.

⁽١) أخرجه البيهقي (١٠/ ١٢٧).



وَمَتَىٰ عَرَضَتْ لَهُ أَوْ لِأَحَدِ مِمَّنْ ذُكِرَ حُكُومَةٌ تَحَاكَمَا إِلَىٰ بَعْضِ خُلَفَائِهِ أَوْ رَعِيَّتِهِ، كَمَا حَاكَمَ عُمَرُ أُبَيًّا إِلَىٰ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالمَحْبُوسِينَ وَيَنْظُرَ فِيمَ حُبِسُوا، فَمَنِ اسْتَحَقَّ الإِبْقَاءَ أَبْقَاهُ، وَمَنِ اسْتَحَقَّ الإِطْلَاقَ أَطْلَقَهُ. ثُمَّ يَنْظُرَ فِي أَمْرِ أَيْتَامٍ وَمَجَانِين وَوُقُوفٍ وَوَصَايَا لَا وَلِيَّ لَهُمْ، وَلَا نَاظِرَ.

وَلَوْ نَفَّذَ الأَوَّلُ وَصِيَّةَ مُوصَىٰ إِلَيْهِ أَمْضَاهَا الثَّانِي وُجُوبًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الأَوَّلَ، لَمْ يُنَفِّذُهَا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِ فَةِ أَهْلِيَّتِهِ، فَإِنْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ بِفِسْتِ أَوْ ضَعْفٍ، الأَوَّلُ، لَمْ يُنَفِّذُ الأَوَّلُ وَصِيَّتَهُ نَظَرَ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ قَوِيَّا أَمِينًا أَقَرَّهُ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا ضَمَّ إِلَيْهِ قَوِيًّا أَمِينًا.

وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَنَاءِ الحَاكِمِ لِلْأَطْفَالِ وَالوَصَايَا الَّتِي لَا وَصِتَّى لَهَا أَقَرَّهُ بِحَالِهِ، وَمَنْ فَسَقَ عَزَلَهُ.

وَلا يَنْقُضُ مِنْ حُكُم صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ إِلَّا مَا خَالَفَ نَصَّ كِتَابِ اللهِ أَوْ سُنَّةَ رَسُولَهِ، كَقَتْل مُسْلِم بِكَأْفِر، وَجَعَلَ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ فُلِّسَ أُسْوَةَ الغُرَمَاءِ، أَوْ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا، أَوْ مَا يَعْتَقِدهُ، فَيَلْزَمُ نَقْضُهُ، وَالنَّاقِضُ لَهُ حَاكِمُهُ إِنْ كَانَ.





بَابُ طَرِيق الحُكْمِ وَصِفَتِهِ

إِذَا حَضَرَ إِلَىٰ الحَاكِمِ خَصْمَانِ، فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّىٰ يَبْتَدِثَا، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: «آَيُّكُمَا المُدَّعِي؟» لِأَنَّهُ لَا تَخْصِيصَ فِي ذَلِكَ لِأَحَدِهِمَا.

فَإِذَا ادَّعَىٰ أَحَدُهُمَا، اشْتُرِطَ كَوْنُ الدَّعْوَىٰ مَعْلُومَةً - أَيْ: بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ - ؟ لِيَتَمَكَّنَ الحَاكِمُ مِنَ الإِلْزَام بِهِ.

وَكُوْنُهَا مُحَرَّرَةً لِتَرَتُّبِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ صَآلِللَّهُ عَلَيْهَا ثَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَأَقْضِيَ لَهُ عَلَىٰ نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْنًا فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» (٧.

وَكُونُهَا مُنْفَكَّةً عَمَّا يُكَذِّبُهَا؛ فَلَا تَصِتُّ الدَّعْوَىٰ عَلَىٰ شَـخْصٍ بِأَنَّهُ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةٍ، وَسنَّهُ دُونَهَا.

ثُمَّ إِنْ كَانَتْ بِدَيْنٍ: اشْتُرِطَ كَوْنُهُ حَالًا، فَلَا تَصِتُّ بِالمُؤَجَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الطَّلَبَ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ.

وَإِنْ كَانَتْ بِعَيْنٍ: اشْتُرِطَ حَضُورُهَا لِمَجْلِسِ الحُكْمِ؛ لِتُعَيَّنَ بِالإِشَارَةِ نَفْيًا لِلَّبْسِ.

فَإِنْ كَانَتْ خَائِبَةً عَنِ البَلَدِ وَصَفَهَا كَصِفَاتِ السَّلَمِ، بِأَنْ يَذْكُرَ مَا يضْبِطُهَا مِنَ الصِّفَاتِ.

⁽١) صحيح: رواه البخاري (٧١٦٩).



وَإِنِ ادَّعَىٰ عَقَارًا غَائِبًا عَنِ البَلَدِ ذَكَرَ مَوْضِعَهُ وَحُدُودَهُ، وَتَكْفِي شُهْرَتُهُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ حَاكِم عَنْ تَحْدِيدِهِ.

فَإِذَا أَتَمَّ المُدَّعِي دَعْوَاهُ، فَإِنْ أَقَرَّ خَصْمُهُ بِمَا ادَّعَاهُ، أَوِ اعْتَرَفَ بِسَبَبِ الْحَقِّ، ثُمَّ ادَّعَىٰ البَرَاءَةَ، لَمْ يُلْتَفَتْ لِقَوْلِهِ، بَلْ يَحْلِفُ المُدَّعِي عَلَىٰ نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ مِنَ البَرَاءَةِ بِالإِبْرَاءِ أَوِ الأَدَاءِ.

وُيُلْزِمُهُ بِالحَقِّ، إِلاَ أَنْ يُقِيمَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِبَرَاءَتِهِ فَيَبْرَأُ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِقَامَتِهَا حَلَفَ المُدَّعِي عَلَىٰ بَقَاءِ حَقِّهِ.

وَإِنْ أَنْكَرَ الخَصْمُ ابْتِدَاءً، بِأَنْ قَالَ لِمُدَّعِ قَرْضًا أَوْ ثَمَنًا: مَا أَقْرَضَنِي، أَوْ: مَا بَاعَنِي، أَوْ ثَمَنًا: مَا أَقْرَضَنِي، أَوْ: مَا بَاعَنِي، أَوْ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ، صَحَّ الجَوَابُ؛ لِنَفْيِهِ عَيْنَ مَا اذَّعَىٰ بِهِ عَلَيهِ.

فَيَقُولُ الحَاكِمُ لِلمُدَّعِي: هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ ؟ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّالِتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ هَذَا النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَىٰ أَرْضٍ عَلَىٰ اللهُ فِيهَا حَقُّ، فَقَالَ النَّبِيُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لِلْحَضْرَمِيِّ: أَلَكَ بَيِّنَةٌ ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ: فَلَكَ يَمِينُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ لَـهُ: إِنْ شِـنْتَ فَأَحْضِرْهَا، فَإِذَا أَحْضَرَهَا وَشَـهِدَتْ سَمِعَهَا وُجُوبًا، وَحَرُمَ تَرْدِيدُهُ، أَيْ إِعَادَةُ طَلَبِ الشَّهَادَةِ ثَانِيًا وَثَالِثًا.

وَحَكَمَ بِهَا- أَيْ بِالبِّيِّنَةِ- إِذَا اتَّضَحَ لَهُ الحُكْمُ وَسَأَلَهُ المُدَّعِي.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٣٩).



فَصْلٌ فِي تَعْدِيلِ الشُّهُودِ وَجَرْحِهِمْ

وَيُعْتَبَرُ فِي البَيْنَةِ: العَدَالَـةُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا؛ لِقَوْلِـهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِّنكُرُ ﴾ [الظلاف :٢].

وَقَوْلِهِ: ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [الثَّقَة: ٢٨٢].

إِلَّا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَتَكْفِي العَدَالَةُ ظَاهِرًا.

وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَعْمَلَ بِعِلْمِهِ فِيمَا أُقِرَّ بِهِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ عَيْدُهُ وَلِهَ لِلَّيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ عَيْدُهُ وَ لِقَوْلِهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ عَلَىٰ نَحْوِ مَا أَسْمَعُ... » (() الحَديث، وَلاَنَّهُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ عَلَىٰ نَحْوِ مَا أَسْمَعُ... » (الحَديث، وَلاَنَّهُ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ بِمَا أُقِرَّ بِهِ إِذَا جَازَ الحُكْمُ بِشَهَادَةِ غَيْرِهِ فَبِسَمَاعِهِ هُوَ أَوْلَىٰ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْمَلْ بِمَا أُقِرَّ بِهِ عِنْدَهُ أَوْلَىٰ وَلاَ يَحْضُونُ أَحَدٌ مِنَ عِنْدَهُ أَوْلَىٰ وَلاَ يَحْضُونُ أَحَدٌ مِنَ الشَّهُودِ، فَإِذَا لَمْ يَحْكُمْ بِهِ ضَاعَ حَقُّ المُقَرِّ لَهُ.

وَيَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَةِ البَيِّنَةِ وَفَسْقِهَا؛ لِثَلَّا يَتَسَلَّلَ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ عَدَالَةِ البَيِّنَةِ وَفَسْقِهَا؛ لِثَلَّا يَتَسَلَّلَ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ عَدَالَةِ المُزَكِّينَ؛ لِأَنَّ التُّهْمَةَ لَا عَدَالَةِ المُزَكِّينَ؛ لِأَنَّ التُّهْمَةَ لَا تَلْحَقُهُ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ صِفَات الشُّهُودِ مَعْنَىٰ ظَاهِرٌ. فَإِنِ ارْتَابَ الحَاكِمُ مِنْهَا - تَلْحَقُهُ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ صِفَات الشُّهُودِ مَعْنَىٰ ظَاهِرٌ. فَإِنِ ارْتَابَ الحَاكِمُ مِنْهَا - أَيْ البَيِّنَةُ - فَلَابُدٌ مِنَ المُزَكِّينَ لَهَا لِتَشْبِيتِ عَدَالِتِهَا.

فَإِنْ طَلَبَ المُدَّعِي مِنَ الحَاكِمِ أَنْ يَحْبِسَ غَرِيمَهُ حَتَّىٰ يَأْتِيَ بِمَنْ يُزَكِّي

⁽۱) **متفق علي**ه: رواه البخاري (۲٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣).



بَيِّنَتَهُ، أَجَابَهُ لِمَا سَأَلَ، وَانْتَظَرَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ سَحَظْتُهُ فِي كِتَابِهِ إِلَىٰ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ: «وَاجْعَلْ لِمَنِ ادَّعَىٰ حَقًّا غَائِبًا أَمَدًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَإِنْ أَحْضَرَ بَيَّنَةً أَخَذْتَ لَهُ حَقَّهُ، وَإِلَّا اسْتَحْلَلْتَ القَضِيَّةَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ أَنْفَىٰ لِلشَّكِّ، وَأَجْلَىٰ لِلْغَمِّ» (١٠.

وَيَكْفِي فِي التَّزْكِيَةِ عَدْلَانِ يَشْهَدَانِ بِعَدَالَةِ الشَّاهِدِ.

فَإِذَا أَتَىٰ بِالمُزَكِّينَ اعْتَبِرَ مَعْرِفَتُهُمْ لِمَنْ يُزَكُّونَهُ بِالصُّحْبَةِ وَالمُعَامَلَةِ ؛ لِمَا رَوَى سُلَيْمَانُ عَنْ حَرَشَةَ قَالَ: «شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الحَطَّابِ ا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنِّي لَسْتُ أَعْرِفُكَ، فَاثْنِي بِمَنْ يَعْرِفُكَ. فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَر بْنِ الحَطْابِ ا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنِّي لَسْتُ أَعْرِفُكُ ، فَاثْنِي بِمَنْ يَعْرِفُكَ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَعْرِفُهُ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ ، قَالَ: بِإَي شَيْءٍ تَعْرِفُهُ ؟ فَقَالَ: بِالعَدَالَةِ ، قَالَ: هُوَ جَارُكَ الأَذْنَىٰ تَعْرِفُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، وَمُدْخَلَهُ وَمُحْرَجَهُ ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَعَامَلَكَ بِاللّهَ رُحَمِ عَلَى الوَرَعِ ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَعَامَلَكَ بِاللّهُ وَهَا لَكَ فِي السَّفَرِ اللّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ مَكَادِمِ الأَخْلَاقِ ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَصَاحَبَكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ مَكَادِمِ الأَخْلَاقِ ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَصَاحَبَكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ مَكَادِمِ الأَخْلَاقِ ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَصَاحَبَكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ مَكَادِمِ الأَخْلَاقِ ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَلَسْتَ تَعْرِفُهُ . ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: اثْنِنِي بِمَنْ يَعْرِفُكَ » (*).

فَإِنِ اذَّعَىٰ الغَرِيمُ فِسْقَ المُزَكِّينَ، أَوْ فِسْقَ البَيِّنَةِ المُزَكَّاةِ، وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً، شُمِعَتْ، وَبَطُلَتْ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ الجَرْحَ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ التَّعْدِيلِ؛ لِأَنَّ الجَارِحَ يُخْبِرُ بِأَمْرٍ طَاهِرٍ، وَلِأَنَّ الجَارِحَ يُخْبِرُ بِأَمْرٍ ظَاهِرٍ، وَلِأَنَّ الجَارِحَ مُثْبَتُ، وَالمُعَدِّلُ المُعَدِّلِ، وَشَاهِدُ العَدَالَةِ يُخْبِرُ بِأَمْرٍ ظَاهِرٍ، وَلِأَنَّ الجَارِحَ مُثْبَتُ، وَالمُعَدِّلُ نَافٍ، فَقُدِّمَ الإِثْبَاتُ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم، وهو جزء من حديث عمر إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري.

⁽٢) صحيح: رواه العقيلي (٣٥٠) والبيهقي (١٠/ ١٢٥)، وصححه العلامة الألباني كَيْلَللهُ في الإرواء (٢٦٣٧).



وَلا يُقْبَلُ مِنَ النّسَاءِ تَعْدِيلٌ وَلا تَجْرِيحٌ؛ لِأَنّهَا شَهَادَةٌ بِمَا لَيْسَ بِمَالِ، وَلَا المَقْصُود مِنْهُ المَالُ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ فِي غَالِبِ الأَحْوَالِ، أَشْبَهَ الحُدُودَ. وَلا يُسْمَعُ الجَرْحُ إِلّا مُفَسَّرًا بِمَا يَقْدَحُ فِي العَدَالَةِ، عَنْ رُؤْيَة، فَيَقُولُ الشَّاهِدُ وَلا يُسْمَعُ الجَرْحِ: أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتَهُ يَشْرَبُ الخَمْرَ، أَوْ: يَظْلِم النَّاسَ بِأَخْدِ أَمْوَالِهِمْ أَوْ ضَرْبِهِمْ، أَوْ: يُعَلِم النَّاسَ بِأَخْدِ أَمْوَالِهِمْ أَوْ ضَرْبِهِمْ، أَوْ: يُعَلِم النَّاسَ بِأَخْدِ أَمْوَالِهِمْ أَوْ

أَوْ عَنِ اسْتِفَاضَةٍ، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ فَاسِقٌ أَوْ لَيْسَ بِعَدْلِ، وَلَا قَوْلُهُ: بَلَغَنِي عَنْهُ كَذَا. لِأَنَّ ذَلِكَ شَهَادَةٌ عَنْ عِلْمٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقّ وَهُمْ يَعَلَمُونَ اللَّهُ ﴾ [النَّكُ : ٢٦].

لَكِنْ يُعَرِّضُ جَارِحٌ بِزِنًا أَوْ لَوَاطٍ؛ لِثَلَّا يَجِبَ عَلَيْهِ الحَدُّ، فَإِنْ صَرَّحَ حُدَّ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِتَمَامِ أَرْبَعَةِ شُهُودٍ.

وَحَيْثُ ظَهَرَ فِسْتُ بَيِّنَةِ المُدَّعِي، أَوْ قَالَ ابْتِدَاءً: «لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ»، قَالَ لَهُ الحَاكِمُ: «لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ»، قَالَ لَهُ الحَاكِمُ: «لَيْسَ لَكَ عَلَىٰ غَرِيمِكَ إِلَّا اليَمِينُ»؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُوسَلَمَّ فِي حَدِيثِ الحَضْرَمِيِّ وَالكِنْدِيِّ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، قَالَ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ» (۱).

فَيَحْلِفُ الغَرِيمُ عَلَىٰ صِفَةِ جَوَابِهِ فِي الدَّعْوَىٰ، وَيُخَلَّىٰ سَبِيلُهُ الاِنْقِطَاعِ الخُصُومَةِ.

وَيَحْرُمُ تَحْلِيفُهُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، لِمَا تَقَدَّمَ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ، فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ: لَا بَيِّنَةَ لِي، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَهَا، لَمْ تُسْمَعْ؛ لِأَنَّهُ مُكَدِّبٌ لَهَا.

وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ الغَرِيمُ، قَالَ لَهُ الحَاكِمُ: إِنْ لَمْ تَحْلِفْ، وَإِلَّا حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِالنُّكُولِ.

وَيُسَنُّ تَكْرَارُهُ ثَلَاثًا قَطْعًا لِحُجَّتِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَضَىٰ عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ وَٱلْزَمَهُ الحَقَّ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَلِّ الْحَادَةُ «أَنَّهُ بَاعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَبْدًا فَاذَّعَىٰ عَلَيْهِ زَيْدٌ أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ عَالِمًا بِعَيْبِهِ، فَأَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ، فَتَحَاكَمَا إِلَىٰ عُثْمَانَ، فَقَالَ عُثْمَانُ لِابْنِ عُمَرَ: احْلِفْ أَنْكَ مَا عَلِمْتَ بِهِ عَيْبًا، فَأَبَىٰ ابْنُ عُمَرَ أَنْ يَحْلِفَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ العَبْدَ»(").

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «اليَمِينُ عَلَىٰ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ»(') فَحَصَرَهَا فِي جَنْبَتِهِ، فَلَمْ تُشْرَعْ لِغَيْرِهِ.



⁽١) صحيح: رواه أحمد في: «مسائله رواية صالح»: (٢/ ٣٩، ١٠)، وصححه العلامة الألباني وَ الله الله وَ الله وَالله وَ الله وَ الله وَالله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَالله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَ الله وَ الله وَالله وَالله

⁽٢) متفق عليه: رواه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).



فَصْلٌ هَلْ يَنْفُذُ حُكْمُ القَاضِي بَاطِنَا

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، لَكِنْ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا؟ لِحَدِيثِ: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»(١).

فَمَتَىٰ حَكَمَ لَهُ بِبِيَّنَةِ زُورٍ بِزَوْجِيَّةِ امْرَأَةٍ وَوَطْءٍ مَعَ العِلْمِ فَكَالزِّنَىٰ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الحَدُّ بِذَلِكَ، وَعَلَيْهَا الامْتِنَاعُ مِنْهُ مَا أَمْكَنَهَا، فَإِنْ أَكْرَهَهَا فَالإِثْمُ عَلَيْهِ دُونَهَا.

وَإِنْ بَاعَ حَنْبَلِيٌّ مُتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا مِنْ ذَبِيحَةٍ أَوْ صَيْدٍ، فَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ شَافِعِيٌّ نَفَذَ.

وَكَذَا إِنْ حَكَمَ حَنَفِيٌّ لِحَنْبَلِيِّ بِشُفْعَةِ جِوَارٍ.

وَمَنْ قَلَّدَ مُجْتَهِدًا فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ صَحَّ، وَلَمْ يُفَارِقْ زَوْجَتَهُ بِتَغَيُّر اجْتِهَادِهِ، أَيْ: المُجْتَهِد الَّذِي قَلَّدُهُ فِي صِحَّتِهِ.

كَالْحَاكِم بِلَلِكَ، أَيْ: كَمَا لَوْ حَكَمَ لَهُ حَاكِمٌ مُجْتَهِدٌ بِصِحَّةِ نِكَاحٍ، فَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، فَلَا يُفَارِقُ.



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣).



فَصْلٌ فِي القَضَاءِ عَلَى الغَائِبِ

وَتَصِحُّ الدَّعْوَىٰ بِحُقُوقِ الآدَمِيِّينَ عَلَىٰ المَيِّتِ.

وَعَلَىٰ غَيْرِ المُكَلَّفِ.

وَعَلَىٰ الغَائِبِ مَسَافَةَ قَصْرٍ، وَكَذَا دُونَهَا إِنْ كَانَ مُسْتَتِرًا بِشَرْطِ البَيِّنَةِ فِي الكُلِّ ؛ لِحَدِيثِ هِنْدٍ تَعَلَّىُكَا: «قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَئِسَ يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكُفِينِي وَوَلَدِي، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكُفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالمَعْرُوفِ» (*) فَقَضَىٰ لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ أَبُو سُفْيَانَ حَاضِرًا.

وَالمَيِّتُ وَغَيْرُ المُكَلَّفِ كَالغَائِبِ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمْ لَا يُعَبِّرُ عَنْ نَفْسِهِ. وَأَمَّا المُسْتَتِرُ فَلِتَعَنُّرِ حُضُورِهِ كَالغَائِبِ بَلْ أَوْلَىٰ؛ لِأَنَّ الغَائِبَ قَدْ يَكُونُ لَهُ عُذْرٌ، بِخِلَافِ المُتَوَارِي.

وَلِثَلَّا يُجْعَلَ الاسْتِتَارُ وَسِيلَةً إِلَىٰ تَضْيِيعِ الحُقُوقِ، فَإِنْ أَمْكَنَ إِحْضَارُهُ أُحْضِرَ، بَعُدَتْ المَسَافَةُ أَوْ قَرُبَتْ.

وَلِأَنَّا لَوْ لَمْ نُلْزِمْهُ الحُصُورَ جُعِلَ البُّعْدُ طَرِيقًا إِلَىٰ إِبْطَالِ الحُقُوقِ.

وَإِنْ اذَّعَىٰ إِنْسَانٌ عَلَىٰ حَاضِرٍ فَي البَلَدِ غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِ الحُكْمِ، أَوْ عَلَىٰ مُسَافِرِ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرٍ غَيْرِ مُسْتَتِرٍ، وَأَتَىٰ المُدَّعِي بِبَيِّنَةٍ، لَمْ تُسْمَعُ الدَّعْوَىٰ وَلَا البَيِّنَةُ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَحُضُرَ مَجْلِسَ الحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ سُؤَالُهُ، فَلَمْ يَجُزْ الحُكْمُ عَلَيْهِ قَبْلَهُ.

⁽١) صحيح: متفق عليه وقد تقدم.



بَابُ كِتَابِ القَاضِي إِلَى القَاضِي

أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَىٰ قَبُولِ كِتَابِ القَاضِي إِلَىٰ القَاضِي؛ لِدُعَاءِ الحَاجَةِ إِلَىٰ القَاضِي؛ لِدُعَاءِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ.

فَيُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي إِلَىٰ القَاضِي فِي كُلِّ حَقِّ لِآدَمِيٍّ، كَالقَرْضِ وَالبَيْعِ وَالإِجَارَةِ، حَتَّىٰ القَذْفِ وَالطَّلَاقِ وَالقَوْدِ وَالنَّكَاحِ وَالنَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا حُقُوقُ آدَمِيٍّ لَا تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ.

وَلَا يُقْبَلُ فِي حُدُودِ اللهِ تَعَالَىٰ، كَحَدِّ الزِّنَا وَشُرْبِ الخَمْرِ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ اللهِ تَعَالَىٰ مَنْنِيَّةٌ عَلَىٰ المُسَامَحَةِ وَالسَّرِ وَالدَّرْءِ بِالشُّبُهَاتِ.

وَكِتَابُ القَاضِي إِلَى القَاضِي لَهُ صُورَتَانِ ،

الأُولَى: أَنْ يَكُتُبَ فِيمَا حَكَمَ بِهِ لِيُنَفِّذَهُ. فَيُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي فِيمَا حَكَمَ بِهِ الكَاتِبُ لِيُنَفِّذَهُ. فَيُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي فِيمَا حَكَمَ بِهِ الكَاتِبُ لِيُنَفِّذَهُ المَكْتُوبُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الحَاكِم يَجِبُ إِمْضَاقُهُ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ، وَإِلَّا تَعَطَّلَتِ الأَحْكُم أَنْ يَقُولَ: «قَدْ حَكَمْتُ عَلَىٰ وَصُورَةُ الحُكْمِ أَنْ يَقُولَ: «قَدْ حَكَمْتُ عَلَىٰ فَلَانٍ بِأَنْ يُجْلَدَ ثَمَانِين جَلْدَةٍ - مَثَلاً -؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَلَيْهِ القَاضِي أَنْ يُنَفِّذُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ القَاضِي أَنْ يُنَفِّذُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ حُكْمَ القَاضِي أَنْ يُنَفِّذُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ حُكْمَ القَاضِي لَازِمٌ فِيَجِبُ تَنْفِيذُهُ.

وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ، كَأَنْ يَكْتُبَ قَاضٍ فِي المَحْكَمَةِ إِلَىٰ قَاضٍ آخَرَ فِي المَحْكَمَةِ نَفْسِهَا أَوْ فِي مَحْكَمَةٍ أُخْرَىٰ فِي البَلَدِ، أَوْ أَنْ يَكْتُبَ



بَعْضُ القُضَاةِ إِلَىٰ رَئِيسِ القُضَاةِ لِيُنَفِّذَ، وَنَحْو ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ؛ لِوُجُوبِ تَنْفِيذِ حُكْم القَاضِي.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكْتُبَ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ القَاضِي المَكْتُوبُ إِلَيْهِ.

فَلَا يُقْبَلُ كِتَابُهُ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ بِالبَيِّنَةِ لِيَحْكُمَ المَكْتُوبُ إِلَيْهِ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ القَصْرِ فَأَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ شَهَادَتَهُ إِلَىٰ المَكْتُوبِ إِلَيْهِ فَلَمْ يَجُزْ مَعَ القُرْبِ، كَالشَّهَادَةِ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ.

مِشَالُ ذَلِكَ: قَاضٍ كَتَبَ إِلَىٰ قَاضٍ آحَرَ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ، يَعْنِي سَمَعَ القَضِيَّةَ وَأَثْبَتَهَا وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الحُكْمُ، فَكَتَبَ بِالثُّبُوتِ إِلَىٰ قَاضٍ آخَرَ فِي طَرفِ البَلَدِ، فَلَا يَصِحُّ وَلَا يُقْبَلُ؛ لِإِمْكَانِ الخَصْمَيْنِ أَنْ يَذْهَبَا إِلَىٰ القَاضي المَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَيَحْتَكِمَانِ عِنْدَهُ.

وَلُوْ كَتَبَ إِلَىٰ قَاضٍ فِي بَلَدٍ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ وَهُوَ فِي بَلَدٍ أُخْرَىٰ مَسَافَةً قَصْرٍ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مَسَافَةَ قَصْرٍ، وَذَهَابُ المُتَخَاصِمَيْنِ إِلَىٰ ذَاكَ قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَتَعْطِيلٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُتُبَ كِتَابَهُ إِلَىٰ قَاضٍ مُعَيَّنٍ، وَأَنْ يَكْتُبُهُ إِلَىٰ كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابُهُ مِنْ قُضَاةِ المُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، وَيَلْزَمُ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ كِتَابُ حَاكِمٍ مِنْ وِلَايَتِهِ وَصَلَ إِلَىٰ حَاكِمٍ، فَلَزِمَهُ قَبُولُهُ، كَمَا لَوْ كَتَبَ إِلَىٰ مُعَيَّنٍ.

وَلا يُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي إِلَّا أَنْ يُشْهِدَ بِهِ القَاضِي الكَاتِبُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، يَضْبِطَانِ مَعْنَاهُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الحُكْمُ، فَيَقْرَأُهُ القَاضِي الكَاتِبُ عَلَيْهِمَا- أَيْ عَلَىٰ



الشَّاهِدَيْنِ - ثُمَّ يَقُولُ: اشْهَدَا أَنَّ هَذَا كَتَابِي إِلَىٰ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، أَوْ إِلَىٰ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُضَاةِ المُسْلِمِينَ، ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَىٰ العَدْلَيْنِ اللَّذَيْنِ شَهِدَا بِمَا فِي الكِتَابِ؛ لِأَنَّ مَا أَمْكَنَ إِثْبَاتُهُ بِالشَّهَادَةِ لَمْ يَجُزُ الاقْتِصَارُ فِيهِ عَلَىٰ الظَّاهِرِ، كَالعُقُودِ.

فَإِذَا وَصَلَا دَفَعَاهُ إِلَىٰ المَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَقَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ هَـذَا كِتَابُ فُلَانٍ إِلَيْك كَتَبِهِ بِعَمَلِهِ.

وَالاَحْتِيَاطُ خَتْمَهُ بَعْدَ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِمَا، وَلا يُشْتَرَطُ، وَإِنْ أَشَهَدَهُمَا عَلَيْهِ مُدْرَجًا مَخْتُومًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَىٰ مَجْهُولٍ، وَلَا تَصِحُّ شَهَادَةٌ إِلَّا عَلَىٰ مَا سَمِعَهُ أَوْ عَلِمَهُ عِلْمًا لَا شَكَّ فِيهِ، أَوْ رَآهُ بَعَيْنَيْهِ رُؤْيَا لَا غُمُوضَ فِيهَا.

وَيَلْزَمُ القَاضِي الوَاصِلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ العَمَلُ بِهِ لِإِجْمَاعِ الأُمَّةِ عَلَىٰ قَبُولِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنِّ أَلْقِىَ إِلَيْكِنَ ۗ كُرِيمُ ۚ ۞﴾ [النَّفَانَ : ٣].

وَلِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَىٰ مُلُوكِ الأَطْرَافِ وَإِلَىٰ عُمَّالِهِ وَسُعَاتِهِ.





بَابُ القِسْمَةِ

القَسْمُ: مَصْدَرُ قَسَمْتُ الشَّيْءَ فَانْقَسَمَ، وَقَاسَمَهُ المَالَ وَتَقَاسَمَاهُ وَاقْتَسَمَاهُ، وَالْقِسْمُ - بِكَسْرِهَا أَيْضًا - النَّصِيبُ المَقْسُومُ، وَأَصْلُ القَسْمِ تَمْيُنُ بَعْضِ الأَنْصِبَاءِ مِنْ بَعْضٍ وَإِفْرَازُهَا عَنْهَا.

وَأَجْمَعُوا عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُولُوا ٱلْقُرْبِي وَٱلْمَلَكَ ﴾ [النَّتِيَّة : ١] الآية.

وَقَوْلِهِ: ﴿ وَنَيِنْهُمْ أَنَّ آلْمَآ وَسَمَةُ بَيْنَهُمٌّ ﴾ [التَّكُ : ٢٨].

وَحَدِيثِ: «إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ»(١).

وَقَسَّمَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الغَنَائِمَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ، وَلِحَاجَةِ الشُّرَكَاءِ إِلَيْهَا؛ لِيَتَخَلَّصُوا مِنْ سُوءِ المُشَارَكَةِ، وَذُكِرَتْ فِي القَضَاءِ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَقَعُ بِإِجْبَارِ الحَاكِم عَلَيْهِ.

وَهِيَ نُوْعَانِ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: قِسْمَةُ تَرَاضٍ، وَهِيَ: مَا فِيهِ ضَرَرٌ أَوْ رَدُّ عِوَضٍ.

فَ لَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الأَمْلَاكِ الَّتِي لَا تَنْقَسِمُ إِلَّا بِضَرَرِ يَنْقُصُ القِيمَة، وَلَوْ عَلَىٰ بَعْضِ الشُّرَكَاء، أَوْ لَا تَنْقَسِمُ إِلَّا بِرَدِّعِوضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَىٰ الآخرِ، إِلَّا بِرِضَىٰ الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ؛ لِحَدِيثِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: تقدم.



______ وَذَلِكَ كَالحَمَّامِ، وَالدُّورِ الصِّغَارِ، بِحَيْثُ يَتَعَطَّلُ الانْتِفَاعُ بِهَا، أَوْ يَقِلُّ إِذَا قُسِمَتْ.

وَكَالشَّ جَرِ المُفْرَدِ، وَالحَيَوَانِ، وَأَرْضٍ بِبَعْضهَا بِثُرٌ أَوْ بِنَاءٌ، وَلَا تَتَعَدَّلُ بِأَجْزَاءِ وَلَا قِيمَةٍ؛ لِأَنَّ فِيهَا إِمَّا ضَرَرًا أَوْ رَدَّ عِوضٍ، وَكِلَاهُمَا لَا يُجْبَرُ الإِنْسَانُ عَلَيْهِ.

وَحَيْثُ تَرَاضَيَا صَحَّتْ، وَكَانَتْ بَيْعًا يَثْبُتُ فِيهَا مَا يَثْبُتُ فِيهِ مِنَ الأَحْكَامِ، مِنْ خِيَارِ مَجْلِسٍ، وَشَرْطٍ، وَغَبْنٍ، وَرَدِّ بِعَيْبٍ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ.

وَإِنْ لَمْ يَتَرَاضَيَا فَدَعَا أَحَدُهُمَا شَرِيكَهُ إِلَىٰ البَيْعِ فِي ذَلِكَ، أَوْ إِلَىٰ بَيْعِ عَبْدٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ سَيْفٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ شِرْكَةٌ بَيْنَهُمَا، أُجْبِرَ إِنِ امْتَنَعَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ.

فَإِنْ أَبَىٰ بَاعَهُ الحَاكِمُ، وَقَسَمَ الثَّمَنَ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ قَدْرِ حِصَصِهِمَا. وَلَا إِجْبَارَ فِي قِسْمَةِ المَنَافِعِ، بِأَنْ يَنْتَفِعَ أَحَدُهُمَا بِمَكَانٍ، وَالآخَرُ بِآخَر، أَوْ كُلُّ مِنْهُمَا يَنْتَفِعُ شَهْرًا وَنَحْوَهُ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ، فَلا يُجْبَرُ عَلَيْهَا المُمْتَنِعُ كَالبَيْعِ، وَلاَ يَشْوِيةَ لِتَأْخُر عَلَيْهَا المُمْتَنِعُ كَالبَيْعِ، وَلاَ تَسْوِيةَ لِتَأْخُر عَلَيْهَا المُمْتَنِعُ كَالبَيْعِ، وَلاَ تَسْوِيةَ لِتَأْخُر عَلَى الاَخْرِ.

فَإِنِ اقْتَسَمَاهَا بِالزَّمَنِ: كَهَذَا شَهْرًا، وَالآخَرُ مِثْلُهُ، أَوْ بِالمَكَانِ: كَهَذَا فِي بَيْتٍ، وَالآخَرُ مِثْلُهُ، أَوْ بِالمَكَانِ: كَهَذَا فِي بَيْتٍ، وَلَّ جَعَ جَائِزًا، وَلِكُلِّ الرُّجُوعُ مَتَىٰ شَاءَ، فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ نَوْ بَيِهِ غَرِمَ مَا انْفَرَدَ بِهِ، أَيْ: أُجْرَةَ مِثْلِ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مُدَّةَ انْتِفَاعِهِ. وَمَنْ بَيْنَهُمَا دَارٌ لَهَا عُلُوٌ وَسُفْلٌ، وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا جَعْلَ السُّفْلِ لِوَاحِدِ وَالعُلُوِّ لِآخَر، لَمْ يُجْبَرُ المُمْتَنِعُ.



النَّوْعُ الثَّانِي: قِسْمَةُ إِجْبَارٍ، وَهِيَ: مَا لَا ضَرَرَ فِيهَا، وَلَا رَدَّ عِوَضٍ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِإِجْبَارِ المُمْتَنِعِ مِنْهَا إِذَا كَمُلَتِ الشُّرُوطُ.

وَتَتَأَتَّىٰ فِي كُلِّ مَكِيل وَمَوْزُونٍ، وَفِي دَارٍ كَبِيرَةٍ، وَأَرْضٍ وَاسِعَةٍ، وَيَدْخُلُ الشَّجَرُ تَبَعًا لِلْأَرْضِ، كَالاَّخْذِ بِالشُّفْعَةِ.

وَهَذَا النَّوْعُ لَيْسَ بَيْعًا؛ لِمُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي الأَحْكَامِ وَالأَسْبَابِ كَسَائِرِ المُغُفُودِ، فَلَوْ كَانَتْ بَيْعًا لَمْ تَصِحَّ بِغَيْرِ رِضَا الشَّرِيكِ، وَلَوَجَبَتْ فِيهَا الشُّفْعَةُ، وَلَوَجَبَتْ فِيهَا الشُّفْعَةُ، وَلَمَا لزِمَتْ بِالقُرْعَةِ، بَلْ إِفْرَازٌ لِلنَّصِيبَيْنِ، وَتَمْيِيزٌ لِلْحَقَّيْنِ، فَيَصِحُ قَسْمُ لَحْمِ هَدْي وَلَأَصْبِيدٌ لِلْحَقَّيْنِ، فَيَصِحُ قَسْمُ لَحْمِ هَدْي وَلَأَصْبِهُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهُمَا.

فَيُجْبِرُ الحَاكِمُ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا امْتَنَعَ، وَيُشْتَرَطُ لِذَلِكَ ثُبُوتُ مِلْكِ الشَّهَامِ فِي المَقْسُومِ، الشُّرَكَاءِ، وَثُبُوتُ أَنَّ لَا ضَرَرَ فِيهَا، وَثُبُوتُ إِمْكَانِ تَعْدِيلِ السَّهَامِ فِي المَقْسُومِ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ أُجْبِرَ المُمْتَنِعُ؛ لِأَنَّ طَالِبَهَا يَطْلُبُ إِزَالَةَ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ عَنْهُ وَعَنْ شَرِيكِهِ، وَحُصُولَ النَّفْعِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِتَصَرُّفِهِ فِي مِلْكِهِ بِحَسَبِ اخْتِيَارِهِ مِنْ غَيْرِضَرَ بِأَحَدٍ، فَوَجَبَتْ إِجَابَتُهُ.

وَيَقْسِمُ عَنْ غَيْرٍ مُكَلَّفٍ وَلِيُّهُ، فَإِنِ امْتَنَعَ أُجْبِرَ، وَيَقْسِمُ الحَاكِمُ عَلَىٰ غَائِبٍ بِطَلَبِ شَرِيكِهِ أَوْ وَلِيِّهِ؛ لِأَنَّهَا حَقُّ عَلَيْهِ، فَجَازَ الحُكْمُ بِهِ كَسَائِرِ الحُقُرقِ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَتَقَاسَمَا بِأَنْفُسِهِمَا، وَأَنْ يَنْصِبَا قَاسِمًا بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا، أَوْ يَسْأَلَا الحَاكِمَ نَصْبَهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يَصْلُحُ لِلْقِسْمَةِ، فَإِذَا سَأَلَاهُ وَجَبَتْ إِجَابَتُهُمَا لِقَطْع النَّزَاع.

وَيُشْتَرَطُ إِسْلَامُهُ وَعَدَالتَّهُ وَتَكْلِيفُهُ؛ لِيُقْبَلَ قَوْلُهُ فِي القِسْمَةِ.

وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ بِالقِسْمَةِ؛ لِيَحْصُلَ مِنْهُ المَقْصُودُ، وَيَكْفِي وَاحِدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي القِسْمَةِ تَقْوِيمٌ؛ لِأَنَّهُ كَالحَاكِمِ.

وَأُجْرَتُهُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ قَدْرِ أَمْلَاكِهِمَا، وَلَوْ شَرَطَ خِلَافَهُ.

وَإِنْ تَقَاسَمَا بِالقُرْعَةِ جَازَ، وَلَزِمَتْ القِسْمَةُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِ القُرْعَةِ؛ لِأَنَّ القاسِمَ، كَحَاكِم، وَقُرْعَتَهُ حُكُمٌ. وَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ بِلَا قُرْعَةٍ، وَتَرَاضَيَا، لَوَمَتْ بِالتَّفَرُّقِ بِأَبْدَانِهِمَا كَالبَيْعِ.

وَإِنْ خَرَجَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا عَيْبٌ جَهِلَهِ، خُيِّر بَيْنَ فَسْخٍ وَإِمْسَاكٍ، وَإِنْ خَرَ بَيْنَ فَسْخٍ وَإِمْسَاكٍ، وَيَأْخُذُ الأَرْشُ كَالمُشْتَرِي؛ لِوُجُودِ النَّقْصِ.

وَإِنْ غُبِنَ غَبْنًا فَاحِشًا بَطَلَتْ؛ لِتَبَيُّن فَسَاد الإِفْرَازِ.

وَإِنِ اذَّعَىٰ كُلُّ أَنَّ هَذَا مِنْ سَهْمِهِ وَأَنْكَرَهُ الآخَرُ، تَحَالَفَا، وَتُقِضَتْ القِسْمَةُ؟ لِأَنَّ المُدَّعَىٰ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِمَا، وَلَا سَبِيلَ لِدَفْعِهِ إِلَىٰ مُسْتَحِقِّهِ مِنْهُمَا بِدُونِ نَقْضِ القِسْمَةِ.

وَإِنْ حَصَلَتِ الطَّرِيقُ فِي حِصَّةِ أَحَدِهِمَا وَلا مَنْفَذَ لِلآخَرِ، بَطَلَتْ؛ لِعَدَمِ تَمَكُّنِ الدَّاخِلِ مِنَ الانْتِفَاعِ بِمَا حَصَلَ لَهُ بِالقِسْمَةِ، فَلا تَكُونُ السِّهَامُ مُعَدَّلَةً، وَالتَّعْدِيلُ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ الحُقُوقِ.





بَابُ الدَّعَاوَى وَالبَيِّنَاتِ

الدَّعْوَىٰ لُغَةً: الطَّلَبُ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَهُمْ مَايَدَعُونَ ﴾ [يَنْ : ٥٠] أَيْ يَطْلِبُونَ.

وَاصْطِلَاحًا: إِضَافَةُ الإِنْسَانِ إِلَىٰ نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقَ شَـيْءٍ فِي يَلِ غَيْرِهِ أَوْ ذِمَّتِهِ. **وَالبَيِّنَةُ: العَ**لَامَةُ الوَاضِحَةُ كَالشَّاهِلِ فَأَكْثَر.

وَالمُدَّعِي: مَنْ يُطَالِبُ غَيْرَهُ بِحَقٍّ.

وَالمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ: المُطَالَبُ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: المُدَّعِي: مَنْ إِذَا سَكَتَ عَنِ الدَّعْوَىٰ تُرِكَ، وَالمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ: مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يُتْرَكْ فَهُوَ المُطَالَبُ.

وَأَصْلُ هَذَا البَابِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسِ تَعَالَىٰكَا مَرْفُوعًا: «لَوْ يُعْطَىٰ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ مَلَادَّعَىٰ المَدَّعَىٰ المُدَّعَىٰ المُدَّعَىٰ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ»(١٠).

وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَىٰ وَلَا الإِنْكَارُ لَهَا إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، وَهُوَ الحُرُّ المُكَلَّفُ الرَّشِيدُ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ لَا قَوْلَ لَهُ فِي المَالِ، وَلَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ وَلَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ. وَلَا إِنْكَارُهُ، كَمَا لَا يُسْمَعُ إِفْرَارُهُ.

سِوَىٰ إِنْكَارِ سَفِيهٍ فِيمَا يُؤَاخَذُ بِهِ لَوْ أَقَرَّ بِهِ كَطَلَاقٍ وَحَدٍّ.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (١٧١١).



وَإِنْ تَدَاعَياعَيْنَا، أَيْ ادَّعَى كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهَا لَهُ، لَمْ تَحْلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالِ: أَحَدُهُا: أَنْ لَا تَكُونَ بِيدِ أَحَدٍ، وَلَا ثَمَّ ظَاهِرٌ يُعْمَلُ بِهِ، وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا.

فَيَتَحَالَفَانِ وَيَتَنَاصَفَانِهَا؛ لِاسْتِوَاثِهِمَا فِي الدَّعْوَىٰ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَىٰ بِهَا مِنَ الآخَرِ؛ لِعَدَم المُرَجِّح.

وَإِنْ وُجِدَ ظَاهِرٌ يُرَجِّحُ أَنَّهَا لِأَحَدِهِمَا عُمِلَ بِهِ؛ فَيَحْلِفُ وَيَأْخُذُهَا.

فَلَـوْ تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ فِي قُمَـاشِ لِبَيْتِ وَنَحْوِهِ، فَمَا يَصْلُـحُ لِرَجُلٍ فَهُوَ لَهُ، وَمَا يَصْلُحُ لَهَا فَلَهَا، وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا فَلَهُمَا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، فَهِيَ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِحَدِيثِ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ »(١)، وَلَأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ اليَدِ المِلْكُ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ خُكِمَ لَهُ بِهَا.

فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَيُحْكَمُ لَهُ بِهَا، وَلَا يَحْلِف؛ لِأَنَّ البَيِّنَةَ حُجَّةٌ صَرِيحَةٌ فِي إِثْبَاتِ المِلْكِ، لَا تُهْمَةَ فِيهَا، فَكَانَتْ أَوْلَىٰ مِنَ اليَمِينِ الَّتِي يُتَّهَمُ فِيهَا.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِيَدَيْهِمَا، كَشَيْءٍ كُلُّ مُمْسِكٌ بِبَعْضِهِ، فَيَتَحَالَفَا، وَيَتَنَاصَفَانِهِ اللهِ وَيَتَنَاصَفَانِهِ الحِدِيثِ: «أَبِي مُوسَىٰ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَابَةٍ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ، فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا فِصْفَيْنِ "".

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٣٧٦).

⁽٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٦١٣)، والنسائي (٥٤٢٤) أوابن ماجه (٢٣٣٠)، وصححه العلامة الألباني كَيَّلَهُ في الإرواء (٢٥٦٦).



فَإِنْ قَوِيَتْ يَدُ أَحَدِهِمَا: كَحَيَوَانٍ وَاحِدٌ سَائِقُهُ، وَالآخَرُ رَاكِبُهُ، فَهُوَ لِلثَّانِي بِيَهِينِهِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ أَقْرَىٰ، وَيَدَهُ آكَد، وَهُوَ المُسْتَوْفِي لِمَنْفَعَةِ الحَيَوَانِ.

أَوْ قَمِيصٍ: وَاحِدٌ آخِذٌ بِكُمِّهِ، وَالثَّانِي لَا بِسُهُ؛ فَلِلثَّانِي بِيَمِينِهِ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ تَنَازَعَ صَانِعَانِ فِي آلَةِ دُكَّانِهِمَا، فَآلَةُ كُلِّ صَنْعَةٍ لِصَانِعِهَا، كَنَجَّارٍ وَحَدَّادٍ بِدُكَّانٍ، فَآلَةُ النِّجَارَةِ لِلنَّجَّارِ، وَآلَةُ الحِدَادَةِ لِلْحَدَّادِ بِيَمِينِهِ؛ حَيْثُ لَا بَيِّنَةَ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ.

وَمَتَىٰ كَانَ لأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ فَالعَيْنُ لَهُ الْحَدِيثِ الْحَضْرَمِيِّ وَالْكِنْدِيِّ السَّابِقِ.

فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ بِهِ، وَتَسَاوَيتَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، تَعَارَضَتَا، وَتَسَاقَطَتَا؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا تَنْفِي مَا تُثْبِتُهُ الأُخْرَىٰ.

فَيَتَحَالَفَان، وَيَتَنَاصَفَانِ مَا بِأَيْدِيهِمَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ يَعَظَيْهُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَ كُلِّ مِنْهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَيْنَهُمَا»(١٠).

وَيَقْتَرِ عَانِ فِيمَا لَيْسَ بِيَدَيْهِمَا، أَوْ بِيَدِ ثَالِثٍ لاَ يَدَّعِيهِ.

فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ القُرْعَةُ، فَهِوَ لَهُ بِيَمِينِهِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدِ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَوَالْتُهُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاعَيَا عَينًا لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَهِمَا عَلَىٰ اليَمِينِ أَحَبَّا أَمْ كَرِهَا»(١).

⁽١) ضعيف:رواه أبو داود (٣٦١٧) وضعفه العلامة الألباني كِثَلَيْهُ في الإرواء (٢٦٥٨).

⁽٢) صحيح: رواه أبـو داود (٣٦١٨) وابـن ماجـه (٣٣٢٦) وصححـه العلامـة الألباني كَثَيِّلَهُ في الإرواء (٢٦٥٩).



وَرَوَىٰ الشَّافِعِيُّ عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَرِ، فَجَاءَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشُهُودٍ عُدُولٍ عَلَىٰ عِدَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّةً بَيْنَهُمَا» (١٠).

وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً، أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ فُلَانٍ، وَأَقَامَ الآخَرُ بَيِّنَةً كَذَلِكَ، عُمِلَ بِأَسْبَقِهِمَا تَارِيخًا؛ لِإِثْبَاتِهَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِكِهَا، وَلِمُصَادَفَةِ التَّصَرُّفِ عُمِلَ بِأَسْبَقِهِمَا تَارِيخًا، وَلِمُصَادَفَةِ التَّصَرُّفِ الثَّانِي مِلْكَ غَيْرِهِ، فَوَجَبَ بُطْلَانُهُ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ التَّارِيخُ، أَوِ اتَّفَقَ، تَسَاقَطَتَا، لِتَعَارُضِهُمَا وَعَدَم المُرَجِّح.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ بِيَدِ ثَالِثٍ: فَإِنِ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ، حَلَفَ لـكُلِّ وَاحَدٍ يَمِينًا وَأَخَذَهَا؛ لِأَنَّهُمَا اثْنَانِ، كِلَاهُمَا يَدَّعِيهَا.

فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَاهَا مِنْهُ مَعَ بَلَلِهَا، أَيْ: مِثْلهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَقِيمَتهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَقِيمَتهَا إِنْ كَانَتْ مُتْقَوِّمَةً؛ لِتَلَفِ العَيْنِ بِتَقْرِيطِهِ، وَهُوَ تَرْكُ اليَمِينِ لِلْأَوَّلِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَلْنَهَا.

وَاقْتَرَعَا عَلَيْهِمَا- أَيْ: العَيْنِ وَبَدَلِهَا-؛ لِأَنَّ المَحْكُومَ لَـهُ بِالعَيْنِ غَيْرُ مُعَيَّنِ.

وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لَهُمَا، اقْتسَمَاهَا نِصْفَيْنِ، وَحَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا بِالنَّسْبَةِ إِلَىٰ النِّصْفِ الَّذِي الَّذِي أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ النَّصْفِ الَّذِي أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ يَدَّعِيهِ لَهُ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ لِلْآخَرِ.

⁽١) صحيح: رواه البيهقي (١٠/ ٢٥٩)، وصححه العلامة الألباني كِثَاللهُ في الإرواء (٢٦٦٠).



وَحَلَفَ كُلُّ وَاحِدِ لِصَاحِبِهِ عَلَىٰ النَّصْفِ المَحْكُومِ لَهُ بِهِ كَمَا لَوْ كَانَتْ العَيْنُ بَيَدَيْهِمَا ايْتِدَاءً.

وَإِنْ قَـالَ: «هِيَ لأَحَدِهِمَا، وَأَجْهَلُهُ»، فَصَدَّقَاهُ عَلَىٰ جَهْلِهِ بِهِ، لَمْ يَحْلِفْ لِتَصْدِيقِهِمَا لَهُ فِي دَعْوَاهُ.

وَإِلَا يُصَدِّقَاهُ حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الحَقِّ مِنْهُمَا وَاحِدٌ غَيْرُ مُعَيَّنِ.

وَيُقْرَعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَ، حَلَفَ وَأَخَذَهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ.





الشَّهَادَاتُ: جَمْعُ شَهَادَةٍ، وَالشَّهَادَةُ: مَصْدَرُ شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً، فَهُوَ شَاهِدٌ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: الشَّهَادَةُ: خَبْرٌ قَاطِعٌ، وَالمُشَاهَدَةُ: المُعَايَنَةُ.

وَالشَّهَادَةُ هُنَا: تَحَمُّلُ الشَّهَادَةِ وَأَدَاؤُهَا، بِمَعْنَىٰ: المَشْهُود بِهِ، فَهُوَ مَصدرٌ بِمَعْنِي المَفْعُولِ.

فَالشَّهَادَةُ تُطْلَقُ عَلَىٰ التَّحَمُّٰلِ، تَقُولُ: شَهِدْتُ، بِمَعْنِي تَحَمَّلْتُ.

وَعَلَىٰ الأَدَاءِ، تَقُولُ: شَهِدْتُ عِنْدَ الحَاكِم بِشَهَادَةٍ، أَيْ: أَدَّيْتُهَا.

وَعَلَىٰ الْمَشْهُودِ بِهِ، تَقُولُ: تَحَمَّلْتُ شَهَادَةً، بِمَعْنَىٰ: الْمَشْهُود بِهِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ قَبُولِ الشَّهَادَةِ فِي الجُمْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ ﴾ [اللهُ : ٢٨١] الآية.

وَقَوْلِهِ: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِّنكُونَ ﴾ [القالات :١].

وَقَوْلِهِ: ﴿ وَأَشْهِ دُوٓاً إِذَا تَبَايَعْتُ مَ ﴾ [النَّاهُ: ٢٨٢].

وَحَدِيثِ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» ()، وَلِدُعَاءِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا لِحُصُولِ التَّجَاحُدِ.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.



وَتَحَمُّلُ الشَّهَادَة لَا يَخْلُو مِنْ:

امَّا أَنْ يَكُونَ فِي حُقُوقِ اللهِ تَعَالَىٰ كَزِنَا وَشُرْبِ خَمْرٍ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَدَائِهَا وَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ اللهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَىٰ المُسَامَحَةِ، وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُعَرِّضَ لِلشُّهُودِ بِالتَّوَقُّفِ عَنِ الشَّهَادَةِ فِيهَا.

٥ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حُقُوقِ الآدَمِيِّنَ، فَفَرْضُ كِفَايَةٍ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكُفِي سَقَطَ عَنْ بَقِيَّةِ المُسْلِمِينَ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا مَنْ يَكُفِي تَعَيَّنَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَأْبَ الشَّهَ لَمَا يُولِهِ تَعَالَىٰ:
 ﴿ وَلَا يَأْبَ الشَّهَ لَمَا أَوْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ : ١٨٦].

المُرَادُ بِهِ: التَّحَمُّلُ لِلشَّهَادَةِ وَإِثْبَاتُهَا عِنْدَ الحَاكِمِ.

وَأَدَاؤُهَا فَرْضُ عَيْنِ عَلَىٰ مَنْ تَحَمَّلَهَا، مَتَىٰ دُعِيَ إِلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَكُتُمُوا ٱلشَّهَكَدَةَ ۚ وَمَن يَصَّتُمُهَا فَإِنَّهُ وَ الثِمُ فَلَبُهُ ۗ ﴾ [الثَقَة: ٢٨٣].

فَمَنْ لَزِمَتْهُ الشَّهَادَةُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِهَا عَلَىٰ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ، لَا يَسَعُهُ التَّخَلُّفُ عَنْ إِقَامَتِهَا، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ الحَاكِمُ غَيْرَ عَدْلٍ لَمْ يَلْزَمْهُ الأَدَاءُ. وَمَتَىٰ تَحَمَّلَهَا وَجَبَتْ كِتَابَتُهَا؛ لِثَلَّا يَنْسَاهَا.

وَيَحْرُمُ أَخْدُ أُجْرَةٍ وَجُعْلٍ عَلَيْهَا وَلَوْ لَمْ تَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَمَـنْ قَامَ بِهِ فَقَدْ قَامَ بِفَرْضٍ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الأُجْرَةِ وَلَا الجُعْلِ عَلَيْهِ، كَصَلَاةِ الجَنَازَةِ.



لَكِنْ إِنْ عَجَزَ عَنِ المَشْيِ إِلَىٰ مَحِلِّهَا، أَوْ تَأَذَّىٰ بِهِ، فَلَهُ أَخْذُ أُجْرَةِ مَرْكُوبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَضُرَّ نَفْسَهُ لِنَفْع غَيْرِهِ؛ لِحَدِيثِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

وَيَحْرُمُ كَتْمُ الشَّهَادَةِ لِلآيَةِ، فَلَوْ أَدَّىٰ شَاهِدٌ، وَأَبَىٰ الآخَرُ، وَقَالَ: احْلِفْ بَدَلِي، أَثِمَ.

وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ تَرَكَ الشَّمَادَةَ وَإِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُؤَدِّي إِلَىٰ ضَيَاعِ الحَقِّ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ التَّحْرِيم وَالضَّمَانِ.

وَيَجِبُ الإِشْهَادُ فِي عَقْدِ النَّكَاحِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ شُرِطَ فِيهِ فَلَا يَنْعَقِدُ بِدُونِهَا.

وَيُسَنُّ فِي كُلِّ عَقْدٍ سِواهُ، مِنْ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَصُلْحٍ وَغَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَشْهِ دُوۤا إِذَا تَبَايَعۡتُمُّ ﴾ [الثقة: ١٨٨]، وَحُمِلَ عَلَىٰ الاسْتِحْبَابِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَشْهِ دُوۤا أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضَا فَلْيُوۡوَ ٱلَّذِى ٱوۡتُمِنَ أَمَنتَهُۥ ﴾ [الثقة: ١٨٨]. وَيَحْرُمُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ آَنُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّهُ

قَالَ المُفَسِّرُونَ: هُوَ مَا شَهِدَ بِهِ عَنْ بَصِيرَةٍ وَإِيقَانِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَّيُهَا: «سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: هَلْ تَرَىٰ الشَّمْسَ؟، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: عَلَىٰ مِثْلِهَا فَأْشَهْد، أَوْ دَعْ »(٬٬ .

⁽۱) ضعيف: أخرجه العقيلي في: «الضعفاء» (۳۸۰) وابن عدي في: «الكامل» (۲/۳٦١) وأبو إسحاق المزكي في: «الفوائد المنتخبة» (ق۱/۱/۱) والحاكم (١٤/ ٩٨-٩٩) وعنه البيهقي (١٠/ ١٥٦) وضعفه العلامة الألباني في تخريح أحاديث العقيدة الطحاوية (٩٠).



وَالْعِلْمُ:

إِمَّا بِرُؤْيَةٍ أَوْ سَمَاعٍ، فَالرُّؤْيَةُ تَخْتَصُّ بِالفِعْلِ: كَقَتْلٍ، وَسَرِقَةٍ، وَغَصْبٍ، وَعُيُوبٍ مَرْئِيَّةٍ فِي نَحْوِ مَبِيعٍ وَنَحْوِهَا.

وَالسَّمَاعُ ضَرْبَانِ،

١ - سَمَاعٌ مِنْ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ: كَعَتْقِ وَطَلَاقٍ وَإِقْرَارٍ وَنَحْوِهَا، فَيَلْزَمُهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَ مِنْ قَائِلِ عَرَفَهُ يَقِينًا.

٥- وَسَمَاعٌ بِالاسْتِفَاضَةِ، بِأَنْ يَشْتَهِرَ المَشْهُودُ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ، فَيتَسَامَعُونَ بِهِ بِإِخْبَارِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا،

فَتَجُوزُ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ،

النِّكَاحِ، وَالمِلْكِ المُطْلَقِ، وَالوَقْفِ، وَمَصْرِفِهِ، وَالمَوْقِ، وَالعِتْقِ، وَالعِتْقِ، وَالعِتْقِ، وَالمِلْكِ المُطْلَقِ، وَالوَقْفِ، وَمَصْرِفِهِ، وَالمَوْتِ، وَالعِتْقِ، وَالحَرْكِ، وَلا تُقْبَلُ الاسْتِفَاضَةُ إِلَّا مِنْ عَدَدٍ يَقَعُ العِلْمُ بِخَبَرِهِمْ. وَمَنْ رَأَى شَيْئًا بِيَدِ إِنْسَانٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مُدَّةً طَوِيلَةً: كَتَصَرُّفِ المُلَّاكِ بِخَبَرِهِمْ. وَمَنْ رَأَى شَيْئًا بِيَدِ إِنْسَانٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مُدَّةً طَوِيلَةً: كَتَصَرُّفِ المُلَّاكِ مِنْ نَقْضٍ وَبِنَاءٍ وَإِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِالمِلْكِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِيهِ عَلَىٰ هَذَا الوَجْهِ بِلَا مُنَازِعٍ دَلِيلُ صِحَّةِ المِلْكِ، فَجَرَتْ مَجْرَىٰ الاسْتِفَاضَةِ.

وَالوَرَعُ أَنْ يَشْهَدَ بِاليَدِ وَالتَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ خُصُوصًا فِي هَذِهِ الأَزْمِنَةِ، وَالأَزْمِنَةِ، وَالأَزْمِنَةِ، وَالْمَرْتُ عَنْ خَصْبٍ وَتَوْكِيلٍ وَإِجَارَةٍ وَعَارِيَةٍ، فَلَمْ تَخْتَصَّ فِي المِلْكِ، فَلَمْ تَجُزْ الشَّهَادَةُ بِهِ مَعَ الاحْتِمَالِ. وَمَنْ شَهِدَ بِعَقْدِ نِكَاحٍ أَوْ خَيْرِهِ



مِنَ العُقُودِ، فَلابُدَّ فِي صِحَّةِ شَهَادَتِهِ بِهِ مِنْ ذِكْرِ شُرُوطِهِ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الشُّروطِهِ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الشُّرُوطِ، وَرُبَّمَا اعْتَقَدَ الشَّاهِدُ مَا لَيْسَ بِصَحِيح صَحِيحًا.

وَإِنْ شَهِدَ بِرَضَاعٍ، ذَكَرَ عَدَدَ الرَّضَعَاتِ، وَأَنَّهُ شَرِبَ مِنْ ثَدْيِهَا، أَوْ لَبَنِ حُلِبَ مِنْهُ.

أَوْ شَهِدَ بِسَرِقَةٍ، ذَكَرَ المَسْرُوقَ مِنْهُ وَالنِّصَابَ وَالحِرْزَ وَصِفَتَهَا.

أَوْ شَهِدَ بِشُرْبِ خَمْرٍ، وَصَفَهُ.

أَوْ شَهِدَ بِقَذْفٍ، فَإِنَّهُ يَصِفُهُ، بِأَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ قَالَ لَـهُ: يَا زَانِي، أَوْ يَا لُوطِيّ، وَنَحْوَهُ.

وَيَصِفُ الزِّنَا إِذَا شَهِدَ بِهِ بِذِكْرِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الزِّنَا، وَذِكْرِ المَزْنِيِّ بِهَا، وَكَيْفَ كَانَ، وَأَنَّهُ رَأَىٰ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا.

وَيَذْكُرُ الشَّاهِدُ مَا يُعْتَبَرُ لِلْحُكْمِ، وَيَخْتَلِفُ الحُكْمُ بِهِ فِي كُلِّ مَا يَشْهَدُ فِيهِ.





فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الشُّهُودِ

وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ، وَنَسِيَا عَيْنَهَا، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ شَهِدَا بِغَيْرِ مُعَيَّنِ، فَلَا يُمْكِنُ العَمَلُ بِهِ.

وَلُوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَهُ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفٍ، وَالآخَرُ أَنَّـهُ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفَيْنِ، ثَبَتَ أَلْفٌ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ.

وَلِلْمَشْهُودِ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَىٰ الأَلْفِ الآخَرِ وَيَسْتَحِقُّهُ، حَيْثُ لَمْ يَخْتَلِفُ السَّبَثُ وَلَا الصَّفَةُ.

وَإِنْ شَهِدَا أَنَّ عَلَيْهِ أَلْقًا لِزَيْد، وَقَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ بَعْضَهُ، بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: قَضَاهُ بَعْضَهُ، يَنْقُضُ شَهَادَتهُ عَلَيْهِ بِالأَلْفِ، فَأَفْسَدَهَا.

وَإِنْ شَهَدَا أَنَّهُ أَقْرَضَهُ أَلْفًا، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ نِصْفَهُ، صَحَّتْ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنِ الشَّهَادَةِ بِخَمْسِمِائَةٍ، وَإِقْرَارٌ بِغَلطِ نَفْسِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: بِأَلْفٍ بَلْ بِخَمْسِمِائَةٍ، وَلِأَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ فِي كَلَامِهِ وَلَا اخْتِلَافَ.

وَلا يَحِلُّ لِمَنْ تَحَمَّلَ شَهَادَةً بِحَقِّ، وَأَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِاقْتِضَاءِ الحَقِّ، أَنْ يَشْهَدَ

بهِ.

وَلُوْ شَهِدَ اثْنَانِ فِي جَمْعِ مِنَ النَّاسِ عَلَىٰ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ شَهِدَا عَلَىٰ خَطِيبٍ أَنَّهُ قَالَ أَوْ فَعَلَ عَلَىٰ المِنْبَرِ فِي الخُطْبَةِ شَيْتًا، وَلَمْ يَشْهَدْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرُهُمَا مَعَ المُشَارَكَةِ فِي سَمْعِ وَبَصَرٍ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا لِكَمَالِ النِّصَابِ.



بَابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

وَهِيَ سِتَّةٌ: أَحَدُهَا: البُلُوغُ: فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبْيَانِ مُطْلَقًا وَلَوْ شَهِدَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ، وَلَوْ اتَّصَفَ بِالعَدَالَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱسۡتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۗ ﴾ [الثَقَة: ١٨٦] وَالصَّبِيُّ لَيْسَ مِنْ رِجَالِنَا.

الثَّانِي: العَقْلُ: فَلَا شَـهَادَةَ لِمَعْتُوهِ، وَمَجْنُونِ، وَسَـكْرَانَ وَمُبَرْسِمٍ، وَتُقْبَلُ مِمَّنْ يُخْنَقُ أَحْيَانًا إِذَا تَحَمَّلَ وَأَدَّىٰ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مِنْ عَاقِلٍ.

الثَّالِثُ: النُّطْقُ: فَلَا شَهَادَةَ لِأَخْرَسَ بِإِشَارَتِهِ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ يُعْتَبُرُ لَهَا النَّالِثُ: النُّطْقُ: فَلَا شَهَادَةَ لِعْتَبُرُ لَهَا اللَّهِينُ. وَإِنَّمَا اكْتُفِيَ بِإِشَارَةِ الأَخْرَسِ فِي أَحْكَامِهِ المُخْتَصَّة بِهِ، كَنِكَاحِهِ وَطَلَاقِهِ لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ هُنَا مَعْدُومَةٌ.

إِلَّا إِنْ أَدَّاهَا بِخَطِّهِ فَتُقْبَلُ؛ لِدَلَالَةِ الخَطِّ عَلَىٰ الأَلْفَاظِ.

الرَّابِعُ: الحِفْظُ: فَلَا شَهَادَةَ لِمُغَفَّل، وَمَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلَطٍ وَسَهْوٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ غَلَطِهِ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةً مَنْ يَقِلُّ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ.

الخَّامِسُ: الإِسْلامُ: فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ لِكَافِرٍ، وَلَوْ عَلَىٰ مِثْلِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنْ الشُّهَدَآءِ ﴾ ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِن الشُّهَدَآءِ ﴾ [الثنة: ٢٨٠]، وَالكَافِرُ لَيْسَ بِعَدْلٍ، وَلَا مرْضِيٍّ، وَلَا هُوَ مِنَّا.



إِلَّا أَنَّ شَهَادَةَ أَهْلِ الكِتَابِ تُقْبَلُ فِي الوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ، وَيَسْتَحْلِفُ مَعَ شَهَادَتِهِ بَعْدَ العَصْرِ.

السَّادِسُ: العَدَالَةُ: وَهِيَ لُغَةً: الاسْتِقَامَةُ، مِنَ العَدْلِ ضِدِّ الجَوْرِ.

وَشَرْعًا: اسْتِوَاءُ أَحْوَالِهِ فِي دِينِهِ وَاعْتِدِالِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَعَنْ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلا خَائِنَةٍ، وَلا ذِي غِمْرٍ عَلَىٰ أَخِيهِ» ‹›.

وَيُعْتَبَرُ لِلْعَدَالَةِ شَيْئَانِ،

أُحَدُهَما: الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

اَدَاءُ الفَرَاثِضِ بِرَوَاتِيهَا: فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مَنْ دَاوَمَ عَلَىٰ تَرْكِ الرَّوَاتِبِ،
 فَ إِنَّ تَهَاوُنَهُ بِهَا يَدُلُ عَلَىٰ عَدَمٍ مُحَافَظَتِهِ عَلَىٰ أَسْبَابِ دِينِهِ، وَرُبَّمَا جرَّ إِلَىٰ النَّهَاوُنِ بِالفَرَاثِضِ، وَكَذَا مَا وَجَبَ مِنْ صَوْمٍ وَزَكَاةٍ وَحَجِّ.

٥- وَاجْتِنَـابُ المُحَرَّم: بِأَنْ لَا يَأْتِي كَبِيرَةً، ولَا يُـدَاوِمَ عَلَىٰ صَغِيرَةٍ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَىٰ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَرَبَّنَوُا ﴾ [اللجاك : ٦] الآية.

وَقَالَ فِي القَاذِفِ: ﴿ وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمَّ شَهَدَةً أَبَدًا ﴾ [النَّمُك : ١] الآية.

وَيُقَاسُ عَلَيْهِ كُلُّ مُرْتَكِبِ كَبِيرَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ مِثْلِهِ شَهَادَةُ الزُّورِ.

وَاعْتُبِرَ فِي الصَّغَاثِرِ الكَثْرَةُ؛ لِأَنَّ الحُكْمَ لِلْأَغْلَبِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ:

⁽١) حسن: رواه أبو داود (٣٦٠١)، وابن ماجه (٢٣٦٦)، وأحمد (٢/ ٢٠٨)، والدارقطني (٤/ ٢٤٤)، وحسنه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٦٦٩).



﴿ فَمَن ثَقَلَتَ مَوَ زِيثُهُ وَ فَأُولَتَهِكَ هُمُ المُقَلِحُونَ ﴿ ﴾ [اللَّكِ : ١]، وَ لَا يَقْدَحُ فِيهِ فِعُلُ صَغِيرَةٍ نَادِرًا؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنْهَا.

وَالكَبِيرَةُ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٌ فِي الآخِرَةِ، كَأَكْلِ الرِّبَا وَمَالِ النَّيَيم وَشَهَادَةِ الزُّورِ وَعُقُوقِ الوَالِدَيْنِ.

وَالصَّغِيرَةُ مَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ المُحَرَّمَاتِ، كَسَبِّ النَّاسِ بِمَا دُونَ القَذْفِ، وَالصَّغِيرَةُ مَا النَّسَاءِ الأَجَانِبِ عَلَىٰ وَجْهِ التَّلَذُّذِ بِهِ، وَالنَّظَرِ المُحَرَّمُ.

الثَّاني: اسْتِعْمَالُ الْمُرُوءَةِ الإِنْسَانِيَّةِ:

بِفِعْلِ مَا يُجَمِّلُهُ، وَيَزِينُهُ عَادَةً كَالشَّخَاءِ وَحُسْنِ الخُلُقِ، وَحُسْنِ المُجَاوَرَةِ نَحْوِهَا.

وَتَرْكِ مَا يُدَنِّسُهُ، وَيُشِينُهُ مِنَ الْأُمُورِ الدَّنِيَّةِ المُزْرِيَةِ بِهِ.

فَلا شَهَادَةَ لِمُتَمَسْخِرٍ، أَيْ: مُسْتَهْزِئٍ.

وَرَقَّاصٍ، وَمُشَعْبِذٍ، وَالشَّعْبَذَةُ: خِفَّةٌ فِي اليَّدَيْنِ كَالسُّحْرِ.

وَ لَاعِبِ بِشِطْرَنْجٍ، وَنَحْوِهِ كَنَرْدٍ، وَلَوْ خَلَا مِنَ القِمَارِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ نَعَالَٰتُهُ مَرْ فُوعًا: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِير فَقَدْ عَصَىٰ اللهَ وَرَسُولَهُ» ((). وَ: «مَرَّ عَلِيٌّ ا عَلَىٰ قَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِالشَّطُرَنْجِ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ؟!» (().

⁽١)حسن:رواهأبوداود(٤٩٣٨)وابنماجه(٣٧٦٢)،وحسنهالعلامةالألبانيكِيَّلَيَّهُ فِي الإرواء(٢٦٧٠).

⁽٢) أخرجه: البيهقي (١٠/ ٢١٢)، والآجري في تحريم النرد (١/ ٤٣).



وَالنَّرْدُ أَشَدُّ مِنَ الشَّطْرَفْجِ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ، وَثُبُوتِ الخَبَرِ فِيهِ.

وَلَا لِمَنْ يَمُدُّ رِجْلَيْهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ.

أَوْ يَكْشِفُ مِنْ بَكَنِهِ مَا جَرَتِ العَادَةُ بِتَغْطِيتِهِ.

وَلَا لِمَنْ يَحْكِي المُضْحِكَاتِ.

وَلَا لِمَنْ يَأْكُلُ بِالسُّوقِ، وَيُغْتَفَرُ اليَسِيرُ كَاللُّقْمَةِ وَالتَّفَّاحَةِ.

ولا لِمُغَنِّ وَطُفَيْلِيٍّ، وَمُتَزَي بِزِيٍّ يُسْخَرُ مِنْهُ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا يَأْنَفُ مِنْهُ أَهْلُ المُرُوءَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْنَفُ مِنَ الكَذِبِ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَىٰ أَبُو مَسْعُودِ البَنْدِيِّ تَعْطِئْكُهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿إِنَّ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلامِ النَّبُوَّةِ الأُولَىٰ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ ﴾ (١).

وَمَتَىٰ زَالَتْ المَوَانِعُ مِنَ الشَّهَادَةِ، فَبَلَغَ الصَّبَيُّ، وَعَقلَ المَجْنُونُ، وَأَسْلَمَ الكَافِر، وَتَابَ الفَاسِقُ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ لِعَدَمِ المَانِعِ لِقَبُولِهَا.

وَلا تُعْتَبِرُ الحُرِّيَّةُ، فَتُقْبَلُ شَـهَادَةُ عَبْدٍ وَأَمَةٍ فِي كُلِّ مَا يُقْبَلُ فِيهِ حُرُّ وَحُرَّةٌ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ ذِي صَنْعَةٍ دَنِيئَةٍ كَحَجَّام وَحَدَّادٍ وَزَبَّالٍ.



⁽١) صحيح: رواه البخاري (٣٤٨٣).



بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ

وَهِيَ سِتَّةً ،

أَحَدُهَا: لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ عَمُودَيِ النَّسَبِ، وَهُمْ الآبَاءُ وَإِنْ عَلَوْا، وَالأَوْلَادُ وَإِنْ سَفَلُوا-، بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، كَشَهَادَةِ الأَبِ لِابْنِهِ، وَعَكْسِهِ؛ لِلتُّهْمَةِ بِقُوَّةِ القَرَابَةِ.

وَلا تُقْبَلُ شَـهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ، كَشَهَادَتِهِ لِزَوْجَتِهِ وَشَهَادَتِهَا لَهُ، لِتَبَسُّطِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مَالِ الآخَرِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، وَاتِّسَاعِهِ بِسَعَتِهِ.

وَلَـوْ فِـي المَاضِي، بِأَنْ يَشْـهَدَ أَحْدُ الزَّوْجَيْـنِ لِلاَحَرِ بَعْدَ طَـلَاقِ بَائِنٍ أَوْ خُلْع، فَلَا تُقْبَلُ؛ لِتَمَكَّٰتِهِ مِنْ بَيْنُونَتِهَا لِلشَّهَادَةِ، ثُمَّ يُعِيدُهَا.

وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِمْ، فَلَوْ شَهِدَ عَلَىٰ أَبِيهِ، أَوْ ابْنِهِ، أَوْ زَوْجَتِهِ، أَوْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ قُبِلَتْ، إِلَّا عَلَىٰ زَوْجَتِهِ بِزِنًا.

وَتُقْبَلُ شَـهَادَةُ الشَّـخْصِ لِبَاقِي أَقَارِبِهِ: كَأْخِيهِ، وَكُلُّ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَـهَادَتُهُ لَـهُ فَإِنَّهَـا تُقْبَلُ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ فِيهَـا، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿كُونُواْ فَوَمِينَ بِٱلْقِسَطِ شُهَدَآءَ لِللّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمُ أَوِ ٱلْوَلِدَيْنِ وَٱلأَقْرَبِينَ ﴾ [الشَيّة: ١٣٥].

الثَّانِي: كَوْنُهُ يَجُرُّ بِهَا نَفْعًا لِنَفْسِهِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِرَقَيقِهِ وَمُكَاتَبِهِ، وَلَا لِمُوَرِّثِهِ بِجُرْحِ قَبْلَ انْدِمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْرِي إِلَىٰ نَفْسِهِ، فَتَجِبُ الدِّيَةُ لِلشَّاهِدِ بِشَهَادَتِهِ، فَكَأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ.



وَلا لِشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ لِاتَّهَامِهِ. وَلا لِمُسْتَأْجِرِهِ فِيمَا اسْتَأْجَرَهُ فِيهِ، كَمَنْ نُوزِعَ فِي ثَوْبِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِخِيَاطَتِهِ وَنَحْوِهَا، فَلَا تُقْبَلُ لِلتُّهْمَةِ فِيهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَدْفَعَ بِهَا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ العَاقِلَةِ بِجَرْحِ شُهُودِ قَتْلِ الخَطَأِ وَشِبْهِ العَمْدِ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَّهَمُونَ فِي دَفْعِ الدِّيَةِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ كَانَ الشَّاهِدُ فَقِيرًا؛ لِجَوَازِ أَنْ يُوسِرَ أَوْ يَمُوتَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ.

وَلَا شَهَادَةُ الغُرَمَاءِ بِجَرْحِ شُهُودِ دَيْنِ عَلَىٰ مُفْلِسٍ، أَوْ مَيِّتٍ تَضِيقُ تَرِكَتُهُ عَنْ دُيُونِهِمْ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَوْفِيرِ المَالِ عَلَيْهِمْ. وَلَا شَهَادَةُ الضَّامِنِ لِمَنْ ضَمِنَهُ بِقَضَاءِ الحَقِّ، أَوْ الإِبْرَاءِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ بِقَصْدِ دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ.

الرَّابِعُ: العَدَاوَةُ لِغَيْرِ اللهِ تَعَالَىٰ، كَفَرَحِهِ بِمَسَاءَتِهِ، أَوْ غَمِّهِ لِفَرَحِهِ، وَطَلَبِهِ لَهُ الشَّرَّ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَىٰ عَدُوِّهِ؛ لِثَلَّا يَتَّخِذَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَىٰ بُلُوغِ غَرَضِهِ مِنْ عَدُوِّهِ بِالشَّهَادَةِ البَاطِلَةِ.

إِلَّا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيدِ؛ لِأَنَّ القَصْدَ إِعْلَانُهُ وَلَا تُهْمَةً.

أَمَّا العَدَاوَةُ الَّتِي لِلهِ، وَهِيَ العَدَاوَةُ فِي الدِّينِ، كَالمُسْلِمِ يَشْهَدُ عَلَىٰ الكَافِرِ، وَالمُحِقُّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَشْهَدُ عَلَىٰ المُبْتَدِعِ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الدِّينَ يَمْنَعُهُ مِنِ ارْتِكَابِ مَحْظُورٍ فِي دِينِهِ، فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ العَدُّوِّ لِعَدُوهِ لِعَدَمِ التَّهُمَةِ.

المَحَامِسُ: العَصَبِيَّةُ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عُرِفَ بِهَا، كَتَعَصُّبِ قَبِيلَةٍ عَلَىٰ قَبِيلَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ رُتْبَةَ العَدَوَاةِ، لِمَا تَقَدَّمَ.



السَّادِسُ: أَنْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ لِفِسْقِهِ، ثُمَّ يَتُوبُ وَيُعِيدُهَا، فَلَا تُقْبَلُ لِلتَّهْمَةِ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا تَابَ لِتُقْبَلُ لِلتَّهْمَةِ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا تَابَ لِتُقْبَل شَهَادَتُهُ لِإِزَالَةِ العَارِ الَّذِي لَحِقَهُ بِرَدِّهَا، وَلِأَنَّهَا رُدَّتْ بِالاجْتِهَادِ، فَقَبُولَهَا نَقْضٌ لِذَلِكَ الاجْتِهَادِ.

أَوْ يَشْهَدَ لِمَوَرِّثِهِ بِجُرْحِ قَبْلَ بُرْثِهِ، ثُمَّ يَبْرَأُ وَيُعِيدُهَا، أَوْ تُرَدُّ لِدَفْعِ ضَرَرٍ، أَوْ جَلْبِ نَفْع، أَوْ عَدَاوَةٍ، أَوْ مِلْكِ، أَوْ زَوْجِيَّةٍ، ثُمَّ يَزُولُ ذَلِكَ المَانِعُ.

وَتُعَادُ الشَّهَادَةُ، فَلا تُقْبَلُ فِي الجَمِيعِ؛ لِأَنَّهَا رُدَّتْ لِلتُّهْمَةِ، فَلَا تُقْبَلُ إِذَا أُعِيدَتْ، كَالمَرْدُودِ لِلْفِسْقِ.

بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ، وَهُوَ كَافِرٌ، أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، أَوْ أَخْرَسُ، ثُمَّ زَالَ ذَلِكَ المَانِعُ، بِأَنْ أَسْلَمَ الكَافِرُ، أَوْ كُلِّفَ غَيْرُ المُكَلَّفِ، أَوْ نَطَقَ الأَخْرَسُ.

وَأَعَادُوهَا- أَيْ الشَّهَادَة- فَإِنَّهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ رَدَّهَا لِهَذِهِ المَوَانِعِ لَا غَضَاضَةَ فِيهِ، وَلَا تُهْمَةَ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهَا.





بَابُ أَقْسَامِ المَشْهُودِ بِهِ

هُوَ سِتَّةً ،

أَحَدُهَا: الزِّنَا: فَلَابُدَّ مِنْ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عُدُولٍ بَاطِنًا وَظَاهِرًا. يَشْهَدُونَ بِالزِّنَىٰ أَوْ اللَّوَاطِ، وَأَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فَي فَرْجِهَا؛ لِثَلَّا يَعْتَقِدَ الشَّاهِدُ مَا لَيْسَ بِالزِّنَىٰ وَيُقَالُ: زَنَتِ العَيْنُ واليَدُ وَالرِّجْلُ، وَ: « لِأَنَّ أَبَا بَكُرَةً، وَنَافِعَ بْنَ بِزِنَىٰ وَيُقَالُ: زَنَتِ العَيْنُ واليَدُ وَالرِّجْلُ، وَ: « لِأَنَّ أَبَا بَكُرَةً، وَنَافِعَ بْنَ الْحَارِثِ، وَشِبْلَ بْنَ مَعْبَدِ شَهِدُوا عَلَىٰ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ بِالرِّنَىٰ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْحَارِثِ، وَشِبْلَ بْنَ مَعْبَدٍ شَهِدُوا عَلَىٰ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ بِالرِّنَىٰ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ ا، وَلَمَّا لَمْ يُصَرِّحْ زِيَادُ بِلَاكِ، بَلْ قَالَ: رَأَيْتُ أَمْرًا قَبِيحًا، فَرحَ عُمَرُ، وَحَمِدَ اللهَ، وَلَمْ يُقِمْ الحَدَّ عَلَيْهِ، وَكَانَ بِمَحْضَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُتُومُ " (*).

أَوْ يَشْهَدُونَ أَنَّهُ أَقَرَّ أَرْبَعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَيَهِكَ عِندَاللَّهِ هُمُ ٱلْكَذِبُونَ ۞﴾ [النق : ١٣].

وَقُوْلِهِ: ﴿ فَأَسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنكُمٌّ ﴾ [السَّيَّا :١٥].

وَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِهِ لَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: «أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ، وَإِلَّا حَدُّ فِي ظَهْرِكَ....»(٬٬

وَيَكْفِي فِي الشِّهَادَةِ عَلَىٰ مَنْ أَتَىٰ بَهِيمَةً رَجُلَانِ؛ لِأَنَّ مُوجِبَهُ التَّعْزِيرُ. الثَّانِي: إِذَا ادَّعَىٰ مَنْ عُرِفَ بِغِنَّىٰ أَنَّهُ فَقِيرٌ؛ لِيَأْخُذَ مِنَ الـزَكَاةِ، فَلَابُدَّ مِنْ

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



ثَلَاثَةِ رِجَالٍ يَشْهَدُونَ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ: «.... وَرَجُلٍ أَصَابَتُهُ فَاقَةٌ حَتَّىٰ يَقُولَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الحِجَىٰ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلاتًا فَاقَةٌ... »(() الحَدِيث.

الثَّالِثُ: القِصَاصُ، وَالإِعْسَارُ، وَمَا يُوجِبُ الحَدَّ وَالتَعْزِيرَ، فَلَابُدَّ مِن رَجُلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاط فِيهِ، وَيَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، لِنَقْصِهِنَّ؛ لِمَا رُوي عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: « مَضَتِ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخَلِيفَتَيْنِ رُبُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، أَنْ لاَ تَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ» (٢٠).

وَمِثْلُهُ النِّكَاحُ، وَالرَّجْعَةُ، وَالخُلْعُ، وَالطَّلاقُ، وَالنَّسَبُ، وَالوَلاءُ، وَالتَّوْكِيلُ فِي غَيْرِ المَالِ، فَلابُذَ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي الرَّجْعَةِ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِّنكُرُ ﴾ [الظلاق : ١]، وقِيسَ عَلَيْهِ سَائِرُ مَا ذَكْرُنَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا المَقْصُودَ مِنْهُ المَالُ، أَشْبَهَ العُقُوبَاتِ. الرَّابعُ: المَالُ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ المَالُ: كَالقَرْضِ، وَالرَّهْنِ، وَالوَدِيعَةِ وَالعِتْقِ، وَالتَّذْبِيرِ، وَالوَقْفِ، وَالبَيْعِ، وَالجِنَايَةِ إِذَا لَمْ تُوجِبْ قَوَدًا، وَدَعْوَىٰ أَسِيرٍ تَقَدَّمَ إِسْلامُهُ لِمَنْع رِقِّهِ.

فَيَكُفِي فِيهِ رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلُ وَامْرَأَتَانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۚ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَٱمْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [الثَّةَ: ١٨٢].

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) ضعيف: رواه ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٢٩٣٠٧)، وضعفه العلامة الألباني كَيْلَيْهُ في الإرواء (٢٦٨٢).



وَسِيَاقُ الآيَةِ يَدُلُّ عَلَىٰ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالأَمْوَالِ.

وَلِأَنَّ المَالَ يَدْخُلُهُ البَذْلُ وَالإِبَاحَةُ، وَتَكْثُرُ فِيهِ المُعَامَلَةُ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَوَسَّعَ الشَّرْعُ بَابَ ثُبُوتِهِ.

أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينُ المُدَّعِي؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعَطَّعُهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَضَىٰ بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ» (''.

لَا امْرَأْتَانِ وَيَمِينٌ، فَلَا يَصِحُّ.

وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ فِي ذَلِكَ مُنْفَرِ دَاتٍ.

وَلَوْ كَانَ لِجَمَاعَةٍ حَقٌّ بِشَاهِدٍ، فَأَقَامُوهُ بَعْدَ دَعْوَاهُمْ، فَمَنْ حَلَفَ أَخَذَ نَصِيبَهُ مِنْ الْحَقِّ؛ لِكَمَالِ النِّصَابِ مِنْ جِهَتِه، وَلَا يُشَارِكُهُ فِيمَا أَخَذَهُ مَنْ لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ قَبْلَ حَلِفِهِ.

وَلَا يَحْلِفُ وَارِثٌ نَاكِلٌ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ نُكُولِهِ، فَيَحْلِفُ وَارِثُهُ وَيَأْخُذُ مَا شَهِدَ بِهِ الشَّاهِدُ.

الحَامِسُ: دَاءُ دَابَّةٍ، وَمُوضِحَةٌ، وَنَحْوُهُمَا، فَيُقْبَلُ قَوْلُ طَبِيبٍ، وَبَيْطَارِ وَاحِدٍ؛ لِعَدَمِ غَيْرِهِ فِي مَعْرِفَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَعْسُرُ عَلَيْهِ إِشْهَادُ اثْنَيْنِ، وَإِنْ أَمْكَنَ إِشْهَادُ اثْنَيْنِ لَمْ يَكْتَفِ بِدُونِهِمَا؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ.

وَإِنِ اخْتَلَفَ اثْنَانِ، بِــَّانْ قَالَ أَحَدُهُمَا بِوُجُودِ الدَّاءِ، وَقَــالَ الآخَرُ بِعَدَمِهِ، قُدِّمَ قَوْلُ المُثْبِتِ عَلَىٰ قَوْلِ النَّافِي؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِزِيَادَةٍ لَمْ يُدْرِكْهَا النَّافِي.

⁽١) صحيح: رواه مسلم (٤٥٦٩).

السَّادِسُ: مَا لا يَطِّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا.

كَعُيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ.

وَالرَّضَاعَةِ.

وَالبَكَارَةِ.

وَالثُّيُوبَةِ.

وَالْحَيْضِ.

وَكَـذَا جِرَاحَـةٌ وَغَيْرُهَا فِي حَمَّامٍ، وَعُرْسٍ، وَنَحْوِهِمَا، مِمَّا لَا يَحْضُرُهُ الرِّجَالُ، فَيَكْفِي فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلٍ.

وَالأَحْوَطُ: اثْنَتَانِ؛ لِأَنَّ الرِّجَالَ أَكْمَـلُ مِنْهُنَّ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا اثْنَانِ، فَالنِّسَاءُ أَوْلَىٰ.

وَيَكُفِي إِذَا شَهِدَ الرَّجُلُ الوَاحِدُ بِمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ المَرْأَةِ الوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ أَكُمَلُ مِنْهَا.

وَلُوْ شَهِدَ بِقَتْلِ العَمْدِ رَجُلٌ وَامْرَ أَتَانِ، أَوْ شَاهِدٌ وَيَمِينٌ، لَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ، أَيْ: لَا قِصَاصَ، وَالمَالُ بَدَلٌ عَنْهُ، أَيْ: لَا قِصَاصَ، وَالمَالُ بَدَلٌ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَتْعَيَّنْ فَإِنْ لَمْ يَتْعَيَّنْ أَعْدُ شَيْئَنِ، لَمْ يَتَعَيَّنْ أَعْدُ شَيْئَنِ، لَمْ يَتَعَيَّنْ أَحَدُ هُمَا إِلَّا بِالاخْتِيَارِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا الدِّيَةَ وَحْدَهَا أَوْجَبْنَا مُعَيَّنًا بِدُونِ اخْتِيَارِهِ.

وَإِنْ شَهِدُوا بِسَرِقَةٍ ثَبَتَ المَالُ لِكَمَالِ نِصَابِهِ، دُونَ القَطْعِ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ، فَلَا



يَثْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ، وَالسَّرِقَةُ تُوجِبُ المَالَ وَالقَطْعَ، وَقُصُورُ البَيِّنَةِ عَنْ أَحدِهِمَا لاَ يَمْنَعُ ثُبُوتَ الآخر.

وَمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ: أَنَّهُ مَا سَرَق، أَوْ مَا غَصَبَ وَنَحْوَهُ، نَحْو مَا بَاعَ، أَوْ مَا اشْتَرَىٰ أَوْ مَا وَهَبَ.

فَتْبَتَ فِعْلُهُ الْمَحْلُوفُ أَنَّهُ مَا فَعَلَهُ، بِرَجُل وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ رَجُل وَيَمِينٍ، ثَبَتَ المَالُ لِكَمَالِ نِصَابِهِ، وَلَمْ تُطَلَّقْ زَوْجَتُهُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَثْبُتُ بِذَّلِكَ.

وَإِنْ أَتَى مِرَجُلٍ وَامْرَ أَتَيْنِ، أَوْ رَجُلِ وَيَمِينِ فِي دَعْوَىٰ خُلْعِ امْرَأَتِهِ عَلَىٰ عِوَضٍ سَمَّاهُ، ثَبَتَ لَهُ العِوَضُ؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ تَامَّةٌ فِيهِ، وَثَبَتَتِ البَيْنُونَةُ بِمُجَرَّدِ وَصَي سَمَّاهُ، لِإِقْرَارِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَإِنِ اذَّعَتْهُ هِيَ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ.





بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِوَصِفَةِ أَدَائِهَا

يَجُوزُ إِمْضَاءُ الشَّهَادَةِ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ فِي الأَمْوَالِ، لِدُعَاءِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا وَثِيقَةٌ مُسْتَدَامَةٌ لِحِفْظِ الأَمْوَالِ، وَرُبَّمَا مَـاتَ المُقِرُّ، فَتَعَذَّرَ الرُّجُوعُ إِلَىٰ إِقْرَادِهِ، وَرُبَّمَا مَاتَ شَاهِدُ الأَصْلِ، أَوْ غَابَ، أَوْ مَرِضَ، أَوْ نَسِيَ، فَتَضِيعُ الحُقُوقُ، فَاسْتُدْرِكَ ذَلِكَ بِتَجْوِيزِ الشَّهَادَةِ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ، فَتَدُومُ الوَرْبِيقَةُ.

وَصُورَةُ تَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ: أَنْ يَسْتَرْعِيَهُ شَاهِدُ الأَصْلِ لِلشَّهَادَةِ، فَيَقُول شَـاهِدُ الأَصْلِ لِلْفَرْعِ: اشْـهَدْ يَا فُلانُ عَلَىٰ شَهَادَتِي: أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلانَ بْنَ فُكَانٍ أَشْهَدَنِي عَلَىٰ نَفْسِهِ بِكَذَا، أَوْ شَهِدْتُ عَلَيْهِ، أَوْ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا.

وَإِنْ لَمْ يَسْتَرْعِهِ لَمْ يَشْهَدُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ فِيهَا مَعْنَىٰ النِّيابَةِ، وَلَا يَنُوبُ عَنْـهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَسْـمَعُهُ يُقِرُّ بِهَا عِنْدَ الحَاكِمِ، أَوْ سَـمِعَهُ يَعْزُو شَهَادَتَهُ إِلَىٰ سَبَبٍ مِنْ قَرْضٍ أَوْ بَيْعِ أَوْ نَحْوِهِ، فَيَجُوزُ لِلْفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ؛ لِأَنَّ هَذَا كَالاسْتِرْعَاءِ، وَيُؤَدِّيهَا الفَرْعُ بِصِفَةٍ تَحَمُّلِهُ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَىٰ شَهَادَةِ الرَّجُلَيْنِ رَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ.

وَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ عَلَىٰ مِثْلِهِمْ.

وَامْرَأَةٌ عَلَىٰ امْرَأَةٍ فِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ المَرْأَةُ كَالشَّهَادَة بِنَفْسِ الحَقِّ، وَلِأَنَّ الفَرْعَ بَدَلُ الأَصْل، فَاكْتُفِي بِمِثْلِ عَدَدِهِمْ، كَأَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ.



وَشُرُوطُ تَحَمُّلِهَا أَرْبَعَةٌ .

ا- أَنْ تَكُونَ فِي حُقُوقِ الآدَمِيِّينَ كَالأَمْوَالِ: فَلَا تُقْبَلُ فِي حَدِّ لِلهِ تَعَالَىٰ؟
 لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ وَالدَّرْءِ بِالشُّبُهَاتِ، وَالشَّهَادَةُ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ لَا تَخْلُو مِنْ شُبُهَةٍ، لِتَطَرُّقِ احْتِمَالِ الغَلَطِ وَالسَّهْوِ.

فَلَا تُقْبَلُ فِي قِصَاصٍ، وَلا حَدِّ قَذْفٍ؛ لِأَنَّهُ عُقُوبَةٌ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الحُدُودِ، وَتُقْبَلُ فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ عَقُوبَةً لِإِنَّهُ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ. ٢- تَعَدُّرْ شُهُودِ الأَصْلِ بِمَوْتٍ، أَوْ وَتُقَا فِي حُكْمِ الحَاضِرِ؛ بِمَرْضٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ غَيْبَةِ مَسَافَةِ قَصْرٍ؛ لِأَنَّ مَنْ دُونَهَا فِي حُكْمِ الحَاضِرِ؛ وَلِأَنَّ شَهَادَةَ الأَصْلِ أَفُوى مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا تُثْبِتُ نَفْسَ الحَقِّ، وَهَذِهِ لَا تُثْبِتُهُ، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ الشَّهَادَة عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ سَمَاعَ القَاضِي مِنْهُمَا مُتَيَقَّنٌ، وَصِدْقُ شَاهِدَي الفَرْعِ عَلَيْهِمَا مَظُنُونٌ، فَلَمْ يُقْبَلُ الأَدْنَىٰ مَعَ القُدْرَةِ عَلَىٰ الأَقْوَىٰ. وَيَدُومُ تَعَذُّرُهُمْ إِلَىٰ صَدُورِ الحُكْمِ، فَمَتَىٰ أَمْكَنَتْ شَهَادَةُ الأَصْلِ قَبْلَ الحُكْمِ وَقَفَ الحُكْمُ عَلَىٰ المَحْكُمِ وَقَفَ الحُكُمُ عَلَىٰ المَعْمَلِ بِالبَدَلِ، فَأَشْبَهَ المُتَيَمِّمَ يَقْدِرُ عَلَىٰ المَاءِ.

٣- دَوَامُ عَدَالَةِ الأَصْلِ وَالفَرْعِ إِلَىٰ صُدُورِ الحُكْمِ، فَمَتَىٰ حَدَثَ مِنْ أَحَدِهِمْ قَبْلَهُ مَا يَمْنَعُهُ – أَيْ: الحُكْم، مِنْ نَحْوِ فِسْقِ أَوْ جُنُونِ – وَقَفَ الحُكْمُ؛ لِأَنَّهُ يَنْنِنِي عَلَىٰ الشَّهَادَةِ لَمْ يَجُزْ الحُكْمُ بِهَا.
 لِأَنَّهُ يَنْنِنِي عَلَىٰ الشَّهَادَتَيْنِ مَعًا، فَإِذَا فُقِدَ شَرْطُ الشَّهَادَةِ لَمْ يَجُزْ الحُكْمُ بِهَا.

١- ثُبُوتُ عَدَالَةِ الجَمِيعِ لِمَا تَقَدَّمَ.

كِتَابُالشَّهَادَاتِ/بَالشَّهَادَقِعَلَىالشَّهَادَقِوَالرُّجُوعِعَنِالشَّهَادَقِوَصِضْرَأَدَائِهَا ﴿ ١٩٥ ﴾ ﴿

وَيَصِحُّ مِنَ الفَرْعِ أَنْ يُعَدِّلَ الأَصْلَ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا بِالحَقِّ مَقْبُولَةٌ، فَكَذَلِكَ فِي العَدَالَةِ.

وَلَا يَصِحُّ تَعْدِيلُ شَاهِدٍ لِرَفِيقِهِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَىٰ انْحِصَارِ الشَّهَادَةِ فِي أَحَدِهِمَا.

وَإِنْ قَالَ شُهُودُ الأَصْلِ بَعْدَ الحُكْمِ بِشَهَادَةِ الفَرْعِ: مَا أَشْهَدْنَاهُمْ بِشَيْءٍ، لَمْ يَضْمَنْ الفَرِيقَانِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ كَذِبَ شَاهِدَيِ الفَرْعِ، وَلا رُجُوعَ شَاهِدَيِ الفَرْعِ، وَلا رُجُوعَ شَاهِدَيِ الأَصْلِ؛ لِأَنَّ الرَّجُوعَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ، وَهُمَا أَنْكَرَا أَصْلَ الشَّهَادَةِ.





فَصْلٌ فِي صِفَةِ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ

وَلا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِلَا بِ: «أَشْهَدُ» أَوْ: «شَهِدْتُ»، فَلا يَكْفِي: «أَنَا شَاهِدٌ» بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَمَّا اتَّصَفَ بِهِ، كَقَوْلِهِ: أَنَا مُتَحَمِّلٌ شَهَادَةً عَلَىٰ فُلَانٍ بِكَذَا.

وَ: «لا أَعْلَمُ» أَوْ: «أَتَحَقَّقُ» أَوْ: أَعْرِفُ أَوْ: أَتَيَقَّنُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالفِعْلِ المُشْتَقِّ مِنْ لَفْظِ الشَّهَادَةِ.

أَوْ: «أَشْهَدُ بِمَا وَضَعْتُ بِهِ خَطِّي »؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الإِجْمَالِ وَالإِبْهَامِ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ مَنْ تَقَدَّمَهُ غَيْرُهُ بِالشِهَادَةِ: «بِذَلِكَ أَشْهَدُ، أَوْ كَذَلِكَ أَشْهَدُ» صَحَّ؛ لِاتِّضَاح مَعْنَاهُ.

وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ المَالِ بَعْدَ حُكْمِ الحَاكِمِ، لَمْ يُنْقَضْ الحُكْمُ؛ لِتَمَامِهِ وَوُجُوبِ المَشْهُودِ لِلْمَحْكُومِ لَهُ، وَرُجُوعُهُمْ لَا يَنْقُضُ الحُكْمَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ قَالُوا: عَمِدْنَا، فَقَدْ شَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالفِسْقِ، فَهُمَا مُتَّهَمَانِ بِإِرَادَةِ نَقْضِ الحُكْمِ، وَإِنْ قَالُوا: أَخْطَأْنَا، لَمْ يَلْزُمْ نَقْضُهُ أَيْضًا؛ لِجَوَازِ خَطِيْهِمْ فِي قَوْلِهِمْ الحُكْمِ، وَإِنْ قَالُوا: أَخْطَأْنَا، لَمْ يَلْزُمْ نَقْضُهُ أَيْضًا؛ لِجَوَازِ خَطيْهِمْ فِي قَوْلِهِمْ التَكْلُ.

وَيَضْمَنُونَ بَدَلَ مَا شَهِدُوا بِهِ مِنَ المَالِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْرَجُوهُ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ بِغَيْرِ حَقِّ، وَحَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، كَمَا لَوْ أَتْلَفُوهُ أَوْ غَصَبُوهُ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَاثِرِ.

وَإِنْ حَكَمَ القَاضِي بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، ثُمَّ رَجَعَ الشَّاهِدُ، غَرِمَ الشَّاهِدُ المَالَ



كُلَّهُ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ حُجَّةُ الدَّعْوَىٰ، وَلِأَنَّ اليَمِينَ قَوْلُ الخَصْمِ، وَقَوْلَ الخَصْمِ لَيْسَ مَقْبُولًا عَلَىٰ خَصْمِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطُ الحُكْمِ، فَهُوَ كَطَلَبِ الحُكْمِ، وَإِنْ رَجَعُوا قَبْلَ الحُكْمِ، لَغَتْ وَلَا حُكْمَ وَلَا ضَمَانَ.

وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ قَوَدٍ أَوْ حَدِّ بَعْدَ حُكْمٍ وَقَبْلَ اسْتِيفَاءٍ، لَمْ يُسْتَوْفَ، وَوَجَبَتْ دِيَةٌ قَوَدٍ عَلَىٰ المَشْهُودِ عَلَيْهِ لِلْمَشْهُودِ لَهُ؛ لِأَنَّ الوَاجِبَ بِالعَمْدِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ، وَقَدْ سَقَطَ أَحَدُهُمَا فَتَعَيَّنَ الآخَرُ، وَيَرْجِعُ المَشْهُودُ عَلَيْهِ بِمَا غَرِمَهُ مِنَ الدِّيَةِ عَلَىٰ المَشْهُودِ لَهُ، وَيَلْزَمُ الشَّهُودَ ضَمَانُهَا.

وَإِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ بِشَاهِدِ زُورٍ بِإِقْرَارِهِ، أَوْ تَبَيَّنَ كِذْبُهُ يَقِينًا، عَزَّرَهُ- وَلَوْ تَابَ- بِمَا يَرَاهُ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ حَبْسٍ وَنَحْوِهِمَا.

مَا لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا، كَحَلْقِ لِحْيَةٍ، أَوْ قَطْع طَرفٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ.

وَطِيفَ بِهِ فِي المَوَاضِعِ الَّتِي يَشْتَهِرُ فِيهَا، فَيُقَالُ: إِنَّا وَجَدْنَاهُ شَاهِدَ زُورٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَنَحْوهُ.

وَلَا يُعَزَّرُ شَاهِدٌ بِتَعَارُضِ البَيِّنَةِ، وَلَا بِغَلَطِهِ فِي شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّ الغَلَطَ قَدْ يَعْرِضُ لِلصَّادِقِ العَدْلِ.





بَابُ اليَمِينِ فِي الدَّعَاوَى

أَيْ: بَيَانُ مَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ وَمَا لَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ، وَهِيَ تَقْطَعُ الخُصُومَاتِ حَالًا، وَلَا تُسْقِطُ حَقَّا.

وَالبَيِّنَةُ عَلَىٰ المُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ.

وَلا يَمِينَ عَلَىٰ مُنْكِرِ ادَّعِيَ عَلَيْهِ بِحَقِّ لِلهِ تَعَالَىٰ: كَالحَدِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ بِهِ، ثُمَّ رَجَعَ قُبِل مِنْهُ، وَخُلِّيَ سَبِيلُهُ بِلَا يَمِينٍ، وَلِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ سَتْرُهُ، وَالتَّعْرِيضُ لِلْمُقِرِّ بِهِ لِيَرْجَعَ.

وَالعِبَادَاتِ: كَدَعْوَىٰ دَفْعِ زَكَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَنَذْرٍ؛ لِأَنَّهُ حَقَّ لِلهِ تَعَالَىٰ، أَشْبَهَ الحَدَّ. وَلا يَمِينَ عَلَىٰ شَاهِدٍ أَنْكَرَ شَهَادَتَهُ، وَحَاكِمٍ أَنْكَرَ حُكْمَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُقْضَىٰ فِيهِ بِالنُّكُولِ، فَلا فَائِدَةَ بِإِيجَابِ اليَمِينِ فِيهِ.

فَإِنْ نَكَلَ عَنِ اليَمِينِ قُضِي عَلَيْهِ بِالحَقِّ.

وَإِذَا حَلَفَ عَلَىٰ نَفْي فِعْلِ نِفْسِهِ، أَوْ نَفْي دَيْنِ عَلَيْهِ، حَلَفَ عَلَىٰ البَتِّ-

⁽۱) صحيح: رواه مسلم (۱۷۱۱).



أَيْ: القَطْعِ-؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْكَهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالِلَهُ مَلَتِهُ وَسَلَّمَ اسْتَحْلَفَ رَجُلًا، فَقَالَ: «قُلْ: وَاللهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَا هُوَ مَا لَهُ عِنْدِي شَيْءٌ»(١).

وَإِنْ حَلَفَ عَلَىٰ نَفْيِ دَعْ وَىٰ عَلَىٰ غَيْرِهِ - كَمُورِّ ثِهِ - حَلَفَ عَلَىٰ نَفْيِ السَّاهِدُ العِلْمِ. ومَنْ أَقَامَ شَاهِدًا بِمَا ادَّعَاهُ حَلَفَ مَعَهُ عَلَىٰ البَتِّ فِيمَا يُقْبَلُ فِيهِ الشَّاهِدُ وَالبَهِينُ.

وَمَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَلِفٌ لِجَمَاعَةٍ حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا؛ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ مِنْهُمْ غَيْرُ حَقِّ البَقِيَّةِ، وَهُوَ مُنْكِرٌ لِلْجَمِيعِ.

مَالَمْ يَرْضَوا بِوَاحِدَةٍ فَيُكْتَفَىٰ بِهَا؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَهُمْ، وَقَدْ رَضُوا بِإِسْقَاطِهِ فَسَقَطَ.



⁽١) ضعيف: رواه أبو داود (٣٦٢٠)، وضعفه العلامة الألباني رَخِيَّاللهُ في الإرواء (٢٦٨٧).



فَصْلُ فِي اليَمِينِ المَشْرُوعَةِ وَتَغْلِيظِ اليَمِينِ

وَالْيَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ الَّتِي يَبْرُأُ بِهَا الْمَطْلُوبُ هِيَ: الْيَمِينُ بِاللهِ تَعَالَىٰ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَيُقَسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِآرْتَبَـّتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِ تَمَنَا ﴾ [للثاهَ :١٩].

وَقَوْلِهِ: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِأَللَّهِ لَشَهَادَنُنَا أَحَقُ مِن شَهَادَتِهِمَا ﴾ [الثالة : ١٠٧].

وَقَوْلِهِ: ﴿ وَأَقَسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ ﴾ [الأنتَك : ١٠٩].

وَقَالَ عُثْمَانُ لِابْنِ عُمَرَ: «تحلف بِاللهِ لَقَدْ بِعْنَهُ وَمَا بِهِ دَاءٌ تَعْلَمُهُ»(١).

وَسَوَاءٌ كَانَ الحِالِفُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، عَدْلًا أَوْ فَاسِقًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَيَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لِلْحَضْرَمِيِّ: «فَلَكَ يَمِينُهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَىٰ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، قَالَ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ »('').

وَقَالَ الأَشْعَثُ بُنُ قَيْسٍ: (كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ اليَهُ ودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي: هَلْ لَكَ بَيِّنَهُ ؟ قُلْتُ: لا، قَبَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي: هَلْ لَكَ بَيِّنَهُ ؟ قُلْتُ: إِذًا يَحْلِفُ فَيَذْهَب بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالنَّهُ وَيَ الْحَلِفُ ثَلَاقًا، قُلْتُ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ النَّيْلِهُ ﴾ [النظيه : ٧٧] إلى آخِو الآية " ("). وَأَيْنَ حَلَفَ وَمَتَىٰ حَلَفَ أَجْزَأً.

⁽١) صحيح: وقد تقدم.

⁽٢) صحيح: رواه مسلم (٣٧٦).

⁽٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٢٤٥) وابن ماجه (٢٣٢٢) وأحمد (٣٥٩٧) وصححه العلامة الألباني في الإرواء (٣٦٩٣).



وَلِلْحَاكِم تَغْلِيظُ اليَمِينِ فِيمَا لَهُ خَطَرٌ، كَجِنَايَةٍ لَا تُوجِبُ قَوَدًا، وَمَالٍ كَثِيرِ قَدْرِ نِصَابِ الزُّكَاةِ، لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ.

فَتَغْلِيظُ يَمِينِ المُسْلِمِ، أَنْ يَقُولَ: «وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ، عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّسَهَادَةِ، الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ، الطَّالِبِ الغَالِبِ، الضَّارِّ النَّافِعِ، الَّذِي يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ، وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ».

وَيقُولُ اليَهُودِيُّ: «وَاللهِ الذِي أَنْزَلَ التَّوَرَاةَ عَلَىٰ مُوسَىٰ، وَفَلَقَ لَهُ البَحْرَ، وَأَنْجَاهُ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ».

وَيَقُولُ النَّصْرَانِيُّ: «وَاللهِ الذِي أَنْزَلَ الإِنْجِيلَ عَلَىٰ عِيسَـىٰ، وَجَعَلَهُ يُحْيِي المَوْتَىٰ، وَيُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ»؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَيَطِئُهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي: لِلْيَهُودِ -: «نَشَـدتُكُمْ بِـاللهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَىٰ مُوسَىٰ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ عَلَىٰ مَنْ زَنَىٰ؟»(١٠). وَتَغْلِيظُهَا فِي الزَّمَانِ: أَنْ يَحْلِفَ بَعْدَ العَصْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ ٱلصَّلَوْةِ ﴾ [الثَّاتَة :١٠٦] أًيْ: صَــلَاة العَصْرِ. وَفِي المَـكَانِ: بَيْنَ الزُّكْنِ وَالمَقَام بِمَكَّـةَ؛ لِزِيَادَةِ فَضِيلَتِهِ، وَبِالقُدْسِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ لِفَضِيلَتِهَا. وَعِنْدَ المِنْبَرِ فِي سَـاثِرِ البِـلَادِ؛ لِمَا رَوَىٰ مَالِكٌ وَالشَّـافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ جَابِرِ نَجَاظِيُّهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ مِنْبَرِي هَذَا يَمِينًا آثِمَةً فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١) وَقِيسَ عَلَيْهِ بَاقِي مِنَابِرِ المَسَاجِدِ.

⁽١) صحيح: رواه أبوداود (٣٦٢٤)، وصححه العلامة الألباني ﷺ في الإرواء (٢٦٩٥).

⁽٢) صحيح: رواه مالك (٢/ ٧٢٧/ ١٠)، والشافعي (١٢١٥)، وأحمد (٣/ ٣٤٤)، وصححه العلامة الألباني رَخِيَلِتُهُ في الإرواء (٢٦٩٧).



وَيَحْلِفُ الذِّمِّيُّ بِمَوْضِعِ يُعَظِّمُهُ. وَمَنْ أَبَىٰ التَّغْلِيظَ لَمْ يَكُنْ نَاكِلًا عَنِ اليَّعْلِيف اليَمِينِ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ الوَاجِبَ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ الاكْتِفَاءُ بِهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ سَمَّ اللَّي مَرْفُوعًا: «وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ»(١).

وَإِنْ رَأَىٰ الحَاكِمُ تَرْكَ التَّغْلِيظِ، فَتَرَكَهُ، كَانَ مُصِيبًا لِمُوَافَقَتِهِ مُطْلَقَ النَّصِّ.



⁽١) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٠١١)، وصححه العلامة الألباني رَجَّاللهُ في الإرواء (٢٦٨).



الإقْرَارُ: الاعْتِرَافُ، يُقَالُ: أَقَرَّ بِالشَّيْءِ يُقِرُّ إِقْرَارًا: إِذَا اعْتَرَفَ بِهِ، فَهُوَ مُقِرِّ، وَالشَّيْءُ مُقَرُّ بِهِ، فَلَوْ قَالَ: دَارِي مُقِرِّ، وَالشَّيْءُ مُقَرُّ بِهِ، فَلَوْ قَالَ: دَارِي لِفُلَانٍ، لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا، لِتَنَاقُضِ كَوْنِهَا لَهُ وَلِفُلَانٍ عَلَىٰ جِهَةِ اسْتِقْلَالِ كُلِّ فَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهَا.

وَالحُكْمُ بِهِ وَاجِبٌ؛ لِقَوْل النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا»(١).

«وَرَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاعِزًا وَالغَامِدِيَّةَ وَالجُهَنِيَّةَ بِإِقْرَارِهِمْ».

وَلِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ الحُكْمُ بِالنَيِّنَةِ، فَلِأَنْ يَجِبَ بِالإِقْرَارِ مَعَ بُعْدِهِ مِنَ الرِّيبَةِ وُلَىٰ.

وَلَا يَصِحُّ الإِقْرَالُ، إِلَّا مِنْ:

١- مُكَلَّفٍ: لَا مِنْ صَغِيرٍ غَيْرِ مَأْذُونٍ لَهُ فِي تَجَارَةٍ، فَيَصِتُّ فِي قَدْرِ مَا أُذِنَ
 لَهُ فِيهِ؟ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاَثَةٍ» (١٠).

⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (٦٨٤٢)، ومسلم (١٦٩٧).

⁽٢) صحيح: وقد تقدم.



٥- مُخْتَارٍ: فَلَا يَصِحُّ الإِقْرَارُ مِنْ مُكْرَو، إِلَّا أَنْ يُقِرَّ بِغَيْرِ مَا أُكْرِهَ عَلَيْه، كَأَنْ
 يُكْرَهُ عَلَىٰ الإِقْرَارِ بِدِرْهَم فَيُقِرِّ بِدِينَار، فَيصَحَّ وَيلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهِ عَلَىٰ مَا أَقَرَّ بِهِ.
 أَقَرَّ بِهِ.

٣- غَيْرِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ: فَلَا يَصِحُّ مِنْ سَفِيهِ إِقْرَازُ بِمَالٍ.

وَيَصِحُّ مِنْ سَكُرَانَ، وَمِنْ أَخْرَسَ بِإِشَارَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَلَا يَصِحُّ بِشَيْءٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَوْ تَحْتَ وِلَايَةِ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ أَجْنَبِيُّ عَلَىٰ صَغِيرٍ، أَوْ وَقْفٍ فِي وِلَايَةٍ غَيْرِهِ أَوِ اخْتِصَاصِهِ.

وَتُقْبَلُ مِنْ مُقِرِّ دَعْوَى إِكْرَاهِ بِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَىٰ إِكْرَاهِهِ عَلَىٰ مَا أَقَرَّ بِهِ، كَتَرْسِيمِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَيْهِ حَافِظٌ، وَكَذَا سَجْنُهُ، أَوْ أَخْدِ مَالِهِ، أَوْ تَهْدِيدِ قَادِرٍ عَلَىٰ مَا هَدَّدَهُ بِهِ، مِنْ ضَرْبٍ وَحَبْسٍ، أَوْ أَخْذِ مَالِهِ وَنَحْوِهِ؛ لِدَلَالَةِ الحَالِ عَلَيْهِ.

وَتُقَدَّمُ بَيِّنَةُ إِكْرَاهِ عَلَىٰ طَوَاعِيَّةٍ، كَأَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ مُكْرَهٌ عَلَىٰ إِقْرَارِهِ، وَأُخْرَىٰ عَلَىٰ عَدَمِ الإِخْرَاهِ.

وَيَصِحُ إِقْرَارُ المَرِيضِ بِمَالٍ لِغَيْرِ وَارِثٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِي حَقِّهِ.

وَيَكُونُ مِنْ رَأْسِ المَالِكِ إِقْرَارُهُ فِي صِحَّتِهِ.

وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِأَخْذِ دَيْنِ مِنْ غَيْرِ وَارِثٍ؛ لِأَنَّ حَالَةَ المَرَضِ أَقْرَبُ إِلَىٰ الاَحْتِيَاطِ لِنَفْسِهِ، وَتَحَرِّي الصِّدْق، فَكَانَ أَوْلَىٰ بِالقَبُولِ، بِخِلَافِ الإِقْرَارِ لِوَحْتِيَاطِ لِنَفْسِهِ، وَتَحَرِّي الصِّدْق، فَكَانَ أَوْلَىٰ بِالقَبُولِ، بِخِلَافِ الإِقْرَارِ لِوَارِثٍ، فَإِنَّهُ مُتَّهَمٌ فِيهِ.



وَلا يَصِحُ إِنْ أَقَرَّ لِوَارِثٍ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ: عَلَيْكَ كذَا، أَوْ يَكُونَ لِلْمَرِيضِ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُقِرُّ بِقَبْضِهِ مِنْهُ، فَلَا يُقْبَلُ هَذَا الإِقْرَارُ مِنَ المَرِيضِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِيهِ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، أَوْ إِجَازَةِ بَاقِي الوَرَثَةِ، كَالوصِيَّةِ.

وَالاعْتِبَارُ يَكُونُ مَنْ أَقَرَّ لَهُ وَارِثًا أَوْ حَالَ الإِقْرَارِ لَا المَوْتِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ تُعْتَبَرُ فِيهِ التُّهْمَةُ، فَاعْتُبِرَتْ حَالَةُ وُجُودِهِ، كَالشَّهَادَةِ.

عَكْسُ الوَصِيَّة، فَإِنَّ الاعْتِبَارَ فِيهَا بِحَالِ المَوْتِ؛ فَلَوْ أَقَرَّ لِوَارِثِهِ، فَلَمْ يَمُتْ حَتَّىٰ صَارَ غَيْرَ وَارِثٍ، لَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ بِشَـيْءٍ، فحَدَثَ لَهُ أَخَّى صَارَ غَيْرَ وَارِثٍ، لَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ بِشَـيْءٍ، فحَدَثَ لَهُ أَخْ شَقِيقٌ، لَمْ يَلْزَمْ إِقْرَارُهُ.

وَإِنْ أَقَرَّ لِغَيْرِ وَارِثٍ، فَصَارَ وَارِثًا قَبْلَ المَوْتِ، صَحَّ إِقْرَارُهُ لَهُ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لِوَارِثٍ فِي الأُولَىٰ، وَلِغَيْرِ وَارِثٍ فِي الثَّانِيَةِ، فَهُوَ مُتَّهَمٌ فِي الأُولَىٰ، وغَيْرُ مُتَّهَم فِي الثَّانِيَةِ، فَأَشْبَهَ الشَّهَادَةَ. وَإِنْ كَذَّبَ المُقَرُّ لَهُ المُقِرَّ، بَطَلَ الإِقْرَارُ بِتَكْذِيبِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ لِمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ، فَبَطَلَ لِذَلِكَ.

وَكَانَ لِلمُقِرِّ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيمَا أَقَرَّ بِهِ بِمَا شَاءَ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ بِيَدِهِ لَا يَدَّعِيهِ غَيْرُهُ، فَأَشْبَهَ اللَّقَطَةَ.





فَصْلٌ

الإِقْرَارُ لِمَسْجِدٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ أَوْ طَرِيقٍ وَنَحْوِهِ - كَثْغْرٍ وَقَنْطَرَةٍ - يَصِحُّ، وَلَوْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُعَيِّنْ سَبَبًا، كَغَلَّةٍ وَقْفٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ مِمَّنْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ عَيَّنَ السَّبَبَ، وَيَكُونُ لِمَصَالِحِهَا.

وَلا يَصِحُّ الإِقْرَارُ لِدَارٍ أَوْ بَهِيمَةٍ؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا تَجْرِي عَلَيْهَا صَدَقَةٌ غَالبًا، بِخِلَافِ المَسْجِدِ، وَلِأَنَّ البَهِيمَةَ لَا تَمْلِكُ، وَلَا لَهَا أَهْلِيَّةُ المِلْكِ.

إِلَّا إِنْ عَيَّنَ السَّبَبَ كَغَصْبٍ أَوِ اسْتِنْجَارٍ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحُّ.

وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ لِحَمْلٍ، فَإِنْ وُلِدَ مَيِّتًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ حَمْلٌ، بَطَلَ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارُ لِمَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ، وَإِنْ وَلَدَتْ حَيَّا وَمَيَّتًا، فَالمُقَرُّ بِهِ لِلْحَيِّ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ فِي المَيِّتِ.

وَإِنْ وَلَدَتْ حَيًّا فَأَكْثَرَ، فَلَهُ بِالسَّوِيَّةِ وَلَوْ كَانَا ذَكَرًا وَأُنْثَىٰ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ بِمَالٍ؛ لِعَدَم المَزِيَّةِ.

وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ أَوِ امْرَأَةٌ بِزَوْجِيَّةِ الآخَرِ، فَسَكَتَ، صَحَّ وَوَرِثَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ؛ لِقِيَامِهَا بَيْنَهُمَا بِالإِقْرَارِ، أَوْ جَحَدَهُ، ثُمَّ صَدَّقَهُ، صَحَّ الإِقْرَارُ وَوَرِثَهُ؛ لِحُصُولِ الإِقْرَارِ وَالتَّصْدِيقِ، وَلَا يَضُرُّ جَحْدُهُ قَبْلَ إِقْرَارِهِ، كَالمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ يَجْحَدُ ثُمَّ يُقِرُّ.



لا إِنْ بَقِي عَلَىٰ تَكْذِيبِهِ حَتَّىٰ مَاتَ المُقِرُّ، فَلَا يَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌّ فِي تَصْدِيقِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَإِنْ أَقَرَّتُ امْرَأَةٌ - وَلَوْ سَفِيهَةً - عَلَىٰ نَفْسِهَا بِنِكَاحٍ، وَلَمْ يَدَّعِه - أَيُ النِّكَاحِ - اثْنَانِ، قُبِلَ إِقْرَارُهَا، أَيْ: لِوَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ عَلَيْهَا، وَلَا تُهْمَةَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ المُدَّعِي اثْنَيْنِ، صَحَّ إِقْرَارُهَا أَيْضًا.

فَإِنْ أَقَامَا بَيِّتَتَيْنِ قُدِّمَ أَسْبَقُ النِّكَاحَيْنِ، فَإِنْ جَهِلَ فَقَوْلُ وَلِيٍّ، فَإِنْ جَهِلَهُ الوَلِيُّ فَسَخَا، وَلَا تَرْجِيحَ بِيَدِ.

وَإِنْ أَقَرَّ وَلِيُّهَا المُجْبِرُ بِالنِّكَاحِ صَحَّ؛ لِأَنَّ مَنْ مَلَكَ إِنْشَاءَ شَيْعٍ مَلَكَ الإِقْرَارَ بِهِ، كَالوَكِيلِ يَمْلِكُ عَقْدَ البَيْعِ المُوَكَّل فِيهِ، فَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِهِ.

أَوْ أَقَرَّ بِهِ الوَلِيُّ الَّذِي أَذِنَتْ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا، صَحَّ إِقْرَارُهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَيْهَا، فَمَلَكَ الإِقْرَارَ بِهِ كَالوَكِيلِ.

وَمَـنِ ادَّعَىٰ نِكَاحَ صَغِيرَةٍ بِيَدِهِ فَرَّقَ حَاكِمٌ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ إِنْ صَدَّقَتْهُ إِذَا بَلَغَتْ قُبِلَ.

وَإِنْ أَقَرَّ إِنْسَانٌ بِنَسَبِ صَغِيرٍ، أَوْ مَجْنُونِ مَجْهُولِ النَّسِبِ أَنَّهُ ابْنُهُ، ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَلَوْ أَسْقَطَ بِهِ وَارِثًا مَعْرُوفًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهَمٍ فِي إِقْرَارِهِ، لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْوَارِثِ فِي الحَالِ، فَإِنْ كَانَ المُقَرُّ بِهِ مَيِّتًا وَرِثَهُ المُقِرُّ.



وَشَرْطُ الإِقْرَارِ بِالنَّسَبِ إِمْكَانُ صِدْقِ المُقِرِّ، وَأَنْ لَا يَنْفِيَ بِهِ نَسَبًا مَعْرُوفًا، وَإِنْ كَانَ المُقَرُّ بِهِ مَكَلَّفًا فَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَصْدِيقِهِ. وَإِنِ ادَّعَىٰ إِنْسَانٌ عَلَىٰ شَخْصٍ مُكَلَّفٍ بِشَيْءٍ فَصَدَّقَهُ، صَحَّ تَصْدِيقُهُ وَأُخِذَ بِهِ.





بَابُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الإِقْرَارُ وَمَا يُغَيِّرُهُ

يَصِحُّ الإِقْرَارُ بِكُلِّ مَا أَدَّى مَعْنَاهُ، فَمَنِ ادَّعِيَ عَلَيْهِ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: «نَعَمْ، أَوْ: صَدَقْتَ، أَوْ: أَنَا مُقِرُّ، أَوْ: خُذْهَا، أَوْ اتَّزِنْهَا، أَوْ: اقْبِضْهَا»؛ فَقَدَ أَقَرَّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظ تَدُلُّ عَلَىٰ تَصْدِيقِ المُدَّعِي، وَتَنْصَرِفُ إِلَىٰ الدَّعْوَىٰ؛ لِوُقُوعِهَا عَقِبِهَا.

لَا إِنْ قَالَ: أَنَا أُقِرُّ، فَلَيْسَ إِقْرَارًا بَلْ وَعْدٌ.

أَ**وْ**: لَا أُنْكِرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الإِنْكَارِ الإِقْرَارُ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا قِسْمًا آخَرَ، وَهُوَ السُّكُوتُ، وَلِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ: لَا أُنْكِر بُطْلَانَ دَعْوَاكَ.

أَوْ: خُذْ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ خُذِ الجَوَابَ مِنِّي.

أَوِ اتَّزِنْ، أَوِ: افْتَحْ كُمَّكَ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِشَــيْءٍ غَيْرِ المُدَّعَىٰ بِهِ، أَوِ: اتَّزِنْ مِنْ غَيْرِي، أَوِ: افْتَحْ كُمَّكَ لِلطَّمَعِ.

: «وَبَلَىٰى» فِي جَـوَابِ: «أَلَيْسَ لِـيَ عَلَيْكَ كَـذَا؟» إِقْـرَارٌ؛ لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْي إِثْبَاتٌ.

لا: «نَعَمْ»، إِلَّا مِنْ عَامِّتِي فَيَكُونُ إِقْرَارًا.

وَإِنْ قَـالَ: «اقْـضِ دَيْنِي عَلَيْـكَ أَلْفًا، أَوْ: هَـلْ لِي، أَوْ: لِـيَ عَلَيْكَ أَلْفٌ؟» فَقَالَ: «نَعَمْ» فَقَدْ أَقَرَّ لَهُ؛ لِأَنَّ نَعَمْ صَرِيحَةٌ فِي تَصْدِيقِهِ.

أَوْ قَالَ: أَمْهِلْنِي يَوْمًا أَوْ حَتَّىٰ أَفْتَحَ الصُّنْدُوقَ» فَقَدْ أَقَرَّ؛ لِأَنَّ طَلَبَ المُهْلَةِ يَقْتَضِي أَنَّ الحَقَّ عَلَيْهِ.



أَوْ: قَالَ لَهُ: عَلِّي أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَقَدْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ.

أَوْ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ، فَقَدْ أَقَرَّ لَـهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ رَفْعَ الإِقْرَارِ عَلَىٰ أَمْرٍ لَا يَعْلَمُهُ، فَلا يَرْتَفِعُ.

وَمَنِ ادُّعِيَ عَلَيْهِ بِدِينَارٍ، فَقَالَ: «إِنْ شَهِدَ بِهِ زَيْدٌ فَهُوَ صَادِقٌ» لَمْ يَكُنْ مُقِرًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَعْدٌ بِتَصْدِيقِهِ لَهُ فِي شَهَادَتِهِ لَا تَصْدِيقٌ.





فَصْلُ فِيمَا إِذَا وَصَلَ بِالإِقْرَارِ مَا يُغَيِّرُهُ وَمَا يُسْقِطُهُ

إِذَا قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ أَلْفٌ» لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِثَمَنِ خَمْرٍ، وَقَدَّرَهُ بِالأَلْفِ، وَثَمَنُ الخَمْرِ لَا يَجِبُ.

وَإِنْ قَالَ: «لَـهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ» لَزِمَهُ، وَكَذَا إِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنٍ مَبِيعٍ لَمْ أَقْبِضْهُ، أَوْ أَلْفٌ لَا تَلْزَمُنِي، أَوْ أَلْفٌ مِنْ مُضَارَبَةٍ، أَوْ أَلْفٌ وَدِيعَةٍ تَلِفَتْ، وَشَـرَطَ عَلَيَّ ضَمَانَهَا، وَنَحْو ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ بَعْدَ قَوْلِهِ: عَلَيَّ أَلْفٌ رَفْعٌ لِجَمِيعِ مَا أقرَّ بِهِ، فَلَا يُقْبَلُ، كَاسْتِثْنَاءِ الكُلِّ.

وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ فَأَقَلَّ؛ لِأَنَّهُ لُغَةُ العَرَبِ، قَـالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَبِكَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾ [العَبْكَانُكِ : ١٤].

فَيَلْزَمُهُ عَشَرَةٌ فِي قَوْلِهِ لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ، إِلَّا سِتَّةً؛ لِبُطْلَانِ الاسْتِثْنَاءِ.

وَيَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ فِي قَوْلِهِ لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ النَّصْفِ، وَالاسْتِشْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ.

بِشَرْطِ أَنْ لا يَسْكُتَ مَا يُمْكِنُهُ الكَلامُ فِيهِ، أَوْ يَأْتِيَ بِكَلَام أَجْنَبِيِّ بَيْنَ المُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ وَالمُسْتَثْنَىٰ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَكَتَ بَيْنَهُمَا، أَوْ فَصَلَ بِكَلَامٍ أُجْنَبِيِّ، فَقَدِ اسْتَقَرَّ حُكْمُ مَا أَقَرَّ بِهِ، فَلَمْ يُرْفَعْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ وَاحِدٌ.

وَأَنْ يَكُونَ مِنَ جِنْسِ المُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ وَنَوْعِهِ.

فَلَوْ قَالَ: «لَه عَلَيَّ هَـؤُلاءِ العَبِيدُ العَشَـرَةُ إِلَّا وَاحِدًا» فَاسْـيَثْنَاؤُهُ صَحِيحٌ



لِوُجُودِ شَرَائِطِهِ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجٌ لِبَعْضِ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ بِمَوْضُوعِهِ، وَيَلْزَمُهُ تِسْعَةٌ، وَيُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي تَعْيِينِ المُسْتَثْنَىٰ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ، فَلَوْ مَاتُوا أَوْ قُتِلُوا أَوْ غُصِبُوا إِلَّا وَاحِدًا، فَقَالَ: هُوَ المُسْتَثْنَىٰ، قُبِلَ مِنْهُ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ.

وَلُوْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ مِثَةُ دِرْهَم إِلَا دِينَارًا» تَلْزَمُهُ المِثَةُ، وَلَمْ يَصِحَّ الاسْتِفْنَاءُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِفْنَاءُ وَالْمَ عَلَيْ مِئَةُ دِرْهَم إِلَا دِينَارًا» تَلْزَمُهُ المِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ، وَغَيْرُ الجِنْسِ لَيْسَ بِدَاخِل فِي الكَلام، وَإِنَّمَا شُمَّى اسْتِفْنَاءُ تَجَوُّزًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاكُ، وَلَا دَحَلَ لَّهُ فِي الإِقْرَارِ وَلاَنَّهُ إِلاَّ مُوَارِ وَلاَنَّهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

فَمَنْ قَالَ عَنْ آخَرَ: لَهُ عَلَيَّ سَبْعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً، إِلَّا دِرْهَمًا، لَزِمَهُ خَمْسَةٌ؛ لِعَوْدِ الإسْتِثْنَاءِ لِمَا قبله فَقد استَثنى دِرهمًا مِنْ الثَلاثةِ فَبَقِي اثنَان استَثْنَاهما مِنْ السَبعَةِ ، فَبَقِي خَمسة ؛ فَهِيَّ المُقر بِها.





فَصْلٌ فِيمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لِغَيْرِهِ

وَمَنْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ رَهَنَ، ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَا يَنْفَسِخْ البَيْعُ وَلَا غَيْرُهُ، وَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ لِلمُقَرِّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَهُ عَلَيْهِ بِتَصَرُّفِهِ فِيهِ.

وَإِنْ قَالَ: غَصَبْتُ هَذَا مِنْ زَيْدٍ، لَا بَلْ مِنْ عَمْرٍو، فَهُوَ لِزَيْدٍ؛ لِإِقْرَارِهِ لَهُ بِهِ، وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ، وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِعَمْرٍو.

أَوْ: مِلْكُهُ لِعَمْرِو، وَغَصَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ، فَهُوَ لِزَيْدٍ؛ لِإِقْـرَارِهِ بِاليَدِ لَهُ، وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِعَمْرِو؛ لِإِقْرَارِهِ لَهُ بِالمِلْكِ، وَلِوُ جُودِ الحَيْلُولَةِ بِالإِقْرَارِ بِاليَدِ لِزَيْدٍ.

وَ: غَصَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ، وَمِلْكُهُ لِعَمْرٍو، فَهُوَ لِزَيْدٍ؛ لِإِقْرَارِهِ بِاليَدِ لَهُ، وَلَا يَغْرَمُ لِعَمْرِو شَيْتًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّما شَهِدَ لَهُ بِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ شَهِدَ لَهُ بِمَالٍ بِيَدِ غَيْرِهِ.

وَمَنْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ وَمِاتَتَيْنِ، فَادَّعَىٰ شَخْصٌ مِائَةَ دِينَارِ عَلَىٰ المَيِّتِ، فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا، وَأَنْكُرَ الآخَرُ، لَزِمَ المُقِرَّ نِصْفُهَا – أَيْ: المِائَة – لِإِقْرَارِهِ بِهَا عَلَىٰ أَبِيهِ، وَلاَ يَلْزَمُهُ أَكْثُرُ مِنْ نِصْفِ دَيْنِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُ نِصْفَ التَّرِكَةِ، وَلِأَنَّهُ يُقِرُّ عَلَىٰ فَضِيهِ وَلاَ يَلْزَمُهُ أَكْثُونَ المُقِرُّ عَلَىٰ نَفْسِهِ دُونَ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ المُقِرُّ عَدْلاً، وَيَشْهَدُ، وَيَصْفَ لَا بُنِيْنِ، كَمَا لَوْ وَيَحْلِفُ مَعَهُ المُدَّعِي، فَيَأْخُذَهَا، وَتَكُونُ المِائَةُ البَاقِيَةُ بَيْنَ الابْنَيْنِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ بِهَا غَيْرُ الابْنِ، وَحَلَفَ المُدَّعِي.





فَصْلٌ فِي الإِقْرَارِ بِالمُجْمَلِ

وَهُوَ: مَا احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَىٰ السَّوَاءِ، ضِدُّ المُفَسَّرِ.

إِذَا قَالَ إِنْسَانٌ لِزَيْدٍ مَثَلًا: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا، صَحَّ إِقْرَارُهُ، وَقِيلَ لَهُ: فَسِّرُ مَا أَقْرَرْتَ بِهِ؛ لَيَتَأَتَّىٰ إِلْزَامُهُ بِهِ، وَيَلْزَمُهُ تَفْسِيرُهُ. فَإِنْ أَبَى تَفْسِيرَهُ حُبِسَ حَتَّىٰ يُفَسِّرَهُ؛ لِأَنَّـهُ امْتَنَعَ مِنْ حَقِّ عَلَيْهِ، فَحُبِسَ بِهِ، كَمَا لَوْ عَيْنَهُ وَامْتَنَعَ مِنْ أَدَاثِهِ.

وَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِأَقَلِّ مُتَمَوِّكٍ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ، وَكَذَا تَفْسِيرُهُ بِحَدِّ قَذْفٍ، وَحَقِّ شُفْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ حَقًّ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ المُقَرُّ لَهُ، وَيَدَّعِي جِنْسًا آخَرَ، أَوْ لَا يَدَّعِي شَئًا، فَيَنْطُلُ إِقْرَارُهُ.

وَإِنْ فَسَّرَ مَا أَقَرَّ بِهِ مُجْمَلًا بِمَيْتَةٍ أَوْ خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ، أَوْ كَلْبِ لَا يُقْتَنَىٰ، أَوْ بَمْ لِلهَ يُعَنِي وَالْمُوهِمَا، أَوْ رَدِّ سَلَام، أَوْ تَشْمِيتِ اَوْ بِمَا لَا يُتَمَوَّلُ، كَقِشْرِ جَوْزَةٍ وحَبَّةِ بُرِّ وَنَحْوِهِمَا، أَوْ رَدِّ سَلَام، أَوْ تَشْمِيتِ عَاطِسٍ وَنَحْوِهِ، لَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ، وَلِمُخَالَفَتِهِ لِمُقْتَضَىٰ الظَّهِرِ.

وَيُقْبَلُ مِنْهُ تَفْسِيرُهُ بِكَلْبٍ يُبَاحُ نَفْعُهُ لِوُجُوبِ رَدِّهِ، أَوْ حَدٍّ قَذْفٍ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ كَمَا مَرَّ.

وَإِنْ قَالَ المُقِرُّ: لَا عِلْمَ لِي بِمَا أَقْرِرْتُ بِهِ، حَلَفَ إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ المُقَرُّ لَهُ، وَغَرَمَ لَهُ أَقَلَّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الاسْمُ.



وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ لَمْ يُؤْخَذْ وَارِثُهُ بِشَيْءٍ وَلَوْ خَلَّفَ تَرِكَةً؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ المُقَرُّ بِهِ حَدُّ قَذْفِ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مَالٌ، أَوْ مَالٌ عَظِيمٌ، أَوْ خَطِيرٌ، أَوْ جَلِيلٌ، أَوْ نَفِيسٌ وَنَحُوهُ، قَبِلَ تَفْسِيرُهُ بِأَقَلِّ مُتَمَوِّكِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مَاكِ إِلَّا وَهُوَ عَظِيمٌ كَثِيرٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَىٰ مَا دُونَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ عِظَمَهُ عِنْدَهُ لِقِلَّةِ مَالِهِ وَفَقْرِ نَفْسِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا حَدَّ لَكُونَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ عِظَمَهُ عِنْدَهُ لِقِلَّةِ مَالِهِ وَفَقْرِ نَفْسِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا حَدَّ لَكُونَهُ عَظِيمًا عِنْدَ بَعْضِ، لَهُ شَرْعًا وَلَا لُغَةً وَلَا عُرْفًا، وَيَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ، فَقَدْ يَكُونُ عَظِيمًا عِنْدَ بَعْضِ، حَقِيرًا عِنْدَ غَيْرِهِ.

وَإِنْ قَـالَ: لَهُ دَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِم فَأَكْثَرَ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ أَقَلُّ الجَمْعِ، وَهِيَ اليَقِينُ، فَلَا يَجِبُ مَا زَادَ عَلَيْهَا بِالاحْتِمَالِ.

وَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ عَنْ إِنْسَانٍ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ، رُجِعَ فِي تَفْسِيرِ جِنْسِهِ إِلَىٰ المُقِرِّ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَهُ، فَإِنْ فَشَرَهُ بِجِنْسِ وَاحِدٍ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا، أَوْ فَشَرَهُ بِأَجْنَاسٍ قُبِلَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ.

وَإِنْ فَشَرَهُ بِنَحْوِ كِلَابٍ لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ.

وَإِنْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ وَدِرْهَمْ مَّ أَوْ: أَلْفٌ وَدِينَارٌ، أَوْ: أَلْفٌ وَثَوْبٌ، أَوْ: أَلْفٌ وَيَعْارُ، أَوْ: أَلْفٌ وَثَوْبٌ، أَوْ: أَلْفٌ وَيَعْرِهَا مِنْ جِنْسِ المُعَيَّنِ؟ أَلْفُ إِلَا دِينَارًا» كَانَ المُبْهَمُ فِي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ جِنْسِ المُعَيَّنِ؟ لِأَنَّ العَرَبَ تَكْتَفِي بِتَفْسِيرِ إِحْدَى الجُمْلَتَيْنِ عَنِ الأُخْرَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَيْتُوا فِي المُعْرَادُ: ﴿ وَلَيْتُوا فِي اللَّهُ وَلَمْ يُقِمْ يَسِعُ سِنِينَ، فَاكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي الأَوَّلِ؟ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ مُبْهَمًا مَعَ مُفَسَّرٍ، وَلَمْ يُقِمْ يَسِمُ سِنِينَ، فَاكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي الأَوَّلِ؟ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ مُبْهَمًا مَعَ مُفَسَّرٍ، وَلَمْ يُقِمْ



الدَّلِيلَ عَلَىٰ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الاسْتِثْنَاءُ؛ فَلِأَنَّ العَرَبَ لَا تَسْتَثْنِي الإِثْبَاتَ إِلَّا مِنَ الجِنْسِ، فَمَتَىٰ عُلِمَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ عُلِمَ الاَحْرُ، كَمَا لَوْ عُلِمَ المُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ. وَأَمَّا إِنْ قَالَ: مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا، وَالمَّا إِنْ قَالَ: مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا، وَوَاحِدٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَالكُلُّ دَرَاهِمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ تِسْعُ وَيَسْعُونَ نَعِمَةً ﴾ وَوَاحِدٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَالكُلُّ دَرَاهِمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ تِسْعُ وَيَسْعُونَ نَعِمَةً ﴾ [وَالمَّانَ عَشَرَكُو كُمُا ﴾ [هُنْهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُو

وإِذَا قَـالَ: «لَـهُ عَلَيَّ مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ وَعَشَـرَةٍ» لَزِمَهُ ثَمَانِيَـةٌ؛ لِأَنَّهَا مَا بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَىٰ لَفْظِهِ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَىٰ عَشَرَةٍ لَزِمَهُ تِسْعَةٌ.

أَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مَا بَيْنَ دِرْهَمِ إِلَىٰ عَشَرَةٍ، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ العَشْرَةَ غَايَةً، وَهِيَ غَيْرُ دَاخِلَةٍ. قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَتِتُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلْيَـلِ ﴾ [النَّذ: ١٨٧]، بِخِلَافِ ابْتِدَاءِ الغَايَةِ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَعْنَاهُ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ قَبْلَهُ دِرْهَمٌ وَبَعْدَهُ دِرْهَمٌ، أَوْ: دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَنَعْدَهُ أَلْفَاظٌ تَجْرِي مَجْرَى العَطْفِ وَدِرْهَمٌ وَضَمَّ إِلَيْهِ الآخَرَينِ، وَلِأَنَّ: «قَبْلَ»، وَ: (لَأَنَّ مَعْنَاهَا الضَّمُّ، فَكَأَنَّهُ أَقَرَّ بِدِرْهَمٍ، وَضَمَّ إِلَيْهِ الآخَرَينِ، وَلِأَنَّ: «قَبْلَ»، وَ: (بَعْدَ» يُسْتَعْمَلُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ مَا بَيْنَ هَذَا الحَائِط إِلَىٰ هَذَا الحَائِط، لَا يَدْخُلُ الحَائِطَانِ.

وَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ عَنْ آخَرِ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ أَوْ دِينَارٌ، لَزِمَهُ أَحَدُهُمَا، وَيُرْجَعُ فِي تَعْيِينِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ: «أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيئَيْنِ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ دِرْهَمٌّ بَلْ دِينَارٌ، لَزِمَاهُ. وَإِنْ قَالَ المُقِرُّ: (لَهُ عَلَيَّ تَمْرٌ فِي جِرَابٍ، أَوْ سِكِّينٌ فِي قِرَابٍ، أَوْ تَوْبٌ فِي مِنْدِيلٍ المُقِرُّ: (لَهُ عَلَيَّ تَمْرٌ فِي جِرَابٍ، أَوْ سِكِّينٌ فِي قِرَابٍ، أَوْ تَوْبُ فِي مِنْدِيلٍ الشَّانِي، لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَمْ يَتَنَاوَلُ الظَّرْفَ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ: فِي ظَرْفٍ لِي، وَلِأَنَّهُمَا الشَّانِي، وَلَا فِي ظَرْفٍ لِي، وَلِأَنَّهُمَا الشَّانِي، وَلَا يَتَنَاوَلُ الأَوَّلُ مِنْهُمَا الشَّانِي، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُ مَعَ التَّحْقِيقِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُ مَعَ التَّحْقِيقِ لَا عَتِمَالِ.

وَإِنْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ خَاتَمٌ فِيهِ فَصُّ أَو سَيْفٌ بِقِرَابٍ» كَانَ إِقْرَارًا بِهِمَا؛ لِأَنَّ الفَصَّ جُزْءٌ مِنَ الخَاتَمِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: ثَوْبٌ فِيهِ عَلَمٌ. وَالبَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِقِرَابٍ» بَاءُ المُصَاحَبَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: سَيْفٌ مَعَ قِرَابٍ، بِخِلَافِ: تَمْرٌ فِي جِرَابٍ، فَإِنَّ الظَّرْفَ غَيْرُ المَظْرُوفِ.

وَإِقْرَارُهُ بِشَجَرَةِ لَيْسَ إِقْرَارًا بِأَرْضِهَا؛ لِأَنَّ الأَصْلَ لَا يَتْبَعُ الفَرْعَ، بِخِلَافِ الإِقْرَارِ بِالأَرْضِ، فَإِنَّهُ يَشْمَلُ غَرْسَهَا وَبَنَاءَهَا، فَلَا يَمْلِكُ غَرْسَ مَكَانِهَا لَوْ ذَهَبَتْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكِ لِللَّرْضِ. وَلَا أُجْرَةَ عَلَىٰ رَبِّهَا مَا بِقِيَتْ، وَلَيْسَ لِرَبِّ الأَرْضِ قَلْعُهَا، وَثَمَرَتُهَا لِلْمُقَرِّلُهُ، وَالبَيْعُ مِثْلُهُ.

وإِذَا اتَّفَقَا عَلَىٰ عَقْدٍ مِنْ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ غِيْرِهِمَا، وَادَّعَىٰ أَحَدُهُمَا فَسَادَهُ، نَحْو: إِنَّهُ كَانَ حِينَ العَقْدِ صَبِيًّا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَالآخَرُ: صِحَّتَهُ، وَلَا بَيِّنَةَ، فَقَوْلُ مُدَّعِي الصِّحَّةِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وُقُوعُ العُقُّ ودِ عَلَىٰ وَجْـهِ الصِّحَّةِ دُونَ الفَسَـادِ. وَإِنِ ادَّعَيَا شَـيْتًا بِيَدِ غَيْرِهِمَا شَـرِكَةً



بِيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ؛ فَأَقَرَّ لأَحَدِهِمَا بِنِصْفِهِ، فَالمُقَرُّ بِهِ بِيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، لِاغْتِرَافِهِمَا أَنَّهُ لَهُمَا وَالبَاقِي بَيْنَهُمَا.

ومَنْ قَالَ بِمَرَضِ مَوْتِهِ: «هَذَا الأَلْفُ لُقَطَةٌ، فَتَصَدَّقُوا بِهِ»، وَلا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ؛ لَزِمَ الوَرَثَةَ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهِ، وَلَـوْ كَذَّبُوهُ فِي أَنَّهُ لُقَطَةٌ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ بِالصَّدَقَة بِهِ لَزِمَ الوَرَثَةَ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهِ، وَيَفْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكُهُ، يَدُلُّ عَلَىٰ تَعَدِّيهِ فِيهِ عَلَىٰ وَجْهٍ يَلْزَمُهُ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهِ، وَيَفْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكُهُ، يَدُلُّ عَلَىٰ تَعَدِّيهِ وَيُعِرِمُ امْتِثَالُهُ، كَإِقْرَارِهِ فِي الصِّحَةِ. ويُحْكَمُ بِإِسْلامِ مَنْ أَقَرَ اللهَ هَادَتَيْنِ وَلَوْ مُمَيِّزًا؛ لِأَنَّ عَلِيًّا تَعَلِّئُهُ أَسْلَمُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِ سِنِينَ».

أَوْ قُبَيْلَ مَوْتِهِ بِشَهَادَةٍ: أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ لِمَا فِي الصَّحِيحِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَرَضَ الإِسْلَامَ عَلَىٰ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ فِي الضَّحِيحِ: «أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَرَضَ الإِسْلَامَ عَلَىٰ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ فِي الضَّحِيحِ: "أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ عَلَىٰ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ فِي النَّذِعِ» (١٠).



⁽١) متفق عليه: رواه البخاري (١٣٦٠)، ومسلم (٢٤).



هَذَا آخَرُ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَعُمَّ نَفْعُهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِ فِ الكَرِيم، وَسَبَبًا لِلْفَوْزِ لِدَيْ فِ بِجَنَّاتِ النَّعِيم، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حُسْنَ الخَاتِمَةِ وَالمَتَابِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ ذَلِكَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، وَالحَمْدُ لِلهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ حُسْنَ الخَاتِمَةِ وَالمَتَابِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ ذَلِكَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، وَالحَمْدُ لِلهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ حُسْنَ الخَاتِمَةِ وَالصَّلَامُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ، أَفْضَلِ أَهْلِ الأَرْضِ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ، أَفْضَلِ أَهْلِ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ، وَعَلَىٰ آلِهِ الكُمَّلِ السَّادَاتِ، وَعَلَىٰ أَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ المَوْمِينَ المَوْمِينَ المَوْمِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ، وَعَلَىٰ أَرْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ إلَىٰ أَنْ الطَّاهِ رَاتِ، وَعَلَىٰ أَنْ وَاجِهِ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ إلَىٰ أَنْ الطَّاهِ رَاتِ، وَعَلَىٰ أَرْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ إلَىٰ أَنْ المَوْمِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ، وَعَلَىٰ أَرْوَاجِهِ أُمُهَاتِ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ، وَعَلَىٰ أَنْ الجَنَّاتُ المُؤْمِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ، وَعَلَىٰ أَوْدِي اللهَ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ مُنَاتِ، وَعَلَىٰ أَلْ أَمْواتُ، وَتُزَخْرَفَ الجَنَّاتُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤُمْ مِنَاتِ، آمِين.

كَتَبَهُ الفَقِيرُ إِلَىٰ عَفْو رَبِّهِ

ابْنُ النَّجَّارِ الدِّمْيَاطِيُّ أَبُو عَمَّارٍ يَاسِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَدْرِ بْنِ النَّجَّارِ

تَمَّ الانْتِهَاءُ مِنْهُ فِي مَسَاءِ يَوْمِ الأَرْبِعَاءِ، المُوَافِقِ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ جُمَادَىٰ الثَّانِيَة، لِلْعَامِ الخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ مِنْ هِجْرَةِ سَيِّدِ الأَنَامِ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ، المُوَافِق السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ إِبْرِيل، لِلْعَامِ الرَّابِعِ عَشَرَ بَعْدَ الأَلْفَيْنِ مِنْ مِيلَادِ المَسِيحِ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ نَبِيِّنَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلامِ. المُوافِق السَّادِسَ عَشَرَ بَعْدَ الأَلْفَيْنِ مِنْ مِيلَادِ المَسِيحِ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ نَبِيِّنَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلامِ.

?73A11PA70PP*

yasser elnaggar10@hotmail.com Yasserbadr40@yahoo.com





٠	المقدمة
۸	كِتَابُ الطَّهَارَةِ
٠٢	بَابُ الآنِيَةِ
١٤	بَابُ الاسْتِنْجَاءِ وَآدَابِ التَّخَلِّي
10	بَابُ السِّوَاكِ
١٩	بَابُ الْوُضُوءِ
	بَابُ المَسْحِ عَلَىٰ الخُفَّيْنِ
	فَصْلٌ فِي الْمَسْحِ عَلَىٰ الْجَبِيرَةِ
٢٩	نَوَاقِضُ الوُضُوءِ
٣١	فَصْلٌ فِيمَا يَحْرُمُ عَلَىٰ المُحْدِثِ
٣٢	بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ
، وَفُرُوضِهِ وَسُنَنِهِ۴	فَصْلٌ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الغُسْل وَوَاجِبَاتِه
٣٧	فَصْلٌ فِي الأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ
	بَابُ التَّيْمُّم
٠	فَصْلٌ فِي وَّاجِبِ التَّيَشُّمِ وَفُرُوضِهِ
٤٤	بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ
٤٦	فَصْلٌ فِي النَّجَاسَاتِ
£A	بَابُ الْحَيْضِ



۸	فَصْلَ فِي الْاسْتِحَاضَةِ وَدَائِم الْحَدُثِ
۳	بَابُ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ
۰×	كِتَابُ الصَّلاةِ
۸	فَصْلٌ فِيمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ
/0	بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ
٠	بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعَ
١٤	فَصْلٌ فِي أَوْقَاتِ النَّهْي
	أَحْكَامُ قِرَاءَةِ القُرْآنِ
	بَابُ صَلاق الجَمَاعة
	فَصْلٌ فِي الإِمَامَةِ
	الأَعْذَارُ المُبِيحَةُ لِتَرْكِ الجُمُعَةِ وَالجَمَاءَ
	صَلَاةُ أَهْلِ الْأَعْذَارِ
	صَلَاةُ المُسَافِر
	فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ
	بَابُ صَلَاةِ الجُمْعَةِ
	صَلَاةُ العِيدَيْنِ
	بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ
	بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ
	· · · كِتَابُ الْجَنَائِز
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	رِ الأَصْنَافُ الَّتِي تَحِبُ فيهَا النَّكَاةُ



١٧٧	بَابُ زُكَاةِ السَّائِمَةِ
٠٨٢	فَصْلٌ فِي الخُلْطَةِ
ነለ٤	
١٨٨	
٠٨٨	زَكَاةُ الأَثْمَانِ
	الزَّكَاةُ فِي الحُلِيِّ
	بَابُ زَكَاةِ العُوُّوضِ
	بَابُ زَكَاةِ الفِطْرِ
	بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ
	بَابُ أَهْلِ الزَّكَاةِ
·γ.	صَدَقَةُ التَّطُوُّعِ
۲۱۰	كتَابُ الصِّيَامَكتَابُ الصِّيَامَ
77•	فَصْلٌ فِي المُفْطِرَاتِ
	قَضَاءُ رَمَضَانَقَضَاءُ رَمَضَانَ
	صَوْمُ التَّطَوُّع، وَالأَيَّامُ الَّتِي يُسْتَحَبُّ صِيَامُهَا.
	الأَيَّامُ وَالشُّهُورُ الَّتِي يُكْرَهُ صِيَامُهَا
	لَيْلَةُ الْقَدْرِ
	كِتَابُ الاَعْتِكَافِ
	كِتَابُ الحَجِّ
	بَابُ الإِحْرَام وَالمَوَاقِيتِ
	كَنْفَتَاتُ الحَرِّ وَالتَّفَاضُلُ بَنْنَهَا



7£Y	بَابُ مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ
	بَابُ الْفِدْيَةِ
٢٥٨	فَصْلٌ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ
77*	بَابُ أَرْكَانِ الحَجِّ وَوَاجِبَاتِهِ
۲۷٦	بَابُ الفَوَاتِ والإِحْصَارِ
	بَابُ الْأُضْحِيَّةِ
7	فَصْلٌ فِي العَقِيقَةِ
۲۹۰	**
797	حُكْمُ الهَجْرَةِ
799	بر هو' ' آ بر بر او
۳•۱	
۳۰۲	
۳۰۷	فَصْلٌ فِي أَمُّوَالِ الفَيْءِ وَمَصَارِفِهَا
۳۰۹	
۳۱۰	بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ
۳۱۸	
٣١٩	
۳۲٦	شُرُوطُ البَيْعِ
۳۲۹	



٣٣٣	بَابَ الْخِيَارِ
بِهِ قَبْضُه ٣٤٢	فَصْلٌ فِي الْتَصَرُّفِ فِي المَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَمَا يَحْصُلُ إِ
۳٤٥	بَابُ الرِّبَا والصرُّفِ
۳۵۵	بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالثِّمَارِ
70 V	فَصْلٌ فِيَمَنْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ رَهنَ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ
٣٦٣	بَابُ السَّلَمِ
۳۷۱	
٣٧٥	بَابُ الرَّهْنِ
۳۸۳	بَابُ الضَّمَانِ وَالكَفَالَةِ
۳۸۷	فَصْلٌ فِي الكَفَالَةِ بِالبَدَنِ
٣٩٠	· - ·
٣٩٣	بَابُ الصُّلْحِ
٤	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الجِوَارِ
٤٠٤	بَابُ الحَجْرِ
٤١٤	
٤١٨	بَابُ الوَكَالَةِ
٤٢٧	-
٤٢٨	
٤٣٠	
٤٣٥	
٤٣٦	النَّوْعُ الرَّابِعُ: شَرِكَةُ الأَبْدَانِ



£٣A	النُّوعُ الْخَامِسُ: شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ
٤٤٠	بَابُ المُسَاقَاةِ وَالمُزَارَعَةِ
દદદ	بَابُ الإِجَارَةِ
٤٤٧	أَنْوَاعُ الإِجَارَةِأَنْوَاعُ الإِجَارَةِ
٤٥١	فَصْلٌّ فِيمَا يَلْزَمُ المُؤَجِّرَ وَالمُسْتَأْجِرَ
نَحَ	فَصْلٌ فِي لُزُومٌ عَقْدِ الإِجَارَةِ وَمَا يُوجِبُ الفَسْ
٤٥٤	الأَجِيرُ الخَاصُّ وَالأَجِيرُ المُشْتَرَكُ
٤٥٩	بَابُ المُسَابَقَةِ
٤٦٣	كِتَابُ الْعَارِيَةِ
٤٦٨	كِتَابُ الغَصْبِ
٤٧٣	ضَمَانُ مَا تُتْلِفُهُ البَهَائِمُ
٤٧٧	بَابُ الشَّفْعَةِ
٤٨١	
٤٨٩	بَابُ إِحْيَاءِ المَوَاتِ
٤٩٤	بَابُ الْجَعَالَةِ
٤٩٧	بَابُ اللَّقَطَةِ
D*7	بَابُ اللَّقِيطِ
٥١٠	كِتَابُ الوَقْفِكِتَابُ الوَقْفِ
عَلَيْهِمْعه	فَصْلٌ فِي أَلْفَاظِ الوَاقِفِ المُتَعَلِّقَةِ بِالمَوْقُوفِ عَ
٠٠٠٠ ٤٦٥	بَابُ الْهِبَةِ وَالْعَطِيَّةِ
٠,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	فَصْلٌ فِي قِسْمَةِ الْمَالِ بَيْنَ الوَرَثَةِ فِي الحَيَاةِ.



٥٣٨	كِتَابُ الْوَصَايَا
ગદદ	بَابُ المُوصَىٰ لَهُ
o६७	بَابُ المُوصَىٰ بِهِ
9EY	بَابُ المُوصَىٰ إِلَيْهِ
001	كِتَابُ الفَرَائِضِ
	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الجَدِّ مَعَ الإِخْوَةِ
٥٢٥	بَابُ الحَجْبَِ
۸۲۰	بَابُ العَصَبَاتِ
٠٧٠	فَصْلٌ فِيمَنْ يَرِثُ عِنْدَ الاجْتِمَاعِ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بَابُ الرَّدِّ وَذَوِي الأَرْحَامِ
٥٧٥	فَصْلٌ فِي ذَوِيَ الأَرْحَام َ
٠٧٧	بَابُ أُصُولِ المَسَائِلِ
٠٨٠	بَابُ مِيرَاثِ الحَمْلِ
٠٨٠٠ ٦٨٠٥	بَابُ مِيرَاثِ الخُنثَىٰ
o ለ ኒ	بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ
وَمَنْ وَقَعَ بِهِمْ طَاعُونٌ أَوْ قَتْلٌ وَأُشْكِلَ	بَابُ مِيرَاثِ الغَرْقَىٰ وَنَحْوِهِمْ كَالْهَدْمَىٰ
٠٨٦	أَمْرُهُمْأمني
٠٨٨	بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ المِلَلِ
٠٩١	بَابُ مِيرَاثِ المُطَلَّقَةِ
۳	 بَابُ الْإِقْرَارِ بِمُشَارِكٍ فِي الْمِيرَاثِ
૦૧૬	بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ
	9, , 3,, , ,



٥٩٥	كِتَابُ النِّكَاحِ
997	أَحْكَامُ النَّظَرِأَحْكَامُ النَّظَرِ
1•₩	التَّصْرِيْحُ وَالَّتَعْرِيضُ بِالخِطْبَةِ
1•£	الخِطْبَةُ عَلَىٰ خِطْبَةِ الغَيْرِ
	بَابُ أَرْكَانِ النِّكَاحِ وَشُرُّوطِهِ
rr	الكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ
119	بَابُ المُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ
لنِّسَاءِلنِّسَاءِ	فَصْلٌ فِي الضَّرْبِ ٱلثَّانِي مِنَّ المُحَرَّمَاتِ مِنَ اا
170	فَصْلٌ فِي المُحَرَّمَاتِ إِلَىٰ أَمَدٍ لِعَارِضِ يَزُولُ.
777	بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ
1771	فَصْلٌ فِي تَخَلُّفِ الشَّرْطِ
147	بِابُ حُكُّمِ العُيُوبِ فِي النِّكَاحِ
177	بَابُ نِكَاحٌ الكُفَّارِ
12•	كِتَابُ الصَّدَاق
150	فَصْلٌ فِي التَّزُّوُّج بِدُونِ صَدَاقِ المِثْل
187	فَصْلٌ فِي تَمَلُّكِ الْمَرْأَةِ جَمِيعَ الصَّدَاقِ بِالعَقْدِ
10+	فَصْلٌ فِيمَا يُسْقِطُ الصَّدَاقَ وَيُنَصِّفُهُ وَيُقَرِّرُهُ
104	فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الزَّوْجَيْنِ فِي الصَّدَاقِ
100	فَصْلٌ فِي تَفْوِيضِ المَهْرِ
	المُتْعَةُأأ
١٥٨	فَصْلٌ فِي المَهْر فِي غَيْر النِّكَاح الصَّحِيح



٠١١	بَابُ الوَلِيمَةِ وَآدَابِ الأَكْلِ
٦٦٧	فَصْلٌ فِي آدَابِ الأَكْل
٦٧١	فَصْلٌ فِي َّ أَذْكَارِ الفَرَاغَ مِنَ الطَّعَامِ
١٧١	إِعْلَانُ النِّكَاحِ وَاللَّهْوِ فِيهِ
٦٧٣	بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ
٠٧٥	فَصْلِّ فِي الوَطْءِ وَالاسْتِمْتَاعِ بِالزُّوْجَةِ
٦٧٨	فَصْلٌ فِي حَقِّ الزَّوْجِ
٦٨٠	فَصْلٌ فِي المَبِيتِ وَٱلْوَطْءِ وَالقَسْم
٦٨٥	فَصْلٌ فِي المَبِيتِ وَالتَّأْدِيبِ
٦٨٧	0.0.
٦٩٢	كِتَابُ الطَّلاق
٦٩٤	فَصْلٌ فِي التَّوْكِيل فِي الطَّلاقِ
٦٩٥	
٦٩٨	بَابُ صَرِيح الطَّلَاقِ َ وَكِنَايَتِه
٧٠١	
٧٠٣	بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ
٧٠٦	فَصْلٌ فِي تَبْعِيضِ الطَّلَاقِ
V•V	فَصْلٌ فِي أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ
٧٠٨	فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ
٧١٠	فَصْلٌ فِي طَلَاقِ الزَّمَنِ المَاضِي وَالمُسْتَقْبَل .
٧١٢	بَابُ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ



٧١٤	فَصْلٌ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ التَّعْلِيقِ
٧١٥	فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ يُعَلَّقُ فِيهَا الطَّلَاقُ
٧١٨	فَصْلٌ فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ
٧١٩	بَابُ الرَّجْعَةِ
۷۲۲	فَصْلٌ فِي ادِّعَاءِ المُطَلَّقَةِ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا
٧٢٣٣	فَصْلٌ فِيمَا تَحِلُّ بِهِ المُطَلَّقَةُ ثَلاثًا
vro	· ·
٧٢٨	كِتَابُ الظِّهَارِ
	فَصْلٌ فِيمَنْ يَصِحُّ ظِهَارُهُ
٧٣٤	فَصْلٌ فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ
٧٣٧	كِتَابُ اللِّعَانِ
VEN	فَصْلٌ فِي شُرُوطِ اللِّعَانِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ
٧٤٣	فَصْلٌ فِيْمَا يَلْحَقُ مِنَ النَّسَبِ
	كِتَابُ العِدَّةِ
V£9	عِدَّةُ امْرَأَةِ المَفْقُودِ
٧٥١	فَصْلٌ فِي العِدَّةِ فِي غَيْرِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ
۷٥٣	عِدَّةُ مَنْ مَاتَ زَوْجُهَا الغَائِبُ
V0£	فَصْلٌ فِي الإِحْدَادِ
	كِتَابُ الرَّضَاعِ
٧٦٤	كِتَابُ النَّفَقَاتِ
٧٧١	بَابُ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ



VY7	فَصْلُ فِي نَفَقَةِ البَهَائِمِ وَالرِّفْقِ بِالْحَيَوَانِ
٧٧٨	بَابُ الحَضَانَةِ
بنَ	فَصْلٌ فِي تَخْيِيرِ الوَلَدِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِني
٧٨٣	كِتَابُ الْجِنَايَاتِ
٧٩٣	بَابُ شُرُوطِ القِصَاصِ فِي النَّفْسِ
٧٩٧	بَابُ اسْتِيفَاءِ القِصَاصِ
۸*۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	فَصْلٌ فِي اسْتِيفَاءِ القِصَاصِ
۸•۱	* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *
ለ•٤	فَصْلٌ فِي القِصَاصِ فِي الجُرُوحِ
۸۰٦	كِتَابُ الدِّيَاتِ
۸۴	فَصْلٌ فِي ضَمَانِ التَّعَدِّي
۰،۰۰۰ ۲۱۸	ب و ۲ بره
۸۱٦	
۸۱۸	
۸۲۱	فَصْلٌ فِي دِيَةِ المَنَافِعِ
۸۲۰	فَصْلٌ فِي دِيةِ الشَّجَّةِ وَالجَائِفَةِ
۰ ۲۶۸	فَصْلٌ فِي دِيَةِ الجَائِفَةِ
۸۳۱	بَابُ الْعَاقِلَةِ
۸۳٥	بَابُ كَفَّارَةِ القَتْلِ
۸۳۷	بَابُ كَفَّارَةِ القَتْلِ بَابُ القَسَامَةِ
	كتَابُ الْخُدُو د



ለ६٥	بَابُ حَدِّ الزِّنَا
٨٥٢	بَابُ حَدِّ القَّذْفِ
٨٥٥	 فَصْلٌ فِيمَا يَسْقُطُ بِهِ الحَدُّ، وَأَحْكُام القَذْفِ.
٨٥٧	فَصْلٌ فِي أَلْفَاظِ القَّذْفِ
۸٦٠	بَابُ حَدِّ المُسْكِرِ
77.	بَابُ التَّعْزِيرَِ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	فَصْلٌ فِيَ الْأَلْفَاظِ المُوجِبَةِ لِلتَّعْزِيرِ
٠ ٧٢٨	
۸٧٥	بَابُ حَدِّ قُطَّاعُ الطَّرِيقِ
	فَصْلٌ فِي دَفْعُ المُعْتَدُّينَ
۸٧٩	
۸٧٩	
ለለ٤	بَابُ حُكْم الْمُوْتَدِّ
	فَصْلٌ فِي تَوْبَةِ المُرْتَدِّ وَالزِّنْدِيقِ
۸۹۱	• =
۸۹٥	فَصْلٌ فِيمَا يُبَاحُ أَكْلُهُ مِنَ الحَيَوَانَاتِ
۸۹۸	فَصْلٌ فِي المُضْطَرِّ
۹۰۱	بَابُ الذَّكَاةِ
۹۰٦	كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ
911	كِتَابُ الأَيْمَانِ
۹۱۸	فَصْلٌ فِي أَنْوَاع مِنَ الأَيْمَانِ



97•	فَصْلٌ فِي كَفَّارَةِ اليَمِينِ
٠٠٠٠٠ ٢٦٩	بَابُ جَامِعِ الأَيْمَانِ
979	فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ
رِهَانِهَانِهَا	فَصْلٌ فِي مَنْ فَعَلَ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ مُكْرَ
٩٣٤	بَابُ النَّذْرِ
۹۳۸	فَصْلٌ فِي مَنْ نَذَرَ الصِّيامَ
9&•	كِتَابُ الْقَضَاءِ
۹٤٤	فَصْلٌ فِي مَا تُفِيدُهُ وِلَايَةُ الحُكْم
987	فَصْلٌ فِي شُرُوطِ القَاضِي
9٤9	فَصْلٌ فِي آدَابِ القَاضِي
٩٥٥	بَابُ طَرِيقِ الخَكْم وَصِفَتِهِ
907	فَصْلٌ فِي تَعْدِيلِ اللَّهُهُودِ وَجَرْحِهِمْ
971	فَصْلُ هَلْ يَنْفُذُ كُحُكُمُ القَاضِي بَاطِّنًا
٠,٠٠٠ ١٣٠	فَصْلٌ فِي القَضَاءِ عَلَىٰ الغَائِبِ
٩٦٣	بَابُ كِتَابِ القَاضِي إِلَىٰ القَاضِي
٩٦٦	بَابُ القِسْمَةِ
۹۷۰	بَابُ الدَّعَاوَىٰ وَالبَيِّنَاتِ
970	
۹۸۰	با و ا
۹۸۱	بَابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ
٩٨٥	بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ



۹۸۸	بَابُ أَقْسَام المَشْهُودِ بِهِ
197	بَابُ الشَّهَأَدَةِ عَلَىٰ الشُّهَادَةِ وَالرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَصِفَةِ أَدَائِهَا
٠٩٦	فَصْلٌ فِي صِفَةِ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ
۹۹۸	بَابُ اليَوِينِ فِي الدَّعَاوَىٰ
٠٠٠٠	فَصْلٌ فِي اليَمِينِ المَشْرُوعَةِ وَتَغْلِيظِ اليَمِينِ
١٠٠٣	كِتَابُ الإِقْرَار
٠٠٠٠	فَصْلُ الإِقْرَارُ لِمَسْجِدٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ أَوْ طَرِيقِ وَنَحْوِهِ
٠٠٠٩	
٠٠١١	فَصْلٌ فِيمَا إِذَا وَصَلَ بِالإِقْرَارِ مَا يُغَيِّرُهُ وَمَا يُسْقِطُهُ
٠٠١٣	فَصْلٌ فِيمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لِغَيْرِهِ
١٠١٤	فَصْلٌ فِي الإِقْرَارِ بِالمُجْمَلِ
1•19	الخَاتِمَةُ
1.61	فه سالم ضمعات





هذا الكناب

ان الإشتعال بعلم الفقه من احل العلوم قدرا وأعطمها فحرا وأعطمها فحرا وأعطمها فحرا وأعطمها فحرا وأبلعها فحرا وأبلعها فحرا وأبلعها فحراء الأنام والمحتلف والمحتلف والأحرة ويلغ صاحبة بمركته المراتب الفاحرة.

هذا الكتاب: جامع قيم في الفقه على مذهب رابع الأنمة الأربعة عند أهل السُنة والجماعة والإمام الفقيه الخدث أحمد بن حسل السُنية والجماعة والإمام الفقيه الخدث أحمد بن حسل السُنياني وحمد الله على معروفًا بالأحلاق الحسنة وكان معروفًا بالأحلاق الحسنة وكالصبر والذّكاء والهية والوقار والتواضع والتسامح والرّهد والورع.

المذهب بأسلوب سهل يسير، تيسيرا لطلبة العلم، دون ذكر أي خلاف في المذهب بأسلوب سهل يسير، تيسيرا لطلبة العلم، دون ذكر أي خلاف في المذهب، وقد توسط فيه بين الإطالة والاختصار، وأوما إلى أدلة مسائله مع الاقتصار؛ ليكون الكتاب كافيًا في في عما سواه، مُقتمًا لقارته عا حواة، وافيًا بالغرض من غير تطويل، جامعًا بين بيان الحكم والذليل، فهو خلاصة ما استقر عليه العمل في المذهب الحنبلي، فلم يذكر فيه إلاً ما جزم بصحته أهل التصحيح والعرفان وعليه الفتوى فيما بين أهل التُرجح والإنقان.

ومؤلف الكتاب؛ شابً لطيفٌ وطالب علم موسوعي، له اطلاعٌ كبيرٌ على
 المذاهب الفقهيئة، ويشهدُ على جليل علم العلماء الأَجلاء الذين درس عندهم، ثُمُ
 يشهد على دقيق فهمه مؤلفاتهُ القيمةُ الكثيرةُ في مختلف العلوم الشُرعية.

ونسألُ الله العظيم! أَنْ ينفَعَ بهذا الكتاب كاتبه وناشره وقارئه، ونسألهُ سبحانهُ أَنْ ينتشر ذكرُه في كُلِّ نادٍ، ويعُمْ نفعُهُ لكُلِّ عاكفٍ وبادٍ، اللَّهِمُ آمين! الذاشر

عَدَفنا نَشُرِ لا مِسْلَام الْجَوِّك

guraba

